بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه أهلِ الحمْد والثّناء ، ربِّ الفضل و العطاء ، الذى تنوَّعتْ مواهبُه ٢/أ أنواعاً ، و تَقَسَّمَتْ نعمُه افتراقا واجتماعا ، فمنح قوْمًا الدنيا ، و قوْمًا الآخرة و جمع لآخرينَ ملابِسَهُما الفاخرَة ، فَمِنْ أجَلِّ نِعَمِه و أوْفاها ، وأفضلِ عطاياهُ وأبْهاها، نعمةٌ ازدان بها ربُّها فى أُولاه، وحَصَّل بها مايُحمِد [1] عُقباه، ولاسيّما نعمة كانت بالنّفوس مخصوصة ، و على الانفراد بها منصُوصة [2] وهى نعمة العِلْم التى تتقاصر عن إدْراكها الهِمَمُ ، و تَسْمُوإلى اكْتِسَابها الهِمَمُ ، ويتنافَسُ فى تحصيلها أُولُو الفَهَم [3] ، و تعلُو باقتنائها مراتبُ القِيَم .

نحمده على ما أسْبَغَ علينْا مِنْ مَدَارِعها [4] حمداً نَسْتْمرِئُ [5] به أخلافَ [6] المزيدِ ، و نُثنى عليه بثناءٍ يُدْنى لنا مِنْ خَفِيَّاتِها كُلّ بعيد .

و نشهد أن لا إله إلا اللّهُ ، شهادةً تجعلُ ما عرفناه له خالصاً ، و إليْه واصِلاً ، و ما جَهِلناهُ عندنا واضِحاً ، و لديْنا حاصلاً .

ونشهدُ أنّ محمّداً عبده ورسوله ، شهادةً تؤنِسُ لنا [7] وحْشِيَّها ، وتُفيضُ

---

١ – أي يُصيِّرها محمودة ، يُقال : أحْمَد الرجلَ ، إذ ارضِيَ فعلَه و مذْهبَه ، و أحْمدهُ : اسْتبانَ أنَّه مُسْتحقٌ للحمْدِ ، و أحْمدَ الرجُل : فَعَل ما يُحمد عليه ، و صار أمْرُه إلى الحمْد ، و يُقَال أيْضاً : أحْمَدتُه ، أى : وجدتُه محموداً .

٢ – أى موقوفه مُعَيّنة على الأنفراد بالنفوس . و فى اللسان : (نصص) و النصُّ : التوقيفُ ، و النصُّ : التعيينُ على شيءٍ ما .

٣ – الفَهَم بالتحريك : لغة فى الفْهم .

٤ – جمع مدرَعة ، و مِدْرع ، وهما ضربان من الثياب ، و الضميرُ فى «مدارعها» يرجع إلى نعْمةِ العِلْمِ .

٥ – أيْ : نَسْتَسْهِلُ ، من قَولِهِم : مَرؤَ الطَّعامُ ، إذا كانَ سَهلاً هَنيئاً .

٦ – جمع خِلْفَة ، و خِلْفَةُ الشَّجرِ : ثَمرٌ ، يْخرجُ بعد الثَّمر الكَثير .

٧ – أى تُقَرِّبُ لنا بعيدها ، قال الجوهرى فى الصحاح : (وحش) « ... و وَحْشِيُّ القوس ظهرُها وإنسيُّها : ما أقبل عليك منها ... » .

علْينا مؤْشيَّهَا [1]،ونُصلّى عليه وعلى آله صلاة تُزيلُ عن الوُصول إليها كلَّ مانع و تُسهِّل لنا من مظَانّها كل حَزْنٍ [2] شاسِع .

أمّا بعد فإنك أيُّها الأخُ - أبقاك الله ورعاك - لمّاَقرأْتَ كتاب " بُغية الراغب فى تهذيب [3] الفصول النحوّية " ورأيتَه فى غاية ما يكون من الاختصار ، ويمكن من الإيجاز مع ما اشْتَمل عليه من الشرائط ، و حَوَاهُ من الأحكام و الضوابط ، وكُنْتَ فى مُزَاولة هذا الفنِّ من العِلْم ناشِئًا وإن كان عَزْمُكَ فيه ماضيًا ، واطَّلَعْتَ منه على مُسْتَبْهَمٍ مُسْتَغْلَقٍ ، و سَمَتْ نفْسُكَ إلى ما هو أعلى منه قدْرًا وأوضَحُ سبيلاً ، وأكْثَرُ منه بسْطًاو أقْوَمُ قِيلاً ، وَرَغِبْتَ إلىَّ فى جمْع كتابٍ يُنِيُر طُرُقَ فَهْمِهِ ، وتَتَّضِحُ مذاهِبُ مَعْرفَتِه فأجَبْتُكَ إلى ما سألْتَ غيْرَ ذَاهبٍ بالإطالةَ إلى الإمْلالِ ، ولا جانحٍ بالإيجاز إلى الإخْلال ، حَسَبَ ماطلبْتَ أن يكون باسِطًالما أُو جزفيه ، مُبيِّنا لما أُغلق من ألفاظه ومعانيه تَقْصُر عن رُتبته الشروح ، ولا يَقْصُر فى البيان و الوضوح ، جامعًا لأبواب النحو وأحكامه مُشتملا على أنواعه وأقسَامه إلا ما عَسى أن يشِذَّ منها أو وما لاتَمَسُّ الحاجةُ إليه ، و لم أكَدْ أودِعُهُ مِن الأدلّة إلا ما أوْجَبَ ذِكْرَهُ إحكامُه ، وافتقرَإلى معرفته بيانُه ، وليس لى فيه إلاَّاختيارُ أقوال الأئِمَّة ونقلُها وماأضفْتُ إليْها من زيادة شرْطٍ فى حَدٍّ واحترازٍ فى قوْل ، وإشارة إلى نكتة غربيةٍ تقِفُ عليها .

---

١ - يُقال للثواب المزخْرَف : مُوَشًّى ، وَمُوشِيّ .

٢- الحَزْنُ : ما غَلُظ من الأرض ، وأرض فيها حُزُونة ، أى : صَعْبةٌ غُليظة و الشاسِعُ : البعيدُ .

٣- هو كتابٌ لابن الأثير ، شرح فيه كتاب الفصول لابن الدّهان ذكره السيوطى فى البغية ٢٧٤/٢ .

٤-الكلمةُ غَير واضحة بالأصل ، ويكاد يكون فى مكانها بياض ، و ما أثبتُّه أقربُ ما يكون إلى ما بقى من أثر ضئيل جدا للكلمة ، وبمثلْه يستقيم الكلام إن شاء اللهّ.

وها أنا [1] قد عَرَّضتُ نَفْسي لرَشْق سِهَام الملام ، إجابةً لسُؤالك ؛ فإنّ الوقتَ حَرَجٌ ، و الشَّواغلُ كثيرة ، و الموانعُ جَمَّةٌ ، و العَهْدُ بهذ الفنّ بعيدٌ وللنفّسُ عنه صادِفٌ ، و الهمَّةُ إلى غيره مصروفَةٌ ، ومِن الله أسْتمدُّ حُسْنَ التَوْفيق و الإعانة على ماكَلّفْتِنَيه وسَمَّيْتُه كتابَ «البديع فى علم العربيّة " .

واعلم أن عِلم العربيّة المخصوص باسْم النحو لايعدو قِسْمَين :

أحدهما : معرفةُ ذاتِ الكلمة وبنائِها وما يتعلّق بحرفها من التغيير .

و الثانى : معرفةُ مايطْرأ عليها من الحركات و السُّكون .

وكلُّ واحدٍ من هذين القسْمَيْن يدخل على الآخر فى التَّبْيِين ؛ لضرورة الإفهام ، فهُما مُتداخلان ، لايكادُ ينفرد أحدهما بالذكر عن الآخر ، إلاّ أنّ كُلَّ واحدٍ منهما يغلِبُ ذكرُه على بعض الأبواب دون بعض و الحكمةُ تقتضى أنْ يُبدأ فى الذكر بالقسْم الأول ؛ لأنّ معرفة الذات قبل معرفة الصِّفَات ، إلا أَنّ العلماء عَكسُوا القضيَة ، وكان الباعثُ على ذلك أمريْن :

أحدهما : مَسِيسُ الحاجة الغالبة إلى معرفة الثانى ؛ لما دخل على الألْسِنة من الفسَاد، و ذلك أَنّ الإنسَانَ يتَلقّفُ الكَلِمَ في صغَره ومَبْدئَه ، لضرورة الإفْهام و الاسْتفهام ، على ما يَعْلَم من صحّةٍ وفسَادٍ ، ولَّما غَلَبتْ العُجمةُ على أَلْسنة النّاس تَعلّمُوا الكلامَ مَلْحُونا ، فاحتاجوا إلى إصلاحِ ذلك ، و الغالبُ على طريقه : معرِفةُ الحركات و السُّكُون .

و الأمر الثانى : أن معرفة ذَوَاتِ الكَلِمِ تشتملُ على أشياءَ مُشْكِلةٍ كالتَّصرِيف ، و التصغير ، و النَّسَب ، مِمَّا يصْعُب فهُمه على المبتدئين .

١- لم يذكر اسم الإشارة المطابق للضمير ، وكان الأولى أن يقول : وها أنذا ...، وقد صنع مثل هذا العلامة ابن هشام فى مقدّمة مغنى اللبيب عند قوله : وها أنا بائح بما أسررْتُه ، حيث أدخل ها التنبيه على الضمير المنفصل ، وخبره ليس اسم إشارة .

وكانت معرفةُ الحركات و السّكون أسْهَلَ مَأْخذًا ، وأقربَ مُتناوَلاً ؛ فقدَّمُوا ما غلبا عليه من الأبواب فى الذِّكر لهذين الأمريْن ، وربمّا كان لغيرهما من الأمور ، فاقتد يْنابهم فى التقديم و التأخير، وجعلْنَا مدارَ الكتاب على قطبيَنْ : ٣

القُطبُ [1] الأوّل : فيما الغالبُ على أبوابهمعرفةُ الحركات و السُّكون وهى عوارضُ الكَلِم .

القُطبُ الثانى : فيما الغالبُ على أبوابه معرفة ذُاتِ الكَلِمِ وحروفها

والقطبُ الأوّلُ يشتمل على عشرين بابًا:

البابُ الأوّلُ : فى الألفاظ العامه .

الباب الثانى : فى المعْرَب .

البابُ الثانى : فى المبنىّ .

البابُ الرابع : فى الإعراب .

البابُ الخامس فى البناء .

البابُ السَّادسُ : فى المبتدأ .

البابُ السّابع : فى الخبر . ٣

البابُ الثامن : فى الفاعل .

البابُ التاسع : فى مالم يُسَمّ فاعلُه .

البابُ العاشر : فى المفعولات .

البابُ الحادى عَشرَ : فى المشبّه بالمفعول .

البابُ الثانى عَشرَ : فى المجرورات .

١- أى الجامع لما تحته من أبواب ، فمادة (قطب) تدور حوْل معنى الجمْع ، وفى اللسان : " قَطَب الشيىء يقطبه قَطْبا جَمعَهَ ... وقَطَّب بين عيذْيه ، أى جَمعَ........، و القُطب : الحديدة القائمة التى تدور عليها الرّحى ، و قُطب الفَلَكِ : مدارُه .

البابُ الثالثَ عَشَرَ : فى التوابع .

البابُ الرابعَ عَشَرَ : فى النداء .

البابُ الخامسَ عَشَرَ : فى العوامل .

البابُ السادسَ عَشَرَ : فى " كَمْ" .

البابُ السّابعَ عَشَرَ : فى نونَيِ التوكيد .

البابُ الثامن عَشَرَ : فى التقاء السّاكنين .

البابُ التاسعَ عَشَرَ : فى الوقف .

البابُ العشرون : فى الحكاية .

و القُطب الثانى يشتمل على عشرين بابًا : ٤/أ

البابُ الأوّل : فى المعرفة و النكرة .

البابُ الثانى : فى المذكر و المؤنث .

البابُ الثالثُ : فى المقصور و الممدود .

البابُ الرابعُ : فى التثنية .

البابُ الخامسُ : فى الجمع .

البابُ السّادسُ : فى التصغير .

البابُ السَّابعُ : فى النسب .

البابُ الثّامنُ : فى الاسْتفهام .

البابُ التّاسعُ : فى الموصولات .

البابُ العاشرُ : فى مالاينصرف .

البابُ الحادى عَشَرَ : فى العدد.

البابُ الثانى عَشَرَ : فى الهمزات . ٤/ب

البابُ الثالثَ عَشَرَ : فى الإمالة .

٥/أ

الباب الأول : من القُطب الأوّل
فى معرفة الألفاظ العامّة الأوائل

من حق هذا الباب أن يذُكر فى أول القطب الثانى ، و إنما بُدِئَ به لأن مضمونَه : أصلُ الكلام الذى مَبْنَى هذا العلمِ عليه ، و الإشارةُ في الأحكام إليه ، وفيه فصلان :

الفصل الأول : فى ماهيَّة النحو

النّحْوُ : القصْدُ ، نُقِل عَلَمًا لهذا العِلم المشارِ إليْه ، و هو : معرفةُ أوْضاعِ كلام العرب ذاتاً و حُكْماً ، واصطلاحِ ألفاظهم حدّاورَسْمًا .

وطريقُة : الوضعُ و النقْل ، وأدلَّتُه : النَّصُّ و القياسُ ، وفائدتُه : تقويمُ اللسان ، و حِكْمتُه : تغْيِيرُ المعانى بأَحْكام مبانى الألفاظ .

الفصْلُ الثانى : فى أقسَامِ الألفاظ .

وهى تنقسِمُ بحسَب الألقاب قسْمين ، عامًّا ، و خاصًّا .

القسْمُ الأول : فى العامّ ، و هو : الكلمةُ و الكلِم ، والكَلِماتُ ، و الكلام والقوْلُ .

أمَّا الكلمةُ: فلها حقيقةٌ ومجاز، أمّا الحقيقةُ فهو : كونها عبارة عن اللفظ الواحد نحو ، زيدٍ ، و قامَ، ومنْ .و أَمّاَ المجازُ فهو : كوْنُها عبارَةُ عن الجُملة من الكلام تقول العربُ : لفُلانه كلمهُ شاعِرةُ ، أَىْ : قَصِيدَةُ ، و" كَلمةُ بليغة " أَىْ خُطبةُ .

وأَمّاَ الكَلِمُ:فهو اسمُ جنس للكلمة ، مفيداً وغيرَ مفيد ، يعمُّها فما فوقها لأنَّ مابيْنَه و بْينَ واحِدَه تاءُ التَّأنيثِ جِنْسُ له،نحو: تَمرَة ، وتَمْر وشَجَرة وشَجَر .

وأَمّاَ الكَلِماتُ : فهو جَمْعُ سلامَةٍ لها مُطَّردًا ، نحو : سَلِمَةً [1] و سَلِمات

١- السَّلِمةُ : حَجَر رقيق ، ويُكسَّرُ على :سِلام .

و مَعِدَةٍ ومَعِدات . وأمّا الكلام : فهو لَقَبٌ لما يُنْطَقُ بِهِ مُـرُكَّباً مُفيداً ، و هو مَصْدَرُ ، في قَوْلٍ ، واسْمُ مصدرٍ هو التكلُّمُ / أو التكليمُ، في قَوْلٍ ٥/ب

وأمَّا القولُ : فهو لَقَبٌ لماُ ينـطقُ به، مفرداً ومُرَكّبًا، مُفيدًا وغير مفيدٍ، لأنّ أَقسامَ الكلام المنصرِفَ[1] إليْه لَفْظُه تَدُلُّ على الشِّدَّة وأَقسامَ القوْل المْنصَرِفَ[1] إليها لَفْظُه تَدُلُّ على الخفّة ؛ فَجَعلوا الأشدَّ لقباً للأَخَصِّ ، والأَخَفَّ لقَبًا للأَعمِّ تَعْديلاً ، و لهذا قالَ سيبويه : و إِنماً يُحْكَى بَعْدَ القوْلِ ماكانَ كلامًا لاقوْلاً[2] .

وذهبَ قوْمٌ[3] إلى أنهْ لافرْقَ بَيْـنَ القـوْلِ و الـكـلامِ في الإفـادةِ و عدَمِها، فالكلامُ أَخصُّ من الكَلِمِ و القولِ ، لا شْتِراطِ التّركيبِ و الإفادةَ في أَحَدِ القَوْلَيْن ، و هو في الإفادة مِثلُهما في القوْل الثّاني .

القسْمُ الثاني

في الخاصِّ ، وفيه خمسَةُ فروع .

الفرعُ الأوّل : في أقْسَامِ الكلمة وحدودها .

الكلمةُ : إمّا أن تدُل على معنًى بالوضع ، أولا تدُلّ ، فالعاريةُ من الدَّلاَلة مُلغاةٌ ، و الدّالّةُ لاتخلو : أنْ تَدُلَّ على معنىً في نفسِها ، أو معنىً في غيرها فالتي تدل على معنى في نفسها تنقسِم قسميْن :

أحدهما ، أنْ تقترنَ الدَّلالةُ فيه بزمَنٍ مخُتصٍّ لفظًا، و الآخر أن تُجرَّد من الدَّلالة عليه لفظا ، فالأوّل : الفعلُ ، و الثاني : الاسْمُ .

و التي تدل على معنى في غيرها هي الحْرفُ .

---

١ – في الأصل : المتصرِّفَ .

٢ – الكتاب ١/١٢٢ .

٣ – في اللسان (كلم) : " ... ابن سيده : الكلام القولُ ، معروف ..... قال أبو الحسن : ثم إنهم قد يتوسَّعون فيضعون كُلاً منهما موضعَ الآخر " .

فإِذَاحَدُّ الاسْم : كُلّ كلمة دَلّت على معنىً فى نفسها مجرّدةً من الزّمان المختص لفظًا ، نحو: زَيْدٌ و ضَرْبٌ .

وحَدُّ الفعل : كُلّ كلمة دَلّت على معنى فى نفسها مقترِنةً بزمان مختصّ لفظا، نحو : ضرَب ويَضْرِبُ .

وحَدُّ الحْرف : كل كلمة دلَّتْ على معنى فى غيرها ولم تكن أحدَ جُزْئَيِ الجُملة المفيدة سِوى النداء ، نحو "منْ" و "إلي" فقولُنا : كل كلمة ، آحترازٌ من الحروف غيرالمنتظمة ، وقولُنا : دَلَّتْ على معنى، احتِرازٌ من اللغاة ، وقَولُنا : فى نفسها ، آحتِرازٌ من الحروف ، وقولُنا : مجرّدة من الزّمان / المختصّ احترازٌ من الفعل ، وقولنا : لفظا ، احترازٌ من صيغة الفعل ؛ لأن للفعل ثلاث دَلالات اثنتان بالوضعِ ، و الأولى منهما : دَلالةُ " الضاد" و الراء" و الباء" على هذا النوع من الأفعال ، و الثَّانيةُ : دَلالةُ صيغة الفعْلِ على خصوصِ الزَّمان نحو "فَعَلَ" للماضى، و "يَفْعلُ" " للمستقبل ، حتى لو عَكسَ القضيةَ واضعُها لجازله .

و الثالثةُ : دلالةُ الملازمة ، وهى : اضطرارُ الحدَثِ إلى زمَنٍ ما ، يقع فيه ، فهذه ثلاثُ دَلالاتٍ ، يوجَدُ فى الاسم منها الأُولى و الثالثةُ وجودَهما فى الفعل ، و تُوجد الثانيةُ فيه من طريق الملازمة؛ من حيثُ إِنّ الحدثَ لابُدّ أنْ يقع فى زمن مخصوص ، لكنَّ صيغةَ الاسم لاتدل عليه .

و قولنا فى الحرف : ولم يكن أَحد جُزّئَي الجملة المفيدة ، احترازٌ من " الذّى" ، وقولنا : سِوِىَ النداءِ ، احترازٌ مِنْ "يازَيْدٌ" .

الفرعُ الثّانى : فى خواصِّها ، وفيه نوعان : النوعُ الأوّل : فى تعريفها .

أمّا خواصُّ الأسماءِ فهى كثيرة ، ويحْصُرها طريقان : أحدُهما لفظىٌّ و الآخرُ معنوىّ .

أمّاَ اللفظيُّ ، فيردُ في أوّلها وحشْوِها وآخرِها .

فالتي تردُ في الأوّل : كالألف و اللاّم غالبًا ، احترازٌ من دخولهما على الفعل في قول الشاعر [1] :

يقول الخَناَ وأَبْغَضُ العُجْمِ ناطقًا   إلى ربِّنا صوْتُ الحمارِ الْيُجَدَّعُ [2]

و يُفيدَانِها التَّخْصِيصَ نحو : الرَّجُل ، و العِلْم .

و كحروف الجرّ ، و يُفيدُها إيصالَ قاصرِ الأفعالِ إليْها نحو هَرَبْتُ مِن زيْدٍ ، و لجأْتُ إلى عَمرٍو .

و التي ترد في الحشْو : كألفِ التكْسير نحو : رِجَال ، وأحْمَال ، وياءِ التصغير غَالبًا ، احترازٌ من تصغير فعل التعجب في قول الشاعر [3] :

ياما أُمَيْلِحَ غزْلانًا شَدَنَّ لنا   من هَؤُلَيَاءِ بين الضَّالِ و السَّمُرِ

نحو : رُجَيْل ، و جُعَيْفِر .

و أمّا التي في الآخِرِ : فكالتّنوين غالبًا ، احترازٌ من تنوين الترنّم .

و التنوين الغالي ، نحو : رَجُلٍ ، وزيْدٍ ، و كالإضافة ، و تُفيدها

---

١ - هو ذو الخرق الطّهوي .

٢ - و البيت في نوادر / أبي زيد ص٢٧٦ ، و انظر : الإنصاف ١٥١ ، ٣١٦ ، ٥٥٢ وابن يعيش ١٤٤/٣ و الخزانة ٣١/١ .

الخنا : الفحشى من الكلام ، وألفه منقلبة عن ياء ، يُقال : كلام خَنٍ ، والكلمةُ خنية ، وقدخَنِي عليه – بالكسْر– وأخْنى عليه في منطقه ، إذا أفحش ، وأبغَض : أفعل تفضيل على غير قياس ، لأنه بمعنى اسم المفعول من : أبغَضْتُه فهو مُبْغَض ، أي مقتُّه و كرهتُه ، لأنه من غير الثلاثي ، أو هو من : بغُضَ الشيءُ – بالضم– بغاضةً بمعنى : صار بغيضًا و من ثم فلا شذوذ و العُجم جمع أعجم وعجماء ، وهو الحيوان الذي لاينطق ، و الأعجم أيْضاً : الإنسان الذي في لسَانه عُجمةٌ وقوله : إلى ربّنا ، متعلقٌ بـ "أبغض" اليُجدّع : من جَدَعْتُ الحمارَ ، أي سَجنْتُه ، لأن الحمار إذا احْتُبسَ كثر تصويتُه .

٣ - هو العرجي كما في ذيل ديوانه ١٨٣ ، ونُسب أيضًا إلى كُثيرّ عزّة وإلى غيره .

٤ - انظر : أمالي ابن الشجري ١٣٠/٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ و التبصرة ٢٧٢ و الخزانة ٩٣/١ وشرح شواهد الشافية ٨٣ .

التخصيصَ بغيرهما : كغُلام / زيْدٍ ، و سَرْج الدّابّةِ ، وثَوْب خَزٍّ .   ٦ / ب

وأمّا المعنويُّ : فيتعلّقُ بالذات ، كالتعريف و التنكير ، و التأْنيثِ و التذكير و الإضمار ، و الإِخبار عنها غالبًا ، احترازٌ مِنْ قولهم "تسمعُ بالمُعْيدِيّ خَيْرٌ من أن تراه "(١) .

وأمّا خواصُّ الأفعال : فكذلك تردُ فى لفظها و معناها .

أمّا اللفظُ : فتردُ فيه أوّلاً ، وآخِرًا .

فالتى تردُ أوّلا :قدْ ، ونخُصّ الماضِىَ والحالَ ، وتُفيدُهما تقْليلَ الحال وتقْريبَ الماضِى منه نحو: قد قام ، وقد يقوم ، ومنه قولُهم: "قد قامت الصّلاةُ " و كالسين وسوْف ، و يخُصّان المْستَقْبلَ ، ويُفيد انه البعْدَ من الحال و السِّينُ أقصرُ زمنا من سَوْف نحو : سيقوم زيْدٌ ، وسوْف يقوم بكرٌ،وكحروف المضارعَة نحو : تَقُوم ويَقُوم ، إلاّ أنْ يُنْقَلَ الفعلْ علَمًا نحو : تَغْلِبُ ويَشْكُرُ.

و أمّا التى تَردُ آخرًا : فكتاء الضّمير نحو : قُمْتُ و قُمتَ ، وكالتَاءِ التّى تثبتُ على صورتها وَصْلا ووقْفا غالبًا ، احترازٌ مِمَّن يَقِفُ على "قائمةٍ" بالتاء، دخَلَتْ أمارةً على تَأْنيثِ الفاعِلِ ، نحو قامتْ هنْدٌ و ذهبَتْ جُمْلٌ، و هاتانِ التاءان تَخُصّان الماضىَ الصّيغةِ ، و كنُونَىِ التوْكيد و يَخُصّان المسْتْقبلَ ، نحو : اضْرِبَنّ و اضْرِبَنْ .

و أمَّا التى تردُ فى معناها : فمنها تَصرُّفُها فى الأزْمِنَةِ نحو : قام ويقوم، إلا أنْ يَحْدُثَ مانعٌ كتضَمُّنِها ما ليْس لها فى الأصْل ، نحو : نِعْم وبئْسَ ، ومنها

---

١ – انظر : أمثال أبى عبيد القاسم بن سلاّم ٩٧ وجمهرة الأمثال لأبى هلال العسكرى ١/٢٦٦ ، قال أبو عبيد : "كان الكسَائىُّ يُدخل فيه "أنْ" و العامّةُ لاتذكر "أنْ" ووجه الكلام ماقال الكسائىّ " ورواية الأصمعى : تسمع ... بدون "أن" ويُضرب المثلُ لَمِن خبرهُ خيْرٌ من مرآهُ .

الأمرُ المشتقّ نحو : اضربْ ، و: لِيَقُمْ زيْدٌ ، ما عدا أسْماءَ الأفعالِ المعدولة نحو: نَزَالِ ، و تَرَاكِ .

و أمّا الحرفُ : فلا خاصَّةَ له ، لأنَّ عدَم [1] العلامة لَه كالعلامَةِ ، و لأنَّه فى نفْسِهِ علامةٌ ، والعلامة لا تفتقرُ إلى علامةٍ .

تَنْبِيهٌ : هذا الاحتزازُ الَّذى أَشرْنا إليه فى هذا النوعِ و ما يَرِدُ من أَمثاله إنَّما هو عن الشَّاذّ الخارجِ عنِ القياس . والشَّاذُّ فِى العربيّةَ على ثلاثة أضْرب :

ضربٌ شَذّ عن بابه و لم يَشِذَّ فى الاستعمال ، نحو : اسْتحْوَذ [2] ، و اسْتَصْوَبَ و قياسُه : اسْتحَاذَ / مثل اسْتقَام . ٧ / أ

و ضربٌ شَذَّ عن الاسْتعمال و لم يَشذّ عن القياس ، نحو ماضى « يَدَعُ » فلم يستعملوا « وَدَعَ » ، اسْتغْناءً عنه بـ « تَرَكَ » و من قال « وَدَعَ » فهو شاذٌّ .

و ضربٌ شَذَّ عن القياس و الاسْتعمال ، فلا يُعرَّجُ عليه إلاَّ فى ضرورة الشِّعر ، كإدْخال الألف و اللام على الفعل فى قوله :

صوتُ الحمارِ الْيُجدَّعُ [3]

النوع الثانى : فى أَحكام هذه الخواصِّ .

بعض هذه الخواصِّ يتعاقبُ على الكلمة ، لأمْرين :

أحدهما : تَضادُّ مدلوليهما ، كالألف و اللام ، أو الإضافة ، مع التنوين لأنَّ الألفَ و اللامَ و الإضافةَ تُفيدُ تعريفاً ، و التنوينُ يُفيد تنْكيراً ، فلا يجوزُ «الرّجُلٌ» و لا غُلامٌ رَجُلٍ » ، وَكَقَدْ و السِّينِ و سَوْفَ ، لأن قَدْ تُقرِّبُ إلى الحالِ و السّينَ و سوْفَ يُبعِدَان منه ، فلا يجوز « قد سيقوم زيْدٌ » .

---

١ – يُريد أن علامة الحرف : خُلوّه من علامات الأسماء و علامات الأفعال .

٢ – و لم يُعَلّ للمح الأصْل .

٣ – سبَقَ الاستشهادُ به فى ص ١٠ .

والأمر الثّانى: تَساوِى مدْلُوليهما ؛ كالألِفَ واللّامِ مَعَ الإضافَةِ ، وكالسِّين مع سَوْف ، فيقعُ الغَنَاءُ بإِحْدى العلامتَيْن عن الأُخْرى ، فلا يجوزُ «الغُلامُ رجُلٍ » ولا « سَوْفَ سَيَقُوم زيْدٌ» ، وما تجاوزَ هذين الأمريْن فالجمْع بيْنهُما جائز ، نحو حرْف الجرّ مع التنوين ، أو مع الألف و الّلام ، و كقد مع تاء التأنيث ، وكَسَوْف مع حروفِ المضارعَةَ ، تقُول : مِن زيْدٍ ، و مِن الرّجُلِ ، و قد قامتْ هندٌ ، وسوْف يقوم عمروٌ .

الفرعُ الثّالِثُ: فِي انقِسامِها :

و لها تقْسيماتٌ باعتبارات مختلفةٍ ، يردُ كلُّ تقسيمٍ منها فِي موْضع يخصُّه ، و نحْنُ نُشير إليْها فى هذا الفرْعِ جُمْلَةً فى ثلاثَةِ أَنواع :

النَّوعُ الأوَّلُ :الأسْماءُو ينقسِمُ إلى جنسٍ و نوعٍ ومفردٍ و مركّبٍ ، و منقول ومُرْتَجَلٍ ، ولَقَبٍ و اسْمٍ وكُنْيَةٍ ، ومُشْتقٍّ وجامدٍ ، وجُثَّةٍ وحَدَثٍ ، و مَعْرفةٍ ونَكِرةٍ ، ومُذكَّرٍ و مُؤنَّثٍ ، ومُظْهرٍ ومُضْمرٍ ومُبْهمٍ ، وواحدٍ ومثنىً ومَجْموعٍ ، وإلى مُعْربٍ و مَبْنِيٍّ ، و صَحيحٍ و معْتلٍّ ، وتامٍّ و ناقصٍ ، وكـامـلٍ و محـذوف ، و ممْدودٍ و مقْصورٍ ، و منْصَرِفٍ و غير منْصَرِفٍ ، و مُتَمكّنٍ و غيرِ مُتمكّنٍ ، و مصْدَرٍ ٧ / ب وغيرِ مصدرٍ ، و عاملٍ و غير عاملٍ .

النوع الثّانى : فى الأفعال، وينقسِم إلى : ماضٍ وحاضرٍ ومُسْتقْبل ، وأَمْرٍ ونهْيٍ و دُعاءٍ ، وتامٍّ و ناقصٍ ، ومُظْهَرٍ و مُضمَرٍ ، ومُتَعَدٍّ و قاصرٍ ، و مُؤَثِّرٍ وغير مُؤَثّر ، و مُتَصَرِّفٍ وغير مُتصَرِّفٍ ، ومُعْرَبٍ وَ مَبْنِيٍّ ، وصحيحٍ ومُعْتلٍ ، و مُسَمَّى الفاعِلِ و غير مُسَمَّاهُ .

النوع الثّالِثُ : الحروفُ ، و ينْقَسِمُ إلى مُفْرَدٍ و مُرَكَّبٍ ، و عامِلٍ و غيرْ عاملٍ ، و أَصْلٍ و فَرْعٍ ، و مُظْهَرٍ و مُضْمرٍ ، و مُؤَثّرٍ و غير مؤثّرٍ ، فى قول .

الفرعُ الرَّابعُ : فِي اشتقاقها

أمَّا الاسْمُ : فهو مُشْتَقٌّ من السُّمُوِّ، عند البصريين [1]، ووزْنُه فى الأصْلِ : سِمْوٌ، ومن السِّمَةِ، عند الكوفيين [2]، ووزنُه فِي الأصْل وَسْمٌ ؛ وإنّما سُمِّى اسْماً لسُمُوِّه على قَسيمَيْه، فإنَّه يُخبَر به، وعنْه وليْسَا كذلك. والفعْلُ مُشتقٌّ من المصْدَر الذي هو الحَدَثُ ، عند البصريّين ، لأنّ فى الفعل زيادةً على المصْدَر ، وهى دلالتُه على خُصوصِ الزَّمانِ ، و الفرْعُ ، فيه ما فِي الأصْل وزيادةٌ ، و إنما سُمِّى فِعلاً باسْم أَصلِه، وهو الفعْلُ فى الحقيقة وعند الكوفيّين : المصدرُ مُشْتَقٌّ من الفِعْل .

و الحرْفُ مشتق مِنْ حَرْف الشَّيءِ ، وهو طرَفُه و جانِبُه ، ولذلك سُمِّىَ حَرْفاً ؛ لأنَّه يقعُ طَرفاً .

الفرْعُ الخامِسُ : فى المؤْتلف منْها

و تُوجبُ له القِسْمةُ اثْنَىْ عَشَرَ تأْليفاً ، تكَرَّر منها خَمْسَةٌ ، و أُلْغِىَ ثلاثةٌ وهى : الفِعْلُ مع الفِعْلُ ، و الفعْلُ مع الحرْف ، و الحرْفُ مع الحرْف ، و اسْتُعمل فى الإفادة أَرْبَعةٌ :

الأَوَّلُ : الاسْمُ مع الاسْمِ ، على شَريطة أَنْ يكونَ للأَوَّلِ بالثَّانى عُلْقَةُ معْنىً يَسَعُ مُكَلَّفاً جَهْلُه ، نحو : زيْدٌ قائمٌ ، و عَمْروٌ أخوك .

الثانى : الاسْمُ مع الفعل التامِّ المتصرِّفِ ، اختراز من « كان » النّاقصةِ و الأفعال غير المتصرّفةِ على هذه الشّريطة ، نحو : قام زيْدٌ ، و ينطلقُ عَمْروٌ .

الثالثُ : الاسمُ مع الفعلِ و الحرْفِ ، على هذه الشريطة ، نحو : ما قام زيْدٌ ، و سَيَقُومُ عَمْروٌ .

الرابع : حَرْف / النداء خاصَّةً مع الاسم ، نحو : يا زَيْدُ . ٨ / أ

---

١ – أنظر : الإنصاف ٦ – ٨ .

٢ – انظر : الإنصاف ٢٣٥ .

الباب الثّانى : من القطب الأوَّل فى المعرب
و فيه مِقدّمة و فَصْلانِ

المقدِّمة :

المعرَبُ من الكَلِمِ قسْمان : أَحدهما أصْلٌ ، و الثانى فَرْعٌ ، و ذلك أَنَّ الإعرابَ معنى زائدٌ على الكلمة ، فيقتضى سبباً ، و الموجِبُ لوجودِ الإعراب : ضَبْطُ المعانى عنْدَ اشْتِباه الألْفاظِ ، و هو موجودٌ فِى الأسْم دونَ قَسيمَيه ؛ لأَنَّهُ يدُلُّ بصيغةٍ واحدةٍ على معانٍ مُخْتَلِفةٍ ، ألا تَرى أَنَّ صورةً واحدةً من اللَّفظ تدُلّ على التعَجُّب ، و النَّفْي ، و الاسْتِفهام ، باخْتِلافِ الإعرابِ ، و لولا هو لما دَلّتْ عليها ، و ذلك قولك : ما أحْسَنَ زَيْد ، فلهذا كان الإعرابُ فى الأسْماء أصْلاً .

و أمَّا الفرْعُ : فالإعرابُ فيه بطريق الشَّبَه و الاسْتِحْسَان ، وهو الفعْلُ المضارعُ .

و حَدُّ المعْرَبِ : كُلُّ كلمةٍ يُغَيِّرُ حَرْفُ إعرابِها حِسّاً أو حُكْماً ، بحركةٍ أَو حَرْفٍ ، لاختلاف العوامل لَفظاً ، أو معْنىً أو تقْديراً ، فقُولنا : حِسّاً ، نحو : «زَيْد» و «يضرِب» وحُكْماً ، نحو: « عصاً » ، و « يَسْعَى» ، و قَوْلُنا : بحركةٍ ، كالرَّفْعِ ، والنَّصْب و الجَرِّ ، و قولُنا : أو حرْفٍ ، كالألف و الواو و الياء ، فى الأسْمَاء السِّتَّة ، وفى كِلا و كِلْتَا ، و قولُنا : لفظاً ، نحو منْ ، و « لنْ » ، و قولُنا : معنىً نحو الابتداءِ وَ رَافِعِ الفِعل المضارِع ، و قولُنا : تقديراً ، نحو التَخْدير ، و «أن» المضمرةِ .

الفصْلُ الأول : فى المعرب من الأسْماءِ

و فيه فرعانِ

الفرْع الأوَّلُ : فى تعريفه ، و هو : ما عَرِيَ من أَوصافٍ ستَّةٍ فلم يُشْبِه الحرْفَ نحو : « الذي » أَشْبَهَتْهُ باحْتياجها فى الإِفادة إِلى صِلتِها ، ولَمْ يتضمَّنْ معناه

نحو « أَمْسِ » ،تَضَمَّنَتْ بعَلَمِيَّتها الألفَ و اللامَ، ولم تقع موْقِعَهُ ، نحو : «أَيْنَ» فى وقوعِها مَوْقعَ هَمزة الاسْتِفْهامِ ، ولم يقع موْقِعَ فعلِ الأمْرِ، نحو «نَزَالِ » ولم يقع موقعَ مُشَاكله ، نحو : «قطامِ» ، ولمْ يُضَفْ إلى غيْرِ مُتَمَكِّنٍ نحو ﴿ هَذَا يَوْمَ لا يَنْطِقُونَ [1] ﴾ فيمَنْ [2] قرأ بالفتحِ ، فَيَقْتَضى/ له وجودُ هذه الأشياءِ ٨ فيه ضدَّ ما يسْتَحِقُّهُ من الإعراب ، و هو : البناء .

و ينقَسِمُ المعْربُ قِسْمَيْن :

أحدهما : كاملُ أَوْصاف الاسْتِحْقاقِ ، فَتَجْرى عليه جميعُ أنواعِ إعرابِ الأسْماءِ ، و يُسَمَّى مُتَمِّكناً أمْكَنَ ، نحْو :رجُل و زيْد و عِلْم ، فاسْتحقَّ الإعْرابَ مُطْلقاً ؛ لمنافاة الحرْفِ ، و استحقَّ كَمالَ الإعْراب ؛ بانتفاءِ مُشَابَهة الفعْلِ .

و الثانى : ناقِصُ أَوصافِ الاسْتِحقاقِ ، فلم يَجْرِ كمالُ أنواعِ إعرابِ الأسْماءِ عليْه ، و يُسَمَّى مُتمكِّناً غيْرَ أَمْكَنَ ، نحو : أَحمدَ و فَاطمةَ .

الفرْع الثَّانِي : فِي أنْواعه ، و هى نوْعانِ : صحيحُ حَرْفِ الإعرابِ ، و مُعْتَلُّه .

النوْع الأَوَّلُ : الصَّحيحُ حَرْفِ الإعرابِ ، و هو : ما لم يكُنْ حَرْفُ إعرابه أَلِفاً و لا واواً ، و لا ياءً ، و هو على قسمين :

القسم الأول : ما كان عارياً من مُشَابهة الحَرفِ من كل وجْه و من مُشَابهة الفعْل من وَجْهَين مَخْصُوصَيْن ، و هو : المتكِّنُ الأَمْكَنُ الجارى عليه جميعُ أنواعِ إعْرابِ الأسْماءِ و هى : الرَّفعُ ، و النَّصْبُ والجرُّ ، نحو رَجُل ، تقولُ : هذا رَجُلٌ ، و رأيْتُ رجُلاً ، و مَرَرْتُ برَجُلٍ ، و يُسَمَّى مُنْصَرِفاً ، و له علامةٌ تُؤْذنُ بصَرْفه ، و هى تنْوينُ التمكين ؛ لأن التنوين ينقسِمُ فى العربيّة خَمْسةَ أقْسَامٍ ، و سَيَرِدُ بَيَانُها فى أَبنيةِ الحروف،

---

١ – ٣٥ / المرسلات .

٢ – و هم الأعمش و الأعرج و زيد بن على و آخرون . انظر : البحر المحيط ٨ / ٤٠٧ .

وهذا تنوين التمكين ، [و[1]] هو الدَّالُّ على تمكُّنِ الاسْم فى بابه وصَرْفِه، ولَهذا قال فيه سيبويه[2]: ودَخَلَ التنوينُ فى الكلامِ علامةً للأَخَفّ عَلْيهم والأمْكَن عِندهم، وقال غيره [3] : دخل فرْقاً بين المضاف والمفرد ، و هو من خواصِّ الأسْمَاءِ كما سبَق ذكْرُه[4] ، فإِن طَرَأَ علَى هذا التنوينِ مايحْذفُه ، كالألف واللَّام، أَو الإضافةِ جرَى الإعْرابُ عَلَى الاسْمِ بحاله عند وجود مُقْتَضِيه ، وجُرَّ المضافُ إليه على كل حَالٍ ، لفظاً و مَوْضِعاً ، نحو : الرّجُلِ ، و غُلام زيدٍ ، وصاحِب أحْمَدَ .

القسْمُ الثانى : ما شابَه الفعْلَ من وجْهين ، باجتماعِ عِلَّتيْن فرْعِيَّتَيْن مَخصُوصَتَيْن من عِلَلٍ تسْعٍ ، أو علَّة منها تقوم مَقامهُما و هى : التعْريفُ الوضْعِىُّ ، و العُجْمةُ الْمَنْقُولَةُ مَعرفةً ، و العَدلُ ، و النَّعْتُ ، و وَزْنُ الفعْلِ الَّذى يَغْلِبُ عليه/ أَو يخُصُّه والألفُ و النّونُ المضارِعتان لألفَيْ التأنيث ، و التركيبُ و الجمْعُ المخصوصُ ، و التأنيثُ ، و سَيرِدُ شرْحُ هذه العِلَل فى باب مُفْرَدٍ ، و هذا هو المتمكّنُ غيْرُ الأمْكَنِ ، و يُسَمَّى غيْرَ مُنْصَرِف ، و لَهُ حالتان : ٩/أ

الحالَةُ الأُولى : أَنْ يكونَ عارياً من الألِفِ و اللامِ و الإضافَةِ ، ويمتنِعُ منه حينئذٍ التنوينُ مع الْجَرِّ عند عامِلِه ، و يُعَوَّضُ من الجَرِّ فَتْحَةً ، و يدخُلُه الرَّفعُ والنّصْبُ عند عاملهما ، نحو : أَحمدَ ، و عُمَرَ ، و إِبراهيمَ ، و أصْفَرَ ، وتَغْلِب وعثْمانَ ، و حَضْرَمَوْتَ ، و مَساجِدَ ، و زَيْنَبَ .

الحالةُ الثَّانيةُ : أَنْ يكونَ فيه الألفُ و اللاَّمُ أَو الإضافةُ ، و حينئذٍ يعودُ إليه الجَرُّ عند عامِلِهِ ، نحو : الأصْفَرُ ، و أحْمَدُكمْ ، و يكون امتناعُ دخول

---

١ – تتَمّةٌ يلتم بمثلها الكلام .

٢ – الكتاب ١ / ٢٢ .

٣ – انظر : المقتضب ٤ / ١٤٣ .

٤ – انظر ص ١٠

التنوين عليه لأنه غيْرُ مُنْصَرِف ، لا لإنّهُ يُضَادُّ الألفَ و اللامَ و الإضافَةَ ، وإنْ كانتْ المضَادَّةُ سَبَباً فى امتناعه ؛ فلا يُقَالُ لمَا دَخلَه الألفُ و اللام و الإضافةُ منها مُنْصَرِفُ ، وإنْ دَخَلَهُ الْجَرُّ ، لأنَّ المنْصَرِفَ : مَا دَخَلَهُ التنوينُ فى حالةٍ ما ، وهو لا يدْخُلُه مع عَدَمِها ، و ها هُنا أَحكامٌ تحتاجُ إلى بيان :

الحكمُ الأوَّلُ : مُشَابهةُ الفعلِ من وجْهَيْن ، و ذلكَ : أَنّ الفعْلَ فَرْعٌ على الاسْم كما سَبَقَ ؛ لأنّه مُشْتَقٌّ منه ؛ و لأنّه لا تتمّ به الفائدةُ إلا مع الاسْم ، فهو فَرْعٌ عليه مِنْ هذيْن الْوجْهَيْن ، و غَيْرُ المنصرف قد صارَ باجتماعِ العِلّتيْن الفرْعَيّتيْن فيه فَرْعاً من وَجْهيْن ، كما سيأُتى فى بيانِ العِلَل (١) .

الحُكْمُ الثانى : أنّ التّنْوينَ هو المقصودُ أوَّلاً بالحذف ؛ لأنّهم قسَّمُوا المقصورَ إلى مُنْصَرِفٍ و غيرِ مُنْصَرِفٍ ، نحو : « عَصاً » و « حُبْلَى » ، و يَعْنُون بهما :ما دَخَلَه التَّنْوينُ ، و ما لم يَدْخُلْه ، لأنَّ الجرَّ لا مَسَاغَ لَهُ فيه لَفْظاً .

الحُكْمُ الثالثُ : إتْبَاعُ الجرِّ التنوينَ ؛ لمشَاركته لَهُ فى اختصاصِهما بالاسْم و قيامِه مَقامَه ؛ إذْ عاقَبَهُ فِى الإضافة ، و يدلّ على ذلك عَوْدُهُ عند أَمْنِ التنوين ، بوجود الألفِ و اللامِ ، أو الإضافة .

الحكم الرّابع : تعويضُ الجرّ فتحةً ، وسبَبُه؛كونُهُما (٢) فضلَتَيْن، واسْتوَاؤُهما فى الكتابة (٣) ، و للمعاوضة من حَمْلهم النصْبَ على الجرِّ فى التثنية و الجْمع . ٩ /

الحكْمُ الخامسُ : بيانُ خُصُوص العِلّتيْن ، و هو : أَن يكونَ أَحدهُما تعريفاً ، أَوْ وصْفاً ، أَوْ عدْلاً ، أَوْ وزنَ فعل مَخْصُوصَيْن، أَوْ تأنيثاً لازماً ، أَوْ جمْعاً مخصوصاً ، والأُخرى واحدةً من باقِي العِلَل ، أَلا ترى أنّ « أَذربيجانَ »

---

١ – انظر ٢٥٨/٢

٢ – أى كون الجرّ و النصب الذى علامتُه الفتحة ، أمّا الرّفع فهو عُمْدة .

٣ – فى الأصل : الكناية .

فيه خمْسُ عِلَل هى : التعريفُ ، و التأْنيثُ غير اللَّازِمِ ، و العجْمةُ ، و التركيب و الألِفُ و النّونُ ، فلا ينْصرفُ ، و إذا نكَّرْتَهُ صرَفْته ؛ لعدم التعريف ؟

الحُكْمُ السَّادسُ : العلَّةُ القائمةُ مقام عِلَّتْين هى : التَّأْنيثُ اللازمُ بأَلِفيه المقصورة و الممدودة ، و الجَمْعُ المخصوصُ ، نحو : حُبْلَى وحَمْرَاءَ ، و مَسَاجِدَ .

النوع الثانى : المعتَّل حَرْفِ الإعْرابِ ، و هو ما كان حرْفُ إعرابه ألفاً أو ياءً أَوْ وَاواً ، و ينقسم إلى أربعةِ أضربٍ ، و رَديفٍ :

الضّربُ الأَوَّلُ : الألفُ إذا كانت حرْفَ إعراب ، و لا يكون ما قبلها إلاَّ مفتوحاً ؛ لتعَذُّر النَّطق ، و سُمِّيَ مقْصوراً ؛ لأنَّه قُصِرَ عنْه جميعُ أَوْجُهِ الإعرابِ لَفْظاًأَيْ : حُبِسَ ، نحو : عَصاً و رَحىً ، و لا تكون الألِفُ إلا فى الأسْماء المعربة أَصْلاً ، فإذا وَجَدْتَ فيها حرْفَ إعراب فلا يخلو أَنْ تكونَ مُنْقَلِبَةً عن واو أَوْ ياء أَصلْيْن ، نحو : عَصاً ورحىً؛ لقولهم : عَصَوان ، ورَحَيَان ، أو مُنقلبة عن حرْف الإلْحاق ، نحو : أَرْطى [1] ، مُلْحقاً بجَعْفَرٍ فى أحد القولَيْن ، أو أن تكون للتأنيث ، نحو : حُبْلَى و سَكْرَى ، أو للتكثير نحو قَبَعْثَرَى [2] ، و لا يدخُلُها فى جَميعِ مَواضِعِها شيْءٌ من الإعراب ، لأنَّها إذا تحرّكتْ عادَتْ إلى ما قُلبتْ عنه ، أو انقلبتْ همزةً ، كما تراهُ فى التَّصريفِ إن شاء الله ، و إنَّما يُحكم على المَوْضِعِ بالإعراب ، تقولُ : هذه العَصَا ، ورأيْتُ العَصَا ، ومررْتُ بالعَصَا ، وهو على ضَرْبين : مُنْصَرف ، و غيرُ مُنْصَرِف .

فالمنْصِرفُ : يدخُلُه التنوينُ ، فيجتمعُ مع الألِفِ و هى ساكنةٌ فتُحذَفُ و تَبْقَى الفتْحةُ قبلها تدل عليْها .

و غيْرُ المنْصَرِف : ما لا يدْخُله تنْوينٌ نحو : حُبْلَى و سَكْرى ، و تثبت

---

١ – شجر من شجر الرمل ، و ألفه يحمل أن تكون للتأنيث و أن تكون للإلحاق .

٢ – الجمل الضخم .

١٠. ألِفُهُ ؛ لعدم ما يُزيلُها ، و يستويان لفظاً في حال التّعريف بالألِفِ و اللام ، أو الإضافة ، نحو العصا ، و عصا الرَّجلِ ، و الحُبْلَى ، و حُبْلَى القوْم ، و هو على ضربين ، مَقِيسٌ و مَسْمُوعٌ ، و سَنُفْرِدُ لَهُما باباً في القُطْبِ الثّاني .

الضّرْبُ الثّاني : الياءُ وَ إذا كانتْ حرْفَ إعْرابٍ ، فلا يخْلُو ما قبلها : أَنْ يكونَ ساكِناً ، أو مُتحرِّكاً ، فالسَّاكنُ على ضَرْبيْن .

أحدهما أنْ يكون ياءً مثلَها ، نحْو : صَبِيٍّ ، وكُرسيٍّ، والثّاني : أَنْ لا يكونَ ياءً ، نحو : ظَبْيٍ ، وَنحْيٍ ، وهُما سَواءٌ في تحمُّل أَوْجُه الإعرابِ كالصَّحيح، تقُول: هذا صَبِيٌّ و نِحْيٌ ، ورأيْتُ صَبِيّاً وَنِحْياً، ومَرْرتُ بصبيٍّ و نِحْيٍ ، وأَمّا المتحرّكُ : فلايخلُو : أَنْ تكونَ الحركةُ كسْرَةً ، أو فتحةً ، أو ضَمَّةً .

أمَّا الكسْرَةُ : فنحو : القاضِي والرَّامِي ، و يُسَمَّى منقوصاً ، لأنّه نُقِص الياءَ ، بعْضُ الإعرابِ ، و لَهُ حُكمانِ :

الأَوَّلُ : فِي الرَّفْعِ و الجرِّ ، و قد استْثقِلا مع الياء ، لكراهَةِ النُّطقِ بِه نحو: هذا قاضِيٌ ، و مررْ بقاضِيٍ ، فَمُنِعا من الُدخول عليْها فبقيتْ ساكنةً ، تقول : هذا قاضِي،والقاضِي،وقاضِيك ، ومررْتُ بقاضِي، والقاضِي،وقاضِيكَ، فإذا لقيها ساكنٌ بعدها ، كلامِ التعْريفِ، و باءِ ابْنٍ ،حُذفَتْ الياءُ لفْظاً، وثبَتَتْ خَطّاً، نحو : قاضِي الْقوْمِ ، و رامِي ابنِكَ ، فإنْ كان الساكنُ تَنْويناً حُذفَتْ الياءُ لفظاً وخَطّاً ، وبقيت الكسْرَةُ قبلَها تدل عليْها، تقول:هذا قاضٍ يا فَتَى، ومررْت بقاضٍ يا فَتَى .

الحكم الثاني : في النصْب ، وهو جَارٍ مَجْرى الصَّحيحِ في تحمُّل الفتحة لخِفَّتِهَا نحو رأيْتُ قاضياً ، و القاضِيَ ، و قاضِيَكَ ، على أَنَّه قد جاءتْ أَنواعُ المنقوص في الشِّعْر على الأَصْل مع الرَّفع و الجرِّ ، تشبيهاً بالنّصْب ، و جاءَت فِي النَّصْب بالحذْفِ ، حمْلاً عَلَيهِمَا ، قالوا فِي الرَّفعِ :

تَرَاهُ و قد فَاتَ الـرُّمَاةَ كَأَنَّـه   أَمَامَ الكِلابِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ (1)

و قالوا فيه :

و كَأَنَّ بُلْقَ الخيْلِ فى حافاتِهِ   تـرمِـي بِـهِنَّ دوالِـيُ الـزُّرَّاعِ (2)

و قالوا في الجرّ :

فيوْماً يُوافِينَ الهَوى غيْرَ ماضيٍ   و يوْماً ترى منهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ (3)

و قالوا فيه :   ١٠/ ب

لا بارَكَ اللَّهُ فِى الْغَوانِيِ هَلْ   يُصْبِحْنَ إلا لهُنَّ مُطَّلَبُ (4)

و مثله :

ما إِنْ رَأَيْتُ و لا أَرَى فى مُدَّتى   كَجَوارِيٍ يَلْعبْن فِى الصَّحْرَاءِ (5)

و قالوا فِى النَّصْبِ :

و لو أنَّ واشٍ باليمامَةِ دارُهُ   ودَارِى بأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا (6)

---

١ – البيت لأبى خراش الهذلى. انظر: شرح أشعار الهذليين ١٢١٩ . وانظر أيْضاً : الخصائص ٢٥٨/١ والمنصف ٢ / ٨١ . والضمير فى «تراه» يرجع إلى تيْس الربل –وهو الظبى– المذكور فى قوله قبل:

فو الله ما رَبْداءُ أو علج عانةٍ   أقبُّ ، و ما إن تيسُ ربْل مُصَمَّمُ

يقول : إن هذا الظبىَ من شدّة العدْو يُميل خدّه و يُصغيه ، و يُخفِضُ أذنيه ، فكأنه أصلَم ، أى : مقطوع الأذنين .

٢ – لم أقف على قائله . انظر : الهمع ١٨٣/١ . بُلق الخيل ، واحدها : أبلق ، و البَلَقُ سواد و بياض .

٣ – البيت لجرير . انظره فى ديوانه ٣٦٦ ، و هو من شواهد سيبويه ٣ / ٣١٤ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٣ / ٣٥٤ و الخصائص ٣ / ١٥٩ و المنصف ٢ / ٨٠ ، ١١٤ .

٤ – البيت لعبيد الله بن قيس الرقيّات . انظره فى ديوانه ٣ ، و هو من شواهد سيبويه ٣ / ٣١٤ . وانظر أيْضاً : المقتضب ٣ / ٣٥٤ و الخصائص ١ / ٢٦٢ و ٢ / ٣٤٧ والمنصف ٢ / ٦٧ ، ٨١ وابن يعيش ١٠ / ١٠١ و اللسان (غنا) .

٥ – لم أقف على قائله ، وانظر : ابن يعيش ١٠١/١٠ و شرح شواهد الشافية ٤٠٣ و الخزانة ٣٤١/٨ .

٦ – البيت لمجنون بنى عامر . انظره فى ديوانه ٢٩٤ . و انظر أيضْاً : ابن يعيش ٦ / ٥١ و شرح شواهد الشافية ٧١ ، ٤٠٥ و الخزانة ١٠ / ٤٨٤ .

و منْهُ قولُهُم :

أُكاشِرُ أَقْوَاماً حياءً و قدْ أَرى صُدُورَهُمُ بادٍ عَلَيَّ مِراضُهَا [1]

و أمّا إذا كان ما قبل الياء ضمَّةً أو فتحةً ، فإنَّه أَصْلٌ مرفوضٌ ، و إنْ كانَ القياسُ يقْتَضيه ، فمثالُ الضمَّة « ظبْيٌ » إذا جمعْتَه جمعَ قلَّةٍ على «أَفْعُل» فالقياسُ أَظْبُيٌ نحو « أكْلُبٍ » ، و حُكْمها : أَنْ تُقْلَبَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً فتُصَيِّرُه بمنْزلة « قاضي » و يَجْرِي عليْه حُكمُه ، فيْرجع بعْد القلْب والتغْيير إلى « أَظْبٍ» لأنَّهم إذا استثقلُوا الكسْرة قبل الياءِ فَلأَنْ تُستثقلَ الضمّةُ قبلها أوْلَى .

و مثال الفتحة « فتىً » أصله فَتَيٌ ، مثل « جَمَلٌ » ، لقولهم : فَتَيان ، فلَمَّا تحرَّكتْ الياءُ و انفتح ما قبلها قُلبتْ ألفاً ، و أُلْحِق بالمقصور ، و قد ذكرْناه [2] .

الضّرْبُ الثالث : الواو إذا كانت حَرْف إعراب فلا يخلو : أن يكون ما قبْلَها ساكناً أو مُتَحرّكاً ، أمّا السَّاكنُ : فحُكْمه حُكم الياءِ إذا سكَن ما قبْلَها فِي تحمّلِ الإعراب كالصّحيح ، نحو : «عَدُوٌّ» و : «فَلُوٌّ » ، و«غَزْوٌ» و«عدوٌ» .

وأَمَّا المتَحَرِّكُ،فلا يخلُو:أَن تكونَ حركتُه ضمّةً أَو فتحةً أو كسْرَةً، وجميعُها أُصول مرفوضَةٌ ، للاسْتثقالِ . أَمَّا الضَّمَّةُ : فنحو « حَقْوٍ » [3] ودَلْوٍ ، إذا جمعْتَهُما جَمْعَ قِلَّةٍ على أَفْعُلٍ قُلْتَ : « أَحْقُوٌ » و « أَدْلُوٌ » ، فَقُلِبَتِ الضَّمَّةُ كسْرَةً فانقلبت الواو ياءً ، و أُلحِق بالمنقوص فقُلْتَ : أَحْقٍ،و : أَدْلٍ .

و أمّا الكَسْرةُ : فنحو اسْم الفاعل من غزَا و « دعَا » ، هُو في الأَصْل « غازِوٌ » و داعِوٌ فقُلبتْ الواوُ ياء،وأُلحِق بالمنقوص، فَقُلْت:« غازٍ » و « داعٍ » ، وأَمَّا الفتحَةُ :فنحو:عَصاً و « قَناً »،أَصْلهُما «عَصَوٌ» و « قَنَوٌ » فقُلِبَتِ الواوُ أَلِفاً ، وأَلحِقَ بالمقْصورِ ، و قد تقدَّمَ ذكرُه .

---

١ – البيت للشمّاخ . انظره في ديوانه ٥٥ . و انظر أيضاً : المنصف ٢ / ١١٤ .

٢ – انظر ص ١٩ .

٣ – الحقو : الإزارُ ، و الحقو أيضاً : مُستدقُّ السّهْم من مؤخّره ممّا يلي الريش .

فهذه الأحكامُ تُؤدّي إلى أنَّه ليْسَ في العربيّة اسْمٌ / مُعْرَبٌ آخِرُه واوٌ قبلها ١١/ أ ضَمَّةٌ ، إلا الأسْماءُ السِّتَّةُ المضافَةُ ، فِي الرَّفع .

الضّربُ الرّابع:فِي الأسْمَاء المعْرَبَةِ بالحُرُوف،وهِي ستَّةُ أَسْمَاءٍ ،أُعْرِبَتْ في حَال الإضافة إلى غيْر المتكلِّم بحروفِ العلَّة ؛ توطئـةً للتَّثنية و الجمْع و هِي : أَبُوك،وأَخُوك، وحَمُوك، وهَنُوك، و فُوك،وذُو مـال،تقولُ فِي الرَّفْعِ :هذا أَبُوكَ ، و أَخُـوكَ وحَمُـوك، وهَنُوك، وفُـوك، وذو مَـالٍ ،و فِي النَّصْب:رأَيْتُ أَبَاك،و أخَـاك، وحَماكَ ، و هَنَاك ، و فَاكَ ، و ذا مَالٍ ، و فِي الجَرّ : مررْتُ بأَبِيك ، و أَخِيكَ ، و حَمِيك ، و هَنِيكَ و فِيكَ ، و ذِي مَالٍ ، فالواوُ و الألِفُ واليَاءُ حروفُ الإعرابِ و علاماتُه عند سيبويه[1] ، و غيره [2] يُخالِفُه فِي ذلك ، و هذه الأسْمَاءُ السِّتَّةُ على ثلاثةِ أقْسَامٍ:

القِسْمُ الأوّل : تكون عَيْنُه في حال الإفراد حَرْفَ إعرابِه و يُعْرَبُ بالحركات ، و فِي حالةِ الإضافَةِ إلى غير المتكلِّم تُعادُ لامُه ، و يكون إعرابُه بالحروف و هي : أَبٌ ، و أَخٌ و حَمٌ ، و هَنٌ . و قد اسْتَعْمَلُوها فِي حالَةِ الإضافة بغَيْرِ لامٍ ، و أَعربوها بالحركاتِ

١- الكتاب ١ / ٤٣٠ و ٢ / ٥ – ٧ و ٣ / ٣٦٠ ، ٤١٢ .

٢ – قال الصميرى في التبصرة ص ٨٥ : « اعلم أن الواو و الألف و الياء التي تُغيِّر هذه الأسماءُ بهن لسْن إعراباً ، و إنما الأعرابُ مقدّر في هذه الحروف ، لأن الإعراب إنما يحُلّ في الكلمة بعد تمامها ، و هذه الحروف من تمام هذه الأسماء ، فالإعراب يجب أن يكون بعدها مُقدَّراً » . و قال الرضى في شرح الكافيه ١ / ٢٧ : « قال المصنف : ظاهر مذهب سيبويه أن لها إعرابين ، تقديري بالحركات ، و لفظيٌ بالحروف ، قال : لأنه قدّر الحركة ثم قال : هي في الواو علامة الرفع ، و هو ضعيفٌ لحصول الكفايةُ بأحد الإعرابين » . و قد ذكر الرضي عقب ذلك مذهب الكوفيين و الأخفش والرّبعي و المازني و الجرْمي في إعراب الأسماء الستة . و انظر أيضاً : ابن يعيش ١ / ٢ .

قال الشّاعرُ [1] :

رُحْتِ و فى رِجليْكَ ما فيهما و قد بَدَا هَنْكِ من المِئْزَرِ

و قال [2] :

سِوَى أبِكَ الأدْنَى فإنّ مُحَمَّداً عَلا كُلَّ شيْءٍ يا ابْنَ عَمِّ مُحَمّدِ

و قد أبْدلوا من لام « حَمٍ » فى الإفراد هَمْزَةً فقالوا : حَمْءٌ .

و قد استعملوها فى الأحوال الثلاث بالألف ، قالوا :

إنَّ أبَاهَا و أبَا أباها قد بلَغا فى المجْد غايتاها [3]

و جاء فى المثل : « مُكْرهُ أخاكَ لا بَطَلٌ » . [4]

---

١ – هو الأقيْشر الأسَدِىّ ، و نُسِبَ أيْضاً إلى الفرزدق ، و ليس فى ديوانه المطبوع .

و البيت من شواهد سيبويه ٤ / ٢٠٣ . و انظر أيضاً : الخصائص ١ / ٧٤ ، ٣ / ٩٥ و ابن يعيش ١ / ٤٨ و الخزانة ٤ / ٤٨٤ .

و كان الأقيْشر قد سكر فبدتْ عورتُه ، فضحكتْ منه امرأتُه ، فقال ثلاثة أبيات ثالثها البيت المسْتشهدُ به . و فى رجليْك ما فيهما : يُريد أن فيهما اضطراباً و اختلافاً . المئزر : الإزار .

٢ – لم أقف على هذا القائل .

و البيت من شواهد ابن جنى فى الخصائص ١ / ٣٣٩ . و انظر أيضاً : اللسان (أبى) .

٣ – البيتان من مشطور الرجز لأبى النجم . و انظر : الإنصاف ١٨ و ابن يعيش ١ / ٥٣ و ٣ / ١٢٩ والرحمغ ١ / ١٢٨ و الخزانة ٧ / ٤٥٥ و شرح شواهد المغنى ١ / ١٩٣ .

٤ – هكذا رُوِىَ المثل فى كتب النحو ، و لم أعثر عليه فى كتب الأمثال إلا برواية « أخوك » وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . و انظر : الأمثال لأبى عبيد القاسم بن سلام ٢٧١ ، و بهامش الكتاب مزيد من تخريج المثل ، فانظره هناك إن شئت . و هو يُضرب لِمَن يُحمل على ما ليس من شأنه .

ومـنـهـم مـن يـردُّ الـلام فِي حـالِ الإِضـافـةِ إِلى النّفْسِ فيـقُول : هذا أَبِيٍّ، وأَنْشَدُوا :

فـلا و أَبِيِّ لا أَنْسَاك حَتّـى يُنَسَّى الوالـهُ الصَّبُّ الحَنِينَـا [1]

القِسْمُ الثانِي : يكونُ محذوفَ اللامِ فى حالِ الإِفرادِ و الإِضافَةِ ، إِلا أَنَّ ١١/ ب إِعرابَه مع الإِفراد بالحركات ، ومع الإضافة بالحروف ، وهو «فُوك » ، وعَوّضوهُ فى الإفراد من عينه التى هى «واوٌ » ميماً ؛ لأَنّها لو تُركتْ لَحَذَفها التّنوينُ ، كما حذف ياء «قاضٍ» ، وأَلِفَ « عصاً » ، فكانتْ الكلمةُ تبقى على حَرْف واحدٍ ، وهو غير مَوجودٍ فى المعربات ، فقالوا : فمٌ ، و قد جَمع الشاعر بينهما فقال [2] :

هُـمَـا نَـفَـثَـاً فِـيَّ فـمـويْـهِـمـا على النَّابح العَاوى أَشَدُّ رِجَامِ [3]

و قد استْعْملها فى الإِفراد بغيْر عِوَضٍ ، قال [3] :

خالَطَ من سَلْمَى خياشِيمَ وفَا

---

١ – لم أقف على قائله . و قدور عرضاً فى شرح شواهد المغنى ٧ / ٣١ .

٢ – الفرزدق . انظر : ديوانه ٧٧١((ط الصاوى ١٣٥٤) .

و هو من شواهد سيبويه ٣/٣٦٥ ، ٦٢٢ . و انظر أيضاً : المقتضب ٣/١٥٨ والخصائص ١/١٧٠ و ٣ / ١٤٧ و التبصرة ٣٥٦ ، ٨٦١ و الخزانة ٤ / ٤٦٠ و ٧ / ٤٧٦ و شرح شواهد الشافية ١١٥ و اللسان (فوه) . قال البغدادى فى الخزانة : إن الضمير (هما) لإبليس و ابنه ، بدليل البيت السابق ، و هو :

و إن ابن إبليسَ و إبليسَ ألبنا لهُم بعذاب النـاس كُـلَّ غـلام

أَلْبَنا : سَقيا اللبن . نفثا : ألقيا . الرّجام : المدافعة ، من المراجمة بمعنى المراماة بالحجارة .

٣ – العجاج . انظر : ديوانه ٤٩٢ .

و هو من شواهد ابن يعيش ٦ / ٩٨ . و انظر أيْضاً : الخزانة ٣ / ٤٤٢ ، ٤٤٤ و الهمْع ١/١٣١ واللسان (ذو) . و فاعل خالط فى بيت سابق على الشاهد ، يقول : إن ريقها عذب بسبب عقار خالط خياشمها وفاها .

وسأل عِيسَى (1) بنُ عُمَرَ ذَا الرُّمَّةِ : هل يقولون : هذا فُو ، فقال : بَلْ يقولون : « قَبَّح اللَّهُ ذَا فَا » ، و هي عَرَبيّةٌ ، و الأوْلَى أنْ لا تُسْتعْمَلَ « فَمٌ » في الإضافة ، و لا يُستعْملُ فُو في الإفراد .

القِسْمُ الثالث : « ذُو » ، و لا تُسْتعْمَل إلا مضافةً ، لأنّهم إنما جاءُوا بها تَوَصّلاً إلى وصْف الأسْماء بأَسْماءٍ مِثلها غيرِ جاريةٍ على الأفعال ، كقولك : مَرَرْتُ برجُلٍ ذي مَالٍ ، و ذي دارٍ ، و ذي قيامٍ ، و لا تُضافُ إلى مُضْمرٍ عند سيبويه (2) ، فلا تقُول : مررْت برجُلٍ ذِيك ، و ذِيهِ ، و أَجازَهُ المبرّدُ (3) ، وحكاهُ فِي الشّعْر مجموعاً ، قال كعبُ بن زُهَيْر(4) :

صَبَحْنَ الخزرجيَّةَ مُرْهَفَاتٍ　　　أبارَ ذوي أَرُومَتِها ذَوُوهَا

---

1 - في اللسان (ذو) : « و قال الأصمعيُّ : قال بِشْرُ بن عُمر : قُلتُ لذي الرُّمّةِ : أرأيْتَ قوله :

خالط مِن سَلْمى خياشيم وفا ؟!

قال : إنَّا لنقُولها في كلامنا : قَبّح اللهُ ذا فا ... » ، و ما في اللسان موجود بنصّه في تهذيب الأزهري ١٥ / ٤١ ، فلعل ما في التهذيب و اللسان تصحيف ، لأن عيسى بن عمر كان يُسَائِلُ ذا الرمة عن أمور في اللغة . انظر ص ٢٠ من مقدمة محقق ديوانه . أما بشر بن عمر فلم يعرف عنه أنه كان من علماء اللغة أو من رواتها .

2 - الكتاب ٣ / ٤١١ - ٤١٢ .

3 - لم أقف على هذا الرأي للمبّرد ، كما لم أعثر على بيت كعب بن زهير في أي كتاب من كتب المبّرد المطبوعة ، و الذي في المقتضب يُفيد موافقة المبّرد لسيبويه في أن «ذو» لا تُضاف إلى مضمر ، ففي المقتضب ٣ / ١٢٠ : « فإن أخبْرت عن (المال) لم يجز في اللفظ ، لأن قولك : (ذو) لا يُضاف إلى المضمر . تقول : هذا ذو مال ، ولا تقول : المال هذا ذوه .

4- ديوانه ٢١٢ . وهو من شواهد أبي علي الفارسي في الشعر ٤٢٣ . وانظر أيضاً : ابن يعيش ١/٥٣ والهمع ٤/٢٤ . آبار : أهلك . الأرومة : الأصل .

و أَنْشَدَ الفارِسِيُّ :

إِنَّما يَعْرفُ ذا الفضْلِ مِن النَّاسِ ذَوُوهُ [1]

و منه قول النَّاس : « صلَّى اللّهُ على سيِّدنا محمد النبيِّ و ذَوِيهِ » .

و هذا جميعُه لم يَرِدْ إلا مَجْموعاً ، و قد جاءَ فِي الشِّعْر غَيْر مضافٍ قالَ [2] :

فلا أَعْنِى بِذلك أَسْفلَيْكُم و لكِنِّى أُرِيدُ به الذَّوِينَا

و لِـ « ذِي » كَلامٌ يُخصُّهَا غَيْر هذا ، يَجِئُ في بابِ المَوْصولات[3].

فأمَّا أوزانُ هذه الأَسْماءِ فإِنَّ « أَباً » و « أَخاً » و « حَماً » و « هَناً » أَوْزانُها «فَعَلٌ» مَفْتُوحُ العيْن ، نحو : «أبَوٌ» و «أَخَوٌ» و «حَمَوٌ» و «هَنَوٌ» ، فحُذِفَتْ لاماتُها ؛ لقولهم في التثنية : أَبَوَانِ و أَخَوَانِ و حَمَوَانِ و هَنَوَانِ . و في الجْمع : آبَاءٌ وَ آخاءٌ و أَحْمَاءٌ و هَنَواتٌ . ١٢/ أ

و أَمّا فَمٌ : فأَصْلُه « فَوْهٌ » ساكِنُ العَيْن ؛ لقَوْلهم : أَفواهٌ ، و فُوَيْهٌ و تَفَوَّهْتُ ، و إنمَّا جُمع على أَفعال ، و هو سَاكِنُ العَيْن ، لأنَّ المعْتلَّ العَيْنِ يُجمع كذلك نحو : بَيْتٍ و أَبيات ، و سَوْط و أَسْواط ، فحُذفَتْ لامُه اعتباطاً ، ثم حُذِفَتّ عَيْنُه ، و عُوِّضَ منها « ميماً » كما سبَق .

و أَمّا ذو : فأصْلُه « ذَوَىً » مثْلُ « نَوىً » ، و وزْنهُ فَعَلٌ بالفتْح ، فكانَ لامُه ياءً ، و منْهم من يعتقدهُا وَاواً .

---

١ – و تخريجه كتخريج سابقه . (انظر هامش ٤ ص٢٦) بالإضافة إلى اللسان (ذو) و هو شاهد على إضافة « ذو » إلى مضمر مع جمعه.

٢ – هو الكمْيت . انظر : ديوانه ٢ / ١٠٩ .

والبيت من شواهد سيبويه ٣ /٢٨٢ . وانظر أيضاً : الخزانة ١/١٣٩ و ٤/٤٩٦ و ٨/٥٧ ، الهمع ٤ / ٢٨٥ . الأسفلين : جمع أسفل ، والذوين : جمع « ذو » وأراد به أنواء اليمن، أي ملوكهم. والشاعر يهجو اليمن تعصبًا لمضر . ٣-٢/٢٤١-٢٤٢ :

٣- ٢/٢٤١ – ٢٤٢ .

و متى أضفْتَ هذه الأسماءَ إلى نفسكَ ، حَذفْتَ لامَاتها في الأحوال الثَّلاثِ ، ما عدا « ذَا » ، تَقُول : هذا أَبِي ، و أَخِي ، و حَمِي ، و هَنِي ساكنةَ الياء ، و « فِيَّ » مشدّدةً ، و حكى المبِّردُ (١) : أَبِيَّ و أَخِيَّ مُشَدَّداً .

فأمَّا ذُو : فلا تُضافُ إلى الضّمير ، كما سبَق ، و مَنْ أجازَ ذلك قَال : ذِيَّ مثل فِيَّ .

الرَّدِيفُ لهذه الأضْرُب : الهمزَةُ ، و العادةُ جاريةٌ أَنْ يُذكرَ عَقيبَ الأسْماءِ المعْتلَّةِ ما كانَتْ الهمزَةُ له حرف إعراب ؛ لنوْعٍ من المشابهة بيْنها و بيْنَ حُرُوف العلّة ، و إنْ كان القياسُ يَقْتَضِي أَنْ لا يُذكرَ معها؛ لأنَّها جاريَةٌ مَجْرى الحرْفِ الصَّحيح ، و هِيَ إذا كانتْ حَرْفَ إعْرابٍ ، على ضَرْبَيْن :

أحَدهُما : أَن يكون قبلها ألفٌ ، و تُسَمَّى الكلمةُ ممدودةً ، نحو : كِسَاء ، و رِدَاء ، و حِرْباء ، و قُرّاء ، و حَمْرَاء ، و هو على ضربين : مَقيسٌ ، و مَسْموعٌ ، و سنُفرد لهما باباً في القُطب الثاني (٢).

و الثَّاني : أَلا يكونَ قبلَ الْهَمزة ألِفٌ ، و تُسَمَّى الكَلِمةُ مَهْمُوزَةً ، نحو : قارِئ و بَارِئ ، و مُنْشِئ، و مُبتدِئ .

و هذان الضّرْبان جاريان مجرى الصَّحيح في تحمُّل أوجه الإعراب تقولُ : هذا كِسَاءٌ ، وحَمْراءُ ، و قارِئٌ ، و رأيْتُ كِسَاءً و حمراءَ و قارِئاً ، ومررْتُ بكسَاءٍ و حَمْرَاءَ و قَارِئٍ .

فإنْ كان قَبْل الهمزة واوٌ ، أو ياءٌ ، نحو : مَشْنُوءٌ، و بَدِيءٌ (٣) ، فالقياسُ أَنْ يُسمَّيا ممدو دَيْنِ ، و يجْرِى عليْهما الإعْرَابُ .

---

١ - لم أقف ما حكاه المبّرد في المقتضب . و قد نقل ذلك عن المبّرد ابن يعيش في شرح المنصّل ٣ / ٣٦ ، ٣٧ .

٢- ص ٦٩ .

٣ - البدِئُ : الأمرُ البديعُ ، والبئْرُ التي حفرتْ في الإسلام .

الفصلُ الثانى : فى المعْرَب من الأفعال

و فيه فرعانِ

١٢/ ب

الفرْع الأوّلُ: فى تعريفه ، و هو نوْعان :

النّوْعُ الأوَّلُ : الفِعْلُ المضارعُ ، إذا لم يُوجَدْ فيه مانِعٌ مِنْ نُونَى التَّوْكيد و نونِ جماعة النِّسَاء ، فإنَّه يكون معها مَبْنيّاً ، و إِنَّمَا اسْتَحَقَّ الإعرابَ لمشابَهَتِه الأَسْماءَ من وُجُوه .

منها : أَنَّه يَعمُّ زَمانَى الحاضِرِ و المستقبلِ بصِيغتِه ، فإذا دَخَلَتْهُ السِّينُ أو سَوْف ، اخْتُصَّ بالمستْقبلِ ، فأَشْبَهَ الاسْمَ فى عُمومه و خُصوصه ، مع عدم لامِ التَّعرْيف و وجودِها ، نحو : يقُومُ و سيقُومُ ، و رَجُلٌ و الرَّجُلِ .

و منها : كوْنُه على حركة اسْمِ الفاعل نحو : يَضْرِبُ و ضَارِبٌ ، و ينْطَلقُ و مُنْطَلقٌ ، و يسْتَخْرِجُ و مُسْتَخْرِجٌ .

و منها : دُخول لامِ الابتداءِ المختصَّة بالأَسْماءِ عليْه ، نحو قولك : إنَّ زيْداً ليَقُومُ ، و إنّ زيْداً لقائمٌ ، و فيه نَظرٌ [1] ، و الأَصلُ الأوَّلُ ، فأُعطِىَ لهذه المشابهةِ بعْضَ الإعراب ، وَ إنَ كان فِى الأَصلْ مُسْتَغنياً عَنْهُ ، أَلا تَرى أَنَّ تَغيُّر آخِرِه لا يُوجِبُ له زَوَالَ مَعْنىً و حُدُوثَ غَيْرِه كالاسْم ؛ لأَنَّه فِى حالِ الرّفع والنّصْب و الجَزْمِ يدُل دَلالةً واحدةٍ على الحَدَثِ و الزّمن المختَصّ ؛ فلهذا كان إِعرابُه فرْعاً .

---

١ – خلاصة هذا النظر : أن سيبويه و الفارسىّ و الصيمرىً هم القائلون بأَنّ دخول لام الابتداء على المضارع من وجوه شبهه بالاسم ، و أن فى هذه اللام خلافاً :
فذهب قوم إلى أنها تقصُر الفعلَ على الحال بعد أن كان مُبهَماً . و ذهب آخرون إلى أنها لا تقصُره على أحد الزمانيين ، بل هو مبهمٍ فيهما على ما كان ، و استدل على ذلك بقوله تعالى : « و إن ربّك ليحكم بينهم يوم القيامة» فلو كانت اللام تقصره على الحال كان محالاً ، وانظر : التبصرة ٧٧ وابن يعيش ٩/٢٦ .

ويَلْزَمُ أوّل الفعْل المضَارِع إحْدَى الزوائد الأربع التى هى: الهمزةُ، والنون والتَّاءُ ، و اليَاءُ ، فالهمزَةُ للمتكلّم ، نحو : أَقُومُ ، و أَقْعُدُ ، و أَنْطَلِقُ ، و أَسْتَخْرِجُ والنُّون للمتكلِّم إذا كان معه غَيْره ، نحو : نَقُوم ، و ننْطَلِقُ ، و نَسْتَخْرِجُ و للمتكلِّم العَظِيم فى نَفْسِه ، كَقَوْلِه تعالى :﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي و نُمِيتُ وَإِلَيْنا المصيرُ [1] ﴾ و التَّاء للمخَاطَب : الذّكر و الأُنْثَى ، نحو : تَقُومُ و تَقُومينَ ، وتَنْطلقُ و تَنْطلقينَ ، و للمؤنَّثة الغائِبَة ، نحو : تَقُوم هِيَ ، و الياءُ للمذكَّر الغائِب ، نحو : يَقُوم هو ، و للمؤنَّثاتِ الغائبات ، نحو : هُنّ يضربْنَ .

و إنما خُصَّتْ هذه الحروفُ بالزّيادة ، لأَنَّ أَوْلَى ما زِيدَ حروفُ المدِّ و اللِّين ولَمْ يُمكنْ زيادةُ الألف ، لأنّها ساكنةٌ أبداً ، و السَّاكِنُ لا يُبتدَأُ به ، فأبْدلوا منها الهمزَةَ ؛ لمُشَابَهَتِهَا لها مخْرجاً و زيادةً ، و أَمَّا الواوُ فلَو زيدتْ لاجْتَمعَتْ مع فعْلٍ فاؤُهُ « وَاوٌ » ، و قَد يُعطف بواوٍ فيقْبُح النُّطْقُ به ؛ فَعَوَّضُوا منها التاء؛ لمشابَهَتِهَا لها زيَادةً ، و قُرْبَ مَخْرَج ، و كما قالوا : تَاللّه [2] ، و تُرَاث ، و أَمّا الياءُ، فَلَم يُوجَد فيها مانِعٌ ، فزيدتْ، وبَقِيَ معهُم معنىً آخَرُ، وهو الجَمْعُ، فجعلُوا النُّون له علامةً ؛ لمشابَهَتِهَا حُرُوفَ العِلَّة زِيادةً ، و حَذْفاً ، و بَدَلاً .

و هذه الحروفُ لها ثلاثُ حالاتٍ : حالتان مُطَّرِدَتَان ، و أُخْرَى شَاذّةٌ :

فالأُولَى : أَنْ تكونَ مضْمُومةً أبداً فى كل فعْلٍ ماضِيه على أربعة أَحْرُفٍ نحْو : أَكْرَمَ يُكْرِمُ ، و دحْرَجَ يُدحْرِجُ .

و الثانِيةُ : أَنْ تكونَ مفتوحةً أَبَداً فِى كل فِعْلٍ ، ماضِيه على غَيْرِ أَرْبعة أحْرُفٍ ، نحو : ضَرَبَ يضْرِبُ ، و انْطَلَقَ يَنْطلِقُ ، و اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ .

١٣

---

١ - ٤٣/ق .

٢ - يعنى : و لأن الواو أبدلت تاء فى القسم ، حيث إن الأصل : و الله ، و أبدلتْ الواو تاء أيضاً فى : تراث ؟ إذا إن الأصل : وُراثٌ ، لأنه من وَرِث .

و الثَّالِثَةُ : هو أَنْ تُكْسَرَ الهمزةُ و النّونُ و التّاءُ ، في كُلّ فِعْلٍ ثُلاثيٍّ ، عَيْنُ ماضيه مكْسُورةٌ، وفيما زادَ على الأربعة، ممّافي أوّله همزةٌ، نحو:علِم واستَخْرَجَ تقُول فيه : اعْلَمُ و نِعْلَمُ ، ونِسْتَخْرِجُ ، و هِي لُغَةُ تميمٍ [1] وأَسَدٍ وقَيْسٍ و ربيعَةَ .

النّوعُ الثاني : فِعْلُ الأمْر إذا دَخَلَتْ عليْه اللاّم ، و يكون للمتكلِّم الغائب مُطَّرِداً ، و للمخاطَب شاذّاً ، تَقُول فِي المتكلِّم : لأَقُمْ ولأَضْرِبْ زَيْداً ، و منه قولُه تعالَى: ﴿ و لْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ [2] ﴾ ، وتقُول فيِ الغائب لِيَقُمْ زَيدٌ وليَضْرِبْ زيدٌ عَمْراً وتقول في المخاطب : لتضرب زَيْداً وَلْتَقُمْ ، و عليه قُرِئَ قولُه تعالى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا [3] ﴾، و تُنْسَبُ هذه القراءةُ إلى النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، و لم تَجِئْ في السَّبْعَةِ [4] .

ونُحاةُ البصرة يخُصُّونَ هذا النّوع بالإعرابِ ، و ما عَداه من أفعالٍ فهو مبْنِيٌّ .

و أمّا نُحاةُ الكوفةِ [5] فيجعلُون جميعَ أَفْعال الأمْرِ مُعْربةً ويُقدّرُون لامَ الأمْرِ مُضْمَرَةً عاملةً للجزْمِ .

فأمَّا الأمْرُ للمخاطَب ، فإنَّك تَحْذِفُ من الفعْل المضارِع حُروفَ المضارعة فإنْ كانَ الّذِي بعدها ساكِناً جِئْتَ بهمزة الوصْل ؛ تَوَصُّلاً إلى النُّطْق بالسَّاكِنِ تَقُول في ، يَضْرِبُ و ينْطَلِقُ و يسْتَخْرِج : اضْرِبْ و انْطَلِقْ و اسْتَخْرِجْ ، و إن

---

١ – انظر سيبويه ٤ / ١١٠ – ١١٢ و معاني القرآن للأخفش ٣٧٩ و الأصول ٣ / ١٥٧ .

٢ – ١٢ / العنكبوت .

٣ – ٥٨ / يونُس .

٤ – وهي قراءة عثمان بن عفّان ، وأُبَيّ و أنس والحسن و أبي رجاء بن هُرْمُز . و ابن سيرين وأبي جعفر المدني و السُّلمي و قتادة و الجْحدري و الأعمش و غيرهم ، و رُوِيتْ عن النبيّ صلى الله عليه وسلم . انظر: المحتسب ١ / ٣١٣ و البحر المحيط ٥/١٧٢ و النشر ٢/٢٨٥ و إتحاف فضلاء البشر ٣٠٠ .

٥ – انظر الإنصاف ٥٢٤ .

كانَ مُتَحرِّكاً ، نطقْت بما بقِيَ و لمْ تَزدْ شيْئاً ، تَقُول فِي يَضعُ ، و يُدحْرِج ١٣/ ويُضارِبُ : ضَعْ ، و دَحرِجْ ، و ضَارِبْ ، فإن كان رُباعِيّاً فِي أَوّله همزةٌ أَعدْتَها فِي الأمْرِ ، نحو : أَكْرِمْ و أَحْسِنْ .

الفرْعُ الثّاني : فى أنواعه ، وهى نوْعان :

النَّوعُ الأوَّل : فى الأصْلِيِّ . الفعلُ المضارعُ بعضُ أَقسَامِ الأفعال ، فإذا ذكرنا أقْسَامَها دَخَل تحْتها ، فنقُول : الفعْلُ ينقسمُ إلى : ماضٍ ، ومُستَقْبل وبعضُهم يُثبِتُ الحاضرَ قسْماً ثالثاً .

فالماضِي : ما قُرِنَ به الزَّمانُ الماضِي قَلَّتْ حُروفُه أو كثُرتْ ، نحو : قَام ودَحْرَج وانْطَلَق، واسْتَخْرَجَ ، تَقُولُ : قامَ أمْسِ وانْطَلَقَ عَامَ أَوَّلَ .

والحاضِرُ : ما قُرِنَ به الحاضرُ من الأَزْمنهَ ، نحو : هُوَ يَقُوم الآنَ ويَنْطلقُ السَّاعَةَ .

والمُستقْبَلُ : ما قُرِنَ به المسْتقْبَلُ من الأَزْمنة ، نحو : هُو يَضْربُ غداً ويَسْتَخْرِجُ بَعْد غدٍ ، وهذا اللَّفظُ يشترِكُ فيه الحالُ والأسْتقبالُ ؛ فمنهم مَنْ يجعلُه أَصْلاً فِي الحال ، فرْعاً فى الاسْتِقبال ، ومنهم مَنْ يعكِسُ ذلك ، وهى على أَرْبَعة أَضربُ :

الأَوَّلُ : ماضٍ فِي اللَّفظِ والمعْنى ، إذا لم يكن معه قرينَةٌ تَنْقُلهُ ؛ فإنَّ صيغَتَهُ موضوعة - فِي الأصْل - للزّمنِ الماضى ، ومعناها : وقُوعُ الحدثِ فيه نحو قامَ وقَعدَ .

الثَّانى: ماضٍ فى اللَّفظ مُسْتقْبلٌ فِي المعْنى ، وهو كُلُّ فِعْل ماضٍ دخَل عليْه حرْفُ الشَّرْط ، نحوُ : إنْ قامَ زيْدٌ قُمْتُ ، وَقامَ لَفْظُهُ ماضٍ ، وقد جعله حَرْفُ الشَّرْط مُسْتَقْبلَ المعْنَى ؛ لأنَّ معناه : إنْ قام زيْدٌ غَداً قُمْتُ .

الثَّالثُ : مُسْتَقْبلٌ فِي اللَّفظ والمعْنى ، نحو : يضْرِبُ ، إذا لم يكن معه

قرينَه تَنْقُلُهُ ؛ فإنَّ صيغَتَهُ موضوعهُ فى الأصْل للزّمن المسْتَقْبل ، ومعناها : وقوعُ الحَدَث فيه .

الرَّابِعُ : مُسْتَقْبَلٌ في اللفظ ماضٍ فى المعْنى ، وهو كُلّ فِعْلٍ مُسْتَقْبلٍ اقْتَرَنَ به حَرْفُ الجزْم ، نحو : لم يَخْرُجْ زيْدٌ ، فحرْفُ الجزْمِ جَعَلَ "يَخْرُجُ" ماضِيَ المعْنى ، تقْديرُه :لَمْ يَخْرُجْ زيْدٌ أمْسِ ؛ فلِلْمَاضِى إذاً صِيغَةٌ تَخُصُّه وهِي [1] "ضَرَبَ" إذا لم يكنْ مَعَهُ قَرينَةٌ ، ولِلْمستَقْبل / صيغَةٌ تَخُصُّه وهى : الأَمْرُ والنَّهىُ ، وليْسَ للحاضرِ صيغَةٌ تَخُصُّه . ١٤/ أ

النَّوْعُ الثَّانى : في الفَرْعِيِّ ، وهو على ضَرْبَيْن : صَحيحٌ ، ومُعْتلٌّ كالاسْم :

فالصّحيحُ : يُعْرَبُ بِوُجوه إعرابِ الأفْعَال ؛ رفْعاً ، ونصْباً ، وجَزْماً ، نحو: هو يضْربُ ، ولَنْ يَضْرِبَ ، ولَمْ يَضْرِبْ .

فالرَّفْعُ عامِلُه مَعْنَوِيٌّ ، وهو : وقُوعُه موقعَ الاسْم ، نظيرَ المبتدأ أَوْ خَبرِه كقوْلك : زيْدٌ يَضْرِبُ ؛ لأنَّ ما بعْد المبتدأِ مِنْ مظانّ صِحّةِ وقُوعِ الأسْمَاءِ وكذلك إذا قُلْتَ : يضْرِبُ الزيدان ؛ لأنَّه مَنْ ابتدأ بكلام لمْ يلْزمْهُ أَنْ يبْتَدِئَ باسْمٍ أَو فِعْل ، بَلْ مُبتَدأُ كَلامِه موضعُ خَبَرِه فى أَيِّهما أرادَ وَمَتَى وقَع الفعْلُ المضارِعُ فى موضعٍ لاتَقَعُ فيه الأسْمَاءُ ، لم يجُزْ رفْعُه ، نحو: لم يضْرِبْ زيْدٌ ؛ لأنَّك لاتقُول : لَمْ زيْدٌ ، فأَمّا قوْلُهم : كَادَ زيْدٌ يقُومُ ، وطَفِقَ يأكُلُ ، وجَعَل يضْربُ

---

١ – فى الأصل : وهو .

فالأصْلُ فيه : أن يكون الْخَبَرُ اسْماً، فعدَ لوا عنه ، وقد اسْتَعْملُوه فى قوله [1] :

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وماكِدْتُ آيبا

وأَمَّا النَّصْبُ والجزْمُ فَعامِلُهُما لفظِيٌّ ، نحو "لَنْ" و "لَمْ" .

وأَمَّا المعَتلُّ فهو : كُلُّ فعْلٍ حرْفُ إعْرابه أَلِفٌ أَو واوٌ أَو ياءٌ نحو : يَسْعَى ويغْزو ، ويْرمِي ؛ وهذه الأحْرُفُ الثَّلاثةُ تكونُ فى الرَّفْع سَاكِنَةً ، وفى الجزْم محذوفةً ؛ وفى النّصْب تُفْتَح الواوُ والياءُ ، وتبْقى الألفُ على سُكُونها ، تقُول : هو يَسْعَى ويغزو ويرْمِى ، ولَمْ يسْعَ ولَمْ يرْمِ ولَمْ يغْزُ ، ولَنْ يَسْعَى ولَنْ يغْزُوَ ولَنْ يرمِيَ .

فإنْ ثنَّيْتَ الضّمِيرَ فى الفعْل ، مُذكَّراً أو مُؤنّثاً ، أَوُ جمعْتَهُ مذكّراً أوْ أفْرَدْتَهُ مؤنَّثاً ؛ صَحيحاً ومُعْتلاً– وهو خمْسَةُ أمثلة : يَضْرِبانِ ، وتَضْرِبانِ وتَضْرِبُونَ ، ويَضْرِبون ، ونَضْرِبينَ – كانَ رفْعُ هذا القَبيل بإثْبات " النون" ونَصْبُه وجزْمُه بِحذْفها ؛ تقولُ : أَنتُما تضْربانِ وتَرميان ، ولَنْ تضْربَا ولنْ تَرْمِيَا، ولمْ تضْرِبا ولمْ تَرْمِيا ، وأَنتُم تضْربونَ وتَرْمونَ ، ولَنْ تَضْربوا ولَنْ ترْمُوا

---

١ – هو تأبَّط شرًا .

وهذا هو صدر البيت ، وعجزُه :

وكمْ مثلها فارَقْتُها وهى تَصفِرُ

وهو من شواهد الأنبارى فى الإنصاف ٥٥٤ وانظر أيْضا : ابن يعيش ١٣/٧ ، ١١٩ . ١٢٥ والهمع ١٤١/٢ والخزانة ٣٧٤/٨ و ٣٤٧/٩ وشرح الحماسة للمرزوقى ٨٣ . والمعْنى : رجعْتُ إلى قبيلتى "فَهْم" وكدتُ لا أرجِع ؛ لأنى أوشكْتُ على التلف . ويجوز أن يكون المعْنى : ولم أك راجعًا فى تقديرهم . تَصْفِر : تتأسّف وتحزن على إفلاتى منها بعد أن ظنّ أهلها أنهم قدْ قدروا عَلَيّ .

ولم تَضْرِبُوا ولم تَرْمُوا ، وأَنت تَضْربينَ وتَرْمِينَ ، ولنْ تَضْربى ولَنْ تَرْمِي ولمْ تَضْربي ولمْ تَرْمِي .

وهذه الأفعالُ الخمسَةُ مُعرَبَةٌ ، وليْس لهاَ حرْفُ إعرابٍ ، والنونُ فيها بدَلٌ من ضمّة الفعل ، التى هى علامةُ الرّفع .

الباب الثّالثُ

من القطب الأوَّل : فى المبْنىّ

/ ١٤

كُلُّ شيئَيْنِ مُتَضادَّيْن ، إذا عُرِّف أحدهُما عُرِّف الآخَرُ ، و لما عُرِّف المعْربُ كانَ القِياسُ أنْ لا يُعرَّفَ المبْنِيُّ ، لكنِ العادَةُ جارِيةٌ أَن يُذكرَ ؛ زيادةً فى البيان، و لأنَّ لَه أَحْكاماً تَفْتقِرُ إلى شرْحٍ ، فَنقول : المبنيّات كثيرةٌ ، وحدُّها : ما لَزِمَ آخرُه إحْدى الحَركاتِ الثّلاثِ ، و السُّكونَ ، و ينقَسِمُ قسمْيْن : أصْلاً وفرْعاً، فلْنذكرْهُما فى فَصلَيْنِ .

الفصلُ الأول : فى الأصلِيِّ ، و هو نوْعان

النوع الأوَّلُ: الحروفُ جَميعُها، مفردُها ومركَّبُها ، وعامِلُها وغيرُ عامِلِها، لاحَظَّ لها فِى الإعراب ؛ لِغناها عنه ؛ فإنَّ كُلَّ حرْفٍ منها موضوعٌ لمعْنىً خُصَّ به ، إِلا أنْ تُنقَلَ ، فنُسمِّىَ بها فتُعْرَبَ إعرابَ الأسْماءِ ؛ فما كانَ منها آخرهُ معتلاً زيدَ عليه حرْفٌ من جِنسه ، و ما كان صَحيحاً لم يُزد عليه شَيئٌ ، تقول : هذا بَاءٌ، و هَلٌ ، و لَيْتُ ، و لَعَلٌّ ، و مَاءٌ ، و فِيٌّ ، و لَوٌّ .

النوْع الثّانى: بعضُ الأفعالِ؛ للعلَّةِ المذكورة فى الحروفِ ؛ ولعدم مُشابَهة الأسْمَاءِ ، وهى ثلاثةُ أفعال :

الأولُ : الفِعل الماضى على اختلاف أَبْنيَتِه ، نحو ، ضَرَبَ ، وضارَبَ، وتضَارَبَ، وضُرِبَ .

الثانِى : فِعلُ الأمْر العارِى من اللاَّمِ فى جميع أَبنيَةِ الفعل ، نحو : اضْرِبْ وقُمْ ، وانْطَلِقْ ، ودَحْرِجْ ، واستَخْرِجْ .

الثّالثُ : الفعلُ المضارِعُ المتَّصل به نُونَا التوكيد ، ونونُ جماعَةِ المؤنَّث، نحو : هَلْ تَضْربَنَّ ، وتَضرِبَنْ ، وهُنَّ يَضْرِبْنَ .

فأمَّا نُونا التوكيد : فلهُما بابٌ [1] يُذكران فيه .

وأَمَّا نُون جماعَةِ النِّساءِ ، فإنَّها أبداً مفتوحةٌ ساكنٌ ما قَبلها لايحذفها [2] عاملٌ ؛ تقولُ : هُنَّ يضْرِبْنَ ويرْمينَ، ولنْ يَضْربْنَ ولَنْ يرمينَ، ولم يضربْنَ ولمْ يرْمينَ ؛ وهذه النُّونُ قد جعلها قومٌ للعدد القليل من [3] المؤنث، وأَطلقَهاآخرُونَ [4] على القليلِ والكثيرِ، وكأنَّهُ الأشبهُ والأكْثَرُ في النّظْمِ والنَّثرْ . ١٥/أ

الفصلُ الثانى : فى الفرْعِىِّ

وهو الأسْماءُ : إذْ قد بيّنا أَنّ الإعرابَ فيها أصْلٌ ، فيكونُ البناءُ فيها فرعاًبلعَوارضَ أَوجَبَتْ له ذلك ، وهى مُشَابهَةُ الحرْف ، وتضمُّنُ معناه ، والوقوعُ موقِعَهُ ، وقد ذكرنا ذلكَ فى الباب الثانى [5] .

والمبنى من الأسْمَاء على ضربيْن .

ضَرْبٌ اسْتَحكَم فى شَبَه الحرْف ؛ فلم يَزُلْ عنه ، نحو : أَيْنَ وكَيْف.

وضَرْبٌ اعْتَرضَ له البِناء،فَلَم يُوغِل فيه، كالمنادَى المفْرَد المقْصُود،نحو :يا زَيْدُ .

ولا تَخْلو الأسْماءُ المبْنيَّةُ : أَنْ تكونَ مفردةً ، أو مُركَّبَةً .

أَمَّا المفْردَةُ : فَسَبْعَةُ أَنواعً وهِىَ : المضْمراتُ ، وأسماءُ الإشارةِ . والموصولات ، وأَسْماءُ الأفعالِ ، والكناياتُ ، وبَعْضُ الظُّروفِ التى لم تتمكَّنْ ،

---

١ - ٦٩٥/١ .

٢ - لأنها ضميرٌ كالواو فى : "يضربون" والألف فى "يضربان" ؛ فكما لا تسقط الواو والألف هناك - يعنى فى الأفعال الخمسة - كذلك لاتسقط ها هنا ، قال تعالى:﴿إلا أن يَعْفُونَ أو يَعْفُوَ الذى بيده عقدة النكاح﴾فأثبت النون ؛ لأنها ضمير ، وليست علامة رفع كالتى فى : لم يضربوا ، ولن يضربوا ، وانظر : ابن يعيش ٧ / ١٠ .

٣ - نسب الزمخشرى ذلك إلى المازنى . انظر : ابن يعيش ١٠٦/٥ .

٤ - انظر : ابن يعيش . الموضع السابق .

٥ - ١٥/١-١٦ .

والأصْواتُ المْحِكيَّةُ ، نحو : أَنتَ ، وهذا ، والذَّي ، ونَزالِ ، وكَمْ ، والآنَ ، وغاقِ .

وأمَّا المركبةُ : فضربان : مضافٌ ، وغيْرُ مضافٍ :

أمَّا المضافُ : فنوعان :

أَحدهما : ما كان أُصلُه الإَضافةُ فُمنعَها ، نحْو : قَبْلُ وبَعْدُ .

والثَّاني : ما كان مُضافاً إلى الجملة ، نحو ؛ إِذْ وإِذَا .

وأمّا غيرُ المضافِ : فَخمسَةُ أنواعٍ ؛ اسْم بُنِيَ مع اسْم ، واسْمُ بُنى مع فعل ، واسْمُ بُنى مع حَرْف ، واسْمُ بُني مع صَوْت ، وصَوْتٌ بُنِيَ مع صَوْت .

ويَلحَقُ بهذه الخمسةِ فعلٌ بُنِيَ مَع حَرْف، وحَرْفٌ بُني مع حَرْف، نحو : خَمسَةَ عَشَرَ ، وحَبَّذا ، ولا رَجُلَ ، وعَمْرَوَيْه ، وحَيَّ هَلاَ ، وتضْرِبَنَّ ، وهَلاَّ ، فهذه الأنواعُ جُملةُ ما بُنِيَ مِن الأسْماء ، ولها أَحكامٌ كثيرةٌ ، ومعارِفُ تحْتاج إلى بيان ، إلا أَنَّ منها مالها أَبوابٌ مُفردَةٌ تردُ فيها ، وهي : المضمراتُ ، وأسْماءُ الإِشارةِ ، والموصولاتُ ، وأَسْماءُ الأفعالِ ، وبعضُ الظروف ، والعدد ، وغير ذلك وتَذكرها هُنا ما بِقيَ منها :

الأوّل : الظّروفُ التى لمْ تتمكّنْ ، نحو : الآنَ ، وأيْنَ ، وأنَّى ، وقَدْ أَلحقَ ابْنُ السرّاجِ [1] بها مُذْ ومُنْذُ ؛ لأنَّهُما للزّمانِ . ١٥

أمَّا الأنَ : فَهِيَ الزّمانُ الذَّي يقعُ فيه الحركةُ والسّكونُ ، قَوْلاً [2] وفِعْلاً

---

١ - انظر : الأصول ١٣٧/٢٠ .

٢ - فى ابن يعيش ١٠٣/٤ : "الآن ظرف من ظروف الزمان ، معناه : الزمنُ الحاضرُ ، وهو الذى يقع فيه كلامُ المتكلمِّ ، الفاصل بين ما مضى وما هو آتٍ ..." وفى الهمع ١٨٤/٣ : "وهو اسمٌ للوقت الحاضر جميعه ، كوقت فعل الإنسان حال النطق به ، أو الحاضر بعضه ، نحو : ﴿فمن يستَمع الآنَ﴾ ﴿ الآنَ خفَّف اللّهُ عنكم .. ﴾

وقَد وقَعَتْ فيِ أَوّل أَحوالها بالألفِ واللاَّم مَعْرِفةً [1]، وليْسَ لها نكِرَةٌ، فلا يُقال : آنَ ؛ ولذلكَ بُنيَتْ [2] .

وأمَّا أَيْنَ وأَنَّى : فَمُتَقَاربا المعنى فيِ الدَّلالة على المكان ، ويَرِدُ بيانُهما فى باب الاستفْهام[3] ، والشَّرط [4].

الثَّانيِ : الأَسْماءُ المركَّبَةُ ممَّا لايجَيِء لَه بابٌ ، وهىَ على ضربيْن .

ضرْبٌ يقتَضيِ تركيبُه أَنْ يُبْنَى الاسْمانِ معاً .

وضرْبٌ لايقْتضيِ تركيبُه إلابناءَ الأوَّلِ منهُما ، والفرْقُ بينهما :أن أَّ ما تَضمَّنَ الاسْمُ الثَّانيِ منه حَرْفٍ ، بُنيِ شَطْرةُ بوجود علَّتي البناءِ فيهما مَعاً.

أَمَّا الشطرِ الأوَّلُ، فَلأنّه تنَزَّل مَنْزِلَهَ بعض الكَلمَة . وأَمَّاالثّانيِ، فَلأَنَّه تَضَمَّنَ مَعنى الحرف.

وأَمَّا ماخَلاَ الاسْمِ الثَّانى منه من تَضَمُّن الحرْف ، فيُبنْى الاسْمُ الأوّلُ، ويُعَربُ الثانى .

فمثال القسْم الأوّلِ قولهم : "وقَعُوا فيِ حَيْصَ بيْصَ" [5] ، وتَفرّقوا شَغَرَ

---

١ – هذا هو رأى المبرّد وابن السرّاج ، ووافقهُما الزمخشريُّ . انظر : ابن يعيش فى الموضع السابق والهمع ٣. ١٨٥ .

٢ – وذهب بعضُهم إلى أنه مُعْرب ، وفتْحتُه إعرابٌ على الظرفيّةَ ، وضَعّفَهُ ابن مالك ، واختار السيوطى القولَ بإعرابه ، انظر : الجمع ١٨٦/٣ .

٣– ٢١٧/٢ .

٤– ٦٢٧/١ .

٥ – أى : وقعوا فى فتنة واختلاط من أمرهم ، وهما اسمان مركبان بُنيا بناء خَمْسَةَ عشَرَ ، والذى أوجب بناءهما : تقديرُ الواو فيهما . وحيص : مأخوذ من حاصَ يحيصُ إذا فَرّ يُقَال : ما عنه محيصٌ أى مهربٌ : وبيص قولهم : باصَ يبوصُ ، أى : فاتَ وسَبَقَ ؛ فالحيصُ : التأخر والهربُ ، ، والبوْصُ : التقدّم والسبْقُ ، وكان ينبغى أن يقُال : حيص بَوْص ، بالواو فى الثانية ، غير أنهم أتبعو الثاني الأوّلَ . ابن يعيش ١١٥/٤ .

بَغَرَ" (١)، و "شَذَرَ مَذَرَ" (٢) ، و"حَاثَ بَاثَ" (٣) و"خَازَ بازَ (٤) "و " أَخْوَلَ أَخْوَلَ (٥) " و" بينَ بَيْنَ (٦) " و " لقيتُه كِفّةَ كِفّةَ (٧) " و "هُــــو جــــارِى

١ - أى : فى كُلّ وجه لاَ اجتماعَ معه .. وشغر: مأخوذ من قولهم: اشتغر فى البلاد، إذا أبعد فيها أو من شَغَرالكلبُ ، إذا رفع رحله ليبول ، فباعدها من الأُخرى. وبغر: من بغرالنجم، أى سقط وهاج بالمطر أو من البغر، وهو العطشُ يأخذ الإبلَ فلا تروى، وربما ماتتْ ....» انظر : ابن يعيش ٤/١١٥-١١٦.

٢ - كُتبتْ فوقها كلمةُ « معاً » ، للإشارة إلى أن الكلمتين وردتا بفتح الفاء و كسْرها ، و هما هكذا أيْضاً فى السان ، أى بالفتح و الكسْر . و معنى التركيب : التفرّقُ الذى لا اجتماع معه ، و يجوز أن يكون مأخوذاً من الشَذْر،وهو الذهبُ يلقط من المعدن من غيرذوب الحجارة، فهو متفرّقٌ فيه مُتبدّد، ويجوز أيْضاً أن يكون مأخوذاً من الشّذْر ، و هو صغار اللؤلؤ ، كأنه لصغره متفرّقٌ لا يجمع بالنظم . أما مذر : فهو مأخوذ من : مذرت البيضة ، إذا فسَدَتْ و أبْعَدتْ ، أو من البذْر ، و هو الزرْعُ ، لأن فيه تفريقُ الحَبّ ، فتكون الميمُ - على هذا - بدلاً من الياء ، و يؤيّدُ ذلك قولهم فيه : شذر بَذر ، بالباء على الأصل . انظر : ابن يعيش ٤ / ١١٩ .

٣ - فى ابن يعيش ، الموضع السابق : « و قالوا : تركوا البلادَ حيْثَ بيْثَ ، و حاثَ باثَ ، و حَوْث بَوْث إذا تفرّقوا ... و هو من استحاثَ الشيئ إذا ضاع فى التراب ، و مثله : استباثَ ، و هو البحث عن الشيئ بعد ضياعه .

٤ - فى الأصل : و خازَ و بازَ ، و فيه لغاتٌ سبع ، ذكرها ابن يعيش فى ٤ / ١٢٠ ، ثم قال : « .. و من قال : خازَ بَازَ ، ففتحُهما ، فإنه ركبهما و جعلهما اسماً واحد و بناهما على الفتح ، تشبيهاً بـ«خمسة عَشَرَ» . و له معان ، منها : أنه ضَرْبٌ من العشْب ، و منها . أنه ذباب أزرق يكون فى العشب ، و منها : أنه حكاية صوت الذباب و سمّاه به . و انظر ابن يعيش ٤ / ١٢٠ - ١٢ .

٥ - فى اللسان (خول) : « ... و ذهب القوْمُ أخْوَلَ أخْوَلَ ، أى : مُتفرّقينَ واحداً بعد واحد ... قال سيبويه : و يجوز أن يكون أخول أخول كشغَرَ بَغَرَ ، و أن يكون كيْومَ يوْمَ ... » .

٦ - فى ابن يعيش ٤ / ١١٧ : « ... و قالوا : وقع هذا الأمر بينَ بينَ فبيْنُوهُما اسْماً واحداً ، لأن الأصل بين هذا و بين هذا ، فلما سقطت الواو تخفيفاً ، و النيّةُ نيّةُ العطف ، بُنِى لتضمّنه معنى الحرف ، و هو فى موضع الحال أيضاً ، إذ المرادُ يقولهم وقع بينَ بيْنَ ، أَيْ : وسَطاً ... » .

٧ - و فى ابن يعيش ٤ / ١١٦ : « ... و قالوا : لقيتُهُ كِفَّةَ كِفّةَ ، إذا فاجأْتَه ، و هما اسمان رُكّبَا اسماً واحداً ، و بُنيا على الفتح بناءَ خمسةَ عَشَرَ ، و الأصل : كِفّةٌ منه و كِفّةٌ منّى ، و يجوز أن يكون الأصل : كِفّةً على كِفّةٍ ، أو : كِفّةً عن كِفّةٍ ، و ذلك أن المتلاقييْن إذا تلاقيا ، فقد كَفّ كُل واحدٌ منهما صاحِبَه عَن مجاوزته إلى غيره فى وقْت التقائهما و «كِفّة كِفّة» مصدران فى موضع الصفة، ومحلهما نصبٌ على الحال ، كأنك قلت : لقيتُه متكافّيْنِ ، مثل قولك : لقيتُه قائميْنِ ... » .

بَيْتَ [1] بَيْتَ "، و « آتيكَ صَبَاحَ مَسَاءَ » و أَمثلةٌ منْ هـذا النَّوْعِ كثيرةٌ .

و مــثالُ القسْمِ الثّاني قولهم : « ذَهَبُوا أَيْـدِى [2] سَبَـا » و « افْعل هذا بادِي [3] بَدَا » ونحـو : مَعْدِ يكربَ ، وبعْلَبَكَّ ، و «قَالِي قَلا » . ومن هذا: سيبَوَيْه ، و نفْطَوَيْه ، قال ابن السَّرَّاج : و منهم من يُضيفُ جميعَ ذَا [4] . وسَيَجِئُ له ذكْرٌ في باب ما ينْصَرِفُ و مالا ينْصَرِفُ » [5].

الثالث : الظُّروفُ المقطوعةُ عن الإضافة ، و هى على ضربيْنِ :

أَحدهما : الظُّروف الَّتي يُقالُ لها الغايات، وهى : قبلُ وبعْدُ ، وفوْقُ وتَحتُ وأَمامُ و قُدّامُ و وراءُ و خَلْفُ ، وأَسْفَلُ و عَلُ ، ودُونُ ، وأَوَّلُ ، وجميعُ هذه مبْنِيَّاتٌ

---

١ – و فى ابن يعيش ٤ / ١١٧ : « ... و قالوا : هو جارى بيْتَ بيْتَ ، يُريدون القُرْبَ و التلاصُقَ .. و الأصلُ بيْتاً لبيْتٍ ، أو : بيتاً فبيْتاً أو بَيْتاً إلى بَيْتٍ ، فحُذف الحرفُ و ضُمِّنَ معناه ، فبُنِي لذلك ، و هما فى موضع الحال ، كأنك قُلتَ : هو جارِى مُلاصِقاً ، و العاملُ فى الحال : ما فى « جارى » من معنى الفعل ... » .

٢ – انظر : الأصول ٢ / ١٤٠.

و فى ابن يعيش ١٢٣/٤ : « يُقال : ذهبوا أيدى سَبا ، و فيه لغتان : أيدى سبا ، و أيادى سبا فأيدى : جمع يد ، وهو جمع قلّةٍ ... و أيادى : جمع الجمع ، قالوا : أيدٍ وأيادٍ، وفيه لغتانِ ، إحداهما : أن تُركبهما اسماً واحداً ، و بَنيهما لتضمّن حرف العطف ، كما فُعل بـ « خمسةَ عَشَرَ » و بابه . الثانيةُ : أن تُضيف الأوّل إلى الثانى .. وموضعهما : النصب على الحال ، والمراد : ذهبوا متفرقين و متبدّدين .

٣ – و فى ابن يعيش أيضاً ٤ / ١٢٢ : « العربُ تقول : افعل هذا بادى بَدا ، بياء خالص و ألف خالصة و المعْنى : أوّلَ كلّ شيئ ، فبادِئَ بَداءِ : اسمَان رُكّبا و بُنيا على تقدير واو العطف ، وهو منكور بمنزلة « خمسةَ عشَرَ » ، و لذلك كان حالاً ، و أصله : بادى بَداءٍ ، على زنة « فَعال » مهموزا ، لأنّه من الابتداء ، فخُفّفَت الهمزةُ من «بادِئ» بقلبها ياء خالصة، لانكسارما قبلها... ولمّا صارَت ياء أسْكنتْ على حد إسكانها فى قالِى قلا ، و معدى كَرِبَ ، و أما بَدا : فأصله : بَداءٌ ، فخفّفوه بأن قصروه بحذف ألِفه ، فبقى بَدأ ، فخُفّفَتْ الهمزةُ يقابلها ألفاً ، لانفتاح ما قبلها ، على حدّ قلبها فى قوله :

فازعَىْ فَزَارَةُ لا هناكِ المرْتَعُ   و أصله : لا هَنَأَكِ .... » .

٤ – انظر : الأصول ٢ / ١٤٠ .

٥– ٢/ ٢٧٠ .

علي الضَّم،حيثُ قُطِعَتْ عن الإضافَةِ،فالَّذى هوحَدُّالكلام:أَنْ يُنطَقَ بِهِنَّ مُضافاتٍ؛ لتحصُلَ الفائدةُ، فلمّا قُطِعْنَ عن الإضافَةِ صِرْنَ حُدوداً يُنْتَهَى عندها، ١٦ / فَسُمِّيَتْ غاياتٍ ، و لذلك بُنيتْ ، و لا تُبْنَى إلا إذَا كانتْ الإضافةُ مُرادةً ، فإن لَمْ تَنْوِهَا أعربْتَها ، و عليْه قُرِئَ [1] : ﴿ لِلَّهِ الأمْرُ مِنْ قَبْلٍ و مِنْ بَعْدٍ ﴾[2] وقال الشّاعر [3] :

فَسَاغ لِي الشَّرابُ و كُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالماءِ الفُراتِ

ومنه قولُهُمْ : جِئْتُ مِنْ عَلٍ ، و ابْدَأ به أَوَّلاً .

و قال قَوْمٌ : إذا كانَ المضافُ إليْه معْرِفَةً و قُطِعَتْ عنْه الظُّروفُ بنيَتْ ، و إن كان نكرةً لم تُبْنَ ، ومَثَّلُوا عليْه بالآيَةِ و البيْتِ .

الضَّرْبُ الثَّاني: ماليْس بغايةٍ من الظروف، نحو : أَمْسِ ، بُنيَتْ [4] لتَضَمُّنِهَا معنى [5] الألفَ و اللامِ ، وَ وَقَعَتْ مَعْرِفَةً فى أَوَّلِ أحْوالِها ، فمعرفتُها قَبْلَ نَكِرَتِها ؛ فمتى نكَّرْتَها، أَوْ أضَفْتَهَا ،أَوْ أَدْخَلْتَ عليها الألفَ و اللامَ،أَو صَغَّرْتَهَا،أو تثَّنيْتَهَا ،أو جمعْتَهَا ،أَعربْتَها فى هذه المواضعِ ، فى الأحْوَال جميعا .

و بنو تميمٍ [6] يُجْرُونَه -إذا لم يكنْ ظرْفاً- مُجْرى « ما لا يَنْصَرِفُ » فيقولون : ذَهَبَ أَمْسُ بما فيه .

---

١ - قرأ أبو السَّمَّال و الجَحدرى و غيرهما بالجّر و التنوين . انظر البحر المحيط ٧ / ١٦٢ .

٢ - ٤ / الروم .

٣ - هو عبد الله ابن يَعْرب ، و نُسب إلى يزيد بن الصعق .

و البيت من شواهد الفَرَّاء فى معانى القرآن ٢ / ٣٢٠ ، و انظر أيْضاً : ابن يعيش ٤ / ٨٨ والهمع ٣ / ١٩٤ . و الشطر الثانى للبيت المنسوب إلى الشاعرين المذكورين هو المنتهى بقوله : بالماء الحميم . انظر الخزانة ١ / ٤٢٦ و ٦ / ٥٠٥ .

٤ - عند الحجازيين .

٥ - انظر : ابن يعيش ٤ / ١٠٦ .

٦ - انظر : ابن يعيش ٤ / ١٠٧ .

الرَّابعُ : المضافُ إلى الجُمل ، نحو : حَيْثُ وإذْ ، و إذْا، تقول : أقُوم حيْثُ يقُومُ زيْدٌ ، و حَيثُ زيْدٌ يقُومُ ، و هِيَ ظَرْفُ مكانٍ ، و قد جاءَتْ فِي الشِّعْر مُضافَةً إلى المفْرد[1] ، فمنهُم مَن جعَل فِي الكلام مَحْذُوفاً ، و منهُم مَنْ أَخْرجَها عن الظَّرفيَّة ، و زَعَم الأخفشُ [2] أَنَّها ظرْفُ زمانٍ فِي قوله [3] :

لِلْفَتَى عقْلٌ يعيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِى سَاقَهُ قدمُهْ

و أمَّا إِذْ و إذا : فَظرْفَا زَمَانٍ ، و سيسْذْكُرانِ فِي بابِ الظُّروفِ [4] .

الخامِسُ : الأَصْواتُ المحكيَّة ، نحو : غاقٍ [5] ، حكايةُ صَوتِ الغُراب وعاءٍ [5] ، حكايَةُ صَوْت الشَّاةِ ، و منْهُ قولُهم : « ضَربَهُ فما قالَ : حسِّ [6] ولا بسٍّ » و قولُ المتندِّمِ ، و المتعجِّب : وَيْ ، وبَخٍ ، عند الإعجاب ، و أَخّ ، عِند التّكَرُه ، و هَلا ، زَجْرٌ للخَيْل ، و عَدَسْ للبغْل ، و هيْدِ و هادِ ، للإبِل ، و أَمْثِلَةٌ من هذا النحو كَثيرَةٌ ، قد استَقْصَى سيبويه [7] أكثَرها فى كِتابِهِ .

---

١ – من ذلك قول الشاعر :

و نطعنُهم حيث الحُبى بعد ضربهم ببيض المواضى حيث لَيِّ العمائِمِ .

وانظر بن يعيش ٤/٩٢ .

٢ – قال الفارسِيّ فى كتابه «الشعر» ١٨٢ : « وقد زعم أبو الحسن أن « حَيْثُ » قد يكون اسْماً للزمان .

٣ – هو طرفة بن العبد . ديوانه ٨٠ . و انظر أيضاً : الشعر ١٨٢ و الخزانة ٧ / ١٩ و شرح أبيات المغنى ٣ / ١٤٦ .

٤– ١/١٥٧– ١٥٨ .

٥ – أنظر : كتاب سيبويه ٣ / ٣٠٢ .

٦ – فى ابن يعيش ٤ / ٧٨ : « ... و من ذلك : حِسٍّ و بِسّ ، فَـ « حِسٍّ » اسْمٍ سُمِّى به الفعل فى حال الخبر ، و معناه : أتألَّم و أتَوجَّع ، و هو مبنيّ لأنه صَوتٌ وقع موقع الفعل ، و كُسر لالتقاء الساكنين ، و « بِسٌ » بمعنى « حَسْبُ » فهو اسم الكَتَفِ و اقطع ، يُقال : ضربه فما قال : حَسٍّ و لا بِسّ ، أى : لم يتوجّع ... » .

٧ – الموضع السابق من الكتاب .

البابُ الرابع

من القُطب الأوَّل : في الأعراب

١٦/ب

و فيه فصلان

الفصلُ الأول : في تعْريفه و انْقِسَامِه

الإِعرابُ هو : البيَانُ ، من أعْرَبَ عن الشَّيءِ إذا بيَّنَهُ و أَوْضَحَه .

وحَقِيقَتُه في العربيّة : تَغيُّر آخر الكَلمةِ حِسّاً أو حُكْماً ، بحركةٍ أوْ حَرْفٍ، لاخْتلافِ العاملِ لَفْظاً ، أو معنى ، أو تقْديراً ، و قد سبَق معْنى هذا الحدِّ فِي البابِ الثّانِي (١) ، فلمْ نُعِدْهُ .

و ينقسمُ الإِعرابُ قسْمَيْنِ : أَصْلاً و فَرْعاً .

أَمَّا الأَصْل فنوعان : الأوّلُ الحركاتُ و هِيَ ثلاثٌ : الرَّفْعُ و النَّصْبُ و الجَرُّ، و الثّانِي : السُّكون ، وهو الجزْمُ ، و إِنمَّا انْقَسَمَ إِلى أَرْبَعةٍ ؛ لأَنَّ الأَحْرُفَ الَّتى تَنْشأُ منها الحَرَكاتُ ثلاثةٌ : الواوُ ، ومنها الضمَّةُ ، و الياءُ ، ومنها الكسْرَةُ ، والأَلِفُ،ومنْها الفتْحةُ،وبَقِيَ حالَةٌ تُضادُّ الحركة، وهِيَ: السُّكونُ ، و هو:الجزْمُ .

فالرَّفعُ : اخْتِصاصُ حرْفِ الإِعرابِ بالضَّمّة الَّتِي يُحْدِثُها عاملٌ ، نحو : هذا زَيْدٌ . و النّصبُ : اخْتِصاصُ حرْفِ الإعراب بالفتْحَةِ الَّتِي يُحْدثُها عاملٌ، نحو : رأَيْتُ زَيْداً . والجرُّ : اختصاصُ حرْفِ الإعرابِ بالكَسْرَة الَّتِي يُحْدِثُها عاملٌ ، نحو : مررْتُ بزيْدٍ .

و الجزْمُ : اخْتِصاصُ حرْفِ الإعراب بالسُّكونِ أو الحذْف اللّذيْن يُحدثُهُما عامِلٌ،نحو : لمْ يضربْ ، ولم يغْزُ، ولمْ يرْمِ ، ولمْ يخْشَ ، ولم يضْرِبَا، وأخواتَها . و النّصبُ في « يضْربانَ » محْمُولٌ على الجزْم .

---

١ - ١٥/١ .

و مَـحـلُّ الحركة من الحرْف عند سيبويه (1) بعده ، و قالَ قَـومٌ : قَبْلَه وقَوْمٌ : معه (2) .

و أمّا الفرْع : فهو أربعةُ أحْرُفٍ ، ثلاثةٌ أُصُولُ الحركاتِ الثّلاث ، و هى : الألف والياءُ والواوُ ، وواحدٌ مُلحَقٌ بها؛ للمشابهة ، وهو النُّون .

أمَّا الألِفُ ، ففى منصوبِ الأسْماءِ السّتّةِ ، و تثْنِيَةِ المرفوع ، نحو : رأيْتُ أَخاكَ ، و جاءَنِى الزّيدان .

و أمّا الياءُ : ففى مجرور الأسْماء السّتّة ، و تثْنَيـة المجرورِ و المنصوب وجَمْعـهِمَـا ، نحـو : مـررْتُ بِأَخـيكَ ، و الزَّيْدَيْنِ ، و الزّيدِينَ ، و رأيْتُ الزَّيْدَيْنِ والزيْدِينَ .

و أمّـا الواو : ففى مرفـوعِ الأسْمَـاء السّتّـةِ ، و جَـمْعِ / المذكّـرِ السّـالِمِ المرفوع ، نحو : جاءَنِى أَخُوك ، و الزيدُونَ .

١٧ / أ

و أمّـا النونُ : فـفى الأفـعـال الخـمْـسَةِ وهـى : تضْـربَان ، و يضـربَان ، و تضربُونَ ، و يَضربُون ، و تَضْربِينَ ، فثَباتُ النُّونِ علامةُ الرَّفْع ، و حذفُها علامةُ النّصْبِ و الجزم .

فـاجتمع للرّفع أَرْبعُ عَلامَاتٍ : الضمـة فى قولك : جاءَنِى زيْدٌ ، و الألِفُ فى : جـاءنى الزيدان ، و الواو فى : قـام أَخـوك ، و الزيدُونَ ، والنّونُ فى : يضْربانِ ، وأَخواته .

وللنّصْب خمْسُ علاماتٍ : الفتحة فى : رأيْتُ الرّجُلَ ، و الألفُ فى : رأيْتُ

---

١ - قال فى الكتاب ٤ / ٢٤١ - ٢٤٢ : « و زعم الخليلُ أن الفتحة و الكسرة و الضّمة زوائدُ ، و هُنَّ يلحْقن الحرْف ليُوصَلَ إلى التكلم به » .

٢ - تكلّم ابن جنّى على ذلك فى الخصائص ٢ / ٣٢١ - ٣٢٧ حيث عقد لذلك باباً خاصّاً بمحل الحركات من الحروف ، معها أم قبلها أم بعدها .

أخَاكَ ، والياءُ فى : رأيتُ الزَّيدَيْنِ ، و الزّيْدِينَ ، والكسْرَةُ فِى : رَأَيْتُ الهنْداتِ ، وحذفُ النّونِ ، فى :يَضْرِبانِ ، و أَخواته . و للجر ثلاثُ علاماتٍ : الكسْرَةُ فى : مررْتُ بزَيْدٍ ، و الياء فى : مررتُ بأَخِيكَ ، و الزّيدَيْنِ ، و الزّيدِينَ ، و الفتْحةُ فيما لا ينْصرِف . وللجزم علامَةٌ واحدةٌ ، و هى الحذفُ ، و ينقَسِمُ قسْمَيْن : حذفُ حركَةٍ ، نحو : لم يضْرِبْ ، و حذف حَرْفٍ ، و الحرْفُ أَرْبعةٌ ، الواو فى : لم يغزُ، و اليَاءُ فى : لم يَرْمِ ، و الألِفُ فى : لم يسْعَ ، و النونُ و لها موضعان : أَحُدهما مُطَّرِدٌ ، و هو : يَضْرِبانِ ، و أَخَواتُه ، و الآخَرُ شاذٌّ ، و هو : لَمْ يَكُ .

الفصْلُ الثّاني : فى اخْتِصَاصِه و مَحَلِّه

أَمَّا اخْتِصاصُه :

فالجرُّ يَخُصُّ الأَسْماءَ ؛ لاخْتِصاصِ مُقْتضيه بها، وهو : الإضافةُ ، وحَرْفُ الجرِّ ، نَحْوُ : غُلام زيْدٍ ، و مررْتُ بِعَمْرٍو ، و لا يَدْخُل الأَفعالَ ؛ لامْتِناعِ الإِضافَةِ وحرْفِ الجرِّ من دخُولِها عليْها، وتنوبُ الفتحةُعن الكسْرة، فيما لا ينْصَرِفُ .

و الجزمُ يخُصُّ الأَفْعالَ ، لاخْتصاصِ مُقْتَضِيه بِهَا ؛ و هو حرْفُ الجزْم ، نحو : لمْ يضْرِبْ ، و لا يدْخُل الأسْماءَ ، لأن الجازِمَ لا يدْخُلها ، و لأنّه لوْ حَذفَ الحركةَ لأبْطَلَ فائِدَةَ الإعرابِ فى محلِّ الاضطرار .

وأَمّا الرَّفعُ والنصْبُ ، فيشتركُ فيهما الاسْمُ و الفعْلُ أصْلاً وفرْعاً ، نحو : هذا زيْدٌ ، و يضْرِبُ ، و رَأَيْتُ زيْداً ، و لَنْ يَضْرِبَ ، إلا أَنَّ الرَّفْعَ فى الأسْماء مقَّدمٌ على النَّصب و الجَرِ ، لأَنَّهَ عَلَمٌ على ما لا بُدَّ منه فى الإفادة ، و هو :

الفاعِلُ و المبتدأُ ، و النَّصْبُ و الجرُّ عَلمَان على الفضْلَة ، و هى : المفعول و المضَاف ، فيأْتَلِفُ به كلامٌ دونَهُما ، و يفْتَقِران فى الإفادة إلَيْه . ١٧

وأمّا مجل الإعراب : فهو من كُلِّ كلمةٍ مُعْربةٍ آخِرُها، حُكْماً غالباً ، نحو : زَيْدٌ ، و يضْرِبُ ، وإنمَّا كان آخِرَهَا ؛ لأَنَّ مِن الإعراب الجزمَ ، وهو سُكُونٌ ، ولا يمكنُ الابتداءُ بالسَّاكن ، فلم يقع أَوّلاً ، و لأَنَّ وزْنَ الكلمةِ يُعْرفُ بحركَةِ وسَطِها نحو : فَلْسٌ و فَرَسٌ،وزنُهما : فَعْلٌ ، و فَعَل ، فلو جُعل وسطَها ، لاخْتلَّ وزْنُ الكلمة عند تَغَيرُّ الإعراب ، وقولنا : حُكماً ، احترازٌ من التثنيةَ والجمع فى الزّيدَينْ والزَّيدْينَ ؛ فالنُّون فيهما ليْسَتْ حَرْفَ إعرابٍ ، وقولنا : غالِباً ، احترازٌ من الأَفعالِ الخْمسَة ؛ فإِنَّها مُعْرَبَةٌ ، وليْسَ لها حرْفُ إعْراب .

البابُ الخامسُ
من القُطب الأوَّل : فى البناء

و فيه فصلان

الفصلُ الأول : فى تعْريفه و انْقِسَامه

البناءُ : ثبوت الشّيء على صورة واحدة ، لا يُغيرّها عاملٌ لَفْظاً ، تقول : رأَيْتُ مَنْ جاءَك ، فَـ "مَنْ" مَبنيّةٌ على السُّكون ، والنَصّبُ مُقدَّر فيها ، بـ "رأَيْتُ" ، وهو إذًا ضِدُّ الإعراب ، والغَالِبُ على الإعراب الحركةُ ؛ فاقْتَضى أَنْ يكونَ البناءُ سكُوناً ، وما كانَ الإِعرابُ فيه أَصْلاً ، أن يكونَ البناءُ فيه فرْعاً ؛ فلذلك كانَ فِي الحروف والأَفْعال أَصْلاً ، وفى الأسْماء فرْعاً .

وَأَمَّا مَا بُنِي من المبنيّات على حركة ، فلأسْبابٍ أَوْجَبتْ له ذلك :

أَحدها : التقاءُ السَّاكنيْنِ ، نحو : أَيْنَ ، وكَيفَ وقبْلُ وبعْدُ ، فى أحد [(١)] القولين .

الثاني : أن تكون الكلمةُ مُعربةً فيَعْرِضُ لَها ما يُوجبُ بناءَهَا فى حال فتُبْنَى على حركةٍ ، نظرا إلى أصْل تمكُّنِها ، كالمنادى المفرد نحو يا زَيدُ ، وقبلُ وبَعْدُ فى القول الثانى .

الثالثُ : أَنْ يكون على حرْفٍ واحدٍ ، ولا يمكن الابتداء به لو سُكّن ، نحو

---

١ – والقول الثانى : أنها إنما بُنيتْ على حركة لأن لها أصلا فى التمكن ، لأنها تكون معرفة إذا كانت مضافةً ، نحو جئْتُ قبْلَكَ ، و : منْ قَبْلك ، و بعدَك ، و : من بعدَك ، وتكون نكرة فى نحو : جئت قبلاً وبعْداً ، وإنما تكون مبنيّةً إذا قُطعتْ عن الإضافة ، فلما كان لها هذا القدم فى التمكن وجب بناؤها على حركة تمييزاً لها على ما بنىَ ولا أصْل له فى التمكن من نحو : منْ وكمْ وانظر : ابن يعيش ٨٦/٤ ، هذا وقد أشار ابن الأثير إلى هذا القول الثانى إشارة خفيفة فى السبب الثانى من أسباب البناء .

الكاف واللام فى : كَزَيْدٍ ولِزَيْدٍ .

الرابعُ : للفرق بَيْنَه وبَيْنَ ما هُوَ / من جنْسِه ، ولَيْس له حالُه ، نحو الفعل ١٨ / أ الماضى .

الخامسُ : للفرق بين الملتبسَيْن ، نحو : مررْتُ بِكِ وبِكَ .

وأَمّا أَقسَامُه فأَرْبَعَةٌ ، ضَمٌّ ، وفتْحٌ ، وكسْرٌ ، ووقْفٌ ، كالإعراب ، إلاّ أَنهم فرّقُوا بينهُما فِي التسْمِيَةَ ، وإنِ اتّفقَتْ لفظاً وخَطّاً ؛ فجعلو التى للإعراب : رفْعاً، ونَصْباً وجَرّاً ، وجزْماً ، والتى للبناء : ضماً ، وفتْحاً ، وكسْراً ، ووقفاً .

وأسبابُ البناء تتفقُ وتَخْتلفُ ، مرجعُ جميعِها إلى ما ذكرْناهُ فى باب المعرب والمبنِّيِ من المشابهة ، والتضمُّن ، والوقوع ، والإضافة [١] إلى الجُمل .

الفصْلُ الثاني : فى اختصاصه ومحلِّه

أمّا البناءُ على الوقْف : فيكون فى أَقْسام الكلمة ثَلاثَتِها .

فمثاله .. فى الحرْف ، نحو : هل وقَدْ وَمِنْ وفيِ وما ولَوْ ، لاتزالُ ساكنةَ الأواخرِ ما دامتْ حُرُوفاَ .

ومثالُه فى الفعل جميعُ أَمثلَه الأمرِ للموَاجِه ؛ عاريةً من اللاّمِ ، ومن نُونَيِ التوكيد ، نحو : اضرِبْ ، وانْطَلِقْ ، واسْتَخْرِجْ ، ونحو : خُذْ ، وكُلْ ، ومُرْ وهذه الثّلاثةُ الأواخرِ من شَوَاذِّ الأفعالِ ؛ لأنَّ الأصْلَ فيها : ا أْخُذ، و أ أْكُلْ وا أْمُرْ، وستراها مُبيَّنةً فى موْضِعها .

وقد حَرَّكُوا فعْلَ الأَمْر فى الشعْر ، قال الشَّاعر ُ أَنشَدهُ الفارِسِيُّ [٢] :

---

١ – ٣٧/١ .

٢ – لم أعثر عليه فى المطبوع من كتب أبى على الفارسىّ .

ياراكباً بَلِّغَ إخْوَانِنا إِن كنت مِنْ كِنْدة أو وائلِ [1]

وأمّا بابُ اغزُ وارْمِ واخْشَ : فإنَّ الحركةَّ وإنْ كانتْ آخِراً فى الصورة فهى فى الحُكْمِ حَشْواً والمحذوفُ مُعتبَرٌ .

ومثالُه في الاسْم ، نحو : كَمْ ، ومَنْ ، وإذْ .

فأمَّا كَمْ : فَبنيتْ فى الخبر ؛لأنَّها نقيضُ رُبَّ ؛ فحُملت عَليْها ، وبُنيتْ فى الاستفهام ؛ لوقوعها مَوْقعَ حَرْفه . وأمَّا مَنْ : فتكونُ استفهاماً ، وشَرْطاً وموصولة ، وموصوفَةً ، وزائدةً عند الكوفيِ [2] ؛ فَبُنِيَتْ فىِ الاسْتفهام والشّرط ؛ لوقوعها موقع حرْفَيْهَما وبُنيَتْ فى الصِّلة ؛ لمشابهتها الحرْفَ ؛ مِنْ حيْثُ إِنَّهالا تتمُّ إلا بصِلتهاَ ، وبُنيَتْ فى الصِّفة ؛ لافْتقارِها إليْهاَ ، كقوله [3] :

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظا صَدْرَهُ قَدْ تَمنىَّ لىِ مَوْتاً لم يُطَعْ

فأمّا كَوْنُها زائدةً : فقولُ الشَّاعر [4] : / ١٨

آلُ الزُّبَيْرْ سَنَامُ المجْد قد علمَتْ ذَاكَ القبائلُ والأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا

التَّقْديرُ : والأَثْرَوْنَ عَدَداً ، والبَصرىُّ [5] يتَأَوَّلُ ذلك ، ويجعلهاُ نكرةً

---

١ - لم أقف على نسبه هذا البيت إلى قائله ، ووجدته فى ضرائر الشعر ص ١١٢ غيرَ منسوب ، قال ابن عصفور : "..... يُريدُ : بلَغَنْ ، ألا ترىَ أن النون مِن "بلغَنْ" لايُمكن أن يُقال : إنها حُذفتْ على توهمٌ اتصالٍ بسَاكن ؟ " .

٢ - انظر : شرح أبيات المغنى للبغْدادى ٥ / ٣٤٤ .

٣ - هو سُويدُ بن أبى كاهل اليشكُرىّ .

والبيْتُ من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصّل ٤/١١ وانظر أيضًا : الخزانة ١٢٣/٦ ، ٤٦٧ وشرح أبيات المغنى ٣٣٤/٥ والمفضليات ١٩٨ ، هذا وقد سقطت كلمةُ "قد" مِن بداية الشطر الثانى فى الأصل .

٤ - لم أهتد إلى اسْمه .

وانظر : الخزانة ٦ / ١٢٨ والمغنى ٣٢٩ وشرح أبياته ٥/ ٣٤٤ .

٥ - انظر : شرح أبيات المغنى للبغْدادى ٥ / ٣٤٤ .

مَنْصُوبةَ الموْضعِ على التَّمـيْير ، تقـديرُه : والأثْرون رَجـلاً يُعدّ عَـدَاً ، وفى هذا التقدير تعسُّفٌ [1]. وأمّا البناءُ على الحركة : فينقسمُ بأقْسَام الحركات ؛ فَتْحاً وضَماً وكَسْراً .

أمَّا الفتْحُ : فيكونُ في أقْسَامِ الكلم ثَلاثتِها .

فمثاله في الحرْف نحو : إنَّ ولَعَلَّ . وثمَّ ، وإنَّماَ بُنيَتْ على حَرَكةٍ ، لالتقاء السَّاكنين ، وخُصَّتْ بالفتح ؛ لخفّته ، ولهذه الحروف وأمثالها أبوابٌ تَخصُّها .

ومثالُه في الفعل ، جميع أمْثلَةِ الفعل الماضي - قَلَّتْ حُروفُه أَوْكثُرتْ - إذا كانتْ عاريةً من مانعٍ : كَنُونِ جماعة النَساءِ، وتاءِ الضّمير ، نحو : ضَرَبَ وانْطَلَقَ ، واسْتَخْرجَ ، وإنما بنيَتْ على حركةٍ تَمـيْيزاً لهَا على فِعْلِ الأمرِ ؛ لوقوعها موْقِعَ الاسْمِ في الصّفة ، كقولك : مررْتُ برجلٍ قائمٍ ، ولوقوعها موقعَ المضارِعِ في قولك : إنْ قُمتَ قُمتُ ، وخُصّتْ بالفتح ؛ طلباً للخفّة ، وقد جاء في الشّعرْ ساكناً ، كقوله [2] :

فَلَماَّ تَبيَّنْ غِبَّ أَمْرِى وأَمْرِه   وَوَلَّتْ بأعجاز الأُمور صُدُورُها

ومثاله في الاسم ، نحو ؛ أَيْنَ ، وكَيْفَ ، وَحيْثَ ، وحَيْثُ ، في لُغة ، فبُنيَتْ أَيْنَ وكيْفَ ؛ لوقوعهما موقَع حرفِ الاسْتفهامِ ، وبُنيتَا على حَركةٍ ؛ لالتقاء السَّاكنيْن ، وخُصَّتا بالفتحِ ؛ اسْتِخْفَافاً .

وأَمّا الضّمُّ : فيكون في الحرْف والاسْم دونَ الفِعْلِ ، فمثالُه في الحْرف :

---

١ - بيّن ذلك التّعسُّف البغْداديُّ في الموضع السّابق من شرح أبيات المغنى .

٢ - هو نهشلُ بنُ حَرِّيّ .

وانظر : الخصائص ٧٤/١ والمحتسب ١٨٤/١ والضرائر ٨٨ ، وورد في تهذيب الأزهرى ١١٠/١٦ وفي اللسان (غبب) و (نأش) برواية : فلما أن رأى ... ولا شاهدَ فيه على هذه الرواية والغِبُّ - بكسر الغين - والمَغَبّةُ : عاقبة الشيىء .

مُنْذُ ، عند مَنْ جَعَلَها حرْف [١] جَرٍّ ، وليْسَ فى الحروفِ مَبْنِّى على الضمَّ غَيْرَهَا إلا رُبَّ فى لُغة قليلةٍ ، ولها بابٌ تُذكَر فيه ، وبُنيَتْ على حركة ؛ لالْتِقاءِ السّاكنيْن وخُصّتْ بالضمِّ ، للإتْباعِ ، مع ترْكِ الاعتدادِ بالحاجزِ السَّاكنْ .

ومثالُه فى الاسم : حَيْثُ ، وقَبْلُ وبَعْدُ ؛ فبُنيَتْ حيْثُ ؛ للزومها الإضافةَ ١٩ إلى [٢] الجُمل وبُنيَتْ قَبلُ وبَعدُ ؛ لقطعهما عن الإضافة [٣] ، وبُنيتْ على حركةٍ ؛ لالتْقاءِ السّاكنيْن ، وقيلَ : بُنيتْ قبلُ وبَعْدُ ؛ لأنَّ لهُما حالة [٣] إعرابٍ مع ظُهور الإضافَة ، وخُصّتْ بالضمِّ ؛ لأنَّها حركَةٌ لاتكونُ " قبل "و "بَعْد" فى حالة الإعراب وحُملتْ حَيْثُ عليْهما .

ولا يُبْنَى الفعلُ على الضَّمِّ ، فأمّا " ضَرَبُوا" ، فالضَّمّةُ عارضةٌ فى الباء ولا اعْتدَادَ بها .

وأمّا الكسْرُ : فيكون فى الحرْف ، والاسْم ، دونَ الفِعْلِ ، فمثالُه فى الحرْف : "جَيْرِ" بمعنى:نَعَمْ ، ومَنْ جعلها بمعنى حَقٍّ ، كانت عنده اسْماً [٤]، ونحو لامِ الإضافَةِ وبائها فى : لِزَيْدٍ وبِزيْدٍ ؛ فبُنيتْ جَيرِ علىِ حركة ، لالتقاءِ السَّاكنين ؛ وبُنيتْ على الكسر على أَصْلِ الْتِقاءِ السَّاكنيْن ، وإنمَّا كان الكسْرُ أَصْلَ التقاءِ السّاكنين ؛ لأنَّهُ [٥] أكثرُ مَا يكونُ فى الفعْل ؛ فأُعْطِيَ حركةً لا تكون لَه إعراباً ولابناءً ، وبُنيتَ الباءُ واللاَّم على حركةَ ؛ لتعذُّرِ الابتداء بالسَّاكنِ ، وخُصَّا بالكَسْرِ ؛ حَمْلاً على عَمَلِهما .

---

١ – وهم الجمهور ، يجعلونها حرفَ جرّ ، إذا جُرَّ ما بعدها . انظر : الجنى الدانى ٤٦٦ .

٢ – انظر : ابن يعيش ٤ / ٩١ .

٣ – انظر : ابن يعيش ٤ / ٨٦ .

٤ – انظر : الجنى الدانى ٤١٢ .

٥ – فى الأصل : لأنّ أكثر ما يكون .

ومثالُه فيِ الاسْم : أَمْسِ وهؤُلاء .

أَمّا أَمس : فقد تقدمُ علَّه بنائها [1] ، وبُنِيَتْ على حركةٍ لاْلتِقاءِ السَّاكنينْ ولأنَّه قد يُعْربُ ويُبْنىَ ، وخُصَّ بالكسْرِ ؛ على أَصْلِ التقاءِ السَّاكْنين ، وقد جاءَ مَفَتْوحاً فيِ الشِّعر ، قال [2] :

لقد رَأيْتُ عجباً مُذْ أَمْسَا

وبَنُو تميمٍ [3] يْجَعلونَه مُعْرَباً غيرَ مُنْصَرِفٍ .

وأَمَّا هؤلاءِ : فتكونُ مَمْدودةً ومقصورَةً ؛ وإنِّما بُنيتْ لتضمنِّها معنى حْرفِ الإشارَة ، والفارسيُّ [4] يجعلُه بمنزلَةْ أَمْس في علَّه البناءِ ؛ وخُص بالكسْرَةَ على أَصْلْ الْتِقاءِ السَّاكنينْ ، وقد حُكِي هؤلاءٍ مُنوَّنا [5] ، وهو شَاذ .

ولمُ يُبْنَ فِعْلُ على الكسْرِ ؛ لأنَّ الكسْرَ جَرٌّ ، والجرُّ من خواصّ الأسْماء ، كما سَبَقَ [6] .

---

١ - انظر : ٤٢/١ .

٢ - نُسب إلى العجاج ، ولم أعثر عليه في ديوانه المطبوع .

وهو من شواهد سيبوية المجهولة القائل . انظر : الكتاب ٢٨٥/٣ ونوادر أبي زيد ٢٥٧ وابن يعيش ١٠٦/٤ والخزانة ١٦٧/٧ ، قال البغدادي في الخزانة ١٧٣/٧ : "... والبيت الشاهدُ من أبيات سيبويه الخمسين التي ما عُرف قائلها ، وقال ابن المستوْفي : وجدتُ هذه الأبيات في كتاب نحو قديم للعجاج أبي رؤبة ، وأراه بعيدا من نمطه" .

٣ - انظر : ابن يعيش ١٠٧/٤ .

٤ - لم أعثر على هذا الرأي فيما لدى من كتب للفارسيّ .

٥ - وهي لغة حكاها قُطربٌ ، قال ابن مالك : " وتسميةُ هذا تَنويناً مجاز" انظر الهمع ١ / ٢٦٠ .

٦-٤٦/١

١٩ / د

البابُ السَّادسُ
من القطب الأوّل : فى المبتدَأ

وفيه مُقدّمةٌ وَثلاثةُ فصولٍ :

المقدمة : قبْل أن نخوض فى ذكر أحكام المبتدأ فلْنذكر جُمْلةَ المرفوعات التى المبتدأُ أَحدُها و جُملتها خَمْسَة : المبتدأُ ، و الخبرُ ، و الفاعلُ ، و المفعولُ الّذى لم يُسَمَّ فاعلُه ، و المشبَّهُ بالفاعلِ فى اللفظ وهو : اسْمُ كانَ وأخواتِها وماالنافيةُ ، وخبرإنَّ و أَخواتها ولا النَّافيَةُ.فالخليلُ [١] ومن تَابعه يعتقد أن هذه الخمسَةَ عدَّةٌ ، وأَنّ الفاعلَ الأصْلُ ، و الباقِىَ مَحمولٌ عليه ، وسيبويه [٢] ومَنْ تابَعَهُ يجعَلُ المبتدأَ الأصْلَ و الباقِى محمولٌ عليه ، وابن السرَّاج [٣] يعتقدُها قسْمةً ، وأنّ كل واحدً منها قائم برأسه ، والعدَّةُ من القسْمَة كالرّسْمِ [٤] من الَحدّ ، ولكُلّ من هذه الأقوال حُجةٌ تُؤيّدُه ، لم نُطلْ بذكْرِها ، إذ الغرضُ معرفةُ أحكَامها ، أصولاً كانتْ أو فُروعاً ، فَلْنبد أبذكر المبتدأ ، ثمَّ بالخبر ، ثم بالفاعلِ ثُمّ بما لم يُسَمَّ فاعلُه ، ونُؤَخّر المشبَّه بالفاعل إلى باب العوامل ، فإنه أوْلى بِهِ .

---

١ - انظر : الهمع ٢/٣ ، ٤ .

٢ - فى الكتاب ٢٢/١: "واعلم أنّ الاسَم أوّل أحواله الابتداء ......" وقال ابن يعيش ٧٣/١ : " .... وذهب سيبويه وابن السّراج إلى أن المبتدأ أو الخبر هما الأوّلُ و الأصلُ فى استحقاق الرفعِ وغيرُهما من المرفوعات محمولٌ عليهما ومنه قول سيبويه : اعلم أن الاسم أولُ أحواله الابتداء يريد : أوّلُ أحوالِه المبتدأ ، لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع ، والابتداء هو العاملُ ، وذلك لأن المبتدأ يكون مُعَرَّى من العوامل اللفظيّة ..." و انظر أيضًا : الأصول ٦٣/١/ و الهمع ٣/٢ .

٣ - انظر الأصول ١ /٥٨ .

٤- الرسم والحد : نوعان من أنواع التعريف عند علماء المنطق ، فالرّسم : تعريف الشيء بما يشمل عرضه الخاص به . أما الحدّ : فهو تعريف النوعِ بكلياته الذاتية .

والتعريف بالتقسيم من قَبيل الرّسمْ ؛ لأنّه تعريفٌ بالخاصّة ؛ ومن ثَمّ فإنّ الرسم أعمّ من الحدّ .

الفصل الأوّل : فى تعريفه

الابتداءُ : معنىً يتصفُ به الاسْمُ ، و هُو الاهْتِمام بتقْديمِ النطُّقِ بِهِ ، و لَهُ وَصفَان ، أَحدهما سَلْبِيٌّ، و الآخَرُ إيجابِيٌّ .

أمّا السّلْبِيُّ : فهو التعرِّي من عَوامِلَ مخصُوصةٍ ، هى : كان ، وظننتُ ، وإِنّ و أَخواتُهُنّ ، و مَــاولاَ النَّافِيتانِ و ماأُضْمِر و أُعْمِلَ من الأفعال ، و الباءُ فى "بِحسْبِكَ قَوْلُ السوء" ومِنْ فى "مَامِنْ أحدٍ قائِم " فى لغة [1] تميم .

وأمّا الإيجابىُّ:فهو أمران:أَحدهما :التَّهيُّؤ لِدخولِ العواملِ التى تَعَرّى منها و الثانى الإسْنادُ إليْه .

وكلٌّ من هذه الأوصاف معنىً ليْسَ مُظهَراً ولامُضمَراً فى نيَّةِ اللَّفظِ و كلّ منها مُتعلِّقٌ بالآخَرِ ، فلا تَهَيُّؤَ إلا بتَـــــــعَرٍّ،و لايسْتقلاَّنِ إلاَّ بإسْنادٍ .

ونَظْمُ حَدِّهِ ، بعد مَعَرْفة موادّه : كُلّ اسْمٍ عريْتَه من عوامِلَ / مخصوصةٍ ٢٠ / أ وهيّأْتَهُ لدُخولها عليه ، و جَعَلْتَه أَهْلاً للإسنادِ إليْه ، فإذاتناولَ هذا المعنى الاسْمَ رَفَعَه لفظًا أَو موضعًا ، وسُمِّيَ مُبتداً ؛ لأَنّه لا عاملَ لَفْظيّاً قَبْلَه ، نحو : زيدٌ قائمٌ، و الذى قامَ زيدٌ ، و للنُّحاةِ خلافٌ فى رافع [2] المبتدأ ، و الذّي ذكرْناه أَصَحُّها وأَكْمَلُها .

وفى الأسْمـاء مالايعْمل فيه الابْتداء ؛ لضَعْفٍ فى الاسْم ، نحـو : أَيْنَ وكيفَ، و الظروفُ غَيرُ المتمكِّنة ، نحو : عندَ ، و سَحَرَ ، ولَدُنْ ، و المصادرُ غيرُ المتَصرِّفةِ ، نحو : سُبحانَ ، و لَبَّيْكَ .

---

١ – انظر الأصول ١/٥٥، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ .

٢ – انظر الإنصاف المسألة رقم (٥) .

الفصل الثّاني : في أَنواعه ، ومراتبه

وهي ثلاثة أنواع : نوعٌ يلْزَمُه التقّديمُ ، ونوعٌ يلْزَمُه التَّأْخيرُ ، و نوْعٌ لك الخيارُ في تقديمه وتَأْخيره .

النّوْعُ الأوّلُ : على ضربين :

وأحدهما : أن يكون نائباً عن غيره ، وله موْضعان :

الأوّلُ : أَنْ يتضمّن معنى الاسْتفهام نحو قولك : أَيُّ الناسِ يَقُومُ ؟ الثّاني: أَنْ يتضمّنَ معنى الشّرْطِ ، نحو قوْلكَ : أَيُّهُمْ يقُم أَقُمْ مَعَهُ ، فَيقَّدمُ المبتدأُ فيهمَا؛ لأنّ الاستفهامَ و الشَّرْط لهما صَدْرُ الكلام .

الضَّرْبُ الثاني : أَنْ يكَونَ في الكلامِ لَبْسٌ لو تأَخَّرَ ، وله مَوْضعانِ :

الأَوَّلُ : أن يكون المبتدأُ و خَبرَه مَعْرِفَتَيْنِ ، نحو : زيْدٌ أخوك ، فَزيْدٌ هو المبتدأُ و الأَخُ الخبرُ ؛ لأن كُلاًّ منهما[1] يجوز أَنْ يُجعلَ مبتدأً ؛ فإذ اخُصَّ أَحدُهما بالابتداءِ بُيِّنَ بالتّقديم ؛ ولهذا الْتُزِمَ هذا الحكْمُ في مَفعولَيْ ظَنَنْتُ ؛ لاتّفاقِ إعرابِهما ولم يُلْتَزمْ مَعَ كانَ ؛ لاخْتلافِ إعراب الاسْمِ والخَبر.

الثّاني : أَنْ يكونَ الخبرُ فعلاً ضميره فاعلُه ، نحو : زيْدٌ قَامَ ؛ لأَنَّه لو تَأَخَّرَ لصَارَ فاعلاً بعد أَنْ كانَ مُبْتَدأً ، وإنْ كانَ الإِخْبَارُ فيهما سَواء .

النّوعُ الثّاني : يلْزَمُه التَّأْخيرُ وَإنْ كانتْ مَرْتَبَتُه التَّقْديم،وهو على ضرْبَين :

الأَوّل : أَنْ يتضمَّنَ خبرُه مَا يُوجِبُ تقْديمَه ، كالاسْتفْهام ، نحو قولك : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ وكيفَ عَمْرٌو ؟ / فَلَزِمَ التأخيرُ ؛ للعلَّة الَّتي أَوْجَبَتْ تقديمَه ؛ حَيْثُ تَضَمَّنها. ٢٠/

الثّاني : أَنْ يكونَ في الكلامِ لَبْسٌ ، وهُوَ :

أَنْ يكونَ المبتدأُ نكرةً في كلامٍ مُوجَبٍ ، لا مَعْنَى للدّعاءِ فيه ، نحو : عَلَيْكَ

---

١ - في الأصل منهم .

مالٌ ، وعندكَ رَجلٌ ، ولايجوز الابْتداءُ بالنّكرة ؛ لالْتباس الخبَرِ بالصِّفَة ؛ فإ نَّكَ إذا قُلْتَ : رَجلٌ عنْدكَ ، جازَ أَنْ يكونَ الظَّرفُ صفةً والخَبرُ ،مُنْتَظَرٌ ، فإذا تقَّدمَ الظَّرفُ تمحَّضَ للخَبَريَّة ، وبَطَلَ أَن يكونَ صفةً .

وقد أَجازُوا الابتداءَ بالنّكرة في مواضِعَ :

الأوّلُ : أَنْ تكونَ موصوفَةً ، كقوله تعالى: ﴿ وَلعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشرِكٍ[1] ﴾ وكقوله : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ [2] ﴾ .

الثانى :أَنْ يُعطف عليها موصوفٌ ، أو تُعطف على موصوف ، نحو قوله : ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ [3] ﴾ فيمن [4] قدر الخبر محذوفًا بعده ، وكقوله تعالى : ﴿لمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ ﴾[5] .

الثّالثُ : أَن يكونَ فيها معْنَى الدَّعاء ، كقوله تعالى : ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بما صَبَرْتُم[6] ، وقوله تعالى : ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيم [7] ﴾ وكقولك : خيْرٌ بيْنَ يديْك ، وشَرٌّ وراءَك .

الرَّابعُ : مَعَ الاسْتفهام ، كقولك : أَرَجُلٌ فِي الدّار أَمِ امرأَةٌ ؟

الخامسُ : مَعَ النّفْيِ كقولك : ما أَحدٌ خيرٌ منْكَ ، وقولُهم :– حكَاه سيبويْه [8] – "شرٌّ أَهَرَّ ذَا نَاب" منْهُم مَن أَلْحقَهُ بالنَّفْيِ ، أَىْ : ما أهر ذَانَاب إلاَّ شرٌّ ، ومنهم مَنْ جعَلَهُ كالمثل ، نحو قولهم : "مُكْرَهٌ أَخاك [9] " ومِنْهم مَنْ يَجْعلُه مصْدراً ؛ لتَقارُب المعْرِفَةِ والنكِرة فيه .

---

١ – ٢٢١ / البقرة . ٢ – ٨٣ / يوسف . ٣ – ٢١ / محمّد .

٤ – وهو سيبويه ، كما فى الكتاب ١٤١/١ ، ١٣٦/٢ . وقال أبو حيان فى البحر المحيط ٨١/٨ : "... والأكثرون على أن ﴿طاعة وقول معروف ﴾ كلامٌ مستقل محذوف منه أحد الجزأين إمّا الخبرُ ، وتقديره : أمثلُ ، وهو قول مجاهد ، ومذهب سيبويه والخليل ، وإما المبتدأ ، وتقديره : الأمرُ أو أمرُنا طاعة .."

٥– ١٥٧/آل عمران .

٦– ٢٤/ الرعد .

٧– ٧/الجاثية .

٨ الكتاب ٣٢٩/١ ، وانظر : مجمع الأمثال للميداني ١٧٢/٢ .

٩– ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب « الأمثال» ٢٧١، برواية «أخوك» ، وهي أيضاً رواية العسكري في جمهرته ، والميداني في مجمع الأمثال ، وانظر مزيداً من التخريج في هامش كتاب الأمثال لأبي عبيد . ويُضرب لمن يُحمل على ما ليس من شأنه .

السَّادِسُ : فى ضرورة الِّشعر كقوله [1] :

وقد أجاز ابن السَّرَّاج [2] : رجلٌ قـائِمٌ ، لكن فيِ جـواب من قـال : أَرَجلٌ قائِمٌ أَمِ امرأةٌ ؟ وذلكَ أَنّهُ سأَلَ عن نوعين ، فأَجَبْتَهُ بأَحدهمٍا

النوعُ الثَالِثُ : يجوزُ تَقْديمه وتأخيره ؛ اتِّسَاعاً ، وهو : أَنْ يكونَ المبتدأُ مَـعْرفـةً والخـبـرُ نكرةً ، مـفـرداً أو جُـمْلـةً ، عـارياً من تلك المعـانِى المذكـورَة فيِ النوعينِ الأَوَّل والثّانى ، نحو قـولك : زيد قـائمٌ ، و: زيد أَبوهُ مُنطلقٌ ، فَـزَيْدٌ هو المبتدأ ، تقدم أَوْتأَخَّرَ ، وإِنَّما جازَ ذلك ؛ لأَنَّ النكرَةَ / لأُيبتَدأُ بهـا ، فإذا وُجدتْ /٢١ مُتَقَدِّمـة فى اللفظ ، عُلِمَ أَنّها الخبرُ ؛ فتقولُ : قائمٌ زيدٌ ، و"تَمِيمىٌّ أَنـا" و"مَشْنُوءٌ مـن يَشْنَؤُكَ" ، ومِنْهُ قولُه تعالى: ﴿ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ [3] ﴾فأَمَّا قَوْلُهُ تعالى: ﴿ سَـوَاءٌ عَلَيْـهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لم تُنْذِرْهُمْ [4] ﴾ فـالمعْنى : سَـواءٌ عليْـهم الإنذارُ وعَدَمُه وسَيَجِىءُ بيانُه فى باب الخَبرِ [5] .

الفصل الثّالِثُ : فيِ متعلِّقاتِ المبتدأ ، وهـى خَمْسةٌ

المتعلَّقُ الأَوَّلُ : خواصُّه ، وهـى على ضربين : عاملٍ ، وغير عاملٍ .

أَمَّا العـاملُ : فهو مـا ذكرناه فى الفصْلِ الأَوَّل ، مِمَّا عُرِّىَ منها وهُيِّئ[6] ، وسَيأْتيِ ذكرُها فيِ بابِ العوامِلِ[7] .

---

١ - فى مكان الشاهد بياض مستغرق مكان البيت فقط .

٢ - الأصول ١/٥٩ .

٣ - ٢١ / الجاثية .

٤ - ٦ / البقرة و ١٠ / يسّ .

٥- ١ / ٩٢ .

٦ - أى : وهّيىء لدخول العوامل عليه .

٧- ١/٤٦٧ .

وأمّا غيرُ العاملِ ، فهى حُروفٌ ، منها : لامُ الابتداء [نحو] [1] قولك : لزَيد قائمٌ ، وقولِه تعالى : ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَامِنَّا[2]﴾ ولا تدخل على الخبر إلا إذا تأخر مع إنَّ ، نحو : إنَّ زيْداً لقَائمٌ ، وقد دَخَلتْ عليه فى الشِّعر قال الشَّاعر [3] :

أُمُّ العُجَيْر لَعَجوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى من اللّحَمِ بعَظْم الرَّقَبَهْ

وفائدةُ دخولها : تأكيدُ الكلامِ وتحقيقُه ، وأنَّها أغْنَتْ عن إعادته وتكْريره .

ومنها : لَوْلاَ ، التَّى معناها امْتِناعُ الشىء ؛ لوجود غيره ، نحو قولك : لَوْلا زيدَ لأكرمْتُك ؛ فزيدٌ مرفوع بالابتداءِ والخبر محذوفٌ ، تَقديره : لَوْلاَ زَيدٌ مَوْجُودٌ ، أو قائِمٌ ، ونحو ذلك ، ولأكْرمْتُك جواب لوْلا ، وحَذْفُ هذا الخبر فى العربيّةِ كالشَّريعة [4] المنْسُوخَة ؛ لطول الكلام .

ومنها : أَمَّا ، كقولك : أَمّا زيدٌ فقائمٌ وَأَمَّا عَمرٌو فَذَاهبٌ .

ومنها حروفُ الاستفهام [5] ، وإنَّ وأَخواتُها إذا كُفِفْنَ بمَا[6]، كقولك : أَزيدٌ قائمٌ أم عَمْرٌو ، وإنَّما زيدٌ قائمٌ ، ولهذه الحروف مواضعِ تُذكر فيها مشروحةً .

المتعلَّقُ الثَّانى : الفصْلُ ، وهو ضَميرُ المرْفوع المنْفَصِل ، للمتكلِّم والحاضر، والغائَب ، نحو ، أَنا وأَنْت وَهُوَ ، فيتَوَسَّط بينَ المبتدأ والخبر ، إذا

---

١ - تتمّه يلتئِمُ مثلها الكلام .

٢ - ٨ / يوسف .

٣ - رؤية . انظُر ملحقات ديوانه ١٧٠ ، ونُسب إلى عنترةَ بن عَرَوْش . وهو من شواهد ابن السرّاج فى الأصول ٢٧٤/١ ، وانظر أيضا : ابن يعيش ١٣٠/٣ و ٥٧/٧ والخزانة ٣٢٢/١٠ والمغنى ٢٣٠ ، ٢٣٣ وشرح أبياته ٢٦٩/٢ و ٣٤٥/٤ واللسان (شهر ب) أُمّ الحُلَيْس : هو مطلع البيت فيما رأيْتُ من مصادر ، ولم أعثر عليه برواية : أم العُجْير والعَجُيْرُ : اسم موضع . والحليس : كساء رقيق بوضع تحت البرذعة والشهربة : العجوز الكبيرة ، وأراد من رضاها بعظم الرقبة بدلا من اللحم : أنها لاتُميز بين الحسن والقبيح ؛ لأن لحم الرقبة ردىءٌ مستقذرٌ عندهم .

٤ - يقصد أنه واجب الحذف . ٥- ٢١٧/٢ . ٦- ٥٤٠/١-٥٤١.

٥- ٢١٧/٢ .

٦- ٥٤٠/١ - ٥٤١ .

كانا مَعْرِفَتَيْنْ ، أَوْ كانَ الخبرُ أَفْعَلَ من كذا ، لأنَّه أَشْبه المعْرِفة ؛ بامْتِناعِ دُخول /٢١ لام التَّعريفِ عليْه ، ولابُدَّ أَنْ يكونَ كنايةً عن الإسْمِ المذكور ، ويَدْخُلُ قبل دُخولِ العوامِلِ اللَّفظيّة ومَعَها ، لا يَمنعهُا عن العَمَل ؛ وجِيء بِه إيذاناً بأنَّ الخَبَر خَبرٌ ، لا وَصْفٌ ؛ ولِيُفيدَ ضَرباً من التَّوكيد . ، ويُسَمَّيه البْصرىُّ فَصْلاً [١] ، والكوفِيُّ عِماداً ؛ تقول : زيدٌ هو القائمُ ، وزيْدٌ هُو أَفْضَلُ من عَمْرٍو ، ومنْهُ قولُه تعالى : ﴿ إنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِك [٢] ﴾ وقوله تعالى : ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ [٣] ﴾

وقولُه تعالى : ﴿ إنْ تَرنى أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً وَوَلَدا [٤] ﴾ ، وتدخلُ عليه لأمُ الابتداء ، تَقولُ : إنْ كان زَيْدٌ لَهُوَ الظّريفَ ، ولو قُلتَ : كانَ زَيدٌ أَنْتَ خيراً منه ، ولم يَجُزْ ؛ لأَنَّ أَنْتَ غيرُ زَيْدٍ ، فإنْ قُلْتَ : كُنتَ أَنْتَ خيراً من زيْد ، جاز أَنْ يكونَ فصْلاً ، وأَنْ يكون تأكيداً ، ولو قلتَ : ما أظُنّ أحداً هو خيراً منك ، لَم يَجُز لأَنَّ أَحداً نَكِرةٌ ، ولكنْ تَرْفَعُ "خيْراً" . وقد أَجازوا دُخوله مع كَوْنِ الخبر فِعْلاً مُضارِعاً ، نحو : زيْدٌ هُو يَقُومُ ؛ لِمُشَابَهَته الاسْمَ ، ولم يُجيزوه مع الماضِي؛ لِعَدمِها ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ [٥] ﴾ فإذا لم تَجعلْه فصْلاً وجَعَلْتَهُ مبتدأً وما بعدَهُ خَبَرُهُ ، بَطَلَ فِعْلُ العوامِلِ ؛ تقول : كانَ زَيْدٌ هوَ القائمُ وَقَدْ قُرِيَء قولُه تعالى : ﴿ وَلَكِنّ كَانُوا هُمُ الظَّالِمونَ [٦] ﴾ .

١ - أنظر : الإنصاف ٧٠٦ .

٢ - ٣٢ / الأنفال .

٣ - ١١٧ / المائدة .

٤ - ٣٩ / الكهف .

٥ - ١٠ / فاطر .

٦ - ٧٦ / الزخرف . والرفعُ : قراءةُ عبد اللّه ، وأبى زيد النحوى . انظر : شواذ ابن خالويْه ١٣٦ ، والبحر المحيط ٢٧/٨ ، والكتاب ٣٩٥/١ حيث روى قراءة الرفع سيبويه عن عيسى بن عُمر .

ومـتى كان الخبرُ نكرةً لم يكنْ إلاَّ مبتدَأً ، تقولُ : كانَ زيدٌ هُوَ قائمٌ ، ليسَ غْيرُ .

والفصلُ مُلْغىً من الإعراب ؛ فـلايؤكَّدُ ، ولا يُعطفُ عليْه ، ولا يُحَالُ بَيْنَهُ وبينَ الألفِ والَّلام ، ولا يُقدمُ على المُبتـدَأ، ولا على كـانَ ؛ فـلا تقـولُ : زَيدٌ هو نَفْسُـه الْقَائمُ ، ولا : زَيْدٌ هُوَ وأَنْتَ القائمُ ، ولا : كانَ هُوَ زيدٌ القائمَ ، ولا : زيْدٌ هو كانَ القائمَ .

المتعلَّقُ الثّالثُ : ضميرُ الشَّأْنِ والقصَّة . منْ عادتهم أن يُقدّموا قَبْلَ الجملَةِ ضميراً ، يُسَمِّيه البصْرِىُّ ضميرَ الشَّأْن [١] والقصَّة ، ويُسمِّيه / الكوفىُّ ٢٢ / أ المَجْهولَ [١] . ويُخالِفُ الضَّمائرَ ؛ لأنَّه لايحتَاجُ إلى سَابِقٍ يَرْجِعُ إليْه ، ولايكونُ فى الكلام دَليلٌ عليه ، وبهذه المبايَنَة،لايُعْطفُ عَلَيْه ، ولا يؤكّدُ ، ولايُبْدَلُ منْهُ، ولايتقدّمَ خَبَرُهُ عليه ، ولا يكونُ خَبرُه مُفرَداً ، ولا يَكُونُ لَه عائدٌ ، ويكون مُنفصلا، و متّصلا ، ومُذكَّراً ومؤنَّثاً ، تقولُ : هُو زيدٌ قائمٌ ، وهِى هندٌ ذاهِبَةٌ ، أى الشَّأْنُ والحَديثُ ، زيدٌ قائمٌ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد[٢] ﴾

فإنْ أَدْخلْتَ عليه "ظننْتُ وإنَّ وأَخواتهما ، برزَ ، تقولُ : ظنَنْتُهُ زَيدٌ قائمٌ ، وإنَّه زَيْد ذاهبٌ ، ومْنهُ قولُه تعالى : ﴿فَإِنَّها لاَ تَعْمَى ٱلأَبْصَارُ [٣] ﴾ وقولُه : ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّه يَدْعوه [٤] ﴾ .

وقد يُحذَفُ فى ضرورَة الشِّعر .

وإذا دخلْت عليه "كان" وأَخواتُها ، اسْتَتَر، كقولك : كانَ زيدٌ ذاهبٌ ، أَى:

١ – انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١/١١٤ .

٢ – ١ / الإخلاص .

٣ – ٤٦ / الحجّ .

٤ – ١٩ / الجنّ .

كانَ الشَّأْنُ والقصَّةُ زيدٌ ذاهبٌ . وقد شَبّهوا كادَ بكانَ ، كقوله تعالى : ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ [1]﴾ .

المتعلَّقُ الرَّابعُ : اسمُ الفاعلِ ، إذا اعتَمد على همْزة الاسْتِفْهام ، أو حْرفِ النَّفْى ، كقولك : أَقائمٌ الزّيدانِ ؟ وما ذاهِبٌ العَمْرانِ ، حَصَلَ لَهُ حكمٌ مُركَّبٌ من حُكمَيْن .

أحدهُما : فِعْلِىّ وهُو العملُ ، فارتفع به الزّيَدان ارتفاعَهُما بالفعل .

والثانى : اسْمِىٌّ وهو : إِعرابُ المبتدأ ؛ فارتفع بالابتداء - وإنْ كانَ نكرةً - لِنيابَتِهِ مَنابَ الفِعْلِ ، وسَدَّ مَعْمولُه - الذى هو الزّيدانِ - مَسَدَّ الخَبرِ ؛ لأنَّه بمَنْزِلهِ قولك : أَيقومُ الزَّيدانِ ؟ ولايجوزُ أَن يكونَ "الزيدانِ" مُبْتَدأ و"قائِمٌ" الخبرَ لاخْتِلافهما فى العدَّة .

والثانى هو الأَوَّلُ فى بابِ الابْتِداء ؛ ولاتُعكَسُ القضيّةُ لهذه العلَّة ؛ ولأَنَّ "الزيدانِ" مَعْرِفَةٌ و"قائِمٌ" نِكرةٌ ،وحيْثُ يُنزَّلُ مَنْزِلةَ الفِعْلِ ، لم يَجزْ أَنْ يُخبرَ عنه ؛ لأَنَّ الفِعْلَ لا يُخَبَرُ عنْه .

ولايجوزُ تَثْنِيتُه ولاجَمْعُه ؛ فلا تقولُ : أَقائِمانِ الزَّيْدَانِ ؟ ولا : ما ذاهِبُونَ

---

[1] - ١١٧ / التوبة . وقال مكّى بن أبى طالب : "قراءةُ حَفصٍ وحمزة ، بالياء ، على تذكير الجمع ، كما قال : ﴿وقال نسْوة﴾، وفى "كاد" إضمارُ الحديث ، فارتفعت "القلوبُ" بـ " يزيغ؛ ولأجل هذا الإضمار جاز أن يلى "يزيغ" "كاد" ، كأن ذلك المضمرَ حالَ بينهما ، وصارت "يزيغ قلوبُ" خبرَ "كاد" ، ويجوز أن ترتفع "القلوبُ بـ "كادَ" ويُقدّرُ فى "يزيغ" التأخيرُ ، والتقديرُ : من بعد ما كادتْ قلوبُ فريق منهم تزيغ ، وهذا التقديرُ فى قراءة مَن قرأ بالتاء ، يحْسُنُ ، وهم الباقُون من القراء غير حمزة وحفص ...." انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٥١٠ .

لزَّيْدُون [1] ، إلاَّ على قول مَنْ قالَ : "أكلُونى البراغيثُ" .

ومن المبتدآت التَّى لا أَخبارَ لها قولُهم : / "أَقَلُّ رجُلٍ يقولُ ذاكَ" و "أَقَلُّ رجُلَيْن يقولان ذاكَ" و "أَقَلُّ رجالٍ يقولون ذاكَ"؛ فأَقلُّ مُبْتدأٌ ، ورَجُلٍ مضافٌ إليْه ويقولُ "صفَةُ "رَجُلٍ" وقد سَدَّ ذلك مَسَدَّ لخبرٍ ؛ لأنَّ أَقلَّ بمعنى "قَلَّ" ، والفعل لايخْبرُ عَنْه ، قالَ ابْنُ السَّرَّاج [2] : أجْرَوْا أَقَلَّ رَجُلٍ مُجْرى : قَلَّ رَجُلٌ ، وقد وضَعَتْهُ العربُ موْضعَ النفْيِ ؛ لأنّ أَقربَ شَيْءٍ إلى النّفى : القليلُ ، وجَعَلتْ "أَقَلُّ" مبتدأً صَدْرًا ؛ فلا يبنونَهُ على شيءٍ ولا تَدْخُلُ عليه العواملُ ؛ فلا تقولُ : ليْتَ أقلَّ رجُلٍ يقولُ ذاكَ ، ولا : كان أَقَلُّ رجُلٍ [3] يقول ذاكَ .

٢٢ / ب

وتقول : "أَقَلُّ رجلٍ يقول ذاك إلا زيْدٌ"،قال سيبويه :لأنَّه صار فى مَعْنَى: ما أَحَدٌ فيها إلاَّ زيْدٌ "ولايَحْسُنُ فى خَبَره إلاَّ الفعْلُ ،لو قُلْتَ : أَقلُّ رجُلٍ ذو جُمَّة ،[4] لم يْحسُنْ ، ويجوزُ فى الظّرف ؛ لتَضَمُّنه معنى الفْعلِ ، تقولْ : أَقلُّ رجلٍ فى لدار قالَ [5] والقياسُ أَنْ يكونَ مَوْضعُ "يقولُ ذاكَ" رَفعًا ، على أنَّه خبرٌ ؛ لأَنَّ المبتدأ يقتضِي الخبرَ ، وقالَ الأَخْفَشُ : يجوز أَنْ يكونَ مَوْضعُه جرًّا ، على لصِّفة [6] ، ويُضْمَرُ الخبرُ .

---

١ – أى الايجوز أن يكون الوصف فى حال تثبيته وجمعه مبتَدأ ، وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر إلا على اللغة التى أشار إليها ، ويتعيّن آنئذ إعرابُ "الزيدان" و"الزيدون" مبتدأ موخّرا ، والوصف "قائمان" و"ذاهبون" خبرا مُقدّما ، كما قال ابن مالك .

والثانى مبتدأٌ وذا الوصف خبر" إن فى سِوىَ الرفراد طبْقا اسْتقرْ .

وكلام ابن الاثير ها هنا : فلا تقول : أقائمان ... الخ ، يوهم أن المثالين غير جائزين على أىّ وجه .

٢ – كذا فى الأصل ، والذى فى الأصو ل١٦٨/٢ : "لأن أقْرَبَ شَيْءٍ الى المنفىّ ...." .

٣ – انظر : الأصول ١٦٨/٢ – ١٦٩ .

٤ – الجُمّةُ : مُجتمع شعر الرّأس .

٥ – انظر : الكتاب ٣١٤/٢ .

٦ – انظر : الأصو ل١٧٠/٢ .

المتعلَّقُ الخامسُ : حَذْفُ المبتدَأ ، ولا يخلوا الكلامُ ؛ أَنْ يكونَ فيه - إذا حُذِفَ المبتدأ-دليلٌ عليه ، أو لا يكونَ .

فإن لم يكنْ ، فلا يجوزُ حَذْفهُ ، لاتقولُ في : زَيْدٌ قائِمٌ : قائِمٌ ، وتَحذِفُ زَيْدًا ؛ لأنه لادليلٌ عليه .

فأمَّا ما فيه دليل ، فهو على ضربَيْنِ :

الأَوَّلُ : لك فيه الخيارُ حذفًا وإثباتًا ؛ فالحذفُ للاخْتِصارِ ، وهو أكثر اسْتِعمالاً ؛ والإثباتُ لِلْعِنايةِ به والتَّوكيد ، يَقولُ القائِلُ : كيفَ أَنتَ ؟ فتقولُ : صَالِحٌ ، أيْ : أَنَا صالحٌ ، وإن شِئْتَ أَثْبتَّه فقلْتَ : أَناَ صَالِحُ ، وعلى الحذْفِ قولُه تعالى :﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّكُمْ بشَرٍّ مِنْ ذَلكُمْ النَّارُ [1]﴾ أيْ هي النّارُ ، وقولُه تعالى : ﴿قالَ بَلْ سَوَّلت لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أمرًا فَصَبرٌ جَميلٌ ﴾[2] أَيْ : أَمري وشأني صَبرٌ جَميلٌ ، ومنه قَوْلُ الْمُسْتَهِلِّ إذا رأى الهلاَلَ : "الهلالُ واللَّهِ" ، أَيْ : هــذا الهِلالُ واللَّه .

وقد حُذِفَ المبتدأُ وأُقيمَ الظَّرفُ -الذَّى هو صِفَتُه - مُقَامَه ، كقوله تعالى : ﴿وَأَنَّا مِنَّا / الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلكَ ﴾[3] أَيْ : ومنّا قومٌ دون ذلك . / ٢٣

الضَّرْبُ الثّاني : لايجوزُ ظُهورُهُ في الكلام ، وهُو قولُهم : "لاسَوَاءٌ" ، فَ"سَواءٌ" : خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديرهُ : هذانِ لاسَواءٌ ، لكنهم لم ينطقوا به ، قال سيبويه [4] : إنما دخلتْ "لاَ"ها هُنا ؛ لأَنَّها عاقَبَتْ مَا عليه [4] سواءٌ ؛ وذلك

١- ٧٢ / الحج .

٢ - ١٨ ، ٨٣ / يوسف .

٣ - ١١ / الجنّ .

٤ - في الكتاب ٢/٣٠٢ : "وإنما دخلتْ لاهُنا لأنها عاقبتْ ما ارتفعتْ عليه سواء ، ألا ترى أنك لاتقول هذان لاسواءٌ .... "

أنَّ "لا" إذا وقعتْ بمعنى "غير" فلابُدَّ من تكريرها ، تقول : زَيدٌ لا قائمٌ ولا نائمٌ ، فحذفوا المبتدأَ ها هُنا ؛ ليناسبَ في اللفظ "لاَ" التي بمعنى "لَيْسَ" . ومنهم من يجعلُ المبتدأَ المحذوفَ بعد "لاَ" ويقدِّرُهُ : لاَهُمَا [1] سواءٌ ، وهذَا لايصحُّ ؛ لأنَّه يوجِبُ لـ "لاَ" أَنْ تقعَ قبلَ المعرفةِ بغيْرِ تكريرٍ .

---

١ - أجاز ذلك المبرِّد في المقتضب ٣٦٠/٤ ، وانظر : الخزانة ٤٦٧/١ حيث نقل البغدادي إجازة ذلك عن أبي جعفر النحّاس ، وانْظر أيْضا : الهَمْع ١٩٥/٢ حيث نقل السيوطي عن الفرّاء جواز ذلك أيْضا .

البابُ السَّابِعُ مِن القطب الأوّل : في الخبر

و فيه ثلاثةُ فصولٍ

الفصْلُ الأول : في تعريفه

حدُّ الخبرِ : ما احتمل الصِّدقَ أو الكذبَ ، تقولُ : زيْدٌ قائمٌ، وعَمروٌ قام أبوهُ ؛ فقيامُ زيْدٍ وأَبى عَمْرٍ ، يجوز أَنْ يكونَ صدْقًا ، وأَنْ يكونَ كَذبًا ، وهو كلُّ ما أَسْندتَهُ إلى المبتدأ و حدَّثْتَ به عَنْه .

ومن حقِّه ألاَّ يكونَ استِفْهامًا ، ولا أَمْرًا ، ولا نهْيًا ، ولا شَيئًا ممَّا لا يتعاقَبُ عليه الصِّدقُ والكذبُ ، ولكنَّ العَرَبَ اتَّسعَتْ في كلامها ؛ فقالَتْ : زيْدٌ قُمْ إليه ، و : زيْدٌ لا تضْربْهُ ، وزيْدٌ كَمْ مّرةً رأيتَهُ ؟ فَعلُوا ذلك ؛ لَمَّا كانَ زيْدٌ في المعْنى والحقيقَة داخلاً في جُمْلَةِ ما استُفهمَ عَنْه ، وأفَادَ الأمْرُ والنّهىُ إفادةَ الخبرِ ؛ فهذا الاتِّساعُ يُسَمَّى إسْنادًا وإضافةً ، ولا يُسمَّى خَبراً إلاَّ مجازاً، فالإسنادُ أَعَمُّ من الإخبار .

وهُو مَرفوعٌ ، لَفْظاً أو موضعاً ، ورافعُه – كما سَبقَ – مُختَلفُ فيه . فالأكثر الأقْوىَ أَنَّه مرفوعٌ بالإبْتداءِ [1] والمبتدأِ معًا ؛ لأنَّ الابتداءَ رَفَعَ المبتدأَ كَما سَبَقَ ، واجتَمعا معًا على رَفْع الخَبَر ؛ لأنهما ليْسَا بِشَيْئَيْنِ يُتصَوَّرُ انفِصال/ أَحدِهما عن الآخر ، فإذا اقْتضَى المبتدأُ الخبرَ اقْتضاهُ الا بْتِداءُ ٢٣ / وإذا اشْتَركا في اقتضائهِ ، وجَبَ أَنْ يشْتِركا في العَمَلِ فيه ؛ فعَمل الابْتِداءُ في المبتدَأ بنفْسِه ، وفي الخبر بواسطة المبتدأ ، وبَعْد العملِ فيه ؛ لأنَّ الخبرَ لا يكونُ

---

١ – قال ابن يعيش في شرح المفصّل ١/٨٥ : "... ولا ينفكُّ من ضعف ، وذلك من قِبَلِ أنّ المبتدأ اسمٌ ، والأصْلَ في الأسماء ألاّ تعملَ ، وإذا لم يكن لها تأثيرٌ في العملَ ، والابتداءُ له تأثير ، فإضافةُ مالا تأثير له إلى ما له تأثير ، لا تأثيرَ له ... "

إلاَّ بعد حُصولِ المبتدأ ، ثُمَّ التعَرِّى من العوامِلِ والتَّهيُّوُ لها لايتمَّان إلاَّ بعد مجيء الخبرِ ، أَلا تَرى أَنَّكَ إِذا قُلْتَ : زيْدٌ ، ولم تَجْعَلْ له خبرًا ، لم يكنْ كلامًا فيُجْعَلَ له إِعرابٌ ، فلمَّا كانَ الابتِداءُ لايَسْتقلُّ إلاَّ بعد وجود الجزْأَيْن جميعًا جاز أَنْ يَعْملَ في كلٍّ واحدٍ منْهُما .

وقَالَ قَوْمٌ : رَافعُ الخبرِ المبتدأُ [١] وحدَهُ ، وقَالَ قومٌ : الابْتداءُ رافِعُ المبتَدِأ والخبرِ [١] معًا .

الفصلُ الثَّانى : فى أقْسَامِه

وينْقَسِمُ قسمتَين : إِحداهُما : مَعْرِفَةٌ ونكرةٌ ، والأُخْرى : مُفْردٌ وجُمْلَةٌ .

القِسْمَةُ الأُولى : الأَصْلُ فى الإِخبار النكرةُ ؛ لأَنّه مُعتَمدُ الفائدةِ ، كما أَنَّ المبتدأَ مُعْتَمدُ البيَانِ ، والفائِدةُ إِنَّما تَحْصلُ بمالا يُعْلَمُ ، تقولُ : زيدٌ قائِمٌ ، وزَيْدٌ مَعْرفَة، وهو المبتدأُ ، و"قائِم" نكرةٌ ، وهو الخبرَ ، فَأَخْبَرَ المتكلِّمُ المخاطَبَ عن زَيْد الَّذي يعرفُه بـ "قائم" الَّذى لايَعْرِفُه من حاله .

فأَمَّا المعرفَةُ إِذ اُقلْتَ : زيدٌ أَخوكَ، وأَنْتَ تريدُ أَنَّه أَخوه من النَّسَبِ ، فإِنَّما يجوزُ إذا كانَ المخاطبُ يَعْرفُ "زيْداً" على انْفِرادِهِ ولايَعْرفُ أَنَّهُ أَخوه، لسَبَب ؛ فتخبرهُ أَنْتَ أَنَّ زيْداً الذَّى يَعْرِفُه هُو أخُوه ؛ ولذلك لوْقُلْتَ : أَخوُك زيْدٌ ، و"زيدٌ" الخبرُ ، كانَ المخاطبُ عارفًا أَنّ لَهُ أخًا ، جاهِلاً أَنَّهُ زيْدٌ ؛ فأَفْدتَه بإِخبارِكَ : تعْيينَ زيْدٍ لأُخوَّته ، فمتى كان الخبرُ عن المعْرفَة معْرفةً ، فالفائدَةُ فى كلٍّ منهُما إذا جعَلتَهُ خَبَرًا ، فإِنْ كانَ المخاطَبُ يَعرفُهما مُجتمعَيْن ، فلا فَائِدةَ فيه ، فأَمّا قولُهم : "اللَّهُ ربُّنا" ، و"محمدٌ نبِيُّنَا" فإِنَّما هُو اعترافٌ من

---

١ - انظر : ابن يعيش . الموضع السابق .

القـائِل ، و إقـرارٌ ، وردٌّ على مَنْ أنكرَهُ ، أو هُوَ جـارٍ على سَبِـيل التّـعْظِيم والتَّمْجيدِ، وإذا / كانوا قَدْ منعوا مِنْ الإخبار ببعض النكرات في [1] قولهمَ : ٢٤/ الثّلْجُ باردٌ ، والعَسَلُ حُلْوٌ ، والأثنان أكثرُ من واحدٍ ، فَلأَن يَمْنَعُوه مع المْعرِفَة أوْلى .

القسْمَةُ الثانِيَةُ نوعانِ:

النوعُ الأوّلُ : المفـردُ ، وهـو المبـتـدأُ في المعْنى ، وهـو على ضَـرْبَيْنِ.
أَحدهما : يتحمَّلُ الضميرَ إجماعًا ، والآخَرُ : في تَحمُّله الضَّميرَ خلافٌ .

أَمَّا المختلَفُ فيه : فهو مالم يكنْ مُشْتَقًّا ، نحو : زَيْدٍ وعَمْرٍو ، وأَخيكَ وغُلامِك ، تقولُ : زَيْدٌ أَخوك ، و : أَخوكَ زَيْدٌ ، وعَمْرٌو غلامُك ، و : غُلامُكَ عَمْرٌو، فالبصريُّ [2] لايُحَمِّلُه الضميرَ ؛ لأنَّ ما تحمَّل الضَّميرَ من الأَسْماءِ ، إنما تحمَّلَه لمشابَهة الفعل ، كالأسْماءِ المشتقة من الأفْعال ، والصِّفاتِ المشبِّهة بها؛ فلمّا لم يكنْ بيْنَه وبيْنَ الفعلُ مشُابهةٌ ؛ بَقَى على أَصْلِه ، والغرضُ من هذا القسْم ، أَنَّه دليلٌ على شخْصٍ مَعْلوم ، فإذا قُلْتَ : زيْدٌ أَخوكَ ، فالمرادُ : أَنَّ اللَّفْظَ الذَّى هَو "أخوك" دليلٌ على الشّخْصِ الذى يُدلُّ عليه لفظُ زيدٍ ، وليسَ معناهُ الدَّلالةَ على فعلٍ وحَدَثٍ ، كما يُدلُّ عليه "قائمٌ" و "حَسَنٌ" ؛ فلهذا لم يَحتَجْ إلى تَحمُّل ضميرٍ ؛ ولذلك قُلْنا : إنَّ الخبرَ فيه هُو المبتدأُ في المعنى ؛ فإن زيْدًا هُو الأَخُ والأخ هُو زيْدٌ .

وأمّا الكوفُّى [3] فيقدِّرُ فيه معنىً ، و يحِّمله الضّميرَ ؛ لرُجوعه إلى مَعْنى الفعلِ المقتضى إسْنادَهُ إلى غيره ، فَيقَدِّرُ في قولك :زيدٌ أَخوكَ :مُؤاخِيكَ ، وفي : هِنْدُ أُمُّك : والدتُك ، وفي : هذا غلامَكَ : خادِمُكَ .

---

١ – في الأصل مكانَ "في" كلمة : "يبقى" ، ولامعّنى لها هنا ، وبمثل ما أثبتُّ يلْتَئمُ الكلام . وانظر : الأصول لابن السرّاج ٦٦/١ .

٢ – انظر : الإنصاف ٥٦ والهمع ١٠/٢ .

٣– انظر : الإنصاف والهمع في الموضعين السابقين .

وأمّا المُجمَعُ على تحمُّله الضميرَ : فهُو الأسماءُ الجاريةُ على الأفعالِ، والصِّفاتُ المشبَّهةُ بها ، وأَفعَل منْ ، نحوُ قولكَ : زَيدٌ قائِمٌ ، وعَمْروٌ حَسَنٌ ، وبِشْرٌ أَفْضَلُ مِن بكْر ، وله ثلاثُ حالات :

الحالةُ الأولى : أَنْ تَرفَعَ به مُضمراً ، فتقول : زيدٌ قائِمٌ ، ففي "قائمٍ" ضميرُ فاعل ، تقديره : هُوَ ، و"هُوَ" و "زَيْدٌ" و "قائمٌ" ثلاثةُ أسْماء لِمُسَمًّى واحدٍ فلو أخلَيْتَهُ من الضمير ، لم تكن قد خَصَصْتَه بـِ "زيد" وكان كالشَّائِع المتناوِلِ / ٢٤ / ب كُلّ مُسْندٍ إليه .

ولايظهرُ هذا المضمرُ ، كما لا يظهر في الفعل ، في قولك : زيدٌ قامَ ، وقد أجازهُ سيبويَه [١] في بَعْضِ كَلامِه ، وغيرُهُ يَأْباهُ ، ويَدُلُّ على صحَّته : قولُهم : "مَرَرْتُ بقوْمٍ عَربٍ أَجْمعون [٢]" ، وقَاع عَرْفَجٍ كُلُّه ، وَ"أَجْمَعُونَ" تأكيدٌ للضمير في "عَرب" ، تَقديرُه : عَربٌ هُمْ أَجْمعَون ، حتى لو ظَهَر الضَّمير فقيلَ : عَربٌ غِلمانُهُم ، لكان "أَجْمعون" تأكيداً لهم ، وكذلك : بقاعٍ عرفجٍ كلُّه ؛ كأنَّه قالَ : بِقوْمٍ فُصَحَاءَهُم [٣] أَجْمَعونَ ؛ وبقاعٍ خَشنٍ هو كلُّه ، أَوصُلْبٌ هو كلُّه ، وإذا كان ذلك في عَرَبٍ وعَرْفَج [٤] فما ظنُّكَ بِقائمٍ وحَسَنٍ ؟

الحالةُ الثانيةُ : أَنْ ترفعَ به مُظْهراً ، فتقولُ : زيْدٌ قائمٌ أَخُوهُ ، فلايتحملُ الضميرَ ؛ لأنَّه لايَرفعُ شيْئَيْنِ مُضَمراً ، ومُظْهراً ، والهاءُ هِيَ العائدةُ من الخبر إلى المبتدأ ، إلاَّ أنْ تجعَلَ "أَخُوه" مبتدأً ثانياً ، وقائماً خبَرهُ مقدَّماً عليه ، وفي

---

١ – انظر : الكتاب ٢ / ٣١ .

٢ – قال سيبويه في الموضع السابق من الكتاب : "فارتفع" أجمعون" على مضمر في "عرب" في النيّة .
وانظر : الأصول ٢/٢٨ .

٣ – تأويل "عرب" الجامد بـ "فُصحاء" المشتق لبيان إمكان تحملُه الضمير .

٤ – العَرْفج ، بفتح العين : شجر ينبتُ في السهل ، واحده : عَرْفجة ، وقيل : إنه طيّب الرائحة .

"قائمٍ" ضَميرٌ يعودُ إلى "الأخ" ، فَأَمَّا و" أَخُوه" مرفوعٌ بـِ "قائم" فَلاَ .

الحالةُ الثالثَةُ : أَنْ يَجْرِىَ الضّميرُ على غير مَنْ هُو له ، فيبرزَ ؛ دفعاً لِلَّبْس إذا وَقَعَ خبراً ، أوْ وَصْفاً ، أَوْ حالاً ، أَو صلةً ؛ لأنه لَمَّا نقصَ هذا الضربُ عن رُتبَة الفعل في تحمُّل الضميرِ ، وقَصَر عَنْه في الظُّهورِ لفْظاً ، احتاجوا أَنْ يُظْهِرُوه ، أَلا ترى أَنَّ "ضَارباً" يتحمّل ضَمائر مَختلفةً : للمتكلّم ، والمخَاطب والغائب ، تَقولُ : أَنا ضاربٌ ، وأَنْتَ ضاربٌ ، وهُو ضَارِبٌ .

والفعلُ يَلحَقُه لكُلٍّ منهم عَلامةٌ تَخُصُّه ، تقولُ : ضربْتُ ، و:ضَربْتَ و : ضربَ ؛فلذلك أَبْرَزُوا الضميرَ ، تقول : هِنْدٌ زيْدٌ ضاربتُه هِيَ ، فهندٌ مبتدأٌ أُوّلُ ، وزيْدٌ مبتدأٌ ثانٍ ، وضاربتُه "خَبرُ زيْد" ، هُو لـ«هِـنْد»فقَدَ جَرَى عَلى غير من هُو لَهُ ؛ فأظهرتَ الضمير الْمستترَ فى "ضاربتُه" وهو "هِيَ" ، وارتَفَعَ بأَنَّه فاعلٌ وتَنَزَّلَ منزلةَ الظَّاهرِ؛ فكأَنَّكَ قلت : هِندٌ زيْدٌ ضاربتُه جارِيَتُها ، وكذلكَ تقولُ : زيْدٌ ضاربُه أَنا ، أوْ أَنْتَ ، فتُبْرزُ ضميرَ المتكلِّم ، إذا جعلْتَ الفعلَ / لكَ،وضميرَ ٢٥ المخاطَب إذا جَعَلْتَهُ له ، حَيْثَ جرَى فيهما خبراً لزيْدٍ .

وبين المسْألَتَيْن فَرْقٌ : وذَلك : أَنّ الأُولى إذا لَمْ يبرُز الضَّميرُ ، الذَّى هُو "هِيَ" عُلم أَنَّ زيْداً لا حَظَّ لَه فى الفعل ، والثَّانيةُ إذا لم يَبْرزْ الضَّميرُ ، الذى هو "أَنا" و "أَنْتَ" لم يُعلمْ أَنَّ الفِعلَ لغير "زيْدٍ" ، إلاَّ أَنَّ اللَّبْسَ لَمَّا حَصَلَ فى مواضعٍ، أَجَروْا البابَ على سَنَنٍ واحدٍ ، فأبرزُوا الضَّميرَ .

وقَد أَبرزوا الضميرَ مع الفعل ، فقالوا : زيْدٌ أَخوه يَضْربُه هُو ، إذا جَعَلْتَ الفعلَ لزيْدٍ .

وَمِمَّا يوضِّحُ لَكَ هذا الأَمْرَ ؛ التّثْنِيَةُ والجمعُ ، تقولُ : الهِنْد انِ الزَّيد انِ ضار بتُهما هُمَا ، فَتثَنِيّ الضميرَ دُونَ اسْمِ الفاعلِ ؛ لأَنَّه جارٍ مَجْرى الفعل

المتقدِّمِ فى : قامَ الزيد انِ .

ومن ثَنَّى وجَمع ضميَر الفعل – وهُم الأَقَلُّ – قالَ : الهْندانِ الزيدانِ ضاربتَاهُمَا هُمَا ، وبناءُ المسْأَلةَ : أَن "الهندانِ" مُبْتَدأٌ ، والزيدانِ مُبتدأٌ ثانٍ وضاربتُهُما خَبرُ "الزَّيدان" ، وهُوَ للِهْندان ، فَقَدْ جَرى على غيرِ مَن هُو لَه فلهذا أُبرزَ ، فـ "هُمَا" الأُولى عائدٌ إلى الزيدانِ ، وهُمَا" الثَّانيةُ عائدٌ "إلى الهْندانِ" بإزاءِ" هى" فى المسْأَلَة الأُولى :

وتقول : زَيْدٌ الخبزُ آكلُه هُوَ ، فتُبرزُ الضَّميرَ الذى فى "آكِلٍ ، لأَنَّه جرَى على الخبر ، وهُو لـِ زيْد ، ولَو نَصبْتَ الخُبْزَ باسْمِ الفاعِل يُفَسِّرهُ هذا الظَّاهرُ – قِيَاساً على مَنْ قالَ : زَيْداً ضَرَبْتُه [1] – لم تحتجْ إلى إبْراز ضَمير،كأَنَّه قيل : زيْدٌ آكِلُ الخُبز آكلُه ، فيكونُ "آكلٌ " المضمرُ معَ مَنْ هُو لهُ ؛ فلم يَجْرِ على غير صاحبه ؛ فَلَمْ يبرُز الضَّميرُ ، وأمّا "آكِلُه" المظهَرُ ، فليْسَ بخَبرٍ عن الخُبْز ؛ فإنَّ الخُبزَ منْصوبٌ بـ"آكِلِ" المضْمَر ، والمخْبَرُ عنه المبْتَدأُ لايكونُ مَنْصُوباً ، قالَ ابنُ السَّرَّاج : وهذه المبتدآتُ إذا أكْثَروها فإنما هو شىْء قاسَهُ النحويُّونَ ؛ ليَتَدرَّبَ به المتعلمون ، ولا أَعرِفُ له فى كلامِ العَرَب [2] نظيراً، فَمِنْ ذلك قَوْلُهم : زَيْدٌ هِنْدٌ العَمْرانِ مُنْطلقانِ إليْها من أَجْلِه ، فَزَيْدٌ مبتدأٌ أَوّلُ ، و هِنْدٌ مبتدأٌ ثان والعَمْرانِ مبتدأٌ ثالثٌ ، و "المْنُطَلِقانِ" / خَبرٌ عَن "العَمْران" ، ٢٥ / ب وفيهما ضميرهُما وما بَعدَهُما خَبَرٌ لِـ "هِنْد" ، والرّاجع إليها "الهاءُ" في إليها،

---

١ – أى على الاشتغال ، فيكون "الخبزَ" منصوبا باسم فاعل محذوف يُفسّره المذكور .

٢ – فى الأصول ١ /٦٥ .

وهنْدٌ" وما بعْدها ، خَبَرٌ عن "زيّدٍ" والرّاجع إليه الهَاءُ في" [1] أَجْلِه" ، وقد فرَّعَ النحاةُ فى كتبهم مَسائلَ كثيرةً من هذا النَّوع ، فاقتصرْنا بذكْرِ هذه المسْأَلة ؛ ليُقاسَ عليْها .

النَوع الثّاني من القسْمَة الثَّانية : الجملةُ ، وهى غيرُ المبتدأ ، وتنْقَسِمُ في الأصْلِ – قسْمين ، أَحدهما : جُمْلةٌ منْ فعلٍ وفاعلٍ ، والآخَرُ : جُمْلَةٌ من مُبْتَدأٍ وخَبرٍ ، وتتفرَّعُ عليهما ثَلاثُ جُمَلٍ : جُمْلةٌ من شَرْطٍ وجَزَاءٍ ، وظَرفٌ وجارٌّ ومجرور ، فصار مُنقَسِماً إلى خمَسةِ أقْسامٍ .

وللنُّحاة فى هذا التقسيم خلافٌ على أقْوَالٍ شَتى ، ومَدارُهَا على أَنَّ المبتدَأَ يُخبَرُ عنه بغيرِ المفْرد المقدَّمِ ذكرُهُ ، بهذه الأشْيَاء الخمسَة .

القِسْمُ الأوّلُ : الجُمْلَةُ من الفعْل والفاعل ، تقولُ : زيْدٌ قامَ أَبوهُ ، وعَمْرُو ذهَبَ أَخوهُ ؛ فـ "زيدٌ" مبتدأٌ و"قام" فعْلٌ ، فاعلُه : أبوهُ ، والجملةُ : خَبَرُ "زيْد" ولأبدَّ لهذه الجملة وغيرها من الجُمل ، إذا وقَعَتْ خبراً لمبتدَأٍ ، أَو صِفَةً لموْصوفٍ ، أَو صلةً لموْصولٍ ، أَوْحَالا لذى حالٍ ، من ضميرٍ يعود منْها إلى ماهِيَ تَبُع له ؛ لِتَربطَ التّابعَ بالمْتبوعِ ؛ حيث هو أَجْنبِيٌّ منه ، ولوْلاَ هُوَ لَماَ صَحَّ نَظْمُ الكلامِ ؛ فلو قُلتَ : زيْدٌ قام عَمْروٌ ، لم يَجزُ حتَّى تقولَ : إليْه أَو نحوَهُ .

ولاتخلُو الجملةُ الفعليّة : أَنْ يَتَصدَّرها فعلٌ ، لفظاً كهذه ، أَوتَقْديراً كقولكَ: إذَا زيْدٌ زَارنِي زُرْتُهُ ، فـ"زَيْدٌ" مُرتَفِعٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ ؛ لأنَّ "إذا" طالبةٌ للفعْل ؛ إذْ فيها معنى الشَّرّطِ،وعليه قولُه تعالى :﴿إذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ [2]﴾ و ﴿إذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ [3]﴾ ومثلُه ﴿وَإنْ أَحَدٌ مِنَ الْمشرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ [4]﴾ التقديرُ :

---

١ – وهذه المسألة بنصّها فى الأصول . الموضع السّابقَ .

٢ – ١ / الإنشقاق .

٣ – ١ / الانفطار .

٤ – ٦ / التوبة .

إذا انْشَقَّت السَّمَاءُ انشَقَّتْ ، وإن اسْتَجارك أَحدٌ من المشْركينَ اسْتَجارَك ، فالظَّاهِرُ فيِ الآيتيْن مُفَسرٌِّ للمضْمَرِ ؛ ولهذا نَصبَ الشّاعرُ ما جاء بعدهُمَا فى قوله (١) :

إِذا ابنَ أَبى مُوسَى بِلالاً بَلَغته فقامَ بِفأْسٍ بَيْنَ جَنْبيْك جَازِرُ

وفى قوله (٢) :

لاَتْجزَعى إنْ مُنفِساً أَهْلَكْتُه وإذَا هلكْتُ فَعنْد ذلكَ فاجْزَعى ٢٦ / أ

ومَنْ رفَعَهُما بِفْعلٍ مُضْمَر ، تقديُره : إذا بَلَغَك ، وَإِنْ هَلَكَ – وقد جوَّزَهُ سيبويه – (٣) رَفَعَ ما بعد "إِذا" بالإبتداء (٤) ، كما جَوَّزَهُ فى "حَيْثُ" .

---

١ – هو ذو الرمّة . انظر : ديوانه ١٠٤٢ .

والبيْتُ من شواهد سيبوية ٨٢/١ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٧٧/٢ والخصائص ٣٨٠/٢ والتّبصرة ٣٣٣ وابن يعيش ٣٠/٢ و ٩٦/٤ والمغنى ٢٦٩ وشرح أبياته ٩٠/٥ والخزانة ٣٢/٣ . ورواية هذه المصادر : بين وِصْلَيْكِ ، والوِصْل – بكسْر الواو – واحدُ الأوْصال ، وهيِ المفاصِل .

٢ – هو النّمِر بْنُ تَوْلب .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٨٢/١ ، وانظر أيضًا : المقتضب ٧٦/٢ وأمالى ابن الشجرى ٣٣٢/١ والتبصرة ٣٣٢ وابن يعيش ٣٨/٢ والخزانة ٣١٤/١ و ٣١٢/٣ و ٤٤/٩ والمغنى ١٦٦ و ٤٠٣ وشرح أبياتِه ٥٢/٤ و ٢٥١/٦ ، ٢٣٤ . والمنفسُ : النفيسُ : يُتنافسُ فيه .

٣ – فى الكتاب ١٠٧/١ . هذا وفى الأصل : وقَدْ جوَّز سيبويه .... والمناسبُ ما أَثْبتُّ .

٤ – فى كتاب سيبويه ٨٢/١ : "فالنصبُ عربيٌّ كثير ، والرفع أجودُ" وظاهر كلام سيبويه أن الرفع جائزٌ على الابتداء ، و رأيُه : أن "إذا" يقبحُ الابتداءُ بعدها ، قال فى ١٠٦/١–١٠٧ : "وممّا يقبحُ بعدهُ ابتداء الأسماء ، ويكون الأسمُ بعده – إذا أوقعْتَ الفعل على شىءٍ من سببه – نصباً فى القياس : "إذا" و "حيث" تقول : إذا عبدَ اللّه تلقاه فأكرِمْهُ ... لأنهما يكونان فى معنى حروف المجازاة ، ويقْبحُ إن / ابتدأْتَ الاسمَ بعدهُما ، إذا كان بعده الفعلُ ..." فيكون الرفع أجود ، على أن "ابْنُ أبى موسى" – فى الشاهد الأوّل – نائبُ فاعل لفعل محذوف يُفسِّرِه المذكور ، لا على سبيل الابتداء . هذا تحقيقُ كلامِ سيبويه فى الموضَعين .

وقال المبرّد فى المقتضب ٧٧/٢ : "... ولو رَفع على هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ ؛ لأن هذه الحروفَ لاتقع إلا على الأفعال ، ولكن رفعه يجوز على مالا ينقض المعنى ، أن يُضْمَر "بُلِغ" ، فيكون: إذا بُلغ ابنُ أبى موسى ، وقوله : بلغْتِه" إظهارٌ للفعل وتفسيرٌ للفاعل" .

والمذهبُ الأقـوى : أنَّ "إذا" و "إنْ" الشَّـرْطيّـةَ و "لوْ" و"هلاَّ" و "لوْلاَ" التّحْضِيضيّةَ ، لايرتَفِعُ الاسْمُ بعدهُنَّ بالابتداءِ ؛ لِطلبِهنَّ الفعْلَ ، وإنَّما يرتَفِعُ بفعلٍ مُضْمرٍ كقولهم : "لَوْ ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنى" [1] تقديرهُ : لو لَطَمَتْنى ذاتُ سِوارٍ ، وعليه قولُه تعالى : {قُلْ لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةَ رَبِّى [2]} ومنه قَوْلُ الشاعر [3] :

ونُبِّئْتُ لَيْلَى أَرسلَتْ بشَفَاعةٍ إِلَيَّ فهلاَّ نفسُ لَيْلَى شَفِيعُها

القسْمُ الثّاني : الجُمْلَةُ من المبتدأ والخَبرَ ، تقولُ : زيْدٌ أَبوهُ منطلقٌ ، وعَمْرو أَخوه ذاهبٌ ؛ فـ "زيدٌ" مبتدأٌ ، و أَبوه" مبتدأٌ ثانٍ ، و "منطلقٌ" خبرُ "أَبوه" والجملة خبرُ "زيْدٍ" ، و "الهاءُ" فى "أَبوه" راجعَةٌ إلى "زيْد" ، ولابُدَّ منها كالجُملَةِ الأُولى ، فلوقُلْتَ : زيْدٌ عمْروٌ منطلقٌ ، لم يجُزْ حتَّى تقولَ : إليه أو نحَوه، وهذا الضَّميرُ لايخُصُّ واحداً من جُزْ أَىِ الجُملَة الخبريَّة ، بل يكون تارةً فى أوَّلهما كقولك : زيْدٌ أبوه قائمٌ ، وتارةً فى ثانيهما كقولك : زيْدٌ عَمْروٌ أَخُوه وتارةً فى الفَضْلَةِ ، كقولك : زَيْدٌ عَمْروٌ وذاهبٌ إليْه . وفى قولك : زيْدٌ أبوه منطلقٌ ، خمسَةَ أسْماءٍ ؛ اثنان مُسَمَّاهُمَا واحدٌ ، وهما : "زيْدٌ" و "الهاءُ" فى أَبوه" ، وثلاثةٌ مُسَمّاها واحدٌ : "الأَبُ" ، و "منطلقٌ" ، والضَّميرُ المسْتَكِنَّ فيه ، ولو قَدَّمْت مُنطلقاً لارْتَفعَ بأَنَّه خبر المبتدأ ، وارتَفَع ، أَبوه " بِهِ ؛ لأَنَّه فاعلُه ، ولم يبْقَ فى "مُنطلق "ضميرٌ ، لِرَفْعِه الظّاهرَ ، فَلَوْثَنَّيْتَ المبتدأَ الثانِى -لثنّيْت

---

١ - انظر : كتابَ الأمثال ، لأبى عُبيْد القاسِمِ بن سَلاَّم ٢٦٨ ، وللمحقِّق فى هامش الصفحة المذكور مزيدٌ من التخريج ، فانظره إن شئْت . والمعْنى : لو ظلمنى من هو ندٌّ لى ، لهان على الأمرُ .

٢- ١٠٠ / الإسراء .

٣ - هو الصِّمّةُ القشَيْرىّ . انظر : الحماسة ١٢٢٠ .

والبيتُ من شواهد ابن هشام فى المغنى ٧٤ ، ٢٦٩ ، ٣٠٧ ، ٥٨٣ ، وانظر أيضا : الخزانة ٦٠/٣ و ٥١٣/٨ وشرح أبيات المغنى ١١٩/٢ والهمع ٣٥٥/٤ .

"مُنْطَلقاً" مع الأُولى ، فقلْتَ : زيْدٌ أَبَوَاهُ مُنطلقان ، ولم تُثّنِه مع الثانية ، فى القوْل القوىِّ فتقولُ : زَيْدٌ مُنطلقٌ أَبواهُ .

القسْمُ الثالثُ : الجملة من الشَّرط والجزاء / ، وهىَ مُلْحَقَةٌ بالقِسْم الأوَّلِ ٢٦ / ب وفرْعٌ عليه ، تقولُ : زيدٌ إنْ تُكْرِمْه يكرِمْكَ ، و :عَمْروٌ إن تُحْسِنّ إليه يُحْسِنْ إليْك، ولابُدَّ فيها من عائدٍ إلى المبتدأ ، وهو الهاءُ فى "تكرمْه" ، إلاّ أَنّه لمَّا كان الشَّرط والجزاءُ كَلَمتَيْنِ لاتَنْفَصِلُ إحْداهُما عنِ الأُخْرى ؛ ونُزِّلَتْ لذلك مَنْزِلةَ الجُمْلة الواحدة ، لم يَلْزَمْ أَنْ يعودَ الذِّكرُ إلى المبتدأ من كُلِّ واحدةٍ منهما - وإنْ جازَ ذلك وكان أحْسَنَ - تقولُ : زيدٌ إنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمَك بَكْرٌ ، فالعائدُ من الشَّرط، و : زيدٌ إن نُكْرِمْهُ ، فالعَائدُ من الجزاء ، و : زيدٌ إنْ تُكْرِمْه يكرمْكَ، بَكْرٌ، فالعائدُ من الشَّرط ، و : زيدٌ إن تُكْرِمْنى نُكْرِمْهُ ، فالعَائدُ من الجزاءِ و: زيدٌ إنْ يُكْرِمْنى نُكْرِمْه يُكرِمْكَ ، فالعائد منهُما ، أَمَّا من الشَّرط ، فهو "الهاء" فى "تكرمه" ، وأمَّا من الجزاء ، فهو الضميرُ الْمستكِنُّ فى "يُكْرِمْكَ" ، فإنْ أَخلَيْتَهُما من الضمَّير فقلْتَ : زيْدٌ إنْ تُعطِ عَمْراً يشْكُرْكَ بَكْرٌ ، لم تُجزْ .

القسْمُ الرَّابع : الظَّرْفُ ، وفيه خلافٌ : فَبَعضُهم [1] يُقدّرُه جُمْلةً ، ويَجْعَله فرْعًا على القسْم الأوَّل ، وبعضُهم [2]يقدرُه مُفْرَداً ،وكلام سيبويْه يَحْتَمِلُ الأمْرَيْن، والأغْلَبُ عليه:الإفرادُ [3]، وهو على ضربيْن:ظَرْفُ زَمانٍ ،وظرْفَ مكانٍ .

---

١ - وهم أكثر البصريين . انظر : ابن يعيش ١/ ٩٠ وشرح الأشمونى ١/٢٩٩ .

٢ - منهم ابن السّراج ، قال فى الأصول ١/ ٦٣ :"أما الظروف من المكان فنحو: زيدٌ خلْفَك ، وعمروٌ فى الدار ، والمحذوف معنى الإستقْرار والحلول ، وما أشتهَهُما ، كأنك قُلتَ : زيدٌ مستقرٌ خلفَك ، وعمرو مستقرٌ فى الدار ..." وانظر أيْضا : ابن يعيش فى الموضع السابق .

٣ - انظر : الكتاب ١/ ٤٠٤ .

والأسْمَاءُ إمّا أحداثٌ ، كالعِلْمِ والضَّرْب ، ويُلْحَقُ به اليومُ والليلةُ ، وإمّا أَعْيَانٌ ، كزيد وعَمْرو ، ويُلْحَقُ به ظرفُ المكان ، وإمّا مركَّبٌ منهُما ، نحو : قائمٍ وحَسَنٍ ، ويلْحَق بالأعْيَانِ :

فالأعيانُ : لايَقَعُ من الظَّرفَيْنِ خبراً عنها إلا ظَرْفُ المكان ، ويُحْمل عليها المركَّبُ ، تقولُ : زيدٌ أمامَك ، وعَمْروٌ خَلْفَك ، والقائمُ عندَك ، والكريمُ في الدَّارِ ، ففي الكلامِ محذوفٌ يتعلَّق بالظَّرف ؛ تقديرُه : زيْدٌ استقَّر خلْفَك ، أوْ مُستَقِرٌّ ، فحُذف هذا المقدَّرُ حذفاً مُطَّرِداً ، لايظهَر ؛ تخفيفاً ، وللعلْم بِه ، وأقيمَ الظّرْفُ مُقامَهُ ، وجُعِل خَبَراً عَنْ زَيْد .

وفي حُكْم الضمير المستَكِنِّ في المحذُوف خلافٌ [1] : فمنهم مَنْ ينقلُه إلى الظّرْف ويجعلُ الحكْمَ لَهُ ، ومنهم مَنْ يجعلُه باقياً بحاله ، والحكمُ لَهُ .

وظُهُورُ هذا المحذوفِ شَرِيعةٌ مَنْسُوخةٌ ؛ فلا تقولُ : زَيْدٌ استقرَّ ، أو مُسْتقِرٌّ خلفَكَ ، فأمَّا قولُه تعالى : ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا [2] / عِنْدَهُ﴾ فإنَّ "مُسْتقرّاَ" ليسَ عامِلاً في الظَّرفْ ، وإنَّما هو حالٌ من الهَاءِ في رآهُ و "عِنْده" ظرْفٌ للرُّؤية وأَمَّا قولهم : "اللَيْلَةَ الهِلاَلُ" و : "اليَوْمَ خمرٌ [3] وغَداً أمْرٌ" وَ:"الجِبَابُ [4] شهْرَانِ" فَعَلَى تقديرِ مُضافٍ مَحْذوفٍ ، كأنَّه قيلَ : الليَّلةَ طلوعُ الهِلاَلِ ، أَوْ حدوثُ الهلاَلَ

٢٧ /

---

١ – انظره في الهمع ٢/٢٢ .

٢ – ٤٠ / النمل .

٣ – هذا منِ كلام امرئ القيسْ بن حُجر الكنْدىّ ، وذلك أنه كان يشربُ الخمرَ حينما بلغَهُ مقْتلُ أبيه ، فقال : اليْومَ خمْرٌ ... انظر أمثال أبى عُبيد القاسم ابن سلاّم ٣٣٣ ، وفيِ هامش الصفحة فَضلُ تخريج .

٤ – الجِبَابُ : تلقيحُ النّحْل ، يُقال : جاءَ زمَنُ الجِبابِ ، وقد جَبَّ الناسُ النّخْلَ .

ومنه قولُه تعالى : ﴿ وَاسْأَل الْقَرْيَةَ (٥) ﴾ أى:أَهْلَ القرية، وقولُه تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ (١) ﴾ أَيْ : دُعاءَكُمْ ، وهذا بابٌ واسِعٌ فِي العربيَّة ، وما أكثَرهُ فِي التنزيل والشِّعْر : قَالَ ابْنُ السَّرَّاج (٢) : ألاترى أَنَّك لاتقولُ : الشَّمسُ اليْومَ ولا : الْقمرُ الليْلةَ ؛ لأَنَّهُ غيرُ مُتَوقَّعٍ ؟ فإِنْ قلتَ : اليْومَ زيْدٌ ، وأَنْتَ تُرِيدُ هذا المعنى ، جَازَ .

وتقول : كُلَّ يوْمٍ لك عَبْدٌ ؛ لأَنَّ فيه معنى المِلكَ ، ويوْمَ الجمُعة عليْكَ ثوبٌ لاسْتِقْرارِ الثَّوبِ عَليكَ . ويجوزُ رَفعُ اللَيلَة ، على تقدير : اللَّيلةُ لَيْلَةُ الهلالِ؛ فلايكونُ ظرْفاً .

وهذا الظرفُ المكانيُّ لايَعْملُ فِي مُظهَرٍ عند سيبويْه (٣) ، فلاتقولُ : زَيدٌ خلفَكَ أَبوهُ ، وأَبُوه رَفعٌ بخَلْفَكَ ؛ إِنَّما هو مَرْفوعٌ بالابْتِداءِ ، و "خَلْفَكَ" خبرهُ وفيْه ضَميرٌ ، والجُمْلَةُ خَبَرُ "زَيْدٍ" ، فإِنْ جَرى وصْفاً أَو صِلَةً ، عَمِل فى مُظهَر كَقولك : مَررْت برجُلٍ خَلْفَكَ أَبُوهُ ، ومَررْتُ بالذَّى خَلفَك أَبوه ، ومنْهُ قولهُ تعالى تعالى ﴿ لَهُمْ غُرَفٌ مِنْ فَوْقِهَا غُرَفٌ (٥) ﴾ وغُرَف" مُبْتَدَأٌ، ولهم "خَبُرهُ ، و "غُرَفٌ" الثانيةُ مُرْتَفعَةٌ بالظّرف ؛ لأَنّه جَرى وصْفاً .

وأَمَّاَ الأَحداثُ فَيصِحُّ الإِخبارُ عنها بالظرَّفَيْن معاً ، تقولُ : الخروجُ اليْومَ والقتالُ خَلْفَكَ ، التقديرُ : الخروُجُ اسْتَقَرَّ ، أو مُسْتقِرٌّ اليْومَ ، والقِتالُ اسْتقرَّ ، أو مُسْتقِرٌّ خَلْفَكَ .

وحُكْمُ الضَّميرِ وباقى الأَحكامِ الشَّائعِةَ بين الظرَّفَيْنِ كَما سَبَقَ مَع الأَعيانِ .

---

١ ـ ٨٢ / يوسف .
٢ – ٧٢ / الشعراء .
٣ – انظر : الأصول ٦٩/١ .
٤ – انظر : الكتاب ٤٠٦/١ .
٥ – ٢٠ / الزمر .

والظرْفان – إِذا لم يكُنْ فيهما تخْصيصُ– لم يصحّ الإخبارُ بهما ؛ لمعرفَةِ ذلكَ قبْلَ الإخبارِ ، كقولك : زيدٌ مكاناً ، والرّحيلُ وقْتاً .

ومن الأحداثِ مالايَصِحُّ الإخبارُ عنه الْبتَّةَ ، نحو : سُبْحانَكَ ، و لبَّيْكَ ومنها مالايَصحُّ الإخبارُ عنه بالظرْفِ ، ويخْبرُ عنه بالاسْم ، وهو : أَنْ مع الفعل كقولك : أَنْ [1] تأْتِيَنِي يومَ / الجمعة ، أو خَلْفَكَ ، لايجوزُ : أَنْ تأْتِينى خيْرٌ لك ٢٧ /د وعليْه ٢٧. قولُه تعالَى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيرٌ لَكُمْ [2] ﴾ .

القسْمُ الخامسُ : حَرْفُ الجرِّ : مُعْظَمُ العُلَماءِ لم يُفْرد هذا القسْمَ بذكْرٍ، وإِنَّما جَعلوهُ فيِ القسْمِ الرابع ؛ لأَنَّ الأصْلَ فى الظَّرفِ حَرْفُ الجرّ ، فحُذِف وأُقيِمَ الظَّرفُ مُقَامَه ، فإذا قُلتَ : القتالُ اليومَ ، وزيدٌ خَلْفَك ، فالتقديرُ ؛ فى اليَوْم ، وفيِ خَلْفكِ ، وباقيِ الجُمل المتركِّبَة من حروف الجر ، كذلك حُكْمُها؛ لطَلَبِها الفعْلَ الذَّيِ اجتُلِبتْ فى الأصل لأجْله ؛ تقولُ : زيْدٌ منِ الكرامِ ، والحْمدُ للَّه ، والقُوَّة باللَّهِ ، التقديرُ ؛ زيْدٌ استقرّ ، أَوْ مُستَقِرّ من الكِرَامِ .

وحُكمُ هذا القسْمِ ، فيِ حَمْله على الجملة أو المفرد ، وفى المضمر فيه وحذفهِ ،انتقالِ الضمير المُسْتكنّ فيه ، وعملهِ فى المظهر ، حكمُ الظروف .

---

١ – فى الأصل : أن لم تأتنى ، باقحام "لم" .

٢ – ١٨٤ / البقرة .

الفصلُ الثالثُ : فى مُتعلّقاتِ الخبرِ ، وهى ثمانيةٌ

المتعلّق الأوّل : إذا كان الخبرُ مُفْرَدًا غيرَ ظرفٍ ولم يرفع ظاهرًا ، كانَ بعِدَّة المبتدأ ، إلاّ أفْعَلُ مِنْ كَذا ، فإنه يكونُ للاثْنَيْن ، والجمع ، والمؤنث ، والمفرد على حَدٍّ واحدٍ ، تقولُ فى الأوّلِ : زيْدٌ قائمٌ ، وهنْدٌ قائمةٌ ، والزّيْدانِ قائمان،والزّيْدونَ قائمونَ ، وقيامٌ ، وتقولُ فى الثّانى : زيدٌ أفضَلُ منْكَ ، وهنْدٌ أحْسَنُ منْكَ ، والزَّيدَان أعلَمُ منْكَ ، والزّيدونَ أشْرَفُ منكَ .

فأمَّا قولُهم : « رَاكبُ النَّاقَة طَليحَانِ [1] ، فتقديُرهُ : أحدُ طَليحيْنِ ، [2] فحُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليْه مقامَه، ويجوزُ أن يكونَ قد حُذفَ المعطوفُ ؛ لْلعِلْمِ به ، تقديُرهُ : رَاكبُ النَّاقة[2] والناقةُ طَليحَانِ ، ومثلُه قولُ الشَّاعر :

أقولُ له كالنُّصْحِ بَيْنى وبَيْنَهُ   هَلَ انْتَ بنافى الحَجِّ مُرْتَحِلانِ [3]

وقد جوَّزَ بعضُهم : غُلامُ زيْدٍ ضربتُهُمَا ، فيُعيدُ الضميرَ إليهما .

المتعلق الثاني : / الجُمَلُ الواقعةُ أَخباراً عن المبتدأ، مواضعُها رفْعٌ ؛ لأنَّك ٢٨ / أ لو جَعَلْتَ مَوْضعَها مُفْرداً ، لكانَ مَرْفوعاً ، وكُلُّ جُمَلةٍ يصحُّ أن يَقَع المفردُ موْضِعَها ، فلهَا مَوْضِعٌ من الإعْرَاب ؛ إنْ رَفْعاً فرفْعٌ ، وإنْ نَصْباً فنصْبٌ ، وإنْ جَرّاً فَجرٌّ .

وتنْحصرُ فى مَواضِعَ؛اثنتانِ مَوْضعُهُما رفْعٌ وهما : الجملةُ الواقعةُ خبرا

---

١ – يُقال : طَلَحَ البعيرُ ، أى : أعيا ، فهو طلِحٌ ، وناقةٌ طليح أسْفار ، إذا جهدها السَّيْرُ وأتْلفها .

٢ – قدّره ابن هشام فى أوضح المسالك : والناقَةُ ، وكذا قدّره الأشمونى . انظر : أوضح المسالك ٣٩٦/٣ وشرح الأشمونى بحاشية الصبّان ١١٦/٣ .

٣ – ذكره ابن عصفور غيرَ منسوب فى ضرائر الشعر ٢٨٢ .

والشاهد فيه : رفع "مُرتحلان" على أنه خبرٌ عن المبتدأ الذى هو ضميرُ المخاطب ، وعن ضمير المتكلّمِ الواقع فى محل جر بالباء ، مع أنه ليس مبتدأً فى اللفظ ولافى التقدير ، ومن ثَمّ فلا يُخبر عنه ، لكنه أخبر عنه حملا على المعْنى ، كأنه قال : هل أنتَ وأنا فى الحجّ مرتحلان ؟ .

للمبتدأ ، والجملةُ الواقعةُ خبراً لـ "إنَّ" وخمسٌ مَوْضِعُهُنَّ نصبٌ وهيَ : خبر "كانَ" والمفعولَ الثانى لـ "ظننْتُ" والمفعولُ الثالثُ لـ "أعْلَمْتُ" ، والحالُ ، ومعمولُ القوْل ، نحو : قُلْتُ زيد قائمٌ ، وواحدةٌ تتبعُ صاحبهَا فى إعرابه ، وهى الصِّفةُ نحو : مررْت بِرجُل أبوه منطلقٌ ، وواحدةٌ موضعُها جزْمٌ عِنْدَ قومٍ ، وهِيَ الشّرطيَّةُ (١)ويُعضِّدُه قولُه تَعَالى:{ مَنْ يُضْلِلْ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ وَيَذَرْهمْ (٢) ﴾ فيمن جَزَمَ (٣)عَطْفاً على موضِعِ الفاءِ الواقعة مَوْقِعَ فعلِ الجزاء ، فلو لم يكنْ موضعُها جَزْماً لم يُعطَفْ عليه مَجْزومٍ،ومنهُ قولُه تعالى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وأكن مِنَ الصَّالحينَ(٤) ﴾.

المتعلِّقُ الثالثُ : الضميرُ الراجعُ إلى المبتدأ ، له ثلاث حالاتٍ :

الحالةُ الأولى : أَن يكونَ موجوداً فى اللفظَ ؛ كقولك : زَيْداً قام أبوهُ ، وزيّدٌ أبوه مُنطلقٌ ، فَـ "قَام" فِعْلٌ ، والأبُ فاعلُه ، كما سبق .

الحالةُ الثانيةُ : أن لا يكونَ موجوداً فى اللفظ ، نحو : زيْدٌ قامَ ، ففي "قامَ" ضمير مُستَتِرٌ هو فاعلُه راجِعٌ إلى "زيْدٍ" ، لأنَّ "زيْداً" لايكونُ فاعلاً ، حيثُ هو مقدّمٌ على الفعْلِ ، فإذا ثنّيْتَ أوجمعْتَ ظهر الضَّميرُ ، مُثنَّى ،ومَجْمُوعاً ؛ فقلْتَ : الزّيدان قاما ، والزيَّدونَ قامُوا .

الحالةُ الثّالثةُ :أنْ يُحذَفَ للعلمْ بهِ ، وهُوَ على ضَرْبيْن :

---

١ – انظر : الحجة فى علل القراء القراءات السبع لأبى علّيٍ الفارسىّ ٢/٢٩٩ والمغنى بجاشية الدّسوقى ٢/١٠٠، ١٦٠ .

٢ – ١٨٦ / الأعراف .

٣ – وهما حمزةُ وُلكسائىّ . انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٨٥ و الإقناع فى القراءات السبع ٢/٦٥٢ ، والحجة لأبى على الفارسى ١/٢٩٩ والنشر ١/٤٨٥ و ٢/٢٧٣ وإتحاف فضلاء البشر ٢٣٣ . وسيرد كلام على الآية في ص ٦٣٢ ، ٦٤٦ .

٤ – ١٠ / المنافقون . وقد قرأ الجمهور بجزم "أكن" عطفا على موضع "فأصدق" لِأنّ موضعَه – على تقدير سقوط الفاء – جَزْمٌ ؛ لأنَّه جوابُ التمنّي ، وجواب التَّمنيِ إذا كان بغير فاء ولاواو مجزوم لأنه غير واجب ، وانظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٣٢٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ٦/٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، والحجة لأبى على الفارسى فى الموضع السابق .

أَحدهما قَبيحٌ وقلَّ اسْتعمالُه.

والثاني حَسَنٌ وكثُرُ اسْتعْمالُه .

فمثالُ الأوّلِ نحو ما أَنشدَهُ سيبويه [1] :

قَدْ أصْبَحتْ أُمُّ الخيار تدّعى   عليَّ ذنباً كلُّه لمْ أَصْنعِ

يُريدُ : لَمْ أَصنعْه ، أَجازَهُ في الشّعْر ، والمبرِّدُ لايجيزه [2] وَيَنْصبُ "كُلَّه" وعلى قَوْلِ سيبويه حُملَتْ قراءةُ ابن عَامرٍ / ﴿ وكُلٌّ وَعَدَ اللّهُ الحُسْنَى [3] ﴾أيْ: ٢٨ / ب وعدَهُ اللّه ، وأَجازَ الزَّجَّاجُ أَنْ يكونَ [4] "مَاذَا" منْ قوله تعالى : ﴿ مَاذَا يَسْتَعْجِلُ منْهُ الْمُجْرِمُونَ [5] ﴾ مرفوعاً ، على تقدير : يسْتَعْجِلُه ، بحذْف الهاء .

ومثال الثّاني قولهم : "السَّمْنُ منوانِ بدرهم" و "البُرُّ الكُرُّ بستِّين" [6] ، فلابُدَّ أَنْ يُقَدرَ في الكلامِ محذوفٌ ؛ ليصحَّ نظْمُه ؛ لأَنَّ المَنوَيْنِ ليْسَا بجميع السَّمْنُ ولا السَّمْن جميُعه بِدرهَم ، وإنما المنوانِ بعضُ السَّمْنِ ، فَيَحْتاج أن يُضْمَر فيه ما يدلُّ على البعض وهو "منْ" في أحد أقْسَامهَا ؛ فيكونُ "السَّمْنُ" مبتدأً ، والمنوانِ " مبتدأٌ ثانٍ ، و"منه" "صفةٌ له ؛ ولهذا ابتُدِئَ به وهُو نكرة ؛ حيثُ وُصف وبدرْهم" خبرُ المنوين ، والعائدُ الهاء في "منهُ" وكذلك المسْألَةُ الأُخْرى ، لكنهّا تُفارقُ الأُولَى ، بأن منْهُ فيها حالٌ ؛ لأَنَّ الكُرَّ معرفةٌ ، وحَرْفُ الجرِّ لا يكونُ صفةً للْمعرِفة ، فهو حالٌ من المضمر فى الجارِّ [والمجرور] [7] ، والأوْلَى أن يقُدّرَ بعد قوله : "بِستِينَ" لأنّه العاملُ فيه ، وعاملُ الحالِ ، إذا كان

---

١ - الكتاب ٨٥/١ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٤٦ . والشاهد لأبى النجم العجلى . ديوانه ١٣٤ .
وانظر أيضًا:الخصائص ٢٩٢/١ و ٦١/٣ ، وابن يعيش ٣٠/٢ و ٩٠/٦ والخزانة ٣٥٩/١ و ٢٠/٣ والمغْنى ٢٠١ ، ٤٩٨ ، ٦١١ ، ٦٣٣ وشرح أبياته ٢٨٠/٧ ، ٢٨٣ .

٢ - لم أقف على كلام المبرّد فى منع الرفع فى المطبوع من كُتُبه ، وفى الخزانة ٣٦٠/١ : "يُروى برفع "كل" ونصبه ، وكذلك رواهما سيبويه وقد أنكر عليه المبرّد رواية الرفع ..."

٣ - ١٠ / الحديد . انظر : السبعة لابن مجاهد ، ٦٢٥ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٠٧/٢ ، والنشر ٣٨٤/٢ ، وإتحاف فضلاء البشرية ٤٠٩.

٤- معاني القرآن وإعرابه ١٥٠/١ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ و ٢٤/٣.

٥- ٥٠/يونس .

٦- الكرُّ : ستون قفيزاً ، وهو مكيال أهل العراق .

٧- تَتَمَّةٌ يلتئم وبها الكلامُ .

ضعيفاً ، لم يتقدَّم الحالُ عليه ، وقد جاز تقدُّمُه ها هُنَا ؛ حملاً على الظَّرْف .

فمِن المحذوف ، قولُه تعالى: ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ(١) ﴾ فَمن رَفْعٌ بالابتداء و "صَبَر وغفر" ، صِلَتُه ، و"إنَّ" وما بعده الخَبَرُ ، والعائدُ محذوفٌ ، تقديرهُ : منْهُ ، وذلك إشارةٌ إلى الصَّبْر والغُفْران ، ومِثلُه قولَه تعالى : ﴿ إنَّ الَّذِينَ آمنُا وَعَمِلُوا الصَّالِحَات إِنَّا لانُضيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلا(٢) ﴾ فى قولٍ (٣) ، ومِنهُ قولُه : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّه وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىَ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى (٤) ﴾ وقولُه : ﴿ وَمَنْ يَكْفُر بآيَات اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ (٥) ﴾ وهذا فى القرآنِ كَثيرٌ .

وليْس هذا الحذْفُ عِندهُم غريبًاً ؛ فإنَّهُمْ قد حَذفُوا الجملةَ بأَسْرهَا ، نحو قَوْله تعالى : ﴿ واللائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسائِكُم إِن ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ واللاَّئَى لَمْ يَحضْنَ (٦) ﴾ أَيْ : فعدّتَهُنَّ ثلاثَةُ أَشْهُر .

---

١ – ٤٣ / الشورى .

٢ – ٣٠ / الكهف .

٣ – على القول بأنّ خبر "إنّ" الأولى قوله تعالى : "إنّا لأُضَيعُ أجر مَنْ أحسَنَ عملا" ؛ لأن المعْنَى : إنا لانضيع أجرَهُم ؛ لأنهم مِمَّن أحسن عملا ، وانظر : معانى القرآن للأخفش ٣٩٦/٢ ومشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب ٤١/٢ .

٤ – ٤٠ ، ٤١ / النازعات .

٥ – ١٩ / آل عمران . والآية فى النسخة هكذا : {ومن يَكْفُر بآيات اللّهِ فإنّ اللّه شَديدُ العِقاب} وليس فى القرآن الكريم آيه بهذا النّص ، وفى سورة الأنفال آية نصَّها : "ومن يشاقِق اللّه ورسولَه فإن اللّهَ شديد العقاب " وهى الآية رقم ١٣ وفى سورة الحشر أيضًا قوله تعالى : "وَمَنْ يشاقّ اللّهَ فإن الله شديدُ العقاب " وهى الآية رقم ٤ ، وهذه الآياتُ كلّها تصلح شاهدا على المسألة ؛ لأن التقدير : سريع الحساب له ، وشديد العقاب له ، ويجوز أن يكون التقدير : سريعٌ حِسَابُهُ ، وشَديدٌ عِقابُه ، واللّه أعلَمُ .

٦ – ٤ / الطلاق . وانظر ٩١/١ فسيتكلَّم على الآية هناك .

وهذه الضَّمائرُ المتصلَّةُ تَترتَّبُ فى الحْذف .

فأَحْسَنُها حذْفاً : فى الصلِّةَ الْمحْضَة كقوله تعالى : ﴿أَهَذَا الَّذِى بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاَ [1]﴾ أى بَعَثهُ ، فإنْ كانَ الموصولُ ألفاً ولاَ ماً ، لَمْ يحْسُنِ الحذْفُ ، ٢٩/أ لَوْقُلْتَ : أَهذا الباعثُ اللَّهُ رَسُولاً ، لم يُجزْ حتى تَقُولَ : البَاعِثُهُ .

الثَّانى : حَذْفُه فى الصِّفة ، كقولهم : النَّاسُ رَجُلانِ رجلُ أكْرمتُ ورَجلُ أَهْنتُ ، أَىْ أَكرمْتهُ وأَهَنتُه ، ومنْهُ قولُ جرير [2] :

أَبحْتَ حِمَى تِهامةَ بعْدَ نَجْدٍ   وما شَىءُ حميْتَ بمُستْبَاحِ

أَىْ : حميتَهُ .

الثَّالثُ : حَذْفُهُ فى الحال ، كقولك : مرَرْتُ بزيدٍ يضْرِبُ عَمْروٌ ، أَىْ : يضربُه ، وَهذا قريبُ من الثانى ؛ لأنّ الحالَ كالصِّفة .

الرابعُ : خَبَرُ المبتدأ كما سبَق ، وإنَّما تأخَّرَ ، لأنَّ الضميرَ إذا حُذف من خَبَره ، جاز للفعْلِ أَنْ يتَسلَّطَ عليْه فينصبَه ، كقولك : زَيْداً ضَرَبْتُ .

فإنْ كانَ العائدُ مُتّصلاً بَحرْف الجر ، لم يحُذفْ إلا مع الظُّروف ، كقوله تعالى : ﴿ وَاتقُوا يَوْمًا لاتَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيئاً [3]﴾ أى : فيه .

وقد جَعَلَ بعضُهم حَذْفَ الضمير مِن الفعل غيرِ المتصَرِّف قسْماً آخَرَ ، نحو : زيدٌ ما أحْسَنَ ، أَىْ : ما أحْسَنَهُ ، وجَعَل حذْفَهُ مِن الحرْف قِسماً آخَرَ نحو: كَمْ يُسرُّكَ أَنَّ لك مِنْ دِرْهم .

وقد أجاز سيبويه فى الشِّعْر إِعادَةَ الْمُظْهَرِ إِلى الْمُظْهَر إذا كان بِلفْظِ

---

١ – ٤١ / الفرقان .

٢ – انظر : ديوانه ٤٨ .

وهو من شواهد سيبويه ٨٧/١ ، ١٣٠ ، وانظر أيضًا : التبصرة ٣٢٩ والمغنى ٥٠٣ ، ١٢ ، ٦٣٣ وشرح أبياته ٤٨/١ و ٨٣/٧ ، ٨٥ ، ٣٢٦ .

وانظر : التبصرة فى الموضع السابق والهامش فى الموضع المذكور ففيه كلامٌ يطول حوْل هذا البيت .

٣ – ٤٨ ، ١٢٣ / البقرة .

الأوّل ، كقوله (١) :

قَضى بيننا مَرْوَانُ أَمْسِ قَضيَّةً فمــا زادَنا مَرْوانُ إلاَّتنائيَا

وقياسُه في الكلامِ : زيْدٌ قامَ زيْدٌ ، وأجازَهُ الأخفشُ ، إذا كان بغير لَفْـ الأوّلِ ، وكانَ ظاهِرًا وهُوَ هُوَ ، كقولك : زَيْدٌ قام أبو طاهر ، ولم يَردْ - لسيبويْه فيه نَصٌّ ، وقد حَمَلَ الأخفشُ (٢) عليه قَوْلَه تَعالى : ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾(٣) أي تُنْقِذُه ، وقولَه تعالى : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً فإنَّ اللَّه يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ (٤) ﴾ أيَ : يُضِلُّه ، ومثلُه في القرآن والشِّعر كثيرٌ ، وسيبويه يُقدّرُ خَبَرَ أَمثالِ هَذه / محذوفاً .

٢٩ المتعلّقُ الرابعُ : قد يَردُ للمبتدأ خبران فصاعداً ؛ قالوا : « هذا حُلوٌ حامضٌ » وهذا أبيضُ أسْوَدُ ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (٥) ﴾ ، وهذان الخَبَران وقَعَا جميعاً خبراً للمبتدأِ ؛ لمشابَهَتهمَا الجُملَ ، فلا يجوز الفصلُ بينهُما ، ولاَ تقَدُّمُهمُا مَعاً على المبتدأِ عند الأكثرين (٦) ، ولاتَقدمُ أَحدهِما وتأَخُّرُ الآخرِ ، وأجازهُ بعضُهم ، والضميرُ يعودُ ، إلى المبتدأ منْ معنى الكلام ، كأنكَ قُلتَ : هذا مُزٌّ ؛ لأنَّه لايجُوز خُلُوُّ الخَبرِ من الضَّمير ؛ لنَقْض ما تقرَّرَ من اضطرار اسْمِ الفاعل إليه ، ولايجوزُ انفرادُ أحدهما به ؛ إذ ليْسَ بأَوْلَى مِن الآخرِ ، ولايجوز أَنْ يكونَ فيهما ضميرٌ واحدٌ ؛ لأنَّ عاملَين لايعملاَن في معمولٍ واحدٍ ، ولايجوزُ أَن يكونَ فيهما ضميرانِ ؛ لأَنَّه يصير التقديرُ : كُلُّه

---

١ - هو الكَرَوّسُ بن زيد الطائي شاعر إسلاميّ ، والبيتُ من قصيد قالها يُخاصِمُ ابن عمٍّ له إلى مَرْوان بن الحكم وهو وَال على المدنية . انظر : المؤلف والمختلف ٦٠ ومعجم المرزباني ١٧١ ، ٣٥٦ .

٢ - انظر : معانى القرآن ٢/٢٩ .

٣ - ١٩ / الزمر .

٤ - ٨ / فاطر .

٥ - ١٤ / البروج .

٦ - في الصبّان على الأشموني ١/٢٢٣ : "كما يمتنع توسط المبتدأ بينهما ، يمتنع تأخرّ المبتدأ عنهما ؛ فلايجوز : حلوٌ حامضٌ الرمّانُ ، نقله صاحب البديع عن الأكثر ...." وصاحب البديع في عبارة الصبان هو ابن الأثير .

حلْوٌ وكُلُّه حامضٌ ،وليْسَ هذا الغرضُ منْه ،وقالَ الأخفَشُ :الخبر الثاني وقع كالصِّفَة (١) : للأوَّل ، وإنما أرادو بالإخْبار : أنَّ هذا حلْوٌ فيه حامِضُه .

المتعلّق الخامِسُ : لاتُعطَفُ الأخبارُ علىُ مُبْتدآتِها بحرفٍ ، الأبالفاءِ فى موضعيْن ؛ أحدهما لازمٌ ، والآخرُ غيرُ لازم .

أمّا اللازمُ ففى موْضعيْن :

أحدهما : أنْ يكونَ المبتدأُ شرْطاً جازماً بالنيابة[٢]، وجزاؤُهُ جملةٌ اسْميّةٌ أو أمريّة أوْ نَهْيِيَّةٌ ، كقولك : منْ يأتني فلَهُ درْهمٌ ، ومَنْ يأتِك فأكْرِمْهُ ، ومَنْ يُكْرِمك فلا تُهنهُ ، ومثله قولهُ تعالى : ﴿ ومَنْ يتوكَّلْ علَى اللّهِ فهُوَ حسْبُهُ (٣) ﴾ ، وحَمَلَ عليه سيبويه (٤) ﴿ ومَنْ عادَ فينْتَقِمَ اللهُ منْهُ ﴾(٥) تقْديرُهُ : ومَنْ عادَ فهوَ ينْتَقِمَ اللّهُ منه ، فالفاءُ داخلةٌ على مُبتدأ محذوفٍ ، ومنْهُ قولُ الشّاعر(٦) :

وَرْدٌ وأشْقرُ لم ينُهِئْهُ طابخُهُ ... ما غيرَّ الغَلْيُ منْه فَهُو مأكُولُ

فأمَّا قولُه تعالى : ﴿ ولئَنْ اتَّبعْتَ أهْوَاءَهُم منْ بَعْد مَا جَاءَكَ منَ العلْمِ إنَّكَ إذاً لَمِنَ الظَّالِمينَ (٧) ﴾ فتَسَتَجيءُ في باب الشَّرط (٨) .

---

١ - ذكر ذلك خالد الأزهرى فى التصريح ١٨٣/١ .

٢ - أيْ : عَن "إنْ" ، لأنها أُمُّ الباب . انظر : المقتصد ١١٠٨ .

٣ - ٣ / الطلاق .

٤ - الكتاب ٣/ / ٦٩ .

٥ - ٩٥ / المائدة .

٦- هو عبدة بن الطبيب . انظر : ديوانه ٧٣ ، ورواية الديوان : ورداً وأشقرَ بالنصب .
وانظر أيضًا : المفضليّات ٤١ أو العقد الفريد ١٦٥/١ ، وروايتُهما بالنصب كرواية الديوان .
يريد بالورْد : ما أخذ فيه النضْجُ من اللحْم ، وبالأشْقر : مالم ينضج . لم يُنهئة :لم ينْضجْهُ . يقُال : نهِىء اللحمُ ينْهأ نهأً ونَهأً ونهاءَةً ونُهوءَة ، إذا لم ينضج ، ويأتى الفعل مُتعديًا أيضًا ، يُقال : أنْهأتُ اللحم إنهاءً ، إذا لم يُنضِجْه ، فهو مُنْهَأٌ . انظر : الصحاح (نهأ) .

٧ ١٤٥ البقرة .

٨ ١ / ٦٣٧ .

الموضعُ الثاني من اللازم : قولُهم : أَمَّا زيدٌ فقائمٌ ، وقولِه تعالى : ﴿ وَأَمَّا / ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ[1] ﴾ ؛ لأَنَّ "أَمَّا" يُفصِّلُ بها ما أَجْمَلَه المدَّعي ، قالَ ٣٠ / سيبويه : تقديرهُ مهما يكنْ من شيىء فَزَيْدٌ قائمٌ[2] ؛ ففيها معنى الشَّرط ؛ فلَزِمَتِ الفاءُ الخَبرَ ، وسَيَجِيءُ معنى "أَمَّا" مُبيَّناً في[3] أَبْنيَةِ الحروف،فأَمَّا قولهُ تعالى :﴿ فَأَمَّا الَّذينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُم أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمانِكُمْ[4] ﴾ فحُذِفَ الفاءُ ، لأَنَ المعنى : فيُقالُ لهُم : أَكَفرْتُم ؟ ! .

وأمَّا غيرُ اللازمِ ففي موضعين :

الأَوَّلُ : الأَسْماءُ الموْصولة ، إذا كانتْ صلتُها فعْلاً أَو ظرْفاً ، تقولُ : الَّذي يَأْتيني فله درْهمٌ ، والَّذي في الدَّارِ فلَهُ دِرْهمٌ ، وفي التنزيل قولُه تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّه[5] ﴾ وقوله : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالهَمُ بالَّليْلِ وَالنهارِ سِرًّا وَعَلاَنيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهمْ[6] ﴾ ؛ وأَمَّاقولُه تعالى : ﴿ وَ السَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاْقطَعُوا أَيْدِيَهُما[7]) ﴿ الزَّانِيَةُ والزَّاني فاجلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا[8] ﴾ فالمبرِّدُ[9] يحمِلهُ على هذا البابِ ويُقدِّره:والذِّي سَرَقَ والتي سَرَقت،وسيبويه[10]

---

١ - ١٧ / فُصِّلت .

٢ - لم أقف على هذا النصّ في كتاب سيبويه ، والذى فيه ٤/٢٣٥ : "وأمّا" أمّا" ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبد اللّه مهما يكن من أمره فمنطلقٌ . ألا ترى أن الفاء لازمةٌ أبداً" .

٣ - انظر ٢/٤٠ .

٤ - ١٠٦ / آل عمران .

٥ - ٥٣ / النّحل .

٦ - ٢٧٤ / البقرة .

٧ - ٣٨ / المائدة .

٨ - ٢ / النور .

٩ - انظر : الكامل ٨٢٢ . وانظر أيضًا : حاشية المقتضب ٣/٢٢٥ حيث أوْرد للآيتين الشيخ عُضيمة - رَحمهُ الله تعالى - فى سياق نصّ لسيبويْه . هذا ولم يتعّرض المبرّد للآيتين فى المقتضب . وانظر : البحر المحيط ٣/٤٨٢ و ٦ / ٢٤٧ .

١٠ - انظر : الكتاب ١/١٤٢ - ١٤٣ .

يرْفَعهُمُا بالابتداءِ والخبرُ محذوفٌ، تقديرهُ: وممَّا يُتْلى عليكم السَّارقُ والسَّارقةُ ، ولم يَرْتكِبْه سيبويه [1] ، لعَدمِ الفعْلِ المحْضِ والظَّرفِ ، فحذَفَ الخبرَ ، كما حذَفَ المبتدأ فى قوله :

وقائلةٍ خَوْلَانُ فانكِحْ فتاتَهُم ... وأُكْرُومةُ الحَيَيْن خِلوٌ كما هِيَا [2]

وأمَّا قولُه [2] :

أَرَوَاحٌ مودِّعٌ أمْ بُكورُ ... أَنْتَ فانظُرْ لأىِّ أمرٍ تَصِيرُ

وأنتَ مرفوعٌ بفعلُ مُضْمرٍ يُفسِّرُهُ الظَّاهِرُ ، ورَوَاحٌ خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديرهُ : أَهذا رَوَاحٌ ؟ أَو أَصاحِبُ رواحٍ أَنْتَ ؟ فيكونُ مُبْتدأً ، وما تقدمّ خبره، أَوْهو مبتدأٌ محذوفُ الخبر ، أَوْخبَرٌ محذوفُ المبتدأ ، أَومبتدأً ، ورَوَاحٌ [3]خَبُرهُ .

فإن وقَعتِ الصلِّةُ جُملةً اسْمِيّةً ، أَوشَرْطيّةً ، لم يجُز دخولُ الفاءِ ، أمّا الاسْمِيَّةُ ؛ فَلُخلِوِّهَا من معنى الشرط ، وأَمّا الشَّرطيّة ؛ فَلأَنّ الشَّرط قد أَخذ ما يقتضىِ من الجواب ، فلم يبْقَ فى الكلامِ مَعْنى مجازاةٍ يقْتَضىِ / دخولَ الفاء . ٣٠ / ب

---

١ – لم أقف على قائله . وهو من شواهد سيبويه ١/١٣٩ وانظر أيضًا : معانى القرآن للأخفش ٧٦ ،٨٠ والشعر لأبى على الفارسى ٢٧٩ ، ٢٩٤ وابن يعيش ١/١٠٠و٨ /٩٥ والمغنى ١٦٥ ، ٤٨٣ وشرح أبياته ٤/٣٧ والهمع ٢/٥٨ والخزانه ١/٤٥٥ و ٨ / ١٩ .

٢– هو عَدِيّ بن زيد . انظر : ديوانه ٨٤ .

والبْيتُ من شواهد سيبويه١/١٤٠ .وانظر أيضًا:الشّعر لأبى علىٍّ الفارسّى٣٢٥والخصائص ١/١٣٢وأمالىِ ابن الشجرى١/٨٩ والمغْنىِ ١٦٦ وشرح أبياته٤/٣٩ والهمع٢/٥٩و ٥/١٤٦.

٣ – ذكر الفارسىُّ ما ذكره ابنُ الأثير ها هنا من إِعراب . انظر : ص ٣٢٥ – ٣٢٦ من الشّعر .

الموضع الثّانــي من غير اللازم : النكراتُ الموْصوفة ، إذا كانتْ صِفتهُا فعْلاً أو ظَرْفاً ، مثل الصِّلَةَ تقول : كل رجُلٍ يأتيني فله دِرْهمٌ ، وكـل رَجُل فـي الدّار فلَه درْهــم ، ويجــرى حُكْمـهُـا مَـجرى الأَسْمـاء الموصُولة ، ومنهُ قـولُ الشَّاعر [1] :

نرجو فواضلَ رَبٍّ سَيْبُه حَسَنٌ   وكل خَيْر لَديْه فهو مبْذُولُ

وجوّز السِّيرافىُّ [2] : كُلُّ رجُلٍ فيه شهامةٌ فلَه دِرْهمٌ ، والفرْقُ بين وجود "الفـاء" وعَدمـهـا : أَنَّ الدِّرهمَ مع "الفـاء" يُسْتَحقُّ بالإتيـان، ولا يُسْتحَقُّ مع عدمها ويتَنزَّلُ منزلة الإخبـار ،كقولك : زيْدٌ له دِرْهُمٌ ، فإذا ثبتَتْ هذه القاعدةُ ، فلايجوز دخــولُ الفاءِ مع الأَسْمَاءِ التى لاتَتَضَمَّنُ نوعًامن الشَّرْط، كزيْدٍ وعَمْرٍو؛ فلاتقول : زيْدٌ فقائمٌ ، إلاّ على تقدير مبتدأيْن محذوفيْن ، تقديرهُ : هذا زَيدٌ فهو قائمٌ ، فتكونُ الفاءُ عاطفةً جملةً على جُمْلَةٍ ، وعليه قولُه :

وقائلة خَوْلانُ .....[3] البيْتُ

المتعلّقالسّادسُ : يُعتَبرُ الخبرُ أَنَّكَ متى سُئلْتَ عنْه أجبْتَ بالمبتدأ ، لأنّه يرْجعُ إلى أَنــّهُ هو فى المعْنى ؛ تقولُ : زَيْدٌ قائمٌ ، فيقال : مَنْ القائمُ ؟ فتقولُ : زيْدٌ ، وتقولُ : عَمروٌ أَخُوكَ ، فَيُقالُ : مَنْ أَخوكَ ؟ فتقولُ : عَمْروٌ ، وتَقولُ : زَيْدٌ أَبوهُ منطلقٌ،فيُقَالُ : مَنْ الذى أَبوهُ مُنْطلقٌ ؟ فتقولُ : زيْدٌ ، وكذلكَ إذا سُئلْتَ عن المُبتَدأ أجبْتَ بالخبر ، فيُقالُ : مَنْ زيْدٌ ؟ فتقولُ : الذى أَبُوهُمُنْطلقٌ .

المتعلّقالسّابعُ : تقولُ : زَيْدٌ ضربْتُهُ ، فالاختيـارُ فيه : الرَّفْعُ على [4] الابتداءِ وضربْتهُ الخبرُ ، ويجوز النّصْبُ بفعلٍ مضمرٍ يُفسِّره الظاهرُ ، تقول : زيْداً

---

١ – هو عبده بن الطبيب . انظر : ديوانه ٧٥ .

٢ – انظر : شرح السِّيرافي على كتاب سيبويه ٧٠٦/٢ بتحقيق د/درديرِ أبو السعود (رسالة مخطوطة بمكتبة كلية اللغة العربيّة بالقاهرة) .

٣ – انظر ٨٧/١ .

٤ – لسلامته من التقدير .

ضَرَبْتُه ، كأنّكَ قُلْتَ : ضربْتُ زيداً ضربتُه ، ومثلُه قولُه تعالى : ﴿والقَمرُ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ [1]﴾ ، بالرَّفع[2] والنصب [3] ، وَقَريبٌ منه قولُه تعالى : ﴿إنّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَناهُ بِقَدَرٍ[4]﴾ ، لأنَّكَ إذا نَصَبْتَ "القَمرَ" لم تَجِدْ للنّصبِ فائدةً لاتوجد فى الرَّفعِ وإذا نَصَبْت / كُلاً اشْتَمَلَ الخَلْقُ على جميع [5] الأشياءِ ، كأنه قال : خَلَقْنا كُلَّ شَىْءٍ بِقَدر ، وفى حال الرَّفْع لايَتَمحَّضُ [5] للعُموم . ٣١ / أ

وهذا الضَّميرُ الَّذى فى أَمْثَالِ هذا الخبر على ثلاثه أَضْرُبٍ :

الأوّلُ : أَنْ يكونَ الفِعْلُ مُتعدِّيًا إلى ضمير الاسْمِ المنْصوبِ ، ويكونُ مِن جنْسِ الأَوَّلِ فى العمل ، كقولك : زَيْداً أكرمْتَهُ ، أَلا تراهُ تعدَّى إِلى ضمير زَيْدٍ، وهو مثل المضمر فى العمل .

الثّانى : أَنْ يكونَ الفِعْلُ المُظْهَرُ مُتَعدِّياً إلى ما هو من سَبَبِ الاسْمِ المنصوب بفعلٍ مُضْمرٍ ، كقولك : زيداً ضربْتُ أخاهُ ، وهذا يتنزَّلُ منزلةَ الأوَّلِ فى إضمارِ فعلٍ ينْصبُ الاسْمَ ويدُلّ عليه المظهرُ ؛ من حيثُ التبَسَ بما هو من سَبَبِه حتَّى لو قُلْت : زيْداً ضربْتُ عَمراً ، لم يَجُز حتى تقولَ : فى دارِه أو نحو ذلك .

الثّالثُ : أَنْ يكونَ الفِعْلُ الظاهرُ من جنْسِ المضْمر فى العَمل ، كقولك: زيْداً مررْتُ به ، فالفعلُ المُضْمرُ ناصبٌ ، والمظْهرُ مُتَعدٍّ بحرفِ الجرّ ، لكنّه لمَّا كان فى موْضعِ نصبٍ قُدِّر المضْمُر فعلاً بمعنى المظْهَر ، وهو : جُزْتُ زيْداً مررْتُ به ، أَوْ ما أَشْبَهَ ذلك .

فإنْ عَطفْتَ هذا الاسْمَ المختارُ فيه الرّفعُ على جُملةٍ فعليّةٍ ، اختيرَ فيه

---

١ - ٣٩/ يس .

٢ - وبه قرأ ابنُ كثير ونافع وأبو عمرو ورَوْحٌ ، ووافقهم الحسنُ واليزيدىُّ .

٣- وبه قرأ عاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائىُّ. انظر : السبعة ٥٤٠ والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢١٦ ، والنشر ٢/٣٥٣ .

٤ - ٤٩ / القمر .

٥ - فَصلَّ القَوْلَ فى ذلك مكىُّ بنُ أبى طالب فى مشكل إعراب القرآن ٢/٣٤٠ - ٣٤١ .

النَّصْبُ بمضْمرٍ كما سَبَقَ ، تقولُ : قام زيدُ وعَمْراً أكْرمْتهُ ؛ لأنَّه لا يُعطَفُ اسْمُ عليٰ فعْلٍ ، وسَيَجيءُ هذا الفصْلُ مبْسُوطاً في باب المفعول [1] به؛حيثُ هو أَوْلى به .

المتعلّق الثأمنُ : حَذْفُ الخبر ، ولايخلُو الكلامُ أَن يكونَ فيه دَليلٌ على الخبر إذا حُذِفَ ، أَولا يكونَ ، فإِن لَم يكُنْ فلا يجوزُ الحذْفُ ، كما قُلْنا في حَذْف المبتدأِ ، وإِن كان فيه دليلٌ على المحذوفِ جاز حذفُهُ ، وقد حُذِفَ مُفردًا وجُملةً .

أَمَّا المفردُ : فعلَى ضربين : ضربٌ يجوز وجودُه فيه ، وضربٌ لايجوز وجودُهُ فيه .

فالأَوَّلُ : كقولك في جواب مَنْ قال لك : مَنْ عندكَ ؟ فتقولُ : زيْدٌ ، أَيْ زيْدٌ عندي ، فحذَفْت "عندي" / - وهو الخبَرُ - تَخْفيفًا ، وهو الأكثرُ ، ولكَ إظهارُهُ للتَّأكيد ، ومنْهُ قولُ الشاعرِ [2] : /٣١

وَإِنِّي منْ قومٍ بِهم يُتَّقَى الْعِدَا ورَأْبُ الثَّأَى والجانبُ المتَخ

أَي : وبهم رَأْبُ الثأَى ، فحُذف "بهم" وهو الخبرُ ، وأَمَّا قولُ الشاعرِ :

أَرَوَاحُ مُودّعُ أَم بُكُورُ

فقد سَبَقَ القولُ [3] فيه، ومنْ هذاالنّوع قولُه تعالى:﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ (٤)

---

١ - انظر ١/١٤٦-١٤٨ .

٢ - هو الفرزدق . انظر : ديوانه ٢/٢٩ .
وانظر : الشعر لأبي علّي الفارسّي ٢٧٥ والخصائص ١/٢٨٦ واللسان (رأب) الثَّأَى : بفتح الهمزة وإسكانها : الإفْسَادُ كلّه ، وقيل : هى الجراحاتُ والقتلُ ونحوُه من الإفْسَاد ، ورأْبُ الثَّأى : اصلاحُه . وقد بيّن المؤلف الشاهد فيه . وانظر - إن شئت - تعليقَ ابن جنّى فى الخصائص على البيت وحاشية الشيخ النجار على كلام ابن جنّيٍ .

٣ - انظر ١/٨٧ .

٤ - ٢١ / محمد .

الخبر مَحْذوفٌ فى أحد القوْلَيْن [1] ، تقديرهُ : أَمْثَلُ وأَوْلَى ، وإِنَّما حَسَّنَ الابتداءَ بالنكِرَةِ العَطْفُ عليها بنكرةٍ موصوفةٍ .

الثانى : خبر المبتدأ الواقعِ بعد "لوْلا" فى قولك : لَوْلا زيْدٌ لأكرمْتُكَ ، أى : لَوْلاَ زيْدٌ موجودٌ ، فهذا الخبرُ المحذوفُ لايظهرُ ، وقد تقدَّم ذكر ذلك فى باب [2] المبتدأ .

ومنه ؛ خبر "لعَمْرُكَ" فى القَسَمِ ، فى قولك : لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ ، فـ "عَمْرُكَ" مبتدَأٌ خبُره محذوفٌ تَقْديرُهُ :

لعَمرُك قَسَمِى ، ولأفعلَنَّ جوابُ القسَم ، وطولُ الكلام يحْسُنُ معه أَشْيَاءُ لا تحْسُنُ مع القصَر ، من الحذفِ وغيرِه .

وأمَّا الجُملةُ فَعَلى ضربيْن :

الضَّرْبُ الأوَّلُ : أَنْ لايكونَ فى اللَّفْظِ ما ينَوبُ عَنْه ، وإنْ دَلَّ عليْه ، كقولك: زيْدٌ ضربتُه وعَمْروٌ ، تقديُره : وعمْروٌ ضَرَبْتُه ، فَحَذفْتَ ، ضربتُهُ ؛ لدلاَلةِ الأُولى عَلَيْهِ ، ومنهُ قولهُ تعالى : ﴿وَاللاَّئى لَمْ يَحضْنَ [4]﴾ فحُذفَ الخبرُ ، وهو : فَعدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ؛ لدَلالَة ما قَبْلَهَ عليْه ، ومثلُه فىِ كلامهم كثيرٌ ، قالوا : "كُلُّ رَجُلٍ وضيعْتَه ، وأنْتَ أَعْلَمُ وَرَبُّكَ ؛"فكلُّ ، رفْعٌ بالابْتداءِ ،" وضَيْعَتُه " عطفٌ علَيْه والخبرُ مَحْذُوفٌ ، تقديُره : مَقْرونان ، والمرادُ بالضَّيْعَة هُنا : الصَّنْعَةُ [4] والحِرْفةُ وكذلكَ ، "أَنْت؛ مُبْتَدأٌ ، وأَعْلَمُ خبرُه ، وربُّكَ ، عَطْفٌ عليه ، وَخبَرُه مَحْذُوفٌ تقديرُه : كافيكَ ، ولا يَجوزُ أَنْ يكونَ مثلَ قولك : أَنتَ أعلَمُ وزيْدٌ ، أىْ : أَنتمُا أعلَمُ من غَيرِ كُمَا ؛ لأنَّ هذا مع اللَّهِ تعالى / لايجوزُ ؛ وإِنَّما جازَ هذا ٣٢ / أ الحذفُ لأنَّ فى الكلام دليلاً عليه ؛ ولأنّ المعنى : كُلُّ رجُلٍ مَعَ ضَيْعَتهِ ، وأَنْتَ معَ

---

١ – وقيل:"طاعةٌ" خبر مبتدأ محذوف ، أىْ : أمرُنا طاعةٌ ، وانظر : مشكل إعراب القرآن ٢/٣٠٧-٣٠٨ .

٢ – انظر ١/٥٩ .

٣ – ٤/الطلاق . وانظر ١/٨٢ فقد سبَق الكلام هناك على الآية .

٤- لأن صاحبها يضيعُ بدونها .

ربِّكِّ ، ومثلُه : الحُمْلانُ حَمَلٌ [1] ودرهَم ،فإنْ ذكرْتَ بعدهُ رَخيصاً فرفعْتَ [2] أَوْ نَصَبْتَ ،قلْتَ : بِدِرْهـم ، وإنْ جمعْتَ قُلْتَ : رِخاصٌ ؛ وَرَفَعْتَ أو نَصبْتَ ، فالْواوُ بحالِها ؛ لأنَّ فى الواو معنى مَعَ ، ولو وُجِدَتْ لأغْنتْ .

فأمَّا قولُهم : "سَواءٌ عَلى أقُمْتَ أَمْ قَعْدتَ" ، فكلامٌ محمُولٌ على المعْنى، تقديرُهُ : سَوَاءٌ عَلَىَّ القُعودُ والقِيامُ ؛ فَسَوَاءٌ خَبَرٌ مقدَّم ؛ لأَنَّهُ نكرةٌ ، وقيلَ : إنَّه مُبتدأٌ ، وخبره ما بَعْدَهُ ، لأنّ ما فى حيِّز الاستْفهام لاَيتقدَّمُ عَلَيْه ؛ ولأنَّ المبتدأَ لايكونُ جُمْلَةً ، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿سَواءٌ عَليهِمْ أَ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرهُمْ [3]﴾ أيْ : سَوَاءٌ عليهم الإنْذارُ وعَدَمُه ، وأمَّا قولُهُ : ﴿سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ [4]﴾ ، فتقْديرُهُ : [سَوَاءٌ عليكُم أدَعَوْتموهم [5]] أم صَمَتُّم .

قَالُوا : وَ لايجوز أنْ يَقَعَ بعد سَوَاءٍ فِعْلٌ مضارِعٌ ؛ فلاتقول : سواءٌ علَىَّ أَتَقومُ أَمْ تقعدُ ؛ لأنَّ معناهُ الشَّرْطُ ولمْ يظهرْ له عَملٌ .

الضَّرْبُ الثانى : أنْ يكونَ فى اللَّفظِ ما يَنُوبُ عَنهْ ، وهُو أن يَسُدَّ المعمولُ مَسَدَّ الخبر ، كقولِهم : ضَرْبى زَيْداً قائماً ، و"أَكْثَرُ شرْبى السَّويقَ مَلْتُوتاً" و "أَخْطَبُ ما يكون الأميرُ قائما ، فضرْبِى ، "وأكثرُ" وأخطبُ " يرتَفعْنَ بالابتداءِ و "قائماً" نصْبٌ على الحال ، والخبرُ محذوفٌ ، ولا بُدّ من إضماره ، وتقديرُهُ : إذْ كان قائماً ، وإذا كان قائماً ، فإذا ظرْفُ زمانٍ ، وقد جُعل خَبَراً عَنِ المبتدآت كما تُجعَلُ ظروف الزّمان أخباراً عن الأحْداث ، نحو قوْلك : ضربى زيْداً يوْمَ الجُمعة ، "وكان" تامّةٌ بمعْنى وُجِدَ ، وحَدَثَ ، وفيها ضميرٌ - لِزَيْدٍ ، وللسَّويق

---

١ - الحَمَلُ - بالتحريك : الخروف ، وهو الصغير من ذكور الضأن ، وجَمْعُهُ حُمْلان ، بضمٍّ فسكُون .

٢ - فى الأصل : فَرَفَعْتَ ونصَبْتَ ، والصّوابُ ما أثبتُّه، بدليل ما بعدَه .

٣ - ٦ / البقرة و ١٠ / يّس .

٤ - ١٩٣ / الأعراف .

٥ - تتمّة بلتئم بمثلها الكلام .

وللأمير ، و "إذا" مُضافٌ إليها ، كما تُضاف سائرُ ظُروفِ الزّمانِ إلى الجُمَلِ كقولك : زَمَنَ يكونُ زيْدٌ قائماً ، فالمعْنى : ضَرْبى زيْداً واقعٌ إذا وُجِد زَيْدٌ قائماً، وأكْثرُ شُرْبى السَّوِيقَ واقعٌ إذا وُجدَ السَّوِيقُ مَلْتُوتاً ، وأَخْطبُ ما يكونُ الأميرُ واقع إذا وُجِدَ الأميرُ / قائماً ، إلاَّ أنَّ فى مسْأَلةَ الأمير اتِّسَاعا ليسَ فى ٣٢ / ب الأُولَييْنِ وهو :إضافةُ أَفعَلَ إلى الظَّرْف المُنزَّل مَنْزِلةَ المصْدرِ الذى دَلَّ عليه قولُه: ما يكونُ الأميرُ ، وهو : كوْنُ الأمير ، وتقديرُ الكلامِ : أَخْطبُ أَوقَاتِ الأميرِ إذا وُجدَ قائماً .

فأمَّا قولُهم : "حَسْبُكَ دِرْهَمان" ، فـ "فَحَسْبُكَ" مبتدأٌ ، و "درهمان" معْمُولُه تقديرُهُ : لِيَكْفِكَ دِرْهَمَانِ ؛ لأنّ فيه معنى الأمْرِ ، ولاخَبَرَ لَه ؛ ولهذا المعْنى جَزَمُوا ما بعدها من الجواب ، كقولِهم :" حَسْبُكَ يَنمِ النَّاسُ "و المازِنِىُّ [1] يعتقدُ أَنَّ "حَسْبُكَ" مبتدأٌ ، ودِرْهمان خَبَرُه .

---

١ - انظر : المقتضب ٣٨٣/٤ .

البابُ الثامنُ : من القُطبِ الأوَّل : في الفاعِل

و فيه أَربَعةُ فصول

الفصلُ الأوَّلُ : في حَدِّه

اعلَمْ أن كُلَّ فرقةٍ مِن العُلماءِ قَد اتفقوا فيما بَيْنَهم على أوضاعٍ يعْرِفُونَها ، واصْطِلاحاتٍ يتداولُونَهَا ، فالنَّحوِيُّ : يُسَمِّي الجملةَ التي صَدْرُها معْتَمَدُ البَيانِ و عَجُزُها مُعتَمدُالفائدةِ مُبتدأً و خبَراً ، و المنْطِقِيُّ : يُسَمِّيها مَوْضُوعاً و مَحْمُولاً .

و في اللّغة أَسمَاءُ تُنْقَلُ عن وضْعِها العامِّ الحقيقيِّ إلى الخاصِّ الْمَجَازِيِّ ، كالصَّوْم والصلاة ، و قدْ ذكرْنا ذلك مَبْسُوطاً في كتاب « الباهر في الفروق [1] » .

فالفاعلُ في أَصْلِ الوضْع هُوَ:مَنْ أظهَرَ الفعلَ من العَدَم إلى الوُجُودِ، وهُو الفاعلُ الحقيقيُّ، ثم نُقِلَ عن هذه الرُّتْبةِ إلى ما يُقاربُها، فقال قَوم: مؤثِّرٌ ، وقال قوم : مُوجِدٌ ، و قال قَومٌ : سَبَبٌ ، و قالَ قومٌ : عِلَّةٌ ، و أَطلقَهُ النحاةُ علَى مَعْنىً آخَرَ وَضعاً و اصطِلاحاً ، و لَهُ عندهُم شَرَائطُ ، باجتماعِها يصحُّ أنْ يكون فاعِلاً نحوِيّاً :

الأُولى : أَن يكونَ اسْماً مُفْرداً مُتمكّناً مِن الإخبار عَنْه ، ليُسْنَدَ الفعلُ إليْه ويُضْمَرُ ويُرفَعُ ؛ لفْظاً أو مَوْضعاً ؛ فإنَّ الفعلَ و الجملةَ لا يُسنَدُ إليهما ، والجملةُ لا تُضمَرُ ، و الظرْفُ و المصدَرُ غيرُ المتمكِّنِ لا يُرْفعان ، فأَمَّا قولُه تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَالَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رأَوُ الآيَاتِ ليَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حينٍ ﴾[2] فالفاعِلُ مُقدَّرٌ وهُو ٣٣ /

---

١ – سبق الكلام عليه في ص ٤٩ من الدراسة .

٢ – ٣٥ / يوسف .

الْبَدَاءُ [١] كقوله [٢] :

لَعَمْرُكَ و الموعُودُ حَقٌ لِقاؤُهُ بَدَالكَ فِي تلكَ القَلُوصِ بَدَاءَ

فالمظْهَرُ هاهُنا، هو المضمرُ فيه ، فأَمَّا قولُه تعالى :﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ [٣]﴾ فإِنما رُفِعَ على الاتِّسَاع [٤] بإِسْناد الفعل إِلى الظرْف ، كَمَا تقولُ : قُوتِلَ خَلْفُكُمْ وأَمَامُكُم ، و قيلَ : البيْنُ : الوصْلُ ، و هو مِن الأضْدَاد [٥] .

الثَّانيةُ : أَنْ لا يكونَ شَرْطاً و لا استْفهاماً ، لأَنهُما لا يتقدَّمُهُما عاملُهما إلا أَنْ يكونَ ابْتِدَاءً ، أَو حَرْفَ جرٍّ ، أَو إِضافَةً .

الثَّالثةُ : أَن يكون فِي الكلام فعلُ نحوِيٌّ ، كقَامَ و قَعَدَ ، و ما يُشبِهُ الفعْلَ كقائِمٍ و حَسَنٍ ، إذا اعْتمدَ على حرْفِ الاستْفهام أو حرْف النَّفى ، أَو كانا صِفةً أو حالاً أَو خَبَراً .

---

١ - قال مكيّ في مشكل إعراب القرآن ١ / ٤٣٠ : فاعل « بدا » عند سيبويه محذوف قام مقامه : «ليسْجُنُنَّه » . وقال المبّرد : فاعله المصدرُ الذى يدل عليه « بدا » . و قيل : الفاعل محذوف لمْ يعوَّض منه شيْئٌ ، تقديرُه : ثُمّ بدا الهم رَأْيٌ » . و المؤلف قد اختار ما ذهب إليه المبّرد .

٢ - هو محمد بن بشير الخارجيّ ، و كان رجُلاً قد وعده قَلُوصاً فمَطَلَهُ . و انظر : الشعر لأبى علىّ الفارسيّ ٢٢٥ ، ٥٠٦ و الخصائص ١ / ٣٤٠ و المغنى ٣٨٨ و شرْح أبياته ٦ / ١٩٣ و الخزانة ٢١٣/٩ القلوص . الناقةُ الفتيّة .

٣ - ٩٤ / الأنعام .

٤ - فاستُعْمِل « بين » اسماً غيرَ ظرْف ، قال أبو حيّان فى البحر ٤ / ١٨٢ : « قرأ جمهورُ السبعة بالرفع على أنه اتُّسِع فى الظرف ، و أُسْنِد الفعلُ إليْه ، فصار اسماً ... » . و انظر أيْضاً : الخصائص ٢ / ٣٧٠ ، ومشكل إعراب القرآن ، ٢٧٨/١-٢٧٩ والكشف ٤٤٠/١ - ٤٤١ واللسان (بين) . و يجوز أن تكون النون فى حال الرفع محرّكةً بالفتْح ، قال مكى فى الكشف ١ / ٤٤١ : «و يجوز أن تكون القراءةُ بالنصب كالقراءة بالرّفْعِ ، على أنّ « بَيْنا » اسْمٌ ، لكنَّه لَمَا كَثُر استعمالُه ظرْفاً منصوباً ، جَرى فِى إعرابه ، فِى حال كوْنه غير ظرْفٍ ، على ذلك ، فَفُتِحَ ، و هو فِى موضع رَفعَ ، و هو مذهب الأخفش .... » .

٥ - انظر : الأضْداد ، لابن الأنبارىِّ ٧٥ .

الرَّابعةُ : أَنْ يتقدّم الفعلُ و مُشْبِهُهُ على الفاعلِ .
الخامسةُ: أَنْ لاتُغيَّر له صيغةُ الفعل، احتزازاً مِن تغيُّرِهِ لِمالَمْ يُسَمَّ فاعلُه.
السَّادِسةُ : أَن يكونَ الفعلُ حديثاً عنه و مُسْنَداً إليه ، إيجاباً أو سلْباً .
فَمَتَى خَلا من هذه الشَّرائطِ أَو بَعْضِها ، لم يكُن فاعلاً نحويّاً .
وتَحريرُ الحدِّ : اسْمٌ مُفْردٌ متمكنٌ غالباً ، ليْسَ بِشَرْطٍ ولا اسْتِفْهام يأْتِي بعد فِعْلٍ نَحْوِيٍّ على وضْعِهِ الأصليِّ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ الفِعْلَ مُعتَمِداً ، و يكونُ مُسْنَداً إليْهِ ، إِيجاباً أو سلْباً ، كقَوْلك : قام زيْدٌ ، و ماتَ بكْرٌ ، و ما قام عَمْرٌو .

الفصْلُ الثَّانى : فى إعرابِه

و هو مرفوعٌ ، لفظاً أوْ موضِعاً ، أَمّا اللفظُ فتقُولُ : قام زيْدٌ ، و أمَّا الموضِعُ : فتقولُ : قامَ الَّذى فِى الدّار ، فـ « الَّذى » فِى مَوْضعِ رفْعٍ .
و رافعُ الفاعلِ : المسْنَدُ إليه ، و كَأَنَّ حقيقةَ الرَّافِعِ إنّما هِي المعْنى الَّذى صارَ به فاعِلاً ، و هو إسْنادُ الفِعْل ، لا اللَّفظُ ، و إنَّما اللَّفظُ دليلٌ على المعْنى ، فالتَّرتيبُ فِي النَّفْسِ هو الَّذى عَمِلَ ، و هذا كالقريبِ مِن الابْتداءِ ؛ و سَوَاءٌ كانَ الفعلُ ماضياً أو مُسْتَقْبلاً ، نَفْيَا أوْ إثباتاً ، اسْتفهاماً أو جزاءً ، حقيقَةً أو مجازاً، فهو العامِلُ ، نحو : قامَ زيْدٌ ، و سَيَقُومُ عَمْروٌ ، و ما قامَ بكْرٌ / ٣٣ / أ وأيقومُ زيْدٌ ؟ و إن يَذْهَبْ زيدٌ يذهبْ عمْروٌ ، و وَقع الحائط ، و جَرَى النَّهْرُ .
و قد يَجِيءُ الفاعلُ وَ رَافِعُهُ مُضْمَرٌ محذوفٌ ، يُقال: مَنْ فَعَلَ هذا ؟ فتقُولُ : زَيْدٌ ، أىْ : فَعَل زيْدٌ ، و منْهُ قولُه تعالى :﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَ الآصَالِ رِجالٌ [1] ﴾- بفتْحِ الباءِ [2] - أىْ : يُسَبِّحُهُ رجالٌ ، ومنه قولُهم : هَلْ زيْدٌ خَرَجَ ؟

---

١ - ٣٦ ، ٣٧ / النّور .
٢ - و هى قراءةُ ابن عامر و أبي بكر . انظر : الإقناع فى القراءات السبع ٧١٣ و الكشف ١٣٩/٢ .

وَ « زيْدٌ » فاعلُ فِعْل مضمرٍ يُفَسِّرُهُ الظاهرُ ، و منه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَك (١) ﴾ ، و من أمثالهم : « لوذاتُ سوارٍ لطَمَتْنى[٢] » ، وعليه قولُه تعالى : ﴿ وَ لَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا (٣) ﴾ ، و قد تقدّم ذلك (٤).

وإنَّما خُصَّ الفاعلُ بالرَّفع لتقدُّمه ، و للفرْق بيْنَه و بينَ المفعول ، ولِمُناسَبَةٍ بيْن قلَّة الفاعلِ و ثقَل الرَّفْعِ ، و لبَعْضهم فيه كلامٌ مُحررٌ ، قالَ : إِنما رُفِعَ لقلَّته وقوَّته ، و سَبْقه (٥) .

الفصلُ الثالثُ : فِي مَرْتَبَتِهِ

و هِيَ تَلِي الفعْل ، لأَنَّه كالجُزْءِ منْه ، فلا يجوز أَنْ يتقدَّمَ علَى الفعل ، لأَنَّه يَصيرُ مبتدأً بعْد أَنْ كان فاعلاً ، فلا تقولُ فِي ، قامَ زيْدٌ : زيْدٌ قامَ ، و « زيْدٌ » فاعِلُ « قام » ، و يظهَرُ ذلك فى التَّثْنيَة و الجمْع ، أَلا تَرى أَنّه لا يجوز أَنْ تقولَ فى ، ضَرَبَ الزَّيْدانِ : الزَّيْدانِ ضَرَبَ ، حتّى تقولَ : ضَرَبَا ، فيصيرُ مبتدأً وخَبَراً ، و الألفُ فى « ضَرَباَ » فاعِلٌ و علامةُ التَّثْنِيَة .

فَأَمَّا تأَخُّرُه عن المفعول، فإِنما جازَ، لأَنّ المفعولَ فَضْلَةٌ ، وإِنْ تقدَّمَ، والنّيّةُ فِي الفاعِل التقدُّم علَيْه ، وَ إِنْ تأَخَّرَ عَنْه ، تقولُ فِي : ضَرَبَ زيْدٌ عَمْراً : ضَرَبَ عَمْراً زيْدٌ ، و هذا إِنمَّا يفعلُونه إذا كانَ أَحدُ الأمريْن أَهمَّ عندهم ، قال سيبويه : وإِنمَّا يُقدّمون فِي كلامهم مَا هُم بِبَيَانه أَهَمُّ ، و هُمْ بِشَأْنه أعْنَى ، و إِنْ كانا جميعاً يُهِمَّانِهِمْ ويَعْنِيَانِهِم[٦] ، و مثلُه قولُه تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ

---

١ – ٦ / التوْبة .

٢ – أنظر ص ٧٤ ؛ فقد سبق تخريجه هناك .

٣ – ٥ / الحُجُرات

٤ – انظر ١/٧٢ – ٧٤ .

٥ – ذكر ذلك ابنُ جنّيٍ فى الخصائص ١ / ٤٩ ، و قد فصَّل القوْلَ فى تعليل رفع الفاعِل ابن يعيش فى شرح المفصّل ١ / ٧٥ .

٦ – الكتاب ١ / ٣٤ .

الْعُلَمَاءُ ﴾ (١) ، فـإن عَـرَضَ فـى الكلام لَبْسٌ لمْ يـجُـز تَـأَخُّـرُهُ ، مـثل أن يَكُونا مـقْصُورَيْن ، أو مَبْنيّيْن ، نحـو : ضَـرَبَ مُـوسَى عيسَـى ، و ضـربَ مَنْ قَامَ مَنْ قَعَدَ ، فيلزَمُ كُلٌّ منهُما مَرْتبتَهُ ، فإنْ كان فى الكلامِ قرينَةٌ لَفظيـةٌ أو معنويَّةٌ تُزِيلُ اللّبْس، نحو : ضَـربَتْ يَحْـيَى لَيْلَى، وضَـرَبَ هَـذِه هَذَا، وكَسَـرَ العَـصَـا الرَّحَى ، [جازَ(٢)] ، فإذا تقرَّر ذلكَ و قُلْتَ / : ضَرَبَ زيْدٌ غُـلامَهُ ، أوْ : ضَـرَبَ غُلامَهُ زيْدٌ ، ٣٤/ أو ضَرَبَ زيْداً غُلامُه ، أو : ضَـرَبَ غُلامُـهُ زيْداً ، جازَتْ الثَّلاثُ الأُوَلُ ، و لم تجزُ الرابعةُ .

أمّا الأُولى : فلا كلامَ فيـها ، لأنّ كُلاًّ من الفاعلِ و المفعولِ و المضْمرِ فى مكانِهِ ، و هُو جارٍ على نَظْمِ الكلام .

وأَمَّا الثـانيةُ : فـإنّمـا جازَتْ ، لأن النيَّةَ فِى « زيْدٍ » التَّقْديمُ و إنْ تأَخّرَ لَفْظاً ، و لا يضرُّ الإضمارُ قبل الذّكْرِ ، فإنَّ النّيَةَ فيه التَّأخيرُ .

و أَمَّا الثَّالثةُ : فمثلُ الثانيةِ فى الجَوازِ وَ أَحْسَنُ ؛ لأنّه لمْ يتغيَّر عَنْ مكانه إلا الفاعلُ - والنّيّةُ فيه التَّقْديمُ - ولَمَّا تأَخّرَ، وقُرِنَ به الضّميرُ، وتقدَّم المفعولُ ، صارَ الضَّميرُ مذكوراً بعْدَ مَنْ هولَهُ ، فجازتِ المسْأَلةُ ، و منْهُ قولهُ تعالى :﴿وإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمّهُنَّ (٣) ﴾ ، و أَمّا الرَّابعةُ : فلمَ تَجُزْ ؛ لأنَّ الفاعلَ و المفعولَ وقَعَا فِى مَوْضِعِهِمَا ، و ليْس فِى أَحدهما نيّةُ تَقْديمٍ و لا تأُخيرٍ و قَد وقَعَ الضّمير قَبْلَ الذِّكرِ ، لفظاً و تقديراً .

١- ٢٨/فاطر .

٢- تتمّة يلتئم بمثلها الكلام .

٣- ١٢٤ / االبقرة .

و الأصْلُ فِى هذا البـاب : أنّ الضّمِيرَ إذا تقـدَّم لفظاً و لَمْ يتقـدَّم تَقْديراً كالثَّانيةِ، أَو تقدّم تقديراً ولَمْ يتقدّم لفظاً، كالثَّالثة ، أَو لَزِم مرْتبتَهُ، كالأُولَى ؛ فإنَّ ذلكَ جميعَه جائزٌ ، فإن تقدّم لفْظاً و تقديراً كالرَّابعةِ ، لم يَجُز ، و متى اتّصلَ ضميرُ المفعولِ بالفاعلِ ، كالثالثَةِ ، لمْ يجُزْ إلاَّ تأْخيرُ الفاعِلِ ؛ لِئَلاَّ يتقدَّمَ المضمرُ على الظاهِرِ ، و هو فى مَوْضِعِه ، و مثلُه فى قوله تعالَى : ﴿ يَوْمَ يأتى بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لا ينفعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا (١) ﴾ .

فأمّا قَوْلُهُ (٢) :

جَزَى رَبُّه عَنّى عَدِىَّ بْنَ حاتمٍ

و قوله (٣) :

أَلا لَيْتَ شعْرى هَلْ يلُومَنَّ قَوْمُه زُهَيْراً ......

فالهاء فى « رَبُّهُ » و « قَوْمُه » راجِعَةٌ إلى الجزاء و اللَّوْم ؛ لَدلالةِ « جَزَى »

---

١ - ١٥٨ / الأنعام . و قد سَقَطَ من الأصل : « يأْتى بَعْضُ أيات ربِّكَ » .

٢ - هو أبو الأسـود الدؤَلِيّ . انظر : مُلْحقات ديوانه ١٢٤ . و نُسِبَ إلى النابغة الزبيانى . و تتمّةُ بيت أبى الأسود :

جَزاءَ الكلابِ العاوياتِ ، و قدْ فَعَل

و هو الشطر الثانى من بيت النابغة ، و شَطرُه الأول - كما فى ديوانه ١٩١ :

جَزَى اللّهُ عَبْساً فى المواطنِ كُلِّها

و انظر : الخصائص ١ / ٢٩٤ و ابن يعيش ١ / ٧٦ و الهمع ١ / ٢٣٠ و الخزانة ١ / ٢٧٧ .

وهو شاهدٌ على أنَّ الأخفشَ و ابنَ جنّى جوَّزا اتصالَ ضمير المفعول بالفاعل المتقدّم ، لشدّة اقتضاء الفعل للمفعول به ، كاقتضائه للفاعل ، و هو أيْضاً مذهب أبى عبد الله الطُّوال الكوفى ، وإلى هذا ذهب ابنُ مالك فى التسهيل و شرحه . هذا و قد وجّه المؤلف البيت و البيت الذى يليه توجيهاً يُخْرِجُهما عن مخالفة الجمهور .

٣ - هو أبو جُندب الهُذَلِيّ . انظر : ديوان الهذليين ١ / ٣٥١ . و انظر : الخزانة ١ / ٢٨٠ ، ٢٩١ . زهير : أحدُ بنى لِحيان ، و لحيان من هُذيل . جَرَّ : جَنَى على نفسهِ من كُل وجْه .

و « يَلُومَنَّ » عَلَيها ، و ليْسَتْ عائِدةً إِلى « عَدِيٍّ » و « زهُيْرٍ » ، و قد جَوَّزَهُ ابْنُ جِنِّى فِى « الخصائص [1] » و هوَ بَعِيدٌ .

ومرتَبَةُ المفعول الأوَّلِ من المفعول الثانِى مَرتَبَةُ الفاعل مِن المفعول ، تقولُ : أَعطيْتُ زَيْداً دِرْهمَهُ ، فَـ « زيدٌ » صاحبُ « الدِّرْهم » ، و هو المفعول الأوَّلُ .

فإِن اتَّصَلَ به الضميرُ وَجَبَ تأْخيرُهُ، تَقولُ : أَعطيْتُ الدِّرهَمَ صاحبَهُ ، ولم يحْسُنْ أَعطيْتُ / صاحِبَهُ الدِّرْهَمَ ، و مِنْهُ قولُه [2] : / ٣٤

و مَنْ كان يُعْطِي حقَّهُنَّ القَصائدَا

جاز ذلك ، لأَنَّه المفعولُ الثَّانِي .

و تقولُ : أَخَذَ ما أَرادَ زيْدٌ ، و : ما أَرادَ أَخَذَ زيْدٌ ، و الكوفِيُّ لا يُجِيزُ الثانيةَ [3] .

الفصل الرَّابعُ : فِي أقْسَامِ الفاعل ، و أحكامِها

و لا يخلُو الفاعلُ أَنْ يكونَ مُظهَراً أو مُضْمَراً ، و كُلٌّ منهُمَا لا يخلُو : أَنْ يكونَ : مُذكَّراً أَو مؤنَّثاً ، و كُلٌّ مِن المذكَّر و المؤنَّث لا يخلُو : أَن يكون واحداً ، أَوْ مُثنىً ، أَو مجْمُوعاً ، فانحصرتْ القسْمَةُ فى اثنَى عَشَرَ نوْعاً ، تَنْدَرِجُ أحكامُها فِي : مقدِّمةٍ ، و أَرْبَعَة فُرُوع .

المقدّمة: اعلم أَنَّ الفاعلَ ينقسِمُ ثلاثة أقْسَامٍ : فاعِلٌ فِي اللَّفْظِ والمعْنى ، نحو : قام زيْدٌ ، ويَقُومُ عَمْروٌ ، وفاعِلٌ فِي اللَّفظُ دُونَ المعْنى، نحو : ماتَ زيْدٌ ، ويَنْقَضُّ

---

١ - ٢٩٤/١-٢٩٥.

٢ - لَمْ أهتد إليه . و هذا عَجُز البيْتِ ، و صَدْرُه :

فَدَعْ ذا و لَكنْ مايناَلُكَ نَفْعُهُ

و انظر : المحتَسب ١ / ٢٥٤ و ارْتشاف الضرَب ٢ / ٢٧٣ .

٣ ـ انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٤٣٦/١ .

الجدارُ ، و فاعلٌ فِي المعْنى دُونَ اللَّفظُ، نحو : أَعجبنى ضَرْبُ زيْدٍ عَمْراً .

و لا بُدَّ للفاعل مِنْ فعلٍ : مُظهَرٍ ، كما سَبَقَ ، أو مُضمَرٍ ، كما أنَّ الفعل لابُدَّ لَه من فاعلٍ، فإِن لم يكنْ مُظهَراً بعده، فهو مُضْمرٌ فيه ،لأَنّ الفعل مُسْنَدٌ، ولابُدَّ له من مُسْنَدٍ [إِليْه[1]] ، يُقالُ : مَنْ فَعَلَ؟ فتقولُ : زَيْدٌ ، أَىْ : فَعلَ زيْدٌ، وكذلك كُلّ اسْمٍ وقع فِى مَوْضِعٍ لا يَقعُ فيه إلا الفعلُ ، كقوله تعالى : ﴿ وَ إِنْ أَحَدٌ مِن المُشْرِكينَ اسْتَجَارَكَ [2] ﴾ ، و قوله : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُم تَمْلِكُونَ [3] ﴾ وقولِ العرب : « لَوْ ذاتُ سِوَارٍ [4] لَطَمَتْنى » ، كُلُّ هذا و أَمثالُه مرفوعٌ بفعْلٍ مُضمَرٍ يُفَسِّرُهُ الظاهِرُ ، و سَنَزِيدُهُ وضوحاً فيما يأتى :

الْفَرْعُ الأوّلُ : فِى المظهرَ و المضْمَر .

والمظهَرُعلى ضربيْنِ: أَحدهما عارٍ من حرف الجرِّ، نحْو: قام زيْدٌ، وخَرَج عَمروٌ .

و الثانِى يُقْرَنُ به حرفُ الجرِّ ، وَ هو عَلَى ضربين : لازمٌ ، و مُفارِقٌ . فاللازم ، نحو قولك : أَحْسِنْ بزيْدٍ ، فِى التَّعجُّب ، الأَصْلُ : حَسُنَ زيْدٌ ، تقديراً وأَمَّا المفارِقُ فنوعان : نَفْىٌ وإِثباتٌ . ٣٥/أ

---

١ – تتمّة يلتئمُ بمثلها الكلام .

٢ – ٦ / التوبة .

٣– ١٠٠ / الإسراء .

٤– مضى هذا المثل فى ٧٤ .

فالنّفْيُ، نحو قولك: ما جاءَنى مِن أَحَدٍ، لأنَّك تقولُ : ماجاءَنِى أَحَدٌ .

والإثبـاتُ ، كـقـوله تعـالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيـداً[1]﴾ ، وكـقـول الشَّاعر [2] :

أَلَمْ يأْتيكَ و الأنباءُ تَنْمِى ... بما لاقَتْ لَبونُ بنى زِيادٍ

لأنَّكَ تقولُ : كَفَى اللَّهُ شَهيداً ، و أَلَمْ يأْتِكَ مَا لاقَتْ .

و المضمرُ على ثلاثة أَضْرُبٍ : أحدها :

ما جَرَى ذكرُهُ ، نحو : زيدٌ قَامَ ، أَىْ : قام هُوَ .

و الثانى : أَن يَدُلّ الحالُ عَلَيْه و إن لم يُذكرْ ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ [3] ﴾ ، يعْنِى الشّمْسَ ، و ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْها فَانٍ [4] ﴾ يَعْنِى الأَرْضَ .

و الثالثُ : أَن يكون مُضْمراً لا يُسْتعملُ إظهارُهُ ، ولكن يُفَسّرُ كَفَاعِلِ « نِعْم » و «بِئْسَ» إذا لم يكنْ فيه الألفُ واللامُ ، ولا مُضافاً إليهما نحو : نِعْم رجُلاً زيْدٌ ، تقديرُهُ : نعم الرّجُلُ رجُلاً زيدٌ ، و نحو الفاعل فى : ضَرَبَنِى وضَرَبْتُ زَيْداً ، عِنْدَ البصْرِىِّ [5] ، فإنَّ فاعل « ضَربنى » مُضمَرٌ .

---

١ - ٧٩ ، ١٦٦ / النّسَاء و ٢٨ / الفتح .

٢ - هو قَيْسُ بن زهير العَنْسِىّ .

و البيتُ من شواهد سيبويه ٣ / ٣١٦ ، و انظر أيْضاً : الخصائص ١ / ٣٣٣ ، ٣٣٦ و ابن يعيش ٨ / ٢٤ و ١٠ / ١٠٤ و المغنى ١٠٨ ، ٣٨٧ و شرح أبياته ٢ / ٣٥٣ و الهمع ١ / ١٧٩ والخزانة ٨ / ٣٦١ .

اللبون : ذاتُ اللبن من الإبل و الشاء . بنو زياد : هُم الكملة : الربيعُ و عمارةُ و قيسٌ و أنَسٌ ، بنو زياد بن سُفيان العبْسِىّ ، و أمّهم : فاطمةُ بنت الخرشُبّ الأنماريّة .

٣ - ٣٢ / صَ .

٤ - ٢٦ / الرحمن .

٥- أنظر : الإنصاف ٨٣ ، ٩٣ .

الْفَرْعُ الثانِي : فى المؤنَّث :

إِذا كان الفاعِلُ مؤنثاً ، فلا يخلُو تَأْنِيثُهُ : أَنْ يكونَ حَقِيقيّاً ، أَو غير حَقيقيٍّ ، و هو : ما لا ذَكَرَ لَهُ بإِزائه ، أو ما لَيْسَ له فَرْجٌ .

و أَمَّا الحقيقى : فلا بُدّ له فى الفِعْل من علامةٍ تُمَيّزُهُ ، إِذْ هو مَعنىً لازِمٌ ، ولا يُقنِعُ لفظُه ، لاشْتراك التَّسمِيَة به ، و سَواءٌ كان ظاهراً أو مُضْمراً ، مفرداً أو مثنىً ، تقول : قامَتْ هِنْدٌ و : قامت الهِنْدانِ ، و هِنْدٌ قامتْ ، و : الهِنْدان قامَتَا ، و كذلك اسْمُ الفاعلِ ، والمفعولِ ، والصّفَةُ المشَبّهَةُ ، تقولُ : مررْتُ برجُلٍ ضَاربةٍ جاريتُه ، و مضروبةٍ جارِيتُه ، و حَسَنَةٍ جاريتُه ، فإِنْ فصلتَ بين الفِعْلِ و الفاعِلِ فكذلك ، و قد حَذَفوها فيه قَلِيلاً ، نحو ما حَكَوْا مِنْ قولهم : حَضَر القاضىَ الْيَومَ امرأةٌ ، و لم يجئ له فى التّنْزيل نظيرٌ ، و جاء فى الشِّعْر ، قال [1] :

إِنَّ امْرَ أَغَرَّهُ منكُنَّ واحدةٌ بعْدى و بعْدَكِ فى الدنيا لَمَغْرُورُ

و مثلُه قولُ الآخر [2] : ٣٥/ب

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطلَ أُمُّ سَوْءٍ

---

١ – لم أهتد إلى هذا القائل .

و انظر : الخصائص ٢ / ٤١٤ و الإنصاف ١٧٤ ، و ابن يعيش ٥ / ٩٣ ، و الهمع ٦ / ٦٥ .

٢ – هو جرير . انظر : ديوانه ٥١٥ .

على باب استْها صُلُبٌ و شام

و هو من شواهد المبّرد فى المقتضب ٢ / ١٤٥ و ٣ / ٣٤٩ ، و انظر أيضاً : الخصائص ٢ / ٤١٤ ، والإنصاف ١٧٥ و ابن يعيش ٥ / ٩٢ .

و حكى سيبويه : قالَ فُلانةُ [1] ، و رَدَّهُ المبّردُ [2] ، و جوّزَهُ الأخفشُ [3] والرُّمانِيُّ [4] .

و أمَّا غيرُ الحقيقيِّ : فلا يخلُو ؛ أَنْ يكون مُفْرداً ، أو مثنى ، أو مجمُوعاً . أمّا المفرد : فلا يخلوُ ؛ أَنْ يكونَ مُظْهراً ، أَوْ مضْمراً ، أَمَّا المظهَرُ : فإثباتُ العلامَةِ لَه أَوْلَى ؛ لأَنَّهُ مُؤَنَّثُ ، و لكَ حَذْفُها ؛ حَمْلاً على المعْنى ، تقولُ : حَسُنَتْ دارُكَ ، وحَسُنَ دارُك ، و هذا رجُلُ كَرِيمةُ مَنْقَبَتُه ، ومحمُودةُ امْرَتُه ، و حَسَنَةُ صِفَتُهُ ، و كريمُ ، و محمودُ ، و حَسَنٌ ، و من هذا النوع قوله تعالَى : ﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَّةُ [5]﴾ ، و قولُه :﴿ فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ ﴾ [6] و قولُه :﴿ وَ جُمِعَ الشَّمْسُ وَالقَمَرُ [7] ﴾ .

فإِنْ فصلْتَ بين الفعْل والفاعلِ كان حذفُها أَحْسَنَ ، كقوله تعالى : ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ[8] ﴾ ، وقولِه: ﴿ ولَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ [9] ﴾ وقوله:﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ [10] ﴾، و الإثباتُ فيه أيْضاً كثيرٌ ، كقوله تعالى : ﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ [11] ﴾ ، و كقول النَّبيّ عليه السَّلامُ : « حُرِّمتْ عليكم

---

١ - انظر : الكتاب ٢ / ٣٨ .

٢ - انظر : المقتضب ٢ / ١٤٤ .

٣ - لم أعثر على هذا الرأى للأخفش فيما لدَيَّ من مصادر .

٤ - انظر : الرمّانى النحوى فى ضوْء شرحه لكتاب سيبويه ، ص ١٥٨ .

٥ - ٣٤ / النازعات .

٦ - ٣٣ / عبس . و قد سقطت الفاء من « إذا » فى الأصل ، و كذا فى آية النازعات .

٧ - ٩ / القيامة .

٨ - ٦٧ / هود .

٩ - ٩ / الحشر .

١٠ - ٢٧٥ / البقرة .

١١ - ٥٧ / يونُس .

الخَمْرُ [١] » ، و كقوله تعالى : ﴿ وَ أَخَذَتِ الَّذينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ [٢] ﴾ .

و أَمَّا المضمرُ: فتلْزَم له العلامَةُ ، تقولُ : دارُك حَسُنَتْ ، و لا يجوزُ ، دارُكَ حَسُنَ ، و قد جاءَ في الشِّعْر ، قال الشَّاعِرُ [٣] :

إِنَّ السَّمَاحَةَ و المروءَةَ ضُمِّنا قَبْراً بمرْوَ على الطَّريقِ الواضِحِ

و مثلُه قولُه [٤] :

فَلا مُزْنَةٌ و دَقَتْ وَدْقَها وَ لا أَرْضَ أَبقَلَ إِبْقالَهَا

و القياسُ : ضُمِّنَتَا ، و أَبقلَتْ .

و حَذْفُ العلامَةِ من هذا النوعِ محْمولٌ على المعْنى ، فأَوَّلُو الدَّارَ بالمنزل ، و السَّماحةَ و المروءَةَ بالكَرَمِ و الجُودِ ، والأرضَ بالمكَانِ ، و لا يجوز أَنْ تقولَ : - على هذا - وقَعَتِ البيْتُ،حَمْلاً على الدَّار ، و لا أَنبتَتِ المكانُ ؛ حَمْلاً على الأَرْضِ؛ لأَنَّه حَمْلُ أَصْلٍ على فرْعٍ ، و قد شَذَّ قوْلُ بعْضِ الأعرابِ : « إِنَّ فُلاناً لَغوبٌ جاءَتْهُ كتابِى [٥] فاحتقَرَهَا » فقيل له فى ذَلِكَ ، فقالَ : أَلَيْسَ الكتابُ صَحِيفةً،

---

١ - مسند أحمد ١٦ / ٢٥٤ بلفظ : « حُرِّمت الخمرُ » .

٢ - ٩٤ / هود .

٣ - هو زيادُ الأعجمُ . انظر : ديوانه ٥٤ . و انظر أيْضاً : الشعر و الشعراء ٤٣١ ، و الإنصاف ٧٦٣ و ذيل امام القالى ٨ و العقد الفريد ٣ / ٢٨٨ . و مرْو : اسم بلد .

٤ - هو عامر بن جُوَيْن الطائيّ .
و البيتُ من شواهد سيبويه ٢ / ٤٦ . و انظر أيْضاً : الخصائص ٢ / ٤١١ و ابن يعيش ٥ / ٩٤ و المغنى ٦٥٦ و شرح أبياته ٨ / ١٧ و الهمع ٦ / ٦٥ .
و المزنة : السحابةُ . و الودْق : المطر . و أبقلت : أخرجتْ البقْلَ ، و هو ما ليسَ بشجر من النبات . والشاعر يصفُ أرْضاً مخصبةً لكثرة الغيْث .

٥ - انظر : الخصائص ١ / ٢٤٩ و الصحاح « لغب » و شرح الحماسة للمرزوقى ١٦٦ . اللَّغُوبُ : الأحمق . و هذا القولُ حكاهُ الأصمعىُّ عن أبى عمرو بن العلاء .

و قد جاءَتْ في الشِّعْر ، قال [1] : ٣٦/أ

يا أَيُّها الرَّاكبُ المُزْجِي مَطِيَّتَهُ بَلِّغْ بَنِي أَسَدٍ : ما هذهِ الصَّوْتُ ؟

و أَمّا المثنَّى فحكْمُه حُكم المفرَدِ فِي الإثباتِ و الحذفِ ، تقولُ : حَسُنَتْ دَارَاكَ ، و حَسُنَ دَارَاكَ ، و داراكَ حَسُنَتَا .

و أَمَّا المجموعُ : فلا يخلُو : أَنْ يكونَ جَمْعَ صِحَّةٍ ، أَو جمْعَ تكْسِيرٍ .

فإِنْ كانَ جَمْعَ صحَّةٍ ، فلا يخلُو:أَنْ يكونَ لمذكّرٍ ، أَو مؤنَّثٍ ، فالمذكَّرُ : لا يجُوزُ فيه إِثباتُ العلامَةِ ؛ لبقاءِ صيغة المفْرد فيه ، فلا تقولُ : قامتِ الزَّيدونَ ، و قد جاءَ إِثْباتُها فِي الشِّعر ، قال [2] :

قالَتْ بنو عامرٍ : خَالُوا بنِي أَسَدٍ يا بُؤْسَ للحرْبِ ضرَّاراً لأَقْوامِ

و أَمّا المؤنّث : فإِنْ كان حَقِيقِيًا لم يَحسُنْ فيه إِلا إِثباتُ العلامَةِ ، تقولُ :

---

١ - هو رويشد بن كثير الطائيّ . و انظر : الخصائص ٢ / ٤١٦ و الإنصاف ٧٧٣ و ابن يعيش ٥ / ٩٥ وشرح الحماسة للمرزوقي ١٦٦ و الهمع ٥ / ٣٤٣ .

المزجي : اسم فاعل من : أَزْجَى ، أي : ساقَ ، و جملةُ : ما هذه الصوتُ في موضع المفعول الثاني لقوْله : بَلِّغْ ، و هي موطن الاسْتشهاد ، حيث جاء باسم الإشارةَ الخاص بالمفردة المؤنثة ، و أشار به إلى المفرد المذكّر ، و هو « الصوتُ » ، و إنما فعل ذلكحمْلاً على المعْنى ، لأن « الصوتَ » يُطلق عليه لفظ : الجلبة أو الضوضاء ، و هي مؤنثَاتٌ .

٢ - هو النابغةُ الذبيانيُّ . انظُر : ديوانه ٨٢ .

و البيتُ من شواهد سيبويه ٢ / ٢٧٨ ، و انظر أَيْضاً : الخصائص ٣ / ١٠٦ و الإنصاف ٣٣٠ وابن يعيش ٣ / ٦٨ و ٥ / ١٠٤ و الهمع ٣ / ٤٠ و الخزانة ٢ / ١٣٠ و ٤ / ١٠٨ .

خالوا : من المخالاة ، و هي المنازلة و المقاطعة . و كانتْ بنو عامر ابن صعصعةَ قد بعثوا إلى حِصْن بن حُذيفةَ الفزارى الذبيانيّ و ابنه عُيَيْنَةَ أَنْ يقطعوا حلْفَ ما بينهم و بينَ بني أسد ، ويلحقُوهم ببني كنانةَ ، على أن تحالفَ بَنُو عامرٍ بني ذُبيان ، فَهَمّ عُيَيْنَةُ بذلك ، فقال بنو ذبيان : أَخْرِجوا مَنْ فيكم من الحلفاء ، و يُخْرِجُ مَنْ فينا ، فأبَوْا ، فقال النابغةُ قصيدةً مطلعُها هذا البيت .

و معْنى يا بؤسَ للجهْل : ما أَبْأَسَ الجهْلَ على صاحبِه و أَضَرَّه له .

قامتِ الهِنْداتُ، وقدجاءَ حَذْفُهافِي الشّعر، وابْنُ جِنِّى[1]يُجيزُهُ فى النَّثر.

وإِنْ كانَ غيرَ حقيقىٍّ فلكَ فيه الحذفُ ، والإثباتُ ، وصْلاً، وفصْلاً، تقولُ : امتلأتِ الْجَفَنَاتُ وامتَلأَ ، ومنه قولُهُ تعالَى : ﴿جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ [2]﴾ وَ﴿جَاءَهُمُ البَيِّنَاتُ[3]﴾ وَ ﴿ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّى[4] ﴾ ، وعليه قراءةُ حَمْزَةَ[5] والكِسَائِىِّ ﴿ قَبْلَ أَنْ يَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّى [6] ﴾ بالياءِ.

وإِنْ كان جمعَ تكسير جازَ فيه الأمران، وسَوَاءٌ فيه المذكّرُ و المؤنَّثُ الحقيقىُّ و غيرُ الحقيقىِّ ، تقولُ : قامَ الرّجالُ ، و : قامتِ الرّجالُ ، و : قامَتِ النِّسَاءُ ، و : قام النّسَاءُ ، و منه قولُه تعالى : ﴿ قالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا [7]﴾ وقوله : ﴿ وقَالَ نِسْوَةٌ فِى الْمَدِينَةِ [8]﴾ ، وقوله : ﴿ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا[9]﴾ ، فَمَنْ ذكَّر أَرادَ « الجَمْع » ، لأنّ لَفْظَهُ مذكَّرٌ ، و مَنْ أنَّث أَرَاد « الجماعة » لأَنَّ لَفْظَها مُؤنَّثٌ ، واسْمَ الفاعل ، والمفعولِ ، و الصِّفةُ كذلك ، و حُكْمُ الفصْل فيه حُكمُه مع المفْرد ، والحذفُ فيه أحْسَنُ ، كقوله تَعالَى : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ [10]﴾ ويلْحَقُ بهذا القِسْم جميعُ أَسْماء جمْع المذكَّر العاقِل، نحو : قوْم،

١- انظر : الخصائص ٢ / ٤١٤ - ٤١٥ .

٢ - ٢١٣ ، ٢٥٣ / البقرة و ١٥٣ / النساء .

٣ - ٨٦ ، ١٠٥ / آل عمران .

٤ - ١٠ / هود .

٥ - انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٨١ ، ٨٢ و الإقناع ٦٩٣ .

٦ - ١٠٩ / الكهف .

٧ - ١٤ / الحجرات .

٨ - ٣ / يوسف .

٩ - ١٨ / محمد .

١٠ - ١٠٤ / الأنعام .

ورَهْط ، ونَفَر وجميع أسْمَاء جَمْعٍ/ المؤنَّث ، نحو : إِبلٍ ، و غَنَمٍ . ٣٦/ب

الْفَرْعُ الثالثُ:

إِذا كان الفاعِلُ مثنىّ، أَو مجمُوعاً ، ذكَرْتَ الفعْل قبلَه مُوحَّداً ؛ لأَنَّ التثنيةَ و الجمع مَعْنىً يُفارِق الاسْمَ، فلا يلْزَمُ لَه علامةٌ ، تقولُ : قامَ زَيْدٌ ، وقامتْ هنْدٌ وقامَ الزيدانِ ، وقامَ الزيدونَ ، و بعضُ العربِ يُلحِقُه علامةً ، لأَنَّهُ معنىً زائدً وهُوَ قليلٌ، قالوا : « أكلُونى البراغيثُ »، وقد حُمِلَ عليه قولُه تعالى : ﴿ ثُمّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ (١) ﴾ ، و قولُه : ﴿ وَ أَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا (٢) ﴾ وقولُ الشَّاعر (٣) :

يَلُومُوننى فِى اشْتِراءِ النّخِيلِ قوْمى و كُلُّهم يعذِلُ

و يُرْوَى : و كُلُّهُمْ أَلْوَمُ ، و قولُ الآخَرِ (٤) :

و لكنْ دِيافِىٌّ أَبوهُ و أُمُّهُ بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيط أَقارِبُهْ

---

١ – ٧١ / المائدة . وقد كُتبت الآيةُ فِي الأصل هكذا : « فعموا وصمُّوا كثيرٌ منهم » و صحتُّها : « فَعَموا و صمُّوا ثم تاب اللّهُ عليهم ثُمّ عموا وصموا كثيرٌ منهم » و ما أثبتُّه هو مَوطِن الاستشهاد من الآية .

٢ – ٣ / الأنبياء .

٣ – هو أمَيّةُ بنُ أبِى الصلْت . انظر : ذيل ديوانه ٥٥٤ .

و انظر : ابن يعيش ٣ / ٨٧ و ٧ / ٧ و التصريح ١ / ٢٧٦ و الهمع ٢ / ١٥٧ .

٤ – هو الفرزدق . انظر : ديوانه ٥٠ .

والبيت من شواهد سيبويه ٢/٤٠ . وانظر أيضاً : الخصائص ٢/١٩٤ والتبصرة ١٠٨ والمخصّص ١٦ / ٨٠ و ابن يعيش ٣ / ٨٩ و ٧ / ٧ و الخزانة ٥ / ٣٢٤ و ٧ / ٣٤٦ ، ٤٤٦ و ١١ / ٣٧٣ .

ديافىٌّ : منسوب إلى « دِياف » ، و هى قريةٌ بالشام ، و الشاعر يهجو بهذه القصيدة التى منها الشاهدُ عَمْرَو بنَ عَفْرَاءَ . حَوْران : من مدن الشّام أيْضاً . السليط : الزيت .

و هذا كُلّه محمولٌ على البدلِ (١) ، و غيرِه (٢) .

فإنْ قدّمْت الفاعلَ على الفعل صَارَ مبتدأً ، و صَارَ الفعلُ خبرَه ، وفيه ضميرُهُ ، فتُثَنّى الضميرَ ، و تجمعُه ، فتقولُ : الزيدان قَامَا ، و الزيدُون قامُوا و الهِنْدانِ قامَتَا ، و الهندات قُمْنَ ، و قامَتْ ، فالألفُ فِي « قَامَا » علامةُ التثنية والضّمير ، والواوُ فى « قاموا » علامة الجمع والتّذكير والْعِلْم والضميرِ ، والنون فِي « قُمْنَ » عَلامةُ الجمعِ والتأنيثِ و الضميرِ ، قالَ المازنُّيّ (٣) : العربُ تقولُ : « الأَجْذاعُ انكسَرْنَ » لأَدْنى العَدد ، و « الجذوعُ انكَسَرَتْ (٤) » للكَثيرِ ، و قالوا – عَلَى هذا – : لِثَلاثٍ خَلَوْنَ ، وَ : لِثَلاَثٍ بَقِينَ ، إلى العَشْرِ ، وَ لإِحْدَى عَشْرَةَ خَلَتْ ، فما فوقَها ، و ليْسَ هذا بلازمٍ ، و لكنّهم كذا اسْتعْملُوه ، فالنونُ و التَّاءُ يدخُلاَن جَمْعَ المؤنّثِ ؛ الحقيقيّ و غيرِ الحقيقيّ ، إلاّ أَنَّ النونَ فِي الحقيقيِّ أَحْسَنُ ، و التَّاءُ فِي غَيْرِ الخقيقيِّ أَحْسَنُ ، تقولُ : النِّسْوةُ انْطَلَقْنَ ، و انْطَلَقَتْ ، والسَّاعاتُ انْقضَتْ ، و انقضَيْنَ .

و تُضافُ هاءُ ضميرِ المؤنَّثِ الواحدِ إلى الجمعِ ، تقول : الأَيَّامُ قَضيْتُها ٣٧/أ و النِّسَاءُ ضربْتُها ، و هِي مع غير الحقيقيّ أحْسَنُ ، وعليْه قولُه تعالى : ﴿ إنَّ

---

١ – أى على أن تلك اللواحقَ ضَمائرُ الفاعلين ، و الأسماءُ الظاهرةُ بعدها بدلٌ منها .

٢ – أى أن الأسماء الظاهرةَ مبتدآت مؤخّرةٌ ، و ما قبلها من الأفعال و فواعِلها جُمَلٌ في موضع الأخبار المقدّمة .

و قيل غيرُ ذلك ، و انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٤١ و ٢ / ٨١ .

٣ – انظر : التكلمة لأبى علّى الفارسيّ ٨٨ – ٨٩ حيث نقل الفارسِيّ هذا القوْلَ عن المازنِيّ ، و انظره ايْضاً فِي : المخصّص ١٦ / ٨١ ، و ابن يعيش ٥ / ١٠٦ .

٤ – فى الأصل « انكسَرْن » بالنون ، و هو مخالف لما فى المصادر المشار إليها قريباً ، فالذى فيها «انكسَرَتْ » بالتاء ، و يؤيّدهُ قوله بعدُ : ... و لإحدى عشرةَ : خلَتْ ....

عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً[1]﴾ ثُمّ قال :﴿ مِنْها أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ القَيِّمُ فَلاَ تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ [1]﴾ فجعل « الهاءَ » للاثْنَىْ عَشَر ، و «النُّونَ » للأَرْبَعَة .

الفَرْعُ الرابعُ[2] :

إِذا اجْتَمعَ فِعْلان بعدَهُمااسْمٌ لَهُ بهما تَعلُّقٌ فى المعْنى، حَمَلَهُ البصْرىُّ [3] على الثَّانِى ، لأَنَّه الأَقْربُ ، و حَمَله الكوفِىُّ [3] على الأَوَّلِ ، لأَنَّه الأَسْبَقُ ، تقولُ : قَامَ وقَعَدَ زَيْدٌ ، فالبْصرِىُّ يرفَعُ «زَيْداً» بِـ « قَعَدَ » ، والكُوفِىّ بِـ «قَامَ» ، وتقولُ : ضَرَبْتُ وضَرَبنى زَيْدٌ ، فالبَصْرِىُّ يرْفَعُ «زيْداً» ، لأَنَّه فاعِلٌ، والكُوفِىّ ينْصبُه، لأَنَّه مَفْعولٌ ، و فِى الأَوَّلِ عِنْد البَصْرِىِّ ضميرٌ ، و فِى الثَّانى عنْد الكُوفِىِّ ضميرٌ . فإِذا اثنّيْتَ قُلْتَ ، عندَ البصْرِىِّ : قامَا و قَعَدَ الزيْدَان ، و ضَرَبْتُ و ضَربَنِى الزّيدَان ، وعندَ الكوفِىِّ : قامَ و قَعَدَا الزَّيدَانِ ، وضربْتُ و ضربانِى الزَّيدَيْنِ ، ولَمْ يحْتَجْ البْصرِىُّ فى مثل هذه إِلى تثنيةِ ضمير المفعولِ ؛ لأَنَّهُ فَضْلَةٌ .

ومِمّا جاءَ علَى قولِ البصْرِىِّ قولُه تعالى: ﴿آتُونى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قطْراً[4]﴾ ، فلَو أَعْمَلَ الأَوَّلَ لقَال : آتُونِى أُفْرِغْهُ عليه قِطْراً [5] ، أَىْ آتُونِى قطْراً أُفرِغْهُ عليْه كَقَوْلِ الشَّاعر [6] :

١- ٣٦ / التوبة . و قد سقط فِى الأصل جزء من الآية الكريمة هو : « ذلك الدينُ القيّمُ » .

٢ – بداية الكلام على التنازع .

٣ – انظر : الإنصاف ٨٣ .

٤ – ٩٦ / الكهف .

٥ – انظر : الإنصاف ٨٧ .

٦ – هو ذو الرُّمّة . انظر : ديوانه ١٥٣٤ .

و انظر : دلائل الإعجاز ١٧٠ ، و أمالِى ابن الشجرىّ ١ / ١٧٦ . و المغْنى : و لم أمدح لئيما بشعرِى أن يكون أصاب مالاً لأرضيَهُ .

و لَمْ أَمْـدَح لأُرْضِيَـهُ بشِعْـرى   لئيماً أَنْ يـُقـال : أَصـابَ مـالاَ

و مِمَّا جاءَ على قولِ الكُوفِيِّ قولُ الشَّاعر [١] :

و قَد نَغْـنَى بـها و نَـرَى عُصُـوراً   بِـهَا يـقْـتَدْنَنَا الـخُـرُدَ الـخِـدَالا

فلَوْ أَعْمَلَ الثَّانِي لقالَ : يقتادُنَا الخُرُدُ الخِدالُ .

و مِمَّا يَحْتَمِلُ القولَيْن قولُ الشَّاعر [٢] :

تَمنَّتْ - وذاكُمْ من سَفاهَةِ رَأْيِها -   لأَهْـجـوَهـا لَـمّـا هـجتْنـى مُـحَـارِبُ

فإِعرابُ « مُحارب » عند الفريقيْنِ واحِدُ ، و التقديرُ مُخْتلِفُ ، و الأَوْلَى فى هذا البيْت : قولُ الكوفِيِّ ؛ ليعودَ الضّميرُ فى « لأَهْجُوَها » إليه .   ٣٧/ب

و قدْ أجازَ سيبويه [٣] : ضَرَبْتُ و ضَـرَبُونِى قَوْمَكَ ، على الْبَدَل من الواو واسْتَقْبَحَهُ الفارسىُّ [٤] .

و اسْمُ الفـاعل مع الفعْل هذا حُكْمُـه ، تقـولُ : مَـرَرْتُ برَجُلٍ ضَـارِبٍ حين أَقْبَلَ زيْدُ ، و منْهُ قولُ الشَّاعر [٥] :

---

١ - هو المرّار الأسدىّ .

و البيت من شواهد سيبويه ١ / ٧٨ . و انظر : المقتضب ٤ / ٧٦ - ٧٧ و الإنصاف ٨٥ - ٨٦ .

الخُرُد : جمع خريدة ، وهى الخَفِرةُ الحَيِيَّةُ. الخدال: جمع خَدْلة ، وهى الغليظةُ الساقِ المستديرتُها .

٢ - لم أقفْ على اسْمْه . انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٤٤٨ .

٣ - انظر : الكتاب ١ / ٧٨ .

٤ - انظر : المسائل البصريّات ٩١٩ .

٥ - هو الوليدُ بنُ عُقْبةَ ، من أبيات له يحُضُّ معاوية علىٍ قتال علىّ رضى الله عنهما . انظر : أمثال أبى عبيد ٣٤٣ و الجمهرة (حلم ٢ / ١٨٨) و اللسان و تاج العروسى (حلم) .

قال أبو عُبيد : « و ذلك أن الجِلْدَ إذا صارَ إلى الْحلَم - بفتح الحاء و اللاّم - فليسَ بعدَهُ صلاحُ . والحَلَم : أن يفْسُدَ الإهابُ و يقع فيه دودٌ فيُثَقَّبُ ، و الحَلَمُ أيْضاً : دودٌ يقع فى الجلد فيأكلُه ، فإذا دُبِغَ ضَعُفَ مَوضعُ الأكْل فبَقِىَ رقيقاً ، و المفردُ : حَلَمة .

و إنَّكَ و الكـتَـابَ إلَى عَلِــيٍّ　　كَدَابِغَةٍ و قـد حلِّمَ الأديــمُ

فأَعْملَ فيه الثانِيَ، وقد أَوْرَدَ الفارِسِيُّ[1]على إعْمال الثانِي قولَ الشّاعر[2]:

قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ　　و عَـزَّةُ مَـمْـطُـولٌ مُعَنّىً غَرِيمُهَا

و فى الاسْتِشْـهادِ به إشْكالٌ ، لأَنَّ قَوْلَه : « و عَـزَّةُ » مُبْتَدَأٌ ، و « ممطولٌ ومُـعَنّىً» خـبرَاهُ، وكلٌّ منهُـمـا يتـعلَّقُ بـ «غـريمُهـا» ؛ لأَنَّ المعْنى: يُمْطَلُ غَرِيمُهـا، ويُعَنَّى غَرِيمُها ؛ فلا يجوزُ أَنْ يُرْفَعَ «غريمُـها» بـ «مَمْطُولٍ» ؛ لأَنَّه يكونُ مقدَّماً فى النِّيَّةِ ، و إذا تـقدَّم وجَبَ إضـمارُهُ فى « مُعَنّىً » الَّذِى هو بعــدَهُ فِى التقْــدِيرِ، و « مُعَنّىً » قد جَرَى على « عَزَّةَ » ، و هو لغيْرِهَا ، و اسْمُ الفاعل إذا جرَى على غيْـر مَنْ هو له بَرزَ ضـميـرُهُ ؛ فـيـحـتـاجُ أَنْ تقـولَ : و عَـزَّةُ مَـمْطولٌ مـعَنّىً هُو غريْمـهَا، لأَنَّ التقْديرَ –على هذا القوْلِ– وعَزَّةُ مَمْطُولٌ غريمُها مُعَنّىً هُوَ، فَلمَّا لم يكُنْ فى البيْت ضَميرٌ بارزٌ ، علمْتَ أَنَّ «غريمها » مَرْفُوعٌ بِـ « مُعنّى» ، كَأَنَّه قالَ: و عَزَّةُ مَمْطولٌ غريمُها مُعنّى غَريمُها، وقيلَ: إنَّ «غريمَها» مرتفِعٌ بِـ «مَمْطُول»، و«مُعَنّىً» حالٌ منْهُ ، و عاملُهُ « مَمْطُولٌ » .

وَ أَمَّا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ[3] :

فَلَو أَنَّ ما أَسْعَى لأِدْنى مَعيشَةٍ　　كَفانِي و لَمْ أَطْلُبْ قَليلٌ مِن الْمَالِ

---

١ – انظر : الإيضاح العضدى ١ / ٦٦ .

٢ – هو كثيِّر . انظر ديوانه ١٤٣ .

و انظر : الإنصاف ٩٠ و ابن يعيش ١ / ٨ و الرجمع ٥ / ١٤٧ .

ممطول : اسم مفعول من قولك : مَطَلَ المدينُ دائنَهُ ، إذا سوّف فى أداء ديْنه . مُعَنّى : اسم مفعول من قولك : عَنَّى الأمْرُ فُلاناً – بتشديد النون – إذا شقَّ عليه و كان سبباً فى عنائِه و شِقْوته .

٣ – انظر : ديُوانه ٣٩ .

و البيتُ من شواهد سيبويه ١ / ٧٩ . و انظر أيضاً : المقتضب ٤ / ٧٦ و الخصائص ٢ / ٣٨٧ والإنصاف ٨٤ و ابن يعيش ١ / ٧٨ ، ٧٩ و المغنى ٢٥٦ و شرح أبياته ٥ / ٣٥ ، ٩٥ و ٧ / ٩٧ .

فليْسَ من هذا الباب ؛ لأِنّه لايجوزُ أَنْ يعْمَلَ فى «قَليلٍ» إلا «كَفَانِى»، ولَيْسَ لِـ « أَطْلُب » بِه تعَلُّقٌ ، لِفَسَاد المعْنى ، فإِنّ غَرَضَهُ : لَوْ أَنَّ سَعْيِى للدُّونِ كفانِى القليلُ و لَمْ أطْلُبْ الْمُلْكَ ، و لَوْ علَّقْتَ بِه « أُطلُبْ » لكان المعْنى : كَفَانِى القليلُ ولَمْ أطْلُبِ القليلَ ، و هذا متناقِضٌ .

البابُ التاسعُ : من القُطب الأوَّل : في المفْعُولِ / الَّذي لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه ٣٨/أ

و فيه ثَلاثَةُ فُصُولٍ

الفصْلُ الأوَّلُ : في تعْرِيفِهِ

قَدْ يُحذفُ الفاعِلُ مِنْ اللفظ لِغَرضٍ ، و يُقامُ المفعولُ مُقامَه ، و يُعْطَى إعرابَهُ ، لأَنَّ الفعْلَ قد اشْتَغَلَ به ، و هذا جارٍ فِي العربيّة ، أَنْ يُعطَى النَّائبُ حُكْمَ الْمنُوبِ عَنْه ، كَحَذْفِ المضافِ ، و إِقَامَةِ المضافِ إليْهُ مقامَه ، و إعرابهِ بإعرابِهِ ، فإذا فعلُوا ذلك غيَّرُ وا لَه هَيْئَةَ الفعْل ؛ إيذَاناً بذلك ، و دَفْعاً للَّبْسِ بين الفاعِلِ و المفعولِ ، وضَمُّوا صدْرَ الفعْلِ إذا كان حرْفاً يَثْبتُ في الابْتداءِ والوصْلِ؛ إعْلاماً أَنَّ المحذوفَ كانَ يسْتَحِقُّ هذه الحرَكةَ، نحو : ضُرِبَ زيْدٌ ، وأُكْرِمَ عمْرو .

فإنْ كانَ في أَوَّلِ الفعْل همزةُ وَصْلٍ ، ضُمَّ أَوّلُ المتحرِّكاتِ من الفعْل، نحو : أُنْطُلِقَ بزَيْدٍ ، واسْتُخْرِجَتْ الدَّراهِمُ. فأَمَّا ضمَّةُ الهَمْزَةِ ، إذا ابْتُدِئَ بها ، فَلِلإتباعِ .

و إنْ كانتْ عيْنُ الفعْل معتَلَّةً كُسِرَ أوّلُه نحْو : قِيلَ ، و بِيعَ ، و سَيَرِدُ موضَّحاً فِي التَّصْرِيف .

وبيْنَ النُّحاةِ فِي هذا الباب خلافٌ.

فمنهم مَن[1] يزعُمُ أَنَّهُ قائمٌ بنفْسِهِ مُسْتَدِلاً بأَنَّ في الأفعال مالايُذكَرُمعَه فاعِلٌ البتَّةَ، نحو:وُضِعَ[2] الرَّجُلُ في تجارَتِه ووُكِسَ [3] وجُنَّ و زُكِمَ .

---

١ – و هم الكوفيون و المبّرد ، و تابَعَهُم ابنُ الطراوة . انظر : ابن يعيش ٧ / ٧١ و الهمع ٦ / ٣٦ وابن الطراوة النحوى ١٣٧ – ١٣٨ .

٢ – وُضِعَ الرجل في تجارته : صار وَضيعاً .

٣ – وُكِسَ الرجل : خَسِرَ . قال ابن السرّاج في الأصول ١ / ٨١ : « و قد نُطِقَ بما لم يُسَمَّ فاعِلُه في أحْرُف، ولم يُنطق فيها بتسْمِيَةَ الفاعل ، فقالوا: أُنيختْ الناقَةُ ، وقد وُضِعَ زيدٌ في تجارته ووُكِسَ ...

ومنْهم مَنْ يقُول : إِنَّهُ فَرْعُ على غيْره ، وهُمُ الأَكْثَرُ [١] .

وسِيبويْه [٢] يرفعُه من حَيْثُ يُرْفَعُ الفاعلُ، وهو إسْنادُ الفعْل إليْهما ، وغيْرهُ يزعُمُ أَنَّه محمولٌ فى الرفع [٣] على الفاعِلِ .

و التقديمُ و التَّأْخيرُ ، و الإظهَارُ و الإِضْمَارُ فى الاسْم القائِم مقَام الفاعِلِ مثلُه فى الفاعِلِ ، يجُوز فيه ما جازَ فيه ، و لا فَرْقَ .

الفصْلُ الثَّانى : فى دوَاعِيهِ

الحاجَةُ إلى بناء المفعُول لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه أَحَدُ أَشْياءَ :

الأوّلُ : أَنْ يكونَ الفاعلُ معلُوماً ، كقولِكَ : زُلْزِلَتْ الأَرْضُ ، و خُلِقَ الخلْقُ فَيُعْلَمُ أَنّ اللّه مُزَلْزِلُهَا ، و خالِقُهُمْ .

الثاني : أَنْ يكونَ الفاعِلَ مجهولاً ، و المفعُولُ معلُوماً ، كقولك : ضُرِب زيدٌ و شُتِمَ عَمروٌ ، و هو الغالِبُ /على هذا الباب . ٣٨/ب

الثالثُ : أَنْ يكونَ الفاعلُ معلوماً ، لكِنْ يُخَافُ عَلَيْه ، أو منْهُ ، فتقول : قُتِلَ زيْدٌ ، وأَنْتَ تَعرفُ قاتلَه ، ولكِنْ لَم تُسَمِّه ؛ خوْفاً منه، أَوْ عليْه ؛ لِئَلاَّ يُعْرفَ .

الرابعُ : أَنْ يكونَ الفاعِلُ عظيماً، كقولك: صُفِعَ الوقَّاد، وقد صَفَعَه الأميرُ.

الخامِسُ : أَنْ يكونَ الفاعِل حَقِيراً ، كقولك : شُتِم الأميرُ ، فَلا تذكرُ شاتِمَه ؛ لِحَقَارَتِهِ .

---

١ ـ انظر : الكتاب ٤ / ٦٧ وابن يعيش ٧ / ٧١ والهمع ٦ / ٣٦ .

٢ ـ انظر : الكتاب ١ / ٣٣ .

٣ ـ قال ابن السرَاج في الأصول ١ / ٧٧ : « وارتفاعُ المفعول بالفعل الذي تحدّثتَ عنه كارتفاع الفاعل ، إذْ كان الكلامُ لا يتمُّ إلا به ، ولا يَسْتغني دونَه ، ولذلكَ قُلْتُ : إذا كان مبنياً على فعلٍ بُنِى للمفعول ، أردتَ به ما أرَدْتَ في الفاعل ، من أنَّ الكلامَ لا يتمُّ إلا به ، وقُلْتُ : ولم تذكُرِ مَنْ فَعَلَ به لأنَّك لو ذكرْتَ الفاعل ، ما كان المفعولُ إلا نَصْبًا ، وإنما ارتَفَعَ لَما زال الفاعِلُ ، وقام مقامَه ... » .

الفصلُ الثالثُ : فِي بِنَاءِ أَفْعَالِه

لايخلُو الفعْلُ المبنىُّ لِمَا لمْ يُسَمَّ فاعلُه : أَنْ يكونَ متـعدِّيـاً ، أو غيْر مُتعَدٍّ ، والمتعدِّى لا يخلُو : أنْ يكونَ متعدِّياً بنفْسِهِ ، أَو بغيْرِه ، والمتعدِّى بنفسِهِ لايخلُو : أن يتعدَّى إلى مفْعُولٍ وَاحدٍ ، أَوْ إلى مفعولَيْن ، أَوْ إلى ثلاثةَ مفَاعِيلَ ، والمتـعدِّى إلى مَفـعُولَيْن لا يخلُو : أنْ يُقتَصـرَ على أحَدِ مَفْـعولَيْه ، أَولا يُقْتَصـرُ ، و يُفـرَّقُ بينَهُما : أَنّه مَتَى وُجِدَ المفْعولُ الثَّانِي هُوَ الأوّلَ ، فهُو الّذى لا يقتصرُ على أَحَدِ مفعولَيْه ، و متى لم يكنْ هُوَ هُوَ ، فهُوَ الَّذى يُقْتَصَرُ على أَحدِ مفعولَيْهِ ، فحَصَلَ منْ هذا التقسيم سِتَّةُ أَفعال .

الأوّلُ : غَيرُ المتـعدِّى ، نحو : قَامَ و قَعَدَ ، و لا يُبْنى لِمَا لمْ يُسَمَّ فاعلُه ، إلاَّ أنْ يُنْقَلَ ، أوْ يكونَ مصْدَرُهُ ، أَو أحَدُ طرفيْهِ مَذْكُوراً ، نحو : قُمْتُ قِياماً يوْمَ الجُمعَة فى الدّارِ ؛ لأنَّ الْغَرَضَ من هذا البـاب هو : حَذْفُ الفاعلِ ، و إقامَـةُ المفعولِ مُقامَهُ ، فإذا لم يكُنْ ثَمَّ مفعولٌ ، و حَذفْتَ الفاعلَ بَقَى الفعْلُ حَديثاً غير مُحدَّثٍ عنْه ، فإنْ نقلْتَهُ بالهمزة و التَّضْعيفِ بنيْتَهُ لَهُ ، فقُلْتَ : أُقِيمَ زَيْدٌ ، و قُعِّدَ عَمْروٌ ، و قَدْ أَجازَ الْفرَّاءُ [1] : قِيمَ ، و قُعِد ، و ذُهِبَ .

الثّانى : المُتَعدِّى إلى مَفْعولٍ واحدٍ،لايُقام مُقَامَ الفاعلِ غيْرُهُ ، تقولُ فى ضَرَبْتُ زيْداً ، و أَكْرَمْتُ عَمْراً : ضُرِبَ زيدٌ ، و أُكْرِم عَمْرُوٌ ، وَ لا يَجُوزُ فِي: ضربْتُ زيْداً الضّرْبَ ، أَنْ تُقيمَ « الضرْبَ » مُقَامَ الْفَاعلِ ، لأَنَّ « زيـْداً » مفعولٌ بِهِ صَحِيحٌ و « الضربُ » مـصدرٌ ، و تقـولُ فِى ، دفعْتُ المالَ إلى زَيْدٍ ، وبَلَغْتُ بِعطائكَ خَمْسَمائَةٍ : دُفِعَ المالُ إِلَى زَيْدٍ ، و بُلِغَ بعطائِكَ خَمْسُمائةٍ ، لا تُقيمُ مقَامَ الفاعِلَ إلا المالَ ، و خَمْسَ المائَةِ ، دُونَ الجارِّ و المجرورِ ، فإن قَصدْتَ الاقْتصارَ ٣٩

---

١ - انظر : إِصلاح الخَلَل ١٩٦ .

على ذِكْر المدْفوعِ ، و المبْلوغِ بِهِ ، قُلْتَ : دُفِعَ إلى زيْدٍ ، و بُلِغَ بِعَطائِكَ .

الثَّالِثُ : مَالاُ يُقْتَصَرُ على أَحَدْ مفعُولَيْه ، لا يَحْسُنُ أَنْ يُقَامَ مُقَامَ الفاعِلِ إلا أوّلُ مفعولَيْه ، لأنَّ الأوَّلَ مخْبَرٌ عَنْهُ في المعْنى، والثَّاني خَبَرٌ ، فلَو أَقَمْتَ الثاني مُقامَ الفاعِلِ، جعَلْتَ المخبرَ عنْهُ خبراً، والخبرَ مُخبراً عَنْهُ، تقولُ في، ظننْتُ زيْداً قائِماً : ظُنَّ زيْدٌ قائِماً ، و لا يجوزُ ، ظُنَّ قائمٌ زيْداً ، و لا سيِّمَا إِذَا كانَ الثَّاني جُمْلَةً أوْ ظرْفاً ، لأنَّ الفاعِلَ لا يكونُهُمَا .

الرَّابِعُ : الذى يُقْتَصَرُ على أَحد مفعُوليه ، و هو على ضربيْن .

أحدهما : أَنْ يَصِحَّ فِي الثَّانى ما صَحَّ فى الأَوَّلِ ، و لا يُقامُ مُقَامَ الفاعل إلا أَوَّلُ مفعولَيْه، تَقُولُ: أعطيْتُ زيّداً غُلاماً، فلا تقولُ إلا : أُعْطِيَ زَيْدٌ غُلاماً؛ لأنَّ « زيْداً » آخِذٌ فِي المعْنى ، و لا تُقدّمُ الثانيَ على الأوّلَ مَع ذكْر الفاعِلِ .

و الآخَرُ : أَنْ لا يصِحَّ فِي الثانِي ما صحَّ فِي الأوّل ، و لَكَ فى مَفْعُولَيْه الخِيارُ ، و الأَوْلَى أن تُقيم مقَام الفاعِلِ أوّلَ مفعولَيْه ، فتقول فى ، أَعْطيْتُ زيْداً دِرْهماً : أُعْطِيَ زيْدٌ درهماً ، لأنَّ الدّرْهَمَ لا يكونُ آخِذاً ، و يجوزُ : أُعْطِي دِرْهَمٌ زيْداً ، كما قالوا : « أُدْخِلَ القبْرُ زيْداً » و « أُدخِلَتِ القلَنْسُوَةُ رَأسِيَ » ، و إِنمَّا جازَ ذلك لزَوال اللّبْسِ ، فلو قُلْت – على هذا – ضُرِبَ زيْداً سَوْطٌ ، لم يُجزْ ، لأنّ « سَوْطاً » فى موضِعِ مَصدرٍ تقديرُه ضَرَبْتُ زيْداً ضَرْبَةً بسَوْطٍ ، أَو ضَرْبَةَ سَوْطٍ، وقَد جوَّزَ بعضُهُم أَنْ تقولَ فى: سَمَّيْتُ أَبا مُحمَّدٍ زَيْداً ، وكَنْيتُ زيْدًا أَبَا مُحمدٍ : سُمِّي أبو مُحمدٍ زيْداً ، و كُنِيَ زيْدٌ أبا مُحمَّد ، فَتَنْصِبُ ما يحْسُن فيه حَرْفُ الجرِّ ، لأنك تَقولُ : سَمَّيْتُه بِزَيْدٍ ، و كَنَيْتُه بِأَبِى مُحمَّد .

الخامِسُ : المتعدّى إلى ثلاثةَ مفعُولِينَ ، و لا يُقامُ مُقَام الفاعِلِ غيرُ المفعولِ الأوَّلِ ؛ لأنَّه قد كَانَ – قَبْلَ نقْل هَذه الأفعالِ بالهمزة ، أَوِ التضْعيفِ – فاعِلاً فتقولُ فِي : أَعْلَمَ اللَّهُ زيْداً عمْراً عاقِلاً : أُعْلِمَ زيْدٌ عمْراً عاقِلاً . ٣٩ / ب

السَّادِسُ : المتعدِّى بِغيْرِهِ، ولا يخْلُو : أن يكُونَ غَيْرَ مُتعَدٍّ فِى الأَصْلِ ، وقَدْ تعدَّى بغيرِهِ ، أو يكونَ مُتَعدِّياً ، و عُدِّىَ بغيرِهِ إِلى غيْرِ ما هُوَ متعدٍّ إِليه .

فالأَوَّلُ ، يقامُ مقَامَ الفاعلِ ما عُدِّىَ إِليه ، تَقُولُ فِى ، سِرْتُ بزيْدٍ ، و : أَذهبْتُ زيْداً ، و : فرَّحْتُ زيْداً : سِيرَ بزيْدٍ ، وأُذهِبَ زيْدٌ ، وفُرِّحَ زيْدٌ .

فإِنْ كانَ مع المجرور الظَّرْفان المتمكِّنانِ - احْترَازٌ من : عِنْدَ ، ولَدُنْ وسَحَرَ - أوْ المصادرُ الموصوفةُ ، جازَ أَنْ تُقيمَ أيها شِئْتَ مُقامَ الفاعلَ ، وتَرفعَه وتنْصِبَ الباقِىَ ، تقول : سِيرَ بزيْدٍ فَرْسَخانِ يومَيْنِ سَيْراً شَديداً ، و: سِيرَ بزيْدٍ فَرسَخَيْنِ يومانِ سَيراً شَديداً ، و : سِيرَ بزيْدٍ فَرْسَخَيْنِ يوْميْنِ سيْرٌ شَديدٌ ، وفى التنزيل ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ (١) ﴾ .

وَلا تُقَامُ الظُّروفُ مُقَامَهُ حتىَّ تُنقلَ عَنْ بَابِ الظَّرفيّة إلى المفعول به، لتقْدِيرِ "فى" فيها ، ولاتُقامُ المصادرُ مُقَامَهُ حتَّى تُوصَفَ ؛ لأَنَّه لافَائِدَةَ فيهِ غَيْرَ موصوفٍ ، إِلاَّ ما استُفيدَ مِن الفعْل ، فإِذا لم تَنقُل الظَّرْفَ ، ولم تَصِفِ المصْدَرَ فالوَجْهُ النّصْبُ ، تَقُولُ : سِيَر بزيْد سَيْراً ، وسِيرَ بزيْدٍ مكَاناً ، أَو يْوماً .

وقَدْ جَوَّزُوا : سِيرَ بزيْدٍ سيْرٌ ، إذا أَردْتَ به ضَرْباً واحِداً من السيْرِ فكأَنَّه مَوصُوفٌ .

ويجوزُ - إذا لَمْ تُقِمِ المجرورَ مُقَامَ الفاعلِ - أَنْ تْحذِفَ ما تُقيمُه مُقَامَ الفاعلِ ، وتُضمِرَهُ ، وهُو إِمَّا مَصْدرٌ ، أَوْظرْفٌ دَلَّ الفعْلُ عليْهما ؛ إِذْ كانَ لايَخْلُو عنهُما .

فالمصْدرُ ، كقولك : سِيَر بزيْدٍ فَرْسَخاً ، كأَنَّكَ قُلْتَ : سِيرَ السَّيْرُ بزيْدٍ فَرْسَخاً ، فأَضْمَرْتَ السَّيرَ ؛ لدلالة : «سِيرَ " عليْه ، كما قالوا : "مَنْ كَذَبَ كان

---

١ - ١٣ / الحاقّة .

شراً لَهُ" ، أَيْ : كانَ الكذبُ شَراً لَهُ ، ومثلهُ قولُه تعالَى : ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُم اللَّهُ مِنْ فضْلِه هُو خَيْراً لَهُمْ [1]﴾ ، أَيِ : ولا تَحْسَبَنَّ بُخْلَ الذين يبْخلُون .

٤٠ / أ

وأَمَّا الظَّرْفُ ، فَأَنْ تُضْمرَ في المسْأَلَة ظرْفاً يدُلُّ "سيرَ" علَيْه ، نحو: الطريق ، وما أَشْبهَهُ ؛ لأَنَّ السَّيْرَ يكونُ فيه ، فَتَقولُ : سيرَ عليْه فَرْسَخاً ، كأَنَّكَ قُلْتَ سيرَ عليه الطريقُ فرْسَخاً .

فأمّا الحالُ ، والتَّمييزُ ، والمفعولُ له ، ومَعَهُ ، فَلاَ يقُامُ شَيْءٌ منها مُقامَ الفاعلِ ، فإذا قُلتَ : سيَر بزيْدٍ قائماً ، ونَصَبَّبَ زيْدٌ عرَقَاً ، وجئتُكَ ابْتغاءَ مَعْروفكَ ، فلاتُقيمُ "قائماً" و "عَرَقاً" و"ابتغاءَ معروفكَ" مُقامَ الفاعل .

وقد أجازَ قومٌ [2] في : "كانَ زيْدٌ قائماً" : كينَ قائمٌ ، قالَ ابْنُ [3] السَّرَّاج: وهذا عنْدي لاَيَجُوزُ ، منْ قبَلِ أَن "كان""فعْلٌ غَيْرُ حَقيقيّ ، وهُو ناقصٌ فَلا يُبنَى لمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه ، كَمَا لايُبْنَى مَنِ الأفعال التَّي لاَتَتَصرَّفَ،لأَنَّ بناءَهَا تَصرُّفٌ فيهَا .

وأَمَّا الثاني – وهو المتعدّي بنَفْسه وبغيْره – فَلا يُقامُ مُقامَ الفاعلِ إلاَّ [4] ما تعدَّى إِليْه الفعْل بنفسه ، وهي الأَقْسَامُ المقدَّمُ ذكْرُها ، نحو : حَمَلْتُ زيْداً إلى عَمْرٍو ، وأَضْرَبْتُ زيْداً عمْرًا ، وأَظنَنْتُ زيْدًا عَمْرًا عاقلاً ، وأَعلَمْتُ زيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النَّاسِ .

والأَسْبابُ الْمُعدِّيةُ تَرِدُ في بابِ المفعول بِهِ [5]، وهي عَكْسُ هذا البابِ ، لأَنَّ هَذا هَدْمٌ ، وذاكَ بِنَاءٌ .

---

١ – ١٨٠ / آل عمران .

٢ – هم الكوفيون . انظر : المساعد ١ / ٤٠٠ .

٣ – انظر : الأصول ٨١/١ .

٤ – في الأصل : إلى ، والصوابُ ما أثبتُّه .

٥ – انظر ص ١٣٨–١٥٠ .

البابُ العاشرُ من القُطْب الأوّل : فى المفعُولاَت

قَبْل أَنْ نخُوضَ فى ذكرِ المفعولات ، فلْنذْكُرْ جُمْلةً من المنصوباتِ الَّتى المفعولاتُ منها ، وقد ذُكِرَ لها حُدودٌ رَسْمِيَّةٌ [١]، غيرُ جامعَةٍ لأفرادها ، ولا ناظمةٍ لآحادها ، وكانَ الأَوْلَى عدُّها حيثُ تعذّر حدُّها [٢] ويجمعُها قسْمَان أصْلٌ وفرْعٌ .

فالأصْلُ خَمسَةُ أَنْواعٍ : مَفْعولٌ مُطْلَقٌ ، ومفْعُولٌ به ، ومفعولٌ فيه ، ومفْعولٌ لَهُ ، ومفعُولٌ مَعَهُ .

والفرْعُ سَبْعةُ أَنْواعٍ : حالٌ ، وتَمْييزٌ ، واسْتثْناءٌ – ولها بابٌ مفرد يلى[٣] هذا البابَ – وخبرُ كانَ وأَخواتِها ، واسْمُ إنَّ واخواتِها ، واسْمُ "لا" النافيةِ ، وخبرُ "مَا" النَّافيَة ، وستَرِدُ في بابِ[٤] العَوَامِلِ ؛ فلْنُورِدْ حينئذٍ المفعولاتِ فى : مُقَدّمة وخَمْسَةِ أَنْواعٍ .

المقدِّمَةُ:

اعْلَمْ أَنَّ الموْجودات / جواهرَهَا ، وأعراضَها ، يصحُّ أن تكونَ فاعلَة ٤٠ / ومفعُولَةً ، تقولُ : قَامَ زيْدٌ ، و: شَرُفَ العلْمُ ، و : رأَيْتُ زيْدًا ، و : كرهْتُ الجهْلَ وقد ذكرْنا منْ أَحكامِ الفاعلِ فى بابه ، وما يصِحُّ لَهُ ، ومالا يَصِحُّ لَهُ .

والفاعلُ يكونُ لَه مَفْعولاتٌ ، ولا يكونُ لمفعْولٍ واحدٍ أكثُر من فاعلٍ واحدٍ فإذا قيلَ لك – وقد ضربْتَ زيدًا – : ما صَنَعْتَ ؟ قلْتَ : الضَّرْبَ ، فإذا قيل لَكَ : بمنْ أَوْقَعْتَهُ ؟ قُلْتَ : بزَيْدٍ ، فإذا قيل [٥] : متَى ؟ وأيْنَ ؟ قُلْتَ : يوَم الجُمعَةَ فِي السُّوق ، فإذا قيل : لِمَ ضربْتَهُ ؟ قُلْتَ : ليتَأَدَّبَ ؛ فلذلك سُمِّيَ الأول مفعُولاً مُطلقاً ؛ لأنَّه على الحقيقةِ فعْلٌ محْضٌ ؛ وذلك أَنكَ إذا قُلْتَ : قُمْتُ قياماً ، فَقَدْ

---

١ – أيِ : تعريفاتٌ بالرَّسم .

٢ – أيِ : تعريفُها بالحَدِّ .

٣ –انظر ص ١٨٢ .

٤– انظر ص ٤٦٦ .

٥– في الأصل : قُلت . والمناسب ما ذكرته .

أَخرجْتَ القيامَ مِن العَدَمِ إِلى الوجود ؛ لأنَّه غيرُ مقيَّدٍ بشيءٍ ، كما فى المفعُولاتِ

وسُمِّيَ الثَّانى مفعولاً به ؛ لأنَّ الفعْلَ بِه وَقعَ .

وسُمّى الثَّالثُ مفعُولاً فيه ؛ لأنَّ الزّمانَ والمكانَ محَلاَّن للأَفعال ، لابُدَّ لَهَا منُهما .

وسُمِّى الرَّابعُ مفعُولاً لَهُ ؛ لأنَّه عُذْرُ الفعْلِ وسَبَبُهُ .

ولَمَّا جازَ أَنْ يُصاحِبَ الإنْسَانُ فى فعْلِه غَيْرَهُ ، ولَيْسَ من ضرورته ، قيلَ : مفعولٌ مَعَهُ .

وقد زَادَ السِّيرافِّى [1] مفعولاً منْهُ ، واسْتدلَّ بقوله :﴿وَاختَارَمُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً [2]﴾ ، أَى مِنْ قَوْمِه ، والعُلماءُ على خلافه .

وهذه الأنواعُ الخمسَةُ مَنْصوبةٌ أَبدًا ، مادامَتْ على بابها ، لَفْظاً ، أوْ مَوضعاً ؛ وإنَّما نُصبَتْ للفرْق بينها وبينَ الفاعلِ ، ولمناسَبةٍ بيَن كَثْرتها وخفّة النَّصْبِ ، وهى تَتَفاضَلُ فِي دَلالةِ الفعْل علَيهْا ؛ فأَقواهَا دَلالَتهُ على المصْدَر، لأنه من لَفظِه ، وينوبُ عنه في قولك : ضَرْباً زيْداً ، وتَعملُ عملَهُ ، ثُمَّ ظرْفُ الزّمانِ لأنَّه لأجْلِه ، وُضِعَ ، ولولا الزّمَنُ المختصُّ لم يحْتجْ إلى صيغةِ الفعْل ، ثُمَّ ظرفُ المكانِ ، لافْتِقارِه إلِيْه فيِ الوجود ، ثُمَّ المفعولُ لَهُ ؛ لصُدُورِه عَنِ الغَرضِ الباعثِ على فِعْلِه ، ثم المفعول مَعَه ؛ لعدَمِ الاضطرار إلِيْه .

وأَمّا المفعولُ به فإِنَّه وإِنْ نَقَصَ عن مرتَبَةِ المصْدرِ ، فإنَّه بمنزلة الفاعلِ فى حاجةِ الفعْلِ إِليه ؛ ولهذا / يَقومُ مقامَ الفاعلِ ، وإنَّما أُخِّرَ عن المصْدَر ؛ لأَنَّ فى ٤١/أ

---

١ – انظر : ٢/٢٥٠ ، ٧٦٠ ، ٧٧٨ من شرح السيرافى .

٢ – ١٥٥ / الأعراف .

الأفعال مالا يَتَعدَّى إِلى مَفْعولٍ ، وكُلُّها تَتَعدَّى إِلى المصْدَرِ ؛ فلذلك قُدِّمَ عليْه .

النَّوعُ الأَوّل.

فى المفعول المطلق ، وهو المصدَرُ ، وفيه أَربعة فصول.

الفصْلُ الأوّلُ : فيِ تعريفه ، وأقسَامِه

وحَدُّهُ : كُلُّ اسْمٍ دَلَّ على حَدَثٍ وَضْعًا ، وزَمانٍ مَجهُولٍ ضِمْنًا ، وهو وفعلُه من لفظٍ واحدٍ غالبًا ، أَلا تَرىَ أَنّ لفظَ الضَّرْب يدُلّ على الحَدث بالوضْعِ ، وعلى الزَّمنِ المَجهول بالتَّضَمُّنِ ؛ لأنه لاحَدَثَ إلاَّ فى زمانٍ ، وقولُنا غَالِبًا ؛ احترازٌ ممَّا لافعْلَ لَهُ ، وممَّا جاء من معنى الفعْلِ ، كَمَا سَيأْتِي بيانُه (١) .

وسيبويه (٢) يُسمِّى هذا البابَ : الحدَثَ ، والحدَثانِ ، والمعانِيَ ، وربّما سَمَّاهُ الفعْلَ ، لاباعْتِبَارِ الأفَعال النَّحويَّةِ .

وله انْقِسَامٌ باعتبارَيْن.

الأعتِبارُ الأوَّلُ : ينْقَسِمُ إِلى :مُبهمٍ ، ومُختَصٍّ ، ويُسَمُّون المختصَّ مُؤَقَّتا.

فالمُبْهَمُ نحو : ضرَبْتُ ضَرْباً ، وقعدتُ قعوداً ، لأنكَ لاتُريدُ نوْعًا من الضَّرْب والقُعُود بعْينِه .

والمختصُّ كقولك : ضرَبْتُ ضَرْبةً ، تُريدُ مرّةً ، وقُمْتُ القيامَ الَّذِى تَعْلَمُ، فليسَ هذا كالأوّل فى الشّياعِ ؛ لأَنَّهُ يَدُلّ على شيْءٍ محدودٍ محصُورٍ بالعدد والتَّعريفِ ؛ فالمبْهمُ لايَتَضمَّنُ فائدةً تَزِيدُ على إِفادةِ الفعل ، وإِنَّما هُو تأكيدٌ لَهُ ليسَ غيْرُ ، والمختَصُّ يتضَمَّنُ زيادةً ليَستْ فى الفِعْلِ ، وهى : الإخْتِصاصُ بالمرَّة والتعريفُ .

وحقيقَةُ التَّوقيتِ : التَّحديدُ ، وهُوَ مجازٌ فى وَصْفِ المصْدرِبه ؛ لأَنَّه مِنْ أَوْصَاف الزَّمَان .

ومن العلماء مَنْ يَجْعلُ المختَصَّ مُطْلقاً على المرَّة الواحدةِ ، ومنْهمُ مَنْ

---

١ - فيِ الأصْل : كَما سَيَأْتيِ بيانُه آنفاً ، وهو خَطأٌ .

٢ - انظر : الكتاب ١ / ٣٤ - ٣٥ .

يُطْلِقهُ على التعريف، ومنْهمُ من يُطْلِقه عليْهما ، وهو الصَّحيح .

والمبهُم لايكونُ إلا نكرةً ، نحوُ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، والمختصُّ ، يكونُ نكرةً ومَعْرِفةً ، فالنكرةُ نحوُ : ضَربْتُ / ضربةً ، وضَرْبتين ، وثلاثاً ، والمعْرِفَةُ نحو : ضربْتُ الضّرْبَ ، والضّرْبةَ ، واللاَّم فيه للعهْد والجنْسِ .

الاعتبارُ الثَّاني : ينقَسِمُ إلى ، مَا هُو مِنْ لفظ الفعْل ، وإلى ما ليَس من لفظه . ٤١ / ب

فالأوَّلُ على ضَرْبيْنِ : أَحدهما : أَنْ يكونَ جارياً على الفعلِ ، وهو بمعناه نحو : ضربتُ ضَرْبًا ، وأَكْرمْتُ إكرامًا ، والآخَرُ : أَن يكون بمعناهُ ، وليْسَ جاريًا عليه ، كقولِه تعالَى : ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا [٢]﴾، وقوله : ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً [٣]﴾ ، فهذا مِنَ لفظ الفعْلِ وبمعناهُ ، ولكنَّه غيرُ جارٍ عَلَيْه ؛ فإِنَّ مصدرَ "أَنْبَتَ" و"تَبَتَّلَ" الإنْبَاتُ ، والتَّبَتُّل .

والثَّاني – الَّذي ليْسَ من لَفْظِ الفعلِ – على ضربيْن .

أَحدهما : أَنْ يكونَ جَاريًا عليه وهُو بمعناهُ ، نحو : "قعدتُ جُلوسًا" وحَبَسْتُ مَنْعًا ، وبَسَمتُ [٤] وَمِيضَ البَرقِ ." والآخَرُ : أَسْماءُ وضعَت مَوْضعَ المصدر ، وليستْ مصادرَ نحوُ قولك : ضَرَبْتُه أنواعًا من الضّرْب ، وأَيَّ ضرْبٍ ، ورَجَعَ القَهْقَرَى [٥]" و"سَارَ الْجَمَزَى" ، و"قعدَ القُرْفُصاءَ [٦]" ، و"اشْتَملَ[٧] الصمَّاءَ"،لأنها أنواعٌ من الضّربِ ،والرُّجوعِ ، والسَّيرِ ، والقُعودِ ،

---

١ – أَيْ : لاتُريدُ نوْعاً من الضّرْبِ بعينِه ، ولا نوْعاً من القُعود بَعْينه .

٢ – ١٧ / نوح .

٣ – ٨ / المزّمّل .

٤ – فى الأصلِ : وَتَبَسَّمْتُ ، والصَّوابُ ما أثبتُّه ، حتى يكون جاريا على فعله وبمعْناه .

٥ – انظر : الكتاب ٣٥/١ ، والأصول ١٦٠ .

٦ – انظر: الكتاب فى الموضع السَّابقَ . وقعد القُرفُصاءَ ، أى " جلسَ على أليتيْه ، وألْصَقَ فخذيْه ببطْنه مُحْتبِياً بيديْه .

٧ – اشتمالُ الصمَّاءِ : أن يُجَلِّلَ جَسَدَه كلَّه بالكساءِ ، أو بالإزار .

والأشتمال [1] ومنْهُ اسْمُ الفاعلِ في قولك : قُمْتُ قائماً ، ومِنْهُ : "ضربْتُه سَوْطاً"؛ لأن الأصْلَ ضربتُه بِسَوْطٍ أوضربةَ سَوْطٍ ، فنُزِّلَ منزلَتَه ؛ إيجازًا ومبالَغةً .

الفَصْل الثاني : في دواعيه

الأسْبابُ الموجِبَةُ لوجود المصدرِ ثلاثةٌ : تأكيدُ الفعل ، وتَبْيِينُ النَّوعِ وعَدَدُ المَرَّاتِ .

أمَّا تأكيدُ الفعلِ فهُو فيه عِوضٌ مِنْ تَكْرارِ الفعْلِ في قولكَ : ضَربْتُ ضَربْتُ ، فقالوا : ضَرَبْتُ ضربْاً ، والألفاظُ المؤكّدةُ قد وَرَدَتْ كثيرًا في العربيّة فمنها قولُه تعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً [2]﴾ ، والإسْراءُ لايكونُ إلاَّ لَيْلاً ، وقولُه﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً [3]﴾، وقولُهُ :﴿ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ [4]﴾وقولُه: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ [5]﴾ ، وأمثالُ هذا ، وانْفَرَدَ الأخفَشُ بمسْألةٍ لايجُيزها غيرُهُ ، وهي : ضَرَبْتُ زيْدًا [6] أَنْ ضَربْتُ ، / ويقولُ : هو في تَقْدير المصْدَر ، وقالَ الزّجّاجُ [7] : قولُ النَّاسِ :" لَعَنهُ اللّهُ أنْ يلْعَنَهُ " ليْسَ من كلام العَربِ ، وردَّ على الأخْفَش .

٤٢

وأمَّا تَبْيِينُ النَّوعِ : فإنَّ الفعل تحته أنواعٌ لَيْس أحدُها أوْلى به من الآخَرِ: مِـــن القلَّةِ والكثْرةِ ، والشِّدَّة والضَّعْفِ ، بدليل قولِه تعالى : ﴿لاَتَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا [8]﴾ ، وقـــوله : ﴿ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحاً

---

١ – انظر : الأصول ، في الموضع السّابق .

٢ – ١ / الإسراء .

٣ – ٩١ / البقرة .

٤– ١٣ / الحديد .

٥ – ٢٦ / النحل .

٦ – انظر : الأصول ١/١٦١-١٦٢ الهمع ٣/١٠١ .

٧ – لم أهتَد إلى هذا الرأيِ للزجاج فيما لديّ من مصادر .

٨ – ١٤/ الفرقان .

جَميـــلاً [1] ﴾ ، فَلَمَّا كانَ كذلك جِيءَ بالمصْدر ، ليُخصِّصَ الفعْلَ بما هو عليه مِن الوصْف ؛ فتقولُ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا شديدًا ، وقُمْتُ قيامًا حَسَنًا ، وجَلسْتُ جُلوسًا طويلاً ، ومِنْ هذا النَّوْعِ : "قَعَد القُرْفُصاءَ [2] " ، وأمثالُه .

وأَمّا عَددُ المرّاتِ : فلاحْتماله قليلَها وكَثيرَها ، وليْسَ فى لَفْظه ما يدُلُّ على شَيْء منها ، فبُيِّنَ بذكْرِ العدد المقصودُ منْه ، تَقولُ : ضَرْبةً ، وضَرْبتين ،وثَلاثَ ضَرَبَاتٍ .

وأجازَ سيبويه [3] فى : ضربتُه ضَربتَيْن ، أَنْ تَنْصِبَ على الظَّرفِ ، أىْ: قَدْرَ ضَرْبتَيْن ، كما تقولُ : "انتظرْتُه نَحْرَجَزُورَيْنِ" ، فإذا قُلْتَ : ضَربْتُ زيْدًا ضَرْبًا شديدًا ضَرْبَتْين ، كان "ضَرْبَتَيْن" بدلاً مِن الأوّل ، ولايكونانِ مصدرَيْن؛ لأنَّ الفِعْلَ الواحِدَ لايَنْصِبُ مَصْدَرَيْن ، فأَمَّا قولُه [4] :

ووَطِئْتَنا وطأً على حَنَقٍ   وَطْءَ المقيَّدِ نابتَ الهَرْمِ

فلايكونُ الثانى فيه بدَلاً من الأوّل ؛ لأنّه غيْرُه ، ولكنَّهُ بمعنى : مِثْلَ وَطْءَ المقَيّدِ ، أو على إضمارِ فعْلٍ .

---

١ - ٤٩ / الأحزاب .

٢ - انظر ١٢٣ .

٣- انظر : الكتاب ١/٢٣٠ .

٤- هو الحارثُ وعْلَةَ الذُّهْلىّ .

وانظر : شرح الحماسة للمرزوقى ٢٠٦ واللسان (هرم) والهمع ٣ / ١٠٤ .

الحَنَقُ - بالفتح - الغيظ . الهرْم : واحدُه : هَرْمة ، وهى بقْلَةٌ ، وقيل : ضربٌ من الشجر ، أو الحمْض ، وفى المثل : هو أذَل منْ هرْمَةٍ قال المرزوقى : "أثْرْتَ فينا تأثيرَ الحَنَقِ الغضبان ، كما يُؤَثِّر البعيرُ المقيَّدُ إذا وَطِىءَ هذه الشُّجيْرة ، وخَصَّ المقيّدَ لأنّ وطْأَتَهُ أثقلُ ، كما خَصّ الحنقَ لأنّ إبْقاءَهُ أقَلُّ .... وانتَصَبَ "وَطْءَ المقيّد" على البدَل ، أى : وطْأٍ يُشبه هذا الوطْءَ" .

الفَصلُ الثالِثُ : فى عوامله

وهي لاتخلُوا : أَنْ تكونَ ظاهرةً أو مضمرةً .

أمّا الظَّاهرةُ ، فمنها : ما يَعْمَلُ بنفسِهِ ، ومنها ما يدُل على عاملٍ مثْلِه وقد تَقَدَّمَ تقْسيمُ المصدر إلى أَربْعَةِ أَقْسَامٍ :

الأَوَّلُ : أَنْ يكونَ من لَفْظِ فعلِه ، جاريًا عليْه ، بِمعناه ، وهذا عاملُه فعْلُه نحو : ضَرَبْتُ ضرْبًا .

الثاني : أَنْ يكونَ من لَفظِه ، وبمعناهُ ، ولكنَّه غيْرُ جارٍ عَلَيْه ، وهذا عاملُه فِعلُه عند الأكثرِ [١] ، ومنهُم مَنْ[٢] يقولُ : إِن عاملَهُ فِعْلٌ دَلَّ الظاهر عليْه كقوله تعالَى : ﴿وَتَبَتَّلْ إليه تَبْتيلاً [٣]﴾ .

الثَّالِثُ : أَن يكُون من غير لَفظْه ، لكنَّه جارٍ عليْه ، وبمعناهُ ، نحو : قعدتُ ٤٢ / جُلُوساً " وبَسَمْتُ [٤] وميضَ البرْق " فالمازِنِيُّ [٥] يُعْمل فيه الظاهِرَ ، وسيبويْه [٦] يُعملُ فيه فِعْلاً دَلَّ عليه الظاهرُ ، تقديُرهُ : بَسمْتُ [٤] فومَضْتُ وَميضَ البَرْق .

الرَّابعُ : وهو الأسْمَاءُ الموْضوعةُ موضعَ المصْدرِ ، نحو ، "رَجَعَ الْقَهْقَرَى" و "قَعَدَ القُرفُصَاءَ"، وهذَا النَّوعُ وما أَشبهَهُ مَنْصوبٌ بفعلِهِ الظَّاهِرِ ، وهو مذهب

---

١ – قال السيوطى فى الهمع ٣ / ٩٨ : "وعليه المازنيُّ " .

٢ – وعليه المبرّدُ وابنُ خروف ، وعزاهُ لِسيبويه . انظر : الهمع فى الموضع السابق .

٣ – ٨ / المزّمّل .

٤ – فيِ الأصل : وبَسَّمْتُ ، وقد سَبَقَ نظيرهُ قريباً .

٥ – انظر : الهمع ٣ / ١٠٠ .

٦ – انظر : الكتاب ١ / ٢٣١ .

سيبويه [١] ، وقال المبرّدُ [٢] : إنّه منصوبٌ على أنَّه صِفةُ "محذوف" ، تقديرُهُ : قَعَد القعدةَ القُرْفُصَاءَ ، وَرَجَعَ الرُّجُوعَ القَهْقَرى .

وأمَّا المضمرةُ : فأَرْبعةُ أقسَامٍ:

القِسْمُ الأوَّلُ : مضمرٌ يجوز إظهارُهُ ، كقولكَ للقادم مِنْ سَفرِهِ : "خيْرَ مَقْدمٍ" ، ولِمَنْ يمطلُ بوَعْده:"مَواعيدَ عُرقوبٍ [٣] " ، وللغَضبانِ : "غَضَبَ الخَيْل على اللُّجُمِ" [٤] .

القِسْمُ الثَّاني : مضمرٌ لايجوزُ إظهارُهُ ، وهُو كثيرٌ في كلامهم ، ويردُ على أنواعٍ :

الأوَّلُ : أَنْ يكونَ دُعَاءً ، كقولك : "سَقْيًا ورَعْيًا" و "بُعْدًا وسُحْقًا" .

---

١ - في الكتاب ١ / ٣٤ - ٣٥ : "واعلَم أنّ الفعْلَ الَّذى لايتعدَّى الفاعلَ يتعدَّى إلى اسْم الحدَثان الَّذى أُخذَ منه ؛ لأنَّه إنَّما يُذْكَرُ لَيدلَّ على الحدَث ، ألا تَرى أنّ قولَكَ : قَدْ ذَهَبَ ، بمنزلَة قَوْلكَ : قَدْ كانَ منه ذَهابٌ ، و إذا قُلْتَ : ضَرَبَ عبْدُ اللَّه ، لم يُسْتَبنْ أنَّ المفعولَ زيداً وعمروٌ ، ولايَدُلُّ على صِنْفٍ ، كما أنَّ "ذَهَبَ" قدْ دَلَّ صِنْفٍ ، وهو الذَّهابُ ، وذلكَ قولُكَ : ذَهَبَ عَبْدُ اللَّه الذّهابَ الشَّديدَ ، وقَعَد قعْدةَ سَوْءٍ ، وقَعَدَ قَعْدَتَيْن ، لَمّاَ عَمل في الحدَث عَملَ في المرَّة منه والمرَّتَين وما يكون ضرْباً منه . فَمِن ذلك : قَعَدَ القُرفُصاءَ ، واشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ ، وَرجَعَ القَهقَرى ؛ لأنَّه ضَرْبٌ من فِعْله الَّذي أُخذَ منه" .

٢ - لم أَهْتَد إلى هذا الرأيِ فيما اطَّلَعْتُ عليه من كُتب المبِّرد المطبوعَة ، هذا وقد ذكر هذا الرأيَ ابْنُ السَّرَّاج منْسوباً إلى المبرِّد ، قال في الأصول ١ / ١٦٠ - ١٦١ : "قال أبو العَبَّاس : قولُهُمْ : قَعَدَ القُرفصاءَ ، واشْتَملَ الصَّمَّاءَ ، ورجَعَ القهْقَرىَ ، هذه حُلىً وتَلقيباتٌ لَهَا ، وتَقْديرها : اشْتَمَلَ الاشْتمالَةَ التَّى تُعْرفُ بهذا الاسْم ، وكذلكَ أَخواتُها .. "

٣ - انظر : أَمْثال أبي عُبَيْد القاسِم بْن سَلاَّم ٨٧ . ويُضْرَبُ المثلُ فى خُلْفِ الوعْدِ . وانظر تَخريج المثَل وقصَّتَهُ في المَوْضع المشار إليه ، وفي ذلك يقول الشَّاعرُ :

وعَدْتَ وكانَ الخُلْفُ منْكَ سَجيَّةً

مَواعيدَ عُرْقوبٍ أَخاهُ بيثْربِ

٤ - انظر : مَجمع الأمثال ٢/٢ ولِسَان العَرب (غضب) . ويُضربُ المثلُ لِمَنْ غَضِبَ عَلى مَن لايُبالَى بِهِ ، لأنَّ الخَيلَ لايُبالَى بغضَبِها على اللُّجُمِ .

الثّانى : أَنْ يكون غَيْرَ دُعَاءٍ ، كقولك : "حَمْدًا وشُكْرًا لا كُفْراً (وعُجْبا") [1] وأفْعَلُ ذلكَ حُبًّا وكَرَامَةً " ، و "لا أَفْعَلُ ذاكَ وَ لا كيْدًا وهَمًّا" .

الثالثُ : أَن يكونَ إخْبَاراً ، كقولِهِمْ : "مَا أَنْتَ إلاّ سَيْرًا سَيْرًا" ، و "ما أَنت إلاَّ سَيْرَ البرِيَدِ" و "ما أَنْتَ إلاَّ شُرْبَ الإبِلِ" ، و "إلاَّ الضّرْبَ الضَّرْبَ" ومنْهُ قولُه تعالى : ﴿فَإِمَّامَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً [2]﴾ .

الرَّابُع : أَنْ يكونَ اسْتفهامًا ، كقولك :"أقيامًا والناسُ قعودٌ" ؟ و "أَقعودًا والناسُ يغْزُونَ ؟ " ومنْهُ قولُه : "أَغُدَّةً كَغُدَّةِ البعَيرِ [3] ؟" وَ :

أَطَرَباً وأَنْتَ قِنَّسرِىٌّ [4] ؟!

وقد يُسْتعملُ مثلُ هذا فى الخبر ، كقولكَ : "سَيْرًا سَيْرًا " ، عَنَيْتَ نفسَكَ أَوْ غيرَكَ .

الخامِسُ : أَنْ يكونَ توكيدًا لِنَفسِهِ ، ولِماَ قبلَهُ ، فالأَوّلُ كقولك : "لَهُ عَلَىَّ

---

١ - تَتِمَّةٌ يصِحُ بها المَثَلُ ، وهى فى كُلِّ المصادرِ ، ولَعَلَّها سَقَطتْ من الناسِخ . انظر : سيبويه ١ / ٣١٨ وابن يعيش ٣ / ١١٤ والجمع ٣ / ١١٨ قال السّيوطِيُّ في الهمع ٣ / ١١٩ : "قال أبو عمر وبْنُ بقّى : قوْل سيبويه : حَمْداً وشُكْراً لاكُفْراً له ، كذا تكلّم بالثلاثةِ مُجتَمِعةً . وقد تُفْرَدُ ، و "عجباً" مُفرَدٌ عنْها .

٢ - ٤٠ / مُحمدّ .

٣ - هذا من قول عامر بن الطّفيل ، وبقيَتُه : "وموْتاً فى بيْت سَلُوليّة ، غُدّة البعير : طاعونُه ، وكان عامرٌ قد أصـابَهُ الطاعون حين خَرَجَ من عند النبىّ صلىّ الله عليه وسلَم ، فلجـأَ إلى بيت امـرأة من بنى سَلول فمـات هُناك . انظر : أمثال أبى عبيد القاسم بن سلاّم ٣٣٣ ، وفى هـامش الصفحة فضلُ تَخريج .

٤ - هذا بيتٌ من الرجز المشطور للعـجاج . انـظر : ديوانه ٣١٠ . وهو من شواهد سيبويه ٣٣٨/١ و ٣ / ١٧٦ . وانظر أيضـا التـبصـرة ٤٧٣ وابن يعـيش ١٢٣/١ والمغنى ١٨ وشـرح أبيـاته ٢٧١/٥ والهمع ١٢٢/٣ والخزانة ٢٧٤/١١ واللسان (قنسر) .
الطرب : خفّة الشّوْق . القنّسْرىُّ الكبير المُسِنُّ .

أَلْفُ دِرْهَمٍ عُرْفًا ووَزْنًا" ، والثاني كقولكَ : "هذا عَبْدُ اللَّه [1] حَقًّا" ، و"هذا القولُ لاقولَكَ [2] ، ومِنْهُ قولُه تعالى: ﴿ صُنْعَ اللَّهِ [3] ﴾ وَ ﴿ وَعْدَ اللَّهِ [4] ﴾ و ﴿ كِتَابَ ٤٣ / أ اللَّهِ عَلَيْكُمْ [5] ﴾ ، وقولُهم "اللَّهُ أَكْبَرُ دَعْوَةَ [6] الحقّ"، و "أَجدَّكَ لاتَفعَل كَذَا [7]"؟

السَّادسُ : أَنْ يكونَ ممَّا لاَ يَتَصرَّف ،نحوُ : "سُبحَانَ اللَّهِ ، وَرِيْحَانَهُ [8] "

---

١ – فى ابن يعيش ١/١١٦ : "اعلم أن "حقّاً والحقّ" ونَحوهما مصادرُ ، والناصبُ لها فعلٌ مقدَّرٌ قبلها دلَ عليه معنى الجُملة ، فتُؤكّدُ الجملةُ ، وذلك الفعلُ : أحُقُّ ، وما جَرَى مجراهُ ، وذلك أنك إذا قُلْتَ : هذا عبدُ اللّه ، جاز أن يكون إخبارُك عن يقينٍ منكَ وتحقيق ، وجاز أن يكون على شكٍ ، فأكدتَه بقولك : حَقّاً ، كأنك ملْتَ : أحُقّ ذلك حَقّاً ... "

٢ – وفى الموضع السابق من ابن يعيش : "... وإذا قال : "هذا القولُ لا قولَك" فكأنه قال : هذا القولُ لا أقولُ قولَك ، أى : مثلَ قولك ، يعنى : إننى أقول الحقَّ ولا أقول باطلاً مثل قولك ... " .

٣ – ٨٨ / النمل .

٤ – ١٢٢ / النساء و ٦ / الرّوم .

٥ – ١٢٤ / النساء .

٦ – فدعوةَ منصوبٌ على المصدر ، كأنه قيل : أدعو دعوةَ الحقَ انظر : ابن يعيش ١/١١٧ .

٧ – انظر : الكامل ١٠٤١ .

وفى ابن يعيش ١/١١٦ : "واعلم أنَّ قولَهُم فى الاستفهام : أجدَّك لاتفعل كذا ؟ أصلُه : من الجِدّ الذَّى هو نقيضُ الهزْل ، كأنَّه قال : أتَجِدُّ ذلك جِداً ؟ غيرَ أنَّه لا يُستعْملُ إلا مُضَافاً ؛ حتَّى يُعلَم مَنْ صاحبُ الجِدِّ. "

٨ – الرَّيْحانُ : الرِّزقُ ، تقول : خرجْتُ أبتغى رِيْحَانَ اللّه ، أى : رزقَهُ وفى الحديث : "الولدُ مِنْ رَيْحانِ اللّه" ، وقولُهُم : سبحانَ اللّهِ وريحانَهُ : نصبوهما على المصدر ، يُريدون : تنزيهاً له واسْتِرْزاقاً . انظر : الصحاح (روح) وفى الهمع ٣/١١٦ : "... ويلزمُ الإضافَةَ ، ولا يتصرّفُ ، ولم يُنطق له بفعل من لفظه ، فيُقدّر مِنْ معناه ، أى:أسْتَرْزِقُهُ ، ولا يُستعْمَل مفرداً ، بل مُقْتَرِنا مع "سبحانَ اللّه" وقيل : يُستعملُ وحدَه ؛ لأنَّ سيبويه لم يذكرْهُ مقترناً مع "سبحانَ الله" ولا نَبَّه على ذلك " .

و"مَعَاذَ اللَّه" ، و"عَمْرَكَ [1] اللَّهَ إلا فَعَلْتَ" ، ومنْهُ قولُهُمْ : "غُفرانَكَ لاكُفْرانَكَ" .

السَّابعُ : أَنْ يكونَ مُثَنَّى ، كقولِهم : "لبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ " ، وَ "حنانَيكَ" ، كأَنَّه قالَ : تَحَنُّنًا بعد تَحَنُّنٍ .

الثامنُ : أَنْ يكونَ علَى التَّشْبيه،كقولكَ :"مررْتُ فإذا لَهُ صَوْتٌ صوْتَ حِمَارٍ"، و" إِذَا لَه صُرَاخٌ صُرَاخَ ثَكْلَى" ، و ": إذَا لَه دَقٌّ دَقَّك بالِمنْحازَ حَبَّ القِلْقِلِ [2] " .

وهذا بابٌ ما أَوسَعَهُ في العَرَبيَّةِ !

وكُلُّ هذه مصادرُ منصوبَةٌ بأفعالٍ متروكَة الإظْهارِ ، كأنّه قالَ : سَقَاكَ اللَّهُ ، ورعاكَ ، وأَلْزمكَ ، ونحْوَ ذَلِك من الأفعالِ الدّالّة عليْها أَلفاظُ المصادرِ المذكُورة .

---

١ – انظر : التبصرة ٤٤٨ – ٤٤٩ .

وفى ابن يعيش ١/١٢٠ "... وأمّا قولهم : "عَمْرَكَ اللّهَ" فهو مصدرٌ لم يُستعمل إلاَّ فى مَعنَى القَسَم ، ونصبُه على تقدير فعلٍ ، وفى تقدير ذلك الفعل وجهان .

منهم مَن يُقدّر : أسألك بعَمْرِك اللّهَ ، وبتعميركَ اللّهَ ، أيْ : وَصْفكَ اللّهَ بالبقاء والْعَمرِ ، والعَمْرُ : البقاءُ ، تَقولَ : بعَمْرِ اللّه ، كأنك تحلفُ ببقاء اللّه ...

ومنهم مَنْ يُقدّرُ : أَنشُدُكَ بعَمْرِ الله ؛ فيكون الناصِبُ : أَنْشُدك ، وهم يستعملون : "أنشدكَ" ، فى هذا المعْنى كثيراً ، ثُمَّ حُذِف الباءُ ، فوصل الفعلُ ، فنصب "عمرَك" ، ثم حُذف الفعلُ ، فَبقى "عمرَك اللّهَ" ، و "اللّهَ" منصوبٌ بالمصدر الذى هو "عمرك" كأنه قال : بوصفِك اللّهَ بالبقاء ..."

٢ – المنحازُ : الذى يُدَقُّ فيه ، وهو الهاوُن .

وفى الأصل : الفُلْفُل ، بالفاء ، وبهامش النسخة تصحيحٌ بخط يُقاربُ خط الناسخ ، نصُّه :"حَاشِيَةٌ قال الجوهريُّ : الصوابُ : حبّ القِلْقِل ، بقافين مكسورتين ، وقال : هو بالفاءين تصحيفٌ ، وحكاهُ عن الأصمعى" هذا والذى فى الصحاح ، (قلل) : " والقلقِل ، بالكسْر : نبتٌ له حبٌّ أسودُ ... وفى المَثَل : دقَّكَ بالمنحاز حَبَّ القِلْقِل . والعامّةُ تقول : حبَّ الفُلْفُل ، قال الأصمعيُّ : هو تصحيفٌ ، إنّما هو بالقافِ ، وهو أصلَبُ ما يكون من الحبوب ، حكاهُ أبو عبيد" . وانظر المثلَ وتخريجَهُ فى أمثال أبى عبيد ٣١١ ، قال :"وقد يوضَعُ هذا المثلُ أيضًا فى الإذلال للقَوْمِ والحَمْلِ عليهم" وقال ابن يعيش فى شرح المفصّل ١/١١٦ : "والنكتَةُ فى ذلك :أنه يُريدُ : مررتُ به وهو يُصَوِّتُ ، ولم يُرد أن يصفَه بذلك أو يُبْدلَه منه ..." .

ويجوزُ فى كثيرٍ من هذه الأمثلة الرَّفعُ على الابتداء ، وما بعده خبرُهُ ، كقولِه [1] :

أَقَامَ وأَقْوى ذاتَ يوْمٍ وخَيْبَةٌ لأوَّل مَنْ يَلقَى وشَرٌّ مُيَسَّرُ

والنَّصْبُ أَكْثَرُ وأَجْوَدُ .

القسْمُ الثالِثُ : مصَادِرُ لا أَفْعالَ لَهَا ، نُصبَتْ بأَفعالٍ مقَدَّرَة لَمْ يُنطَقْ بها وهِى أَنواعٌ .

الأَوَّلُ : الدّعاءُ كقولِهمْ :"دَفْرًا[2]" ، و"بهْرًا [3]" ، و"أفّةً" [4] ، و"تُفَّةً" [5] كأَنَّه قالَ : بَهرَكَ اللَّهُ ، وَ إِنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ به [6] .

الثَّانى : أَنْ يكــون مُضــافًا ، كقوْلهم : ويْحَكَ ، وَيْلك ، و وَيْسَكَ ، ووَيْبَكَ،

---

١ – هو أبو زبيد الطائىّ . انظر : ديوانه ٦١ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٣١٣/١ .

وانظر أيضًا : اللسان (يسر) وابن يعيش ١١٤/١ ، والمساعد ٤٧٨/١ والهمع ١٠٧/٣ .

والشاعر يصف أسداً . أقوى : نَفِدَ ما عنده من زاد ، يقول : مَن يلقى هذا الاسَدَ فى تلك الحالة فالخيبةُ له .

والشاهدُ فيه : رفع "خيبة" بالابتداء ؛ لما فيه من معْنى النصب على المصدر المسْتعمل فى الدعاء ، وخبر المبتدأ الجارُّ والمجرور " له .

٢ – الدّفْر : النّتْنُ .

٣ – ألْبَهْرُ : الغلَبَةُ ، ويُقال أيْضا : بَهْراً له : تَعْساً له .

٤ – الأُفَّةُ : وسخ الأُذن .

٥ – التُّفَّةُ : وسخ الأظفار . وانظر سيبويه ٣١١/١ .

٦ – فى ابن يعيش ١٢٠/١ : "... وقد قالوا:بَهَرَ القمرُ الكواكبَ ،إذا غطّاها ، وفى الهمع ١٠٦/٣ :"وقال أبو حيّان : حكى ابنُ الأعرابى وغيرُه أنه يُقال للقَوم إذا دُعِى عليهم : بَهَرهم اللّهُ ؛ فيكون منصوباً بفعل مستعمل ، لا مهمل" .

ولايُتكَلَّم بِهذِهِ الأربعة [1] مُفردةً ، ومنْهُ قولُهُمْ فى القسَمِ : "قَعْدَكَ اللّهَ" بمنزلة :"عَمْرَكَ اللّهَ"، إلاّ أنّ "عمْرَك" لَهُ فعلٌ ، و "قعدَك [2] " لافعلَ لَهُ .

القسْمُ الرّابعُ : أَسْمَاءُ غيرُ مصادرَ ، نُصبتْ نَصْبَ المصادرِ ، وهى نَوْعانِ أَحدهما : مأُخوذٌ من الفعْل ، كقولهم : "هَنيئاً مَريئًا" ، و"أَقائماً وقَد قعَد النَّاسُ ؟" ، و "قاعدًا - علِمِ اللّهُ - وقد سَارَ الرَّكبُ" ، مُسْتفهِما ومُخْبرًا .

والآخَرُ :أَنْ يكونَ غيرَ مأُخوذٍ من الفعل، كَقَوْلكَ : "تُرْبًا وجَنْدَلاً" ، و "فاهَا لِفيكَ" ، يُريدُون : فَاالداهيَةِ .

وبعضُ العرب يرفَعُ هذا ، كقوله [3] :

لَقدْ أَلَّب الواشُون أَلْبًا لِبَيْنِهِم فتُرْبُ لأفْوَاه الوُشَاةِ وجَنْدَلُ

٤٣ /

وجميعُ هذا الباب إِنَّما يُعْرف بالسَّمَاعِ ، ولاَ يُقاسُ عليْه .

وقد جاءتْ أَلفاظٌ مَنصوبةٌ يلْتَبِسُ المصدرُ فيها بالحالِ وغيرِها؛ قالوا :"مَرْرتُ بهم جَميعًا" ، وكُلاً ، وعامَّةً ، وقاطِبةً ، وطُرًّا ، و "مررتُ به وحدَهُ" فسيبويه [4] يَنصبُ "قاطبةً" و"طُرًّا" على الْمصْدر ، والباقِى عَلَى الحال ، وهُوَ

---

١ - انظر : سيبويه ٣١٨/٣ والتبصرة ٢٦١ ، وفى ابن يعيش ١٢١/١ : "وأما وَيحٌ ووَيْسٌ ووَيْبٌ فكناياتٌ عن الوَيْل ؛ فوَيْلٌ : كلمةٌ تُقال عند الشتْمِ والتوبيج ، معروفةٌ وكثرتْ حتّى صارتْ للتعجُّب يقولها أحدهم لِمنَ يُحبّ ولِمَن يُبْغِضُ ، وكنَوْا بالويْس عنها ؛ ولذلك قال بعض العلماء : "وَيْسٌ ترحُّم ..." وانظر الهمع ١٠٧/٣ - ١٠٨ .

٢ - انظر : التبصرة ٤٥٠ .

٣ - لم أهتد إليه .

والبيتُ من شواهد سيبويه المجهولة القائل . انظر : الكتاب ٣١٥/١ . وانظر أيْضا : المقتضب ٢٢٢/٣ والتبصرة ٢٦١ والمخصص ٨٥/١٢ وابن يعيش ١٢٢/١ وشرح حماسة أبى تمام للتبريزى ٢٧٢/٢ .

أَلَّب : جمع . لبينهم : أى لِيبَينُوا ويبْعُدوا . التُّرب والجندل : كناية عن الخيبة ؛ لأن مَن ظفرِ من حاجتهِ بهما لم يحْظ بطائلٍ ، والجَنْدل : جمع جندلة ، وهى الحجارة .

٤ - انظر : الكتاب ٣٧٦/١ .

مَذْهَبُ الخليل [1] ، وأَمّا "وحْدَهُ" ؛ فمنهُم من [2] نَصَبَها على الظَّرْفِ ، ومنْهُم عَلَى الحالِ [3] ، ومنهُم على المصدر [4] .

الفَصلُ الرابع : في أحكامِهِ

الأوَّلُ : إذا اذُكِرَ المصدرُ مع فعْلِهِ فَضْلَةً ، ولم يكُنْ واقِعًا في محلِّ البيانِ والاعْتمادِ ، فهو مَنْصوبٌ .

فإنِ لم يكنْ فَضْلَةً ، ووَقَعَ في محلِّ البيانِ والاعتمادِ رُفِعَ ، كقولك : الضّرْبُ مؤلِمٌ ، ويُعْجِبُنى ضَرْبُ زيْدٍ ، وسِيرَ بزيْدٍ سَيرٌ شَديدٌ ، ويَسْتَوى فيه المبهمُ والمختصُّ ، والمعرفةُ والنكرةُ ، كما سَبق ، إلا أَنَّ المعرفة تنقسمُ قِسْمين :

أَحدهما : تعريفُ العَهْدِ ، نحو : ضربْتُ الضرْبَ الذى تعْهَدُ ، وهذا يُبطلُ الإبهامَ ؛ لقَصْرِه على نَوْعٍ بِعْينه .

والثَّانى : تَعْريفُ الجنْسِ ، كَقَوْلك : كَثُرَ الضَّرْبُ والقتْلُ ، فهذا ينْتَصِبُ على المصْدر غالباً ، إذا وُصِفَ ، تَقُولُ : ضَربَ الضَّرْبَ الشَّديدَ ، و : قَتَلَ القتلَ الذَّريعَ ، فإنْ لمْ يوصَفْ فالأَحْسَنُ أَنْ يُنكّرَ ؛ فَيُقَال : ضَرَبَ ضرْبًا ، وقَتَلَ قَتْلاً ؛ لأَنَّ الفعلَ تدلُّ صيغتُه على الحدَث ، والمصْدرُ المبهمُ إذا انتَصبَ به كانَ تأكيداً لَهُ ، بمنزلَهُ تكريرِهِ ، كما سَبَقَ ، فإذا لْم يُفدْ تعريفُه زيادةً على إفادَةَ الفعْلِ

---

١ – انظر : الكتاب : الموضع السّابق .

٢ – وهو يونُسُ . انظر : الكتاب ٣٧٧/١ والأصول ١٦٦/١ . وفى ابن يعيش ٦٣/٢ أنَّ ليونس فى : مررتُ به وحده ، قولان : أَوَّلُهُمَا : أنَّه منصوبٌ على الحال ، والثانى : أنَّه منصوبٌ على الظّرف .

٣ – قال ابن السّراج فى الأصول ١٦٥/١ : "ومذهبُ سيبويه : أَنَّ قولَهم : مررتُ به وحدهَ ، وبهم وحدَهم ومررْتُ برجلٍ وحدهَ ، أى : مُفردً : أُقيم مقام مَصْدرٍ ، يقوم مقام الحال" .

٤ – وهو مذهب الخليل . انظر : الكتاب ٣٧٧/١ .

وقال سيبويه فى الكتاب ٣٧٣/١ : "هذا بابُ ما جُعِل من الأسْماء مصدراً كالمضاف فى الباب الذى يليه ، وذلك قولك : مررْتُ به وحده ..." وانظر : المقتضب ٢٣٩/٣ .

فلا حاجَةَ إلى تَعْرِيفه ، فإنْ أَرْدتَ بقولك : ضربْتَ الضّرْبَ ، ما يسْتحِقُّ أَنْ يُسَمىَّ ضرباً على الحقيقة ، جاز وحَسُنَ ؛ من حَيْثُ إنَّه أَشْبَه الموصوفَ .

فإنْ كان المصدرُ مُؤقّتًا ، عَمِل فيه الفعْلُ وهو مُعَرَّفٌ تعريفَ الجنس ، تقولُ : قدْ تَضْرِبُ الضَّرْبةَ فتُغْني عنَّا الضّرَبَاتِ الكثيرةَ ؛ لأَنَّ الفعْل لايدُلّ على المؤقّت ؛ فلا يكونُ فى حكم التّكْرير .

الحكْمُ الثَّانِي : إذا أَضَفْتَ إلى المصدر ما هُو وصفٌ له فى المعْنى، تنزَّلَ مَنْزلَتَهُ ، تقولُ ضربتُه ضَرْبَ زيْدٍ عمْرًا ، تقديرُهُ : ضَرَبتُهُ ضرْبًا مثْلَ ضرْبِ زيْدٍ عَمْرًا ، فَحذفْتَ المضافَ وأَقمْت المضافَ إليْه مُقامَه ، ولوْلا هذا المحذوفُ لكانَ الكلامُ مُحَالاً ؛ لأنَّه يُنْبِئُ أَنَّك أَحْدثْتَ ضَرْبَ زيْدٍ ، ومثْلُه : ضَرَبْتُه كما ضربَ زيدٌ عَمْرًا ، أىْ : ضرْبًا كما ضرَبَ ، ومنْه قوْلُ الرَّاجز [1] :

حَتَّى إذَا اصْطَفوُّا لنَاجِدَارَا

وقول الآخر [2] :

ولم يُضِعْ ما بيْنَنَا لَحمَ الوضَمْ

أَى : اصْطَفاً فامْثلَ اصْطفافِ جِدار ، و : إضاعةً مثْلَ إضاعةِ لحْمِ الوضَمِ .

وتقولُ : سِرْتُ أَشَدَّ السَّيْرِ ، وَصُمْتُ أحْسَنَ الصِّيامِ ، فتَنْصِبُ "أَشَدَّ"

١ - هو العجاج ، والبيتُ من أرجوزه يمدح فيها الحجاج ، ويذكر فتْكَهُ بالخوارج . انظر : ديوانه ١٤٤ . وانظر:الخصائص ٣٢٢/٣ ، ٣٢٣ ، والمحتسب ١٢١/٢ . وقوله : اصطفوا : يعنى الخوارج ، يُريد : أنهم برزواله فى الموقعة ، وجوابُ الشرط فى قوله بعد ذلك :

أوْرَد حذاً تسبقُ الأبصارا
يسبْقن بالموتِ القَنا الحرارا

والمرادُ بالحذّ : السِّهام الخفيفة ، والحرار : جمع الحرَّى ؛ وصفها بذلك لحرارة الطعن بها .

٢ - هو العجاج من أرجوزة يُخاطب فيها مروان بن الحكم . انظر : ديوانه ٢٧٨ وانظر أيضًا : الخصائص ٣٢٢/٣ ، ٣٢٣ برواية :

ولم يُضعْ جاركم لَحمَ الوضَمْ

والوضَمُ : كُل شيءٍ يوضَعُ عليه اللَّحْمُ مِن خَشَبٍ وغيْرِه ، ليَقِيهُ من الأرض .

و"أَحْسَنَ" نَصْبَ المصادرِ ، و "أَفْعَل" إنما يُضافُ إلى ما هو بَعْضُه فيجبُ أَنْ يكونَ التَّقْديرُ : سِرْتُ أَشَدَّ السَّيْرِ سَيْرًا ، وصُمْتُ أَحْسَنَ الصِّيامِ صِيَامًا؛ لِيَصِحَّ الكلامُ ، ويجوزُ أَنْ تَنْصِبَهُ على أَنَّه صِفَةُ مَصْدرٍ مَحْذُوفٍ ، تقديرُه : صُمْتُ صِياماً أحْسَنَ الصِّيام ، وَلاَ اعتِبارَ بإِضافَةِ "أحْسَنَ" إِلى المعرفة ؛ فإِنَّها إِضافةٌ غيرُ حَقيقيَّةٍ .

الحكُم الثالثُ : المصدرُ يتقدمُ على فِعله إذا كان متصرِّفًا ، تقول : ضَرْبًا ضربْتُ ، والضربَ الشَّديدَ ضَرَبْتُ ، والصَّمَّاءَ اشْتَمْلتُ ؛ وَإِنَّما جازَ ذَلِكَ لأَنَّه مفعولٌ ، والمفعولُ لايَلْزم مَرتبَةً ، وبعضُهم [1] يُجيزُ تَقَدُّمَهُ على الجملةِ ، نحو : حَقّاً هذا زيْدٌ ، ومنُهم مَن لايُجيزهُ [2] ، وأجازَ الزَّجَّاجُ [3] : زيْدٌ حَقًّا أَبوكَ؛ حَمْلاً على قولِ الأَحْوص [4] :

إِنِّى لأَمْنَحُكِ الصدُودَ وإنَّنِى قَسَمًا إِليك مع الصُّدود لأَمْيَلُ

الحُكمُ الرَّابعُ : المصدرُ لايُثنىَّ ولايجمعُ ؛ لأنه جِنْسٌ ، والجِنْسُ لاحَصْرَ لَهُ، إلا إِذَا اْختَلَفتْ أَنواعُهُ جاز تثنيتُه وجمعُه ، مُبهَماً ومؤَقَّتاً .

أَمَّا المؤَقَّتُ – وهو المختصُّ – فتقولُ فيه : ضربْتُ ضَرْبتيْن ، وضرباتٍ، إلاَّ أَنّ الجمعَ أَنقَصُ توقيتًا مِن المفرَد والمثَنَّى ؛ لأن / "ضَرَباتٍ" يَصلُح لعُقود ٤٤/ب

---

١ – فى ابن يعيش ١١٦/١ :"وأمّا سيبويه فلم يمنع من جواز تقديم "حقًّا" بل قال فى الاستفهام :"أجدك لاتفعل كذا وكذا" كأنه قال : أحقاً لاتفعل كذا وكذا ، ففى ذلك إشارةٌ إلى جوازه ..." .

٢ – وهو الزَّجَّاجُ ، قال ابن يعيش فى الموضع السابق : "وقال الزجاج : إذا قُلْتَ هذا زيدٌ حقًّا ، وهذا زيدٌ غيرُ قيلٍ باطل ، ولم يجُزْ تقديمُ "حقاً " لا تقول : حقًّا هذا زيدٌ " .

٣ – انظر : ابن يعيش فى الموضع السابق أيْضا ؛ ففيه بقيّةُ كلام الزجاج ، وهو : "... فإن ذكرْتَ بعضَ الكلام فوسطتَهُ وقُلْتَ : زيدٌ حقًّا أخوك ، جاز" .

٤ – انظر : شعر الأحوص ١١٧ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٣٨٠/١ .

وانظر : المقتضب ٢٣٣/٣ ، ٢٦٧ ، وابن يعيش ١١٦/١ ، والخزانة ٤٨/٢ و ١٦٢/٤ .

القلَّة كُلِّها ، ولكنَّه لايخرُجُ عن حَدّ التّوقيت ؛ منْ حيثُ دَلالتُه على عَدد ، بخلاف قولكَ : ضربْتُ ضَرْبًا ؛ فإنَّهُ لايدُلُّ على عدد ، فإنْ قُلْت : ضربْتُ ثَلاثَ ضَرَبات، كان مثل ضَرْبةٍ وضَربتَيْن فى كَمال التوْقيتِ ، إلا أَنَّ الفعلَ فيه واقعٌ على ما هُوَ مصدَرٌ من جهة المعْنى ؛ لأنَّ العددَ عبارةٌ عن المعدودِ ، وليْسَ باسْمٍ لَهُ .

وأمَّا المبْهَمُ : فلا يَجوز جَمعُه ؛ فلا تقولُ : قتْلتُ قُتُولاً ، ولا : ضربْتُ ضُرُوبًا ، إلاّ على إرادة تفريق الجنسِ ، واختلاف أَنْواعه ، كقوله تعالى : ﴿وَتَظنُّونَ باللَّهِ الظُّنُونَا [1]﴾ ، وكقوْله : ﴿أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ [2]﴾ ، وكقول الشَّاعر[3] :

هَلْ من حُلُومٍ لأَقْوَامٍ فتُنذرِهُم ... ما جرَّبَ الدّهْرُ من عَضّى وتَضْريسى

وكقولك : فُلانٌ ينظُرُ فىِ علومٍ كَثِيرَة ، وهذا النّوع لم يِّطردْ ، فلَم يقولوا : السلُّوب ، والنُّهُوبُ ، وإنَّما يكون ذلك - غالبًا - فيما ينْجَذِبُ إلى الاسْمِيّة ، نحو : العِلْم والحِلْم والظَّنّ،وأشباه ذلك .

فإن قَصَدْتَ بالمبهم الحَدثَ ، فالأكْثَرُ الأعرَفُ أَنْ يُقالَ : ضرُوبًا مِن القتلِ، وضُرُوبًا من العلْم .

وأمّا التثْنيةُ فأصلَحُ قليلاً من الجمْع ، تقولُ : قُمْتُ قيامَيْنِ وقَعَدْتُ قُعُودَيْنِ ، والأحْسَنُ فيهما أَنْ يُقالَ : قُمتُ نوعَيْنِ مِن القيامِ ، وقَعَدْتُ نَوعَيْنِ من القعُود .

النّوعُ الثانِي:

فى المفعول بِهِ ، وفيه فصْلَانِ :

---

١ - ١٠ / الأحزاب .

٢ - ٥ / الأنبياء .

٣ - هو جرير . انظر : ديوانه ٢٥١ .

وانظر أيْضا : اللسان وتاج العروس (حلم)

التضريس : مصدر : ضرَّسَتْهُ الحروبُ ، أىْ : جرَّبَتْهُ وأحكمتْهُ ، ويُقال : رَجُل مضَرَّسٌ ، أى : قد جرَّبَ الأمورَ .

الفصلُ الأوّلُ : في تعريفه

وهُو : مَنْ وقَع به الفعْلُ ، وتتّصِل بِه الباءُ مَعَ الفعل فى جوابِ السَّائل ، تقولُ : ضَربْتُ زيْدًا ، فيُقال : بِمَن أَوقَعْتَ الضَّرْبَ ؟ فتقولُ : بزيْدٍ ، ويقَعُ بِهِ الفرْقُ بينَ اللازمِ من الأفْعالِ والمتعدِي .

وهُو منْصوبٌ بفعْله عند سيبويْه [١] ، إذَا ذُكِر الفاعِلُ ، نحو : ضرَبَ زيدُ عَمْراً ، والمفعول/الثاني عند البصريين منصوبٌ [٢] ، ويجوز تقديمه على ٤٥/أ الفاعل، وعلى الفعل إذا كان مُتصَرِّفًا تقولُ : ضَرَبَ زيْدٌ عَمْرًا، وضَرَبَ عَمْرًا زيْدٌ،وعَمْرًا ضَرَبَ زيْدٌ ، وعليه قولُه تعالى : ﴿ إِنَّماَ يْخشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَماءُ ﴾ [٣] ، وقولُه تعالى : ﴿ وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىَ ﴾ [٤] .

فإن قدَّمْتَ الفاعلَ ، والمفْعُولَ معًا على الفعْل ، وشَغَلْتَ الفعل [٥] بضمير المفْعول ، فالأَوْلَى أَنْ تُقَدِّمَ المفعولَ على الفاعِلِ ، ليكونَ الفْعلُ حديثًا عن الفاعل وهُو والفعْلُ حديثًا عن المفعول ، تقولُ : فى ضَربَ زيْدُ عَمراً : عَمْرُو زَيْدٌ ضَرَبَه ، ضَرَبَه [٦]" خَبَرٌ عن "زيْدٍ" ، و "زيْدٌ" والفعْل خَبرٌ عن "عَمْرو" ؛ ولهذا كانَ النَّصْبُ فيِ قولِه تعالَى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ "خَلَقْناهُ بِقَدَر [٧] ﴾ أحْسَنَ من الرَّفْع [٨]، حيْثُ لَمْ يتقدَّمِ المفعولُ فيِ أَوّلِ الكلامِ .

---

١ – انظر : الكتاب ١/٣٤ ، ١٤٨ .

٢ – انظر : الإنصاف ٨٢١ ، والجمع ٢/٢٢٢ .

٣ – ٢٨ / فاطر .

٤ – ٩٥ / النساء و ١٠ / الحديد .

٥ – فى الأصل : وشغلت الضميرَ ، والصوابُ ما أثبتّه .

٦ – فى الأصل : يضربه ، وما أثبتُّ مناسبٌ لما فى المثال .

٧ – ٤٩ / القمر .

٨ – انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/٣٤٠ – ٣٤١ .

وقد حَذَفوا المفعولَ من الكلام كَثيراً ؛ لأنَّه فَضْلَةٌ ؛ وللعلْم به ، وهو- في حذفه - على ضربيْن :

الأوّلُ : أَنْ يُحذَفَ لفْظًا ، ويُرادَ معنىً وتقديراً ، كقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ﴾ (1) ، وقوله : ﴿ ادْفعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (2) ، وقولهِ : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ (3) فيمَن (4) قَرَأَبه .

الثَّاني : أَنْ يحُذفَ لفظًا ، ويُجْعلَ - بعد الحذف - مَنْسيا حَتَّى كأنَّ فعْلَهُ من الأفعالِ غير المتعدِّيةِ ، كَمَا يُنْسَى الفاعلُ عند بناء الفعْل لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُه وذلك كَقولهم :

فُلان يُعْطي ويمنَعُ ، ويَصِلُ ويقطعُ ، ويأْمُرُ وينْهَى ، ومنْهُ قوله تعالىَ : ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي (5) ﴾، وسَوَاءٌ كان مفعولاً واحدًا أَوِ اثنينِ أوثلاثةً ، فلَكَ حَذْفُها إذا شِئْتَ ، وكَان غَرضُكَ إِعلامَ المخاطبِ بصُدور هذه الأشياءِ منْكَ لاغَيْرُ ، تقولُ:ضَرَبْتُ وأَعَطيْتُ وظَنَنْتُ وأَعْلَمْتُ ، فلا تذكرُ معَ واحدٍ منها مفعولاً .

الفصلُ الثاني : فيِ عَوامله

وهيِ على ضربيْن : أحدهما : مُظْهَرٌ ، والآخَرُ . مُضْمَرٌ .

أمَّا المظهَرُ : فنوعان : نوعٌ متعدٍّ بنفْسهِ ، ونَوعٌ متعدٍّ بغيرِه :

فالمتعدِّي بنفسهِ على ثَلاثَةِ أضْرُبٍ :

الأوَّلُ : يتعدَّى إِلى مفعولٍ واحدٍ ، نحو : ضربتُ / زَيْدًا . ٤٥/ب

والثَّانِي : يَتَعدَّىِ إلى مفعولَيْن ، وهُو - صنفان : أَحدهما يجوزُ الاقتصارُ على (6) أحد مفعولَيْه ، نحو : كَسَوْتُ زيْدًا ثوْبًا ، والآخَرُ

---

١ - ١٦ / الرعد .

٢ - ٩٦ / المؤمنون و ٣٤ / فُصّلَتْ .

٣ - ٣٥ / يسٓ.

٤ - وهم حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر . انظر : الكشف ٢/٢١٦ والنشر ٢/٣٣٨ .

٥- ١٥/الأحقاف .

لايجوزُ فيه الاقتصارُ على أحد مفعولَيْه (١) ، نحو : ظننْتُ زيْدًا قائمًا .

والثّالثُ : يتعدّى إلى ثلاثة مَفعُولِينَ ، نحو : نبَّأتُ زَيْدًا عَمْرًا عاقلاً .

والمتعدّى بغيره : ماعَدَّاهُ إلى المفعول بِهِ قرينةٌ (٢) نحو : مررْتُ بزيْدٍ، وأقمْتُ عَمْرًا ، وَشَرَّفْتُ بكْرًا ، وأعطيْتُ زيْدًا درهمًا ، وأغرَيْتُ زيْدًا بِعَمرٍو ، وأظننْتُ زيْدًا عَمْرًا عاقلاً ، فى قَوْلٍ (٣) .

ويُلحقُ بالعواملِ الظَّاهرة : اسْمُ الفاعِلِ ، والمفعولِ ، والمصدرُ ، والصِّفةُ واسْمُ الفِعْلِ .

وهذه العواملُ الظاهرةُ (٤) لايجوزُ إضمارُها ؛ لِعَدَمِ الفائدة بما يبْقَى؛ فلا تقولُ : زيْدًا ، وأنت تُريدُ : ضربْتُ زيْدًا ، ولا : زيْدًا قائماً ، وأنت تُريدُ : ظننْتُ زيْدًا قائماً ، وسيجِيءُ شَرْحُ هذه العَوامِلِ مُستَقْصىً فى باب العواملِ(٥) .

وأمّا العاملُ المضْمَرُ : فينقَسِمُ قسْمَيْنِ : أحدهما يُسْتعمل إظهارُه والثّانِى يَلْزَمُ إضمارُهُ ، وذلك إذا كان فى الكلامِ ما يَدُلّ عليه من قَرائنِ الأَحْوالِ أو فَحْوى الكلامِ .

فالقسمُ الأوّلُ على ضربيْنِ :

الأوّلُ : أنْ يكون فيه معنى الأمر ، والنّهيِ ، ولَه أَمثلةٌ ، كقولك : الأسَدَ والجِدَارَ ، والصّبيَّ ، أَى : احذرْ ، وأخاكَ ، أَى : الزمْهُ ، والطريقَ ، أَىِ : خَلِّهْ ، فإذا كُرِّرَ هذا فقيل : الأسَدَ الأسَدَ، لَزم إضمارُهُ ، وكان من القسْم الثانى ، وكقْولك لَمِنْ رأيْتَهُ يضرِبُ ، أو يشْتِمَ : زَيْدًا ، وعَمْرًا ، أى : اضْرِبْ ، واشْتُم ، أَو رأَيْت رجُلاً يُحدِّثُ حديثاً فقطعَهُ فقُلْتَ : حَدِيثَكَ ، ولِمَنْ صدَرَتْ عنه أَفعالُ

---

١ – وهو ما كان أصلهما المبتدأ والخبر ، كما مثل .

٢ – من حال أو غيره ، ومن القرائن : حرف الجرّ ، وهمزة التعدية والتضعيف .

٣ – هو قول الأخفش . انظر التبصرة ١٢٠ .

٤ – فى الأصلِ : ولا ، ولا معنى للواو هنا .

٥– انظر : ص ٤٣١ وما بعدها .

البُخَلاَء : أكُلٌ هـذا بُخْلاً ؟ومِن كلامهم : "اللَّهُمَّ ضَبُعًا [1] وَذئْبًا" ، إذا كان يدعو بذلك على غنمٍ ، أيِ : اللَّهمَّ اجْمَع فيها ضَبُعًا وذَئْبًا ، ومن أمثالِهم : "الكلابَ على البقَر [2]" أيِ خَلِّ الكلابَ .

الضَّربُ الثاني : ما عَرِيَ من الأمْر والنَّهيِ ، وهو نوعانِ :

الأوَّلُ : أنْ يكون / معَهُ حَرْفٌ ، وله أمثلةٌ : منها قولُهم : "الناسُ مَجْزيُّون بأعمالِهم إنْ خيرًا فخيرٌ . وَإن شَرًّا فشَرٌّ " ، و "المرْءُ مقتولٌ بما قَتَلَ بِهِ إن خنْجَرًا فخَنْجرٌ وإنْ سَيْفاً فسَيْفٌ " ، تقديرُهُ : إنْ كانَ خيْرًا ، وَإنْ كان خنْجراً ، ومِن العَربِ من ينْصِبُ الجوابَ على : جُزِيَ خَيْرًا ، والرَّفعُ أكْثَرُ وأحْسَنُ ، وقد رُفعَ الأوّلُ ، فقالوا : إن خيْرٌ فخيرٌ ، تقديرُهُ : إنْ وَقَعَ خيْرٌ فالّذي يُجْزَوْنَ بِهِ خَيرٌ . فأمَّا قولُهُم : "مررتُ برجُلٍ إنْ طويلاً وَإن قصيرًا" ، فلا يكونُ فيه إلاَّ النَّصْبُ ، ومنها قولُهم : "مررتُ برجُلٍ صالحٍ إلا صالحاً [3] فطالِحٌ" ، ومن العَربِ مَنْ يَنْصِبُ الجوابَ لما سَبَق ، ومنها قولُهُم : "هَلاَّ خيْرًا منْ ذلك" و"ألاَّخْيرًا منْ ذلك" ، أيْ هَلاَّ تفعَلُ ، ويجوزُ رَفْعُه ، ومنها قولُهُم : "ألاَ طَعَامٌ [4] ولو تَمْرًا" و "ائْتِنِي بدابَّةٍ [4] و لوْ حِمَارًا" أيْ : ولوكَانَ .

واعلَمْ أنَّه ليسَ كلُّ حَرْفٍ يظهرُ بعدَه الفعْلُ يُحذفُ فيه الفعْلُ ؛ ولكنَّك تُضْمِرُ بعدما أضمَرتْ فيه العربُ من الحروف والمواضِع ، وتُظهِرُ ما أظهروا .

النَّوْعُ الثاني : أن لايكونَ معَه حرفٌ ، وذلكَ إذا رأيْتَ مُتَوجِّها وجهةَ الحاجِّ ، قاصِداً في هَيْئتهِم قلْتَ : "مكَّةَ وربِّ الكعْبةِ" أيْ : يقصدُ ، وكقولك للمسْتهلِّينَ - إذا كبَّروا - : "الهلاَلَ واللَّهِ" أيِ : أبْصرُوا ولِمَنْ سَدَّد سَهْمًا قِبلَ

٤٦/أ

---

١ - انظر : سيبويه ٢٥٥/١ .

٢ - انظر:أمثال أبى عبيد القاسم بن سلاّم ٢٨٤ ، وتخريج المثل ورواياتُه فى هامش الصفحة المذكورة . ويُضرب المثلُ للأمرين أو للرجلين لا يُبالَى أهلَكا أو سلَما .

٣ - انظر : سيبويه ٢٦٢/١ والأصول ٢٤٨/٢ .

٤ - انظر : سيبويه ٢٦٩/١ .

القرْطاسِ : "القرْطاسَ واللَّهِ" ، أَيْ : يُصيبُ ، ولِمَنْ رأَى رؤيَا : "خيْرًا وما سَرَّ" ، وخيْراً لَنَا وشَرًّا لعدُوِّنا" ، أَي رأَى ، ولِمَنْ تَذَكَّرَ رجُلاً : "أَهْلَ ذاك ، وأَهْلَهُ" ، أَي : ذكَرْتَ ومنْهُ قولُه تعالى : ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا [1]﴾ ، أَيْ : يتَّبعُ ، وقولُهم : "كاليوْمِ رَجُلاً" ، أَيْ : لَمْ أَرَ ، ومنْهُ النَّصْبُ بإضمارِ "أَعْنِي" إذا لَمْ يتضَمَّنْ مدْحًا ولاذمًّا ، ولاتَرَحُّماً ، كقولِك : مَررْتُ بالرّجُلِ الكريمِ زَيْداً ، وعليه قولُهُ [2] :

وما غَرَّنى حَوْزُ الرِّزامىِّ مُحصِنًا عَواشيَها بالجوِّ وهْو خَصيبُ

و "مِحْصَنٌ" اسْمُ الرزامىِّ .

القسْمُ الثانى : ما يلزمُ إضمارُه ، وهُو على ضَربين :

الأوّل : ما فيه أَمرٌ ونهْيٌ ، ولَه أَمثلةٌ ، منها قولهم : "الأَسدَ الأَسدَ" و"الجدارَ الجدارَ" ، أَي : احْذَرْ ، و "أَخاكَ أَخاكَ" ، أَي : أَلْزَمْ ، و " الطريقَ الطريقَ" أَيْ خَلِّه، و"الصَّبِيَّ الصَّبىَّ" ،أَيْ:لاتطأْهُ ، ومنها قولُهم :إيَّاك ، أَيْ : إيَّاكَ نَحِّ ، أو بَاعِدْ ، ونَفْسَكَ ،أَيْ :أَتّقِهَا واحْذَرْهَا ،ومنها: "إيَّاكَ [3] والأَسَدَ"، و "إيّايَ والشرَّ" ،أَيْ :نَحِّ الشرَّ عنِّى،و " ورأْسَكَ والحائطَ" ، أيْ : خَلِّ ، أَودَعْ ، و شأْنَكَ والحجَّ" ، أَيْ : عليْكَ ، و "امْرَأً ونَفْسَهُ" أَيْ :دعْهُ ، و " أَهْلَكَ [3] والليْلَ " ، أَيْ : بادِرْ.

٤٦/ب

---

١ - ١٣٥ / البقرة .

٢ - لم أهتد إلى اسْم هذا القائل .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٧٤/٢ وانظره أيْضا في : النّكت فى تفسير كتَاب سيبويه ٤٧٩ . ٥٧٤ .

حَوْزُ الإبل : جَمْعُها للعلف . الرزامّي : نسْبَةٌ إلى رِزام ، وهم حيٌّ مِن بني عمرو بن تميم . العواشى : جمعُ عاشيِة ، وهيِ التى ترْعى بالعشيّ من الماشيِة ، والمعْنى : أنّه جَمَعَها للعلف ليمنعَ الضيفَ فى حال خِصْبِ الزمان ؛ لأنها لاتُحلبُ وهى تُعْلَفُ .

قال سيبويه : "ومِحصَنٌ : اسم الرِّزامىّ ، فنصبَه على "أعْنى" ، وهو فعِلٌ يظهرُ ؛ لأنه لم يُرِدْ أكثرَ من أن يُعرِّفَهُ بعيْنه ، ولم يُرِد افتخاراً ولا مَدْحاً ولاذماً" .

٣ - انظر : سيبويه ٢٧٥/١ و الأصول ٢٤٩/٢-٢٥٠ والتبصرة ٢٦٣ - ٢٦٤ .

و"كُلَّ هذا ولاشَتِيمةَ (١) حُرٍّ" أي : ائْتِ كُلَّ هـذا ولاتـرتكِبْ شَتِيمةَ حُرٍّ، و "كليْهما (١) وتَمْرًا" ، أَيْ : أَعْطِني .

والواوُ في الأمثلَةِ لاتُحذفُ إلاَّ إذا طالَ الكلامُ ، كقولهم : "إِيَّاكَ أَنْ تفعَلَ" عَلَى تقْدير : مخافَةَ أَنْ تفعَلَ .

فأمَّا إيَّاكَ (٢) الفعْلَ ، فلا يحْسُنُ إلاَّ في الشِّعْر كقوله:(٣)

فإيّاكَ إياكَ المِراءَ فإنَّهُ   إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جَالِبُ

ومنها قولُهُمْ : "وَرَاءَكَ أوسَعَ لكَ" ، أَيْ : تأَخَّرْ وَرَاءَك يكُنْ أَوسَعَ لكَ، ومثلُه قولُهم :"حَسْبُكَ (٤) خيْرًا لك"وقولُهم:"انْتَهِ أَمْرًا قاصِدًا" ، أَي : أَنْتَهِ ، وائْتِ أمْرًا قاصدًا، قالَ سيبويه(٥) : إلاَّ أَنَّ هذا يجوزُ لَكَ فيه إظهارُ الفعْل ، وَ إِنَّما ذكرْتُه ؛لأُمثِّلَ لكَ الأوّل بِه؛لأَنَّهُ قد كَثُر في كلامهم حتَّى صارَ بمنزلة المَثَل ؛ لأَنَّه لَمَّا قال:انْتَهِ ، عُلِمَ أنّهُ مَحْمولٌ عَلى أمْرٍ يُخالِفُ النَّهْي، ومثلُه قولُه تعالَى:﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ (٦)﴾،أي:وائْتُو أمْرًا خيرًا لكُمْ ، والكسَائيُّ(٧) يقولُ:

---

١ – انظر : سيبويه ٢٨١/١ والأصول ٢٥٣/٢-٢٥٤ ، وأمثال أبي عبيد القاسم بن سلاّم ٢٠٠ .

٢ – قال ابن السرّاج في الأصول ٢٥٠/٢-٢٥١ : "ولايجوز : إيّاك زيداً ، بغير واو ، وكذلك : إيّاك أن تفعل ، إن أردتَ إيّاك والفعْلَ ، وإن أردتَ : إيّاكَ أعِظُ مخافَةَ أن تفعَلَ ، جاز ، وزعموا أن ابن إسحاق أجاز :

إيّاك إياك المِراءَ ... البيت ."

٣ – هو الفضل بن عبد الرحمن القرشيّ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٢٧٩/١ .. وانظر : المقتضب ٢١٣/٣ والأصول ٢٥١/٢ والخصائص ١٠٢/٣ وابن يعيش ٢٥/٢ والخزانة ٦٣/٣ ومعجم الشعراء ٣١٠ .

٤ – انظر : سيبويه ٢٨٢/١ والأصول ٢٥٣/٢ والتبصرة ٢٦٤ .

٥ – انظر : الكتاب ٢٨٣/١ – ٢٨٤ ، ٢٨٩ .

٦ – ١٧١ / النّسَاء .

٧ – انظر : معاني القرآن للفرّاء ٢٩٦/١ ، والبحر المحيط ٤٠٠/٣ .

تقديره : يكُنْ خيْرًا لكم ، والْفرَّاءُ [1] يقدّرُهُ : انتهاءً خيْرًا لكُم ، أَيْ : لاَوائْتُوا أَمْراً خيراً لكُمْ .

وأمّا الثانِي :- وهُو ما عَرِيَ مِن الأمر والنّهْي - فلَه أمثلةٌ ، منها "مَرْحَبًا وأَهْلاً وسَهلاً " ، أيْ : وجَدْتَ وأصَبْتَ ، و "إنْ تَأْتِني فأهْلَ اللَّيلِ وأَهْلَ النَّهارِ" ، أي : تأْتِي أَهْلاً لَكَ باللَّيل والنهَّارِ . ٤٧ / أ

ومنها قولُهُمْ : "مَنْ أَنْتَ زيْدًا ؟ أيْ : تَذكُرُ زيْدًا ، و:ذاكرًا زيْدًا ، ولايكونُ إلاَّ جوابًّا ، كأَنّه لماَّ قالَ قال :أنا زيْدٌ ، قال : فَمَنْ أَنْتَ ذاكِرًا زيْداً ، ويجوزُ رَفْعُه ، وهو قَلِيلٌ .

ومنها قولُهم : " ما أَنتَ وزَيْدًا ؟ " و "مَالَكَ وزيْدًا ؟ " و"مَا شَأنُك [2] وزَيْدًا" ؟ وهذا مِنْ باب المفعول مَعَه .

ومنها قولُهم:"زَيْدٌ مِن الأسَدِ ذراعًا" و"مِن البْدر وجْهًا" ، على التَّشْبِيهِ .

ومنها النِّداءُ المنصوبُ نحو : يا عبْدَ اللَّهِ ؛ لأنّك إنّما أردْتَ : أدْعُو عبد اللّه ، فَحذَفْتَ الفِعلَ ؛ لكثرة الاستِعْمالِ ، وصَارَ "يا" بدلاً عنْهُ ، وللّنِداء بَابٌ [3] يردُ فيه .

ومنها النَّصْبُ على المدْحِ ، والذَّمِّ ، والتّرَحُّم .

أَمَّا المدْحُ : فكَقوله تعالى : ﴿وَالصَّابِرِينَ فى الْبَأْسَاء وَالضَّرَّاءِ [4]﴾ بعد قوله :(وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إذَا عَاهَدُوا [4]﴾ ، و "سُبْحانَكَ اللَّهِ العظيمَ" ، و

---

١ - انظر : معانى القرآن ١/٢٩٥ - ٢٩٦ والبحر المحيط ٣/٤٠٠ .

٢ - انظر : الأصول ٢/٢٥١ .

٣ - انظر ٣٨٨ .

٤ - ١٧٧ / البقرة .

"الحَمْدُ لِلَّه الحميدَ " ، و"الملكُ لِلّه أَهْلَ المُلك" ، وكقوْلُ الشاعر [1] :

إِنَّا بَنِى نَهْشَلٍ لاَ نَّدِعِى لأَبٍ

وقولِه [2] :

النَّازِلِينَ بِكُلّ مُعْتَرَكٍ والطَّيّبونُ مَعاقِدِ الأَزْرِ

وكقولِه [3] :

بِنا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبابُ

وأَمَّا الذّمُّ : فكَقوْلِه تعالى : ﴿وامْرأَتُه حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ [4]﴾ فيمن نَصَبَهُ [5]

---

١ – هو بشامة بن حَزْن النَّهْشَلِيّ .

وانظر:الكامل ١٤٥والأصول ٣٦٧/٣ وشرح حماسة أبى تَمَّام للمرزوقىِ ١٠٢والمؤتلف والمختلف ٦٦

وبقيّةُ البيْتِ :

عَنْه ولاهو بالأَبْناءِ يشرينا

ندَّعِي : نفتعل من الدَّعوة ، وقوله : "عَنْه" يتعلَّق بـ "ندَّعِي" يُقال : ادَّعى فلانٌ فى بنيِ هاشم ، إذا انتَسَبَ إِليهم ، وادَّعى عنهم ، إذا عَدَلَ بنسبه عنهم ، وقوله : لأب ، أَىْ : من أجل أب . والمعْنى : إِنا لانرْغَبُ عَنْ أبيناَ فَنَنْتَسِبَ إِلى غيره ، ولا هُو يرْغبُ عَنَّا فَيَتَبَنّى غَيْرنا .

٢ – هى الخِرنق . انظر : ديوانها ٢٩ .

من شواهد سيبويه ٢٠٢/١ و ٥٨/٢ ، ٦٤

وانظر : معانى القرآن للزجاج ١٤٤/٢ والأصول ٤٠/٢ والتبصرة ١٨٢ والإنصاف ٤٦٨ ، ٤٧٣ والبحر المحيط ٣٠٤ والخزانة ٤١/٥ .

الأزُر– بضمنين – جمع إزار ، ومعاقدها : مواضِعُ عقدها ، وكَنَتْ الشاعرةُ بقولها : "الطيبين مَعَاقدِ الأَزْرِ" عن طهارتهم عن الفاحشة .

٣ – هو رؤبة . انظر : ملحقات ديوانه ١٦٩ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٧٥/٢ . وانظر أيْضا : ابن يعيش ١٨/٢ والخزانة ٤١٣/٢ .

ضرب الضّباب مثلاً لغمّة الأمر وشدّته ، أى : بنا تُكشَفُ الشدائدُ فى الحروب وغيرها .

٤ – ٤ / المسَد .

٥ – وهو عاصم . انظر : الإقناع ٨١٥/٢ والكشف ٣٩٠/٢ .

وكقولهِم : "مررْتُ بِهِ الفاسِقَ الخَبيثَ" ، وكقوله (١) :

سَقَوْنى الخمْرَ ثم تَكنَّفُونِى   عُداةَ اللَّهِ من كَذِبٍ وزُورِ

وأمَّا الترَحُّمُ : فكقوْله :"مررْتُ بِهِ المسْكِينَ البَائسَ" ، وعليْهِ قولُ الشاعر (٢) :

لَنا يومٌ ولِلْكِرْوان يومٌ   تَطِيرُ البائسَاتِ ولانَطِيرُ

ولا يقعُ هذا النّصْبُ إلاَّ معْرفةً ، وقَدْ جاءَ فى الشِّعر نكرةً ، قال (٣) :

وَيَأْوِى إِلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ   وَشُعْثاً مَراضيعَ مِثْلَ السَّعَالِى

ولْيسَ كُلُّ موضعٍ يجوزُ فيه التعظيمُ ، ولا كُلُّ صِفة يُحْسنُ أَنْ يُعَظَّم بها، ٤٧/ب فَلا يُعظَّمُ إلا العظيمُ النّبِيهُ عند النَّاسِ ، المعروفُ لدَيْهم بالصِّفةِ الَّتى تكونُ فى

---

١ – هو عروة الصعاليك . انظر : ديوانه ١١ .

من شواهد سيبويه ٧٠/٢ . وانظر أيْضا : التبصرة ١٨٢ ومجالس ثعلب ٤١٧ واللسان (نسأ)

تكنفونى : أحاطوبى .

٢ – هو طرفة بن العبد . انظر : ديوانه ١٠٢.

انظر : الخِزانة ٤١٥/٢ ، وشرح أبيات المغنى ٣٥٣/٦ الكِرْوان : جمع كَرَوان ، على غير قياس كما قيل فى جمع وَرَشان : وِرْشان ، وقد يكون "كِرْوان" جمع "كرا" ، مثل :فتى وفتيان ، وخَرَب وخِرْبان ، وانظر : اللسان (كرا) .

٣ – هو أميّةُ بن عائذ الهذليّ . انظر : ديوان الهذليين ٧٠٥/٢ ، وروايتُه هكَذا :

له نسْوةٌ عاطلاتُ الصدو   رِعوجٌ مراضيعُ مثل السعالى

وانظر أيضًا : معانيِ القرآن للفرّاء ١٠٨/١ وابن يعيش ١٨/٢ والخِزانة ٤٢٦/٢ و ٤٠/٥ .

فاعل يأوى : تقديُره هو ، يعود إلى الصيّاد المذكور فى بيت سابق على الشاهد . عُطَّل : جمع عاطل ، وهى المرأةُ إذا خلا جيدُها من القلائد ، والمصدَرُ : العَطَل ، بالتحريك ، ويستعمل العطل فى الحلوّ من الشيء مطلقاً – وإن كان أصله فيِ الحلِيّ – وهو المراد هنا ؛ لأنَّ المعْنى : أنَّ هذا الصيادَ يغيب عن نسائه للصيد ، ثم يأتى اليهنّ وهُنّ فى أسْوأ حال والشُّعْث جمع شعثاء ، مِن : شَعِث الشعرُ شَعَثاً – من باب تَعِبِ أي : تَغيّر وتَلَبّد . والمراضيع : جمع مِرْضاع ، بكسر الميم ، وهى التى تُرضِع كثيراً . والسَّعالِى : جمع سِعلاة ، وهى أنثى الغِيلان .

نَفسهاَ عظيمةً ، ولا كُلُّ ما كان تَعْظيمًا للّه تعالى كان تعظيمًا لغيره ، فلَوْقُلْت : الحمْدُ لِزَيْدٍ ، تُريدُ :التعظيمَ لم يجزْ ، وإن كان عَظيمًا ، وكذلك الذَّمُّ ، والتّرحُّمُ .

والفعْلُ المضمرُ في هذا النوعِ هُو "أَعْني" ، ومنهُم مَنْ [1] يُضمر لكُلِّ معنىً فعْلَهُ .

ومن هذا النوع الثّاني : المنصوبُ بالمضمر على شَريطة التفْسيرِ ، نحو قولك : زيْدًا ضَربْتُه ، وعَمْرًا مررْتُ بِه ، كأنَّكَ قُلْت : ضَرَبْتُ زيْدًا ضَرَبْتُه ، إلا أنّك لا تُبْرِزُهُ ، ويجوزُ رَفعهُ ، فتقول : زَيْدُ ضربتُه ، قال سيبَويْه : النّصبُ عربِيٌّ كَثيرٌ ، والرَّفْعُ أَجْوَدُ [2] ، وقد تقدّم هذا فِي بابِ خبرِ المبتدأ [3] ، ونَزيدُه ها هُنا بيانًا فَنَقُولُ : النّصْبُ في هذا البابِ ، منه جائزٌ ، ومنه لازِم .

والجائزُ ، منْهُ مُخْتارٌ ، وغيرُ مختارٍ :

أَمَّا غَيْرُ المُخْتارِ : فَهُوَ ما ذكرْ نَا مِن الأمثلة والبيان في باب خبرِ المبتدأ نحو : زيْدًا ضَرَبْتُه ، فلم نُعِدْهُ ها هُنا .

وأمَّا المختارُ : فَلَهُ مَوْضعان .

الأوّلُ : أَنْ تَقع الجُملَةُ مَوْقعًا هو بالفعْل أوْلَى ، وذلك : أَنْ يقع بعد حرف الاسْتفهام ، أو الأمْرِ ، أَو النّهْيِ ، أَو النفْيِ ، أَو الدعاء ، أَو بعد "إِذا" و "حَيْثُ" و أَمَّا" ، ونحو ذلك .

أَمّا الاسْتفهام : فَكقولك : أَزيْدًا ضربتَهُ ؟ وآلسَّوْطَ ضُرِب به زيدٌ ؟ وآلخِوانَ أُكِل عليه اللّحْمُ ؟ وأَزيْدًا أَنْتَ مَحبْوسٌ عَلَيْه ؟ وأَزيْدًا سمَّيتَ به ؟ وأَزيدًا ضربْت عَمْرًا و أَخاهُ ؟ وأَزيْدًا ضربتَ رجُلاَ يُحِبُّه ؟ ، لأنَّ الآخرِ مُلْتبِسٌ [4] بالأَوَّل ، بالعْطفِ ، و بالصِّفة .

---

١ – فِي الأصل : ومنهُم من لا يُضْمِرُ .... ولعلَّ ما أَثْبَتُّ هو المناسبُ .

٢ – انظر : الكتاب ٨٢/١ .

٣ – انظر : ص ٨٨-٨٩ .

٤ – كذا بالأصل ، و الأوْلَى : لأنَّ الآخرَ مُتَلَبِّسٌ بالأوّل .

وأمّا الأمرُ والنهيُّ فكقولك : زَيْدًا اضربْهُ وعَمْرًا أكْرِمْ أَباهُ ، وبكْرًا لا تَشْتُمهُ ، وزيْدًا لايضربْهُ عَمرٌو ، وخالدًا ليقتُلْ أَباهُ عَمروٌ .

وأمّا الدعاءُ : فكقولك : اللهُمَّ زيْدًا فاغفرْ له ذنْبَه ، وعَمْرًا أحْسَنَ / اللَّهُ إليْه ، وبكْرًا لاغَفَر اللَّهُ لَهُ . وأمّا النّفْيُ : فقولك : مازيْدًا ضربتُه ، ومنْهُ قولُ جريرٍ [1] : ٤٨/أ

فَلا حَسَبًا فَخرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ ولاجَدًّا إِذا ازْدَحَمَ الجُدُودُ

وأمّا "إِذَا" و "حيثُ" ، فكقولك : إذا عَبْدَ اللَّهِ رأيتَهُ فأكْرمْهُ ، وحَيْثُ زيْداً تجدْهُ فأَحْسِنْ إليْه ، ومثلُه قولُه :

إِذا ابنَ أَبِي مُوسَى بلاَ لاً بلغْتِهِ [2]

وقد أَجاز سيبويه [3] رَفْعَ ما بعد "إذا" و "حيث" بالابتداءِ ، والمذهَبُ الأوّل [4]، وقد ذكرْناهُ فى باب المبتدأ [5] .

وأمّا "أمَّا" فتقولُ :"أمَّا زيْدًا فجَدْعًا لَهُ" ، و " أمَّاَ عمْرًا فسَقْيًا له ورَعْياً" .

فأمَّا الموضعُ الثانى منَ المختارِ : فأنْ تَعطفَ الجملةَ على جملةٍ فعليّةٍ كقولك : رأيْتُ زيداً وعمْرًا أكرمْتُهُ ، ولَقِيتُ القوْمَ حتى عمْرًا لَقِيتُه ؛ لأَنَّه لا يُعطفُ

---

١ – انظر : ديوانه ١٢٩ . وروايَةُ الديوان : ولاحَسَبٌ ... ولاجَدٌّ ، بالرفع . وهو من شواهد سيبويه ١٤٦/١ . وانظر أيضًا : ابن يعيش ١٠٩/١ ، و ٢ / ٣٦ والخزانة ٢٥/٣ .
يُخاطب جَريرٌ عُمَرَ بْنَ لَجأ التّيْمّى ، من تيْم عَدِيٍّ ، يقول : لم تكْسِبْ حَسباً يفخرون به ، وليس لك جَدٌّ تُعتَزُّ به إذا ازدحَمَ الناسُ للمفاخرة ، يعنى ليس لك فى الشّرفِ والحسَبِ قديمٌ ولا حديث . ويجوز أن يكون المراءُ بالجَدّ هنا : الحظّ ، أيِ : ليس لتيْمٍ حظٌّ فى عُلُوّ المرتبة ، وجَميل الذّكْر .

٢ – انظره فى ص ٧٣ .

٣ – انظر : الكتاب ١٠٧/١ .

٤ – انظر : التبصرة ٣٣٢ – ٣٣٣ (هامش رقم (١٢) ففيه تحقيق كلام سيبويه فى الموضعين .

٥ – انظر ص ٧٣.

اسْمٌ على فِعلٍ ؛ فإنَّك لَوْ رَفَعْتَ كُنْتَ قد عَطفْتَ جُملةً من مبتدأ وخبر هِي : عَمْرٌو أكْرَمْتُه ، على جملة من فعل وفاعلٍ ، هى : رأيْتُ زيْدًا ، ومع النّصْب تكونُ قد عطفْت جملةً مِن فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ هى : أكْرمْتُ زيْدًا أكرمتُه ، على جُملَة من فعْلٍ وفاعلٍ هىَ : رأيْتُ زيْدًا ؛ فهو أحْسَنُ للتَّشاكُلِ ، ومنْهُ قولُه تَعَالى : ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشاءُ فِى رَحْمَتِه وَالظَّالمِين أعدَّ لَهُمْ عَذابًا أليمًا [1]﴾ ، وقولُه : ﴿وَالأرضَ بَعْدَ ذَلكَ دَحَاهَا [2]﴾ بعد قوله : ﴿وَأغْطَشَ لَيْلَهَا وَ أخْرَجَ ضُحَاهَا [3]﴾ ، وقولُه : ﴿فَرِيقًا هَدَى وَ فَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ [4]﴾ ؛ وإنَّما جازَ الرَّفْعُ - وإن تخالَفَتِ الْجملتانِ - لأن كُلاًّ منهُما قد وَقَعَ خَبرًا عن المبتدأ ، فَحَصَلَ التَّشاكُلُ من هذا الوجه .

فإن كان المعطوفُ عليه جملة اسْميَّةً ، والمعطوفُ كذلك فالاختيارُ الرّفع؛ طلبًا للمشاكلة ، تقول : زيدٌ ضربْتُه وعَمرٌو وكلّمْتُه ، فإن حَملْتَ الجملةَ المعطوفةَ على الجملة الصّغيرة من الجملة الأُولى ، فالاختيارُ النّصْبُ عند سيبويه ؛[5] ٤٨/ للقُرْب / من الجملة الفعليّة الّتي هِي ضَرَبْتُهُ " ومنْهُ قولُه تْعالَى : ﴿والقَمَرقَدَّرْنَاه مَنَازِلَ [6]﴾ ، فالرَّفْعُ [7]، على قوله : ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِى [8]﴾ ، والنّصْبُ [9] ،

---

١ - ٣١ / الإنسان . قال الفرّاءُ فى معانى القرآن ٣ / ٢٢٠ :"نصبْتَ "الظالمين" الأولى ؛ لأن الواوَ فى أوَّلها تصير كالظرْف لـ "أعدّ" ، وانظر : التبصرة ٣٣٥ والبحر المحيط ٨/٤٠٢ .

٢ - ٣٠ / النازعات .

٣ - ٢٩ / النازعات .

٤ - ٣٠ / الأعراف .

٥ - انظر : الكتاب ١/٩١-٩٢ .

٦ - ٣٩ / يّس .

٧ - وبه قرأ نافع وابن كثير وأبو عمر . انظر : الكشف ٢/٢١٦ والإقناع ٧٤٢ ، وقال مكيٌّ فِي مشكل إعراب القران ٢/٢٢٦ - ٢٢٧ "وارتفع" القمرُ" على الابتداء ، و "قدَّرناه" الخبرُ ، ويجوز رَفعُه على إضمار مبتدأٍ ، و "قدّرناهُ " فى موضع الحال من "القمر" .

٨ - ٣٨ / يسّ .

٩ - وبه قرأ الكوفيون وابن عامر . انظر : الإقناع والكشف ، فى الموضع السابق .

على قوله : ﴿تَجْرِى [1]﴾ .

فإن اعترضَ بعد الواو مَا يصْرِفُ الكلامَ إلى الابتداء ، كقولك : لقيتُ زيدًا و أمَّا عَمْروٌ فقد مررتُ به ، ولقيتُ بكْرًا وإذابِشْرٌ يضربُه عَمْرٌ " ؛ فالرّفْعُ أَوْلَى ، ويجوز النّصْب ، وقد قُرِئَ : ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ [2]﴾ ، بالنّصْب [3] .

وتقولُ : "مررْتُ برجُلٍ سَوَاءٍ والعدَمُ" ، فلا يخلُو : أَنْ تَجّر سَوَاء " ، أَو تَرْفَعه ، فإن جَرَرْتَ عطفْتَ "العدَمَ" على المضمر فيه ؛ لأَنَّهُ مَصدَر يَتنزَّلُ منزلة اسْمِ الفاعلِ ، تقديرُه : مُسْتَوهُوَ والعدَمُ ، وَإنْ رفعْتَه أظهَرْتَ "هُوَ" بَعْدَهُ ، وكان "سَوَاءٌ" خبرَ مُبتدأٍ مقدَّمًا ، و "العَدمُ" عطفٌ على "هُوَ" ، و "سَواءٌ في حكم التَّثنية ، تقديرُهُ : مررْتُ برجل والعدمُ مُسْتويانِ ، لكنه نُزِّلَ المصدرُ منزلتَه ، كقولك : هُمَا عَدْلٌ .

وأمَّا اللاَّزمُ : فأَنْ تقعَ الجملةُ بعد حَرْفٍ لايَليه إلاَّ الفعْلُ ، نحو: حَرْفَ الشَّرْطِ ، و "لَوْ" ، وهَلاَّ" وأخواتها ؛ كقوْلك : إنْ زَيْدًا تراهُ اضْرَبْهُ ، و : لو عَمْرًا لقيتَه أحْسَنْتَ إلَيْه ، وعليه قوله [4] :

لاَ تجزَعِى إنْ مُنفِسًا أَهلَكْتُه ... وإذا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذَلكَ فاجْزَعِى

١ – قال مكيٌّ فى الكشف : "وحُجَّةُ من نصب : أنه على إضمار فعل ، تفسيرهُ "قَدَّرناهُ" ، تقديرهُ : وقدَّرنا القمَرَ قَدرناهُ منازلَ ... ويجوزُ أن يكونَ جازَ النَّصبُ فيه ليُحْمَلَ على ما قبله ممَّا عمل فيه الفعلُ ، وهو قولُه : "نَسْلَخُ منه النهارَ" فعُطفَ على ما عَمِلَ فيه الفعلُ ، فأضمر فعلاً يعمل فى "القمر" ؛ ليُعطف فيه الفعْلُ على ما عَمِل فيه الفعْلُ" ، وانظر مشكل إعراب القرآن ٢٢٧ .

٢ – ١٧ / فُصلِّت . وفي الأصل : "فَهَدَيناهُ" ، والصوابُ ما أثبتُّه .

٣ – وبه قرأ ابن أبى إسحاق ، وعيسَى بنُ عُمرَ ، والحسنُ ، وهو أجد الوجهنِ فى رواية المطوّعيِّ عن الأعمش . وقرأ الجمهورُ بالرفع . انظر : شواذ ابن خالويْه ١٣٣ وإتحاف فضلاء البشر ٤٦٧ ومعاني القرآن للفرّاء ٣/١٤ والبحر المحيط ٧/٤٩١ .

٤ – هو النّمرِ بن توْلب ، وقد سَبَقَ الكلامُ على الشاهد فى ص ٧٣.

ومَنْ رَفَعَ [1] هذا فَبِفعلٍ مُضْمَرٍ ، تقديرُهُ : وَإِنْ هَلَكَ مُنفِسٌ أَهلكْتُه ، وهُو شاذٌّ ، والمذهبُ [2] الأوّلُ ؛ فلايُقدَّرُ العاملُ المضمرُ إلا مادلّ عليه الظَّاهرُ .

النَّوعُ الثالِثُ:

فى المفعول فيه ، وهو الظرْفُ ، وفيه مقدّمةٌ ، وفَصْلان ، وخَاتمةٌ .

المقدّمة : اعلم أَنَّ المفعولَ فيه : اسْمٌ لظرْفىِ الزَّمانِ والمكانِ اللَّذيْن همُا من ضَرورَةِ المخلوقات ، يَتَضمّنَانها تضَمُّنَ الوعاءِ لِماَ فيه ، ولايتُصَوَرُّ فهمُهُما دونَ أَنْ يتضمَّنا معْنى "فى" من طَرِيقِ المعْنى والكنِايةِ ، وأَنْ يتَعَرَّيَا من لَفْظِهِا تقولُ : قُمتُ اليْومَ ، وجلَسْتُ خلفَك ، أَى : فى / خَلْفكَ ؛ ولهذا إذَا ظَهَرتْ صَارَ الحكم لَهَا ؛ تقولُ : خرجْتُ فى اليومِ ، وجلسْتُ فى الدَّارِ ، فصارَ الظّرفان اسْميْنِ مجرُورَيْنِ بِـ "فى" ، وكذلك إذا عَرِيَا من معناهَا صارًا اسْميْن صريحَيْن ، تقولُ : اليْوم طويلٌ ، وخلفُكَ واسعٌ .

٤٩/

وإعْرابُ الظّرْف : نصبٌ ، حَمْلاً علَى بَاقى المفعُولاَت .

---

١ – وهم الكوفيُّون .

٢ – وهو مذهب سيبويه . وانظر فى المذهبين : شرح أبيات المغنى ٤/٥٣ .

الفَصلُ الأوَّلُ : في ظرْف الزّمان
وفيه فرْعَانِ

الفرْعُ الأوَّلُ:

في تعريفِه ، وهو عبارةٌ عن مُدَّة حركَة الفَلَك ؛ فمُدّة طُلوعِ الشَمْسِ على قومٍ يُسَمَّى نهارًا ، ومُدَّةَ غَيْبِها عَنْهُم يُسَمَّى لَيْلاً ، وينقسِمُ قِسْمَيْن ، مُبْهمًا ومُؤقّتًا وكُلٌّ منهما يكونُ معْرِفةً ونكِرَةً .

أمَّا المبْهَمُ ، فنحو : الحين ، والوقْت ، والزَّمان ، وينقسمُ إلى ؛ مُوغِلٍ في الإبْهَامِ ، وغيْرِ مُوغِلٍ فيه .

أمَّا المُوغِلُ ، فنحو : وقت ، وزمان ، ولا فائدة في ذكره مَعَ الفعْل ؛ إلاَّ أَنْ يوصَفَ ، أويُضافَ ؛ إذْ لَفْظُ الفعْلِ يدلُّ عليه ، ويُغْني عَنْهُ ، فَلا فَرْقَ بيْنَ قولك : غبْتُ وقْتًا ، وبيْنَ قولِكَ : غِبْتُ ؛ لأَنَّ لفظَ الفعْلِ يدُلُّ على الزّمان مطلقاً ،وصيغتُه تَدُلُّ على تخصيصه ؛ فإن قلْتَ : غبْتُ وقْتًا طـويلاً ، وزمَانَ الحرِّ، حَسُنَ .

وأمَّا غَيْرُ الموغِلِ ، فنحو : حِين ، وفي ذكرهِ مع الفعْل فائدة ؛ لأنَّه يدُل على زمانٍ معيَّنٍ عند قوْمٍ ، فتقول : انتظرْتُه حينًا ، ولاتَصِفُه .

وأمَّا المؤقّت : فنحو : يوم ، وليلة ، وشهْر ، وسَنَة ، وهذا تذكرُه مع الفعْل موصُوفًا ، وغيرَ موصوف ؛ لحصول الفائدة به ، تقول : صُمْتُ يومًا ، وغِبْتُ شهْرًا ، ومن المؤقَّت ، نحو : شهرُ رمضان ، ويومُ الجمعة ؛ فهما مَعْرِفَتان ؛ فإن لم تُرِدْ رَمَضانَ ، ولا جُمُعَةً بعيْنها فقُلْتَ : خروجُ الحاجِّ شَهْرُ رَمضان ، و : زينة الناسِ يومُ الجمعةِ ؛ كانا نكرَتَيْنِ من وَجْه ؛ لِشياعِهِمَا في السّنين والأسابيع وكاناَ معْرِفتَيْنِ من وَجْهٍ ؛ لدَلالَتِهما على شهْرٍ ويومٍ مخصوصيَنْ .

وكُلٌّ من المبْهم والمؤقّت يُسْتَعمل اسْمًا ، [1] وظرفًا لاغيرُ .

فالأوّلُ : ما جازَ تعاقُبُ / العوامل عليه ، نحو ؛ اليْوم ، واللّيلة ، والحين ٤٩/ب

---

١ - انظر : الأصول ١٩٢/١ .

والزّمان ؛ فإذا تضمّنتْ معنى "فى" كانَتْ ظروفًا ، وإذا عَرِيَتْ منْها كانتِ اسْما كَما سَبَقَ .

والثّانى : ما لزِمَ النَّصْبَ ولم تَدْخُلْه العواملُ الرّافعةُ ، والْجَارَّةُ ، وهو بابٌ مقْصورٌ على السَّماعِ ، قالوا : "سِرْنا ذاتَ مرَّةٍ" ، وذاتَ يوْم ، وذاتَ ليلةٍ ، وليلاً ونَهَارًا ، وصباحاً ، ومَسَاءً ، وسَحَرًا ، وسُحَيْرًا ، وضُحىً ، وَعِشَاءً ، وعَشيَّةً وعَتَمةً ، وذَا صبَاحٍ ، وذا مَسَاءٍ ، وألْفاظٌ من هذا النحو مَحْفوظةٌ ، وذلك إذا أرَادُوا واحدًا من هذه الأوْقات ليوْمِهِمْ ولَيْلَتِهم .

فإن أَرادوا سَحَرًا من الأسْحَارِ ، وعَشيَّةً من العَشيَّاتِ ، اسْتُعْمِل اسْمًا ، قالَ سيبويه : وممَّا يُختارُ فيه أَنْ يكونَ ظرْفًا ، ويَقْبُح أَنْ يكونَ غَيرَ ظرْفٍ صفةُ[1] الأحْيَان ، تقولُ : "سِيرَ عليْهِ طويلاً"[2] و "سِيرَ عليْهِ حديثًا" .

الفَرْعُ الثانى:

فى أحكامها :

الحكمُ الأوّلُ : ظروف الزَمان على أربعة أضْرُبٍ :

الضَّرْبُ الأوّلُ : ينْصرِفُ ، ويتَصَرَّفُ ، وهُو كُل ظرْفٍ كان على أَصْلِ وَضْعِه ، نحو : اليْوم ، والليلة ، فالصّرْفُ : عبارةٌ عَنْ دُخولِ التنوينِ والتّصرّفُ : عبارةٌ عَنْ دخول الرّفعِ والجرِّ .

الضَّرْبُ الثّانى : يتصرَّفُ ، ولاينصَرِفُ ، وهو: غُدْوَةُ - إجْمَاعًا - ، وبُكْرَةُ عند بعْضِ العرب .

فأمَّا تَصرُّفهما ؛ فلاستعمالهما على أَصلِهما ؛ وأمَّا عدمُ صَرْفهما فَلأنّهما مَعْرِفتان بالوْضعِ ، ومؤنّثتَانِ ، فإذا أَرادوا النكرة قالوا : الغداةُ والبُكْرةُ ، قال سيبويه : غُدْوَةُ وبكْرَةُ ، جُعِلَ كلُّ واحدٍ منهما اسْمًا للْحِين ، كما

---

١ - أنظر : الأصول ، فى الموضع السابق .

٢ - انظر : سيبويه ١ / ٢٢٧ .

جُعِل " أُمُّ حُبَيْنٍ" اسْمًا للدّابّة [معرفة] [١] ، وقدْ جَوّزَ الخليلُ [٢] صرْفَهُما، فقالَ : تَقولُ : أتيْتُك اليْومَ غُدْوةً ، وبُكْرةً ، ويُحمل عليه قراءَةُ ابن [٣] عامرٍ : ﴿بالْغُدْوَةِ والعَشِىِّ﴾ [٣] ، وقالَ أبو عَمْروٍ [٤]:إذا قُلْت : لقِيتُهُ يوْمًا مِن الأيَّامِ غُدْوَةَ وبكرةَ - وأَنْتَ تُرِيد المعرفةَ - لم تُنوّنْ [٤] .

ولِغُدوةَ مَعَ "لَدُنْ" حالٌ لايكونُ لغَيرها ، وهُو : أَنَّ العَربَ تنصبُ "غُدوةَ" / ٥٠/أ مَعَ "لَدُنْ" بتنوينٍ ، فتقول : لَدُنْ غُدْوَةً ، وحكم "لَدُنْ" جرُّ ما بعْدَها بِهَا ، كقوله تعالى : ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ [٥]﴾ ، وقد رُوى رفعُها [٦] ، وجَرُّها مَعَها .

الضَّرْبُ الثالثُ : ينْصَرِفُ ، ولاَيتَصرَّفُ ، نحو - عَشيَّةٍ ، وعَتمةٍ ، وضَحْوةٍ أمّا صرْفُها فَلأَنَّها نكرةٌ ، وأمّاعَدَمُ تصرُّفِها ؛ فلأنها قُصِرَتْ على أوقاتٍ مَخْصوصَةٍ ، بغير آلةِ تعريفٍ ، وفى هذا التعليل نظر ، وزَعَم سيبويه ، [٧] أَنَّ بعضَ العربِ يجْعَلُ عَشيَّةً معرفةً .

الضَّربُ الرَّابع : لاينْصَرِفُ ، ولاَ يتَصرَّفُ ، وهو " سَحَرُ "إذا أَردْتَ سَحَرَ

---

١ - انظر : الكتاب ٣/٢٩٣ -٢٩٤ . هذا وقد سقطتْ كلمة معرفة من الأصل ، وأثبتُّها من كتَاب سيبويه فى الموضع المذكور .

٢ - انظر : الكتاب فى الموضع السابق .

٣ - انظر : الكشف ٤٣٢/١ والإقناع ٦٣٩ .

٣ - ٥٢ / الأنعام و ٢٨ / الكهف .

٤ - فى كتاب سيبويه ٣ / ٢٩٣ : "وزعم يونُسُ عن أبى عمرو - وهو قولُه أيْضا ، وهو القياسُ - أنك إذا قُلْت : لقيتُه العامَ الأوّلَ ، أوْ يُوماً مِنِ الأيّام ، ثُم قُلت : غدوةَ أو بُكرةَ وأنت تُريدُ المعرفَةَ ، لم تُنوِّنْ" .

٥ - ٦ / النمل .

٦ - فى ابن يعيش ٤ / ١٠٢ : "وقد شبّه بعضُهم "غدوة" بالفاعل فرفعها فقال : لَدُن غُدوةٌ ، كما تقول : قام زيدٌ ، ومنهم مَن يجرى على القياس فينخفضُ بها فيقول : لدُن غدوة "

٧ - فى الكتاب ٣/٢٩٤ : "وأمّا "عَشيّةٌ" فإن بعض العرب يدع فيه التنوين ، كما تُرك فى "غدوه" .

يَوْمِك ، لَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لأنَّهُ معرفة مَعْدولٌ عن السَّحَر ، ولم يتَصرَّف [1] ؛ لأنّه قُصِرِ على وقتٍ بعينْه .

الحكم الثّاني : قد أقاموا أسْمَاءً ليَستْ بأزْمَنةٍ مقَامَ الأزْمِنَةِ ؛ اتِّسَاعًا واختصَارًا ، وهي على ضربيْن :

الأول : أنْ يكونَ اسْمُ الزّمان موصوفاً ، فَحُذِفَ ، وأقيمَ الوصفُ مُقامَه تقولُ :سِرْتُ عليه يوْماً طويلا ، فتحذف "اليوم" ، وتُقيم "طويلا" مُقامَهُ ، فتقولُ : سِرْت عليه طويلاً ، وكذلك : حَديثٌ ، وقَديمٌ ، وكَثيرٌ ، وقليلٌ ، فإذا أَقَمْتَها مقَام الظروف[2] ؛ لم تكنْ إلا ظروفًا ، ولم تُستعْمل أَسْمَاءً .

فأمّا قريبٌ فإنَّ سيبويه [3] أجاز فيه الرَّفعَ ؛ لأنَّهمُ يقولونَ : لقيتُه مُذْ قريبٌ ، وكذلكَ : مَلِيٌّ مِن [3] النّهار قَال : والنَّصْبُ عنْدى [3] عَربِّيٍ كثيرٌ ؛ فإن قُلتَ : سِيرَ عليه طويلٌ من الدَّهر ، وشَديدٌ مِن السَّيْر ، فأطلْت الكلامَ ، ووَصَفْتَه جاز ، وكانَ أحْسن وأَقْوى .

الضَّرْبُ الثانى : أنْ يكونَ الظرفُ مُضافاً إلى مصدرٍ مضاف ، فَتَحذفُ الظرفَ ؛ اتّساعاً وتُقيم المصدرَ المضافَ مُقامَه ، نحو : "جئتُكَ مَقْدَمَ الحاجِّ و"خُفُوقَ النَّجمِ" ، و "خلافَةَ فُلان" و "صلاةَ [4]العصْرِ " ، ومِنْهُ قولهُ تعالى: ﴿وإِدْبَارَ النُّجُومِ [5]﴾ ، وقولُهم : "سِيَر عليه تَرْويحَتَيْن" ، و"انتظرْتُه نَحْرَ جَزورَيْن" ، والمرادُ فى جميع هذا [6] : جئتُكَ وقتَ مقدِمِ الحاجّ ، ووقْت خُفُوقِ النّجْم .

---

١ – انظر : الأصول ١/١٩٢ .

٢ – انظر : الأصول ١/١٩٣ .

٣ – انظر : الكتاب ١/٢٢٨ .

٤ – انظر : الأصول ، فى الموضع السّابقَ .

٥ – ٤٩ / الطور .

٦ – قوله : والمراد فى جميع هذا ... الخ ، موجود بنصّه فى الأصول ١/١٩٣ .

الحكمُ الثالثُ : قد اتّسَعُوا فى / ظروف الزّمان ، فنصبُوها : نصبَ ٥٠/ب المفعول به ، وذلك أن يُعرُّوها منْ معنى "فى" ، كقولك : سِرْتُ يومَ الجمعة ، كأنَّكَ قد جعلْتَ "يوم الجمعة" مَسيراً نفْسَهُ ، بمنزلة قولك : ضربْتُ زيْدًا ، ويتضح هذا بأَنْ يُخبرَ عنه بالَّذى ، فتقولُ : الذى سِرْتُه يومُ الجمعة ، كما تقولُ: الذى ضربتُه زيْدٌ ، ولا تقولُ : الذى سِرْتُ فيه يوْمُ الجمعة ، إلاَّ أَنْ تجعلَه ظرْفًا .

وإن كان الفعْلُ يتعدَّى إلى مفعولٍ ، أو مفعولَيْن ، تعدَى إلى الظروف المتّسَع فيها ، تقولُ : ضربْتُ زيْدًا يوْمَ الجمعه ، وأَعطيْتُ زيْدًا ثوْبًا يوْمَ السَّبْت، فإذا أخْبَرت عنه بالّذى ، قُلْت : الذى ضربتُه زيداً يوْمُ الجمعة ، فلو كانَ ظرْفًا لقُلْت : الَّذى ضرَبْت فيه زيْدًا يوْمُ الجُمعة .

وإذا أَضفْتَ إِلى الظَّرف ،خرَج عنِ الظرفيَّة،نحو قولك:يا سَائرَ اليوْمِ ، و :

يا سَارقَ الليلة أهلَ الدار (١)

والأَصلُ : ياسَائراً اليوْمَ ، فتنْصبُهُ ، كَما تنصبُ "زَيْداً" في قولك : يا ضارباً زيْدًا ، ثُم تضيفُه إليْه ؛ فلا يجوزُ أَنْ يكونَ مع الإضافَة ظرفًا ؛ لأنَّك لو قدَّرْتَ فيه "فى" وجَعَلْتَه مجروراً بالإضافةِ ، وفيه معنى "فى" ، كنْتَ قَد فَصلْتَ بيْنَ المضافِ والمضافِ إليه بها ، ولاَيجوزُ .

ومن باب الاتِّسَاعِ والإضافة : قولُه تعالى : ﴿مَالك يَوْمِ الدِّين (٢)﴾، وقوله ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَ النَّهَارِ (٣)﴾ ، وقد قيلَ : إِنَّهُ أُضيف المكْرُ إلى اللَّيْل والنهار على اتِّسَاعٍ آخَر ، وهُو : المصدرِ الفاعِل (٤) من نحو قولهم :"نَهَارُك صائمٌ"

١ – لم أقف على اسم قائل هذا الرجز . وهو من شواهد سيبويه ١٧٥/١ . وانظر أيْضا : الأصول ١٩٥/١ و ٢ / ٢٥٥ و ٣ / ٤٦٤ وابن يعيش ٤٥/٢ ، ٤٦ والخزانة ١٠٨/٣ .

٢ – ٣ / فاتحة الكتاب . وانظر : مشكل إعراب القرآن ٩/١ .

٣ – ٣٣ / سبأ .

٤ – انظر الأصول ٢٥٥/٢ ، ٣٥٩ . وقال الأخفش فى معانى القرآن ٤٤٥/٢ : "أى : هذا مكر الليل والنهار ، والليل والنهارُ لايمكران بأحدٍ ، ولكن يُمكر فيهما ، كقوله : "من قريتك التى أخرجتْكَ" وهذا من سَعة العربية. "

" ولْيلُكَ قائمٌ " .

الحكم الرابع : ظرفُ الزّمانِ على ضربيْنِ :

أ حدهمـا : مـايسْتـغـرقه العـملُ كقـولك : صـمْتُ يوْمًـا ، وغِبتُ شـهْرًا، فالصّوْمُ و الغَيْبَةُ لجميع اليوْم و الشّهْر .

و الثانى : مايكونُ العملُ فى بعضِه ، كقولك :قَدِمْتُ يوْمَ الجميعةِ ، خَرجْتُ شهْرَ رمَضانَ ، فالقُدومُ ، و الخُروج فى بعض اليوْم و الشّهر.

ولهـذ الحكم ضـابُط ، و هُو : أَنَّه مـتـى كـانَ الظرْفُ جـوابًا لـِ "كَمْ" كـانَ العملُ مُستْغرِ قّالَه ، لأنّها سؤالٌ عن عدد ، فلاَيقَعُ جوابُه إلاّبجميع ماتضمّنَه سؤَالُهُ ، فإن أَجبْتَ ببعضه لم يحصُل غرضُه ، فإذا قال : كمْ صُمتَ ؟ قلتَ : يوميْنِ ، مثلاً ، فلا يكونُ صومكَ دونَهما ، ولا أَكثَر منهُما ، و يكونُ الجوابُ نكرةً كهذا ، و معرفةً كاليوميْن/ المعهودَيْن وأَنكرا بن السَّراج [1] أَنْ يردِجوابُ "كَمْ" معَرفةً ، قال : ولا يجوزُ أَنْ تقولَ : الشَّهْر الذى تعلمُ ، لأَنَّ هذا مِن جوابِ "مَتَى" ومتى كان الظرْفُ جوابًالـِ "مَتَى" كانَ العمل مخصوصًاببعضه ، لأَنَّها سُؤالٌ عنْ تعيين الوقتِ ؛ فلا يجيء فى جوابه إلاَّ المخْصوصُ ، فإذا قالَ : متى قدمْتَ " قلتَ : يومَ الجمعةِ ، ولوقُلْت : يوْمًا ، لَم يَجزْ ، ويجوز أَنْ يقعَ معرفةً باللَّام ، فتقولَ : اليومَ المعهودَ، فأما قولهم [2] : سَارَ اللّيلَ و النّهارَ والدّهرَ والأبدَ ، فهو و إنْ كانَ لفظُه لفظَ المعارفِ ، فإنَّه فى جوابِ "كَمْ" ولايجوزُ أَنْ يكون فَى جوابِ "متَى" ؛ لأَنَّهُ يُرادُ به التكثيُر ، وليَس بأَوقاتٍ معلومةٍ محدودةٍ ، فإِذا قيل :سِير عَليه اللّيلَ و النهارَ ، فكأنه قِيلَ :سِير عليه دَهْرًا طويلا، قالَ

/٥١

---

١ - انظر : الأصول ١/١٩١ .

٢ - من قوله : فأماقولهم : سارَ الليلَ و النهار إلى قوله : قال سيبويه ، موجود بنصه فى الأصول ، فى الموضع السابق .

سيبويه [1] : المحرَّمُ وسائر أسماء الشُّهور أُجريتْ مُجْرى الدّهْر و الليل و النّهار ، فهى في جواب "كَمْ" ولو قُلْت : شَهْرَ رمضان ، لكان بمنزلة يومِ الجمعةِ ، ولصارَ جوابَ "مَتَى" ؛ و الصّيْفُ و الشتاءُ يكونانِ فى جواب "كَمْ" للعِّدة ، وفى جواب "مَتَى" ، للوقْتِ ، وجُعِلَ "شهْرَىْ ربيعٍ" فى جواب "كَمْ" ؛ لأَنَّ تعْريفَ التثنية كانتْ بإضافةٍ كإضافة : غُلامَا زيْدٍ ، و تعريفُ "شَهْرَىْ ربيعٍ كتعريف إضافَةِ"عَبْد اللَّه" .

وتقولُ فى الأيَّامِ : اليوْمُ الأحَدُ بالرّفع فيهما ، وكذا باقى الأيّام ، وأَجازُوا مع الجمُعَةِ و السّبْتِ النّصْبَ ؛ لماَ فيهما من معنى الاجتماعِ و الرَّاحَة .

الحكم الخامسُ : ماكاَنَ من ظروفِ الزّمانِ بمعنى "إِذْ" و "إِذَا" أُضيف إلى الجُمل .

أمّا ما كان بمعنى "إِذْ" فإنه يُضاف إلى الجُمَل ، من المبتدأ و الخبر و الفعل و الفاعلِ ، إذا لم يكُن الفعلُ أَمْرًا ولا نهْيًا ، تقول جئتُكَ إذْ زيْدٌ قائمٌ ، وإذْ قامَ زيْدُ وإذْ يقومُ زيْدٌ [2]، على حكاية الحالِ ، وإذ زيدٌ يقُوم ، ولم يجُيزوا ، إذ زيدٌ قامَ .

وأمّا إذْا كانَ بمعنى "إذا" فإنَّما يضُافُ إلى الجملة من الفعلِ و الفاعلِ ، تقولُ : أَجيئُكَ إذا قامَ زيْدٌ ، وإذاَ [3] يَقُومُ زيد ولايحْسنُ : أَجيئُكَ إذا زْيدٌ قائمٌ ، وقد أجازَهُ قومٌ .

و الفرْقُ بين "إذْ" و " إذَا" : / أَن "إذْ" لمِاَمضى من الزّمان ، و "إذا" لما ٥١/ب يسْتقْبلُ منْه ، ومتى وَقَعَ الاسْمُ بعد " إذا " كان مرفوعًا بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّره الظاهِرُ ، كقوله تعالى :﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [4] ؛ لاخْتِصاصِها بالإضافة إلى الجُملَةِ الفعْليّة .

---

١ - انظر : الكتاب ٢١٧/١ - ٢١٨ .
٢ - انظر : الأصول ١١/٢-١٢ .
٣ - فى الأصل : ويَوْمَ يقوم زيدٌ .
٤ - ١/ التكوير .

ويُجازى بِـ "إذا" مُطْلقاً ، تقول : إذا قدِمَ زيدٌ أكرمْتُكَ ، ولايجُازى بـِ"إذْ" إلاَّ إذا دخلتْ عليها "ما" ، كقولة [1] :

إِذْ مادَخَلْتَ علَى الرّسُولِ فقُل لَه حَقًّا عليكَ إذَا اطمأَنَّ المجْلِسُ

وقد تقَعانِ للمفاجَأة ، كقولك : بَيْنا زَيْدٌ قائمٌ إذْجاء عمرٌو ، و بَيْنما رجُلٌ جالِسٌ إذاَ عَمْروٌ بالباب ، وأكثرهم لايرى دخُولَهُما فى جواب "بيْنا" و "بَيْنَما"؛ وتقولُ : بَيَناَزَ يْد قائِمُ إِذْ جاَءَ عَمْروٌ ، وَبَيْنما عَمروٌ ذاهِبٌ لقبَه بكْرٌ .

و الأوْقاتُ الَّتي تُضافُ إلى الجُمل هى ما كانَتْ حينًا وزمانًا لا يختصُّ به شىءٌ دُونَ شَىْء ، كقولك :أَجيئُكَ يومَ قاَم زيْدٌ ، وحينَ قامَ زْيدٌ ، وزمَنَ قامَ، وأَيّامَ قامَ ، وليالِىَ قَامَ . ويَقْبحُ فى المؤَقَّتِ ، نحو شهرٍ وسنةٍ وحَوْلٍ ، حتَّى قالوا: لايضافُ [2] شىءٌ لُه عَدَدٌ ، نحو: يومين ، وجُمعةٍ، وأُسْبوعٍ ، وقد أَجازابنُ السَّرَّاج [2] :أخرجُ يوْمَ عبد اللّه أميرٌ ، وقال الزّجّاجُ [3] : يُعجبنى يْومَ أنت قَائِمٌ ، وعَلَيْهُ قولهُ تعالى : ﴿يَوْمَ هُم عَلَى النَّار يُفتَتُونَ﴾ [4]، وقوله: ﴿يَوْمَ هُمْ يارِزُونَ﴾ [5] ومن لم يُجِزْ ، تأوّلَ هذا ، ونَصَبَهُ على المفعول به .

---

١ – هو العبّاس بن مرداس السُّلَمى .

و البيتُ من شواهد سيبويه ٥٧/٣ وانظر أيضا : المقتضب ٤٦/٢ و الخصائص ١٣١/١ و التبصرة ٤٠٨ و ابن يعيش /٩٧ .٧ /٤٦ و الخزانة ٢٩/٩ .

اطمأنَّ : سكن المجلسُ ، قيل : يُريد : أَهْلَ المجلسِ ، فحذَف المضاف ، ويجوز أن يكون مصدرا ميمياً ، و "حقًّا" منصوبٌ علي المصدر المؤكَّد به ، أَو هو نعتٌ لمصدر محذوف وقد قال العباسُ ذلك فى غزوة حُنَيْن يُخاطب الرسولَ صلى الله عليه وسلم .

٢ – انظر : الأصول ١١/٢ – ١٢ هذا وكلامُ ابن الايثر ها هنا موجود بنصّه فى الأصول ، من قوله قبلُ : و الأوقاتُ التىِ تُضافُ إلى الجُمل ... الخ .

٣ – انظر : معانى القرآن وإعرابه ٥٢/٥ .

٤ – ١٣/ الذاريات .

٥ – ١٦ / غافر .

و متى أَضَفْتَ هذه الظروفَ إلى الجمُل ، لم يكُن فى الجملة عائدٌ منها إليها ، كما يكونُ ذلك فى الصّفةِ ، و الصِّلة ، و الخبرِ ، و الحالِ ، تقولُ : أجيئُكَ حينَ يقومُ زَيْدٌ ، ولا تقولُ : فيه ، و عليه قولُه تعالى : ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادقينَ صِدْقُهُمْ ﴾[1] ، وقولـه ﴿ هَذَا يَوْمُ لاَيَنْطِقُون﴾ [2] ، وهىَ مع الإضافةِ إلى الجُمل نكرةٌ .

ولَكَ فيها - مع الإضافة - الإعرابُ ، والبناءُ ، والإعرابُ مع الجمل المعرَبة الصَّدرْ أكثر وأحْسَنُ ، كقوله تعالى : ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ ، ومَنْ نَصَبَ [3] ، فيجوز أنْ يكونَ الفتحةُ إعرابًا على الظرفيّة [4] وَبِناءً ؛ لإضافَته إلى فعْلٍ ، وليسَ [5] بالكثير ، وإن كانَ صدْرُ الجملة مَبْنياً فالبناءُ أكثرُ / وأحْسَنُ ، كقوله تعالى : ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفتَنُونَ [6] ﴾ ، وقوله : ﴿مِنْ خِزْيِ يَوْمَئذٍ [7] ﴾ بالفتح [8] ، وقول النابغة[9] : ٥٢/أ

---

١ - ١١٩ / المائدة .

٢ - ٣٥ / المرسلات .

٣ - هو نافعٌ . انظر : الكشف ٤٢٣/١ .

٤ - على أنَّ الظرْفَ "يوم" خبرُ الابتداء الذى هو "هذا" ؛ لأنّه حدثٌ ، وظروفُ الزمانِ تكونُ أخباراً عن الأحْداث ، تقولُ : القتالُ اليومَ ، والخروجُ الساعَة . وانظر : الكشف ٤٢٤/١ ومشكل إعراب القرآن ٢٥٥/١ .

٥ - وهو مذهب الكوفيين ، وفتح "يوْمَ" عندهم ؛ لأنّه فى موضع رَفْعٍ على أنَّه خبرُ "هذا" . انظر : الكشف، ومشكل إعراب القرآن فى الموضعين السابقين .

٦- ١٣/الذاريات .

٧ - ٦٦ / هود .

٨ - وبه قرأ نافعٌ وحمزةُ والكسائيُّ وأبو جعفر . انظر : السبعة ٣٣٦ والنشر ٢٨٧/٢ والبحر المحيط ٢٤٠/٥ والإتحاف ٣٠٧ وإبراز المعانى ٣٤٨ . وقال أبو حيان فى الموضع السابق من البحر المحيط : "وهى فتحةُ بناء ؛ لإضافته إلى "إذْ" وهو غير متمكّن" .

٩ - انظر : دَيوانه ٣٢ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٣٣٠/٢ . وانظر أيْضاً : الأصول ٢٧٦/١ والتبصرة ٢٩٤ وابن يعيش ١٦/٣ . ٨١ و ٩١/٤ والخزانة ٥٥٠/٦ والمغْنى ٢٩٨ وشرح أبياته ١٢٣/٧ .

على حينَ عاتَبْتُ المشيبَ على الصبا   فقلْتُ : أَلَمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ

ومتى اقْتطعتْ الظّروفُ المضافةُ عن الإضافة فى اللفظ ، وأُرِيدَتْ فى المعْنى بُنِيَتْ ، كقوله تعالى : ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ [١]﴾ أىْ من قبلِ الأشيَاء [٢] وبعدها ، وقد تقدم هذامبسُوطاً فى باب [٣] المبنىِّ .

الفَصلُ الثانى : فى ظرف المكان ، وفيه فرْعان

الفرْعُ الأوَّلُ :

فى تعريفِه ، وهو محل الموْجودَات الحادثِة ، وينقسِمُ قسمين - كظرف الزّمان - مُبْهَمًا ، ومؤقَّتًا .

أَمَّا المؤَقَّتُ ، فهو : ماله نهايةُ تَحصُرُه ، وحَدُّ يُحِيطُ به نحو : مكَّةَ ، وبغْدَادَ ، ودَارٍ ، ومسْجِدٍ ، وهذاَ يتنزَّلُ منزلةَ الأسْماءِ غيرِ الظّروفِ تقولُ : رَأَيْتُ مكّةَ ، وفارقْتُ بغدادَ ، وبنيْتُ دارًا ، وعَمَرْتُ مَسْجداً ، كما تقول : رأيْتُ زيْداً .

وأمّا المبهمُ ، فهو : مالانهايةَ لَه تحصُرُه ، مجازًا ، وتمثيلاً ، وإن كانتْ الأمكنةُ - فى الحقيقةِ - محصُورةً محدودةً ، وهو على ضربيْن :

الأوّل : ما أَوْغلَ فى الإبْهامِ ، نحو : مكانٍ ، وجِهَةٍ ، وأَرْضٍ ، وهذا لافائدةَ فى ذكرة مع الفعْل ، إلا أَنْ يُوصَفَ ، أو يُضَافَ ؛ فلو قُلْتَ : جَلَسْتُ مكانًا وقَعْدتُ جهةً ، لم يحسُن ، فإنْ قُلت : جَلَسْتُ مكاناً واسِعًا ، وقعدتُ جهةَ زيْدٍ ، جازَ وحَسُنَ .

والثّانى : غيرُ موغلٍ فى الإبهام ، وهو الموْضوعُ للجهَات السِّتّ ، أَوْما صَلَح لها ، وينقسِمُ ثلاثةَ أقْسَامٍ ، قِسْمٌ يختصُّ بواحدٍ من الجهاتِ ، وقسْمٌ يعُمّ الجهاتِ ، إلا أَنَّ لَه نوْعَ تَخصُّصٍ بالإضافة ، وَقِسْمٌ : عامٌ فيها بلا تخصيصٍ .

---

١ - ٤ / الروم .

٢ - كذا بالأصل والأوْلى : مِن قبل الأشياء ومِن بعدها .

٣- انظر ص٤٢ .

فالأول : خلف ، ووراء ، وقُدّام ، وتُجاه ، وأمام ، وتِلقاء ، وَ إِزاء ، ويمين وشِمال وفوق ، وتحت .

والثّاني : ما كانَ للجميع ، نحو : عِندَكَ ، ولَديْكَ ، ودُونَكَ ، ونحوَكَ ، ولدُنْك وقُرْبَكَ ، وصَقْبكَ [1] ، وقريبًا منْكَ ، وصَدَدَكَ [2] . فأَوْغَلُ /هذه الظروف ٥٢/ب "عندَكَ"، لأنَّهُ يقع عليها جميعها ، قريبها ، وبعيدها ، و "قُرْبَكً" أَخصُّها ؛ لأنَّه لايصلحُ إلاَّ للقريب ، والباقيةُ فيما بيْنَ ذلك .

والفرقُ بْينَ "عندكَ" و "لَديْك" : أَنَّك تقولُ : المالُ عندكَ ، وإن لمْ يكُنْ بِحَضْرتِكَ ، ومَعَ "لَدَيْكَ" لا يكونُ إلا بحضْرَتِكَ .

والثّالثُ : نحو : فَرْسَخٍ ، وَميلٍ ، وشِبْرٍ ، وذراعٍ ، وشَوْطٍ ، فهو وإنْ كانَ معروفَ القدْرِ ، فإنّه مجهولُ المحلِّ ؛ لأنَّه يصلحُ لجميع الأمكنةِ ؛ فَدَخَلَ فى حيّزِ المبهمات .

فأمّا "مَع" فإنه ظرْفُ مكانٍ ؛ بدليل وقوعها خبراً عن الجُثَّةِ ، في قولك : زيْدٌ مَعَ عمروٍ ، والألفُ التى تلحقها فى قولك : "معاً" هى بمنزلتها فى : صَببْتُ دَماً ، وقيلَ : بمنزلتها فى "قَفاً" ؛ فهى فى الأوَّلِ بَدَلٌ مِن التنوين ، وفى الثانى اسْمٌ مقصور ، والأوّلُ أكثرُ ، وأقْوَى .

وَهذه الظّروفُ : منها ما يُسْتَعْمَلُ اسْمًا : وظرْفًا ، ومنها مالا يُسْتعملُ إلا ظرْفًا . فالأَوَّلُ : نحو : خَلف ، و أَمّام ، ويَمين ، وشِمال ، قال الله تعالى : ﴿عَنِ

---

١ - صَقْبَك:قُربك،يُقال:صَقِبَتْ دارُه -بالكسر- أى : قَرُبَتْ ، وتقول : أصْقَبَهُ فصَقَب ، أى : قرّبَه فَقَرُبَ .

٢ - الصّدَدُ : القُرْبُ ، يُقال : دارى صدَدَ داره ، أىْ : قُبالتها .

الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ [1]﴾ ، وقال الشاعر [2] :

فَغدتْ كِلا الفرْجيْن تحسِبُ أنه   موْلى المخافة خَلْفُها وأمامُها

قال سيبويه:ومن ذلك؛هو ناحيةَ[3] من الدّار ، ومكاناً صالحاً [3] ، و: دارُهُ ذاتَ اليمينِ ، وَشَرْقِيَّ [3] كَذَا ، وذكر أمثلةً كثيرةً ؛ منها قولُهُم : هُم حِلَّة [4] الغورِ ، أَى قَصْدَه ، و "هو وَزْنَ [5] الجبل" ، أَى : ناحيةً منه ، و :هو زِنَةَ [5] الجبل" ، أَىْ حِذاءَهُ ، و "قَوْمُكَ أَقطارَ [6] البلاد" .

والثّانى : نحو ،عِنْد ، ولَدُنْ ، وسِوًى ، وسَوَاءً ، إِذا أَردْتَ بها معنى " غَيْر" فلا تكونُ إلاّ منصوبةً على الظَّرْفِ ، ولا تكونُ اسْمًا إلا فى الشّعْر ، كقوله [7] :

ولايَنْطِقُ الفحشَاءَ مَنْ كان مَنهمُ   إذا جَلَسُوا منَّا ولامنْ سَوَائنَا

ولايدخُل على "عِندَ" شَىْءٌ من حروف الجرّ ، إلاّ "مِنْ" لاغيْرُ ، تقول : خرجْتُ من عنده ، ولاتَقُولُ : جئْتُ / إِلى عِنْدِه .

٥٣

---

١ - ٣٧ / المعارج .

٢ - هو لبيد . انظر : ديوانه ٣١١ .

والبيتُ من شواهد سيبويه١/٤٠٧. وانظر أيْضا : المقتضب ٣/٢ و ٣٤١/٤ ومعانى القرآن للزجاج ١٥٦/١ والتبصرة ٣١٢ وابن يعيش ٤٤/٢ ، ١٢٩ ومقاييس اللغة ٢٩/١ و ١٢/٢ واللسان (أمم) .

الفرج : موضع المخافة ، كالثغر والثّغرة والعورة ؛ وثنّاه لأنه عَنى موضعَىْ مخافتها ، أى : خَوْفها من الأمام والخلف والضمير فى "غدتْ" للبقرة الوحشيّة التى يصفها فى أبيات سابقة . مولى المخافة ، أى : ولِىُّ مخافتها .

٣ - انظر : الكتاب ٤٠٤/١ .

٤ - انظر : الكتاب ٤٠٥/١ .

٥ - انظر : الكتاب ٤١١/١ .

٦ - انظر : الكتاب ٤١٢/١ .

٧ - هو المرّار بن سلامة العجلى .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٣١/١ . وانظر أيْضا : المقتضب ٣٥٠/٤ والإنصاف ٢٩٤ .

والشاعر يصف هنا قومة فى ناديهم بالتوقير والتعظيم ، فيقول : لاينطقُ الفحشاءَ مَن كان فى نادينا مِن قوْمنا ، وكذلك مَنْ كان مِنْ غير قَوْمنا ؛ لايفعلون ذلك إجلالاً وتوقيراً لنا .

وأَمَّا "لَدُنْ" : ففيها لغاتٌ ، منها : لَدُنْ ، ولَدَى ، ولَدُ ، وحُكْمها : أَن يُجر بها ، على الإضافة ، إلاّ مع "غُدْوَة" خاصَّةً ، وقد ذكرْناهُ [1] .

وسِوًى،وسَواءٌ :حُكمهما واحدٌ،فالكسرُ مع القصرِ ، والفتحُ مع المدِّ تقولُ : مررْتُ بمَنْ سواكَ ، وبرجُلٍ سَوَاءَك ، التقديرُ : برجُلٍ قام مَقامَكَ ، ونَزَلَ مكانَك .

وأَمَّا وسْط القومِ : فإنْ سكّنْت السَّينَ كانَ ظرْفًا ، وإنْ فَتَحْتها كانَ اسْمًا تقول : جلسْتُ وسْط الدّار ، وضربْتُ وَسَطَ رأسِه ، وقد جاءتْ ساكنةَ السِّين اسْمًا ، وهو قليلٌ ، قال سيبويه : وليْسَ كلُّ مكانٍ يحسُن أَنْ يكونَ ظرْفًا ،فمِن ذلك : أَنَّ العربَ لاتقولُ : هو جَوْفَ البيْتِ ، ولاهذا داخلَ الدّار ، ولا خارجَ الدّار، حتى تقول : هو فى جوفها ، و :فى داخلها ، و : فى خارجِها ، و : مِنْ خارجها [2] .

الفرْعُ الثانى:

فى أحكامه :

الحكم الأوَّلُ : قد اتّسَعوا فىِ الأمكنة ، كما اتّسَعُوا فىِ الأزْمنَة ، فجعلوا ما ليَس بمكانٍ بمنزلة المكانِ ، وهُو فىِ أَسْماءٍ مخصوصةٍ ، غيرِ مقيسةٍ ، فمنْ ذلك قولُهم : "هو منّىِ منزلةَ الولَد" ، أَىْ : فى أَقربِ المواضعِ مِنْ قَلْبِى ، وإن لم تُرد- الموضع ، ومنْه قولُهم : "هُو منّى منزلةَ الشِّغافِ" ، وَ "مَقْعَدَ القابلَةِ" و "مَناطَ الثُّريّا" [3] ، و " مَزْجَرَ الكلْب [3]" ، و "مَعْقَدِ الإزار ، " و " هُمَا خَطَّانِ جَنابَتَىْ أَنْفِها [3]" ، يعنى الخطَّيْن المكتنفَيْن أَنْفَ الظبْيَة ، قال سيبويه : وإنما يُسْتعمل من هذا الباب ما استْعملته العرب[4] ، قال ابن السَّرَّاج : فأَمَّا ما يرتفعُ من هذا الباب فقوْلك : هو منّى فَرْسخان ، وأَنْتَ منّى ميلاَن ، وأَنْتَ

---

١ - انظر : ص ١٥٣ .

٢ - انظر : الكِتاب ٤١٠/١ .

٣ - انظر : الكتاب ٤١٣/١ .

٤ - انظر : الكتاب ٤١٤/١ .

مِنّى عَدْوةُ الْفَرسِ ،وَغْلوةُ السَّهْمِ ،هذا كلُّه مَرْفوعٌ ، لايجوزُ فيه إلا ذلك ؛ لأنَّ المعنى : بيْنِي وبيْنَكَ فرسخانِ ، ولم تُرِدْ : أَنْتَ فى هذا المكان ؛ لأنَّ ذلك لامعنى له[1] ؛ ومنْهُ : "أَنْتَ منّى فوْتُ [2] اليد"، و " دَعْوةُ الرّجُل" و "أَنْتَ منّى مَرْأًى ومَسْمَعٌ [3] "، وبعضُ الناسِ ينصبُ مَرأى ومَسْمعًا ، ولايجوز : أنتَ مِنّي مَرْبَطَ الفرس ، وموضعَ الحِمار ،لأنَّ ذلك غَير/ معروفٍ فى تقريبٍ ولاتبعيدٍ [3] وتقول : أَنْتَ منّى فرسَخَيْن ، أَىْ : أَنْتَ منّي مادُمنا نسيرُ فرسَخَيْن .   ٥٣/ب

الحكمُ الثّانى : لك أَنْ تجعل ظروفَ المكانِ مفعولاتٍ على السَّعة ، كما فعلْتَ ذلك فيِ الأزمنة ، تقولُ : سِرْتُ أَمامَكَ ، فتجعلُ" أَمـــامَه" مَسِيرًا نَفْسَهُ، فإذا أَخبرْت عنه بالذى قُلت : الذيِ سِرْتُه أمَامُك ، ولو كانَ ظرْفًا لقُلْتَ : الَّذى سِرْتُ فيه أَمامُك ، وقدْ بسَطْنا القوْلَ [4] فى ظرْف الزّمان بما يُغنيِ عن إعادته ها هُنا .

---

١ – انظر : الأصول ٢٠٠/١ . ومعنى : أنت منى فوتُ اليد ، أى : أنه قريب منه ، والفوتُ : الفُرْجَةُ بين الإصبعين .

٢ – أى : حيث أراك وأسمع قولك .

٣ – فى الأصول ٢٠١/١ : "واعلم أنه لايجوز : أنْتَ منى مربط الفرس" إلى آخر ما ذكره ابن الأثير بالنّص ، كما أن قول ابن الأثير آنفاً : وبعض الناس ينصب مرْأًى وسمعا ، موجود بنصه فى الأصول ٢٠٠/١ .

٤ – انظره فقد مرّ قريباً فى ص ١٥٣–١٦٠.

الحكْمُ الثالثُ : ظرفُ المكانِ فيما يسْتغرقه العملُ ،ومالا يسْتغرقُه ، بمنزلة ظَرْفِ الزمّانِ ؛ فتقولُ فى المسْتغرقِ : سِرْتُ فرسَخًا ، وفي غير المسْتغرق : جَلَسْتُ خلفَكَ ، فالسَّيرُ لجميع الفرْسَخِ ، والجلوسُ لبَعضِ الخَلْف .

وتَنَنَزَّلُ "أَيْنَ" فى ظرْف المكانِ ، مَنْزِلةَ "مَتَى" فى ظرف الزَّمانِ ، يقولُ القائلُ :أَيْنَ جلَسْتَ ؟ فلاتُجيبُه إلاَّ بمكانٍ خاصٍّ ، فتقولُ : خَلفَك ، أَوْ أَمامَكَ، ولايجوزُ : مكانًا ، وَجِهةً ، ويُقال : كَمْ سِرْتَ ؟ فلا تُجيبُ إلاَّ بجميع ما سِرْتَه ، لا أَقلَّ منْهُ ولا أكثَرَ ، فتقول : فرْسَخان ، أَوْثلاثة ، أو نحو ذلك ، ويرِدُ الجوابُ معرفةً ، ونكرةً ، كما قُلْنا فى ظرْف الزَّمان .

الحكم الرَّابعُ : لايُضافُ منْ ظروفِ المكانِ إلى الجُملِ إلا "حَيْثُ" ، وقِيلَ : "لَدُنْ" ، ، وفيه نَظَرٌ ، تقولُ : أَقومُ حيثُ يقومُ زيْدٌ ، وحيثُ زيْدٌ قائمٌ ، ٥٤/أ وحيثُ زيْدٌ يقُوم ، وقد جاءتْ فى الشعْر مضافةً إلى المفرد . وفيها لُغاتٌ - هذه أَشْهرُها - منها : حَوْثُ ، بضمِّ الثاء وفَتْحِها ، وكسْرِها فيهما .

وأمّا لَدُن" فالمعروف إضافتُها إلى المفردِ ، ومن زَعَمَ أنّها تُضافُ إلى الجملةِ [1] ، فإنما استَدَلَّ بقول الشّاعرِ [2] :

---

١ - فى الرضى على الكافية ١٢٣/١ : "فإن أضيفتْ إلى الجملة ، تمحّضتْ للزمان ؛ لما تقدّم أنّ ظروف المكان لايُضاف إلى الجملة منها إلا "حيْثُ" .

وفى الهمع ٢١٨/٣: "ومنع ابنُ الدهّان من إضاقة "لدن" إلى الجملة" .

٢ - هو المزَّق العبدى .

انظر : المفضليات ٣٣٤ .

قوله : "وأن لُكَيْزاً ..." معطوف على قوله : "أن أُسيّداً" فى البيت السابق على الشاهد وهو قوله :

فَمنْ مُبلغ النعمان أنَّ أُسَيَّداً على العين تعْتادُ الصَّفا وَتُمْرِقُ

لكيز : قبيلة مِن ربيعة . العُكَّة : مَا جُعلِ للسَّمْن ، أى : لم تكُنْ ممن يتَّجرُ للسَّمْن ، ولكن للقتال .

وأن لُكَيْزًا لـــم تكُنْ رَبَّ عُكَّةٍ لَدُن صَرَّحَت حُجَّاجُهم فتفرَّقوا

وأَمّا ظروفُ المكان المضَافةُ إلى المفرد ، فإذا قُطِعَتْ عن الإضافةُ بُنيَتْ كما/ بُنِيَ ظروفُ الزَّمانِ ، تقولُ :جئتُ من فَوْقُ ، ومن تَحْتُ،ومن علُ ، قال [3] : ٥٤/أ

إذا أنا لم أُو مَنْ عليْكِ ولم يكُنْ لقاؤُكِ إلا مِنْ وراءُ وَرَاءُ

وقال [4] :

ولقد سَدَدْت عليكَ كُلّ ثَنيِّةٍ وأَتيتُ فَوْقَ بنى كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ

الخاتِمَةُ :

فى عوامل الظروفِ ، وهى على ضربيْن : مُظهَرٍ ، ومُضْمرٍ .

أَمَّا المظهر : فعلى ضربيْن :أَحدهما:ما كان مُتَعدِياً إلى المفعول، والآخرُ : مالَم يَتعَدَّ إليه .

فالمتعدّ ى : يتعدَّى إلى ظرفَيِ الزّمانِ ، والمكانِ ؛ مُبْهَمِهِمَا ، ومؤَقَّتهِما مَعرفَتهِما ، ونكِرَتهِما ؛ لأَنَّه إذا كانَ متعدّيًا إلى المفعول بِهِ فبالأَوْلَى أَنْ يتعدَّى إلى المفعول فيه ، تقولُ : ضَربْتُ زَيدًا اليومَ،ويومًا ، وحينًا ، وزمانًا بعيدًا، وزَمنَ إِمْرَةَ زيْدٍ ، ولَقِيتُ زيدًا مكانًا بعيدًا ، وجهةَ الشَّام ، ونحوَ ذلك .

---

١ – هو عُتَىُّ بن مالك العُقيلي .

وانظر : ابن يعيش ٨٧/٤ والهمع ١٩٥/٣ واللسان (ورى) .

٢ – هو الفرزدق . انظر : دوانه ١٦١ .

وانظر : ابن يعيش ٨٩/٤ والهمع ١٩٦/٣ .

وغيرُ المتعدّي : يتعدَّى إلى جميع ظروفِ الزّمانِ : مُبْهَمِهَا ، ومؤقتّها ، وإلى المبهمِ مِنْ ظروفِ المكانِ ، تقولُ فى الزَّمانيِّ . صُمْتُ اليوْمَ ، ويومًا ، وغبْتُ حينًا وزمانًا طويلاً ، وزمَن إمْرَةِ فُلانٍ ، وتقولُ فى المكانيِّ : جلسْتُ خلْفَك ، وعندَك ومكاناً واسعًا ، ومكانَ زَيْدٍ ، وسِرْتُ فَرسَخًا ، وميلاً ، والفرسَخَ ، والميلَ ، وإنَّما كانَ ذلكَ ؛ لأنَّ ظُروفَ الزمانِ لَمَّا شاكلَت المصادرَ : فى دَلالَةِ صيغةِ الفعْلِ على خُصوصِ الزَّمانِ دَلالتهَا على المصْدر جرَتْ مَجراها فى تَعدِّى نَوعَيِ الفعل إليْها وحُمِلَ عليها المبهمُ من ظُروفِ المكانِ ؛ لِنوْعِ مُشَابَهَةٍ بيْنهُما ، مِن جهةِ التّنَقّلِ والزَّوَالِ ، والإبْهامِ ؛ فإنَّ الجهةَ التى هى خَلْفُ "تصيرُ" أَمَامًا" ، وتزُولُ عنْ حالها وهى غيرُ محدودةٍ ،ولا مَحصُورةٍ ؛ فَشابهَتْ ظروفَ الزّمانِ ؛ فأُعطيتْ حُكمهَا.

وأَمَّا المؤقَّتُ / من ظُروفِ المكانِ ، فَلمَّا عَدِمَ هذه المشاكَلَةَ – وهىَ دَلالةُ صيغةِ الفعْلِ على خُصوصِه – تَنزّلَ مَنْزلَةَ المفعولِ به فى تعدّيِ الفعْلِ إليْه ، فلا تقولُ : قَعدتُ المسْجِدَ ، ولاجَلَسْتُ الكوفةَ ، حتّى تجيءَ بما يُعدِّى الفعْلَ إليْها فتقولَ : قعدتُ في المسْجدِ وجلَسْتُ فى الكوفةِ ، فأَمَّا : دَخلْتُ البيْتَ ، وذَهَبْتُ الشّامَ ، فهو عند سيبويه [1] ، على حَذْفِ حَرفِ الجرّ ، تقديُره : دَخلْتُ إلى البيت ، وذَهبْتُ إلى الشَّامِ ، والمبرِّد [2] يقولُ : إنّه مُتعدٍّ بنفسِه . ٥٤/أ

١ – انظر : الكتاب ٣٥/١ .

٢ – انظر : المقتضب ٣٣٧/٤ – ٣٣٨ ، ٦٠ – ٦١ .

وقَدِ اتّسَعُوا فَحَذفوا " في " ، وأَوْصَلوا الفعْلَ ، قالَ الشّاعـرِ (١):

لَدْنٌ بهزِّ الكفِّ يعْسِلُ مَتْنُه فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثّعْلبُ

أَيْ : كمَا عَسَلَ في الطريق .

ويُلْحَقُ بالفـعل في العـملِ ، اسْمُ الفـاعلِ ، والصّـفـةُ ، والمصـدَرُ ، واسْمُ الفعْلِ ، وسَيَجِئُ كيْفيَّةُ عَمَلِـها ، في باب العوامل (٢) .

وقد أَعملوا فيها رائحةَ الفعلِ ، كقول الشّاعر(٣) :

ولقد حَمَيْتُ الحىَّ تَحْمِلُ شِكَّتِي فُـرُطٌ وشاحِي إذْ غدوْتُ لجامُهَا

---

(١) هو ساعدة بن جؤية . انظر : ديوان الهذليين ١١٢ .
والبيتُ من شواهد سيبويه ١/ ٣٦ ، ٢١٤ ، وانظر أيْضا : الخصائص ٣/ ٣١٩والمغني ١١ ، ٥٢٥ ،٥٧٦ ، وشرح أبياته ١/ ٩ والهمع ٣/ ١٥٤ و ٥/ ١٢ والخزانة ٣/ ٤٨٣ .
اللدن :الناعم اللين . العسَلان : سيْرٌ سريعٌ فيه اضطرابٌ وضمير " فيه " عائد إلى اللدْن ، أو الهزّ .

(٢) انظر : ص ٥٠٤ – ٥٣٢ .

(٣) هو لبيد . انظر : ديوانه ٣١٥ .
وانظر : اللسان وتاج العروس : (وشح) و (فرط) .
الشكَّةُ : السلاح ، أو ما يُلبَسُ منه ./ الفرط : الفرسُ السريعةُ التى تتفرّط الخيْلَ ، أي : تتقدَّمُها .
الوِشاح : يُنسَجُ من أديمٍ عريض ، وتشُدّه المرأةُ بين عاتقيْها وكَشْحِها . والتوشُح : استعمال الثوب كالوِشاح ،والتوشُّح بالرداء : مثل التأبط والاضطباع ، وهو : أن يُدخلَ الرجلُ الثوبَ من تحت يده اليُمنى فيُلقِيه على منكِبه الأيْسَر ، كما يفعل المُحرِم ، وكذلك يتوشح الرجلُ بحمائِل سيْفه ، فتقع الحمائلُ على عاتِقه اليُسْرى ، بينما تكون اليمنى مكشوفة . يُخبر الشاعر أنه يخرج طليعة القَوم على راحلته متوشّحا بلجامها فإذا أحَسَّ بالعُدوّ ألجمها وركبها إلى الحيّ منذراً .
قوله : وشاحي فى الظرف ؛ لأنّ فيه رائحةَ الفعل ؛ أى هو فى معْنى توشيحى .

فالعاملُ فى " إذْ " : وشاحى ،ومنهُ قولُه[١] :

أَنَا أَبو المنهَالِ بعضَ الأحيانْ

فاسْتخرجَ من العَلم معْنًى نَصبَ بِهِ الظَّرف ، وهُوَ : القُوَّةُ ،والنَّجدةُ ،وأَنَّه شَبَّه نفسَه بأَبِى المنهالِ ؛ فعَملتْ المماثَلَةُ فى الظّرفِ ، كمَا عملَتْ فى التَّمييز والحال ، فى قولك : زَيْدٌ الشَمْسُ ضياءً ، والأَسَدُ شدَّةً .

وأَمّا العاملُ المضمرُ : فعَلى ضربيْن : ضرْبٌ لا يجوز إظهارُه ، وضربٌ يجوز إظهارُه .

فالأَوّلُ : إذا وَقَعَ الظرفُ خبرًا لُمبتدأ ، أَو صفةً ، أَو صلةً ، أَو حَالاً ، كقولك : زيْدٌ خَلفَكَ ،والقتالُ أَمامَكَ والْمَسيرُ يوْمَ الجمعة ، والهِلاَلُ الليلةَ ، تقديرُه : استقرّ خَلْفَك ، وأَمامَك ، ويوْمَ الجُمعة ، أَو مُسْتقرٌّ خلفَك .

١/٥٥أ

ومن هذا القسْمِ ما أُضمِر عاملُه على شريطة التفسِير ، كماَ سَبَقَ فى المفعول به[٢] ، تقولُ :اليومَ سِرْتُ فيه ، وأَيْومَ الجُمُعَةِ ينْطلقُ زيدٌ ؟ والمكانَ جلسْتُ فيه ؟ تقديرُهُ : سِرْتُ اليوْمَ ، وأَينطلقُ زيْدٌ يومَ الجمعة ؟

والثانى : نحو قولك فى جواب مَنْ قال : متى سِرْتَ ؟ : يومَ الجمعة ، وأَيْنَ قعدْتَ ؟ : خلْفَكَ ، وكَمْ سِرْتَ ؟ : عِشْرينَ فَرْسَخًا، فلَكَ[٣] أن تقولَ فى جوابِه : سِرْتُ يومَ الجمعة ، وقَعْدتُ خَلفَك ، وسِرْتُ عِشْرِين فرسَخًا ، ومثْلُ

---

(١) هو أبو المنهال ، وهو بعض بني أسَد ، واسْمُه : أبو عُيَيْنَةَ بنُ المهلّب .
والبيْتُ من شواهد أبي عليّ في " كتاب الشعر " ٢٥٠ وانظر أيْضا : الخصائِص ٣/ ٢٧٠ والمغني ٤٣٤ ، ٥١٤ .
والمنهال : الرجل الكثير الإنهال ، والمِنهال أيْضا : الغايةُ في السّخاء .

(٢) انظر : ص ١٤٦ .

(٣) كذا فى الأصل ، والأَوْلى : ولَك أَن تقول .

قولُهم لِمَنْ ذكَرَ أَمْرًا قديمًا ذَمَّ زَمانَةُ : حينئذٍ الآنَ ، أَى : كانَ ذلكَ حينئذٍ واسْمَعْ الآنَ .

النوعُ الرّابعُ :

في المفعول لَهُ ، وفيه فصلانِ :

الفصلُ الأوّلُ : في تعريفِهِ

وهُو الّذى يقعُ جوابًا لِمَنْ قَيلَ لَهُ : لِمَ فعَلْت ؟ فيقول : لِكَذا ، فهو إذًا السَّبَبُ والعلّةُ لِوجودِ الفعْلِ ، ولابُدَّ منْه لفظًا ، أو تقديرًا؛ لأنَّه لازمٌ فعلَ كلّ مكلف ، وهُوَ مُقدَّرٌ باللاَّم .

ومعنى " لَهُ " فى قولهم : المفعولُ لَه :أَنْ تكونَ تَبْيينًا فاصلاً بيْنَ المفعولِ بهِ ، والمفعولِ فيه ، والمفعولِ مَعَه ، أَو تكونَ راجعةً إلى الّلام ، كأنَّكَ قُلْتَ : بَابُ الذي فُعِلَ الفعْلُ له ، أي : لأجله .

ويكونُ مَعْرِفَةً ، ونكرةً ؛ تقولُ : زُرْتُكَ طمعًا فى بِرِّكَ ، وطَمَعَ بِرِّكَ ،والطَّمَعَ فى بِرِّك ، قالَ اللَّهُ تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ (١).

---

(١) ١٩/ البقرة .

وقالَ حاتمٌ (١) :

وأَغفرُ عَوْراءَ الكريمِ ادَّخارَهُ وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُمَا

وقال الحارثُ بْنُ هِشَامٍ(٢) :

فَصَدَدْتُ عنْهُمْ والأحِبّةُ فيهِمُ طمَعًا لهُمْ بِعِقابِ يَوْمٍ مُرْصَدِ

التقديرُ : زُرْتُك للطمع ، ويجعلُونَها فى آذانهم للْحذَر ، وأغفرُ للادّخار ، وأُعرِضُ للتكرُّمُ ، / وصَدَدْتُ للطّمعِ ، فحذَفَ الَّلامَ ؛ لأنَّ الكلامَ يدُلّ عليْها ،ولَمَّا حَذفَ ، نَصَبَ ما بعدَها ، كمَا يكونُ ذلكَ فى جميع ما يُحذَفُ منْه حرفُ الجرّ . ٥٥/ب

الفصْل الثانى في أَحكامه

الحكمُ الأوَّلُ : للمفعول لَهُ شرائطُ أَرْبَعٌ ، بها يصحُّ أَنْ يكونَ مفْعُولاً له :

الأُولى : أَنْ يكونَ مصدرًا؛ ليشْتملَ المعلَّلُ به على معناه ، فيصير هُو إيّاه ؛ لأنَّ مُعْظَمَ هَذا البابِ على الغرضِ الذىِ هُو مضْمونٌ باجتلابَ النّفع ، واستِدْفَاعِ الضَّر ، ولا يكونانِ إلاَّ بالأحْداثِ .

---

(١) انظر : ديوانه ٢٣٨ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ١/ ٣٦٨ و ٣/ ١٢٦ ، وانظر أيضا : المقتضب ٢/ ٤٣٨ والأصول ١/ ٢٠٧ والتبصرة ٢٥٥ وابن يعيش ٢/ ٥٤ والخزانة ٣/ ١٢٢ .

ادّخارَهُ : إبقاءً عليه ، يُقال : ادّخَرَهُ : جعلَه ذُخْرًا له ، أى : إذا جَهِل عليه احتَمَل جَهْلَه ،وإذا شتَمَهُ اللئيمُ أَعْرَضَ عن شتْمه ؛ إكْراماً لنفسه .

(٢) وهو من شواهد سيبويه ١/ ٣٦٩ ،وانظرَ أيْضا : الأصول ١/ ٢٠٧ وابن يعيش ٢/ ٥٤ .

يقول الشاعر هذا معتذراً من فِراره يوْمَ بدْرٍ ، وعَدم ثأره لأخيه أبى جهْل .

وليْسَ كُلُّ مصدَرٍ يبِينُ عَنْ هذينِ النّوعَيْنِ ، ألا تَرى أَنَّ المفعولَ المطلقَ مَصْدرٌ وليْسَ فيه بَيانٌ عنهما ؛ فلا تدخلُه الأسْماءُ الصَّريحةُ ، تقولُ : ضرْبتُه تأديبًا لَهُ ، فيصحُّ فيه أَنْ تقولَ : تَأْديبُهُ ضَرْبُه ، وضَرْبُه تأْديبُه ، وتَأْديبُه فى ضرْبه ، وتقولُ : قعْدتُ عَن الحرْبِ جُبْنًا فجُبنًا، وإنْ لم يكُنْ غَرضًا ، فهو داخلٌ فى الأوَّل ؛ لأنَّك تَقولُ : قعودُه جُبْنَة ، وجُبْنُه فى قُعوده ، ولا يَصحُّ أَنْ تقولَ : ضربتُكَ ضَرْبًا، ولا قصدْتُك مالاً ، ولا زرْتُكَ زيْدًا؛ لأَنَّها لا تكونُ سَبَبًا للفعْل ، ولا غَرَضًا للفاعلِ .

الثانيةُ : أَنْ يكونَ العاملُ فيه فعْلاً من غير لفظه ؛ لأَنّه لو كَانَ منْه لالتبَسَ بالمصْدر المؤكِّد ؛ فكنتَ إذا قلْتَ : قُمْتَ قيامًا، [لا][(١)] يُعْلَمُ هَلْ هُو غَرَضٌ ؟ أَمْ مؤَكِّدٌ؟ لأَنّ الشّئَ لا يكونُ سَبَبًا لنفسِهِ ؛ إِذْ يكونُ عاريًا من الغرَض .

الثّالثَةُ : أنْ يكونَ العاملُ فعْلاً لفاعلِ الفعْلِ المعَلَّل ، تقولُ ضربتُه تقويماً لَه ؛ فأَنْتَ فاعلُ الضّرْبِ والتّقْويمِ .

الرابعةُ : أَنْ يكونَ مُقَارِنًا للفعلِ المعَلَّل فى الوجودِ ؛ فيكونَ التقويمُ مقارِناً للضَّرْب .

فمتى عُدِمتْ هذه الشَّرائط أو بعضُها ، بَطَل فيه النَّصْب ، وظَهَرَت الّلامُ فى اللّفْظ ، وذلك بأَنْ يكونَ اسْماً غَيْر مَصْدرٍ ، أَوْ مَصْدَرًا من لَفْظ الفعْلِ ، كما سَبَقَ ، أَوْ يكونَ فعْلاً لغيرِ الفاعلِ ، كقولك : زُرْتُك إكرامَكَ الزّائرِينَ ، أَوْ يكونَ غيرَ مقارِنٍ لَه ، كقولِكَ : زُرْتَك اليْومَ ضَرْبَكَ زَيْدًا أَمْسِ ؛ فلا يجوزُ أَنْ ينْتَصِب ٥٦/

(١) تَتِمةٌ يلتئِم بمثلها الكلام .

شيءٌ من هذه على المفعول لَـهُ ؛ لأنَّ الاسْمَ غَيْر المصْدرِ لا يَشْتَمِلُ عليْه الفعلُ حتَّى يُقالَ : هُوَ هُوَ ، ولا فعلَ غيرك يكونُ فعْلاً لَكَ ، ولا الفعْلَ الواقعَ أَمْسِ يدْخُل تحْتَ الفعلِ الواقِعِ اليْومَ ؛ فاحْتجْتَ إِلى ظُهورِ اللّامِ ؛ فتقولُ :زُرتُكَ لمَالِك ، ولإكرامِك الزّائرينَ ، ولمخاصَمَتك زيْداً أمْسِ .

ووَجْهُ اختصاصِ النّصْبِ بما حَوَى هذه الشّرَائطَ : أَنَّكَ إذا قُلْتَ : ضربْتُهُ تأْديبًا له ، فقد دَخَلَ التأْديبُ في الضّرْبِ ؛ فَتَنْصِبُه ؛ لدُخُوله تحْتَه ؛ تَشْبيهًا بقولكَ : ضَرَبْتُه ضربًا ؛ لأنّ أَجناسَ المصْدَرِ داخلةٌ في جُمْلَةِ الفعْلِ ، فأَمَّا إذا لَمْ يدْخُلْ تحته - لِعَدَمِ الشّرائط أو بعْضِها - فلا يُنْصَبُ ؛ لأنَّ الفعْلَ لا يقتَضيهِ ،ويكونُ ذلك بمنزلَةِ تعَدِّي " قُمْتُ " إلى مفعولٍ بِهِ .

الحكم الثاني : المفعولُ لَـهُ على ضربين :

أَحدهما : أَنْ يكون غرضًا صحيحًا لِفاعِلِ الفعْلِ ، نحو : زرْتُك إِكْرامًا لَكَ ؛ فغرضُك من الزّيارة ، إنما هو إِكْرامُه .

والثّاني : أنْ لا يكونَ غرضاً ، ولكنَّه علّةٌ وسَبَبٌ وعُذرٌ ، كقولك : قعدتُ عن الحرْب جُبْناً ، وتأَخّرْتُ عن زيارَتِكَ عَجْزًا ؛ فليسَ الجبْنُ غرضاً لَكَ ، ولكنَّه سَببُ القْعودِ وَعلّتُه ، ومنْهُ قولُه تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[1] فهذا سَبَبٌ ، وليْسَ بِغَرضٍ ، التقديرُ : زُيّنَ لَهُم التقاطُه لِهذا ، وأُرُوا التقاطَه لهذا .

وقومٌ يسَمُّون هذه اللامَ لامَ العاقبة [2] .

(١) ٨/ القصص .

(٢) هُم الكوفيُّونَ والأخَفَشُ . انظر : اللامات للزجاجي ١٢٥ .

النوع الخامسُ:

في المفعول معه ، وفيه فصلان .

الفصلُ الأوَّلُ : في تعريفه

وهو : مَنْ صاحبْتَه في فعْلِكَ ؛ سَوَاءٌ تأتَّى منه مثلُ فعلك ، أو لم يتأتَّ ، ولا يلزمُ أَنْ يكونَ فاعلاً كالأوَّلِ ، وإنَّما شَرْطُه : أنْ يكونَ مُصاحِباً .

وهو منْصوبٌ بالفعلِ المذكورِ ، أو ما هو بمعْنَاه ، بواسطة " الواو " ٥٦/د الكائنةِ بمعنى " مَعَ " ؛ لأنَّ الفعلَ لمَّا لمْ يُمكن تعْدِيتُه إلى المصاحِبِ ، جِئَ بالواو الَّتى كانتْ عاطفةً ؛ فجُعلَتْ بينَ الفعلِ والمصاحِبِ ، مقوّيةً لَه ، فتنزّلَتْ منزلةَ الهمزَةِ المعدِّيةِ للفعلِ القاصرِ ، نحو : أَذْهبْتُ زيداً ، ولم يكن لها عَمَلٌ ، كمَا لم يكُنْ للهمزة عَمَلٌ ؛ نظراً إلى أَصلها في بابِ العطف .

وبيْنَ حاليْهما فَرْقٌ ، وهو : أَنَّ العاطفةَ تَقتَضِي الشّركَةَ في الفعْلِ ، من غيْر اشتراطِ مُصاحَبَةٍ ، وهَذِه تُفيدُ المصاحبةَ في أَمْرٍ وزَمانٍ ؛ فقامَ المنصوبُ - في هذا الباب - مَقَامَ الفاعلِ المرفوعِ ، وأفادَ شَيْئَيْنِ : العَطْفَ بالواو منْ طريقِ اللَّفظِ والمعْنى ، والنّصْبَ ؛ مراعاةً لمعْنى المفعولِ ؛ تَقولُ :«جاءَ البْردُ والطَّيالِسَةَ[1] »، وما زِلْتُ أَسيرُ والنيلَ ، و " ما صَنعْتَ وأَباكَ " ؟ أيْ : مَعَ الطَّيالِسَة ، ومعَ النيل ، ومعَ أبيك .

---

(١) نوع من الكِسَاء ، مفرده طيْلَسَان ، بفتح اللام ، والهاءُ في الجمع للعُجْمَة ؛ لأنه فارسِيٌّ مُعَرَّبٌ . انظر : الصحاح (طلس) .

ولم يَجِئْ في التَّنْزيلِ منهُ إلا ما حُمِلَ على غيرِهِ ، كقولهِ تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾(1) ، وسَيَجِيءُ في الفصل الثاني ، وجاءَ في الشّعر كثيرًا ، أَنشَدَ سيبويه(2) :

فكونوا أَنتُمُ وبني أَبيكُمْ   مكَانَ الكُلْيَتَينِ من الطِّحَالِ(3).

الفصلُ الثاني : في أَحكامِهِ

الحكم الأوّل :أَجاز قومٌ طَرْدَ القياسِ في بابِ المفعولِ معَه – وهُم الأكثرُ – وقصرَهُ آخرونَ على المسْمُوعِ – وهُمُ الأقَلُّ – ومَنع بعضُهم بعضَ الأمثلةِ دونَ بعضٍ ، تقولُ : قُمْتُ وزيدًا، وجَلَسْتُ وعَمْرًا ، لَمَ تُرِدْ : أَنّ " زيدًا " قامَ مَعكَ ، ولكنْ أَردْتَ : أَنَّه صاحَبَك عند قيامِك وقد أَخَذْتَ فيه ، وهذا مُطَّرِدٌ في جميعِ الكلامِ ؛ مسْموعِه وغيرِ مسْمُوعِه .

وتقول جَلَسْتُ والسَّارِيَةَ ، والأَخفشُ(4) لايجيزُ هذه ، قالَ : ولا أَقُولُ :

---

(1) 71/ يونس ، وقد حَمَل بعضهم نصب " الشركاء " على أنها مفعولٌ به لفعل مقدَّر ، أي : وادعوا شركاءكم .

وقيل عُطف " الشركاء " على " أمركم " بتقدير مضاف محذوف أي : وأمْرَ شركائِكم وهناك توجيهاتٌ أخرى لا نُطيل بذكرها ، وانظر تأويل مشكل القرآن ، لابن قُتيبة 213 ومشكل إعراب القرآن لمكيِّ بنِ أبي طالب 1/ 386 ، 387 .

(2) الكتاب 1/ 289 .

(3) لم أقف على قائله ، وانظر : الأصول 1/ 211 والتبصرة 258 وابن يعيش 2/ 48 ، 50 والهمع 238/3.

(4) انظر : الخصائص 1/ 313 و 2/ 383 .

ضَحِكْتُ وطلوعَ الشَّمْسِ ؛ حيْثُ لا يصحُّ فيه العطفُ ؛ إِذِ الطّلوعُ لا يكونُ منه ضَحِكٌ[1] ، وأجازَ : "جاءَ البْردُ والطيالِسَةَ " ؛ لأنَّ المجيءَ يصحُّ منْها ، وأجاز ابنُ جِنّى [2] ذلك جَميعَهُ .

/٥٧

الحكمُ الثانى : لا يتقدَّمُ المفعولُ مَعَه على الفعلِ ؛ لأنّ الواوَ مَنْقولةٌ عن بابٍ لا يصحُّ لها فيه التقديمُ – وهُوَ العطْفُ – فلا تقولُ : والخشَبةَ[3] استْوى الماءُ ، كمَا لم يجُزْ : وزيْدٌ قام عَمْرٌو ، والقياسُ أَنْ لا يجوزَ تقديمُ المفعولِ مَعَهُ على الفاعِلِ ؛ فلا يُقالُ : جاءَ والطيالِسَةَ البْردُ ، كما لا تقول : قامَ وعمْرٌو وزيْدٌ ، وقد أَجازَهُ ابن جِنِّى فى الخصَائص[4] – حَمْلاً علَى قولِ الشاعر[5] :

جَمعْتَ وبُخْلاً غيبَةً وَنميمَةً ثَلاثَ خِلاَلٍ لَسْتَ عنها بمُرْعَوِى

وهذا عند غيْرِه مِن ضرورَةِ الشّعْرِ [6] .

الحكمُ الثالِثُ : لا يجوزُ حَذفُ هذه " الواوِ " من اللفظِ ، كما لا يجوزُ حَذفُ اللاَّمِ من المفعولِ لَه ؛ لأنَّ الفعْلَ لاَ يَفْتَقِرُ إِلى المُصَاحبِ لفاعِلِه ، كما يَفْتَقِرُ إِلى الْغَرَضِ والسَّبَبِ الذى مِنْ أَجله وُجِدَ ؛ لأَنَّ " الواوَ " هىَ المقَوّيةُ للفِعلِ على العَمَلِ ، فإِذا حَذَفْتَها زالَ أَثَرُهَا ، وليْسَت كحُروف الجرِّ التي حُذِفتْ

(١) انظر : الخصائص ١/ ٣١٣ و ٢/ ٣٨٣ .
(٢) الخصائص ٢/ ٣٨٣ .
(٣) انظر : الأصول ١/ ٢١١ .
(٤) ٢/ ٣٨٣ .
(٥) هو يزيد بن الحكم الثقفيّ
انظر : الخصائص في الموضع السابق ، والخزانة ٣/ ١٣٠ والهمع ٣/ ٢٤٠ .
(٦) قال البغدادى فى الموضع السابق من الخزانة : " والأوْلى المنعُ رعايةً لأصْل الواو ،والشعر ضرورة " .

وأُعْمِلَت ؛ لأنَّ تلْكَ عاملَةٌ بنفْسِها ، وهذه مُقَوِّيَةٌ لغيرِها .

الحكم الرّابعُ : المفعولُ مَعه يكُونُ من الفعْلِ المتعدِّى وغَيْرِ المتعَدِّى ؛ عند الأكْثَرين(١) ، تقولُ : لو خُلِّيتَ والأسَدَ لأكَلَكَ ، ولو تُرِكَتِ النَّاقَةُ وفَصِيلَها لرَضَعها(١) .

وقالَ قَومٌ : إنَّ هذا لا يكونُ إلا معَ غَيرِ المتعدِّى ؛ لِئلاَّ يلتبِسَ بالمفعول بِه(٢) ؛ فلا تقولُ : ضربتُكَ و زيدًا ، و " زيْدًا " مفعولٌ معه ، فأمَا قولُه تعالى : ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾(٣) ، فقد حَمله قومٌ (٤) على هذا البـاب ؛ لامتناعِه من العَطف ؛ حيْثُ لا يُقال :أجْمِعُوا شركائَكم ، وإنما يُقال : اجْمَعُوا ، وحَمَلَهُ قومٌ على(٥) العطفِ ونصَبُوا " الشركاءَ " بفعلٍ مُضْمَرٍ يصِحُّ حَملُه(٦) عليه ، كأنَّه قالَ : أَجْمِعُوا أمركُم واجْمَعُوا شركاءَكُم ، كما قالَ الشاعرُ(٧) :

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٢٩٧ والأصول ١/ ٢١١ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٢/ ٥٠ والهمع ٣/ ٢٣٧ .

(٣) ٧١ / يونس .

(٤) وهو قولُ المبرِّد والزّجاج انظر : الكامل ٤٣٢ ، ٨٣٦ ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٨ .

(٥) وهو قوْلُ للمبرِّد ، نسبَه إليه أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢/ ٦٨ .

(٦) في معانى القرآن للفرّاء ١/ ٤٧٣ : " والإجماعُ : الإعدادُ والعزيمةُ بحلى الأمر ونصبتَ " الشركاءَ " بفعل مُضمر ، كأنك قُلت : فأجمعو أمركم وادعوا شركاءَكُم ،وكذلك هى فى قراءة عبدالله ... " .

(٧) هو عَبْدُالله بنُ الزِبَعْرى .

والبيتُ من شواهد الفرّاء فى معانى القرآن ١/ ١٢١ ، ٤٧٣ .

وانظر أيْضا : تأويل مشكل القرآن ٢١٤ والمقتضب ٢/ ٥٠ والخصائص ٢/ ٤٣١ والإنصاف ٦١٢ وابن يعيش ٢/ ٥٠ والبحر المحيط ٢/ ٤٦٤ و ٦/ ٤٨٥ ، قال ابن جنىّ فى الخصائص : أيْ : وحاملاً رُمْحاً ، فهذا محمول على معنى الأوّل ، لا لَفْظِه " .

يا ليتَ زَوْجَك قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفاً ورُمحَا

والرُّمح لا يُتقلَّدُ بِه ؛ وإنما يُعْتَقَلُ[1] ، أو يُحمَلُ ، أو يُجَرُّ ، ومنْهُ قولُه[2] : ٥٧/ب

إذا ما الغانياتُ بَرزْن يوْماً وزجَّجْنَ الحواجِبَ والعيُونَا

والعيْنُ لا تُزجَّجُ . ويجوزُ أن يكونَ :أجْمَعْتُ ، بمعنى : جمَعْتُ .

الحكم الخامِسُ : مدَارُ هذه الواوِ على أَربعة أضْرُبٍ :

الأولُ : لا يجوزُ فيه معها إلا الرَّفعُ ؛ لِعدَمِ الفعْلِ وما شَابَهَهُ ، كقولهم : " كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه " ، وبابُه ، وقد سَبَق ذكرُهُ[3] ، فلو أَظهَرْتَ الخبرَ لجاز النَّصبُ ؛ لِتَمامِ الكلامِ ، ووُجودِ العامِلِ ، فتقولُ : كُلّ رجُلٍ مقرونٌ وضيْعَتَه ، كمَا فعلَتْ " إلاّ " فى الاسْتثناءِ ، وسَيجئُ ذكْرُه ، وقد نَصبَ بعْضُهم ، على إعْمالِ الخَبَرِ المضمر ، وفيه[4] بُعدٌ .

الثّانى : لا يجوزُ فيه إلاّ النّصْبُ ؛ لوجود العاملِ لفظاً ، أَو معْنًى .

فاللّفْظ : كقولك : " استْوى الماءُ والخشبةَ " ، ولا يحْسُنُ الرّفعُ ؛ لأنَّكَ لم تُرِدِ : استْوى الماءُ واستْوت الخَشَبَةُ .

والمعْنى : كقولك : مالكَ وزيْدًا ، لا يكونُ إلا نصبًا ؛ لأنَّ المضمرَ المجرُورَ لاَ يُعطفُ عليه إلا بتكرير العامِلِ ، فأضْمَرَ له فعْلاً ،ونصبَه بِهِ ، تقديرُهُ : مالَكَ

---

(١) يُقال : اعتقل الرّجلُ رُمْحَهُ ، أى : وضَعَهُ بينَ ساقه وركابِه .

(٢) هو الراعى النُّميْريّ .

انظر : تأْويل مشكل القرآن ٢١٣ والخصائِص ٢/ ٤٣٢ والإنصاف ٦١٠ والمغْني ٣٥٧ وشرح أبياته ٦/ ٩٢ والهمع ٣/ ٢٤٤ و ٥/ ٢٢٨ .

زجَّجْنَ : دَقَّقْنَ .

(٣) انظر : ص ٩١ .

(٤) وانفرد الصيمريُّ بجواز نصبه عن تمام الاسم ، مع عدم وجود الفعل أو ما شابَهَهُ . انظر : التبصرة ٢٥٧ .

ومُلابَسَتَكَ زيْدًا ، قالَ (١) :

فمالَكَ والتَلَدُّدَ حَوْلَ نجْدٍ وقد غَصَّت تِهَامةُ بالرِّجالِ

ومنْهُ قولُهم : " ما شأْنُكَ وزيْدًا " ؛ لأنكَ إنْ حَمْلتَ "(٢) زيْدًا على الكافِ ، لم يُجْز ؛ حيْثُ هو ضميرٌ مجرورٌ ، وَإنْ حملْتَه على الشَّأْنِ ؛ كَان مُحالاً ؛ لأنَّ " زيْدًا " ليْسَ بتَلَبّسُ (٣) به ، وإنَّما هُو مُتَلبِّسٌ بالكافِ ، فأَضمرْتَ لَه ما ينصِبُه ، وقدَّره سيبويه فقالَ : ما شأْنُكَ وتناوُلَكَ(٤) زيدًا ، أَيْ : ومُلَابستَكَ زيدًا ، ومنْهُ قولُهم : حسبُكَ وزيدًا درْهمٌ ، قال الشَّاعرِ(٥) :

فَحسبُكَ والضَّحّاكَ سَيْفٌ مُهنَّدُ ٥٨/أ

---

(١) هو مسكين الدرامى . انظر : ديوانه ٦٦ .
والبيْتُ من شواهد سيبويه ١/ ٣٠٨ وانظر : الكامل ٤٣٢ وابن يعيش ٢/ ٤٨ ، ٥٠ .
التلدُّد : الذَّهابُ والمجيءُ حَيرةً . غَصَّتْ : مُلِئَتْ ، وأصلُ الغَصَصِ : الاختناق بالطعام .
والشاهدُ فيه : نصبُ " التلدّدَ " بإضمار فعلٍ ، تقديرُه : ما تصْنَعُ وتُلابسُ التلدّدَ ، والمعْنى : مالَك تُقيم بنجْدٍ تتردّدُ فيها مع جدبها ، وتترك تِهامَةَ ، مع لحاق الناس بها لخصْبِها .
(٢) أى : إن عطفْتَه على الكاف لم يجز ؛ لأنَّ العطف على الضمير المجرور لا يجوز إلا بإعادة الجار لك كما فى قوله :" وعليها وعلي الفُلْك تحملون"
(٣) لأنَّ بينهما تَبايُناً . هذا ، والكلمةُ فى الأصل هكذاً : مُلْتَبسٌ ، وكذا كلمةُ مُلتبس الآتيةُ بعدُ . والأوْلى فيهما ما أثبتُّ .
(٤) الكتاب ١/ ٣٠٧ ، ٣٠٩ .
(٥) قالَ القالى : هو جرير ، وليس البيتُ فى ديوانِهِ المطبوع . انظر : ذيل الأمالى ١٤٠ - ١٤١ ، وسمط اللآلئ ٨٩٩ .
وصدر البيتِ :
إذا كانت الهيجاءُ وانشقّت العَصا
وهو من شواهد الفَراء فى معانى القرآن ٤١٧ ،وانظر أيْضا الأصول ٢/ ٣٧ وابن يعيش ٢/ ٤٨، ٥١ ، والمغْني ٥٦٣ وشرح أبياته ٧/ ١٩١ واللسان وتاج العروس (عصا) .
والهيجاءُ : الحرْب . والضحّاك : اسم رجل ، والمهنّد : القاطع . والمعْنى إذا اختلفت الكلمة ، ووقعت الحرْبُ ، فإنه يكفيك مع هذا الرجل - وهو الضحاك - سيف مهنَّدُ .

وليسَ لَك أَنْ تجرَّ هذا النّوعَ حَمْلاً على المضمرِ[1] ، فإنْ جئْتَ بالظاهرِ فالجرُّ الاختيارُ[2] ؛ تقولُ : ما لِزَيْدٍ وعَمْرٍو ، و : ما شَأْنُ زَيْدٍ وعَمرٍو يشتِمُه، و: ما شَأْنُ قَيْسٍ والبُرِّ يسْرِقُه ، ويجوزُ النّصْب.

الثّالثُ : يجوز فيه الرّفعُ والنَّصبُ ، والنَّصبُ أحْسَنُ ؛ لاحتياجِك فى الرّفع إلى تأكيدِ المضْمَرِ ، وغنَاكَ فى النّصْبِ عنْه ، وذلكَ قولُك : قُمْتُ وزيْدًا ، ولو رفعْتَ لَقُلْتَ : قُمْتُ أَنا وزيْدٌ ، ويجوزُ - مَعَ التَّوْكيدِ - النَّصْبُ ، فتقولُ : قُمْتُ أَنا وزيْدًا .

الرَّابعُ : يجوزُ فيه الرّفعُ والنصبُ ، والرّفع أَحْسَنُ ؛ لأنّك - مع النّصبِ- تحتاجُ إِلى إِضمارِ ناصبٍ ،وليسَ كذلك الرَّفْعُ ؛ تقولُ : " ما أنْتَ وزيدٌ " ، و "كَيْفَ أَنتَ وَقَصْعَةٌ من ثَريدٍ " ، والنَّصْبُ مَذْهبُ قَوْمٍ من العربِ ، ينصِبونه بإضمار " كنتَ "[3] ، وسيبويه يقدّرُ مَع " مَا " ، فعلاً ماضياً ،ومَع " كيف " فعلاً مضارعًا ، فيقولُ : تَقْديرُهُ : ما كُنتَ [4] وزيْداً ،وكيفَ تكونُ وقَصْعَةً من ثريدٍ ، قالَ : لأنَّ " كُنْتَ " و " تكونُ " تَقَعانِ [3] هُنا كَثيراً ، والمبرِّدُ[5] يُسَوى

---

(1) قال ابن السرّاج فى الأصول ٢/ ٣٦ - ٣٧ : " وقال الأخفشُ : تقول : حَسْبك وَعَبْدَاللّهِ درْهَمان،على معنى : يكفيك وعبدَاللّه درْهَمان ، فإن جررْتَ فهو جائز وهو قبيح ، وقُبحه : أنّك لا تعطف ظاهرًا على مضمر مجرور ، وأنشدوا :

إذا كانت الهيجاءُ .....

فمنهم مَن ينصب " الضحّاكَ " ومنهم مَن يجُرّ ، ومنهم مَن يرفع .. " .

(٢) انظر : الأصول فى الموضع السابق .

(٣) انظر : الكتاب ١/ ٣٠٣

(٤) فى الأصل : ما كُنْتَ أَنْتَ وزيدًا ، والذي في الكتاب : تقديرهُ : ما كنت وزَيْداً .

(٥) انظر : الكامل ٤٣١ ، ٤٣٢ .

بينهُما فإنْ قُلْتَ : ما أَنْتَ وما زَيْدٌ ، فالرّفعُ لا غيرُ ، قال[1] :

يُكَلّفُنِي سَوِيقَ الكَرْمِ جَرْمٌ   وما جَرْمٌ وما ذاكَ السَّوِيقُ

الحكم السّادسُ : قال ابن السّرَّاج : هذا البابُ والذى قبلَه ، كَانَ مِنْ حقّهِما أَنْ لايُفارقَهُما حَرفُ الجرِّ ، ولكنَّهُ حُذف فيهما ، ولمْ يُجْرَ يَا مُجْرَى الظّروفِ فى تَصَرُّفِ الإعرابِ ، وفى إقامتهما مُقامَ الفاعلِ ؛ فدلَّ رَفضُهُم لذلك على أنّهُما بابان وُضِعا غيرَ موضعهما ؛ اتّسَاعًا ؛ لأنَّ المفعولاتِ غيرَهُما تُقدَّمُ وتُؤَخَّرُ ، وتُقامُ مُقامَ الفاعِلِ ، ويُبْتَدَأُ بِها ، ويُخْبرُ عنها[2] .

وتقولُ - فى هذا البابِ - ما زِلْتُ وزَيدًا حتّى فَعَل ، أىْ : ما زِلْتُ بزيْدٍ ، فهوَ مفْعولٌ به ، فقد عَمِل ما قبْلَ " الواو " فيما بعْدها ، والمعْنى معنى "الباء" ومَعنى " مَعَ " يصلُح أيْضًا فى هَذهِ المسألَة ؛ لأنَّ " الباءَ " يَقْرُبُ معناها مِنْ معنى " مع " ؛ مِنْ حيثُ الملاصَقَةُ ، والمصاحَبةُ . ٥٨/ب

---

(١) هو زيادُ الأعْجمُ .
والبيْتُ من شواهد سيبويه ٢/ ٣٠١ وانظر أيْضا شعره صـ ٨٦ والكامل ٤٣١ والشعر والشعراء ٤٣٣ واللسان (سوق) .
السّويق : طعامٌ يُتخذ من مدقوق الحنطة والشعير ، يُشرب - فى الأكْثرِ - ممزوجاً بالماءِ ونحوه والشاعرُ يُريد بسويق الكرْم : الخمرَ . يقولُ هذا الشعر محتقراً لقبيلة جَرْم ، مُنكِراً عليهم شُرْبَ الخمر .

(٢) الأصول ١/ ٢١٢ .

البابُ الحادى عَشَرَ
فى المشبـَّهِ بالمفعولِ

وهو سَبْعَةُ أَنْواعٍ ، ثلاثةٌ منها تردُ فى هذا الباب ، وهى : الحالُ والتَّمييزُ والاسْتثناءُ ، واثنانِ يردانِ فى باب العوامل ، وهما : اسْمُ " إنَّ " وخبرُ " كانَ " واثنانِ محمولانِ على هذيْنِ الاثنينِ ، وهما : اسْمُ " لاَ " النافيةِ ، وخبرُ " ما " النافيةِ ، ويردانِ أيْضًا فى باب العوامل .

ووَجْهُ مُشَابَهَةِ الحالِ للمفعولِ : أَنَّها فضلةٌ جاءَتْ بَعْدَ مُضِىِّ الجملةِ ، كما جاءَ المفعولُ ، ولها بالظَّرفِ شَبَهٌ خاصٌّ ؛ لتضَمُّنِها معنى " فى " .

ووَجْهُ شَبهِ التّمييزِ : أَنَّه فى مواقعِهِ كالمفعول فى مواقِعِهِ ، بعدَ النُّونِ والتنوينِ ، نحو : ضاربٌ زيْدًا ، وضاربانِ زيْدًا .

ووجه شَبَهِ الاسْتِثْنَاءِ بِهِ : مَجيئُه فضلةً بعد الجملة ، وله شَبَهٌ خاصٌّ بالمفعولِ مَعَه ؛ لأنَّ العاملَ فيهما بِتَوسُّطِ حَرْفٍ ، وهو : " الواوُ " و " إلاَّ " .

النوعُ الأَوَّلُ :

فى الحال ، وفيه ثلاثةُ فصول .

الفصلُ الأوَّلُ : فى تعريفها ، وفيه فرعان

الفرْعُ الأوّلُ : فى حدّها ، وأقْسامِهَا :

الحالُ : وصفُ هَيئَةِ الفاعِلِ ،أو المفعول بِهِ ، وحقيقتُها : أنها هَيْئَةُ الفاعلِ عنْد وجودِ الفِعْلِ منْهُ ، وهَيئةُ المفعول عند / حُلولِ الفعلِ بِهِ ، وتَجئُ منْهُما مَعاً على الجَمْعِ والتَّفريقِ ، ومن المضافِ إليْه . ٥٩/أ

وهى مَنْصوبةٌ لفظاً ، ومَوْضعاً ، تقولُ فى الفاعل : جاء زيدٌ راكبًا ، وخَرَجَ الأميرُ ماشيًا، وتقولُ فى المفعول : ضربْتُ زيدًا مُذْنبًا ، وأكْرَمْتُ عمْرًا مُسْتَحِقّاً ، وتقولُ فى مجيئِهما منهُما معاً إذا اتّفقتْ حالاهُمَا : لَقِيَ زيدٌ عمْراً راكبيْنِ، قال عَنْترةُ (١) :

مَتَى ما تَلْقَنِى فَردَيْنِ تَرْجُفْ ... روانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارَا

فإنِ اخْتَلَفَتْ حالاهُما ، فلهُما(٢) طريقان .

أَحدهما : أَنْ تَقْرِن كُلَّ حالٍ بصاحبِها ، تقول : لَقِيَ زَيْدٌ مُصْعِداًعَمْراً مُنْحدِراً .

والثّانى : أَنْ تُؤَخِّرَ الحالَيْن عنهُما وتَقْرِنَ حالَ الثانى منْهُما به ؛ فتقولُ :

---

(١) ديوانه ٧٥ .

وانظر : التبصرة ٢٣٦ وابن يعيش ٢/ ٥٥ ، ٥٦ و ٤/ ١١٦ و ٦/ ٨٧ وشرح شواهد الشافية ٥٠٥ واللسان - (رنف) .

فردْين : منفردين . ترجُف : تضطرب وتتحرّك . الروانف : جمع رانفة ،وهى أسْفَلُ الأَلْيَة . تُسْتطارا : من قولهم : اسْتُطِير الشَىْءُ ، إذاً طُيِّرَ ، والألفُ فيه : ضَمير الروانف ، ويجوز أن يكون ضَميرَ الأَلْيَتيْن .

(٢) فى الأصل : فلَها .

لَقِيَ زَيدٌ عَمْراً مُنحدِرًا مُصْعِدًا ، ومُنحدراً : حالٌ لِعَمْرٍو ، ومصعدًا " لِزَيْدٍ " ؛ لأنَّكَ لو لَزِمْتَ الرُّتْبَةَ التى للفعل معَهُما(١) ، لمْ تُوَفِّ أَحدًا منهُما حقَّه ، قال ابنُ السَّرَّاج : إذا قُلْتَ : رَأَيْتُ زيدًا مُصعِدًا مُنحدرًا ، تكونُ أَنْتَ المُصْعِدَ ، وزيدٌ المنحدرَ ؛ فيكونُ " مُصعدًا " حالاً للتّاء ، ومُنحدرًا حالٌ لزيدٍ ، وكيفَ قدّرْتَ - بعد أنْ يعلمَ السَّامعُ مَن المُصْعِدُ ، ومن المُنْحَدِرُ - جَازَ(٢) .

ولا يصحُّ حالان يعملُ فيهما فِعْلٌ واحدٌ لاسْمٍ واحدٍ ، كما لا يَعْمَلُ فى ظرْفين ولا مَصدَرَيْن ، ولهذا قالوا فى : جاء زيدٌ راكِباً مُسْرِعاً : إنَّ " مُسْرِعًا " حالٌ من المُضْمَر فى " راكبٍ " .

وأمّا المضافُ إليْه ، فلا يخلُو : أنْ يكون فاعِلاً أو مفعولاً ، أو غيرَهُمَا ؛ فتقولُ فى الفاعل : أعجبنى ضَرَبُكَ زَيْدًا قائمًا ، فالحالُ مِن الكافِ المجرورةِ لفظًا ، المرفوعة معْنىً ؛ لأنَّها الفاعِلُ ، وتقولُ فى المفعول : أَعْجَبَنى أكْلُ الْبُسْرِ طَرِيًّا ، فالحالُ مِن الْبُسْرِ ؛ لأنَّه المفعولُ ، فإنْ لَمْ يكنْ المضافُ إليه فاعلاً ولا مفْعُولاً ، قَلّتِ الحالُ منه ، كقولك : جاءَنِى غُلام هِنْدٍ ضَاحكةً ، وعلَيْه قولُه تعالَى : ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾(٣) ؛ فَـ " حَنيفًا " حالٌ من "إِبْرَاهِيمَ " ،

---

(١) فى الأصل : مَعَهَا .

(٢) الأصول ١/ ٢١٨ .

(٣) ١٣٥/ البقرة . وقد وردت الآية فى الأصل هكذا : " بل اتّبع ملّةَ إبراهيم حنيفًا " ، ولا توجد فى القرآن آيةٌ بهذا النص ، وفى القرآن الكريم فى سورة آل عمران : الآية ٩٥ : " فاتبعوا ملّة إبراهيم حنيفاً " ، وفى سورة النساء : الآية رقم ١٢٥ : " واتبع ملّة إبراهيم حنيفًا " ، وفى سورة النحل : الآية رقم ١٢٣ : " ثم أوحْينا إليك أن اتبعْ مِلّةَ إبراهيمَ حَنيفًا " .

وقيلَ : إنّها حَالٌ من « المِلّةِ » (١) ، على معنى الدِّين ، ومثلُه قولُه تعالى ﴿ إنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ (٢) ، فـ " مُصْبِحِينَ " حالٌ من " هؤلاء " ، ٥٩/ب

وأنشد الفارسيُّ(٣) :

عَوْذٌ و بُهْثَةُ حاشِدونَ عَليهِمُ حَلَقُ الحديدِ مُضاعَفاً يَتَلَهَّبُ

فـ " مُضَاعَفاً " حَالٌ من الحديد(٤) .

وأمَّا قولك : جاءَ زيْدٌ وعمرٌو مُنطلقٌ – وكَوْنُ هذه الجملة حالاً ، وليسَتْ هَيْئَةً لزيْدٍ – فإنَّما هذا على تقدير : جاء زيْدٌ موافقاً انْطِلاقَ عمرٍو ، وسَيَجِيءُ بَيانُ هذا في الفصْل الثّاني .

الفرعُ الثّاني:

في شرائطها .

---

(١) وهو رأيُ ابنِ الشجري في الأمالي ١/ ١٨ ، وقال أبو جعفر النحّاس في إعراب القرآن ١/ ٢١٨ حنيفا منصوبٌ على الحال . قال عليّ ابنُ سليمان : هذا خطأٌ ، لا يجوز : جاءني غُلامُ هِنْدٍ مُسْرِعةً، ولكنّه منصوبٌ على : أعْنِي وقال غيره : المعْنى : بل نتّبع إبراهيم في هذه الحال ، وانظر "مشكل إعراب القرآن " ١/ ٧٣ .

(٢) ٦٦/ الحجر .

(٣) لزيد الفوارسِ الضبيِّ . هذا ولم أقف عليه في المطبوع من كتب الفارسيّ .
والبيْتُ من شواهد أبي زيد في نوادره ٣٥٩ وانظر أيْضا : الخزانة ٣/ ١٧٣ والهمع ٤/ ٢٣ .
عَوْذ ، بفتح العين : هو عَوْذُ بنُ غالب بن قطيعة – بالتصغير – بن عبس بن بغيض بن رَيث بن غطفان . بُهْثَةُ – بضم الباء – : هو بُهْثَةُ بن عبدالله بن غطفان . حلق الحديد : الحلقة – بتسكين اللام . الدّرع ، والجمع : حلَق ، بفتحتين ، على غير قياس وقيل غير ذلك والإضافَةُ في حلق الحديد كقولهم : خاتم فضّة . والدروع المضاعَفَةُ : هي التي ضوعِفَ نَسْجُها . يتلهّبُ : يشتعل . والحشْدُ: يأتي لازماً ومتعَدّياً .

(٤) وقال البغداديُّ في الموضع السابق من الخزانة : " .. فالمضاعَفُ لا يكون حالاً إلا من ضمير الحلق المستقرّ في الجارّ ، والمجرور الواقعين خبراً ، أو من الحَلَقَ على مذهب سيبويه المجوّز مجيْ الحال من المبتدأ ، أو من ضمير " يتلهّب " ولا يصحّ أن يكون حالاً من الحديد ؛ إذ لا معْنى له " .

لِلْحالِ[1] شَرَائِطُ – فى الغالِبِ – بِها يصِحُّ أَنْ تكونَ حَالاً :

الأولَى : أَنْ تكون نكرةً ؛ لأَنَّها صفةٌ للفعلِ الذى الموصوفُ ملابِسُهُ ، والفعل نكرةٌ ، وصفةُ النكرةِ نكرةٌ ، وما جاءَ منها معرفةً فَمُؤَوَّلٌ ، وسَيجِئُ بيانُه[2] .

الثّانيةُ : أَنْ تكونَ مُشْتقّةً ، أَو فى تقدير المشْتقّة ؛ لأَنَّها صِفةٌ ، والصّفةُ لا تكونُ إِلاَّ مشتقَّةً – كما سَيأْتى بيانُه فى بابِ[3] الصِّفَةِ – وما جاءَ منها غيْرَ مُشْتقٍّ فُمؤَوَّلٌ .

الثَّالِثَةُ :أَنْ تأْتِيَ بعدَ معرفةٍ ، أَوْ ما قاربَها ؛ لأَنَّها فضلةٌ فى الخَبرِ، والنكرةُ أحْوَجُ إِلى الصّفةِ ، وما جاءَ منها بعدَ نكرةٍ فمؤوَّلٌ ، وَيأْتى بيانُه[4] .

الرّابعةُ : أَنْ تأتِى بعد تمامِ الكلام ؛ لأَنّها زيادةٌ فى الفائدة ، والزِّيادةُ إنَّما تأتى بعد التَّمام .

الخامِسَةُ : أَنْ تكونَ لِمَا هو الفاعِلُ عليه ، طالَ الوقْتُ ، أو قَصُرَ ؛ فلا يجوزُ أَنْ تكونَ لما مَضَى ، ولا لِمَا يأْتى ؛ لأَنَّا قُلْنا : إِنها هَيْئَةُ الفاعِلِ ، أَو المفعولِ وصِفتُهُمَا فى ذلك الفعْل ، وما جاءَ منها مُسْتقْبلاً فمؤوّل ، وهو الذى يُسَمَّى حالاً مُقدّرةً .

---

(١) بين كلمتيى للحال شرائط ، بياضٌ بمقدار كلمة .

(٢) انظر ص١٨٧ – ١٨٨ .

(٣) انظر ص ٣٠٩ – ٣١٣ .

(٤) انظر ص ١٩٠ – ١٩١ .

السَّادسَةُ : أَنْ لا تكونَ الصفةُ خِلْقةً فلا تقولُ : جاءَنى زيدٌ أحْمَرَ، ولاجاءَنى عَمرٌو طويلاً ، إلا أن تُريدَ : مُتَحمِّراً ، أو مُتطَاوِلاً[1] ، وهى التى تُسَمَّى غيرَ مُنتقلة ، وحالاً مؤكِّدةً .

السّابِعَةُ : أَنْ تكونَ مقدَّرة بِـ " فى " ؛ لأَنَّها أَشْبهتِ الظرْفَ ؛ بكوْنها مفعولاً فيها.

الثامنةُ : أَنْ تكونَ جوابَ " كَيْفَ " ؛ لأنَّ وضْعَ "كيْفَ" للسؤال عن الحال، ٦٠/أ وقد استْعْملتِ العربُ ألفاظاً يُخالِفُ ظاهِرُها هذه الشّرائط ، أَو بعْضَها ، ولها تأْويلٌ يَرجعُها إليْها ،وسَنَذكُرُها مُفصَّلةً إنْ شاء اللَّهُ تعالى .

الفصْلُ الثانى : فى أحكامِهَا

الحكم الأوّلُ : قد قُلنا :إِنَّ الحالَ ينْبَغِى أَنْ تكونَ نكرةً ، فأَمَّا ما جاءَ منها معْرِفةً ، مِنْ نحو قولهم : " دَخلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ " وجاءُ واالجَمَّاءَ الغفيرَ " وأَرْسَلَها العِراكَ " و " طلبتَه جُهْدَكَ وطاقَتَكَ " و " جاءُوا قَضَّهُم بقَضِيضِهم" و "رجَع عودَهُ على بَدْئه " ، و" مررْتُ به وحدَهُ " - عند سيبويه[2] - فإنَّما هذه مصادرُ [2] أفعالٍ محذوفةٍ ، وأَسْماءُ حُملتْ عليها ، ووُضِعَتْ فى مَوْضِع ما لا تعريفَ[2] فيه ، وقد اخْتلَفوا فى تقديرها .

فسِيبويه يُقدّرُ " الأَوّلَ فالأوَّلَ " واحِداً واحِداً[3] ، وقَدَّروا فى " العِراكَ "

---

(١) انظر : الأصول ١/ ٢١٣ - ٢١٤ .
(٢) الكتاب ١/ ٣٧٢ - ٣٧٣ .
(٣) الكتاب ١/ ٣٩٨ .

مُعْتركةً (١) ، وفي " جهدَك " و " طاقتَك " جاهِداً، وفي " قَضَّهمْ بَقَضيضِهم "[٢] قاطِبةً ، وفي " عودَهُ على بدئه "[٣] عائداً ، و " الجمَّاءَ الغَفيرَ " أي : مُجْتمعينَ[٤] في كثرةٍ ، وكذلك ما كانَ من هذا النَّوْعِ .

وأمَّا ؛ وَحْدَهُ " :فقد اختلفُوا في وَجْهِ نصبِه ، فقالَ قوْمٌ : على الحالِ[٥] وقالَ قوْمٌ : على الظّرْفِ[٦] ، وقالَ آخرونَ : على المصْدَرِ[٧]

ومذهبُ سيبويهِ :أنَّه مصدرٌ أُقيمَ مُقامَ الحالِ[٨] ، ولايُثنَّى ولا يُجْمعُ ، ولا يُؤنَّثُ ، وإنَّما التَّثْنيَةُ والجمعُ ، والتأْنيثُ للمضاف إليْه ، ولا يُرْفعُ ،ولكنْ يُجرُّ في ثلاثةِ مواضعَ : واحدٌ للمدْح – وهو قولُهُمْ : " نَسيجُ وحْدِه " – واثْنَانِ للذَّمِّ ، يُقالانِ للرَّجُلِ إذا كانَ يَسْتبِدُّ[٩] برأيه ، وهُمَا " عُيَيْرُ وحْدِهِ "[٩] ، " وجُحَيْشُ[٩] وحْدِهِ " .

الحكمُ الثاني : قدْ قُلْنا : إنَّ الحالَ ينبغي أن تكونَ مُشْتقَّةً ، فأمَّا ما جاءَ منها غيرَ مُشْتَقٍّ ، فقد جاءَ جُملَةً ، ومفرداً .

---

(١) انظر :المقتضب ٣/ ٢٣٧ حيث قدّره المبرّدُ : معتركة ، قال : " لأن المعْنى : أرسلها وهي تعتركُ " ، وسيبويه يقدره : اعتراكاً ، انظر : الكتاب ١/ ٣٧٣ .

(٢) معناه عند سيبويه : انثْنى عَوْداً على بدْءٍ. انظر : الكتاب ١/ ٣٩٢ .

(٣) انظر: الكتاب ١/٣٧٤.

(٤) انظر : الكتاب ١/ ٣٧٣ .

(٥) ونَسَبه ابن السّراج في الأصول ١/ ١٦٦ إلى يونُس .

(٦) ونَسَبه سيبويه إلى يونُس أيْضا ، قال في الكتاب ١/ ٣٧٧ : " وَزَعَمَ يونس أنَّ وحْدَهُ بمنزلة عنده".

(٧) في ابن يعيش ٢/ ٦٣ : " وكان الزّجاجُ يذهب إلى أنَّ وحده مصدرٌ وهُوَ للفاعل دُونَ المفعولِ " .

(٨) الكتاب ١/ ٣٧٤ – ٣٧٥ ، وقال سيبويه في الكتاب ١/ ٣٧٨ : " وهو عند الخليل كقولك : مررْتُ به خصوصاً " .

(٩) الصحاح (جحش) و (عير) .

أمَّا الجملةُ : فقالوا :"كلّمْتُه فاهُ إلى فِيَّ " وبايعْتُه يدًا بِيدٍ " و " بعْتُ الشَّاةَ شاةً ودرْهَمًا" و " بيَّنْتُ له حسَابَهُ بابًا بابًا" و " قامَرْتُه دِرهمًا فى دِرْهم " ، قالَ سيبويه : واعلَمْ أنَّ هذه الأسْماءَ - الَّتى فى هذا الباب - لا يُفردُ منها شَئٌ دون شَئٍ ؛ فلا تقولُ : كلّمْتُه فَاهُ ، حتَّى تقولَ إلى فِيَّ ، وكذلك الباقى ، قال : ومِن العرب مَنْ يَرْفَعُ هذا[1] النَّحْوَ ، وهُوَ قَليلٌ . ٦٠/ب

وأمَّا المفردُ : فكقولهِ تعالى : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً ﴾[2] وقولِه تعالى: ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾ [3] ، وقولِ الشّاعر[4] :

تَرَى خلفَها نِصْفاً قناةً قَوِيمَةً ونِصفًا نَقًا يرْتجُّ أو يَتَمَرْمَرُ

وقولِهم : " هذه جُبّتُكَ خَزًّا " ، فجميعُ هذهِ الأمثلة مُؤَوَّلَةٌ ، مَرْجُوعٌ بها إلى المشتقّ ، تقديرُه :مُشافِهًا ، ونَقْداً ، ومُسَعَّرًا ، ومُفَصَّلاً ، ومُقَرَّرًا ، وعلامةً مُفْترقِينَ ، ومَقْسُومًا ، وناعِمًا .

---

(١) الكتاب ١/ ٣٩١ - ٣٩٢ .
(٢) ٧٣/ الأعراف .
(٣) ٨٨/ النّساء .
(٤) هو ذو الرّمة . انظ : ديوانه ٦٢٣ .
والبيت من شواهد سيبويه ٢/١١ وروايتُه : نصْفٌ .. ونِصْفٌ وهو عنده شاهدٌ على رفع " نصف " وما بعده على القطع ، قال : وبعضُهم ينصبُه على البدلِ ، وإن شئْتَ كان بمنزلة :.رأيته قائمًا ، كأنّه صارَ خبراً ، على حدّ مَن جعلَه صفةً للنكرة " .
وانظر أيضا :الخصائص ١/ ٣٠١ .
النقا الكثيبُ من الرّمل . يرتجّ : يتحرّك ويضطرب يتمَرْمَر :أىْ : يجرى بعضُه فى بعض ،وهو قريبٌ من الارتجاج .
وقوله : نصفًا قناةً قويمةً : يُريدُ أسافلَها .
يصف امرأة أعلاها رشيق وأسفلها فى امتلائه كالنقا المرتجّ ، وعَجُزُها ضَخْمٌ .

ومن المفردِ : الحالُ الموَطِّئَةُ ، كقولِه تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا ﴾(١) . وقولِك : مررتُ به رجُلاً صالِحًا ، فالصِّفَةُ سَوَّغتْ مَجيءَ الجامدِ حَالاً.

الحكم الثالث : قدْ قُلنا : إن الحالَ لا تكونُ إلاَّ لمعْرِفَةٍ ، فأَمَّا وقوعُها بعد النكرَة ، فلاَ يخلو : أَنْ تكونَ النكرةُ مَوْصوفةً ، أَو غيرَ مَوْصوفَةٍ .

فإن كانَتْ مَوْصوفةً : جازَ وحَسُنَ وقوعُها حالاً لَهَا ؛ لقُربِها من المعرفةِ بالوصْفِ ، كقوله تعالى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴾ (٢) ؛ لأَنَّه لَمَّا كانَ الأَمْرُ مَوْصوفًا ، قَرُبَ مِن المعْرِفَةِ ، فانْتَصَبَ " أَمْرًا " على الحال .

وكقوْلِ الشَّاعِرِ(٣) :

يا عَيْنُ جُودِي بدَمْعٍ منْك مجْهُودَا

لأَنَّ " منْك " وصْفٌ لِـ " دمْعٍ " ، أَو فيه ضميرٌ مُرْتفِعٌ به ، والحالُ منه ، فأمَّا قوْلُه(٤) :

وما حَلَّ سَعْدِيٌّ غريبًا ببلْدةٍ فَيَنْطقَ إلاَّ الزِّبرقانَ لَه أَبُ

فإنَّ النكرةَ المنْفيَّةَ تَسْتوعِبُ جميعَ أَنواعِها ، فتنزَّلَتْ مَنْزِلَةَ المعْرِفَةِ .

فإنْ كانت /النكرةُ غيرَ موصُوفةٍ لم يكن ما بعدها حالاً ، وإنَّما يكونُ صِفةً ٦١/أ

---

(١) ١٢/ الأحقاف .

(٢) ٤ ، ٥ / الدّخان .

(٣) لم أهْتدِ إلى هذا القائل ، ولا إلى تَتِمةِ البيت .

(٤) هو اللعين المِنْقَرِيّ .
والشّطْرُمن شواهد سيبويه ٣/ ٣٢ ، وانظر أيْضا : الخزانة ٣/ ٢٠٦ .
يقول : الزبرقان بن بدر السَّعْدِيّ سيد قوْمِهِ ؛ فإذا حَلّ رجُلٌ من بني سعد في قوم غريبا لم ينسب إلا إليه.

تتبَعُها ، فإنْ قدمتها عليها انْتَصَبَتْ على الحالِ منْه ؛ لأنَّ الصِّفةَ لا تَتَقَدّمُ على الموصُوف ، كقولك : هذا كريماً رجلٌ ، ومنه قولُ الشاعر(١) :

وتحْتَ العَوالى بالقَنا مُسْتَظِلّةً ظِباءٌ أعارتْها العُيونَ الجآذِرُ

وقولُ الآخَر(٢) :

لِعَزّةَ مُوحِشاً طَلَلُ يَلوحُ كأنّه خِلَلُ

وقد أجاز سيبويه(٣) : فيها رجلٌ قائماً ، فنصَبه على الحال من " رَجُل " وهو مُشْكلٌ ؛ لأنهَّ يجبُ أنْ يكونَ حالاً من المضمر ، وأنشد الفارسيُّ(٤) :

جُنوناً بها فيما اعتَشَرْنا عُلالَةً عُلالةَ حُبٍّ مُسْتَسَرّاً وباديَا

فَجَعلَه حالاً من " حُبّ " ، وهو نكرةٌ .

---

(١) هو ذو الرُّمّة . انظر : ديوانه ١٠٢٤ .

البيت من شواهد سيبويه ٢/ ١٢٣ وانظر أيضا : ابن يعيش ٢/ ٦٤

يصف نِسْوةً وقَعْن فى السَّبْى ، فَصِرْن تحت عوالى الرّماح . عوالى القنا : صُدورها . القنا : الرماح ، المفرد : قناة . الجآذر : جمع جُؤذر ، وهو ولد البقرة الوحشيه .

(٢) هو كثير انظر ديوانه ٥٠٦ .

والبيت من شواهد سيبويه ٢/ ١٢٣ ، وانظر أيضًا : الخصائص ٢/ ٤٩٢ وابن يعيش ٢/ ٥٠ والخزانة ٣/ ٢٠٩ .

الطلل : ما شخص من آثار الديار . الخِلَل : جمع خِلّة ، بالكسْر - وهى بطانة تُغْشَى بها أجْفانُ السيوف .

(٣) الكتاب ٢/ ١٢٢ ، وقد أجاز سيبويه : فيها قائمًا رجلٌ ، ثم قال بعد ذلك : " وحُمِل هذا النّصبُ على جواز : فيها رجلٌ قائماً ، وصار - حين أُخِّر - وجْهَ الكلامِ فراراً من القبُح ، قال ذو الرمّة : وتحت العوالى .. البيت " .

(٤) لسحيم عبد بنى الحسْحاس . انظر ديوانه ١٧ .

وانظر :أمالى ابن الشجرى ١/ ٢٢٧ .

الحكمُ الرّابعُ : المعرفةُ لا تَخلوُ : أَن لا يكونَ فيها أَلفُ ولامٌ ، أَوْ يكونَ فيها أَلفُ ولام ، وكُلها ينْتَصِبُ عَنْها النكرةُ ، على الحال ، إلاّ إذا أُريد بالمعرفةِ واحِدُ من الجنس ، ولا يُرادُ بالإخبارِ عن واحدِه الإخبارُ عن جِنْسه ، تقولُ هذا الأسدُ مَهيبُ ، وهَذِه العقْربُ مَخُوفةٌ ، تَرفَعُ ؛ لأَنَّكَ [1] تُرِيُد واحدًا من الأُسُود والعقارِبِ ، فإنْ أَردْتَ عُمومَ الجِنْس نصبتَ .

الحكمُ الخامِسُ : قد تقدّم أَنَّ الحال لا يأتى إلا بَعد تمَامِ الكلامِ ، فأَمَّا قولهُم : ضَرَبِي زيْدًا قائمًا ، وأَخْطُب ما يكونُ الأميرُ قائمًا ، وما كانَ من هذا الباب ، فقد سبَق ذِكْره فى باب " خبر المبتدأ " [2] ، ويَجرى مَجْراهُ ، قولهُم : هَذَا بُسْراً أطيَبُ منه رُطبًا " ، و : هذا زيدٌ مُقبْلاً أَفضلُ منه مُدْبرًا ، تقديرُه : إذا كان بُسْرًا ، وإذا كان رُطَبًا . و " كانَ " في هذا الباب تامَّةٌ ، فلا يكونُ المنصوبُ خبراً ، وإنمَّا يكونُ حالاً ، / وهذا الحكْمُ مُطَّردٌ في كُلّ وصْفٍ يَنْتقِلُ ٦١/ب ويَتَحوَّلُ ؛ فإنَّ " البُسْرَ " يصيرُ رُطَبًا ، و " المقبلُ " يصيرُ " مُدبراً " ، فأَمَّا ما لا ينْتَقِلُ [3] ويتحوَّلُ ، فالرَّفْعُ ، تقولُ : هذا بُسْرٌ أَطْيَبُ منه عَنبٌ ، وهذا زَبيبٌ أطيَبُ منه تَمْرٌ ؛ لأَنَّ البُسْرَ لا يتحوّلُ عِنبًا فـ " هذا " مبتدأٌ ، و" بُسْرٌ "

(١) فى الأصل : لأنك لا تُريد .

(٢) انظر : ص ٩٢ .

(٣) هذا كُلهُ بنصّه تقريبا فى أصول ابن السّرّاج ١/ ٢٢٠ .

خبرُه ، و " أَطْيَبُ منه " مُبتدأٌ ، و " عَنِبٌ " [1] خَبَرُه .

الحكمُ السّادِسُ : قد قُلنا : إنَّ الحالَ لا يكونُ إلا لِماَ هو الفاعلُ ، أو المفْعولُ عليْهِ ؛ فلا يكون لِمَا مضَى ، ولا " لِماَ لَمْ يأْتِ ، إلاَّ على تَأَوُّلٍ ، وهو الَّذي يُسَمّونَه حالاً مقدَّرةً ، كقولهم : مررْتُ برُجلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائدًا بِهِ غَدًا ، تقديرُهُ : مُقَدِّرًا به الصَّيْد [1] غدًا ، ومنْهُ قولهُ تعالى : ﴿ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُم فادْخُلُوها خالِدِينَ ﴾ [2] أي : مُقَدّرِين الخلودَ ، وإنمَّا قُلْنا ذلك ؛ لأنَّ الحالَ عبارةٌ عن هَيئةِ الفاعِل ، أو المفعولِ عند إسْناد الأمْرِ إليه ، هذا في المستقبل ، فأمّا في الماضي، فلا يقعُ إلاَّ ومَعَهُ " قَدْ " مُظْهَرةً، أو مقدّرةً ،وسَيَجيءُ [3] بيانُها.

الحكم السَّابعُ : قد قُلنا:إنَّ الحالَ لا تكونُ خِلْقةً ، وهيَ التي يُسَمونَّهاغيرَ مُنتِقلَةٍ .

فالمنْتَقِلةُ : ما جازَ أَنْ تُفارقَ صاحبَها ، تقولُ : جاءَ زيدٌ راكبًا ، فَـ "راكبًا " حالٌ مُنتقِلَةٌ ، تزُولُ عَنْ " زيْد " ، ويَصيرُ غيرَ رَاكبٍ .

وغير المنْتَقِلَةِ : هي التي تلزمُ صاحبَها ، وتُسَمّى حالاً مؤكّدَةً ، وهي التي تجيءُ على أَثَرِ جُملةٍ منعقدةٍ من اسْمين لا عَملَ لَهُما ، أَوْ من جُمْلَةٍ فعْلِيّةٍ ، يدلّ لفظُ الحال على معناها ؛ لتوْكيدِ خبرِها ، وتقرير مُؤَدّاهُ ، ونَفْيِ الشَّكِّ عَنْه ، كقولِهِ تعالى : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا [4]﴾، وقَولِه : ﴿ وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [5] وقولِهِ :﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [6] ، وقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾ [7]

---

(١) انظر المصدر السّابق ٢/ ٣٨ ، ٢٦٨ .

(٢) ٧٣/ الزُّمر ، وتتمّة الآية : " خالدين " ، وأَثْبتُّها ؛ لأنَّها موطنُ الشاهد ، وليست في الأصل .

(٣) انظر ص ١٩٦ .

(٤) ١٩/ النمل .

(٥) ٩١/ البقرة .

(٦) ٣٣/ مريم . والآيةُ في الأصل هكذا " ولَسَوْف أُبْعَثُ حَيًّا " وهو خطأ .

(٧) ٧٩/ النسَاء .

وكقولك :"هو زيدٌ معْروفًا " ، و " زيدٌ أبوكَ عَطُوفًا "، و " هو الحقُّ بيِّنًا " وكَقَوْلِ الشَّاعَرِ [1] :

أَنا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بها نَسَبِي

وكقَوْلِ الآخر[2] :

وقَدْ فَرَّعَمروٌ هاربـاً مِنْ منيـةٍ

أَلا تَرى كَيْف حَقَقْتَ التَّبَسُّمَ / بالضَّحِكِ ، والحقَّ بالصِّدْقِ ، والأُبُوَّةَ بالعَطفِ ، والبعْثَ بالحياة ، والبُنوَّةَ بالعرْفان ، وتقولُ : أَنا فُلانٌ بطلاً شُجاعًا وكريمًا جوادًا ، فتَحقَّقَ ما أَنْتَ مُتسَّمٌ به ، وما هُو ثابتٌ لكَ في نفسك .

٦٢/أ

الحكم الثَّامنُ : قد أَوقعوا المصادَر أَحْوَالاً ، كما أوقعوا الحالَ مصدَرًا في قولهم : قُمْ قائمًا ، وفي قول الشَّاعرِ[3] :

على حَلْفةٍ لا أَشْتِم الدّهرَ مُسْلمًا ولا خارجًا من فِيَّ زورُ كلامِ

فقالوا : " قتَلْتُهُ صَبراً " ، و " لِقَيتُه فُجاءَةً " و " عِيانًا": و " كِفاحًا "

---

(١) هو سالم بن دارة . ودارة أم الشاعر ، سُمِّيت بذلك تَشْبيهاً بدارة القمر ؛ لجمالها . وعجز البيْت :

وهل بدارةَ ياللنَّاس من عارِ ؟!

وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٧٩ ، وانظر أيْضا : الخصائِص ٢/ ٢٦٨ وابن يعيش ٢/ ٦٤ وأمالى ابن الشجري ٢/ ٢٨٥ والخزانة ٣/ ٢٦٥ .

(٢) هذا صَدْر بيْتَ من الطَّويل ، لَمْ أعثر على تَتمَّتِه ولا على قائله . وهَو مَن شواهد ابن القوَّاس فى شرحه على ألفَّيَة ابن معْطي ، غير منسوب ، انظر ص ٥٦٧ .

(٣) هو الفرزدق . انظر : ديوانه ٢/ ٢١٢ .
والبيْتُ من شواهد سيبويه ١/ ٣٤٦ . وانظر أيْضا : المقتضب ٣/ ٢٦٩ و ٤/ ٣١٣ والمسائِل البصريّات ٧٧١ ، ٩١٥ ، ٩١٧ وابن يعيش ٢/ ٦٩ .

و " كلَّمْتُه مُشَافَهةً " و " أَتيتهُ رَكْضًا " و " مَشْيًا " و " عَدْوًا " و " أَخَذْتُ عنْه سَمْعًا " و " سَماعًا " ، فكُلُّ هَذه مَصادرُ جُعلَتْ أَحوالاً ، على تأوُّلٍ – وإنْ كَانَتْ مُشْتَقَّةً – تَقْديرُه : مَصْبوراً ، ومُفاجئاً ، ومُعَايِنًا ، ومكافحًا ، ومُشَافِهًا وراكضًا ، وماشيًا ، وعاديًا ، وسامعًا ، قال سيبويه : وليس كلُّ مصْدرٍ – وإن كان في القياسِ مثلَ ما مضى ، منْ هذا الباب – يوُضَعُ هذا الموضعَ ؛ لأنَّ المصْدرَ هاهُنا موْضعُ فاعلٍ إذا كان حالاً ، أَلاَ تَرى أَنَه لا يَحْسُنُ أَنْ تقولَ : أَتانَا سرْعةً ورُجْلَةَ[1] ، وغير سيبويه[2] يُجيزُ هذا البابَ قياساً .

الحكم التاسعُ : الحال تكونُ مفرداً ، وهُوَ الأَصْلُ ، وقدْ ذكرَ ، وتكونُ جملةً ؛ حمْلاً على المفْرد ، وسَبْكًا منها معناه ، ولا يخلوُ أَنْ تكونَ اسْمِيّةً ، أَو فعْليَّةً .

أَمّا الاسْمَّيةُ : فلا يخلوُ : أَنْ تكونَ من سَببَ ذى الحال ، أَو أَجنبيةً .

فإن كانتْ من سَببَه لَزمَها العائدُ ، والواوُ ، تقولُ : جاءَ زَيدٌ وأَبوه مُنْطلقٌ ، و : خَرَجَ عَمروٌ وَيدهُ على رَأْسه ، إلاّ ما شَذَّ فجاء بغير واوٍ ، قالوا : " كلَّمتُه فوهُ إلى فيَّ " ، و " لقيتُه عليْه جُبّةُ وَشْيٍ " ، وقالوا : " جاءَ زَيْدٌ يدُهُ على رأْسِه".

وإن كانت أَجنبّيةً لَزمَها الواوُ ، ونابتْ عن العائد ، وقد يجمع بينهُما ، تقول : جاء زيْد وعَمْروٌ منطلقٌ ، ودخَل عمروٌ وَبِشْر قائمٌ إِليْهِ ، وقد جاءتْ بلا

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧٠ .

(٢) هو المبرِّدُ . انظر : المقتضب ٣/ ٢٤٣ و ٤/ ٣١٢ .

واو ، ولا ضمير ، قالَ (١) :

ثُمّ انتصَبْنَا جبالُ الصُّعْدِ مُعْرِضَةٌ   عَنِ اليسَار وَعنْ أيمْانِناَ جُدَدُ

٦٢/ب

فَـ " جبالُ " الصُّعْدِ مُعْرِضَـةُ " حالٌ من "نَا " في " انتَصبْنَا " .

وأَمَّا الفِعْلَيَّةُ : فلا يخلو : أَنْ يكونَ فعلُهَا مُضارِعًا ، أَو ماضِياً .

فإن كان مضارعًا فلا يخلوُ : أَنْ يكونَ مُثبَتًا ، أو مَنفيّاً .

فالمثْبَتُ لا يكونُ معه الواو ، تقولُ : جاءَ زيدٌ يضْحَـك ، فأَمّا قولهم :

" قُمْتُ وأَصُكُّ عينَـهُ " ، فعلى إِضمـارِ المبتـدأ ، أَي : وأنا أَصُكُّ عـينَه ؛ بدليل ظهورها في قوله تعالى :﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾(٢) .

والمنفيُّ جاء بالواو ، وعدمِهَا ، تقولُ : جاءَ زيدٌ ولَم يضـربْ عَمْرًا ، وجاء زيْدٌ لَم يَضْرِبْ عمْرًا .

وإِنْ كانَ الفعْلُ ماضِيًا فحكمُه حكم المضارع(٣) ، إِلا أَنَّه يلْزَمُه " قَدْ "(٣) مُظهَرةً ، أَو مُقَدرةً ؛ لتُقَرِّبَه إِلى الحال ، تقولُ : جاء زيدٌ وقَد قام عَمرٌو ، وقدمِ بِشْرٌ وخَرَجَ الأميرُ ، أَيُ : وقَد خَرَجَ الأميرُ ، وعليه قولهُ تعالى : ﴿ أَنُؤْمِنُ لَكَ واتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾(٤) ، وقولُه : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾(٥) ،

---

(١) هو غاسلُ بن غُزَيَّةَ الجُرَبِيِّ الهُذَلي .
انظر : ديوان الهذليين ٨٠٦ ، وانظر أيْضا : معجم ما استعجم ٣٧٠ ومعجم البلدان ٣/ ٦٦ . جُدَد: موضعِ فى بلاد بني هُذَيْل .

(٢) ٣٣/ الأنفال .

(٣) بهامش الأصل تعليق هو : " حاشية : الأوْلى أن يقول : فحكمه حكم المضارع المنفيّ ، وكذلك قوله : إلا أنه يلزمـه " قد " إذا كان مُثْبَتًا ... " .

(٤) ١١١/ الشعراء .

(٥) ٩٠/ النساء .

فقَــدْ في هاتَيْن الآيَتَيْن مُضْمَرَةٌ[1] ، والمبرّدُ[2] يجعلُ ذلك من الدُّعاءِ عليْهِم ، وأنَّ ذلكَ مِنَ اللّـه إيجابٌ ، قالَ : والقراءَةُ [2] الصَّحيحةُ الَّتي جُلُّ أَهْلِ العِلْمَ عليْها ، إنما هى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُم حَصِرَةً صُدُورُهُمْ ﴾ [3] ، حَكَى ذلك عنه ابن السَّرَّاج في " الأصُول " [4] ، وهذا عَجيبٌ ؛ فإنّ قراءةَ السَّبْعَة إنَّما هي ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[5] فكيْفَ يَزْعُم أنَّ القراءَةَ الصَّحيحةَ التي عليْها جُلُّ العُلَماءِ بخلافِ ذلكَ ، ولا يُنَبِّه صَاحِبُ " الأُصُول " عليْه ؟!

وقد جاء حرفُ الجرّ حالاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً وَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾[6] ، وقوله : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ ﴾[7] ، وقوله : ﴿ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا ﴾ [8] ، فالعَطْفُ دَلَّ على أنَّ حَرْفَ[9] الجرِّ حالٌ .

---

(١) وهو مذهب الكسائي والفرّاء . انظر : معاني القرآن ١/ ٢٨٢ وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاسى ١/ ٤٤٣ ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠١ .

(٢) المقتضب ٤/ ١٢٥ .

(٣) وهى قراءة يعقوب ، ووافقه الحسن . انظر : الإتحاف ١٩٣ .

(٤) ١/ ٢٥٤ – ٢٥٥ .

(٥) ٩٠/ النساء .

(٦) ٤٦/ آل عمران . وانظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ١٤١ .

(٧) ١٩١/ آل عمران . قال مكي في مشكل إعراب القرآن ١/ ١٧٢ : " وقوله تعالى : " وعلى جنوبهم " حال منه أيْضا – أي من المضمر فى " يذكرون " – فى موضع نصب ، كأنه قال : و " مضطجعين " .

(٨) ١٢/ يونُس .

(٩) فى إعراب القرآن لأبي جعفر النّحاس ٢/ ٥٣ : " (لِجنبِه) فى موضع نصب على الحال ، " أو قاعدًا " عطف على الموضع ، والتقدير : دعانا مضطجعاً ، أو قاعِداً ، أو قائِما .. " .

الفصلُ الثَّالثُ : فى عواملهَا

وهي ضَرْبان : ظاهِرَةٌ ، ومُضْمَرَةٌ .

أمَّا الظَّاهِرَةُ : فلا يخلو : أَنْ تكونَ مُتَصرِّفةً ، أَوْ غيرَ مُتَصَرِفَةٍ ، والتَّصرُّفُ : عبارةٌ عن التنقُّل فى الأَزْمِنَةِ ،والأَمْرِ ، والنَّهيِ ، واسمِ الفاعلِ والمفعولِ / والمصْدَرِ ، نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا ، فهو ضَارِبٌ ، ومَضرُوبٌ واضْرِبْ ، ولا تَضْرِبْ . ٦٣/

فالمتصرِّفةُ : كالأفعالِ الجاريةِ على بابها ، ولا يخلُو صاحبُ الحال معها أَنْ يكونَ مُظهَرًا ، أَو مُضْمرًا .

فالمظهَرُ : يجُوزُ تقديمُه - في الرَّفع والنَّصْبِ - على صاحِبِ الحال إجماعًا [1]، وعلى العامِلِ ، عنْد البصْرِيّ[1] ، تقول : جاءَ رَاكبًا زيْدٌ ، و راكبًا جاءَ زَيدٌ ، ورأَيْتُ راكبًا زَيْدًا ، وَراكبًا رأَيتُ زيْدًا ، وقد منَعَ الأَخْفَشُ [2] : رَاكبًا زَيْدٌ جاء ؛ لُبعْدِها عَنِ العَامِلِ[2] .

والمضمرُ : مُجْمَعٌ على تقديمِه[3] ، تقولُ : راكبًا جئْتُ ، وجَعَلَ المبّرد [4] قولَه تعالى : ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾ [5] ، من هذا ،

---

(١) انظر : المقتضب ٤/ ٣٠٠ والأصول ١/ ٢١٥ والإنصاف ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٢) انظر : الهمع ٤/ ٢٨ .

(٣) انظر : الأصول ١/ ٢١٩ والخصائص ٢/ ٣٨٤ والإنصاف ٢٥٠ - ٢٥١ .

(٤) المقتضب ٤/ ١٦٩ - ١٧٠ ، وانظر أيْضا : الأصول ١/ ٢١٧ حيث حكى ذلك عنه ابن السرّاج .

(٥) ٧/ القمر .

وكذلك قوله (١) :

مُزْبدًا يخطِرُ مالَمْ يَرَني فإذا يخْلُو لَحْمي رَتع

فإن كانت الحالُ لمجْرُورٍ ، لم تَتَقدمْ على صاحبِها ، ولا على العاملِ ، عند سيبويه(٢)، تقول : مررْتُ بزيد جالسًا ، ولا يجوزُ مررتُ جالسًا بزَيْدٍ ، ولا جالِساً مررْتُ بزيْدٍ ؛ لأجل اللَّبْسِ ،وغَيْرُهُ (٣) يجُيزُه مُستدِلاً بقوله(٤) :

إذا المرْءُ أَعْيَتْهُ السِّيادةُ ناشِئًا فَمطلبُها كَهْلاً عليْهِ شَديدُ

فـ " كهْلاً " حالٌ من الهاء في " عَلَيْهْ " ، وبقوله(٥) :

لئَنْ كانَ بردُ الماءِ حرَّانَ صَاديًا إليَّ حَبيبًا إنهَّا لَحَبيبُ

---

(١) هو سويد بن أبي كاهل اليشكَرِيّ . انظر : المفضَّليات ١٩٨ .
وانظر أيْضا : المقتضب ٤/ ١٧٠ والأصول ١/ ٢١٧ وأمالي ابن الشجريّ ١/ ١٢٠ ، والبيْتُ مركَّبٌ من بيتَين في المفضّليات ، هُما :

مُزبداً يخطر ما لم يرني فإذا أسمعتُه صوتي انْقَمعْ .
ويُحييني إذا لاقَيْتُه وإذا يخلو له لحْمى رَتَعْ

مُزبداً : من : أزبَدَ الجَمَلُ ، إذا ظهَر الزّبدُ على مَشَافرِه .
إبَّانِ هياجه . يخطر : من الخطر - بسكون الطاء - وهو : ضرب الفحل بذنبه حين هياجه .

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) هو ابن كيْسَان . انظر أمالي ابن الشجريّ ٢/ ٢٨٠ وانظر أيضًا : ابن كيْسان النحويّ ١٥٨ - ١٦٥ .

(٤) هو سُوَيْدُ بن خَذَّاقٍ العبْدِيّ ، ونُسِب إلى المعلوط بن بدل القريعي ، ونُسبَ أيْضا إلى المخَبَّل السَّعْدِيّ .
انظر : شرح حماسة أبي تمّام للمرزوقى ١١٤٨ وانظر أيْضا : الخِزانة ٣/ ٢١٩ .

(٥) هو عُروةُ بن حزام . انظر : ديوانه ٥٥ .
وانظر : الخزانة ٣/ ٢١٢ والشعر والشعراء ٦٢٣ .

فـ " حَرَّان " حالٌ من الياءِ في " إِلَيَّ " ، وبقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[1] ، على أَنَّ " كافَّةً " حالٌ من " النَّاس " [2] .

فَإِنْ لم يَكُنِ العاملُ متصرِّفًا ، لم يجز تقديمُ الحال عليْه ، نحو قولك : هذا زيدٌ قائمًا ، وقوله تعالى : ﴿ وهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[3] ، وقوله : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[4] ونحو : زيدٌ في الدّار قائمًا ، وفيها زيدٌ مقيمًا ، وما شَأْنُكَ قائمًا ؛ فيُنصَبُ هذا كلُّه على الحال مِن "هذا " ، ومِن الظَّرف ، والجارِّ والمجرورِ ، ومن الاستفْهامِ ؛ لِمَا فيهنَّ من معنى الفِعل[5] ، فكأنّك قُلْتَ :أُنَبِّهُ عَلَيّه قَائمًا / وأُشيرُ إليه قائِمًا ، وأَسْتَفهمُ عَنْه قائمًا ، ولا يتقدَّمُ الحالُ في هذه الأمثِلَة على العاملِ ، فلا تقولُ : قائمًا هَذا زيْدٌ ، ولا مُقيمًا فيها زَيدٌ ، ولا قائمًا ما شَأنُك ؛ وَقدْ أجاز الأخفشُ [6] : زيدٌ قائمًا في الدّارِ ، وَمَنعَ مِنْه سيبويهِ [7] ، ولِكُلٍّ حُجّةٌ .

٦٣/أ

ولكَ أَنْ تُعْمِلَ " هَا " التي للتنْبيه ، وإنْ شِئْتَ أَعْمَلْتَ " ذَا " الذِّي

---

(١) ٢٨/ سبأ .

(٢) انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس٢/ ٦٧٣ . حيث قال أبو جَعْفر : " نصب على الحال . قال أبو إسحاق – يعني الزجاج – : والمعنى : أرسلْناكَ جامعًا للناس .. " وانظر أيضًا : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٠٩ .

(٣) ٧٢/ هود .

(٤) ٤٩/ المدّثر .

(٥) انظر : الأصول ١/ ٢١٨ .

(٦) انظر : الرضيّ على الكافية ١/ ٢٠٤ ، وقال أبو حيّان في البحر المحيط ٧/ ٤٤٠ عند الكلام علي قوله تعالى في سورة الزُّمر : " والسّموات مطويات بيمينه " : " وقرأ عيسي والجحْدريُّ " : " مطويّاتٍ " بالنّصب على الحال ، وقد استدل الأخفش بهذه القراءة على جواز : زيدٌ قائمًا في الدّار . " .

(٧) الكتاب ٢/ ١٢٤ – ١٢٥ .

للإشارة ، فإذا تَساوى الأمـر فيهما ، أَعْمَل الكوفِيُّ الأَوّلَ [1] ، وأَعمل البصريُّ الثانيَ[2] ، فقياسُ البصْريّ [3] أنْ يمنعَ : ها قـائمًـا [4] ذا زيدٌ ؛ لأن عـاملَه بعَـده ، والكوفُّي لا يمنعُـه[3] ، وَأَجْمَعَا على مَنْعِ : قائِمًا هذا[4] زَيْدٌ ، ويجيـزُ البصْريُّ إعمالَ [3] الأَوّلِ .

فأَمَّا تقديمُ الحالِ على صاحبِها فجائِزٌ ، تقولُ : هذا واقفًا زيدٌ ، وهذا واقفًا رجلٌ ، وفي الدَّارِ مُقيمًا زيدٌ ، ولَكَ أَنْ تَرْفَعَ فَتَجْعَل " واقفًا " خَبَرَ " هذا " و " زَيْدٌ " بدلٌ مِنْهُ ، وأَنْشَدوا هذا البيْتَ[5] ، نَصْبًا ، وَرفعًا :

أَترْضَى بِأَنَّا لم تَجِفَّ دِمَاؤُنا   وهَذَا عَرُوسًا باليمامَةِ خالدُ

فأمَّا قولهُ تعالى ﴿ وَالأَرضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيامَةِ ﴾[6] ، فمنهُم من

(١) و هو " ها " التى للتنبيه .

(٢) وهو " ذا " الذى للإشارة ، وانظر : الهمع ٤/ ٣٠ .

(٣) انظر : الهمع ٤/ ٣٠ ، ٣٦ .

(٤) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٩ .

(٥) نُسِبَ إلى حسَّان بن ثابت في الاشتقاق ١٤٩ ، وليس فى ديوانه المطبوع .
وهو من شواهد ابن السّراج فى الأصول ١/ ١٥٣ ، وانظر أيضا : منهج السالك لأبي حيان ١٩٦ ، وشرح ألفية ابن معطى ، لابن القوّاس ٥٦١ .

(٦) ٦٧/ الزُّمَر .

يَجْعَلُ " قَبْضَتَه " بتقدير : مَقْبُوضة[1] ، ويخرجُها عن حُكم المصْدر ، ويعمِلُها في الحال مقدَّما عليه ، ومنْهُم مَنْ يَجْعَلُ التَقديرَ : والأرضُ إذا كانتْ [1] جميعًا ، وعلي هذا يُجيزُونَ نحْنُ جَميعًا .في عافيةٍ ، أيْ إذاكُنَّا جميعًا

ومتى وقَعَ الظَّرْفُ - بعد المبتدأ - مكرَّرًا ، من لَفْظه ، أَوْ منْ غير لفظهِ ، أَوْ كانَ أحَدُ المكرَّرَيْنِ مُتَّصِلا بضمير الآخَر ؛ ووَقَعَ مَعَهُما اسْمٌ يصلحُ أَنْ يكونَ خبرًا ، فَلَكَ فيه النْصبُ ، على الحالِ ، والرَّفعُ على الخبر ، كما كان قَبْلَ التكْرَارِ ، نحو قولك : زَيْدٌ في الدار قائمًا في الدار ، وزيدٌ في الدّار قائمًا في البْيتِ ، وزَيْدٌ في الدّار قائمًا فيها .

وأمّا العاملُ في الحال إذا كان مضمرًا ، فقد جاءَ في كلامهمَ كثيرًا ، حَذَفُوه ؛ اختصارًا ، نحو قَوْلِهم للمرتَحلِ : " راشداً مَهْديًا " ، و "مُصَاحَبًا مُعانًا " ، بإضمارِ : " اذهَبْ " وقوْلِهم للقادِمِ مِنْ حَجِّهِ : " مأجوراً مبْروراً " ، أَيْ : رَجَعْتَ ، وقوْلِهم : " أَخذْتُه بِدِرْهمٍ فَصاعِداً " ، و " بِدِرْهمٍ فَزَائداً[2] " أَىْ : فَذَهَبَ الثَّمنُ صاعداً ، وزائدًا ، وقولِهم : أَتميمِيًا مرّةً وقَيْسِيًا/ أُخرى ؟ كأنكَ ٦٤/أ

---

(١) قال الفرّاءُ فى معانى القرآن ٢/ ٤٢٥ : "تُرفع القَبْضَةُ ولو نصبها ناصِبٌ ، كما تقول : شهْرُ رمضانَ انْسلاَخَ شعبانَ ، أى : هذا فى انْسلاخ شعبان ، لجاز " .

وقال أبو جعفر النحاس فى إعراب القرآن ٢/ ٨٣٠ : " .. وأجاز الفرّاءُ : " قَبْضَتَهُ " بالنصب بمعنى: فى قبضَته . قال أبو إسحاقَ لم يُقْرَأْ به وهو خَطَأٌ عند البصريين .. " وفى البحر المحيط ٧/ ٤٤٠:

قال الحوْفيُّ : والعاملُ في الحال : ما دَلَّ عليه " قَبْضَتُه " ، ولا يجوزُ أَنْ يَعْملَ فيه " قَبْضَتُه " سَوَاء كان مصدراً ، أم أُريدَ به الحالُ . " ، وانظر أيْضا : مُشْكل إعراب القرآن ٢/ ٢٦١ .

(٢) انظر : الأصول ٢/ ٢٥٣ .

قلت : أتتحوّلُ كذا وكذا ، وإنما تُريد أنْ تُثبتَ لَهُ هذه الحالَ التى رأَيته فيها ، لا أَن تَستفهمَهُ عنْ حاله ، ويجوزُ فيه الرَّفع ، ومن هذا الباب ، قولهُ تعالى : ﴿ بلَى قَادِرِينَ علَى أَنْ نُسَوِّىَ بَنَانَهُ ﴾[1] ، أَي : نجمُعها قادِرِينَ ، ومِنْه ، إِذا رأَيْتَ من يتعَّرضُ لأمْرٍ قُلْتَ : مُتَعَرِّضًا لأَمْرٍ لم يَعْنِه ، أَى : دَنَا منه ، وإذا أُنْشدْتَ شِعْرًا ، أو حُدِّثْتَ حديثًا ، قُلْتَ : صَادِقًا ، أَىْ : قالَ ، وهذا بابٌ واسِع في كلامِهمْ .

النوْعُ الثاني:

في التَّمييزِ ، ويُسَمّي : التَّبْيِيَن ، والتفسيرَ ،وفيه ثَلاثَةُ فصولٍ .

الفصلُ الأوّلُ : في تعريفه

التَّمْييزُ : تَخْلِيصُ الأَجْناسِ الْمُحْتمِلهُا المحلُّ ، بواحدٍ منكورٍ غالبًا ، يَحْسُنُ تقديرُ " مِنْ " في أكثَرِهِ ، وَإِنْ شئْتَ قُلْتَ : هو رَفْعُ الإِبْهامِ الواقعِ في جُمْلَةٍ ، أَو مفْردٍ ، بالنَّصِّ على أَحَدِ مُحْتَمَلاتِه ، وهو يَنْقسِمُ قسْمين : أَحدهما : يَأْتِى بعد تَمامِ الكلامِ[2] ، والآخَرُ : يأْتى بَعْد تَمامِ[3] الاسْمِ .

القسمْ الأوّلُ كقولك : "طِبْتُ بِهِ " نَفْسًا " ، و " ضِقْتُ به ذَرْعاً " ، و "تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا " و " تفقّأَ عَمْروٌ شَحْماً " و " امتلأَ الاناءُ ماءً " ، ومنْهُ قولهُ تعالىَ : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[4]، والأَصْلُ فيه : طابتْ نَفسِي ،

---

(١) ٤/ القيامة .

(٢) وهو تمييز النسبة .

(٣) وهو تمييز المفرد .

(٤) ٤/ مريم .

ذَرْعي ، وتَصبَّبَ عَرقُ زيْدٍ ، فالنفْسُ هي الفاعَلةُ ، والياءُ مجرورةُ الموضعِ بالإضافَةِ ، ثُمَّ إنّهم أَسْنُدوا الفِعْلَ إلى الياءِ ، منْقولاً عن مَوْضعِه ، فارتفعَ بِهِ كمَا ارْتَفَعَتْ بِهِ النَّفْسُ ، فبقِيَ المرفوعُ أوّلاً غيرَ مُسْتَحِقٍّ للرَّفْعِ ؛ لأنّه لا يكونُ فاعلانِ لفْعلٍ واحدٍ بغير عاطفٍ ، وليْسَ بصفةٍ للأوّل ؛ لأنّه نكرةٌ والأوّلُ مَعرفَةٌ ولا هُوَ هُوَ ، فيكونَ بدلَ كُلٍّ ، ولا فيه ضَميرٌ ، فيكونَ بدَلَ اشتمَالٍ ، أو بَعْضٍ ، ولا يجوزُ جرُّهُ ؛ لعَدَمِ الجارِّ ؛ فلم يبْقَ إلا النّصْبُ ؛ فَنَصبوه لذلكَ ؛ ولأنّه جاء بعد تمَامِ الكلامِ ، وَهُوَ / استْيفاءُ الفعلِ فاعلَه . ٦٤/ب

وفي قولهم : " امتلأ الإناءُ ماءً " ، نظرٌ ؛ لأنّكَ لا تقولُ : امتلأ ماءُ الإناء ، كَما تقولُ : تصّبب عَرقُ زيد ، ولكنّه لَمَّا كانَ الماءُ يَملأُ الإناءَ ؛ قَرُبَ من ذلكَ وكانَ فاعلاً .

ومَن هذا الباب ، كُلُّ ما يأْتي بعد " أَفْعَلَ " التَّى للتفضيل ، نحو قولكَ : زيدٌ أكْمَلُ النّاسِ عَقْلاً ، وأَحْسَنهُم وَجْهًا ، وهُوَأَجْرَأُ جَنَانًا ، وأَحْسَنُ عَبْدًا ؛ فالكمالُ والحُسْنُ والجَراءَةُ – فى الحقيقة – هي للعقلِ والوَجهْ والجَنَانِ والعَبْدِ ، وهي – في اللفظ – لِمَن أُضيفتْ إليه ، وفيه ضَميرُهُ ، إلا أَنَّ الوجْه بعضُه ، والعبْدَ غيُره ؛ فإذا قُلتَ : أَنْتَ أَحْسَنُ العبيدِ ، فَقَدْ قدّمتَه عليهم ، وهُو واحدٌ منهم ، وإذا قُلْتَ : أَنْتَ أَحْسَنُ عَبْدٍ في النَّاسِ ، فمعناه : أَنْتَ أَحْسَنُ من كُلِّ عَبدٍ إذَا أُفْرِدوا عبْداً عَبْدًا ، كما تقولُ : أَنتمَا أَحْسَنُ عبديْن في النَّاسِ إذَا أُفرِدَ العبيدُ اثنينْ اثنْينِ ، و إذا قُلت : زَيْدٌ أَحْسَنُ عبْدًا ، لم يكُن زيدًا عبْدًا ، وإذَا قُلْتَ : زَيْدٌ أَحْسَنُ عَبدٍ ، كان عَبْدا ، واسْتَقْبَحُوا : زيدٌ أكثَرُ مالا وأَطيَبُه ؛ لأَنَّ الهاءَلا تكونُ فى موضعِ الجرّ ؛ لأنَّهُ لَيْسَ ببعْضِ الأَوّلِ ، ولا في موضعِ النَّصْبِ ؛

لأنَّه يلزَمُ أَنْ يكُونَ نكرَةً ليُميِّزَ ، وهو مَعْرِفة ، وسَيردُ هذا مُسْتقْصيً في بابِ[1] الإضافَة .

القسْمُ الثاني : ما يأْتى بعْد تمامِ الاسمِ ، وهوُ على ثلاثَةِ أضُربٍ : أَعدَادُ ، ومَقَاديُر ، ومحمولٌ عليها .

الأوَّل: الأعدادُ ، وهي نوعان : أَحدهما : ما أُضيفَ إلى المميِّز ، وهُو ما كانَ مُنوّنًا ، ومَحلَهُ : من الثَّلاثة إلى العشَرَة ، ومن المائَة إلى ما فوقَها ، تقولُ : ثلاثةُ أثوابٍ ، ومائَةُ درْهَمٍ ، وأَلْفُ دينارٍ ، وقالوا : ثلاثَةً أثوابًا ، ومائتانِ رَجُلاً ، والثاني : ما انتْصبَ بعده المميِّزُ ، وهو : من أحَدَ عَشَرَ إلى تسعةٍ وتسعِينَ ، تقولُ : عندي أَحَدَ عَشَرَ درهمًا ، وعشرونَ دينارًا ، وتسعَةٌ وتسْعونَ ثُوبًا وسيردُ هذا مُستْقْصًى فى باب[2] العَدَدِ .

الضرب الثاني : المقادير ، وهيَ ثلاثَةُ أَنواعٍ : مَمْسوُحٌ ، ومَكيلٌ ، ومَوْزونٌ والعَدَدُ ، وَإِنْ كانَ مقدارًا ، إلاّ أنَّه ليْسَ لَه آلَةٌ يُعرَفُ بها كهذه .

فالْمَمسُوحُ كقولهم : " ما في السّمَاءِ قَدْرُ راحةٍ سَحَابًا " ، و " ما في الثَّوبِ مَصَرٌّ[3] درهَمٍ نسيجًا " ، و " مَا في الأرضِ قدْرُ قَدَمٍ خُضْرةً " ، أَلاَ تَرى أَنَّكَ إذا قُلْتَ : ما في السّماءِ قدرُ راحةٍ ، احْتَمَلَ أَنْ يكونَ من الصّحْوِ ، والغيْمِ ، وغيرِهما ، فلَمّا قُلتَ : سَحَابًا ، فسرّت به ذلك لمبهمَ .

٦٥/آ

والْمكيلُ ، كقولك : عندي قَفيزان بُرًّا ، ومكُّوكَانِ دَقيقًا ، ورَاقُودٌ خَلاًّ

(١) انظر : ص ٢٨٨ – ٢٨٩ ..

(٢) انظر : ٢/٢٨٧ – ٢٨٩ .

(٣) المَصَرُّ – بالفتح – الصُّرة .

ومِلْءُ الإناءِ عَسَلاً ، و كُلّ هذه المقادير تَحَمِل أُشياءَ من المكيلاتِ ، فإذا بيّنتْهَا بأَحدها ، أَزَلْتَ ذلك الاحتمالَ .

والموزونُ ، كقولك : عندي مَنوَان سَمنًا ، ورِطْلٌ عَسَلاً ، ورِطْلان زَيْتًا ، فقَد فسَّرْتَ بالسَّمْنِ ، والعَسَلِ ، والزَّيْتِ ، ما احْتَمله المنوانِ ، والرِّطْلُ .

ويُحتاجُ - في هذا البابِ - إلى محذوفٍ مُقدَّرٍ ؛ ليَصحّ الكلامُ ؛ فإنَّك إذا قُلتَ مثلاً . عندي رَاقُودٌ خَلاًّ ، فليَس الخَلُّ من الرّاقود ، والمفسِّر يجبُ أَنْ يكونَ مِنَ جنسِ المفسَّر ؛ فيُقدَّرُ المحذوفُ ؛ بِـ " مِلْءٍ " ، أو بِـ " قدْرُ " ، فكَأنَّكَ قُلْتَ : عندى مِلْءُ راقُودٍ خلاً ، وقَدْرُ رِطْلٍ عَسَلاً .

الضَّرْبُ الثَّالِثُ : المحمولُ ، وذلك كقولهم : " حَسْبُكَ بِهِ فارِسًا " ، و" للَّه دَرُّهُ شُجاعًا " ، و " كفى به ناصِرًا " و ﴿ كَفَى باللَّهِ وَكِيلاً﴾ (١) ، وَ " وَيحَهُ رجُلاً " و" لي مثْلُهُ رجُلاً " ، و " علىَ التمرةِ مثلُها زُبْدا " ، فهذا النّوعُ ، وإِنْ لم يكُنْ داخلاً تحتَ المقاديرِ ، فإنَّه يناسِبُهَا ؛ من حيثُ إِنَّه يزِيلُ الاحْتمالاتِ المبْهمَة؛ فإِنَّكَ في قولك هذا - قبل دخول المميزِّ - متعجِّبٌ من الأجْناسِ التي احْتملَهَا، فإِذا قلتَ : فارِسًا ، أَو شجاعًا ، أَو رجُلاً ، بيّنْتَ المقصودَ .

والباءُ في " حَسْبُكَ بِهِ " يجوزُ أَنْ تكونَ زائدةً ، فتكونُ الكافُ مفعولةً والهاءُ فاعلةً في المعنْى ، ويجوُز أَنْ تكونَ غيَر زائدة ، فتكونُ الكافُ فاعِلَةٍ في المعْني ، التقديرُ : اكتَفِ بِهِ ، قال ابُن السَّرَّاج : ويجوز أَنْ تقولَ : عندِي رِطلٌ زيْتٌ ، وخَمْسَةُ أَثوابٌ ، و لِي مثلُهُ رجَلٌ ، على البدل(٢).

---

(١) من الآيات ٨١ ، ١٣٢ ، ١٧١ / النساء و ٣/ ٤٨ / الأحزاب .
(٢) الأصول ١/ ٣٠٨ .

الفصلُ الثّاني : في أَحكامِه

الحكمُ الأوّلُ : المـمِّيـزُ لا يكونَ إِلاَّ نكرةً ؛ لأَنَّهُم أَرادوا أَنْ يكونَ المنصـوبُ غيْرُ المنقولِ دليلاً على الجنس ؛ فحَيْثُ بلغوا مَقْصودَهم بالنكرة ، لم يَتعَـدَّوْها ، ولأَنَّ النكرةَ واحِـدٌ يدلُّ على أَكثَـرَ مِنه ، والمعـرفةُ مُـعيـنّـَةٌ ، لا تَدُلّ على غـير مـا وُضعتْ لَهُ .

وأَمّا المنقولُ : فـإِنَّ تعريفَهُ كان بالإضـافة ، وقد زالَتِ الإضـافةُ ، وجُعِلَ المضافُ إِليه فاعِلاً ، أَو نحوَه من معمولات الفعْل ؛ فبقي على بابِه ؛ فلا تقولُ : طبْتُ بِهِ النّفْسَ ، وتَصـّببَ زَيـدٌ العرقَ ، ولا عِشـرونَ الدِّرْهَمَ ، وقـفـيـزانِ الْبُـرَّ ، ومنوانِ السَّمْنَ ، وقْدرُ راحةٍ السّحابَ ، وقد أَجاز ذلك الكوفيُّ[1] ، ويُنْشِدُ[2] :

رأَتيكَ لمَّا أن عَرفْتَ جِلاَدَنا   رَضيتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا عَمروُ عن بَكْرِ

والبصـريُّ يجعل[3] اللام زائدةً .

ويقولونَ في " الحْسَنَ الوجْهَ " ، وفي قوله[4] :

والطَّيِّبُوْنَ معاقدَ الأُزْرِ

---

(١) انظر : الهمع ٤/ ٧٢ .

(٢) لراشد بن شهاب اليشكُرِيّ ، كما في المفضَّلِيّات ٣١٠ .
وانظر : شرح الكافية الشافية ٣٢٤ والتصريح ١/ ١٥١ ، ٣٩٤ والهمع ١/ ٢٧٨ و ٤/ ٧٢ .
وهو شاهد للكوفيين على جواز أَنْ يأتَى التمييز معرفةً .

(٣) انظر : الهمع ٤/ ٧٢ .

(٤) هي الخِرنقُ . وقد سَبَق الاستشهادُ بالبيت كاملاً فى " باب المفعولات " ، ص ١٤٤ ، وتخْرِيجه هناكَ .

إنَّه مُنصوبٌ على التَّمْييزِ[1] ، والبصْريُّ يَنْصبُه على التَّشْبيهِ بالمفعولِ به ، قالَ ابن السَّرّاج : فأمَّا قولهُ تعالى :" إلاَّ مَنْ سفِه نَفْسَهُ "[2]، وقوله : " وكَم أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرتْ مَعِيشَتَهَا "[3] ، فقالَ بعْضُ النُّحاةِ : نَصْبُه كَنْصبِ التفْسيرِ ، والمعْنى : سَفِهَت نفْسُهُ ، و "بَطِرَتْ معيشتُها ، ثُمَّ حُوِّلَ " السَّفَه " إلى المضمرِ و " البَطَرُ " إلى القرية ، فَخَرَجَ " النفْس " ، و "المعيشَةُ" مُفسِّرًا ، وكانَ حُكمه : سَفِه نَفسًا ، وبَطِرتْ مَعيشةً ، فتُرِكَ على إضافَتِه ، ونُصِبَ نَصْبَ[4] النكرة .

الحكمُ الثاني :بابُ المميِّز أنْ يكونَ واحِدًا مع الواحِدِ ، والاثْنَين ، والجماعَةِ ؛ لأنهَّ إذا حَصَلَ به الغرضُ ، فلا حاجةَ إلى غيرِه ، وقد جاءَ فيه الجُمْع ؛ حمْلًا على الأصْل ، كقوله تعالى في الواحِدِ : " فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا " [5] ، وقالَ في الجمع : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً (٦) ﴾ /٦٦أ فلم [يُقل][7] : أَنْفسًا ، ولاَ عَمَلاً ، والصوَّابُ ـ في هذا ـ أنْ يقالَ : كلّ مَحلٍّ يلتبِسُ ، فالصّوابُ ارْتكابُ الأصْلِ فيه ،ألا ترى أنَّ " النفَس " في الآية غيرُ مُلْتَبَسَة الأمْرِ ؛ فَوُحِّدتْ ، والأعْمالَ لو أُفرِدَتْ لالْتَبَسَ أَمْرها ، ولَظُنَّ أَنَّ الخَسارَةَ التى يتَفاوتونَ فيها إنمَّا هي عَمَلٌ واحدٍ ، قال ابنُ السَّرّاج : لك

---

(١) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٦ .
(٢) ١٣١/ البقرة .
(٣) ٥٨/ القصص .
(٤) الأصول ٢/ ٢٣٠ .
(٥) ٤/ النساء .
(٦) ١٠٣/ الكهف .
(٧) تتمّة يلتئم بمثلها الكلام .

الخيارُ في الاسمْ المميِّز ، إن شئت جمعتَه ، وإن شئْتَ وَحَّدْتَه ، تقول : طبِتُمْ ذلك نفْسًا ، وأَنفُسًا ، وذَكرَ الآيتينْ ، وقالَ : فتقولُ - على هذا - هُو أَفْرَهُ الناسِ عَبيدًا ، وأَجوْدُ النّاسِ دُورًا[1] ، وأَنكرَ المبرّد : عِنْدِي عِشْرُونَ دَراهمَ ؛ لأنَّكَ إذا قُلت : " عشرِونَ " فَقد أَتيْتَ على العَدَدِ ، فلم تَحْتَج إلى غيرِ ذكر ما يدل على الجنسِ[2].

الحكم الثّالثُ : أَكْثرُ المميِّز لابُدّ فيه مِنْ معنى " مِن " ، والضَّابِط : أَنّ كُلّ ما كانَ الثَّاني فيه هو الأوّلَ ، لم تَدخُلُ فيه " مِنْ " ، وما كانَ غَيْرَهُ ، دَخَلَتْه فتقولُ : أَحَد عَشَر دِرْهمًا ، وقفيزانِ برًّا ، و " لِلَّه دَرُّه فارِسًا " ، و " امتلأَ الإناءُ ماءً " ، و " تفقَّأَ زيدٌ شَحمًا " ، أَيْ : مِن الدّراهم ، و مِن البُّر ، ومِن الماءِ ، ومِن الشَّحْم ؛ لأنَّ هذه الأشياءَ المميِّزَةَ غيرُ المميَّزةِ ، ولا تدخلُ على : " طِبْتُ به نفسًا " ، و " ضِقْتُ به ذَرْعًا " ؛ لأنَّ المميِّز فيه هُو المميَّزُ ، قال ابن السَّرَّاج : يقولون : "حسْبُكَ بِهِ رجُلاً " ، و " مِن رجُل ، وأكرِمْ به فارِسًا ، ومِن فارسٍ ، ولايقولونَ في : عشرينَ درهمًا ، وأحْسَنُ عبْداً : مِن دِرْهمٍ ، ومِن عبْدٍ ؛ لأنَّ الأوَّل كَان يلتبِس فيهِ التّمييزُ بالحالِ ، فأُدخلْتَ عليْه " مِنْ " ، لِتُخَلِّصَه لِلتَمْييزِ[3] ، والثّاني لَم يقعْ فيه لَبسٌ ، فلَم يُدْخِلوها عَلَيْه ، فإِنْ أَدخلْتَ عليه " مِنْ " جِئْتَ بالجمعِ ، فَقُلْتَ : عشرونَ مِن الدّراهِم ، هذا الأصْلُ ، ثُمّ حُذفَتِ الألِفُ واللاَّمُ ،

---

(١) الأصول ١/ ٢٢٣ .

(٢) انظر : المقتضب ٣/ ٣٤ ، وقد حكى ذلك عنه ابن السراج في الموضع السابق من الأصول .

(٣) الأصول ١/ ٢٢٦ ، وهذا كلامُ المبرّد ؛ لأنَّ قبلَه : "وقال أبو العباس - رَحِمه اللهُ - : فأمّا قولُهُمْ : حسْبُكَ بزيدٍ رجلاً وأكرِمْ بِهِ فارسًا ، وما أشبه ذلك ، ثم تقول : حسْبُكَ به من رجلٍ .. " ، وانظر : المقتضب ٣/ ٣٥ .

و"مِن "، والجَمْعُ ، وأُ قيمَ مُقامَها اسْمٌ مفردٌ نكرةٌ ، فإذَا رُدَّ بعْضُها رُدَّتْ كلُّهَا .

الحكمُ الرابعُ : تمامُ الاسمِ يكونُ بعَد التنوينِ وتَقْديرِهِ ، وبعد نونُ التثنيةِ والجمعِ ، وبعدَ الإِضافة .

أَمَّا التنّوينُ ؛ فلأنّه حَجْزُ الاسْمِ أَنْ يكونَ مجروراً بالإضافَةِ ، نحو : راقُودٌ خَلاًّ ؛ لفَصْـله بينَ الاسْمينِ .

وَأمَّا تقديرُ التنوينِ ، فنحُو : أحَدَ عَشَرَ وبابه ؛ لأَنَّ أَصْله : أحَدٌ وعَشَرَةٌ .

وأمَّا النُّونُ ، فنحُو : مَنوانِ عَسَلاً ، وعشرونَ درهمًا . ٦٦/ب

وأمّا الإضافةُ ، فنحو : لي مِثلهُ رَجُلاً ، فنُزّلَ الحاجزُ بينَهُما مَنزِلةَ الفاعلِ الذي حالَ بْينَ الفعلِ وبينَ مفعولِه أَنْ يكونَ فيه بمنزِلَتِه ، فانتصبَ المفعولُ وكذلك حَجَزتْ هذه الأشياءُ ، وهي فيه على ضربَيْن : أحدهما : زَائلٌ ، والآخَرُ : لازمٌ .

فالزّائل : التنْوينُ ونونُ التّثنِيَةِ ؛ لأَنَّكَ تقولُ : رِطْلٌ زيْتا ، و : رِطْل زيْتٍ ، و : مَنوانِ سَمْنًا ، وَمنَوَا سَمْنٍ .

واللازمُ : نونُ الجمعِ ، والإِضافَةُ ؛ لأَنَّكَ تقولُ : عشرونَ دِرْهمًا ، و : لِي مثلهُ رَجُلاً ، ولا تقولُ ؛ عِشْرُو درهمٍ ، و : مثلُ رجُلٍ .

الحكْمُ الخامِسُ : لا يجوُز أَنْ يصيرَ المميَّزُ ممُيِّزًا ، فإذا قُلت : ذِراعٌ كَتاَّنًا ، وراقودٌ خلاًّ ، ورِطْلٌ عَسَلاً ، لا يجوزُ أَن تقول : خَلٌّ راقُودًا ، وكَتّانٌ ذِراعًا ، وعَسَلٌ رطْلاً ؛ لأَنَّكَ إِنّما تُبيّنُ المقاديرَ بالأجْنَاس ، لا الأَجْنَاسَ بالمقاديرِ؛ ولأَنَّكَ تقولُ : ذِراعٌ من كَتَّانٍ ، ولا تقولُ : كَتّانٌ من ذِراعٍ ، وما جاءَ من هذا ، فهوُ منْصوبٌ على الحالِ ، والأوْلَى أَنْ يُرفعَ ، ويكونَ صِفةً ، كما تقولُ : عِنْدِي

رِطْلٌ زيْتٌ ، و : لِي مثلهُ رجُلٌ ، على البدَلِ ، قالَ ابْنُ السَّرَّاج : إِذا قُلْتَ : ماءُ فُراتٍ ، و : تَمْرُ شِهْرِيزٍ[1] ، وَقضيبابَانٍ ، ونَخْلَتَا بَرْنِيٍّ ، فذلك ليْسَ بمقدارٍ معروفٍ مَشْهُورٍ ، وكلامُ العرب يُحْفَظُ ، والاختيارُ فيه : الإِضافَةُ ، أَو الإِتباعُ ولا يَجُوزُ فيهِ التّمييزُ إذا لم يكنْ مِقداراً[2] .

الحكمُ السّادسُ : هذهِ المميّزاتُ عَن آخرِها أَشْيَاءُ مُزَالةٌ عن أَصلْها ، أَلاَ تَرَاها - إذا رجَعَت إِلى المعنْى - مُتّصِفةً بما هي مُنتَصِبةٌ عَنْهُ ، وأَنَّ التقديرُ فيها : عِنْدِي زَيتٌ رطلٌ ، وسَمْنٌ مَنَوانِ ، ودَرَاهُم عشرونَ ، ومَاءٌ مِلْءُ الإِناءِ ، وَزُبْدٌ مثلُ التمرةِ ، وَسحَابٌ مَوْضِعُ كَفٍّ ، ورَجُلٌ مِثْلُه ، وكذلك القسْمُ الآخَرُ / ٦٧/أ وهو وَصْفُ النفْسِ بالطِّيب ، والعرقِ بالتّصببُّ ، والشَّيْبِ بالاشْتعال ؛ لأَنَّ الفعلَ في - الحقيقة - وَصفٌ في الفاعل ؛ والسَّبَبُ في هذه الإِزالةِ : قصْدُهم إلى ضَرْبٍ من المبالَغَةِ والتّأْكِيدِ .

(١) ضَرْبٌ مِن التّمْر ، في نواحي البصرة ، وهو معرَّبٌ ، فأصْلُه فارسيٌّ.

(٢) الأصول ١/ ٣٢١ - ٣٢٢ .

الفصل الثالث: في عامل التمييز

وهو على ضربْين : فِعلٌ مَحْضٌ ، ومعْنَى فعلٍ .

فالفعلُ ، نحو : "تَصَبَّب زَيدٌ عرَقًا " و " طبْتُ بِهِ نَفْسًا " وبابِهِ .

والمعنى : الحاجزُ المقدّمُ ذكْرُهُ في الأعداد ، والمقاديرِ ، وهو : التنوين والنونُ والإضافَةُ ، وقيلَ : إنَّ عاملَ هذا النّوعِ ، إنمَّا هُو الظّرْفُ في نحو : عِنْدي قفيزان بُرًّا،والجارُّ والمجرور في نحو : " لي مثلهُ رجُلاً " ؛ فيكونُ حَيَنئذٍ لَفْظيًّا .

وسيبويه يمنعُ من جواز تقديمِ المميِّز على العامل(١) .

أمّا في القسْمِ الأوَّلِ ؛ فنظرًا إلى الأصْل في أنّ المنصوبَ - في باب المنقول - هُو المرفوعُ أوَّلاً ، وحَمْلاً على باب المفعول مَعَه ؛ حيثُ لم يُقدَّمْ على عامِلِهِ ؛ نظرًا إلى أَصْلِ وضعِ الواوِ .

وأَمَّا في القِسمْ الثّاني ؛ فلِأنه إنمَّا انْتَصبَ بعدَ تمامِهِ ، فلا تقولُ : نفْسًا طبْتُ بِهِ ، وعَرقًا تَصبَّبَ زيدٌ ، ولا بُرًّا عندى قفيزانِ ، ورَجُلاً لي مثلُه.

---

(١) الكتاب ١/ ٢٠٥ .

والمازنُّي[1] والمبرّدُ[2] يجُيزان تقديمَ الأوَّلِ ، وأنشَدَا[3] :

أَتهجُر ليْلَى للفِراق حَبِيبَها   وما كان نفْسًا بالفِراقِ تطيبُ

وَأكثَرَ البصريّين يُنْشِدونَه :

وَمَا كَانَ نَفْسِي بالفِراقِ تَطِيبُ

فَعلى الأوَّلِ يكون " نفْساً " مُمَيّزاً ، وفي " كانَ " ضَميرُ " حَبِيبِهَا " ، وعلى الثَّاني يكونُ " نَفْسِي " اسمَ " كانَ " ، و "تطيبُ" خبرَها ، ويكونُ قَد عَدَلَ عن الإِخبارِ عن المضافِ المتكلِّمِ ، وهذا باب ما أوسعه فى العربية ؟ ! وهو في القرآن والنظم والنثر كثير .

النوع الثالثُ :

في الاسْتثناءِ ، وفيه ثلاثة فُصولٍ .   ٦٧/ب

---

(١) انظر : المقتضب ٣/ ٣٦ - ٣٧ حيث وافق المبّردُ أستاذَهُ المازنيَّ وانظر أيْضا : الأصول ١/ ٢٢٣ والتبصرة ٣١٨ - ٣١٩ والحاشية رقم (١) من الموضع المشار إليه فى التبصرة ؛ ففيه فضْلُ تخريج لرأي المازنيّ .

(٢) انظر : الموضع السابق من المقتضب .

(٣) للمخَّبل السَّعْديَ .

وهو من شواهد المازنيّ وزياداته فى كتاب سيبويه ٢/ ٢١١ .

وانظر أيْضا : المقتضب ٣/ ٣٧ والأصول ١/ ٢٢٤ والخصائص ٢/ ٣٨٤ والتبصرة ٣١٩ والإنصاف ٨٢٨ وابن يعيش ٢/ ٣٧ ، ٧٤ والهمع ٤/ ١

الفصلُ الأوَّلُ : في حَدِّه ، وآلاتِه

وفيه فرعانِ :

الفرعُ الأوَّلُ : في حدِّه ، وقد اختَلَفتْ فيه عباراتُ العلماءِ .

فَقالَ قومٌ : هو أنْ تُخْرِجَ شيْئًا ممَّا أَدْخَلتَ فيه غيْرَهُ ، أَو تُدْخِلَه فيما أَخْرَجْتَ منْه غيرَهُ .

وقالَ قَوْمٌ : هُو أنْ تُخرِجَ بعْضًا مِمَّا أَدْخَلتَ فيه كُلاًّ لَهُ، أَوْ تُدخِلَ بَعْضًا فيما أَخْرَجْتَ منْهُ كُلاًّله .

وقالَ آخرونَ : هُو إِخْراجُ بعضِ ما يوجِبُه اللّفظُ مِنْ عُموم لفْظٍ ظاهرٍ ، أو عُمومِ حُكْمٍ ، أو عُمومِ معْنىً ، فَمَنْ قالَ بالأوّلِ ، والثّالثِ ، فالمنقطعُ عِنْدَه اسْتِثْنَاءٌ حقيقيٌّ ، ومَنْ قال بالثّاني ، فالمنقطعُ عِندَه استْثناءٌ مجازيٌّ . ومثالُ عُمومِ اللّفظِ : قَامَ القوْمُ إلاّ زيْدًا ، ومثالُ عمومِ الحكمِ : لا أُكلمُك إلاَّ يومَ الجُمُعَةِ ، ومثال عموم المعنى : ما قام إلا زَيْدٌ .

الفرْع الثّاني : في آلاته ، وهي : أَصْليَّةٌ ، وفرعيّةٌ .

أَمَّا الأصليّة : فهي " إلاَّ " وهي التى عَدَّتِ الفعلَ القاصرَ ، أومعناه – في هذا البابِ – إلى المسْتَثْنَى ، فنصبتْهُ ، كمَا عدّتْه " الواوُ " في باب المفعول مَعَهُ و " الهمزةُ " في بابِ المفعول بِه ، وإنَّما كانَتْ أَصلاً ؛ لأنها حَرْفٌ لا معنى له سِوى الاستثناءِ ، إلا أَنَّه يُحمل على[1] " غَيْرٍ " كما سَيأْتي بيانُه .

وللمَستثْنَى بها حُكمانِ : النّصبُ ، والبدلُ مِمَّا قَبْلَه .

---

(١) وهو الفعل الذى نابت عنه " إلا " في نصب المستثنى عند بعضهم ؛ " لأنها بمعنى الفعل " استثنى " .

وفيما دخلَتْ عليه أمرانِ :

أَحدهما : يَجْذِبُه إِلى حَيِّزِ المفعول بِهِ ؛ لأَنَّ" إلاَّ " عَدَّتِ الفعْلَ - كالهمزة - فيْنبَغي أَنْ يَنْتَصِبَ المسْتثنَى انْتِصابَ المفعول به ، فى : " أَقمْتُ زيْداً " .

والثاني : يَجْذِبُه إلى المشبَّه بالمفعول بِهِ ؛ لأَنَّه قد يَنْتَصِبُ عَنْ معنى الفعلِ ، نحو : القومُ في الدّار إِلاَّ زيداً ، هذا قولُ المحقّقينَ من النُّحاةِ ، وهو : أَنَّ المسْتَثْنَى منْصوبٌ بالفِعْلِ المتقدِمّ ، أوْ بمعناه بواسطة " إلاَّ " .

وأَمَّا الفرعيّةُ : فقد شُبِّه بِهِ أَسْماءٌ ، وأفعالٌ ، وحُرُوفٌ .

أَمّا الأسْماءُ :/ فَـ " غَيرٌ " ، و " سِوىً " ، و " سُوىً " ، و " سَوَاءٌ " ، و ٦٨/أ " بَيْدَ " ، "وبَلْهَ " - عِنْدَ بعضهم [١] - ، ولا " سِيّمَا " ، عِنْدَ قوْمٍ [٢] .

فأمّا " غَيْرٌ " ، فإنَّ لَها أصْلاً ، وفرْعاً .

أَمَّا الأَصْلُ : فأَنْ تكونَ صِفةً جاريةً على شيءٍ ، تقول :هذا رجُلٌ غيرُكَ ، ورَأَيْتُ رجلاً غيرَكَ ، ومررْتُ برجلٍ غيرِكَ ، وهي نقيضَةُ " مِثْلٍ" في المعنى ، دونَ اللفْظ ؛ لأنَّكَ إذا قُلْتَ : مررْتُ برجلٍ غيرِكَ ، احتمل كُلُّ مَنْ تجاوَزَ المخاطَب ؛ سَواءٌ كانَ مثلَهُ ، أوْ ليسَ مثلَهُ ، فأَمّا إذا قُلْتَ : مررْتُ برجلٍ مثلِك ، فلا يكونُ إلا مَن يُشبِهُهُ ؛ فَـ " غَيْرٌ " عامٌّ فى النّفي ، و " مِثْلٌ " خاصٌّ في الإثباتِ ، قال سيبويه :إِنَّما وقعتْ " غيْرٌ " في الكلام ؛ لتفصلَ بين ما أُضيفتْ إِليه وبينَ ما

---

(١) ذكر ذلك الجوهريُّ في الصحاح (بله) ، وذكر السيوطيُّ أنها مِن ألفاظ الاستثناء عند الكوفيين والبغْداديينَ . انظر : الهمع ٣/ ٢٩٦ .

(٢) انظر : الأصول ١/ ٣٠٥ ، وقال السيوطيُّ في الهمع ٣/ ٢٩١ : " عَدَّ الكوفيُّون وجَماعةٌ من البصريينَ ، كالأخفش وأبي حاتم والفارسِيِّ والنّحاسِ وابن مَضَاءٍ ، من أدوات الاستثناء " لا سِيّما .

وَقَعَتْ صِفَةً (١) لَهُ ،وهي أبداً مضافةٌ، إلاَّ في قولهم : لا غيْرُ ، وليس غيْرُ ، وسَيأتي (٢) بيانُه .

وأمَّا الْفَرْعُ : فَدُخولُهَا على " إلاَّ " في بابِها ؛ فيُستثنى بِها ، وتُعْطَى حُكْمَها ، كالمُعَاوَضَةِ لَهَا عَن دُخول " إلاَّ " عليْها في باب الوصْفِ .

ولا تكونُ "إلاَّ " صِفةً إلاَّ باجْتماعِ ثَلاثِ شرَائطَ :

الأولى :أنْ يكونَ موصوفُ " إلاَّ " مذكورًا ، تقول :قام القوْمُ إلاَّ زيْدٌ ، فـ "إلاّ " صفةٌ ، كأنَّك قُلْتَ : قام القوْمُ غيرُ زيدٍ ، ولو قلتَ : ما جاء إلاّ زيْدٌ ، لم تكن " إلاَّ " صفةً ، كما لاَ تقولُ : ما جاءَ غَيْرَ زيْدٍ ، و " غيْرٌ " استْثناءٌ .

الثَّانيةُ : أَنْ يكونَ الموصوفُ جميعاً ، كالقوْمِ ، أَو جنْسًا ، كالإِنْسَان ، أَو نكرةً في معنى الجماعَةِ كأحَدٍ ؛ تنْبيهًا على أَصلها – الذى نُقلَتْ عنه – وهو الاسْتثناء ، تَقولُ في الجمع : ذَهَبَ النَّاسُ إلاّ زيْدٌ ، وتقولُ – في الجنْس : يَقْبُحُ بالإِنْسانِ إلاَّ الصَّبيِّ أَنْ يلْهُوَ ، وتقولُ في النّكِرَةِ العامَّةِ : ما مررْتُ بأَحدٍ إلا زَيدٍ ، فـ " إلاَّ " – في هذه الأمْثلةِ – صِفةٌ .

الثّالثةُ : أَنْ يكونَ ما بعدَها مُفردًا ، لا جُمْلَةً ، فلو قُلتَ : ما جاءني أَحدٌ إلاَّ زيْدٌ خيْرٌ منه ، لم تكن " إلاَّ " صفةً .

فَبِهَذِهِ الشَّرائطِ الثّلاثِ ، تكونُ " إلاَّ " صِفَةً ، وَبِها ثلاثتِها تكونُ " غَيْرُ " استْثناءً ومنْه قولُه تعالى :﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (٣) ، فـ

---

(١) الكتاب ١/ ٤٢٣ .

(٢) انظر ص ٢٣٣ .

(٣) ٢٢/ الأنبياء .

" إلاّ " صفةٌ ، / وبعضُهم يجعلها بدلاً ، وهُو ضَعيفٌ ، ومِنْهُ قِراءَةُ الأعْمشِ: ٦٨/ب ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ [1] ، بالرّفع[2] ، ومثلُه قولُ الشّاعرِ[3] :

وكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخوهُ   لعَمْرُ أَبِيكَ إلاّ الفرْقَدانِ

وحينئذٍ يكونُ إعرابُ " غَيْر " - إذا جعلْتَها استثناءً - إعرابَ الاسْمِ الواقِعِ بعد إلاّ " ، إنْ نصبًا فنصبٌ ،وإنْ رفْعًا فرفعٌ ، وإنْ جرًا فَجَرٌّ ،ويُجرُّ ما بعدَها بالإضافَةِ ، قال اللّه تعالى : ﴿لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أَوْلِي الضَّرَرِ﴾[4] ، قُرِئَ برفع "غير "[5] ونَصْبِها[6] وجَرِّها[7] ، فالرَّفعُ : صِفةُ القاعدين والجَرُّ صِفَةُ المؤمنين[8] والنّصْب اسْتِثْناءٌ [8] مِن القَاعدينَ ، أَو المؤمنينَ .

---

(١) ٢٤٩/ البقرة .

(٢) وبه قرأ أيْضا عبدُ اللّه وأُبَيٌّ . انظر : البحر المحيط ٢/ ٢٦٦ .

(٣) هو عَمْرو بن مَعد يكَرب ، ونُسِبَ أيْضا إلى حَضْرَمِيّ بن عامر ، قال الشنتمِريُّ : وقيلَ : هُوَ لسَوَّار بن المضرِّبِ " . انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٣٧

والبيتُ من شواهد سيبويه ٢/ ٣٣٤ ، وانظر المقتضب ٤/ ١٠٩ والمؤتلف والمختلف ١١٦ والتبصرة ٣٨٣ والإنصاف ٢٦٨ وابن يعيش ٢/ ٨٩ والخزانة ٣/ ٤٢١ و ٩/ ٣٢٢ والمغني ٧٢ ، ٥٦٨ وشرح أبياته ٢/ ١٠٨ و ٤/ ٢٩٣ .

الفرقدان : نجمان قريبان من القطب ، لا يفترقان .

(٤) ٩٥/ النّسَاء .

(٥) قرأ بالرفع : ابنُ كثير وأبُو عمرٍو وعاصِمٌ وحمزةُ ، ووافَقهم يعقوبُ .

(٦) وقرأ بالنصْبِ : نافع والكسائِيُّ وابنُ عامرٍ ، ورُوِيَ النصبُ أيْضا عن ابن كثيرٍ من طريق رَوْحٍ وبالنّصب أيْضا قرأ زيدُ بن ثابتٍ وأبو جعفر وشيبةُ وابن ذَكْوان وشبِْل وابن الهادي .

(٧) وبالجرّ قرأ الأعمش وأبو حَيْوة . انظر : السبعة ٢٣٧ والكشف عن وجوه القراءات السّبْع ١/ ٩٥ والبحر المحيط ٣/ ٣٣٠ . وإتحاف فضلاءالبشر ١٩٣

(٨) انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠٢ .

فأَمَّا إعرابُ الاسْمِ الواقع بعد " إلاّ " ، إذا كانتْ صِفَةً ، فإِعْرابُ " غيرٍ " نفسِهَا ، إِذا كانَتْ صِفَةً ، في الرّفْعِ والنّصبِ والجّرِ .

والفرْقُ بينَ " غيْرٍ " في الصِّفَةِ والاسْتِثْناءِ : أَنـَّكَ في الصّفِة تُهمِلُ مَنْ أَضَفْتَ " غيْرًا " إليْه ، ولا تَتَعرَّضُ لَه بنفيٍ ولا إثباتٍ ،وفي الاسْتثناء تُخبرُ عنه بالخروج من حُكم مَا قبْلَ غيرٍ " ، فإذا قلت : ما جاءَني أَحَدٌ غيرُ زيْدٍ ، و " غيرٌ " صِفةٌ ، فمعناه نفْيُ المجيْءِ عن جميع الناسِ ، ولم تتعرّض لـ " زيْدٍ " بنفيٍ ولا إثباتٍ ،وكذا إذا قُلْتَ : جَاءَنِي غيرُ زَيْدٍ ، أَثْبَتَّ المجيْءَ لِمَنْ هُو غيْرُ زَيْدٍ ، ولَم تَتَعرَّضْ لِزيْدٍ بشْيءٍ ، فإنْ جَعَلْتَها استثناءً ، أَثْبتتَّ – في الأُولى – المجِيء لِزيْدٍ ، وفي الثانية ، لا تكونُ فيه "غيرٌ" اسْتثناءً ؛ لأنَّ المسْتثنَى مِنه غيرُ مذكُورٍ .

ويجوزُ الحمْلُ علَى موْضعِ "غيرٍ" في العطفِ ، نحو : ما جاءَني غيْرُ زيدٍ وعَمرٌو ؛ فترفعُه والوْجهُ : الجرُّ .

وأَمّا " سِوًى " و " سُوًى " ، و " سَوَاءٌ " فإِنهُنّ ظُروفٌ غيْرُ مُتمكّنةٍ ، كمَا سَبَق في باب الظروف[1] : فالكسْرُ والضمُّ : معَ القصْر ، والفَتْحُ : معَ المدّ ، ويُسْتَثْنَى بهِنَّ ، ويُجرُّ ما بَعدهُنَّ .

وحُكْمُهُنّ : حُكم غيرٍ ، إلاّ أَنَّ الإعرابَ لا يظهرُ في المقصورتَيْن ، ويَظْهَرُ

---

(١) انظر : ص١٦٢ .

في الممدودة ،نصبًا ، ولا يُرْفَعُ ، ولا يُجَرُّ / إلاَّ في ضرورة الشعر كقوْلِه [1] : ٦٩/أ

وما قَصدَتْ مِنْ أَهْلِها لِسَوَائكا

وقد جاءتْ غيْرَ اسْتثناءٍ ، في قولِه [2] :

كأَنَّ ربَّكَ لم يَخلُقْ لخشْيَتِه سِوَاهُمُ مِنْ جَميع النّاسِ إِنْسَانَا

وكقولِه[3] :

فلمْ يبْقَ منْها سِوَى هَامِدٍ

ومنهم مَنْ جَعَلها اسْتثناءً بتأوُّلٍ ، وحَكَى سيبويْه [4] عن الخليل [4] :

أَتاني القوْمُ سَوَاءَك ، كقولك : أَتاني القومُ مكانَك[4] .

---

(١) هو الأعْشى . انظر ديوانه ٦٦ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ١/ ٣٢ ، ٤٠٨ . وانظر أيْضا : المقتضب ٤/ ٣٤٩ والتصحيف والتحريف ٢٩٨ والتبصرة ٣١٣ والإنصاف ٢٩٥ وابن يعيش ٢/ ٤٤ ، ٨٤ والهمع ٣/ ١٦٢ والأشباه والنظائر ٣/ ٦٦ ، ٦٩ والخِزانة ٣/ ٤٣٥ واللسان " سوا " . وصَدْرُالبيْت :

تجانَفُ عن جـوِّ اليمامه ناقَتِي

تجانف : أَصله : تتجانَفُ ، بتاءين ، ومعناه تَنْحرِفُ ، يعني أنه لم يقصِدْ سِواهُ من أهل اليمامة ، وجَعَل المَثَـلَ عن غيرِه إليه فِعْلَ ناقتِه ، على المجاز .

(٢) هو قُريْط بن أنيف العَنبَرِيّ

انظر : شرح حماسة أبي تمّام للمرزوقي ٣١ ومجالس ثعلب ٤٧٤ وشرح أبيات المغنى ٢/ ٢٠٤ .

(٣) هو أبو ذُؤيْب الهُذَلِيّ ، انظر : شرح أشعار الهذليّينَ ١/ ٦٦ ، وهذا صَدْرُ البيت ، وعجُزُه :

وسفْعُ الخدودِ معاً والنُّئِيُّ

والبيتُ من شواهد أبي عليّ في " كتاب الشعر " ٤٥٢ والحلبيّات ٢٤٢ ، وانظر أيضا : الخصائص ٢/ ٣٦٩ ، وفي حاشية " كتاب الشعر " كلام جيِّدٌ للمحقّق . الهامد :الرمادُ ، أو : البالِي ، سُفع الخدود : الأثافيّ . النّئي : الحُفيرة تُحْفَرُ حوْل البيت لتمنعَ عنه ماءَ المطر .

(٤) الكتاب ٢/ ٣٥٠ .

وأمّا " بَيْدَ " : فأكثرُ ما يُسْتعمل مَعَ " أَنّ " ، تَقولُ :ذَهَبَ الناسُ بيْدَ أنّي لَمْ أَذْهَبْ ، ومنْهُ قولُ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلّمَ :"... بيْد أَنِيّ [1] من قُرَيْشٍ " ومعناها معنى " غَير " [2] ، وقد يكونُ بِمعْنَى " عَلَى " ، وقد يُبدلُ مِنْ بائِها ميمٌ [3] ، لُغَةً .

وأمَّا " بَلْهَ " فهي مِن أَسْماءِ الأفعالِ ،ومعناها معنى " دَعْ " [4] ،ويكونُ ما بعدَها منصوباً ، تقولُ : قامَ القومُ بَلْـهَ زيْدًا ، أَيْ :دَعْ زيْدًا ، وستجئُ مبيَّنةً في بابِ [5] العواملِ .

وأمَّـا " لاَ سيِّمَـا " : فـإنها ثلاثُ كلمـاتٍ :" لاَ " النافيـةُ – ومنهم مَنْ يجعلُها[6] زائدة – وسِيٌّ بمعنى " مِثْل ، و " مَا " بمعنى " الَّذي " .

---

(١) هذا جُزْء من الحديث ، وهو بتمامه هكذا : " أنا أفْصَحُ العربِ بَيْدَ أنّي من قُرَيشٍ ، واسْتُرْضِعتُ في بَني سَعْدٍ " .
وقد قيل :إنّه موضوع ؛ ففي كتاب "المصنوع في معرفة الحديث الموضوع " لِعَلِيٍّ القاري الهروي صـ ٣٣ – ٣٤ : " حديث أنا أفصح العرب بيْد أنيّ من قُريش . قال السيوطيُّ : لا يُعْلَمُ مَنْ أخْرَجَهُ ولا إسنادُه " .
وفي كتاب "كشف الخفا ومُزيل الإلباس " للعجلونى الجرّاحيّ : " قال في اللآلِي : معناه صحيحٌ ولكنْ لا أصْلَ له " انظر ١/ ٢٣٢ .

(٢) انظر : الأصول ١/ ٢٨٤ .

(٣) قال الجوهريُّ في الصحاح (ميد) :" وميْدَ : لغةٌ في بيْدَ ، بمعنى غير . وفي الحديث : أنا أفصح العرب ، مَيْدَ أني من قُريش ، ونشَأْتُ في بني سعد بن بكر " .

(٤) قال الجوهريُّ في الصحاح (بلـهْ) : " وبَلْه : كلمةٌ مبنيَّةٌ على الفتح ، مثل كيف ، ومعناها : دَعْ .. ويُقال :معناها : سِوَى .. "

(٥) انظر : ص ٥٣٠ .

(٦) في الهمع ٣/ ٢٩٤ : "وحَكَى في البديع عن بعضهم أن " لا " فى لاسيّمَا زائدة ".

والمسْتثنى بعدَها مرفوعٌ ؛ لأنـه[1] خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، تقديرُه : " هُوَ " ، وهـُوَ الراجعُ ، تقول : قام القوم لا سِيـّمَا زيْدٌ [1] ، أي : لا مِثْلُ الَّذي هو زَيْدٌ ، وقيل : إنّ " ما " [2] زائدةٌ والمسْتثنى بعدها مجرورٌ بإضَافـَةِ " سِيٍّ " إليْه .

وقد نَصبَ بها قومٌ ، وأنْشَدوا قولَ امْرِئِ القيْس[3] :

ألا رُبَّ يوْمٍ لكَ منهُنَّ صالِحٍ ولاسِيِّمَا يومًا بِدارَةِ جُلجُلِ

وفي توجيهه بُعد ،وإنَّما نَصَبَ يومًا على الظَّرف [4] ، والفارسِيُّ ينصبـُه على التمييز [5] .

وتُخَفّفُ [6] " لا سِيـِّمـا " ، وتُثـقَّل ، ولم يعدّها أكـثـرُ العلمـاء في بابِ الاسْتثناءِ .

---

(1) انظر الأصول ١/ ٣٠٥ وابن يعيش ٢/ ٨٥ – ٨٦ .

(2) انظر : ابن يعيش فى الموضع السّابق .

(3) انظر : ديوانه ١٠ .

وانظر أيْضا :المسائل البغْداديّات لأبى على الفارسى ٣١٧ وابن يعيش ٢/ ٨٦ والمغنى ١٤ ، ٣١٣ ، ٤٢١ والهمع ٣/ ٢٩٣ وشرح أبيات المغنى ٣/ ٢١٦ و ٤/ ٢٧٤ و ٥/ ٢٨٢ و ٦/ ٥٢ ، والخزانة ٣/ ٤٤٤ .

(4) و " ما " بمعنى " الذى " ، وهو – أى : يوماً – صلة لها ، أي :ولامثل الذى اتفق يوماً . وانظر : الهمع ٣/ ٢٩٣ .

(5) لم أقف على هذا الرأى للفارسيّ في كتبه المتداوَلة ، وقد أنشده في " البغداديّات " بروايه جر " يوم " ورفعه " قال في صـ ٣١٧ " وأمّا استعمالهُا في غير الاستثناء فقوله :

ولا سيّما يومٌ بدارة جُلْجُل

فهذا ليس موضع الاستثناء ، فإن شئتَ جعلْتَ الظرف خبراً ، وأن شئْتَ جعلتَه صفةً ، وأضْمرْتَ الخبَرَ .. "

وقد ذكر السّيوطيُّ في الهمع ٣/ ٢٩٣ الخلاف في نصب " يومًا " ، فذكر أنـّه منصوب على التميزِ ، أوْ على الظرفِ .

(6) انظر : الهمع ٣/ ٢٩٥ .

وأمَّا الأفعالُ ، فعلى ضَرْبَيْن : أحدُهما مجمعٌ على فِعْلِيَّتِه ، والآخَرُ مُختلَفٌ فيه .

أَمَّا الأوَّلُ : فهو " ليْسَ " / - إلا في قول ضَعيفٍ [١] - ، و "لا يكُونُ " ، ولا يظهرُ لهُما فاعلٌ في الاسْتعمال . ‏/٦٩

ويَنْتصِبُ المسْتثنى بعدهما ، تقولُ : جاءني القوْمُ ليس زَيْدًا ، و : جاءني الرِّجالُ لا يكونُ عَمْرًا ، التقديرُ : جاءني القوْمُ ليسَ بعضُهم زيدًا ، وجاءَني الرِّجَالُ لا يكونُ أَحدُهم عَمرًا ، فالمنصوبُ معهما هُو خبرُهُما ، والمضمر اسْمُهُمَا ، ولا يجوزُ إظْهَارُهُ .

وقد وقَعتَا صِفةً ، قَالُوا : أَتاني القوْمُ ليْسُوا زيدًا ، وأَتتْني امرأَةٌ لا تكونُ هِنْدًا ، وفيه قُبْحٌ ، وليسَ بالكثير ، وحَكَى سيبويه [٢] عن الخليلِ : ما أَتاني أحدٌ ليْسَ زيْدًا ، وما أَتانِي رجُلٌ لا يكونُ زيْدًا ،إِذَا جَعَلْتَه بمنزلةِ قولِكَ : ما أَتاني أَحَدٌ لايقولُ ذَاكَ ، أَيْ :غَيْرُ قائلٍ ذَاكَ .

ومتى اتَّصلَ المضمرُ المنْصوبُ بهما ، فلا يكونُ إلاَّ مُنْفَصِلاً ، في الأكْثرِ تقولُ :أَتاني القوم ليسَ إِيَّاكَ ، و : لا يكونُ إِيّاكَ ، وقد جاءَ المتّصلُ قليلاً ، نحو : ليْسِ وليْسكَ ، وليْسَنِي ، وقد رُوِيَ أَنَّ النبَّي صلَّى الله عليه وسَلَّمَ قالَ لِزَيدِ الخَيْلِ : " ما وُصِفَ لِي شَيءٌ في الجاهليّة فرأيْتُه في الإسلام إلا ورَأَيْتُه

---

(١) يرَى ابن السرّاج أن " ليس " حرفٌ ، وتابَعَه على ذلك أبو عليّ الفارسيّ . انظر : الأصول ١/ ٥٩ و "كتاب الشعر ٦ - ٩ والمسائل الحلبيات ٢١٩ - ٢٢٨ . وذكر ابن هشام في المغنى ٢٩٣ رأيهُما .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٤٨ .

دونَ الوصْفِ [1] ليْسَكَ " ، يُريد : إلاَّ أَنْتَ .

الضّرْبُ الثاني : المختلَفُ فيه ، وهو : " عَدَا " وخَلا " " وحاشا " ، فالأكْثرُ على أنَّ "عَدَا " فعِلٌ [2] ، بمعنى : جاوزَ ، وأنَّ " حَاشَا " حَرْفُ جر[3] أَوْصَلَ الفعلَ إلى الاسْمِ ، ومعناهُ التَّبْرِئَةُ ، ومَن جعلَه[4] فعْلاً ، فهو بمعنى فاعَلَ من الْحَشَا ، الجانِب ، وقولُه تعالَى ﴿ حَاشَا لِلَّهِ ﴾[5] معناهُ : بَرَاءَةٌ[6] مِن السُّوءِ ، وقد حُذِفَتْ أَلِفُها الآخرةُ ، فقيلَ حاشَ لِلَّه ، وتُصُرِّفَ فيها ، فقيل : يُحاشِي ، قال النَّابِغةُ [7] :

ولا أَرَى فاعِلاً في النَّاسِ يُشبِهُهُ ولا أُحاشِي من الأقوامِ مِنْ أَحَدِ

وأَمّا " خَلاَ " فالتَّجاذُبُ فيها مُتعادِلٌ في الفعليّة[8] والحرْفيَّة .

فإِنْ جَعَلْتَهُنَّ أفعالاً فأَعْطِهِنَّ حُكْمَ " ليْسَ " و " لا يكُونُ " ، إلاَّ في وقوعهما[9] صِفةً ، ولا يَحْسُنُ مَعَهنَّ المنفصلُ ، وإِنْ جَعَلْتَهُنَّ حروفًا فَجُرَّ الاسْمَ

---

(١) الإصابة ١/ ٥٧٣ ، بلفظ " .. إلا رأيْتُه دون الصفة غيرك والروض الأنُفُ ٧/ ٤٠١ ، بلفظ : " ما ذُكر لي رجل من العربِ بفضل ثُمّ جاءني إلا رأيْتُه دون ما يُقال فيه إلا زيدُ الخيْل ؛ فإنه لم يبلُغ كُلَّ ما قيل فيه ، وانظر أيْضا : السِّيرة لابن هشام ٢/ ٥٧٧ ، وأسد الغابة ١/ ٣٠١ .

(٢) انظر : الأصول ١/ ٢٨٧ والتبصرة ٣٨٤ – ٣٨٥ .

(٣) انظر : الأول ١/ ٢٨٨ والتبصرة في الموضع السابق .

(٤) وهو الجرْمِيُّ والمبرِّد . انظر : المقتضب ٤/ ٣٩١ والأصول ١/ ٢٨٩ .

(٥) ٣١/ يوسف .

(٦) في الصحاح (حوش) : " ويُقال : حاش للّه : تنزيهًا له " .

(٧) ديوانه ١٣ .

وهُو من شواهد ابن السَّرَّاج في الأصول ١/ ٢٨٩ ، وانظر أيْضا : التبصرة ٣٨٥ وابن يعيش ٢/ ٨٥ و ٨/ ٤٨ ، ٤٩ والمغنى ١٢١ والهمع ٣/ ٢٨٨ وشرح أبيات المغنى ٣/ ٨٦ والخزانة ٣/ ٤٠٣ .

(٨) انظر : الأصول ١/ ٢٨٨ والتبصرة ٣٨٤ – ٣٨٥ .

(٩) انظر الأصول ١/ ٢٨٧ .

بِهِنَّ ، تقولُ :قام القومُ عَدَا زَيْداً وعَدَا زَيْدٍ /، وخَلا زيداً، وخَلاَ زَيْدٍ ، وحَاشَا ٧٠/أ
زَيْداً وحاشَا زَيْدٍ ، حكَى أَبو زيدٍ (١) أَنـَّهُ سَمِعِ أعرابيًّـا يقول " اللَّهُمَّ اغفرْ لِي
ولِمَنْ يَسْمَعْ ، حاشا الشيطانَ وأَبَا الأَصْبَغْ " فَنصَبَ بـ " حَاشَا " .

فإِنْ أَدْخلْتَ " مَا " على " عَدَا " ، و " خَلاَ " تمحّضَتَا للفعْلِيـَّة ، وانْتَصَبَ ما بعدَهُما ؛ لأَنَّ " مَا " مَصْدَرِيَّةٌ ، والمصْدَرِيـَّةُ لا تُوصَلُ إلاَّ بِفِعْلٍ ، تقولُ : قامَ القَوْمُ مـاعَـدَا زَيْدًا ، وذَهَبَ النَّاسُ مـا خَـلا عَـمْـرًا ، تقـديرُهُ : مـجاوزتَـهم زيْدًا، وخلُوَّهم عَمْرًا ، أو زمَنَ مُجَاوزتِهم زيْدًا، فحُذِفَ المضافُ ، وأُقِيمَ المضَافُ إِليه مُقامَه ،وقد حُكِيَ الجرُّ معَ " ما خَلاَ "(٢) علَى أَنّ " مَا " زائدةٌ .

الفصْل الثاني : في أَنواعِ الاسْتثناء

المسْتثنىَ علَى ضربيْنِ : أَحدهما :أَنْ يكونَ مِنْ مُوجَب .

والآخَـرُ : أَنْ يكونَ مِنْ غَيْرِ موجَبٍ .

أمّا الموجَبُ فَنوْعانِ :

أَحدهما : أَنْ يكوَن مُتصّلاً في الجِنْسَّية .

والآخَرُ : أَنْ يكونَ منقطعاً .

وكلاهُما منصوبٌ مَعَ " إلاَّ " لفْظاً ، أَو موضِعاً ، إلا أَنْ يكونَ صِفةً .

أمّا المتصّلُ : فـهو أَنْ يكونَ المسْتثنَى مِنْ جِنْسِ الْمستثنَى مِنْهُ ، تقولُ في

---

(١) لم أعثر على هذا النّص في نوادر أبي زيد المطبوع ، وقد نقله عنه ابن السراج في الأصول ١/ ٢٨٨ حكاية عن المازنيّ .

(٢) ونُسِبَ إلى الجرْمِيّ والكسـائيّ والفـارسِيّ وابن جنى والرَّبَعِيّ ، انظر : الجنى الداني ٤١٤ - ٤١٥ والهمع ٣/ ٢٨٧ .

الموجَبِ لفظاً ومعنى : قامَ القومُ إلاَّ زيداً ، ورَأيْتُ القومَ إلاَّ زيداً ، ومررْتُ بالقومِ إلاَّ زيداً ، وتقولُ في الموجَب مَعْنىً ، لا لفَظاً : ما أكَلَ أحَدٌ إلاَّ الخُبْزَ إلا زيْداً، ومَا جاءني أحَدٌ إلاَّ راكِبًا إلاَّزيْداً ، فمعنى الكلام : كُلُّ النَّاس أكَلوُا الخُبزَ إلاّ زيْداً ، وكُلُّ النَّاسِ جاءونِي راكبِينَ إلاَّ زيْدًا .

وأمَّا المنقطعُ فهُو : أنْ يكونَ المسْتثنى مِنْ غيْرِ جِنْسِ المسْتثنَى منْه ، كقولِكَ : هلَكَ القوْمُ إلاَّ الدَّارَ ، ورَحَلَ النَّاسُ إلاَّ المنازِلَ ، والبصْرِيُّ يُقدِّرُ " إلاَّ " فيه بمعنى " لكِن " ، والكوفيُّ[1] يُقدِّرُها بِـ " سِوًى " .

ولابُدَّ للمنقطعِ البَدلِيِّ [2] مِنْ معنًى يتَّصِلُ بِهِ الثَّانِي بالأوَّلِ ، حتَّى يصيرَ إلى أنَّه لو لمْ يُسْتَثْنَ لظُنَّ أنَّه فيه ، فيكونُ الكلامُ الذي قبل " إلاَّ " قد دَلَّ على ما يُسْتَثْنَى منْهُ .

وأمَّا غيرُ الموجَبِ / : فأَنْ يَقَعَ في نفْيٍ أو نهْيٍ أو استْفهامٍ ، وهو نوعان : ٧٠/ب

النّوعُ الأوَّلُ : أن يكونَ العاملُ مُفرَّغًا ، فيتسلَطُ على معْموله ؛ لأنه إذا تفرَّغَ ممَّا يستحقُّه بالوضع ، لَمْ يحْتَجْ إلى مُعَدٍّ ؛ فيكونُ وقوعُ "إلاَّ "مَعهُ ملْغيً لَفْظًا ، مُسْتعْملاً معْنى ، وتُعربُ المسْتثْنَى بما يسْتحقُّه مِن الإعراب ، تقولُ : ما قامَ إلا زيدٌ ، وما رأيْتُ إلاّ زيداً ، وما مررْتُ إلا بزيدٍ ، فهذا ليسَ بدلاً حَقِيقِياً ؛ لأنَّ المبدَلَ منهِ غيرُ مذكُورٍ فيُضمرُ ، إلا أنَّ فيه معنى البدل مِن شئٍ مقدَّرٍ كأنكَ قُلْت :ما قام أحَدٌ إلا زيْدٌ ؛ لأنَّ المسْتثنى لا يكون إلا مِنْ مُسْتثنًى منه ؛

---

(١) انظر :الأصول ١/ ٢٩٠ .

(٢) أى : الذى يكون فيه المستثنى بدلاً من المستثنى منه .

ولهذا قِيل في قولهم : ما زيدٌ إلا قـائمٌ : مـا زيدٌ شَـيْـئًا مِن الأشْـيـاء إلا هذا، تقديرًا ، ولأنـَّك تقولُ :ما قامَ إِلاّ هِنْد ، فلوْلاَ هذا المقدَّرُ لأظْهَرْتَ عَلاَمَةَ التَّأْنيثِ فقُلْتَ : ما قامتْ إلا هندٌ ، وهذه التّاءُ لا تظهرُ إِلاّ في الشِّعرِ ، كقوْلـِهِ(1) :

فما بَقِيتْ إلا الضُّلوعُ الجراشِعُ

فعلمْتَ أَنَّ المسْتثنَى – في هذا البابِ – مَعْمولُ الفِعْلِ المفرَّغِ .

وقد أَجازَ قوْمٌ : ما قامَ إِلا زَيدًا ، وَأَنشَدوا (2) :

---

(1) هو ذو الرُّمّة . انظر :ديوانه ١٢٩٦ .

وصدر البيت قوله :

طوى النّحزُ والأجرازُ ما في غُروضِها

وهو من شواهد ابن جنّي في المحتسب ٢/ ٢٠٧ وانظر أَيْضا :ابن يعيش ٢/ ٨٧ وشرح الأشموني ٢/ ١٣٢ .

النَّحزُ : الدفع والنّخْسُ . الأجْرَازُ : جمع جُرُز – بضم الجيم والرّاء – ، وهي الأرْضُ التي لا تُنْبِتُ .

الغُروض : جمع غَرَض ، وهو الحِزامُ الذي يُشَدُّ به الرّحْلُ ، وما في غروضها : هو بَطْنُها وما حولَه .

الجراشِعُ : جمع جُرْشِعُ – بضم الجيم وسكون الراء وضم الشين – وهو المنتفخ .

يقصد أن السَّير الطويل أتى على لحمها وشحمها بلْ علَى ضلوعها بحيثُ لم يَبْقَ إلا الضُلُوعُ القويّةُ.

(2) لعروة بن حزام . انظر ديوانه ٤.

وانظر : أمالى القالى ٣/ ٦٠ : برواية :

وما ليَ والرحمنِ غيْرُ ثمانِ

وانظر أيْضا : الخزانة ٣/ ٣٧٥ .

عَفْراء : محبُوبَتـُه .

قال البغداديُّ في الخزانة ٣/ ٣٧٥ – ٣٧٦ : " والبيْتُ قد تحرَّفَ على مَن اسْتشْهَد به ، وروايتـُه هكذا:

يُكلّفني عَمِيّ ثمانين بكْرَةً   وما لِي يا عفْراءُ غَيْرُ ثمانِ

ورُوِيَ أيْضا :

يُكلفني عمي ثمانينَ ناقةً   وما لِي والرحمنِ غيْرُ ثمان

وعلى هذا فالاسْتثناءُ على الطريقة المألوفة " .

يُطَالِبُنِي عمِّي ثمانِينَ نَاقَةً وَمَالِيَ يَا عفْراءُ إلاَّ ثمانيَا

النَّوعُ الثَّاني : أَنْ يكونَ العاملُ مشْغولاً بمعموله ، ولا يخلو ما بعد "إلاَّ" : أَنْ يكونَ مُتَّصِلاً أَوْ مُنْقطعًا ، وكلاهُمايجوزُ فيه " البَدَلُ ، والنَّصْبُ على الاسْتثناءِ ، والبدَلُ مَعَ الّمتصلِ أَحْسَنُ ، وَالنَّصْبُ مَعَ المنقطعِ أَحْسَنُ .

أَمَّا البدلُ ؛ فلأَنَّه يمكنُك حذفُ المسْتثنَى مِنْهُ ، وإقامةُ المسْتثنَى مُقامَه، ولا يُمكنُكَ ذلك في الموجَبِ ، فتقولُ فِي المتّصِلِ :ما قام أَحَدٌ إلا زيدٌ ، ومَا رأيْتُ أحَدًا إلا زيْدًا، وما مررْت بأحدٍ إلا زيْدٍ . وأمّا المنقطعُ فالبدلُ فيه لُغَةُ تَميمٍ[1] وهو على ضَرْبيْن :

ضَرْبٌ / حَسُنَ فيه البدَلُ ، وهو أَنْ يكونَ المبدَلُ داخِلاً في حَيِّز المبْدَلِ منْه بتأْوِيلٍ " مَّا " ، كقولك : ما بالدّارِ أَحَدٌ إلاّ وَتِدٌ ، فالوتِدُ يدْخُل في حَيِّزِ "أَحَد" من حَيْثُ إِنَّه مِن توابِعِه ،ومثلُه قولك : ما بالدَّار شَيْءٌ إلاَّ وَتِدٌ . ٧١/أ

وضربٌ لا يحْسُنُ فيه البدلُ ، وإنَّما يكونُ منصوباً ، وهو أَنْ يكونَ البدَلُ غيرَ داخِلٍ في حَيِّز المبدلِ منْه ، كقولك : ما جاءَني المسلِمُونَ إلاَّ الكافرينَ ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ بَلِ الَّذينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ.وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ . فَبشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . إلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾ [2] فإذَ قُلْتَ : ما قامَ القوْمُ إلاَّ أَبَاكَ ، حَسُنَ النَّصْبُ ، لأَنَّه بتقديرِ نَفْي مُوجَبٍ ؛ فإنَّهُ نَفَي قولَكَ : قامَ القوْمُ إلاَّ أَباكَ ، بخلافِ : ما قامَ أَحَدٌ إلاَّ أَباكَ ؛ لأَنَّ أَحَدًا لا يَقَعُ في الإيجابِ .

---

(١) انظر : الأصول ١/ ٢٩٠ .

(٢) ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ / الانشقاق .

وأمَّا النَّصبُ علَى أصلْ الاستثناءِ فتقولُ : ما بالدّار أحَدٌ إلاَّ وَتدًا ،وإلاَّ زيدًا ،وما رأَيْتُ أحدًا إلاَّ وَتدًا ، وَإلاَّزيْدًا ، وما مررْتُ بأحَدٍ إلاَّ وَتدًا ، وإلاَّ زيْدًا ؛ وذلكَ لأنَّ الكلامَ قد تَمَّ ، فتَوصلُ الفعْلَ بـ " إلاّ " ، وتُخرجُه مَخْرَجَ الفَضلات ، فيصيرُ النَّفْي – في هذا – بمنزلة الإيجابِ ، وقد قُرئَ قولُه تعالى : ﴿ولاَ يَلْتَفِتْ منْكُمْ أَحَدٌ إلاَّ امْرَأَتُكَ ﴾ (١) بالرَّفع (٢) ، على البَدل من " أحد " وبالنّصْب (٣) ، على أصلْ الاستثناءِ ، ومن هذا البابِ قولُه تعالى : ﴿ لاَ عَاصِمَ اليوْمَ منْ أَمْرِ اللَّهِ إلاَّ مَنْ رَحِمَ﴾ (٤) ؛ فإنْ جَعلْتَ " مَنْ رَحِمَ " مَفْعُولاً ، كان مُنقطعًا ، أيْ : لكنْ مَن رَحمَ مَعصومٌ (٥) ، وإنْ جَعلْتَه فاعلاً ، كانَ مُتَّصلاً ، كأنَّهُ قالَ : لا عاصمَ إلا الرَّاحِمُ (٥) ، يعنى : اللَّه تَعالَى ، وكذلك قولُه تعالى : ﴿ فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إيمَانُهاَ إلاَّ قَوْمَ يُونُسَ﴾(٦) ، فالنّصْبُ مع المنقطع ، والرَّفعُ (٧) ، على البدَل ، عند الزّجّاج(٨) ، وعلى الوصْف ، عند يونُسَ(٩) ، ومثلُه قَولُهُمْ :لاتكُونَنَّ من فُلانٍ في شيءٍ إلاَّ سَلاَمًا بسَلاَمٍ (١٠) فالنّصبُ مَعَ المنقطع ، أىْ : لا تُخالِطْهُ إلا مُتاركةً ، والرَّفعُ ، على أنَّه خَبرُ

---

(١) ٨١/ هود .

(٢) و به قَرأَ أبو عمروٍ وابنُ كثير .

(٣) وبه قرأَ الباقون . انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٥٣٦ ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤١٢ – ٤١٣ والنشر ٢/ ٢٧٩ والإتحاف ٢٥٩ .

(٤) ٤٣/ هود .

(٥) انظر :الأصول ١/ ٢٩١ وإعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ٢/ ٩٣ ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤٠٥ .

(٦) ٩٨/ يونُس .

(٧) جائزٌ جَوازاً نحْويًا . وانظر معاني القرآن للفرّاء ١/ ٤٧٩ .

(٨) انظر :إعراب القرآن ومعانيه ٣/ ٣٥ .

(٩) لم أَقِف على من نسب ذلك إلى يونس .

(١٠) انظر :الأصول ١/ ٢٩١ .

فالنّصبُ مَعَ المنقطع ، أَيْ : لا تُخالطُهُ إلا مُتاركةً ، والرَّفعُ ، على أَنَّه خَبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، تقديرُهُ / إلاَّ شيءٌ هو سَلامٌ بسَلَامٍ ، ومنه قولُهم : ما زادَ إلاما نقَصَ " و " ما نَفعَ إلا ما ضَرَّ " ، فـ " مَا " – مع الفعْل – بمنزلة اسْمٍ ،ولوْلاَ " مَا " لمْ يقَعْ الفعْلُ بعد " إلاَّ " ، فكأنّه قالَ : ما زادَ الشيءُ ولكنِ النّقْصُ أمْرُهُ ، وما نَفعَ ولكنِ الضُّرُّ أمْرُه ،ومنْه قَوْلُ الشَّاعِرِ[1] :

٧١/ب

نَجَا سالمٌ والنَّفسُ منْه بِشِدْقِه ولمْ ينْجُ إلاَّ جَفْنَ سَيفٍ ومِئْزَرَا

تَمَّ الكلامُ عند قولِه : " ولمْ ينْجُ " ، ثُم قالَ : " إلاَ جفْنَ سَيْفٍ وَمِئْزرَا " أيْ " :لكنْ جفْنُ سيْفٍ ومئْزرًا " .

فإن كان في المبدَل منه مانعٌ مِن الحْمل على لفظِهِ ، حُمِلَ على المْوضِعِ ، تقولُ : ما جاءَني من أحدٍ إلاّ زيْدٌ ، ولا رَجُلَ فيها إلاَّ زَيدٌ ، فتحمِلُ زيداً على موضِعِ الفاعِلِ والمبتدأِ ،دُون اللَّفظ ؛ لأنَّ " مِنْ " و " لاَ " لا يَدْخلانِ على المعارف فى هذا المقَامِ ، ويجوزُ النَّصْبُ في هذا ، على أَصْل الاستثناءِ ، فتقولُ : لا رَجُلَ فى الدَّار إلا زيْدًا ، وما جاءَنى من أحدٍ إلاّزيْدًا ، ومنْه قولُه[2] :

مَهامِهًا وخُرُوقًا لا أَنيسَ بهَا إلاَّ الضَّوابِحَ والأَصْدَاءَ والبُومَا

---

(١) هو حُذَيفَة بن أنسٍ الهُذليّ . انظر : ديوان الهذليين ٥٥٨ .
والبيت من شواهد ابن السرّاج في الأصول ١/ ٢٩١ . وانظر أيْضا :المقرّب ١/ ١٦٧ واللسان (جفن) .
النفْسُ بشِدْقه : أي : كادت تخرجُ ؛ فبلغت شدْقَه ، أيْ :إنما نجا بجَفْن سَيْفٍ ومِئْزَرٍ ، نَصبَه على نزْعِ الخافض .

(٢) هو الأسودُ بن يعْفر . انظر : المفضليّات ٤١٩
وانظر أيْضا : الخزانة ٣/ ٣٨٢ .
المهامهُ : جمع مَهْمَهٍ ، وهُو القَفْرُ . الخروق : جمع خَرْقٍ ، وهو الفلاةُ الواسعَةُ تَتَخرَّقُ فيها الرياحُ .
الضوابحُ : جمع ضابِحٍ ، وهُوَ الثعلَبُ . الأصْدَاءُ : جمع صَدَى ، وهو : ذكر البُومِ .

مَعَ تَأَوُّلِ الجنسيَّة ، ومنْ هذا النَّوع قولُهم : ليسَ زيدٌ بشيءٍ إلاَّ شيْئًا لا يُعْبَأُ به " ، فإنْ جَعَلْتَ موضع " ليْسَ " " مَا " رفَعْتَ " شيْئًا .

فإن فَصلَتْ " إلاّ " وما بعدها بيْن الصِّفةِ والموصوف - في النَّفْي - فالبدَلُ ، عند سيبويه [1] ، والنَّصْبُ عند المازنِيّ [2] ، تقولُ : ما مررْتُ بأَحَدٍ إلا أَبِيك خيْرٍ من عَمْرٍو ، وإلاَّ أَبَاكَ ، تقْديرُهُ : مامررت بأحد خيرٍ من عمرٍو إلا أبيك.

الفصل الثَّالِثُ : في أَحكامِ الاسْتثناءِ

الحكم الأوَّلُ : لا يجوزُ الاسْتثناءُ إلاَّمِن جَماعةٍ ، أو نكرة عامَّةٍ ، أواسْمِ جنْسٍ تقولُ : قامَ القومُ إلاَّ زيْدًا ،وما قامَ أَحَدٌ إلاَّ زيدٌ ، وذَهَبَ الدِّينارُ والدِّرهَمُ إلاَّ دنَانيرَك ودراهَمكَ ، وما مرَّ بِي البعيرُ إلاَّ إبِلَك ،ومنْه قَوْلُه تعالى :﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ.إلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[3] / ولو قُلْت : قامَ زيدٌ إلاّ عمْرٌو ، لم يُجزْ. /٧٢

الحكم الثَّانى : لا يجوزُ الاسْتثناءُ بنكرَةٍ مَحْضَةٍ من نكرة غير مُؤَقَّتةٍ ؛ [4] لقلَّةِ الفائدةِ ، فلو قلْتَ : رَأَيْتُ نَاساً إلا رَجُلاً ، أَو رَأَيْتُ رِجَالاً إلاَّ إنْسَاناً ، لم يكُنْ للاسْتْثناءِ فائدةٌ ؛ لأنَّ المقصودَ بالاسْتثناءِ : أَن يَخرُجَ مِن الحُكْم ما لَوْ لا هُوَ لدَخَلَ فيه وجوبًا ، وقولك : رأَيْتُ ناسًا ، لا يُوجِبُ دخولَ "رجُلاً " فيهم بعيْنه حتّى لوْ لمْ تَسْتَثْنِه لكانَ داخِلاً في الحكم ، وإذا كان الغرضُ من الاسْتثناء غيرَ

(١) الكتاب ٢/ ٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٢) انظر :المقتضب ٤/ ٣٣٩ حيث نَسَب المبرِّد اختيار النّصْب إلى المازنيّ .

(٣) ٢ ، ٣ / العصْر .

(٤) هى النكرةُ المختصَّة ، بوصْفٍ أو غيره . وانظر :الأصول ١/ ٨٤ .

مُتَصَوَّرٍ فيه ؛ كانَ استْعمالُه لَغْوًا ، وكانَ بمنزلة قولك : أَخذْتُ جُمْلةً إلا دِرْهمًا.

الحكم الثالِثُ : لا يقع بعد " إلاّ " - إذا كان قبلَها اسْمٌ - إلاَّ اسْمٌ ،أو فعلٌ مضارِعٌ ؛ فتقولُ :ما زيدٌ إلاّ قائمٌ ،وما زيدٌ إلاَّ يقُومُ ، ولو قُلْت : ما زيدٌ إلاَّ قَامَ لَمْ يُجز ، فإنْ أدْخلْت " قَدْ " أجازها قومٌ [1] ، فأمَّا قولُك : ما أَتاني زيدٌ إلاّ تكلَّم بخيْرٍ ، فإنَّ قبل " إلاَّ"[2] فِعْلاً ، [3] وأمَّا قولُك : ما تُحدِّثُني إلا صَدقْت ، وما تأْتِيني إلاَّ قُلْت حَقًّا ، فالأَوّلُ مضارِعٌ في تَأْويلِ ماضٍ ، كأَنَّكَ قُلْت : ما أَتيْتني إلاَّ قُلْتَ حَقًّا، فإنْ قُلْتَ : ما مررْتُ بِأَحدٍ إلاَّ زَيدٌ [4] خيرٌ منْه ، كانَ ما بعد " إلاَّ " جُمْلَةً ابتدائيَّةً واقعةً صِفَةً لأَحدٍ ، و " إلاَّ " لَغْوٌ في اللفظ مُعْطِيَةً فائدتهَا ، جاعِلَةً "زيْدًا " خيْرًا مَنْ جميع مَنْ مَرَرْتَ بِهِ .

الحكمُ الرَّابعُ : لا يجوزُ تقديمُ " إلاّ " على العامِلِ والمسْتثنَى معاً فى حَالٍ ، كقولك : إلاَّ زيْدًا قامَ [5] القوْمُ ؛ لأَنَّهم شَبّهُوها بالواو ، في باب المفعول مَعَه ، وقد جاءَ في الشِّعْر مقدَّمًا عليْهما .

---

(١) فى المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٨٢ : " وفُهِم مِن كلامه أنه لا يجوزُ : ما زيْدٌ إلا قام ، وهو كذلك ، وأمّا إجازَتُه مع " قد " فحكاهُ الخِدَبُّ عن المبرّد ، وقال في البديع : أجازَهُ قَوْم " وقال السيوطيُّ فى الهمع ٣/ ٢٧٦ : " وفى البديع : لو قُلْتَ : ما زيْدٌ إلا قام ، لم يجُز ، فإن أدْخلْتَ " قد " أجازها قوْمٌ " .

(٢) في الأصْل : فإنَّ قبل إلاَّ فِعْلٌ ، وهو خطأ ظاهر .

(٣) في الأَصْل : ومَا قولُك .. ، والصوابُ ما أثبتُّه .

(٤) فى المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٨١ : " .. ونَقلَهُ المصنِّفُ وغيرهُ من الزمخشَريّ ؛ فإنه قال في : ما مررْتُ بأحدٍ إلا زيْدٌ خَيْرٌ منه : إنَّ ما بعْد : إلا " جُملةٌ ابتدائِيةٌ صِفَةٌ لِـ "أحد " ، وتابَعَ الزمخشريَّ صاحبُ البديع وابنُ هشام " .

(٥) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٦٧ .

وأَجْمعَ البصريُّون على جواز تقديمِ " إلاَّ " على المسْتثنَى منْه ، إذا كان العاملُ مقدّمًا عليْهَا : قامَ إلا زيدًا [1] القوْمُ ، وما قامَ إلا زيدًا أحدٌ ، فإن قلْتَ القوْمُ إلازيدًا في الدّار ، لم يُجز .

وحُكْمُ المسْتثنَي - في هذا المقام - أنْ يكونَ منصوبًا أبدًا ، أمَّا الموجَبُ فلأَنَّهُ كان قَبلَ التقديمِ منْصُوباً ، وأمَّا غيرُ الموجَبِ ؛ فلأَنَّ البدلَ لا يتَقدَّمُ على المبدلِ / منه ، كالصِّفةِ والموصُوف ، فبقِيَ علَى أَصْلِ الاسْتثناءِ ،وعليه أَنْشَدَ ٧٢/ب سيبويه [2] :

فَمَا لِيَ إلاّ آلَ أَحمدَ شيعةٌ وما لِيَ إلا مَذْهَبَ الحقّ مَذْهبُ

وقَد وقعت "إلاَّ " غيرَ مَوْقِعِها ، كقوله تعالى :﴿ إن نَّظُنُّ إلاَّ ظَنًّا ﴾[3] تقديرُهُ ، إِنْ نَحْنُ [4] إلا نَظُنُّ ظَنًّا ، وتقولُ : ما ضَرَبْنا إلاَّ ضَرْبًا ، ولا تقولُ :

---

(١) المصدر السابق ١/ ٥٦٨ .

(٢) ليس البيْتُ من شواهد سيبويه في المطبوع من الكتاب ، وهو للكُمَيْت بن زيد .

انظر : الهاشميّات ١٧ والمقتضب ٤/ ٣٩٨ ومجالس ثعلب ٦٢ والمقاييس ٣/ ١٩١ والتبصرة ٣٧٧ والإنصاف ٣٧٥ وابن يعيش ٢/ ٧٩ والخزانة ٤/ ٣١٤ .

(٣) ٣٢/ الجاثية .

(٤) وعلى هذا تكون إلاّ في الآية مُؤَخَّرَةً من تقديم ،وهذا في التقديرِ ، وما ذكره ابنُ الأثير هو تقديرُ المبرِّد ، قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٣/ ١٤٠ - ١٤١ : " وهذا من مُشكِلِ الإعراب وغامِضه ؛ لأنه لا يُقال : ما ضربْتُ إلا ضرْباً ، وما ظننْتُ إلا ظنًا ؛ لأنَّه لا فائدة فيه أنْ يقعَ بَعْد حرف الإيجابِ ؛ لأنَّ معْنى المصدرِ كمعْنى الفعل ؛ فالجوابُ عن الآية عن مُحمدِ بن يَزِيدِ على وجهَيْن، أحدهما : أنْ يكون في الكلام تقديم وتأخيرٌ ، أي : إن نَحْنُ إلا نظُنّ ظنًا .. والجوابُ الآخر : أنْ يكون التقديرُ : إنْ نظُن إلا أنكُم تظنون ظنًا " .

لَسْنا نَضْربُ بإلاَّ ضَرْبًا ؛ لأنَّكَ تَقْدِرُ أَنْ تقولَ : لَسْنا إلاَّ نضْرِبُ ضَرْبًا ، ولا تَقْدِرُ في " مَا "[1] على ذلك .

الحكم الخامسُ : لا يجوزُ حذف المسْتثنَى وإرادَتُهُ ،ويجوزُ حذفُ المسْتثنَى منه لَفظًا ؛ حَمْلاً على المضافِ والمضافِ إليْه ، فلمَّا جازَ حذفُ[2] المضاف، جاز حذفُ المسْتثنى منْه ، فقيلَ : ما قامَ إلاَّ زيدٌ ، ولَمَّا لم يُجز حذْفُ المضافِ إليْه ، لمْ يُجز حذفُ المسْتثنى ؛ فلَمْ يُقَلْ : قامَ القوْمُ ، ويُرادُ :إلاّزيدًا ؛ فأَمَّا قولُهم : ليسَ إلاَّ ، و : ليسَ غيرُ ، فشاذٌّ ، قال ابن السَّرَّاجِ : قد يحذِفون المسْتثنى ؛ اسْتِخْفافًا ، نحو قولهم : ليسَ إلاّ ، و : ليس غيرُ ، كأنهم قالوا :ليس إلا ذاكَ ، و : ليسَ غيرُ ذاكَ [3] .

ومنْه قولُه عليه السّلامُ : " الطِّيَرَةُ منَ الشِّرْكِ ، وليسَ منَّا إلاَّ ، ولكنَّ اللّه يُذهِبُه بالتوكُّلِ "[4] ، يُريدُ : وليْسَ منَّا إلاَّ مَنْ يتَطَيّرُ .

الحكم السّادسُ : لا يُسْتثْنَى بِـ " إلاَّ " اسْمانِ ؛ فلا تقولُ : أَعطيْتُ الناسَ الدنانيرَ إلاَّ زيدًا الدَّراهِمَ ، ولا : ما أَعْطَيْتُ أَحدًا شيْئًا إلا زَيدًا دِرْهمًا ، كما لا تَعْطِفُ اسمْيْن بحرْفٍ واحدٍ ، فأَمَّا قولُ الشاعرِ [5] :

---

(١) قال مكّيٌّ في مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٩٨ : " .. فلو جرَى الكلامُ على غَيْر حَذْفٍ لَصار تقديرُهُ : إنْ نظُنُّ إلاَّ نظُنُّ ، وهذا الكلامُ ناقِصٌ ، ولم يُجِز النحويون : ما ضرَبْتُ إلاّ ضَرْبًا ؛ لأنّ معناه : ما ضربْتُ إلا ضَرَبْتُ .. " .

(٢) كما في قوله تعالى :" واسْأل القرية " ٨٢/ يوسف .

(٣) فى الأصول ١/ ٢٨٣ .

(٤) هذا الحديث رواه عبدُاللّه ابن مسعود . انظر : صحيح الترمذيّ ،وبهامشه (عارضة الأحْوَذيِّ) (باب الطيرة) ٧/ ١١٦ - ١١٧ . وفى شرح الحديث ما يُفيد أنَّ قوله :" ومنا إلا .. الخ " من كلام رواي الحديث .

(٥) لمْ أهتدِ إليه ، ولم أقِفْ على هذا البيْت فيما بيْن يَديّ من مصادرَ .

وليْسَ مُجيرًا إنْ أَتَى الحَيَّ خائِفٌ   ولا قائلاً إلاَّ هُو المتعبَّيا

فشاذٌ ، وهُو محمولٌ على فعلٍ آخَرَ ، فإن قُلْتَ : ما أَعطيْتُ أحدًا درهمًا إلاّزيْدًا دانِقًا ، على البدل جاز ، وكذلك : ما أعطيْتُ القوْمَ الدَّراهِمَ إلا عَمْرًا دَانِقًا .

الحكم السَّابعُ : إذا تكرّرتْ "إلاّ" فلها مَعْنَيَانِ :

١/٧٣

الأَوَّلُ :أَنْ / يكونَ اسْتثناءً من اسْتثناءٍ ، فيكون الثاني ضِدَّ الأوَّلِ ، في الإيجابِ والنَّفْي ، كقولك : لَه عِنْدِي عَشَرةٌ إِلاَّ خَمْسَةً إِلاَّ دِرْهمًا ، فالخَمَسةُ مسْتَثْنَاةٌ من العَشَرةِ ،والدِّرْهَمُ مُسْتَثْنَىً مِنَ الخمسَةِ ، فحصَلَ الإقرارُ بِستَّةٍ ، ومنْه قولُه تعالَى : ﴿ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ . إِلاَّ آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلاَّ امْرَأَتَهُ﴾[1] ، فَـ "آلَ لُوطٍ" اسْتُثْنُوا مِنْ " قَوْمٍ مُجْرِمِينَ " ، وَ "امْرأتَه "مُسْتَثْنَاةٌ مِّنْ "آل لُوطٍ " .

الثَّاني : أَنْ يكونَ اسْتثناءً بعدَ اسْتثناءٍ ، لا منْه ، فتكونَ "إلاَّ " فيه بمعْنى الواو ، تقولُ : ما فيها أَحَدٌ إِلاَّ زيْدٌ إلاعَمْرُو ، أيْ :وعمْرو ، ولَكَ النّصْبُ على أَصْلِ الاسْتثناء ، فإن أَخَّرْت المسْتثنى منه ، فلابُدَّ من نَصْبِ المسْتَثْنَيَيْن ، تقولُ : ما فيها إلا زيْدًا إلاّ عمرًا أحَدٌ ، فإنْ لم يكنْ مَعَكَ مُسْتثنىً منْه ، فلابُدّ من رَفْعِ أَحَدِهمَا ، ونَصْبِ الآخرِ ، تقولُ : ما أَتاني إلاَّزَيدًا إلاّعَمرُو ، و : إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمرًا؛ لأنَّه لا يجوزُ أَنْ يرْتفَعَ اثنانِ بفعلٍ واحدٍ ، من غير عاطفٍ ، ومن هذا النَّوْعِ قوله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ

---

(١) ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ / الحِجْر . وانظر : التبصرة ٣٧٨ .

وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾(١)، كأنّه قال – واللّهُ أَعْلَمُ – : لا يعلَمُها إلاَّ هُو وهِيَ في كتابٍ مُبين (٢) ، فإن قلْتَ : ما أكَل أحدٌ إلاَّ الخُبزَ إلاَّ زيدًا ، فهذا ليسَ فيه إلاّ نصْبُ زَيْدٍ ؛ لأنَّ الكلامَ مُوجَبٌ في المعْنى ، كأنَّكَ قُلْتَ : كُلُّ النَّاسِ أَكَلَ الخُبْزَ إلاَّ زيْدًا،وكذلك : ما جاءَنِي أحدٌ إلا راكبًا . إلاَّ زَيدًا ، كأنَّكَ قلْتَ : كُلُّ أَحدٍ جاءَنِي رَاكبًا إلاَّ زيْدًا .

الحكم الثامنُ : إذا اجْتَمعَ " إلاَّ " ، و " غيرٌ " ، فاجعلْ أحدَهما اسْتثناءً والآخَرَ صِفةً ؛ تقولُ : ما جاءَنِي أَحَدٌ إلا زَيْدٌ غيرُ عَمْرٍو ، وما مررْتُ بأَحَدٍ إلاَّ زيدًا غيرِ زيدٍ ، قال شَيْخُنا(٣) : ولا أعلَمُ لصَرْفِهما عن الاسْتثناءَيْن معنىً ، ولا عَنْ الوصفيْنِ إذا كانا مُفترقَيْن ، فإنْ عطَفْتَ جازَ رفعُهما جميعًا ، تقولُ : ما جاءَنِي أحدٌ إلا زيدٌ وغيرُ عمْرٍو ، فأَمَّا قول الشاعر (٤) : ٧٣/ب

ما بالمدينة دَارٌ غيرُ واحدةٍ   دَارُ الخليفةِ إلاَّ دارَ مروَانَا

---

(١) ٥٩/ الأنعام .

(٢) انظر :التبصرة ٣٧٩ .

(٣) أبرزُ شيوخه فى النحو هو :ناصحُ الدين أبو السعادات أبو مُحمّد سعيدُ بنُ المبارَك بن عليّ بن الدّهّان البغداديّ المتوفى سنة تِسْعٍ وستينَ وخَمسمائة ، وقد ذكر ابْنُ الأثير في مُقدّمه " البديع " أنَّ لَه كتابًا شَرحَ فيه فصولَ ابن الدَّهَّانِ ، وسمّاه " بُغيةَ الراغبِ فى تهذيب الفصول النحويّة " ، كما أنَّ " البديعَ " يُعدّ أيْضا شرحًا مَبْسُوطًا مُطوَّلاً لِفُصُول ابنِ الدَّهانِ . انظر ص ٢ فى المقدّمة .
وقد صرَّح ابن الأثير فى البديع بالنَّقْل عَنْ شيخه بقوله : "قال شيخُنا "أربعَ مرّاتٍ ، ولم أقِف على نصّ كلام شيخه في هذا الموطن ، وعثرت على نقوله الأخرى فى " الغرّة " لابن الدهان ، وهو شرْح لكتاب " اللمع " لابن جني ، وقد قرأ ابنُ الأثير النحوَ – أيْضا على مَكيّ بن ريّان بن شبّه بن صالح النحويّ الضرير المتوفىّ سنة ثلاثٍ وستمائه ، وقرأ النَّحْوَ على غيرهما أيْضا .

(٤) قيل : هو الفرَزْدق ، ولم أعثر عليه في ديوانه المطبوع .
والبيتُ من شواهد سيبويه ٢/ ٣٤٠ . وانظر أيْضا : المقتضب ٤/ ٤٢٥ ، والأصول ١/ ٣٠٣ .
مروان : هو مرْوانُ بن الحَكَم الأمويُّ .

فتَرفعُ" غيرُ "[1] للوصْفِ ، وتَنصبُ " دَارَ مروانَ " للاسْتثناءِ ، ولَكَ أَنْ تنصبَهما جميعًا ، على الاسْتِثْنَاءِ ، وأَنْ ترفعَهُما جَميعًا ؛ فيصيرُ الكلامُ : ما بالمدينة دارٌ كبيرةٌ إلاَّ دَارُ مَرْوَانَ ، ولَكَ أَنْ تنصبَ " غيرًا " ، وتَرْفَعَ " دَارَ مروانَ" ، وبَعضُهُم لم يُجزْهُ [1] .

الحكم التَّاسعُ : لا يجوزُ الجمعُ بينَ اثنَيْنِ مِن آلاَت الاسْتثناءِ ، لَو قُلْتَ : جاءَنِي القوْمُ إلاَّ خَلاَ زيدًا ، لم يُجزْ ، وقَدْ أَجازُوا : إلاّ ما خَلا زيْدًا ؛ للفصْل ، وأَجازَ الأَخْفَشُ[2] : جاءَني القَوْمُ إلاَّ حاشَا زَيْدٍ بالجرِّ

الحكمُ العاشرُ : لا يُعْطَفُ على حرْفِ الاسْتثناء بـ " لاَ " ، لا تقولُ : قامَ القومُ ليسَ زيدًا ولاَ عمْرًا ، ولاَ : قَامَ القَوْمُ غيرَ زَيدٍ ولا عَمرٍو .

فأما قوله تعالى : ﴿ غير الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾[3] فـ "غَيْرٌ" صفةٌ [4] دالَّةٌ على النَّفْيِ ؛ لأَنَّها صِفَةُ الَّذينَ " بمعْنى أَنَّهُم جمعوا بيْنَ نعمةِ الإيمانِ وبينَ السَّلامةِ منْ غَضَبِ اللَّهِ والضَّلالِ ، ولو كانَتْ اسْتثناءً لم يجُز .

الحكمُ الحادِي عَشَرَ : أَكثر النحاةِ لا يجيزونَ الاسْتثناء بأَكْثَرَ مِن

---

(١) هذا الشرح بنصّه تقريباً في أصول ابن السرّاج ١/ ٣٠٤ ، وكذا ما يأتي في الحكم التاسع .

(٢) كذا في البديع ، والذي في المصادر نسْبَةُ ذلك إلى الكِسَائيِّ ، قال ابن السرَّاج في الأصول ١/ ٣٠٣ : " واعلم أنّه لا يجوزُ أن تَجْمعَ بينَ حرفينِ من هذه الحروف إلاّ ويكونُ الثاني اسْماً ، مثل قولك : قام القوْمُ إلا خلاَ زيداً .. فإن قُلْتَ : إلا ما خلا زيداً ، وإلا ماعداً ، جاز ، ولا يجوزُ : إلا حاشا زيداً ، والكسائيُّ يجيزُه إذا خُفِضَ بـ " حاشا " .. " .

(٣) ٧/ فاتحة الكتاب .

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ١٣ .

النِّصفِ [1] ، وبعضُهم[2] يُجيزهُ ، وعليْهِ أكثرُ الفقهاءِ[3] ، تقـولُ : له عندي عَشَرةٌ إلا تسْعَةً ، فكأنَّـه قالَ : له عنْدي واحِدٌ ، ويدلُّ عليه قولُه تعالى : ﴿ إنَّ عِبَادِي لَيسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾[4] ، وقال تعالى : ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لأغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . إلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾[5] ؛ فاسْتَثْنى الغاوينَ من العِباد والعبادَ من ﴿ الْغَاوِينَ ﴾[6] .

وأمّا الاسْتثناءُ بالنّصْفِ : فقد اعتدلَ الخلافُ بينهم [3] فيه جوزاً ومَنْعًا وأَجْمعوا على أنّه لا يجوزُ أَنْ يكونَ المسْتثنَى أَكثرَ من المسْتثنَى مِنه ؛ فلا تقولُ ٧٤/أ لي عندَه عَشَرةٌ إِلاَّ أَحَدَ عَشَرَ [6].

---

(١) وهو مذهب جمهور البصريين . انظر : الهمع ٣/ ٢٦٨ .

(٢) وهو مذهب أكثر الكوفيين ، وهو أيضا مذهب أبي عبيدة والسيرافي ، واختاره ابن مالك . انظر المساعد ١/ ٥٧١ والهمع ٣/٢٦٩ .

(٣) انظر : تفسير القرطبيّ ١٠/ ٢٩ حيث نسب المنع إلى أحمد ابن حنبل .

وقال القرافي في " الاستغناء في أحكام الاستثناء " صـ ٥٣٦ :" اتفقوا على منع الاستثناء المستغرق ، كقوله : له على عَشَرةٌ إلا عَشَرةً وإنما اختلفوا في استثناء النصف ، والأكثَرُ فذهب أَصحابنا وأكثر الفقهاء والمتكلمين إلي صحة استثناء الأكثر حتىَّ إنَّه لو قالَ : له عَلَيَّ عَشَرَةٌ إلا تسعة لم يلزمه سوى درهم واحد .

وذهب القاضي أبو بكر في آخر أقواله ، والحنابلةُ ، وابنَ دَرَسْتَوَيْهِ النحويُّ إلى المنع مِن ذلك " وانظر أيْضا صـ ٥٣٧ – صـ ٥٤٦ من " الاسْتغناء في أحكام الاستثناء " وانظر في المسألة المراجع الآتية " التبصرة في أصول الفقه : لأبي إسحاق الشيرازى ، صـ ١٦٨ – ١٧١ و "المحصول في علم أصول الفقه " للإمام الفخر الرازي ١/ ٥٣ – ٥٦ و " أحكام القرآن لابن العربي صـ ١٨٧٤ – ١٨٧٥ .

(٤) ٨٢ ، ٨٣ / ص

(٥) ٤٢/ الحجر . وانظر : البحر المحيط ٥/ ٥٥٤ .

(٦) انظر : البحر المحيط ، في الموضع السابق .

الحكمُ الثَّانى عَشَرَ : قد أوقَعوا الفعلَ موقِعَ الاسْمِ المسْتثنَى ، في قولهم : "أَقْسَمْتُ عليكَ إلاَّ فَعلْتَ" ، و "نَشَدْتُك باللّهِ إلاَّ جِئْتَ" ، و "عَزمْتُ عليكَ إلاَّ جِئْتَنِي" ، ومنه قولُ ابْنِ عبَّاسٍ للأنْصار - وقدْ نهضوا له - : "بالإيواءِ والنَّصْر [1] إلاَّ جَلَسْتُمْ" ، التقْديرُ فى هذا الحكم : ما أَطْلُبُ إلاَّ فعْلَك ، ولا أُريدُ إلاَّ جلوسَكُمْ .

الحكمُ الثّالِثَ عَشَرَ : قد حملوا المسْتثنى منه على المعْنى ، فقالوا : "أَقَلُّ رَجُلٍ" يقولُ ذاكَ إلا زيْدٌ" ، فـ"زيْدٌ" بَدَلٌ - فى المعْنى - من رَجُلٍ ، كأَنَّك قُلْتَ : ما رجَلٌ يقولُ ذاكَ إلاّ زيْدٌ .

فأما قولهم : "قَلَّ رَجُلٌ يقولُ ذاكَ إلاَّ زيْدٌ" فليْسَ ببدل من رجُلٍ ؛ لأَنَّ "قَلَّ" لا يَعملُ في المعارف ، وإنمّا معناهُ : أَقَلُّ رُجلٍ ، قال سيبويه : أَقلُّ رجُلٍ مبتدأٌ مبني عليه [2] ، فهذا يُدلّ على أَنَّ له عنده خَبرًا .

وإذا قلْت : قَلَّمَا يسكُنُ الدّارَ إلا الظباءُ ، فالرَّفعُ والنّصبُ ، فإنْ جعلْتَ موضعَ "مَا" "مَنْ" فالنّصْبُ الوَجْهُ .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٨/ ٣٦١ - ٣٦٢ عند تفسير قوله تعالى : " قم الليل إلا قليلا نصفه .. :

(٢) الكتاب ٢/ ٣١٤ .

البابُ الثّاني عَشَر
فى المجرورات

وهيَ قسْمانِ: مجروراتٌ بحرفٍ ،ومجرواتٌ بإضافةٍ .

القسمُ الأوّلُ:

فى المجرور بالحرْف ، فيه فَصلان :

الفصْل الأوّلُ : في ذكرِ الحروفِ ، ومعانيها

وفيه فرعان:

الفرْعُ الأوّلُ :في تعريفها ، حروف الجرّ ثمانيةَ عَشَرَ حَرْفًا ، وتُسَمَّى حروفَ الإِضَافَةِ ؛ لأنَّ وضْعَها :أَنْ تُفْضِيَ بمعاني الأفعالِ إِلى الأَسْماءِ ، وهي – في ذلك – سَوَاءٌ ، وإنِ اختلفَتْ دَواعِيها . ٧٤ / ب

منها خَمسَةٌ على حَرْفٍ واحدٍ ، وهِيَ : البَاءُ ، واللامُ ، والكافُ ، والتَّاءُ والواوُ .

ومنها خمْسَةٌ على حرفين ، وَهِيَ : مِنْ ، وعَنْ ، وفِي ، ومُذْ ، في مَوضع ، وكَيْ ، في مَوضِعِ .

ومنها سِتّةٌ على ثلاثة أَحْرُفٍ ، وهِيَ :إِلى ، وعَلَى ، ورُبَّ ، ومُنْذُ ، في موضع ، وعَدَا ، وخَلا ، في الاسْتِثْناءِ .

ومنها اثنانِ على أَربعةِ أَحرُفٍ ،وهُما : حاشَا ، في الاسْتثناءِ ، وحتّي ، في أَحد أَقسَامِهَا ، وهذه جميعُها مُتّفِقَةٌ في العمل لفظًا أَو موضِعًا ، ومعانيها مُخْتَلِفةٌ .

أمّا الباءُ : فإنَّها مكسُورةٌ ، ولَها أربعةُ مواضِعَ

الأوّلُ : الإلْصَاقُ ، وهو أَصلُ بابِها ، كقولك : أمْسَكْتُ الحبْل بيدِي ، فأَمَّا مررْتُ بِزيْدٍ ، فَعلَى الاتّسَاعِ ، أيِ : الْتَصقَ مُرورِي بِموضعٍ يقرُبُ مِنْهُ .

الثّاني : للاسْتعانَةِ ، وذلكَ إذا اتّصلَتْ بآلةٍ ونحوِها ، كقولك : كَتبْتُ بالقلَمِ ، وضَربْتُ بِالسَّيْفِ ، ومنها : بتوفيقِ اللّهِ حَجَجْتُ ، وبِفُلانٍ أَصبْتُ الغرضَ وأكثر ما يَجيُ مَعَ الفعل المتعدّي .

الثّالثُ : لِلمُصاحَبَةِ نحو : اشْتَريْتُ الفرسَ بِسَرْجِهِ ولِجامِهِ ودَخَلَ عليه بِثيابِ السَّفرِ ، ومنْهُ قولُه تعالى : ﴿ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾ (1) .

الرَّابعُ : للزّيادة ، وقد تُزادُ في المرفوعِ ، والمنصوبِ ، والمجرورِ :

أمَّا المرفوعُ : فَفِي الفَاعلِ لازمًا ، كقوْلك : أكْرِم بزيْدٍ ، وغيرَ لازمٍ ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّه شَهِيدًا ﴾ (2)، وفي المبتدأ ، كقولك : بحسْبِكَ قولُ السُّوءِ ، وفي الخبر كقوله تعالى : ﴿ وجَزَاءُ سَيِّئَة بِمِثْلِهَا ﴾(3) .

وأَمّا المنْصوبُ : فكقوله تعالى: (وَلاَ تُلْقُوا بأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ)(4) ومنه : ليسَ زيدٌ بقائمٍ .

---

(1) ٢٠ / المؤمنون .

(2) ٧٩ ، ١٦٦ / النساء ، ٢٨ / الفتح .

(3) ٢٧/ يونُس ، وانظر : معاني القرآن للأخفش ٣٤٣ حيث قال : " وزِيدَتْ الباءُ ، كما زِيدَت في قولك : " بَحَسْبِك قولُ السُّوءِ ".

(4) ١٩٥/ البقرة . وقال الأخفش في معاني القرآن ١٦١ ، ١٦٢ : " والباءُ زائدةٌ ، نحو زيادتها في قوْله " تُنْبِتُ بالدُّهْنِ " وإنما هي :تُنْبِتُ الدُّهنَ " وانظر : إعراب القرآن ، لأبي جعفر النّحاس ١/ ٢٤٣ والجنَى الداني ١١٣ والبحر المحيط ٢/ ٧١ .

وأمّا المجرور : فقد جاء في الشِّعْرِ شاذًا ، أنشدَهُ الفارِسِيُّ :

فأصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَهُ عن بِما بِهِ   أَصَعَّدَ في عُلْوِ الهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا[1]   ٧٥ / أ

وقد جاءتْ مُضْمرةً في القسَم ،كقولـم : اللَّهِ لأفْعَلَنَّ ، وفي قول رُؤْبَة – وقيلَ له : كيْفَ أصْبَحْتَ ؟ ، قال – : خَيْرٍ[2] ، يُرِيدُ : بِخَيْرٍ .

وَأمّا اللامُ : فمفتوحةٌ مع المضمرِ ، مكسُورةٌ مع المظهَر ، ولها موضعان :

الأوَّلُ : للتخْصِيص ، وهُو نوعان : أحدهما : ما اقْتَرن معه ملكٌ ، نحو : الدّارُ لزيْدٍ ، والمالُ لجْعفرٍ ، والآخَرُ : ما عَرِيَ منه ، نحو :السَّرْجُ للدَّابّة،والمسْجدُ لِعَبْداللّهِ .

الثاني : الزِّيادة ، كقوله تعالى : ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾[3] ،

---

(١) لم أعثر عليه في كتب الفارسيّ المطبوعة . وقد نُسِب إلى الأسْودِ بن يعفر . انظر : معاني القرآن للفرّاء ٣/ ٢٢١ وأوضح المسالك ٣/ ٣٤٥ والمغني ٣٥٤ وشرح أبياته ٦/ ٧٤ والخزانة ٩/ ٥٢٩ ، قال البغداديُّ : " .. والبيتُ لم أقِفْ على قائلِه ".

صعَّد في الجبل : إذا علاهُ . الهواءُ : ما بين السّماء والأرض .

التصوُّب : النزول . علْوُ الشيْءِ : فوقَه .

(٢) انظر : الإنصاف ٥٣٠ .

(٣) ٧٢/ النمل .

وكقوله تعالى : ﴿ وإِذْ بوَّأْنا لأبرَاهِيمَ مَكانَ الْبَيْتِ ﴾ (١)، وأنشدُوا (٢) :

يذُمُّونَ لِلدُّنْيَا وهُم يَرْضَعونَهَا أَفَاويقَ حتَّى ما يَدُرّ لها ثُعْلُ

وقد أُضْمِرتْ في قولهم : " لاهِ أَبُوك " ، يَعنُون : لِلَّه أبُوك . وقد جَعل لَها قوْمٌ مَوضِعيْن آخَرَيْن .

أحدهما :العلَّةُ(٣) ، نحو : جِئْتُ لتُكْرَمَني .

والثاني : العاقِبَةُ (٤) ، كقوله تعالَى : ﴿فَالْتَقَطَهُ آل فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وحَزَنًا ﴾(٥) .

وأمّا الكافُ : فمعْناها التشبيهُ ، ولَهَا موضِعَان :

الأَوَّلُ :أَنْ تكونَ غيرَ زائِدَةٍ ، كقوله: جاءني الذي كزَيْدٍ ، فوصَلْتَ بها

---

(١) ٢٦/ الحجّ .

(٢) لابن همّام السَّلوليّ .

وانظر : إصلاح المنطق ٢١٣ وغريب الحديث للخطابيّ ١/ ٨٢ والمشوف المعْلَمَ ٣٠١ والبسيط ٩٤٨ واللسان وتاج العروس (رضع ، ثعل فوق) ، وفى البيت رواياتٌ أُخرى لا شاهدَ فيها ، مثل : وذمّوا لَنا الدنيا ، و " يذمُّون دنياهم ، و : يذمُّون لِيَ الدنيا .أفاويق : جمع أَفْوَاق والمفرد : فُوَاق ، بالفتح والضّم ، وهو ما بين الحلْبَتَيْن من الوقت . الثُّعْلُ : مخرج اللبن وقيل : هو خِلْفٌ صغير زائدٌ في ضِرْعِ الشّاة ، وأصلُه من ثُعْل الأسنان وهي أسنان زائدة يركَبُ بعضُها بعضًا .

والشاعر يَذُمّ العلماءَ الذين يُزهّدون الناسَ في الدنيا في الوقت الذي يُقْبِلون فيه على خيْراتها ونعيمها بنَهَمٍ وشَغَفٍ .

(٣) وهو قول الكوفيين كما ذكر السيوطي في الهمع ٤/ ٢٠٢ .

(٤) وهو قول الأخفش . انظر : البحر المحيط ٧/ ١٠٥ والهمع فى الموضع السابق .

(٥) ٨/ القصص .

"الّذي " ولو كَانتْ اسْمًا لكان فيه قُبْحٌ ؛ لحذْفِ المبتدأ ، التقديرُ : جاءَني الّذي هُو كـزيْدٍ ؛ ولهـذا اسْتـقْبحـوا مَنْ قـرأ : ﴿ تَمَـامًـا عَلَى الَّذِي أَحْـسَنُ ﴾ [1] ، بالرّفع [2].

الثاني : أنْ تكونَ زائِدَةَ ، كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [3] ، أيْ : ليسَ مثلُه شَـيءٌ [4] ؛ لأنَّ اللّـهَ لا مِثْلَ لَهُ .

ولا تدْخُلُ الكافُ على مضمرٍ ؛ اسْتغناءًا عنها بـِ "مثْل " ؛ فَلاَ تقولُ : أنْتَ كَهُ ، تُريد : أنتَ كزيْدٍ ، وقد جاءَ في الشّعْر [5] شاذًا .

وأمّا التّاءُ والواوُ : فمختَصَّانِ بالقسَمِ ، وسَيُذْكرانِ في الفصلِ الثاني مِن هذا الباب .

وأمّا " مِنْ " : فلها خَمْسَةُ مواضِعَ :

الأوّلُ : أنْ تكونَ لابتـداءِ الغـايةِ ، كـقـولك : سِرْتُ من بغْـدادَ ، أيْ كـانَ ٧٥ / ب ابْتِداءُ السَّير منها إلى الغاية التى يَقْصِدُها ، وهذا الكتابُ مِنْ فُلانٍ إلى فُلانٍ ، أيِ ابتداؤُهُ منْه ، فيتَّصلُ بمَن صَدَرَ عنْه الكتابُ ، ولا اعْتِبارَ بالتأْخير فيه والتَّقْديم ، إذا قُلْتَ : هذا الكتابُ إلى فُلانٍ من فُلانٍ ، وإذا قلْـتَ : زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو ، إنَّمـا ابتـدأْتَ في إعطائه الفضْلَ ؛ حيثُ عَرفْتَ فَضْلَ عَمْرٍو ، ثم تَناولَ ذلك مَنْ هُـو مثلُ عمروٍ أوْ دُونَـه .

---

(١) ١٥٤/ الأنعام .

(٢) وبه قرأ يحي بن يعْمَرو ابنُ أبي إسحاقَ ، ووافَقَهُما الحَسَنُ والأعْمشُ ، انظر : معاني القرآن للفرّاء ١/ ٣٦٥ ومعاني القرآن للزجاج ٢/٣٠٥ والبحر المحيط ٤/ ٢٥٥ والإتْحاف ٢٦١ .

(٣) ١١/ الشورى .

(٤) انظر : كتاب الشعر لأبي على الفارسيّ ٢٥٨ وحاشية المحقّقِ في الموضع المذكور .

(٥) سيبويه ٢/ ٣٨٤

وسيبويه يذهبُ إلى أنَّها تكونُ لابْتداء الغايةِ فى الأماكِنِ [١] ، قال سيبويه إذَا قُلْتَ : عمرٌو أَفْضَلُ من زيْدٍ ، إنَّما أرادَ أنْ يُفضِّلَه على بَعضٍ [٢] ولا يَعُمّ ، وجَعَل " زيْدًا " الموضِعَ الّذي ارْتَفَعَ منْه ، وكَذَلِكَ إذَا قال : أَخْزَى اللّهُ الكَاذِبَ مِنِّي ومِنْكَ.

الثّاني : للّتبْعيضِ ، كقولك : أخذْتُ من الدَّراهِم ، أَيْ : بعْضَها ، وكقوله تعالى : (وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ)[٣]، عند سيبويه [٤] ، وقد قِيلَ : إنَّ « مِنْ » لأقلَّ من[٥] النِّصْفِ ، كقوْلِه تعالي : ﴿ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [٦] قال المبرّدُ : قَوْلُكَ : أَخَذْتُ مِن مالِه ، إنَّما جَعَلَ « مَالَه » ابْتِداءَ غايَةِ ما أخذَ ؛ فدَلَّ على التبعيضِ من حيثُ صارَ ما بقِيَ انتهاءً لَهُ ، والأصْلُ وَاحِدٌ ، وكذلك : أَخذْتُ منه دِرْهماً ، و : سَمِعْتُ مِنْهُ حديثًا ، أَيْ : هو أَوَّلُ مَخرَجِ الدِّرهِمِ [٧] والحَديثِ .

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٢٤ .

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٥ .

(٣) ٢٧/ البقرة .

(٤) الكتاب ٤/ ٢٢٥ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٣/ ٣٠ . وفى المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٤٦ : " .. وفي البديع قيل : إن " مِنْ " لأقلّ من النصف .. ".

(٦) ١١٠ / آل عمران .

(٧) انظر :المقتضب ١/ ٤٤ و٤/ ١٣٦ ، وقال ابن السّراج في الأصول ١/ ٤٠٩ : " قال أبو العبّاس : وسيبويه يذهب إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وتكون للتبعيض .. قال أبو العباس : وليس هو كما قال عندي ؛ لأن قولَه : أخذْتُ من ماله إنما ابتداءُ غاية ما أخذ .. " إلى آخر ما ذكر ابنُ الأثير هاهنا بنصّه تقريبًا ".

الثَّالثُ : التَّبْيِينُ ، كَقولك : ثَوْبٌ من خَزٍّ ، وكقوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّسَ مِنَ ٱلْأَوْثَانِ ﴾ [1]، فالرِّجْسُ جامعٌ لِلأَوْثانِ ، وغيرِها ، و« مِنْ » بيَّنَتْ أَحدَ أنواعه ، ولو كانتْ للتَّبْعيضِ ، لأَثْبَتَّ في الأَوْثان ما لَيْسَ بِرِجْسٍ .

ويُعْتبرُ هذا القسْمُ ، بأنَّه يحْسُنُ أنْ تقعَ صِفةً [2] ، تقديرُهُ :الرِّجْسَ الذي هُو الأَوْثانُ .

الرَّابِعُ : أنْ تكونَ لاسْتغراقِ الجنْسِ ، مُزِيلَـةً للَّبْسِ ، مؤكِّدَةً للعُموم في النفي والاسْتفهام ؛ تقولُ : ما جاءَني من رَجُلٍ ، وهَلْ مِنْ رجُلٍ في الدَّارِ ؟ ؛ لأنَّكَ إذا قُلْتَ : ما جاءني رَجُلٌ ، جازَ أنْ يكونَ قد جاءَكَ رجُلانِ أَو أكثرُ ، وإذا قُلْتَ : ما جاءَني مِن رجُلٍ ، لمْ يُجز أنْ يجيئَكَ رجُلٌ ، ولاَ أكثرُ منْه ، ومِنْهُ قولهُ تعالى : ﴿ مَا يَوَدُّ الّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلاَ ٱلْمشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ ٧٦ / أ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾[3] .

ولا تدْخُل إلاّ على النَكراتِ ؛ فلا تقولُ : ما جاءني مِن زيْدٍ

الخامِسُ : أَنْ تكونَ زائدةً ، لِغيْر مَعْنًى ،وجودُها كَعَدمِها ، ولا تكونُ إلاَّ مَعَ النَّفي والاسْتفهام ، في قولهم : ما جاءَني من أَحَدٍ ، وهَلْ مِنْ أَحدٍ في الدّار؟ فوجودُها ، وعدمُها سَواءٌ ؛ لأنَّكَ إذا قُلْت : ما جاءني أَحَدٌ ، فقد نَفيْتَ نفْيًا عامًّا، لا يجوزُ أَنْ يكونَ جاءكَ واحِدٌ ، ولا أَكثرُ منه كمَا إذا قلْت : ما جاءَني مِنْ أَحدٍ ؛ لأَنَّ " أحَدًا " لا يَقَعُ في الإيجاب .

---

(١) ٣٠/ الحج .

(٢) انظر : ابن يعيش ٨/ ١٢ .

(٣) ١٠٥/ البقرة .

وأَجازَ الأخفَشُ زيادَتَها في الأيجابِ(١) ، كقوْله تعَالى : ﴿ يُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ (٢) ، وقوْله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴾(٣) ، في أحَد التَّأويلَيْن .

وَأَكْثَرُ النحاةِ يجعلونهَا في القسْم الرّابع زائدةً(٤) ، وليْسَتْ كذلك ؛ لأَنَّ الزائِدَ ما لا يُفيدُ معنىً ، وهي فيه قَد أَفادتْ الاسْتغْرَاقَ والتأْكيدَ .

وأمّا " عَنْ " : فمعناها المجاوزَةُ ، والبعْدُ ، ولها موضعانِ .

الأوَّلُ ، حَقيقيٌّ ، كقولك: جلسْتُ عن يمينِه ، أَيْ : في المكان الذي تجاوزَهُ وتَعدّاهُ ، وحاذَي يَمينَهُ ، ومِنْهُ قولُه تعالَى : ﴿ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ ﴾ وقولهم : رَميْتُ عن الْقَوْسِ ، وكَسَاهُ عن العُرْيِ ، وأَطعَمَهُ عنِ الجوعِ .

الثّاني : مجازِيٌ ، يرجِعُ إلى الأَوَّلِ ، كقولك : أَخَذتُ عنْه العلمَ ، وأَدَّيتُ عنه الدَّيْنَ .

وأمَّا "في" : فمعناها الظرفيّةُ ، ولَها موضِعانِ :

الأَوَّلُ : حقيقيٌّ ، كقولك : " زَيْدٌ في الدّارِ ، والمالُ في الكيس .

والثَّاني : مجازيٌّ ، وهو نوعانِ :

أَحدهما : قريبٌ من الحقيقيّ ، كقولك : نظرْتُ في العلْمِ ، وفي فُلانٍ عَيْبٌ.

والآخَرُ : بعيدٌ منه ، كقولْهم : في عُنْفُوانِ شبابِه ، وإنَّما الإنْسَانُ محلٌّ

---

(١) انظر : معاني القرآن للأخفش ٩٨ - ٩٩ ، وانظر أيضا : تفسير الطبري ٣/ ٩٤ وابن يعيش ٨/ ١٣ والبحر المحيط ٢/ ٣٢٦ و ٤/ ١١٣ .

(٢) ٢٧١/ البقرة .

(٣) ٣٤/ الأنعام .

(٤) انظر : ابن يعيش ٨/ ١٣ والجني الداني ٣٢٠ .

(٥) ٢٨/ الصافّات .

للشّبابِ ، لا الشّبابُ محلٌّ للإنسان ،ويجوزُ أَنْ يُصرفَ إلى الحقيقةِ على حذفِ مضافٍ تقديرُهُ : زَمنُ عُنْفُوانِ / الشّباب . ٧٦ /ب

وأمّا " كَيْ " : فالّتى فى قولهم : كَيْمَهْ ؟ كَمَا تقولُ : لِمَهْ ؟ فَـ " مَا " اسْمُ اسْتفهامٍ ، وحَذْفُ الألِفِ منْها يَدُلُّ على أنَّ " كَيْ " حرفُ جرٍّ ، مثل : "فيمَ " و " عَمَّ " ، وسنزيدُهَا بيَاناً عند ذكْرِ نواصِبِ [١] الفِعْلِ المسْتقْبَلِ .

وأمّا " مُذْ " فستُذكرُ مع أُخْتِها في آخر الفرع .

وأمّا "إلى " فهي لانتهاء الغايَةِ ، ولها موضعانِ :

الأوّلُ : حقيقيٌّ ، كقولك : جئتُ إلى بَغْدَادَ ، وكقولهم – في الكتابِ – من فُلان إلى فُلانٍ .

ويجوزُ أَنْ يدخُل ما تجُرُّهُ في حُكم ما قبلَه ، كقوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ [٢]، فالمرافقُ دَاخلةٌ في الغسْل ، وبعضُهم [٣] لايُدْخِلُها فيه ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ .

الثّاني : مجازِيٌّ ، وهو إذا كانتْ بمعنى المصاحبة ، كقوله تعالى : ﴿ وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾[٥] ، وقولهم: « الذَّودُ إلى الذود إبلٌ » ، وقيل: هُما هُنا بمعنى "مَع "[٦] ، ومِنْ ذلك : قولُهم : إنما أنا إليكَ ، أَيْ : أَنْتَ غايتي ، وقولُهم قُمْتُ إليْه ، فتجعلُه مُنتهاكَ مِنْ مَكانِك [٧] ، وقيلَ : هُمَا بمعنى اللاّمِ .

---

(١) انظر ص ٦١٢ – ٦١٥ .

(٢) ٦/ المائدة .

(٣) وهو الصحيح . انظر : ابن يعيش ٨/ ١٥ والجنى الداني ٣٧٣ والمغنى ٧٥ ،

(٤) ١٨٧/ البقرة .

(٥) ٢/ النساء .

(٦) وهذا رأى الأخفش ، انظر معانى القرآن ٢٢٤ وانظر أيْضا الأزهية ٢٨٢ وابن يعيش ٨/ ١٥ وهو أيضا رأى الكوفيين كما في الجنى الدانى ٣٧٣ وابن يعيش ٤/ ١٥٤ .

وأمَّا "عَلَـى" : فمعناها الاستْعْلاءُ ، ولها موضعان :

الأوَّلُ : حَقيقيٌّ ، وهو أنْ يكونَ ما قبلَهَا فوقَ مُسَمَّى المجرورِ ،إن كان مِمَّا يُعْلَـى ، كقولك : زيدٌ على الفرس ،وعَلَى عمروٍ ثَوْبٌ .

الثَّاني : مَجازِيٌّ ، كقولك : فُلانٌ أميرٌ على البلدِ ، وكقوله تعالى : "وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لاَ يَمُوتُ " [1] ، ومنه قولُهم : عليه مالٌ ، ومررْتُ على زيْدٍ ، أي : إنَّ المالَ قد اعْتلاهُ ، وإنَّ مرورَه عَلَى مكَانه .

وأمَّا " رُبَّ " : فمعناها التقليلُ ، ولَها صدْرُ الكلامِ ، وقد جاءَتْ بمعنى التكثير في الشِّعْر ، حَمْلاً على " كَمْ " ، والفارسِيُّ [2] يقول ، في قوله تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [3] : لا معْنى للتَّقْليل فيها ؛ لأنَّه لا حُجَّةَ عَلَيْهم فيه .

ولها أحكام:

الحكم الأوَّلُ : لابُدَّ لها من فعْلٍ تتعَلَّقُ [4] به حتى تُعدِّيَهُ ، ولا يكونُ إلاَّ ماضيًا ، متأخِّراً عنْها ، ويجوزُ حَذْفُه ، وإظهارُهُ ، وأكثر ما تسْتعملُه العربُ محذوفًا ، تقولُ : رُبَّ رجلٍ عاقلٍ لَقيتُ ، فأَنْتَ مُخيَّرٌ في " لَقِيتُ " ، إنْ جَعلْتَه صِفَةً، كان العامِلُ محذوفًا ، وإنَّما جازَ حذفُه ؛ لأنَّه جوابٌ ، والجوابُ يتَسلَّطُ ٧٧

---

(١) ٥٨/ الفرقان .

(٢) لمْ أهتد إلى نصِّ كلام أبي عليٍّ في المسألة في المطبوع من كتبه ، ومعْنى كلامه الذي نقله عنه ابن الأثير موجودٌ في البغداديات ٢٨٨ حيث ذكرَ الآية " رُبَمَا يَوَدُّ الذينَ كفروا لو كانوا مُسْلِمينَ " : ثمُّ قال : " ويَبْعُدُ أنْ تجعلها – يقصد " ما " — التى هي اسمٌ منكور أيْضًا على أنْ يكونَ التقديرُ : رُبَّ شيْءٍ يودُّهُ الذين كفروا ؛ لأنَّ المعْنى ليْسَ علي أنَّهُم يَوَدُّن شيئًا ، إنَّما الذي يودّونَهُ الإسلامُ لو كانوا منهُم ، ويودُّون لوْ كانوا مسلمين " وانظر " كتاب الشعر " ٣٩٢ – ٣٩٣ . حيثُ تكلَّم على أنَّ " رُبما " للتكثير ، لا للتّقليل .

(٣) ٢/ الحجر .

(٤) المراد بالتعلق هاهنا هو : التّعلُّقُ المشترط في حروف الجرِّ غير الزائدة ؛ فلابُدَّ لها من فعل يعملُ فيها ويظهرُ معنى الحرف في هذا الفعل . انظر : ابن يعيش ٢٩٨/٨ ، والجنى الداني ٤٢٧ .

عليه الحذفُ ، كَمَا سبَق في المبتدأ والخبر [1] ، ويقولُ القائلُ :ما لَقيتُ رَجُلاً صَالِحًا ، فتقولُ : رُبَّ رَجُلٍ صالحٍ ، أَيْ :لَقِيتَ ، وإِنْ لمْ تجعلْ " لَقيتُ " صفةً فهو العاملُ في " رُبَّ " ، فإنْ قُلْتَ " لقيتُه ، لم يكُنْ إلاَّ صفةً ؛ لأنَّه قد تعدَّى إلى مفعُولٍ بنفْسه ؛ فلمْ يَحتجْ إلى حَرْف الجرِّ .

وتقولُ - في العطف - رُبَّ رَجُلٍ قد رأيْتُ ورُبَّ امْرَأةٍ ، فالاختيارُ : أَنْ تُعيدَ الصِّفة ، فتقولُ : ورُبَّ امرأةٍ قدْ رأيْتُ .

وإذا وقَعَ الفِعْلُ المضارِعُ بعدها ، فَثَمَّ إضمارٌ ، نحو :رُبَّ رجُلٍ يقومُ ، تقديرُهُ : رُبَّ رَجُلٍ كانَ يقومُ ، أو كأنَّه لِصدْق الوعْدِ قد وقَعَ ، ولا تقولُ :رُبَّ رَجُلٍ سَيقُومُ غداً ، ولَيَقُومَنَّ بَعْد غد ، إلاَّ أَنْ تُريدَ : رُبَّ رَجُلٍ يوُصَفُ بهذا تقولُ : رُبَّ رَجُلٍ يُسيءُ اليوْمَ مُحْسنٌ غداً ، أَيْ : يوصَفُ بهذا .

الحكمُ الثَّاني : لا تدخُل "رُبَّ " إلاّ على نكرةٍ [2] ، إمَّا مُظهَرَةً ، وإمّا مُضْمَرَةً .

أمَّا المطهرةُ « فيلْزمُها أَنْ تكونَ موصوفةً[3] بمفردٍ أو جُمْلة ؛ لتكونَ أَبْلَغَ في التَّقليل ؛ فإِنَّ « رجُلاً » أعمُّ مِنْ « رجُلٍ قائمٍ » ؛ تقولُ : رُبَّ جُلٍ جَوادٍ لقيتُ ؛ ورُبَّ رجُلٍ أبوه كريمٌ ، ورُبَّ رجُلٍ فَهِمَ ذَاكَ ، ولا تقولُ :رُبَّ رجُلٍ ، وتسْكُتُ .

وأمَّا المضمرةُ : فيلْزمُها أَنْ تُفَسَّرَ بمنصوبٍ نكرةٍ مفردٍ ، كقولك : رُبَّهُ رجُلاً ، وهذا المُضمَرُ مجهُولٌ ، لا يَرجْعُ إلى شَيْءٍ ، وإِنَّما هو نكِرةٌ مُبْهَمٌ يُرْمَى به مِنْ غير قَصْدٍ إلى مُضْمرٍسابقٍ ، ثُمَّ يُفسَّر كما يُفسَّر العَدَدُ المبهمُ ، كما

---

(١) انظر : ص ٩١ .

(٢) انظر : الأصول ١/ ٤١٦ والجَنَى الدَّاني ٤٤٨ ومغنى اللبيب ١٨١ .

(٣) انظر الأصول ١/ ٤١٨ .

سَبَق في ضمير الشَّأْنِ (١) والقِصَّةِ ، ويَجِيءُ في فاعل " نعمْ " (٢) و " بئْسَ " إذا ٧٧ / كان مُضْمَرًا . وهذه الهَاءِ بلفظٍ واحدٍ مع المذكَّرِ والمؤنَّثِ ، والاثنَيْنِ والجماعَةِ ، عند البصريّين(٣) .

وقد أدْخلوا " رُبَّ " عَلَى " مَنْ " ، إذا كانَتْ نكرةً غيْرَ مَوْصُولَةٍ ، حُكِيَ عَنْهُم : مررْتُ بِمَنْ صالحٍ (٣)، و : رُبَّ مَنْ يقومُ ظريفٍ ، قالَ الشاعر (٤) :

يا رُبَّ من تغْتَشُه لكَ ناصِحٍ ومُؤْتَمَنٍ بالغيْب غيرِ أمينِ

وأدْخَلوها على " مِثْلِك " و " شِبْهِكَ " ، إذا لم تتعرَّفا (٥) بالإضافةِ ، وكانا - في المعنى - نكرتيْنِ .

الحكم الثَّالِثُ : قد أدخلوا " مَا " على " رُبَّ " ، ولا تَخْلُو : أَنْ تكونَ كافَّةً لها عن العملِ ، أو زائدةً ، أو بتقدير شَيْءٍ .

أمَّا الكافَّةُ : فتدخُل بها على المبتدأ والخبر ، والفعْل والفاعِل ، كقولك : رُبَّما زَيدٌ قائمٌ ، ورُبَّما قامَ زيدٌ ، ورُبَّما يَقُومُ زَيدٌ ، وبعضُهم يمنعُ المسْتقبلَ (٦)

---

(١) انظر : ص ٦١ .

(٢) انظر : ص ٤٨٨ .

(٣) انظر : الأصول ١/ ٤١٩ .

(٤) لم أقف علي اسْمه .

وهو من شواهد سيبويه ٢/١٠٩ ، وانظر الأصول ١/٤٢١ والهمع ١/٣١٦ و ٤/١٨٣ ، ٢٣٤ واللسان (غشش) و (نصح) .

تغتشُه : تظن أنّه يغشُك ، أي : أنَّ المرْءَ قد يَنْصَحُه مَن يظنُّ به الغشَّ ، ويغشُه مَن يظنُّ به الأمانَةَ .

(٥) هذا بنصّه تقريبا في الأصول ١/ ٤٢٢ .

(٦) قال ابن السّراج في الأصول ١/ ٤١٩ : " .. ولَمّا كانتْ " رُبّ " إنّما تأتي لما مَضَى ، فكذلك "رُبَّما " لَمّا وقع بعدَها الفعْلُ ، كان حقُّهُ أن يكون ماضيًا ، فإذا رأيْت الفعل المضارعَ بعدها فثَمَّ إضمارٌ " كان" قالوا في قوله تعالى : " رُبَما يودّ الذين كفروا لو كانوا مُسْلِمينَ " : إنه لِصدْق الوعْد كأنّه قد كان كما قال : " ولو ترى إذْ فزعوا فلا فوْتَ " ولم يكن ، فكأنه قد كان لصدق الوعْد " . وانظر : الأزهية ٢٧٦ وتفسير الطبرى ١٤/٢ وتفسير القرطبيّ ١٠/٢ والبحر المحيط ٥/ ٤٤٤ .

كما سَبَق ـ ويقولُ : إنّ قولهُ تعالَى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (١) حكايةَ حالٍ .

وأمَّا الزّائدةُ : فكقوله (٢) :

رُبَّمـا ضـَرْبةٍ بسَـيْفٍ صقيـلٍ   بين بـُصْرَى وطَعْـنَـةٍ نجـلاَءِ

وكقوله (٣):

لقد رُزِئَتْ كَعْبُ بْنُ عَوْفٍ ورُبَّمـا   فَتًى لَم يكُنْ يرْضَى بشَيْءٍ يَضيمُهَا

وأمَّا التي بتقدير شَيْءٍ موصوفٍ فكقوْله(٤) :

رُبَّما تكرَهُ النـفوسُ مِن الأمْـ   ـرِ لـَه فَـرجَـةٌ كـحَلِّ العـقـالِ

تقْديرُهُ : رُبَّ شَـيْءٍ تكرَهُهُ النّفوسُ .

---

(١) ٢/ الحجر .

(٢) هو عَدِيُّ بنُ الرعلاءِ .

وهو من شـواهد ابن الشـجريِّ فى الأمـالى ٢/ ٤٤٤ وانظر أيْضـا : حـماسـة ابن الشـجرى ١٩٤ والأصمعيّاتِ ١٥٢ ومعجم الشعراء ٢٥٢ والتصحيف والتحريف ٣٨٠ والمغْنى ١٣٧ ، ٣١٢ وشرح أبياته ٣/ ١٩٧ و ٤/ ٢٣ و ٥/ ٢٧٩ والهمع ٤/ ٢٣١ .

بُصْرى : بلدٌ قُربَ الشام . نجلاءَ : واسعة ، والمراد : بين أماكن بُصري ، يَصفُ أهلَها بالشجاعة .

(٣) لم أهتد إلى هذا القائل ، ولم أهتد إلى البيت فيما لَدىَّ من مصادرِ .

(٤) هو أميّةُ بنُ أبي الصلْتِ ، ونُسب إلى ابن صرمه ، وإلى ابي قيْسٍ اليهوديِّ . انظر : ديوان أُميّة بن أبي الصلت ٤٤٤ والبيتُ من شواهد سيبويه ٢/ ١٠٩ ، ٣١٥ ، وانظر أيْضـا :ابن يعيش ٤/ ٢ و ٨/ ٣٠ والمغني ٢٩٧ وشرح أبياته ٥/ ٢١٢ والهمع ١/ ٢٢ ، ٣١٦ والخزانة ٦/ ١٠٨ .

الفَرْجَةُ ، بالفتح : الانفراجُ فى الأمر ، وبالضّم . الشقُّ فى الجدار ونحوه . العقال :حبْل تُشَدُّ به قوائمُ الإبل .

وقد اقْتَصَروا بـِ " رُبَّما " عن ذكْرِ شَــيءٍ بعدَها ، كقولـِهِ [١] :

فذلكَ إنْ يلْقَ الكريهةَ يَلْقَهَا   حَميدًا وإنْ يَسْتَغْنِ يومًا فرُبَّما

الحكمُ الرّابع : قد أَضْمروا "رُبَّ" بعد الواوِ ، مع المظهرِ ، نحو قوْلـِهِ [٢] :

وبَلْدةٍ ليْسَ بها أَنِيسُ

والعملُ لـِ "رُبَّ" ، ولا يدْخُل عليها [٣] وَاوُ العْطفِ ، بخـلافِ واوِ القَسمِ ؛ ٧٨/ فإنَّ وَاوَ العطفِ [٤] تدخُل عَليْها .

وحكمُ واو "رُبَّ" حكمُ "رُبَّ" إلاَّ مع المضــمـرِ ، و "مَـا" ؛ فـإنَّه لا تَدْخُل عليها وأَضمروها بعْد "بَلْ" ، قال [٥] :

---

(١) قيل : هو حاتم الطائيّ . وليس في ديوانه المطبوع .
انظر : الهمع ٤/ ٢٣٠ والخزانة ١٠/ ٩ ، وقال البغداديُّ : " .. ولحاتم قصيدةٌ على هذا الروى ، وليس فيها هذه الأبيات " .
الكريهةُ : الحرْب .

(٢) هو جران العود . انظر : ديوانه ٥٢ ، وبعده :
إلا اليعافير وإلا العيس
وهو من شواهد سيبويه ١/ ٢٦٣ ، وانظر أيْضا : معانى القرآن للفرّاءِ ١/ ٤٧٩ والمقتضب ٤/ ٤١٤ والإنصاف ٢٧١ وابن يعيش ٢/ ٨٠ ، ١١٧ و٧/ ٢١ و٨/ ٥٢ والهمع ٣/ ٢٥٦ والخزانة ١٠/ ١٥.
اليعافيرُ : جمع يعفور ، – بضم الياء أو فتحها – وهو الظبيُ الذى لونه لون العَفر ، وهو التراب .
والعيس : جمع أعيس أو عَيْسَاء ، وأصلُها الإبل ، والمرادُ بها هُنا : بقر الوحش .

(٣) يعنى على رُبّ " ؛ لأنَّ الواوَ معاقِبَةٌ لها . انظر : البسيط ٨٦٩ .

(٤) مثل :وَ وَاللّهِ ، انظر : البسيط ٨٧١ .

(٥) هو رؤْبة . انظر : ديوانه ١٥٠ .
وانظر : الإنصاف ٥٢٩ وابن يعيش ٨/ ١٠٥ والمغني ١١٢ وشرح أبياته ٣/٣ والهمع ٤/ ٢٢٢ واللسان " جهرم " ، وبعده :
لا يُشترى كتانه وجهرمُه
البلد : يُذكر ويؤنث ،والتذكيرُ أكثرُ . الفجاج : جمع فجّ ،وهو الطريق الواسعُ بن جبَلَيْن . قَتَمُه : أصلُه : القَتَام ، كسَحَاب ، فَخُفّف بحذفِ الألف ، وهوُ الغبار . الجهْرَم : قرية بفارس يُنسبُ إليها نوعٌ من البسط تُتَّخذُ من الشّعر ، وهو على تقدير مضاف كأنه قال : لا يُشترى كَتّانه وبُسُط جهرمِهِ .... وانظر : شرح أبيات المغنى ٢/ ٦ – ٧ فهناك كلام يطول حول "جهرمه " .

بَلْ بلدٍ مِلْءُ الفجَاجِ قَتَمُه

وأَضْمَرُوها بعد الفاءِ ، قالَ [1] :

فَمِثلِكِ حُبْلَى قد طرقْتُ ومُرْضِعٍ

وقد جَرُّوا بها مُضمرةً من غير نائبٍ ، قال [2] .

رَسْمِ دارٍ وقفْتُ في طَلَلِهْ كِدتُّ أَقْضِي الحياةَ مِن جَلَلِهْ

وأَمّا " حَتَّى " : فلَها فيِ الكلام ثلاثةُ مواضِعَ ، وواحدٌ فيه خِلافٌ .

الموضعُ الأَوَّلُ :أَنْ تكونَ حرْفَ جرٍّ بمعنى " إِلى " ، ولها فيه حُكمان :

أَحدهما : أَنْ ينتهِيَ الأمرُ به .

والآخَرُ : أَنْ ينتهيَ الأَمْرُ عنده .

أَمَّا الأَوَّلُ : فلها فيه شرائطُ حتّى تَجُرَّ :

إِحداها : أَنْ يكون ما بعدَها من جنسِ ما قبلَهَا ، تقولُ : مررْتُ بالقوْمِ حتَّى زيْدٍ ، ولو قُلتَ : حتَّى الحِمَارِ ، لم يُجزْ .

الثّانِيَةُ : أَنْ يكونَ ما قبلها - في العِدَّةِ - أَكثرَ ممّا بعدهَا ، فلَو قلْتَ : ضربتُ زيداً حتَّى عمروٍ ، أَو حتى القوْمِ ، لم يُجزْ .

الثّالِثَةُ : أَنْ يكونَ ما بعدها مذكوراً لِتعْظيم أَو تحقير ، تقولُ : مات

---

(١) هو امرؤ القيس . انظر ديوانه : ١٢ .

والبيتُ من معلقته ، تمامُه :

فألهيْتُها عن ذى تمائِمَ مُغْيَلِ

وانظر : البسيط ٨٧١ والمغني ١٣٦ ، ١٦١ وشرح أبياته ٣/ ١٨٥ والهمع ٤/ ٢٢٢ واللسان " غيل".

(٢) هو جميل . انظر ديوانه ٨٨ .

وانظر : الخصائص ١/ ٢٨٥ و ٣/ ١٥٠ والإنصاف ٣٧٨ وابن يعيش ٣/ ٢٨ و ٨/ ٥٢ والخزانة ١٠/ ٢٠ والمغنى ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٨٢ وشرح أبياته ٣/ ١٨١ والهمع ٤/ ٨١ ، ٢٢٣ .

النّاسُ حتّى الأنبياءِ ، وقدِم الحُجّاجُ حتّى المشَاةِ ، فلو قلْت : قامَ القوْمُ حتّى الرّجالِ ، لم يحسن ، وحَسُن : قَامَ القوْمُ حتّى النِّسَاءِ .

الحكم الثّاني : وهو ما أنتَهَى الأمْرُ عنده ، كقولك :[1] إنَّ فلانًا ليصُومُ الأيَّامَ حتَّى يوْمِ الفطْرِ ، فانتهَتْ " حَتَّى " بصوْمِ الأيَّام إلى يوْم الفطر ، ولا يجوزُ أَنْ تنصِبَ "يومَ الفطر " على العَطْفِ ؛ لأنَّه لم يَصُمْه ، وكذلكَ إذا خالف الاسْمُ الذي بعدَهَا ما قبلَهَا ، كقولك : قامَ القوْمُ حتّى اللّيلِ ، معناهُ [قام][2] القوْمُ اليوْمَ حتّى اللّيْلِ .

ومجرورُ " حَتَّى " يجبُ أَنْ يكونَ آخرَ جُزْءٍ من الشَّيْءِ ، أو ماثِلاً في آخرِ جزْءٍ منْه ؛ لأنَّ الغرضَ : أَنْ ينْقضِيَ ما يتعلَّقُ بها شيئًا فَشيْئًا حتَّى تأتيَ عليْه ، تقولُ :أكلْتُ السَّمَكةَ حَتَّى رَأْسِها ، ولا تقولُ : حتَّى نِصْفِها ،وحتَّى ثُلثِها كما تقولُ مَع " إلى " ، وقيلَ :الخلافُ فيها[3] كالخِلافِ في "إِلى " ، قالَ/ ٧٨ / ، سيبويْه لِحَتَّي في الفعْل نحْوُ ليْسَ لإلَى ،و يقولُ الرّجُلُ : إنما أنا إليْكَ ، أَيْ : أنتَ غايتِي ، ولا تَجُوزُ " حتَّى " هَاهُنا[4] .

ولا تدخُل – عنده [5] – على مُضمرٍ ، فلا تقولُ ؛ حتَّاهُ ، وحتَّاكَ ، كمَا

---

(١) من هنا إلى قوله : قام القومُ اليوْمَ حتى الليل موجود بنصه فى الأصول ١/ ٤٢٦ .

(٢) تتمةٌ يلتئم بمثلها الكلام ، والذى فى الموضع السابق من الاصول : " .. فالتأويل : قام القومُ اليوْمَ حتى الليل " .

(٣) انظر الخلاف بين النحوين فى هذه المسألة فى الجنى الدانى ٥٠٠ .

(٤) الكتاب ٤/ ٢٣١ .

(٥) الكتاب. الموضع السابق.

تقولُ : إليْـه وإليْك ، وغيرُ سيبويه[1] يُجيزُهُ .

الموضع الثّاني : أَنْ تكونَ عاطفةً ، ويلزَمُ فيها الشّرائطُ الثّلاثُ ، تقولُ : ضربْتُ القوْمَ حتّى زيْدًا ، وركِبَ النّاسُ حتّى الأراذِلُ ، وما بعدَها يلزمُه الدخولُ فيما قَبْلها جِنسًا وحُكْمًا ، بخلاف الجارّةِ ، فإنّه لا يلْزَمُ فيها إلاّ دخُولُ الجِنْسِيَّةِ ،والغرضُ منها : أَنْ يُدَلَّ على أَنّ المذكورَ بعدَهَا انتهى إليه الفعْلُ ، وأنّه لم يخرُج مِن جُملةِ مَنْ تَقَدَّمَ ذكْرُهُ .

ولا يتَّصِلُ بها الضَّميرُ إجماعًا، ومتَى عطفْتَ بها على مُضمرٍ مجرُورٍ ، أَعَدْتَ الجارَّ ، تقولُ : مررْتُ بِهِم [2] حَتّى بزيْدٍ .

الموضعُ الثّالثُ : أَنْ تكونَ حرْفَ ابتداءٍ ، كقول امرِئِ القيس[3] :

سَريتُ بهم حتّى تَكِلُّ ركابُهُم وحتّى الجيادُ ما يُقدْنَ بِأَرْسَانِ

ومثلُه : قامَ القومُ حَتّى زيدٌ قائِمٌ ، وأَكلْتُ السّمَكةَ حتّى رأْسُها مأكُولٌ ،

---

(١) قال ابن السرّاج في الأصول ١/ ٤٢٦ : " وغير سيبويه يُجيز : حَتّاهُ وحتّاك .. " ، وفي الجنى الداني ٤٩٩ : " وأجازهُ الكوفيون والمبرّد " . وانظر أيضا : الهمع ٤/ ١٦٦ والخزانة ٩/٤٧٣-٤٧٤.

(٢) قال ابن السرّاج حتى زيدٍ ، فإن أردتَ العطفَ فينبغي أن تُعيدَ الباءَ ؛ لتفرِقَ بين ما انْجرّ بالباء وبين ما انجرّ بـ " حتى " .

(٣) انظر :ديوانه ٩٣ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٣/ ٢٧ ، ١٢٦ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٢/ ٣٩ والتبصرة ٤٢٠ وابن يعيش ٥/ ٧٩ و٨/ ١٥ ، ١٩ والمغني ١٢٧ ، ١٣٠ وشرح أبياته ٣/ ١٠٨ ، ١٢١ والهمع ٥/ ٢٥٩.

يُريد : أنه يسْرى بأصحابه غازيًا إلى أنْ تَكلَّ مطاياهم ، وأمّا الخيلُ فإنها تُجهَدُ فلا تحتاجُ في قيادها إلى الأرْسان ، جمع رسَن ، وهُو : الزّمامُ الذي تُقادبه الدوابُّ .

وأنشدوا(١) :

أَلْقى الصّحيفَةَ كيْ يُخففَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتّى نعلَه أَلْقَاهَا

يجوز رفعُ " النّعْل " ونَصبُها وجرُّها ؛ فالنّصْبُ عَطْفًا على مَا عمِل فيه " أَلْقَى " ، ويكونُ " أَلقاهَا " تَأْكيداً ، أو بفعلٍ مضمر يُفسِّرُهُ " أَلْقاهَا " ، والرّفع على الاستْئناف ، و " أَلقاهَا " خبرهُ ، والجرُّ على : أَلْقَى ما في رَحْلِهِ حتّى نَعْلِه ، و " أَلقاهَا " تأكيدٌ .

وإذا قُلْتَ : العَجَبُ حتّى زيدٌ يَسُبُّني ، فالمعْنى : يَسُبُّ الناسُ إيَّايَ حتّى زيدٌ يَسُبُّني ، قال الفرزدَقُ (٢) :

فَوَاعَجبٌ حتّى كُلَيْبٌ تسبُّني كأَنّ أَباها نهْشَلٌ أَو مجاشعُ

الموضعُ الرَّابعُ : أَنْ تكونَ بمعنى " كَيْ " كقولك : أَطِعِ اللّهَ حتّى يُدخلَكَ الجنَّةَ ، وبمعنى "إلَى أَنْ" ، كقولِكَ : انتظرتُه حتّى يَقْدَمَ ،وسنَذكُر هذا القسْمَ عند ذكرِ نواصبِ(٣) الفعْلِ المُستقبلِ .

وأَمَّا " عدَا " ، و " خَلاَ " ، و " حَاشَا " / فقد ذُكِرَتْ في بابِ الاستْثناءِ(٤) ٧٩ /

---

(١) لأبي مرْوانَ النّحويّ
والبيتُ من شواهد سيبويه ١/ ٩٧ ، وانظر أيضا : التبصرة ٤٢٣ وابن يعيش ٨/ ١٩ والخزانة ٣/ ٢١ و ٩/ ٤٧٢ والمغني ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٠ وشرح أبياته ٣/ ٩٦ والهمع ٤/ ١٧١ ، ٥/ ٢٥٩ .

(٢) انظر :ديوانه ٥١٦ .
والبيتُ من شواهد سيبويه ٣/ ١٨. وانظر أيْضا : المقتضب ٢/ ٤١ والتبصرة ٤٢٠ والمخصّص ١٤/ ١٦١ وابن يعيش ٨/ ١٨ ، ٦٢ والخزانة ٩/ ٤٧٥ والمغني ١٢٩ وشرح أبياته ٣/ ١٢٠ ، ١٢١ والفرزدَقُ يَهْجُو هُنا كُلَيْبَ بنْ يربوع رهطَ جريرٍ ، ويجعلهم من الضَّعَةِ بحيث لا يُسَابّون مثله الشرفه ، ونهشل ومجاشع رهطا للفرزدق ،وهما ابنا دارم .

(٣) انظر : ص ٦١٢ .

(٤) انظر : ص ٢٢٣ – ٢٢٤ .

وأَمَّا " مُذْ " و " مُنْذُ " فهما لَفْظانِ تَتَجَاذبُهما الاسْمِيّةُ ، والحرفيةُ والأَغْلَبُ على " مُذ " الاسْميّةُ ، وعلى " مُنْذُ " الحرْفيّةُ ؛ لأنّهُم قالوا : أصْلُ "مُذ " : " مُنْذُ " فحُذفَتِ النّونُ ؛ بدَليلِ إعادَتِها في التصْغير ، فتقول : مُنَيْذٌ ، فإنْ لَقِيَ الذَّالَ ساكنٌ بَعْدَهَا ضُمَّت ؛ رَدّاً إلى أَصْلِها ، وكُسِرَتْ ؛ على أَصْل التقَاءِ السَّاكنيْنِ .

أَمَّا إذا كانَتَا اسْميْنِ : فإنَّ مَوضِعَهُما رفَعٌ بالابتداءِ[١] ومَا بعدهُما خبرُهُما ، وقيل بالعكْسِ [٢] ، ولهُما موضعان :

الأَوَّلُ : أَنْ تكونا بمعنى الأمَد ، فيكونَ الاسمُ بعدهُما نكرةً معدوداً ، فإن عرّفْتَه جازَ ، تقولُ : ما رَأَيْتُ زَيْداً ،فيُقال لَكَ : ما أَمَدُ انقطاعِ الرُّؤْيَة ؟ فَتقُولَ : مُذْ يَوْمَانِ ، ومُذِ اليومانِ ، أَيْ : أَمَدُ ذَلِكَ يوْمانِ ، فهذا يقتضي العِدَّةَ فحَسْبُ ، وَيَنْتَظِمُ أَوَّلَ الوقْتِ وآخِرَهُ ، فإنْ قُلْتَ : يومَ الاثنيْنِ ، مثلاً : ما رأَيتُه مُذْ يومانِ – وقَد كُنتَ رأيتَهُ يوْمَ الجمعةِ ، أَو السَّبْتِ – جازَ ، ولمْ يعَدَّ بالنواقِصِ، وقيل : إذا رأَيتَهُ أَمْسِ ، فقلْتَ اليوْمَ : ما رأيتُه [مُذْ][٣] يوْمانِ جازَ ، وزَعَمَ الأَخفشُ أَنَّهم يقولون ما رأيتُه مُذ اليَوْمُ ، و : مُذ العامُ ، ولا يقولون : مُذ الشَّهْرُ ، ولا مُذْ يوْمٌ ، ولاَ مُذِ الساعَةُ [٤] ، وهو على غير قياسٍ ؛ وقَد حُكِيَ عن العربِ اسْتِعْمالُ أمثلةٍ ، وامتناعٌ مِن أُخْرَى ، لم نُطِلْ بِذِكْرِهَا .

الموضِعُ الثَّاني : أَنْ تكونا بمعنى أَوَّلِ الوقْتِ ، ولا يكونُ الاسْمُ بعدهُما

---

(١) انظر : الإيضاح العضديّ ١/ ٢٦٦ – ٢٦٢ .

(٢) وهو مذهبَ الأخفش والزجاج وطائفة من البصريين ، انظر الجنى الداني ٦٥ .

(٣) تتمّة يلتئم بمثلها الكلام .

(٤) لم أقف على هذا الزعم للأخفش فيما لَدَيَّ من مصادرَ .

إلاَّ معرفةً ؛ لأنَّ السُّؤالَ عن وَقْتٍ مُعيَّن ، ولا يَنْتَظم أَوّلَ الوقْتِ وآخِرَه ، وإنّما يُعرَفُ الآخِرُ بقرينةٍ ، تقولُ ما رأيتُ زيْدًا ، فيقالُ لكَ : ما أَوَّلُ ذلك ؟ فتقول : مُذْ يومُ الجُمعة ، أيْ : أَوَّلُ المدَّة الَّتي انقَضَتْ [١] فيها الرُّؤيةُ يومُ الجمعةِ .

ولا يجوزُ أَنْ ترفعَ إلاَّ زمانًا ، أو مُقتضيًا للزّمانِ ، قال ابْن السَّرَّاج : "مُذْ" إنَّما صيغتْ ؛ لِتَليَها الأزْمنَةُ ، فإذا وَليهاَ فعلٌ فإنَّما هُو لِدلالَةِ الفعل على الزَّمانِ ، فإذا قلْتَ :/ ما رَأَيتُه مُذ قَدِمَ فُلانٌ ، فالتأْويلُ : مُذْ يومُ قَدِمَ فُلانٌ[٢]. ٧٩ / ب

فإنْ لم يظهْر لـ " مُذْ " عَملٌ وعَطَفْتَ على ما عَمِلتْ فيه اسْمًا ، حَمَلْتَه على النّصبِ ، دونَ حُكم الإعرابِ المقدَّرِ بعدَ " مُذْ " ، تقولُ : ما رأيْتُهُ مُذْ قامَ ويوْمَ الجمعةَ ، فإنْ ظهَرَ العمَلُ ، حَملْتَه على لَفْظِه ، تقولُ : ما رأيْتُه مُذْ يوْمانِ وليْلَتانِ ، ولَكَ نصبُ الثَّاني ، كأنَّكَ قُلْتَ : ما رأيتُهُ ليلَتيْنِ ، ولا تقولُ : ما رأيتُهُ مُذْ يَوْمَ يَوْمَ ، فتبْنِيَ ، كـ " خَمْسَةَ عشَرَ " ، وقوْمٌ يُجيزونَ : مُذْ يومُ يومُ، بلا تنوينٍ ولاَ يُجيزون : مُذ شهْرُ شهْرُ ، ولا : دهْرُ دهْرُ ، قال ابنُ السَّرَّاج: ولا أَعرِفُ الضّمَّ بلا تنوينٍ - في هذا - مِنْ كلام العربِ [٢] .

وأمَّا إذا كانتْ " مُذْ " و " مُنْذُ " حَرْفيْنِ فإنّهُما يتنزَّلان مَنْزِلَةَ " في "[٣] تقولُ : ما رأيْتُه مُذِ اليوْمِ ، وأنْتَ عِنْدنا مُنذُ اللَّيْلةِ ، أيْ : فِي اليوْمِ وفي اللَّيْلةِ ، التقديرُ : أَنْتَ عنْدنا مُسْتَقِرٌّ أَو كائنٌ في اليوْمِ ، أَو في الليلةِ .

قال سيبويه : وتكونُ ابتداءَ غايةِ الأيَّامِ والأحيانِ كمَا كانتْ " مِنْ "[٤]

وذلكَ قولُكَ : ما رأيْتُه مذْ يومِ الجُمعةِ إلى اليوْمِ ، ومُذ غُدْوةٍ إلى

---

(١) في الأصل : اتفقت . والصّوابُ ما أثبتُّه .

(٢) لم أقف على هذا القول لابن السرّاج فى كتاب الأصول المطبوع .

(٣) انظر : الجنى الداني ٤٦٦ .

(٤) الكتاب ٤/ ٢٢٦ .

السَّاعةِ ، ومُذ اليومِ إلى ساعتكَ هذه ، فَجعلْتَ اليوْمَ أوَّلَ غايتك ، ثُمّ تقولُ : ما رأيتُه مذ يوميْنِ ، فجعلتَهُما غايةً ، كما قُلْتَ : أَخذتُه من ذَلكَ المكانِ ، فجعلْتَهُ غايةً ولم تُرِدْ مُنتَهىً[1] ؛ لأنَّكَ إذا أَردْتَ الغايتَيْنِ رَفعْتَ ، وإذا أردْتَ إحداهُمَا جَرَرْتَ .

وفَرْقُ ما بيْنَ الاسْميّةِ والحرْفيَّة : أنّ الكلامَ مع الاسْميّةِ جُملتانِ ؛ لأنَّ قوْلَكَ : " ما رَأَيْتُهُ " جُمْلَةٌ " ، و " مُذ يوْمان " جُمْلَةٌ أُخْرَى ، وقولَكَ : " لَمْ أرَهُ مُذ اليوْم " يتعلَّق " مُذ " بما قَبْلَهُ ؛ لأنَّهُ حرْفُ جَرٍّ ؛ فكان جُملةً وَاحِدَةً .

الفرْعُ الثاني:

قَدْ دَخَلَ بعضُ هذه الحروفِ على الأسْماءِ ، والأفعال ، ووقَعَ بعضُها مكانَ بعْضٍ اتِّسَاعًا ، إذا تقارَبَ المعنى بيْنهُما .

وبعضُهم[2] لا يرَى ذلكَ ويُؤَوِّلُ الحرْفَ تأْويلاً لا يُخرِجُه عن بابِه .

٨٠ /أ

فأمَّا ما دخَلَ على الأسْماءِ : فهو : "مُذ " و " مُنْذُ " – وقد ذُكِرَا – والكافُ و " عَنْ " و " عَلَى " .

---

(١) الكتاب . الموضع السابق .

(٢) وهم البصريّون انظر : الأصول ١/ ٤٣٧ والهمع ٤/ ٢١٥ والتصريح ٢/ ٥ .

أَمَّا الكافُ : فكقوْلِ الشاعرِ[1] :

أَتنْتهُونَ ولَنْ ينْهَى ذَوِي شَطَطٍ   كالطَّعنِ يهلِكُ فيه الزيْتُ والفُتُلُ

[وقوْلِ الآخر] [2]

وَزَعْتُ بِكَا لْهِرَاوَة اعْوَجِّيٍ   إذا وَنَتِ الرَّكابُ جَرَى وَثَابَا [3]

وقد مثّلَ سيبويه – على اسْمِيَّتِهَا – لا كَزَيْدٍ أحدًا[4] ، بالنّصْبِ ، على أَنَّه بدلٌ من الكافِ ، فأمّا قولُهُم أَنْتَ كَزَيْدٍ ، فيجوزُ أَنْ تكونَ اسْمًا وحَرْفًا.

---

(١) هو الأعشى . انظر : ديوانه ٤٨ .
والبيتُ من شواهد المبرِّد في المقتضب ٤/ ١٤١ ، وانظر أيْضا الأصول ١/ ٣٤٩ والخصائص ٢/٣٦٨ والتبصرة ٢٨٤ وابن يعيش ٨/ ٤٣ والخزانة ٩/ ٤٥٣ .
الشطط : الجْورُ ، الفُتل : جمع فتيلةٍ ، والمرادُ بها فتيلةُ الجراحة وفاعِلُ " ينْهَى " هو " الكافُ " – عند سيبويه – على أنها اسْمٌ ، كانه قال شطَطٌ مثِلُ الطَّعْن .

(٢) تتمةٌ للفصل بين الشاهدين .

(٣) نُسب البيْتُ إلى ابْنِ عاديـة السلُّمَيِّ وهو أُهبان بن كعْب ، ونُسِبَ أَيْضا إلى ربيعةَ بن مقْروم الضَّبِّيِّ . انظر : الاقْتِضاب ، للجواليقي ٣/ ٣٤ ٣ والمخصَّص ١٤/ ٦٤ والمقرّب ١/ ١٩٦ وضرائر الشِّعر ٣٠٣ واللسان وتاج العروس (وثب) و (شمعل) .
وزعتُ : كفَفْتُ. أعوجيّ : فرسٌ منسوبٌ إلى أعوج ، وهو فرسٌ سَابقٌ رُكِبَ صغيرًا فاعْوَجّتْ قوائِمهُ ، وهو فحْلٌ كريمٌ ، تُنْسَبُ إليه كرامُ الخيْل . هذا ولَعلَّ روايةُ "أعوَجِيّاً" – وقد رُوِيَ البيْتُ بها– هي الأَصَحّ؛ لأنَّ " وزعْتُ " يكون قد عَمِلَ فيه النَّصبَ ، على أنـّه مفعولٌ به . ثابَ :رَجَع ، ويُرْوَى :وِثَابَا – بكسْر الواو – وهو مصدر " وثَبَ " بمعنى : ظَفِرَ . ونَتِ الركابُ : ضَعُفَتْ وفَتَرتْ ، وأَدْرَكَهَا الإِعياءُ .

(٤) الّذي في الكتاب ٢/ ٢٩٢ : " .. ومِنْ ذلكَ قوْلُ العَرَب : لا مِثْلَهُ أَحَدٌ ، ولا كزَيْدٍ أَحَدٌ . وإن شِئْتَ حَمَلْتَ الكلامَ على " لا " فنَصَبْتَ " .

وأمَّا " عَنْ " فقولُهم : جلَسْتُ مِن عَن يَمينِها ، أيْ :مِن جانبِها ، قال الشَّاعِرُ[1] :

فقُلْتُ للرَّكْبِ لَمَّا أَنْ علا بهِمْ من عَنْ يمينِ الحُبيَّا نظْرَةٌ قَبَلُ

وأمّا " علَى " : فكقوْلِ الشَّاعِرِ[2] :

غَدَتْ مِنْ علَيْه بعد ما تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِبَيْداءَ مَجْهَلِ

وكقوْلِه[3] :

هَوَى ابْنِي مِنْ عَلَى شَرَفٍ

وكانَ القياسُ أَنْ يَقولَ : عَلاَهُ[4] ، كما يَقولُ : فَتَاهُ ؛ لأَنَّ الألِفَ المقصُورةَ

---

(١) هو القطاميّ . انظر : ديوانه ٥٠ .

وانظر أيْضا : ابن يعيش ٨ /٤١ والمقرّب ١/ ١٩٥ والبسيط ٨٧٢ ومعجم البلدان ٣/ ٢١٣ واللسان (حبا) .

الحُبيَّا : موضع بالشّام ، وقيل : بالحجاز .قَبلَ ، بفتح القاف والباء : مُقابِلَة .

(٢) هو مُزاحِمُ بْنُ الحارِثِ العُقَيْليّ

والبيْتُ مِن شواهد سيبويه ٤/ ٢٣١ ، وانظر أيْضا :المقتضب ٣/ ٥٣ ونوادر أبي زيد ٤٥٤ والأصول ٣/ ١٧٦ وابن يعيش ٨/ ٣٧ ، ٣٨ ، والمغني ١٤٦ ، ٥٣٢ وشرح أبياته ٣/ ٢٦٥ و ٧/ ١٥٤ واللسان (علا) و (صلّ) .

الظمْءُ : ما بين الورْدَين ، وهو مُدّة صَبْرِها عن الماء .

تَصِلّ : تُصَوِّتُ ، ويُسمَع صَوْتُ جوفها من شدّة العطش .

القَيْضُ : قِشْرُ البيْضة الأعلى ، وإنما أرادَ قشْرَ البيضَةَ التى خرج منها فرخَها . البْيداءُ : المفازة . المجْهل ، بفتح الميم : أرض لا يُهتدَى فيها . يَصِفُ قطاةً تركَتْ فَرْخَها طالبةً الماءَ بعد شِدَّة عَطَشِها فهى تُسْرِعُ في طيرانها ذهابًا وإيابًا إشفاقًا وحرْصًا .

(٣) لم أهْتدِ إلى هذا القائل ، ولا إلى قوله أو تتمّته .

(٤) كذا فى الأصل ، ويبدو أنَّ " علاه " هاهُنا يتعلّق بقول مُزاحِمِ " من عليه " في الشاهد السابق وكان عليه أن يؤَخّر قولَه : وكقوله

هوى ابني منَ على شرف

إلى ما بعد تمام الكلام على الشاهد السابق

مَعَ الأسماءِ لا تتغيّرُ مَعَ المُظْهَرِ والمضْمرِ ، وَإنَّما روعِيَ أصْلُها .

وأمَّا ما دخَلَ على الأفعالِ . فـ " عَدَا " و " خَلاَ " ، و " حَاشَا " – وقد ذُكِرَتْ في بابِ الاسْتِثناءِ[١] – و " علَى " في قولك : عَلا يعْلُو إذا ارتَفَعَ .

وأمَّا وقُوع بعضِها مكانَ بعْضٍ اتِّسَاعًا: فالباءُ واللاَّمُ و "مِنْ " و " عَنْ " و " في " و " علَى " و " إلَى " .

أمَّا الباءُ : فقد وقعَتْ موقع " في " قالَ[٢] :

ما بُكَاءُ الكبيرِ بالأطلالِ

ومَوقِعَ " عَنْ " عند الكوفيِّنَ[٣] ، كقوله تعَالى :﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾[٤]

وكقول الشاعر[٥] :

---

(١) انظر ص ٢٢٣ – ٢٢٤ .

(٢) هو الأعشى ، وتَتِمَّةُ البيتِ :

وسؤالي وما تَرُدُّ سُؤالى

انظر : ديوانه ٣ .

وانظر أيْضا : كتاب الشعر ٥٠٨ وشرح أبيات المغنى ٥/ ١٥٦ والخزانة ٩/ ٥١١ ، ٥١٢ .

(٣) انظر :الجنى الداني ١٠٥ والهمع ٤/ ١٦١ .

(٤) ٥٩/ الفرقان .

(٥) هو علقمة الفحل . انظر :ديوانه ١٢٠ .

وانظر أيْضا : المفضّليّات ٣٩٢ والأزهية ٢٩٥ والجنى الدّاني ١٠٥ والهمع ٤/ ١٦١ .

فإنْ تسألوني بالنّساءِ فإنّني بَصيرٌ بِأدواء النِّساءِ طَبيبُ

وموقعَ "مِنْ "، قالَ(١) :

شربْنَ بماءِ الْبَحْرِ ثُمَّ ترفَّعتْ

٨٠/ب

وموقعَ " علَى " قالَ(٢) :

بوُدِّكِ ما قومْي على أَنْ تركْتِهِم سُلَيْمى إِذا هَبَّتْ شَمَالٌ وَرِيحُها

أَيْ : على ودِّك قومِي ، و " مَا " زائدةٌ

وموقعَ " مِنْ أَجْلِ " كقوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾(٣)

---

(١) هو أبو ذؤيب الهذلى . انظر : شرح أشعار الهذليين ١/ ٥١ .

وهذا صدْرُ بيت من الطويل ، كما في الهذليين ١/ ٥١ برواية :

تَرَوَّتْ بماء البحر ثم تنصّبتْ على حبشيّاتٍ لهن نَئِيجُ

ورواية ابن الأثير : شَرِبَتْ تُخرجه من الطويل إلى الكامل ، هذا والرّواية المشهورة فى كتب النحو : شَرِبْن وعَجُزه :

متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نئِيجُ

وانظر : المحتسب ٢/ ١١٤ والخصائص ٢/ ٨٥ والمخصّص ١٤/ ٦٧ والأزهية ٢٩٤ والجنى الدانى ١٠٧ والمغنى ١٠٥ ، ١١١ ، ٣٣٥ وشرح أبياته ٢/ ٣٠٩ ، ٣٩٨ و ٦/ ٢٠ ، ٢١ .

(٢) هو عمرو بن قَميئَة . انظر ديونه ٢٣ .

وانظر : أدب الكاتب ٤١٤ والأزهية ٢٩٦ والزاهر ١/ ١٨٤ واللسان وتاج العروس (ودد) .

وكانت امرأةُ الشاعر قد أشارتْ عليه بفراق قوْمه ، فلَمَّا فارقَتْهم نَدِمَتْ ، فقال لها عمرٌ وهذه المقالة والمرادُ : بوُدِّكِ مجاورة قومي وقت هُبوب ريح الشمال (يريد الكناية عن شدّة الزمان) . وروايَةُ ابن

والمرادُ: « بوُدّك مجاورة قومي وقت هُبوب ريح الشمال (يريُد الكناية عن شدّة الزمان) . وروايَةُ ابن

الأثير : « بوُدّك » وهي المسْتَشهَدُ بها ، وفي البيت رواية أخرى لا شاهد فيها على المسألة ، قال ابنُ الأنباري في الموضع السابق من « الزَّاهر » : « فمَنْ رواه بفتْح الواو أراد : « بحقّ صنمك عليك .. » يعني « وَدّاً » الصنم المعروف .

(٣) ١٦٠ / النساء .

وكقولِ الشَّاعرِ (١) :

غُلْبٌ تَشَذَّرُ بالذُّحُول كأنَّها

وأمَّا الـلاَّمُ : فقد [وَقَعَتْ](٢) موقِعَ عَلَى ، عند الكُوفِيِّ (٣) ، قالوا :لِفِيهِ أَيْ : عَلَى فيه ومنْهُ قوْلُه(٤) :

فخرَّ صَرِيعًا لليدَيْن ولِلْفَمِ

---

(١) هو لبيد . انظر ديوانه ٣١٧ .

وهذا صدْر بيتٍ من معلقته المشهورة ،وعجُزُهُ :

جنُّ البَدِيِّ رواسيًا أقْدامُها

انظر : تأويل مشكل القرآن ٥٦٨ والمعاني الكبير ٨١٦ والاقتضاب ٤٥٦ والأزهية ٢٩٧ والخزانة ٩/ ٥١٥ .

غُلْبٌ : جمع أَغْلَبَ ،وهو الجمل الغليظُ العُنُقُ ، يعني : أنَهُم غلاظُ الأعناقِ كالأسُود تَشَذَّر :أَصله : تَتَشَذَّرُ ، أي :تتهدَّد وتتوَّعد ، يُقال : تَشَذَّر الرجُلُ بثوْبه ، إذا تحزّم وتهيّأ للحرْب .

الذحول : جمع ذحْل بفتح فسكون وهو الحقْدُ بسبب الحرب . البديُّ : وادٍ لبني عامر رهط لبيد .

(٢) تتمّة يلتئم بمثلها الكلام ، وقد سبق النظير في قوله قريباً : " وقد وقعت الباء موقِع .. "

(٣) انظر : الهمع ٤/ ٢٠٢ .

(٤) هو جابر بن حُنَيّ التّغلبيّ ، ونُسِب أيْضا إلى المكعبر الأسديّ وإلى المكعبر الضَّبّيّ وإلى شُريح بن أوْفَى العَبسيّ وإلى عصام بن المقشعر العَبْسِيّ وإلى الأشعث بن قيس الكِنْديّ .

هذا عجز البيت ، وصدره :

تناَولهُ بالرُّمْح ثم اتَّنَى لَه

وقيل : صدره :

تناوَلْتُ بالرُّمْح الأصمّ ثيابَه

وانظر : تأويل مشكل القرآن ٥٦٩ والمفضّليات (المفضّليّة ٤٢ صـ ٢١٢) والأزهَية ٢٩٩ والمخصّص ١٤/ ٦٦ والاقتضاب ٤٣٩ وتفسير الكشاف ٢/ ٣٧٨ والقرطبي ١٠/ ٣٤١ والبحر المحيط ٦/ ١٠ ٨٨ والمغني ١١٢ وشرح أبياته ٤/ ٢٨٧ .

وموقَعَ " إلَى " في قوله تعالَى :﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى هَدَانَا لِهَذَا﴾[١] ، وموقع مِنْ أجْلِ " ، كَقوْله[٢]

تَسْمَعُ للجَرْعِ إذا استُحِيرَا لِلْماءِ في أجْوَافِها خريرَا

أَىْ : مِنْ أَجْلِ الجَرْعِ .

وأَمَّا " مِنْ " : فقد وقعَتْ مَوْقِعَ الباءِ ، في قوله تعالَى :﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [٣] أَىْ : بِأَمْرِ اللَّهِ ، ومَوْقِعَ " عَلَى " ، كقوله تَعَالَي :﴿ وَنَصَرْنَاُه مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآَيَاتِنَا﴾ [٤] ، ومَوْقِعَ " عَنْ " ، كقولك : أَطْعَمَهُ مِنَ الجوعِ ، وكَسَاهُ مِنَ العُرْيِ ، ومَوْقِعَ " في " ، كقوله تعالى : ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ ٱلأَرْضِ﴾[٥] أي : في الأرْضِ .

---

(١) ٤٣/ الأعراف .

(٢) هو العجاج . انظر : ديوانه ٣٣٨ .

انظر : الجمهرة ٣/ ٤٩٤ والمخصّص ١٤/ ٦٩ .

الجرع : جَرَعَ الماءَ تجْرَعَهُ جرْعاً . استُحير : أحارَتْهُ : أدْخَلَتْه أجوافها ، والضمير للإبل التى يصفُ العجاج قطيعاً منها .

(٣) ١١/ الرّعد .

(٤) ٧٧/ الأنبياء .

(٥) ٤/ الأحقاف .

وأمّا " عَنْ " : فقد وقعت مَوْقعَ الباءِ ، كقوله تعالَى :﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾(1) وكقول الشاعر (2) :

تَصُدُّ وتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَتَّقِي بناظِرَةٍ مِنْ وحْشِ وَجْرَةَ مُطْفِلِ

وموقعَ " مِنْ " كقوله تعالَى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِه ﴾(3) وموقع "عَلَى" ، كقول الشاعر (4) :

لاَهِ ابْنُ عَمِّكَ لاَ أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي ولاَ أَنْتَ دَيّاني فتَخْزُونِي

وموقعَ "من أَجْلٍ" قال.(5) :

---

(1) ٣/ النجم .

(2) هو امرؤ القيس . انظر ديوانه ١٦ .
وانظر : المخصّص ١٤/ ٦٥ والاقتضاب ٤٣٥ والأزهية ٢٨٩ والخزانة ١٠/ ١٢٥ .
تصُدّ : تُعرض . الأسيل : الخدُّ المتطامن المسْتوى . بناظرةٍ ، أراد بها العيْن . الوحْش : اسمُ جنس ، واحدُة وحْشِيّ ، كزنج وزْنجِيّ .
وجْرَة :موضع بين مكة والبصرة ، على ثلاث مراحل من مكة . مُطفل : ذات طفل . والمعْنى : أن هذه المرأة تُعْرِضُ عنّا فتُظهِرُ فى إعراضِها خداً أسيلاً ، وتسْتقبلنا بعيْن كعيون ظباء وجرة التى لها أطفال وخصّ الظباء التى لها أطفال ؛ لنظرهن إلى أولادهنّ بالعطف والشفقة ، وهنّ أحْسَنُ عيوناً فى تلك الحال منهنّ فى سائر الأحْوال .

(3) ٢٥/ الشورى .

(4) هو ذو الإصبع العدوانيّ . انظر المفضليات ١٦٠ .
وانظر أيضا : الخصائص ٢/ ٢٨٨ والمخصّص ١٤/ ٦٦ والإنصاف ٣٩٤ وابن يعيش ٨/ ٥٣ و ٩/ ١٠٤ والمغني ١٤٧ وشرْح أبياته ٣/ ٢٨٥ ، ٢٩٠ والخزانة ٧/ ١٧٣ و ١٠/ ١٢٤.
أَفْضَلْتَ : زِدْتَ في المنزلة . الدَّيَّان : الَّذي يملكُ الأمْرَ ويتَصرَّفُ فيه .

(5) هو لبيد بن رَبِيعةَ . ديوانه ٨٣ . وانظر أيْضا : أدب الكاتب ٥١٤ والاقتضاب ٣/ ٣٦٨ واللّسان وتاج العروس (قلص) وعجز البيْت :

يُبَذُّ مفازَةَ الخِمْسِ الكَمالِ

الوِردُ : السَّيْرُ الشَّدِيدُ : تَقْلِصُ الغيطان : تَقْصُرُ إذا سارَها من سُرْعة سَيْرِهِ ، فكَأَنَّها تُطْوَى . الغيطان : جمع " غائط " وهو من الأرْض : ما فيه اتِّساعٌ وطُمأْنينَةٌ .

لِورْدٍ تَقْلِصُ الغِيطَانُ عَنْهُ

أيْ : من أَجلِهِ

وأمَّا " في " فقد وقَعَتْ موقِعَ " إِلَى " ، كقوله تعالَي : ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾[1] وموقع " عَلَي" كقوله تعَالي : ﴿ لأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ/ النَّخْلِ﴾ [2] ٨١/أ وموقِعَ "مع " قالوا : لِفُلانٍ عَقْلٌ في حِلْمٍ ، أَى : مع حِلْمٍ ، وموقع الباءِ ، قال الشَّاعر [3] :

ويَركَبُ يومَ الرَّوْعِ فيها فوارِسٌ

أَى : عَلَيْها .

وأمَّا " علَى " : فقد [وَقَعَتْ] [4] موقعَ الباءِ ، كقوله : اركَبْ علي اسْم اللّهِ ، وكقول الشاعرِ [5] :

وكأَنهُنَّ رِبَابَةٌ وكأَنَّه   يَسَرٌ يُفِيضُ على القِداحِ ويصْدَعُ

---

(١) ٩/ إبراهيم .

(٢) ٧١/ طه .

(٣) هو زيد الخيل . ديوانه ٢٧ . وانظر أيْضا : المخصّص ١٤/ ٦٦ والجنى الدّانى ٢٦٧ والمغني ١٦٩ وشرح أبْياته ٤/ ٧١ .

وعجز البيْت :

بصيرون في طعْن طلأَباهِرِ والكُلَى

(٤) تتمةٌ يلْتئم بمثلها الكلامُ .

(٥) هو أبو ذُؤيبٍ الهذلِيّ .

وانظر : المعاني الكبير ١١٧١ والمفضّلّيات ٤٢٤ والمخصّص ١٤/ ٦٨ وأمالي ابن الشجرى ٢/ ٢٦٩ والأزهيّة ٢٨٨ والضرائر ٢٣٣ .

الرِّبابةُ : خِرْقَةٌ تجمع فيها قداحُ الميْسِرِ . اليَسَر - بفتح السّين - صَاحِبِ الميْسِرِ . يُفيضُ على القداح أى :يضْرِبُ بها . يَصْدَع : يُفرّق .

وأراد بالرِّبابة : القِداح أنفسها ؛ لأنَّه يصفُ أُتُناً وحماراً ؛ فشبَّه الأُتَنِ بالقداح ؛ لاجتماعهنّ وشبَّه الحمارَ بصاحب الميْسِرِ ؛ لأنَّه يجمعها ويفرّقها .

وموقع اللامِ ، قال [1] :

رَعَتْه أَشْهُرًا وخَلا عَلَيْها فطَارَ النِّيُّ فيها واسْتغارا

وموقعَ " مِنْ " فى قوله تعَالَى : " الذين إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ " [2] .

وموقعِ "عَنْ " ، كقوْل الشّاعر [3] :

إذا رَضِيَتْ علَّي بَنُو [4] قُشَيْرٍ لعَمْرُ اللَّهِ أَعجبنى رِضَاها

وأمّا " إِلَى " : فتقعُ موقعَ " فى " في قوله تعالَى : " هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى " [5]

وكقول الشّاعر [6] :

فلا تَترِكَنِّى بالوعيد،كأَنَّنِي إِلى النّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

---

(١) هو الراعي النميريّ . انظر ديوانه ١٤٢ .

وانظر : الاقتضاب ٤٣٨ والمخصّص ١٤/ ٦٦ والضرائر ٢٣٣ والخزانة ١٠/ ١٤٠ واللسان وتاج العروس (غور) .

الضمير فى " رعته " يرجع إلى النبات المذكور في بيتٍ سابق .

خلا عليها ، بمعنى : خلالها ، أى : لم يرْعَهُ غيرُها ، وذلك أدعى لشبعها منه النّيُّ : الشحْمُ ، وطارَ ، أى : ارتَفَع ، استْغارَ ، أى هَبَط فيها .

(٢) ٢/ المطفّفين .

(٣) هو القُحَيْف العُقَيْليّ .

(٤) فى الأصْل : بني ، وهو خَطأٌ .

انظر :المقتضب ٢/ ٣٢٠ ونوادر أبي زيد ٤٨١ والخصائص ٢/ ٣١١ ، ٣٨٩ والإنصاف ٦٣٠ وابن يعيش ١/١٢٠ والضرائرِ ٢٣٣ والمغني ١٤٣ ، ٦٧٧ وشرح أبياته ٣/ ٩٣ و ٤/ ٦٣ والخزانة ١٠/١٣٢ .

(٥) ١٨/ النازعات .

(٦) هو النابغةُ الذبيانيّ . انظر ديوانه ٧٣ .

وانظر : ضرائر ابن عصفور ٢٣٥ والاقتضاب ٢٤٢ ، ٤٣٢ والمغني ٧٥ وشرح أبياته ٢/ ٢٣ والخزانة ٩/ ٤٦٥ .

وموقِعَ " مَع " ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِى إِلَى اللَّهِ ﴾ [١] ،وقوله تعَالَى ﴿ وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوالِكُمْ ﴾ [٢].

وَأَكثر هذه الانتقالات لا يُجِيزُهَا البصْرِيُّ، ويجعلُ لها [٣] ، تأْويلاتٍ ترُدُّهَا إِلَى الأَصْلِ لم نُطِلْ بذكْرِهَا .

---

(١) ١٤/ الصّف .

(٢) ٢/ النساء .

(٣) قال السيوطيُّ فى الهمع ٤/ ٢١٥ : " عُلِم ممّا حُكِيَ عن البصريّين فى هذه الأحرُف - من الاقتصار على معنى واحدٍ لكُل حَرْفٍ - أنّ مَذْهبَهُم :أَنّ أحْرُفَ الجرِّ لا ينوبُ بعضُها عن بعض بقياسٍ ، كما أنَّ أحْرُف الجزمِ كذلك ،وما أَوْهَم ذلك فإمَّا مُؤَوّل تأويلاً يقبلُه اللفظُ ، أو على تضمين الفعلِ معْنى فعلٍ يتعدّى بذلك الحرْف ، أو على النيابة شذوذاً " .

الفصلُ الثاني
في الْقَسَمِ

وفيه ثلاثةُ فروع :

الفرْعُ الأوّلُ : في حروفهِ وهِيَ : أَصْلٌ ، وفرْعٌ ، وفرْعُ فَرْعٍ .

فالأصْلُ : البَاءُ [١] ؛ لأنها هِيَ أَوْصلَت الفعْلَ القاصرَ – الذى هو : أَحْلِفُ وأُقْسِمُ – إِلى المقْسَمِ بِهِ ؛ حيْثُ لمْ يكُنْ متعدِّيًا إِلاَّ بالباءِ ومَعناهَا فيه : الإِلْصَاقُ . ٨١ / ب

وحيثُ كانتْ أَصْلاً اخْتَصَّتْ بثلاثة أَشياءَ :

بالدُّخولِ على المُضمرِ ، تقولُ : بكَ لأقُومَنَّ ، وبِهِ لأَفْعَلَنَّ ، ومنْه قولُه [٢] :

أَلاَ نادَتْ أُمامةُ باحْتمالِ لِتحْزُنَني فلا بِكِ ما أُبالِي

وبظهور الفعْل مَعَها ، نحْو : أَحْلفُ باللَّه ، وأُقْسِمُ بزيْدٍ .

وبالْحَلفِ على غيرك :استِعْطافًا، كقوْلِك : باللّهِ لَمَّا زُرْتَنِي ، وبِحياتِكَ كلِّمْني وكقوله[٣] :

باللَّهِ ربِّكَ إِنْ دخَلْتَ فقُل لَّه هذا ابنُ هَرْمَةَ واقفًا بالباب

وأَمَّا الفرْعُ : فهو الواو ، وهي بدَلٌ من الباء لقُرْبِ [٤] المخرَج ، وقُرْبِ ما بيْن

---

(١) انظر الأصول ١/ ٤٣٠ ، ٤٣١ .

(٢) هو غُوَيَّةُ بن سُلْمِي بن ربيعة . انظر : شرح حماسة أَبي تَمَّام للمرزوقيِّ ١٠٠١ .
وانظر : الخصائص ٢/ ١٩ والتبصرة ٤٤٥ وابن يعيش ٨/٣٤، و ٩/ ١٠١ .
والمعْنى : أظهَرَتْ هذه المرأةُ من نفسها ارتحالاً علَيَّ لتَجْلبَ عماً حُزنا وغَمّاً ، ونادتْ بالفراق وكثَّرَتْهُ علَى ألسنة الناس، ثم يقول : إنَّه انْصرَف عنها ، وأقبل عليها يُخاطبها بأَنَّ فراقها لا يُحزنه .
وقوله : " ما أبالي "جواب القسم .

(٣) هو إبْراهيم بن هَرْمه ، انظر ديوانه ٣٢ .
وانظر :ابن يعيش ٩/ ١٠١ والصناعتين ٧٤ .

(٤) انظر : التبصرة ٤٤٥ .

الجمعِ والإلصاقِ ؛ ولفرْعِيِّتِها نقَصَتْ ، فلم تُشارِكِ الباءَ فيما اخْتصَّتْ بِهِ ، وكَثُرتْ في كلامهم ، حتَّى صارَتْ – في القَسَمِ – أكْثرَا استعْمالاً مِن الباءِ .

وأمَّا فرْعُ الفرْعِ : فهو أرْبعةٌ : التَّاءُ ،وهاءُ التّنْبيه ،وهمزةُ الاسْتفهامِ ، وألِفُ اللاَّمِ ، كُلُّها عِوَضٌ من الواو .

أمّا التَّاءُ : فلا تدْخُل إلاَّ على اسْمِ اللَّهِ تعالى ، وحْدَه، تقولُ : تَاللَّهِ لأقُومَنَّ ،ومنه قولُه تعالَى : ﴿ وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ (١) ، وروَى الأخْفَشُ : "تَربِّ الكعْبة"(٢) ولفرعيِّتِها على الواو اقتصروا بها على اسْمِ اللَّهِ تعالَى ، وقد يَجِئُ فيها معنى التعجُّبِ ، كقولك : تاللَّهِ لَمْ أرَ كاليْومِ !

وأمَّا " هَا " : فقولهم : أَيْ هَا اللَّهِ ، ولاَ ها اللَّهِ ذَا ، فتثبُت ألف (٣) " ها " لأن الَّذى بعدها مُدْغَمٌ ، مثل " دآبَّةٍ " . ومَنِ العرب مَن يقولُ : لا هَللَّهِ ، فيَحذفُ الألِف .

وأمَّا " ذَا " فَهُو المحلوفُ عليْه – عند الخليل (٤) – تقديرُهُ : لاَ واللَّهِ الأمْرُ ذَا ، فحُذِفَ " الأمْرُ " تخْفيفاً ، ولم يقولُوا : لاَ هَللَّهِ هذا ؛ لأنَّهم جعلوها في أوَّلِ الكلامِ مُغنَيةً عنها .

وأمّا ألف الاسْتفهام : فقولك : آللَّهِ لأفْعَلَنَّ ، بالمدِّ .

وأمّا ألِفُ اللاَّمِ : ففي قوْلهم : أَفَأَ للّهِ لأفْعَلَنَّ ؟ همزةُ الوصْل ، من اسْم اللَّهِ ٨٢/أ تعالَى ، ولا تُقطع إلاَّ هُنَا وفي النّداء ، فصارَ قطعُها عِوضًا من الواو ، قال سيبويه : لا تظهَرُ الواوُ فى هذه المواضعِ (٥) .

---

(١) ٥٧/ الأنبياء .

(٢) انظر : الرضي على الكافية ٢/ ٣٣٤ والجنى الداني ١١٧ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٥٣

(٣) هذا بنصّه فى الأصول ١ / ٤٣١ .

(٤) انظر : الكتاب ٣/ ٤٩٩ .

(٥) الكتاب ٣/ ٤٩٩ – ٥٠٠ .

ولا تَدْخُل هذه الأعْوَاضُ إلاَّ على اسْم اللّه تعالى خاصَّةً ، ولا يكونُ في المقْسَمِ به هاهُنا إلاَّ الجرُّ .

وقد ألحقُوا بحرُوف القسَم اللاَّمَ ، و "مُنْ" [1] :

أَمّا اللاَّمُ : فكقولِك : للّه لا يُؤَخَّرُ الأجلُ ، قالَ أُميَّةُ [2] :

لِلَّه يَبْقى على الأيَّامِ ذُو حِيَدٍ بمُشْمَخِرٍّ به الظَّيَّان والآسُ

ولابُدّ فيها من معنى التعجُّب[3] ، وبعضُ العرب [3] يقولُ : لِلَّه لأفْعَلَنَّ ،ولا تدْخُل إلاَّ على اسْم اللّهِ وَحدَه .

وأمَّا " مُن " فقولهم : مُن رَبّي ، بضمِّ الميم وكسْرِهَا ، ولا تدْخُل إلاَّ على [4] "رَبِّي" ، ورَوَى الأخْفَش " مِن اللَّهِ " [5] وقد حُذفت نونُها ، وأُدْخلَت الميمُ على اسْم اللَّهِ ، خاصَّةً ، فقالوا : مُلَّهِ [6] ، ومِلَّهِ ، وبعضُهم يزعُمُ أنَّها من " أَيْمُن "[7] وستُذكرُ[8]

(١) في الأصل فوق كلمة " مُن " كلمة " معا " إشارة إلى كَسْر الميم وضمّها .

(٢) أي : أميّة بن عائذ الهذليّ ، ونُسِب أيْضا إلى أبي ذُؤيب الهذليّ ، وإلى مالك بن خالد الخناعي وإلى ساعدة بن جؤيّة . انظر : شرح أشعار الهذليين ٢٢٧ ، ٤٣٩ .

وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٤٩٧ ، وانظر أيضا المقتضب ٢/ ٣٢٤ والأصول ١/ ٤٣٠ والتبصرة ٤٦٦ والمخصص ١٣/ ١١١ وابن يعيش ٩/ ٩٨ ، ٩٩ والمغنى ٢١٤ وشرح أبياته ٣/ ٢٣٦ والخزانة ١٠/ ٩٥ . الحِيدَ – بزنة عِنب – جمع حَيْد ، بالفتح ، وهو النتوء في قرن الجبل .

المشمخرّ : الجبل العالى . الظيّان : ياسمين البرّ . الآس : الريحان ، وهما ينبتان في الجبال وحُزون الأرض .

(٣) انظر : الأصول ١/ ٤٣٠ – ٤٣١

(٤) انظر : الأصول ١/ ٤٣١ والتبصرة ٤٤٦ .

(٥) انظر : ابن يعيش ٩/ ٩٩ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣١١ والهمع ٤/ ٢٣٨ .

(٦) انظر : التبصرة ٤٤٨ .

(٧) انظر : التبصرة ٤٤٧ – ٤٤٨ وهذا رأى الكوفيين ، انظر الإنصاف ٤٠٨ – ٤٠٩ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣١٢ حيث نسبه ابن مالك إلى الكوفيين .

(٨) انظر ص ٢٧٥ .

الفرعُ الثّاني

فى أحكامِه : القسَمُ جُملة تَتَنزَّلُ منزِلةَ المفْرِد فى الفائدَةِ ، كالشّرْط ، ويَفْتَقِرُ إلى جُملة أُخرى تَتِمُّ بها الفائدةُ ، ومَوضوعُه : أَنْ تُؤكِّدَ به جُمْلةً خَبريَّةً ، إيجابًا و سَلْبًا ، رَفْعًا للشَّكّ مِن قلبِ المخاطَبِ ، وتنقسمُ قسْمين :

جُملة من فعلٍ وفاعِلٍ ، كقولك : أقْسَمْتُ باللّهِ ، وَحلَفْتُ [١] ، وآلَيْتُ ، ويُحَملُ عليْها : أَشهدُ باللَّهِ ، وعَلِمَ اللَّهُ ، وشَهِدَ اللَّهُ .

وجملة من مُبْتَدأٍ [٢] وخبرٍ ، كقولك : لَعَمْرُك ، وَلعَمْرُ اللّهِ ، وَعلَيَّ عهدُ اللَّهِ ، ولأيمُنُ اللّهِ ، ويمينُ اللّهِ ، وايمُ اللَّهِ ، وأَمانةُ اللَّهِ .

أَمَّا الجملةُ الفعليَّةُ: فلها - في القسمَ - سَبْعُ مراتبَ .

الأولى : أن تَذكُرَ الفعلَ والفاعِلَ ، والمقْسَمَ به ، وحُرُوفَه ، والمقسَمَ عليْه ، نحو : أقْسَمْتُ باللّهِ لأفعَلَنَّ . ٨٢/ب

الثانيةُ : أَنْ تحذفَ الفعْلَ والفاعِلَ ، نحو : بِاللَّه لأفعلَنَّ .

الثالثةُ : أَنْ تَحذِفَ الفعْلَ والفاعِلَ ، وحُرُوفَ القسَمِ ، وتُبقِيَ المقسَمَ بِهِ ، وعليْه ولك فيه مذهبانِ :

أحدهما : نصْبُ المقسَمِ به بإِيصالِ الفعْل إليْه ، فتقولُ : اللَّهَ لأفْعَلَنَّ ، قالَ الشَّاعرُ [٣] :

فقالَت يمَينَ اللَّهِ مالكَ حيلَةٌ   وما إنْ أَرى عَنْكَ الغوايةَ تَنْجلِي

---

(١) انظر :الأصول ١/ ٤٣٤ والتبصرة ٤٤٧ .

(٢) انظر : الأصول ، الموضع السابق .

(٣) هو امرؤ القيس . انظر : ديوانه ١٤ .

وانظر : اللمع فى العربيّة ، لابن جِنّي ٢٨٨ ، ولم أقف على مَن استشهد به فى كتب النحو المتداولة سواه .

والثاني : جَرُّ المقسَم به بالحرْفِ المحذوفِ ، فتقولُ : اللّهِ لأفْعَلنَّ ، ويُنْشَدُ هذا البيْتُ [(١)] ؛ نصبًا ، وجرًا :

أَلاَ رُبَّ مَنْ قَلْبي لَهُ اللّهَ [(٢)] ناصِحٌ ... وَمنْ قلْبُه لي في الظِّباءِ السَّوانِحِ

وتقولُ : إِي واللّهِ لأفْعلَنّ ، ثُمّ تحذفُ الواوُ ، وتُقِرُّ الياءَ على سكُونها ، ومنهُم مَنْ يَفتحُها [(٣)] ؛ لالتْقاءِ السّاكنيْنْ .

الرَّابِعَةُ : أن تحَذفَ المقسَمَ به ، وحُروفَه ، وتُبْقِيَ الفعلَ والفاعل ، والمقسَمَ عليْه كقولك : أَحْلِفُ لأفعَلَنَّ .

الخامِسَةُ : أَنْ تحذفَ الجميعَ ، وتُبْقِيَ المقَسمَ عليُّ ، كقولك : لأفعلَنَّ .

السّادسةُ : أَنْ تحذفَ المقسَمَ عليه وحَده ، وتُبقيَ الباقِيَ – وهو قليل – كقولهم أَمَا واللهَّ أَنْ لوْلا زيدٌ ، ولا يَذكرون شيْئًا ؛ استْغناءً بطولِ الكلامِ ، وقَرينَةِ الحال .

السَّابعةُ : أَنْ يوَضعَ القَسَمُ على غيرِ مُقسَمٍ عليْه ،وذلك : إِذَا توسَّط الجملةَ ، وتأَخَّرَ عنْها ، فيكونُ لغوًا ، نحو : زيْدُ – واللّهِ – قائمٌ ، وزيْدٌ قائمٌ واللّهِ ، ومتى ابتدَأْتَهُ لمْ تُلْغهْ .

وأَمَّا الجملةُ الابتدائيّةُ : فإِنَّ " لَعَمْرُكَ " هُو العُمُر ، ولم يُسْتعملْ فى القسَمِ

---

(١) هو لذى الرُّمة . انظر ديوانه ١٨٦١ (ملحقات الديوان) .

(٢) فوق هذه الكلمة فى الأصل كلمة " معا " إشارة إلى النصب والجرّ .
وهو من شواهد سيبويه ٢/ ١٠٩ و ٣/ ٤٩٨ . وانظر أيْضا الأصول ١/ ٤٣٢ والتبصرة ٤٤٧ والمخصّص ١٣/ ١١١ وابن يعيش ٩/ ١٠٣ .
الظباء السّوانح : ما أخذ عن مَيامنِ الرامي فلم يمكُنْ رمْيهُ حتّى ينحرفَ له ؛ فيتشاءَمُ به ، ومن العرب من يتَيمَّنُ به ، لأخْذِهِ عن الميامن ، فجعله ذو الرمَّةِ مشئوماً ،وضرب به المثلَ فى انحرافِ "ميَّةَ" عنه ومخالفة قلبها وهواها لقلبه وهواه .

(٣) انظر : الجنى الداني ٢٥٢ .

إلاَّ مفتوحَ العَيْنْ ، وهو مرفوعٌ بالابتداء ، والخبرُ محذوفٌ [١] ، تقديرُهُ : لعَمرُك قَسَمِي ، أَوْ ما أُقسِمُ به ، وقد تقدّم هذا [٢] ، وقولهُم : " لأفْعَلَنَّ " جوابٌ ، وليْسَ خبرًا ، فإِنْ حذفْتَ منها اللاَّم نصبْتَها على المصدرِ الجارِي على غير فعله الذِّي هو " عَمَرْتُ " ، فإنْ أَضفْتَ إليهْا اسْمَ اللّهِ[٣] رَفعْتَه ، على أَنَّه فاعِلُ المصْدَرِ ، فقلْتَ : عُمرَكَ اللَّهُ ، التقديرُ : أَسْأَلُك بتعميرِكَ اللَّهُ ، ولَكَ أَن تَنْصِبَه على أَنَّه مفعولٌ ، فتقولَ : عَمْرَكَ اللّهَ ، التقديرُ : سألْتُ اللّهَ تعْميَركَ ، وسألْتُكَ باعْتِقادِكَ [٤] البَقاءَ للهَّ وقَدْ يستَعْمِلُونَ فعْلَه فيقولونَ : "عَمَّرْتُكَ [٤] اللّه" . ٨٣/أ

ومثلُه قولهم :" قَعْدَكَ اللّهَ " ، و"قعيدَكَ اللَّهَ"أَي : أَسألُكَ بوصْفِكَ للَّه بالثَّباتِ ، مأْخوذٌ من قواعد البِناء ، ولا يُسْتعملُ منهُ [٥] فعْلٌ .

وأمّا أيمْنُ ، ولَيْمُن : فإنَّه اسْمٌ مفردٌ عند البصريِّ [٦] ، وجمعُ يمَينِ القْسَمِ عند الكُوفيّ [٧] ، والكلام في إِثباتِ اللاَّمِ مَعَها وحذفِها ، ورفعِها ، ونصْبِها ، وحَذْفِ خبرِها ، مثلُهُ في " لَعَمْرُكَ " ، تقولُ :أيمُنُ اللَّهِ لأفعلَنَّ ، ولأيمُنُ اللّهِ لأفعلَنَّ ، ولا تدخُل إلاَّ على اسْمِ اللَّهِ تعالى ، والكعْبةِ ، وقد حذفوا نُونَها ، فقالوا : أَيْمُ اللَّهِ والألِفُ مفتوحةٌ ، وبعضهمُ يكسرِها .

---

(١) انظر : الأصول ١/ ٤٣٤ ، وفيه : " .. كأنه قال : لعَمرُ اللهِ المقْسَمُ به " .

(٢) انظر : صـ٢٧٣

(٣) في الأصْل : ورفَعْتَهُ .

(٤) انظر : التبصرة ٤٤٩ .

(٥) انظر : التبصرة ٤٥٠ .

(٦) انظر : الإنصاف ٤٠٤ ، ٤٠٧ .

(٧) انظر : الإنصاف ٤٠٤ .

وكذلك الكلامُ في : أَمانةِ اللّهِ ، وعهدِ اللّه ، حَذْفًا ، ورَفْعًا ، ونَصْبًا .

خاتمةٌ لهذا الفرْع :

إِذا عطفْتَ في القسَم ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنهَّارِ إِذَا تجَلَّى ﴾ (١) ، فإِنَّ الواوَ الأُولى للقسَم ، والتي بعدها للعطفِ ، ولا تكونُ للقسم، قال سيبويه : ولو قال : وحَقِّكَ وحَقِّ زيْدٍ - على وجه الغلط والنِّسْيان - جازَ (٢) يُريد: أنَّه لا يجوزُ لغيرْ غالطٍ أن يُقسِمَ قَسَمًا على غير شيْءٍ ، ثُمَّ يَجِيءُ بقَسَمٍ آخَرَ ، قال : ولو قال : وحَقِّكَ وحقّكَ - على التوكيد - جازَ ، وكانَتِ الواوان (٣) للقسَمِ .

واعلَمْ أَنَّكَ إِذا أَخْبرْت عَنْ يمينٍ حُلفَ بها ، فلك فيه ثلاثةُ أَوجُهٍ :

أَحَدُها : أن تأتِيَ بلفظِ الغائب ، كأَنَّكَ تخْبِرُ عن شيْءٍ كانَ ، تَقولُ :٨٣/ب استْخْلَفْتُهُ ليقُومَنَّ .

والثَّاني : أَنْ تأتيَ بَلفظ (٤) الحاضرِ - تُرِيدُ اللفظ الذي قيل له - فتقول : استْخْلَفتُه لتَقُومَنَّ ، كَأنَّكَ قُلْتَ : لَتَقومَنَّ .

والثالثُ : أَنْ تأتِيَ بلفظ المتكلمِّ ، فتقول : استْخلفتُه لأَقُومَنَّ ، ومنْهُ قوله

---

(١) ١، ٢ / الليل .

(٢) الكتاب ٣/ ٥٠٢ .

(٣) الذي في الكتاب في الموضع السابق : " .. وكانت الواوُ واوُ الجرّ " .

(٤) فى الأصل : أَنْ تأتي لفظ الحاضر .

تعالى : ﴿ قَالُوا تَقَاسَمُو بِاللهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ﴾ [1]؛ بالنّون [2] ، والتّاء [3] ، والياء [4] ، ولو كانتْ " تقاسَمُوا " أمْرًا ، لم يجُزْ فيه الياءُ ؛ لأنّه [5] ليْسَ بغائبٍ .

الفَرْعُ الثالثُ

في أجْوِبَتِه : لمَّا كان القسَمُ بمنزلَةِ المفردِ احْتاج إلىَ جواب يَتِمُّ به ، وإلى رابِطَةٍ بْينَ القسَمِ ، والمقسمَ عليْه ، لفظًا أو تقديرًا ، ولا تخلُو الجُملةُ :أَنْ تكونَ موجَبةً أو مَنْفيَّةً .

أمَّا الموجَبَةُ ، فلا تخلُو : أنْ تكونَ اسْمِيَّةً أو فعْلِيَّةً .

فالاسْمَّيةُ : يربِطُها بالمقسَمِ عليْه حَرْفان ، " إنَّ " ، واللَّامُ التي للابتداء ، وتُغْني عَنْ لامِ القسَمِ ، ويَدْخُلانِ مُجْتمعَيْنِ ، ومُنفردَيْنِ ، تقولُ : واللَّهِ إنَّ زيدًا لَقائِمٌ ، وإنَّ زيْدًا قائِمٌ ، ولَزَيْدٌ قائِمٌ .

والفِعْلِيَّةُ : لا تخلُو أنْ تكونَ ماضِيَةً ، أو حاضِرةً ، أو مُسْتَقْبَلَةً .

فالماضِيَةُ :تُجابُ باللَّامِ ، و " قد " مُجْتَمعَيْنِ ، ومُنْفَرَدَيْنِ ، تقولُ : واللَّه لقد

---

(١) ٤٩/ النمل .

(٢) وهي قراءةُ الجمهور .

(٣) وهي قراءةُ الحسن وحمزة والكسائي وخَلَف .

(٤) وهي قراءةُ مجاهد وابن وثّاب وطلحة والأعمش وحُميد بن قيس .

وانظر : السبعة ٤٨٣ والتيسير ١٦٨ وشواذ ابن خالويه ١١٠ وإبراز المعانى ٤٢٥ والبحر المحيط ٧/ ٨٤ والنشر ٢/ ٣٣٨ وإتحاف فضلاء البشر ٤١٠ .

وقال الصَّيْمَرِيُّ في التبصرة ٤٥٥ :" يجوز فيه ثلاثة أوْجُهٍ : (لنُبَيِّتَنّه) بالنون ، على لفظ المتكلّم كأنه قال : قالوا له :"لتُبَيِّتُنَّه . و (لَ) بالتاء على لفظ ما قيل لهم ، كأنه قيل : قال بعضُهم لبعْضٍ لَتُبَيِّتُنَّه ، أي : قال كُلّ فريقٍ منهم للآخَر : هذا . و (لَيُبَيِّتُنَّهُ) " بالياء ، على لفظ الغائب لأنّه إخبارٌ عن الغائب .

(٥) يقصد أنَّ الأمْرَ لا يكون لِغائِب .

قامَ ، وقد قامَ ، ولَقامَ ، قالَ اللّهُ تعالىَ : " وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا " [(١)] ، وَأجابَ بقوله :" قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا "[(٢)] وقال تعالى : " وَلئَن أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يكْفُرُونَ :[(٣)]، وقال امْرُؤُ القَيْس [(٤)] :

خَلَفْتُ لها باللَّهِ حَلفَةَ فَاجِرٍ   لَنَامُوا فما إِنْ مِن حَدِيثٍ وَلاَ صَالِى

والحاضِرةُ : تُجابُ بـ " إنَّ " واللاَّمِ مجْتَمَعْينِ ، وبـ " إنَّ " مُفْرَدَةً ، تقولُ : واللّه إِنَّ زيدً اليقومُ ، وإِنَّ زيدً يقُومُ ، وبعضُهم يُجيزُ دخولَ اللّامِ مُفْردةً ، فيقولُ واللّه ليقومُ زيدٌ الآنَ ، وهو قَليلٌ .

والمْستَقْبَلَةُ : تجُابُ باللّامِ ، مُضافًا إليْها نونُ التوكيدِ ؛ فرْقًا بيْنها وبينَ الحاضرةِ ، تقولُ : واللَّهِ ليقومَنَّ زَيْدٌ ، وقد جاءتِ النّوُن وَحْدَها في الشّعْرِ ، قالَ[(٥)] :

٨٤/أ

وقَتيلِ مُرَّة أَثْأَرَنَّ فإِنَّهُ   فِرْغٌ وإِنَّ أَخاكُمُ لمْ يُقصَدِ

---

(١) ١/ الشمس .

(٢) ٩/ الشمس .

(٣) ٥١ / الرّوم . وقد أضفتُ قوْلَه تَعالى :" مِن بعده يفكرون " لتتمّ الآيَةُ .

(٤) انظر : ديوانه ٣٢ .
وانظر :الأصول ١/ ٢٤٢ والإيضاح العضديّ ١/ ١١٧ وابن يعيش ٩/ ٢٠ ، ٢١ ، ٩٧ والمغني ١٧٣، ٦٣٣ وشرح أبياته ٢/ ٣٩٦ و ٧/ ٣٣٢ والخزانة ١٠/ ٧١ .
وقال البغداديُّ في الخزانة : " وهو شاهدٌ على أنَّ قوله : (لناموا) جوابُ القَسَمِ ، وجازَ الربطُ باللام من غير " قد " ؛ لضرورة الشعر ، ويجبُ تقدير " قد " بعد اللام ؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ لا تدخلُ على الماضي المجرّد " .

(٥) هو عامر بن الطفيل . انظر ديوانه ٥٦ .
انظر : الضرائر ١٥٧ وشرح الحماسة للمرزوقيّ ٥٥٨ والمغني ٦٤٥ وشرح أبياته ٣/ ٨ والهمع ٤/ ٢٤٦ والخزانة ١٠/ ٦٠
مُرّة : أبو قبيلة ، وهو مُرّةُ بن عوف بن سعد . فرْغٌ – بكسر الفاء – هَدْر ، يُقال : ذَهَبَ دَمُ فلانٍ هدْراً وفرْغا ، إذا لم يُقتَل قاتِلُه لم يُقصد : لم يُقْتَل ، يقُال أقصدتُ الرجلَ ، إذا قتلْتَه .

وقد أدْخَلُوا الامَ القسَمِ والقسَمُ محذوفٌ ، كقوله تعالى :"وَلئَنْ قُتِلْتُم فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْمُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ ممَّا يجْمَعُونَ . وَلَئَنْ مُتُّمْ أَو قُتِلْتُمْ لإلى اللَّهِ تُحْشَرُونَ " [١] ، فاللاَّمُ الأولى [٢] ، والثالثةُ [٣] مُوِّطِئَةٌ للقَسمَ ، والثانيةُ [٤] لامُ ابتداءٍ مُغْنيَةٌ عن القسمِ، والرَّابعةُ [٥] لامُ قَسَمٍ ، ولَمْ يدخُل معها نون توكيد، للجارّ والمجرور الحاجزِ بينها وبينَ الفعْلِ .

وأمَّا الجملةُ المنفيَّةُ : فلا تخلوُ أَنْ تكونَ اسْمِيَّةً أَو فعليّةً .

فالاسْمِيَّةُ : تُجاب بـِ " مَا " النافيةِ ، تقولُ :وَاللَّهِ ما زيدٌ قائمٌ .

والفعليّةُ : لا تخلُو أَنْ " تكونَ ماضِيةً ، أو حاضرةً ، أوْ مُستقبلَةً ، فالماضيةُ : تجابِ"مَا" تقولُ: واللَّهِ ما قام زيدٌ . وقدْ أَدْخلوا "لاَ" على صِيغةٍ ماضِية اللَّفظ، مُسْتقبلَةِ كقولهم : واللّهِ لاَ قُمْتُ ، تُريدُ : لا أَقومُ ، والحاضرةُ : تجُاب بِـ " لاَ " ، تقولُ : واللَّهِ لايقُوم زيْدٌ ، وتجُابُ بـِ " مَا " ، عند مَنْ أَجازَ دُخولَ اللاَّم[٦] عليْها بِشَرِيطةٍ ،وهي : أَنْ تُولِيَ "مَا" الاسْمَ، وتجعلَ الفعْلَ خبَراعن الاسْمِ ـ كَما فُعِلَ في الإِيجابِ ـ نحو: مازيدٌ يقومُ ، وقد قال ابْنُ جِنِّي، في

---

(١) ١٥٧ ، ١٥٨ / آل عمران .
(٢) فى قوله تعالى :" ولَئِن قُتِلْتُمْ " .
(٣) فى قوله تعالى : " وَلَئِن مُتمْ " .
(٤) فى قوله تعالى : "لمغْفِرةٌ ".
(٥) فى قوله تعالى : "لإِ لَى اللَّهِ يُحشَرُونَ " .
(٦) ذكر ذلك ابن مالك في " التسْهيل " وخصّه بالضرورة ، وأورد ابن عقيل فى " المساعد " شاهداً علي ذلك وهو :

لعَمرِكِ يا سَلْمى لما كنْتُ راجياً حياةً ، ولكنّ العوائدَ تُخرَقُ

وانظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٣١٥ .

" اللُّمَع "[١] واللَّهِ ما يقُومُ زيدٌ ، وفيه نَظَرٌ .

والمسْتَقْبَلَةُ : تجَابُ بـ " لاَ " ، فيُقالُ : واللَّهِ لا يقومُ زيْدٌ .

وامْتَنَعوا مِن إجابَةِ القسَمِ بـ " ما دامَ " و " ما زَالَ " وأَخواتِهِما ، إذا كُنَّ نواقِصَ ، وقد جَوَّزَهُ [٢] قوْمٌ ، والأَوَّلُ أَكْثَرُ .

وقد تُحذفُ " لا " من الجوابِ ، وهي مُرَادَةٌ ، وذلك : إذا كان الكلامُ يقتضِي وجودَهَا ، كقوله تعالىَ : " تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ " [٣] ، وقولِ امْرِئَ القيس [٤] :

فقُلْتُ يمينَ اللَّهِ أبْرَحُ قاعدًا

أَيْ : لا تفْتَأُ ، و : لا أَبْرَح وبعضُهم يحمِلُ " ما " - في الحذف - على "لاَ"[٥] وهو قليل .

---

(١) صـ ٢٩٠ .

(٢) انظر : الهمع ٤/ ٢٥٥ .

(٣) ٨٥ / يوسف . والكلامُ يقتضي وجود " لا النافية ؛ لأنَّ المعنى على النفي؛ إذْ الأصلُ : لا تفتأُ ؛ لأنه لو كان الكلامُ موجَباً لجاء معه باللام والنون المؤكّدتين ، ولمّا كان الإتيانُ بهما فى الموجَب لازماً سَهُل حذفُ حرفِ النفى فى المنفيّ .

(٤) انظر ديوانه ٣٢ .
والبيتُ من شواهد سيبويه ٣/ ٥٠٤ وانظر أيْضا : المقتضب ٢/ ٣٢٦ والأصول ١/ ٤٣٤ والخصائص ٢/ ٣٨٤ و والتبصرة ٤٤٨، ٤٥٤ وابن يعيش ٧/ ١١٠، ٨/ ٣٧ والمغنى ٦٣٧ وشرح أبياته ٤/ ١٠٣ و ٥/ ٤٦ والخزانة ١٠ / ٤٣ ، ٩٤ .
وصدْرُ البيت :
ولوْ قَطَّعوا رأْسي لديك وأوْصالي

(٥) هذا مذهب الزّجاج وتلميذه الزّجاجّي . انظر : جُمل الزجَّاجَيّ ٧٠ ، والبسيط ٩٢٠ والإرشاد في علم الإعراب ٣٢١ .

وقد أجابوا القَسَمَ بـ " لَمْ " و "لَنْ " في الشِّعْر ، قال [١] :

رُوَيْقُ إنّي وَما حَجَّ الحجيجُ لَهُ   وما أَهَلَّ بَجَنبي نَخْلَةَ الْحُرُمُ

لَمْ يُسْلِني عنْكمُ مُذْلَمْ أُلاقِكُمُ   عَيْشٌ سَلَوْتُ به عنْكُمُ ولا قِدَمُ

وقال الآخرُ [٢] :

أَجِدَّكَ لَنْ تَرَى بِثُعَيْلَبَاتٍ   ولا بَيْدَانَ ناجِيةً ذَمُولاَ

قال السِّيرافيُّ : إذا حَلَفْتَ على شيءٍ فيه طلبٌ ، فإنّ الجوابَ بـ " إلاَّ " و " لمَّا " ، كقولك : أَقْسَمْتُ عليكَ إلاّ فَعلْتَ ، ولمَّا فعلْتَ ، وكان الأصلُ : أَقْسَمْتُ عليْك لَتفْعَلَنَّ ، فلمَّا كانَ القسَمُ على شيْءٍ تطلبُه منْهُ ، صارَ بمنزلة : نَشدْتكَ اللَّهَ [٣]

---

(١) هو زيادُ بن حمل ، وقيل : هو زيادُ بنُ منقذ .
وانظر : شرح حماسة أبي تمّام للمرزوقي ١٣٩٨ .
رويق : منادى مُرخَّم ، وهو اسْمُ امرأة مرَّ ذكرُها في بيتٍ سابق .
الأصل قبل الترخيم : رويقَةُ . قوله : وما حجَّ الحجيجُ له ، يجوز أن تكون " ما " بمعنى " الذى " كأنَّه أقسَمَ بالبيْتِ الذى حجّ إليه الحُجّاج ، وبإهْلال الحُرُم ، وهو رَفع الصَّوْتِ بالتَّلبيةِ . بِجَنْبَيْ نَخْلَةَ: وادي نَخلَةَ لهُذيْل،بيْنَه وبين مكة مسيرةُ ليلتَين كما فى معجْم البلدان ٥/ ٢٧٧ .
ويجوز أنْ يكون " ما " موضوعاً موضع " مَنْ " على ما حكى أبو زيدٍ من قولهم : سُبْحانَ ما سبحَّ الرعْدُ بحمْده ، ويكون اللَّهُ مُقْسَماً به ، وجواب القسم : " لم يُسْلِنى "قوله :" وما أَهَلَّ " يُراد به : وما أهَلّ له ، فحُذِفَ لتقدُّم ذكره في قوله : " وما حجَّ الحجيجُ له " .
ويُقال : أَحْرَم الرجُلُ بالحجّ ، فهو مُحْرِم ، ويُقال : قوْمٌ حَرَامٌ وحُرُمٌ ومُحْرِمون .

(٢) هو المرّارُ بن سعيد الأسَدِيّ .
انظر :الخزانة ٢/ ٧٩ واللسان (بيد) وتاج العروس (باد) ومعجم البلدان (ثعيلبات) ٣/ ١٦
أجدَّك : مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب ، وأصله : لا تفعل كذا جدّا ، ودَخَلتْ عليه همزةُ الاستفهام ؛ إيذاناً بأن الأمر ينبغى أنْ يكون كذلك على سبيل التقرير ، والتقرير يفُيد معنى التأكيد، ويقع بعده النفى غالباً ، ولا يُسْتَعمل فى القَسَم إلا مضافاً . ثعيلبات :موضع . بَيْدَان :موضع ، وقيل : ماء ،وقيل : جَبَلٌ أحمر مُسْتطيل . الذَّمول : نوْعٌ من سيرْ الإبل ، قيل : هو السّيْرُ اللّين ، وقيل : هو سَيْرٌ فوْق العَنَق . والناجِيَةُ : الناقةُ السّريعة تنجو بمَن يركَبُها .

(٣) انظر الجزء الثاني من شرح السيرافي صـ ٣٦٨ ، تحقيق د/ درديري أبو السعود .

وقد وضعتِ العربُ ألفاظًا تتلقَّاها تارةً بما تَتَلقَّى به القسَمَ ، كقوله تعالى : ﴿ وإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الذِّينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ يَكْتُمُونَهُ ﴾ [١] وتارةً لا تتلقَّاها بهِ ، كقوله تعالىَ : " وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمْ الطُّورَ خُذُوا مَا آتيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ " [٢] ، وتارةً يكُونُ الذي بعدهَا مُحْتَمِلاً للأمريْن ، كقوله تعالىَ : " وَإِذْ أَخذْنَا مِيثَاقَكُمْ لاَتَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ " [٣] .

القسْمُ الثانى من الباب الثاني عَشَرَ ، وهو المجرورُ بالإِضافَةِ

وفيه فصلان :

---

(١) ١٨٧/ آل عمران . وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو و " لُيبَيّنُنّه " "ولا يكتمونه " بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء فيهما . انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٣٧١ والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ٦٢٥ .

قال الأخفش في معانى القرآن ٢٢٢ : " تقول : " استَحلفهُم ليَبُيّنُنّه ولا يكْتمُونَهُ " وقال : " لتَبُيّنُنّه ولا تكْتمونَهُ " أيْ : قُل لهم : " واللّه لتَبُيِّنُنّه ولا تكْتمونَه " ، وهكذا أشار إلى القراءتين مُقَدّراً القَسَمَ على كُلٍّ منهُما .

(٢) ٦٣، ٩٣ / البقرة . قال الأخفش فى معاني القرآن ١٠٢ : " يقول : اذكروا إذْ أَخذْنا ميثاقكم ورفعْنا فوقكم الطور " ، يقول "فقُلنا لكم " خذواْ " ، كما يقول : " أوحيْتُ إليه قُم " ، كأنّه يقولُ : أوحيْتُ إليه فَقُلْتُ له : قُم " .. " .

(٣) ٨٤/ البقرة .

الفصل الأول
في تعريفها

وهو نوعٌ من الإسْناد ، يُجرُّ فيه الثَّاني ، بِإسناد الأوَّلِ إليْه لفْظًا أَو تقديرًا ، فالثَّاني مُتمَمٌ للأوَّلِ ، ومعمولٌ له .

وهي على ضربْين : إضافةٌ بمعنى اللامِ ، وإضافةٌ بمعنى " منْ " .

الضَّربُ الأوّلُ : نوعانِ : أَحدهما : إِضافةٌ محْضةٌ ، والثاني : إضافةٌ غيرُ مَحْضَةٍ .

والنَّوعُ الأوّلُ صِنفان أَحدهما : إِضافةُ مِلْك ، نحو " دَار زيْدٍ ، وغلام عَمرٍو ، والثاني : إضافةُ تَخْصيصٍ ، نحو : سَرْج الدابَّةِ ، وغُلامُ رجُلٍ ، وكُلُّ الدّراهِمِ ، إلاَّ أَنَّ " كُلاً " لا تقعُ إلا على مُتَجزِّئٍ ، بالوجودِ أَو بالتقديرِ ، لو قُلتَ : جاءَني كُلُّ زيْدٍ ، لم يجزْ .

وتأْويلُ هذه الإضافات : دَارٌ لزيْدٍ ، وغُلامٌ لِعَمرٍو ، وسَرْجٌ للدّابّةِ ، وكُلٌّ للدراهِمِ ، والفرْقُ بْيَنُه / إذا كانَ مُضافًا بغير تَنْوينٍ وبينه إذا كان مضافًا بلامٍ ٨٥/أ وتنْوينٍ : أَنَّ الأوَّلَ مَعْرِفَةٌ ، وهذا نكرةٌ ، وإذا قُلت : يَدُ زيْدٍ ، وَعَيْنُ عَمرٍو ، فمعناهُ : يَدٌ لِزيدٍ ، وعيْنٌ لعَمرٍو ، فاليدُ ، وإن كانتْ مِنْ زيْدٍ ، لكنَّها لا يُطْلَقُ عليْها اسْمُ زيْدٍ ، كما يُطْلَقُ الخَزُّ على ثوْبِ خزٍّ ، وقد تَظْهر هذه اللّامُ في بعْضِ الأماكِنِ لِحرْصِهم على إرادتها ، كقوله [1] :

---

(١) هو سعد بن مالك . انظر : شرح حماسة أبى تمّام للمرزوقي ٥٠٠ والبيتُ من شواهد سيبويه ٢٠٧/٢ ، وانظر أيْضًا : الخصائص ٣/ ١٠٦ والتبصرة ٣٤٣ ، ٦٤٢ وابن يعيش ٢/ ١٠ ، ١٠٥ و ٤/ ٣٦ و ٥/ ٧٢ والمغني ٢١٦ وشرح أبياته ٤/ ٣١١ واللسان (رهط)
الأراهط : جمع رهط ، وهو من الثلاثة إلى العشرة ، وقيل : هو ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة .

يا بُؤْسَ للحرْب التَّي وضَعَتْ أَراهِطَ فا فاسْتراحُوا

يرُيد : يا بُؤْسَ الحرْب .

النوْع الثاني : الإضافةُ غير المحضَةِ ، وهى أربعةُ أصناف :

الصّنْفُ الأوّلُ : اسْمُ الفاعل ، إذا كان بمعنى الحال ، والاسْتقبال، نحو : ضارِبُ زَيْدٍ الآنَ وغداً ، وراكبُ فَرسٍ ، فهذا لمْ يُفِدْ تعريفًا مْحضًا ؛ لوصْفِك النكرةَ بِهِ ، قال اللّهُ تعالى : " فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ " [1] ، وقال - عزَّ مِن قائلٍ - " هَذَا عارضٌ مُمْطِرنَا " [1] ؛ ولدخول " رُبَّ " عليْها ، تقول : رُبَّ رَاكبِ فَرسٍ لَقِيتُ ، وهذا الحكمُ مَوْجودٌ في الأصناف الثَّلاثة الباقيَةِ .

ولْلعَربِ في قولهم : " واحِدُ أُمِّه " و " عَبْدُ بَطْنِه " قَوْلانِ : أَكْثرُهُما : التَّعريفُ، وأَقلهُّمَا : التنكيرُ[2]، فَمَنْ نكَّرهُما ، فلدخول "رُبَّ " عليهما في قوله[3]:

أَمَا وِيَّ إِنِّي رُبَّ واحِدِ أُمِّه أَجَرْتُ فَلا قتْلٌ لَديَّ ولا أَسْرُ

ومَنْ عرَّفَهُما[4]جعلهُما بمنزِلَةِ :نَسيجِ وحْدِه ؛كأَنَّه عَنَى بواحِدِ أُمِّهِ: الكامِلَ النَّبِيهَ، وبعبْدِ بَطْنِه :الناقِصَ الوضِيعَ،والضميرُ فيهما،لا يَرْجِعُ إِلى "واحدٍ"، ولا إِلى"عبْدٍ"، وإِنَّما يرجع إلى غيرهما،إمَّا مُبْتَدأٍ،أو موصوفٍ، تَقدَّم ذِكْرُهُمَا .

الصِّنفُ الثَّاني : الصِّفةُ الجارِي إِعرابُها على ما قَبْلها ، وهيَ في الحقيقة

---

(١) ٢٤/ الأحقاف .

(٢) فى المسائِل الحلبِّيات لأبي عليٍّ الفارسى ٢٤٥ : " .. فإن قُلْتَ : فقد حكى أبو الحسن أنَّ بعض العرب يجعل " واحِدَ أمّه " و " عبدَ بَطنه " نكرةً ، ويُدخِل عليه " رُبّ " وأنْشَدَ : أماويَّ .. البيت ، فقد حُكِيَ هذا وقال - مع ذلك - : الوجه الجَيِّد : أنْ يكون معرفةً ، وهو أكثر .. " .

(٣) هو حاتم الطائيُّ . انظر : ديوانه ٢١٢ .

وانظر : المسائِل الحلبيات ٢٤٥ والخزانة ٤/ ٢١٠ ، ٢١٨ والهمع ٤/ ٢٧٠ واللسان (وحد) .

أما ويَّ :منادى مُرخَّم (ماويّة) وهى زوجةُ حاتم . أجَرْتُ : أمَّنْتُه مما يخاف .

(٤) فى الأصل : ومن عرفها جعلها .

لِمَا أُضِيفَتْ إليْه ، كقولكَ : مررْتُ برجُلٍ حَسَنِ الوجْهِ ، تقديرُهُ : حَسَنٍ وجْهُهُ، فلمَّا نقلْتَ ضَميرَ صاحِب الوجْه إلى " حَسَنٍ " لَمْ / يمكن أَنْ تَرْفَعَ " الوجْهَ " به؛ ٨٥ / ب لأنَّ الفعلَ الواحِدَ لا يَرفَعُ اسْمين ؛ فلمَّا احْتجْتَ أَنْ تُبَيِّنَ موضِعِ الحُسْنِ أَضفْتَ الصِّفَةَ إليْه ، فإنْ وصَفْتَ به مَعْرِفةً أَدْخلْتَ الألفَ واللَّامَ على الأوَّلِ ، وتَجُرُّ الثانِيَ ، وتَنْصِبُه ، فتقولُ : مررتُ بالرّجُلِ الحسنِ الوَجْه ، والوجْهَ ، وسَيجيءُ بيانُ هذا في باب [1] العواملِ مُسْتقْصًى .

الصِّنفُ الثالثُ :أَفعَلُ ، إذا أُضيفت إلى ما هو بَعْضٌ له ، كقولك : زيدٌ أفضَلُ القوْمِ ، ومررْتُ برجُلٍ أَفْضلِ القوْمِ ، وله في الكلامِ ثلاثةُ أَماكِنَ :

الأوّلُ : أَنْ يتصلَ بِـ " مِنْ " ، وحينَئِذٍ يكونُ للمذكرِّ والمؤنَّثِ والاثنيْن والجمع ، على صورةٍ واحدة ، ولا تَدْخُلُه أَلِفٌ ولاَمٌ ولا إِضَافة ، تقولُ :زيْدٌ أفضلُ من عَمْرٍو ، وهِنْدٌ أَفضل من دَعْدٍ ، والزَّيدانِ أَفْضَل من عَمرٍو ، والزَّيدُونَ أَفضَلُ من عَمرٍو ، ولا تقولُ : زيدٌ أَفضلُ غُلام مِنْ عَمْرٍو ، ولا زيدٌ الأفضَل من عَمْرٍو، فأَمَّا قولُه [2] :

ولَسْتَ بالأكْثرِ منهم حَصىً وإنَّمَا العِزَّةُ لِلْكاثِرِ

فليْسَتْ " مِنْ " فيه بالتَّي نحْنُ بصَدَدِهَا، وإنَّما هي بمعنى " في "، كقولك : أَنْتَ منهم الفارسُ الشَّجَاعُ ، أَيْ : من بيْنِهِم وفيهم ، فيكونُ التقديرُ :لَسْتَ

---

(١) انظر صـــ .

(٢) هو الأعشى . انظر ديوانه ١٤٣ .

انظر :الخصائص ١/ ١٨٥ و ٣/ ٢٣٤ وابن يعيش ٦/٣ و ٦/ ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٥ والمغني ٥٧٢ وشرح أبياته ٤ / ٣٢٧ والخزانة ٨/ ٢٥٠ .

حَصًى : المراد لسْتَ بالأكثر منهم عدداً .

بالأكثر حَصًى من بيْنِهم ؛ فَهي لضربٍ من البيانِ .

ومتى كان "أفْعَلُ" صفِةً لم يحْسُنْ حذفُ " منْ " منْهُ ، وإن كانَ خبرًا جازَ حذفُها ، ومَّما حُذفتْ منه " منْ " وهى مقدَّرةٌ؛ قولهُ تعالَى : " يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى " [١]، وقولُهم : اللَّهُ أَكبرُ، وقولُ الفرزدقِ [٢]:

إنَّ الَّذي سَمكَ السَّماءَ بَنَى لنا   بْيتاً دَعائمُه أَعزُّ وأَطْوَلُ

وقيلَ : التقديرُ : كبيرٌ ، وعَزيزٌ ، وطويلَةٌ ، كمَا في قوله تعالىَ : " وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ " [٣] أَيْ : هَيِّنٌ [٤].

الثَّاني : أَن يَكونَ فيه الألِفُ واللّامُ ، وحينئذٍ يُثنَّى ويجمع ، ويؤنَّثُ ،تقولُ : زيدٌ لأفْضَلُ ، وهِنْدٌ الفُضْلَى ، والزَّيْدَانِ الأفْضلانِ والزّيدونَ الأفْضَلونَ ، ولا يجوزُ حذفُهُما منه / إلاَّ إِذا عاقبَتْهُما الإِضافَةُ . ٨٦ / أ

الثَّالثُ : أَنْ يكونَ مُضافًا، نحو : زيدٌ أَفضَلُ القوْمِ ، ولا يخلوُ : أَنْ تُضَمَنّه معنى " مِنْ " ، أَو لا تُضَمَنّه .

فإنْ ضَمَّنْتَهُ فلا تُثنّيه ولا تجمعُهُ ولا تُؤَنِّثُه ؛ حَمْلاً على ظهور " مِنْ " ؛ لأَنّ هَذِهِ الإِضافَةَ قد جَعَلَتْ " زيْدًا " واحدًا من القوْمِ ، ومُشارِكاً لهم في الفضل ، ونَفَّلَتْه

---

(١) ٧/ طه .

(٢) انظر : ديوانه ٢/ ١٥٥ .

وانظر : الكامل للمبرد ٨٧٧ وابن يعيش ٦/ ٩٧ ، ٩٩ والخزانة ٨/ ٢٤٢

سَمَك السماءَ : رفعها .

(٣) ٢٧/ الرّوم .

(٤) ذكر المبرّدُ هذا التقدير ، وذكر أيْضا تقديراً آخر ، يقول " والقول الثاني في الآية : هو أهْوَنُ عليه عندكم ؛ لأنّ إعادةُ الشَّيْءِ عند الناسِ أهْوَنُ من ابتدائه .. " وانظر : الكامل ٨٧٦ – ٨٧٨ .

عليهم بالزِّيادة فيما اشْتركُوا فيه ، وهذا هو الأكثرُ الأشْهَر ؛ تقولُ : زيدٌ أَفْضَلُ رجُلٍ، وأَفْضَلُ الرَّجُلَيْنِ ، وأَفْضَلُ الرِّجالِ ، وَهُمَا أَفْضَلُ القومِ ، وأَفضَلُ رجُلٍ ، وأَفضَلُ رجُلَيْن ، وهُمْ أَفضَلُ رجالٍ ، معناهُ : إِثْبَاتُ الفضْلِ لَهُ على الرِّجال ، إذا فُضِّلُوا رجُلاً رجُلاً ، واثْنَيْنِ اثنيْنِ ، وجماعةً جماعةً ، ممَّا هُوَ وهُمْ فيه شُركَاءُ ، ومِنْهُ قولهُ تعالىَ : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُم أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىَ حياة ﴾ [1] ، وقولهُ تعالى : ﴿وَأَكْثَرُهُمْ الفاسِقُونَ﴾ [2] ﴿ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [3] وكقول الشاعر [4]:

وميَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْن جِيداً

وكقوله [5] :

أَلَسْتُمْ خيْرَ مَنْ رَكِبَ المطايَا

---

(١) ٩٦ / البقرة .

(٢) ١١٠/ آل عمران .

(٣) ١٠٠/ البقرة .

(٤) هو ذو الرمّة . انظر ديوانه ١٥٢١ .

وانظر الكامل ٩٥٠ والخصائص ٢/ ٤١٩ وشرح حماسة أبي تمّام للمرزوقي ٧١٥ وابن يعيش ٩٦/٦ واللسان (ثقل) والخزانة ٩/ ٣٩٣ .

السّالفة :أعلى العُنق ، والقذال : مُقدّم الرأس فوق القفا .

ما ذكره المؤلف صدر بيت ، وعَجُزُه :

وسالفةً وأحْسَنُه قذالا

والشاهد فيه : قولهُ : وميّةُ أحْسَنُ الثقلين ، حيث ذكّر " أحْسَنُ " وإن كان جارياً على مؤنث ، ألا ترى أنه قال :أحسَنُ الثقلين ، وهو خبرٌ عن "ميَّةَ :" ، وعلة تذكير " أحْسَن " أنه مُضمّن معْنى " مِنْ " .

(٥) هو جرير : انظر :ديوانه ٧٧ .

وهذا صدرُ البيت ، وعَجُزه :

وأنْدَى العالمين بطونَ راح

وانظر معانى القرآن للأخفش ٥٦ ، ١٨٣ و الخصائص ٢/ ٤٦٣ و ٣/ ٢٦٩ وابن يعيش ٨/ ١٢٣ والمغني ١٧ وشرح أبياته ١/ ٤٧ ، ٤٨ ، ٥١ .

وكقوله (١) :

وهُنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللَّهِ أَرْكَانَا

وَإِنْ لَمْ تُضَمِّنه معْنى " مِنْ " ، وقَصدْتَ بهذه الإضافَةِ أنَّه المعروفُ بالفضْلِ كأنَّك قُلْت : زيْدٌ فاضِلُ القوْمِ ، فلَيس دَاخِلاً فيهم ، ولا يَجِبُ أَنْ يكونَ مُفضَّلاً ، ولا أَنَّهُم شاركوهُ في الفضْل ، بل يكونُ قدْ فُضِّلَ على غيرهم ، وعُرِفَ ذلك ، فقيلَ : هو الأَفْضَلُ ، كمَا تقولُ : هو الفاضِلُ ، ثم نَزَعْتَ الألِفَ واللَّامَ ، وأَضَفْتَهُ ، ويكونُ مَعْرِفَةً ، بخلاف الثَّانِي ، فلا يجوزُ أن تصِفَ به النكرةَ وحينئذٍ تُثَنِّيه وتجمعُه ، وتُؤَنِّثُهُ ، فتقولُ: الزَّيدانِ أَفضلا القوْمِ ، والزيدُونَ أَفضلوُ القومِ ، وهِنْدٌ فُضْلَى القوْمِ ، و "فُعْلَى أفْعَلَ" ليسَتْ مُطَّرِدةً ، ولا تقولُ منْه إلاما قالوُا، وبعْضُهمُ يجْعلُه مُطْرِدًا (٢) ، والأوَّلُ(٣) أَكْثَرُ، ومِن هذا النوع قولهُ تعالَى : ﴿ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾(٤) ، و ﴿ إِلاَّ الذَّينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾(٥) .

وإذا قلْتَ : هِندٌ أكبرُ بناتِكَ ، إنْ جَعَلْتَهَ من النَّوع الثانى جازَ/ ولا تكونُ هِنْدٌ ٨٦/ب مِنْ بناتِهِ ، فكأنَّكُ قُلْتَ : هِنْدٌ أكبرُ من بناتِك ، وإِنْ جعلتَهُ من الثَّالثِ لم يجُز أَنْ

---

(١) هو جرير أيْضا : انظر : ديوانه ٤٩٢ .
وما ذكره المؤلف هو عَجُز البيْت ، وصدْرُه :
يصْرَعْن ذا اللبَّ حتَّى لا حراك بهِ

(٢) قال ابن السرّاج فى الأصول ٢/ ٨ : " .. فإن أردت بـ "أفعل" معنى " فاعل " ثُنيت وجمعْتَ فقُلْتَ: زيدٌ أَفضلُكم ، والزيدانِ أفضلاكم ، والزيدونَ أفضلوكم ، والهندانُ فضْلَيَاكُم والهنداتُ فُضْلياتكم ، وفُضَلكم "

(٣) يعني عدم المطابقة ، وانظر : ابن يعيش ٦/ ٩٦ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٧٧ والبحر المحيط ٤/ ٢١٥ و ٥/ ٢١٤ و ٢١٥ والهمع ٥/ ١٦٢ هذا وفى الموضع السَّابق من المساعد نَقْلٌ عن ابن الأثير ، يقول ابن عَقيل : وإلى هذا ذهَبَ أيْضًا صاحبُ البديع .. "

(٤) ١٢٣/ الأنعام .

(٥) ٢٧/ هود .

تقولَ: أَكْبرُ ، وَإِنَّما تقول : كُبْري بناتك ، أَيْ : أَنها الكبيرةُ مْنُهنَّ [1] وقد جاءَ الوجهانِ في قول النبىّ صلَّى اللَّه علَيْه وسَلّم : " أَلاَ أُخْبرِكم بأَحبِّكمُ إلَيَّ ، وأَقْرَبِكُمْ منِّي مَجَالِسَ يومَ القيامة ؟ أَحاسِنُكم أَخْلاقاً ، أَلاَ أُخْبرُكُم بأَبْغَضِكُم إِلَيَّ ، وأَبعدِكم منِّي مَجَالِسَ يوْمَ القيامة ؟ أَسَاوِئُكم أَخْلاقاً " [2] .

وقد جاءَ " أَفْعَلُ " ، وليس هناك اشتراكٌ ، كقوله تعالى : ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾ [3] . ولاَ خيرَ في مُستقرِّ أَهْلِ النَّارِ ، وهو في التنزيل كثيرٌ ، ومن كلامهم : الصَّيْفُ أَحَرُّ من الشِّتاءِ " ، وأَمثلةٌ نَحْوُه كثيرَةٌ ، فإذا ثَبَتَ ذلك فلا يجوزُ – على النَّوْع الثَّانِي – زيدٌ أفضَلُ إِخْوَتِهِ ؛ لأَنَّ صحَّةَ كلٍّ واحدٍ من طرفيْها يقْضِي بفسَاد الآخَر ؛ فإِنَّ زيْدًا يجبُ أَنْ يكونَ واحِداً من الإِخوة ، وحَيثُ أضَفْتهمُ إلى ضميرهِ خَرَجَ عن أَنْ يكونَ مِنْهُمْ ، بدليل خروجِهِ في قولك : جاءني إِخوةُ زيد، وتنزَّلَتْ مَنْزِلَةَ : زيدٌ أَفضَلُ الحَميرِ ، فإِن قُلْتَ : زيدٌ أَفضلُ الإِخْوَةِ ، صحَّت المسْأَلَةُ ويجوزُ – على الثَّالِثِ – حيْثُ التقديرُ : زيْدٌ فاضلُ إِخْوَتِهِ ولا إِحالةَ فى ذلك .

وقياسُ " أفْعَلَ " – في كلا نوعَيْها – أَنْ يُصاغَ من ثُلاثيٍّ لا زيادَةَ فيه ، وليَس من الخلَق الثَّابِتَةِ ، والعُيوبِ ، فلا تقولُ : زيدٌ أَجْوَبُ من عَمْرو ، ولا أَعْوَرُ منه ، ولا أَسْمَرُ ، ولاَ أَطْلَقُ منْهُ ، ولكنْ يتُوصلُّ إلى التَّفضِيل في نحو هذه الأفعال ، بأَنْ يُصاغَ " أَفْعَلُ " ممَّا يُصاغُ منه ، ثُمّ يُميزُّ بمصادرِها ، تقولُ : هو أَسْرَعُ منه جواباً ، وأَقْبَحُ عوَراً ، وَأَشَدُّ سُمْرَةً ، وأَسْرَعُ انْطِلاَقًا .

وقد شَذَّ من ذلك أَلفاظٌ ، قالوا : " هُو أَوْلاهُم للمعروف " ، و"أَعطاهُمْ للدّينار والدرهم " وَهذا المكانُ أَقفرُ من غيرِه ، وأَنتَ أكرَمُ لِي من زيْدٍ وهذا الكلامُ أَخْصَرُ ،

---

(١) في الأصل : منهم ، والمناسب ما أَثْبَتُّ .

(٢) انظر : مسند أحمد ٤/ ١٩٣ – ١٩٤ وصحيح الترّمذي ٨/ ١٧٤ .

(٣) ٢٤/ الفرقان .

وفي أمْثالهِم : "أَفْلَسُ من ابْنِ (١) المذَلقّ " .

وقد جاء " أفْعَلُ منه " ، ولا فعْلَ له ، قالوا : "أَحْنَكُ الشَّاتيْن (٢) /والبَعِيريْنِ " ‏/٨٧

ومن أمثالهم : " آبَلُ من حُنَيْف (٣) الحَناتمِ " .

والقياسُ أَن يُفضّلَ على الفاعلِ ، دونَ المفعولِ ، وقد شذَّ منه نحو قولهم : " أَشْغَلُ من ذات النِّحْيَيْن " (٤) ، وهُوَ أَغْدَرُ منهُ ، وأَ لأمُ ، وأَشْهَرُ ، وأَعْرَفُ ، وأنْكَرُ، وأَرْجَى ، وأَخْوفُ ، وأَحْمَد ، وأَهْيَبُ ، وأَنا بهذا أَسَرُّ منك ، وهُمْ بشأنه أَعْنَى .

الصِّنْفُ الرَّابِعُ : إِضافةُ الموصوفِ إلى الصفةِ ، والصفةِ إلى الموصوف ، على تقديرِ مَضافٍ محذوفٍ .

فالأوّلُ : نحو : " مسْجدِ الجامع " و " صلاةِ الأُولى " وجانبِ الغرْبيِّ " ، و " دار الآخِرَة " ، التقديرُ : مَسْجدُ الوقت الجامع ، وصلاة السَّاعة الأُولى ، وجانب المكان الغرْبيِّ ، ودار الحياة الآخرة .

والثَّاني : نحو : " عليه سَحْقُ عمامَة "(٥) ، وَخَلَقُ ثَوْبٍ " (٦) ، و " جَرْدُ

---

(١) انظر : جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكريٍّ ٢/ ١٠٧ .
وابن المذلق : رَجلٌ من عبد شمْس بْن سعد بن زيد مناه ، وكان لا يجد قُوتَ لَيْلةٍ واحدةٍ في أكثر أوقاته ، وكذلك كان أبَوه .

(٢) انظر : الأصول ٣/ ١٥٥ .

(٣) انظر : جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسْكريِّ ١/ ٢٠٠ .
حُنَيْفٌ : رَجَلٌ من تيْم اللات ، حاذِقٌ يرعَى الإبل ، يُقَالُ رجلٌ آبِل - بِكسر الباء - بيِّن الإبالَةِ ، إذا كان بصيراً بالإبل ومعالجتها .

(٤) انظر :أمثال أبي عُبيْد القاسمِ بن سلاّم ٣٧٤ .

(٥) العمامةُ السَّحقُ : الباليَةُ .

(٦) الثَّوب الخلَق : البالي .

قَطيفةٍ " (١) ، و " مُغرِّبَةِ خَبرٍ " (٢) ، فذهبوا بهذه الأشْيَاء بَيَاناً وتْلخيصًا ، لا تَقْديمًا للصِّفَةِ على الموصوف .

وقد حَمَلوا على هذا الصِّنف أشْيَاءَ ، فأضافوا المُسَمَّى إلى اسْمِه في نحو قولهم : " لقيتُه ذاتَ مرَّةٍ " و " ذاتَ لَيْلَةٍ " و " دارُه ذاتَ اليمينِ " ، و " ذَاتَ الشِّمالِ " وكقول الشاعر (٣)

تداعَيْنَ باسْمِ الشِّيبِ في متثلِّمٍ

وكقولِ الآخَر (٤) :

دَاعٍ يُنَادِيه باسْمِ الماءِ مَبْغُومُ

---

(١) القطيفة الجرْدُ : البَاليةُ .

(٢) هذا جزْءٌ من حديث لعُمر - رضي الله عنه - وذلك :أنّه قال لرجلٍ قَدم عليه من بعض الأطراف : "هل من مغرِّبَةِ خبَرٍ " ، أيْ : هل من خبَرٍ جَديدٍ جاء من بلدٍ بعيد . انظر : تاج العروس (غرب) .

(٣) هو ذو الرمّة . انظر : ديوانه ١٠٧٠ .
وهذا صدْر البيت ، وعجزه :

جوانبُه من بَصرةٍ وسِلام

وانظر : ابن يعيش ٣/ ١٤ و ٤/ ٨٢ ، ٨٥ والخزانة ١/ ١٥٤ و ٤ / ٣٤٣ و ٦/ ٣٨٨ واللسان (شيب) و (بصر) .
تداعَيْن : يعني القُلُصَ المذكورة في بيتٍ سابقٍ ، والمرادُ : دَعا بعضُ القُلُص بعضاً . الشِّيب : حكاية أصوات مَشافِرِ الإبل عند الشُّرْب . المتَثَلِّم : المتكسِّر والمتَهدِّم ، أراد : في حَوْضٍ مُتثلِّمٍ . البَصرة ، بفتح الباء ، حجارة رخْوةٌ فيها بياضٌ وبه سُمِّيت المدينة المعروفة . السِّلام : جمع سَلِمَة ، بفتح السِّين وكسْر اللام ، وهى الحجارة .

(٤) هو ذو الرمّة أيْضا . انظر : ديوانه ٣٩٠ .
وهذا عجز البيت ، وصدْرُه :

لا ينعَشُ الطّرْفَ إلا ما تَخَوَّنَهُ

وانظر : الخصائص ٣/ ٢٩ والمخصّص ٨/ ٢٧ وابن يعيش ٣/ ١٤ والخزانة ٤/ ٢٤٤ و ٦/ ٣٨١ واللسان (نعش) و (خون) و (بغم) .
والمرادُ بالماء هنا : حكاية صوت مَاءٍ مَاء ، وبُغام الناقة : صَوْتٌ لا تُفصح به ، وبَغَمْتُ الرجُلَ ، إذا لم تفُصِحْ له عن معنى ما تتحدّثُ به ، ومبغوم :اسم المفِعول منه .

وكقول الكُمَيْتِ (١) :

إِليكم ذَوِي آلِ النبيِّ تَطَّلعتْ   نوازِعُ من قَلْبِي ظِماءٌ وأَلْبُبُ

وقالوا في قَوْلِ لَبيدٍ (٢) :

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عليْكَما

وما أَشْبَهَهُ : إنَّ المضافَ - وهو اسمٌ مُقْحَمٌ - دُخولهُ وخروجُه سَواءٌ ، وحَكَوْا : هذا حيُّ زيْدٍ ، وأَتَيْتُكَ وحَيُّ فُلانٍ قائِمٌ ، يُريدون : هذا زَيْدٌ (٣) ، وفلانٌ قائِمٌ ،

---

(١) انظر : الهاشميّات ٣٩ .
وانظر : الخصائص ٣/ ٢٧ والمحتسب ١/ ٣٤٧ وابن يعيش ٣/ ١٢ والخزانة ٤/ ٣٠٧ واللسان (لبب) .
تطلّعت : تشوّقَتْ . نوازِعُ : جمع نازعة ، من قولهم : نزعَتْ نفسُه إلى الشيْء ، أى : رَغبَتْ فيه وطلَبَتْهُ . ظماء : جمع ظمْأى وهى العَطَاشَى . أَلْبُب : جمع لُبّ ، وهو العقْل . وكان القياسُ الإدْغامُ ، ولكنّه فكّه لضرورة الشّعر .

(٢) انظر : ديوانه ٢١٤ .
وما ذكره المؤلف صدر البيْت ، وعجُزُه :
ومَن يبْكِ حوْلاً كاملاً فقد اعْتَذَرْ
وانظر : الخصائص ٣/ ٢٩ وابن يعيش ٣/ ١٤ والخزانة ٤/ ٣٣٧ .
وقبل الشاهد قول لبيد حين أحَسَّ بدنوّ أجله يُخاطب ابنته :
إذا حان يوْماً أن يموتَ أبوكُما   فلا تخمشا وجْهًا ولا تحْلقا شعَرْ
وقولا : هو المرْءُ الذى ليس جارُهُ   مُضَاعاً ولا خان الصديقَ ولا غَدَرْ
وقوله فى الشاهد : " إلى الحوْل " مُتعلّق بقوله : وقولا .. الخ .

(٣) فى ابن يعيش ٣/ ١٥ : " وأمّا قولهم : حَيُّ زيْدٍ ، وأتَيْتُك وحيُّ فلانٍ قائمٌ .. فهو من قبيل إضافة المسمَّى إلى الاسْم .. فالحَيُّ هُنا ليس بالقبيلة من قولك : حَيّ تميمٍ وقبيلةَ كلْب ، إنَّما هو من قولك: هذا رجُلٌ حَيٌّ وامرأةٌ حَيَّةٌ ، وتلخيصُه : الشخصُ الحيّ الذي اسْمُه زيْدٌ ، وأنبتُك والشخص الَحيُّ الذى اسْمُه فلان قائِمٌ ومنه قول الشاعر : باقُرّ إن أباك . الخ "

وأنشدُوا(١) :

يأُقرَّ إنّ أَباكَ حَيَّ خُوَيْلدٍ

أَيْ : إنّ أَباكَ خُوَيْلدًا .

وقد امتنعوا مِن إضافة الشئ إلى نَفْسِه ، كاللَّيْث والأسَد ، والحبْسِ والمنْع فلا يُضافَ أَحدَ الاسْمين إلى لآخرِ ، فأَمَّا نحوُ : جَميع ُالقوْمِ ، وكُلُّ الدراهمِ؛ وعيْنُ الشيْء ، ونفسُه ، فليْس من هذا القبيل .

الضربُ الثَّاني من الفصْل الأوّل : الإضافةُ / بمعنى " مِنْ " ، وهى ٨٧/ب لتبْيين النوْع نحو : ثوبُ خزٍّ ، وخاتم فِضَّةٍ ، أَي : من خَزٍّ ، ومن فضَّةٍ ، وحقيقتُها : إضافةُ بعضِ الشيْ ء إلى جنْسِهِ .وإذا نوّنْتَ الأوّل َجاز لك في الثاني الرّفْع ُ على عَطْفِ البيانِ ، وعلى الوَصْف - إذا ُقدِّرَ فيه الاشتقاقُ - والنّصْب ، على التمييزِ ، أَو الحالِ مع التقديرين .

والفرْقُ بين هذا الضّرْبِ والضّرْبِ الأوّلِ أَنَّ هذه الإضافةَ يقعُ الثّاني فيها على الأوّل : نقولُ : ملكْتُ خزًا وفِضَّةً ، وَإِنَّما ملكْتَ منهُما ثوْبًا وخاتماً، والإضافةُ الأُولى لا يُوجَدُ ذلك فيها ؛فإنَّ " زيْدًا" لا يقعُ على الغُلامِ ، فلا تقولُ : مررْتُ بزيدٍ ، وأَنْتَ تُريدُ غُلامَهُ ، ومتى َصحَّ أَنْ يكونَ الثَّاني خبرًا عن الأَوَّلِ فالإضافةُ بمعْنى " مِنْ " ، ومتى لمْ يصحّ ، فالإضافة ُ لاَميّةٌ .

---

(١) لجَبّار بن سلْمىّ بن مالك ، أحد الشعراء الجاهليين :

وما ذكره المؤلف هو صَدْرُ البيت ، وعجزهُ :

قد كُنْتُ خائفةً على الإحماق

وانظر : نوادر أبي زيد ٤٥١ والخصائص ٣/ ٢٨ وشرح الحماسة للمرزوقيّ ٤٥٣ وابن يعيش ٣/ ١٣ والخزانة ٤/ ٣٣٤ .

ُقرّ : مرخّم " قُرّة " و " حَيّ خويلدٍ " بدل أوعطف بيان من (أباكَ) وخبر "إنّ " هو قوله قد كنْتُ خائفَة ُ..

وقد تقع إِضافةٌ يتجاذبُها الضَّرْبان ، كقولك : رأَيْتُ رئِيَس القوْم ، فيجوزُ أَنْ يكونَ المرادُ : الرئيَس منهمُ ، وأَنْ يكونَ الرئيَس لَهُم ، وتقولُ :ثلاثُمائِة درْهمٍ، فإضافةُ الثَّلاثِة إِلى المائَة : إِضافةُ " مِنْ " ، وإِضافةُ المائَة إِلى الدِّرْهمَ : إِضافةُ اللّامِ ، وقيلَ : إِنها بمعنى " مِنْ " أَيْضًا ؛ لأَنَّ المائَةَ مِن الدَّرَاهمِ .

الفصل الثَّاني
من القسْم الثّاني

في أحكام تتعلَّقُ بهذه الأنواعِ :

الحكم الأوَّلُ : الإِضافة على ضربيْن :مَعْنَوِيَّةٌ ، ولَفْظِيَّةٌ .

فالمعنويَّةُ : ما أَفاد تَعريفاً ، نحو : غُلامُ زيْدٍ ، أَوْ تخصيصًا ، نحو : غلامُ رُجُلٍ ، وثوبُ خَـزٍّ ؛ فـإِنَّ " غـلام رجُل " وثوب خَـزٍّ " أَخَصُّ من : غُـلاَمٍ و ثَوبٍ. وتعُمُّ الإضافَةَ المحضَةَ [التى بمعنى اللام] (١) والتى بمعنى " مِن " ،

وقـضِـيتُـهـا : أنْ يُجـرِّدَ لهَـا المضـافُ من التَّـعريفِ عندَ البَـصْـرِيِّ ، والكوفِيُّ(٢) يُعرِّفُه فيقولُ : الخمسَةُ الأثوابِ .

واللَّفْظِيَّةُ : ما أَفادَ تَخْصيصاً في الَّلفظِ ، والمعْنى بِحالِه قَبْلَهَا ، وتَخُصُّ غيرَ المحْضَةِ ، ويجوزُ تنكيرُ المضافِ فيها وتعريفُه ، تقولُ :ضاربُ الرّجلِ ، والضَّاربُ الرَّجُلِ ؛ ولاِسْتِواءِ الحالَيْن فيها ، جازَ وصفُ النكرَةِ بها ، وتُضافُ تارةً إلى مفعولها ، كَـ " ضارِبِ زيْدٍ " وتارَةً إلى فاعلها كـ " حَسَنِ الوَجْهِ " .

الحكم الثاني : الإضافَةُ المعنويَّةُ تنقسِمُ قسْمينِ :

٨٨/أ

أَحدهما : لازمٌ للإِضافة ، وهو على ضربيْن : ظروفٌ ، نحو " فوق " و " تحت " و " عِنْدَ " و " لَدُن " وغير ظروفٍ ، نحو " غَير " و "مِثل " و" شِبه " و "بعْض " و " كُلّ " فهذان الضّرْبانِ لا تُفارقهما الإضافةُ ، وهُما على بابِهِما ،

---

(١) تتمّةٌ يلتئم بمثلها الكلامُ .

(٢) انظر : الإنصاف ٣١٢ - ٣١٣ .

تقولُ : زيدٌ فوَقكَ ، وتحْتَكَ وعندَكَ ، وهذا غيرُكَ ، ومثْلُكَ .

وهذا القسْمُ أسْمَاءٌ ليستَ بالكثيرة ، وإنَّما هي معدودةٌ ، أو تُقارِبُ المعدودةَ .

والثَّاني : غيرُ لازمٍ ، نحو : ثوبٍ ، ودارٍ ، وغُلامٍ ، وغير ذلك ممَّا يُضَاف في حَالٍ دونَ حالٍ .

الحكم الثالث : المضافُ يَكْتَسِي من المضافِ إليه كثيراً من أحكامِه ، من غير أَنْ يُفارِقَهُ ، كالتَّعريفِ نحو " غُلام زيدٍ ، والتَّخْصِيص ، نحو راكب حِمَارٍ ؛ فلا تجوز إِضافَةُ المعارف ؛ لغِناها [1] عنها ، فأَمَّا الأعلامُ فإنَّما تُضافُ بَعْد تنكيرِها ، فحينَئذٍ تتعرَّف بإِضافَتِها إِلى المعرفةِ ، نحو : زَيْدُكم ، وتتنكَّرُ بإِضافتها إِلى النكرة . وكالاسْتفهام ، نحو : غلامَ مَنْ ضَرَبْتَ ؟ والشَّرط ، نحو: غلامُ مَنْ تضربْ أَضرِبْ ، فلا يجوزُ دخولُ همزةِ الاسْتفهامِ ، ولا حرفَ الشَّرط على " غُلام " ، وكالبِناء في قوله تعالى :﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكم ﴾ [2] و﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ ﴾ [3] ، بالفتح فيهما [4]. وكالتَّأْنيثِ في قوله تعالَى :﴿ تَلْتَقِطهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ [5] ، بالتاءِ [6] ، لإِضافَةِ " بَعضٍ " إلى مؤنَّثٍ ، وقوله تعالى :

---

(١) في الأصل : لغنائها .

(٢) ٩٤/ الأنعام . وقد قرأ بفتح النونِ نافعٌ وأبو جَعْفر والكسائِّي وحفْصٌ ، وقرأ الباقونَ بضمِّ النونِ . والفتحُ فتْحُ بناءٍ على ما ذهب إليه الأخفش . انظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٧٩ والكشف عن وجوه القراءات السَّبع ١/ ٤٤١ والإقناع ٦٤١ والنشر ٢/ ٢٥١ وإتحاف فضلاء البشر ٢١٣ .

(٣) ١١/ المعارج . وقد قرأ بفتح الميم نافع والكسائيُّ وأبو جعفر .
انظر : الكشف عن وجوه القراءات السَّبع ١/ ٥٣٣ والإقناع ٧٩٢ .

(٤) قال مكّيٌّ في مشكل إعراب القرآن ١/ ٤٠٧ : " .. على الفتح ؛ لإضافته إلى غير متمكّن " .

(٥) ١٠/ يوسف .

(٦) وهي قراءة الحسن البصريِّ وقتاده وابن أبي عَبْلة . انظر تفسير الطبري ١٥/ ٥٦٧ وزاد المسير ٤/ ١٨٥ وإتحاف فضلاء البشر ٢٦٢ .

﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[1] والمثلُ مُذَكَّرٌ .

الحكمُ الرّابعُ : كلُّ اسمٍ معرفةٍ يتعرّفُ بِه ما أُضيفَ إليه إضافةً معنويَّةً ، إلاَّ أسمَاءً توغَّلتْ في إبهامِها ، فهي نكراتٌ ، وإنْ أُضيفَتْ إلى المعارف، نحو " غَير " ، و " مِثْل " و "شِبْه " و " سِوًى " تقولُ :هذا غيْرُكَ ، فقد أضفْتَ " غَيْرًا " [2] إلى ضَمير المخاطب ، ولا يتعرَّفُ به ؛ لأنّ كُلَّ مَنْ جاوزَهُ يتناولهُ لفْظ " غيرٍ " ؛ ولذلك وصَفْتَ به النكرةَ ، نحو :مررْتُ برجلٍ غيرِكَ ، ولهَا فيه معنيانِ :

أَحدهما : أَنَّكَ تريدُ الإخبارَ بِأَنّ مرورَكَ وقع على/ المخاطَب ، ورجلٍ آخرَ. ٨٨/ب

والثَّاني : تُريدُ أَنَّك لَم تمرَّ بالمخاطَبِ ، وإنمَّا مررْتَ بغيْرِهِ .

فإنِ أَوقَعْتَها على الضّدِّ ، كانتْ معرفةً ، نحو قولك : عليكَ بِغيرِ الحركة ؛ ولذلك تصفُ بها المعْرِفَةَ ، فتقول : عليك بالحركة غَيْرِ السُّكون ، وكذلك إذا اشْتهر المضافُ إليه ، كقوله تعالى :﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[3] ، وهكذا حُكمُ " مثلٍ " و " شِبْهٍ " و " سِوًى " ، لكن بين " سوًى " و " غيرٍ " فرْقٌ ، وهو : أَنَّ " سِوًى " ظَرْفُ مكانٍ ؛ فَحَسُنَ قولُكَ : "مررْتُ برَجُلٍ سِواكَ ، وقبُحَ : مررْتُ بِسِوَاكَ ؛ لأنَّه في معنى " مكانَك " ، فإذا أَوْلَيْتَه البَاءَ ، أَخْرجْتَهُ عَن بابِ الظَّرفيّة؛ ولهذا لمْ يجُزْ وصفُ المعرفة بها ، إلا بِـ " الذّى " ، فتقولُ : مررْتُ بزيْدٍ الذى

---

(١) ١٦٠/ الأنعام .

(٢) فى الأصل : غَيْرك .

(٣) ٧/ فاتحة الكتاب . وفي معاني القرآن للأخفش صـ ٢٧ : "وقَوْلُه (غير المغضوب عليهم) هو صفةٌ " الذين أنعمتَ عليهم " ؛ لأن الصراط مضاف إليهم فَهُم جرٌّ للإضافة وأُجْرِيَتْ عليهم " غَيْرِ " صفةً أو بدلاً ؛ و " غيْرٌ " ومثلٌ قد تكونان من صفةُ المعرفة التى بالألف واللّام ، نحو قولك : إنّي لأمُرُّ بالرجل غيرِك وبالرجل مثلِك ، فما يشتمُني ، و " غير " و " مثل " إنما تكونان صفةً للنكرة ، ولكنهما قد احْتيجَ إليهما فى هذا الموضع فأُجريتا صفةً لما فيه الألفُ واللامُ " ، وانظر أيْضاً : معاني القرآن للفرّاء ١/ ٧ .

سِواكَ ، بخلاف " غَيْر " فإنَّكَ تَصِفُ بها المعرفةَ – إذا نابَتْ عن الضِّدّ – بغير الذي ، تقولُ : مررْتُ بزيدٍ غيرِك ، إذا كان زيدٌ ضِدًّا للمخاطَب ، وقد أوْقعْتَ "غيْرًا " عليْه .

الحكمُ الخامسُ : إذا كانَ المضافُ إليْه ضميراً متَّصلاً ، استوى معه – فى صِحَّة الإضافة – ما فيه النونُ ، والتنوينُ وما ليْسَا فيه ، تقولُ : ضارِبُك ، وضارِباك ، وضَارِبُوك ، وضارِبَتُك ، والضاربُكَ ، والضارِباكَ ، والضارِبُوكَ ، فأمّا قوله (1) :

هُمُ الآمِرُونَ الخير والفاعِلُونَهُ

فَشاذٌّ (2) لا يُعَرَّجُ عليْه .

الحكمُ السّادِسُ : قد أُضِيفَ الشَّيءُ إلى غيره ؛ بأَدْنى مُلابَسَةٍ

---

(1) مجهول ، لم أقف علي اسْمِه .
هذا صدْرُ البيت ، وعَجُزه :

إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَمَا

والبيْتُ من شواهد سيبويه ١/ ١٨٨ وروايتُه :

هُم القائلون الخيْرَ والآمِرُونَهُ

وانظر أيْضا : معاني القرآن للفرّاء ٢/ ٣٨٦ والكامل ٤٦٨ وابن يعيش ٢/ ١٢٥ والخزانة ٤/ ٢٦٩ .

(2) قال المبرّدُ في الكامل ٤٦٨ : " وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة ، وكلاهما مصنوعٌ وليس أحدٌ من النحويين المفتشين يُجيز مثل هذا فى الضرورة ؛ لما ذكرْتُ لك من انفصال الكناية (يقصد انفصال الضمير) ، والبيتان اللذان رواهما سيبويه : هُمُ القائلون ..." .

بينهُما ، كقولِ أَحَدِ حامِلِي الخشَبَةِ لصاحبه : خُذْ طرَفَكَ ، قال [١] :

إِذا كوْكَبُ الخرْقاءِ لاحَ بِسُحْرةٍ   سُهْيلٌ أَذاعَتْ غَزْلَها فى القرائبِ

فأَضافَ الكوكبَ إِليْها ؛ لجدّها في عمَلِها إِذا طلعَ سُهْيلٌ .

الحكم السَّابع : الإضافة مِن خَواصّ الأسْماء ، ومع ذلك ، فقد أَضافوا أَسْماءَ الزّمانِ ، والمكانِ إِلى الجُمل ، من الفعْل والفاعل ، والمبتدأِ والخبر ، كقوله تعالىَ :﴿ هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[٢] / وكقولك : جِئْتُكَ زمَنَ الحجَّاجُ أَميِّر ، وأَجْلِسُ حيثُ جلَسَ زيدٌ ، وحيْثُ زيدٌ جالِسٌ ، وقد تقدَّم ذِكْرُ ذلك [٣] .

٨٩/إ

وقد يجوزُ ، مع الإِضافةِ إِلي الفعل ، إِعرابُ الاسمْ وبناؤهُ ، فإِن كان الفعْلُ معْرَبًا فالإعرابُ أَحْسَنُ [٤] ، وإِن كان مَبْنيًا فالبناءُ أَحْسَنُ [٤] ، تقول : هذا يومَ يُقومُ زيْدٌ ، ويْومَ قام عَمْروٌ ، فتعربُ الأَوَّل ، وتبْنِى الثَّانيَ .

---

(١) لم أقف على اسمه أيْضا .

وانظر : ابن يعيش ٣/ ٨ والخزانة ٣/ ١١٢ واللسان (غرب) . هذا ، وروايةُ ابن الأثيرِ : أَضاعَتْ وفى معظم المصادر أَذاعَتْ : الخرقاء : المرأة التي لا تُحسِن عملاً ، وكوكبُ الخرقاء : فاعل الفعل محذوف يُفسّره (لاح) . سهيلٌ : كوكبٌ معروف وهو هُنا عطف بيان لكوكب الخرقاء . والقرائِب : جمع قريبة .

والمعنى : أَنَّ المرأة الخرقاءِ تجدُّ في العمل عند طلوع سهيل وقت الشتاء وذلك لأنَّ المرأة الكيِّسَةَ تسْتعد صَيْفًا فتنام وقت طلوع سُهَيل ، وهو وقت البرْد ، والخرقاءُ ذاتُ الغفْلة تكسل عن الاستعداد ، فإذا طلع سُهَيلٌ وبَرَدتْ تجدُّ فى العمل ،وتُفرّق غزْلها على جاراتها في القبيلة .

(٢) ١١٩/ المائدة .

(٣) انظر ١٥٨-١٥٩ .

(٤) قال ابن السرّاج في الأصول ٢/ ١١ : " ... فإذا أضَفْتَ إلى فعلٍ معرَبٍ فإعراب الاسْم عندى هو الحَسنُ ... وإذا أضفْتَهُ إلى فِعْلٍ مبنىٍّ جاز إعرابُه وبناؤه على الفتح ، وأنْ يُبنى مع المبنىّ أحْسَنُ عندى من أن يُبنى مع المعرب .. " .

والأوْقات التَّي يجوزُ أَنْ تُضافَ إِلَى الجُمل : ما كان حِينًا وزمانًا يكوُن في الدَّهْرِ كلهً ، لا يخْتصُّ به شيءٌ دونَ شيءٍ ، كاليوْم ، واللَّيْلةِ ، والعامِ والحينِ ، والزَّمانِ ، واللَّيالي ، والأيَّام ، ويقبحُ في المُوَقَّتَات كشهرِ كذا ، وسَنة كذا ، قالوا (١) : ولا يضُافُ فى هذا الباب شَىءٌ له عددٌ ، مثلُ : يومْينِ ، وجُمُعَةٍ ولا مثلُ : صباحٍ ، ومَساءٍ (١) .

وقد اتّسعُوا حتَّى أضافوا " آيةً " ؛ لقُرب معناها من الوقت ، قال (٢) :

بآيَة يُقدْمِونَ الخيْلَ شُعثًا   كأنّ على سنابِكِها مدُاما

وقالوا : اذْهَبْ بذي تَسْلَمُ " و " اذْهَبا بذي تَسْلَمانِ " و "اذهبُوا بذي تَسلَمُونَ " ، المعنى : بالأمْرِ الذى يُسَلِّمكَ ، قال المبرّدُ :هذانِ من الشّواذ (٣) ولا يُقاسُ عليْهما .

---

(١) وهذا الكلامُ بنصةً تقريبًا فى أصول ابن السرّاج أيْضا ٢/١٢.

(٢) هو الأعشى كما فى كتاب سيبويه ٣/ ١١٨ ، وليس فى ديوانه المطبوع . وانظر أيْضا : الكامل ١٣٥٤ وابن يعيش ٣/ ١٨ والمغني ٤٢٠ و٦٣٨ وشرح أبياته ٦/ ٢٧٧ و ٧/ ٣٤٧ والخزانة ٣/ ١١٨ و ٦/ ١٢ .

شعثا : جمع أشْعث ، وهو : المغبرّ الرَّأْسِ .   السنابك : جمع سنبك ، وهو مقدّم الحوافر . وشبه الشاعر ما يتصبّبُ من عرق الخيل بالمدام ؛ لحمْرته .

يرُيد : أنه لمّا صار ذلك عادةً لهم وأمراً لازماً ، صار علامة .

(٣) لم أعثر علي قول المبرّد هذا في المقتضب ، ويبدو أن ابن الأثير نقل ذلك عن ابن السّراج ؛ إذ قال فى الأصول ٢/ ١٢ :".. وأمَّا ذو تسلْم ، وآيَة يفعل ، فقال أو العبّاس هذا من الشوّاذ .. " .

هذا وقد قال البغداديُّ فى الخزانة ٦/ ١٥٢ :" وقال المبّرد في إضافة " آية " إلى الفعل : إنَّه بعيدٌ ، وجاز – على بُعده – للزوم الإضافة ؛ لأنَّ " آية " لا تكادُ تُفَردُ إذا أردت بها العلامة " .

والذى في الكامل للمبّرد ١٣٥٣ – ١٣٥٤ : "وممَّا يُضاف إلى الفعل " ذو " في قولك : افعل ذاك بذى تَسلْم ، وافعلا ذاك بذي تسلْمان ، معناه : بالذى يُسلّمكُما ، ومن ذلك آيَةُ في قوله :

بآيَةِ تُقدَمون فوق الخيل شُعثا   كأنَّ على سنابكها مُداما

وهكذا نرَى أن المبرّد قد وافق هَهُنا سيبويه .

الحكم الثّامنُ : قد فَصَلَوا بْينَ المضافِ والمضافِ إِليْه ، بالظَّرْفِ ، وحَرْف الجرِّ ، في الشِّعر ، قالَ(1) :

لَمَّا رأَتْ ساتِيدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّه دَرُّ اليومَ مَنْ لاَمَهاَ

وقال(2) :

هُمَا أَخَوَا في الحرْبِ مَنْ لا أَخالَهُ إِذا خافَ يَوْمًا نَبوْةً فَدَعاهُما

ورَوَى بعضُهم عن سيبويه(3) :

زَجَّ القَلُوصَ أَبي مَزادَةَ

---

(1) هو عمرو بن قميئة . انظر :ديوانه ١٨٢ .
والبيتُ من شواهد سيبويه ١/ ١٧٨ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٤/ ٣٧٧ والأصول ٢/ ٢٢٧ و ٣/ ٤٦٧ ومجالس ثعلب ١٥٢ واللامات ١٠٨ والتبصرة ٢٨٨ والإنصاف ٤٣٢ وابن يعيش ٢/ ٤٦ و ٣/ ١٩ ، ٢٠ ، ٧٧ و ٨/ ٦٦ والضرائر ١٩٣ وإبراز المعاني ٣١٦ والخزانة ٤/ ٤٠٦ ومعجم البلدان (ساتيدما) .
والضمير فى (رأت) لابنته المذكورة فى بيت سابق .
ساتيدما : جبل بالهند لا يتقطع ثلجُه . استعبرت : بكَتْ من وحشه الغربة .

(2) القائلةُ هى : دُرْنَى بنت عبْعَبَة ، ونُسِب أيْضا إلى عَمْرَةَ الخْثعميَّة .
وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٨٠ وانظر أيْضا : الخصائص ٢/ ٤٠٥ والإنصاف ٤٣٤ وابن يعيش ٣/ ١٩ ، ٢١ والهمع ٤/ ٢٩٥ وشرح حماسة أبي تمّام للمرزوقيّ ١٠٨٣ واللسان (أبى) تقول : كانا يُناصران من لا ناصرَ له من القوم ، إذا خَشِيَ نَبوةً من نبوات الدّهْر ، ترثى أخويهْا ، وتصفهما بالشجاعة والنّجْده .

(3) الكتاب ١/ ١٧٦ .
وهذا عجز البيت ، وصدرُه :

فزجَجْتُها بِمزَجَّة

ولا يُعرف له قائلٌ ، وهو من زيادات الأخفش ، فى حواشى كتاب سيبويه .
والبيتُ من شواهد الفرّاء فى معانى القرآن ١/ ٣٥٨ و ٢/ ٨١ ، وانظر أيْضا " مجالس ثعلب ١٥٢ والخصائص ٢/ ٤٠٦ والتبصرة ٢٨٨ – ٢٨٩ والإنصاف ٤٢٧ وابن يعيش ٢/ ١٩ ، ٢٢ وإبراز المعانى ٣١٧ والمقرب ١/ ٥٤ والبحر المحيط ٤/ ٢٢٩ والخزانة ٢/ ٢٥١ .
زججْتُها : طعنْتُها بالزُّجّ ، والزُّج – بالضّم – الحديدةُ التى تُركّبُ ف أسْفل الرمح . المِزجّة : الرُّمح القصير . القلوص : الناقةُ السريعة أبو مزادة : كنية رجل .

ففصَلَ بينهما بالمفعول ، وليْسَ بالمشْهُور[1] .

الحكمَ التـاسِعُ : قـد حـذفـوا المضــافَ مَـرَّةً ، والمضـافَ إليْـه أُخْـرى وحَذَفوهُما معًا ، وذلك إِذا أَمِنُوا اللَّبْسَ .

الأوّلُ / : حَذَفــوا المضـافَ ، وأقاموا المضـافَ إليْه مُقامَـه ، وأعْربوهُ بإِعرابِه ، كَقوله تعالَى:﴿ وَاسْأَلْ القَرْيَةَ ﴾[2]، وهذا بابٌ واسِعٌ في العربِيَّة ، وقد أَعْطَوْهُ حُكْمَهُ في غيْرِ الإعراب ، كالتذكير ، والتأْنيث ، كقوله تعالىَ :﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنـاهَا فَجَـاءَهَا بَأْسُنَابيَـاتًا أَوْ هُم قائـلونَ ﴾[3] ؛ فحـذَف[4] وأنَّـث[5]

٨٩/ب

(١) قال الصَّيمرىُّ في التبصرة في الموضع السابق : " فأمّا ما أنشدَ بعضهم من قوله : فزجْجتُها .. تقديرهُ : زج أبي مزادة القلوصَ ، فليس معروفاً عند البصريِّينَ " ، ولا مشْهوراً عن ثقةٍ يُؤْخذ بلغته، ولايُعرف من حيثُ يصحّ " .

وقال البغدادىُّ في شرحه : " وهذا البيْتُ لمْ يعتمَد عليه متقنو كتاب سَيبويه ، حتى قال السّيرافىُّ : لم يُثبِتْه أحدٌ من أهل الرواية ، وهو من زيادات أبى الحسن الأخفش فى حواشى سيبويه ، وأدْخله بعض النُّسَّاخِ ، حتى شرحَه الأعلمُ وابنُ خلف .. " .

(٢) ٨٢/ يوسف .

(٣) ٤/ الأعراف .

(٤) أى : حذف المضافَ ، والتقدير : أهلكنا أَهلها .

(٥) أى : في قوله : فجاءها ، والتقدير : فجاء أهلها ، والتأنيث منظورٌ فيه إلى تأنيث اللفظ ، وهو القريَة .

ذكَّرَ [1]، ومنه قولُ حسَّان[2] :

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عليهِمْ ... بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ

فذكرَّ الضَّميرَ ؛ حيثُ أَرادَ[3] : ماءَ بَرَدَى .

وقد حَذَفوهُ ، وأَبْقَوْا المضافَ إليْه على إعرابه ، كَقولهم : " ما كُلّ سَوْداءَ رَةً ، ولا بيضَاءَ شَحْمةً "[4] ، ويقولون :" ما مِثْلُ عَبدِ اللّه يقولُ ذَاكَ ولا أَخيه "

---

(1) أى : في قوله : " أو هُم قائلون " ، والتذكير مراعاة للمضاف المحذوف .
قال الفرّاء فى معانى القرآن ١/ ٣٧٢ : " رَدَّ الفعل إلى أهل القرية ، وقد قال فى أولها : " أهلكناها "ولم يقُل : أهلكناهُم فجاءهم : ولو قيل كان صوابًا ، ولم يقل : قائلةٌ ولوقيل كان صواباً ، وانظر ايْضا : التّبْيان للعكبري ١/١٥٥ وابن يعيش ٣/٢٦.

(2) ديوانه ١٢٢ .
وانظر : ابن يعيش ٣/ ٢٥ و ٦/ ١٣٣ والهمع ٤/ ٢٩١ والخزانة ٤/ ٣٨١ ومعجم ما استعجم ٢٤٠.
البريص :موضع بأرض دمشق . بردى : نهر بدمشق أيْضا . يُصفَّقُ : يُحوّل من إناء إلى آخَرَ ؛ ليتصفّى وحقيقة التصفيق : التحويل من صَفْقٍ إلى صفْقٍ أىْ : من ناحيةٍ إلى ناحَيةٍ . الرحيق : السّلْسل : الصافى من الخمر . والباء في قوله : بالرحيق : متعلقةٌ بمحذوف ، وتقديرُهُ : يُمزَجُ بالرحيق .

(3) وهذا هو الشاهدُ فى البيت ، ولو لم يقُم " بَرَدَى " مقام الماء فى التذكير لقيل : تُصفّقُ ؛ لأنَّ " بَرَدَى" من صيَغِ المؤنّث .

(4) انظر : مجمع الأمثال للميدْانيِّ ٣/ ٢٧٥ وروايتُه : ما كل بيضاءَ شَحْمةً ، ولاسْوداءَ تمرة . وصدرُه فقط فى : جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكرىّ ٢/ ٢٨٧ ، ثم قال : " ومثْلُه قولهم : ما كل بيضاء شحمة " . ويُضرب في موضع التهمة .

و " ما مثلُ أَخيكَ ولا أَبيكَ يقولُ ذاكَ " ، ومنْهُ قولُ الشّاعر[1] :

أَكلَّ امرئٍ تَحْسبينَ امْرَءًا ونارٍ نوقّدُ باللّيْل نارًا

ولا يجوزُ الحذفُ - مع اللّبْسِ - إلاَّ فى الشِّعْر ، كمَا قالَ ذو الرُّمة[2] :

عَشيِّةَ فَرَّ الحارثِيُّونَ بَعْدمَا قَضَى نحْبَهُ فى مُلْتَقَى الحَرْبِ هَوْبَرُ

يُريدُ : ابْنَ هَوْبَرَ .

والثّاني : حَذَفوا المضافَ إليْه ، وأَبْقَوُا المضافَ ، في قولهم : حينَئذٍ ، ويومَئذٍ ، أَيْ : حينَ إِذْ كانَ ، وكقولك : مررْتُ بكُلٍّ قائمًا ، أَىْ : بكُلِّهم ، ومثلُه قولُه تعالى : ﴿ وَكُلاًّ آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾[3] ، ومنْهُ قولُه تعالى : ﴿ لِلَّه الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾[4] ، أَيْ : قَبْلَ كلِّ شَيءٍ ، وبعدَهُ .

---

(١) هو أبو دُؤَاد . انظر ديوانه ٣٥٣ ، ونسبه المبرد فى الكامل إلى عدىّ بن زيد . انظر ٣٧٦ ، ١٠٠٢ . والبيتُ فى ذيل ديوان عَدِيِّ بن زيد العِباديّ ١٩٩ .

وهو من شواهد سيبويه ١/ ٦٦ ، وانظر أيْضا الأصول ٢/ ٧٠ ، ٧٤ والتبصرة ٢٠٠ وأمالي ابن الشجريّ ١/ ٢٩٦ والإنصاف ٤٧٣ وابن يعيش ٣/ ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٧٩ و ٥/ ١٤٢ و ٨/ ٥٢ و ٩/ ١٠٥ والمقرّب ١/ ٢٣٧ والمغني ٢٩ وشرح أبياته ٢/ ١٦٥ و ٣ / ٣٠٤ و ٥/ ١٩٠ .

(٢) انظر : ديوانه ٦٤٧ .

والبيتُ من شواهد أبي عبيدة فى مجاز القرآن ٢/ ١٣٦ ، وانظر أيضا : تأويل مشكل القرآن ٢٠١ والجمهرة ٣/ ٣٠٥ وابن يعيش ٣/ ٢٣ والمقرّب ١/ ٢١٤ والخزانة ٤/ ٣٧١ واللسان (هوْبر) .

يقصد يزيد بن هوْبر ، من بنى الحارث ، وكان من أشرافهم الذين قُتلوا يوْمَ الكُلاب الثاني ، وهو من أيّام العرب المشهورة .

(٣) ٧٩/ الأنبياء . وتقدير المحذوف : وكلّهم : انظر : ابن يعيش ٣/ ٢٨ .

(٤) ٤/ الروم .

الثّالِثُ : حذَفوا المضافَ والمضافَ إليه معًا، في الشِّعْر ، قالَ [1] :

وقد جَعَلَتْنى من حَزِيمَةَ إصْبَعًا

أرادَ : ذا مَسَافةِ إصْبَعٍ .

الحكم العـاشِـرُ : مـا أُضـيف إلى يـاءِ المتكلِّـم ، لا يخلـو : أنْ يكونَ صَحِيحاً ، أو مُعْتلاً .

فالصَّحيحُ : يُكْسَرُ أبدًا ، وكذلك ما حُمِل عليه من المعتلِّ ، نحو : غُلامِي ، ودَلْوِي ، ونِحْيِي ، وكِسَائى .

والمعتلّ لا يخلُو : أنْ يكونَ بالألِفِ ، أو الياءِ ، أو الواوِ

فالألفُ/ : تَبْقَى بحالِها ، وتُفتحُ ياءُ الإضافة ، نحو : عصايَ ، ورَحَايَ ، ٩٠/أ إلاَّ ما جـاء عن نـافعٍ ، في قوله تـعالى : ﴿ مَحْيَايْ وَممَاتِي﴾[2] ، وقد أبْدلَتْ

---

(١) هو الكَلْحَبةُ العَرِينيُّ ، بفتح العين وكسر الراء ، نسبه إلى عَرِين ، وهو جدّه القريب ، ويُقال أيْضا : الكَلْحَبَةُ اليربوعيُّ ، نسبة إلي جدّه البعيد . انظر : المفضّليات ٣٢ .

هذا عَجُز البيت ، وصدره :

فأدركَ إبقاءَالعرادَةِ ظَلْعُها

وانْظر : نوادر أبي زيد ٤٣٦ وابن يعـيش ٣/ ٣١ والمغني ٦٢٤ وشـرح أبيـاته ٧/ ٣٠٣ والخـزانة ١/٣٨٨ و ٤/ ٤٠١ .

الضّمير في " جعلتْني " للعرادة ، وهي فرسُه . حَزيمة ، بزنة . زبيبة، اسم رجل يريد الشاعرُ أسْرَه .

(٢) ١٦٢/ الأنعام . والشـاهدُ في قوله تعال : " مـحيايْ " حيـث قرأن نافع بالإسكان ، كمـا روى عـه قالون ، وعن ورش : الوجهان ، انظر :الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكيٍّ ١/ ٤٥٩ والإقناع لابن الباذِش ٦٤٥ .

هُذَيْلٌ [1] في المفرد منها ياءً ، وأَدْغَمْتـها فى ياءِ الإضافَةِ ، فقالتْ : عَصَيَّ ، وقالوا جميعًا : لَدَيَّ ، وعَلَيَّ ، وإِلَيَّ .

وأمَّا الياءُ : فلا يخلو : أَن يَنْفَتِحَ ما قَبْلَهَا ، أَو ينْكَسِرَ .

فالمُنفَتِحُ : كياء التَّثْنِية ، والمصْطَفَيْنَ ، والأَسْـقَيْنَ ، فتُدْغَمُ في ياء الإضافة ، ويُفتحُ ما بعدها ، نحو : غُلامَيَّ ، و : مُصْطَفَيَّ .

والمنكَسِرُ :كياءِ الجَمْعِ ، فتُدْغَم في ياءِ الإضافَةِ ، مفْتُوحَةً ، نحو : زَيْدِيَّ. ونونُ التثنية والجَمع ، في ذلك مَحْذوفَةٌ .

وأَمَّا الواوُ : فلا يخلو أَنْ ينفتِحَ مَا قبلهَا أَو ينْضَمَّ ، كَ " المصْطَفَوْنَ " ، و " المسْلمُونَ " ، وحُكمُها في الحالَيْنِ ، حكُم الياءِ في حالَيْها ، ولا فَرْقَ .

وأَمَّا الأَسْماءُ السِّتَّةُ المعْتَلَّةُ : فمنها أَربعةٌ متى أُضيفتْ إِلى ياءِ المتكلِّمِ كُسِرَتْ أَواخِرُها ، وسَكَنَتِ الياءُ ، تقولُ : هذا أَبِي ، وأَخِي ، وحَمِي ، وهَنِي .

وأَمَّا الفَمُ : فمنهم مَنْ يقولُ : فِيَّ ، فَيُدغِمُ ، وهو الأكثرُ ، ومنهُم مَنْ يقولُ: فَمِي .

وأما " ذو " : فلا يُضافُ إِلاَّ إِلى أَسْماء الأجناسِ الظاهرةِ ، فى الأكثر ، ومنهُم من يُضيفُه إِلى المضمر ، وقد ذكَرْنا حُكْمَهُ في أوّلِ الكتاب[2] .

---

(1) ذكر ذلك الزمخشريّ في المفصّل ٣/ ٣١ ولم يُتابعْه ابن يعيش ؛ إذ قال فى الشرح ٣/ ٣٣ : " ومن العرب من يقلب هذه الألفَ ياءً فى الإضافة إلى ياء المتكلّم ، فيقول : هَوِيَّ وعَصَيَّ وهُدَيَّ وهكذا لم يَنْسُبْ ابن يعيش هذا الإبْدال إلى هُذَيْل خاصَّة ، كما صنع الزمخشريُّ ، وانظر – إن شئْت – فى تحقيق المسْألة : " اللهجات فى الكتاب لسيبويه ، أصْواتاً وبنْيَة : تأليف صالحة راشد غُنَيم آل غُنيم ٢٦٤ – ٢٦٧ .

(2) انظر صـــ ٢٦-٢٨ .

وأَجاز المبرِّدُ : أَبيٌّ وأَخيٌّ ، مُشدَّدًا[1] وأَنْشَدَ[2] :

وأَبِيٌّ مالَكَ ذُو المجازِ بدَارِ

ومَنْ مَنعَ[3] مِنْهُ أَوَّلَ هذا على الجمْعِ ، وحَذَفَ نُونَهُ ؛ بالإِضافَةِ .

---

(١) نَسبَ ذلك إلى المبرِّد غيْرُ واحدٍ من النحاة ، ولم أقف على كلامٍ للمبرّد في المطبوعِ مِن كتبه حوْل هذه المسْألة .

وانظر : ابن يعيش ٣/ ٣٦ .

(٢) المؤرِّج المسلِميّ.

وهذا عجُزُ البيت ، وصدْرُهُ :

قَدَرٌ أَحلَّكَ ذا المجاز وقد أَرَى

انظر : " كتاب الشعر " لأبي عليّ الفارسيّ ١١٦ والمسائل العضديّات ٦٣ وابن يعيش ٣/ ٣٦ والمغنى ٢٩٢ وشرح أبياته ٧/ ٣٠ ، ٣٢ والخزانة ٤/ ٢٦٧ ومعجم ما اسْتَعْجَم ٦٣٥ ومعجم الأدباء ١٣/ ٢٠٠ .

ذو المجاز : سوقٌ كانت للعرب في الجاهلية .

(٣) هو أبو عليٍّ الفارسيّ ، انظر " الشعر " و " العضديّات " في الموضعَين السَّابقين ، وفيهما التأويل الذي نقله ابن الأثير .

وقال البغْداديُّ في الموضع السَّابق من الخزانة :

" وكلامُ المبرِّد لمْ يقُم عليه دليل قاطعٌ " .

البابُ الثالثَ عشَرَ
فى التّوابِع

وهي خمسةٌ:

وَصْفٌ ، وتأكيدٌ ، وبدَلٌ ، وعَطفُ بيانٍ ، وعطفٌ بحرْف.

ويشْتَمِلُ البابُ على مُقدّمةٍ ، وخَمَسةِ أَنواعٍ.

المقدّمةُ :

اعلَمْ أَنّ /التابعَ إِمّا أَنْ يكونَ مُكمِّلاً للأَوّلِ ، أَو غيرَ مكمِّلٍ له ، فغيرُ المكمِّلِ: هو المعطوفُ بالحرْفِ ، والمكمّلُ لا يخلُو : أَنْ يكونَ فى تقدير جُملتَيْنِ – وهو البَدَلُ– أوَ في تقدير جُملةٍ واحدةٍ ، فلا يخلُو ؛ أَنْ يُفيدَ فائدةَ المشْتَقِّ ، فيتضمَّنَ الضميرَ – وهو الوصف – أو لا يُفيد فائدة المشْتقّ ، ولا يخلُو : أَنْ يكونَ مَحْصورَ الأَلفاظِ – وهو التَّأكيد – أَو غير محصورٍ – وهو عَطْف البيانِ ، فهذه اقْسامُ التَّوابع ، وسَبَبُ انقسَمِها ، وسَنَذكُر حُكْمَ كُلِّ واحدٍ منها مُفرَدًا .

وهذه الخمسَةُ تتبع ماتُسنَدُ إليه فى إِعرابِه ، وأَحكامه ، لَفظًا ، أَوَ مَوْضعًا، وهي – في عواملها – على ضربين :

ضربٌ عاملِه [عاملِ](١) متْبوعة ، عند سيبويه ، وهُو(٢) الوصفُ (٣)

---

(١) تتمّةٌ يلتئِمُ بمثلِها الكلامُ.

(٢) في الأصل : وهي، والمناسب ما أثبتُّه ؛ بدليل نظيره الآتي في قوله : وهو البدليـ .... الخ.

(٣) الكتاب ١/٤٢٢، ٢/٥٨-٥٩.

والتأكيدُ[1] ، وعطفُ البيانِ[2] وضربٌ عاملُه غيُر عاملِ متْبوعه ، وهو : البدلُ والعطفُ بالحرْف.

ولا يجوُز تقديمُ واحدٍ منها علي متبوعِهِ ؛ للتَّبَعِيَّة ، والتكْميلِ ، والإيضاحِ.

النوع الأوّلُ : الوصْفُ ، وفيه ثلاثَةُ فروعٍ.

الفرعُ الأوَّلُ :

في تعريفه ، وهو : مادلَّ علي أَحوالِ الذّاتِ ، أَو بعْضِها ، إِيضاحًا للمعارِف ، وتخْصيصًا للنكراتِ ، ويرِدُ في الكلامِ على أَربْعةِ أَضربٍ.

الأوَّل: للتّخْصيصِ مماَ يحتَمِلُه أَمثالُه ، نحو : مررْتُ بزيدٍ الظريفِ ، وبرجُلٍ كاتبٍ.

الثّاني: لمجرّد المدْحِ والثّناءِ ، كالأوصافِ الجارية علي اللَّهِ سُبحانَهُ ، (نحو)[3] ﴿بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

الثّالثُ: لمَجَرّد الذمِ والتّحقيرِ ، كَقوله تعالي : ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ .[4]

وهذان الضربانِ لا يوجدُ فيهما اشتراكٌ وإبهامٌ يْحتاجُ إلي إيضاحٍ وتخصيص ، وإنما هما علي سبيل المدحِ والذَّمِ .

الرّابع : لمجرّد التأكيد/ كقوله تعالي : ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَة﴾[5] ٩١/أ

---

(١) الكتاب ٢/١٨٤.

(٢) الكتاب ٢/١٩٢ – ١٩٣.

(٣) تتّمةٌ يقتضيها الكلامُ.

(٤) ٩٨/ النحل.

(٥) ١٣/ الحاقة.

وقوله تعالي: ﴿ وقَالَ اللَّهَ لاَ تَتَّخِذُوا إِلَهَيْن اثْنَين﴾[1] فقوله : «نفخةٌ» و «إلهيْنِ» يُدلاَّنِ على الوَحْدةِ ؟ والاثْنَيْنيةَّ ، وإنَّما ذِكْرهُما تأْكيدٌ [2].

الفرعُ الثَّانى :

فى تَقْسيمِه ، وهو على ضربْين: أحدهما: أنْ يكونَ وصْفًا محْضًا خالِصًا فى الوصْفيّة.

والثَّانى : أنْ يكونَ وصْفًا غير مْحضٍ ، ولا خالِصًا فيِ الوصْفيَّة .

أمَّا الضَّربُ الأوَلُ : فلا يخلو الوصفُ فيه: أنْ يكونَ بِذكْرِ معنيً فى الموصوف ، أو فى شَيء من سَببِه غالِبًا؛ احْترِازاً من « أفْعَلَ» [3]. و«مِائَةٍ» ونحوها.

فالأوَّلُ : يكونُ بالخَلْق ، نحو : طويلٍ ، وقَصيرِ ، وبالخُلُقِ ، نحو : كَريمِ ، وبَخيلٍ ، وبالعَمل ، نحو : ضاربٍ ، وراكبٍ ، وبالمصْدَرِ ، نحو : عَدْلٍ ، وضَيْفٍ ، وبالنَّسَب ، نحو: مكّيٌّ ، ومَدنيٍّ ، وبالجوْهر ، نحو: مَرَرْتُ برجلٍ ذى مالٍ.

والثاني : يكون بما يتعلَّقُ بالموصوف ، من نَسِيب[4] ، أو صديقٍ ، أوَ جارٍ، أوَ مِلْك ، ونحو ذلك ، تقولُ: مررْتُ برجُلٍ كريمٍ أبوه ، وعاقِلٍ صديقُه ، وصالحٍ جارُه ، وحَسَنَةٍ دارُه ، فكُلّ صفةٍ رَفَعَتْ ضميرَ الموصوفِ ، رَفَعَتْ الذِي

---

(١) ٥١/ النحل.

(٢) فى إعراب القرآن لأبى جعفر النُحاس ٢١٢/٢: « قال أبو إسحاق فذكر اثنين توكيداً لإلهين، كما ذكر « واحداً » توكيداً فى قوله: « إنَّما هُوَ إلهٌ واحِدٌ»، وقال غيره : التقدير: « لا تتَّخذوا اثنين إلهين» وانظر مشكل إعراب القرآن ١٦/٢.

(٣) يعني إذا وقعا وصْفَيْنِ فى نحو : مَرَرْتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوهُ، و : أخذتُ منكَ إبلاً مائةً.

(٤) النَّسيبُ: المُناسِبُ، والجمْعُ نُسَباءُ، وأنسِباءُ، أنظر: تاج العروس (نسب).

هو من سببه ، إلا « أَفْعَلَ » ، فإنْ قلت : مررتُ برجلٍ أَفْضلُ [1] منه أبوهُ ، رَفَعْتَ « أفْضَلَ » بخبر المبتدأ الذي هو « أبوه » ومنهمُ منَ أجَازَ : مررْتُ برجل أَفْضَلَ منه أَبوهُ ، فإذا قُلْتَ : مَّررتُ برجلٍ عاقلٍ أبوه ، جازَ أَنْ ترفَعَ « أبوه » بـ « عاقلٍ » ، و « عاقلٌ » صفةٌ لِرجُلٍ ، وجازَ أَنْ تَرْفَعَ « عاقلاً » ، وتَجْعَلَه خبر المبتدأ ، الذي هو « أبوه » والجُملةُ صِفَةٌ لـ « رَجل » والأَوَّل أوْلَي ، وأَمَّا : مررتُ بزيدٍ الكريمِ أبوه ، فيجوزُ أَنْ ترفَع « الأبَ » بـ «لكريم» ، والهاءُ تعودُ إلى الألف واللامِ، أو إِلى مدلولِهما ، ويجوز أَنْ تَرْفَعَ «أَبوه» بالابتداءِ ، و « الكريمُ » خبره ، والجملةُ في موضع الحال من « زيد » والعائدُ إلى الألِف واللاَّم مُستَكنٌ .

وتقول: مَرَرْتُ برجُلٍ مخالطٍ بَدَنَه داءٌ/ ولكَ حَذفُ التَّنوينِ والجرُّ ، وحَكَى ٩١/ب سيبويه عن بعضِ النحويِّين أنَّه كانَ لا يُجيزُ في «مُخالطٍ» إلا [2] النَّصْبَ ، ورُدَّ هذا القولُ[3] عليْه.

الضَّرْبُ الثَّاني: الوصْفُ غيرُ الخالِصِ ، هو ثَلاثَةُ أَقْسَامٍ: مُفْرَدٌ ، ومُضَافٌ، وموصُولٌ .

أَمَّا المفردُ: فكقولك: مررْتُ بثَوْبٍ سَبْعٍ، وجُبَّةٍ ذِراعٍ، وأَخذْتُ منْكَ إِبِلاً مِائَةً، فإنْ قُلْتَ : مررتُ بثوبٍ سَبْعٌ طولُه، وجُبَّةٍ ذِراعٌ طُولُها، رفعْتَ، على الابتداءِ

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/٢٦-٢٧ : « .... وذلك قولك: مررْتُ برجل خَيْرٌ منه أبوه... وزعم يونُسُ أن ناساً من العرب يَجُرُّون كما يَجُرُّون : مررْتُ برجُلٍ خَزٍّ صُفّتُهُ. ومما يُقوِّيكَ في رفع هذا أنّكَ لا تقولُ: مَرَرْتُ بخيْرٍ منه أبوه .....».

(٢) في الأصل : إلى.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٢١.

والخبرِ، قالَ سيبويه : وبعض العربِ يجُرُّهُ، وهم[1] قليل، تقولُ: مررتُ برجُلٍ أسَدٍ أبوه، إذا أردْتَ أنْ تجعلَه شديداً، فإنْ قلْتَ: مررتُ بدابَّةٍ أسَدٌ أبوها، رفعْتَ، لأنَّكَ إنَّما تُخبر أنَّ أباهَا هذا السَّبُعُ، وإنْ أردْتَ هذا المعنى فى الأناسِيِّ، رفعْتَ ، إلاَّ أنَّكَ لا تجعلُ خِلْقَةَ أبيه كخِلْقَةِ الأسَدِ ؛ لأنَّ هذالا يكونُ، ولكنّه يَجِيءُ كالمَثَل.

وأمَّا المضافُ : فكقولك : مررْتُ برجُلٍ أيَّ رجلٍ، وأيَّما رَجُلٍ، وكُلِّ رجُلٍ، ورَجُلٍ رجُلِ صِدْقٍ، وبرجلٍ رَجُلِ سَوْءٍ، وبرجلٍ مِثلِك، وغَيرِك.

فإنْ جعلْت شيْئًا مِن هذه الصفاتِ لشيْءٍ مِن سَبَبِه، لمْ تَصِفْ بِه الأوّلَ، ورَفَعْتَه، فتقولُ: مررتُ برجلٍ مثلُكَ أخوه، ورَجُلٍ مِن سَبَبِه، لمْ تَصِفْ بِه الأوّلَ، ورَفَعْتَه، فتقولُ: مررتُ برجلٍ مثلُكَ أخوه، ورَجُلٍ أبو عَشَرةٍ أبوهُ، وقد أجازَ بعضُهم [2] وصْفَ الأوّلِ به ، وهو قليلٌ .

وأمَّا الموصولُ: فهو مُشبَّهٌ[3] بالمضاف، نحو قولك: مررتُ برجل أبٍ لَكَ، وصاحبٍ لَك ، وأفْضَلَ منك . فإنْ عَلَّقْتَها بشيءٍ من سَببِه، رَفَعْتَ، فقلْتَ : مررتُ برجلٍ أبٌ لك [4] أبوهُ ، وصاحِبٌ لك أخوه، وأفْضَلُ منْكَ ابْنُه، والجرُّ لُغَةٌ ، وليسَتْ بالجيّدة[4] ، قالَ سيبويه: قَوْلُ النحويِّينَ: مررْتُ برجل أسَدٍ شدَّةً وجُرْأَةً ، إنَّما يريدونَ: مثلَ الأسَدِ، وهذا ضَعيفٌ قَبيحٌ ؛ لأنَّه لم يُجعلْ صفةً [5] ؛ وإنَّما

---

(١) انظر : الكتاب ٢٨/٢.

(٢) انظر : الكتاب ٢٤/٢ – ٣٠.

(٣) قال ابن السرّاج في الأصول ٢٩/٢: « وإنما أشبه المضاف؛ لأنّه لم يُستعمل إلا مَعَ صِلَتِه»

(٤) الكتاب ٢٦/٢، ٢٨، ٢٩.

(٥) الكتاب ٤٣٤/١.

قالوه تَشْبِيهاً بقولكَ: مررتُ بزيدٍ أَسَداً/ وقد يكونُ خبراً مالايكونُ صفةً ٩٢٠/أ

الفرْعُ الثَّالثُ : في أَحكامِه :

الحكُم الأوَّلُ : لايكونُ الوصْفُ إلاَّ من فِعْلٍ ، أو راجعٍ إلى معْنى الفعْلِ ؛ لافتقارِه إلى تَحمُّل ضَميرِ الموصوفِ .

فالأوَّلُ : كاسْمِ الفاعلِ ، نحو : قائمٍ وقاعدٍ ، واسْمِ المفعولِ ، نحو : مَضْروبٍ ، ومَقْتولٍ ، والصِّفَةَ المشبَّهَة باسْمِ الفاعلِ، نحو : حَسَنٍ وقبيحٍ ، والثَّاني : كالنِّسَبِ ، والجُمَلِ ، و« ذِي » و« أَيِّ » لأنَّها كلَّها يُقَدَّرُ لها تَقْديرٌ يَرْجِعُ إلى معني الفعْلِ .

الحكُم الثَّاني : الوصفُ يتبع الموصوفَ في الإعرابِ ، والإفرادِ والتَّثْنيةِ والجمعِ ، والتَّعريفِ والتنكيرِ ، والتَّأنيثِ والتَّذكيرِ ، ولَهُ بهذا الاعتبارِ حالاتٌ :

الأُولى : أنْ . يتبَعهُ في هذهِ الأوصافِ جَميعِها ، نحو : رجلٍ كَريمٍ ، ورجُلَيْنِ كريميْنِ ، ورجالٍ كرامٍ ، وزيدٍ الكريمِ ، وهِنْدٍ الكريمَةِ .

فإنْ وَصَفْتَ المميِّزَ جازَ لك الإفرادُ والجمعُ ، تقول : عندي عشرونَ رجُلاً صالحاً ، وصالحُونَ ، وصُلَحَاءُ ، ولا يجوزُ : صالحينَ علي أن تجعله صفةَ[1] « رجلٍ » إلاّ في قولٍ ، وإذا وصفْتَه بجمع التكسير جاز فيه النَّصْبُ والرَّفع[1] ، تقول : عشرون دِرْهماً جياداً[1] ، وجيادٌ ، ويُنْشدُ بيتُ عنترة[2] بِهمَا :

فيها اثنتانِ وأربعون حَلوُبَةً ... سُوداً كخافية الغُرابِ الاسْحَمِ

---

(١) انظر : الأصول ١ / ٣٢٥ .

(٢) ديوانه ١٩٣ (المعلّقة) وقد كُتبتْ كلمه « معاً » فوق كلمة « سواداً » في الأصل ؛ إشارةً إلى الرفع والنصب في الوصفِ وأنَّ البيْتَ رُوِيَ بهما .

وانظر : شرح المعلقات العشر للتبريزي ٢٧٢ والأصول ١ / ٣٢٥ والمخصّص ٣٦/٧ وابن يعيش ٣ / ٥٥ و٦/ ٢٤ والخزانة ٧ / ٣٩٠ .

الحلوبة : المحلوبَةُ ، يُستعمل في الواحد والجمع الخافيةُ : آخرُ ريشِ الجناحِ مما يلي الظَّهر، والجمع : خَوافٍ . الأسْحَمُ : الأسْود .

الثانية : أن يتبعه في الإعراب ، والتعريف والتنكير ، لا غْيرُ ، وهو إذا كان الوصفُ بشىءٍ من سبب الموصوف ، نحو: مررتُ بزيدٍ الظريفِ أبوه ، وبرجلٍ ظريفٍ أخوهُ.

الثالثة: أن يوافقَه في الجميع ، ماعدا التأنيث والتذكير ، وهو علي ثلاثة أضرب:

الأول: أن يكون مخْتصًا بالمذكّر نحو: رجُلٍ يَفَعَةٍ[1] ، ورَبْعةٍ[2].

الثاني: أن يكون مُختصّـًا بالمؤنث ، نحو : امرأةٍ حائضٍ ، وطالقٍ.

الثالث : أن يكون مشتركًا بينهما ، وهو نوْعان : مَقيسٌ ، وغير مَقيسٍ:

فالمَقيس : ماكان علي « فَعُول» [بمعني فاعلٍ][3] نحو: رجُلٍ صَبورٍ ، وامرأةٍ شكورٍ ، أو فعيلٍ بمعني « مفعُول»/ نحو: كفٍّ خضيب ، ولحْيةٍ دَهينٍ ، أو ١٢ مادخلَتْه التاءُ للمبالغةِ ، نحو: راوية[4] ، وعَلاّمة.

وغيرُ المقيس ، نحوْ : أيِّمٍ ، وضَامِرٍ وبَادِنٍ[5].

الرابعة : أنْ يُخالفَه في الصّيغة ، وهو نوعان :

أَحدهما: أَنْ يكونَ المذكَّرُ علي « أفْعَلَ» ، والمؤنَّثُ علي « فَعْلاءَ» فَيختلِفانِ في الإفراد والتثنه ، ويتّفقان في الجمْع ، نحو : رجلٍ أسْوَدَ ، وامرأةٍ سَوداءَ، ورَجُلين أَسْودَيْن ، وامرأَتيْن سَوْداويْنِ ، وفي الجمع لهُما: سُودٌ وسُودانٌ وأَساوِدُ.

---

(١) يُقال: غلامٌ يَفَعَةٌ، بالتحريك، وهو المرتفع الذي أشرف على البلوغ.

(٢) يُقال : رَجُلٌ رَبْعَةٌ، بالباء الساكنه، أيْ : مربوعُ الخلق، لا طويلٌ قصيرٌ.

(٣) سقط من الأصْل.

(٤) في الأصل : رواية.

(٥) يُقَال : رَجُلٌ بادِن، أيِ: ضَخْمٌ ذو بَدَانة، ويُقَال أيْضا : امرأةٌ بادِنٌ.

والثَّاني : أَنْ يكونَ المذكّر على « فَعْلانَ » ، والمؤنَّث علي « فَعْلَى » نحو : غَضْبانَ ، وغضْبَي ، وحكُمَه حكمُ الأوَّل .

الخامسةُ : أَنْ يُخالِفَه في التنكير ، فيكونَ الموصوفُ نكرةَ ، والوصفُ مَعْرِفةً .

نحو : مررتُ برجلٍ مِثْلِك ، وشبْهِك ، وغَيرِك ، وسِواكَ ، وبرجلٍ واحِدِ أُمِّهِ ، وَعبدِ بَطْنِه .

وإنما جازَ وصفُ النكرة بهذه الألفاظ ـ وإن كُنّ مضافاتٍ إلي المعارف ـ لتقديرِكَ فيهنّ الانْفصال ، وأنهنَّ لا يَخْصُصْن شيئاً بعيْنه ، وأجازَ الأخفَشُ[1] أَنَ قوله تعالى : ﴿ فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامهُماَ مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيهِم الأَوْلَيَان ﴾[2] أَنْ يكونَ « الأَوْلَيَان » صفةَ « آخَرَينْ » ؛ لأنَّه لماَّ وصَفَه اخْتَصَّ .

وقَد أَجازَ بعضُ الكوفيِّينَ[3] وصْفَ النكرةَ بالمعرفةِ ، فيما فيه مَعني مَدْحٍ أَوْ ذمٍّ ، وتأوَّل عليْه قَوْلَه تعالى : ﴿ وَيلٌ لِكُّل هَمَزةٍ لُمزَةٍ . الذِّي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ ﴾[4] ، وهذا ، وأمثالهُ ـ عند البصريِّينَ ـ على البدلِ[5] ، وإضمار[6] فعلٍ أو اسْمٍ[7] .

---

(١) انظر : معانى القرآن ١ / ٢٦٦ .

(٢) ١٠٧ / المائدة .

(٣) انظر : المساعد علي تسهيل الفوائد ٢ / ٤٠٢ .

(٤) ١ ، ٢ الهمزة .

(٥) أيْ من « كلٍ » فهو فيِ موضع جَرٍ .

(٦) أيْ فهو فيِ موضع نصب والتقدير : أعني الذي .

(٧) أيْ : هو الذيِ ، فيكون موضعُه الرفعَ . وانظر : إعراب القرآن لأبيِ جعفر النحاس ٣ / ٧٦٦ والبحر المحيط ٨ / ٥١٠ .

الحكم الثالث : الوصفُ لا يكونُ أخَصَّ من الموصوفِ ، وقد يكونُ مثلَهُ ؛ فيترتّبُ على ذلك أَنْ لا يوصَفَ مُضْمر ، ولا يوصفَ بمُضْمَرٍ ؛ لأنَّ المضْمرَ أعْرفُ المعارفِ عند سيبويه[1] فلم يعرِضْ لهَ اشتراكٌ يحتاجُ أَنْ يُزال بالوصْفِ ؛ ولأنَّ المضمَر غيرُ مُشْتَقٍّ ، ولا يُقارِبُ المشْتَقَّ. وقد أَجازَ بعضُهم[2] وصْفَ المضمرِ الغائبِ ، نحو: رأيتُه الظريفَ. وجَوَّز سيبويه: قُمْتَ أَنْتَ[3] / فجعل « أَنْتَ» وصْفًا للتاء[4] ، وهذ ا ليْسَ على حدِ الصّفةِ ٩٣ بالمشْتَقِّ ، وإنماً هو علي حَدِّ التوكيد[5] وأَمَّا باقِي المعارِفِ فإنّها تُوصَفُ.

أَمَّا الأعْلامُ فلا يوصَفُ بها ، لأ نَّها غيرُ مُشْتقّةٍ ، ولا مُقاربةٍ لَهُ ، وماجاء منَها فإنّه يكونُ عطفَ بيانٍ ، وتوصَفُ بثلاث مَعارفَ ؛ للاشْتراكِ الحادثِ فيها:

أحَدهما: المعرَّفُ باللاَّم ، نحو : مررْتُ بزيدٍ الكريمِ.

الثّاني: المضافُ إلي معرفةٍ ، نحو : مررْتُ بزيدٍ صاحبِك ، و صاحبِ عَمرو . وصاحِبِ الأمير.

---

(١) لم أقف علي نَصٍّ في الكتاب يُحدّد مذهب سيبويه في ذلك، وقد نَسَبَ النحاةُ إلي سيبويه هذا الرأي، كما نسبوا إليه رأياً آخر في المسألة؛ إذ قال غير واحد: إنَّ القوْل بأنَّ العلَمَ أعْرَفُ المعارف منسوبٌ إلى سيبويه أيْضا. وانظر فى المسألة حاشية المقتضب ٤/٢٨١ والتبصرة للصيمريّ ٣٢ ففي الموضعين فَضْلُ بيان لمن أراد.

(٢) هو الكسائيُّ كما في الهمع ٥/١٧٦.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٢.

(٤) في الأصل: للتاء والكاف، هذا ولم يسْبق له التمثيل إلا بقوله: قُمْتَ أنْتَ، وقد ورد في سيبويه: مررتُ بك أنْت....

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٢/٣٨٥ : « ... وليْس وصفاً بمنزلة الطويل، إذا قلْتَ: مررْتُ بزيدٍ الطويلِ، ولكنّه بمنزلة نفْسه، إذا قلْتَ: مررتُ بزيدٍ نفْسِهِ... ولسْتَ تُريد أن تُحلّيَه بصفة...».

والثالثُ : بأسْماءِ الإشارةِ ، عند سيبويه[1] ؛ لأنّ العلَمَ عنده ، أعْرَفُ مِن الإشارة ، نحو : مررْتُ بزيدٍ هذا .

وأمّاَ المعرَّفُ باللاَّم : فإنَّه يوصَفُ بمثله في التعريف [2] ، وبالمضافِ إلي مثله[2] ، نحو : مررتُ بالرَّجلِ الكريمِ ، وبالرّجل صاحبِ الفَرسِ ، ومنهم مَن يُجيزهُ[3] في المضاف إلى مالاَ فيه الألفُ واللاَّمُ.

وأمّا المبَهم : فيوصف بالمعَّرفِ باللاَّمِ ، اسْمًا ، وصِفةَ ، نحو: مررتُ بهذا الرجّلُ - وهو الأكثر الأحسن - وبهذا الظريف ، وهو الأقلُّ الأقبح ، وكأنه من إقامة الصفة مُقامَ الموصوفِ ، تقديرُه: بهذا الرجل الظّريفِ.

فإن قُلْتَ: مررْتُ بهذا العاقلِ ، أو الكاتبِ ، كان بينهما في الحُسْن؛ لأنَّ مِن حقِّ المبهم أنْ يُبيَّنَ بأسماءِ الأجناسِ ، كالرَجُل ، والغلامِ ، وَإنمَّا يُبّين بالصِّفاتِ عند اللّبْسِ ؛ لأنَّ المبَهمَ إشارةٌ إلى حاضرٍ معروفٍ؛ فاسْتغْني عن التّبْيينِ ، فإذا جِئْتَ بالوَصفِ الخاصِ ، حَسُنَ تَبْيينهُ بِهِ ، بخلافِ الوصْفِ المشْتَرك ، كالطَّويل.

وأَمَا المضافُ إلى المعارفِ: فيُوصف بما أُضِيفَ كإضافتِه ، وبالمعرَّفِ باللاّمِ ، وبالمبهم ، نحو : مرْرتُ بصاحبِك غُلامِ عمْروٍ ، و: بصاحبِك الطويلِ ، وبصاَحبِك هذا ، وبصاحبِ زيدٍ غُلامِ عَمْروٍ.

الحكمُ الرّابع : إعراب الصّفات علي ثلاثة أَقَسامٍ :

---

(١) الكتاب ٦/٢.

(٢) الكتاب ٧/٢.

(٣) في الهمع ١٧٢/٥: « وقال الفَرّاءُ: يوصَفُ الأعمُّ بالأخَصَ، نحو: مررتُ بالرجُل أخيكَ» هذا وقد منع سيبويه ذلك . انظر الكتاب ٧/٢-٨.

الأولُ :/ يَتْبعُ لَفظَ مـوْصـوفـه رَفْـعًـا ، ونَصْبًـا ، وجَرًا ، نحـو : قـامَ زيدٌ ١٣ الظريفُ، ورأيْت زيْدًا الظريفَ ، ومررْتُ بزيدٍ الظريفِ.

الثاني : يتْبَع مَوْضِـعه ، كالمبنيَّاتِ ، إذا كانَ ممّا يوَصفُ؛ احترازًا[1] من المضمراتِ ، ومِن « اللَّهُمَّ» ، عند سيبويه[2] ، و «كيْفَ » ، و«كَمْ» ونحو ذلك ممَّا أوغَلَ في شَبَهِ الحُروفِ ، تقولُ : قامَ هؤلاءِ العلماءُ ، ورَأَيْتُ هؤلاءِ العلماءَ ، ومررْتُ بهؤلاءِ العلماءِ.

الثالث: يتْبَع لفظَه تارةً ، وموضعَه أخْرى وبعضُه أَقوى من بعض.

الأوَّل: العامل مع معموله المبني ، نحو : لارجُلَ ظَرَيفَ ، وظريفٌ.

الثَّاني: المضـافُ والمضـاف إليْـه ، فـإنْ كـان مُـعربًا وَصـَفْـتَـه على اللفظ إِجْماعًا ، نحو: أعجبنى غلامُ زيدٍ الظريفِ ، وعلى الموضعِ المعنويِّ ، إن كان فى الأوّل مـعْنى الفـعْل ، عند قـوْمٍ، تقـولُ أعْـجَـبَنى ضـارِبُ زيدٍ الظريفِ ، والظريفَ، بالجرّ والنّصْب ، ومنَع منه قوْمٌ .

الثَّالِث: « مِنْ» إذا كانتْ زائَدة في النفي ، والاسْتِفْهامِ ، كقوله تعالي : ﴿مَالَكُم مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾[3] وكقولك: هَلْ مِنْ رَجلُ فِي الدّار غيْرُ زيدٍ ، يجوز في «غير» الرفع[4] ، علي الموضع ، والجرُّ [5] على اللفظ.

---

(١) في الأصل : احترازٌ.

(٢) لايُجيز سيبويه وصف « اللهمّ» انظر : الكتاب ١٩٦/٢.

(٣) ٥٩، ٦٥ ، ٧٣، ٨٥/ الأعراف و ٥٠، ٦١، ٨٤ / هود و٢٣، ٣٢/ المؤمنون.

(٤) وبه قرأ نافع وأبو عمر وعاصم وشيبة وحمزة.

(٥) وبه قـرأ الكسـائُى وَوَافَـقـهُ: أبو جعْفرَ والأعْـمش. انظر في تـخـريج القـراءتين: الكشف عن وجـوه القراءات السّبع ٤٦٧/١، وانظر أيْضـا : إعراب القرآن لأبي جعفر النحـاس ٦٢٠/١ -٦٢١ مشكل إعراب القرآن ٣٢٢/١ – ٣٢٣.

الرَّابعُ: « إنَّ» واسْمها ، وقد أجاز بَعْضُهم وصْفَه ، على الموضع[1] ، وحَمل عليه قولهَ تعالي : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِالحقِّ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ ﴾[2] فيمن رَفع[3]« عَلاَّم» في أَحدِ الأَقْوالِ.

الحكم الخامسُ: الوصْفُ يكون مفردًا ، وجُملة :

فالمفردُ : يوصَفُ به المعرفةُ ، والنكِرَةُ ، نحو : مررتُ بزيدٍ الكريمِ ، وبرجلٍ كَريمٍ

والجُملة ، إنَّما يوصَفُ بها النكراتُ ؛ لأنَّها نكِرةٌ ، نحو : مررتُ برجلٍ قام أبوهُ ، وبرجلٍ أبوهُ منْطَلِقٌ ، وبرجُلٍ إنْ تَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ ، وبرجُلٍ خَلْفَكَ ، وبرجُلٍ[4] من الكرامِ ، ولابُدّ في الثَّلاثِ الأُوَلِ من عائدٍ إلي الموصوفِ ، وقد جاء في الشِّعْرِ بغيْرِ عائدٍ ، قال طَرَفةُ[5]:

وتَبسِمُ عَنْ أَلْمَى كَأنَّ مُنَوِّراً ... تخَلَّلَ حُرُّ الرَّمْلِ دِعْصٌ له نَدِى

التقديرُ فيه : كأَنَّ مُنَوِّرًا بوجوده تخلَّلَ.

---

(١) وهو مذهب غير سيبويه ونُسب، إلى الفرّاء. انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحّاس ٢/٦٨٠.

(٢) ٤٨/ سبأ.

(٣) وهم جمهور القُرّاء. انظر : البحر المحيط ٧/٢٩٢ قال أبو حيان: « أما الحملُ على محل «إنّ » واسمِها فهو مذهب غير سيبويه، وليس بصحيح عند أصحابنا ....».

(٤) في الأصل : ورَجُل.

(٥) انظر : ديوانه (المعلّقة ٩).

وانظر: المُحتَسَب ٢/١٨٢ واللسان (لَما)

الميَ وَصْفٌ للثغر، والثغر الألْمَى : هو الذي يضربُ لَوْنُ شفَتَيه إلى السَّواد. كأن مُنَوّراً، يُريد: كأن أقحواناً مُنَوِّراً، أيْ: أخْرجَ نَوْرَه : الحُرّ: الخالص من كل شيء. الدِّعْصُ : الكثيبُ من الرّمل.

فإن اجتمع مُفْرَد وجُمْلَةٌ ، فالأَوْلي تقَديم المفرد علي الجُملة؛ لأنَّه الأصْلُ ، نحو : مرْرتُ برجلٍ قائمٍ أبوهُ مُنْطلَقٌ ، وقد جاءَ الأمرانِ في / التّنزيل ، قال اللهً ٩٤ تعالي : ﴿ وَهَذَا كتابٌ مُبَارَكٌ أَنْزلناهُ اَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ ﴾ [١] وقالَ : ﴿وَهَذَا كتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ ﴾[٢] وعلي الثّاني قولُ النابغةِ [٣] :

وَلَيْلٍ أُقاسِيه بَطِيءِ الكواكبِ

والوصْفُ بالجملةِ الفعليَّة ، أقْوي منْه بِالجملة[٤] الأسْمّية وأكْثَرُ ، وأكثُرُ ماَ وصِفَ من الأفعال ، بالماضي[٥]؛ لأنَّه مُحقّقٌ ، وأمَّا المُستقبلُ ؛ ففيه خلافٌ نحو : مررْتُ برجل يصيدُ [٦] غداً ، التَّقْديرُ فيه : يُقدّرُ الصيدَ غداً ، وقوْمٌ

---

(١) ٥٠/ الأنبياء.

(٢) ١٥٥/ الأنعام.

(٣) انظر : ديوانه ٤٠. هذا عَجُز البيت، وصَدْرُهُ :

كِليني لهمٍّ يا أُميْمة ناصبِ

وهو من شواهد سيبويه ٢/٢٠٧، ٢٧٧ ٣/ ٣٨٢.

وانظر أيْضا : ابن يعيش ٢/١٢، ١٠٧ والخزانة ٢/٣٢١ ، ٣٦٦، ٣٨٠ و ٥/٧٤، ٧٥.

بطيءُ الكواكب : طويل، يُخَيَّلُ للناظر إلي كواكبه أنَّها بطيئةٌ في سيرها.

(٤) نقل ذلك عن ابن الأثير غير واحدٍ من النحاة، ففي المساعد على تَسْهيل الفوائد ٢٥/٤٠٥: « وفي البديع: الوصْفُ بالفعليةِ أقوي من الأسْميّةَ» وقال السيوطي في الهمع ٥/١٨٥: « وقدَّم بعضهُم، وهو صاحب « البديع» الجملة الفعليةَ على الاسميّة، قالَ : لأن الوصْفَ بتلك أقوي منه بهذه...» وقال الأشموني في شرْحِهِ علي الألفيةِ ٣/٦٤ : « ... ذكر في البديع أن الوصْف بالجملة الفعليّة أقوي منه بالجملة الاسْميّة».

(٥) ونقل هذا أيْضا عن ابن الأثير كلٌّ من ابن عقيل والسيوطي في الموْضعين السّابقين.

(٦) كذا في الأصل، والمشهورُ المتداول في كتب النحاة: مررْتُ برجُلٍ معه صقْرٌ صائِداً به غداً. انظر: الأصول ٢/٣٨، ٢٦٨.

يجعلونَ الوصْفَ بالفعل حالاً ، وهو عندهم[1] أوْلَي ، فأمْا قولُ الشاعرِ[2]:

حتّى إذا جَنَّ الظَّلامُ واختلط جاءُوا بمذقٍ هَلْ رأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

وقولُ أَبي الدّرْداءِ - رحِمه اللّهُ - وجَدْتُ الناسَ اخْبُر تَقْلَهْ[3] ، فإنمَّا ذلك بمعْني: مقول عنده هذا القول ، كأنّه قالَ: جاءوا بمذقٍ يتلَوّنُ هذا اللَّوْنَ ، يَعني به غُبْرةُ الذئبِ ، وكأَنَّه قال: وجدْتُ الناسَ مقولا فيهم هذا القوْلُ .

---

(١) قال ابن السّرْاج في الأصول ٢/٢٦٨: « واعلم أنّ الصلةَ والصفةَ حقُّهما أن تكونا موجودتَين في حال الفعل الذي تتذكّرهُ ؛ لأن الشيء إنما يُوصَفَ بما فيه، فإذا وصفْتَه بفْعلٍ أو وصلتَهُ فالأولي به أن يكون حاضِراً كالاسْم، ألا تري أنَّكَ إذا قُلتَ: مررتُ برجلٍ قائمٍ فهو في وقْت مرورك في حال قيام، وإذا قُلْتَ : هذا رجلُ قام أمْسِ، فكأنك قُلت: هذا رجلٌ معلومٌ، أيْ : أعْلمُه السّاعةَ أنه قامَ أمْسِ ؛ ولأنك مُحقّقٌ ومُخْبِرٌ عمّا تعلمه في وقْت حدثيك، وكذلك إذا قُلت : هذا رجُل يقوم غداً ، فإنما المعْني : رجُلٌ معلومٌ الساعة أنّه يقوم غداً، وعلي هذا أجازوا : مررْتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدا به غداً ...».

(٢) قيل : هو العجاج، ولم أعثرعليه في ديوانه المطبوع.

وانظر : الإنصاف ١١٥ وابن يعيش ٣/٥٣ والمغني ٢٤٦ وشرح أبياته ٥/٥ والخزانه ٢/١٠٩. قال البغداديُّ في الخزانة: « وهذا الرجز لم ينسُبْهُ أحَدٌ من الرواة إلي قائله، وقيل : قائلُه العَجَّاجُ، والله أعْلَمُ...».

المذق: اللبن المخلوط بالماءِ وهو يُشبه لون الذئْب ؛ لأنه فيه غُبْرة.

(٣) هذا القولُ عن أبي الدرداء الأنصاريّ، وكل طرقه ضعيفة كما ذكر الشوكاني في كتابه « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» نقلاً عن صاحب « المقاصد الحَسنَه في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة علي الألْسِنة للسخاويّ. وهو في أمثال أبي عبيد ٢٧٦. وانظر : المقاصد الحسنه ٢٥، والفوائد المجموعة ٢٥٩.

تَقْلَه : فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، ومعناه: تُبْغِض من قولهم: قَلاه يقْلاهُ، أيْ: أبْغَضَهُ، والهاء في : تَقْلَه، هاء السكتَ. والمعْني: أنَّ من جَرَّبَ الناسَ وخبرهم أبْغَضَ أكثرهَم وتركَهُم.

فإن أردْتَ أَنْ تَصِفَ المعارفَ بالجُمل جئْتَ بـ « الذى» ، وجَعلْتَ الجُملَةَ صِلتَها ، ووصَفْتَ بـ « الذيِ» وثَنَّيْتَهُ ، وجَمعْتَهُ ، وأنَّثْتَهُ ، على حَسَبِ الموصُوف.

فقلت: رَأَيتُ زيداً الذي قام أبوه ، ومررْتُ بالزيدينِ اللَّذيْنِ قامَ أبوهُمَا، وبالزَّيْدينِ الذينَ أبوهُم مُنطلقٌ.

الحكم السَّادِسُ : لَكَ في كُلِّ موصوفٍ أَنْ تجمعَه وتُفرِّقَ صِفاتِه علي عدَّتِهِ وأَنْ تُفَرِّقَ الموصوفَ وتجمع صِفاتِه ، إذا لم يكُنْ في الحالين مبهَمًا ؛ تقولُ في الأوَّل: مررتُ بالزيدِينَ القائِمِ والقاعِدِ والنائمِ ، ومررْتُ برجالٍ كاتبٍ وشاعرٍ وحَاسِبٍ ، ويجوزُ الرَّفْعُ ، علي التبعيضِ ؛ تقولُ : مررْتُ برجالٍ كاتبٌ وشاعرٌ وحاسِبٌ، فإن لمْ تَسْتوفِ العدَّةَ فالرَّفعُ لاغيْرُ ؛ تقولُ: برجالٍ كاتبٌ وشاعرٌ ، وتقولُ: مررتُ بثلاثةِ رجالٍ كاتبَيْنِ وشاعرٍ ، وتقول فى الثاني: مررْتُ بزيدٍ وعَمرٍو وبكْرٍ الظُّرَفاءِ/ وقد جاء فى الشَّعْر وصفُ بعضِهم. ١٩٤

فإنْ كاَن الموصوفُ مُبهْمَا لمْ يجُزْ فيه هذا ، لا تقولُ: مررْتُ بهذْينِ الراكعِ والسَّاجِدِ ، علي الوصْفِ ؛ لأنَّ المبهَمَ وصِفَتَهُ بمنزلة اسْمٍ واحدٍ ، وكذلك إن كانتِ الصِّفةُ مُبهَمةً ، لا تقولُ: مررْتُ بالزَّيدَيْنِ هذا وهذا ، فإنْ أَردْتَ البدلَ جازَ فيهما.

وإذا فرَّقْتَ الوصْفَ علي الموصُوفينَ فالأحْسَنُ أَنْ تجعل أَوَّلَ الوصْفِ لآخرِ الموصوفينَ ، وآخرَهُ لأوَّلِهِم ؛كْيلاَ تكثُرَ الفواصِلُ ، تقولُ : ضربَ زيدٌ عمْراً الظَّريفَ الظَّريفُ ، وزيدٌ ضربْتُ غُلامَ أَخيهِ العاقلِ العاقلَ العاقلُ.

الحكم السَّابع: إذا اجتمعت صِفَتانِ ، فالثانيةُ لمجموع مَعْني الموصوف: والصِّفة عند قومٍ ، وللصِّفة عند قومٍ ، نحو : مررْتُ بزيْدٍ الظريفِ العاقلِ ، فـ "العاقلُ" صفة « زَيْدٍ » و« الظَّريفِ » معًا ، وقالَ قومٌ: هو صِفَةٌ للأوَّلِ ،

قال سيبويه : والنَّصْبُ فيه جائزٌ ضَعيفٌ ، تقولُ: هذا رجلٌ عاقلٌ لبِيبًا ، قالَ: وإنمَّا ضَعُفَ ؛ لأنَّه لم يُرِدْ أَنَّ الأَوَّلَ وقَع وهو في هذه الحال ، ولكنَّه أراد: أنهمَّا فيه ثابتانِ ، لم يكنْ (واحدٌ)[1] منهما قَبْل صاحِبِه[2].

وكُلُّ صفة تشتملُ علي مدْحٍ أو ذَمٍّ ، فإذا تعدّدتْ جاز لك فيها قَطْعُهُما عن الأوّل ، والنّصْبُ ، علي المدْحِ والذّمِّ ، تقولُ جاءني زيدُ الظَّرِيفُ العاقلَ اللبيبَ ، و : مررْتُ بزيْد الْخبِّ اللّئِيمَ الخَبِيثَ ، وعليْه تَأوّلَ بعضُهم[3] قولَه تعالَى : ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾[4] ، ومنْه قولُ الخرْنِق[5]:

لا يبعَدَنْ قومي الذينَ هُمُ ... سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ
النازِلينَ بكلِّ مُعْتَركٍ ... والطَّيِّبُونَ معاقِدَ الأُزْرِ

والرفعُ في المدْح والذّمّ يَسْتوِيانِ ، وقد تقدَّمَ ذكرهُما في بابِ المفعولِ بِهِ مُسْتقصىً[6].

الحكم الثامنُ: إذا اْختَلَفَ الاسْمانِ في الإعرابِ لفَظاً ، ومعْني/ وكانَ عامِلُهُما واحداً ، نحو : ضَربَ زيدٌ عَمْرًا ، فَلا تجَوزُ تثنيَةَ الصِّفةِ البتَّةَ ، لا ٩٥/أ

---

(١) سقط في الأصل، ولا يسْتقيم الكلامُ بدون التتمّة، وهي في نَصِّ سيبويه.

(٢) انظر : الكتاب ٥١/٢.

(٣) هو سيبويه وانظر : الكتاب ٢٤٨/١ - ٢٤٩ . هذا وفي نصب « المقيمينْ تأويلاتٌ أُخري ، وانظر- إن شئْت - إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٤٧٠/١ والتبصرة للصيمرى ١٨٢ ومشكل إعراب القرآن لمكى ٢١٢/١.

(٤) ١٦٢/ النساء.

(٥) سبقَ الاستشهاد بهما فى ص ١٤٤ .

(٦) انظر : ص ١٤٣ - ١٤٤ .

تقولُ: ضَرَبَ زيدٌ عَمراً[1] الكَريمانِ ، ولا الكَريمَيْنِ. فإنْ اتّفَقا في المعْنى ، واختلفا في الإعرابِ – والعاملُ واحدٌ – نحو: ضاربَ زيدٌ عَمراً ؛ لم يجزْ وضْعُهما بصيغةٍ واحدةٍ ، عند البصريين[2] ، وأجَازهُ بعضُ الكوفيّينَ ؛ نظراً إلى المعْنى ، فمنهم مَن [3] يقولُ : العاقلانِ ، لاغَيْرُ ، ومنهم[4] مَنْ يقولُ: العاقلانِ ، والعاقلَيْنِ ، أيهّما شاءَ. فإنْ اتَّفَقَ الاسْمانِ في الإعرابِ ، واخْتَلَفَ العاملانِ ، فلا يخلُو : أَنْ يكونَا مُخْتلفَيْنِ في اللّفْظِ ، والمعْنى ، أو في اللَّفظِ دُونَ المعْنى ، أو في المعْنى دونَ اللَّفظِ ، نحو: أَقْبَلَ زيدٌ وأدْبرَ عَمرٌو ، وقَعَدَ زيدٌ وجَلَسَ عَمرٌو ، وَوجَدَ زيدٌ ، من الغنَي ، ووَجَدَ عمرو ، مِن الغَضَبِ ، فإنَّ سيبويه يُجيزُ – في ذلك كُلّه – العاقلانِ[5] ، وغيرُهُ[6] يأْبَاهُ ، مع اتّفاقِهم على جوازِ : اخْتَلَفَ زيدٌ وعَمرٌو العاقلانِ.

فإن اتَّفَقَ الاسْمانِ في الإعرابِ ، والعاملِ ، لفْظًا ومعْنىً – نحو : قام زيدٌ وقامَ عمرو [العاقلانِ][7]– فالنَّحَويُّونَ كُلُهُم يُجيزونَها ، إلاَّ ابنَ السَّراج ، فإنه أبي ذلك ، إلا أَنْ يعتَقد في العاملِ الثانى التكريرَ [8].

---

(١) انظر : الهمع ٥/١٨١.

(٢) انظر : الهمع في الموضع السَابق.

(٣) وهو الفرّاء . انظر : الهمع ٥/١٨٢.

(٤) وهو ابن سعدان. انظر : الهمع، في الموضع السابقَ.

(٥) انظر. الكتاب ٢/٥٩ – ٦٠.

(٦) وهو المبرِّد. انظر : المقتضب ٤/٣١٥.

(٧) تتمّة يَلتئِم بمثلها الكلام.

(٨) انظر : الأصول ٢/٤٢ ، ٦٥.

فإنْ كان إعرابُ الاسمْين مُتفقًا ، إلاّ أنَّهُما اخْتَلَفا في التَّقْدِير ، أَجازَهُ بعضُهم[1] ، نحو : زَيْدٌ منطلقٌ وجاءَ عَمروٌ العاقلانِ ، وضَربْتُ زَيْدًا وإنَّ عَمرًا مُنطلقٌ العاقلينِ. وأمَّا: هذا رجلٌ وذاك آخَرُ قائمًا ، فسيبويه[2] يُجيزُهُ ، والمبردُ[3] يأباهُ.

الحكُم التَّاسِعُ: إذا كان الموصوفُ كُنْيتةً ، لمْ يَتْبَعِ الوصْفُ إلاّ الأوْلَ ، كماَ لا تتْبِع التثنيةُ والجمعُ إلاَّ الأوَّلَ ، تقولُ : جاءَنِي أبوبكْرٍ الكاتِبُ ، ورأيْتُ أَبَوَيْ بكْرِ الكاتبيْن ، و مَرَرْتُ بأباءِ بَكْرٍ الكاتِبِينَ.

فإنْ وَصَفْتَ بـ « ابْنٍ» ، واقعًا بيْنَ عَلَمين ، حَذَفْتَ تَنْوينَ الأوْلِ لفظًا، فقُلْت: هذا زيدُ بنُ عمروٍ، فإن كان خبرًا أو بدلاً أبقيْتَ/ التنوينَ وقَد قُرِئَ بالاثنين قولُه تعالَى : ﴿ وَقَالتِ اليهُودُ عُزَيْرٌ بْنُ اللّهِ ﴾[4] من جَعَلَهَ وَصْفًا حَذَفَ التَّنْوينَ ، وكانَ الخبرُ محذوفًا ، ومَنْ جَعَلَهَ خبرًا وَحَذَفَ التنوينَ ؛ فلأنَّ « عُزَيْرُ» غيرُ مُنْصَرِفٍ ، أو تحفيفاً[5].

---

(١) ومنهم الأخفش. انظر :المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٥، ٢١٧، والهمع ٥/١٨٠.

(٢) الكتاب ٢/٥٧ – ٥٩.

(٣) المقتضب ٤/٣١٤ – ٣١٦.

(٤) ٣٠/ التوبة. وقد قرأ بالتنوين عاصمٌ والكسائىُ ويعقوب ووافقهُم الحسَنُ واليزيدىُ. وقرأ بدون تنوينِ الجمهورُ . انظر : السبعة ٣١٣ والتَّيْسير ١١٨ وإبْراز المعاني ٣٣٨-٣٣٨ والبحر المحيط ٥/٣١ والنّشر ٢/٢٧٩ وإتحاف فضلاء البشر ٢٨٦.

(٥) قال الصيمرىُ في التبصرة ٧٢٨ –٧٢٩: « مَنْ أَسقَط التنوين ففيه وجهان: أحدهما: أنْ يكون «عُزَيْزٌ» رَفْعاً بالابتداء، و « ابْنُ اللّهِ» خبرُهُ، وإنَّما حُذفَ التنوينُ لالتقاءِ السَّاكنين لاغَيْرُ، هكذا رُوِيَ عن أبى عَمْرو بن العلاء، في تفسير هذه القراءة ... ».
وانظر أيْضا ص ٧٣٠ من التبصرة.

وإن لقَّبْتَ مفردًا بمُفْرَدٍ ، أضفتَهُ إليْه ، فقلْتَ : هذا قيْسُ قُفَّةَ يافَتَي ، وإنْ لقَّبْته بمُضافٍ ، جرَى على الاسْم نَعْتًا ، تقولُ: هذا زيدٌ وزْنُ سَبْعَةٍ. فإنْ لقَّبْتَ مضافًا بمفردٍ أو مضافٍ ، جَرَى عَلَيْه نعتًا ، تقولُ: هذا عبدُاللّه كُرْزٌ ، وعبدُ اللّهِ وزْنُ سَبْعَةٍ.

الحكم العاشرُ: لا يجوزُ الفصلُ بين الصِّفةِ والموصوفِ بأجْنَبِيّ مِن عاملِ الموصُوف ، فأمَّا قولُ الشَّاعرِ(١):

قَلْتُ لقَومٍ فى الكنيفِ تَرَوَّحوا عَشيّةَ بِتْنا عِنْدَماَ وانَ رُزَّحِ

ففَصَلَ بمعمول قَلْتُ بين الصِّفة والموصوفِ ، فَشاذٌّ.

الحكمُ الحادي عَشَرَ : لك أَنْ تحذفَ الموصوفَ ، وتُقيمَ الصِّفَةَ مُقامَه ، إذا ظهر أمْرُهُ ظُهوراً يَسْتغْني عن ذكره ، كقوله تعالي: ﴿ ومَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُم يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا﴾ (٢) وكقوْل الشَّاعِرِ(٣) :

---

(١) هو عُروة بن الوَرْد. انظر : ديوانه ٢٣.

وانظر : أمالى القالى ٢/٢٣٤ وشرح الحماسة للمرزوقي. ٤٦٤ والهمع ٥/١٦٩.

الكنيفُ: حظيرةٌ من شجرٍ تُجْعلُ للإبل. تَرَوَّحوا سيرا في الرَّواحِ. ما وان: ماءٌ لبني فزارَةَ. رُزَّح : جمع رَازِح، وهو من الإبلِ : الشديدُ الإعياء، ويُقالُ قومٌ رُزَّحٌ، أَيْ : مهازيلُ ساقطونَ.

(٢) ١١٢/ النساء. الشاهدُ في الآية: حذف الموصوف وإقامة الصفة مُقَامه، والتقدير – واللّهُ أعلَمُ –: ثُم يَرْمِ به إنْسَاناً بريئاً.

(٣) هُو أبو ذُؤيب الهزليّ. انظر: ديوان الهزليين ١/٣٩.

وانظر أيضاً : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٢٥٦ وابن يعيش ٣/٥٨، ٥٩ واللسان وتاج العروس (صنع)

مسرودتان: تثنية مسرودة، وهي : الدِّرْع المثقوبة، والسَّرْدُ: الخرْزُ في الأديم وفي الدروع. قضاهُما: فرَغَ من عملهما. والصَّنعُ : الحاذِق بالعمل. السَّوابغ: جَمْع سابغة، وهي الدروع الواسعَةُ الوافيَةُ. تُبَّع : لَقَبُ مُلوك اليمن، وقد سُمع أَنَّ تبَّعًا كان يأمر بعمِل الدُّروع السَّوابِغ.

وعليهما مَسْرُودتانِ قَضَاهُما داودُ أَوْ صَنَعُ السَّوابِغِ تُبَّعُ

وقَـد يبلُغُ به الظّهُـورُ بحـيثُ يَطْرحُـونَه رَأْسًـا ، كـقـولهم : الفـارِسُ[1] والصاحِبُ ، والأوْرقُ[2] ،والأطْلَسُ[3] ، ونحو ذلك كثيرٌ في كلامهم.

وفي القياس على حذف الموصوف خِلافٌ بين سيبويه[4] والأخفش[5].

وكذلك لك أنْ تحذِفَ الصّفةَ ، وتُقيم الموصوفَ مُقامَهاَ ، كقوله ﷺ [6] « لا صلاةَ لجار المسجد إلاَّ فى المسْجد»[7] فِي أَحَدِ القولَيْن ؛ لأنّه لم يُردْ به المنعَ من صحّة الصّلاة ، إنما أراد نَفْى الكمال ، كأنّه قال: لا صلاة كاملة ، أو لا كمالَ صلاةٍ.

---

(١) وهو راكِبُ الفرسِ خَاصّةً.

(٢) وهو المغبَّر اللّونِ، كلوْن الرّماد، يُقالِ: جملٌ أوْرقُ، ويُقال: وَرْقاء للحمامة، للَوْنها، ويُقال للرّماد: أوْرق، للوْنه.

(٣) وهو الذي في لونه غُبْرةٌ إلي السّواد، والذئبُ أطْلَسُ ؛ للَوْنه.

(٤) أجاز سيبويه حَذْف الموصوف وقاسَ عليه، قال في الكتاب /٣٤٥: « وسمْعنا بعضَ العرب الموثوق بهم يقول: مامنهم ماتَ حتي رأيْتَهُ في حال كذا وكذا وإنما يُريد: مامنهم واحدٌ مات، ومثل ذلك قوله تعالى جَدُّه: « وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قل موتِه» ثم أورد بعض الشواهد علي حذف الموصوف، وقاسَ ذلك علي حذف المُستثنَى تحفيفاً في مثلك لَيْسَ غَيْر، وليْسَ إلاَّ، وقاسَهُ أيْضاً على ما يُحذف تخْفيفاً واستغناءً بعلم المخاطب، ثم قال في ٣٤٦/٢: « فليس حَذْفُ المضافِ إليه في كلامهم بأشَدَّ من حَذْفِ تمامِ الاسْمِ».

(٥) جَوّز الأخفشُ حذف الموصوف، ولكنّه لم يجعلْه قياساً. انظر الكامل ١٣٨٢.

(٦) تتمّة تليق بمقامه عليه الصلاة والسلام، ولعلّها سقطتْ من الناسخ.

(٧) أخرجه الدارقُطنى في سُننه عن جابِر بن عبدالله وأبى هُرَيرة رضي الله عنهما. انظر: سنن الدارقطْني ٤٢٠/١ ، وانظر أيضا: الجامع الصغير ٢٠٣/٢ وفَيْض القدير ٤٣١/٦.

الحكم الثاني عشَر: يجوز تقديمُ الصِّفَة علي الموصوف إذاً كانتْ لاثنْينِ ، أو جماعَة ، وقد تقدّم أحَدُ/ الموصوفيْن ، تقول : قام زيدٌ العاقلان وعَمروٌ ، ٩٦/ ومنّهُ قولُ الشاعرِ[1]:

ولَسْتُ مُقِرًّا للرِّجال ظُلَامَةً أَبَى ذاك عَمِي الأكْرَمانِ وخَالِيًا

كأنَّه نظر إلى أنَّ العطف كالتثنية.

وإذا ذكرْتَ الموصوفَ جازَ أنْ يتقدَّمَ معمولُ الصِّفة عليْها ، لا على موصوفِها، كقولك : نِعْم رجُلاً طعامَكَ آكِلاً زيدٌ ، ومثلُه قولُه تعالَى : ﴿ ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾[2] ، فإنْ لم تذكر الموصوفَ لم يتقدَّمْ معمولُ الصِّفة عليْها ، لا تقولُ: نعم طعامَك آكلاً زيدٌ.

الحكم الثَّالثَ عَشَر: إذا تقدّمَتِ الصِّفةُ علي الموصوفِ ، فلا يخلوُ: أنْ يكونَ الموصوفُ مَعْرفةً أو نكرةً.

فإنْ كانَ معرفةً أعربْتَها بإعْرابِ الموصوفِ ، وجَعَلْتَهُ بدلاً منها ، كقوْلك: هذا الظريفُ زيدٌ ، وعليه قوله[3]:

مِنَ الصُّهْبِ السِّبالِ وكُلِّ وَفْدِ

---

(١) لم أقِفْ علي اسمه . قال البغداديُّ في شرح أبياتِ المغي : « لم أقف علي تتِّمةِ هذا البيت ولا على قائله والله أعلم».

وانظر الضرائر ٢١٢ والمغنى ٦١٦ وشرح أبياته ٢٨٩/٧ والهمع ١٨٥/٥ والأشمونى ٥٨/٣ .

الظُّلامه - بالضّم - مايُطلب عند الظالم، والمعنى: أنّه لا يقدُ علي أنْ يظلمَه أحَدٌ.

(٢) ٤٤/ قٓ .

(٣) هو الرَّاعى النُّميْرىّ، والبيْتُ بتمامه في شعره ص ٧١ هكذا.

مِن الصُّهْبِ السِّخَالِ بكُلِّ وهْدٍ حُواراً وهْيَ لازمةٌ حُوَاراَ.

وانظره في كِتاب الشّعر، لأبي عليّ الفارسيِّ ٢٢٣. ، وانظر أيْضا تعليق المحقّق على الشاهد في موضعه.

الصُّهب مِن الإبل: ما يُخالِطُ بياضَه حُمرَةٌ. السِّبال: جمع سَبَلَة - بالتحريك - وهي : ماعلى الشَّفة العليا من الشَّعْر.

يُريدُ: من السَّبال الصُّهْب.

وإِنْ كان[1] نكرةً ، انتَصَبتْ على الحالِ ، كقولك: هذا قائمًا رجُلٌ ، وعليه قولهُ[2]:

وَتَحْتَ العَوالِي وَ القَنا مُسْتَظِلَّةً ظِباءٌ أَعَارَتْها الْعُيُونَ الجاذِرُ

وقد [جاء][3] في النكرةِ مثلَ[4] المعرفَة ، قال[5]:

أَلفيْتَنِى أَعْظُمًا فِى قَرْقَرِقَاعِ

الحكم الرّابعَ عَشَرَ : قد وصفوا المضافَ إِليه ، وهُم يريدون المضافَ ، قال[6]:

عَلَيّ يوْمَ تَمْلِكُ الأمورَا صَوْمُ شُهورٍ وجَبَتْ نُذُورَا

ونحوٌ منه قولُه تعالَى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْناقُهُمْ لَهَا خاضِعِينَ ﴾ [7] في الخبر[8].

---

(١) في الأصل : كانتْ.

(٢) هو ذو الرُّمّة . انظر : ديوانه ١٠٢٤.
والبيْتُ من شواهد سيبويه ١٢٣/٢ . ، وانظر أيْضاً: ابن يعيش ٦٤/٢.
العوالي: صُدور القَنا، والقُنا: الرِّماحُ. الجاذِرُ: جمع جُؤذر، وهو : ولد البقرةِ الوحشيِّةَ. مُسْتَظِلَّةٌ: يعني: الظباء في كُنُسِها.

(٣) تتمّةٌ يلتئِم بمثلِها الكلامُ.

(٤) يعنى : قد جاء تقدُّمُ الصّفةِ علي الموصوف النكرة وأُعربَتْ بإعرابِ الموصوف ؛ وصار الموصُوفُ بدلاً منها، كما لو كان الموصوف معرفةً، كما مرٌ في: هذا الظريفُ زيْدٌ.

(٥) ذكر الفارسيّ في كتاب الشعر ٣٤٧، ٣٩٦ أنَّ القائل هو عمران، ولعلَّه يقصد عمرانَ بنَ حطَّان الخارجيّ، وفي شعر الخوارج قصيدة علي هذا الوزن والرويّ، وليس البيتُ منها. ووَرد البيْتُ غير منسوب في المخصّص ٣٠/١٠، وصدر البيت :

إن أنتَ لم تُبق لى لحماً ولا لبناً.

وانظر حاشية المحقّق ص ٣٤٧.

(٦) انظر: تفسير الطبريّ ١٢٠/٧ و١٦٢/١٧، حيث ذكر البيتين في الموضعينِ بدُونِ عَزْوٍ. ولم أَهْتدِ إِلى القائلِ.

(٧) ٤/ الشعراء.

(٨) انظر: معانى القرآن للأخفش ٤٢٤.

الحكم الخامسَ عَشَرَ : يجوزُ أنْ تَعطفَ بعضَ الصّفاتِ على بعضٍ ، بالواو ، إذا لمْ يكُنْ فيها ترتيبٌ ، تقولُ: قامَ زيدٌ الظريفُ والشّريفُ والكاتبُ ، فإنْ كان فيها معني الترتيب/ فبالفاءِ ، تقولُ : جاء زيدٌ الرّاكبُ فالسّالبُ ٩٦/ فالآيبُ.

النّوعُ الثّاني:

في التأكيد ، وفيه ثلاثةُ فُروعٍ:

الفرْعُ الأوّلُ: فى تعريفهِ ، وهو: لَفْظٌ يتبعُ الاسْم المؤكّدَ ؛ تَثبيتًا ، وتَقْريرًا ، ورَفْعًا للّبْس ، وَإزالةً للاتّساعِ

أمَا التّثْبيتُ ، والتقريرُ: فلاخَفَاءَ أنَّ تَكْرَارَ اللّفظ يثبّتُ المعْنى في النَّفْسِ ، ويُقرِّرُهُ، وأماّ رَفْعُ اللّبْسِ ، فإنّكَ تقولُ: جاءَ القَومُ ، وقد يجوزُ أنْ يكونَ قد تخلّفَ بعضُهُم ؛ تغْليبًا للأكْثرِ ، فإذا قُلْتَ: «كُلُّهُم» ارْتَفَعَ اللّبْسُ ، وتَحقَّقَ أنَّه لمْ يتخلّفْ منهم أحَدٌ.

وأمَا إزالةُ الاتِّساعِ: فإنَّ الفعْلَ قد يُسْنَدُ إلى غيرِ فاعلِه الحقيقيّ ، فيُقالُ: كَتَبَ الأميرُ ، وإنمَا كَتَب كاتبُه ، فإذا قُلْتَ: كَتَبَ الأميرُ نَفْسُه ، زالَ الاتّساعُ.

وهو أشَدُّ مُلابَسَةً بالمؤكّد من الصّفَةِ بالموصُوف ؛ لأنَّ الصّفَةَ تُقامُ مُقامَ الموصوفِ ، كما سَبَقَ[1] ، على قُبحِهِ عند سيبويه ، ولا يَقُوم التوكيدُ مَقامَ المؤكَّد فلا تقولُ : رأيْتُ أجْمَعِينَ ، تُريدُ : الرِّجالَ أجْمَعِينَ ، كما تقولُ : رأيْتُ الظُّرَفاءَ ، وأنْتَ تُريد: الرّجالَ الظرفاءَ.

الفرعُ الثّاني: فى أقْسَامِه ، وينْقسِمُ قِسْمَيْنِ : لَفظيٌّ ، ومعنويٌّ.

---

(١) انظر: ص ٣٢٦-٣٢٧ .

أَمَاَ اللَّفظيُّ: فيكونُ بِتكْرارِ اللَّفظِ ، اسْمًا وفعْلاً وحرْفًا ؛ واحداً ومُثنىً ومجموعًا ، معْرِفةً ونكرةً ، ومُظْهرًا ومُضْمَرًا ، ومُفْرَدًا وجُملةً.

تقولُ في المظهرِ: قَامَ زيدٌ قَامَ قَامَ زيدٌ ، ورأَيْتُ زيدًا رأيْتُ زيدًا ، ورأَيْتُ زيدًا زيْدًا ، ورَأَيْتُ زيْدًا رَأَيْتُ ، وزيدٌ في الدَّار في الدَّارِ. وتكْرَارُ اللَّفظ في القرآن كثيرٌ ، كقوله تعالي: ﴿ قَواريرَا. قَوَاريرَ مِنْ فضَّةٍ ﴾[1] ، وكقوله: ﴿ وَأَمَّا الّذِينَ سُعِدُوا ففِي الجنَّةِ خَالِدِينَ فِيَها ﴾[2] ، ومنْهُ قولُ المؤذِّنِ: اللّهُ أَكبرُ ، اللّهُ أَكْبرُ ، و : قَد قَامتِ الصَّلاةُ ، قَد قامت الصّلاةُ/ وقولُ جريرٍ[3]: ١/٩٧أ

هَــلاَّ سَأَلْتَ جُمُــوعَ كِنْــ ... ـدَةَ أَيْنَ وَلَّــوْا أَيْــنَ أيْنــاَ

وقولُ الآخرِ[4]:

كَمْ نِعْمَةٍ أَسْدَيْتَهاَ كَمْ كَمْ وكَمْ

وتقولُ في المضمرِ: ماضربني إلاَّ أَنْتَ أَنْتَ ، وانْطلقْتَ أَنْتَ ، ومررْتُ بكَ

---

(١) ١٥، ١٦/ الإنسان.

(٢) ١٠٨/ هود.

(٣) كذا بالأصل، وليس البيت لجرير، بل هو لعبيد بن الأبرص من قصيدة له يخاطب بها امْرَأ القيس حينما توَعَّد بني أسَدٍ قومَ عَبيدٍ بقتل أشياخهم ثأراً لأبيه، وكان بنو أسَدٍ قد قتلوا حُجراً الكِنْدِيَّ أبا امْرِئِ القيس. انظر : ديوان عبيد ١٤٢.
وانظر أيْضاً: معاني القرآن للفرّاء ١٧٧/١ وتأويل مشكل القرآن ١٨٦، ٢٣٦، ووَرَد البيتُ عرضاً في الخزانة ٢١٤/٢ وشرح أبيات المغنى ١٩٦/٢.

(٤) لم أهْتدِ إلى اسْمِهِ .
وانظرهُ في معانى القرآن للفرّاء ١٧٧/١، وروايتُه :
كَمْ نعمةٍ كانتْ لها ....
وانظر أيْضا: تأويل مشكل القرآن وروايتُه:
كَمْ نعمةٍ كانَتْ لكم ....
وفي هامش المحقق مزيدٌ من التخريج ؛ فانظره هُناك إن شئْتَ.

أَنْتَ ، وبِهِ هُوَ ، وبِنا نَحْنُ ، و رأيتَنِي أَنَا ، وزَيدٌ قـام هُوَ ، وهذا (بابٌ)[1] واسِعٌ في العربيّة.

وأمَّا المعَنوِيُّ : فهو بألفاظٍ وصِيَغٍ[2] مخصُوصةٍ محصُورَة ، معارفَ لا يُزادُ فيها ، ولا يُقاسُ عليْها ، وهي : « نَفَسُه» و« عيْنُه» و« كُلُّه» «وأَجْمعُ » و« أَجْمَعون » و«جمْعاء» و« جُمَعُ » و« كلا » و« كلْتا » و«أَتْبعُوا » « أَجْمعَ » أَكْتعَ " ، و« أَجْمَعونَ» «أَكْتَعونَ» و« جمْعاءَ» « كَتْعَاءَ» ، و«جُمَعَ» « كُتَعَ» ، ثُمّ أتْبَعوا «أَكْتعَ» «أَبْتَعَ» ، و« أَكْتَعونَ» « أَبْصَعُون» ، و« كَتْعَاءَ» « بَصْعَاءَ» ، و«كُتَعَ» " بُصعَ " ؛ تقولُ : قامَ زيدٌ نفسُه ، ورأيتُ زيدًا عينَه ، و قامَ القوْمُ كلُّهم، ومررْتُ بالجيش أَجْمَعَ ، ورأيْتُ القوْمَ أجمَعينَ ، ومررْتُ بالقبيلةِ جَمْعَاءَ ، ورأيْتُ النّسَاءَ جُمَعَ ، وقام الرّجُلانِ كلاهُما ، ورأتُ المرأتينِ كِلْتيهِما ، وقامَ القوْمُ كلهم أجمعونَ ، وأنَفقْتُ الدّرِهَمَ أَجْمَعَ أَكْتَعَ أَبْصَعَ.

ومعانى هذه الألْفَاظِ مُخْتلَفةٌ:

فأمَّا؛ « نْفسه» و« عْينُه» فَهُما عِبارةٌ عَنِ الجُملَةِ ، وإنْ كانا– في أصْل الوضْعِ – لِشَيْئَيْنِ مخصُوصَيْن منها ، ويؤكَّدُ بهما حقيقةُ الشَّئ ، ممَّا يتجزّأ وما لا يتجزّأ ، نحو: أنْفقْتُ الدرِهَمَ نفْسَهُ ، وعَيْنَهُ ، وجاءَ زيدٌ نفْسُه ، وعَيْنُه.

وأمَّا «كُلُّ» : فمعنــاهُ: الإحاطةُ ، والعُمومُ ، ولا يُؤَكّدُ بها إلاّ مَا يَتَبَعضُ، نحو: جاءَ القوْمُ كُلُّهم ، وأكلْتُ الرَّغيفَ كُلَّه ، ولا تقولُ: قامَ زيدٌ كلُّه ، فأمّاَ قولهُم: مـررْتُ بالرّجُل كُلِّ الرّجُلِ ، فـمعناهُ: مـررْتُ بالرجُل الذى يَسْتحقُّ لأنْ يكونَ

---

(١) تتمّة يلتئم بمثلها الكلامُ.

(٢) فى الأصل : وصيغةٍ.

رجُلاً كاملاً فى حزمِه. وجلَده وشجاعَتِه ، ونحو ذلك .

وأَماَ ، « أَجْمَعُ» ، وأَخواتُها: فمعناهُنَّ معنى « كُلٍّ» ، وإِنْ كان فيهنَّ إِشَارةٌ إلي الاجتماع ، وإن لمْ يكن شَرْطًا. ٩٧/ب

وليَستْ « أجمعُ» و« جمعاءُ» علي حدّ « أَحْمرَ» و« حَمْراءَ» ، وإِنَّما هُما اسْمانِ مُرْتَجَلانِ ، وقَعَا اتِّفاقًا كذلك ، وقع «سَلْمان» و« سَلْمَى» على حدّ «غَضْبان» و« غَضْبَى» ، وليْسا مثلَهُما.

أَمَّا « أَجمعُ» و« جمعاءُ» فإنما يؤكد بهما الواحدُ المتجزِّئُ ، نحو: الدِّرْهَم والدَّار ، ولا يُقال للرّجل أجمع ، ولا للمرأة : جَمْعَاء.

وأَمّاَ « أَجْمعَون» : فإِنمَّا يوكدّبها المذكَّرون العَالِمُونَ ، وليْسَتْ جَمعَ[1] «أَجْمعَ» كـ « زَيْدُونَ» مِنْ « زيْدٍ» وَ إِنَّما هُو اسْمٌ مَعْرِفةٌ مُرْتجَلٌ للجْمع.

وأَمّا « جُمعُ» ، فيوكّدبها مَنْ يعقلُ ، ومالايعقل ، مِن المؤنّثَ المجموع ، ولَيسَتْ جمْعًا لـ « جَمْعاءَ» ، وقد ذهب قومٌ إلى الجمعية في « أجمعُون» و «جْمع»، وليسَ بالقويّ [1] .

و «أَجْمَعُ» لايَنْصَرِفُ ، لِوَزْنِ الفْعلِ والتَّعْريفِ ، و « جَمْعَاءُ» لا يَنْصَرِفُ ؛ لأَجْلِ أَلفِ التَّأْنيثِ التي انقلبتْ الهمزةُ عَنْه ، وهي علَّةٌ تقوم مَقامَ علَّتيْن ، و«جُمَعُ» لا ينْصَرِفُ ؛ للعدْل والتَّعريفِ: فالعدْلُ ، عنْ « جُمْعٍ» مثل « حمْراءَ»

---

(١) في اللسان (جمع): « وأجمعون: جَمْعُ أَجْمَعَ، وأَجْمَعُ، : واحِدٌ في معنى جَمْعٍ، وليس له مُفردٌ من لفظه، والمؤنّثُ: جَمْعاءُ، وكانَ ينبغى أَنْ يجمعوا جَمْعَاءَ بالواو والنون، ولكنهم قالوا في جمعها: جُمَع...».

و « حُمْرٍ» ، والتَعريفُ ؛ لاَ نَّها وُضِعَتْ مَعْرِفَةً.

وأمّا « كلاَ» و «كِلْتا» فَهمُا اسْمانِ مُفْردانِ ، يُفيدان معني التَّثْنِيةِ ، كما أَنَّ «كُلاًّ» اسْمٌ مفردٌ يُفيد معني الجمع ولكنّهُما[1] يكونان مع المظهر بالألِفِ على كُلّ حالٍ ، وإنَّما قُلبَتِ الألِفُ مَعَ المضمرِ ياءً ؛ تشْبِيهًا لهُما بـ « علَىَ « و «لَدَى»، كماَ يكونانِ مَعَ المظهرِ ، مَثلهُما بالألِفِ ، وقال الكوفيون[2] : هُما اسْمان مُثَنَّيانِ.

و« كِلْتَا» عند سيبويه: فِعْلَى[3] ، التاءُ مُبْدلَةٌ مِنْ واوٍ ، هي أَلِفُ « كِلاَ» ، والألفُ التِي فيها للتأنيثِ، وقد حُذِفَتْ أَلِفُها في الشّعْر ، شاذًا.

وَأمَّا « أكتعُ » و « أبْصَعُ» : فمعناهُما ، زِيادَةُ التأكِيدِ ، مثلُ قولهم: عَطْشَانُ نطْشَانُ،[4] و: حَسَنٌ بَسَنٌ .

ويرجِعُ معْنَى « أكْتعَ» - بالتأويل - إلى مَعْنى « أَجْمعَ» ؛ لأنَّه مِن: تكَتَّعتِ الجِلْدَةُ ، إذا اجْتمعَتْ وتَقَّبضَتْ.

و « أَبْصَعُ» مُشْتَقٌ من البَصيع ، وهو العَرَقُ السّائلُ ، ولا يَسيلُ حتىّ يجْتمَعَ. وكلُّ ماقلناهُ في أَبنِيَةِ « أَجْمَعَ» وأخَواتِهِ فَهُو مقُولٌ فى أَبنِيَةِ « أَكْتَعَ» و«أَبْصَعَ» ، وأَخواتِهِما.

---

(١) فى الأصل : ولأنّهُما.

(٢) انظر: الهمع ١/١٣٧.

(٣) انظر : الكتاب ٣/٣٦٤.

(٤) انظر : الأصول ٢/٢٣.

الفرْعُ الثَّالِثُ: فى أحكامِه.

الحكم الأوّلُ: التأكيد اللفظىُّ لا يخُصُّ شيئًا بعينه ، من اسْمٍ أَو فعلٍ و حرْفٍ ٩٨/أ
كما سبَق تمثيلُه.

وأمَّا المعنوىُّ ، فإنَّه يختَصُّ بالمعارف - دُون النكراتِ- ظاهِرِها ومُضمرِها، وذلك أنَّ الأسّماءَ تَنْقسِمُ إلي ثلاثة أَقْسَامٍ : قسْمٌ ؛ لاخلافَ في تأكيده ، وهوُ : المعارفُ جميعُها.

وقسْمٌ لاخِلا فَ فى المنْع مِن تأْكيدِهِ ، وهو : النكراتُ الشائعةُ ، غيرُ المؤقَّتةِ ، نحو: رجالٍ ودَرَاهِمَ ، وقِسْمٌ فيه خلافٌ بين البَصْرىِّ والكوفىِّ ، وهو: النكرةُ المؤقّتَةُ ، نحو ؛ رَجُلٍ ودراهمَ ، ويومٍ ، ولَيْلةٍ ؛ فلا يوكّدهُ البَصْرِيُّ[1] ، ويُلحقُه بالنكرة الشّائِعةِ ، ويؤكّده الكوفيُّ[1] ؛ لأنَّه عنده مَعْلُومُ القدْر ؛ فَشابَهَ المعرفةَ ، وأَنَشَدَ[2]:

ياليْتنى كُنْتُ صبيًّا مُرْضَعا   تحمِلُني الذَّلْفاءُ حوْلاً أكتعَا

والبصرىُّ [3] يؤوِّلُ ماجاءَ مِن هذا النوْعِ.

وإنَّما لم تؤكَّد النكراتُ : لأنَّها مجهُولةُ العيْنِ ، وماجُهِل عَيْنهُ كَيْفَ يُؤَكّدُ؟!

---

(١) انظر : الإنصاف ٤٥١.

(٢) لم اقف علي قائل هذا الرجز: والذي فى الأصل: حوْلاً أجْمعا، وفي كل المصادر أكتعا.
انظر : العِقد الفريد ٣/٤٦٠ والخزانة ٥/١٦٨ والمغني ٦١٤ وشرح أبْياته ٧/٢٨٥ والهمع ٥/٢٠١، ٢٠٥.
الذّلفاءُ : مونث أذْلف، وهو وصفٌ من الذّلَف، وهو صِغَر الأنفِ مع استواء الأرْنَبةِ، ويجوزُ أن يكون اسْم امرأةٍ ، منقولاً من هذا الوصف.

(٣) انظر : الإنصاف ٤٥٥- ٤٥٦.

ولأنَّ أَلْفاظَ التَّأكيْدِ معارِفُ ؛ فلا يؤكَّد بها النكراتُ ، قياسًا علي الصِّفاتِ.

الحكمُ الثّاني : أَلفاظُ التأكيدِ تَنْقسِم ثلاثَةَ أقْسَامٍ.

الأَوَّلُ: يَصحُّ أَنْ يلِيَ العاملَ ؛ فيكونَ غيرَ تأكيدٍ ، وهُو : « نفسُه» و«عينُه» و « كلاَ» و « كِلْتا » ، تقولُ: خرجَتْ نفسُ زَيْدٍ ، وعمْرو ضَربْتُ عينَه ، وقامَ كلا أخويْكَ ، وكِلتْا أُختيْكَ.

وكذلك لم يؤكَّدْ بِـ « نَفْسِه» و « عَيْنِه» الضَّميرُ المرفوعُ المتَّصِلُ إلاَّ بعْد إبْرازِ الضَّميرِ ؛ لأَنَّهُما يَصلُحانِ أَنْ يكونا معمولَيْن ؛ فيلْتبِسُ الأمرُ ، فإذا بَرَزَ الضميرُ ، ارْتفعَ اللبْسُ ، أَلا تَرى أَنَّكَ إذا قُلْتَ : هِنْدٌ خَرَجتْ نَفسُها ، لمْ يُدْرَ: أفاعِلةٌ هي نَفسُها؟ أَمْ تأكيدٌ للضَّيرِ المسْتكَنِّ في « خَرجَتْ» الذَّى هو الفاعلُ؟ فإذا أَبْرَزْتَ الضَّميرَ فقلْتَ : هِنْدٌ خَرَجَتْ هي نفسُها/ زالَ اَللَّبْسُ. ٩٨/

فأَمّاَ المنْصوبُ ، والمجرورُ: فلا يُحتاج مَعَهُ إلى إبْرازِ الضَّمير ؛ لأَنَّ مضمرَهُماَ لابُدّ منْ ظهورِهِ في اللفظ ، فتقولُ: ضربتُك نفْسكَ ، إلاَّ أنْ يكونَ محذوفًا في الصلَة ، والصِّفَة ، وحينئَذٍ لا يؤكّدهُ المحقِّقون[1] إذا حُذِفَ ، نحو مررتُ بالذي ضربْتَ نْفسَهُ ، ومررت برَجُلٍ ضربْتُ نَفْسَهُ.

ولَمَّا كانَ الغالِبُ على بابِ المرفوع الالتباسَ - مع الإِضْمار- وأَمْنَ اللبس- في بعض الصُّور ، نحو : ضربْتَ نفْسُكَ - أُجْرِيَ البابُ علي وَتيرةٍ واحدةٍ ، ولمْ يُسْتَثْنَ منْهاَ ؛ فيقولُونَ : ضَربْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ ، وإِنْ كانَ اللّبْسُ مأْمونًا .

---

(١) منع الأخفشُ والفارسيُّ وابنُ جنّى وثعلبٌ توكيدَ المحذوفِ، وتابَعهُم ابنُ مالك وأبوحيّان. وأجازهُ الخليل وسيبويه وابن طاهر.

انظرَ : الهمع ٥/٢٠٤.

القسْمُ الثاني: لا يَصِحُّ أَنْ يلِي العامِلَ ، وهو : أَجْمَعُ» ، وأَخواتُه ؛ فلا تقولُ: قامَ أَجْمَعُونَ ، حَتّى تقولَ : قامَ القومُ أَجْمَعون ؛ وَلِذَلكَ صَحَّ أَنْ يُؤكَّدَ به المظهَرُ والمضمرُ ، رفْعًا ونصْبًا وجرًا ؛ حيث أَمِنوا اللّبْسَ ؛ لكوْنِهِ لا يقعُ معمولاً بنفْسِه ، من غير متبوعٍ ، قالَ الشاعِرُ[1]:

تَرىَ الثَّوْرَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رأْسَهُ وسَائِرُهُ بادٍ إِلى الشمسِ أَجْمَعُ

فَـ « أجمعُ» تأكيدُ المضمر فى «بادٍ».

القسمُ الثَّالِثُ: مُتوسِّطٌ ، وهو «كلّ» فليْس فى حُكْمِ الأَوَّلِ حُسْنًا ، إِذا ولِيَ العامِلَ ، ولا في حُكْمِ الثاني قبْحًا ، إِذا وَلِيَه ؛ فَلَهُ حالٌ متوِّسطةٌ ؛ فيُؤَكَّدُ به المظْهَرُ والمضمُر ، تقولُ: جاءني القوْمُ كُلُّهم ، و : رَأَيتُهُم كلهم ، وَإِنْ كانت قد تَلِي العامِلَ فِي قولك : جاءنى كُلُّهم ؛ إِلاّ أنهَّا لَمَّا كانَ أَصْلُ وضْعِهِما للتأْكيدِ ، وتَضَمَّنَتْ معْنىَ « أَجْمعون» – فِي الإحاطةَ والعمُوم – وهو لا يَلِي العامِلَ بوجْهٍ، جازَ أَنْ يؤكَّد بها المضمُر ؛ حملاً علي « أَجْمعون».

وتقولُ: إِنَّ القوْمَ جاءوني كُلُّهم ، و: كلَّهم ؛ فالرَّفْعُ تأكيدُ المضمرِينَ في «جاءُني» ، والنّصبُ تأكيدُ القوْمِ . فأمَّاقوله تعالي : ﴿ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾[2]

---

(١) لم أقف علي اسْمه.

والبيتُ من شواهد سيبويه ١٨١/١ . وانظر أيضًا : تأويل مشكل القرآن ١٩٤ والأصول ٤٦٤/٣ والهمع ٢٠١/٥، وروايتُه : إلي الشمس أكتَعُ.

والضمير فى قوله: فيها يعود إلي الهاجرةَ إلتى ألجأت الثيران إلي كُنُسِها ؛ فهى تُدخل رُءوسَها فى الظلّ؛ لِماَ تجدُ من شدّةَ القيْظِ..

(٢) ١٥٤/ آل عمران.

فالنَّصبُ[1] على تأكيدِ الأمْرِ ، والرّفعُ[2] على الاسْتئْناف.

وقد اختلَفو في إدْخال الألِفِ واللاَّمِ/أعلى « كُلٍّ» و بَعْضٍ» ؛ فَمَنَعَ منه[3] ٩٩ قومٌ؛ لتقْديرِ الإضافَةِ ، وأجازَهُ آخرونَ [4] ؛ اعتِباراً بنصْبِهِ على الحال في قولهم : مررتُ بهم كُلاً.

الحكْم الثَّالث : ألْفاظُ التوكيد تنقسِمُ ثلاثَةَ أقسامٍ.

قِسْمٌ لا يُسْتعملُ إلا مُضافًا ، وهو : « نفسُه» و «عينُه» و « كِلا» و «كِلْتا» ؛ فيضافُ إِلى مظهرٍ ، وإلى مُضْمرٍ.

وقسْم لا يجوز أَنْ يُضافَ ، لا إِلى مُظْهرٍ ، ولا إلى مُضْمَرٍ ، وهو : «أَجمعُ» ، وأخواته. فأمّا قولُهم : ذَهَبَ المالُ أَجْمعُه ، فليسَ مِن هذا ، وإنّما أَوْقَعوهُ موقعَ « جَمِيعِه» ؛ ولأنَّ تلكَ معرِفَةٌ ؛ لتأْكيدها المعارف ، وهذه نكرة؛ بدليل إضافتها.

وقِسْمُ يجوزُ أَنْ يُضافَ إِلي المظْهَرِ ، والمُضْمَرِ ، ويجوزُ أَنْ لايُضافَ ، وهو «كُلٌّ» فيُقْطَعَ عَنِ الإضافَةِ ، كقوله تعالي: ﴿ وَكلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾[5].

---

(١) وبه قرأ الجمهورُ.

(٢) وبه قرأ أبوعمرو ، ووافقَه يعقوب. انظر: معاني القرآن للفرّاء ٢٤٣/١ ومعاني القرآن للأخفش ٢١٨/١-٢١٩ والأصول ٢٣/٢ والكشف عن وجوه القراءات السبع٣٦١/١ ومشكل إعراب القرآن ١٦٤/١ والنشر ٢٣٤/٢ والإتحاف ١٨٠.

(٣) وهم الجمهور.

(٤) وهم الأخفش والفارسيُّ وابنُ درستويْه والزجاجيُّ. انظر: الصحاح وتاج العروس (بعض) و (كل) والهمع ٢٨٦/٤.

(٥) ٨٧/ النمل.

الحكم الرّابع: لا يجوزُ تقديمُ بعضِ هذه الألْفاظِ علي بعضٍ ؛ لأنَ بعضَها أَقْوى من بعضٍ ؛ فلَزِمَت الترْتيبَ ، و«النفسُ» أَقْوى من « العَيْنِ» في أَصلْ الوْضع ، وإنْ كانتِ العيْنُ قد جُعِلتْ - في التأْكيدِ - عبارةً عن الجُملةِ ، ولكنْ نَظَروا إلى الأصلْ ، وإذا اجْتمَعتا قُدِّمتِ « النَّفسُ» على « العَيْنِ» ، وإذا اجتمعَ معهُما «كلٌّ» أُخِّر عنَهما؛ لأنَّ « النفس» و«العَينَ» يكونانِ لِما يتبعَّضُ، ولَما لا يتبعَّضُ ، و« كُلاًّ» لا يكونُ إلاَّ لما يَتبعَّضُ، وإذاجاءَ معهُنَّ « أَجْمعُ» وأخواتُه كُنَّ بعدَ « كُلّ» ؛ لأنَّ " كُلاًّ يَصلُحُ أَنْ يَلِيَ العاملَ ، بخلافِ « أَجْمَعَ» ، فإذا تقدَّمَ عليه قَرُبَ من مَرتَبتِهِ.

و« أكتَعُ» تابعٌ لِـ « أَجْمعَ» و« أَبَصعُ» تابعٌ لِـ « أَكْتَعَ».

وكلُّ هذه الألفاظِ يصلُحُ أَنْ يؤكّدَ بها مُنْفَرِدَةً ، ولا يَصِحُّ ذلك في « أَكْتَعَ» إلاَّ بعدَ « أَجْمَعَ» ولا بِـ « أَبْصَعَ» إلاَّ بعدَ « أكتَعَ» ، وقد جاء في الشّعر «أكتعُ»[1] مُفردًا عن «أجمعَ» ، فإنِ أجْتمع تأكيدُ وَصِفةُ قدَّمْتَ الصَّفةَ ؛ لأنَّ التأكيد تكرارٌ، ولا تكرار إلا بْعدَ التَّمامِ ، تقولُ : قامَ زيدُ الكاتبُ نَفْسُهُ ، ولا يجوزُ بالعكْسِ ، إلاَّ عند بْعضِهِم[2].

ولا يجوُز عَطْفُ بعضِ هذهِ الألفاظِ علي بعضٍ ، كماَ جاز ذلك في الصَّفة، ٩٩/ب ولا يجوزُ أَنْ تنّصبَ شيْئًا منها على الحال؛ لأنَهُنَّ معارِفُ.

---

(١) انظر قول الراجز :

تحملُنــي الذّلْفـــاءُ حـــوْلاً أكْتَعـــا

صـ ٣٢٥ فيما تقدّمَ.

(٢) هو ابن كُسَان . انظر : الرّضيّ علي الكافية ٣٤٢/١.

الحكم الخامسُ: «كِلاَ» و«كِلْتا» لا يخلو: أَنْ يُضافَا إلي مُظهر، أو مضمر.

فإنْ أُضيفا إلى المظهَر، كانا بالألف على كُلّ حالٍ، تقولُ: قامَ كلا الرّجُلَيْنِ وكِلْتا المرْأتيْنِ، ورأيْتُ كلا الرّجُلَيْنِ، وكلْتا المرْأتيْنِ، ومررتُ بكلا الرّجُلَيْنِ، وكلْتا المرأتينِ؛ لأنَّهُما اسْمانِ مفردَانِ بمنزلَةِ «عَصاً»، وإنْ أفادَا معنى التثْنيَة.

وإنْ أُضيفَا إلى المضمرِ كانا فيه معَ المرفوع بالألفِ، ومعَ المنْصوبِ والمجرورِ بالياءِ؛ لأنَّ المضمراتِ تَرُدُّ الأشياءَ إلي أُصُولها؛ تقولُ: قامَ الرجلانِ كلاهُما، والمرأتانِ كلتاهُما، ورأيتهُما كِليْهِما، وكلتيهِما، ومررتُ بهما كِليْهِما وكلتيِهما.

ومن العرب[1] منْ يُقِرُّ الألفَ علي حالها مَعَ المضمر، كالمظهَر - وقد سَبَق[2]- لأنّ كِلا مُشَبَّهَةٌ بـ «علَى» و«لَدَى» وهذا الحكْمُ يجري فيهما؛ مع المظْهرِ والمضْمرِ.

الحكْمُ السَّادسُ: مِن حقِّ كِلا» و«كِلْتا» أَنْ لا تُضافَا إلاَّ إلى مثنًّى، أو مضمرٍ - كمَا سَبَق - وقد أُضيفا إلي مُفْرَدٍ في معْنى المثنَّى، كقوله[3]:

إنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدىً ... وكِلا ذَلِك وَجْهٌ وَقَبَلْ

---

(١) انظر: الهمع ١/١٣٦ وقيل: هي لغة بين الحارث بن كعب وقبائلَ أُخَرَ. انظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١/٤١ -٤٢، وشرح الأشموني ١/٥٩.

(٢) انظر ص ٣٣٤.

(٣) هو عبدالله بن الزِّبَعْرى.

انظر: ابن يعيش ٣/٢ والمغني ٢٠٣ وشرح أبيياته ٤/٢٥١، ٢٥٤ والهمع ٤/٢٨٣.

المدى: الغاية. الوجه: مايتوجّه إليه الإنسانُ من عَملٍ وغيره. القَبلَ - بفتحتين - ما يُقْبَلُ عليه، والقَبلَ أيْضا: الإقْبالُ على الشيءِ من غير تهيُّؤٍ، وقيل: القَبلَ: المحجَةُ الواضحة.

فأوْقَعَ « ذلك» علي التَّثنيةِ ، وقوعَها في قوْلِهِ تعالَى : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾[1] يعنى: الفُروضَةَ [2] ، والبَكَارَةَ ، ولو قُلْتَ في الشِّعر : جاءَني كِلا زيدٍ وعمرٍو جازَ ؛ لأنَّ العَطْفَ نظيرُ التثنيةِ ، وأَنْشَدَ الفارسيُّ[3]:

كِلاً السَّيْفِ والسَّاقِ الذَّى ضُرِبَتْ بِهِ   على دَهَشٍ أَلقاهُ باثْنَيْنِ صاحِبُه

الحكم السابعُ: إِذا أَخبَرتَ عنْ « كلا» و« كلْتا» فلَكَ فيه الإِفرادُ والتثنيةُ ؛ حَمْلاً على اللَّفظِ والمعْنى ، والإفرادُ أكثرُ ، سَواءٌ[4] كانا مُضافيْنِ إلى مُظهرٍ أو مُضمرٍ؛ تقولُ : كِلا الرجُلَيْنِ قامَ ، وقَاما ، وكِلاهُما قام ، وقَاما ، وكلْتا[5] المرأتيْن قامتْ ، وقامتا ، ومنْهُ قولُه تعالي : ﴿ كِلْتَا الجنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾[6].

---

(١) ٦٨/البقرة.

(٢) وهما مصدران للوصْفين المذكورين في قوله تعالي في صدر الآتية: (قال إنه يقول إنها بقرةٌ لا فارضٌ ولا بكر..) والبقرة الفارض: المُسِنَّة ، يُقال: فَرَضَتْ البقرةُ فهي فارِض، إذاأسنَّتْ. والبكر: الشابَّة . انظر : تفسير غريب القرآن لابن قُتَيْبة ٥٢ وتاج العروس (فرض).

(٣) لم أعثر علي هذا البيت فيما تيسّر لى من كتب الفارسيّ المطبوعة. وهو للفرزدق: انظر : ديوانه ٧١/١. ورواية الديوان هكذا :

كِلا السَّيْف والعظْم الذي ضُرِبابهِ   إذا التَقَيا فى السَّاقِ أَوْهاهُ صاحِبُه

انظر : ابن يعيش ٣/٣ والمقرّب ٢١١/١.

الدَّهَشُ – بزنة الفَرَحُ – : التَّحيُّر ، وقيل : هو أيضًا :ذهَابُ العَقْل من الفزع ونحوه.

(٤) فى الأصْل : وسواء.

(٥) في الأصْل : وكلا.

(٦) ٣٣/ الكهف.

وقد جاءَ الخبرُ محمولاً/على اللّفْظِ والمعْنىَ معًا ، قال[1]: ١٠٠

إنَّ المنيّةَ والحُتُوفَ كِلاهُما يرْقَى المخارمَ يرقُبان سَوَادِي

وهذا الحكم جارٍ في الإِخبارِ عن «كُلّ» ، كقوله تعالي : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾[2] وقوله : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ [3] ، إلاَّ أَنَّ الجمْعَ فيها أكثرُ مِن الإفراد.

النوعُ الثالثُ :

في البدَلِ ، وفيه ثَلاَثَةُ فُرُوعٍ

الفرْعُ الأوّلُ: فيِ تعريفه ، البدلُ جارٍ مَجرْى التوكيدِ ، والوصْفِ ، في الإِفادة؛ تَبْيِينًا وتَحْقيقًا ، وإيضاحًا وتَخْصيصًا ، وهو في الحقيقة : إعلامُ السّامِعِ بمجموع اسْمي المُسَمَّى ، علي جَهةِ البيان ، وَإنمَّا يُذْكَرُ الأَوَّلُ لنوْعٍ مِن التوْطِئَةَ ؛ وَلِيُفادَ بمجموعِهما مالا يَحْصُلُ بأَحدهِما ، تقولُ : ضربْتُ زيْدًا أخاكَ ، فالأخُ ثبَّث في النّفْسِ أَنَّ المضروبَ زَيْدٌ ، الذي هُو الأخ ،وأَوْضَحَهُ ، وخَصَّصَهُ عن غيره مِن الزّيدِينَ.

الفرْعُ الثَّاني: فيِ أَقسَامِه :لا يخلو البدلُ :أَنْ يكون بينَه وبينَ المبْدَلِ مْنهُ علاقةٌ ، أو لا علاقة بينهُما.

---

(١) هو الأَسْودُ بن يعفُر النهشلِيّ. انظر : المفضّليات ٢١٦.

وانظر : المغني ٢٠٤ وشرح أبياته ٢٦٢/٤ وسمط اللآلى ١٧٤-٣٦٨.

يَرْقَى : يعْلُو ، تقول : رَقِيتُ الجبلَ، أيْ : علَوْتُه، وفي روايةٍ : يُوفِي ، وهما بمعني . المخارمُ : جَمعُمَخْرِم بزنه مَجلِس، وهو مُنقطِعُ أنف الجبل والغلَظ، يُريدُ : أَنَّ المنية والحتوف ترْقُبُه وتستَشرِفُهُ. سوادُه: شخْصُه.

(٢) ٩٥/مريم.

(٣) ٨٧/ النمل، وقدَ مرتْ قريباً، والاستشهادُ بها هُنا علي أنه قدجاء الإخبارُ عن «كلّ» بلفظ الجمع في قوله تعالى: « أَتَوْهُ».

فالَّذى بينهما عَلاقَةٌ ، لا يخلُو أَنْ يكونَ هُوَ هُوَ ، أَوهُو بعضُه ، والبعْضُ لا يخلُو. أَنْ يكونَ جُزءًا منْه ، أَو وصْفًا فيه ، ذاتيًا ، أَوْ رسْميًا ، أومُلابِسا؛ فاقْتَضتْ له هذه القِسْمَةُ أَرْبَعةً:

فالَّذى هُوَ هُوَ : يُسَمَّى بَدَلَ الكُلّ من الكُلّ ، نحو: قامَ زَيْدٌ أَخوكَ.

والذّى هو جزْءٌ منه : يُسَمَّى بدلَ البعْضِ ، نحو : ضربْتُ زيْدًا رَأْسَهُ.

والذّي هو وصْفٌ له: يُسَمّى بدلَ اشتمالٍ ، نحو : أَعْجَبَني زيْدٌ عِلمُه.

والذّى لا تَعَلُّقَ لَه بالأَوّلِ يُسمّى بَدَلَ الغلطِ ، نحو : عَجبْتُ من زيدٍ عَمْرٍو، أَردْتَ أَنْ تقولَ : عجبْتُ من عَمْرٍو ، فَسَبَقَ النّطقُ ، بِـ « زيْدٍ» فاسْتدْركتَه فقُلْتَ : بِـ «عَمْرٍو» وهذا داخلٌ في بَدَلِ الكُلِّ من الكُلّ، لكنَّهُ خُصَّ باسْمِ الغلط ، ولا يَقعُ في الشعْرِ[1] ، وانَّما يقعُ في أَوَّلِ الكلام وبَديهَته.

١٠٠/ب

والفرقُ بيْن/ البعْضىّ والاشتمالِيِّ : أَنَّ الاشْتمالىّ هو الذى يكونُ المعْنى المذكورُ مُشْتملاً عليه وعلى الأَوَّلِ ، ويكونُ العاملُ فيه مقتضيًا للثَّانى، كما يكون مُقتضيًا للأَوَّل ، والنفْسُ إِذا ذُكِرَ الأَوَّلُ طالَبَتْ بالمعنى الذي يُسْتفادُ من الثَّانى ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ في « أَعْجَبَنِى زَيدٌ عِلْمُه» : أَعْجَبَنِى زَيْدٌ ، ذَهَبَتِ النفْسُ تَطْلُبُ المعْنى المعجِبَ منه ، وهو علمُه ، أَو عقلُه ، أو غيرُ ذلك ، بخلافِ بدلِ البعْضِ؛ فإِنَّ النَّفسَ تسكُنُ إِلى الأَوّلِ سُكوناً تامًا ، ولا تُطالِبُ بالثَّانى لْولَمْ يُذكَرْ.

ولايخلُو البدلُ الكُلّى أَنْ يكونَ التابعُ والمتبوعُ فيه معرفَتَيْنِ ، أَوْ نكرتَيْنِ

---

(١) ولا فى القرآن الكريم. انظر : الأصول ٤٨/٢. وقال الصيمريُّ فى التبصرة ١٥٩ : « وإنَّما لم يقع في القرآن ؛ لأنه معلوم أنَّ المتكلِّمَ به – عزّ وجلَّ – لا يجوزُ عليه الغلطُ، ولاَ يقَعُ فى شعرٍ ؛ لأنَّ الشاعرَ يُفَتّشُ شعرَهُ ؛ فمتي تنبَّه علي الغلط أزَالَهُ ؛ لما عليه من السُّبّة به ...»

أَوْ أحدُهُما معرفةً ، والآخرُ نكرةً ، والمعرفةُ لا يخلو : أنْ يكونَ مُظهَرًا ، أو مُضْمرًا ، أو أحدُهما مظهرٌ ، والآخرُ مضمرٌ؛ فاقتضت القِسْمَةُ ثمانيةَ أضربٍ.

مَعْرِفة من مَعْرِفَةٍ ، ومَعْرِفة من نكرةٍ ، ونكرة من مَعْرِفَةٍ ، ونكرَة من نكرَةٍ ، ومُظْهَر من مُظْهرٍ ، ومُظْهَر من مُضْمَرٍ ، ومُضْمَر من مُظْهر ، ومُضْمَر من مُضْمَرٍ؛

نحو : قامَ زيدٌ أَخوك ، وقامَ رجلٌ أَخوكَ ، وقامَ زَيدٌ رَجُلٌ صالِحٌ ، ومررتُ برجلٍ غلامٍ ، وقامَ زيدٌ ابنُكَ ، وَضَرَبْتُه زَيْدًا ، وضَرَبْتُ زَيْدًا إيّاهُ ، وضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ ، وفى جوازِ الإبدالِ من هذه الأقْسَامِ خلافٌ ، سَنذكرُهُ[1] فى الفرْعِ الثَّالثِ.

الفرْعُ الثالث: فى أحكامه.

الحُكْم الأوَّلُ: البَدَلُ والمُبدَلُ مِنْهُ في تقدير جملتين : أُولاهُما مُعتبرَةُ الوجودِ، ومنهم مَنْ جَعَلَها فى نيَّة الطَّرحِ ، إذا لم يكُنْ في الكلامِ عائدٌ ، بخلافِ الصِّفةِ والتأكيدِ ، وعَطفِ البيانِ ، ومَتْبوعاتها ، بدليل ظهور عاملِ الثاني في قوله تعالى : ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[2] ، وفى قوله : ﴿ وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾[3] ، وقولِ الشاعر[4]:

---

(١) انظر : ص ٣٤٧ .

(٢) ٧٥/ الأعراف.

(٣) ٩٩/ الأنعام.

(٤) هو طَرَفَةُ بْنُ العبْد . انظر : ديوانه ١١٠، ورواية الديوان :

.... لكَفِيء، ولجارٍ وابن عمْ

والكفيءُ : هو المكافِئُ فى النسب، وهو أنْ يكونَ شريفًا مثلَكَ.

والمعْنى : لا يحسُنونَ هذا الشريف، ويُفَضِلون على الجار وابن العم.

١٠١/أ خَيْرُ حَيٍّ لمعَدٍّ خُلِقُوا لِفَقِيرٍ ولِجارٍ وابْنِ عمْ[١]

وَإِنمَّا يَحْسُنُ ظُهورُهُ ويكثُر ، إذا كانَ حَرْفًا ، ويَقِلُّ إذَا كانَ فِعْلاً ، فإذا قُلْتَ: ضَرَبْتُ زيدًا رأْسَه ، فالعامِلُ في « زَيد » : « ضربْتُ» بِطرِيق الأصالَة ، وفي « رأْسِهِ» بالنِّيابةِ عن مُضْمَرٍ مثِله ، تقديرُهُ : ضَرَبْتُ زيدًا ضَربْتُ رَأْسَهُ؛ وإنَّما حُذِفَ عاملُ الثَّاني لتكونَ حاجتُه إلى الجُملَةِ الأُولى داعيَة ؛ وإنَّما أُظهِرَ حيثُ أُظهِرَ تنْبيهًا عليْه ، وإعرابُه جارٍ علي إعراب المبْدل منه ؛ رَفعًا ونَصْبًا وجَرًّا ؛ إيذانًا بِأَنّ محله محلُ الأَوَّلِ.

الحكمُ الثَّاني: إبدالُ المعرِفَةِ من المعْرِفَةِ إذا كانا مُظهريْنِ ، كقوله تعالي: ﴿اهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْتَقِيمَ صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم ﴾[٢] ، وإذا كانا مضْمرين ، كقولك : ضربتُه إيَّاهُ ، ولم يَجِئْ في القُرآن.

وأمَّا النكرَةُ من النكرة : فلا يخلُو : أَنْ تكونَ مَحْضَةً ، أَوْ موصوفةً. فالمَحْضةُ من المحضة: كقوله تعالي : ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مفازًا.حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾[٣] والموصوفة : لا يخلو الوصفُ : [أن يكون][٤] في البدَلِ والمبدلَ منْه ، كقوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِى فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِى

---

(١) انظر : ديوان المعاني الكبير ٥٥٦ وكتاب الشعر لأبي عليٍّ الفاّسّيِ ٢٢٠ ؛ ففيه شرح يطول لهذا البيت.

(٢) ٦، ٧ / فاتحة الكتاب.

(٣) ٣١ ، ٣٢ / النبأ .

(٤) تتمّة يلتئم بمثلها الكلام .

سَبيلِ اللّهِ وأُخْرَى كَافِرةٍ ﴾[1] ، فيَمنْ قَرأَ بالجِّ[2] ، أَو يْكونَ المبدلُ موصوفًا ، كقوله تعالي: ﴿ ثُمَّ أنزلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمَّ أَمَنَةً نُعاَسًا يَغْشى طَائفَةً مِنْكُمْ ﴾[3]. ، أَوْ يكونَ المبدَلُ منْه موصوفًا ، كقولك: جاءني رَجُلٌ صالحٌ عَبْدٌ.

وأَمّاَ المعرفَةُ من النكرة: فكقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِى إِلَىَ صراطٍ مُسْتَقِيمٍ صرِاَطِ اللّه ﴾[4].

وَأَمّاَ النكِّرَةُ من المعرفة: فكقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِاالنَّاصيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبةٍ خَاطِئَةٍ ﴾[5].

وَأَمّاَ المظهُرمن المضمرِ: فكقوله تعالى : ﴿ إِمّاَ يَبْلُغَانِّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُماَ أَوْ كِلاَهُمَا ﴾[6].

فَـ «أحدهما» و «كلاهُمَا» بدَلٌ من الألف في « يَبْلُغَانْ» عند من[7] قرأَ بها ، ومنْهُ قولُ الشّاعرِ[8]:

---

(١) ١٣ / آل عمران .

(٢) وهما : الحسنِ ومجاهد ، انظر!: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاسى ٣١٤/١ ـ وتفسير القرطبي ٤/ ٢٥ ، والبحر المحيط ٢/ ٣٩٣ .

(٣) ١٥٤/ آل عمران .

(٤) ٥٢ ، ٥٣/ الشورى.

(٥) ١٥/ ١٦/ العلق. (٦) ٢٣/الإسراء .

(٧) وهما : حمزة والكسَائِيْ. انظر : التَيْسير ١٣٩ والكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٣/٢-٤٤ والإقناع لابن الباذش ٦٨٥.

(٨) هو الفرزدق. انظر : ديوانه ٢٩٧/٢.

وانظر : اللمع لابن جنّى ١٧٠ وابن يعيش ٦٩/٣ والمساعد ٤٣٣/٢.

على حَالَةٍ لَو أَنَّ فى القَوْمِ حَاتِمًا   على جُودِهِ لضَنَّ بالماءِ حَاتِمِ

وأَمَا المضْمَرُ من المظهر ؛ فكقولك : رَأَيْتُ زيدًا إِيَّاهُ ، ولمْ يرِدْ في القرآنِ. ١٠١/ب

وهَذه الأقسَامُ كلُّها ، يُجيزُها البَصْرِيُّ ، إلاَّ المظَهرَ من المضْمرَ ، إذا كان المضْمَرُ: مُتكلِّماً أَو مخَاطَبًا نحو قولك ، بِى المسْكينِ وقع الأمْرُ ، وعليْك الكريمِ المعوّلُ ، والأخْفَشُ يُجيزُهُ ، ويَحْملُ عليه قولَه تعالى[1]: ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيه الَّذِينِ خَسِرُواأَنْفُسَهُمْ فَهَمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾[2] ، وهو - عند غيره-[3] مؤوّلٌ[4]. وقد مَنَعَ الكوفىُّ [5] مِن بعْضِ هذهِ الأقْسَامِ.

الحكُم الثَّالِثُ : بَدَلُ البعضِ والاشْتِمال يَفْتقِرُ الثَّاني منهُما إلى ضمير يرْجعُ إلى الأوَّل؛ إِذْ ليسَ هُوَ هُوَ ؛ فتَنَزَّلَ منزلةَ خبرِ المبتدأِ إذا كانَ جُمْلَةً ؛ فاحْتاج إلى رابطٍ.

وهذه الأقسَامُ الثمانيةُ التي تقدّم ذكرُها ، يَصحُّ أَنْ تقعَ في بدلِ البعْضِ ، إلاَّ بدلَ المضْمَرِ من المُضْمَرِ ، والمُضْمرِ من المُظْهَرِ؛ لأنَّ المضْمرَ ليسَ له صيغَةٌ ، ولا يَفْتقرُ إلي تَبْعيض ، وقد أجازَ بعضُهم : رأيْتُهما إِيَّاهُ منهُما ، كما تقولُ: رأَيْتُ الرجُليْنِ زيداً منُهما.

---

(١) انظر: معاني القرآن ٢/٢٦٩.

(٢) ١٢/ الأنعام.

(٣) هو الزجاج كما في البحر المحيط ٤/٨٣.

(٤) علي أنّ « الذين» في موضع رفع بالابتداء ، وقولَه : « فهم لا يُؤمنون» مُبتدأٌ وخبر، والجملةُ فى موضع رفع خبر « الذين» وانظر: إعراب مشكل القرآن ١/٢٥٨ والرضىّ علي الكافية ١/٣٤٢.

(٥) منع الكوفيون بدل النكرة من المعرفة مالم تُوصَفْ ؛ لأنها إذا لم تُوصَف لم تُفدْ. انظر: الهمع ٥/٢١٨.

وبدلُ البْعضِ : هو البدلُ الحقيقيُّ ، دونَ الكُلِّيّ؛ لأنَّ البعْضِيَّ يُخالفُ المْبدَلَ منْهُ لَفْظًا ومعْنىً ، والكُلّيُّ يُخالِفُه لَفظًا لامعْني ، وأَنْتَ إنمَّا تَتْرُك الشّيْءَ إلى مايكونُ مخالِفًا لَه ؛ لتحصُلَ الفائدةُ التى ماكانَتْ تحصُلُ من المتروكِ ، فإذا تركْتَهُ إلى ماهو مثْلُه لمْ تكن الفائدةُ كثيرةً ، وإنّما يكونُ فيه ضربٌ من البيانِ ، تقولُ: ضربْتُ زيْدًا يدَهُ ، فهذا بَدَلُ بعْضٍ ، فإذَا قلْتَ : ضربْتُ زَيدًا اليدَ والرِّجْلَ جازَ أَنْ يكونَ بَدَلَ كُل ؛ لأنَّ « الْيدَ » و« الرِّجْلَ » مُحيطانِ بالجُملةِ ؛ فاستُغنِيَ بذكرهِما عن ذكرها ، وإذا جَعَلتَه بدلَ بَعْضٍ كانَ فيه حذفُ العائد ، وصارَ من باب قولهم : « السَّمنُ منوانِ بِدرْهم» ، وسَوَّغ ذلكَ هاهُنا: نيابَةُ الألِفِ واللاَّم مَنابَ الضّمير ، ولو قُلتَ: ضربْتُ زيدًا اليدَ ، لم يكنْ إلاَّ بدلَ بعْضٍ/ مع حَذْفِ العائِدِ. ومثلُ الأوَّلِ ، قولُه تعالى: ﴿ وَلاَ تَقْرَبوُاالْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْها وَمَا بَطَنَ﴾(١) ، فاجتماعُ الجنسَيْن اللّذَيْن لا تخلوُ منهما الفواحِشُ ، سَوَّغ أَنْ يُجعَلَ بدَلَ كُلّ.

٢

فإنْ جزَّأْتَ البدلَ البعْضِيَّ احْتَجْتَ أَنْ تذكُرَ ما يُوافِقُ العَدَدَ من الأجزاءِ، تقولُ: رأَيْتُ الجِمالَ ثُلُثَها ، إذا كانتْ مِمَّاله ثُلُثٌ ، ولايجوز أَنْ يكونَ عَددًا لا ثُلُثَ لَهُ ، مثل أَرْبعَةٍ ، وهكذا باقِي الأجزاءِ ، ونحوٌ من ذلك ، أَنَّ الثانيَ إذا استَغْرَقَ العِدَّةَ جازَ أنْ يكونَ بَدَلاً ، وأَنْ يُقْطَعَ عنِ الأوَّلِ ، تقولُ: رَأَيْتُ القوْمَ زيدًا وعمرًا وخالدًا ، وزَيدٌ وعمرٌو وخالدٌ ، هذا إذا كانَ عدد القوْمِ ثلاثةً ، فإنْ نقَصتَ عَن عَدَدِ القوْمِ فالقطعُ ، تقولُ : رَأيْتُ القومَ زَيدٌ وعمروٌ ، كأَنَّكَ قُلْتَ : مْنهُم زَيدٌ وعَمْروٌ ، وقَرِيبٌ منْهُ ماقالَه الأخفشُ : أَن يُنظَرَ إلى الأوَّلِ ، إنْ جازَ السكوتُ

---

(١) ١٥١/ الأنعام.

عليْـهِ ، جـاز أَنْ يُبـدلَ الثـانى منْهُ[1] ، تقـولُ : قُطعَ القَـومُ ، فـإن أَردْتَ « الأَيْدى » : جـاز وإنْ أَردْتَ « الأنوفَ» لَم يجُـز ؛ لأنَّكَ لا تقـولُ : قُطِع القـومُ ، وأَنْتَ تُريدُ «الأنوفَ » ، وإنَّما تَقُولُ: جُدِعَ ، فتقولُ: قُطع القومُ الأيدِى منهم ، وجُدِع القومُ الأُنوفُ منهم.

ومن هذا النوعِ ، قولُك : بعتُ متاعَكَ أَسْفَلَهُ مثلَ أَعْلاهُ ، واشْتَريْتُ متاعَكَ بَعْضَهُ أَعْجلَ من بَعضٍ ، وبعْتُ متاعَك بَعْضَهُ مَكيلاً وبَعْضَهُ موْزونًا ، إذا أَرَدْتَ أَنَّ الكيْلَ والوزْنَ وقَعَا في حالِ البيْعِ ، فإنْ رَفعْتَ كانَ الكيْلُ والوزْنُ قد لَحِقا قبل البيع ، وليْسَا بِصِفَةٍ للبْيع.

وتقـولُ : « ضُـرِب زيدٌ ظهْـرُه وبطْنُه» ، و « الظَّهـرُ والبطْنُ» ، و« مُطِرْنا سَهْلُنا وجَبَلُنـا ، بالرَّفعِ ، على البدَلِ ؛ لأنَّ الظَّهرَ والبَطْنَ مجْموعُ زيْدٍ ، والسَّهْلَ والجبلَ مَجْموعُ البلاد ، قال سيبويه: وإنْ شِئْتَ نصبْتَ ، على مَعنى « في » كما قالوا: دخلْتُ البيتَ[2] ، وليْس انتـصـابُه هاهُنا انتـصـابَ الظُّروفِ ، قـالَ : ولم يجـيـز واحَـذْفَ حَـرْفِ الجرِّ في غيـر السَّهْل والجـبل ، والظّهـر والبطن ، وزعم الخليلُ أنهم يقولون : « مُطرْنا الزرْعَ[3] والضَّرْعَ ».

الحكم الرَّابع/: قد تقدّم فى الفرْع الثانى تحقيقُ بدل الاشتمال ، والفرْقُ ١٠٢/ب بينه وبين البعْضىّ ، فمنْ بدل الاشتمال قوله تعالي: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[4] ، لماَّ كانتِ الأحكامُ التي تَتَعَلَّقُ بالشّهرِ الحرامِ كثيرةً ، ومن

---

(١) لم أقفْ علي قوْل الأخفش في المسألة فيما تَيسَّر لي من مصادرَ.

(٢) انظر: الكتاب ١٥٨/١ - ١٥٩.

(٣) المصدر السابق ١٥٩/١.

(٤) ٢١٧/ البقرة.

جُمْلتها القتالُ فيه ، كانَ مُشْتَمِلاً عليْه ؛ لأنَّه لم يُرَدِ السُّؤالُ عن الشّهر الحرام وإنما المرادُ (السُّؤالُ)[٢] عن حُكْمِ القتالِ[٣] فيه، ومثله قول الشّاعر[٤] :

لَقَدْ كانَ في حَوْلٍ ثواءٍ ثَوْيْتُه ... تُقضَّى لُباناتٌ ويَسْأَمُ سَائِمُ

التقديرُ: لقد كان في ثَواءِ حَوْلٍ ثَوِيْتُ.

وأَكْثَرُ مايكونُ هذا البدلُ بالمصادر ، فأمَّا قولُه تعالَى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ. النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾[٥] ، فأَبْدلَ « النَّارَ» من « الأُخْدودِّ » – وليستْ مَصْدرًا – فقليلُ المجيءِ ، ومَعَ هذا فإنَّه حَذَفَ العائد ؛ لَمِسَدّ الألفِ واللاَّمِ مَسَدَّه ، وقيلَ : إنَّ قولَهُ: ﴿ إِذْ هُمْ عَلَيْهاَ قُعُودٌ ﴾[٦] أَغْنى عن العائد[٧] ، وذَهبَ قومٌ إلى أَنَّ « النَّارَ» بدلُ الشيْءِ من مَكانه[١] ، والْقتالَ» بدلُ الشَّيْءِ[٢] من

---

(١) ٢١٧/ البقرة.

(٢) تتمة يلتئم بُمثلها الكلامُ.

(٣) انظر: التبصرة ١٥٨– ١٥٩.

(٤) هو الأعشى. انظر : ديوانه ٧٧.
والبيتُ من شواهد سيبويه ٣٨/٣ . وانظر أيْضا. المقتضب ٢٧/١ و ٢٦/٢ و٢٩٧/٤ والأصول ٤٨/٢ والتبصرة ١٥٩، وابن يعيش ٦٥/٣ والمغنى ٥٠٦ وشرح أبياته ٩١/٧.
لُباناتٌ : حاجات.

(٥) ٤، ٥/ البروج.

(٦) ٦/ البروج.

(٧) فى مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب : «وقال بعض الكوفيّينَ : هو بَدَلٌ، ولكنّ تقديرَهُ : قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ نارِها، ثم صارت الألفُ واللامُ بدلاً من الضمير».

زمانه؛ (١) لاشْتمالِ المكانِ والزَّمانِ عليهما

ويجوزُ فِي هذا البدلِ ، أَنْ تُبْدِلَ من ضميرِ المتكلِّم ، والمخاطَبِ ، بخلاف بَدَلِ الكُلِّ ، قال الشَّاعرُ (٢) :

ذَرِينى إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطاعَا   وما ألفَيْتِني حِلْمِى مُضَاعَا

فأَبْدَلَ «الحِلْمَ» من الياءِ ، وإذا جاز ذلك في المتكلِّم ، فهو في المخاطَب أَجْوَز.

الحُكْم الخامِسُ : يجوزُ أَنْ يُبدَلَ الفعلُ من الفعلِ ، إِذا اتَّفقَا فِى الزَّمَنِ والمعنَى ، نحو : إِنْ تَقُم تَنْهَضْ أَنهَضْ مَعَكَ ، ومثلُه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ له الْعَذَابُ﴾(٣) وقولُ الشّاعِر(٤) :

مَتى تَأْتِنا تُلمِمْ بنا في دِيارِنا   تجِدْ حَطَبًا جزْلاً ونارًا تأَجَّجا

---

(١) قال المبرِّدُ في الكامل ٩٠٦: « لأنَّ المسْألة إنما كانتْ عن القتَالِ أهو يكونُ فى الشهر الحرام؟» وانظر معانى القرآن وإعرابه للزجَّاج ١/٢٨٩ حَيْثُ وافق الزجاج أستاذه المبَرِّد.

(٢) هو عدىُّ بْنُ زيد العبادىِّ. انظر : ديوانه ٣٥.

والبيتُ من شواهد سيبويه ١/١٥٦. وانظر أيْضا : الأصول ٢/٥١ وابن يعيش ٣/٦٥ والهمع ٥/٢١٧ والخزانة ٥/١٩١.

(٣) ٦٨، ٦٩/ الفرقان.

(٤) هو عُبَيْدُ الله بن الحر، ونُسِب إلي الحُطَيْئة، وليس في ديوانه المطبوع.

والبيتُ من شواهد سيبويه ٣/٨٦. وانظر أيْضا: المقتضب ٢/٦٣ والتبصرة ١٦٢ والإنصاف ٥٨٣ وابن يعيش ٧/٥٣ و١٠/٢٠ والخزانة ٩/٩٠، ٩٦.

الجزلُ : الغليظ.

ولايصحُّ أَنْ تقولَ : إِنْ تَأْتِني تأْكلْ آكُلْ مَعَكَ ؛ لأنَّ الأكْلَ ليسَ من جنس الإتيانِ.

وقد تُبْدَلُ الجملةُ من الجملةِ ، إذا اتّفقا في المعنى ، كقول الشاعرِ[1] :

ذكرْتُكِ والخطّيُّ يخْطِرُ بيْنَنا   وَقَدْ نَهِلَتْ منا المثقَّفَةُ السُّمْرُ

فـأبدلَ « وقـد نَهِلَتْ مِنّا» من قـوله : « والخطّيُّ يـخطِرُ بيْنَنا» ، وهـو في موضـع الحال ، فالفعلُ والفاعلُ بَدَلٌ من المبتدأِ والخبرِ.

ويجـوزُ أَنْ تُبدلَ الحرفَ ومـايَتَعلّقُ به ، من الحرْف ومـايتعلَّقُ به ، تقـولُ: سَأَلْتُ عن النّاسِ عن كَسْبهِم ، وقد تَقَدَّم ذِكْرُ ذلك.

ولا تُبدِلُ من الموصولِ حَتّى تَتِمَّ صِلَتُهُ ، ولاَ تُقدِّمُ البدلَ فيه علي المبْدَلِ منْه فـلا تقـولُ: ضـربْتُ زيداً الَّذي في الدّارِ ، ولاضَـربْتُ الّذى زيداً في الدّارِ ، و «زَيْدٌ» بَدَلٌ من « الَّذى» .

النَّوْعُ الرَّابِعُ:

فى عَطْفِ البَيانِ:

قـد تقدّمَ أَنَّ عطْفَ البَـيانِ أَحَـدُ الأقْسَامِ الخَـمْسَـةِ التّـوابِعِ ، وأَنّه مُكمِّلٌ

---

(١) هو أبو أبو عطاء السّنديّ. انظر :شرح حماسة أبى تمّام للمرزوقى ٥٦.
انظر: ابن يعيش ٧٢ والمغنى ٤٢٦ وشرح أبياته ٦/٣٠١.
الخَطّيُّ : الرمح المنسوب إلى الخطّ، وهو موضع بساحل بحر عُمان، وقال البغداديّ فى شرح أبيات المغني: هو موضع باليمامة. يخطِر - بكسر الطاِء - مُضارع : خَطَر، بالفتح، والمعْنى: يَهْتَزُّ، يُقال: رُمْحٌ خطّار ، أيْ :ذو اهتزاز.
نَهِلَتْ - من باب : فَرِح - أي: رَوِيَتْ. المثقَّفةُ: المعدَّلَةُ، وتثقيفُ الرماح : تقويم المعْوَجِّ مِنْهَا. السُّمْر : جمع أسْمر، مِن صفة الرمح.

للأوَّلِ، وأنّه في تقدير جُمْلةٍ واحدَةٍ ، وأنَّه لا يُفيدُ فائدة المشْتقّ ، فهو عَديلُ التأكيدِ في صفتِهِ ، إلاَ أنَّه يُفارِقُه: بأنّ التأكيدَ محصورُ الألْفاظِ ، وهذا لاَ حصْرَ لَهُ.

ويُفارِقُ الوصْفَ في الاشتقاق والجمودِ ، وتحمُّلِ الضَّمير.

و يُفارِقُ البدَلَ في تقدير الجُمْلَةِ والجُمْلَتَيْنِ ، وعطفُ البيانِ يكونُ الأولُ فيه مايَعْتَمِدُهُ الحديثُ ، ويَرِدُ الثاني ، لإيضاح أمْرِهِ ، والبدلُ : الثاني فيه ، مُعْتَمَدُ الحديثِ ، والأوَّلُ كالتَّوطِئَةِ لَهُ.

والقولُ الجامع في عَطْفِ البيانِ ، أنَّه: اسْمٌ يَتْبَعُ الاسْمَ الذي قَبْلَه ، على جِهَةِ البَيانِ لَه. ويكونُ بِالألفاظِ الجامدَةِ ، ويَتَنزَّلُ من الكلمةِ المتبوعةِ منزلةَ الكلمةَ المُتَرْجِمةِ عمَّا قبلَها ؛ فيكونُ الثاني مُعرِّفًا للأوَّلِ ؛ لأنّه أشْهَرُ أسْماءِ/ المذكورِ أو كُناهُ ؛ تقولُ: مررتُ بزيدٍ أبِي مُحّمد ، فَفِي الكُنْيَةِ بيانُ اخْتِصَاصِ «زَيدٍ» بالذكْرِ، ١٠٣/ ألاَ تَرَى أنّ المخاطَبَ يَعلَمُ أنّ الذى يَعْنيه من المُسَمَّيْنَ [بزيْدٍ][1] هو الّذى يُكْنَى بِـ « أبِي مُحمّد» وكذلك إذا قُلْتَ: مررتُ بأبى مُحمّدٍ زَيدٍ ، عُلِم أنَّكَ تريدُ مِن جُملَةِ المُكنَّيْنَ بـ « أبِي مُحمّد» الرّجلَ الذى اسْمُه « زَيدٌ » ويكونُ ذلِكَ فيما يَزِيدُ فيه أحدُ[2] الاسْمين علي الآخَرِ شُهرةً ومَعْرِفةً .

وأوْضَحُ مايَتبَيّن فى النِّداءِ ، تقولُ: يا أيُها الرّجلُ غُلامُ زَيْدٍ ؛ فـ «غُلامُ زَيْدٍ » لا يكونُ بدلاً من «الرّجُل » ؛ لأنّهُ ليْسَ فى تقديرِ جُمْلَتَينِ ، ولاوَصْفًا ؛ لأنّ مافيه الألِفُ واللام لا يُوصَفُ بالمضَافِ إلى العَلَم ، وكذلك: يا أخانَا زيداً؛ فَـ « زيدٌ »

---

(١) تتمّة يلتئمُ بمثلها الكلامُ.

(٢) في الأصل : أحدهُما .

ليسَ وَصْفًا ؛ لأنَّه غيرُ مُشْتقٍّ ، ولا بَدلاً ؛ لأنَّه ليسَ بْمبنيٍّ ، ولو كانَ بدلاً لقُلْتَ : يا أخانا زَيْدُ.

وكل أسْماءِ الإشارَةِ عطفُ بيانٍ في الحقيقة ؛ لأنَّها لا اشْتقاقَ فيها ،وقَوْمٌ يجعلونها صفةً (١).

وممّا يُفرَّق بِهِ بينَ البَدَلِ ، وعَطْفِ البيانِ: أنَّكَ إذا قُلْتَ للرّجُل لَهُ أَخٌ واحدٌ: مررتُ بأخيكَ زَيْدٍ ، كان بَدلاً ، ولم يكنْ عَطفَ بيانٍ ، ولو كانَ له إخوةٌ ، فقلْتَ: مَرَرْتُ بأخيك زَيْدٍ ، كان « زيدٌ» عطفَ بيانٍ ؛ وحَيْثُ كان عَطْفُ البيانِ كالوصْفِ كان لإزالةِ اللّبْسِ ، ولا لبْسَ في المسْألة الأولى.

وسيبويْهِ لمْ يُفرِدْ لعطفِ البيانِ بابًا ، وإنَّما ذكرهُ في ضمْنِ الأبواب(٢).

النّوْعُ الخامسُ:

في العطف بالحرْفِ ، ويسَمَّى النَّسَقَ ، وفيه ثلاثةُ فروعٍ:

الفـرعُ الأوّلُ: في تعـريفِـه ، وهُـو : أنْ تجـمعَ بَـينَ التَّـابع والمتبـوعِ في الإعـرابِ لفْظًا ومَوْضِعًـا بحرْفٍ خـارجٍ منْهمـا ، مَعَ اجتمـاعِـهِمـا في الحكمِ واختلافِهِما.

---

(١) في ابن يعيش ٣/٥٧ : « وأمّا أسماءُ الإشارة فتُوصَف، ويوصَفُ بها ؛ فتوُصَفُ لما فيها من الإبهام... ويوصَفُ بها ؛ لأنها في مذهب ما يوصَفُ به من المشتقّات، نحو : الحاضر والشاهد والقريب والبعيد، فإذا قُلْتَ : ذاكَ ، فتقديرهُ : البعيدُ أو المُتنَحيّ، ونحو ذلك ... ».

وفي المساعد علي تسهيل الفوائد ٢/٤١٩ : « من الأسماء مايُنعَتُ به، ويُنعَتُ ، كاسْم الإشارة، نحو: « كبيرهم هذا » « ابْنتَيَّ هَاتيْن » « أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً» « وأهَذا الذي يَذْكُرُ » ، وهذا مَذْهبَ البصريّينَ.

وقال الكوفيُّونَ: لا يُنعَتُ بِهِ ولايُنْعَتُ ، وتابَعَهُمْ والسُّهيليُّ، ونُقِل عن الزّجاج، ويُخرِّجُ ماظاهرهُ ذلك على البدل أو عطف البيان»

(٢) تكلّم عليه في باب النداء ٢/١٨٥ – ١٨٦.

وحروفُه تِسْعَةٌ : « الواوُ » و « الفاءُ » و « ثُمَّ » و « لاَ » و « بَلْ » و «لكنْ » و ١٠٤/أ « أَمْ » و «حَتَّى» وزادَ قومٌ: إمَّا[1].وزادَ آخرونَ: « لَيْسَ »[2] و «كَيْفَ »[3] وقالَ آخرونَ: هي ثمانيةٌ ، وأَسْقطُوا « حتَّى»[4] وقالَ قومٌ: هي ثلاثة[5] : « الواوُ » و «الفاءُ » و « ثُمَّ » وكلُّ هذه أَقْوالٌ ، والأكْثَرُ، على أَنَّها تِسْعةٌ [6] ، أَو عَشَرةٌ، بزيادَةِ « إمّا ».

الفرْعُ الثّاني: في معاني هذه الحروف ، وأَوْضاعِها.

أَمّاَ « الواوُ » : فلها في العربيّةِ مواضِعُ ، هذا أحَدُها ، وهي العاطِفَة الجامِعَةُ ، والنُّحاةُ مَجْمُوعُونَ[7] على أَنَّها تُفيدُ الجمْع بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ، أَو

---

(١) يُفهم من قول ابن الاثير : وزاد قومٌ « إمّا » : أنه متابع لأبى على الفارسىّ الذى يرى أن « إمّا » ليست من حروف العطف، وقد صرّح الفارسىُّ بهذا فى الإيضاح العضدى ٢٨٩/١. ويبدو أن الفارسىّ مُتابِع لغيره فى هذا الرأي ، فقد نُسِب إلى يونُسَ أيْضا أنه أنكر أن « إما » من حروف العطف ، ونُقِل ذلك عن ابن كيْسَان. انظر: الجنى الدانى ٤٨٧ وابن يعيش ٨٩/٨.
هذا وجمهور النحويين على أنَّ «إمّا» من حروف العطف. وانظر الأصول ٥٦/٢ والتبصرة ١٣٨-١٣٩.

(٢) وهذا رأيُ الكوفيين. انظر: الأزْهية ٢٥.
والهمع ٢٦٣/٥ وشرح أبيات المغنى ٢١١/٥.

(٣) فى الهمع ٢٦٥/٥ – ٢٦٦ : « ونَسَب ابن عصفور العطف بـ « كيْف» للكوفيِّين. قال ابن بابْشاذ: ولم يقُل به منهم إلا هشام وحده». وانظر أيْضا: شرح أبيات المغنى ٢٧٣/٤.

(٤) نُسب ذلك أيْضا إلى الكوفيين. انظر: ابن يعيش ٨٩/٨ والهمع ٢٦٠/٥.

(٥) فى ابن يعيش ٨٩/٨ : ٨ « وذهب ابن درستويه إلى أن حروف العطف ثلاثة لاغيرُ: « الواو » و « الفاء » و « ثُمّ » ، قال: لأنها تُشَرِك بين مابعدها وماقبلها فى معنى الحديث والإعراب، وليس كذلك البواقى لأنهنّ يُخرجْنَ مابعدهُنّ من قصّة ماقَبْلِهنّ ».

(٦) انظر : ابن يعيش فى الموضع السابق.

(٧) أىْ: فى مجموعهم ؛ لأنَّ منْهُم مَن يذهبِ أنّها تُفيد الترتيب أيْضا. انظر تفصيل مذاهب النحاة فى هذه المسألة فى الجنى الدانى ١٨٨-١٩٠.

الأشْياءِ، مِن غَيْرِ ترتيبٍ ، وهُو مَذْهبُ أَبي حنيفةَ[1] ، رَضِيَ اللَّهُ عنْه.

وذَهَبَ قَوْم – منهم ثَعْلَبٌ[2] – إلى أَنَّها تُفيد الترتِيبَ مع الجمْعِ ، وإليه ذَهب الشافعيّ[3] رضيَ اللَّهُ عنْه ، ولكلٍّ حُجّةٌ علَى ماذَهَبَ إليْه لم نُطِلْ بذكرها.

والظاهرُ في العربيّة: أَنها للجْمع خاصَّةً ؛ ولهذا اخْتُصَّتْ بما يقتضى اثنينِ فصاعداً ، نحو: اخْتَصمَ زيدٌ وعمروٌ ، والمالُ بيْن بكْرٍ وخالدٍ ، وسِيَّانِ قيامُك وقُعودُك ، وسَواءٌ خروجُكَ ودُخولُكَ ، ولا يَستعملونَ مَعَ هذا النّوْعِ «الفاءَ»؛ حيثُ هي للتّرتيبِ.

وقد حَذَفوا الواوَ في العَطْفِ ، وهي مُرادةٌ ، قال : [4]

فأَصْبحْنَ يَنْثُرْنَ آذانَهُنَّ   في الطّرْحِ طَرْفًا شِمالاً يَمينًا

---

(١) انظر: المغنى فى أصول الفقه، للإمام جلال الدين بن عُمَر الخبَّازى، ص٤٠٧ والبرهانِ فى أصول الفقه، لإمام الحرمين ١/١٨١.

(٢) مجالس ثعلب ٤٥٤.

(٣) هذا هو المشهورُ عن الشافعيّ كما فى الموضع السابق من « البرهان» (هامش ١). وانظر أيْضا: الجنى الداني ١٨٩.

وقد ردّ الرّازيُّ ذلك المشهورَ عن الشافعي . انظر: « المحصول » في علم أصول الفقه للإمام الرازيّ ١/٥٠٧-٥١٢، وقال محقّقُ « المحصول » في هامش ١/٥٠٧ : « أمّا مايتعلّق بالنقل عن الإمام الشافعيّ – رَضيَ الله عنه – فإنْ كان مُسْتَنَدُه قولَه باشتراط الترتيب فى أعضاء الوضوء، فإنّه – رضَي الله عنه – احْتَجَّ لذلك بوجوهٍ عديدةٍ، ليْسَ منها . أَنَّ الواوَ للترتيبِ ؛ فراجع « الأمّ» ١/٣٠ط الفَنّيّة...».

(٤) لم أهتد إلى هذا القائل. والبيْتُ فى ضرائر الشعر لابن عصفور ١٦١ بدون نسبة .

وقال (١) :

فَرامَتْ بِنا مشرِقًا مغْرِباً غياراً وحَبْساً صَحارَىِ حُزُونا

وقد جاءَ في الشعر كثيراً ، ورَوَى أبو زيد : « أكلْتُ سمكاً لحمًا تمراً » (٢)
ومنه قولهُ تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئذٍ نَاعِمَةٌ ﴾(٣) ، بعد قوله : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئذٍ خَاشِعَةٌ(٤) ﴾، وعليه حَمَل الشافعيُّ (٢) : « التحيّاتُ المباركاتُ الصلَّوَاتُ الطَّيِّبَاتُ للَّه »(٢) بغير وَاوٍ .

وإذا عَطَفْتَ جُمْلَةً على جُمْلةٍ فيها ضميرٌ جاز حذفُ الواو ، وإثباتُها كقوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلاَثَةٌ رابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ / خَمْسَةٌ سَادِسُهُم كَلْبُهُمْ(٢) ﴾ ثُمّ قالَ : ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾(٢)، وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ

---

(١) ولم أهتد إلى هذا القائل أيْضا، كما لم أعثر على قوله فيما تيَسّر لى من مصادرَ.

(٢) لم أقف على هذا القول فى نوادر أبى زيدٍ المطبوع ومارواهُ أبوزيد موجودٌ فى الخصائص ١/ ٢٩٠ و٢/ ٢٨٠ والرضيّ على الكافية ١/ ٣٢٦.

(٣) ٨/ الغاشية.

(٤) ٢/ الغاشية.

(٥) انظر : الرسالة ص ٢٦٩؛ ففيها الحديث كما ذكره ابن الأثير هُنا، ونَصُّه : «قُلْتُ: أخْبَرَنا الثقةُ – وهو يَحيىَ بنُ حَسّانَ – عنْ اللّيث بن سعْد عن أبي الزُّبَيْر المكّيّ عن سَعِيدِ بنْ جُبَيْر وطاوُوسٍ عَن ابن عبّاس أنّه قال: كانَ الرّسُول يُعَلّمُنا التَّشَهُّدَ كما يُعلِّمُنا السورة من القرآن؛ فكان يقول: التحيّاتُ المباركاتُ الصلَّواتُ الطيّباتُ للّه».

(٦) أخرجهُ مُسْلم في صحيحه عن ابن عباس بلفظه (كتاب الصلاة) ١/ ٣٠٢-٣٠٣.

(٧) ٢٢/ الكهف.

كانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ. وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنْثِ الْعَظِيمِ﴾[1] وقال في موضع آخر: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ. كَانُو قَلِيلاً مِنَ اللَّيْلِ مَايَهْجَعُونَ﴾[2].

وأمَّا «الفاءُ» : فإنها تُفيدُ الجمعَ والترتيب بلا مُهْلَةٍ ، تقولُ: قامَ زَيْدٌ فعمروٌ ، فَـ «عَمروٌ». قامَ بعدَ قيامِ «زَيْدٍ» وعَقِيبَه ، من غَيْرِ أَنْ يتأخَّرَ عنه زَمانًا يُعتَدُّ بِه ، وإِنْ كانَ لابُدّ مِنْ زمانٍ يَفْرِقُ بَيْنَ قيامَيْهِما ، ولو قُلْتَ: اضْربْ زيدًا فعَمراً، فَضَرَبَ « عَمراً» قبل « زَيْدٍ» لمْ يُطابِقْ فعلُه أمْرَك ، وكذلك لو أَرَدْتَ أَنْ تَضْرِبَ «عَمْرًا » قبل « زَيْدٍ » وقد قُلْتَ لَه:اضْرِبْ زَيْدًا فعمرًا ، فقدَّمَهُ في الضَّرْبِ ، لم يَكُنْ مُمْتَثِلاً ؛ لمخالَفَتِه اللَّفْظَ ، قالَ الزّجَّاجُ: معنى الفاءِ : التَّفرُّقُ على مُوَاصلة أيْ: لَيستْ حالُها كحالِ الواو التى ماعُطِفَ بها علي ماقَبلهَا ، بمنزلَةِ ما جُمعَ في لَفْظٍ واحدٍ ، وقولهُ : على مُواصلة[3] ، أيْ : لما فيها من قُوّة الإتْباع بلا مُهلةٍ . فأماَ نحوُ قولهِ تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾[4] ، وقوله : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ القُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾[5] ، وقوله :﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾[6] فمؤَوّلٌ على : أنَّه لَما أَهْلَكَها حكَمَ بأَنَّ البَأْسَ جَاءَهَا ، وعلى : إذا أَردْتُم القِراءَةَ فاسْتعيذوا ، وكذلكَ : إِذا أَرَدْتُم الصَّلاةَ فاغْسِلُوا .

---

(١) ٤٥، ٤٦/ الواقعة.

(٢) ١٦، ١٧/ الذريات.

(٣) لم أقف علي هذا القول للزجاج في المطبوع من كتابه « معاني القرآن وإعْرابُه». وانظر: شرح ابن القوّاس على ألفيّة ابن مُعطي ٧٧٨/١ فقد ذكر ابن القوّاس رأى الزجاج.

(٤) ٤ / الأعراف .

(٥) ٩٨ / النحل .

(٦) ٦/ المائدة .

وقد تَجيءُ الفاءُ مُتْبِعَةً. وهي غيرُ عاطفةٍ ، في جواب الشّرْطِ ، نحوُ: إنْ أَعْطَيْتَني فأَنْتَ مَشكورٌ ، وفي جواب « أَمّا » ، كقولك: أمّا زيدٌ فقائمٌ ، وفي قَوْلهم: أَخَذْتُه بدِرْهَمٍ فَصاعداً ، وقد ذُكرتْ[1].

وقالَ الفرّاءُ: إذا كانَ الفعلانِ يقعَانِ معًا جازَ أَنْ تُقدِّم أَيَّهُما شِئْتَ: تقولُ: أَعطيْتَنى فأحْسَنْتَ [2] ، وأَحْسَنْتَ فأَعْطَيْتَنِي.

وأمَّا « ثُمّ » : فمعناها الجمْعُ بمُهْلَةٍ وتَرَاخٍ ، مع المفرداتِ ، تقولُ: قامَ زَيْدٌ ثُمّ عمروٌ ، أَيْ: بيْنَ قيامَيْهِما زمانٌ /مُتراخٍ يُعتدُّ بِه ، فإذا عَطَفْتَ بها الجُملَ لمْ ١٠٥/أ يَلْزَمِ التّراخي فيها ، كقولِهِ تعالي: ﴿ وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ﴾ [3] ، وقالَ عزّ منْ قائلٍ : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ . فَكُّ رَقَبَةٍ . أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ . أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ * ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾[4] . وقد ذَهَبَ قومٌ[5] إلى أنَّ " ثُمَّ "في أمثال هذهِ بمعنى «الوَاوِ» كقوْلِهِ[6].

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبوهُ ثُمَّ قدْ سَادَ قَبْلَ ذلِكَ جَدُّهُ

---

(١) انظر ص ٢٠٢ .

(٢) انظر : معانى القرآن ١/٣٧١.

(٣) ٨٢ / طه .

(٤) ١٢ ، ١٣ . ١٤ ، ١٥ ، ١٦ / البلد .

(٥) هم : الأخفش والفرّاءُ وقُطربٌ . انظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٤٩ والهمع ٥/٢٣٦ .

(٦) هو أبو نُواس . انظر : ديوانه ٤٩٣ .

وانظر : الجنى الداني ٤٠٧ والمغنى ١١٧ وشرح أَبْياتِهِ ٣/٣٩ والخزانه ١١/٣٦.

هذا، وأبو نُواس من المولّدين الذين لايُسْتشهد بشعرهم على النحو .

وقد جاءتْ هَذِهِ الأحرفُ الثلاثةُ: « الواو» و « الفاءُ» ، و«ثُم» في آيةٍ واحدةٍ لازمةً لمعانيها ، قال اللّهُ تعالى: ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ. وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ. وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ (١).

وقد جَوّزَ الأخْفَشُ ، أَنْ تكونَ « ثُمَّ » (٢) زائدةً فى قوله تعالَى: ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَلاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾ (٣).

وأَمّاَ « أَوْ»: فإِنّهاَ تقعُ في الكلامِ على أَرْبَعةِ أَنْحَاءٍ.

الأَوّلَ: أَنْ تكون للشَّك كقولكَ : جاءَني زَيدٌ أَوْ عَمروٌ ، فيجوز في هذا أَنْ يكونَ قد مضَى صدْرُ الكلامِ على اليقين ، ثم جئت بـ « أَوْ» فسَرَى الشَّكُّ من الثانى إلى الأَوّلِ ، وهذا إِنَّما يكونُ في الخَبَرِ والاسْتِخبار ، ويجوزُ أَنْ يكونَ صدْرُ الكلامِ مَبْنِيًّا على الشَّكّ فَيُتَنخَّلُ(٤) من ذلك معنى أَحدهما . وتقولُ: ضَرَبْتُ زيداً وعَمْرًا أَوْ خالداً ، فالمعْنى: أَنَّكَ ضربْتَ الرَّجُلَيْن جميعًا ، أَو خالدًا وحْدَهُ.

الثّاني: [أَنْ](٥) تكو للتَّخْيير ، وهو مُتعلِّقٌ بالأَمْرِ والنَّهى ، وذلكَ فيما يكونُ الإِنْسَانُ ممنُوعًا منْهُ ، فإِذا خَيَّرَهُ أَطاعَهُ في أَحَدِهِما ، وبقيَ الأَخَرُ علي المنع

---

(١) ٧٩، ٨٠، ٨١ / الشعراء.

(٢) ليس هذا الرأي في معانى القرآن له. هذا وفي المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٥١ نسبَةُ القول بزيادتها فى هذه الآية إلى الأخفش والكوفيينَ. وانظر أيْضا : الهمع ٥/٢٣٧ حَيْثُ نَسَبَ السيوطىّ القولَ بزيادتها إلى الكوفين فقط.

(٣) ١١٨/ التّوبة.

(٤) أى : يُتَخَيّرُ ، يُقال : تنَخّلْتُ الشيْءَ ، إذا تَخَيّرْتَه.

(٥) تتمّة يقتضيها السِّياقُ.

كقولكَ: خُذ مِنْ مالِي دِرْهَما أَوْ ديناراً، فتُحِلُّ له واحداً منهُما بغَيْرِ عَيْنِه ، فإذا اخْتارَ أَحدَهُما بَقِيَ الآخَرُ على ماكانَ عليْه من المَنْعِ ، هذا في الأمْر ، فأمّا النَّهْيُ ، فإذا قُلْتَ: لا تأْخُذْ من مالِي دِرْهَمًا أوْ ديناراً ، فالنّهْي يَتَناوَلُ المَنْعَ مِنْ أَخذِ /الدِّرْهَم والدينّارِ ؛ لأنَّه يتَناولُ منع ما أَجَازَهُ الأمْرُ ، وهو : أَحُدهُما ، لا ١٠٥/ب بعْينِه ، وبَقِيَ الآخَرُ على المَنْعِ الأوَّلِ.

الثّالِثُ : أَنْ يكونَ فيها معنى الإِباحَةِ ، وهو مُتعلّقٌ بالأمْرِ والنّهْي ، ويُقارِبُ معنى « الواوِ» في أَحَدِ أَقْسَامِها ، تقولُ: جَالِسْ الْحسَنَ أَو ابْن سيرينَ فإنْ جالَسَ أَحدَهُما أَو كِليْهِما فَقدِ امْتَثَلَ الأمْرَ ؛ لأَنَّه لَمْ يُخيّرْهُ أَنْ يُجالِسَ أَيَّهما شَاءَ ، إنَّما أَباحَ لَهُ مُجالسَةَ هذا الضربِ من النّاسِ ، ولَوْ كانَتِ «الواوُ» مَوْضِعَها ، وفعَلَ أَحَدهُما ، كانَ مُخالفًا أَمْرَه ؛ لأنَّ «الواوَ» للجمْع.

فأَمّاَ إذاَ نَهْيَتَه في هذا القسْم ، فَقُلْتَ : لا تَلْبَسْ قَميصًا أو جُبَّةً ، فلبِس أَحُدهما ، أَوْ لِبسَهُما كانَ مُخالِفًا للنّهَيِ ، كما أَنَّه إذا جالَسَ أَحَدَ الرجُلَيْنِ ، أَو الرَّجُلَيْنِ معًا ، كان طائعًا ، ومتى ولِيَ النّهيَ « أَو» التي للإباحة ، اسْتغرَقَ الجميعَ ، كقولك: لا تأكل خُبْزًا أَو لحمًا أَو سَمَكًا ؛ فإنَّه يكونُ منهيًّا عن الجميع، ومنْه قوله تعالي: ﴿ وَلاَ تُطعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُوراً ﴾[1] ، فإنَّهُ لا يجوزُ له طاعةُ أَحَدِهِما ؛ لأنَّ التقديرَ : لا تُطِعْ أَحدَ هَذينِ الصِّنفَيْنِ.

والإباحَةُ : تُشبِهُ التّخْييرَ مِن وجْهِ أَنَّه إذا جالسَ أَحَدهُما كانَ مُطيعًا، وتفارِقُهُ من وَجْه أَنّه إذا جالَسَهُما معًا كان مُطيعًا.

الرّابعُ: أَنْ تكونَ لِلإبهام ، إذا صدرتْ من العارفِ بما يُريدُ ، كقوله

---

(١) ٢٤/ الإنسان.

تعالي: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[١] ، وقوله تعالي: ﴿ كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[٢] ؛ فهذا على سبيلِ الإبهامِ على المخاطَبِينَ ، وليْسَ بَشكٍّ ؛ لأنّه صادرٍ ممَّنْ لا يَشكُّ.

وقيلَ : إنَّ « أَوْ» هاهُنا ، بمعنى « الواوِ»[٣] وكذلكَ في الآيةِ الّتي قبلْهَا .

ولمَّا كانتْ « أَوْ» لأحَدِ الشّيئَيْنِ ، أَوِ الأشْياءِ في جَميعِ أَقسَامِها ، قالوا: زيدٌ أَوْ عمروٌ قامَ ، ولمْ يقولوا: « قامَا » ؛ لأجْلِ أَنَّ المعْنى: أَحدُهُما قامَ. فأمّا قوله تعالي: ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾[٤]،فإنّما جاءَ على المعْنى ، كأَنَّه قالَ : إنْ يكنْ غنيًّا أَوْ فقيرًا فاللَّهُ أَوْلَى بهذيْن النّوْعيْن[٥] ، وقِيلَ: إنّ هذِهِ ١٠٦ الجملةَ عارِضَةٌ ، وجوابُ الشّرْط : ﴿ فَلاَ تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا ﴾[٤].

وقالوا : إنَّ «أَوْ» تكونُ مُتَّصِلةً ، ومُنْقَطِعةً .

فالمتَّصِلَةُ : كقوله تعالى :﴿وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[٦]، قال سيبويه :

---

(١) ١٤٧/ الصافات.

(٢) ٧٧/ النحل.

(٣) نُسبَ هذا القوْلُ إلى الأخفش والجرْميّ ، وقيلَ : هُو مذهَبُ جماعةٍ من الكوفيين. انظر: الجنى الداني ٢٤٧ والمساعد علي تسهيل الفوائد ٤٥٩/٢ . هذا وقد ذهب إلى ذلك أيْضا ابن قُتيْبةَ ، قال في تأويل مشكل القرآن ٥٤٤ : « ... وليس هذا كما تأوّلوا، وإنما هي بمعنى « الواو» في جميع هذه المواضع: وأرسلناهُ إلى مِائَةِ ألفٍ ويزيدُونَ، وما أمرُ الساعةِ إلا كلمح البصر و هُو أقرَبَ، فكان قابَ قوسَيْن وأدْنى ... ». وليسَ هذا الرأيُ في معاني القرآن للأخفش ، والذي فيه ٤٥٢: « .. وقال : (مائة ألف أو يزيدون». يقول: كانوا كذلك عندهم.

(٤) ١٣٥/ النساء.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٤٧ وتفسير القرطبيّ ٤١٣/٥ والبحر المحيط ٣٧٠/٣.

(٦) ٢٤/ الإنسان.

لو قيل : أوْ لا تُطعْ منهم كفوراً ، لا نْقَلَبَ المعْنى[1] ، أيْ : أنَّه كانَ يكونُ إضرابًا عن الأوّلِ ؛ فتجوزُ طاعتُه.

والمنْقَطِعةُ : كقولك : أَنا أَخْرُجُ أَو أُقيمُ ، أَضْربَتَ عن الخروجِ وأَثْبَتَّ الإقامةَ.

وأمّاَ « لا » فَتَردُ في العَربيَّة على أنحاءٍ،والتى تَخْتَصُّ بالعَطْفِ معناها: تحقيقُ ما أُسْنِدَ إلى الأوَّلِ ، ونَفيُه عَنِ الثَّاني ، تقولُ: قامَ زَيْدٌ لا عَمرٌو ، فهيَ أَثبتَتْ القيامَ. وَحَقّقَتْهُ لِزَيْدٍ ، ونفَتْهُ عَنْ عمْرٍو. ولاَ يظْهَرُ بَعْدهَا فعلٌ ، لِئَلاَّ يلْتَبِسَ بالدُّعاءِ ، ولا تَقَعُ بعد كلامٍ مَنْفِيٍّ؛ لفَسَادِ المعْنى ، إلاَّ إذا كانَتْ بمعْنى « غَيْر » كقوله تعالي : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عليهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ﴾[2] ، وقولكَ: زَيْدٌ غيرُ قائمٍ ولا قاعدٍ ، ولا يُجيزونَ ذلك في الأعْلام ، لا تقولُ: أنْتَ غَيْرُ زَيْدٍ ولا عَمْرٍو ، ولا يُعْطَفُ بها على « لَنْ» و« لَمْ» لا تقولُ: لَنْ يقوم زَيدٌ ولا يقْعُدُ ، ولَمْ يقُم زيدٌ ولا يقْعدُ.

وأَماَ « بَلْ» : فإِنهَّا عكسُ « لا » لأنَّها تُثْبتُ للثَّانِي ماتَنْفِيه عن الأوَّلِ والبصرىُّ[3] يستدْرِكُ بها في النَّفْي ، والإيجابِ ، تقولُ : ماقامَ زيدٌ بلْ عمرٌو ، وقَامَ زَيدٌ بَلْ عمرٌو ؛ فتحملُه في الإيجابِ علي المعْنى ، التقديرُ : بَلْ قامَ عمرٌو، فكأَنَّكَ أَردْتَ الإخْبارَ بقيامِ زَيْدٍ ، ثُمَّ تبيَّنَ لكَ أَنَّكَ غَلِطْتَ ، فقُلْتَ : بَلْ عمرٌو ، وأما النَّفْيُ ، فالتقديرُ فيه – عند قومٍ[4] – على وجهيْن :

---

(١) انظر : الكتاب ٣/١٨٨

(٢) ٧/ فاتحة الكتاب.

(٣) انظر : ابن يعيش ٨/١٠٥ والمساعد علي تسهيل الفوائدِ ٢/٤٦٣ الهمع ٥/٢٥٥.

(٤) منهم المبرْد : وتابعَهُ آخرون. انظر ماسَبق من مصادرِ.

أحَدهـما: ماجاءَني زَيدٌ بل ماَ جَاءَني عَمْروٌ ، فَكَأَنَّكَ قَصدْتَ أَنْ تُثْبِتَ نَفْيَ المجيءِ لزَيْدٍ ، ثُمَّ اسْتَدْركْتَ فأَثْبَتَّه لَعمروٍ ؛ فيكونُ معنَى[1] ، ماجاءَني زَيْدٌ بل عَمرُو : أَنّ عمَراً أَيْضًا ماجاءَ ، وأَنَّ الَّذي يُرادُ الإِخبارُ عَنْه بنفْي المجيءِ ، إنَّما هُو عَمروٌ ، لازَيْدٌ ، فيكونُ الاسْتِدْراكُ في الفِعْل ، وحرْفِ النَّفْي معًا.

والوجْه الثّاني: أَنْ يكونَ المعْنى ، ماجاءني زيدٌ بَلْ جاءني عمروٌ ؛ فيكونُ نفيُ المجيءِ ثابتًا لِزيْدٍ ، وإثْباتُه ثابتًا لعَمْروٍ ؛ فيكونُ الاسْتِدراكُ في الفعْل وحده، وهذا هو المشْهورُ في الكلامِ ، والمرادُ.

ولو قُلْتَ: ماقامَ زَيْدٌ لا بَلْ عَمرُو ، كان أَشْبَهَ بالوجْهِ الأَوّلِ وأَقْربَ؛لأنه يكونُ المعنَى كأنّه قالَ: لا تَشْتَغِلْ بهذا الإِخبارِ الأَوَّلِ ، واعتَمِدْ على الثانِي.

وأَمَّا « لكنْ» : فإنَّها للاسْتدراكِ ، وهي تَعطِفُ في النّفي مُفْرَدًا على مُفْرَد، مُثْبِتَةً للثاني مانُفِيَ عَنِ الأَوَّلِ ، نحو : ماقامَ زَيْدٌ لكنْ عمرُو ، فإنْ دخَلَتْ في مُوجبٍ احْتَجْتَ إلى جُمْلَةٍ بَعْدَها ، تقولُ : قامَ زَيْدٌ لكنْ عَمْرُو لم يقُمْ ، ولو قُلْتَ: قامَ زَيدٌ لكنْ عَمرُو ، لم يجُز ، ولذلك ذَهَبَ يونُسُ[2] إلى أَنَّها غيرُ عاطِفَةٍ ؛ لدخُولِ الواوِ عَلَيْها في قولك: ماقامَ زيدٌ ولكنْ عَمرُو.

وقيلَ : إِنَّ معناها الاسْتدراكُ ، والعَطْفُ ، فإذا دَخَلَ عليها الواو ، خَلَصَتْ للاسْتدراكِ ، وخَلَصَ العطفُ للوَاو[3].

---

(١) في الأصل : المعْنى.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ١/٤٥٣، وتعليق السّيرافيّ بهامش طبعة بولاق ١/٢١٧.

(٣) قال الرضيُّ في شرح الكافية ٢/٣٨٠ : « ... فالأولى - كما قال الجزوليُّ - أنّها في المفرد عاطفةٌ إن تجرّدتْ عن الواو، وأما مع الواو، فالعاطفةُ هي الواو، ولكنْ لمجرّد مَعْنى الاستدْراك وفي الجنى الداني ٥٣٣ أن ذلك مذهب الفارسيّ.

وقيلَ : إنَّها مَعَ الموجَبِ حَرْفُ ابتداءٍ[1] ، كقولِه تعالي: ﴿ لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِماَ أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾[2] وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتها عاطِفَةً[3] جُمْلَةً على جُمْلَةٍ؛ فَعَلى الوجْه الأوْلِ: لا يجوزُ الوقْفُ على ماقَبْلَها ، وعلى الثَّاني: أَنْتَ مُخيَّرٌ في الوقْفِ ، والوصْلِ.

وأمّاَ « أَمْ» : فمعناها الاسْتفهامُ ، ولها في العَطْفِ موضعانِ : أَحدهما مُتَّصلٌ ، والآخَرُ مُنْفَصِلٌ.

أَمَّا المتَّصِلةُ: فَهِيَ ما اجْتَمع فيها ثلاثُ شرائط.

الأولى: أَنْ تكونَ مُعادِلةَ هَمْزَةِ الاسْتفهام ، ومعني المعادَلَةِ : أَنْ تَسْأَلَ عن اسْمَيْنِ ، أَو فِعْلَيْنِ ، فتُدْخلَ «الهمزة» علي الأوّلِ منهُما ، و « أَمْ» علي الثَّاني وتَجْعلَ المعْنى المتعلِّقَ بِهما ، مُتوسِّطًا بَيْنهُما ، تقولُ: أَزَيْدٌ عِندَكَ أَمْ عمرٌو ؟ وأَقامَ أَزَيْدٌ أَمْ قعدَ؟ ويجوزُ أَنْ تُقَدّمَ المعْنى المتعلّق ، في الشّعر ، فتقولُ أَعنْدكَ زَيْدٌ أَمْ عمرٌو ؟ وأَزَيْدٌ قامَ أَمْ قعدَ ؟ فيتَحصَّلُ من « الهمزة» و «أَمْ» معنى « أَي».

الثانِيَةُ: أَنْ يكونَ السّائلُ عالماً بواحِدٍ مِن المسْئُولِ عَنْهُم ، لا بِعَيْنه ؛ فَرْقًا بيْنَها وبينَ « أَوْ» ، تقولُ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو ؟ فَأَنْتَ عارفٌ أنّ أَحَدَهُما عنده غيرُ شاكٍّ ، وإن لَم تَعْرِفْه / بعْينِه. ١٠٧/أ

الثالِثَةُ: أَنْ لا يكونَ بَعْدَها جُمْلَةٌ من مبتدأٍ وخَبَرٍ ، ولا فِعْلٍ وفاعلٍ ، إلاَّ أَنْ

---

(١) انظر : البسيط لابن أبي الرَّبيع ٣٤٨ وهامش رقم (٢) لمحقّق الكتاب. وانظر أيْضا: الجني الداني ٥٣٦.

(٢) ١٦٦/ النساء.

(٣) انظر: البسيط والجني الداني فى الموضعين السابقيْن.

يكونَ قَبْلَها فِعْلٌ ، وفاعِل الثّاني هُوَ فاعِلُ الأوَّلِ ، في المعْني ، كقولك: أقامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ؟ وأَضَرَبْت زَيْدًا أَمْ قَتَلْتَهُ؟ فإنْ قُلْتَ. أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْروٌ مُنطلِقٌ ، أو أَقام زَيْدٌ أَمْ قامَ عمرٌو ، وأَقامَ بكْرٌ أَمْ قعدَ خالدٌ ؟ لم تكنْ مُتّصِلَةً.

وتقولُ اَلْحَسَنُ أَو الحُسَيْنُ أَفْضَلُ أَمِ ابنُ الحنفيَّة؟ فيكونُ الجوابُ: أَحدُهُما بهذا اللفظ ، ولا يَجوزُ أَنْ تقولَ : الحسَنُ ولا الحُسَيْنُ ، لأنَّ المعْنى: أأَحدُهما أَفْضَلُ أَم ابنُ الحنفيّة؟ وذلك أَنَّه لمْ يُرِدْ أَنْ يَعْرِفَ أَيّ الثّلاثةِ أَفْضَلُ ؛ ولاَ أَنهَّ اشْتَبَهَ علَيْهِ الأَفْضَل مِن الحَسن وابْنِ الحَنَفِيَّةِ ، ولا مِن الحُسَيْنِ وابْنِ الحنفيةِ، إنَّما أَرادَ : أَحدُ هذَينِ أَفْضلُ أَمِ ابنُ الحَنفِيَّة؟ فجوابُه: أَحدُ هذَيْنِ.

وأَمَّا المُنفَصِلةُ – وتُسَمَّى المنْقَطِعَةَ – : فإنَّها تَأتي بعدَ الاسْتفهامِ ، وبعد الخَبَرِ.

فأَمّاَ الاسْتفْهامُ : فَتَدخُل فيه مَعَ «الهَمزةِ» و «هَلْ» ، كقولك: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو وعِندكَ؟ ، وهَلْ عِنْدَكَ زَيْدٌ أمْ عِنْدَكَ عَمْرٌو؟ كَأَنَّه اسْتفْهَمَ أَوّلاً عَنْ زَيْدٍ ثُمَّ بَداَلَه [العُدولُ][(١)] عَنْ ذلكَ الاسْتِفهامِ ، فاسْتَفهَمَ عَنْ عَمْرٍو ، فَهِيَ فى تقدير «بَلْ» و «الهمزةِ» ، أَمّاَ « بَلْ» فَلأَجْل الإضرابِ عَنِ الأَوَّلِ ، وأَماَ «الهمزةُ» فَلأَجْلِ الاسْتِفهامِ ؛ فَتَتَضَمَّنُ مَعْنَاهُماَ. ولا تَأْتِي إلاَّ بَعْدَ كلامٍ تامٍ ؛ لأَنَّكَ قد أَضْرَبْتَ عن الأوّل ، ولا يُضْرَبُ عَنْه إلاَّ بعد تَمامِه. ولابُدّ لَهَا أن تتقدّم علي جُملةٍ؛ ليتصدّر عليها الاسْتفْهامُ. ولا تُقَدَّر بِـ «بَلْ» وَحْدَها ؛ لأنَّ مابَعْدَ « بَلْ» مُتحققٌ ، وما بعد «أَمْ» مَشْكوكٌ فيه ، فإذا قُلْت : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عمروٌ؟ تقديرهُ : بَلْ أَعِنْدَكَ عَمْرٌو؟ ومِمّا يوضّحُ ذلكَ : أَنّكَ – في هذه المسْأَلَةِ – لمْ تكُن مُسْتفهِمًا أَنْ يُعيِّنَ لكَ واحِدٌ

---

(١) تَتِمَّةٌ يقتضيها السِّياقُ.

من هَذين ، وَإنَّما تكونُ مُستفْهِمًا عنْ واحدٍ بعيْنِه ، بعْدَ عدولِكَ عن آخَرَ تَقَدَّمَ ذكْرُه ، كأَنَّكَ قُلْتَ : أَعِنْدَكَ زَيْدٌ؟ ظَانًا أَنَّه عِنْدَه ؛ ليَقِفَ بِكَ علي الحقِيقَةِ ؛ فيقولَ: لاَ أو : نَعَمْ / ، ثُمَّ بدالك وَصِرْتَ تَظُنُّ أَنّ الذَّي عندهُ هو « عَمْرٌو» فأَردْتَ أَنْ ١٠٧/ب تتْرُكَ الاسْتفْهام عن « زَيْدٍ» إِلى الاسْتِفْهامِ عن «عمروٍ» ، فقلت: أَمْ عنْدك عَمْرٌو؟ فذكرْتَ لكُلِّ واحدٍ منهُما خَبَرَهُ ، وكرَّرْتَ « عندَك» ، ولم تَقْتَصِرْ على مَرَّةٍ واحدَةٍ كما فَعَلْتَ فيِ المتَّصِلَةِ ؛ للإضْرابِ - فيِ هذه - عن الأَوَّلِ ؛ فتصيرُ مَسْأَلتَيْنِ ، فاحْتَجْتَ إِلى خَبرَيْنِ.

وتقعُ هذه المنقطعَةُ معَ الهمزةِ ، إذا اخْتَلَفَ الخبران ، نحو : أَزيدٌ فيِ الدّارِ أَمْ عمروٌ فيِ السُّوقِ؟ وأَقامَ زيدٌ أَمْ يَقْعُدُ؟ تقديرُه : بَلْ أَعَمْروٌ فيِ السُّوقِ؟ وبَلْ أَهُوَ يَقْعُدُ ؟ .

وأَمّا مَجيئُها بعْد الخبرِ ، فنحوُ قَوْلِهم : إِنهَّا لإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ ، تقديرُهُ : بَلْ أَهي شاءٌ ، كَأَنّهُ رَأَى أَشْخاصًا ، فسَبَقَ إلى وَهْمِه أَنَّها إِبِلٌ ، ثُمَّ شكَّ فقالَ: أَمْ شاءٌ ، فَأَضْربَ عن الأَوّلِ المخبرِ عنه ، واسْتَأْنَفَ السُّؤَالَ عن الثاني ، فصار كأَنّه قالَ : بل أَهي شَاءٌ ؛ لأَنَّ قولَهُ: إِنّها لإِبِلٌ ، إِخْبارٌ ، ثُمَّ جاءَ بعدَهُ بالاسْتفهام حينَ اعترضَهُ الشَّكُّ ؛ فهي مُقدّرَةٌ بِـ « بَلْ» و الهمزة» ، كالأَوّلِ ، ومثْله في التنزيل: ﴿الم تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ. أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾[1] وقوله تعالي: ﴿ أَفَلاَ تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا ﴾[2] التقدير: بَلْ أيقولونَ افتراهُ وليسْتْ « أَمْ » كالهمزة علي الإطْلاقِ ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ : إِنّها لإِبِلٌ أَهِيِ شاءٌ ، لم تكن قد عَطفْتَ الجُمْلَةَ الثانيةَ علي الأولى ، وإذا قُلْتَ : بَل أَهيَ شاء ، كُنْتَ عاطِفًا.

---

(١) ١، ٢ ، ٣/ السَّجدة.

(٢) ٥١، ٥٢/ الزخرف.

وأمّا « إمّاَ » فإنّها تُنَزّلُ منزِلَةَ «أوْ» في أقسامِها الأرْبَعَةِ ؛ وتُفارقُها في: أَنَّ الشَّكَّ يَسْرِي في «أو» من آخِرِ الكلام إلى أوَّلِهِ ، و «إمّا» تَبْتدِئُ بها شاكًا ، تقولُ: جاءَني إمّاَ زيدٌ وإمَّا عمرٌو ، و : اضْرِبْ إمّاَ زيدًا وإمّا عَمرًا ، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ إمَّا شَاكِرًا وإمَّا كَفُورًا ﴾[1] ، وقوله عزّ من قائلٍ : ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمّا فِداءً ﴾[2]. وسيبويه[3] يذهب إلى أنَّها مركَّبةٌ من « إنْ» و« مَا» و غيره[4] يزعُم أنّها مُرْتَجَلةٌ ، وقد اختُلِفَ فيها.

فَذَهَب/ الزّجّاجُ[5] والفارسيُّ[6] وغيرهما[7] إلى أ نّها ليسَتْ حَرْفَ ٨ عَطفٍ ؛ لدخول واو العطف عليها ، ولِلابْتِداءِ بها في أوَّلِ الكلامِ ، من غَيْرِ مَعطوفٍ عليه. وقال قوم[8]: إنَّ الثانيَةَ حَرْفُ عَطْفٍ ، دونَ الأولى ، وقال آخرون[9] : إنَّ الأولَى والثانيةَ حَرْفاَ عَطْفٍ.

---

(١) ٣/ الإنسان.

(٢) ٤/ محمد ، صلى الله عليه وسلّم.

(٣) انظر : الكتاب ٣/٣٣١ – ٣٣٢.

(٤) انظر: الرّضي علي الكافية ٢/٣٧٢ والجني الداني ٤٩٠ والهمع ٥/٢٥٥.

(٥) لم أعثُر على هذا الرأي للزجاج فيما تَيَسَّر لى من كتب النحو المتداولة.

(٦) انظر : الإيضاح العضديّ ١/٢٨٩ والمسائل البغْداديات ٣١٨ والشعر ٧–٨.

(٧) نُسِب ذلك أيْضا إلي يونُسَ وابن كَيسَان. انظر : الجنى الدانى ٤٨٧.

(٨) منهم الصّيمريُّ، قال في التبصرة ١٣٩: « ... والعاطفةُ هي الثانيةُ منهما فأمّا الأوَلى فللإيذان بالمعْنى الذي يُبْنى عليه الكلام من الشك وغيّه.

(٩) كذا، والذي في المصادر المعتمدة : أنّه لاخلاف في أنَّ « إمّا» الأولي ليسَتْ عاطفةً، والخلافُ في إمّا الثّانية انظر: البسيط لابن أبي الرّبيع ٣٣١ والجني الدّاني ٤٨٨ والمغني ٥٩–٦٠.
هذا، وفي الرضي علي الكافية ٤/٤٠٣ (تحقيق د/ يوسف عمر) ان ابن الحاجب جوّز أنَ «إمّا» الأولى والثانية معاً حرفا عطف، ونقله أيْضا الرضيَ عن الأندلِسىّ .

وأَمَّا « حَتَّى» : فَقَدْ ذُكِرتْ معَ حَروفِ الجرِّ واسْتُقْصِيَ ماَ يَتعلَّقُ بالعطف مِنْ أَقسّامِها[1].

الفرْعُ الثّالِثُ: في أحكامٍ تَتَعلَّقُ بالعَطْفِ.

الحكمُ الأوّلُ: حروفُ العطفِ تَجْتَمِعُ في إِدْخال الثاني في إعرابِ الأوَّلِ ، لَفْظًا أو مَوْضعًا ، والمعمولُ بعْدَها مختلَفٌ فيه.

فَبَعْضُهم يجعل العاملَ فيه الفعلَ الأَوّلَ[2]؛ بِتوَسُّطِ الحرف ، ويَسْتَدلُّ بإِجْماعِهِم على جوازِ: جاءَني زيدٌ وعَمْرٌو الظّرِيفَانِ.

وبعضُهُمْ يجعَلُ العاملَ الحرْفَ[3] ، ولو كان كَذلِكَ لما اخْتَلَفَ عَمَلُه ، وأَنْتَ تَرى مابعدَه يَتْبَعُ ماقبلَه ، رَفْعًا ونَصْبًا وجَرًّا .

ومنهم مَنْ قال: العامِلُ فِعْلٌ مقدّرٌ[4]، غيرُ الأوّلِ.

الحكُمُ الثّاني: بَعْضُ هذهِ الحروفِ يُدْخِلُ الثانيَ في حُكْمِ الأوَّلِ ، لَفْظًا ومعْنًى ، وهو : « الواوُ» ، والفاءُ» و «ثُمَّ» و « حتَّى» مُطلقًا و «أَو» و «إِمَّا» و «أمْ» في بعض أَقْسامِها.

(١) انظر : ص ٢٥٥ .

(٢) نُسب ذلك إلي سيبويه وجماعةٍ من المحققين. انظر : ابن يعيش ٣/٧٥.

(٣) هو أبو على الفارسيّ، كما ذكر ابن يعيش فى الموضع السابق.

(٤) في الموضع السابق أيْضا قال ابن يعيش : « ... وقال آخرون: العامل في المعطوف : المحذوفُ ، فإذا قُلْتَ : ضربْتُ زَيْدًا وعمرًا، فالمرادُ : وضربْتُ عمرًا ، فحُذفَتْ الثانيَةُ ؛ لدلالة الأولي عليه، وبَقِي عملُه في « عمرًا» على ماكان ...»

وبعْضُها يُدخِلُ الأوَّلَ فى حُكْمِ الثّانى ، لَفْظًا ، لا معْنىً ، وهي : « لاَ» و «بَلْ» و «لكنْ».

وليس فيها مايُدْخلُ الثَّانِي في حُكْمِ الأوَّلِ ، معنىً ، لا لفْظًا.

الحكُم الثّالِثُ : مابعدَ هذهِ الحروفِ ، لا يَتقدَّمُ على ماقبلَها ، وماجاءَ مِن ذلك ، فإنَّما جاءَ مع « الواو» فى الشعر ، فيِ الرّفع والنّصْب ، دونَ الجرّ ، قال الشاعرُ[1] في الرفعْ:

أَلاَ يانَخلةً مِن ذاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحمةُ اللَّهِ السَّلامُ

وقال فى النّصْب[2]:

جَمَعْت وبْخلاً غيبَةً ونَميمةً ثلاثَ خِلاَلٍ لَسْتَ عنها بِمُرْعَوِي

الحكم الرَّابعُ: لا يَدْخُلُ بعضُ هذهِ الحروفِ على بَعْضٍ ، فإنْ وجَدْتَ ذلك في كلامهم ، فقد أُخرِجَ أحدُهما مِن بابِ العطفِ ، كقولك: لمْ يقُم زيدٌ ولا عَمرٌو، «الواو» عاطِفةٌ و «لاَ» توْكيدٌ للنّفيِ ، وكقولك: واللّهِ لافَعَلْتُ ثُمَّ وَاللَّهِ لا فَعَلْتُ ، «ثُمّ» عاطِفةٌ و «الواوُ» قَسَمٌ ، وتَقولُ: جاءَنِي زيدٌ ولكنْ عمرٌو لم يَجِئْ ، فَـ «الواوُ» هي العاطِفَةُ ، و « لكنْ» للاسْتدراك ، و «عَمْرٌو» رَفْعٌ بالابتداءِ ، وتقولُ: اضربْ إمَّا

---

(١) هو الأحوص. انظر : حواشِي ديوانه ١٩٠ - ١٩١.

وانظر : الأصول ١/٣٢٦، ٢/٢٢٦ والخصائص ٢/٣٨٦ والهمع ٣/٣٩، ٢٤٠، ٥/٢٢٨، ٢٧٥، المغني ٣٥٧، ٦٥٩ وشرح أبياته ٦/١٠٢ والخزانة ١/٣٩٩ و ٢/١٩٢و ٣/١٣١.

ذات عِرْقٍ : موضع بالحجاز .

(٢) هو يزيد بن الحكَم.

وانظر : الخصائِص ٢/٣٨٣ والتصريح ١/٣٤٤ و ٢/١٣٧ والهمع ٣/٢٤٠ والخزانة ٣/١٣٠.

زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا ، فـ « إِمَّا » هيَ العاطِفةُ ، و «الواوُ» دَخَلَتْ ؛ لتُؤْذِنَ أَنَّ « إِمَّا » الثانيةَ هي الأُولى ، ولا تكونُ عاطِفةً ؛ لأَنَّ معناها الجمعُ بيْنَ الشَّيئَيْنِ ، و «إِمَّا» لأَحَدِهِما.

الحكمُ الخامِسُ: لا يُفْرَقُ بينَ حَرْفِ العطفِ وبَيْنَ المعطوفِ بِهِ ، بِشَيْءٍ مِمَّا يعتَرِضُ بين العامِلِ والمعمولِ فيه ، كالأيْمانِ ، والشُكُوكِ ، والشُّروطِ إلاَّ « ثُمَّ» ، و«لاَ» ، و «أَوْ» ؛ لأنَّها تَنْفصِلُ ، وتقومُ بأنفُسِهَا ، ويجوزُ الوقفُ عليْها ، تقول:

قامَ زيدٌ ثُمَّ – واللَّهِ – عَمرٌو ، و قامَ زَيْدٌ أَو – واللَّهِ – عمرٌو ، وخَرجَ بكرٌ ثُمَّ– أظُنُّ – خالِدٌ.

ويَقْبُح أَنْ يلىَ «لاَ» الفعلُ الماضي ، في العَطْفِ ، كقولك: زيدٌ قامَ لا قَعَدَ.

الحكم السَّادِسُ: هَمْزَةُ الاسْتِفهام تدْخُل علي : «الواوِ» و «الفاءِ» و «ثُمَّ» فَيَجْتَمِعُ الاسْتفامُ والعَطفُ ، كقوله تعالى:﴿ أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهدًا ﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِى الْعُمْىَ﴾[2] وقوله تعالي: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾[3] ؛ وذلك لأَنَّ الهمزةَ تَدْخُلُ فى الإيجابِ ، فى قولِهِ[4]:

أَطَرَبًا وأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ

---

(١) ١٠٠/ البقرة.

(٢) ٤٠ / الزخرف.

(٣) ٥١/ يونُس.

(٤) هو العجاج. انظر: ديوانه ٣١٠ ، وبعد هذا البيت:

والدهرُ بالإنسان دَوَّارِيٌّ

والبيتُ من شواهد سيبويه ١/٣٣٨ و ٣/١٧٦. وانظر أيضًا: التبصرة ٤٧٣ والمخصَّص ١/٤٥ وابن يعيش ١/١٢٣ والمغني ١٨ وشرح أبياته ١/٥٤ و ٥/٢٧١ والهمع ٣/١٢٢ والخزانة ١١/٢٧٤ واللسان (قنسر) الطرب: خفة الشوق. القِنَّسْرِيُّ : الكبيرُ المُسِنُّ.

ولم يُسْتقبحْ أَنْ تكونَ هذهِ الحروفُ بعدَها.

وتدخلُ ثلاثَتُها علي « هَلْ» ، كقوله تعالي: ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾[1] ، وكقولك: هل يقومُ زَيْدٌ وهل يقومُ عَمْروٌ ثُمَّ هَلْ يقومُ بكْرٌ؟

الحكم السَّابِعُ: كثيراً ماتشْتَبِهُ «أَو» و «أَمْ» فى الكلام ؛ فاحتاجا إِلى الفرْق.

والفرْقُ بيْنَهُما : أَنَّكَ إِذا قُلْتَ : أَزَيْدٌ عندكَ أَوْ عَمْرٌو؟ لا تعلَمُ كوْنَ أَحدهما عندَه ؛ فأَنْتَ تسأَمل عَنْه ، وإِذا قُلْتَ :/ أَزَيْدٌ عنْدكَ أَمْ عَمرٌو؟ فأَنْتَ تعلَمُ أَنَّ ٩ أَحدَهُما عندَه ، لكنَّكَ تَجْهَلُ عيْنَه[2] ؛ فأَنْتَ تُطالِبُهُ بالتَّعْيين ، وإِذا قُلْتَ : أَزَيْدٌ عندكَ أَوْ عَمْروٌ؟ فمعناهُ : أَأَحَدُهُما عِنْدَكَ ؟ فيكونُ الجوابُ: « لاَ»[3] أو «نَعَمْ» ، وأَمَّاَ إِذا قُلْتَ : أَزَيْدٌ عندَكَ أَمْ عَمرٌو؟ فلا يكونُ الجوابُ بـ « لاَ» أو «نَعَمْ» إِنَّما يكونُ: « زَيْدًا »[3] أَو « عَمْرًا » ؛ لأَنَّ تَقْديرَ السُّؤالِ : أَيُّهما عندَكَ؟ ؛ وذلك أَنَّه إِنّما سَأَلَ بِـ «أَوْ» عَنْ وَاحِدٍ منهُما لا بَعْينِه ، وبِـ « أَمْ» عَن عَيْنِ أَحدِهِما ؛ فَيَفْتَقِرُ إِلى أَنْ يكونَ عالِمًا أَنَّ أَحدَهُما عندَهُ لا بِعَيْنِه ، فإِنْ لم يكُنْ عالِمًا ، وسَأَلَ بِـ « أَمْ» كان مُخطِئًا في سُؤالِهِ ، ويكونُ الجوابُ : لَيسَ عِنْدى زَيْدٌ ولاعَمْرٌو ؛ فـ « أَوْ» إِذاً: اسْتِثْباتٌ ، و«أَمْ» : إِثْباتٌ ، واسْتِثْباتٌ ، و «أَوْ» تُثْبِتُ أحد الشَّيْئين ، أو الأَشياءِ مُبْهَمًا ، و «أَمْ» تَقْتضي إِيضاحَ ذلِكَ المبْهَم.

---

(١) ٩١/ المائدة.

(٢) انظر : الأصول ٢/٢١٣.

(٣) انظر : الأصول ٢/٢١٤.

فإنْ كانَ فى الكلام « أَفْعَلُ» لم يكُنْ بَعْدَها إلاَّ « أَمْ» دَونَ « أَوْ» كقولِكَ: أَزيْدٌ أَفْضَلُ أَمْ عمرٌ؟ وكذلك إذا كان مالا يحْسُنُ السُّكوتُ على مايُعْطفُ عليْه ، نحو قولِكَ ، ما أُبالي أَضربْتَ زَيْدًا أَمْ عمرًا ، وسَواءٌ عليَّ أَقمْتَ أَمْ قَعَدْتَ.

فإنِ استَغْرَقَ الاسْمُ المُسْتَفْهَمُ به مَعْنى « أَىٍّ» وعَطَفْتَ عليْه اسْمًا ، اخْتَصَّ بـ « أَوْ» دونَ « أَمْ» ؛ كقولك : مَن يقومُ أَو يقعدُ؟ وأَىُّ النَّاس يقومُ أو يقعُدُ؟ وأمَّا مِثْلُ قَوْلِهِ تعالي: ﴿ أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ ﴾[1] و ﴿ أَأَنْتُم أَشدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾[2] فَجَارٍ مَجرَى التَّوْقيفِ والتَّوْبيخ ، لا على سبيل الاسْتفْهامِ ، ومَخْرجُه من النَّاسِ: أنْ يكونَ اسْتفهاماً ، ويكونَ توْبيخًا ، قال سيبويه: إذا كان بَعْدَ «سَوَاء» أَلِفُ الاسْتِفْهامِ ، فَلا بُدَّ من «أَمْ» ، اسْمَيْن كانا أَوْ فِعْلَيْنِ ، تقولُ: سَواءٌ عَلَيَّ أَزيْدٌ فى الدَّارِ أَمْ عَمْرٌ ، وسَوَاءٌ عَلَىَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعدْتَ ، فإذا كان بعدها فِعْلانِ بغير ألِفِ الاسْتفهامِ ، عُطِفَ الثَّانى بِـ « أَوْ» تقول: سَواءٌ عَلَيَّ قمْتَ أَو قَعدْتَ ، وإن كان اسمَين بلا أَلِفٍ ، عُطِفَ الثانى بِـ «الواو» / تقولُ: سَواءٌ عليَّ زَيْدٌ وعَمْرٌو ، وإِنْ كانَ بعْدَها مصدرانِ ، كان الثَّانى بِـ « الواو» وبِـ « أَوْ» ؛ حمْلاً عليهِما[3]. ١٠٩/ب

---

(١) ٣٧/ الدّخان.

(٢) ٢٧/ النازعات.

(٣) انظر: الكتاب ١٧٠/٣ حيث يوجد كلامٌ لسيبويه قريب مما ذكرهُ ابن الأثير وإن لم يكن كلامُ سيبويه يُطابق نصَّ ما نَسَبَهُ ابنُ الأثير إليه.

ومما تجدرُ الإشارةُ إليْه هاهُنا أنَّ السيوطيَّ قال في الهمع ٢٥١/٥: « .... وفي البديع: قال سيبويه: إذا كان بعد « سَوَاءٍ» همزةُ الاستفهام فلابُدّ مِن « أَمْ» ... الخ ماذكر ابن الأثير هنا بحروفه إلى قوله: حَمْلاً عليهما.

وتقول: ما أَدْرِى أَقامَ أَوْ قَعَد؟ إذا لم يَطُلِ القيامُ ، وكانَ- لسُرْعَتِهِ - كأَنَّه لَم يكُنْ ، كما تقولُ : تكلَّمْتَ ولم تَتكلمْ ؛ إمّا لِقلَّةِ كلامِه ، أَوْ لِتَرْكِ الاعْتدادبِهِ ، أَو لأَنَّه لمْ يبلُغْ بِهِ المرادَ ، وليسَ لـ « أَمْ» هاهُنا مَجالٌ ؛ لأَنهُ مَعَ « أَوْ» يكونُ قد عَلِم مِنه قيامًا ، ومَعَ « أَمْ» استَوى جَهْلُه فى القيامِ والقعودِ. وإذا تَصَدَّرَ الكلامَ «هَلْ» صَلَحَتْ « أَمْ» و « أَوْ» ، قال سيَبويه: لو قُلت: هَلْ تضربُ أَو تقتلُ؟ أَوْ هَلْ تضربُ أَمْ تقتلُ ؟ لكان واحِدًا[(١)].

الحكم الثامنُ: العطفُ على ضربينِ: عطفُ مُفْرَدٍ علَى مُفْرَدٍ ، وعَطْفُ جُمْلَةٍ علَى جُمْلَةٍ ، فالمُفْرَدُ : نحوُ: قامَ زَيْدٌ وعمْرٌو ، وقامَ زَيْدٌ وقَعَدَ.

والجملَةُ: نَحْوُ : زيدٌ قائِمٌ وعمرٌو جالِسٌ ، وقامَ زيدٌ وقَعَد بكرٌ ، فَتَجْمَعُ - فى المفردِ - بيْنَ الرجُلينِ فى القيامِ ، وفى إسْناد الفعل إلى المذكور مَعَهُما ، وتَجْمَعُ فى الجملةِ - بينَ مضمونَيِ الجمْلَتيْن ، فى الحصُول.

وتقولُ: زَيْدٌ راغِبٌ فيك وعَمْرٌو ، تعْطِفُ «عَمْرًا» علي الجملةِ ، فإنْ عَطفْتَه علي «زَيْدٍ» لمْ يكنْ بُدٌّ من أنْ تقولَ: زيدٌ وعمروٌ راغبان فيكَ ، فإنْ عَطفْتَهُ على المضمرِ فى «راغِبٍ» قُلْتَ: زَيْدٌ [راغِب][(٢)] هُو وعَمْرٌو فيك ، ويجوزُ أَنْ تحْذفَ «هُو» ، فإنْ عَطَفْتَ على الجملة ، لَم يجُزْ أَنْ تقولَ: زَيْدٌ راغِبٌ وعَمْرٌو فيك ؛ لأَنَّ «فيكَ»مُتعلِّقةٌ بـ « راغبٍ» فلا يُفصَلُ بيْنَهُما.

وتقولُ: زيدٌ وعمرٌو قامَا ، وقامَ ، بالتَّثْنِيَة والإِفرادِ ، وكذلك مَعَ «الفاء» و«ثُمّ» ولا يُجيزون مَعَ «أَوْ» و «لا» و «بَلْ» إلاَّ الإِفرادَ.

---

(١) في سيبويه ٣/١٧٥: « ... وتقول: هَلْ عندكَ شعيرٌ أو برٌّ ؟ وهل تأتينا أو تحدِّثنا؟ ... وإنْ شئتَ قُلْتَ: هل تأتيني أمْ تُحدِّثُني؟ وهَلْ عِندَكَ بُرٌّ أَمْ شعيرٌ؟ ....؟

(٢) تتمةٌ يلتئِم بها الكلامُ.

وتقـولُ : ضـربْتُ زيدًا أو عـمْرٌو ، بالرفع ، تُريدُ : وعَـمْرٌو وكـذلكَ ، وهذا يجوزُ ، إذا عُلم المحذوفُ.

الحكمُ التاسعُ: لا يخلو المعطوفُ والمعطوف عليه: أَنْ يكونا اسْـميْن ، أَو فعليْن ، أَوْ يكونَ أَحَدُهُما اسْمًا ، والآخرُ فعْلاً ، وإذا كان اسْميْنِ فلا يخلُو: أَنْ يكونا ظاهريْن ، أَو مُضْمَريْنِ ، أو يكونَ أَحَدُهُما مُظْهَرًا ، والآخَرُ مُضْمرًا ، ولا يخلُو المضْمرُ: أَنْ يكونَ مُتّصلاً / أو مُنْفَصِلاً ، ولا يخلُو المتَّصِلُ والمُنفَصِلُ: أَنْ يكونا مَرْفوعَيْن ، أَوْ منصوبَيْنِ ، والمجرورُ لا يكون إلا مُتَّصلاً ، وإذا كانا فِعْلَيْنِ فلا يخلوُ: أَنْ يكونا مُتَّفقَيْنِ في الزَّمانِ ، أَو مُخْتَلِفَيْنِ ، فكلُّ هذه الأقسامِ يجوزُ عطفُ بَعضِها على بَعْضٍ ، إلاَّ ما اسْتَثْنيْتُه لَك – من مَنْعٍ ، أَوْ لُزوم شَرْطٍ ، وهيَ أنواع. ١١٠/أ

الأَوّلُ: إذا كان أَحَدُهُما اسْمًا ، والآخَرُ فِعْلا ، لا يجوزُ العَطْفُ ، لاتقولُ: زَيْدٌ قائِمٌ وقَعَدَ ، ولا قَعَدَ زَيدٌ وقَائِمٌ.

الثّاني: المُظْهَرُ علي المُظْهَرِ ، لا يجوزُ عَطْفُه ، إلاَّ إذَا اتَّفَقا في الحالِ ، تقولُ: ماتَ زَيْدٌ وعَمرٌو ؛ لأنَّ الموْتَ يَصحُّ منهُما ، ولا تقولُ : ماتَ زَيْدٌ والشّمْسُ؛ لأنَّ الْشمسَ لا يَصحُّ موتُها ، وهذا الاتِّفاقُ مَشروُطٌ في كُلِّ ماجازَ عَطْفُه من أَقسامِ الأَسْماءِ.

الثّالثُ : الضميرُ المرفوعُ المتَّصِلُ ، لايجوزُ العَطْفُ عليه حتىَّ يؤكَد ، تقولُ: قُمْ أَنْتَ وزَيْدٌ ، ومـثْله قـولُه تعـالى : ﴿ اسكُـن أَنـتَ وَزَوْجـُكَ الْجَنَّـةَ ﴾[1]

(١) ٣٥/ البقرة و ١٩/ الأعراف.

وقولُه : ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾(١) ، وقد جاءَ في الشّعْر غيرَ مؤكَّدٍ ، قال(٢):

قُلْتُ إِذْ أَقْبلَتْ وَزُهْرٌ تهادىَ   كَنِعاجِ الفَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

وقد أَجْرَوْا طُولَ الكلامِ مُجْرى التأْكِيدِ ؛ فأَجازُوالعَطْفَ بلا تأْكيدٍ ، كقولِهِ تعالي: ﴿ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾(٣). فإِنْ عَوّضْتَ من التأْكيدِ شيْئًا بينَ المعْطوفِ ، والمعْطوفِ عليه ؛ نحو : ماقُمْتُ ولا زَيْدٌ ، وقَعَدْتُ اليوْمَ وزَيدٌ ، حَسْنَ ، ومِنْه قولهُ تعالى: ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا ﴾(٤) ، فإِنْ عَطَفْتَ هذا الضميرَ على غَيره ، لم يجُزْ ، إلاَّ بإِعادةِ العاملِ ؛ نحوِ : قامَ زيْدٌ وقُمْتُ و «زَيدٌ» في : «قُمْتُ أَنا وزَيْدٌ» معطوفٌ على « التّاءِ» لاعلى» أَنا» المؤكِّدة ؛ لأَنّكَ لو اطّرَحْتَهُ وأكّدْتَهُ ، كانَ كإِدْغام (٥)المُلْحق.

---

(١) ٢٧/ الأعراف.

(٢) هو عمرُ ابنُ أبى ربيعةَ . انظر: ملحقات ديوانه ٢/٣٧٩ والبيتُ من شواهد سيبويه ٢/٣٧٩. وانظر أيْضا: الخصائص ٢/٣٨٦ والإنصاف ٤٧٥، ٤٧٧ وابن يعيش ٣/٧٤، ٧٦.
زُهْرٌ: جمع زَهراء، أيْ : بَيْضاء مُشْرِقَةٌ. تهادَى، أصله تتهادي – بتاءين – أيْ : تمشي مَشْيًا هادِئًا ساكنًا. النعاج : بقر الوحش شبَّه النسَّاء بها في سَعَة عيونها وسكون مَشْيِها. تعَسَّفْنَ: سِرْن بغير هدايةٍ ولا تَوَخِي صوابٍ، وإذا مَشَتْ في الرّمل كان أدْعى لسُكونِ مشيِّها، لصعوبة السَّير في الرمل. الملا : الفلاة الواسعة.

(٣) ٢٠/ آل عمران. وقد قرأ بإثبات الياء في «اتبعنى « في الوصل نافع وأبو عَمرو وأبو جعفر، وحذفها الباقونَ، وأثبتها في الوصَل والوَقْفِ يعقوبُ، ورُويتْ لقنبل عن ابن شنبوذ: انظر : البحر المحيط ٢/٤١٢ والنشر ٢/٢٤٧.

(٤) ١٤٨/ الأنعام.

(٥) في أنَّ بينهما تنافيًا؛ فالحذفُ يُنافى التوكيد على رأيٍ، والإدْغام يُنافي الإلحاق ؛ لأنَّ فَكَّ الإدْغام من أماراتِ الإلحاقَ البارزه، وانظر: المغنى في تصريف الأفعال للمرحوم الشيخ عُضَيْمة ص ٣٧ (الإلحاق).

الرَّابعُ: الضميرُ المنصوبُ المتَّصِلُ ، يحْسُن العطفُ عليهِ منْ غيرتأْكيدٍ ، تقولُ: رأَيتُكَ وزيْدًا ، ومنْه قوله تعالى : ﴿ وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الأَصْنَامَ﴾[1] ،
ولا يُعطفُ هُو على غيْره/ إلا بإعادةِ العاملِ؛ نحو: رأَيْتُ زيدًا ورأَيتُكَ ، و: ١١٠/ب
رأَيتُكَ ورأَيْتُه.

الخامسُ: الضَّميرُ المجرورُ لا يُعطفُ،ولا يُعطفُ عليه ، إِلاَ بإِعادةِ العاملِ ؛ نحو: مررْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ ، ومررْتُ بزَيْدٍ وَبِكَ ، ومررْتُ بِكَ وبهِ ، ولا يجوزُ : مررْتُ بِكَ وزَيْدٍ ، وقد جاءَ،قالَ الشاعرُ[2]:

وقَدْ رامَ آفاقَ السَّماءِ فَلَمْ يَجِدْ   لَه مَصْعَدًا فيها ولا الأَرْضِ مَقْعَدا

وقيل في توجيه قراءَةِ حَمْزَةَ ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[3] بالجرِّ[4]: إِنَّه عَطفُ على المضمرِ فى «بِهِ» أَيْ: به وبِالأَرحامِ ، وليْسَ بالقَوِىِّ[5]. وقد أَجازَ الجْرمىُّ[6] فى العطْفِ على المجرور المؤكَّد ، نحو: مررْتُ بهِ نَفسهِ وزَيْدٍ.

---

(١) ٣٥/ إبراهم.

(٢) لم أَقِفْ علي اسْمه.

وانظر: ضرائِر الشعر ١٤٨ وتفسير القرطبى ٥/٥، والبْيتُ غير منسُوب فيهما.

(٣) ١/ النساء.

(٤) انظر: السبعة ٢٢٦ والتسير ٩٣وإبراز المعانى ٢٨٣-٢٨٤ والبحر المحيط ٣/١٥٧-١٥٨ والنشر ٢/٢٤٧ والإتحاف ٢٢٠.

(٥) قال أبوحيان فى البحر المحيط ٢/١٤٧ : « ومَن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب، وقد وَرَدَ منْ ذلك في أشْعار العرب كثيرٌ...».

(٦) انظر: الهمع ٥/٢٦٩.

السّادسُ : الفعلُ إذا لم يصحَّ قيامُه بكلّ واحدٍ من المعطوف والمعطوف عليه ، لم يَصِحَّ عَطْفُه ، لا تقولُ: تخاصَمَ زَيْدٌ وتخاصَم عَمْرٌو ، كما تقولُ: قامَ زَيْدٌ وقَعَدَ عمرٌو. فإن اتحدَ الفعلُ للاثنين ، واختَلفَ الفاعلانِ ، صَحّ حَذْفُ أحدهما ؛ اجتزاءً عنه بالآخَرِ ، تقولُ في : قامَ زيدٌ وقامَ عمرٌو : قامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو ؛ فإنِ اخْتَلَفا في المعْنَى ، ولَمْ يَصِحَّ لِكُلٍّ واحدٍ منهما علي الانفرادِ ، لمْ يجُزْ ، مثلُ: ماتَ زيدٌ والشَّمْسُ ، فإنْ تَقاربَا في المعْنى جازَ ، كقول الشّاعرِ[1]:

يـاليْتَ زَوْجَـكِ قَدْ غـدَا مُتَقَلِّـداً سَيْفـا ورُمْحـا

السَّابِع : إذا اخْتَلَفَ الفِعْلانِ فيِ الزَّمانِ ، لمْ يجُزْ عَطْفُ أَحدِهِما على الآخَرِ : لا تقولُ: قامَ زيدٌ ويقعدُ ولا يَقْعُدُ زيدٌ وقامَ ؛ لِتبايُنِ وُجودِهِما ، فأَمّا قولُه تعالى : ﴿ إِنَّ الّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾[2] فالجملةُ في موْضِعِ الحالِ[3] ، وكذلك قولُه : ﴿ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ﴾[4] ، ومنْهم مَنْ يجعلُها جُملةً مُعْتَرِضَةً ، لا مَوْضِعَ لَها من الإعراب.

---

(١) سبقَ الاستشهادُ به في ص١٧٨.

(٢) ٢٥/ الحج.

(٣) في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣٩٦/٢: « فإن قيل: كيفَ يُعْطَفُ مُستقْبلٌ علي ماضٍ؟ ففيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ، منها أَنْ يكونَ عَطْفَ جُملَةٍ، ومنهما أَنْ يكونَ في موضع الحال، كما تقول: كلَّمتُ زيداً وهو جالِسٌ، وقال أبو إسحاق: هُو مَعطوفٌ علي المعْنى ؛ لأنّ المعْنى: إنّ الكافرين والصّادّين عن المسجد الحرام.» وانظر أيضا: مشكل إعراب القرآن ٩٤/٢ – ٩٥.

(٤) ١١١/ الشعراء . وانظر : التبيان للعُكْبَرِيّ ٩١/٢. والبحر المحيط ٣١/٧.

الثامنُ : لا يجوزُ عطفُ الاسْمِ على الفعْل ، ولا الفِعْل على الاسْمِ ، فأَمّا قولهُ تعالى : ﴿ إنَّ الْمُصَّدِّقِينَ والمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُو اللَّه قَرْضًا حَسَنًا ﴾[1] ، فإنمَّا عَطَفَ «أَقْرَضُوا» علي مِعْنى صِلَتَي اسْمَيْ[2] « إِنَّ» ، أَو أنها حالٌ مقدَّرَةٌ معها « قَدْ» كقوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا ﴾[3] ، ١١١/أ أَيْ : وقَد كُنْتم[4].

الحكم العاشِرُ: فى العَطْفِ على الموضِعِ.

العْطفُ علي ضَرْبَيْنِ ، عَطْفٌ على اللّفظِ ، وعَطفٌ علي الموضِعِ .

فالعَطْف علي اللّفْظِ : يتْبعُ المعطوفَ عليه فى إعْرابه ، كما سَبق .

وأما العطفُ على الموضِعِ: فأَنْ تعطِفَه على ما يسْتَحِقُّه من الإعرابِ.

والفرْقُ بينهُما : أَنَّ المعطوفَ علي اللّفظِ يَعْملُ فيه وفيما عُطِفَ عليْه عاملٌ واحِدٌ .

والمعطوفُ على الموضِعِ يَعْمُل فيه عاملانِ ، بتكرير العامِلِ في الثَّاني ؛ إذ لمْ يظهر عَمَلُه في الأوَّل ، ويصيرُ كأَنَّها جُمْلةٌ مَعطوفةٌ على جُمْلَةٍ ، قالَهُ ابن السرَّاج[5] .

والأشياءُ التى لها موضِعَ من الإعراب قسْمان : أَحَدهُما مُفْرَدٌ ، والآخَرُ جُملَةٌ .

---

(١) ١٨/ الحديد.

(٢) انظر: الأصول ٢/٣١١ والتبصرة ٥٣٤.

(٣) ٢٨ / البقرة.

(٤) انظر: إعراب القرآن، لأبي جَعفر النحّاس ١/١٥٦.

(٥) الأصول ٢/ ٦٥ .

أَمَّا المفردُ : فنحوُ الأَسْماءِ المبنيةِ ، مثلُ : " هذا " ، تقولُ : هذا أَخوك ، فموضِعُه رَفْعٌ بالابتداء ، و : إنّ هَذا أَخوكَ ، فموضعُه نَصْبٌ بِـ " إنَّ " ، ومثلُ العلَمِ المنادَى ، كقولك : يا زَيْدُ ، فإذا عَطَفْتَ على هذا القسْمِ أَعرَبْتَ المعطوفَ بما يستَحِقُّه المعطوفُ عليهِ من الإعرابِ لو ظهَر فيه ؛ تقولُ : إن هذا وزيدًا قائمانِ ، و يَا زيْدُ وعمرًا ، عند مَنْ جَوَّزَهُ .

وأَمّا الجملةُ : فهي على أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ .

الضَّرْبُ الأَوَّلُ : جُملةٌ عَمِل بعضُها[1] فى بعضٍ، وهي نوْعانً :

نَوْعٌ لاَ موضِعَ لَهُ مِن الإعرابِ ، وهو: كُلّ جُمْلَةٍ ابتدَأْتَها[1] ؛ كقولك: زَيْدٌ فى الدَّار، أَوْ أَعمرٌو عندك؟

ونَوْعُ له مَوضعٌ من الإعراب ، وهُو : إذا وَقَعت الجملةُ موقعَ اسْمٍ[1] مُفردٍ ، كقولك : زيدٌ أبوهُ قائمٌ ، فموضِعُ " أَبوهُ قائمٌ " رفْعٌ ، فإذا عطفتَ عليْهِ رَفَعْتَ فَقُلْتَ : " زيدٌ أبوهُ قائِمٌ ومنُطلقٌ"، و " مُنطلقٌ " لِـ " زيْدٍ " ، والأَحْسَنُ[2] ، أَنْ تُقدمَ "مُنطلقاً " على الجملة ، فتقولَ : زيدٌ منطلِقٌ وأبوهُ قائمٌ ؛ لِئَلاَّ يَلْتَبِسَ ، فإنْ لمْ يَلْتَبِسْ كانَ حَسناً ؛ تقولُ : هذه امرأَةٌ أَبوها شَريفٌ وكرَيمةٌ ، والأَوْلى : تقديمُ المفَرِدِ ، وهذا[3] فى الصِّفة/أَقْبَحُ منه فى الخبر . ١١١

الضربُ الثَّاني[1] :اسْمٌ عملَ فيه حَرفٌ ، وهو نوعانِ :

أَحدهما : أَنْ يكونَ دُخُولُ الحْرفِ كَخروجِه ، إِلاَّ في التأكيدِ ، كقولك :

---

(١) الأصول ٢/ ٦٢ .

(٢) في الموضع السابق من الأصول : " والأَحْسَنُ عندي .. " .

(٣) في الموضع السابق من الأصول : وتَقَديمُ الجملة فى الصفة عِنْدي على المفرد أقبَحُ مِنْه فى الخبر هذا، ونصُّ المثال السابق عند ابن السراج هو : مررْتُ بامرأةٍ أبوها شَرِيفٌ وكريمَةٌ ..

لَيسَ زيدٌ بقائمٍ ولا قَاعدٍ ، فمَوضِعُ " بقائم " : نَصْبٌ ؛ فَلَكَ العَطفُ على مَوضِعِه،
تقولُ : ليْسَ زَيْدٌ بقائمٍ ولا قاعِداً ، ومن هذا البابِ قولهُم : هَلْ من رَجُلٍ عنَدكَ ؟
وما مِن أَحَدٍ في الدَّار ، و ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾[2] ،، و " إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ " ،
كلُّ هذه الحروفِ إذا أَسْقَطْتَها ، كانَ الكلامُ بعدها تامًّا .

ولا يجوزُ العَطْفُ على الموضِعِ الذي فيه حَرفٌ عامِلٌ ، إلاَّ بَعْدَ تمامِ الكلامِ ، تقولُ : إِنَّ زَيْدًا قائِمٌ وعَمروٌ ، فتعْطِفُ " عَمْرًا " على موضِعِ " إِنَّ " وما عَمِلتْ فيه ، وهو الرَّفْعُ .

النّوعُ الثَّاني : أَنْ يَخْتلَّ المعنى بإِسْقاطِ الحْرفِ ، كَحروف الجرِّ المُعَدِّيَةِ ، نحو : مررْتُ بزيدٍ ، و ذَهبْتُ إلى عَمْرٍو ، فموْضِعُ " زَيْدٍ " و " عَمْرٍو " نصْبٌ تقولُ في العطف عليْه : مررْتُ بزيدٍ وعَمراً ، وذهبتُ إلى عَمرٍو وخَالِدًا ؛ وتقول : مُرَّ بزيدٍ وعَمرٍو ، وذُهِبَ إلى خَالدٍ وبكرٌ ، فترْفعُ .

الضَّرْبُ الثالثُ : اسْمٌ بُنِيَ مَعَ غَيره ، نحو " خَمْسَةَ عَشَرَ " وبابِه ، فحكمهُ حكمُ المبنيِّ المفرد[3] ، تقولُ : إنّ خَمسَةَ عَشَرَ دِرْهماً تكفيكَ وخَمْسَةٌ دنانيرَ فترْفعُ ، على موضعِ " إِنَّ " ، ومنْه قولُكَ : لا رَجُلَ في الدَّار ولا غُلامٌ لَكَ بالرَّفعِ .

الضَّرْبُ الرَّابِعُ : الموصولُ ، وهو : الذي ، وأَخَواتُها ، ولا تَعطِفُ عليه إلاَّ

---

(١) في الأصول ٢/ ٦٣ : " القسْمُ الثاني – اسْمٌ عَمِلَ فيه حرف ، هذا القسْمُ على ضربين : ضَرْبٌ يكون العاملُ فيه حَرْفاً زائداً". كما أنَّ الأمْثِلَةَ موجودة بنصها تقريبا ، مع تغيير بعض الألفاظ ، وانظر مدى اعتماد ابن الأثير على ابن السّراج .

(٢) ٦٩ ، ١٦٦ / النساء و ٢٨ / الفتح .

(٣) انظر : الأصول ٢/ ٦٦ .

بعْد تمامه بِصلتِه وعائده ، وتقولُ : ضربْتُ الذي في الدَّار وزَيْدًا ، فتَنْصبُه ؛ لأنَّ موْضعَ " الذي " نَصْبٌ ، ولا يجوزُ : ضَرَبْتُ الذي وزَيْدًا في الدارِ .

الحكم الحادي عَشَرَ : في العَطْفِ على عامِلَيْن .

قد اختلف النحاةُ فيه ، فمنهم مَنْ أجازَهُ[1] ، ومنهم من لم يُجِزْهُ ، وهو اختيارُ سيبويْه [2] .

ومعنى العطفِ على عاملين ، هُوَ : أنْ يَتقدّمَ مَرْفوعٌ ومنْصوبٌ ، أَوْ مرفوعٌ ومجرورٌ، أَوْ منْصوبٌ ومَجْرورٌ ، ثُمَّ تعطفُ عليهما من غير إعادَةِ العامل : ومثالُه: قام زيدٌ وَضرْبتُ عَمرًا وبكرٌ وخالدًا ، فقد تقَدَّم مرْفوعٌ ، ومنْصوبٌ ، وهما : " زَيْد " و " عَمرُو " ثم عطفْتَ " بكْرًا " على " زَيْدٍ " ، و " خالدًا " على " عَمْرٍو " وهذا هو الذى وقَعَ فيه الخلافُ ، كأَنَّكَ قُلْتَ : قامَ زَيْدٌ وَضَرَبْتُ عمْراً، ١٢ وقام بَكْرٌ وضَرَبْتُ خالداً .

وقد أجمعوا[3] على أنَّه لا يجوزُ : مرَّ زيدٌ بعمرٍو وبَكْرٌ خالدٍ ، فتعطِفُ على الفعْلِ و " الباءِ " ، فإنْ قُلْتَ : مرَّ زيدٌ بعمرٍو وخالدٍ بكرٌ ، فقدَّمْتَ المجرورَ على المرفوعِ ، فقد أجازَهُ الأخفَشُ[4] ، ومَنْ ذهبَ مذْهَبَهُ .

---

(١) هو الأخفش. انظر : المقتضب ٤/١٩٥ والأصول ٢/٧٣ والتبصرة ١٤٥.

(٢) انظر : الكتاب ١/٦٣-٦٦، واختيارُ سيبويه هو ماعليه جمهور النحاة. انظر: الأصول ٦٩-٧١ والتبصرة ١٤٤ والرضيّ على الكافية ١/٣٣٥ ومغني اللبيب ٤٨٦.

(٣) انظر : التبصرة ١٤٤ والهمع ٥/ ٢٦٩ .

(٤) انظر : الأصول ٢/ ٦٩ والتبصرة ١٤٥ والمغني ٤٦٣ .

وقد استْدلَّ مَن ذَهبَ إِلى جوازِ العطفِ على عاملينْ بقول الشَّاعر(١) :

هَوِّنْ عَلَيْكَ فإنَّ الأُمــورَ ... بِكَفِّ الإلهِ مقاديرُها

فليْس بآتيــكَ مَنْهِيُّها ... ولا قاصرٍ عنْكَ مأمورُها(٢)

وبقول النابغة(٣) :

فليَس بمعروفٍ لنا أَنْ نُردَّها ... صِحاحًا ولا مُسْتَنْكرٍ أَنْ تُعقَّرَا

وبقول الآخر(٤) :

أَكُلَّ امْرِئٍ تحْسَبِينَ امْرَأً ... ونارٍ تَأَجَّجُ باللَّيْلِ نارَا

وبقول اللَّهِ تعالى ، في قراءة بعضهم : ﴿ وفى خَلْقِكُمْ ومَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ

---

(١) هو الأعور الشنّيّ .

(٢) وهو من شواهد سيبويه ١/ ٦٤ ، وانظر أيْضاً : المقتضب ٤/ ١٩٦ ، ٢٠٠ والأصول ٢/ ٦٩ والتبصرة ١٩٦ ، ١٩٧ ، والمغني ١٤٦ ، ٤٨٧ ، ٥٣٢ وشرح أبياته ٣/ ٢٢٧ ، ٢٧١ و ٧/ ٦٧ والهمع ٢/ ١٣٠ ، ٤/ ١٨٨ .

(٣) هو الجعديّ ، انظر : ديوانه ٦٨ ، ٧٣ .

والبيْتُ من شواهد سيبويه ١/ ٦٤ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٤/ ١٩٤ ، ٢٠٠ والأصول ٢/ ٧٠ وجمهرة أشعار العرب ٧٨٥ . ورواية سيبويه : ولا مستنكرٌ ، بالرفع ، وهي روايةُ المبرّد في المقتضب أيْضاً ، ورواية القرشيّ في جمهرة أشعار العرب : ولا مستنكراً ، بالنَّصْب .

(٤) هو أبو داؤدٍ الإياديُّ ، انظر : ديوانه ٣٥٣ ، ونُسِبَ أيْضا إلى عديّ بْنِ زيد العبِاديّ ، وهو في ذيل ديوانه ١٩٩ .

والبيتُ مِن شواهد سيبويه ١/ ٦٦ وانظر أيضا : الكامل ٣٧٦ ، ١٠٠٢ ، والأصول ٢/ ٧٠ والتبصرة ٢٠٠ وأمالى ابن الشجريّ ١/ ٢٩٦ ، والإنصاف ٧٤٣ والمغني ٢٩٠ وشرح أبياته ٢/ ١٦٥ و ٣/ ٣٠٤ و ٥/ ١٩٠ .

آيَات﴾ (١) بالجرّ(٢)، وهي في موضع نصبٍ (٣)، وبقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾(٤)، وبقولِهم: " ما كُلُّ سَوداءَ تَمْرَةً ولا بيضاءَ شحمةً "(٥).

وسيبويه ومَنْ ذهبَ مذهبَه يتأوَّلُ ذلك جميعَه(٦)، وأنشدَ الشِّعْرَ الأوّلَ والثّانيَ بالرّفع(٧)؛ فقال: ولا قاصرٌ، ولا مُستنكرٌ، وأمّا البيتُ الرّابعُ، فإنّه قالَ (٨) حَذف " كُلاً " بعد أن لفظ بها أوّلاً، واستغنى عن إعادتِها، وكذلكَ تقديرُ: ولا كُلّ بيضاءَ شحمةً، فـ " كُلٌّ " مُضمَرَةٌ هاهُنا محذُوفةٌ، قالَ: وجازَ كَما جازَ ما مِثلُ عبدِاللّهِ يقولُ ذاكَ ولا أخيه (٩)، وإنْ شئتَ قُلتَ: ولا مِثْلُ أخيه قالَ سيبويه(١٠): وتقولُ: ما أبو زيْنبَ ذاهباً ولا مُقيمةٌ أُمُّها، فترفعُ؛ لأنّكَ لو

---

(١) ٤ الجاثية.

(٢) وهي قراءة حَمزةَ والكسائي، ووافقهُم يعقوبُ والأعمَشُ والجَحْدريُّ، انظر: السبعة ٥٩٤ والتيسير ١٩٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٢٦٧ وإبراز المعاني ٤٦٣ - ٤٦٤ والبحر المحيط ٨/ ٤٢ والنّشر ٢/ ٣٧١ ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٩٣.

(٣) عَطفاً على اسم "إن"، انظر: التبصرة ١٤٥.

(٤) ٢٤/ سبأ. والشاهدُ في قوله تعالى: ": أو في ضلال مُبين " حيث إنّ " في ضلالٍ " معطوفٌ عَلَى " عَلَى هُدىً "؛ فقد شركَتْ " أو " بينهما في " إنّ " واللاّمِ في " لَعلى هدىً "، وانظر: الأصول ٢/ ٧٣ والبسيط لابن أبي الربيع ٣٥٤.

(٥) انظر: أمثال أبي عبيد ١٢ ومجمع الأمثال للميداني ٢/ ٢٨١ وكتاب سيبويه ١/ ٦٦.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٦٣ - ٦٦.

(٧) انظر الكتاب ١/ ٦٤.

(٨) في الكتاب ١/ ٦٦: "فاستَغنيْت عن تثنية " كُلّ " لذكرك إيّاه في الكلام ".

(٩) في الموضع السابق من الكتاب: "ولا أخيه يكره ذاكَ ".

(١٠) الكتاب ١/ ٦٤.

قُلْتَ : ما/ أبو زَيْنَبَ مقيمةً أُمُّها ، لمْ يجُز ؛ لأنها ليْسَتْ من سَبَبِهِ ، ومثلُ ذلك ١١٢/أ قول الأعورِ الشَّنِّـيِّ :

هَوِّنْ علَيْكَ

وأنْشَدَ البيْتَيْنِ ، وقالَ : لأنَّه جَعَلَ المأمورَ من سَبَبِ الأمورِ ، ولم يْجعلْه من سَبَبِ المنهيّ [١] ، يعني : أنَّكَ لو قُلْتَ : فما بِآتيكَ مَنْهيُّها ولا قاصرٍ عنْكَ مأمُوها ، لمْ يجُزْ أَن تَعْطِفَ على "مَنْهِيّها" ؛ لأنَّ قوْلَكَ : "مأمُورُها" غيرُ قولِكَ: "مَنْهِيهُّا" ، ثُمَّ قالَ[٢] : وجَرَّهُ قَوْمٌ ، فَجَعلُوا "المأمور" "المَنْهِيّ" و "المنهِيّ" مِن الأُمور ، فَهُو بَعْضُها ، فصارَ تأويلُ الجَرّ : لَيسَ بِآتيكَ الأمُورُ ولا قاصرٍ بَعْضُها.

وكذلكَ احْتجَّ بقوْلِ النَّابِغَة[٣] على هذا التأْويل ، وأجازَ النَّصْبَ فيهما ، على الموضعِ [٤] ، قال ابْنُ السَّرَّاج[٥] :أمّا مَنْ ظَنَّ أنَّ مَنْ جرَّ "آياتٍ" قد عَطَفَ على عاملينِ ، فَقَد غَلط ؛ لأنَّ آياتٍ الأخيرةَ هي الأُولى ، وإِعادَتُها تأكيدٌ[٦] ، وإنما كانَ يكونُ فيه حُجَّةٌ لَوْ كانَ الثَّاني غيْرَ الأوَّلِ ، حتّى يَصيرا[٧] خَبَرَيْنِ ، قالَ :والعَطْفُ على عامِلْينِ خَطَأٌ في القياس ، غَيْرُ مسْمُوعٍ من العربِ، ولو جازَ العَطفُ على عاملينِ ، لجازَ على ثَلاثةٍ ، وأكثَرَ من ذلكَ[٨] .

---

(١) في الكتاب ١/ ٦٤ : "ولم يَجْعَلْه من سَبَبِ المذكَّر وهُو المنهيُّ" .

(٢) الموْضعُ السَّابِقُ من الكتاب ، مع تغيير في بعض الألفاظ .

(٣) فليس بمعروف .. الكتاب ١/ ٦٤ .

(٤) الكتاب ١/ ٦٥ .

(٥) الأصول ٢/ ٧٤ .

(٦) في الأصل : تأكيداً ، والذى فى الأصول ٢/ ٧٥ : "كان إعادتهُ تأكيداً" .

(٧) في الأصل : حتى يصيرَ ، والتَّصويبُ من الأصول ٢/ ٧٥ .

(٨) الأصول ٢/ ٧٥ .

الحكمُ الثانى عَشَرَ : قد جاءَ في العطف أَشْياءُ مخالفَةٌ (١) للقياسِ .

منها قولكُ : مررْتُ برجُلٍ قائم أبواهُ لا قاعِديْنِ ، فـ " قَاعدَينَ " مَعْطوفٌ علىْ" قائمٍ " وليْسَ فى " قاعدَيْنِ " راجع إلى " رجُلٍ " كما كان فى " قائمٍ " ؛ فجاز هذا في المعطوف على غير قياسٍ ؛ فإنَّ القياسَ أنْ تَقولَ : مررتُ برجلٍ قائمٍ أَبواهُ لا قاعدٍ أَبواهُ ، ، وأَنْ لا يَجيءَ الأبوانِ " مُضمَريْن " ، ولكنه حُكِىَ عن العربِ ، وكثُرَ في كلامهم حتى صارَ قياسًا مُسْتقيما .

ومنها قولهم : " كُلُّ شَاةٍ وسَخْلتِها (٢) بِدِرْهَمٍ" ولو جَعلْتَ " السَّخْلَةَ " تلي " كُلّ " لم يَجُز ، ومثلُهُ : رُبَّ رجلٍ وأَخيه ، فلو ولِيَ " الأخُ " " رُبَّ " لمْ يجُز (٣) .

ومنها قولهمُ : هذا الضَّاربُ الرّجلِ وزَيْدٍ ، ولَوْ/ ولِىَ " زيْدُ "الضّارِبَ " لم ١١٣/ يكنْ مجروًا (٤) ، ويُنْشَدُ هذا البيتُ (٥) جرّا :

الواهِبُ المائة الهِجانِ وعَبْدِها عُوذًا تُزجِّى خلْفَها أَطْفالهَا

وكان المبرِّدُ يُفرِقُ بينَ " عبْدِها " و " زَيْدٍ " ، ويقولُ : إنَّ الضميرَ في

---

(١) من هنا إلى آخر الباب يكادُ يكونُ منقولاً بالنص من أُصول ابن السرّاج ٢/ ٣٠٧ – ٣٠٨ .

(٢) السَّخْلَةُ – بفتح السين – وَلَدَ الشاةِ من المعْزِ والضَّأْنِ ، ذكراً كان ، أوْ أُنثى .

(٣) لا يُقال : رُبَّ أخيه ؛ لأنَّ " رُبَّ " لا تعمل إلا فى نكرة .

(٤) بل يكونُ منْصوباً ؛ تقولُ : هذا الضاربُ زيداً ؛ لأنَّه مفعولٌ بِهِ .

(٥) للأعشى ، انظر :ديوانه ٢٩ .

وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٨٣ ، وانظر أيضا : المقتضب ٤/ ١٦٣ ، والأصول ١/ ١٣٤ و ٢/ ٣٠٨ والتبصرة ١٤٣ ، والمخصّص ١٦/ ١٢٥ ، والمقرّب ١/ ١٢٦ ، والهمع ٤/ ٢٧٥ و ٥/ ٢٦٩ والخزانة ٤/ ٢٥٦ و ٥/ ١٣١ و ٦/ ٤٩٨ .

الهِجان : البيض ، وهي أكرم الإبل . العُوذ : جمع عائذ مثل : حائِل وحُول وعائِذ : صيغة نسَبٍ ، والعائِذ الحديثة النِّتاج .

" عَبْدِها " هو " المائة " ، كأنهُ قالَ : وعَبْدُ المائَةِ ، ولا يُجيزُ ذلك في[1] " زَيْدٍ "
وأجازَهُ سيبويه[2] والمازنيُّ[3] .

(١) قولُ المبرّد هذا غيُر موجودٍ بنصّه في المقتضب وفيه ٤/ ١٦٤ كلامٌ قريبٌ مما ذكره ابنُ الأثير هاهُنا، هذا وقد نقل الشيخ عُضيمة - رحمه اللهُ - كلام المبرّد حوْل هذه المسألة ، ولعلّه نقله من أصول ابن السّراج أو من خزانة الأدب ؛ إذا أنَّ نصّ كلام المبّرد موجودٌ فى أصول ابن السّراج ٢/ ٣٠٨ ، وانظر أيضًا نصّ كلام المبرد منقولا عن ابن السرّاج فى الخزانة ،. فى شرح البغْداديّ للشاهد المذكور .

(٢) الكتاب ١/ ١٨٢ - ١٨٣ .

(٣) انظر : الأصول ٢/ ٣٠٨ حيث قال ابن السرّاج " .وأجاز ذلك سيبويه والمازنُّي ، ولا أعلمهم قاسُوه إلا على هذا البيت . وقال المازنّي إنه من كلام العرب " ثم علّقَ ابنُ السرّاجِ على ذلك بقوله : " والذي قاله أبو العبّاس - يعني المبرّد - أوْلى وأحْسَنُ " .

البابُ الرابعْ عَشَرَ

في النداء ، ومَا يَتْبعُهُ من التَّرخيم ، والنُّدبَةِ

وفيه ثلاثةُ فصول :

الفصل الأوَّل : في النداء

وفيه أربعةُ فُروع :

الفرْعُ الأوَّلُ: في تَعْريفِه .

النداءُ : معنىً مِن معاني الكلام التى انْقَسَمَ إليها القسْمةَ ألأصلْيّةَ، كالخبر ، والاستخْبارِ ، والأمْرِ ، والنّهْيِ ، والقَسَمِ ، ونحو ذلك ، وهو في اللُّغَةِ : الدُّعاءُ والطَّلَبُ ، تقولُ : ناديْتُ زَيْداً ، كَما تقولُ : دَعَوْتُ زَيْداً ؛ ولهذا قالوا : إنَّ أَصلَ المنادَى : المفعوليّةُ ، على تقدير : أَدْعو زيْداً ، وأُريدُ زيْداً ؛ إلاَّ أَنَّهُم تركوا إظهارَ هذا الفعْلِ ؛ اسْتغْناءً عنْه بحروف النداءِ ؛ رفعاً لِلَبْسِ الخبرِ بالنِّداء ، واخْتِصاراً في اللفظ .

والنِّداءُ مِن خَواصِّ الأسْماءِ ، دونَ الأفعالِ و الحروفِ ، والغرضُ منْه : تَنْبيهُ المدْعوِّ ؛ ليُقْبلَ عليكَ ويُجيبَكَ .

وتَعْرِضُ فيه الاسْتغاثَةُ ، والتَّعجُّبُ ، والمدْحُ ، وقولُ الدَّاعي : يا أَللَّهُ ، ويا رَبِّ ؛ اسْتِقْضَاءً منه لنفْسِهِ ، وهَضْمٌ لها ، واسْتِبْعادٌ عَن مَظانِّ القَبولِ والاسْتماعِ ، وإظهار الرَّغْبَةِ في الإجابة بالاسْتِغاثَةِ .

الفرْعُ الثاني: في أَقسامِه ، وحَركاتِه .

أَمَّا أَقْسَامُه : فلا يخلو المنادَى من أَنْ يكونَ معرفةً ، أو نكرَةً . والمعرفةُ لا تخلُو أَنّ تكونَ مَعْرِفةً بالوضْعِ ، أَو بقَرِينَة ، والقرينَةُ لا تخلُو من أَن تكون ١١٢/٢

في أوّله ، وهي الألفُ واللّام ، أوْ في آخِرِه ،وهي الإضافةُ ، وألْحِقَ بها ماكانَ شَبيهاً بها .

وَأمّا النكرَةُ ، فلا تخلو : أَنْ تكونَ مقْصودَةً ، أو غيرَ مقصودةٍ ، وإنْ شئْت قلتَ : المنادَى لا يخلُو : أَنْ يكونَ مُفْردًا أو غَيْرَ مُفْرَد .

والمفردُ ، لا يخلُو : أنْ يكونَ مَعْرِفَةً ، أو نكرَةً. والمَعْرِفَةُ ، لا تخلو : أن تكونَ وَضْعِيَّةً أو بالألفِ واللّام ، والنكرةُ ، لا تخلو : أنْ تكونَ مقْصودَةً، أوغيرَ مقْصودَةٍ .

وغير المفرَد ، لا يخلُو : أنْ يكونَ مُضافاً ، أو شَبيهاً بالمضاف ؛ لطُولِه .

فَحَصَلَ من هذين التقسيمَيْنِ أَقسَامُ ستّةٌ ،ولِكُلّ منها حَرَكَةٌ تخصُّهُ .

وَأمَّا حركاتهُ : فمُخْتَلِفَةٌ بحسَبِ أَ قْسَامِه .

القِسْمُ الأول : المعرفةُ الوضْعِيَّةُ ، نحو : " زَيْدٍ "و" عَمْرٍو " ، وجَميعِ الأعلامِ ، وهي مَبْنِيَّةٌ على الضَّم ، في النداء ، نحو : يا زَيْدُ ، و يا عَمْرُو ؛ وإنمَّا بُنِيَ فيه لوقوعهِ موْقِعَ أسْماءِ الخطابِ ، وحُروفه ؛ لأنَّ النداءَ : خطابٌ تَنَزَّلَ مَنْزِلَةَ " أَدْعوك " ، و " يَا إِيّاكَ " ، وبُنيَ على الحَرَكَةِ ؛ نظراً إِلَى تمكُّنِهِ في الاسْمِيَّةِ ، وخُصَّ بالضمِّ ؛ لأنَّ النَّصْبَ عَمَلُ حرْفِ النِداء ، والجرَّ مِنْ إعرابِ المضاف .

فإنْ كانَ الاسْمُ مبْنيًا قبلَ النّداءِ ، تُرِكَ على حَرَكة بِنائه ، نحو : يا هؤلاء، و يا مَنْ فى الدَّار .

القسْمُ الثّاني : المعْرِفَةُ بالألِفِ والّلامِ ، نحو : الرّجُلِ ، والغُلامِ ، ولا يدخلُ عليها حَرْفُ النّداءِ ؛ لاشْتِراكِهما في التَّخصيصِ ، فتَوَصَّلُوا إلى ندائِه بِـ " أَيّ " مَبْنِيَّةً على الضَّمِّ ، وزادوا عليْها " ها " التي للتّنْبِيه ، وجَعَلوها المنادَى الدّاخلَ

عليهِ حرفُ النّداءِ ، وَجعَلوا الاسْمَ المنادَى حَقِيقَةً وصْفاً لها ، ورَفعُوهُ نحو : يا أَيُّها الرَّجُلُ ، و يا أَيُّها الغُلامُ ؛ ويكونُ للواحدِ ، والاثْنينِ والجماعَةِ ، والمؤَنَّث على لفَظٍ واحدٍ ، نحو : يا أَيهُّا الرَّجُلُ ، و يا أَيُّها الرّجُلان ، ويا أَيُّها الرِّجال، ١٤ ويا أيها المرأة ، ويا أيّها النّسَاءُ ، والاختيارُ في المؤنّثةِ : إثباتُ التّاءِ ، نحو : يا أَيَّتُها المرْأَةُ ، وقد يُلحِقونَها اسْمَ الإشارَةِ ، فيقولون : يا أَيُّهذا الرّجلُ ، وقد يُسْقطونها ، فيقولونَ يا هذَا الرّجلُ .

وقد شذَّ من هذا العمومِ ، دخولُ حَرْفِ النِّداءِ على اسْمِ اللَّه تعالى خاصَّةً ، فقالوا : ياأَللَّهُ اغفرْ لِي ، بقَطْعِ الهمزَةِ ، ووَصْلِها ؛ لكثرة اسْتِعْمالهم إيَّاه في الدّعاء ، والابتِهال إليْه ، حالتَي السَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ ؛ لأنَّ الألفَ والَّلامَ لا يُفارقانِهِ ، مَع أَنَّهما خَلفٌ مِن هَمْزة " إله " .

وقَد جاءَتْ " يا " مَعَ الألِفِ والّلامِ ، فى غَيرْ اسْمِ اللّه تعالَى ، شَاذًا فِي الشّعر .

القسْمُ الثَّالِثُ : المعْرِفَةُ بالإضافة ، وسَواءٌ كانَ مُضَافاً إلى مَعْرِفَةٍ أَو نكرَةٍ فإنَّهُ منْصوب على أَصْلِ النِّداء ؛ لأنَّه لَمْ يَخْرُجْ عَن بابِهِ ، ولَمْ يقَعْ مَوْقِعَ ما بُنِيَ من المنادَى لأَجْله ، نحو : يا عبْدَاللّه ، ويا غُلامَ رَجُلٍ ، ويا عبْدَ سُوءٍ ، ومنْه قولُه تعالى :﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾(١) ، وقولُه تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لاَ مُقَامَ لَكُم ﴾(٢) وامْتَنَعوا مِنْ نداءِ المضافِ إلى المخاطَب ، نحو : يا غُلامَكَ ؛ لأنَّ

---

(١) ٣١/ الأحقاف .

(٢) ١٣ /الأحزاب .

المخاطَبَ يَنْبَغِي أَنْ يكونَ [1] المنادَى ، وأَجازَ بعضُهم[2] : يا ذاكَ .

وما كانَ منْهُ مضافاً إلى المتكلم ، فلهُ حكمُ مفردٌ يَرِدُ في الفرْع الرّابع[3] .

القسْمُ الرَّابع : في مُشَابِهِ المضافِ ؛ لطولِه ، وهو : كُلُّ ما عَمِلَ فيما بَعْدَهُ؛ نَصْباً أَو رفْعاً ؛ لَفْظاً أَوْ مَوْضِعاً ، وحُكْمُهُ : حُكْمُ ما أَشْبَهَهُ ، وهُو النّصْبُ ، نحو قولك : يا خَيْرًا من زَيْدٍ ، ويا ضاربًا عَمْراً ، ويا قائماً أَبوهُ ، ووَجْهُ المشابَهَة : عَملُ الأَوَّلِ فى الثّاني ، وتَخصِيصُه بِهِ ، وأَنّ الثانِيَ مِنْ تمامِ الأَوَّلِ .

وقد أَلْحَقوا بهذا القِسْمِ قولهَ تعالَي : ﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ ﴾ [4] وقولَ ذي الرُّمَّة[5] :

أَدارًا بحزْوَى هِجْتِ للعَيْنِ عَبْرةً   فماءُ الهوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرقْرَقُ   ١١٤ / ب

---

(١) انظر : المقتضب ٤/ ٢٤٥ ، والهمع ٣/ ٤٧ .

(٢) هو ابن كيْسَان ، انظر : الهمع ٣/ ٤٦ ، وانظر أيضا : ابنَ كيْسَان النحوي ١٦٧ .

(٣) انظر صـــ ٣٩٨ .

(٤) ٣٠/ يس .

وحسْرَةً " نكرة غير مقصودة ، ولا يجوز ههنا إلا النصب عند البصريين ؛ وإنما ألحقت بالشبيه بالمضاف ، وإن كانت نكرة ؛ لأنها طالَتْ بصفتها ، وهى الجار والمجرور ، وانظر : إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ٢/ ٧١٨ ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٢٤ .

(٥) ديوانه ٤٥٦ .

وهو من شواهد سيبويه ٢/ ١٩٩ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٤/ ٢٠٣ والتبصرة ٣٣٩ والخزانة ٢/ ١٩٠ وشرح أبيات المغني ٧/ ٨٠ .

حُزْوَى : موضِعٌ في ديار بَني تميمٍ . هِجْتِ : جوابُ النداء ، ويُقال هِجْتَ الشئَ وهَيّجْتَهُ : أثرْتَهُ . ماء الهوى : هو الدمع وأضافه إلى الهوى – أي العشق – لأنّه سَبَبُه .

يَرفَضُّ : يسيلُ بَعْضُه فى إثر بعض . يترقرَقُ : يبقى في العين مُتَحيراً ، يجيءُ ويذهب .

وأَلْحَقوا به الْمُسَمَّى بالمعطوفِ والمعطوف عليْه ، نحوُ رَجُلٍ سَمَّيتْه بـ " زَيْدٍ وعَمْرٍو " ، تقولُ : يا زَيْدًا وعَمْرًا أَقْبِلْ ؛ لأنَّ الاسْمَ الأوّلَ لا يَتِمُّ بِهِ المسَمَّى ؛ فقد تنزَّلَ منْزِلَةَ المضافِ مِنَ المضافِ إِليه ، من قوْلك : غُلام زَيْدٍ ، ومَنْزِلَةَ " زَيْدٍ " من قولك : ضَارِبٌ زَيْدًا ، ولو ناديْتَ رَجُلاً اسْمُهُ : ثلاثةٌ وثلاثون ؛ لنصبْتَهُما معاً .

القِسْمُ الخامسُ : في النكرة المقْصودَة ، وحُكْمُهَا حكمُ المعْرِفَةِ الوضْعيَّة، في البناءِ علىِ الضَّمِّ ؛ لأنَّها بالقصْدِ إليْها تنَزَّلَتْ مَنْزِلَتَهَا ، نحو قولك : يا رَجُلُ، و يا غُلامُ ؛ لأنَّكَ أَقْبَلْتَ في ندائكَ على واحدٍ مَخْصوصٍ من جِنْسه .

القِسْمُ السَّادسُ : النكرةُ غيْرُ المقْصودَة ، وَهِيَ أَنْ لا تَخُصَّ منادىً بعيْنِهِ، وَإِنَّما تُرِيدُ واحداً مجْهولاً من جنْسِهِ ، وهو مَنْصوبٌ على أَصْلِ النّداء ، سَوَاءٌ وَصفْتَه أو لمْ تَصِفْهُ ، نحو : يا رَجُلاً ، و يا رَجُلاً عاقلاً ، فكلُّ مَنْ أجابَكَ ، كانَ المنادَى ، كقوله (١) :

فَيا راكباً إمَّا عرضْتَ فَبَلِّغًا   ندامايَ من نَجْرانَ أَنْ لا تَلاقيا

ولمْ يُبْنَ كالنكرَةِ المقصودَةِ ؛ لبُعْدِه بتَنْكيرِه عمَّا وقَعَتِ المْقصودةُ مَوْقِعَهُ وهو الخطابُ .

الفَرْعُ الثَّالِثُ: في حروفِ النداءِ ، وهي خَمسَةٌ : " يا " و " أَيَا " و " هَيَا " و " أَي " و " الهمزةُ " ، تقولُ : يا زَيْدُ ، و أَيَا زَيْدُ ، وهَيَا زَيْدُ ،وأَيْ زَيْدُ ، وَأَزَيْدُ ، وأُمُّ هذه الحروفِ " يا " ؛ لأَنَّها نُسْتَعْملُ للقريبِ والبعيدِ ، وفي النُّدْبَةِ والتَّرخِيمِ، والأَرْبَعَةُ الباقِيَةُ مُرتَّبةٌ في القُرْبِ والبعْدِ ، فَـ " الهمزةُ " لأقْرَبِ المنادَيْنَ إليْكَ وبعدَها " أَيْ " ثُمَّ " هَيَا " ثُمَّ " أَيَا " ، وقِيلَ : إنَّ الهاءَ ، في

---

(١) هو عبد يغوث بن وقَّاص الحارثي . انظر : المفضَّليَّات ١٥٦ .

والبيْتُ من شواهد ٢/ ٢٠٠ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٤/ ٢٠٤ وأمالي القالي ٣/ ١٣٣ والتبْصرة ٣٣٩ وابن يعيش ١/ ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، والخزانة ٢/ ١٩٤ ، واللسان (عرض) .

هَيَا " مُبْدَلَةٌ من هَمْزة " أَيَا " .

وقد تُستَعْمل بعضُها مَوْضِعَ بَعْضٍ ، إلاَّ الهمزةَ ؛ فإنَّها خاصَّةٌ بموضعِها. ١١٥ / أ

وهذه الأَحْـرُفُ هي العـامِلَةُ بحُكْم النِّيـابَةِ عَن الأَصْلِ الذى هُو الفـعل، وكأَنَّها أَشَدُّ مُلابَسَةً لِلْمُنَادَى من الفعلِ الحقيقيِّ ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ : يا زَيْدُ ، فقيلَ لَكَ: ما قُلْتَ ؟ قُلْتَ : نادَيْتُ زَيْداً .

وقالَ قوم : هي أَسْماءٌ [1] للأفعـالِ ، نحو : صَـهْ ومَـهْ ؛ ولِهذا أفادَتْ مَعَ الأَسْماءِ ، والعملَ لَها ، وفيها ضميرٌ مُستَكِنٌّ للمنادَى .

والقولُ الأَوَّلُ أظهرُ وأكْثَرُ .

الفرْعُ الرَّابع: في أَحكامِ النِّداء ، والمنادَى .

الأَسْماءُ على ضربينِ : ضَرْبٌ يُنادَى ، وضرْبٌ لايُنادَى .

فالذى يُنادَى على ثَلاثِ مراتِبَ . :

المرْتَبَـةُ الأُولى : لابُدَّ من وجـود " يا " مَـعـهـا ، وهـيَ : النكرةُ ، وأَسْمـاءُ الإشـارَةِ ، والمسْتَـغـاثُ ، والمندوبُ ، لا تقـولُ : رَجُل أَقبِلْ ، ولا : هذا أَقْبِلْ ، وأَنْتَ تُريدُ النِّداءَ ، وقد شَذَّ قَوْلُهم : "أَصْبِحْ لَيْلُ"[2] و " أَطْرِقْ كَرَا "[3] يُريدونَ :

---

(١) وهو مذهبُ الكوفيِّين كما في الجني الدّاني ٣٥٥ وإليه ذهب الفارسيّ . انظر : المسائِل العسكريّات ١١١.

(٢) انظر : مجمع الأمثال ١١/ ٤٠٣ ويُضْرَبُ فى اللَّيْلة الشديدة التى يطول فيها الشَّر .

(٣) انظر : جمهرة الأمثـال ١/ ١٩٤ ، ومجمع الأمثال ١/ ٤٣١ ، وتمامه : " إنَّ النعامةَ في القُرى " ويُضرب للرّجل الحقير يتكلّمُ في الموضوع الجليل لا يتكلّم فيه أمثالُه .

يا ليل ، وياكرا ، وقد جاء في الشّعْر ، قالَ (١) :

فَقُلْتَ له عطَّارُ هَلاَّ أَتَيْتنَا بِدُهْنِ الخُزامَى أَوْ بخُوصَةِ عَرْفَجِ

وفي قول العجاج(٢) .

جـــارِيَ لا تَسْتَنكِرِي عَذِيـــرِى(٣)

يُريد : يا جارِيَةُ .

المَرْتَبَةُ الثانيةُ : لابُدَّ من حَذْفِ " يا " معها ،وهو قولُهُمْ : اللهُمَّ اغْفِرْ لِي،و: " يا ربِّ ارْحمْنا أَيّتها العِصابَةُ " ، إذا عَنَيْتَ نفْسكَ وجَماعَتكَ فلا تقولُ : يا الَّلهُمَ ولا يا أَيتُها العِصابَةُ ، وإنمَّا حُذِفَ من " اللّهُمّ " ؛ لِئَلاَّ يُجمعَ بيْنَها وبيْنَ الميمِ التى هى عوضٌ منْها ، وقد جاءَ في الشّعرِ ، قالَ (٤) :

إنى إذا ما حَدثٌ أَلما أَقولُ : يا اللَّهُمَّا يا اللَّهُمَّا

---

(١) لم أَقِفْ على اسْمه . والبَيْتُ في المحتسب ٢/ ٧٠ بغَير نسْبَةٍ .
الخُزامي : عُشْبَةٌ طويلة العيدان ، صغيرة الورَق ، حمْراء الزّهر ، طيّبة الرِّيح : العرفج : ضرْبٌ من النَّبَات سَهْليّ ، قيل : إنه طيب الرّائحة .

(٢) ديوانه ٢٢١ .

(٣) وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٢٣١ ، ٢٤١ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٤ / ٢٦٠ والتبصرة ٣٦٨ وأمالى ابن الشجريّ ٢/ ٨٨ وابن يعيش ٢/ ١٦ ، ٢٠ والخزانة ٢/ ١٢٥ .
العذير : الأمر الذي يُحاوله الإنسانُ فيُعْذَرُ فيه .
والمعْنى : لا تسْتنكري ما أُحاولُه معْذوراً فيه ، وقد فسَّره بما بعده ، وهو قوله :
سَيْري وإشفاقي على بعيري

(٤) قيل : هو أميّةُ بن أبى الصلْت ، وليسَ في ديوانه ، ونُسِبَ أيضا إلى أبي خراش الهذليّ ،وهو في شرح أشعار الهذليين ١٣٦٤ ،وانظر ما قاله البغداديُّ حوْل نسبة البيت في الخزانة .
وانظر : نوادر أبي زيد ٤٥٨ والمقتضب ٤/ ٢٤٢ والمحتسَبَ ٢/ ٢٣٨ والتبصرة ٣٥٦ وأمالى ابن الشجريّ ٢/ ١٠٣ ،والإنصاف ٣٤١ وابن يعيش ٢/ ١٦ والخزانة ٢/ ٢٩٥ .

وكانَ الأصلُ : يا اللَّهُ اغْفِرْ لِي ، وأمَّا حَذْفُ " يا " من : أيَّتُها العصابةُ فلأنَّكَ لَمْ تُرِدْ به /نداءً محْضًا . ١١٥/ب

المرتَبَةُ الثَّالثَةُ : لك الخيارُ [معَها][1] في حَذْفِ حرف النداء ، وإثْباته ، وهي : الأعلامُ ، والكُنى ، والمضافُ ، تقولُ : زَيْدُ أَقْبِلْ ، وأبا محمَّدٍ اخْرُجْ ، وغلامَ زيدٍ أقْبِل ، قالَ اللَّهُ تعالى :﴿ يُوسُفُ أعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾[2] ،وقالَ عزَّ من قائِل :﴿ربِّ أَرِنِى أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾[3] فإنْ سَمَّيْتَ رَجُلاً " خَيْرًا مِن زيْدٍ " وكانَ نكرةً قَصَدْتَه أوْ لمْ تقصدْهُ ، كانَ لَكَ حذفُ " يا " مِن الأوَّلِ ، دُونَ الثَّاني والثَّالثِ .

أمَّا القِسْمُ الذي لا يُنادَى، فهُوَ أسْماءُ الأفعالِ ، وما ليسَ بأَهْلٍ للجوابِ – إلاَّنْ يُنَّزلَ مَنْزِلَةَ ما يُجيبُ ، كالمنزل ، والرَّبْع – وما فيه الألفُ واللاَّمُ ، حَتَّى يُتوصَّلَ إلى ندائِه بِـ " أيّ " كما قُلْنا ، والقولُ المحَرَّرُ فى هذا الحكم : أَنَّه يجوزُ أنْ تحذفَ حرفَ النداءِ مع كُلِّ اسْمٍ لا يجوزُ أنْ يكونَ وَصْفاً لـ " أيٍّ " ، تقولُ : زَيدُ أَقْبِلْ ؛ لأنهَّ لا يجوزُ أنْ تقولَ : يا أيهُّا زَيْدُ أقْبِلْ ، ولا تقولُ :رجلُ أَقْبِلْ ؛ لأنَّه يجُوزُ أن تقولَ : يا أَيُّها الرّجُلُ ، ولا تقولُ : هذا أَقْبِل ؛ لأنَّه يُجَوزُ أَنْ تقولَ : يا أَيُّهَذَا أَقْبِلْ

الحكم الثاني : قد اخْتُلِفَ في العَلَمَ المنادَي ، هل تعْريفُه بعْدَ النداءِ باقٍ؟ أَوْ زالَ تَعْرِيفُه ، واكْتَسَبَ بالنِّداءِ تَعْريفاً آخَرَ ، كما اكْتَسَبَتِ النكرةُ المقْصودةُ

---

(١) تتمَّةٌ يلتئم بمثلها الكلامُ.

(٢) ٢٩/ يوسف.

(٣) ١٤٣/ الأعراف.

بـه؟ فإلَى الأوَّل ذهبَ ابْنُ السَّرَّاج[1] ، وإلى الثّاني ذهبَ المبرّدُ[2] والفارسِيُّ[3] وقولُهُما أشْبَهُ القولَيْن ، قالَ المبرّدُ : النكرةُ إذا قُصِدَتْ ، اكتسَبَتْ بالقصْد والنداءِ تعْريفاً ، وزالَ ما فيها من التنكيرِ ،وكذلكَ التّعْريفُ العَلَمِيُّ يزُول بتعْرِيف النداءِ ، يشْهدُ لذلك : أنَّ ما فيه الألفُ واللاَّمُ ، لا يُنادَى ، إلاَّ اسْمُ اللَّه تعالى؛ هَرَباً من اجْتماعِ تَخْصِيصِ حرفِ النداءِ ، والألفِ واللاَّمِ .

الحكمُ الثَّالِثُ : إذا اضْطُرِرْتَ إلى تَنْوينِ العلَمِ المنادَى ، ففيه مذْهبانِ : الرَّفْعُ والنّصبُ .

أمَّا الرَّفعُ : فمذهبُ الخليل[4] وسيبويه والمازنيُّ [5] ، ويُنشدُون هذا البيْتَ[6] مرْفوعًا :

سَلامُ اللَّهِ يا مَطرٌ ، عليْها   وليسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ   ١١٦

قالوا : لأنَّه أشْبَهَ المعْربَ غيرَ[7] المنْصَرِفَ ، حينَ حُمِلَتْ صفتَه على لَفْظِه فجُعِلَ مَع التنوين على ما كان عليْهِ ، كَما إذا اضْطُرِرْتَ إلى تنوْينِ " أَحْمَد " .

---

(١) الأصول ١/ ٣٣٠ .

(٢) المقتضب ٤/ ٢٠٥

(٣) الإيضاح العضديُّ وحاشيتهُ ٢٢٧ – ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٤) الكتاب ٢/ ٢٠٢ .

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٥٠١ والهمع ٣/ ٤١ ، والخزانة ٢/ ١٥٠ .

(٦) للأحوص . انظر : ديوانه ١٨٩ .

وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٢٠٢ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٤/ ٢١٤ و ٢٢٤ ومجالس ثعلب ٩٢ ، ٥٤٢ ، والأصول ١/ ٣٤٤ و ٢/ ٢٢٦ والمحتسب ٢/٩٣، والتبصرة ٣٥٥ والإنصاف ٣١١ والمغنى ٣٤٣ وشرح أبياته ٦/ ٥٣ والخزانة ٢/ ١٥٠ .

(٧) انظر : الأصول ١/ ٣٤٤ .

وأمَّا النَّصْبُ : فمذهَبُ أبِي عمروٍ[1] ويونُسَ[2] ، والجرْميّ[3] ، والمبرِّد[4] ويُنشِدون البيْتَ مَنْصوبًا ، قالوا : لأنَّ التنوينَ يعيدُه إلى أصلِه، كما أعادَ مجرورَ ما لا يَنْصَرِفُ .

الحكم الرَّابع : قد تَقَدَّمَ القوْلُ : أنَّ ما فيه الألِفُ واللّامُ ، لا يدْخُلُ عليه حَرْفُ النّداءِ ؛ لأنَّ الألِفَ واللّامَ لا يَجْتَمِعانِ مَعَ حرْفِ النّداءِ ؛ لما ذكرْناهُ من التَّعريْفِ والتّخْصيصِ ،وعلى الحقيقةِ فلَيْسَ المُحْدِثُ للتّخصيصِ حرفُ النداءِ وَإنَّما هو القصْدُ إلى المنادَى ؛ بدَليل بَقاءِ التّخصيصِ مَعَ حَذْفِ الحرْفِ ، في قوله تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ [5] و ﴿ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا ﴾[6] ،وما دَلَّ على التخصيص لا يُحذفُ – وهُو مُرادٌ – إلاَّ ولَهُ تَأْثيرٌ قَوِيٌّ ،ولو كانَ حَرْفُ النداءِ يُحدِثُ التَّخصيصَ لجازَ أَنْ تقولَ : العَبَّاسُ أَقْبِلْ – وأَنْتَ تُناديه – فَتُوجَدُ الألفُ واللّامُ مَعَ عَدَمِ حذفِ حَرْفِ النّداءِ ؛ ولهذا إذا نادَيْتَ هذا النّوعَ من الأسْماءِ أسْماءَ رِجالٍ ، فبَعْضُهم يَقولُ : يا حَارِثُ ، ويا عبَّاسُ ، ويا فَضْلُ ، وهذا يَلْتَبِسُ بِمَنْ سُمِّيَ حارِثًا فى الأصْل ، وبعضُهم يقولُ : يا أَيُّها الحارِثُ ، وفيه قُبْحٌ ؛ لِجَعْلِ العَلَمِ وصْفًا ، كَمَا قالوا : مَرَرْتُ بهذا الحارِثِ ، فإنْ اعْتَبَرتَ

---

(١) انظر : المقتضب ٤/ ٢١٣ ، والهمع ٣/ ٤٢ ، والخزانة ٢/ ١٥٠ .

(٢) انظر : المقتَضب ٤/ ٢١٢ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٥٠١ .

(٣) انظر : المقتضب ٤/ ٢١٢ ، والهمع ٣/ ٤٢ .

(٤) المقتضب فى الموضع السّابق .

(٥) ٢٩ / يوسف .

(٦) ٢٨٦ / البقرة .

الوصْفِيَّةَ فيه ، كانَ وجْهًا ، قالَ شَيخُنا : والصَّوابُ عِنْدي : يا مَن هُو الحارِثُ أَقْبِلْ ، والأوَّلُ [١] أَكْثَرُ .

الحُكمُ الخَامسُ: إذا ناديْتَ المضاف إلى نَفْسِكَ ، ففيه خَمْسَةُ أَوْجهٍ :

الأوّلُ : -وهو أفصَحُها -حَذْفُ الياءِ ، وإبْقاءُ الكسْرَةِ دَالَّةً علَيْها ، نحو : يا غُلامِ.

الثّاني : إقرارُ الياءِ ساكنةً ؛ ليزولَ الْتِباسُ المضافِ بالمفرَدِ ، في الوقْفِ ، نحو : يا غُلامِي .

الثّالثُ : فتْحُ الياءِ /؛ حَمْلاً على كاف المخاطَبِ ، وتَائِه نحو : يا غُلاميَ . ١١٦

الرّابِعُ : تَقْلِبُ كَسْرَةَ الميمِ فتحةً ، فَتَنْقَلِبُ الياءُ أَلِفاً ، نحو : يا غُلامَا ، فإذا وقفْتَ قُلتَ : يا غُلاماهْ ، و يا أَباهْ ، و يا أُمَّاهْ ، منْهُ قولهُم : يا رَبِّ يا ربَّاهْ.

الخامِسُ : حذْفُ هذهِ الألفِ المنْقَلِبَةَ عن اليَاءِ ، والاجْتِزَاءُ بالفتْحَةِ عنْها ، نحو : يا غُلامَ ، وعليْه قِراءةُ عاصمٍ [٢] : ﴿ يَا بنُيَّ ﴾ [٣] بالفتْحِ .

وقدْ ورَدَ في التّنْزيل حَذْفُ ياءِ الإضافةِ كثيراً ، نحو :﴿ يَا قَوْمِ﴾ [٤] ، ﴿يَاعِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ [٥] ، وأُثبِتَتْ في مواضِعَ ، كقوله تعالى: ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذينَ آمَنُوا﴾ [٦] فأمَّا قولُه تعالى : ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ ﴾ [٧] وأمثالَهَا ، فإنَّ التَّاءَ تَاءُ

---

(١) انظر : الغرّة لابن الدهان ، القسم الأول من الجزء الثاني ق ٣٨ / ب .

(٢) انظر : الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ٦٦٥ .

(٣) ٤٢/ هود .

(٤) ٥٤/ البقرة .

(٥) ١١٦/ الزمر .

(٦) ٥٦/ العنكبوت .

(٧) ٤٢/ مريم .

تأنيثٍ عُوِّضَتْ عن الياءِ ، ألا تَراهُم يبْدِلونَهَا هاءً في الوقْفِ ؟ قالَ سيبويه [1] : سَأَلْتُ الخليلَ عن قولهم : يا أَبَهْ ، ويا أَبَتِ لا تفعل ، ويا أَبَتَاه [2] ويا أُمَّتَاهْ، فَزَعَمَ أَنَّ هذه الهاءَ بمنزلَةِ الهاءِ في ، عَمَّه ، وخَاله ، وزَعم أَنَّهُ سَمِعَ مِن العربِ مَنْ يقولُ : يَا أمَّةُ لا تَفْعلي [1] - بالضَّم - ويقولُ في الوقْفِ يا أُمَّهْ ويا أَبَه ، وإنما يَلْزَمونَ هذهِ التّاءَ في النداءِ ، إذا أضفْتَ إلى نَفْسكَ خاصَّةً ، كأنَّهُم جعلوها عِوضًا من حذْفِ الياءِ[3] ، وبعضُ العربِ يقولُ: يا أُمِّ لا تفْعَلِي - بالكسْرِ - و : يَا رَبُّ اغْفِر لِي " و يا قَوْمُ لاتفعَلُوا "[4] بالضَّمّ .

فإنْ أَضَفْتَ إلى اسْمٍ مُضافٍ إلى نفسِكَ فالأَوْلى فيه إِثْبَاتُ الياءِ ، نحو قولك : يا ابنَ أُمِّي ، وبعضُهم يقولُ : يا ابنَ أُمَّا ، فأمامَنْ قرأ : ﴿ يَا ابْنَ أُمَّ ﴾[5] - بالفتح -[6] فإنَّ سيبويه جَعَلَ " الأُمَّ " و " الابنَ " في منْزِلَةِ اسْمٍ واحدٍ ، فبناهُما على الفتح ، نحو " خَمْسَةَ عَشَرَ "[7] ، وأمَّا المازنيُّ ، فقالَ : فيه

---

(١) الكتاب ٢/ ٣١٠ .

(٢) في الأصل : يا أبتا . والتصحيح من سيبويه ، وانظر أيْضا ما بعده من قوله : أمُتَّاهُ .

(٣) انتهى كلام سيبويه هنا .

(٤) انظر : الأصول ١/٣٤١.

(٥) ٩٤/ طه

(٦) وهم : ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمروٍ وحَفْصٌ عن عاصم ، انظر : السبعة ٤٢٣ والتيسير ١١٣ ، وإبرَاز المعانى ٣٢٩ ، والنشر ٢/ ٢٧٢ والبحر المحيط ٤/ ٣٩٦ والإتحاف ٢٧٤ .

(٧) الكتاب ٢/ ٢١٤ .

وجْهَانِ[1] : أحدُهما : مثلُ سيبويه ، والآخَرُ : أنَّه قَلَبَ الياءَ ألفًا [2] ، ثُمَّ حَذَفَ الألفَ ؛ استْخفافاً ، كما تُحذَفُ الياءُ من " أُمِّي " وعلَيْه قولُ أبى النَّجمِ[3] :

يا بِنْتَ عَمًّا لا تَلُومي واهْجَعِي

وقولُ الآخرِ[4] :

وَهلْ جزَعُ أَنْ قُلْتُ : وا بِأَباهُمَا

يُرِيدُ : وابأَبِي هُما .

فإنْ أضَفْتَ اسْمًا مُثنى إلِيْكَ ، نحو : عَبْدَيْن وزَيْدَيْنِ قُلْتَ : يا عَبْدَيَّ [5] ويا زيدَيَّ ، بالفتْحِ ، وكذلك /الجمعُ ، نحو : يا زَيْدِيَّ ، فإنْ كانَ المضافُ إليْه ١١٧ كافاً لمْ يُجز نداؤُهُ ، كقولكَ : يا غُلامَكَ ، فإنْ كانتْ هاءَ المعهودِ جازَ ، كقولك – إذا ذكَرْتَ زيْدًا – يا أخَاه .

---

(١) فى الأصل : وجهْين .

(٢) فى أصول ابن السرّاج ١/ ٣٤١ : " قال أبو العباس – رَحِمه الله : سألْتُ أبا عثمان عن قولَ من قال : يا ابن أمَّ لا تفعلْ ، فقالْ عندى فيه وجهان : أحدهما : أن يكون أراد : يا ابن أميّ فقلَبَ الياءَ ألفاً ، والوجْهُ الآخَرُ : أن يكون " ابْن " عمل في " أُمّ " عَملَ " خَمْسَةَ عَشَرَ " ؛ فَبُنِيَ لذلك .

(٣) وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٢١٤ ، وانظر أيْضا : نوادر أبي زيد ١٨٠ ، والمقتضب ٤/ ٢٥٢ والأصول ١/ ٣٤٢ والتبصرة ٣٥٢ وابن يعيش ٢/ ١٢ ، ١٣ .

(٤) هي دُرْنَى بنت عَبْعَبَةَ ، ونُسب أيْضا إلى عَمْرة الخثعميّة .

هذا عجُز البيت ، وصدرُه :

وقد زعموا أنّي جزعْتُ علَيهما

وانظر : نوادر أبي زَيْد ٣٦٥ والأصول ١/ ٣٤١ وابن يعيش ١٢/٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقى ١٠٨٢.

(٥) انظر : الأصول ٣٤٢/١

الحكم السَّادسُ: إذا نادَيْت مَنقوصاً ، نحو : القاضِي ، والدّاعِي ، فالخليلُ يُثبِتُ الياءَ ، فيقولُ - إذا قَصَدَه - يا قاضِي أقبلْ ؛ لأنّه مَوْضعٌ لا يُنوَّنُ[1] ؛ فصارَ كمَا فيه الألِفُ واللّامُ ، ويونُسُ [2] يحذِفُ الياءَ ، فيقولُ : يا قاضِ ؛لأنَّ النداءَ بابُ حَذْفٍ ، واختارَهُ سيبويْه ، وكأنَّه أَشْبَهُ[2] . فأمَّا " مُرِي " اسْمُ فاعل من " أرَي " فَليسَ فيه إلاَّ إِثباتُ الياءِ ؛ لأنَّكَ لو حَذفْتَها بَقِيتِ الكلمةُ على حرْفٍ واحدٍ ،وهي الرَّاءُ ؛ فإنَّ الميمَ زائدَةٌ .

الحكم السَّابِعُ: في وصْفِ المنادَى . قد انقَسَمَ المنادَى - بما تقدَّم من البيان - إلَى : مُعربٍ و ومبْنِيّ .

والمعربُ ثلاثةُ أنواعٍ : النكرةُ غيْرُ المقْصودَةِ ، والمضافُ ، والطويلُ ، وَصِفَةُ هذه الأنواعِ تَتْبَعُها ، نحْو قولكَ : يا رجُلاً قائماً ، ويا غُلامَ زيدٍ الظريفَ، ويا قائمًا أبوهُ الكريمَ .

وإذا سَمّيْتَ رَجُلاً " خيْرًا مِنْ زَيْدٍ " - وكانَ نَكِرةً ؛قَصَدْتَه ، أو لم تقصدْهُ وصَفْتَ الأوّلَ والثّانِيَ بالمعْرِفَةِ ، والثالِثَ بالنَكِرةِ ؛ لأنَّ الأوّلَ عَلَمٌ ، والثّاني مقْصودٌ ، والثالثُ غيْرُ مَقْصودٍ .

وأَمّاَ المبنِيُّ فلا يخلُو أَنْ يكونَ الوصْفُ مُفرداً ، أَو مُضافاً .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ١٨٤ : « وسألْتُ الخليلَ عن القاضِي في النداء فقال : أختارُ : يا قاضيِ؛ لأنَّه ليس بمنُون ، كما أخْتارُ : هذا القاضِي .. » .

(٢) وقال سيبويه أيْضا في الموضع السابق : " وأمَّا يونُسُ فقال : يا قاضْ ، وقولُ يونُسَ أقْوى ؛ لأنَّهُ لمَّا كانَ مِنَ كلامهم أنْ يحذفوا في غير النّداء ، كانوا في النداء أجْدَرَ ؛ لأنَّ النداء مَوْضِعُ حَذْفٍ .. "

فإن كان مُفرداً فلَكَ فيه الرَّفْعُ على اللَّفظ ، والنَّصْبُ على المَوْضِعِ ، نحو : يا زَيدُ الظريفُ و : الظَّريفَ ، ويا رجلُ الكريمُ ، والكريمَ ، ويا زَيْدُ وعَمْروُ الطويلانِ ، والطويلَيْنِ ، وقد خَرَجَ عن هذا العمومِ أمْرانِ :

أحدهما : أنْ يكونَ المنادَى مَبْنيًا - في الأصْل - على غيْرِ الضَّمِّ ، فلا يجوزُ فيه الحمْلُ على اللَّفْظ ، تقولُ : يا هؤلاء الظريفُونَ .

والثَّاني : " أيٍّ " جَعَلوا صِفتَها تابِعَةً للَفْظِها ، نحو : يا أيُّها الرّجُلُ ، فالرّجُلُ ، وإنْ كانَ هو المنادَى حقيقةً ، فإنه صِفَةُ " أيٍّ " ، وأجازَ المازنيُّ فيه[1] النَّصْبَ على المَوْضِعِ ، ولَكَ أنْ تُقيمَ الصِّفةَ فيه مُقامَ الموصوف ، فتقولُ : يا أيُّها الطَّويلُ ، فإنْ وَصَفْتَ الصِّفةَ بمُضافٍ ، فهُو مرفوعٌ ، كقوله[2] :

يَا أيُّها الجاهلُ ذو التَّنَزِّي

١١٧/

فوصَفَ " الجاهلُ " بـ " ذو " ، ويجوزُ النّصْبُ على البدلِ من " أيٍّ " .

ولا تُوصَفُ " أيٌّ " إلا بما فيه الألفُ واللاَّمُ ، كالرَّجُل والغُلام ، أوْ بأسْماءِ الإشارَةِ ، نحو : يا أيهذَا الرّجُلُ ، ولك فيه حَذْفُ الموصوف ، فتقولُ : يا هذا الطَّويلُ ، كما قلت : يا أيّها الطويلُ ، فإن جعلْتَ اسْمَ الإشارَةِ سَبباً إلى نِداءِ الرّجُلِ ، كان حكْمُه حكْمَ " أيٍّ " ، فتقولُ : يا هذا الرجلُ أقْبِلْ ، وإنْ لمْ

---

(١) انظر : ابن يعيش ٤/ ٢ .

(٢) هو رؤبة . انظر : ديوانه ٦٣ .

والبيت من شواهد سيبويه ٢/ ١٩٢ ، وانظر أيْضا: المقتضب ٢١٨/٤ والتبصرة ٣٤٤ وأمالي ابن الشجريّ ١٢١/٢ ، ٣٠٠ ، وابن يعيش ١٣٨/٦ .

التنزّي: خفّةُ الجهْلِ، وأصْلُ التنزِّي : التوثب.

تجعلْه سَبَبًا إلى نداءِ الرّجُلِ ، وقدَّرْتَ الوقوفَ عليْه ، رَفَعْتَ صفتَهُ ، ونَصبْتَها فقلتَ : يا هذا الطويلُ ، والطويلَ .

ولا تُوصَفُ أَسْماءُ الإِشارةِ إلاَّ بما فيهِ الألفُ واللاَّمُ ، أَنْشَد سيبويه[1] :

يا صَاحِ يا ذَا الضَّامِرُ العَنَسِ   والـرَّحلِ والأَقْتابِ والحِلْسِ

وإنْ كانَ الوصْفُ مُضافاً ، فليْسَ فيه إلاَّ النَّصْبُ ؛ حَيْثُ لمْ يكنْ فى المنادَى المضافِ إلاَّ النَّصْبُ ، نحو قولك : يا زيدُ غُلامَ عَمْرٍو ؛ فحملُوا الصفةَ المضافةَ على المنادَى المضافِ ، كأَنَّكَ ناديْتَه ابتداءً ، ولمْ يَحملوها على اللفظ ؛ لمخالَفَةِ المضافِ المفردَ ، وإنَّما جازَ : يا زَيْدُ الْحَسَنُ الوجْهِ ، بالرّفع ؛ لأنَّ إضافتَهُ غيرُ حقيقيّة ، ألاَ تَرَى اجتماعَ الألفِ واللامِ مَعَ الإضافة فيه .

وسيبويه[2] لا يُجيزُ صِفَةَ " اللَّهُمَّ " ، فأمَّا قوله تعالى : ﴿ اللَّهُمَّ رَبَّنا﴾[3] و ﴿ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[4] ؛ فهو على نِدائيْنِ[5] أَوِ البدَلِ

---

(١) الكتاب ٢/ ١٩٠ ، والبيتُ لخَزز بن لوذان السدوسيّ كما نسبه سيبويه ، ونُسِب أيضا إلى خالد بن المهاجر .

وانظر أيْضا : المقتضب ٤/ ٢٢٣ ومجالس ثعلب ٣٣٣ والخصائص ٣/ ٣٠٢ والتبصرة ٣٤٥ وأمالى ابن الشجريّ ٢/٣٢٠ وابن يعيش ٢/٨ والخزانة ٢/ ٢٢٩ .

صاح : مُرخَم صاحِب . الضَّامِرُ : من ضَمُر الحيوانُ . إذا دقّ لحمُه. العنس : الناقَةُ الشديدةُ الصُّلبه. الأقتاب جمع قَتَب – بالتحريك – وهو رَحْلٌ صغيرٌ على قدر السَّنام الحلس : كل شيءٍ ولِيَ ظهر البعير أو الدابّة تحت البرْذعة.

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٦ – ١٩٧ .

(٣) ١١٤/ المائدة .

(٤) ٤٦/ الزّمرَ .

(٥) انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١/ ٥٣٠ .

والمبرِّدُ[1] يُجيزهُ .

فإنْ وصَفْتَ العلَمَ المضمومَ بـ " ابْنٍ " أَو " ابَنةٍ " وأَضَفْتَهُ إِلى علَمٍ أو كُنْيةٍ ففيه مذهبانِ :

أَحدهما : أَنْ تجعلَ المنادَى والوصْفَ كالشّيْءِ الواحِدِ ، وتَبْنِيهما على الفتح، نحو : يا زَيْدَ بْنَ عَمْروٍ[2] ، و يا زَيْدَ بْنَ أَبِي خالدٍ ، كذا قال الفارسيُّ[3] وقالَ غيُرهُ : الفتحةُ في " زيْدٍ " فتحةُ بناءٍ وكذلك تقولُ في الخبر : هذا زَيْدُ بْنَ عَمروٍ ، فتحذِفُ التنوينَ ، وفتْحةُ " ابْنٍ " فتحةُ إعرابٍ ، فغَلَبتْ حركةُ البناءِ حركةَ الإعرابِ ، وفي جعْل فَتْحةِ " ابْنٍ " فَتْحةَ بناءٍ[4] إشكالٌ ؛ لأَجْلِ الإضافَةِ .

والمذهبُ الثّاني : أَنْ تُقرَّ المنادَى ، على حالِهِ مضْموماً ؛ لأنَّه منادَى مفردٌ والابْنَ بحالِه منْصوباً ؛ لأنَّه وَصْفٌ مُضافٌ .

فإنْ أَضَفْتَ " الابْنَ "/ إلى غيرِ العلَمِ ، لم يكنْ فيه إلاَّ المذهبُ الثّاني[5] ، ١٨ نحُو قولكَ : يا زَيْدُ ابْنَ أَخينا ، ويا عَمرو بْنَ صاحِبِ المالِ .

وماعَدا العلَمِ المضموم فحكمُ صفتهِ بِـ " ابنٍ " و " ابنَةٍ " حكْمُ غيرهِما من الصفاتِ .

---

(١) قال في المقتضب ٤/ ٢٣٩ : " ولا يجوز عنده – يعنى سيبويه – وصفه ،ولا أراه كما قال ؛ لأنها إذا كانت بدلاً من " يا " فكأنك قلت : يا ألله ، ثم تصفه كما تصفه في هذا الموضع ، فمن ذلك قوله : "قل اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة "وكان سيبويه يزعم أنه نداء آخر ..".

(٢) انظر : المقتضب ٤/ ٢٣١ والأصول ١/ ٣٤٥ .

(٣) الإيضاح العضديّ ١/ ٢٣٥ .

(٤) فى الهمع ٣/ ٥٤ : " .. وزعم الجرجانيُّ أن فتْحة ابن " بناءٌ " .

(٥) انظر : الأصول ١/ ٣٤٥ .

الحكم الثامنُ : التّوكيدُ ، إذا أَكّدْتَ المنادى ، أجريْتَهُ مُجرى الوصْفِ مُفْردًا ، ومُضافًا ، تقولُ في المفرَدِ : يا تَميمُ أَجْمَعونَ ، وأَجْمَعينَ ، فترفعُ وتنصبُ ، وتقولُ في المضافِ : يا تَميمُ كُلَّكُمْ ، وكُلَّهُم،و يا زَيْدُ نفسَكَ ،ونَفْسَهُ بالنَّصبِ لا غيْرُ .

فإنْ أَكّدْتَ مضافاً بمفردٍ أَو مضافٍ ، فالنَّصْبُ ؛ تقولُ : يا غِلْمانَنا أَجْمَعينَ ،ويا إِخْوَانَنا كلَّهُم ، وكُلَّكُم .

الحكم التّاسعُ : عَطْفُ البيانِ ، وهو كالوصْفِ ، مُفْردًا ومُضافًا ؛ تقولُ : يا رجُلُ زَيْدٌ ، وزَيْدًا ، و يا زَيْدُ أبو مُحمَّدٍ ، و أَبا مُحمّدٍ ، وتقولُ - في أَسْماءِ الإشارَةِ -: يا هَذَا زيْدٌ وزَيْداً ، و يا هذانِ زَيْدٌ وعَمرُو ، وزَيْدًا وعمْرًا .

الحكم العاشرُ : البدَلُ ؛ ولا يخلُو : أَنْ يكونَ مُفردًا أَو مُضَافًا ، من مُفْردٍ أَو مُضافٍ ، فإِن كَانَ مُفْردًا من مُفْردٍ ، تَبِعَه في الّلفظِ ، نحو : يا زَيْدُ زَيْدُ ، وَإِنْ كانَ مُفردًامن مُضافٍ ، أوَ مضافًا من مُفرَدٍ أَو مُضافٍ ، فالنّصْبُ لاغَيْرُ نحو : يا زيدُ أَخانَا ، ويا أَخانا زيْدًا ، ويا أخَانَا غُلامَ زيْدٍ ؛ لأَنَّ البدَلَ في حُكم تكْريرِ العاملِ ؛ فكأَنَّكَ قُلْتَ : يا زَيْدُ يا زَيْدُ ، ويا زيْدُ يا أخَانَا ،وتقولُ : يا هؤُلاءِ الطِّوَالُ - على الوصْفِ - والأجودُ : البَدَلُ من الموصوفِ المحذوفِ ، فإِنْ قُلْتَ يا هؤُلاءِ الرِّجالِ ، فالوصْفُ .

الحكمُ الحادى عَشَرَ : العَطْفُ : ولا يخلُو المعطوفُ : أَنْ يكونَ مُفردًا ، أَو مضافًا .

فالمضافُ : ليسَ فيه إِلاَّ النَّصْبُ على الموضِعِ ، واللَّفْظِ ؛ تقولُ - يا زيْدُ وعَبدَاللّهِ ، ويا رجُلُ وأَبَا بكْرٍ ، ويا غُلامَ زيْدٍ وصاحبَ عَمْرٍو ، ويا رجُلاً وأَبا مُحمد ، وكذلك إِنْ عطفْتَهُ على المنادَى الموصوفِ ، نحو : يا زيْدُ الطَّويلُ وذَا

الجُمَّة ، قال المازنيُّ [1] : فإن عطفْتَه على الطويل ، رفَعْتَهُ وقلْتَ : وذُو الجُمَّة، والنحاةُ على خلافه .

وأَمّا المفردُ : فلا يخلُو : أَنْ يكونَ فيه أَلفٌ ولامٌ ، أَو بغير أَلفٍ ولامٍ .

فإنْ لم يكنْ فيه أَلفٌ ولامٌ ، فحكمُه حُكْمُه لو ابْتُدِئَ بِهِ ؛ تقولُ : يا زيْدُ وعَمرُو ، ويا عبدَاللّه وزَيْدُ ، ويا زَيدُ أو عَمْرُو ، ويا زيدُ لا عَمْرُو ، وقد جَوَّزَ المازنُّي [1] والأخفشُ [2] فيه النَّصبَ .

وإنْ كان المعطوفُ بأَلف ولام كنْتَ مُخيَّرًا في الرَّفْعِ – على اللَّفظِ – والنَّصبِ – على الموْضِعِ – نحو : يا زَيْدُ والْفَضْلُ والفَضْلَ ، وقد قُرِئَ بهما قوله تعالَى : ﴿ ياَ جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ [3] ، واختار سيبويه [4] الرّفْعَ [5] ؛ وكانَ المبرّدُ [6] يختارُ الرّفْعَ في مثل " الحارث " ، والنصبَ فى " الرّجل " [7]

---

(١) انظر : الأصول ١/ ٣٧٢ .

(٢) لم أقف على هذا الرأي منسوبا إلى الأخفش فيما بين يَديّ من مصادرِ .

(٣) ١٠/ سبأ .

(٤) الكتاب ٢/ ١٧٨ .

(٥) وبه قرأ السُّلَميُّ وابن هُرْمز وأبو يحيى وأبو نَوْفل ويعقوبُ وابن أَبي عبلة ، وجماعةٌ من أَهلِ المدينة وعاصمٌ في رواية ووردَ الرَّفْع أيْضا عن أبي عمرو . والرَّفع عَطْفٌ على لفظ " جبالُ " .
وقيل: عطفٌ على الضمير فى " أَوِبِي " ، وسوّغ ذلك الفصْلُ بالظرف ،وقيل : الرفع بالابتداء ، والخبر محذوفٌ ،أي : والطير تُؤَوِّبُ .
وقرأ الجمهور بالنصب ، عطفاً على موضع " جبال " أو بإضمار فعلٍ تقديره : وسَخَرنا له الطيرَ ، أَوْ عطفاً على " فضلا " .
انظر : النشر ٢/ ٤٩ والبحر المحيط ٧/ ٢٦٣ .

(٦) انظر : المقتضب ٤/ ٢١٢ – ٢١٣ .

(٧) في الأصول ١/ ٣٣٦ : " .. وكان أبو العباس يختار النصبَ فى قولك : يا زيْدُ والرجلَ ، ويختارُ الرفع فى " الحارث " إذا قُلت يا زيْدُ والحارثُ .. " .

ويَدْخُلُ في هذا الحكم : إذا ناديْتَ جَماعةً من العدد، وعَطَفْتَ عليها جماعةً من العَدد أُخْرى – وليسَ فيها ألفٌ ولامٌ– رفعتَهُما[1] ، نحو : يا ثَلاثَةُ وثلاثُونَ ، وَإِنْ كان فيهما أَلِفٌ ولامٌ فلكَ فِيه الرَّفعُ [1] والنَّصْبُ ، نحو : يا ثلاثةُ والثَّلاثونَ ، و الثَّلاثِينَ ، فتَبْنى الثلاثةَ على الضَّمّ ؛ لأَنَّها نكرةٌ مقْصودَةٌ ؛ وترفعُ " الثلاثِيْنَ " على اللَّفْظِ ، وتَنْصبُها على الموْضِعِ ، فإِنْ لمْ تَقْصد الثَّلاثَةَ نصَبتَهُمَا معاً ، وَإِنْ أظهْرتَ حرفَ النداءِ فالرَّفعُ لا غيْرُ ، نحو : يا ثَلاثةُ ويا ثَلاثونَ .

الحكْمُ الثاني عَشَرَ : إذا كرَّرْتَ الاسْمَ المنادَى ، وأَضفْتَ الثانِيَ منهُما فَلَكَ فيه مذهبانِ :

أحدهما : ضَمُّ الأوَّلِ ونَصْبُ الثَّاني ،وهو الجيِّدُ ، كقولك : يا قُرَيْشُ قُرَيْشَ هاشِمٍ .

والثَّاني : نَصْبُ الأوَّلِ ، نحو : يا زَيْدَ زيْدَ عَمرٍو ، كأَنَّكَ قُلْتَ : يا زَيْدَ عَمْرٍو زَيْدَ عَمْرٍو ، ومنْه قولُ جريرٍ[2] :

يا تيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبا لكُمُ   لا يُلْقِينكّمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ

الحكم الثَّالِثَ عَشَرَ : قد استَقبَحَ جَماعةٌ من النُّحاة الحالَ في المنادَى

---

(١) انظر : الأصول ١/ ٣٤٤ – ٣٤٥ .

(٢) ديوانه (تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه) ٢١٢ .

وهو من شواهد سيبويه ١/ ٥٣، ٢/ ٢٠٥ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٤/ ٢٢٩ والأصول ١/ ٣٤٣ واللامات ١٠١ والخصائص ١/ ٣٤٥ والتبصرة ٣٤٢ وأمالي ابن الشجريّ ٢/ ٨٣ وابن يعيش ٢/ ١٠ و١٠٥ والمغني ٤٥٧ وشرح أبياته ٧/ ١١ والخزانة ٢/ ٢٩٨ .

لا يُلقينكم الضمير لتيْم بن عبد مناة ، وعديّ هذا : هو عدي ابن عبد مناة ، نَسَبَه إلى أخيه . عُمُر : هو عُمَر بْنُ لجأ السوْأةُ : الفعلةُ القبيحة .

منْهُم المازنُى[1] ؛ فلا تقولُ : يا زَيْدُ قائمًا ، وأجازهُ آخرونَ ، منْهُم المبِرّدُ،[2] وقالَ[3] : أُنادِيه قائِمًا ولا أُنادِيه قاعداً ، وأنشدَ[4] :

يأُ بؤسَ للَحربِ ضرَّاراً لأقْوامِ

الحكْمُ الرّابعَ عشَرَ : قد أدْخلوا على المنادى " لاَمَ " الاسْتغاثَةِ ،وتدخل في المسْتغاثِ بِه والمسْتغاثِ إليْه ، ويُسَمّيَانِ " المدعُوَّ ،والمدْعُوَّ إليْهِ " ؛ فالمسْتغاثُ به تُفْتَحُ مَعَه ، نحو : يا لَزيْدٍ ، وتُكسَرُ مَعَ المسْتغاثِ إليْه ، نحو : يا لِلْعجبِ، وتَجمَعُ بينَهُما مُقَرَّيْنِ على حالِهما فَتْحًا وكَسْراً ؛ فتقولُ : يا لَزيْدٍ لِلْعَجَبِ ، ويا لَزَيْدٍ لِلخَطْبِ الجليلِ ، ويا لَلْقومِ لِلماْءِ .

---

(١) ذكر ابن السرّاج فى الأصول ١/ ٣٧٠ رأىَ المازنيِّ نقلاً عن المبّرد فى سياق حديث طويل بدأه بقوله قال أبو العباس : " وقال : قُلت لأبيِ عُثمان : ما أنكرْتَ من الحال للمدْعوِّ .." ونقل هذا الحديث أيْضا عن ابن السرّاج أبو البَركات الأنبارى فى الإنصاف ٣٢٩ .

(٢) لم أقف على هذا الرأي للمبرّد في كتبه المطبوعة ، ووجدته في أصول ابن السرّاج ١/ ٣٧٠ - ٣٧١ فى سياق سؤال أبي العباسي المبرّد لأبي عثمان المازنيّ المشار إليه سابقاً .

(٣) فى الموضع السابق من الأصول : " قال : فلا أرى بأساً بأَنْ تقول على هذا : يا زَيْدُ قائماً ، وألْزَمُ القياسَ .. " .

(٤) للنابغة . ديوانه ٨٢ . هذا وفي الموضع السابق من الأصول أيضا : " .. قال أبو العباس : ووجدْتُ أنا تصديقاً لهذا قوْلَ النّابغَة :

قالت بنو عامر .. البيت

وهذا عجز البيت ، وصدره :

قالت بنو عامر خالوا بنى أسَدٍ

والبيتُ من شواهد سيبويه ٢/ ٢٧٨ ، وانظر أيْضا المقتضب ٤/ ٢٥٣ والخصائص ٣/ ١٠٦ والإنصاف ٣٣٠ ،وابن يعيش ٣/ ٦٨ و ٥/ ١٠٤ والخزانة ٢/ ١٣٠ و ٤/ ١٠٨ .

فإن عَطَفْتَ على المسْتغاثِ بِهِ مُسْتَغاثاً بِهِ كَسَرْتَ " لامَه " ؛ لأنَّ اللَّبْسَ قد زال بَحرْفِ العَطْفِ ، نحو : يا لَزَيْدٍ ولِعمرٍ ولِلْعَجب ، قالَ[1] :

يدْعوكَ ناءٍ بعيدٍ الدَّار مُغْتَرِبٌ يا لَلْكُهولِ ولِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

ويُحذَفُ المسْتَغاثُ به ، فتقولُ : يا لِلْعَجَبِ ، ويا لِلْماء ؛ كأنَّكَ قُلْتَ : يا لَقوْمٍ لِلْعجب ، و يا لَقوْمٍ لِلماء .

ولابُدّ – مع هذه اللامِ – من أمْرٍ مُتَعَّجبٍ منْه ، ومَدْعُوٌّ إليْه ، لَفْظاً أَو تقديرًا ، ولابُدّ من وجود " يَا " مَعَها ، دونَ سائرِ أخواتِها ، ولا يجوزُ دُخولُها على مَنْ هو قَريبٌ منْكَ ومُقْبِلٌ عليكَ ، قالَ سيبويه : إِنَّها بمنزلةِ الألِفِ التيُ يبيَّنُ بها إذا أَرَدْتَ أَنْ تُسْمِعَ بعيداً ، ومن أَمثالِهِمْ : " يا لَلْعَجب[2] ويا لَلْماءِ " لمَّارأَوْاعَجَباً ، أو ماءً كثيرًا ، كأَنَّهم قالوا :تعالَ يا عجَبُ ، وياء مَاءُ ؛ فإنَّه زَمانُك، ومثِلُه : يا لَلدَّواهي ، أَيْ : تعالَيْنَ ؛ فإِنَّهُ لا يُسْتَنْكَرُ مجيئُكُنَّ[3] ، وكلُّ ما لا يَصحُّ نداؤُه حَقيقَةً ، يَجْري هذا المَجْرى ، كقوله تعالى : ﴿ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ ﴾[4] كأَنَّه قِيلَ : يا حَسْرَةُ تَعالَيْ ؛ فهذا وقْتُك ، فأمّا قولُهم

---

(١) لم أهتد إلى هذا القائل .

انظر : المقتضب ٤/ ٢٥٦ ، والكامل ١٢٠٠ والتبصرة ٣٥٩ و المقرّب ١/ ١٨٤ ، والخزانة ٢/ ١٥٤ والتصريح ٢/ ١٨١ .

(٢) الكتاب ٢/ ٢١٧ .

(٣) انظر : الأصول ١/ ٣٥٤ .

(٤) ٥٦/ الزمر .

" يا وَيْلٌ لكَ"، و " يا ويْحُ "، فكأنَّه نبَّه إنْسَاناً ، ثُمَّ جعَلَ الويْلَ لَهُ ، ومثلُه قولُه[1] :

يا لَعْنَةُ اللَّهِ والأقوامِ كلِّهم والصَّالحينَ على سَمْعانَ مِن جارِ

كأنَّه قالَ : يا قومُ ، لَعْنَةُ اللَّهِ على فُلانٍ ، فحَذَف المنادَى .

الحكم الخامسَ عشَرَ : قد اخْتُصَّ النداءُ بأشياءَ لا تكون في غيرِه ؛ قالوا يَالُكَعُ ، ويا فُسَقُ ، لِلرَّجُلِ ، ويا لكَاعِ ويافَسَاقِ ، للمرْأة ، عُدِلَ عن "فاعل" ، و "فَعْلاَءَ" إلى "فُعَلٍ" و " فَعَالِ " ؛ للمبالَغةِ[2] ، ولمْ يسْتعملوهُ إلاَّ في النِّداء وَهُو فيه مَعْرِفَةٌ ، فإن لمْ تُرِدِ العدْلَ ، قُلْتَ : ياأَلْكَعُ ، ويا لَكْعَاءُ ،وقد جاءَ في غير النِّداءِ شاذًّا في الشِّعْرِ ، قالَ[3] :

أُطوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إلى بَيْتٍ قعيدَتُه لكَاعِ

وقد جاءَ العدْلُ في غير النداءِ ، قال صلّى اللّه عليه وسلّم – في أَشْراطِ السَّاعةِ – : " حتَّى تَرَى أَسْعَدَ النَّاسِ/بالدُّنْيا لُكعَ ابنَ لكعَ "[4] يُريد : اللَّئيم،

(١) لم أهتد إلى اسْمِه .
والبيْتُ من شواهد سيبويه ٢/ ٢١٩ ، وانظر أيْضا : الكامل ١١٩٩ والأصول ١/ ٣٥٤ والتبصرة ٣٦٠ وأمالي ابن الشجريّ ١/ ٣٢٥ و ص/ ١٥٤ والإنصاف ١١٨ وابن يعيش ٢/ ٢٤ و ٨/ ١٢٠ والمغني ٣٧٣ وشرح أبياته ٦/ ١٧١ .

(٢) في الأصول ١/ ٣٤٧ : " للتكثير والمبالغة " .

(٣) هو الحطيئة . انظر ديوانه ٢٨٠ .
انظر : المقتضب ٤/ ٢٨٣ والكامل ٣٣٩ ، ٧٢٦ ، ١٢٣١ والتبصرة ٣٥٤ وأمالي ابن الشجري ١٠٧/٢ وابن يعيش ٤/ ٥٧ والخزانة ٢/ ٤٠٤ .

(٤) أخرجه الترمذيُّ في كتاب الفِتن ٤/ ٤٩٤ عن حذيفة بن اليمان ، ولفظه : " لا تقوم الساعةُ حتى يكونَ أسْعَدُ الناسِ بالدُّنيا لكعَ بن لُكعَ " .

أَحَدِ ابنَيْها فقالَ : " أَثَمَّ لُكعُ "(١) .

يُريد : الصَّغيرَ . وقالوا – في النِّداء – يا هَنَاهُ ، أَيْ : ياَ رجُلُ ، فزادوا الهاءَ وحرّكوها ، وقياسُها السُّكونُ .وقالوا : يا فُلُ أقْبل ، يُريدونَ : يا فُلانُ، وليَس ترْخيمًا لـ " فُلانٍ " ، ولكنَّه اسْمٌ مُرْتَجلٌ ، ولمْ يَجِئْ – في غير النِّداء – إلاَّ في الشِّعر ، في قَوْلِهِ (٢) :

في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عنْ فُلِ

يُريُد : عن فُلانٍ ، فإن عَنَوُا امرأةً ، قالوا : يا فُلَةُ أَقْبِلِي .

وقد زادوا في آخرِ الاسْمِ المنادَى " ألفًا " ، إذا أَرَدْتَ أَنْ تُسمِعَ بعيدا ، نحو : يا زَيْداَ أَقْبِلْ ، ويا قَوْمَا تعالَوْا ، فإنْ وَقَفْتَ زِدْتَ " هاءً " فقُلْتَ: " يا زَيَداهْ "

خاتِمَةٌ لبابِ النّداءِ :

قد أَجْرَتِ العربُ أَشْياءَ على طريقَةِ النداءِ ، وأرادَتْ بِه الاخْتِصاصَ ، لا النِّداءَ ؛ حَيْثُ كانَ النِّداءُ مُخْتَصًا .وذلك قولُهم : أَمَّا أَنا فأَفْعَل كذا وكذا أَيُّها الرجلُ ، و " نحْنُ نَفْعلُ كذا وكذا أَيُّها القوْمُ " .و " اللّهُمَّ اغفرْ لَنا أَيَّتُها العصابَةُ" قال سيبويه(٣) : أَرادَ أَنْ يؤكِّد ؛ لأنَّه قد اخْتَصَّ ، إذْ قال : " أنا " ، قاَل ابْنُ

---

(١) أخرجَهُ مُسلْمٌ في صَحيحه عن أَبي هريرةَ في كتاب " فضائل الصحابة " " باب فضل الحسن والحسين رضى الله عنهما " ٤/ ١٨٨٢

(٢) هو أبو النجم العجْليّ .
والبيتُ من شواهد سيبويه ٢/ ٢٤٨ و ٣/ ٤٥٢ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٤/ ٢٣٨ والأصول ٣٤٩/١ والمغني ١٥٤ وشرح أبياته ٣/ ٣٦٤ والخزانة ٢/ ٣٨٩ واللسان (لجج) و (فلن) .
اللّجَّة – بفتح اللم – : اختلاط الأصوات في الحرْب .

(٣) الكتاب ٢/ ٢٣٢ .

السَّرَّاج :[1] ولكنَّه أَكَّدَ ، كما تقولُ لِمَنَ هو مُقْبِلٌ عليكَ : كذا كانَ الأمْرُ يا أبا فُلانٍ ، ولا تُرِيدُ نداءَهُ ؛ فجعلوا " أيًّا " مَعَ صفَتِه دَليلاً على الاختصاصِ ، ولمْ يُريدُوا بـ " الرَّجُلِ " و " القوْمِ " و " العِصابة " إلاَّ أنْفُسَهم ، كأنَّه قالَ : أمَّا أنا فأفعَلُ مُتَخَصِّصًا بذلك من بينِ الرِّجال ،ونحْنُ نفعلُ مُتَخصِّصِين مِن بينِ الأقوامِ ،واغْفرْ لَنا مَخْصوصينَ من بَيْنِ العصائبِ .

ولا يَدْخُل حَرْفُ النِّداءِ في هذا البابِ ؛ لأنَّكَ لَيْسَ تُنَبِّهُ غيْرَك .

ومن هذا البابِ :إنَّا مَعْشَرَ العَرَبِ نَفْعَلُ كذا ، و : إنَّا مَعْشَرَ الصّعاليكِ لا قُوَّةَ بنا على المروءَة ، ونَحنُ العَرَبَ أقْرَى النَّاسِ للضَّيْفِ و : بكَ اللَّهَ نرجُوا الفضْلَ ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ : اللَّهُمَّ اغْفرْ لهُم أيَّتُها العِصابةُ ، قالَهُ المبرّدُ. [2]

---

(١) الأصول ١/ ٣٦٧ .

(٢) لم أقِفْ على هذا القول للمبّرد في كتبه المطبوعة ، ووَقَفتُ عليه في أصول ابن السرّاج ١/ ٣٧٠ قال ابن السراج : " قال أبو العباس .. وقال في قولهم : اللَّهُمَّ اغفر لنا أيّتها العصابة : لا يجوز : اللَّهُمَّ اغفرْ لهم أيّتُها العِصابةُ... " .

الفَصْلُ الثّاني

مِن بابِ النِّداءِ : في التَّرخيمِ

وفيه ثَلاثَةُ فروعٍ :

الفرْعُ الأَوَّلُ : في تَعْريفه . ١٢٠/أ

الترخيمُ- في اللُّغَة - الرأْفَةُ والإِشفاق ، وقيلَ : التسْهيلُ والتَّلْيينُ ، و وهُو - فى العَربيَّةِ - حَذْفُ يلْحَقُ أَواخِرَ بَعْضِ الأَسْماءِ المناداة ؛ تَخْفيفاً. وهو من خواصِّ الأَسْماءِ ، وخَصُّوا بِهِ النداءَ ؛ لكثْرتِهِ في كِلامهم ؛ لأَنَّ الحذْفَ يتطرَّقُ كثيرًا إِلى ما يتكرَّرُ في كلامهم ، حتَّى اسْتَغْنَوا بالحرْفِ عن الكلمة ، كقولِ الشَّاعِرِ[(١)] :

قُلْنا لها قِفِي قالَتْ قافْ

تُريد : أَقِفُ ، ومثْلُ هذا في الكلامِ كَثيرٌ .

وأَمَّا شُروطه : فهي - في الغالب - سَبْعٌ .

الأَوَّل : أَنْ يكونَ منادًى ، فلا يُرخَّمُ غيرُ المنادَى ، إِلا شاذًا ، أَو في الشِّعر .

الثّاني : أَنْ يكونَ مُفردًا ؛ فلا يُرخَّمُ المضافُ ؛ لأَنَّ الترخيمَ يصيرُ حَشْواً ، ولا يَلْحَقُ المضافَ إِليه ؛ لأَنَّه غيرُ منادَى ، ولا يُرَخَّم المشابهِ للمضافِ ؛ لأَنَّ معمولَهُ مِن تمامِهِ ، ولا مستغاثُ بِهِ ؛ لأَنَّه كالمضافِ ، وإِنَّه مُعْرَبٌ .

الثَّالِثُ : أَنْ يكونَ عَلَماً ، إِلاَّ أَنْ يكونَ مُؤَنَّثًا بالتَّاءِ ، فلا يَفْتَقِرُ إِلى التَّعْريفِ،

---

(١) هذا الرجز للوليد بن عقبة بن أبى معيط .

وانظر : الخصائص ١/ ٣٠ ، ٨٠ ، ٢٤٦ و ٢/ ٣٦١ ،وشرح شواهد الشافية ٢٧١ .

الضمير في " لها " للإبل أو الخيل التى كان يسوقها الوليدُ .

فَضْلاً عن العلَميَّةِ ، وقد شَذَّ قولُهم : يا صَاحِ ، فرخَّموه نكرةً غيرَ مُؤَنَّثٍ ؛ يُريدون : يا صاحِبُ ، ولقد كثُرَتْ هذه الكلمةُ في كلامهم حتَّى لم تكدْ تُسْمَعُ إلا مُرَخَّمَةً ، وحتَّى حذفوا معها حَرْفَ النداءِ .

الرَّابعُ : أَنْ يكونَ مَبْنيًا في النِّداءِ ؛ لأنَّ الحذْفَ تغْييرٌ ، والبناءُ تغييرٌ ، فأَشْبَهَهُ.

الخامسُ : أنْ يكونَ الاسْمُ على أكثرَ من ثلاثة أحْرُفٍ ؛ لِيَبْقى بعدَ الحذْفِ على مثالِ الأُصولِ ، إلاَّ أَنْ يكونَ مؤنَّثاً ، والفرَّاءُ [1] يُرخِّمُ منْهُ . ما كان مُتَحرِّكَ الأوسَطِ ، نحو : عُمَر .

السَّادسُ : أَنْ لا يكونَ مندوبًا ؛ لأجْلِ زيادَتِه ؛ فيكونَ ذلك نَقْضاً للْغَرَضِ منْها .

السَّابِعُ : أَنْ لا يكونَ اسْمَ إشارَةٍ ، نحو " هؤلاء " إذا كان مَمْدوداً ؛ لأنَّه ليسَ للنِّداءِ فيه عَمَلٌ ؛ وكانَ يلْتَبِسُ مَمْدودُه بمقْصورِه .

الفرْع الثَّاني : في تَقْسيمه .

الترخيم/يَدْخُلُ في الكلام على ضربين : ‎/١٢٠

أَحدهما : أَنْ تَحذفَ آخرَ الاسْم وتدعَ الباقِيَ على ما كان عليه قَبْلَ الحذفِ من الحركَةِ والسُّكونِ ، نحو : يا حَارِ ، ويا جَعْفَ ، ،يا بُرْثُ ، ويا قِمَطْ في : حارثٍ ،وجَعْفرٍ ، وبُرْثُنٍ ، وقِمَطْرٍ .

الثَّاني : أَن تَحْذِفَ ما تَحْذِفُ من الاسْم ،وتَجْعَلَ ما بَقِيَ اسْمًا مُفْرَدًا، كأنَّك لمْ تحذفْ منه شَيْئاً ، ثُمّ تَضُمَّه ، فتقولَ : يا حارُ ، ويا جَعْفُ ، و يا بُرْثُ و يا قِمَطُ ، وكلا القسْمينِ من لُغَةِ العربِ ، والأَوَّلُ : أكثرُهُما اسْتعمالا ، وأقواهُما في النَّحو .

---

(١) انظر : الأصول ١/ ٣٦٥ .

والحرْفُ المحذوفُ منه مُرادٌ ؛ لأنَّكَ إذا وصَفْتَه ، رَفَعْتَ الصِّفَةَ فَقُلْتَ : يا حارِ الظريفُ ، وقد مَنَعَ بعضهُم وَصْفَ[1] المرخَّم ولمْ يُبالوا بما بَقِيَ منْه بعدَ الحذْفِ ؛ أَلَه نظيرٌ ؟ أَمْ لا ؟

وأمَّا الضَّرْبُ الثَّاني ، فلابُدَّ أنْ يبقى لَه بعد الحذفِ نَظيرٌ ، وهو أَشْكَلُ القسْمينِ في النحو ؛ ولذلك يدْخُلُه الاعتلالُ ، من القَلْبِ والرّدِّ والحذْفِ كما سنذكُرُه .

وقد يشْتَرِكُ القسْمانِ في اللَّفْظِ ، ويختلِفانِ في التقدير ، نحو : يا بُرْثُ؛ فإنَّ ضمَّةَ " الثَّاءِ " في الأوَّلِ هي ضَمَّةُ الكَلِمَةِ ، وفي الثَّاني ضَمَّةُ النداءِ .

وأكثرُ ما وَرَدَ الترخيمُ من الأسْماءِ في : " حارِثٍ " و " مالِكٍ " و " عَامِرٍ " قاله سيبويه[2] ، وإنْ كانَ في غيرِها من الأعَلامِ جائِزًا ، وزَعَمَ الكسائِيُّ[3] أنَّه لم يَسْمع عَلَماً مُرخَّماً سِوى هذه الثلاثَةِ ، إلاَّ ما فيه زَائدٌ أَوْ " هاءُ " التأْنيثِ؛ وهذا يدلُّ على أنَّ الحذفَ إنمَّا يقعُ فيما كثُر من كلامهم .

الفرع الثالث : في أحكامه .

الحكمُ الأوَّلُ : إذا كان في آخِرِ الاسمْ زائدتانِ زِيدَتا، حَذْفتَهُمَا في التَّرخيم معاً ، نحو قولكَ : يا عُثْمَ ، ويا مَرْوَ ، في : مرْوَانَ ، وعُثْمانَ ، وهذا النَّوْعُ من الزِّيادة يقَعُ في الكلامِ ، في نحو : غَضْبانَ وعُثْمانَ ، وسِرْحانَ

---

(١) قال ابن السّراجِ : " ونعْتُ المرخَّم عندي قبيح ، كما قال الفرّاءُ ؛ مِنْ أجل أنّه لا يُرَخّمُ الاسْمُ إلا وقد عُلِمَ ما حُذِفَ منه وما يُعْنَى به .. " الأصول ١/ ٣٧٤.

(٢) قال في الكتاب ٢/ ٢٥١ : "ولَيْسَ الحذفُ لشَيْءٍ من هذه الأسماء ألزمَ منه لـ " حارِث ومالك وعامر " وذلك لأنَّهُمْ استعملوها كثيراً في الشِّعرِ ، وأكثر التسمية بها للرجال " .

(٣) لم أقف على هذا الزعم للكسائيّ فيما بين يديّ من مصادرِ .

وعَلْيانَ (١) ؛ وبالألفِ والنُّونِ في التّثْنِيَةِ ،والواوِ والنُّونِ في الجمعِ ، والياءِ والنونِ فيهما ، والألِفِ والتاء في جَمعِ المؤنَّثِ ، وألِفَي التّأنيثِ في نحوْ : صَحْراءَ ، وياءَي النّسَبِ .

فإنْ حَذَفتَهُما وبَقِيَ الاسْمُ على أقلَّ من ثلاثة أحْرُفٍ ، أو لمْ تكنِ الكلمةُ قدِ اسْتُعْمِلَتْ على حرفَيْنِ اقتصرْتَ على حَذْفِ الآخِرَةِ منهُما ،وذلكَ لَو رَخَّمْتَ " بَنُونَ " اسْمَ رَجُلٍ ، قُلْتَ – في اللُّغَةِ الثّانِيَةِ – يا بَنِي ، فحَذَفْتَ " النّونَ " وحْدَهَا وقَلَبْتَ الواوَ " ياءً " على ما يوجبُه التّصْرِيفُ ، وأبقَيْتَها بحالِها في الأولى ، ولو رَخَّمْتَ " يدانِ " عَلَماً ، حَذَفْتَهُما معًا وإن بَقِيَتِ الكلمةُ على حرْفَيْنِ[٢] ؛ لأنّها قدِ اسْتُعْمِلَتْ كذلك ،ومنهُم مَن[٣] حذَفَ النونَ وَحْدَها ، وقالَ : يا يدَا . ٢١

وَإنْ كانَتِ الكلمةُ – بَعْد الحذفِ – لاَ تبْقَى على مِثالِ الأُصولِ ، لمْ تُرخَّمْ، نحو " طيْلَسَان "[٤] عَلَماً ، فيمَنْ كَسَرَ اللاَّمَ ؛ لأنَّه يبْقى على "فيْعِلٍ" بكسْرِ اللامِ، وليسَ في الصَّحيح من كلامِهِمْ ، وإنمَّا جاء في المعْتل ؛ نحو " سَيِّدٍ " و "ميِّتٍ".

---

(١) العَلْيَانُ : الطويلُ الجسيمُ ،ويَسْتوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ .

(٢) هذا الكلام بنَصّه في المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٥٥١ ، قال ابن عقيل " وفي البديع ؛ في "يدان" عَلَمًا أنّك تحذفُهُما ، وإنْ بَقِيَتِ الكلمةُ على حرفَيْنِ ؛ لأنها قد استُعْمِلَتْ كذلك ، ومنهم من حذف النُّونَ وحدها .. " .

(٣) وهم أكثر النحاة ؛ لأنَّ ما فيه زائدتان زيدَتا معاً يُحذفانِ معاً ، كعلامةِ التثنية ، بشرطِ بقاءِ الاسْمِ بعدَ الحذْفِ علي ثلاثة أحْرُفٍ ، فإنْ بقِيَ عَلَى أقلَّ لم يُحذفا .
انظر : التبصرة ٣٠٧٥ والمساعد فى الموضع السابق والهمع ٣/ ٨٧ .

(٤) الطيلَسَان – بفتح اللام ، وسمع كسرها – : ضربٌ من الأكْسِيَة ، قيل : هو مُعَرَّبٌ ،وجَمْعُهُ : طيالِسَةٌ.

فإن رَخّمْتَ "قاضُونَ " عَلَمًا ، حذفْتَ " الواوَ "و " النُّونَ " ، وأعَدْتَ " اليَاءَ" التَّي كنت حذفتَها من واحِدِه ، فقُلْتَ : يا قاضِـي ، ونَحْوُ منْه ترخيمُ : " رَادّ " و " مُحْمَارّ " ، تَحْذِفُ الحرْفَ الأخيرَ ؛ للتّرخيم ، ثُمَّ تُعيدُ الحركةَ المحذوفةَ لالْتِقاءِ السّاكنينِ ؛ فتقولُ : يا رَادِ أقْبِلْ ، ويا مُحْمَارِ أقْبِلْ (١) .

فأمَّا " حَوْلاَيا " (٢) و " بَرْدَرَايا" : فلا تُحذَفُ سِوَى " الألف " الآخِرَة ؛لأنَّ اليَاءَ قبلَها مُتحرّكةٌ ، ويدْخُلُ في هذا الحكم لبْسٌ ، نحو : " زيدونَ " و " زَيْدِيٍّ " فإنَّه يَلْتَبِسُ بِـ " زيْدٍ " غَيْر مُرخّم .

الحكُم الثّاني : إذا كانَ قَبْل آخِرِ الاسْمِ الصّحيح حَرفُ مَدٍّ زائدٌ ساكنٌ ؛ حَذَفْتَ الأصْليَّ ، والزَّائدَ في التّرخيمِ ، إنْ كانَ الباقي ثلاثةَ أحْرُفٍ فصاعداً ، نحو " منصور " ، و " عمّار " ، و " مسكِين " تقولُ : يا مَنْصُ ، و : يَا عمَّ ، و: يا مِسْكِ ، وقد خرَجَ من هذا الحكْمِ أسْماءٌ معْدودَةٌ ، نحو " سِنَّوْرٌ"(٣) ، و برْذَوْنٌ"(٤) ؛ لأنَّ " الواوَ " للإلحاق ،وأمّا نحو "عَطوَّدٌ "(٥) فقَويَتْ " الواوُ " بالحركة ؛فأشْبَهَتِ الصَّحيحَ . فأمّاَ نحو " مُخْتار " فإنَّه لم يُحذفْ منْهُ الألِفُ؛ لأنهَّا مُنقلبَةٌ عن عَيْنِ الكَلِمةِ .

وقولُنا : إذا كانَ الباقِي بعد الحذْفِ ثلاثةَ أحُرفٍ فصاعدًا ، احترازٌ من

---

(١) لأنَّ الأصلَ : رادِدٌ ، ومُحْمَارِرٌ ، وانظر : الأصول ١/ ٣٦٤ .

(٢) مَوْضعانِ منْ أعمال النهروان .

(٣) السِّنَّوْرُ : حيوان ، وهو الهِرُّ .

(٤) البِرْذَوْنُ : الدابّةُ .

(٥) العطوَّد – كَسَفَرْجَل – الشديدُ الشاقُّ من كل شيئٍ وهو أيْضا : السريع من المشْى .

مثْلِ : "عَمُودٍ" و " نَصِيبٍ " و " سِراجٍ " أعْلامًا ؛ لأنها - مَعَ الحذفِ - يَبْقَى منها حرفانِ ؛ فلا تُحذَفُ منْه إلاّ الحرفُ الأخيرُ كذلك/ ؛ فتقولُ في تَرْخيمهِ على القسْمِ الأوّلِ : يا عَموُ ، ويا نَصِي ويا سِرَا وعلى الثّاني : مثلَه إلاّ في " عَمُو " فإنّك تقولُ فيه : يا عَمِي ، تقلبُ الواوَ ياءً والضَّمَّةَ قبلَها كسْرَةً ، كما فَعلْتَ بـ "أَدْلٍ" جَمْع " دَلْو " ، والفرّاءُ يجيزُ حَذْفَ الحرْفَيْنِ(1) .

الحكمُ الثّالثُ : إذا كانَ في الاسْمِ الثّلاثي " هاءُ " تأنيثٍ ثالثةٌ ، جازَ ترخيمُه ، سَواءٌ كانَ معْرِفةً أو نكرةً ؛ تقولُ في "ثُبَةٍ" : يا ثُبَ ويا ثُبُ أقبلْ ، ومنْه قوله(2) في المعرفَةِ :

قِفِي قَبْلَ التفرُّقِ يا ضُبَاعَا

---

(1) فيقول في نحو : عمود وحمار : يا عَمِ ويا حِمَ ، قال ابن السرّاج ولا يُجيزُ - يعْني الفرّاءَ - يا ثَمُوُ ، في : ثمود ؛ لأنّه ليس له في الأسماء نظير ، انظر : الأصول ١/ ٣٦٥ ، والهمع ٣/ ٨٥ .

(2) هو القطاميّ . ديوانه ٣١ .

وهذا صدر البيت ، وعجزهُ :

ولايكُ موقفٌ منكِ الوَدعا

والبيتُ من شواهد سيبويه ٢/ ٤٣٢ ، وانظر أيْضا : المقْتضب ٤/٩٤ والأصول ١/ ٨٣ والإيضاح العضديّ ١/ ٦٩ ، ٢٦٨ والتبصرة ١٨٦ وابن يعيش ٩١/٧ والمغني ٤٥٣ وشرح أبياته ٦/ ٣٤٥ و ٧/ ٢٤٢ و ٨/ ١٢١ والخزانة ٢/ ٣٦٧ .

ضُبَاعا : مرخم ضُبَاعَةَ ، وهي بنْتُ زُفَرَ بْنِ الحارثِ الكلابيّ القيْسِيّ الّذي يمدحه القطامي بقصيدتِه التّي منها الشاهد .

وفي النكرَةِ[1] :

يا ناقُ سيرِى عَنَقًا فَسِيحًا

وحذفُ " الهاءِ " في العَلَمَ أكثرُ في كلامهم ، قالَ سيبويه[2] : وأكثر العَرَبِ يُلزِمونَ الاسْمَ المرخَّمَ - إذا حذَفْتَ منْهُ التاءَ - هاءً في الوقْفِ ؛ لبيانِ الحركَةِ ، فتقولُ : يا سَلْمَهْ ، ويا طَلْحَهْ ، ولم يجعلوا المتكلّم بِالخيارِ ، في حَذْفِ الهاءِ عند الوْقفِ ، فإنِ ا ضْطُرَّ شاعرٌ حَذَفَها ، ويجعلُ مَدَّةَ القافيَةِ بدَلاً منها ، كقوله[3]

كادَتْ فَزَارَةُ تَشْقَى بنا   فَأَوْلَى فَزَارَةُ أَوْلى فَزَارَا

والمبَرِّدُ [4] لا يُجيزُ ترخيمَ النكرةِ العامَّةِ ، نحو شَجَرة ، ونَخْلَة ،وإنما

---

(١) البيت لأبى النجم العِجْليّ.
وهو من شواهد سيبويه ٣/٣٥. وانظر أيْضا :ابن يعيش ٧/٢٦ والهمع ٣/٨٠ و ٤/١١٩.
العنق : ضربٌ من السَّيْر. الفسيح :الواسع. سليمان : هو سليمان بن عبدالملك بن مروان الخليفة الأمويّ.
مقصودة.

(٢) الكتاب ٢/٢٤٢.

(٣) هو عَوْفُ بن عطية ، كما فى المفضّليّات ٤١٦ .
والبيتُ من شواهد سيبويه ٢/ ٢٤٣ ،وانظر أيْضا : الأصول ١/ ٣٦٢ .

(٤) كذا ذكر ابن الأثير وَنَقَلَ عنه هذا الكلامَ بنصّه وفَصّه كلٌّ من ابْنِ عقيل في المساعد ٢/ ٥٤٧ والسّيوطى فى الهمع ٣/٨٠ ولعلّهُما نقلا ذلك عن "التذييل والتكميل " لأبىِ حيّان .
والذى فى المقتضب ٤/ ٢٤٣ - ٢٤٤ : " وأمّا قولُهما يا صاح أقْبل ؛ فإنما رخّموه لكثرته فى الكلام، كما رخموا ما فيه هاءُ التأنيث ، إذْ قالوا : يا نَخْلُ ما أحْسَنك ، يريدونَ : يا نَخْلَةُ فرخّمَ .. " وانظر تعليق الشيخ عُضَيْمةَ في حاشيته على المقتضب ٤/٢٢٤ .

يُرخِّمُ منُها ما كانَ مقصودًا ، وسيبويه [1] لا يُجيزُ ترخيم النكرةِ العامَّةِ ، على القسْم الثّاني ؛ لِئَلاّ يلتَبِسَ بالمذكّر ، وأجازَهُ في مَوْضعٍ [2] آخَرَ ، وأنْشَدَ[3] :

يَدْعونَ عَنْتَرُ والرِّماحُ كأنَّها

بالرّفْعِ . وقَومٌ يقولونَ[4] - في الوصْلِ - يا طَلْحَةَ ، بالفَتْحِ ، كأنَّهُم رَخَّمُوا ، ثُمّ أقْحَموا التاءَ غَيْرَ مُعْتدٍّ بها ، وفَتَحُوها ؛ إتْباعًا ، وعليْه أنْشدُوا[5] :

كِلِيني لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ

الحكم الرّابعُ : قَدْ تَقدَّم أنَّ القِسْمَ الثانيَ يدْخلُه الاعْتِلالُ بِالقلْبِ ، والرَّد والحذْفِ .

---

(١) قال في الكتاب ٢٥١/١ : " واعلم أنَّه لا يجوزُ أنْ تحذفَ الهاءَ ، وتجعلَ البقيّةَ بمنزلةِ اسمٍ ليسَتْ فيه الهاء ، إذا لم يكن اسمًا خاصاً غالبا ؛ مِن قِبَلِ أنَّهُم لو فَعلوا ذلك التبَس المؤنّث بالمذكر .. " .

(٢) الكتاب ٢/ ٢٤٦ .

(٣) لعنترة . ديوانه ٢١٦ .

وهذا صدر البيت وعجزه :

أشطانُ بئرٍ فى لَبان الأدْهم

وانظر : المحتسب ١٠٩/١ والتبصرة ٣٦٧ والمغني ٤١٤ وشرح أبياته ٢٦٦/٦ والهمع ٨٨/٣ .

(٤) في سيبويه ٢٠٧/٢ : " وزعَم الخليل -- رَحِمَهُ اللَّهُ - أنّ قولهم يا طلحةَ أقْبل ، يُشبه : يا تَيمْ تَيْم عَديٍّ؛ مِن قِبَلِ أنَّهُم قد علموا أنَّم لو لم يَجيئُوا بالهاءِ ، لكان آخرُ الاسْم مفتوحاً ، فلمَّا ألحقوا الهاء تركوا الاسْم على حاله التى كان عليها قَبل أن يُلحقوا الهاءَ .. " ، انظر : الخزانة ٣٢١/٢ .

(٥) للنّابغة . ديوانه ٤٠ .

وهذا صدرُ البيت ، وقد سَبق الاستشهادُ بِعَجزِه في صـ ٣٢٠.

وليلٍ أُقاسيه بطيءِ الكواكبِ

والبيتُ من شواهد سيبويه ٢/ ٢٠٧ ، ٢٧٧ و ٣/ ٣٨٢ ، وانظر أيْضا :ابن يعيش ١٢/٢ ، ١٠٧ ، والهمع ٩١/٣ والخزانة ٣٢١/٢ ، ٣٦٦ ، ٣٨٠ و ٥/ ٧٥ .

أمَّا القَلْبُ : فتقولُ في تَرخيم " نَزَوَان " و : " غَلَيَان " : عَلَميْنِ : يا نزَا ويا غلاَ .

وأمَّا الرَّدُّ : فتقولُ في تَرْخيم " شيَةٍ " عَلَمًا : يا وِشَيُ ؛ في قَوْلِ سيبويه[1] ويا وِشْي ، في قَوْلِ الأَخْفَشِ [2] ؛ لأَنَّ المحذوفَ لمَّا عادَ ، أعادَ الكَلِمَةَ إلى أصْلِها .

وأمَّا الحذْفُ : فتقولُ - في تَرْخيم " بُلَهْنِيَةٍ [3] عَلَماً - يا بُلَهْنِي ، بحذْفِ فَتْحَةِ " الياءِ. ١٢٢/أ

الحكْمُ الخامسُ: مَن قالَ بالضَّرْبِ الأوَّلِ لمْ يَجُز لَه أنْ يُرخِّمَ في الشّعْرِ في غَيْرِ النداءِ " ، لأنَّه اعتبرَ المحذوفَ ، إلاَّ سيبويه[4] ، وأنشدَ[5] :

أَلاَ أَضْحَتْ حبا لكُم رِماما وأَمْسَتْ منْكَ شَاسعةً أُماما

فَرخَّمَ في غيرِ النداءِ ، على هذه اللُّغَةِ . ومَنْ قالَ بالضَّربِ الثَّانى ، جازَ

---

(١) لأنَّه يقول في النَّسبِ إليه : وِشَوِيٌّ . انظر : الكتاب ٣/ ٣٦٩ .

(٢) انظر : المقتضب ٣/ ١٥٦ - ١٥٧ والأصول ١/ ٣٧٦ .

(٣) البلهنيةُ : سَعةُ العيش ورفاغيتُه . الصحاح (بلهن) و (رفغ) .

(٤) الكتاب ٢/ ٢٧٠ .

(٥) لجرير . ديوانه ٤٠٧ ، وروايتُه :

أصبح حبلُ وصلكم رماما وما عهد كعهدك يا أماما

ولا شاهد في البيت - على رواية الديوان - على ما أورده المؤلف شاهدا عليه .

وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٢٧٠ ، وانظر أيْضا :نوادر أبي زيد ٢٠٧ والإنصاف ٣٥٣ والخزانة ٢/ ٣٦٣.

الرمام : جمع رَميم ، وهو الخَلَقُ البالي ، يُريدُ :أن حبال الوصل بينه وبين أُمامَةَ قد تقطّعتْ للفراق الحادث بينهما . هذا ما نقله البغداديّ عن الأعلم في شرح مفردات الشاهد ، ثمَّ قال البغداديُّ : والصوابُ ما قاله النحّاسُ : أَنَّ الرِّمامَ : جمعُ رُمَّة - بالضم - وهي : القطعةُ الباليةُ من الحبل .

لَه أَنْ يُرَخِّمَ في الشِّعرِ ، في غيْرِ النِّداء ؛ لأنَّه أَلْغَى المحْذوفَ من الاسْم.

الحكمُ السَّادِسُ : إذاَ رَخَّمْتَ المركَّبَ ، حذَفْتَ الاسْمَ الآخِرِ منْه لاَ غيْرُ؛ تقولُ في ، " مَعْدِي كَرِبَ " : يا مَعْدِي، وفي " خَمْسَةَ عَشَرَ " علَمًا : يا خَمْسَةَ ، وإذا وَقَفتَ وقَفْتَ بالهَاء ، فلا َتحْذف مع المركب غيْرَهُ ، فأمَّا نحو "تَأَبَّطَ شرًا " ، و : " بَرَقَ نحرُهُ " فلا يُرخَّمُ .

الحكمُ السَّابِعُ : إذا رخَّمْتَ اسْمًا مُدغَمَ الآخِرِ ، وما قَبْلَ السّاكنِ ساَكِنٌ؛ فإنْ كانَ للسّاكِنِ حظٌّ في الحركة (١) أَعْدتَها إليْه ، نحو " مُحْمارٌّ " تقولُ - على الأوّلِ - يا مُحمارِ ، ولو رَخَّمْتَ : " مَفَرًّا " و " مَرَدًّا " قُلْتَ : يا مَفْرَ(٢) ،ويا مَرْدَ، وإنْ لمْ يكنْ للسّاكِنِ حَظٌّ في الحركة ، حرّكْتَه بما يُقارِبُه مِن الحركاتِ ، تقولُ في " إِسْحَارّ"(٣) علَمًا : يا إِسْحَارَ (٢) ، فتفتَحُ .

خاتمةٌ لباب الترخيم:

في ذكر أَمْثِلَةٍ منْهُ مُشْكِلَة ، تقولُ في ترخيم " كَرَوَان " علَمَا - على الأول- يا كَرَوَ ، وعلى الثاني : يا كَرَا ، تقلبُ " الواوَ " أَلفًا ؛ لتحرّكها وانْفتاحِ ما قبلَها ، فأمَّا قولُهم : أَطرِقْ كرَا(٤) ،فيمَنْ يريدُ :يا كَرَوانُ ، فَشاذٌّ من وجْهَينِ : حَذْفِ " يا " وهو نكرةٌ ، وترخيمِه وهو نَكِرَةٌ ،وقيلَ : إنَّ " كَرَا " اسْمُ ذَكَرِ الكَرَوانِ .

---

(١) بأَنْ كان الساكن متحركا في الأصل ؛ إذْ أصْلُ : مُحْمارّ : مُحْمارِرٌ ، وانظر ما سبق في صـ ٤١٧.

(٢) انظر الأصول ١/ ٣٦٤ .

(٣) الإسحارُّ :بقلَةٌ تُشبه الفُجْلَ . انظر : تاج العروس (سحر) .

(٤) سبق تخريجُه قريبًا .

وتقولُ في ترخيمِ " ترْقُوَةٍ " [" وَعرقُوَةٍ "][1] ، على الأوَّلِ : يا ترقُوَ، ويا عَرْقُوَ ، وعلى الثّاني : يا تَرْقِي ، ويا عَرْقِي ، «تَقلِبُ الواوَ ياءً» والضمّةَ قبلهَا كَسْرَةً ؛ لأنَّه ليْسَ في الكلام اسْمٌ آخرُه "واوٌ" قبلهَا ضمَّةٌ إلاَّ الأسْماءُ السّتّةُ .

فأمَّا تَرخيمُ " سُعُودٍ " عَلَماً فلا يصحُّ عند سيبويه[2] - على الضّربِ ١٢٢/ب الثّاني - لأنَّه يَصيرُ إلى "سُعِي " ، وليسَ عنده في أَمْثلَهِ /الأسْماءِ " فُعِل " ، ويُجيزهُ الأخفشُ[3] .

وتقولُ في تَرخيمِ " شَقاوَةٍ " و " عَبايَةٍ " - على الأوَّلِ - يا شَقايَ ، ويا عبَايَ ، وعلى الثّاني : يا شَقَاءُ ، ويا عَبَاءُ ، تُبْدِلُ "الواوَ " و " اليَاءَ " "هَمْزَةً " ؛ لوقوعهِما طرَفاً بعد " ألفٍ " زَائدةٍ .

وتقولُ في تَرخيمِ " حُبْلَيانِ " - تَثْنِيَةِ حُبْلى - أو " حُبلَوِيٍّ " - منسُوباً إلى " حُبْلَى " - يا حُبلَي ، ويا حُبْلَو ، فتَحذِف " الألِفَ " و " النُّونَ " و " يائَي النّسَبِ ، ولا يجوزُ تَرْخيمُهما على الضَّرْب الثَّاني ؛ لِمَا يُؤدِيّ إليْه من القلْبِ، فتصيرُ " ألِفُ " " فُعْلَى " - التّي لم تُعْهَد إلاَّ للتَّأْنِيثِ - مُنْقَلِبَةً ، وهذا لا يوجَدُ مثلُه.

وتقولُ في ترْخيم " شَاةٍ " على الأول - يا شَا ، وعلى الثاني : يا شَاهُ فتُعيد " الهَاء " التي هي " لامُ" الكلمة ، ولو رَخَّمْتَ " عِدَةً " ، لمْ تُعِدْ شَيئًا ؛

---

(١) ساقط من الأصل ، وبه يتمُّ الكلامُ .

(٢) قال في الكتاب ٢/ ٣١٥ : "واعلم أنَّه لَيْس في الأسماءِ والصّفات " فُعِل " ولا يكون إلا في الفعل " .

(٣) لم أقف على الرأي منسوباً إلى الأخفش فيما بين يديَّ من مصادرِ ، وذكرُه الرضيّ منسوبا إلى السيرافى . انظر : الرضيّ على الكافية ١/ ١٥٥ .

لأنَّ في الكلام ما هو على حَرْفَين ، مثل "غَدٍ" وليسَ فيه اسمٌ مُعْرَبٌ على حرفَيْنِ ثانيهما حَرْفُ مَدٍّ .

وتقولُ في ترخيمِ " طائِفَةَ " و " مَرْجانَةَ " عَلَمَيْن يا طائفَ [1] ، و : يا مَرْجانَ ؛ فلا تَحْذِف مع " تاءِ " التأنيث غَيْرَها .

وتقولُ في تَرخيمِ " سَفَرْجَلٍ " علمًا : يا سَفَرْجَ ، ولاتُرَخِّمُه على الضَّربِ الثَّاني ؛لأنَّه يصيرُ بوزْنِ " فَعَلٍّ" وليس هذا في أَمْثِلَةِ الأُصولِ ، وكذلك : "قُذَعْمِلٌ"[2] و " هُنْدَلِعُ "[3] عند سيبويه[4] .

---

(١) في الأصل : يا طائِفِيُّ تحْذِف مع "تاءِ" التأنيثِ غيرَها .

(٢) القُذَعمل : الضَّخمُ من الإبل .

(٣) الهِنْدلع : بُقَيْلَةٌ ، قيل : إنَّها عربيةٌ ، فإن كانَتْ كذلك فإنّ نونها زائدةٌ ، ومن ثَمَّ فوزنُها فُنْعَلِلٌ ، وإن كانت نونُها أصلـيَّةً فوزنها : فُعْلَلِلٌ .

انظر : الخصائص ٢٠٣/٣ ، والممتع ٧١/١ وتاج العروس (هدلع) .

(٤) " هِنْدَلع " ليس من أبنية سيبويه ؛ ففي الرّضيّ على الشافية ١/ ٤٩ :
" وزاد محمّد بن السَّريّ في الخماسيِّ خامساً ، وهو "الهندلع " لبقْلَة .. " وقَال ابن عصفور في الممتع ٧١/١ : " وزادَ بعضُهم أيْضا " فُعْلَلِلاً " نحو " هندلع " وقال الأعلم الشنْتَمريُّ في "النكت " في تفسير كتاب سيبويه ١١٧٧ :"وزادَ غيرُ سيبويه " فُعلَلِلٌ " قالوا : هُندَلع ، لبقْلَة .وفي تاج العروس (هدلع) : « قال أبو عثمان المازنُي : هذا من الأبنية التى فاتَتْ سيبويه وأغفلها ...»

الفصلُ الثَّالثُ : في النُّدْبَةِ

وفيه ثَلاثَةُ فروعٍ :

الفَرْعُ الأَوّلُ : في معناها ، النُّدبةُ : الاسْمُ من قولك : نَدَبَ الميِّتَ يَنْدُبُه ، إذا اَتفَجّعَ عليه وذَكَرَ خلالَه الجميلَةَ ؛ في معْرِضِ المدْحِ ، وإظهارً الْلجزَعِ وقِلَّةِ الصَّبْرِ عِلى فَقْدِهِ ، وَتَعلُّلاً بمخاَطَبَةِ الميّتِ خِطابَ الحيِّ ،وَإعْلاماً من النادبِ بما آَلَتْ حَالَهُ إليْهِ .

وأَكْثرُ ما يتكلّم بها[1] النِسَاءُ ؛ لأنَّهنَّ أَرَقُّ قُلوبًا ، وأكثرُ جزَعًا، وأَقلُّ في عاقِبَةِ الأمْرِ نظراً .

وهي مُسْتَنِدَةٌ إلى أَصْلٍ ؛ وذلك : أَنَّ مِنْ شأْنِ العَربِ مُخاطَبَةَ/ الدِّيارِ ١٢٣/د والرُّسومِ ، ونِداءِ الأطْلالِ والأشْجارِ وغيرها من الجماداتِ ، ممَّا لا يَسْمعُ ، ولا يُجيبُ ، وعلى نحوٍ من ذلك جاءَتِ النُّدبَةُ ، بلْ هي أَقربُ حالاً ؛ فإِنَّ الميّتَ وإن لَمْ يُجِبْ ، فقَدْ كان للإجابَةِ أهْلاً

الفرْعُ الثّاني : في حروفها وهي أرْبَعَةٌ، ولها موضِعانِ : .

أَحَدهما : في أَوَّلِ الاسْمِ المنْدوبِ ،وهما : " يا " و " وَا " .

والثّاني : في آخرِهِ ، وهُما "الألفُ"، و "الهاءُ" .

أَمَّا "الأوّلانِ " فلابُدَّ من أَحدهما ، ولا يجوزُ حَذْفُ واحدٍ منهما ، كَما جازَ في بعضِ الأسْماءِ المناداةِ و "وَا " أَخَصُّ بالنُّدْبَةِ من "يا " ؛ لاشتراكِها مَع النِّداءِ في " يا " .

---

(١) في أُصول ابن السّرّاجِ ١/ ٣٥٨ : " .. وقال الأخفش : النُّدْبةُ لا يعرفُها كلُّ العرب ، وإنَّما هي من كلام النِّساء " .

وأمَّا الآخرانِ : فإنَّ «الألِفَ» زادوها لمَّا أرادوا بُعْدَ الصَّوْتِ وامْتدادَهُ في النُّدْبةِ ، كما زادوها في نداءِ البعيدِ ولا بعيدَ أبعدُ من المندوبِ ويجوزُ حَذفُها ؛ اسْتغناءً بحرْفِ النُّدْبَةِ في أوَّلِ الاسْمِ وأحْسَنُ ما انْحَذفَ : مَعَ " وَا " كَيلاَ يلْتبِسَ بالمنادَى وأمَّا "الهاءُ" فزادوها بعد " الألِفِ "في حالةِ الوقفِ ؛ كيلا يَسْتَهْلِكَها ؛ لأنَّها هوائِيَّةٌ لَطيفَةٌ ، فإذا وصلْتَ أزَلْتَهَا ؛ لنيابَةِ الكلمةِ التي بعْدَ الألِفِ عن الهاءِ .

الفرْعُ الثَّالِثُ :في أحكامِها .

الحكم الأوَّلُ : لماَّ كانَتِ النُّدبَةُ تَدلُّ على الجَزَعِ وقِلَّةِ الصَّبْر ، تعَيَّن على النادبِ أنْ يذكُرَ شيْئًا يكونُ لَه عُذرًا عنْدَ السَّامعِ ؛ فلا يُندَبُ إلا بالاسْمِ الَّذي يُعرفُ بذكرِهِ خِلالُ المندوب ، من كَرمٍ أوْ فَضْلٍ أوْ شَجاعَةٍ أوْ حُسْنٍ أوْ ذَكَاءٍ ونحو ذلك ، وهذا إنمَّا يكونُ بأَشْهَرِ أسْماءِ المنْدوبِ ، كقولك : وَاحاتِماه ، ويا عَنْتَراه ، و يا يوسُفَاه ؛ فلا تَنْدُبُ نكرَةً ولامُبْهَماً ؛ فلا تقولُ : وَارجُلاه ، وَاهذاه؛ لأنَّه لاَ يقُومِ بِهِ عُذْرُ النّادِبِ ، اللَّهُمَّ إلاَّ أنْ تُريدَ بقَوْلِكَ : " وارَجُلاه " الشَّجاعَةَ والرُّجُولِيَّةَ ، كما يقولونَ :واجَبَلاه ؛ نَظَرًا إلى الوصفية .

فإن قَرَنْتَ بالمجهول ما يَقُومُ بِهِ / العذرُ ، جازَ نُدْبَتُه ، نحو قولكَ « يا مَنْ حَفَرَ بئْرَ [1] زَمْزَماهْ » [1] « وامَنْ بَنَى الكعبَتاهْ [1] » . ١٢٣/

الحكْم الثّاني : إذَا نَدبتَ مُضافاً أوْقَعْتَ « ألفَ » النُّدْبَةِ على المضافِ إليْه، نحو قولك : واأمير المؤْمنيناه ، واغُلاَمَ زَيْداه ؛ لأنّ الثانيَ مِن تمام الأوَّلِ . وإنْ

(١) كذا في الأصل . والعبارتان من المشهور بعينه . انظر : الأصول : الأصول ١ / ٣٥٨ والتبصرة ٣٦٥ .

ندبْتَ مَوْصوفًا ؛ أَوْقَعْتَ " الألِفَ " على الموصوفِ ، عنْدَ الخليلِ[1] ؛ لأَنَّ الصِّفَـةَ فضْلَـةٌ ، نحو : وازيداه الظَّريفَ ،وأوقَعْتَها على الصِّفَـةِ ، عنْـد يَونُسَ[2] ؛ لأَنَّـها معَ الموصوفِ كالشيءِ الواحِدِ ، نحوِ : وازيدُاه الظريفَاه .

الحكمُ الثَّالِثُ : إذا وَقفْتَ على المنْدوبِ فَلَكَ فيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ :

الأوَّلُ :أَنْ تَقِفَ على " الهاءِ " فتقولُ : وازَيْدَاه .

الثَّاني : أَنْ تحْـذِفَ " الهاءَ " وتَقِفَ على " الألِفِ " فتقولَ : وازَيْدَا ، وعليه جاءَ قولُه[3] :

حُمِّلْتَ أَمْرًا عظيماً فاضْطَلَعت بِهِ وقُمْتَ فينا بِحَقِّ اللَّه يا عُمَرا

الثَّالثُ :أَنْ تحْذِفَ " الألفَ " و " الهاءَ "وتَقِفَ على الأَصْلِيّ ، فتقولَ : وازَيْدْ.

فإنْ وَصلَتْ فَلَكَ فيه وجْهانِ :

أحَدهما : إسْقاطُ " الهاءِ " من الأوَّلِ ، وإثباتُها في الثَّاني ، نحو قولك : وازَيْدَا وازَيْدَاه .

والآخَـرُ : إسْقـاطُ " الألِفِ " و«الهاءِ " من الأوّلِ ، وإثبـاتُهما في الثّـاني، نحو : وازَيْدَ وازيْدَاه .

ومِن العَربِ مَنْ يُنَوِّنُ الأَوَّلَ ،ومِنْهُم مَنْ يُثْبِتُ "الهاءَ " في الوَصْلِ ويحرِّكُهَا

---

(١) انظر : الكتاب ٢/ ٢٢٥ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/ ٢٢٦ .

(٣) هو جرير . ديوانه ٢٣٥ .

وانظر : الكامل ٨٣٣ والمغني ٣٧٢ وشرح أبياته ١٦١/٦ والتَّصريح ٢/ ١٦٤ والهمع ٧٠/٣ .

فاضطلعْتَ به : قَدَرْتَ عليه ، مِن قولهم : اضطلع فلانٌ بالأمر ،كأنَّه قوِيَتْ ضُلُوعُه بحَمْلِه .

بالضَّمِّ والكسْرِ والفتْحِ ،وأجازَ بعضُهُم [1] : وازَيْدَ ، بالفتْحِ حَسْبُ ، ويجوزُ – في الشعر – إثباتُ "الألِفِ " و " الهاءِ " مَعَ [2] الوصْلِ .

الحكم الرَّابِع : " الألفُ " لا يكونُ مَا قَبلهَا إلاَّ مفتوحاً ،فإنْ أدَّتِ النُّدْبَةُ إلى لَبْسٍ جَعلْتَ " الألفَ " تابِعاً للحركَةِ ؛ تقولُ – إذا نَدَبْتَ غُلامَ امرأةٍ مُخَاطَبَةٍ – واغُلامَكِيهِ ؛ كَيْلاَ يلْتبِسَ بالمخاطَبِ المذكَّرِ ، وإذا نَدَبْتَ " غُلامَهُ " قُلْتَ : واغلامَهُوه ؛ كيلا يَلْتَبِسَ بالمؤنَّثِ ، وإذا نَدَبْتَ " غُلامَهُم " قُلْتَ: واغُلامَهُمُوه ؛[3] لِئَلاَّ يَلْتَبِسَ بالمثَنَّى ، قالَ بعضُهُم : كُلُّ حَرَكَةٍ كانتْ فارِقةً فإتْباع الألفِ/ لَها ١٢٤ واجِبٌ [4] ، وإنْ كانَتْ غيْرَ فارِقةٍ كُنْتَ مُخيَّراً فى إتْباعِ " الألفَ " لَها ، وإتباعها " الألفَ " ؛ تقولُ – في الأوَّلِ – واغلامكِيهِ ؛ لأنَّ كَسْرَةَ " الكافِ للمؤنَّثِ و فَتْحَهَا للمذكَّرِ ، وتقولُ – في الثَّاني – واقطَاماه ، وَ وَاقطَامِيه(٤)و : وَاُغلامَ الرَّجُلاه ، والرَّجليه(٤) ، وجَعْلُ حركةِ المضافِ غيْرَ فارقة حكاهُ ابن السَّرّاج(٤).

وإذا نَدبْتَ المثنى حذفتَ " ألِفَ " التثنية ، وأبقَيْتَ " ألِفَ " النُّدْبَةِ ،لالْتِقاءِ السَّاكنَيْنِ ؛ فتقولُ :واغلامَهُماه(٤) ، فإنْ نَدَبْتَ رَجُلاً اسمُه " مُثَنَّى " حَذفْتَ «ألِفَهَا " وأثْبتَّ "ألِفَ " النّدبةِ ، ولمْ تَقْلِبْها ، فقُلْتَ :وامُثنَّاهُ(٥) .

الحكم الخامِسُ : في نُدْبَةِ المضافِ إلى المتكلِّمِ ،وهي تترتَّبُ على أقْسَامٍ

---

(١) هم الكوفيون . انظر : الرضيّ على الكافية ١/ ١٥٦ والهمع ٣/ ٩٦.

(٢) في الرضيّ على الكافية ١/ ١٥٨ : " .. والكوفيُّونُ يُثْبِتونها – أى الهاء – وقْفاً ووَصْلاً في الشِّعر وفي غيره " .

(٣) انظر : التبصرة ٣٦٤ .

(٤) انظر : الأصول ١/ ٣٥٧ والتبصرة ٣٦٤ .

(٥) انظر : التبصرة ، فى الموضع السابق .

نِدائِه ، فَمَنْ حَذَفَ " الياءَ " وقَنِع بالكسْرةِ قبْلَها ، قالَ : يا غُلاماَه ، ففتَح " الميمَ لـ " الألفِ " ، ومَن حرَّك " الياءَ " لمْ يجُزْ لَه إلاَّ إثْباتُها ؛ لِتَحصُّنِهَا بالحركَةِ ، فَقالَ : واغُلامِيَاه ، ومَنْ أسْكَنَ " الياءَ " ، فَلَهُ وَجْهانِ : حَذْفُها ؛ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فتقول : وغُلاماه[1] ، كالأوَّلِ ،وتحريكُها بالحركَةِ التي كانتْ لَهَا في الأصْلِ ، فتقولُ : واغُلامِياه ، كالثَّاني، وأجازَ سيبويه : واغُلامِيَه[2] ، فيُبَيِّنُ الحركةَ بـِ " الهَاءِ " .

فإن نَدَبْتَ مُضافًا إلى مُضَافٍ إلِيْكَ أثْبتَّ الياءَ " عنْد سيبويه ([3]) وحرّكْتَها فقُلْتَ : واغلامَ غُلامِيَ ، فإنْ ألحقْتَ " الألِفَ "و " الهَاءَ " قُلْتَ : واغُلامَ غُلامِيَاه ، ووانْقطاعَ ظَهْرِيَاه ، فإنْ كانَ لغائِبٍ قُلْتَ : وَاانقطاعَ ظَهرِهِيَهْ ،ووَاانقطاعَ ظهرِهُوهْ [4] ، على كسْرِ " هاءِ " الضّميرِ ، وضَمِّها فإنْ وافَقَتْ " ياءُ " الإضافَةِ" اليَاءَ " السّاكنةَ[5] ، فتحوا " ياءَ " الإضَافَةِ ، ولمْ يكسِرُوا ما قَبْلَها ؛ كرَاهِيَةً للكسْرةِ في " الياءِ " ، فإذا نَدبْتَه ، فأنْتَ في إلحاق " الألِفِ" بالخيارِ ؛ تقولُ : واغلاميَّاه [6] ، واقضيَّاه ، ووَاغُلاميَّ[6] ، وواقاضيَّ ، فإن وافقَتْ « ياءُ » الإضافَةِ « ألفًا » ، أثْبَتَّ « الياءَ » مفتوحةً ، فتَقولُ : وامُثنَّاياه ، و : وامُثنَّايَّ[6] .

---

(١) انظر : الأصول ١/ ٣٥٦ .

(٢) الكتاب ٢/ ٢٢١ .

(٣) الكتاب ٢/ ٢٢٢ .

(٤) انظر : الأصول ١ / ٣٥٧ .

(٥) في مثل غلامَيْن إذا نادَيْته وأضفْته إلى ياءِ المتكلّم ، فإنّ ياءَه تبْقى ساكنة بعد حذف النون للإضافة ، فإذا نَدَبْتَهُ لم يكن بُدٌّ من فتح ياء الإضافة للعلة المذكورة . الأصول ١ / ٣٥٦ .

(٦) الموضع السّابق من الأصول .

البابُ الخامسَ عَشَرَ ،٢٤

في العوامِلِ

وفيه مُقدّمَةٌ ، وثلاثَةُ أَقْسَامٍ .

أَمَّا المقدّمةُ : ففي تَعْريفها وتَقْسِيمِها.

العاملُ : ما أثَّر في غيرِه شَيْئًا لمْ يكن لولاَ هُو ، من حركةٍ ، أَو سُكونٍ أَو حَذْفٍ ،وضْعاً أَو اصطلاحًا ، نحو : قام زَيدٌ ، وضربْتُ عَمْرًا ،ومررْتُ بجَعْفَرٍ، ولَنْ يخرُجَ عَمرُو ، ولَمْ يضربْ بكْرٌ ،ولم يرمِ خالِدٌ .

وللعوامِلِ انْقسَاماتٌ ، باعتباراتٍ :

الأوّل : أنَّها تكونُ أَسْمَاءً ، وأفعالاً ، وحُروفًا ؛ نحو : " ضَرَبَ " و " ضَارِبٍ " و "إِنَّ " .

الثّاني : أنهّا تنْقَسِمِ إلى أَصْلٍ فى العَمَلِ ، وفَرْعٍ .

فالأَصْلُ : الفِعْلُ.

والفرْعُ : الاسم والحرْف .

الثّالِثُ :أنهّا تكونُ معْنويَّةً ،ولَفْظيّةً.

فالمعنويّةُ : الابتداءُ ، ورافِعُ الفعلِ المسْتَقْبَل.

والّلفظِّيةُ : ما تقدَّمَ من الأَمْثِلَةِ .

الرّابِعُ : أَنَّ محلَّ عَمَلِها الأسْماءُ والأفعالُ ،ولاحَظَّ فيها للحروف .

فقد عرفْتَ بهذا التقْسيمِ مواردَ العوامِلِ جُمْلَةً ،وأَنَّ مدارَ الّلفْظِيَّةِ منها على أَقْسَامِ الكلِمِ ثلاثتِها ، فلْنُورِدْ كُلَّ واحدٍ منها في فَصْلٍ يخُصُّه ، ولْنَبدأْ بالأفْعال ؛ لأَنَّها الأَصليَّةُ ، ثُمَّ بالأسْماءِ ، ثُمَّ بالحروفِ ، إنْ شاءَ اللّهُ تعالى .

القسْم الأوَّلُ : في الأفْعالِ

وفيه : مقدّمةٌ ، وثمانية أنواعٍ

المقدّمَةُ : الفعْلُ النَّحوِيُّ لَهُ انْقسَامٌ باعْتبارات .

الاعْتبارُ الأوّلُ : الأفْعالُ على ضَربيْنِ : ضربٌ يُلاقى شيْئًا ، ويؤثِّرُ فيه ١٢٥/ أ أثَراً لفْظيًا ،وضربٌ لا يُلاقى شيئًا فيؤَثِّرُ فيه ؛ فسَمَّوا المؤثِّرَ مُتَعدِّيًا ،والَّذي لا يُؤَثِّرُ غيرَ مُتَعدٍّ .

أمَّا الَّذِي يَتَعدَّى :فكُلّ حركَةٍ كانَتْ مُلاقِيَةً لغيْرِها من أفْعالِ الحواسّ والنَّفْسِ، نحو : نَظَرْتُ وشَمِمْتُ ،وضَربْتُ وأحْبَبْتُ ، وفاعْلتُ : من هذا القَبيل؛ لأنَّكَ تكونُ قَد فعلْتَ به مثلَ ما فَعلَ بِك .

وأمَّا الذي لا يَتَعدَّى :فهو الَّذي لمْ يُلاقِ مصْدَرُهُ مَفْعولاً ، نحو : قامَ وطالَ ،ويكونُ خلْقَةً ، نحو : اسْوَدَّ واحْمَرَّ ،وطالَ وقَصُر ، وهيئَةً ، نحو : قامَ وقَعَد وتحرَّكَ وسَكَن ، وفِعْلاً نَفْسيًا ، نحو : كَرُم وظَرُفَ ورَضى وغَضِبَ .

الاعتبار الثّاني : الفعْلُ ينقسِمُ قسْمَيْن : حَقيقىٌّ وغير حَقيقىٍّ .

أمّا الحقيقىُّ : فَيَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ :

أحدهما : أنْ لا يَتَعدَّى الفاعلَ إلى غيرهِ ، نحو : قامَ وقَعدَ ، ويُسمَّى قاصِرًا ولازِمًا .

والثّاني : يتَعدَّى الفاعلَ إلى مفْعولٍ ، وهُو على ضَرْبيْنِ .

ضَربٌ يؤثِّرُ فيه أثراً حقيقيّاً ، نحو : ضَربْتُ زَيْدًا ،وأكلْتُ خُبْزًا .

وضَرْبٌ لايُؤَثِّرُ فيه ، نحو : مَدحْتُ عَمْراً ، وذمَمْتُ بَكْراً ، ومن هذا الضَّربِ " ظَنَنْتُ "وأخواتُها ؛ لأنهَّا غَيْرُ مؤثِّرةٍ في المفعولِ .

وأمَّا غيرُ الحقيقِيّ . فعَلى ثلاثَة أضْرُبٍ :

الأوّلُ : أفْعالٌ مُستعارةٌ لِلاخْتِصار[1] ، وفيها بيانُ أنَّ فاعِلَها ، في الحقيقةِ ، مَفْعولٌ نحو : مَاتَ زَيْدٌ ، ومَرِضَ عَمرٌو .

الثّاني : أَفْعالٌ دالَّةٌ على الزّمانِ فَقطُ دونَ الحدثِ ، وهي : كانَ وَأَخواتُها، وفيها خِلافٌ[2] .

الثّالثُ :أَفْعالَ مَنْقولَةٌ ، يُرادُ بها غيرُ الفاعل الذّي جُعِلَتْ لَه ، نحو : لا أَرَيَنَّكَ هاهُنا ،فالنَّهيُ إنمَّا هو للمتكلِّم ،كأَنَّه يَنْهَى نفسَهُ في اللَّفْظِ، والمعْني للمخاطب ، فكَأَنَّه قالَ : لا تكونَنَّ هاهُنا ؛ فإنَّ من حَضَرني رَأَيْتُه ومثْلُه قولُه تعالي :﴿ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾[3] ، وقولهُ ﴿فَلاَ يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَنْ لاَ يُؤْمِنُ بِهَا﴾[4].

الاعتبار الثّالثُ : الأفْعالُ تنقسِمُ إلى مُتَصرِّفَةٍ ، وغَيْرِ مُتَصَرِّفه

فالمتَصَرِّفَةُ : ما تَتَقلَّبُ في الأزْمان ، والفاعِلِ والمفعُولِ والمصْدر ، نحو : ضَرَبَ يضْرِبُ /ضَرْبًا ، فهو ضارِبٌ ، ومَضْروبٌ .

١٢٥

وغيرُ المتصَرِّفَةِ : أَفعالٌ مَعْدودَةٌ ، وهي : لَيْسَ وعَسَى ونِعْمَ وبِئْسَ وحَبذَا وفِعْلُ التعجّب .

الاعْتبارُ الرَّابِعُ : الفعلُ النحويُّ ينقسِمُ – في عَمَلِه – إلى قِسمينِ ، مُظْهَرٍ ومُضمَرٍ .

---

(١) في الأصل : مُسْتَعارةُ الاختصار ، والصوابُ ما أثبتُّه .
وفي الأصول ١/ ٧٤ : " .. أفعالٌ مُسْتَعارَةٌ للاختصار ..

(٢) انظر : الأصول ١/ ٨٢ .

(٣) ١٣٢/ البقرة .

(٤) ١٦/ طه .

أَمَّا الْمظَهَر : فينقسِمُ ثلاثَةَ أَقسامٍ ،لازمٍ ومُتَعدٍّ ،ومُتَرددٍ بينهُما .

فاللاَّزِمُ : ما لا يتَعدَّى إلى مفْعولٍ ، إلاَّ بِمُعَدٍّ ، نحو : قامَ وقَعَدَ .

والمتعدِّي : ما تَعدَّى بنفْسِهِ إلى المفعول ، وهو أَرْبَعةُ أَضْرُبٍ .

ضرْبٌ يتعدَّى إلى مفْعولٍ واحدٍ .

وضَرْبٌ يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ ، يجوزُ الاقْتصارُ على أَحَدِهما ،

وَضرْبٌ يتعدَّى إلى مفعولَيْنِ ، ولايجوزُ الاقْتِصار على أحَدِهِما .

وضَرْبٌ يتعدَّى إلى ثَلاثَةِ مفْعولِينَ .

وأمَّا المتردِّدُ : فهو : ما تَعدَّى تارَةً بنفْسِهِ ،وتارَةً بُمعَدٍّ .

وأمَا المضْمَرُ : فهو أَفْعالٌ دَلَّ عِلْمُها عليْها ؛ فحُذفَتِ ؛ اخْتِصارًا ، فمْنها ما يجوزُ إظْهارُه ،ومنها ما لا يجوزُ ، وقد تَقدَّم ذكرُها في باب(١) " المفعولِ بِهِ "

فانحَصرَتِ الأفْعالُ المظْهَرَةُ العاملَةُ في ثمانيةِ أَنْواعٍ .

النَّوعُ الأوَّلُ :

في اللاَّزِمِ: وهو كُلّ فعلٍ لا يقْتَضِي مع فاعلِه مفْعولاً ، نحو : قامَ وقَعَدَ ، فَهُو يْعَملُ الرَّفعَ في فاعلِهِ ، ويقتَصِرُ علَيْه ، فاحْتَاجَ - في تعدْيَتِهِ - إلى قَرينةٍ تُعدِّيه إلى المفعولِ ،والقرائنُ ثلاثٌ ،وقيلَ : أَرْبعٌ ، وقيلَ : خَمْسٌ .

القرينةُ الأولى : " حَرْفُ الجرِّ " ، نحو : مررْتُ بزيْدٍ ، ونزَلْتُ على عَمرو، ودَخَلْتُ إلى الدَّارِ ، ورَغِبْتُ في مودَّتِكَ ، وصَدَفْتُ عنْ بكْرٍ .

القرينَةُ الثَّانِيَةُ : "الهمزَةُ "، تقولُ : قامَ زيدٌ /، وأَقامَ زيدٌ عَمراً ، وقَعَد بكْرٌ،١٢٦ /أ وأَقْعَدْتُ بكْراً .

---

(١) انظر صـ ١٣٩-١٤٩ .

القرينَةُ الثَّالِثَةُ : "التَّضعِيفُ" ،نحو : فَرِحَ زَيْدٌ ، وفرَّحْتُه ،وشَرُفَ عمروٌ وشَرَّفْتُه .

القرينَةُ الرَّابِعَةُ :"الحركَةُ" ، نحو "حَزِنَ زَيْدٌ ، وحَزَنْتُه ، وَفتِنَ الرَّجُلُ وفَتَنْتُه ، فالفَتْحةُ عَدَّتِ الفعلَ إلى "زَيدٍ"(١) بعد أنْ كانَ - مع الكسْرةِ - قاصِرًا.

القرينةُ الخامِسَةُ : "السِّينُ والتاء" ، نحو : نَطَقَ زَيْدٌ ، واسْتَنْطَقْتُه ،وكَتَبَ واسْتَكْتَبْتُهُ

والقرائِنُ الثلاثُ تَتَعاقَبُ على الفعْلِ الواحِدِ ،وقد يَخْتَصُّ ببَعْضِها دونَ بعْضٍ ، نحو : ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ ،وأذْهَبْتُهُ ، وكَرَّمْتُ عمرًا ، وأكْرَمْتُه ، وقوله تعالى : ﴿ نزَل بِهِ الرُّوحُ الأمينُ ﴾(٢) و ﴿ أَنْزَلَ الْكِتَابَ ﴾(٣) و ﴿ نَزَّلَ الْفُرْقَانَ ﴾(٤) .

وتَجْتَمِعُ كُلّ واحدَةٍ من "الهمْزَةِ" و "التَّضْعِيفِ" مَعَ "حَرْفِ الجرِّ" نحو: أمْرَرْتُ زَيداً على عَمْرٍو ،وفرَّحْتُ زَيْداً بعَمْرٍو ، ولا تَجْتَمِعُ "الهمزةُ" مع "التَّضْعيف" ؛ لاخْتلاف البنائيْنِ .

وحروفُ الجرِّ : أَعمُّ هذه القرائِنِ ؛ لأنَّها تَدْخلُ على الثُّلاثِيّ فما فَوْقَه، والباقيَةُ تَخْتَصُّ بالثُّلاثِيِّ الذى لا زِيادَةَ فيهِ .

وكُلّ فعلٍ عدَّيْتَهُ بحرْفِ الجرِّ ، لا يجوزُ أن تَحْذفَه منْه ، وتُعدّيَهُ ، إلاَّ فى ضَرورَةِ الشّعْرِ ، أوْ ما اتَّسَعُوا فيه من الأفعالِ ، وكَثُر اسْتعمالُهُم لَه ؛ فصارَ

---

(١) في الأصْل :إلى عَمْرٍو ، والصَّواب ما أثبتُّه ؛ فالمثال : حَزِن زَيدٌ .
(٢) ١٩٣/ الشعراء .
(٣) ٩١/الأنعام .
(٤) ١/ الفرقان .

كالجائزِ المطَّرِدِ ، نحو : دَخَلْتُ البَيْتَ ، فسيبويه (١) يجعلُه غيرَ مُتعَدٍّ ، وغيرُهُ (٢) يجعلُه مُتعَدّياً، قالَ : ومثلُ : ذَهَبْتُ الشَّامَ ، دَخلْتُ البيْتَ (١) ، يعْنى أنَّه قد حُذِفَ منه حَرْفُ الجرِّ ،وكانَ الأَصْلُ : ذَهَبْتُ إلى الشّامِ ، ودَخَلْتُ إلى البَيْتِ،ومثْلُه قولُ الشاعِرِ (٣) :

أَمَرْتُكَ الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ فقَد تركْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

وقدفَعَلوا ذلك فيما يتعدَّى من الأفعالِ إلى مفْعولٍ واحدٍ ، إذا أَرادوا تعْديَته إلى اثْنيْنِ ،وسَيَجِئُ ذكرُه (٤) فى النَّوْعِ الثالثِ . قالَ سيبويه : ولَيس كُلُّ فِعْلٍ يتعدّى بحرْفِ جَرٍّ لَك أَنْ تحذِفَ منْه حرْفَ الجرِّ وتُعدِّيَه ؛ وإنمَّا يجوزُ فيما ١٢٦/ اسْتعْملوهُ ، وأُخِذَ سَماعاً عنهم (٥) ، فأَمَّا ما جاءَ لضرورةِ الشِّعرِ ، فكقولِه (٦) :

تَمرونَ الدِّيارَ ولَم تُلِمُّوا كلامُكُمْ علَيَّ إِذًا حرَامُ

---

(١) الكتاب ١/ ٣٦- ٣٧ .

(٢) وهم الأخفشُ والجرميُّ والمبرِّدُ . انظر : المقتضب ٤/ ٦٠ - ٦١ و ٣٣٧ - ٣٣٩ .

(٣) هو عمرو بن معد يكرب ،ونُسبَ البيتُ أَيْضا إلى العباس ابن مرداس وإلى زُرْعَةَ بنِ السائِبِ وإلى خفاف ابن نُدْبة .
والبيتُ من شواهد سيبويه١/ ٣٧ ،وانظر أيْضا : المقتضب ٢/ ٣٥ ، ٨٣ ، ٣٢٠ و ٤/ ٣٣١ والأصول ١/ ١٧٨ وابن يعيش ٢/ ٤٤ و٨/ ٥٠ والمغنى ٣١٥ وشرح أبياته ٥/ ٢٩٩ و٧/ ١٩٦ والخزانة ١/ ٣٣٩.
النَّشَبُ : المالُ الثابِتُ ، كالضياعِ ونحوها .

(٤) انظر : صـ ٤٧٦-٤٧٧ .

(٥) كذا قال ابن الأثير ، والمذكور هنا من قوله " وليس كل فعل .. إلى قوله :وأخذ سماعاً عنهم " هو نَصُّ كلام ابن السّراج فى الأصول ١/ ١٨٠ ، والذى فى سيبويه ١/ ٣٨ - ٣٩ : " .. وليْسَت (اسْتَغْفِرُ اللّه ذَنْبًا) و (أمرتُكَ الخيْرَ) أكثرَ في كلامِهِم ، وإنمّا يتكلَّمُ بها بعضُهم ، وليْسَ كل الفعل يُفعَلُ به هذا "

(٦) هو جرير . انظر : ديوانه ٤١٦ ، ورواية الديوان :
أَتمضُون الرسومَ ولا تُحيّا كلامكم ...
انظر : الكامل ٥٠ وابن يعيش ٨/٨ و ١٠٣/٩ والضرائر ١٤٦ والمغنى ١٠٢، ٤٧٣ وشرح أبياته ٢٨٩/٢ والخزانة ١١٨/٩.

يريدُ : على الدّيارَ ، أَوْ بالدّيار ، ومِنْ حَذْفِ حرف الجرّ ، قولُه تعالى :﴿إلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[1] و﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَها﴾[2] و ﴿أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا ﴾[3] و ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾[4] ، ومِنْهُم مَنْ[5] لمْ يجعلْه على حَذْفِ حَرْفِ الجرّ ، ويتَأَوَّلُه[5] .

النّوْع الثّانى :

المتردّدُبيْنَ اللاّزمِ والمتعدِّى ، وهو على ثلاثَة أَضْرُبٍ :

الضّربُ الأوّلُ : أَفْعالُ معْدودَةٌ ، استَعْملوها تارةً مُتَعدِّيَةً بنفْسِها ، وتارةً بحرْفِ جرّ ، نحو : شَكَرْتُكَ ،وشكَرْتُ لَكَ ، ونَصَحْتُك ، ونَصَحْتُ لَكَ ،وكِلْتُه ، وكِلْتُ لَه وَوَزَنْتُه ، ووزنْتُ لَه ، فأَمَّا قولُهمُ : قَرَأْتُ السُّورةَ ،وقَرَأْتُ بِالسُّورَةِ، وسَمَّيْتُه مُحمَّدًا ، وسَمّيْتُه بِـ " مُحمّدٍ " ، وكَنَيْتُه أَبا الْحَسَنِ و بِـ " أَبى الْحَسَنِ "

---

(١) ١٣٠/ البقرة .

(٢) ٥٨/ القصص .

(٣) ٩/ يوسف .

(٤) ٢٣٣/ البقرة .

(٥) في معاني القرآن للأخفش ١٤٨ : " .. وقال :" إلا مَن سَفِهَ نَفْسَه " فَزعم أهل التأويل أنّه في معنى "سَفَّه نفْسَهُ " ، وقال يونُسُ : ويجوزُ في هذا القولِ :سَفِهْتُ زَيْداً ،وهو يُشْبِه : غَبِنَ رأْيَهُ ،وخسِرَ نفْسَهُ، إلاّ أنَّ هذا كثيرٌ ، ولهذا معْنى ليسَ لذاك ؛تقولُ : غُبِنَ في رأْيِه ،وخَسِرَ في أَهْلِه ، وخَسِرَ في بَيْعِهِ ، وقد جاءَ لهذا نظيرٌ ، قالَ : ضُرِبَ عبدُ اللّه الظهْرَ والبَطْنَ ،ومعناهُ : على الظهر والبْطن ، كما قالوا : دخَلْتُ البيْتَ ،وإنما هو دَخَلْتُ في البيْتِ ... ومثلُ هذا " وَإِنْ أَرَدْتُم أَنْ تسْترضِعُوا أَوْلادكُم " ، يقولُ : لأَوْلَادِكُمْ .. " .

وانظر أيْضا ص ٣٦٤ حَيْث قالَ الأخفشُ : "وقالَ (أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا) ولَيْسَ الأَرْضُ هاهُنا بظرفٍ ولكنْ حَذَفَ منها : في ثُمَّ أَعْملَ فيها الفعْلَ ، كما تقولُ : توجَهْتُ مَكَّةَ ، وانظر أصول ابن السّراج ١/ ١٧٧ - ١٧٩ و ٢/ ٢٢٩ - ٢٣٠ .

فليسَ من هذا البابِ ، وإنمّا هو مِنْ بابِ حَذْفِ الجارّ [1] وإيصَالِ الفعْلِ إلى المفعولِ ، وقيلَ إنَّ " البَاءَ " زَائِدَةٌ ، والفعْلُ متَعدٍّ بنفْسِه .

الضَّرْبُ الثّاني : أَفْعالٌ متعدّيَةٌ بنفسِها أَصْلاً ، ثُمَّ أَدْخلوا عليْها حَرْفَ الجّرِ ، على تأَوُّلٍ ، كقولِه تعالى :"﴿ يُرِيدُونَ لِيُطفِئُوا نُورَ اللَّهِ بأَفواهِهِمْ ﴾[2] وكقولِ الشّاعِرِ[3] :

أُرِيدُ لأنْسَى ذكْرهَا فكأَنمَّا تَمثَّلَ لِي لَيْلَى بكُلّ سَبيلِ

قالَ الخليلُ[4] : هو محمولٌ على المعْنى ، تقديرُه : إرادَتي لهذا ، فعدَّى صدْرَهُ بالقرينَة ، كما تقولُ/ :أَعْجَبَنِى ضَرَبُك لِزَيْدٍ ،ولاتقولُ : ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ ، ولو قيلَ : إنَّ اللاَّمَ في هذا زائِدةٌ لجازَ ، كما جاءَتْ زائِدةً في مواضِعَ :منها قولُه ١٢٧ /أ تعالى : ﴿ عَسَى أَنْ يكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾[5] .

---

(١) انظر : الأصول ١/ ١٧٨ – ١٧٩ .

(٢) ٨/ الصفّ . واللامُ في " ليُطفِئوا " بمعنى " كْي " وهي واقِعَةٌ موقِعِ "أَنِ " المصدريّة . قال البغداديُّ في شرحِ أبْياتِ المغنى ٤/ ١٥٥ : نقلا عن الفرّاء :" والعرب تجْعل اللامَ التى على معنى " كيِ " في موضعِ "أَنْ» " في :أَردتُ وأَمرْتُ ، فتقولُ : أردْتُ أَنْ تذهبَ وأَرَدْتُ لتذهبَ ، قالَ تعالى : "وأُمِرْنا لنُسْلِمَ لربِّ العالَمِينَ " . وقال في موضعٍ آخَرَ : " قُل إِنِّى أُمِرْتُ أَنْ أكون أَوَّلَ مَنْ أسلَمَ " ، وقال : " يُرِيدونَ لِيُطفِئُوا " و " أَنْ يُطفِئوا "وإنمّا صلَحَتِ اللاَّمُ في موضعِ "أَنْ " في "أَمرْتُك " و " أَرَدْتُ " لأنّهُما يَطْلُبانِ المسْتقبلَ ، ولا يَصلُحانَ مَعَ الماضى ..."

(٣) هو كُثيرّ عزّة . انظر :ديوانه ١٠٨ .

انظر : المغني ٢١٦ ، ٢٣٣ وشرح أبياته ٤/ ٣٠٨ ، ٣٦٠ والخزانة ١٠/ ٣٢٩ .

(٤) الكتاب ٣/ ١٦١ .

(٥) ٧٢/ النّمل ، وقال الأخفش في معاني القرآن ٤٣١ : " فظننتُها " رَدِفكُمْ " وأدْخل اللامَ فأضافَ بها الفعْلَ ، كما قال " للرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ "

وكقول الشاعر(١) :

وملَكْتَ ما بيْنَ العِراقِ ويثْربٍ ... ملْكًا أجارَ لِمسلِمٍ ومُعَاهَدِ

أَيْ : رَدِفَكُم وأجار مُسْلمًا ومُعاهَدًا .

الضَّرْبُ الثَّالثُ : أَفْعالٌ متَعدِّيَةٌ بنفسِها ، فإذا أُدْخلتْ عليها القرينَةُ صارتْ قاصرةً ، وذلك قولُهُمْ : " أَقْشَعَ السَّحَابُ "، و" قَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحابَ " و" أكَبَّ الرَّجُلُ وكَبَبْتُه "و "أَنْزَفَتِ البِئْرُ " و " نَزَفْتهَا " ، و" أَشْنَقَت النَّاقَةُ "(٢) و" شَنَقْتُهاَ " وهذه أَلْفاظٌ يسيرة ، تُحفَظُ ولا يُقاسُ علَيها .

ولَكَ أَنْ تَجعلَ الهمزةَ - في مِثْلِ هذه الأفْعالِ - مُعدِّيَةً ، تقولُ :أَقْشَعَ اللَّهُ الريحَ السّحَابَ ، أَيْ : جعلَها تَقْشَعُهُ .

وقَرِيبٌ مِنْ هذا الضَّربِ : أَنَّ تَضْعيفَ الفِعْلِ المتعدِّي مَوْضوعٌ للتكثير، كقولك : ضَرَّبْتُ ، وقتَّلْتُ وقد جاءَ عنهم بالعكْس ، قالوا : مَجدْتُ الإبلَ - مُخفَّفًا - إذا علَفْتَها ملْءَ بَطْنِها ، و مجَّدْتُها - مُشَدّدًا - إذا علَفْتَها نصْفَ(٣) بَطنِها ، وقالوا : هذا بَلَدٌ قد شَبِعَتْ غَنَمُه ، إذا أكَلَتْ كُلَّ الشِّبعَ ، وَشبَّعَتْ غنَمُه، إذا أكلَتْ نِصْفَ الشِّبعَ(٤) .

---

(١) هو ابن ميَّادة .
وانظر : المغني ٢١٥ وشرح أبياته ٤/ ٣٠٧ والتصريح ٢/١١ والهمع ٤/ ٢٠٥ و ٥/ ٣٤٧ .

(٢) يُقال : أشْنَقَت النَّاقَةُ : رَفَعَتْ رَأسَها ، وشَنَقْتها : جعلْتُها تَفعَلُ ذلك .

(٣) في صحاح الجوهريّ (مجد) : " ومَجَدَتِ الإبلُ مُجوداً ، أى : نَالتْ من الخلا قريباً من الشّبع، ومجَّدتُها أنا تَمْجيداً وقال أبو عُبَيْد : أهْلُ العالية يقولون : مَجدْتُ الدابَّةَ أمجدُها مجْدًا ، أي : علفتُها ملْءَ بطْنها ، وأهْلُ نجْدٍ يقولونَ : مجَّدتُها تمجيداً ، أىْ : عَلَفتُها نِصفَ بطنها " .

(٤) في صحاح الجوهريّ أيْضا (شبع) : "قالَ يعقوب : هذا بلدٌ قد شَبِعَتْ غَنَمُه ، إذَا قارَبَتِ الشبعَ " وانْظر : المشوف المُعْلم ٤١٥ .

النوعُ الثالثُ:

المتعدّي إلى مفعولٍ واحد :ويكونُ فعلُهُ مُؤَثِّرًا فيه ، وغَيْرَ مُؤَثِّرٍ ، نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا،وقَتَلْتُ بكرًا ،وكأفعالِ الحواسّ الخمْسِ : " رأَيْتُ "و " سَمِعْتُ " ، و "شَمِمْتُ " ، و " ذُقْتُ " و " لَمَسْتُ " إلاّ أَنَّ " سَمِعْتُ " يَتَعدَّى إلى مفعولَيْنِ ، إذا كانَ الأوَّلُ ممَّا لا يَسْمَعُ ، والثَّاني ممَّا يُسْمَع ،نحو : سَمِعتُ زَيْدًا يقولُ ذاك، وَسمِعتُ كلامَ زَيْدٍ ، فأَمَّا : سَمِعْتُ زَيْدًا قائلاً ، فلَم يختَرْهُ بعضُهم[1] ، إلاّ أَنْ يُعلّقَه بشئ آخَر ، قالَ : لأن قائِلاً موضِعٌ للذَّاتِ ، والذَّاتُ لَيستْ مَوْضوعةً للسَّمْع ، فأمَّا قولُه تعالى : ﴿هَلْ /يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾[2] فعلى حَذفِ١٢٧/ ب المضافِ تَقْديرُهُ : هلْ يسمعون دُعائكُم ؟ كقوله تعالى :﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لاَ يَسْمَعُوا دُعَائَكُمْ ﴾[3] ، ولو جَعَل المضافَ إلى الظرفِ - مُغْنياً عن المضافِ ، جازَ ، ومنْه قَوْلُ الشاعرِ[4] :

سَمِعْتُ حَمامةً طَرِبَتْ بنَجْدٍ فما هِجْتِ العَشيَّةَ يا حَمامَا
مُطوَّقةً تَرَنَّمُ فوقَ غُصْنٍ إذا ماقُلْتُ مالَ بها اسْتقامَا

تقديرُهُ : سَمِعْتُ صَوْتَ حمامَةٍ ، أَوْ يكونُ "التَّرنُّمُ " هُو المسْمُوعَ ، وأَمَّا قولُ الآخَرِ[5]:

---

(١) هو أبو عليّ الفارسيّ . انظر : الإيضاح العضديّ ١/ ١٧٠ ، والمسائل الحلبيات ٨٢ - ٨٣ وتفسير الطبريّ ١٨/ ٢١ والبحر المحيط ٧/ ٢٣ .

(٢) ٧٢/ الشعراء.

(٣) ١٤/ فاطر .

(٤) هو جرير . انظر : ديوانه ١/ ٢٢١ .
ولم أقفْ على من استشْهَدَ بهذين البيتينِ فى كتب النحو المتداولة .

(٥) لم أهْتد إليه .

رَأَى بَرْدَ ماءٍ ذِيدَ عَنْهُ ورَوْضَةً   بَرُودَ الضُّحَى فَيْنانَةً بالأصائِلِ

فَعَلَى حَذْفِ مُضافٍ ، أَرادَ :أَثَرَ بَرْدِماءٍ ، أَو أَنَّهَ اسْتعَارَ "البَرْدَ "؛ لأَنَّه رأَى صَفاءَ الماءِ ، ورِقَّةَ الهواءِ ، فأَحَسَّ بِبَرْدِ الزَّمانِ والماءِ . ومِنْ حَذْفِ المضافِ قولُهُم :أَبْصَرْتُ كلامَهُ ، أَيْ : مَحَلَّ كلامِه ، ومِن الاسْتعارَةِ قَوْلُه [1] :

فلاَ الظِّلُّ مِن بَرْدِ الضُّحَى تسْتَطِيعُه   ولا الفَيْءُ مِنْ بَرْدِ العَشيِّ تَذُوقُ

وهذا النَّوعُ المتعدِّي إلي مفْعولٍ واحدٍ ، إذا عَدَّيْتَه بحرْفٍ من حُروفِ التَّعْدِيَةِ ، تَعدَّى إلى مفْعولَيْنِ ، نحو :أَضْرَبْتُ زَيْدًا عمْرًا ، وأَشْمَمْتُ زَيْدًا مِسْكًا، وقدِ اتَّسعُوا في أَفْعالٍ منْه فحذفوا منها حرْفَ الجرّ ، وأَوْصَلوا الفِعْلَ ، قالوا في : اخْتَرْتُ من الرِّجالِ زيْدًا : اخْتَرْتُ الرِّجالَ زَيْدًا ، وعليْهِ قولُه تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبعِينَ رَجُلاً لِمِيقَاتِنَا﴾[2] .

---

(١) هو حُميدُ بن ثور الهلاليّ . انظر : ديوانه ٤٠ .

ورواية الديوان :

فلا الظلُّ منها بالضُّحى تستْطيعه

ولاَ الفَيْءُ منها بالعشيِّ تَذوقُ

وانظر في تخريج الشّاهد : تفسير الطبري ٣/ ٢٦٢ وإصلاح المنطق ٣٢٠ والزاهر ١/ ٢٧٦ والمشوف المُعْلَم ٤٨٨ والصحاح واللسان وتاج العروس (فيأ) و (ظلل) والشاعر يصف سَرْحه وكَنّى بها عنِ امرأةٍ ،

الظّل : ما كان أوّل النّهار . الفيْ : مِن بَعْدِ الزوال إلى الليل .

البْردُ : من معانيه : الظلُّ والفيْءُ ، يُقال البردانِ والأبْردانِ ، للظل والفَيْءَ ، وأيْضا للغداة والعَشيِّ .

(٢) ١٥٥/ الإعراف .

وقولُ الشاعرِ[1] :

ومنَّا الذَّى اخْتيرَ الرَّجالَ سَمَاحَةً   وَجُودًا إذا هَبَّ الرِّياحُ الزّعازِعُ

أَيْ : مِن قَوْمِه[2] ومِن الرِّجال ، ومثلُه قولُ الآخَرِ[3] :

أَسْتَغْفِرُ اللّهُ ذنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ   رَبَّ العبادِ إليه الوجْهُ والعملُ

أَى :مِن ذنبٍ ، والسِّيرافيّ[4] يَجْعَلُ هذا مفْعولاً منْهُ ، قالَ بَعْضُهم[5] :
هذا التقديرُ فى " مِنْ ذَنْبٍ " غيرُ صَحيحٍ ؛ لأنَّ " غَفَرَ " مُتَعَدًّ ، وقد نُقِلَ بالسِّين ١٢٨ / أ والتّاءِ ، فَصارُ متعدّيًا إلى مفْعولَيْنِ ، فكيْفَ يُقالُ : إنَّ " ذَنْبًا " منْصوبٌ لِحذْفِ " مِنْ " ؟ وإنما هُو أَحَدُ مفْعولَيْ "أَسْتَغْفِرُ " وهذا الحُكْمُ لا يُقاسُ عَلَيْهِ ؛ فلا تَقولُ : اصْطفيْتُ الرِّجالَ زَيْدًا ، ولاَ أَحْبَبْتُ الرّجالَ عَمْرًا ، على تَقْديرِ : مِن الرِّجالِ،وإنمَّا تُجرِيه [6] فيما أَجْرَوْهُ .

---

(١) هوالفرزدق . ديوانه ٤١٨ .
والبْيت من شواهد سيبويه ١/ ٣٩ وانظر أيْضا : المقتضب ٤/ ٣٣٠ والأصول ١/ ١٨٠ وابن يعيش ٥/١٢٣ ٨/ ٥٠ ،والهمع ٢/ ٢٦٤ والخزانة ٩/ ١٢٣ .
الرياح الزعازع : الشديدةُ ، واحدها : زَعْزَع ، ويكون ذلك فى الشتاء .

(٢) انظر :إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ١/ ٦٤٢ والأصول ١/ ١٧٧ - ١٧٨ .

(٣) لم أقف على اسْمه .
وهو من شواهد سيبويه ١/ ٣٧ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٢/ ٣٢١ و ٤/ ٣٣١ والأصول ١/ ١٧٨ والتبصرة ١١ ١، ابن يعيش ٧/ ٦٣ و ٨/ ٥١ والخزانة ٣/ ١١١ .

(٤) انظر :شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ ٢/ ٢٥٢ - ٢٥٤ .
تحقيق د/ دَرْدير محمد أبو السعود .

(٥) هو ابن الطراوة . انظر : البسيط لابْن أبي الرّبيع ٤٢٤ - ٤٢٥ ،وانظر أيْضا : ابن الطرواة النحويّ ٢٧٨ وحاشية ص ٢٤٥ من البسيط فقد ذكر محققُه مصادرَ أُخرى .

(٦) انظر : الأصول ١/ ١٨٠ .

وهذا النَّوعُ المتعدِّي إلى مفعولٍ واحدٍ ، منْهُ ما يكونُ الفاعلُ فيه هُو المفعُولَ في المعْنى ؛ نحو : ضارَب زَيْدٌ عمْرًا ، ولَقِيَ بِشْرٌ بكْرًا ،ومنه ما لا يَصحُّ أَنْ يكونَ الفاعل فيه مَفْعولاً ، نحو : أَكَلَ زَيْدٌ الخُبْزَ ، ودَقَّ القصَّارُ الثَّوْبَ ، ومنْهُ ما يَصِحُّ الفاعل فيه أَنْ يكونَ مفْعُولاً ،والمفْعولُ فاعِلاً ، لكنْ يَنْقَلِبُ المعْنى ، نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ عمْرًا ،: وضَرَبَ عمْرٌ وزَيْدًا .

النَّوعُ الرَّابِعُ:

المتعدِّى إلى مفْعُولَيْنِ ، ويجوزُ الاقْتِصارُ على أَحدهِما ،وهو على ضَرْبينِ ضَرْبٌ مُتعدٍّ بنفْسِه إلى المفعولَيْنِ ، نحو : كَسَوْتُ زَيْدًا ثوْبًا ، وضَرْبٌ مُتَعدٍّ إلى الأَوَّلِ بنفْسِه ، وإِلى الثَّانى بقرينَةٍ ، نحو :أَعْطيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا ؛ لأَنَّه من " عَطَا يَعْطُو " إذا تناوَلَ ، وأَعْطَيْتُ ، إِذا نَاوَلْتُ ، ولَكَ أَنْ تقتصرَ عَلَىَ أَحَدِ المفعولَيْنِ ، إذا لَمْ تُرِدِ البيانَ عنهُما ، فتقولُ : أَعْطَيْتُ زَيْدًا ، وكَسَوْتُ ثوْبًا .

ويجوزُ حذْف المفعولَيْنِ مَعاً ، فَتَقُولُ : أَعْطَيْتُ ،وكَسَوْتُ ،ومنْهُ قولُهمُ : اللَّهُ يُعطى ويَمْنَعُ .

ولابُدَّ أَنْ يكونَ المفعولُ الثَّاني في هذا النَّوعِ غيرَ الأَوَّل ، وتَعْتبِرُهُ بأَنَّكَ متى أَسْقَطْتَ الفِعْلَ والفاعلَ كانَ ما يبْقَى غيرَ كلامٍ ، وبِأَنّه لا يقَعُ مْوقِعَ المفْعولِ الثّاني فيه جُملَةٌ ، وبأَنَّ المفعولَ الأَوَّلَ في المعْنى فاعِلٌ /بالمفعول الثَّاني ، أَلاَ ٨ تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْت : كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبا ، فإِنَّ المعْنى :أَنَّ " زيْدًا " اكْتَسَى "الثوبَ"(١) فَـ "زَيْدٌ" هو المفعولُ الأَوَّلُ ، وهو الفاعِلُ في المعْنى ، و "الثَّوْبُ" هو المفعولُ الثاني .

---

(١) في الأصول ١/ ١٧٧ : " المعنى : أَنَّ " زَيْدًا اكْتَسَى الثَّوْبَ ولَبِسَهُ " .

والأفْعالُ المتعدّيةُ إلى مفعُولٍ واحدٍ إذا عدَّيْتَها بقرينَةٍ صارَتْ مِنْ هذا النوعِ ، وقد ذكرْناهَا .

النّوعُ الخامسُ:

المتعدّي إلى مفْعولَيْنِ ، ولا تَقْتَصِرُ على أحَدِهِما ، وفيه فرْعانِ :

الفرْعُ الأوَّلُ : في تعْريفِهِ ،وهُو سبْعَةُ أفْعالٍ : " ظننْتُ " و"حَسِبْتُ " و"خلْتُ" و "علِمْتُ " و " رأَيْتُ " و " وَجَدْتُ " و " زَعَمْتُ " ، وتُسَمَّى أفْعالَ الشَّك واليَقينِ، وقَد أُضِيفَ إليْها أفْعَالٌ أُخْرى ،وهي " دَرَيتُ " و " شَعُرْتُ " و " تَوَهَّمْتُ" و " هَبْ " ، وأدْخَلَ بعضُهم : "سَمَّى "و " كَنَى " و " اتخَذَ " و "جَعَلَ " - في أحَدِ أقسَامِها - مُدْخَلَهَا في التَّعدِّي ،وجَعَلَ آخرونَ الأفْعالَ المتعدِّيَةَ إلى ثلاثَةِ مفْعولِينِ - إذا بُنِيَتْ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه - بِمَنْزلتِها ، تقولُ : ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا، وكذلك ما تَصَرَّفَ منها ، نحو : أُظنُّ زَيْدًا قائِمًا ،وظُنَّ زَيْدًا قائمًا ،ولاتَظُنَّ زَيْدًا قائِمًا ، وكذلك باقى أخواتها في جميعِ مُتَصرَّفِها .

ومعانيها مُختلفَةٌ .

أمَّا " ظَنَنْتُ " : فإنها تكونُ بمعنى الشَّكِّ واليقينِ ، والشَّكُّ أغْلَبُ عليها ، وهي فيه لترجيحِ أَحَدِ الجائزَيْنِ ، والفرْقُ بيْنَها وبيْنَ الشَّكِ الصَّريحِ :أنَّ الشَّكَّ يَسْتَوِي فيه حالَةُ الإيجابِ والنَّفْي ،والظَّنُّ تَميلُ مَعَهُ النفْسُ إلى أحدِهما وأمَّا يقينُها، فكَقَوْلِهِ تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ ملاَقُو رَبِّهِمْ ﴾[(١)] ،وهوَ في القرآن والعربيَّة كثيرٌ ، وقيلَ : إنَّها لاتكونُ بمعْنى اليقينِ فيما يُدرَكُ بالحَواسِّ، لاتقولُ: ظَنَنْتُ الحائِطَ مبْنِيًا، وأَنْتَ قَد شاهَدْتَهُ، وإنمَّا يكونُ فيما يُعلَمُ من طَرِيقِ الاسْتدْلالِ .

---

(١) ٤٦ / البقرة

وتكونُ بمعني التُّهمَةِ ، فَتَتَعدَّى إلى مفْعولٍ واحدٍ ، تقولُ :ظَنَنْتُ زَيْداً ، /أَى اتَّهمْتُهُ ، ومنْه قولُه تعالى :(وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ)[١] أى : مُتهَم . ٢٩

وأَمَّا " حَسِبْتُ " فمنقولَةٌ من الحسابِ العَدديِّ المتعدّى إلى واحدٍ ؛ فإذا قُلْتَ : حَسِبْتُ زَيْداً عالِماً ، فمعناهُ : أَدْخَلْتُه في عَدَدِ العُلَماءِ ، بغيرِ علْمٍ ،وقد يكونُ بمعْنى " عَلِمتُ " ، وقُرِئَ قوله تعالى : ﴿ وَحَسِبوا أَنْ لا تَكُونُ فِتْنَةٌ ﴾[٢] بالرَّفْعِ والنَّصْبِ ، فمَنْ رفَعَ[٣] جعَلَها بمعْنى العِلْمِ ؛ لأنَّ المخفَّفةَ لا تَقَعُ إلا بَعْدَأَفْعال اليقينِ [٤] وما قَرُبَ منها .

وفى مُضَارِعها لغتانِ ؛ الكسْرُ ،والفتْحُ ، والكَسْرُ أكْثَرُ ،وإنْ كانَ شَاذّاً .

وأَمّا " خِلْتُ " فهي من الخَيالِ الّذِي يُخَيَّلُ لكَ مِنْ غَيْرِ تَحقيقٍ ، وأَصْلُه من الياءِ .

وأَمّا "عَلِمْتُ : " فهي من عِلْمِ القَلْب ، تقولُ : عَلِمْتُ زَيْدًا كريمًا ، فإنْ كانَتْ مِنْ علْمِ العَيْنِ تعدَّتْ إلى مفْعولٍ واحدٍ ، تقولُ : عَلِمْتُ زَيْدًا ، أَيْ : عَرَفْتُه ، ولو

---

(١) ٢٤/ التكوير . وقرأَ الجمهور : " بضنينٍ "، أَمَّا القراءةُ المسْتشهدُ بها هاهُنا فهي قراءَةُ عبدِاللّهِ ابن عبّاسٍ وزَيْدِ ابن ثابتٍ وابنِ عُمَرَ وابْنِ الزُّبَيْرِ وعائِشَةَ وعُمَرَ بن عبد العزيز وابن جُبَيْرٍ وعُرْوَةَ وهشام بن جَنْدبٍ و مُجاهدٍ وابن كثيرٍ وأبي عمرو والكسائى ووَافَقَهم ابن مُحَيْصِنٍ واليزيدي انظر : السبعة ٧٣٦ ، والتيسير ٢٢٠ ، وإبراز المعاني ٤٩٢ والبحر المحيط ٥/ ٤٣٥ والنشر ٢/ ٣٩٨ – ٣٩٩ والاتحاف ٥٣٥ ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٤٢ – ٢٤٣ .

(٢) ٧١/ المائدة .

(٣) في الأصل : فمن رَفَعَها . ومَن رَفَع " تكونُ "هُم : أَبو عمروٍ وحَمْزَةُ والكسائىُّ ويعقوبُ وخلفٌ ووَافَقَهُم اليزيدىُّ والأعْمَشُ . وقرأَ بنصْبِ " تكون " ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وعاصِمٌ وابنُ عامرٍ . انظر : السبعة ٢٩٨ والتيسيِر ١٠٠ وإبراز المعاني ٢٩٨ والنشر ٢/ ٢٥٥ والبحر المحيط ٥٣٣/٣ والإتحاف ٢٤٠ .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ٢/ ٢١٤ والتبصرة ٤٦٣ – ٤٦٤ .

أَعْطَيْتَ " عَرَفْتَ "معنى "عَلِمتَ " القَلْبِيَّةِ ، لعدِّيْتها إِلى اثنَيْنِ .

وقدَ يأتِي العِلْمُ بمعْنى الظَّنّ القوىّ ، تقولُ :ماأَعْلَمُ أنْ لا يقومَ زَيْدٌ، بالنّصْبِ ، ولو كانَت القَطْعِيَّة ، لرَفَعْتَ ، كما قُلْنا في " حَسِبْتُ " ومنْهُ قول جَرِيرٍ(١) :

نَرْضَى عَنِ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قد عَلِموا أَنْ لايُدَانِينَا مِن خَلْقِهِ بَشَرُ

قال سيبويه (٢) :تقولُ :ما عَلِمْتُ إلا أَنْ يقومَ ، إذا لمْ تُرِدْ أَنْ تُخْبرَ أَنَّكَ قد عَلِمْتَ شيْئا كائنا الْبتَّةَ ،ولكنْ تكملَّتَ به على وجهِ الإشَارَة ، كما تقولُ : أَرَى - مِن الرَّأْي - أَنْ تقومَ .

وأَمَّا " رَأَيْتُ " : فإِنها تكونُ بمعنى " العِلْمِ ،و" الظَّنّ " ، تقولُ : رَأَيْتُ زَيْدًا عاقِلاً ، أَيْ : علمْتُه كذلك ،ورأَيْتُ عَمْراً غائبًا ،أَيْ : ظَنَنْتُه ، ومنْه قولُه تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً . ونَرَاهُ قَرِيبًا﴾ (٣) ؛ أَيْ : يظنُّونَهُ بعيداً ،ونَعْلَمُه قريباً .

وتكونُ بمعنى الرأْي والإبْصار ، وتَتَعَدَّى إِلى مفعولٍ واحدٍ ،تقولُ : فُلان يَرَى رأْيَ الشافِعِيِّ ،أَيْ : يعْتَقِدُه ،ورأَيْتُ زَيْدًا ، أَيْ : أَبْصَرْتُه ، فإذا جاءَ في الإبْصارِ منْصوبٌ ثَانٍ ،وليْسَ تابِعاً كانَ حَالاً ،نحو : رَأَيْتُ زَيْدًا / قائِمًا . ١٢٩ / ب

---

(١) ديوانه ٢٠٠ .

وانظر : الهمع ٤/ ٨٩ .

(٢) الكتاب ٣/ ١٦٨ .

(٣) ٧٢٦ / المعارج .

وأمَّا " وجَدْتُ " : فإنهَّا بمعنى " عَلِمتُ " القلْبِيّةِ ، نحو " وَجَدْتُ زَيْداً عَاقلاً ، أَيْ :علِمْتُه .

ولـ " وَجَدْتُ " مواضعُ أُخَرُ تَتَعَدَّى فيها إلى مفْعولٍ واحدٍ ، نحو : وجَدْتُ الضَّالَّةَ :إذا أَصبْتَهَا .

وأمَّا " زَعَمْتُ " : فإنهَّا قوْلٌ معَ نوْعِ اعْتقادٍ ، ولا يكونُ بمنزلَةِ القَوْلِ المجرَّدِ ، وتُسْتَعْمَلُ في موْضعِ الكذبِ والقولِ من غَيْرِ صِحّةٍ كثيراً ، كقولِه تعالى: ﴿ زَعم الَّذينَ كَفروا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾[1] ويُسْتَعْمَلُ في موْضِعِ الحقِّ قَليلاً ، كقولِ أُميَّةَ [2] :

نُودِيَ قيلَ اركَبَنْ بِأَهْلِكَ إِنَّ اللَّـه مُوفٍ للنَّاسِ مَا زَعَمَا

وأمَّا " تَوهَّمْتُ" : فَمِنَ الوهْمِ ، وهو قريبٌ من الظَّنِ ، تقولُ :تَوهَّمْتُ زَيْداً عاقلاً .

وأمَّا " هَبْ " : فَبِمَعْنى " احْسَبْ " ، ولا تَدْخلُ في هذا الباب إلاَّ إذا كانت أَمْراً ، كقولكَ : هَبْ زَيْداً قائماً .

وأمَّا " دَرَيْتُ " و " شَعُرْتُ " : فَمتَقاربا المعْنى ، إلاَّ أَنَّ لـ " دريْتُ " اخْتِصاصاً ، بِمعْرِفَةِ القلْبِ ، ولِـ " شَعُرْتُ " اخْتِصاصاً بمعْرِفَةِ الحاسَّة ؛ لأنَّ المشاعِرَ الحَواسُّ .

---

(١) ٧/ التغابُن .

(٢) شرح ديوان أُميَّةَ أبى الصلّت ٧٥ ونُسب إليه أيْضا في الخزانة ، كما نُسِب إلى النَّابغةِ الجَعْديِّ ، وهو في ديوانه ١٣٦ .

انظر : الخزانة ٩/ ١٣١ و ١٣٣ واللسان (زعم) .

مازَعَما : ما قال ، أوْ ما ضَمِنَ ، أوْ ما وَعَدَ .

وأمَّا " جَعَل " : فإنَّما تدْخُل في هذا البابِ إذا كانتْ بمعنى " صَيَّر " [1] كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا الْملائكَةَ الَّذينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا ﴾ [2] .

وتَأْتِي بمعنى الظَّنِّ ، كقولهم : اجْعَلِ الأسَدَ ثَعْلباً واهجُم عليْه .

وإذا كانتْ بمعنى الخَلْقِ تعدَّتْ إلى مفعولٍ واحدٍ .

وأمَّا " اتَّخَذَ " : فكقوله تعالى : ﴿ أَفرَأَيْت مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾[3] فكَأنها بمعنى " جَعَلَ " .

وإنْ كانتْ بمعنى الاقْتِناءِ والاصْطِناعِ تعدَّتْ إلى واحدٍ ، نحو : اتَّخذْتُ داراً .

وأمَّا " سَمَّيْتُ " و " كَنَيْتُ " : فقد سَبَقَ ذكرهما في النّوعِ الثَّاني[4] .

وقد أَعْمَلوا فِعْلَ القولِ مَعَ الاسْتفهام الخِطابيِّ خاصَّةً عَمَلَ الظَّنّ ، فقالوا : أتقولُ[5] زَيْداً مُنطلِقاً ؟ و : مَتى تقولُ عَمْراً ذاهِباً ؟ قالَ[6] :

أَجُهَّالاً تَقولُ بني [7] لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

---

(١) في الأصل : صيّرت .

(٢) ١٩/ الزخرف .

(٣) ٢٣/ الجاثية .

(٤) انظر : صـ٤٣٦ .

(٥) في الأصل : تقول ، بدون الهمزة .

(٦) قيل : هو الكميْتُ . انظر : شعر الكميْت (الشعرُ المختَلَفُ في نسْبته إليه) ٣/ ٣٩ . قال البغدادىُّ في الخزانة : " أنشَدَهُ سيبويه للكميْت ، ولم أرَهُ في ديوانه " .

وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٢٣ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٢/ ٣٤٨ والتَّبصرة ١١٨ والخزانة ٢/٤٣٩ و ٩/ ١٨٣ وأمالي المرتضي ١/ ٣٦٣ .

بنو لؤيٍّ : أرادَ بهم جُمهورَ قُريش ؛ لأنَّ أكثرَهُم ينتَمي إليه .

(٧) في الأصل : بنو .

ومنْهُ الحديثُ : " أنه مَرّ برجُلٍ يقْرأُ في الصَّلاةِ لَيْلاً فقالَ : أَتَقولُهُ مُرائيًا "[1] أيْ: أَتَظُنُّه ؟ .

وبَنو سُلَيْمٍ /يَجعَلونَ بابَ " قُلْتَ " في جَميعِ تصاريفِهِ مثلَ :" ظَنَنْتُ "[2] . ‎/١٣٠

الفرْعُ الثّاني : في أحكامِها

الحكْمُ الأوَّلُ : إذا ذكرْتَ مفعولَ هذهِ الافعالِ ثُمَّ حذَفْتَهَا وفاعِلَها ، بقِيَ ما بعدَ الحذفِ كلامًا تامًا ، بخلافِ بابِ "كَسَوْتُ " ، تقولُ : ظننَتُ زيدًا قائِمًا، فَتَحذفُ " ظننتُ " ، ويَبقْى " زَيْدٌ قائِمٌ " وهُما مبْتَدَأٌ و خَبَرٌ ، ولو حَذَفْتَ "كَسَوْتُ" لَبقِيَ "زيدٌ ثوبٌ " ، وليسَ بكلامٍ .

الحكُم الثّاني :إذا كانَ فَاعِلُها مُضْمَرًا تَعَدَّى إلى مفْعولها المضْمرِ وكانَ إيَّاهُ ، بخلافِ غَيْرِها من الافْعالِ ، تَقولُ : ظننْتُنِي مُنْطَلِقاً ،وحَسِبْتُنى قائِما ، ولا تقولُ : ضَرَبْتُنِي ، ولا قَتَلْتُنِى ، ولكنْ تقولُ : ضَرَبْتُ نَفْسِى . وقد أجْرَتِ العَرَبُ "عدِمْتُ " و " فَقَدتُ " مُجْراها ، فقالوا : عَدِمِتُنِي ، وفَقَدْتُنِي ، وهوُ شَاذٌّ ،ومن الأوَّل قولُه تعالى ﴿ أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى ﴾[3] .

الحكُم الثّالِثُ : إذا ذكَرْتَ هذه الأفْعالَ دونَ مفعُولَيْها ، فالظَّاهِرُ من كلامِ سيبويه إِجازةُ ذلِك[4] ، تقول : ظَنَنْتُ ، وعَلِمْتُ، ومنه قولُه تعالى ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ

---

(١) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ، ٤/ ١٢٣ .

(٢) انظر : التبصرة ١١٧ وابن يعيش ٧٩/٧ .

(٣) ٧/ العلق .

(٤) قال في الكتاب ١/ ٤٠ : " وأما ظننْتُ ذاك ؛ فإنما جاز السكوتُ عليه لأنك قد تقول : ظننْتُ فتقْتصِرُ، كما تقول : ذهبْتُ ، ثم تُعْمِلُه في الظن ، كما تُعْمِلُ :ذهبْتُ في الذَّهاب ؛ فذاك هاهنا هو الظنُّ ، كأنْ؛ قُلْتَ : ظننْتُ ذاك الظنَّ " .

لا يَعْلَمُون الْكِتَابَ إِلاَ أَمَانِيَّ ، وَإِنْ هُمْ إِلاَ يَظُنُّونَ ﴾ (١) ، وقولُه تعالى: ﴿ إِنْ نظُنُّ إلاَّ ظَنًّا ﴾ (٢) فعدّاهُ إلى المصْدَرِ وحْدَهُ ، وفي المثَلِ : " مَنْ يَسْمَع يخلْ "(٣)
والجرْميُّ(٤) لا يُجيزُ ذلك ويقولُ : هذه الأفْعالُ لا يخلُو الإنْسَانُ منْها ، بخلافِ غَيْرِها ؛ فلابُدَّ مِن مفعُولَيْها ، فأمَّا قولُ الشَّاعِرِ(٥) :

فَما جَنَّةَ الفرْدَوْسِ ها جرْتَ تبْتَغِي ولكنْ دَعاكَ الخُبْزُ أَحْسَبُ والتّمرُ

فلمْ يُعَدِّ : أَحْسَبُ " إلى شيْءٍ .

الحكُم الرَّابِعُ : لا يجوزُ الاقتصارُ على أحَدِ مَفْعوليْهَا إذا ذُكِرَا ؛لأنَّهُمَا كان مُبْتدأً وخَبراً ، ولابُدَّ لأحَدِهِما من الآخَرِ ؛ ولأنهَّا إنَّما تُؤثِّر المعْنى فيهما جَميعاً ، ألا تَرَى أنَّ الظنَّ لا يخُصُّ " زَيْدًا " دونَ " قَائَمًا " ، ولا " قائمًا " دون "زَيْدً " وإنَّما يخصُّهُمَا معًا أَيْ : ظَنَنْتُ قياماً مُتعلِّقًا بزَيْدٍ ، فأَمّا قولُ العَرَبِ : ظَنَنْتُ ذاكَ /فإنَّ " ذاكَ " إشارَةٌ إلى المصْدَر الذي هُو الظَّنُّ ، كأَنَّكَ قُلْتَ : ظَنَنْتُ ١٣٠/ب ذاكَ الظنَّ ، كما كانَتِ " الهاءُ " كنايةً عنْه ، ولو كانَ إشارةً إلى غَيْرِه ، لم يكُن

---

(١) ٧٨/ البقرة .

(٢) ٣٢/ الجاثية .

(٣) انظر : الأمثال ، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم ٢٩٠ ومجمع الأمثال للميداني ٢/ ٣٠ .
ومعنى المثل : أنَّ المُجانَبَةَ للنّاس أسْلَمُ ؛ لأنَّ مَنْ يسمعْ أخْبارَ النَّاس ومعايبَهُم يَقَعْ في نفسِه عليهم المكروه.

(٤) انظر : الهمع ٢/ ٢٢٥ .

(٥) هو حكيم بن قَبيصَةَ بن ضرار ، من شعراء الحماسة .
انظر : شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ١٨٢٥ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٦٥ ، والهمع ٢/ ٢٣٠ والخزانة ٩/ ١٣٧ .

من المفعول الثّاني بُدٌّ ؛ فتقولُ : ظَنَنْتُ ذاك مُنْطَلقاً ، ومثله قولُ الشّاعِرِ[1] :

ولَقَد نَزَلْتِ - فَلاتظُنِّي غيرَهُ - مِنِّي بمَنْزِلَةِ المحَبِّ المكْرَمِ

فَـ " غَـيْـرَه " كِنايَةٌ عن المصْـدَرِ ،وكـذلـكَ قـولُـه تعـالى : ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ [2] فلَم يُعدِّه إلاَّ إلى المصْدَرِ .

الحكُم الخامِسُ : المفعولُ الثّاني مِن مفعولَيْها يكونُ جَميعَ ما كانَ خبرًا للْمبتدأ ، من المفْرَدِ والجُملَةِ والظَّرفِ ، إلا القَلِيلَ ، تقولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قائمًا، وظننْتُ زَيْدًا أَبوهُ قائمٌ ،وقام أَبوه ، وفي الدَّار ،وشَذَّ مِن هذا الباب : ما كانَ أمْراً ونَهْيًا ، فإنَّه يكونُ خبرًا للمبتدأ ، ولا يكونُ مَفْعولاً ثانيًا لَهَا ، نحو قولِكَ : زَيْدٌ قُمْ إليْه ، وعَمرُو لاتَضربْه ، وكذلكَ تَدْخلُ " الفَاءُ " : في خَبَرِ المبتدأ ، ولاتَدْخُلُ في مفعولِهَا الثّاني ، نحو قولكَ : الَّذي يأْتيني فلَهُ دِرْهَمٌ .

ولابُدّ في المفعول الثّاني إذا كانَ جُمْلَةً ، من ضَميرٍ يعودُ إلى الأَوَّلِ ، كما لابُدَّ منْه في أخبار المبتدَإِ ، حتَّى ينْتَظِمَ الكلامُ فلا تَقولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قامَ عمرٌو، حتَّى تقولَ : إليْه ، أَو عِنْدَهُ ، أَو نحو ذلك .

الحكُم السّادِسُ : لِهـذِهِ الأَفْعـالِ ثَلاثةُ أَحْـوالٍ : في العَمَلِ والإلْغـاء

---

(1) هو عنترة . ديوانه ١٨٧ .

وانظر : الخصائص ٢/ ٢١٦ والهمع ٢/ ٢٢٦ والخزانة ٣/ ٢٢٧ و ٩/ ١٣٦ .

نزلْتِ - بكسْر التاء - : خِطابٌ لمحبوبتِه عَبْلَة المذكورة في بيتٍ سابقٍ . المحَبّ : اسم مفعول جاء على "أَحَبَّ" و " أحْبَبْتُ " وهو الأَصْلُ ، والأَصلُ في اسم المفعول : مجيئهُ من الثلاثيّ " حبَّ "فهو محبوبٌ وجُمْلَةُ ؛ فلا تظني غيرَه ؛ معترضَةٌ بين المجرور ومتعلّقه ؛ لأنَّ " منّي " مُتَعَلِّقٌ بـ " نَزَلْتِ " .

(2) ١٢/ الفتح .

والتَّعْليقِ   فَمَتى تَقدَّمَتْ ، ولم يكُنْ ثَمَّتَ مانِعٌ مِنْ إعمالِهَا عَمِلَتْ ؛ تقولُ : ظننتُ زَيْدًا قائمًا ، وقد أُلْغيَتْ في الشِّعْرِ ، مع تَقَدُّمِها ، قال[1] :

أَرْجو وآمُلُ أَنْ تَدْنو مودَّتُها   وما إخالُ لدَيْنا منْك تَنْويلُ

فـإِنْ تَوسَّطَتْ بيَن المفـعولَيْنِ كُنْتَ بالخِـيار في إِعْمالِـها وإِلْغائِها ؛ حَـيْثُ تَسَاوَى طَرفَاها ؛ فلم يتَرجَّحْ أَحُدهُما على الآخَرِ ؛ تقولُ : زَيْداً ظنْنتُ قائماً ، وزَيْدٌ ظننْتُ قـائِمٌ ،وقـالَ قـوْمٌ :/إذا بنَيْتَ كـلامَك فى " ظَنَنْتُ " علَي الشَّكِّ ، ١٣١ / أ فالإِعْمالُ لا غيْرُ ، وَإِنْ بنْيتَه على اليقينِ فالإلْغاءُ لا غيرُ ، وعليْه أُنْشِد بيْتُ جريرٍ[2] :

أَبِا لأَراجِيزِ يا ابْنَ اللُّؤْمِ توعِدُني   وفي الأَراجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والْخَوَرُ

---

(١) هو كعب بن زهير في قصيدته المشهورة : بانتْ سعاد .

انظر : ديوانه ٩ ، ورواية الديوان الأولى لا شاهدَ فيها ، وهي :

أرجو ا وآمُلُ أن يَعجلْنَ فى أبَدٍ   وما لَهُنَّ طَوال الدهر تعجيلُ

وقد أشار السكَّريُّ إلى الرِّواية الثَّانية المسْتهشدِ بها .

وانظر : في تخريج الشاهد : المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٦ والهمع ١/ ١٨٥ و ٢/ ٢٢٩ والخزانة ٩/ ١٤٣ .

تنويل : مصدر : نوَّلْتُه إذا أعْطيْتُه .

(٢) كذا وقد أجمعت المصادرُ على أنَّه للَّعين المِنْقريّ يهجو رُؤْبةَ وقيلَ : بل يهجو العَّجاج .

وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٢٠ ، وانظر أيْضا : الأصول ١/ ١٨٣ والإيضاح العضديّ ١/ ١٣٥ والتبصرة ١١٧ وابن يعيش ٧/ ٨٤ ، وورد عرضاً في الخزانة ١/ ٢٥٧ برواية : خِلتُ اللومُ والفشَلُ ، قال البغداديُّ " وهذا البيْتُ يُنشده النحويُّونَ : وفي الأراجيزِ خلْتُ اللومُ والخورُ، والصوابُ ما ذكرْناهُ ، فإنَّ القصيدةَ لاميَّةٌ ، إلاَّ أنْ يكونَ من قصيدة أُخْري رائيَّة " والبيْتُ في الحيوان للجاحظ ٤/ ٢٦٦ – ٢٦٧ بروايته : وفي الأراجيز جَلْبُ اللؤمِ والكَسَلِ،ولا شاهدَ فيه علي رواية الجاحظ

والمعنى : أتوعدُنى بأراجيزك وأنْت لاتُحْسنُ الشِّعرَ والتِصرُّفَ فى فنونه ، وما الأراجيزُ إلا دليل لـؤْمِ طبعٍ وخُبْثِ طَويَّة ،وضَعْفِ نفْسٍ .

وَإِنْ تَأَخَّرتْ عنِ المفعولَيْنِ ،. فالإلْغاءُ أَحْسَنُ[1] ؛ تقولُ : زَيْدٌ قائِمٌ ظَنَنْتُ، ويجوزُ إعمالُها ، واستَضْعَفه سيبويه[1] ،وإلغاؤُها مُتَأَخِّرةً : أَحْسَنُ من إلْغائِها مُتَوَسِّطَةً .

وقَدْ قُدِّرَتِ الملْغَاةُ بالظَّرْفِ ؛ فَقالوا : زَيْدٌ قائِمٌ ظَنَنْتُ ، بتقْديرِ : زَيْدٌ قائِمٌ في ظَنِّي ، وهي - إذا كانَتْ مُلْغاةً - مُعْتَمِدةٌ على ما قَبْلَها ، وإذا كانَتْ عامِلَةً مُعْتَمَدٌ عَلَيها . وقد أَجازَ سيبويه[2] : متى تَظُنُّ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؛ لتقَدُّمِ معْمولِ المفعولِ الثَّاني .

وأَمَّا التَّعْليقُ فسَيُذكرُ حُكْماً مُفْرَداً [3].

الحكمُ السَّابعُ: إِذا عَدَّيتَ هذه الأَفْعالَ إِلى المصْدَرِ وأَلغَيْتَها رفَعتَ فَقُلْتَ: زَيْدٌ ظَنَنْتُه مُنْطَلِقٌ، على مافيه من القُبْحِ، كما تقولُ: زَيْدٌ ظَنَنتُ مُنْطلقٌ ؛ لأَنَّكَ إِذا عَدَّيْتَ الفعلَ إِلى المصْدَرِ كانَ ذلكَ توكيداً لَه، وإلغاءُ الفعْلِ تَوْهينٌ لَه، وذلكَ يُنافي التوْكيدَ ؛ فالأَحْسَنَ - مَعَ الإِلْغاءِ - أَنْ لايُعدَّى الفعْلُ إِلى المصْدَرِ ؛ فتقولُ: زَيْدٌ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقٌ، ولا تقولُ : زَيْدٌ ظننْتُه مُنْطلَقٌ، ولا زَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا مُنْطَلِقٌ، فإِنْ فَعَلْتَ جازَ على قُبْحِهِ ، والأَوْلَى : أَنْ لا تُلْغيَها مُتَقَدِّمةً ومُتَوسِّطةً ومُتَأَخِّرةً فتقولُ: وظَنَنْتُه زَيْداً قائما،وظَنَنْتُ الظنَّ زَيْداً قائما.

الحكمُ الثَّامنُ : في تَعْلِيقِها.

هذه الأَفْعالُ لا يخلو مابَعْدَها من وجُوهٍ :

---

(1) في سيبويه ١/ ١١٩ : " وكلمَّا أردت الإلغاءَ فالتأخير أقوى وفيه أيْضا ١/ ١٢٠ : " وكلّما طال الكلام ضعُف التأخيرُ إذا أعلْمتَ ،وذلك قولك : زيداً أخاك أظُنّ " .

(2) الكتاب ١/ ١٢٤ .

(3) انظر صـــ٤٥٣ .

الأوَّلُ: أَنْ يَقَعَ بعدَها « أَنَّ» ومَعْمولُها، نحو قولِكَ : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ؛ فسيبويْه[1] يقولُ : استُغْنِيَ بمعمولها عَنِ المفعول الثانى، وطولُ الكلام يحْسُن معَهُ مالا يحسُنُ مع قِصَره، والأَخْفَشُ[2] يَدَّعِيه محْذوفًا، ويقدّرُه : « كائنًا » أَوْ «موجودًا» .

الوجْهُ الثّاني : أَنْ تَقَعَ بعْدَها «ما» النّافيةُ، أو « لامُ» الابْتِداءِ ، نحو قولك: ١٣١/ عَلِمْتُ مازَيدٌ قائِمٌ[3] ، وعَلِمْتُ لزَيدٌ قائِمٌ، فَيبْطُل عمَلُها في اللَّفْظِ دونَ الموْضِعِ ، فإنْ أَدْخَلْتَ «اللاَّمَ» مَعَ « إِنَّ» كَسَرْتَها فقُلْتَ :عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لقائِمٌ.

الوجْهُ الثّالثُ : أَنْ يقَعَ بعدَها حَرْفا الاستِفْهامِ: « الهمزَةُ» و «أَمْ» ، أَو «أَيٌّ» الاستْفهاميّةُ، نحو : عَلِمتُ أَزَيدٌ قائِمٌ أَمْ عَمرٌو، وعَلِمْتُ أَيُّهمُ يَقومُ ، وحُكْمُه: حُكْمُ الثّاني في إِبْطالِ العَمَلِ لَفظًا، لا مَوْضِعًا.

الوجْهُ الرابِعُ: أَنْ تَدْخُلَ على ضميرٍ، وذَلِكَ الضَّمير : إِمَّا أَنْ يكونَ راجِعًا إِلى ماتَقدَّمَ، وحُكْمه : حُكم الظَّاهِرِ في الحاجَةِ إِلى مابعدَه ، كقولكَ : زَيْدٌ ظَنَنْتُه قائِمًا، وإِمَّا أَنْ يكونَ ضَميرَ الشَّأْنِ والقِصَّةِ، وحِينَئذٍ تَقَعُ الجُملَةُ من المبتدأِ والخبرِ، والفِعلِ والفاعل، مَوْضِعَ المفعولِ الثّانى ، ولا يَلْزَمُ أَنْ يكونَ لَهُ فيها عائِدٌ ، نحو قَوْلِكَ : ظَنَنْتُه زَيْدٌ مُنْطلِقٌ، وعَلِمتُه يقومُ زَيْدٌ، وإِمَّا أَنْ يكونَ ضَميرَ مَصْدَرٍ ، وقد ذكرناه[4]. فإذا جازَ إِلْغاءُ هذهِ الأفعالِ وإِبْطالُ عَمِلَها لَفْظًا ومَوْضِعًا فتعْلِيقُها أَوْلى ، ولا يكونُ التَّعْلِيقُ في غَيْرِها .

---

(١) الكتاب ٣/١٢٠ ، ١٤٩.

(٢) انظر : الهمع ٢/٢٢٣ – ٢٢٤.

(٣) فى الأصل : ماعَلِمْتُ زيدٌ قائم. والصَّوابُ ما أَثْبَتُّ.

(٤) انظر : ص ٤٥٢ .

النَّوْعُ السَّادِسُ:

المتعدِّى إلى ثَلاثَةِ مفْعُولِينَ، وفيهِ فَرْعانِ:

الفـرْعُ الأوّلُ : فـي تَعْريفهِ ، وهو سَبْعَة أفـعـالٍ : « أَنْبَأَ» و «نَبَّأ» و «أَخْبَرَ» و«خَبَّرَ» و «أَرَى» و «أَعْلَمَ» و «حَدَّثَ» ، وَبَعْضُهـم[1] يدَّعيها أَرْبعَةً، وهـى : «نَبَّأَ» و«أَنْبَأَ» و «أَرَى» و «أعلَمَ».

واختَلَفوا في بَعْضِ أفعالِ الشَّكِّ واليقينِ، إذا عُدِّيَتْ بالهْمزَةِ، فَسيبَوَيْهِ[2] لا يُلحِقُها بها، والأَخْفَشُ[3] يُلْحِقُهـا ، والقِيـاسُ مَعَهُ، وهي : « ظننْتُ» و «حَسِبْتُ» و«خِلْتُ» و « زَعَمْتُ» و « وَجَدْتُ».

وقد أَلْحقُوا بها الأفعْالَ المتَعدِّيَةَ إلى مَفْعولَيْنِ ، ممَّا يُقْتَصَرُ فيه، ومالا يُقْتَصرُ ، إذا عَدَّوْها إلى الظّروفِ الَّتى يُتَّسَعُ فيـهـا وتُجْعَلُ أَسْمـاءً، فَتَصيرُ مُتَعدِّيَةً إلى ثلاثَةٍ، وسَيَجيءُ بيانُها فى الفرْعِ الثّانى[4]. ١٣٢

وهذه الأفعـالُ السَّبْعَةُ على ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ مَنْقـولٌ بالهَمْزَةِ من بابِ «ظَنَنْتُ» ، وهـو : « أَرَيْتُ» و « أَعْلَمْتُ» ، وضَرْبٌ مَوْضـوعٌ على التَّعدِّي ، وهـو باقيها ، وقيلَ : إنّه مَنْقولٌ من فِعْلٍ مَرْفوضٍ ، إلاَّ أنَّها - فى الأصْلِ - مُتَعَدِّيَةٌ إلى مَفْعولٍ واحدٍ ، نحو قوْلِكَ : نَبَّأْتُ زَيْدًا بِكذا ، وأَنْبَأْتُهُ بِكذا وقد يُحْذَفُ منْها

---

(١) المجمع على تعْدِيَتهِ إلى ثلاثة : أعلَم وأرى ، وزادَ سيبويه : نَبَّأ ، وزاد ابنُ هشام اللخميُّ : أَنْبَأ وغَيْرَها ، وزاد الفرَّاءُ: خَبَّر وأَخْبَرَ وزادَ الكوفيُّونَ : حدَّثَ ، وتَبِعَهُم المتأخّرونَ كابْن مالك وأبى حيَّان انظر : سيبويه ٤١/١ والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٨٢/١ والهمع ٢٥١/٢ -٢٥٢.

(٢) انظر : سيبويه. الموضع السّابق.

(٣) انظر : التبصرة ١٢٠.

(٤) انظر : ص ٤٥٨ .

حَرْفُ الجَرِ ويُوصَلُ الفعلُ ؛ فيُقالُ : أَنْبأتُه كَذا، قال اللَّهُ تعالى: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَها بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هذا﴾(١)، وقال تعالى :﴿ نَبِّئْ عبادِي أَنِّي أنا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾(٢) ثم قال: ﴿ وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْراهِمَ﴾(٣) فجمعَ بيْنِ اللُّغتيْنِ ، ومنْهُ قولُ الشَّاعِرِ(٤):

أَدَانَ وأَنْبَأَهُ الأَوَّلونَ   بأَنَّ المُدَانَ مَلِيٌّ وَفِيٌّ

إلاَّ أَنَّ هذه الأفْعالَ الخمَسةَ لمَّا كانَ معناها مَعْنَى الإعْلامِ، أُجرِيَتْ مُجراهُ في التعدِّي إلى ثَلاثَةِ مَفْعولِينَ ؛ تقولُ : أَنْبَأَ اللَّهُ زيْدًا عَمْرًا عاقلاً ، وأَعْلَمَ اللَّهُ عَمْرًا بِشْرًا كريمًا، وحَدَّثْتُ زَيْدًا عَمْرًا شَرِيفًا ، وكذلك باقِيها، ومنْهُ قوْلُهُ تعالي: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾(٥).

الفرْع الثَّاني : في أحكامِهِ :

الحكُم الأَوَّلُ : لا يجوزُ إِلْغاءُ هذهِ الأفْعَالِ في العَمَلِ ؛ لأَنَّها إذا أُلغِيَتْ بَقِيَ مابَعْدَها كلامًا غيرَ مُستَقلّ ؛ فإِنَّه يبْقَي : زَيْدٌ عمروٌ خَيْرُ النَّاسِ ، ولَيْسَ كلامًا.

الحكم الثَّاني : لا يَصلُحُ دُخولُها على ضَميرِ الشَّأْنِ والقَصَّةِ ؛ لأَمْرَيْنِ : أَحدهما : أَنَّه يُؤَدّي إِلى أَنْ نَعْلم غيْرَ مُعْلَمٍ، والثَّاني : أَنَّه يَبْقَى ما يَجِبُ أَنْ يكونَ مُفَسَّرًا غَيرَ مُفيدٍ ، كما جازَ ذلِك في بابِ « ظَنَنْت».

---

(١) ٣/ التحريم.

(٢) ٤٩/ الحِجر.

(٣) ٥٠/ الحِجر.

(٤) هو أبو ذُؤيبٍ الهذليُّ. انظر : شرح أشعار الهذليّينَ ١/٦٥ وانظر : الجمهرة ٢/٣٠٥ والتهذيب ١٤/١٨٤ والأفعال للسرقُطيّ واللسانِ (دان).
الأوَّلون :الناسُ الأوَّلونَ. أدانَ : استقْرَضَ وأَخَذَ بِدَيْنٍ، أو باعَ بدَيْنٍ ، أو صارَ له على النَّاسِ دَيْنٌ المدان: الذي عليه الدَّيْنُ، أو هو الذي عليه دَيْنٌ كثيرٌ.

(٥) ١٦٧/ البقرة.

الحكمُ الثَّالِثُ :في حَذْفِ مفْعولاتِها . أَمَّا الأَوَّلُ : فمنْهُم[1] مَنْ يُجيزُه ؛ لأَنَّه فَضْلَةٌ ، كما حَذَفَ أَحدَ مفْعولَيْ « أعْطيْتُ » فيَقولُ : أَعْلَمَ/ اللَّهُ عَمْرًا خَيْرَ ١٣٢ النَّاسِ، ويَحْذِفُ « زيْدًا » ومنهُم مَن لا يُجيزُهُ ؛ لأَنَّه بمنْزِلَةِ فاعلِ « ظَنَنْتُ» ، وظاهرُ كلامِ سيبويهِ [2] عليْه.

وأَمّا الثّاني والثَّالِثُ : فمُتَلازِمانِ ، ولا يجوزُ حَذْفُهما وإبقاءُ الأَوَّلِ عند سيبويه[2] ؛ لأَنَّه كالفاعلِ في باب « ظَنَنْت » ، وهما كالمفعولَيْن فيه ، وأَجازَهُ ابْنُ السَّرَّاج[3] ؛ فيقولُ : أَعلم اللّهُ زَيْدًا ، ومتى ذكرْتَ المفعولَ الثّانيَ ، فلابُدَّ من الثَّالِثِ ؛ فلِذلكَ لا يجوزُ حَذْفُه إلاَّ مع الثاني عند ابن السَّرَّاج[3].

وأَمَّا المفْعولاتُ الثَّلاثَةُ : فلا خِلافَ في جوازِ حذْفِها .

---

(١) بشرط ذكر الثّاني والثّالث ، قال السيوطيّ في الهمع ٢/٢٥٠ : « وعليه الأكْثرُ، منهم المبرّد وابن كيْسَان .....» . وانظر : أيْضًا ابن كيْسان النحويّ ١٨٤.

(٢) الكتاب ١/٤١.

(٣) الأصول ٢/٢٨٤.

ومتى بَنَيْتَ هذه الأفْعَالِ لِماَ لمْ يُسَمَّ فاعِلهُ صَارتْ مُتَعدِيّةً إِلى مفْعولَيْنِ ، تقولُ : أُعْلِمَ زَيْدٌ عمرًا عاقِلاً ؛ ومنْهُ قولُ الشاعِرِ(١):

وإِنّ الّذي حُدِّثْتُمُ في أُنوفِنا   وأَعْناقِنا من الإِباءِ كما هِيَا

الحكم الرَّابِعُ : المفعولُ الأوّلُ والثّاني لا يكونانِ إلاَّ اسْمًا صَريحًا ؛ لأنَّهمُا المفْعولُ والمبتدأُ في بابِ « ظَنَنْتُ» ، والمفعول الثّالثُ يكونُ مُفْردًا ، وجُمْلَةً كالمفعولِ الثاني فيه ؛ تقولُ : أَعْلَمَ اللّهُ زَيْدًا عَمرًا أَبوه قائِمٌ، وقامَ أَبوه ، وفي الدَّارِ.

وتقعُ « أَنَّ» وما عَمِلَتْ فيه، فتَسُدُّ مَسَدَّ المفْعولِ الثّاني والثَّالِثِ ، كما سَدّتْ في « ظَنَنْت» مَسَدَّ الأوّلِ والثّاني ؛ فتقولُ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا أَنّ عَمرًا مُنْطَلِقٌ ، فإِنْ أَدْخلْتَها علي الثَّالِثِ ، وكانَ المفعولُ الثَّاني جُثّةً كَسَرْتَ « أَنَّ» ، تقولُ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمرًا إِنَّه عاقِلٌ، فإِنْ كانَ الثَّاني مَصْدَراً ، فتحتها، تقولُ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا قُدومَ عمْرٍ وأَنّه قَريبٌ.

---

(١) هو جُرَيّ بن كُلَيبْ الفقْعَسِيّ ، ويُقالُ : حَرِّيّ ، ويُقال : جَزْء.

انظر : حماسة أبي تمّام، تحقيق د/ عبدالله عسيلان ١/١٣٧ ، وشرح المرزوقي، تحقيق عبدالسلام هارون ٢٤٣ وما في حواشيهما.

ورِوَايةُ البيْت في الحماسة هكذا :

وإِنّ التي حُدِّثْتَها في أُنوفِنا   وأَعْناقنا..........

يقول المرزوقيُّ في شَرْح البيت : وإنَّ النّخوةَ التي أُبْلِغْتَهَا والحَمِيَّة التي حُدِّثْتَها باقيةٌ في أُنوفنا حتّى لا نَشَمّ بها مَرْغَمَةً ، وفي أعناقِنا ورُءُوسنا حتّى لا تَلْوِيَها إلى مُخْزِيَةٍ ومَنْقَصَةٍ ، هي حاصلةٌ فيها كما أُبْلِغْتَ ....

وقولُه: « في أنوفنا » في موضع المفعول الثالث لـ « حُدِّثْتَها» وقوله : « كما هيا» في موضعِ خبر «إِنّ» و«ما» زائدةٌ ، أرادَ : كهِيَ.

الحكمُ الخامِسُ: إذا اتَّسَعُوا في الظُّروفِ وجَعَلوها أسْماءً غيرَ ظُروفٍ ، وأدخَلوا عَليْها الأفعالَ المتَعَدِّية إلى مفعولَيْن صارت من هذا النّوع ؛ تقول : اليومَ ظَننْتُه زيدًا مُنْطلَقًا ، والليْلةَ كَسَوتُها زيدًا ثوْبًا ، وأعطيْتُ زيْدًا ثوبًا اليومَ ، وسَرَقتُ عبدَاللّه الثّوب الليلةَ،و صار من باب قولك :(١)

يا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أهْلَ الدّارِ

ومنه قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ﴾(٢) ، ويتّضِحُ هذا إذا أخبرْتَ عنْه بـ« الذّى» ، تقولُ : الذّى أعطيْتُهُ زَيْدًا ثَوْبًا اليومُ ؛ فَـ« الْهاءُ» / ضَميرُ ١٣٣ «اليوْمِ» ، وهوُ اسْمٌ غيرُ ظرْفٍ ، ولو كان ظرْفًا لَقُلْتَ : الذى أعطيْتُ فيه زَيْدًا ثَوْبًا اليومُ ، وهذا الظرفُ المتَّسَعُ فيه لا تتَعدَّى إليْه الأفْعالُ المتعدِّيَةُ إلى ثَلاثةٍ ؛ لأنَّه يخرُجُ إلى مالا نَظرِ لَهُ ، وهوَ التَّعدّى إلى أرْبَعَةِ مفْعولِينَ.

الحكمُ السَّادِسُ : إذا استَوْفَتْ هذه الأفْعالُ مفعولاَتِها تعدَّتْ إلى المصْدَرِ والزَّمانِ والمكانِ والعِلَّةِ والحالِ بغير قَرينةٍ ؛ فتقولُ : أعْلَمْتُ زيدًا عمرًا عاقلاً إعلامًا اليوْمَ عنَد بكْرٍ محبَّةً له جالساً .

خاتمةٌ لهذا النوع : قول العرب : " أرَيْتَكَ زَيدًا ما فَعل "؛ لا موضِعَ للكافِ مِن الإعْراب عند سيبويْهِ (٣) ، وهى للخطابِ ، ومَوْضِعُها عند الكسائىِّ

---

(١) هذا رجز لم أقف على قائله .

وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٩٣ ، وانظر أيْضا : معاني القرآنِ للفرّاء ٢/ ٨٠ والحجّة لأبي عليّ الفارسيّ ١٤/١ والأصول ١/ ١٩٥ و ٢/ ٢٥٥ و ٣/ ٤٦٤ وابن يعيش ٢/ ٤٥ ، ٤٦ والخزانة ٣/ ١٠٨ .

(٢) ٣٣/ سَبأ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٤٥ .

نْصبٌ [1] ، وعند الفرَّاءِ[2] رَفْعٌ وتكونُ للواحِدِ والاثْنَينِ والجَميعِ والمؤَنَّث ، بلَفْظٍ واحدٍ ، ولا فَرْقَ بينَ وجودِ الكافِ وعَدمِها ؛ تقولُ : أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا ما صَنع ، وأَرأَيْتَ زَيداً ما صَنعَ ، وليْستْ من رُؤْيَةِ القَلْبِ ، ولا من رُؤْيَةِ العَيْنِ ، ولها في الكلام موضِعانِ :

أَحدهما : بمعنى " أَخبِرْني " ، فلا تقَعُ إلاَّعلى اسْمٍ مفردٍ ، أَو جملة شَرْطيَّةٍ ماضِيةٍ ، كقوله تعالى : ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الذَّي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾[3] ، وكقوله : ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ﴾[4] .

والثَّاني : أَنْ يكونَ بمعنى " انتَبِهْ " ، كقولك : أَرَأَيتَك زَيْدًا فإنّي أُحبُّه ، أي :انْتَبِهْ له فإنِّي أُحبُّه ، وقد يُحذَفُ جوابُ الشَّرطِ تارةً للْعلم به ، ويُحذَفُ الشرط ويُؤتَى بالجوابِ ، كقوله تعالى : ﴿ أَرَ أَيْتُم إِنْ كُنْتُ علىَ بَينَةٍ من رَبيَّ﴾[5] فلم يأتِ بالجوابِ[6] ، وقالَ تعالى : ﴿أَفرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ

---

(1) انظر : البحر المحيط ٤/ ١٢٥ .

(2) انظر : معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣٣ حيثُ قالَ : " ومَوضِعُ الكافِ نْصبٌ ، وتأْويله رَفْعٌ ؛ كما أنّك إذا قُلْتَ للرّجُل : دونكَ زَيْداً ، وَجدْتَ الكافَ في اللَّفظِ خَفضاً ، وفي المعْنى رَفْعاً ؛ لأَنها مأمُورةٌ" . وقال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٤٦ : " قال الفرّاءُ : لَفظُها نَصْبٌ ..... " ثم قال : " وهذا لم يُقلْهُ مَنْ تقدّمَ من النحويّين وهو خطأٌ ؛ لأنَّ قولَكَ أرأَيتك زَيْداً ما شأنُهُ ، تصير "أَرَأَيْتَ" قد تَعدَّتْ إلى الكاف وإلي "زَيْدٍ" ، فيصيرُ لـ "رأيْتَ" اسمانِ : فَيصيرُ المعْنى : أَرَأَيْتَ نَفْسكَ زَيْدًا ما حالهُ ، وهذا مُحال " .

(3) ٦٢/ الإسراء .

(4) ٤٦/ الأنعام .

(5) ٨٨/ هود

(6) قال الزَّجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٧٣ : " وجوابُ الشرط هاهنا متروكٌ . المعْنى : إن كنْتُ على بيِّنَهٍ من ربيِّ أتبِّعِ الضّلالَ ؟ فتَركَ الجواب لِعلِمْ المخاطَبينَ بالمعْني " .

وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ﴾[1] فجاءَ بالجوابِ [2] ولمْ يأتِ بالشَّرطِ .

النَّوعُ السَّابِعُ:

فى " كانَ " وأخواتِها ، وفيهِ فرْعانِ .

الفرْعُ الأوَّلُ : في تَعْريفِها ومعانيها . أمَّا تَعريفُها فهى " كانَ " و" صَارَ " ١٣٣ و " أَصْبَحَ " و " أَمْسَى " و " أَضْحَى " و " ظَلَّ " و " بَاتَ " و " ما زالَ " و " ما دَامَ " و " ما انْفَكَّ " و " مافَتِئَ " و " ما بَرِحَ " و " لَيْسَ " ، وما تصرفَ منْها ، إنْ كانَ مُتصرِّفًا ، وما كانَ في مَعْناها ، ممَّا يدُلُّ علي الزَّمانِ العارِي عن الحَدثِ تقول : كانَ زيداً قائماً ، ويكونُ عمروٌ جالِساً ،وما زالَ خالدٌ كريمًا .

ولمْ يَذكُرْ سيبويه [3] إلاَّ " كانَ " و " صارَ " و " مادَام " و " ليْسَ " ، ثُمَّ قالَ وما كانَ نحوهُنّ منَ الفعْلِ ممّا لايسْتغْنِي عن الخَبرَ . .

وتُسَمَّى الأفْعالَ النّاقِصَةَ ؛ لحاجتِها إلى الخَبرِ .

وقد أَلْحَقوا بها " آضَ " و "عادَ " و " غَدَا " و " رَاحَ " ، وأفعالَ المقارَبة، وهي : " عَسَى " و " كادَ " و " جَعلَ " و " طفِقَ " و " كَرَبَ " ، وجَعَلوا " قَعَد " بمنْزِلَتِها في قولهم أَرْهَفَ شفرتَه حتَّى قعَدَتْ كأنَّها حَرْبَةٌ[4] .

وأمَّا معانيها : فقد تقَدَّم القوْلُ - في تَقسْيم الأفعالِ -[5] أنَّ هذه الأفعالَ ليَستْ حقيقيَّةً ، وَأَنَّ المقصودَ منها : تَعْيينُ الزّمانِ ماضيًا وحاضرًا

---

(١) ٢٣/ الجاثية .

(٢) وهو قوله تعالى في آخر الآية : « فمنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعدْ اللّهِ » .

(٣) الكتاب ١/ ٤٥ .

(٤) في تاج العروس (قعد) : " وعن ابن الأعرابيّ : حدَّدَ شفرتَهُ حتى قعَدتْ كأنها حَرْبَةُ ، أَيْ صارتْ وهو مجازٌ " .

(٥) انظر : صـ ٤٣٢ .

ومُستقبلاً ، نحو : " كانَ " و " يكونُ " و " سَيكونُ " ، فإذا تعيَّنَ الزَّمانُ فلا حاجَةَ إليها ، ألا تَرى أنَّ معنى قولك : كانَ زيْدٌ قائمًا ، وقَع منْ زيْدٍ قيامٌ فى زمَنٍ ماضٍ ؟ فلمَّا كان هذا الغَرضَ منها جرَّدوها عَنِ الحَدثِ ، وأخْلَصوها للأزْمَنَة ، قال الفارسيُّ (١) : هى دالَّةٌ على الزَّمانِ بوضْعِها ، وعلى الفْعلِ الدال على الحدثِ والزَّمانِ بلَفْظِها ، فأمَّا تخْصيصُ كُلّ واحدٍ منها(٢) بمعناه الموضوعِ لهَ ، فنَحْنُ نَذكُرُه مُفصَّلاً .

أمّا " كانَ " فإنَّها ترِدُ فى الكلامِ على خَمْسَةِ أنْحاءٍ " ناقِصةً وتامَّةً وزائدةً ومضمراً فيها اسْمُها وبمعنى " صارَ " .

أمَّا الناقِصةُ : فَهي أُمّ البابِ ، وهي التّى ترْفعُ الاسْم ، وتَنْصِبُ الخبَر، وستَرِدُ أحكامُها مع أخواتِها في الفرْعِ الثَّاني (٣) .

وأمَّا التَامَّةُ : فهِى التى تكونُ دالَّةً على الحدثِ ؛ فتَسْتَغْنِي عن الخبَر تقولُ : كانَ زَيْدٌ ، أىْ : حَدثَ ، ووُجِدَ ، ومِنْهُ قولهُ تعالى : ﴿وإنْ كَانَ ذُوُ عُسرَةٍ ١٣٤ / أ فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَةٍ﴾(٤) وهى فيهِ فِعْلٌ غيُر مُتَعَدٍّ .

وأمَّا المضْمَرُ فيها اسْمُها – وهو ضميُر الشَّأْن والحديثِ – فتَقعُ الجُمَلُ بعدها أخْباراً عنها ، كقولك : كانَ زيدٌ قائمٌ ؛ فَـ " زيد " مُبْتداً " ، و " قائِمٌ " خَبَرُهُ ، واسْمُ " كانَ " مُضْمرٌ فيها ، وهو ضميرٌ الشَّأْنِ ، والجملةُ في موْضِعِ

---

(١) الإيضاح العضديُّ ١/٩٥ – ٩٦ .

(٢) في الأصل : منهُما .

(٣) انظر صـ ٤٧٠ – ٤٧٨ .

(٤) ٢٨٠/ البقرة .

نَصْبٍ ؛ لأنَّها الخبرُ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ أو لَمْ تكن لَهُمْ آيَةٌ أَنْ تَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِى إسْرَائيلَ ﴾[1] فيمَنْ قَرأَ بالتّاءِ[2] والرَّفعِ[3] ؛ فـ " أَنْ تَعْلَمَهُ " مُبْتَدأٌ ، و " آيَةٌ " خبَرُهُ ، واسْمُها مضمرٌ فيها ، ويجوزُ أَنْ تكونَ " آيَةٌ " الاسْمَ[4] ، و " لَهُمْ " الخبرَ ، و " أَنْ تَعْلَمَهُ " مَصْدَرٌ ، وهو بَدلٌ من الـْ " آيَة " .

ومن هذا البابِ : كانَ مِن الأمْرِ كَيْتُ وكَيْتُ ؛ لأنَّهما عبارتانِ عن جُمْلةٍ والجُمَلَةُ لا تكونُ اسْمَ كانَ ، فأَمَّا : كانَ مِن الأمْرِ كَذا وكَذا ، فهُما اسْمُ كانَ .

وأمَّا الزائَدة : فإنّها تدْخُلُ مؤكِّدةً ؛ فلا تحْتاجُ إلى خَبرٍ ولا تُزادُ إلاّ إذا كانَتْ ماضِيَةً ، متوسِّطةً أَوْ متأَخِّرةً ، نحو : مررتُ برجُلٍ كانَ قائمٍ ، وأَنشدَ سيبويه[5] :

فَكَيْفَ إذا مرْرتَ بدارِ قَوْمٍ   وجيرانٍ لنا كانوا كِرامِ

---

(١) ١٩٧/ الشعراء .

(٢) أى فى " تكن " .

(٣) وهي قراءةُ ابن عامر والجَحْدريّ ، انظر : السبعة ٤٧٣ ، والتيسير ١٦٦ والنشر ٢/ ٣٣٦ وإتحاف فضلاء البشر ٣٣٤ وشواذ ابن خالويه ١٠٧ ،والبحر المحيط ٤١/٧ .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠١/٤ والكشف عن وجوه القراءات السبع ١٥٢/٢ .

(٥) للفرزدق . ديوانه ٢/ ٢٩٠ . وانظر : الكتاب ٢/ ١٥٣ ، المقتضب ٤/ ١١٦ ، والمغنى ٢٨٧ وشرح أبياته ٥/ ١٦٨ والتصريح ١/ ١٩٢ والخزانة ٢١٧/٩ وتفسير القرطبى ١١/ ١٠٢ .

فَـ " كـانَ "عنده زائدة [1] ، وخالفه المبرِّدُ [2] ، وحكَى سيبويه[3] : أَنَّ كانَ" زائدةٌ في قَوْلهِم : " إنّ منْ أَفضلِهَم كانَ َزيْدًا " ، وخُولِفَ[4] فى ذلك .

وأمَّا مجيئُها بمعنى "َصار " : َفكَقوْله[5] :

بتَيْهـاءَ قَفْرٍ والمطـيّ كَأنَّها ... قَطاالحَزْنِ قدْ كانتْ فِراخاً بيُوضـُها

أَيْ : قدْ صارتْ ، وعليه تَأوَّل َبعضُهم[6] قولهَ تعالى : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فى المهْدِ صَبِيًّا﴾[7] ، أىْ : َصارَ ، وبعْضُـهم[8] يجعَلها زائِدةً ، ولا يَصِحّ أنْ تكونَ على بابِها .

---

(١) انظر : الكتاب في الموضع السابق .

(٢) قال في المقتضب ٤/ ١١٧ : " وهو عندى على خلافِ ما قالوا من إلغاء " كان " ؛ وذلك : أنَّ خبرَ " كانَ " لَنا ؛ فتقديرُهُ : وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا ، وانظر تعليق الشيخ عُضَيْمَة في حاشية المقتضب .

(٣) الكتاب ٢/ ١٥٣ .

(٤) في الرضي على الكافية ٢/ ٢٩٤ : " وكذا قولهم : إنَّ مِن أفضلهم كانَ َزيْداً عند سيبويه – أى : هي زائدة عنده – وقال المبردُ : إنْ " زَيْداً " اسْمُ " إنَّ " و " كانَ " خبرُها ، و " من أَفْضَلِهِم " خـبر " كانَ " .

(٥) هو ابن أحْمر . ديوانه ١١٩ .

وانظر : المعانى الكبير ٣١٣ ، وابن يعيش ٧/ ١٠٢ والخزانة ٩/٢٠١ واللسان (عرض) .

التيهاء : المفازة التى لا يُهتدَى فيها ، فعْلاء من التيه ، وهو التَحيرُّ . القفر : الخالى . القطا : طائر سريع الطيران . يصف المطىَّ بسُرْعة السّيْر ، كأنها بمنزلة قطا تركتْ بيوضَها صارتْ أفراخاً فهى تمشى بُسْرعةٍ إلى أفراخها .

(٦) وُهم ثعلبٌ وأبو عليّ وابن جنّي . انظر : الخزانة ٩/ ٢٠٣ .

(٧) ٢٩/ مريم . وفى الأصل : " من كان فى المهدِ طفلاً " وهو خطأ .

(٨) وهو أبو عبيدة . انظر : مجاز القرآن ٢/٧ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٢٨ وتفسير القرطبّى ١١/ ١٠٢ ، والبحر المحيط ٦ / ١٨٧ .

وأمّا " صَارَ " : فإنَّها تكونُ ناقِصَةً ، وتآمةً .

أمّا النَّاقِصةُ : فمعناها الانْتقالُ من حالٍ إلى حالٍ ، تقولُ : كانَ زَيْدٌ كريماً ، فصار بخيلاً ، ولابُدَّ فيها / من اتّساعٍ ؛ فإنَّهم جعلوها تُدلُّ على زمَنِ ٢٤ الوجودِ المتَّصلِ، دونَ الزَّمَنِ الماضي ، وَسلبُوها الدلالَةَ على المصْدَرِ .

وأمّا التَامَّةُ : فإنهَا تَتَعدَّى إلى مَفْعولٍ بحرفِ الجرِّ ، تقولُ : صِرْتُ إلى مَكّةَ ، أي : انقَلَبْتُ .

وَزعمَ قَوْمٌ أنها تُزادُ [١] ، وليسَ بالمسْمُوعِ .

وأمّا " أصْبحَ " : فإنهَا تُسْتعملُ ناقِصةً ، وتامةً وزائِدةً عند الأخفش[٢]

أمّا النّاقِصَةُ : فإنّها تُدلُّ على الزّمانِ المختصِّ بالصَّباحِ ،فإذا قُلْتَ : أصْبحَ زَيدٌ قائماً ، فمعناهُ : أتى عليْهِ الصَّباحُ ، وهو قائمٌ .

والفرقُ بيْنها وبينَ " كانَ " : أنَّ «كَانَ» لما انْقَضَى من الزَّمانِ وانقَطَعَ، وأصبَح و أمْسَى غيرُ مُنْقطِعَي الزَّمانِ ، ألاَ تَرى أنَّكَ تقولُ : كانَ زَيْدٌ غَنيّاً ، فلا يدُلُّ على أنهَ غنيٌّ وقْتَ الإخبارِ ، وإذا قلْتَ : أصْبَح غِنيّاً ، فهو غَنيٌّ وقْتَ الإخْبارِ ، فأمَّا قولهُ تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [٣] وأمثال ذلك ، فالمعْنى : ما زال كذلكَ في القِدَمِ ، وصفاتُ اللَّهِ لاَ تَنْفَصِلُ عَنْه .

---

(١) قال السّيوطِيُّ في الهمع ــ باب كان وأخواتها ٢/١٠٠ : « وأجاز الفرّاءُ زيادة سائر أفعَال هذا الباب » .

(٢) انظر : الأصول ١/ ١٠٦ .

وفي الرضى على الكافية ٢/ ٢٩٥ ، وفي المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٦٨أن الكوفيين يقولون بزيادة : أمْسَى وأصبح ، وانظر أيْضا : الهمع ٢/ ١٠٠ .

(٣) ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٥٢/ النساء .

وأمَّا التَّامَّةُ : فهي التي لا تحتاجُ إلى الخبر ، كقولك : أصْبَحْنَا ، أيْ : دَخَلنا في الصَّباحِ .

وأمَّا الزَّائِدةُ : فقد حكَى الأخْفَشُ (١) : ما أَصْبَحَ أبْرَدَهَا ، ومنهم من جعلها بمعنى " صَارَ " (٢) ، وَحَملَ [عليه](٣) قوْلَه : أصبَحَ زَيْدٌ ، أَيْ : صَارَ .

وأمّا " أَمْسَى " فبِمَنْزِلَة " أَصْبَحَ " في النُّقْصانِ والتَّمامِ والزِّيادة ، كقولك : أمْسَى زَيْدٌ قائِماً ، وأَمْسَى عمروٌ ، وقولِهم : ما أَمْسَى أَدفأَها(١) .

ومنهُم مَنْ جَعَلَهَا بمعنى " صَارَ " (٤) في قولهم : أَصْبَحَ زيدٌ غَنِيًّا وأمْسَى زَيْدٌ فقيرا .

وأَمَّا " أَضْحَى " فإنها مِن ضَحَا النَّهارُ ، وتُسْتَعْمَلُ ناقصةً وتامَّةً .

أَمَّا النَّاقِصَة : فكقولك : أَضْحَى زيدٌ قائِمًا وَإن كَانَ أصلها من الضُّحى فإنهَّا تَقَعُ على الاوقاتِ جَميعها ، ليْلاً ونهاراً ، وخَصَّها قومٌ(٥) بالنهَّارِ .

وأمّا التَّامَّةُ : فكقولك :أَضْحَى زَيدٌ ، أَيْ : دَخَلَ في الضُّحى ، كما تقولُ : أظْهرَ ، وأَفْجَرَ ، وقد جُعِلَتْ بمعنى "صَارَ " في قولك : أَضْحَى زيدٌ أَميراً ، أيْ : صَـارَ.

---

(١) انظر : الأصول ١/ ١٠٦ .

وفي الرضي على الكافية ٢/ ٢٩٥ ، وفي المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٦٨أن الكوفيين يقولون بزيادة : أمْسَى وأصبح ، وانظر أيْضا : الهمع ٢/ ١٠٠ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٧/ ١٠٤ والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٥٦ – ٢٥٧ والهمع ٢/ ٧٥ – ٧٦ .

(٣) تتمةٌ يلتئم بمثلها الكلام .

(٤) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٥٦ – ٢٥٧ والهمع ٢/ ٧٥ .

(٥) انظر : ابن يعيش ٧/ ٩٠ والرضيّ على الكافية ٢/ ٢٩٤ .

وأمّا "ظلّ" : فإنّها لِمَا يعْمَلهُ الإنْسَانُ نهارًا، ولا تُسْتعملُ إلاّ ناقصةً ، وفي تْخصيصها /بالنّهار نَظرٌ ، ألا ترَى قولَه تعالَى : ﴿ وإذَا بُشّرَ أحَدُهُمْ بالأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً ﴾[١] وقولَه تعالى :﴿ فَظَلَّتْ أعْنَاقُهُمْ لَهَا خاضعِينَ ﴾[٢] وهذا لاَ يَخُصُّ زَمانًا دونَ زمانٍ ، ولهذا جعَلَهَا بعضُهم [٣] بمعنى " صَار" ، وحَمَلَ الآيةَ عليْها.

وأمّا "باتَ" : فإنّها مُخْتَصّةٌ باللّيْلِ دونَ النّهارِ ، وتُستَعملُ ناقِصةً وتامّةً.

فالنّاقصةُ : قولك : بَاتَ زَيْدٌ قائمًا ، مثل " ظَلّ" في النهار.

والتّامّة كقولك: بَاتَ زيْدٌ ، فلا تُريدُ : أنّه نامَ ، وإنمّا هُو بمنْزِلَة "أمْسَى" التّامّة، وَجعَلهَا بعْضُهم[٤] بمعْنَى "صارَ" ؛ حَمْلاً على "ظَلّ".

وأمّا " مادامَ" ،وجميعُ مافي أوله "ما" : فإنّها يُرادُ بها المطاوَلَة ، ولُزُومُ الشّيء ومتابَعةُ بَعْضِه بعْضًا.

وما "في" " ما دام" مع الفعلِ بتقْدير المصدرِ ، وهُو نائبٌ عنِ الزّمَنَ ، تقولُ : أجْلسُ مادُمْتَ جالِسًا ، كأنّكَ قُلْتَ : أجلِسُ زَمَن دَوامِ جلُوسِكَ، كقولهم: "آتيكَ خُفُوقَ النّجْم" و"مَقْدَمَ الحاجّ".

ولابُدّ أنْ يتقدّمَها عاملٌ ؛ لأنّها نائبةٌ عنِ الظّرْف ، ولا نَظيَر لهَا في هذا البابِ ، ولا يُستَعملُ مكانهَا غيرُها ، ولا يُستعملُ منْها فِعلٌ ، ولاَ يعْملُ فيها إلاّ

(١) ٥٨/ النحل .

(٢) ٤/ الشعراء .

(٣) هو الزمخشريُّ . انظر : ابن يعيش ٧/ ١٠٥ والرّضي على الكافية ٢/ ٢٩٥ والهمع ٢/٧٦ .

(٤) هو الزمخشريُّ أيْضا ، وانظر ما سبق في "ظلّ" .

فِعْلٌ مسْتَقْبلٌ ، نحو : أقومُ مادُمْتَ قائِمًا، ولا يجوزُ إدْخالُ « إلاَّ» في خبرِها وخَبر أخواتِها، لا تقولُ : مادامَ زيدٌ إلاَّ قائمًا ؛ لأنَّ الكَلامَ إيجابٌ ، فإذا استَثْنيتَ منْه، أدْخلتَ إيجابًا على إيجابٍ، كما لا تقولُ : مررْتُ إلاَّ بك أحَدٍ ؛ ولذلك خُطِّئَ ذو الرُّمّة[1] في قوله:

جَرَاجيجُ لا تَنفكُّ إلاَّ مناخَةً   على الخَسفِ أوْ نرمي بها بَلَداً قَفْرا

وأمّا « مازالَ » : فإنهَّا مِن " زالَ يزَالُ » ضِدُّ ثَبَتَ ، ولَيستْ مِنْ « زالَ يَزُولُ» ؛ لأنَّ هذا مُتَعَدٍّ وذاكَ قاصِرُ ، ولا مِنْ « زالَ يزِيلُ» ؛ لأنَّ ذلك « فَعَلَ يَفْعَلُ»، وهذا مِنْ « فَعلَ يفْعِلُ» ، وما فيها للنَّفي، والنَّفيُ إذا دَخَلَ على النَّفْي

---

(١) ديوانه ١٤١٩ .

وهو من شواهد سيبويه ٤٨/٣ ، وانظر أيْضا : معاني القرآن للفَراء ٢٨١/٣ والمحتسب ٣٢٩/١ والتبصرة ١٨٩ والإنصاف ١٥٦ وابن يعيش ١٠٦/٧ والمغني ٧٣ وشرح أبياته ١٠٩/٢ والخزانة ٢٤٧/٩ .

حراجيجُ طِوالٌ ضامراتٌ من الهزال ، المفرد : حُرجوجٌ ، كعُصفورٍ ، وهي النّاقَةُ الضامِرةُ المهزولةُ .

الخَسْفُ : الإذلالُ والظلُم ، ويُطلَقُ أيْضا على المبيت من غيرِ عَلَفٍ .

وَقدْ وَجّهَ بعضُ النحويّين البيْتَ بما يُخرِجُه عن الخطأ ، من هؤلاء الصيمريُّ ، فقد قال في التبصرة ١٨٩ ـ ١٩٠ : « وأمّا قولُ ذي الرُّمّة.. فَحمله أكثرُ النحويّينَ على الغلط ، وَجَعلَهُ ضَرورَة .. ووجْهَه عندي : أنّه أدْخَلَ " إلاّ " في هذا الكلام ؛ لأنّ لَفظَه نَفْيٌ ، وإنْ كان معناهُ الإيجابَ ، كما قالَ جَذيمةُ الأبْرش : رُبّما أوفيْتُ في علم .. البيت ، فأدْخَل النّونَ في الواجبِ والنون مَوْضَعُها غيرُ الواجب ..

وانظر أيْضا حواشي التبصرة ففيها توجيهاتٌ أخرى للنحويين تُخرِج البيتَ عنِ الخطأ ، وانظر في الموضوع : شرح أبيات المغني للبغداديّ ١٠٩/٢ - ١١٤ .

صار موُجَبًا. وقد أسْقطُوا منها « ما » ، قال[1] :

تَزَالُ حِبالٌ مُبْرَماتٌ أُعِدُّها لهَا ما مَشَى يومًا على خُفِّهِ الجملْ

وأمَّا « ما انْفكَّ » : فإنّ مَعني فَكَّ الشَّـيءِ : تَفريقُ أَجزائِه ؛ ففيـه معني ٥ النَّفي، فلمَّا أَدْخلَت عليه النَّفي صَارَ إيجابًا ، واسْتُعْمل على غَيْرِ مَعْنى وضعْه ، وأُعطيَتْ معنى « مازالَ» و « مابَرِحَ».

وأمّا «مَا فَتِئَ» ، و « مابَرِح » فَبِمَنْزِلَةِ : " مازال" و " ما انفكَّ"، ويلزمُـهُما "ما" أو" لاَ" وقد أَسْقطوهُما منهما في القَسَم ، كقوله تعالي : ﴿ تاللّه تَفْتَأُ تَذْكُرُ يوسُفَ حَتيّ تَكُونَ﴾[2].

وقولِ امرِئ القيس[3]:

فَقُلْتُ لها :تَاللَّهِ أَبْرَحُ قاعِدًا

---

(١) هذا البيت لِلَيْلى امرأة سالم بن قُحْفان . انظر خَبَره فى شرح حماسة أبي تمّام للمرزوقى ١٧٢٧ . وانظر أيْضا : ابن يعيش ١٠٧/٧ والخزانة ٢٤٥/٩ وسمط اللآلي ٦٣١ .

والشاهدُ فيه – عند ابن الأثير – حذف " ما " الداخلةَ على " تزال " وبقية المصادر تذْكُرُه شاهداً على أن " تزال " جواب قسَمٍ ، وحُذِف منه " لا " النافية والقَسَمُ فى بيتٍ قبل الشاهد ، وهو :

حَلفتُ يمينًا يا ابن قُحفان بالذّي
تكّفل بالأرْزاقِ في السَّهْل والجَبلْ

هذا والضمير فى " لها " للإبل في شعرٍ سَابقٍ على الشاهد .

(٢) ٨٥/ يوسف .

(٣) ديوانه ٣٢ . وَعُجز البَيتْ :

ولو قّطعوا رأسى لدْيك وأوصالى

وهو من شـواهد سـيـبـويه ٣/ ٤٠٥ ، وانظر أيضًـا : المقـتـضب ٢/ ٣٢٦ والأصـول ١/ ٤٣٤ والخصـائص ٢/ ٢٨٤ والتبصـرة ٤٤٨ ، ٤٥٤ وابن يعيش ٧/ ١١١٠ و ٨/ ٣٧ و ٩/ ١٠٤ والمغنى ٦٣٧ وشرح أبياته ١٠٣/٤ و ٧/ ٣٣٢ والخزانة ١٠/ ٤٣ ، ٩٣ .

أَيْ : ما تَفتأُ (١)، وما أَبْرَحُ.

وقد تُسْتعملُ هذه الأفعالُ تامَّةً ، وتكونُ " ما" فيها خالِصةً للنَّفي ، تقولُ: مادامَ زَيْدٌ ، كما تقول : لمْ يدُمْ.

وأَمَّا « ليسَ» : فأَكْثرُ النُّحاةِ يقولونَ : إنَّها فِعْلٌ غيرُ متَصَرِّفٍ ، وعليه ظاهر كلام سيبويه(٢) والخليل ، وذَهَبَ قَوْمٌ (٣) إلى أنَّها حَرْفٌ ، وعليه جاء قولهُم: ليسَ الطِّيبُ إلا المِسْكُ « برفْعِهِما، كما يُرفَعانِ بـ " مَا » ، وقال الفارسيُّ بالمذْهَبيْنِ ، فَجعلها في « الإيضاح» (٤) ، فعْلاً وفي « الحَلَبِيَّات» (٥) حَرْفًا، وهى تَنفى الْمستَقْبلَ عند ابْنِ السَّرَّاج(٦)، ولهذا مَنَعوا مِنْ قَوْلهمْ : لَيس زَيْدٌ قد ذَهَبَ، ولا : قَد يَذهبُ ؛ لَتضادّ الحُكْم بين « قَدْ» و « لَيْسَ» ، وقيلَ : معناها : نَفْيُ مَضمونِ الجُمْلةِ في الحالِ(٧) ، تقولُ : ليسَ زَيْدٌ قائمًا الآنَ ، ولا تقولُ : لَيس زَيْدٌ قائمًا أَمْسِ ، ولا غَدًا.

---

(١) فى معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣/١٢٦ : " .. و " لا مضْمَرةٌ المعنى : واللّهِ لا تفتأُ تذكر يوسف أيْ لا تزال تذكر يوسف " .

(٢) الكتاب ١/ ٤٥ ، ٧٠ ، ١٤٧ .

(٣) انظر : الرضى على الكافية ٢/ ٢٩٦ .

(٤) الإيضاح العضدى ١/ ٩٥ ، ١٠١ ، وانظر أيْضا : كتاب الشعر ٦ - ١١ .

(٥) صـ ٢١٠ .

(٦) قال في الأصول ١/ ٨٣ : " وإذا قُلْتَ : " يكون " دَلَلْتَ على ما هو فيه ، وعلى ما لم يقع ، وإذا قُلْتَ ليس زيدٌ قائماً الآن أو غداً ، أَدّت ذَلك المعْنى الَّذي فى " يكونُ " ، فلمَّا كانتْ تدلُّ على مَا يُدلُّ عليه المضارِعُ استُغْنِيَ عن المضارع فيها .. " .

(٧) وهو رَأْيُ الجمهور . انظر : ابن يعيش ٧/ ١١٢ والرضىّ على الكافية ٢/ ٢٩٦ والهمع ٢/ ٧٩ .

الفرْعُ الثّاني : في أحكامِها :

الحكمُ الأوَّلُ : الفرْقُ بينَ هذهِ الأفعالِ النّاقِصةَ وبيْن غَيرِها من الأفَعالِ الحقيًّقية :

أنَّ الفاعلِ مع غيرهاغيرُ المفعولِ ، وهذه : مَرْفوعُها هو مَنْصوبُها ، وأَنَّ تلكَ : تُبنَى لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، وهذه : لا تُبنى له ؛ لأنَّ اسْمهَا بمنزلَةِ المبتدأ، وأنَّه لا يجوزُ الاقتصارُ على فاعلها دونَ مفْعولها ، فلا تقولُ : كانَ زَيْدٌ، وهي ناقِصَةٌ.

الحكمُ الثَّاني : ماتَصرَّفَ من هذه الأفعالِ فإنَّه /يعملُ عَمَلَهَا في جَميع ٣٦ مُتصرَّفاتِها ؛ من ماضٍ وحاضرٍ ومُسْتقبلٍ واسْم فاعلٍ ومفعولٍ ، إذَا كان للحال والاسْتقبالِ ، ولا يَصِحُّ اسْمُ الفاعلِ فيما أوَّلهُ " ما"؛ تقولُ : كانَ زَيْد قائمًا، ويكونُ قائمًا ، وكُنْ قائِمًا ، وزيدٌ كائِنٌ قائِمًا ، قالوا : ولا يكونُ لها مصادرُ[1] فلا يقولونَ : كانَ زيدٌ قائِمًا كَوْنًا ؛ لَتعَرِّيَها من الدَّلالَةِ على الحَدَث ، فأَمَّا قولهُم : أَعْجَبَنِي كَوْنُ زَيدٍ قائِمًا ، ونحوُه ، فَمحمولٌ على المعْني ، تقديرُه أَعْجَبَني أنْ كانَ زَيْدٌ قائِمًا ، وفي هذا نَظرٌ.

الحكمُ الثَّالِثُ : اسْمُ هذه الأفْعالِ وخَبرُها لا يخلوُ : أنْ يكونا معرفَتَينِ ، أو نكرَتْينِ ، أو أحدُهماَ مْعرِفَةٌ والآخر نكرةٌ.

أَمَّا إذا كانا معرفَتَينِ : فَلَكَ الخيارُ ، أَيَّما شِئْتَ جَعلْتَ الاسْمَ ، والآخَر الخَبرَ : تقولُ : كانَ زَيْدٌ أخاكَ ، وكانَ أخوك زيدًا ، فإنْ كانَ لأحدِهما مَيْزٌ على الآخَرِ في التَّعريفِ فالأوْلى : أنْ تجْعَلَ الاسْمَ أعْرَفَهمُا ، كقوله تعالي : ﴿ مَا

(١) انظر حاشية الإيضاح العضديّ ١/ ٩٥ والهمع ٢/١٠١ .

كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالوا﴾(١) ، فالأَوْلى : أَنْ تَنْصبَ "الحُجّةَ" وتجْعلَ "إِلاَّ أَنْ قالوا" الاسْمَ(٢) ؛ لأَنَّ "أَنْ" مَعَ الفِعْلِ بمنزلةِ المضْمَر ؛ حَيْثُ لا يُوصَفُ ، ولاَ يقَعُ حالاً ، والمضمرُ أَعْرَفُ من المضاف.

فإِنْ كانَ الاسْمُ والخبرُ مُضْمَرينِ جازَ وقوعُ الخبرِ مُنفصِلاً ومُتَّصِلاً ، وأَوْلاهُما : المنْفَصِلُ ؛ تقولُ : كُنتُ إِيَّاهُ ، وكانَ إِيَّايَ ، ويجوزُ : كُنْتُهُ ، وكانَني ، قال الأَسْودِ(٣):

فإلاَيكُنْهاأَو تكُنهْ فإِنَّهُ   أَخوها غَذَتْهُ أُمُّه بِلبانِها

وأَمّا إِذا كانا نكِرتينِ ؛ فإِنْ كانَ الكلامُ إِيجابًا لم يصحَّ أَنْ يكونَ الخبرُ إِلاَّ ظَرْفًا أَو حرفَ جَرٍّ ، ويلْزمُ تَأْخيرُ الاسْمِ وتَقْديمُ الخبرِ ، كقولك : كَانَ في الدّارِ رَجُلٌ ، وصَار عليكَ دَينٌ ، كَما لَزِم تَأْخيرُ المبتدأِ إِذا كانَ نكرةً ، وقد جاءَ تقديمُ الاسْمِ في الإيجابِ ، كقولك : كانَ رجلٌ من آل فُلانٍ فارِسًا ، وتُعْتبرُ الفائدةُ في

---

(١) ٢٥/ الجاثية .

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٩٧ .

(٣) ديوانه ٨٢ .

وهو من شواهد سيبويه ١/ ٤٦ ، وانظر أيضًا : المقتضب ٣/ ٩٨ والتبصرة ٥٠٥ والإنصاف ٨٢٣ وابن يعيش ٣/ ١٠٧ والمقرّب ١/ ٩٦ والخزانة ٥/ ٣٢٧ واللسان (لبن) .

الضمير في " يكنها " راجع إلى الخمر المذكورة في بيتٍ سابقٍ على الشاهد ، وهو قوله :

دَعِ الخمرَ يشربهُا الغواةُ فإنّني   رأيْت أخاها مُجزياً بمكانها

ويعنى بأخيها : النّبيذ ؛ لأنّ أَصلَهمُا العِنَبُ . واللبان : للآدميينَ خاصةً ، يُقالُ : هو أخوهُ بلِبانِ أُمّه – بكسر اللام – ولا يُقالُ : بلَبنَ أُمّه ؛ لأنَّ اللَّبنَ الذى يُشْرَبُ .

ذلك، فلو قُلْتَ : كانَ رَجُلٌ فارسًا لمْ يجُزْ ؛/ لعدم الفائدةِ ، وإنْ كانَ الكلامِ نَفْيًا ١٣٦
صَحَّ ذلكَ ، اسْمًا كانَ الخبر أو ظرْفًا ، نحو :ماكانَ أحدٌ ، خيْرًا مْنكَ[1] ، وما
كانَ أَحدٌ في الدّارِ، فإنْ قُلتَ : ماكانَ خَيرٌ منكَ أَحدًا ، كنْتَ قد عكَسْتَ القضيةَ،
أَو بالغْتَ في المْدحِ، وإذا قُلتَ : ماكانَ مِثلَكَ أحدٌ ، فكلهُا نَكِراتٌ ، لأنَّ " مثلَ" و
"شبه" نكَرةٌ – وأن أُضيفَ إلى المعارف – لأنّها لا تخُصُّ شيْئًا بعيْنه.

وَأَمَّا إذا كانَ أحدُهما مَعْرِفَةً والآخرُ نكرَةً : فاجْعَل الاسْمَ المعرفَةَ، والخبَر
النكرةَ ، وهو أكثرُ الكلام ، تقولُ : كانَ زيدٌ عاقلاً ، فأمَّا جعلُ الاسْمِ نَكِرةً
والخبر معرفةً فلا يجوزُ إلاَّ في الشّعْر ، كقوله [2] :

كأنّ سبيئةً من بَيْتِ راسٍ يكون مزاجَها عَسَلٌ وماءُ

وقد وردَ في الأشعارِ كثيرًا ، وهو مذْهَبُ سيبويه[3] ، وخَالفَه المبرِد[4]
وغْيرهُ ، وأوّلوا ماجاءَ من ذلك.

---

(١) في الأصل : ماكان أحدٌ خَيْرٌ منك.

(٢) هو حسّانُ بن ثابت . انظر : ديوانه ١/١٧.

والبيتُ من شواهد سيبويه ١/٤٩. وانظر أيْضا : المقتضب ٤/٩٢ والكامل ١/١٦٤ والأصول ١/٨٣ والمحتسب ١/٢٧٩ والتبصره ١٨٦ وابن يعيش ٧/٩١ والمغنى ٤٥٣، ٦٩٥ وشرح أبياته ٦/٣٤٩ والخزانة ٩/٢٢٤، ٢٨٣ واللسان (سبأ).

السَّبِيئَةُ : الخمرُ . بيت راسٍ : موضع بالشّام ، وخبر « كأنَّ» في بيتٍ تالٍ للشاهد.

(٣) انظر موضع الشاهد المذكور في الكتاب ١/٤٨ –٤٩.

(٤) هذه المخالَفةُ نسبها بعض المتأخرين من النحاة إلى المبرّد .

انظر في ذلك : ابن يعيش ٧/٩٥ : والرضيّ على الكافية ٢/٣٠٠. مع أن المبرّد يوافقُ سيبويه في هذه المسأله ، دليل هذا في المقتضب ٤/٩١ . وانظر ما في حاشية المقتضب ٤/٩٥.

الحكمُ الرَّابِعُ : أَخْبارُ هذه الأفْعالِ تكونُ كأَخبارِ المبتدأِ ، من المفْرد والجملةِ والظَّرفِ ، تقولُ : كانَ زيدٌ قائماً ، و كانَ زيدٌ أبوهُ مُنْطلِقٌ ، و كانَ زيْدٌ في الدَّارِ ، إلاَّ ما شذَّ من الأمرِ والنَّهي ؛ فإنهما لا يدَخُلانِ في خبرها ، إلاَّ في الشّعرِ ، كقوله[١] :

وَكُونِي بالمكارمِ ذكِّرِ يني

وكذلك الفاءُ : تَدخُلُ في خبر المبتدأِ ، ولا تَدخلُ في خَبرِها ، وقد ذكرْنا ذلك في بابِ " ظننت "[٢] .

ولابُدَّ في الخبرِ ، إذا كانَ جُملةً ، من ضميرٍ يعودُ إلى الاسْمِ لفْظًا ،أو تقديراً .

الحكمُ الخامسُ : مَوْضِعُ أَخبارِ هذه الأفعالِ بعدَ اسْمِها ، ويجوزُ تقديمُها على اسمِها ؛ تقولُ : كانَ قائماً زيدٌ ،وما زالَ جالسًا عَمرٌو ، فأمَّا تقديمُ الخبرِ عليْها أَنفُسِها فَيجوزُ ، إلاَّ فيما أوّلهُ " ما " نحو : قائمًا كانَ زيدٌ ، ولا تقولُ : قائِمًا ما زالَ زيدٌ ، وكذلك معمولُ / الخبرِ ، كقوله تعالى : ﴿ إيَّاكُمْ كَانُوا١٣٧ / يَعبُدُونَ﴾[٣] .

---

(١) هو بعض بني نهشل .

هذا صدْرُ البيت ، وعجُزه :

وَدلِّي دلَّ ماجدةٍ صناعِ

وانظر في تخريجه : نوادر أبي زيد ٢٠٦ و ٢٦٠ وكتاب الشعر للفارسي ٣٢٧ ،وشرح حماسة أبِي تَمّام للمرزوقي ٦٥٧ والمغني ٥٨٥ وشرح أبياته ٢٢٧/٧ والخزانة ٩/ ٢٦٦ .

(٢) انظر : صـ ٤٥٠.

(٣) ٤٠/ سبأ .

واخْتَلفَوا في " لَيس " ؛ فألحقها الأكثرون[1] بـ " كان " ، وألحقها السِّيرافيُّ[2] وغُيره بما في أوّلِه " ما " .

فأمّا أسْماؤُها : فلم يجُيزوا تقديمَها ؛ لأ نَّها مُشبَّهةٌ بالفاعِل .

وإذا كانَ في الخبرِ معنى استفهام لزِمَ تقديمُه ، تقولُ : أيًّا كان أبوكَ ؟

وقد فَصلَ سيبويه[3] في تقديم الظَّرْفِ وتأُخيرِه بينَ الَّلغْوِ مْنه ، والْمستَقَرَّ ، فاستْحسَنَ تقْديمَه إذا كان مُسْتقَرًّا ، نحو قولك : ما كان فيها أحدٌ خَيْرٌ مْنكَ، وتَأْخيرَهُ إذا كان لَغْواً ، كقولك : ما كان أحدٌ خيْراً منْكَ فيها ، ثُمَّ قال[3] : وأهْلُ الجفاءِ يَقْرءُونَ : ﴿ وَلَمْ يكُنْ كُفُوًا لَهُ أحَدٌ ﴾[4] .

الحكمُ السَّادِسُ : قد استَقْبحُوا وقوعَ أخْبارِ هذه الأفْعالِ أفعالاً ماضيَةً إلاَّ في " كانَ " وحدها ؛ لأنَّكَ إذا قُلتَ : كانَ زيْد قائمًا ، عُلِم أنَّ قيامَه في زَمَنٍ ماضٍ ، فإذا قُلْتَ : زيدٌ قامَ ، عُلِمَ مْنهُ ما عُلِمَ من " كانَ " ؛ فلم يُحتجْ إليْه فتقولُ: كانَ زيدٌ قامَ ،وقد جاءَ في أخواتِها ، على استْقبِاحِهِ ، في الشَّعرْ ، فإنْ أدْخلْتَ عليْه " قد " حَسُنَ ، تقولُ : أصبَح زيْد قَد استغنى .

فأَمَّا إذا جَعلْتَ الخبرَ مُستَقبلاً ، فإنَّه مُسْتحْسَنٌ ، تقولُ : كانَ زَيدٌ يقومُ؛ لأنَّ " كان " جَعلَتِ الكلام مَع المسْتقبلِ حكايةَ حالٍ ، بخلافِ الماضي .

---

(١) انظر : ابن يعيش ٧/١١٤ والرضيّ على الكافية ٢/٢٩٧ والهمع ٢/٨٩ .

(٢) انظر : الهمع ٢/٨٨ .

(٣) الكتاب ١/ ٥٥ - ٥٦ .

(٤) ٤/ الإخلاص . وانظر - مع كتاب سيبويه - شواذ ابن خالويه ١٨٢ ، وخزانة الأدب ٤/ ٥٩ ، قال البغداديُّ : " كأنّهم أخَّروها حيثُ كانَتْ غيَر مُسْتَقَرّة " .

وكذلكَ أَدْخلوا "اللامَ" في خَبر "كان" دونَ أَخواتِها ، كقولك : ما كانَ زيدٌ لِيَقومَ ، وهذا إِنمَّا يُتَّبَعُ فيه السّماعُ .

الحكمُ السّابعُ : لمْ يفْصِلوا بينَ هذه الأفعالِ وبَين مَعْمولها بِأَجنبَيّ ، إلاّ أَنْ يكونَ ظرْفاً أَو حرَف جرّ ؛ تقولُ : كان خلفَك زيدٌ قائماً ، وكانَ في الدّارِ زيدٌ جالِساً . فأَمَّا قولهُم : كانتْ زيداً الحُمَّى تَأْخُذ ، ففي "كانتْ" ضميرُ القصةِ ، و"الحُمّى" مبتدأٌ ؛ لِئَلاّ يقعَ الفصلُ ، فإنْ لَمْ يُقَدِّرِ الضميرُ[1] لمْ يُجزْ ؛ للفْصلِ ، فإنْ قدَّمْتَ الخبرَ جَميعَه فقلْتَ : كانتْ تأْخُذُ زيْداً الحُمّى ، جاز أَنْ تكونَ "الحُمّى" اسْم "كانتْ" ويجوزُ :/ تأْخُذُ زيْداً كانتِ الحُمّى ، فأَمَّا ١٣٧/ب كانتْ زَيداً تأخذُ الحُمّى ، فظاهرُ كلامِ سيبويهِ المنعُ[2] منها ؛ لأَنَّه أَنْشَدَ[3] :

فأَصْبَحوا والنَّوى عالِي مُعَرَّسِهِمْ وليَس كُلَّ النَّوى يُلقِي المَساكينُ

وقال : فلا يجوزُ أَنْ تحمِلَ "المَساكينُ" على "لَيْس" فترفَعُ ،وقد قدَّمْت فَجَعلْتَ الشّيءَ الذّى يعملُ فيه الفِعلُ الآخَرُ يَلِي الأَوَّلَ ،وهذا لا يجوزُ ، وتقديرُ البيتِ : وليْسَ الشّأْنُ والقِصّةُ يُلقِي المساكينُ كُلَّ النَّوى ،ولكنّ هذا المضمَر لا يظهَر .

---

(١) انظر : الأصول ٨٦/١ .

(٢) الكتاب ٧٠/١ .

(٣) لِحُمَيْدٍ الأرقط .

وانظر أيْضا : المقتضب ١٠٠/٤ والأصول ٨٦/١ والتبصرة ١٩٣ وأمالي ابن الشجريّ ٢٠٣/٢ ، ٢٠٤ .

المعرَّس : التعريسُ : النّزولُ آخَر الليل ، والمعرَّسُ موضع التعريس ،وعرّس المسافِرُ : نزلَ في وجه السَّحَر.

يقول : أكلوا كثيراً من التمر ،وألقَوا كثيرا من النّوى ، ولكنهم لجوعهم لم يُلقوا إلا بعضَه

الحكم الثامنُ : قد زادُوا " البَاءَ " فى خَبَر " لَيْسَ " مؤكِّدةً للكلامِ ، فقالوا ليس زيْد بقائمٍ ، ومنْه قوله تعالى : ﴿ لَيْسُوا بِهَا بِكافِرِينَ ﴾[1] و ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾[2] وذَهبَ قومٌ إلى أنها غيرُ[3] زائدةٍ ، قالوا : لأَنَّ الزَّائدَ ما لا يُفيد معْنى ،وقد أفادت التوكيدَ فإذا قُلْتَ : زيدٌ قائِمٌ ، قُلتَ في نَفْيِه : ليسَ زيدُ قائِمًا ، فإنْ قُلت : لَزَيْدٌ قائِمٌ ، قُلْتَ في نَفْيِه : لَيس زيدٌ بقائمٍ ، فهي في النَّفْي بمنزلة الَّلامِ في الإيجابِ .

وإذا أَدْخَلْتَ على " لَيس " أَلِفَ الاسْتفهامِ ، كانَ تَقريرًا ، وَحَصَلَ فيها معنْى الإِيجابِ ؛ فلا تقولُ : أَلَيس أَحدٌ في الدَّارِ ؟ ؛ لأَنَّ " أحداً " إنمَّا يكونُ مع النَّفْي ، وتقولُ : أَليَس زيدٌ في الدّارِ ؟ .

الحكمُ التَّاسِعُ : إذا عطفْتَ على خبرِ " ليسَ " وفيه " الباءُ " ففيهِ ثلاثةُ أَقوالٍ:

الأَوَّلُ : العطفُ على الموضِع لا غيرُ ، تقولُ : لَيَس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعِدًا، وعليه أَنشَدو [4] :

فَلسْنا بالجبالِ ولاَ الحديداَ

---

(١) ٨٩/ الأنعام .

(٢) ٣٦/ الزمَر .

(٣) انظر : ابن يعيش ١٢٨/٨ - ١٢٩ .

(٤) لعقبة بن هبيرة الأسدىّ.

وهذا عجُز البيت، وصدْرُه :

معاوِيَ إنَّنا بَشَرٌ فأَسْجِحْ

وهو من شواهد سيبويه ٦٧/١ و ٢/ ٢٩٢ ، ٣٤٤ و ٩١/٣ وانظر : أيْضا : المقتضب ٣٣٧/٢ و ١١٢/٤ ، ٣٧١ والتبصرة ١٩٦ والإنصاف ٣٣٢ وابن يعيش ١٠٩/٢ والمغنى ٤٧٧ وشرح أبياته ٧٢/٢ و ٥٣/٧ والخزانة ٢٦٠/٢ و ١٦٥/٤ .

وفيه نَظرٌ (١) :

الثّاني : العَطْفُ على اللّفظِ إنْ أَمكَنَ ، وهو أَوْلى ، نحو : ليَس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ .

الثّالثُ : جوازُ الأمرينِ .

وهذا الحكمُ جارٍ في خبرِ " ما " .

فإنْ كانَ المرفوعُ بالمعطوفِ مِن سَببِ الأوّلِ فحكمهُ حُكْمُه ، لَفْظاً ومَوْضِعاً، تقولُ :

ليسَ زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ أَخوهُ ، ولا قاعِداً /، وإنْ كانَ أَجْنَبِيًا لمْ يصحَّ ١٣٨ / أ على اللّفْظِ ؛ لأنَّه يكونُ عطفاً على عاملَينِ " الباءِ " و " ليْسَ " فلا تقولُ : ليَس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعِداً عَمرٌو ، ولا يَصِحُّ على المَوْضِعِ ؛ لِخُلُوِّه منَ العائدِ ، فإنْ رَفَعْتَ " عَمرًا " بـ " ليسَ " صَحَّ ، فتقولُ : ليْسَ زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً عمروٌ ، وقد شرحنا العطف على عاملين في باب العطف(٢) .

الحكمُ العاشرُ : إذا قُلتَ : مَنْ كان أَخوكَ ؟ فلَكَ فيه وجهانِ :

أَحدُهما : أَنْ تنصبَ " الأخَ " بأَنَّه خبرُ " كانَ " وتجعلَ " مَنْ " مُبتدأً . وفي " كان" ضميرٌ مرفوعٌ يعود إليه ؛ لأنَّه اسمُها ،

الثّاني : أَنْ تَرْفعَ " الأخَ " فتجعلهَ اسمَها ، وتَجْعلَ " مَنْ " خبرَها ، ووجَبَ تقديمُه ؛ لأنَّ الاسْتفهام لَه صدرُ الكلامِ ، ويظهرُ ذلك في " أَيّ " لأنَّها مُعربَةٌ ؛ تقوُل : أَيَّ النّاسِ كانَ أَخاك؟ و : أيُّ الناسِ كانَ أَخوك ، وعلى

---

(١) لَعلّ سببَ هذا النظرِ ماوُجّه إلى هذا البيْتَ مِن طعْنٍ في روايتِهِ. وانظر في المسْألةِ : حاشية المقتضب ٣٣٧/٢ وحاشية التبصرة ١٩٥-١٩٦.

(٢) انظر : ص٣٨٢-٣٨٥.

النَّصب جاء المثلُ ، قالوا : ما جاءتْ[1] حاجتَك ، ومنهُم مَنْ يرْفعُ ، وكذلك قولك : مَنْ كانت[1] أُمُّك ؛ بالرَّفعْ والنَّصبِ

النَّوْعُ الثامنُ:

من بابِ العواملِ ، في الأفعال التى لاَ تَتَصرَّفُ . وهى ستّةٌ :

" عَسَى " و " نعمْ " و " بئْسَ " و " حَبَّذا " وفعلُ التعجُّب ، و " لَيْسَ " والتَّصَرُّفُ : هو تنقُّل الفِعْلِ في الزّمَنِ الماضى والحاضِر : والمسْتقْبَلِ ، والأمْرِ والنَّهي والمصْدَرِ واسْمِ الفاعلِ والمفعولِ ، فلا يَنْتَقِلُ شيءٌ من هذه الأفَعْالِ فى هذهِ الأحوالِ ، ولا يكونُ إلا على صورَتهِ التى سُمِعتْ من العربِ ؛ فلا يُقال : عَسَى يعْسَي فهو عاسٍ واعْسَ ولا تَعْسَ ؛ وإنما منُعَت التَّصرُّفَ لِتَضَمنُّها ماليسَ لها فى الأصل ؛ وهو : الزِّيادةُ فى الإخبارِ ، ومُشابهةُ ما لاَ يتَصرَّفُ ، وسَنَذْكر عِلّةَ كُلّ واحدٍ منها في بابِه ، وقد تَقَدَّمَ ذكرُ " ليْسَ "[1] مع أَخواتِها ، والباقِيةُ نذكُرُها في أَرْبَعَةِ فُصولٍ .

---

(١) انظر : سيبويه ١/٥٠ ، ٥١ ، ٢/ ١٧٩ و٣/ ٢٤٨ والأصول ٢/٣٥١ .

(٢) انظر : ص٤٦٩.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

في " عَسَى " وما شُبِّهَ بها من أفعال المقارِبَةَ

١٣٨ / ب

وفيه ثلاثةُ فروعٍ :

الفـرْعُ الأَوَّلُ : في تعـريفـهـا ، وهـي فـعْلٌ مـاضٍ فى اللَّفْظِ والمعْنـى ؛ لأَنَّه طَمَـعٌ قد حَصَلَ في شَيْءٍ يُسْتقبلُ ، وقال قومٌ : هو ماضٍ في اللَّفْظ[١] مُسْتقبلٌ في المعنْى ؛ لأَنَّه أَخْبرَ بطَمَعٍ يُرِيدُ أَنْ يقعَ ، ومعناهُ المقاربَةُ .

وقـد ذَهبَ قـومٌ إلى أَنَّهـا حـرْف [٢] ؛ لعـدم تَصَـرُّفـهـا ، والأَوَّلُ المذهبُ؛ لاتِّصالِ علامةَ التَّأنيثِ والضَّمير بها ، وأَلِفُها مُنقلبَةٌ عَنِ الياءِ ؛ لقولِهِم : عَسَيْتَ وليستْ من : عَسَى يعْسُو ، وقد كَسَرُوا سينَها معَ تاءِ المتكلِّم المخاطَبِ ؛ لأَجْلِ الياءِ .

وإنمَّا لم تتصرَّفْ لزيادَتِها في الإِخْبارِ ؛ لأَنَّ كُلّ فعلٍ يُخْبرُ به عن شَيْءٍ فليسَ للمخبِرِ فيه إلاَّ مجرّدُ الإخبارِ ، وإذا قُلْتَ :عَسَى زيدٌ أَنْ يقومَ ، فلَكَ فيه

---

(١) في سيبويه ٣/ ١٥٧ : " وتقول :" عسيتَ أَنْ تَفْعَلَ ، فـ " أَنْ : هاهُنا بمنزلتها في قولك : قاربْتَ أَنْ تَفْعلَ ،أى : قاربْت ذاك " .

وفي اللسان (عَسَا) : " وَعسَى طَمَعٌ وإشفاقٌ ،وهو من الأفعالِ غير المتصرِّفَةِ.. وفيه تَرَج وطَمَعٌ قال الجوْهريُّ : لا يتصرَّفُ ؛ لأنَّه وقَعَ بلَفْظ الماضى لما جاء في الحالِ ... " .

(٢) في الجني الدّاني ٤٣٨ : " مَذْهَبُ السِّيرافيِّ أَنّ " عَسى " فى قولهم : عَسَاكَ وعَسَانى حَرْفٌ عاملٌ عَمَلَ " لَعَلَّ " .

وفى اللسـان (عسـا) : " وقـال الأزهَرِىُّ : عَسى حَرفٌ من حروف المقـاربة " . وانظر : الهمع ١٤٦/٢.

َشركةُ الطَّمَعِ في قيامِه ، وليَس َله فيه مُشاركةٌ في الذّ كْر ، وقيلَ : إنمَّا لمْ تَتَصرَّفْ لمِشُابَهتها[1] " لعلَّ " في المعْنى ، وهى حرْفٌ .

وقد ذَهَبَ قومُ إلى أنهَّا تقعُ واجِبَةً[2] في الشِّعر ،وقالَ آخرونَ : كُلّ ما في التَّنْزيل مِنَ " عَسَى " وفاعِلهُا اللَّهُ تعالى ، فهي[3] واجِبَةٌ ، وكلُّ هذا يَرْجعُ بالتأْويلِ إلى بابها [4] ، فالمجازُ في اللسان العربيِّ واسِعٌ ، وما أكثَره في القرآنِ العزيز ؟! .

الفَرعُ الثاني : في أحكامِها :

الحكمُ الأوَّلُ : لها فيما تدخلُ عليْه من الكلام موضعانِ :

الأوَّلُ : تَرفعُ فيه الاسْمَ وتنصِبُ الخبرَ ، وهو أنْ يكونَ فاعلُها اسْماً صريحاً ، فيلْزَمُ له الخبرُ ، ولا يكونُ إلاَّ فِعْلاً مُسْتقبَلاً عارِيًا من " السِّينِ " و

---

(١) انظر: كتاب الشعر لأبي علي الفارسيّ٤٩٤ ـ ٤٩٦، وفي اللسان (عسا): « وحكى الأزهريُّ عن الليث : «عسى» تجريَ مجرى «لَعَلّ» ، تقول : عَسَيْتَ وعَسَيْتُما وعَسَيْتُم ، وعَسَت المرأةُ ، وعَسَتا وعَسَيْنَ، يُتكلمّ بها على فعْلٍ ماضٍ، وأُميتَ ما سواه من وُجوه فِعْلِه "وانظر أيضًا: ابن يعيش ٧/١١٦ .

(٢) في ابن يعيش ٧/ ١٢٠ : " ومنه قولُ الشاعر :

َظَنِّي بهم كعسى وهم بَتَنُوفَةٍ يتنازعونَ جوائزَ الأمثالِ

والمرادُ : ظنِيّ بهم كاليقين .. " ، وفى اللسان (عسا) : " .. قال بن سيده : وقيل : عسى كَلِمَةٌ تكون للشكِّ واليقين ، قالَ الأزهريُّ : وقد قال ابن مُقْبِل ، فَجَعَله يقيناً ، أنشَدهُ أبو عُبْيْدَةَ : ظنيٍّ بهم كعسى .. البيت ، أي : ظنيّ بهم يقينٌ .. " .

(٣) هذا قولُ أبي عُبيَدةَ . انظر : الرضيّ على الكافية ٢/٣٠٢ واللسان في الموضع السابق ، والخزانة ٩/ ٣١٤ .

(٤) من الِشكّ والرّجاء والطَمَعِ ؛ ومِن ثَمّ استشكل الرضيُّ ما ذكره أبو عبيدة . انظر تعقيب البغداديِّ في الخزانة ، وحاشية ابن يعيش فى الموضع السابق .

" سَوْفَ " وقبلهَ " أَنْ " ؛ ليكونا بمنزلَةِ المصْدَرِ ، تقولُ : عَسَى زيدٌ أَنْ يقومَ ، ومنه قولهُ تعالى : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ ﴾[1] ، وهي ١٣٩ / في هذا القسمِ بمعنى " قارَبَ " ، أَيْ : قاربَ زيدٌ القيامَ . وقد أَدخلوا على الفعلِ (٢) "السّينَ " في الشِّعرِ شاذًا ، ولا تقولُ :عسَى زيدٌ أَنْ يَحُجَّ العامَ ، حتى تقولَ: المُستَقْبلَ ؛ فإنّ الأوّلَ من مواضعِ " كادَ " .

الثَّاني : أَنْ يكونَ اسمُهَا " أَنْ " والفِعلَ ، فتُخْلِيَها من الضّميرِ ، ولا تحْتاجُ إلى خَبَرٍ ؛ لحصولِ الفائدَةِ ، وتكونُ " أَنْ " والفعلُ في موْضِعِ رفْعٍ ، بعد أَنْ كانت في موضعِ نصْبٍ ، تقول : عَسَى أَنْ يقومَ زيدٌ ،ومنْه قولهُ تعالى : ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾[3] ، وهي في هذا القسم بمعنى " قَرُبَ " ، أَيْ : قَرُبَ قيامُ زيدٍ .

وإنمّا أَلزموها " أَنْ " ، ولمْ يقولوا : عَسَى زَيْدٌ الخروجَ ، ولاعَسَى خروجُ زيدٍ ، كما قالوا في " قارَبَ " و " قَرُبَ " ؛ لأَنَّ " أَنْ " إذا دَخلتْ على " يفعَل " لمْ يصلُحْ إلا للاستِقْبالِ ؛ ولذلكَ امْتَنَعوا من دخولِ السِّينِ و"سَوفَ " عليهِ ، فلمَّا كانَ غرضُهمُ في " عَسَى " تقريبَ المسْتقبلِ ، لمْ يُفارِقوا الذَّي هُو عَلَمُ الاسْتقبالِ .

الحكم الثَّاني : لا يخلو الاسْمُ الصَّريح : أَنْ يكونَ قَبْلَ " عَسَى " أَو بعدَها أَو بعدَ "أَنْ " والفعلِ .

---

(١) ٥٢/ المائدة .

(٢) أى الفعل الواقعَ في خبر "عسى " قال الشاعر :

عسى طَيِّئٌ من طَيِّئٍ بعد هذه ستُطفِئُ غُلاَّتِ الكُلَى والجوانحِ

انظر ابن يعيش ٧/ ١١٨ و ٨/ ١٤٨ وشرح أبيات المغنى ٢/٣٤٤ - ٣٤٥ والخزانة ٩/ ٣٤١ .

(٣) ٢١٦/ البقرة .

الحَالةُ الأولى :إذا قَـدَّمْتَ اسْمَ " عَسَى " عَلَيْـها فَقُلْتَ : زيدٌ عَسَى أَنْ يقومَ، ترْفَعُ " زيداً " بالابتداءِ ، وتجعلُ في "عَسَى "ضميرَ اسْمِـها ، و " أَنْ يقومَ " في مَوْضعِ الخبرِ ؛ وحينئذٍ تُثَنِّى الضميرَ وتجمعُه وتُؤنِّثُهُ ؛ إذا ثَنَّيت الأَوَّلَ وجمعْتَه وأنثْتَهَ ؛ فتقولُ : الزَّيْدانِ عَسيَا أَنْ يقُومَا ، والزَّيْدونَ عسَوْا أَنْ يقُوموا،وهِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تقوم ، [وإنْ شِئْتَ[1] : عسَى أَنْ تَقُومَ] ، وإِمَّا أَنْ ترْفعَ " زيداً " بالابتداءِ ، وتُخْلِيَ " عَسَى " من الضَّميرِ ، وترفعَ "أَنْ والفِعْلَ " بها ، و تكونُ "عَسَى " وما بعدها خبراً عن " زَيْدٍ " ، والعائدُ إليه الضَّميرُ في " يقوم " وحيَنئذٍ لا يحُتاجُ إلىَ تَثْنِيةِ الضَّـميرِ وَجْمعِهِ وتأْنيثِه ؛ لأنهَّا قد رَفعَتْ ظاهراً مفـرداً ، تقـولُ : الزَّيدانِ عَسَى أَنْ يقومـا ، والزّيدون عَسَى أَنْ يقومـوا ، وهِندٌ عَسَى أَنْ تقومَ ،والهِنْداتُ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ .

١٣٩/

الحالةُ الثَّانيَةُ : أَنْ يتأَخَّرَ عـنها ، فتقولَ : عَسَى زيدٌ أَن يقومَ ، فَترفَعُ " زيداً " ؛ لأنهَّ الفاعلُ ، و " أَنْ يقومَ " في موْضِعِ نَصْبٍ ؛ لأَنَّه الخبُر ، وحيَنئذٍ تُثنِّي الضميرَ في الفعلِ ، وتجمعُ وتُؤنِّثُ ، إذا ثَنَّيْتَ الفاعِلَ وجَمَعْتَه ، وأَنثَّتْهَ فتقولُ :عَسَى الزيدانِ أَنْ يقوما ، وعَسَى الزيدونَ أَنْ يقوموا ، وعَسَى الهْندَاتُ أَنْ يَقُمْن .

الحالةُ الثَّالثَةُ : أَنْ يتأَخّرَ عن " أَنْ " والفِعْلِ ، فتقولَ : عَسَى أَن يقومَ زيْدٌ ولك في رَفْعِ " زيْدٍ " وجهانِ :

الأَوَّلُ : أَنْ تجعَلَهُ فاعِلَ " يقومَ " ، و "أَن " وما بعدها اسْم عَسَى ، ولا خَبرَ لها .

---

(١) كذا بالأصل ، وسيأتي قوله : وهندٌ عسى أن تقومَ ، في حالة تجريد " عسى " من الضمير .

الثّاني : أَنْ تجعلَ " زيداً " فاعلَ " عَسَى : ، و "أَنْ " والفِعل الخَبرَ ،وفيه ضميرٌ يعودُ إلى " زيْدٍ " ، فإذا ثنّبتَ قُلْتَ ، على الأوَّلِ : عَسَى أَنْ يقومَ الزَّيدانِ، وعلى الثّاني : عَسَى أَنْ يقوما الزَّيدانِ ؛ لأنَّ " الزيدَيْنِ " بنيَّةِ التقْديمِ .

الحكمُ الثّالِثُ : إذا تقدَّمَتْ " عَسَى "ففيها للعَرَبِ ثلاثة مذاهبَ :

الأَوَّلُ : أَنْ تُفَردَ على كُلِّ حالٍ ؛ تقولُ : عَسَى زَيدٌ أَنْ يفعلَ ،وعَسَى الزّيدانِ ،وعَسَى الزَّيدونَ ، وعَسَى الهِنْداتُ .

الثّاني : أَنْ تُفرَد وتُثَنّى وتجمَعَ ، وتُؤَنَّثَ ؛ فتقول : عَسَيْتَ أن تفْعلَ ، وعَسَيْتُما وَعَسيْتُم ، وعَسَيْتِ ، وعَسَيْتُنَّ ،وكذلك مع باقي الضّمائِرِ .

الثّالِثُ : أَنْ يقولوا : عَسَاكَ أَنْ تفعلَ ، وعَسَاكُما ، وعَسَاكِ ، وعَسَاكُنَّ، وكذلك مع باقى الضمائرُ . والكافُ : عند سيبويه ، فى موضع نصْبٍ [١] ، قالَ الأخفشُ هو ضميرٌ منْصوبٌ اسْتُعيرَ لمَوْضعِ [٢] المرفوعِ ، مثل " لَوْلاكَ " .

الحْكمُ الرّابِعُ : يجوزُ حذفُ "أَنْ " من خبر " عَسَى " ، ويبْقى الفعلُ وحَدهُ الخبَرِ،حمْلاً على " كادَ " فتقولُ :عَسَى زَيْدُ يقومُ ،وقد جاءَ فى الشّعر كثيراً ، ومنْه قولهُ :[٣]

عَسَى الهمُّ الذّي أَمْسَيْتَ فيهِ ... يكونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَريبُ ١٤٠/أ

ولمْ ترِدِ في التنزيلِ محذوفةً .

---

(١) الكتاب ٣٧٤/٢ -٣٧٥.

(٢) انظر : ابن يعيش ١٢١/٣ و ١٢٣/٧ والجنى الدانى ٤٣٨ والتصريح ٢١٤/١ وشرح أبيات المغنى ٣٣٥/٣.

(٣) هو هدبةُ بن خشرَم.
والبيتُ من شواهد سيبويه ١٩/٣ . وانظر أيْضا : المقتضب ٧٠/٣ والضرائر ١٥٣ وابن يعيش ١١٧/٧، ١٢١ والمغنى ٢٣٥ ، ٥٧٩ وشرح أبياته ٣٣٨/٣ والخزانة ٣٢٨/٩.

فأمّا إذا جَعلْتَ "أَنْ "والفعلَ فاعلَ " عَسَى " [قَبُحَ][1] حذفُها ؛ لِمَا يؤدّى إليه من جَعْلِ الجُملةِ فاعلةً ؛ فلا يحْسُنُ : عَسَى يقومُ زيدٌ ،وقد جاءَ شاذّاً في الشِّعرِ[2] ، فإن رَفعْتَ في هذه الحالة "زيداً " بِـ "عَسَى " ، ولمْ تَرفعْه بِـ " يقومُ " حَسُنَ الحذْفُ وقلْتَ : عسَى يقومُ زيدٌ ، و عَسَى يقومانِ الزّيدانِ ، فَثَنِّى كما سَبَقَ .

الحكمُ الخامسُ : قد جاءَ مِن أَمثالِهم : "عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً "[3] فحذفَوا " أَنْ "والفعْلَ ، وجَعَلوا مَوْضِعَهما اسْماً منصوباً ،وهذايدُلُّكَ على أَنَّ موضِعَ خبرِها نَصْبٌ ،وقد جُمِعَ المصدر ، وهُو شَاذٌّ ،وكانَ التقديرُ : عَسَى الغويرُ أَنْ يَبْأَسَ ؛ و" الْغُوَيْرُ " تصغيرُ غارٍ، و " أَبؤُسٌ " جمع بُؤْسٍ أو بَأْسٍ ؛ فكَأَنَّ قائِلَ المثَلِ لمَّا تخَيَّل آثارَ الشَّرِّ قالَ : قارَبَ الغُوَيْرُ الشِّدَّة والبَأْسَ ، أى : عَسَى الغُوَيْرُ أَنْ يأْتِىَ بالبأْسِ .

الفرْعُ الثّالثُ : فيما أَشْبَهَ " عَسَى " من أَفْعالِ المقارَبةِ ، وهى " كادَ " و " جعَلَ " و " أَخَذَ " و " كَرَبَ " و "طَفِقَ " و " أَوْشَكَ " ، تقولُ : كادَ زَيْدٌ يقومُ، وَجَعلَ زيدٌ يَنْشُدُ ، و كَرَبَ زيْدٌ يَنْطلِقُ ، وَطفِقَ زيدٌ يتكلَّمُ ، وأَوْشَكَ زيْدٌ أَنْ يَجىءَ، وأَخَذَ زَيْدٌ يُجادِلُ ، شَبّهُوا هذِهِ الأفعالَ - وإنْ كانَتْ مُتَصرِّفةً - بِـ " عَسَى " في المعْنى ، ولمْ يُلزِموا خبرَها " أَنْ " ؛ لأنها للمقارَبةِ والإشْرافِ على الشَّىءِ و " أَنْ " تُخلِصُ الفعلَ للاسْتقبالِ ، وقد أَدْخلوها في خبرِ " كادَ "

---

(١) تتمّةٌ يلتئمُ بمثلها الكلام .

(٢) الذى يدلّ عليه ظاهر كلام سيبويه أن الحذفَ قليلٌ ، وليس شاذّاً ، انظر : الكتاب ٣/ ١٥٨ .

(٣) انظر : الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم ٣٠٠ ،وكتاب سيبويه ٣/ ١٥٨ .
ويُضربُ لكُل شَيْءٍ يُخافُ أن يأتِى منه شرٌّ . وقيل : يُضرَبُ مَثلا للرّجل يُخْبرُ بالشَّرِّ فيتهمُ به .

في الشِّعْرِ؛ تشبُيهًا بـِ "عسَى" ، قالَ[1] :

قدْ كادَ منْ طولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا

وحَملُوا "أَوْشَكَ" على "عَسَى" و"كادَ" ، فأَدْخَلوا "أَنْ" في خَبرِهَا وحَذفُوها .

ولابُدَّ لـِ "كادَ" من اسْمٍ وخَبَرٍ ، ولا يكونُ خبرُها إلاَّ فِعْلاً مُضارِعاً مُؤَوَّلاً باسْمِ الفاعِلِ ، وقد جاءَ على الأصْلِ في الشّعرِ ، قالَ [2] :

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدتُّ آيِباً

كما جاءَ "عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا "[3]

وتَلْحَقُ "كادَ" الضَّمائرُ ، كما لَحِقَ "عَسَى" .

---

(١) هو رؤبة . ديوانه (الملحقات) ، ص ٦٧٢ ،وقَبْلَهُ : رَبْعٌ عَفاهُ الدّهرُ طولاً فانْمَحَى

وهو من شواهد سيبويه ٣/ ١٦٠ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٣/ ٧٥ والكامل ٢٥٣ والإنصاف ٥٦٦ وابن يعيش ١٢١/٧ والخزانة ٣٤٧/٩ واللسان (مصح) .

وَصفَ الراجزَ مَنْزِلاً بالبِلَى والقِدمَ ؛ وأنَّه لذلك كادَ يمصحُ ، أيْ : يَذْهَبُ .

(٢) هو تأبّط شراً .

هذا صدْرُ البيْت ، وعجُزُه :

وكَمْ مثلها فارقْتهُا وهي تَصْفِرُ

وانظر في تخريج الشاهد : الإنصاف ٥٥٤ وابن يعيش ١٣/٧ ، ١١٩ ، ١٢٥ والخزانة ٥٤٠/٣ و ٣٤٧/٩ وشرح حماسة أبى تمّام للمرزوقىّ ٨٣ .

فَهْمٌ : قبيلةُ الشّاعِرِ ، وهم بنو فَهْم بنْ عَمرِو بْنِ قَيْسِ عَيْلان : آيِباً : اسم فاعل من : آبَ يَئُوبُ ، إذا رجَع.

تَصْفِرُ :تَتَأَسَّفُ وتتحزَّنُ على أنّها لم تستطعْ النَّيْلَ مِنّيَ .

(٣) مرّ قريباً فى صـ ٤٨٤. ووَجْهُ الشَّبَه بين الشّاهِدِ والمثَلِ المشارِ إليه : مجيءُ الخبرِ فى كلٍّ منهُما اسْمًا منصوباً على خِلافِ الأصلِ في خَبَر "كادَ" و "عَسَى" ؛ إذِ الأصْلُ أنْ يكونَ خبرهمُا فِعْلاً مضارِعاً مَعَ فاعِلِه .

/ ١٤٠

وبعْضُ العَرَبِ يَضمُّ الكافَ فيقولُ : كُدْتُ [١] .

ويُضْمَرُ فيها ضميرُ الشأْنِ والقِصَّةِ ،والجملَةُ بعدَهُ تفسيرُهُ .

ولها معْنىً خاصٌّ ،وهوَ : أَنَّها فِعْلٌ متى أَوْجَبْتَه ، لمْ يقعْ ما يُخبَر به عَنْهُ، وَمتى نَفيْتَه ،وَقعَ ، تقولُ : كادَ زَيْدٌ يقومُ ؛ ففي الإيجابِ لم يقُمْ ، وفي النَّفْي قَدْ قامَ ، فأمَّا قوْلُه تعالى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ [٢] فإنّما هو على [٣] نفْي مُقارَبةِ الرّؤْيَةِ ، وَهو أَبلَغُ من نَفْي نفْسِ الرُّؤْيَةِ ، ومثلُهُ قولُه ذي [٤] الرُّمَّةِ :

إِذا غيّرَ النَّأْيُ المحبِّينَ لمْ يكَدْ رسيسُ الهوى من حُبِ ميَّةَ يَبْرحُ

وأَمَّا قوْلُهُ تعالى : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ [٥] ، فمعناهُ : أَنَّني أَكادُ لا أَقولُ : هي آتِيةٌ ؛ لِفَرْطِ إرادَةِ [٦] إِخْفائِها ، وقيلَ : مْعناهُ : أَكَادُ أُخْفِيها

---

(١) كتاب سيبويه ٣/١١ .

(٢) ٤٠ / النور.

(٣) قال المبرّد في الكامل ٢٥٢ : " أي : لم يقْرُب من رُؤْيتها ، وإيضاحهُ : لم يرها ولم يكد وفي معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤ / ٤٨ : " معناه : لم يرَها ولم يَكَدْ " وقد ضَعَّف ابنُ يعيش هذا التأويل فى ٧ / ١٢٤.

(٤) ديوانه ١١٩٢ .

انظر " ابن يعش ٧ / ١٢٤ ، ١٢٥ والخزانة ٩ / ٣٠٩ ، وفى هامش الديوان فَضْلُ تَخريج ، انظره إن شئْتَ صـ ٢٠٢٤ النَّأْيُ : البعد . رسيسُ الهوي : مَسُّه : يَبْرَحُ : يزولُ وينْقَضي

(٥) ١٥ / طه .

(٦) في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢ / ٣٣٤ - ٣٣٥ : " ... ويكون التقدير : إنَّ الساعةَ آتيةٌ أكادُ آتي بها ، ودَلَّ " آتيةٌ على " آتى بها " ثُمَّ قال عزّ وجل " أُخْفِيها " على الابتداء ... وقيل : المعْنى: أكادُ أُخفيها ، أيْ : أُقارِبُ ذلك "

منْ [1] نفْسِي ، وكذا هي في مُصْحَفِ أُبَيٍّ وابْنِ مسْعودٍ ، وَمنْ فتَح الهمزةَ [2] ، جَعَلهَا مِنْ: خَفَاهُ ،إِذا أَظْهَرهُ ،ومعناها ظاهِرٌ .

الفَصْلُ الثَّاني
فى "نِعْمَ" و " بِئْسَ " ، وفيه فَرْعانِ

الفرْعُ الأوَّلُ: في تَعْرِيفهِما ،وهُما : فِعْلانِ ماضيانِ في اللَّفْظِ ، صالِحانِ للحْالِ في المعْنَى ، وهُما غيرُ متصَرِّفيْنَ .

ومعناهُما : المبالَغةُ في المْدحِ والذَّمِّ ؛ وَإِنما لم يتصرَّفا لما تَضَمَّناه من مُبالَغَةِ المدْح والذَّمِّ الزّائدَيْنِ على الإخْبارِ ، والشّيءُ متى خرَج بالمبالَغَةِ عن نظائرهِ ، جعلوا لَه تأْثيراً في اللَّفظِ ؛ ولأنَّ المقصودَ من التصرُّفِ وقوعُ ذلك المعْنى في زمنٍ مُختصّ ، وهذانِ مقصُورانِ على الماضى ، صالحانِ للحال في المعنى ؛ فلا يخْتَصّانِ بزمَنٍ .

وفي " نِعْمَ " أَرْبعُ لغاتٍ[3] ، وأكثُرها استعمالاً : كَسْرُ النُّونِ وسكُون العينِ.

والكوفيُّ يذهَبُ إِلى أَنَّهمُا اسْمانِ[4] ، ويَحْكِى قولَ العرب : ما أَنْتَ بنعْم الجارِ ، فأَدْخلوا عليْها /حرفَ الجرّ ، وهو شَاذٌّ . ١٤١ / أ

---

(١) انظر : تأومل مشكل القرآن لابن قُتيبة صـ ٢٥ ، ٣٨ وتفسير الطبريّ ١٧/ ١٢٠ والبحر المحيط ٢٣٣/٦ .

(٢) وهم سعيد بن جبير . وأبو الدرداء ، والحسن ، ومجاهد وغيرهم . انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٣٥٢ وإعراب القرآن لأبي جعفر النحّاس ٢ / ٣٣٤ والبحر المحيط ٦ / ٢٣٢ .

(٣) انظر : الأصول ١١١/١ .

(٤) الإنصاف ٩٧ .

الفرعُ الثّاني: في أحكامِها :

الحكم الأوّلُ: لا يخلو فاعلهما : أنْ يكونَ مُظهَرًا ، أو مضمَراً :

فإنْ كانَ مُظهراً لم يكنْ إلاّ مَعرِفةً بالألِفِ واللّامِ التّى للجِنْس ، أو مُضافاً إلى ما فيه الألِفُ واللامُ ؛ لأنّهم لمّا أرادوا بهما المبَالغَةَ في المدحِ والذّمِّ وضَعوا الاسم الّذى ينْتَظِمُ كُلَّ الجنِس الممدوحِ والمذمومِ تقولُ : نِعمْ وبئْسَ الرجلُ زيدٌ، ونِعْم غُلامُ الرّجُلِ عَمروٌ ، وتقولُ : نِعْمَ العُمَرُ عُمَرُ [1] بنُ الخطّابِ ، وبئسَ الحجّاجُ حجّاجُ بْنُ يوسُفَ ، تجعلُ " العُمرَ ، و " الحَّجاجَ " جنْساً لكلِّ مَن لَه هذا الاسْمُ[1] ، ولا يجوزُ : نِعْم الذي قام أَنْتَ ؛ لأنَّ " الذّي " بِصلتِه مَقْصودٌ إليْهِ بعيْنِه .

وإنْ كانَ فاعلهُما مُضْمراً كان مُفسَّراً بنكرة منْصوبة من جنْسه ، أو بمضافٍ إلى نكرة ، نحو قولك : نعْمَ رَجُلاً زَيدٌ ، ونعْم غلامَ رَجُلٍ زَيْدٌ، التقديرُ : نعْم الرّجُل زيدٌ ، فلمّا أضمرْتَ الرّجلَ ، فسَّرْتَهُ بقولك : رجلاً ، وقد جَمَعوا بيْنَ الفاعلِ الظّاهرِ[2] والمفسِّر ؛ تأْكيداً ، فقالوا : نِعْم الرَّجلُ رُجلاً زيدٌ.

و " زيدٌ " في القسْمِ الأوّلِ مرفوعٌ ؛ لأنّهُ خَبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، كأنَّ قائلاً قالَ لمّا قُلْتَ : نعم الرّجُلُ : مَن هذا الممدوحُ ؟ قُلْتَ : زيْدٌ ، أيْ : هوُ زيدٌ [3] ويجوزُ أَن ترفعَه بالابتداءِ[3] ، و " نعْم الرّجلُ " خَبرُه ، والرَّاجِعُ إليْه : ما تَضَمَّنه الألِفُ والّلامُ من استِغْراقِ الجنْسِ [3] ، كَما تقولُ : مررْتُ بِهِ المسْكينَ،

---

(١) انظر : الأصول ١/ ١٢٠ ،وكلام ابن الأثير هنا يكادُ يكون منقولاً بنصه من الأصول .

(٢) هذا رأى المبّرد ، انظر : المقتضب ٢/ ١٤٨ .

(٣) انظر : الأصول ١/ ١١٢ .

أي : المسْكينُ مررْتُ بِهِ .

وأمّا " رجُلاً " ، في القسْم الثّاني : فهو مَنْصوبٌ على التّمْييزِ ، وحكْمُ " زيْدٍ " حكْمُه في القسْم الأوَّلِ .

الحكم الثّاني : لابدَّ لهذين الفِعلينِ من مخصوصٍ بالمدْحِ ، أو الذّمِّ ، ولا يكونُ إلاَّ مِن جنسِ المظْهَرِ أوالمضمَرِ ؛ تقولُ : نعْم الرجلُ زيدٌ ، ونعْم غلامًا عمروٌ ، ولو قلْتَ : نعْم الرجلُ الفَرسُ ، لم يجُز ، فأمَّا إذا قلْتَ : نعْم الرّجُلُ رُجلٌ ، فلم ١٤١ / يجُزْ ؛ لعَدمِ الفائِدَةِ ولوقلتَ : نعم الإنسانُ الرّجلُ ، جازَ .

وقد يُحذَفُ المخصوصُ بالمدْحِ والذّمِّ ، إذا كانَ معلوماً للمخاطبِ ، كقوله تعالى : ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾[1] ، وقوله تعالى: ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾[2] أي : نعم العبدُ أيوُّبُ ، ونِعْم الماهدونَ نحْن ، وَحذْفُ الْمفرَدِ منهُ أسْهلُ من حذْفِ الجملةِ ، وقد حُذِفَ الفاعلُ والمفسِّرُ والمخصوصُ في قولهم : " فبها ونِعْمَتْ " [أيْ[3] : فبها ونعْمت] الخَصْلةُ هي، وأمَّا قولهُ تعالى ﴿سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾[4] فعلى حَذْفِ المضافِ ، أيْ : سَاء مَثَلاً[5] مثلُ القوْمِ؛ ليكونَ من جنْسِ المذموم ، وأمَّا قوله تعالى : ﴿ بِئْس مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [6] فلها تأويلانِ : أحدهما : أنْ يكونَ مثلَ الآيَةِ التّى قبلْها[7]، والثّاني : أنْ يكونَ موْضعُ " الذّينَ " جرّاً ، صِفةً للقوْمِ ، والمقصودُ بالذمِّ

(١) ٤٤/ ص .

(٢) ٤٨/ الذّرايات .

(٣) تتمّةٌ يلتئم بمثلها الكلام .

(٤) ١٧٧/ الأعراف .

(٥) هذا نَصُّ كلام الزجاج فى معانى القرآن وإعرابه ٢/ ٣٩١ .

(٦) ٥/ الجمعة .

(٧) أى : بئْس مَثلاً مَثلُ القوْم ... .

محذوفًا؛ للعِلْم به ، التقديرُ : بِئْسَ مثلُ القَوْمِ الذين كذَّبوا بآياتِ اللَّه هذا[1] ؛ لأنَّ قبلهَ ﴿ كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِل أَسْفَاراً ﴾[2] فـ " هذا " إشـــارةٌ إلى المَثَلِ المذكورِ.

الحكمُ الثَّالثُ : قد اختُلِفَ في وَصفِ المعرَّفِ بالألِفِ واللَّامِ :

فمنهُم[3] مَن لم يُجزْ وصْفَهَ ، سَواءٌ كانَ الوصْفُ خاصّاً ، كالكاتبِ والظَّرِيف، أوَ عَامّاً ، كالقائمِ والقاعِدِ ؛ لِعَدمِ افْتقارِه إلى تَخْصيصٍ باسْتِغْراقِه الجنسَ .

والفارسِيُّ [4] قد جَوَّزَ وَصْفَهَ ،وجاءَ في الشّعْرِ موصوفاً ، قالَ [5] :

نِعم الفتى المرِّيُّ أَنْتَ إذا هُمُ   حَضَرُوا لدَى الحُجُراتِ نارَ المُوقِدِ

---

(1) انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحّاس ٣/٤٢٨ ومشكل إعراب القرآن لمكيّ بن أبي طالب ٢/٣٧٧.

(2) ٥/ الجمعة .

(3) وهم الجمهور . انظر : الهمع ٥/٣١ .

(4) لم أقف على هذا الرأي للفارسيّ فيما بين يدَىّ من كتبه المطبوعة ، وقد نَسَبَ هذا الرأىَ إلى الفارسىّ السَيوطيُّ في الهمع ٥/ ٣١ .

وفي أصول ابن السرّاج ١/١٢٠ : " .. قالوا وقد جاء في الشعر منْعوتاً ، لزهير :

نعم الفتى المرِّيُّ .. البيت

وهذا يجوز أن يكون بدلاً غيرَ نْعتٍ ؛ فكأنَّه قال : نعم المرىُّ أنْتَ .. " ، هذا وقد ذكر ابن هشام فى المغنى ٥٨٧ أن ابن السرّاج منع وصَفَهَ ، وأن الفارسيّ تابعه فى المنع ، وذكر البغدادى ذلك أيْضا فى شرح أبيات المغنى ٧/ ٢٣٥ .

(5) هو زهير بن أبى سَلمى . ديوانه ٢٧٥ .

انظر : الأصول ١/ ١٢٠ والمغني ٥٨٧ وشرح أبياته ٧/ ٢٣٥ والخزانة ٩/٤٠٤ .

المُريّ : المنسوبُ إلى مُرَّةَ ،وهو من أجداد سِنان بن أبى حارثة ،وكان زهيرٌ مادِحاً له ، ولابن هَرِم بن سنان . المرّيّ " أنْتَ " هو المخصوص بالمدح ، و " إذا " ظرفيّةٌ ، " وهم " فاعل لفْعل محذوف ، يُفسِّرُهُ ما بعدَهُ ، و " لَدَى " ظرفٌ مُتعلِّقٌ بـ " حَضَروا " . والمرادُ بالحُجُرات : البيوتُ التى ينزل فيها الضيوف . والموقِدُ : هو الذى يوقِدُ النار ليدُلّ بها الغرباء والعُفاة .

وقيل : إنَّ " المرِّيَّ " بدلٌ لا صِفَةٌ [1] ، وامْتَنَعوا من قَوْلِهم : مررتُ برجلٍ نِعْم الرَّجلُ ؛ لأنَّ الصِّفة بابُها التخصيصُ ، وهذا عامٌّ في بابه ،وأمَّا قولهُ تعالى: ﴿ بِئْسَ الرِّفْدُ المَرفُودُ ﴾[2] فـ " المرْفودُ " ؛ إمَّا بَدَلٌ ، وإمَّا المقْصودُ بالذَّمِّ .

وأجْمعوا أنْ لا يُعْطفَ على القِسْمِ الثَّاني[3] ، ولا يُؤكَّدُ .

الحكمُ الرَّابِعُ : لا يُفْصَلُ بينَ فاعلِ " نِعْم " و " بِئْسَ " ، وبْينَهُما ، وقد فُصل بالمَمْدوحِ بينَ " نِعْم " وما عَمِلَتْ فيه في الشِّعر ، قالَ الشَّاعِرُ[4] : ١٤٢ / أ

تزوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فينا فنِعم الزَّادُ زادُ أبيكَ زادَا

فـ " زادُ أبيكَ " هو المخصوُص بالمدْحِ ، وقد فُصِلَ به بينَ " زادٍ " المنصوبِ بـ " نِعْم " وبيْنها ،وإذا كانَ مُبتدأ كانَ الفصلُ بالْمُفْردِ ، وهو أسْهلُ .

فأَمَّا قولهُ تعالى : ﴿ بِئسَ للظَّالمين بَدَلاً ﴾[5] ، فإنَّ الجارَّ والمجرورَ يُتْبَعُ فيه والمرفوعُ بِـ " بِئْسَ " لم يظهْر ، والتقديرُ : بِئْسَ البَدَلُ بدَلاً للظَّالِمينَ إبليسُ وذُرِّيَتَهُ .

---

(١) هذا قول ابن السرّاج فى الأصول ١/ ١٢٠ .

(٢) ٩٩/ هود ،وانظر : مجاز القرآن لأبى عبيدة ١/ ٢٩٩ والبحر المحيط ٥/ ٢٥٩ – ٢٦٠ ، وقال الرضى فى شرح الكافية ٢/ ٣١٧ : " وقد يوصَفُ ، كقوله تعالى : ﴿ بِئْس الرفد المرفود .. ﴾ .

(٣) انظر : الرضيّ على الكافية ٢/ ٣١٦ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٢٩ .

(٤) هو جرير . ديوانه ١٠٧ .

وانظر : المقتضب ٢/ ١٥٠ والخصائص ١/ ٨٣ ، ٣٩٦ ،وابن يعيش ٧/ ١٣٢ والمغنى ٤٦٣ وشرح أبياته ١/ ٦٣ والخزانة ٩/ ٣٩٤ .

(٥) ٥٠ / الكهف .

الحكم الخامس : قد جاءَ فاعلُ : " نِعْم " و " بِئْسَ " غيرَ القسْمَيْنِ المذكورَيْنِ ، قال [1] :

فَنِعْم صاحِبُ قوْمٍ لا سِلاحَ لَهُم   وصاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمانُ بْنُ عفّانا

فجاءَ فاعلهُ نكرَةً مُظْهَرةً ، ولا يجوزُ نَصبُه وَقد عُطِفَ عليه مرفوعٍ ، فإنْ رَفَعْتَ " صاحِبَ الرّكبِ " على " نِعم " أُخْرى ، ونَصَبْتَ " صاحِبَ قوْمٍ " قَرُبْتَ من الجوازِ . وقد شذَّ : نِعْم هُم قوْماً أنْتُمُ ، ونِعْما رجُلَيْنِ ، ونعِموا رجالاً ، قالَ ابنُ السَّرَّاجِ : وليسَ هذا [2] ممَّا يُعرَّجُ عليْه .

الحكم السَّادِسُ : إذا كانَ الفاعِلُ مُؤنَّثاً ، فلَكَ الخيارُ فى إلحاقِ العلامَةِ وتَرْكِها ، تقولُ : نعمَ المرْأةُ هِنْدٌ ، ونِعْمَتِ المرأة هِنْدٌ ، وتقولُ : نِعْم الدّارُ البلَدُ ، ونِعْمَتِ الدّارُ البلدُ ؛ لأنّ البلَدَ يُسَمّى دارًا .

الحكم السَّابعُ : قدِ اخْتُلِفَ في " ما " إذا أدخلتْهَا "على" نِعْم " و " بِئْس " كقوله تعالى : ﴿ إنْ تُبدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعمَّا هِي ﴾ [3] وقوله : ﴿ بِئْسمَا اشْتَرَوْا بِهِ أنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾ [4] فَمِنْهُم من جَعَلَها مرفوعَة [5] الموْضِعِ ، ومنهم مَن جَعَلَها منْصوبةً [6] ، والأوْلى : أنَّها إنْ كانتْ فاعِلَةً فهي مرفُوعةٌ ، وإن كانتْ

---

(١) هو كُثيرّ بن عبدالله النهْشَلِيّ .
انظر : ابن يعيش ٧/١٣١ والمقرّب ١/٦٦ والهمع ٥/٣٦ والخزانة ٩/٤١٥ .

(٢) الذي في الأصول ١/ ١٢٠ هو قوله : " وقد حكَى قومٌ على جهة الشُّذوذ : نِعْم هُم قوْمًا هُم ، وليْسَ هذا مِمّا يُعَرَّجُ عَلَيْهِ " .

(٣) ٢٧١/ البقرة .

(٤) ٩٠/ البقرة .

(٥) و هم سيبويه والمحققون ، انظر : تأويل مشكل القرآن ١/٦٢ والهمع ٥/٣٨ ، ٣٩ .

(٦) انظر : ابن يعيش ٧/ ١٣٤

مُمَيِّزَةً فهي منْصوبةٌ (١) ؛ فتكونُ في الأُولي /منْصوبةً مميِّزةً لفاعِلِ" (٢) « نعْم» ١٤٢/ المضمَرِ فيها ، وهي نكرةٌ ، لا موْصولةٌ ولا موْصوفَةٌ التقديرُ : فنَعْم شَيْئاً هي، وتكونُ في الثَّانية (٣) فاعِلةَ " بئْسَ " و " اشْتَرَوْا به " صِلتُها، والمخصوصُ بالذَّمِّ " أنْ يَكْفُرُوا "

خاتِمةٌ : قد ألحْقوا بِـ " نعِمْ " في المعْنى غيرَها ، فقالوا : إذا قُلْتَ : مررْتُ برجلٍ كَفاكَ رجُلاً ، وحَّدْتَ(٤) كَفَاك في كلِّ وَجْه تقولُ : مررْتُ بقومٍ كفاكَ قوْماً ، وكفاكَ مِن قوْمٍ ، وبعضُهم يقولُ : كفَوْكَ قوماً ، وكَفَوْكَ من قومٍ ، فإنْ قُلْتَ : بِهِ ، وحَّدْتَ " كَفاكَ " لا غيرُ ، تَقُولُ : مررتُ بقْومٍ نِعْم بهم قوْماً ، ولمْ يسْتعملوا لِـ " كَفاكَ "(٥) مُسْتقبلاً ، ولا اسمْ فَاعل في هذا الوجه .

---

(١) انظر : الموضع السابق من الهمع . هذا وقد نَسَبَ القول بأنها منصوبةُ الموضعِ مكّيٌّ إلى الأخْفَش ، انظر : مشكل إعراب القرآن ٦٢/١ ، والذي في معاني القرآن للأخفش ١٣٩/١ : " فـ " ما " وحدها اسْمٌ ، و " أنْ يكفروا تفسير له ، نحو :نعم رجُلاً زيْدٌ ... " وانظر أيضًا : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١٩٧/١ حيث رَجّح رأى الأخفش .

(٢) الموضع السابق من ابن يعيش .

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ٦٢/١ .

(٤) في الأصل : أن لا يكفروا ، ولعلَّه سَهْوٌمن الناسخِ .

(٥) انظر في هذا كلّه : الأصول ١٢١/١ فإنه يكاد يكون منقولا منه نقلا حَرْفِياً .

الفصلُ الثَّالثُ

في " حَبَّذَا " ، وفيه فرْعانِ :

الفرْعُ الأوَّلُ : في تعْريفها ، وهى فِعْل مركَّبٌ مَع اسْمٍ غيرِ مُتَصرِّفٍ، ولا يَتَغيَّرُ بتثنيةٍ ولا جَمْعٍ ولا تأنِيثٍ ، ولا فَكِّ نظامٍ(١) .

ومعناها : المدْحُ وتقريبُ الممدوحِ من القلْبِ ، والأصل فيها " حَبُبَ " كَـ "ظَرُفَ " ، فأُسْكِنَتِ " الباءُ " الأولى وأُدْغِمتْ في الثانية ؛ و " ذا " اسْمُ إشارة(٢) إلى الاسْمِ المذكورِ بعْدَهَا ، وجرَيا – بعد التركيب – مَجْرى الأمثالِ الَّتي لا تتغيَّرُ(٢) ، وقيلَ : ليسَتْ " ذا " إشارة(٣) إلى الاسْم ؛ لأنَّه لا يُثَنَّى ولا يُجمع ولا يُؤَنَّثُ ، وهو مَرْفوعٌ بها ، وقيلَ : معنى " حَبَّ " : صار محْبوباً(٤) جداً.

وفيها لُغتانِ : فتحُ " الحاءِ " ، وضَمُّها(٥) ، والفتحُ أَفْصَحُ .

الفرْع الثَّاني : فى أَحكامِها : وهى تَرْفعُ المعرفةَ ، وتنصبُ النكرةَ التى يحْسُنُ فيها " مِنْ " على التَّمييزِ ؛ تقولُ : حَبَّذا زَيدٌ ، وحَبَّذا رجُلاً زيدٌ أى : من رجُلٍ ، والنَّاسُ فى هذا التقدير مُختَلفونَ .

فمنهم مَن يُغَلِّبُ الاسْمَ في " حَبَّذا " ويُبْطِلُ حُكْمَ الفعْلِ ؛ فَيَجْعَلُها مبتدأً(٦) و " زيدٌ " خَبرُها ، كأنَّه قَال : المحبوبُ زَيدٌ .

---

(١) أي : لا يتغير تركيبه ؛ لأنه لزم طريقة واحدة كما تلزم الأمثال طريقة واحدة ، انظر : الأصول ١/ ١١٥ .

(٢) كتاب سيبويه ١/١٨٠ .

(٣) أصول ابن السرّاج ١/١١٥ ، وقال الرَّضيّ في شرح الكافية ٢/٣١٨ : " لأنَّه مُبْهَم كالضمير في " نعم " و " بئس " فأُلزِمَ الإفرادَ مثله ، وخُلِع منه الإشارةُ ؛ لغرض الإبهام .. " .

(٤) ذكر ذلك المعنى الزمخشريُّ في المفصَّل ٨/١٣٨ .

(٥) أصول ابن السرّاج ١/١١٦ – ١١٧ ، والتبصرة ٢٨١ .

(٦) وهذا مَذْهَبُ المبّرد وابن السرّاج ، انظر : المقتضب ٢/١٤٣ والأصول ١/١١٥ .

ومنهم مَن يُغلِّبُ الفعلَ ؛ لِتَصدُّرِه ، ويُبطل حُكمَ الاسمِ[1] ، ويرفَعُ " زَيْداً " ١٤٣/ بِهِ ؛ لأنَّه فاعلُه .

ومنهُم مَنْ يجعلُ لِكُلِّ واحدٍ منهُما حكْماً على حَدِّهِ الَّذي كانَ عليه ، ويَرْفعُ " زَيْداً "[2] بالابتداءِ ، و " حَبَّذا " خبرُه ، أو يرتَفِعُ على أنَّه خبرُ مُبْتَدأٍ[3] محذوفٍ ، وتقديرُ الكلامِ : حَبّذا الذِّكْرُ ذِكْرُ زَيْدٍ ، أو : حَبَّذا الرَّجُلُ زيدٌ ، والعائدُ المعْنَى .

ولا يجوزُ تأكيدُ " ذا " ولا وَصْفُه ، ولا الْبَدَلُ منْه .

وقالَ قومٌ[4] : إنَّ " زَيْداً " بَدلٌ مِن " ذا " .

وأمَّا النكرةُ الْمَنصوبَةُ على التَّمييزِ : فالعامِلُ فيها ما في " حَبَّذا " من معنى الفعْلِ ، تقول : حَبَّذا رَجُلاً زَيْدٌ ، وحَبَّذا زَيدٌ رجُلاً ، فإنْ كانَتِ النكرةُ مُشتَقّةً كانتْ منصوبةً على الحالِ ، تقولُ : حَبَّذا راكبًا زيْدٌ ، وحبَّذا زَيْدٌ راكباً .

و " حَبَّذا " معَ الواحدِ والاثْنَيْنِ والجماعَةِ والمؤنَّثِ بِلَفظٍ واحد ؛ تقولُ : حَبَّذا زَيدٌ ، وحَبَّذ الزَّيدانِ ، وحَبَّذا الزَّيدونَ ، وحَبَّذا هِنْدٌ ، والهِنْدانِ ، والهِنْداتُ ، كلُّه بلفظٍ واحدٍ ؛ وَإِنَّما امْتَنَعَ من ذلك للتركيبِ الحادثِ فيه ، وإيغالِهِ في شَبَهِ الحرْفِ .

---

(١) وهذا مَذْهبُ الأخفش وابن درستويه ، انظر : المساعد ٢/ ١٤١ – ١٤٢ .

(٢) في المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٤١ : " قال ابن خروف : "حَبَّ" فعل و" ذا " فاعل ، و " زيْدٌ " مبتدأ ، خَبرهُ : حبَّذا ، هذا قول سيبويه ، وأخْطأ مَن زعم غير ذلك " .

(٣) انظر : التبصرة ٢٨٠ والهمع ٥/٤٧ .

(٤) منهم ابن كيْسَان ، انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٤٣ .

الفصلُ الرّابعُ

في التعجُّبِ ، وفيه فرعانِ

الفرْعُ الأوَّلُ : في تعْريفه .

التعجُّب : قِسْمٌ من أَقْسَامِ الكلامِ الأوَّلِ ،ومعناه شَيءٌ خَفِيَ سَبَبُهُ ، وخالَفَ نَظَائِرَهُ ، و لهذا لا يُطلَقُ على اللَّهِ تعالى ؛ لأنَّه لا يَخْفَى عليه شَيءٌ ، وما جاءَ منه منْسُوباً إلى اللَّهِ تعالى، في قوله :﴿ بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ ﴾[(١)] بضم " التاء"[(٢)] وقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[(٣)] وقولِه صلَّى اللَّهُ عليْهِ [وسلَّمَ][(٤)] ١٤٣ (عَجِبَ رَبُّكَ مِن شَابٍّ ليْسَتْ لَه صَبْوَةٌ)[(٥)] ، فَمُتَأَوَّلٌ ، يُجيزُه اتّسَاعُ اللّسَان العَربيِّ .

وهو ضَرْبٌ من الإِخْبارِ يَصِحُّ فيه الصِّدْقُ والكذبُ ، أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذا رَأَيْتَ شَيْئًا لمْ تَرَ مثلَه ، أَو استَطْرَفْتَه ، أَو استَبْعدْتَ وُقوعَه ، تعَجبْتَ منْه ؟

وما أَحْدَثَ لكَ التعجُّبَ إِلا خَفَاءُ سَبَبِه عليكَ ، وما عَلِمْتَ سَبَبه فليْسَ بِعَجَبٍ عندكَ .

---

(١) ١٢/ الصافّات .

(٢) وهى قراءةُ حَمْزةَ والكسائىّ وخَلَف ، وَوَافَقَهم الأعمشُ وابنُ سَعدان وابن مِقْسَم ، ورُوِيَتْ عن عليٍّ وعبدِ الله وابن عبَّاسٍ والنخعيِّ وابن وَثَّابٍ وطَلْحَة وشقيق . انظر : السبعة ٥٤٧ والتيسير ١٨٦ والنشر ٣٥٦/٢ وإتحاف فضلاء البشر ٣٦٨ والبحر المحيط ٣٥٤/٧ .

قال أبو حيان : " وأنكر شُرَيْحٌ القاضي هذه القراءة ، وقال : اللَّهُ لا يعْجَبُ ، فقالَ إبراهيم : كان شُرَيْحٌ مُعْجَبًا بعلْمِه ، وعبْدُ الله أعْلَمُ منه ، يعنى : عبدَ الله بن مسعود " .

(٣) ٣٨/ مريم .

(٤) تتمَّة يقتضيها المقام .

(٥) رواه عُقْبة بن عامر . مسند أحمد ١٥١/٤ ولفظه فيه هكذا : " إنَّ اللَّه عزَّ وجلَّ ليَعجَبُ من الشابِّ ليْسَتْ له صَبْوة " .

والمشهورُ من أَلْفاظِهِ المقِيسَة لفظانِ : أَحدهما : ما أَفعلَه ، والآخَرُ : أَفْعِلْ [1] بِه .

وقد حمَلوا عليهِما لفظَيْنِ آخَرَيْنِ – وإِنْ لمْ يكونا للتَّعجُّبِ – وهُما :«أفْعَلُ القَوْم "، و "أَفْعَلُ من كذا " .

وقد تَعَجَّبوا بألْفاظٍ مسْموعَةٍ غَيْرِ مَقيسَةٍ[2] ، نحو قولهم " لاَ إِلَه إلا اللَّه" ! وسُبْحانَ اللَّه مِن رجلٍ ! وسُبحانَ اللَّهِ رجلاً ! واعْجَبُوا لزيْدٍ رَجُلاً ، ولِلَّهِ دَرُّك رَجُلاً ! وَيْلُ اَمِّهِ رَجُلاً ! ، ويا حُسْنَه رَجُلاً ! ولمْ أرَ كاليومِ رجلاً ! ويا لَكَ فَارِساً ! ويا طِيبَكِ مِنْ لَيْلَةٍ ! وأمثالها من أَلْفاظٍ سُمِعَتْ عنهُم .

وفِعْلُ التَّعجُّبِ الأوَلُ : فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ ، غيرُ مُتَصَرِّفٍ ، كما قُلْنا في " نِعْمَ " و " بِئْسَ " ، وقالَ الكوفيُّون[3] : هو اسْمٌ .

و "أَفْعِل بِهِ "وإِنْ كان بِصيغَةِ الأَمْرِ، فإِنَّ معناهُ الخَبرُ ، مثْلُ "ما أَفعلَه"؛ ولهذا قالوا : إِنَّ معنىِ ، أكرِمْ بزيْدٍ : كَرُمَ زَيدٌ جداً ، كما قالوه في " ما أَفْعَلَه " .

الفرْع الثَّاني: في أحكامِه.

الحكمُ الأوَّلُ :إذا قُلْتَ : ما أَحْسَنَ زيدًا! فـ" مَا " مَرْفوعَةٌ بالابتداءِ ، وهي عند سيبويه غَيْرُ موصولَةٍ[4] ولا موصوفَةٍ ، و " أَحْسَنَ " خَبَرُها ، وفيه ضميرُها وهو مرفوعٌ بـ " أَحْسَنَ " ، و " زَيْدٌ " منصوبٌ على التعجُّبِ ؛ لِوقوع

---

(١) في الأصل : ما أفْعِل به ، ولعلَّه من سهو الناسخ .

(٢) في الأصول ١/ ١٠٩ : " وقد حكِيَتْ ألفاظٌ مِن أبوابٍ مُختلفة مستعملةٍ في حال التعجُّب .. " الخ ما ذكر ابن الأثير تقريبًا .

(٣) الإنصاف ١٢٦ .

(٤) الكتاب ١/٧٢ – ٧٣ .

الفعل عليه ، وتقديرُ الكلامِ شَيْءٌ حَسَّنَ زيْداً ، و " ما " عند الأخفش[1] موصولَةٌ صلتُها ما بعَدها ،والخبرُ محذوفٌ ، وفيها - عند بعْضِهِم - معنى الاستْفهامِ[2] ، كأنَّه قيلَ : أيُّ شَيءٍ أكْرمَهُ ؟!

وأمَّا " أَحْسِنْ بزيْدٍ ! " : فمعناهُ معنى الأوَّلِ ، والجارُّ والمجرور في موْضِعِ رَفْعٍ بإسْناد الفعلِ إليْه ، ولا ضميرَ فيه ؛ لأنَّكَ لَسْتَ تأمُر أحداً بإيقاعِ فعْلٍ، ومنْهُ قوله تعَالى :﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[3]، أَي : ما أَسْمَعَهُم وما أبْصَرَهُم[4]. ١٤٤

ومعنى الكلام ، أَحْسَنَ زَيْدٌ ، أَيْ : صَارَ ذا حُسْنٍ ، وأكْرَمَ ، أَيْ:صارَ ذا كرَمٍ، كمَا قالوا : أَجْرَبَ الرَّجُل ، أَيْ : صَارَ ذا إبِلٍ جرْبَى ، فَنُقِل إِلى صيغَةِ الأمْرِ ، وزِيدَ فيهِ " الباءُ " ، وخُصَّ بالتعجُّبِ .

الحكم الثَّاني : فِعْلُ التعجُّبِ - لخروجِه عن نظائره - صارَ في كلامِهِم كالمَثَل ، فَلا يُتَصرَّفُ في الجُملة التعجُّبيّه بِتَثْنِيَة ولا جَمْعٍ ولا تَأْنيثٍ ؛ تقولُ في الأوَّلِ : ما أحْسَنَ زيداً ! ، وما أَحْسَنَ الزَّيدَيْن ! ، وما أحْسَنَ الزّيدِينَ ! ، وما أحْسَنَ هِنْداً ! والهنديْنِ ! والهِنْداتِ ! ، وتقولُ في الثَّاني : يا رجُلُ أكْرِمْ بِزَيدٍ ! ويا هِنْداتُ أكْرِمْ بزَيْدٍ ! .

الحكم الثَّالثُ : وكذلكَ لم يُتصرَّفْ فيه بتَقْديمٍ ولا تَأْخيرٍ ولا فَصْلٍ[5] ؛ فَلا يُقالُ : ما زَيْدًا أحْسَنَ ، ولا زَيْدًا ما أحسَنَ ، ولا بزَيْدٍ أكْرِمْ ، ولا ما أَحْسَنَ في

---

(١) انظر : الأصول ١/ ١٠٠ .

(٢) هذا رأيُ الفرّاءِ وابن درستويْه . انظر : ابن يعيش ٧/ ١٤٩ والرضي على الكافية ٢/ ٣١٠ .

(٣) ٣٨/ مريم .

(٤) انظر : الأصول ١/١٠١ .

(٥) انظر : التبصرة ٢٦٨ - ٢٦٩ .

الدَّارِ زَيْداً ، ولا أكْرِمِ اليومَ بزَيْدٍ ، وقد أجازَ الجرْمِيُّ [1] الفصْل ؛ أَخْذاً بقولِهم: " ما أحْسَنَ بالرّجُل أنْ يصْدُقَ " هذا مع اتِّفاقِهِمْ على جَوازِ الفصْل بِـ " كانَ " فَقالُوا : « ما كانَ أَحْسَنَ زَيْداً »[2] : فإنْ قُلتَ : ما أَحْسَنَ ما كانَ زَيدٌ ! رفَعْتَ " زيدًا " بِـ " كانَ " ، و "مَا " الثّانيةُ في موْضِعِ نصْبٍ على التعجُّب ، التقديرُ : ما أَحْسَنَ كَوْنَ[2] زَيْدٍ ، و" كانَ " تامَّةٌ لاتحتاجُ إلى اسْم ولا خبرٍ . وأجازَ بعضُهم ما أحْسَنَ [3] ما كانَ[4] زيْدًا ! " فجعَل اسْم " كانَ " مُضمراً فيها ، وفيه نَظرٌ لأنهّ يعودُ إلى " مَا " ، و " مَا " لما لايعقلُ .

وحَكى الأَخْفَشُ أَنَّهم زادوا " أَصْبَح "[5] و " أَمْسَى " في قولِهم : " ما أَصْبَحَ أبْرَدَهَا " و "مَا أمْسَى أَدْفَأَها ! " .

الحكم الرَّابعُ : الضميرُ الّذِي فى " أَحْسَنَ " هو فاعِلُه ،ولا يُعْطَفُ عليْه، ولا يُبدَلُ منْه ، واخْتُلِفَ فِي تأكيده ، فإذا تقدَّمَ على المنْصوبِ لمْ يجُزْ إجماعاً ،

---

(١) انظر : ابن يعيش ٧/١٥٠ والرضّي على الكافية ٢/٣٠٩ .

(٢) انظر : الأصول ١/١٠٦ والتَّبصرة ٢٦٩ .

(٣) في الأصل : أَحْسَنَ ما كانَ زَيدًا .

(٤) هوالسيرافيُّ . انظر : شرحه لكتاب سيبويه ، جـ١ قسم ٢ صـ ١٦٧ ، وانظر أيْضا : ابن يعيش ٧/١٥٠ .

(٥) ذكر ذلك ابن يعيش منسوباً إلى الأخفش في شرح المفصّل ٧/١٥١ – ١٥٢ . وقال ابنُ السّرّاج في الأصول : ١/١٠٦ : " وقد أجازَ قومٌ من النحويين : ما أَصْبَحَ أبْرَدَهَا ، وما أمْسى أدْفأها ، واحتجوا بأنَّ " أصْبَح وأمْسى " من باب " كان " فهذا عندي غيرُ جائزٍ ... " وانظر أيْضا : التّبصرة ٢٦٩ ففيها المثالان غَيْرَ مَعْزُوَّيْن للأخفش .

وأجازَهُ بعضُهم إذا تأخَّرَ ، وأجازَ الأخفَشُ البدلَ[1] ، فقالَ : يجوزُ : ما أَحْسَنَ زَيْداً رجُلاً ![2] وما أحْسَنَ عَمْراً وجْهاً ! ، ولا يجوزُ : ما أَحْسَنَ رجُلاً ؛ لقلَّةِ الفائدَةِ .

الحكمُ الخامسُ : بناءُ فِعْلِ التَّعجُّبِ من الفعْل الثّلاثِيِّ الذّى لا زِيادةَ فيه ، نحو : ضَربَ وعَلِم وظَرُفَ ، تقولُ : ما أَضْرَبَهُ وأَعلَمَهُ وأَظْرَفَه ! وأَضْرِبْ به وأَعْلِمْ ٤٤ بِه وأَظْرِفْ بِه ! فأمَّا بِناءُ " أَفعَل " فَفيه خلافٌ عن سيبويْهِ ، قالَ السِّيرافىُّ [3] : " أَفْعَل " الّذي فيهِ الهمزةُ ، نحو أَكْرَم ، يَجِيءُ في التَّعجُّب قياساً عند سيبويه .

فأمّا قولُهُم : ما أَعْطاهُ لِلْمالِ ! فهُوَ عند قَوْم مِنْ :أَعْطى يُعطِي ، وذلكَ شاذٌّ ،ومِثْلُه : ما أَوْلاهُ للمعْروفِ ! وقالَ قومٌ هو من عَطَا[4] يَعْطُو ، إذا أَخَذَ ، وليسَ بشَيْءٍ ، قَال ابنُ السرّاج إنَّما جازَ ما أَعْطاهُ ، وأَوْلاه على حَذْفِ[5] الزوائِدِ ، وأَنَّكَ رَدَدْتَه إلى الثَّلاثَةِ ؛ فإِنْ قُلْتَ في " افْتَقَرَ " : ما أَفْقَرَهُ ! فَحذفْتَ الزَّوائِدَ ورددْتَهُ إلى "فَقُرَ"[5] ، جازَ .

وقدِ امْتَنَعُوا في الثلاثىِّ أَنْ يتعجَّبُوا منه بأشياءَ ؛ إِمّا اسْتِغْناءً عنها بغَيْرِها ؛ أَو خَوْفَ اللَّبْسِ ، أو لمانِعٍ ؛ لمْ يقولوا : ما أَقْيَلَهُ ، من القائِلَةِ ، وما أَسْكَرَهُ من السُّكْرِ ، وما أَجْوَبَهُ ، وما أَعْصَبَهُ ، وما أَقْعَدَهُ ،وما أَجْلَسَهُ ،وغيرَ ذلك من أَشْياءَ مسْمُوعَةٍ .

---

(١) لم أَقِفْ على هذا الرأى للأخفش فيما لدَيّ من مصادرَ .

(٢) في الأصل : ما أحْسنَ زَيْدٌ رَجلاً .

(٣) انظر تحقيق الجزء الثّاني من شرح كتاب سيبويه للسِّيرافي ٤٣١ .

(٤) هذا رأي المبرد في المقتضب ١٨٧/٤ .

(٥) الأصول ١/ ٩٩ – ١٠٠ .

وذهبَ(١) قومٌ إلى أنَّ كُلّ فعْل لا يتزَيّدُ لا يُتَعَجَّبُ منه ، كقولك : ما أَمْوَتَه ، لِمَن ماتَ ، إلاّ أنْ تُرِيدَ : ما أَمْوَتَ قَلْبَهُ ! .

الحكمُ السّادِسُ : إذا تجاوزَ الفِعْلُ ثلاثةَ أَحْرفٍ ، وأَرادُوا التعَّجبَ منْه لم يُمْكِنْ نقلُه(٢) ، فجاءوا بِـ " أَشَدَّ " و "أَحْسَنَ " و " أَقْبَحَ " ونحوِ ذلكَ وأضافُوهُ إلى مَصْدَرِ الفعْلِ الذى يُرِيدُونَ التعَّجبَ منْه ، ثُمَّ أَضافوا المصْدَرَ إلَى صاحِبِه ، وذلكَ قولُك في : " دَحْرَجَ " ، و "اسْتَخْرَجَ " : ما أَشَدَّ دحْرَجَتَه ! وأحْسَنَ اسْتِخراجَهُ ! وكذلك كُلُّ ما كانَ زائدًا على ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ ، إلاّ ما في أوّلِه هَمْزَةٌ عند قوْم(٣) .

الحكم السّابِعُ : ما كانَ من الخِلَق الثّابِتَةِ ، والعُيوبِ الّلازمَةِ ، كالطُّولِ والقِصَرِ والأَلْوانِ والحَوَلِ والعَرَجِ ، لمْ يَتَعجَّبوا منْه إلا بإِدْخالِ " أَشَدّ " و"أَحْسَنَ " و " أَقْبَحَ " كالذى قَبْلَه ، فتقولُ : ما أَتَمّ طُولَه ! وأَشَدَّ بَيَاضَه ! وأقْبحَ عَرَجَهُ ! فإنْ كان شيءٌ مِن هذاالنّوْع لغير الخِلَق الثّابِتَةِ ،جازَ التعجُّبُ منْه تقول: ما أَسْوَدَهُ ! مِن [السُّؤْدَدِ](٤) / وما أَبْيَضَهُ ! من بَيْضِ الطَّائِر ، وما أحْمَرَهُ ! ١٤٥/أ

---

(١) قال ابن السَّرَّاج في الأصول ١/١٠٥ : " وكُلُّ فعلٍ مَزيدٍ لا يُتَعَجَّبُ منْه ، نحو قولك : ما أَمْوَتَهُ ، لِمن ماتَ .. " إلخ ما ذكر ابن الأثير بالنَّص .
وواضِحٌ أنَّ في النّصّ الذى نقَلْتُ تصْحيفٌ وتحريف ، فكلمة يُتعجّب هناك : " يتعب " وهو خطأ ، كما أن الصوابَ : لا يتزيّد ، فـ " مزيد " لامعنى له هاهنا .

(٢) فى الأصل : فجاء .

(٣) منهم الأخفش ، ونُسب أيْضا إلى سيبويه . انظر :المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٦٣ – ١٦٤ .

(٤) تتّمةٌ يلتئم بمثلها الكلامُ ، وانظر : التبصرة ٢٦٧ ؛ ففيها التتمة .

من البَلَادَة ،وقد أجازَ الكوفيونَ [1] : مـا أبْيَضَهُ ! ومـا أسْوَدَهُ ! في الألْوانِ ؛ قالوا: لأنَّهما أصْلانِ[2] لَها .

الحكم الثَّامنُ : قال سيبويه : هذا بابُ " ما أَفْعلَهُ "[3] على مَعْنَيْينِ ، تقـولُ : ما أَبْغَضَنِي لَهُ ! و ما أمقتَنِي لَهُ ! إنّما تُرِيدُ : أنَّكَ مَاقتٌ ،وأنَّك مُبْغِضٌ ، وتقـولُ : مـا أَمْقَتَه إلَيَّ ! ومـا أَبْغَضَهُ إلَيَّ ! فـأنْتَ تُرِيدُ :أنّه مَقِيتٌ وبَغِيضٌ ، وإنْ قُلْتَ : ما أبْغَضَني إليْه ! وما أَمْقَتَنِي إليْه ! كُنتَ أَنْتَ المُقيتَ عنده ؛ وإنَّما خصُّوا اللامَ بذلكَ لأنّ بابَها المِلْكُ ، و " إلَى " لانْتِهاءِ الغايَةِ للفعْلِ ؛ فهُو للمفْعول .

الحكم التَّاسِعُ : نَوْعا التعـجُّب مُشتـرِكان في الأحْكامِ ؛ فكُلُّ فـعلٍ تُعُجِّبَ منه بِـ " مـا أَفْعَلَه " تُعُجِّبَ منْه بِـ " أَفْعِلْ بِهِ " ، وكُلُّ مـا امْتَنَع في هـذا امْتَنَع في الآخَر ؛ تقـولُ : مـا أَحْسَنَ زَيْداً ! ، وأَحْسِنْ بزَيْدٍ ! ومـا أَحْسَنَ اسْتِخْراجَهُ ! وأَحْسِنْ باسْتِخْراجِهِ ! ومـا أَشَدَّ سَوادَه ! وأَشْدِدْ بسَوَادِه ! ومـا أقـبَحَ عَرَجَهُ ! وأَقْبِحْ بعَرَجِهِ ! ، وكما لا تقولُ : ما أَبْيَضَهُ ، فكذلك لا تقولُ : أَبْيِضْ بِهِ .

الحكم العاشِرُ : قد أَلْحقُوا في التعجُّبِ لفْظَيْن ، لَهُمَا نَظيرٌ إليْه – وإن لمْ يَكُونا تَعَجُّباً – وهمـا : " أَفْعَلُ القَوْمِ " و " أفْعَلُ من القوْم " ؛ تقولُ : زَيْدٌ أفْضَلُ القوْمِ ، وأفْضَلُ من القوْمِ ، فـأعطوهُما بعضَ أحكامِ التـعجُّبِ ، فَما لمْ يجُزْ في التَّعـجُّبِ ، لم يجـزْ فيـهمـا ؛ وإنما فَعَلوا ذلكَ لأنَّ مـعناهُمـا : المبـالغَةُ ، والشَّيْءُ يُحْمَل على نَظيرِهِ ؛ ولِهذا امتنَع بعْضُهم من ظُهُور المصْدَرِ مَعَهُ ؛ فلا يُجيزُ : زَيدٌ

---

(١) الإنصاف ١٤٨ .

(٢) الإنصاف ١٥٠ – ١٥١ .

(٣) الكتاب ٤/٩٩ .

أَفضَلُ القوْمِ فَضْلاً ، وأكْرمُهم كَرَماً، وقاَل : ما جاءَ منه مُظهَراً فهُو منْصوبٌ بفعلٍ آخَرَ يدلُّ عليه المذْكُورُ ، كقولِه[1] :

أمّا الملُوكُ فأنْتَ اليوْمَ ألأمُهُمْ لُؤْماً وأبَيضُهُم سرِْ بالَ طَبَّاخِ

وهذانِ الفعلانِ الملحقانِ بالتَّعجُّبِ محمُولانِ على قِسْمَيْه ؛ فكُلُّ ما جازَ فيهما جازَ في هذينِ ، وما امْتَنَعَ فيهما امْتَنَعَ في هذينِ ؛ تقولُ : زيدٌ أَعْلَمُ القوْمِ ،وأعْلَمُ من القوْمِ ،وأحْسنُ /القوْم استِخْراجاً ، وأحْسَنُ منهم استْخراجاً، ١٤٥/ ب وأشَدُّ القْوم بياضاً ، وأشَدُّ منهم بياضاً، وأقبَحُ القوْم عَرَجاً ، وأقبَحُ منهم عَرَجا؛ ولاتقول : هُو أبْيَضُهم ،ولا أعْرَجُهم ، فأمّا قوله تعالى : ﴿ فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَ أَضَلُّ سَبِيلاً ﴾[2] فمَحْمُولٌ على عَمَى القلب[3] - وإليه يُنْسَبُ أكثَرُ

(١) هو طرفةُ بْنُ العبد . ديوانه ٣٣ ، ورواية الديوان هكذا :

إن قُلْتَ نصْر فنصرٌ كان شرَّ فتًى قِدْما وأبْيضَهم سرْ بَاَل طبّاَخ

وانظر : معاني القرآن للفرّاء ١٢٨/٢ والإنصاف ١٤٩ وابن يعيش ٩٣/٦ والتهذيب ٢٤٥/٣ واللسان (بيض) ، ورواية الشطر الأول في الإنصاف وابن يعيش واللسان هكذا :

إذا الرِّجالُ شَتَوْا واشتدّ أكلُهُم

أبْيضهم سرِْبال طبّاخ : أي : إن ثيابَ طبّاخكَ بيْضاءُ شديدةُ البِياضِ نقيّةٌ منْ أثَر الطبيخ ،وهذا يعني أنّه لا يطْبخُ ؛ فلا تتَدنَّسُ ثيابُه ، وهذا كنايةٌ عن شدّة البُخل ، هذا وقد قال الأزهريُّ في التصريح ٢٥٣/١ : " فـ " لُؤْمًا " منصوبٌ بمحذوف ، قالَهُ صاحبُ البديع " .

(٢) ٧٢/ الإسراء .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزّجاج ٢٥٣/٣ ، هذا وما ذكره ابن الأثير في تأويل الآية موجود بنصه تقريبا في أصول ابن السرّاج ١٠٥/١ .

الضَّــلال – أو على أنه اسم لمْ يُرَدْ به " أفْعَلُ من كذا " ، وَأَنشدَ بعضُهم[1] :

يا ليْتنَى مِثْلُكِ فِي البَيـاضِ   أَبْيَضُ مِـن أُخْتِ بنـي أَبـاضِ

القِسْمُ الثاني
من الباب الخامِسَ عَشَرَ ، وهو بابُ العوامل

في الأَسْماء العاملَةِ ، وفيه مُقَدّمَةٌ ، وأربعةٌ أنواع .

أمّا المقدّمةُ : فقد سبَق في أوّلِ البابِ أنَّ الفعلَ أصْلٌ في[2] العَمَلِ ، وأَنَّهُ قد حُمِل عليْهِ أَسْماءٌ وحروفٌ .

فالأَسْماءُ العاملَةُ عملَ الفعلِ على أَرْبَعةِ أنْواعٍ :

نوعٌ عَمِل لُمشَابهةٍ في العِدَّةِ والحركات وغيرِهما ، وهو :اسْمُ الفاعِلِ والمفعولِ .

ونَوْعٌ حُمِل على اسْمِ الفاعِلِ ، وهو الصِّفَةُ .

ونَوْعٌ عَمِل على شَرْطِ أنْ يكونَ بتقْديرِ " أَنْ " والفِعْلِ ؛ لكوْنِهِ أَصلاً للفعْل ، وهو المصْدَرُ .

ونوْعٌ عَمِل نيابَةً عن الفِعْلِ ، واخْتِصاراً ، وهو اسْمُ الفِعْلِ .

---

(١) هو رؤبة . ملحقات ديوانه ١٧٦ .
وانظر : الأصول ١/١٠٤ والإنصاف ١٤٩ وابن يعيش ٦/٩٣ و ٧/ ١٤٧ والخزانة ٨/ ٢٣٠ واللسان (بيض) وشرح أبيات المغنى ٨/ ٩٥ .
بنو أباض – بفتح الهمزة – : قومٌ .

(٢) انظر صـ ٤٣٠ .

النَّوعُ الأوَّلُ:

في اسْمِ الفاعلِ والمفعولِ ، وفيه فرْعانِ :

الفرْعُ الأوَّلُ : في تعْريفهما[1] ، اسْمُ الفاعلِ : ما جَرَى على فِعْلِه ، كَضارِبٍ ومُخْرِجٍ ومُنْطلِقٍ ، ومُسْتَخْرِجٍ ، من : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وأَخْرَج يُخْرِجُ ، وانْطَلَق ينْطَلِق ، واسْتخْرَجَ / يَسْتخرِجُ ، وكذلك ما جاءَ منها على غيرِ هذا ١٤٦ / الوزْنِ ، نحو : ضرَّابٍ ، وضَرُوبٍ ، ومِطْعامٍ ، وقدِيرٍ ، فَيَعْمَلُ عملَ الفعلِ ، مُظْهَراً ، أو مُضمَراً ، ومُقدَّماً ، ومُؤَخَّراً ، ومؤنَّثاً ، ومذكَّراً ؛ تقولُ : زيدٌ ضارِبٌ عَمْراً ومُكْرِمٌ بكْراً ، وهُو ضارِبٌ زيْداً وعَمْراً ، أيْ : وضَارِبٌ عَمْراً .

وأمّا اسْمُ المفعولِ : فَهُو الجاري على " يُفْعَل " من فِعْلِه: نحو : مضْروبٍ ، ومُخْرَجٍ ، ومُسْتَخْرَجٍ ، ومُنْطَلَقٍ به ، وحُكْمُهُ حُكْمُ اسْمِ الفاعلِ ، إلاَّ أنَّه يَنْقُصُ عنه بمفعولٍ واحدٍ أبدًا ، تقولُ : زيدٌ مَضْروبٌ غُلامُهُ ، ومُخْرَجٌ وَلَدُهُ ، ومُسْتَخْرَجٌ مالُه .

ولا يَعْملَ اسْمُ الفاعلِ والمفعول إلا إذا كانا من فِعْلٍ مُتَعّدٍ ؛ فإنَّهُما تابِعانِ لَه في اللُّزومِ والتعَدِّي ، إلاَّ أنَّ الفعلَ المتعَدِّيَ لا يُعدَّي بحْرفِ جرٍ إلا إذا تأخّر ، لا تقولُ : ضَربْتُ لِزيد ،وتقولُ : لِزَيْدٍ ضَربْتُ ، واسْمُ الفاعلِ تُعدِّيه بحْرفِ الجّرِ ؛ تقولُ : هذا ضاربٌ زيداً ، و : ضاربٌ لِزيْدٍ .

الفرْعُ الثّاني : في أحكامِه .

الحكم الأَوَّلُ : لمّا كانَ اسْمُ الفاعلِ فَرْعاً فى العَملِ على الفعْلِ ، نقَصَ عَنْهُ ، فاحْتاجَ في العَملِ إلى شَرائِطَ ثلاثٍ :

---

(١) في الأصل : في تعْريفها .

الشّريطةُ الأُولى : أَنْ يكونَ ؛ للحالِ ، أو[1] للاستِقْبال ، ولا يَعْمَلُ إذا كانَ بمعنى الماضي ، والكوفيُّ [2] يُعْمِلهُ فيه ، تقولُ : زَيْدٌ ضاربٌ عَمْراً السَّاعةَ ، وضاربٌ عَمْراً غداً ، ولاتقولُ : ضاربٌ زيْدًا أَمسِ ؛ لأَنّ اسْم الفاعلِ أَشْبَهَ الفِعْلَ المضارِعَ في حركاتِهِ وسكَناتِه ، وتذكيِره وتَأْنيثه وغير ذلك ؛ فحُمِل علْيهِ في العملِ ، ولمْ يُشبِهِ الماضيَ ، إلا إذا أُريدَ حكايةُ الحالِ الماضيَةِ ، أَوْ أُدْخِلَتْ عليه الألفُ واللاَّمُ ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾[3] ، وكقولك : هذا الضَّارِبُ زيْدًا أَمْسِ ، وتقولُ : مَرَرْتُ برجُلٍ ضارِبِ عَمْروٍ ، فتصِفُه بِهِ ، لأنَّه نكرةٌ مثلُه ، ولا تقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ ضارِبِ زَيْدٍ أَمسِ ، إلاَّ على البَدَلِ .

الشَّريطةُ الثَّانيةُ : أَنْ يكونَ اسْمُ الفاعلِ مُعْتَمِداً على أحد خَمْسَةِ أَشْيَاءَ :

الأَوَّل : أَنْ يكونَ صفةً لموصوفٍ ، كقولك : هذا رجُلٌ ضارِبٌ زيداً .

١٤٦

الثَّاني: أَنْ يكونَ خبراً لِمبتدأٍ ، كقولك : زيدٌ قائمٌ غُلامُه ، وعَمْروٌ ضارِبٌ أخوهُ بكْراً .

الثَّالِثُ : أَنْ يكونَ حالاً لذى حالٍ ، كقولك : هذا زيدٌ قائمًا غُلامُه .

الرَّابِعُ : هَمزةُ الاستِفْهامِ ، كقولك :أقائمٌ أَخواكَ ، فارتَفعَ " أَخواكَ " بـ " قائمٍ".

الخامِسُ : " ما " النَّافيةُ ، كقولك : ما ذاهِبٌ غُلاماكَ ، فارتفَعَ " غُلاماكَ " بـ"ذاهِبٍ " .

الشّريطةُ الثالثةُ : في تَحمُّلِهِ الضَّميرَ إذا جَرَى على مَنْ هو لَه ، فإنْ جَرَى على غَيْرِ من هولَه لمْ يتحمَّلْهُ ، كقولك : زيدٌ هِنْدٌ ضارِبُها هو ، فـ " زيدٌ " مبتدَأٌ ، و " هِندٌ " مبتدأٌ ثانٍ " و " ضارِبُها "خبرُها ، و"هو" لـ" زَيد " فقد جَرَى على غيْرَ من هو له ؛ فاحتاجَ أَنْ يبْرُزَ الضَّميرُ ، وهُوَ " هو " .

---

(١) في الأصل : والاستقبال .

(٢) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٩٧ والهمع ٥/٨١ .

(٣) ١٨/ الكهف .

والكوفيُّ : يُعْمِلُه غيرَ مُعْتَمِدٍ(١) ، ويُحمِّلُه الضميرَ ، وإنْ جَرَى على غَيْرِ مَن هو له .

وإذا صُغِّر اسْمُ الفاعلِ أَو وُصِف لم يعملْ ؛ لأنَّه يبعُدُ بذلك عن الفعلِ الَّذي عَمِلَ بُمشابَهَتِهِ ، وما جاءَ منه في الشِّعْر فمُؤَوَّلٌ ، وقد جوَّزَ بَعْضُهم : هذا ضارِبُ زيداً ظريفٌ ، فَوصَفَ بعْدَ العَمَلِ .

الحكُم الثَّاني : جَميعُ أَبنِيَةِ اسْمِ الفاعلِ تعملُ عند البَصْرِيِّ ، وقد اخْتَلَفوا في أَبْنِيَةٍ منها ، وهي : فَعُولٌ ، وفَعَّالٌ ، ومِفعَالٌ ، فأعملَهُنّ البَصْرِيُّ ، وأَنشَدَ(٢):

ضَرُوبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها   إِذا عَدِمُوا زاداً فإِنَّك عاقِرُ

وقال(٣) :

أَخا الحرْبِ لبَّاساً إِليْها جِلالَها   وليسَ بَولاَّجِ المكَارِهِ أَعْزَلا

---

(١) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١٩٤/٢ والهمع ٨١/٥ .

(٢) لأبي طالب . ديوانه ٧٩ .

وهو من شواهد سيبويه ١١١/١ وانظر أيْضا : المقتضب ٢/ ١١٤ والأصول ١٢٤/١ والتبصرة ٢٢٥ وأمالي ابن الشجريّ ١٠٦/٢ وابن يعيش ٧٠/٦ والخزانة ٢٤٢/٤ .

(٣) هو القُلاخُ بنُ حَزَن المِنْقَرِيّ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ١١١/١ ، وانظر أيْضا : المقتضب ١١٣/٢ والتبصرة ٢٢٥ وابن يعيش ٧٠/٦ .

أخو الحرب : الملازم لها ، المتهَيِّئُ المسْتعدُّ . الجِلال بكسر الجيم – جمع جُلّ – بالضّم – وأصله ما يلبسُه الفرسُ ، فجعله لما يلبِسُ المحارب من السّلاح . الولاّج : الكثير الولوج في البيوت ، يتردّدُ فيها لضعْف همَّته وعجْزه . هذا ورواية ابْنُ الأثير : وليس بولاّج المكاره ، ورواية غيره : وليس بولاّج الخوالف والخوالف : جمع خالَفةٍ ، وهي : عمودٌ في مُؤَخّر البيْت . الأعْقل : الذي تصطكُّ رُكْبتاهُ في المشْيِ ؛ ضعْفا أو خِلْقَةً .

وقال[1] :

شُمٌّ مهاوينُ أَبْدانَ الجَزُورِ مَخَا   مِيصُ العَشِيَّاتِ لا مِيلٌ ولا قَزَمُ[2]

مَهاوينُ : جَمعُ مِهْوَانٍ ، ومنه قولُهم : إنَّه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَها ،ومِفْعَلٌ : بمنزلة مِفْعالٍ .

وأَمّا فَعِيلٌ للمبالغة فلا يُعْمِلهُ إلاّ سيبويْه[3] وحدَهُ ، وأَنْشَدَ[4] :

حَتّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ   باتَتْ طِراباً وباتَ اللّيْلَ لمْ يَنمِ

---

(١) هو الكَمْيتُ بْنُ زَيدٍ الأسَدِيُّ . كذا قال سيبويه ، وفي الخزانة ما يفيد أنَّه ليس في ديوانه . قالَ البغداديُّ : " والشعر نَسَبَهُ سيبويه إلى الكميت بن زيد الأسديّ .. " .

وقال ابن المستوفى كابن خَلَفَ : رواهُ سيبويه للكميت ولم أره في ديوانه ،وأَنْشَدَهُ ابن السيرافي لتميم ابن أُبَيّ بن مُقْبِل " انتهي كلام البغداديّ ، قُلْتُ : والبيتُ في ديوان الكميت بن زيد المطبوع ٢/١٠٤ .

وانظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢١٥

(٢) وهو من شواهد سيبويه ١/١١٤ ، وانظر أيْضا : التبصرة ٢٢٨ ، وابن يعيش ٦/ ٧٤ ، ٧٥ والخزانة ٨/ ١٥٠ .

مهاوين : جمع مِهْوان ، مبالغةً فى مُهين . شم : جمع أشمّ ، من الشمم ، وهو : ارتفاعُ قَصبة الأنف مع استواء أعلاه ، كناية عن العزّة . القَزَمُ – بالتحريك – رِذالُ النَّاس وسفلتهم ، يُقال للذكر والأنثى والواحد والجمع ، والمِيلُ: جَمْعُ أَمْيل ، وهو الضعيفُ الذي لا يثبت على مركوبه . مخاميصُ : جمعُ مخماصٍ ، مبالغة : خَميص ، من خَمُصَ الشَّخْصُ إذا جاعَ .

(٣) الكتاب ١/ ١١٤ .

(٤) لساعدة بن جُؤية الهذلّي . ديوان الهذليّين ١١٢٩ .

وانظر – مع كتاب سيبيويه – المقتضب ٢/ ١١٥ والمنصف ٣/ ٧٦ والتبصرة ٢٢٦ وابن يعيش ٦/٧٢ والمغنى ٤٣٥ وشرح أبياته ٥/ ٣٤٧ و ٦/ ٣٢٤ والخزانة ٨/ ١٥٥ .

شآها : شاقها ، أو ساقَها وأزعجها موضعها من والضمير في " شآها ": يرجع إلى " الصّوار " المذكور في بيتٍ سابقٍ على الشاهد ، والصّوار – بكسر الصاد – : القطيع من البقر . كَلِيلٌ : فعيل بمعنى مُفْعِل ، أي :مكلّ كسميع بمعنى مُسْمِع . موهنا :وقْتًا من الليل ،وهو مفعول به على المجاز ، والمعْنى : أن البْرقَ يكلُّ أوقاتَ الليل بدوامه وتوالى لَمَعَانه . والطراب : التى اسْتَخفّها الفرحُ.

والمازنيُّ[1] يقولُ : إنّ " مَوْهِنًا " منْصوبٌ على الظّرْفِ .

وأَمّاَ " فَعِلٌ " فإنَّ سيبويهِ [2] والجرْميُّ [3] يُعملانِهِ ، وأَنشَدَ سيبويْهِ [4] : ١٤٧/أ

حَذِرٌ أُموراً لا تُخافُ وآمِنٌ ما ليسَ مُنجيَـهُ من الأَقْدارِ

الحكم الثَّالِثُ : المثنَّى والمجموعُ جمْعَ الصِّحَّة ، والتكْسيرِ يَعْملُ عملَ المفردِ ، تقولُ : هُما ضاربانِ زيداً ، وهم شاتِمونَ عَمْراً ، وهُم قُطّانُ مكَّةَ ، وهُنَّ حَوَاجُّ بيْتَ اللّه ، قالَ طرفَةُ [5] :

ثُمَّ زادوا أَنَّهُم فى قَوْمِهِم غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غيرُ فُخُرِ

---

(1) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٩٣ والخزانة ٣/٤٥٢ .
وقد تابع المبّرد أستاذه المازنيّ ولم يُشر إليه . انظر : المقتضب ٢/ ١١٥ .

(2) الكتاب ٢/ ١١٥ .

(3) انظر : الأصول ١/ ١٢٤ - ١٢٥ والتبصرة ٢٢٧ .

(4) لأبي يَحْيي اللاحقيّ ، وقيل : لابن المقفّع ، وانظر : الكتاب ١/ ١١٣ والمقتضب ٢/ ١١٦ والتبصرة ٢٢٧ وأمالي ابن الشجريّ ٢/ ١٠٧ وابن يعيش ٦/ ٧١ والخزانة ٨/ ١٦٩ .
هذا وقد طَعَن بعضهم فى هذا البيت ، وزَعَم أنَّه موضوعَ ونُسب الطّعن لأبي عثمانَ المازنيٍّ . انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه للشنتمرى ٢٤٧ وابن يعيش فى الموضع السابق .

(5) ديوانه ٦٤ .
وهو من شواهد سيبويه ١/ ١١٣ ، وانظر أيْضا : التبصرة ٢٢٨ وابن يعيش ٦/ ٧٤ ، ٧٥ والتصريح ٢/ ٦٩ والخزانة ٨/ ١٨٨ ويُروى : غَيْرُ فُجُر ، بالجيم أيْضًا .

وقال آخرُ[1] :

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وهُنَّ عَوَاقِدٌ حبُكَ النِّطاقِ فشبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

وقال[2] :

أَوَ الفَامكَّةَ من وُرْقِ الحَمِي

الحكمُ الرابعُ: إذا عَمِلَ اسْمُ الفاعل فى مُظْهَرٍ ، مثنًى أو مجموعٍ وحَّدْتَه كَما تُوحِّدُ الفعلَ ، تقولُ : مَرَرْتُ برجلٍ مُنْطَلِقٍ غُلاَماه ، وذاهبٍ غلْمانُه ، فإنْ كانَ مِمَّا يُجمع جَمعَ تكسيرٍ ، كانَ جَمعُه أَوْلى ، تقولُ : مَرَرْتُ برجُلٍ قيامٍ غِلْمانُه ، ولا يَحسُنُ : قائمينَ غلْمانُه ، إلاَّ على لُغةِ مَنْ قالَ : أكلُوني البراغيثُ ، وإن رفعت به مضمراً مثنًّى أو مجموعاً ثنَّيتَه وجمعته ، فقلت : الزيدان قائمانِ ، والزيدون قائمون ، تقديره : قائمان هما ، وقائمون هم .

---

(١) وهو أبو كبير الهذلى . انظر : ديوان الهذليين ١٠٧٢ .

وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٠٩ ،وانظر أيضا : النكت فى تفسير كتاب سيبويه ٢٤٤ والإنصاف ٤٨٩ وابن يعيش ٦/٧٤ والمغني ٦٨٦ وشرح أبياته ٨/٨٢ ، والخزانة ٨/١٩٢ .

عواقد : جمع عاقدة . حُبُكَ النطاق : مشدُّه ، والمفرد : حِباك - بزنه نطاق . والنطاق : إزارٌ تَشُدُّه المرأةُ فى وسَطها ،وتُرْسِلُ أعلاهُ على أسفله ، تُقيمه مقام السراويل المهبّل : المثقَّل باللحم .

(٢) هو العجاج . ديوانه ٢٩٥ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ١/ ٢٦ ، ١١٠ ، وانظر : أيضا : الخصائص ٣/ ١٣٥ ، ٤٧٣ والإنصاف ٥١٩ وابن يعيش ٦/ ٧٤ ، ٧٥ واللسان (حمم) .

أوالفاً : جمع آلِفة ونوّنه للضرورة . الوُرْق : جمع ورْقاء ، وهي التي لونُها بين الغُبْرة والخُضرة .

الحَمِي : المراد به : الحَمام . يصَفُ حَمام الكعبة .

قال ابن يعيش : ويحتمل ذلك أمرين ، أحدهما : أنْ يكونَ حذَفَ الميمَ على حدّ الترخيم في غير النداء ؛ ضرورة ، ثم أبْدَلَ من الألف ياء (أىْ : فقُلبت الفتحةُ كسرة) . الثَّاني : أنْ يكونَ حَذَفَ الألفَ تَخفيفاً ؛ لزيادتها ، فاجْتمعَ الميمان ، فأبْدَلَ من الثانية ياءً ؛ لكراهية التضعيف ، على حدّ الإبدال في "تظنَّيْتُ" والأصلُ : "تظنَّنْتُ" (أىْ : ثُم قُلبَت الفتحةُ كَسْرَةً) .

الحكم الخامسُ : لا يخلُو اسْم الفاعلِ ومفعوله : أَنْ يكونَ في كلٍّ منهُما "ألِفٌ" و "لامٌ" ، أو في أحدهما ، أو لاَ في واحدٍ منهما .

فالأوّلُ : يجوزُ فيه النَّصبُ على الأصْلِ ، والجرُّ بالإضافةِ ، تقولُ : هذا الضَّاربُ الرّجُلَ ، والرَّجُلِ ، وكذلك إِنْ كانَ المفعولُ مضافاً إِلى ما فيه الألفُ واللَّامُ ، كقولك : هذا الضاربُ غلامَ الرَّجُلِ .

الثَّاني : إمَّا أَنْ يكونَ الألِفُ واللَّامُ في اسْمِ الفاعلِ ، أو في مَفْعولِهِ .

فإن كانا في اسْم الفاعلِ صار بتقدير " الَّذي " فتَنْتَصِبُ المفعولَ ، فتقولُ:١٤٧/ب رأَيْتُ الرّجلَ الضّارِبَ زيداً ولا يجوزُ جَرُّهُ ، وقد أَجازَهُ الفرَّاءُ [(١)] .

وإنْ كانَ في المفعول ، لمْ يكن فيه إلاَّ الجرُّ ، نحو : هذا ضاربُ الرّجُلِ وقد قرأ أبو السَّمَّال : ﴿ إِنَّكُمْ لذَائقُوا الْعَذَابَ الأَليمَ ﴾ [(٢)] ولحَّنوه [(٣)]،قال ابْنُ السَّرَّاجِ : وقد أَجازَ سيبويه نَصْبَ الاسْمِ [(٤)] مع إِسْقَاطِ التّنْوينِ في قوْلِهِ [(٥)]:

فَأَلْفيْتُه غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ   ولا ذاكِرَ اللَّـهَ إلاَّ قَليلاَ

الثَّالثُ : أَنْ لا يكونَ في اسْم الفاعلِ ومَفْعولِهِ أَلفٌ ولامٌ ، ولك فيه حَذْفُ التّنْوينِ والجرُّ بالإضافة ، وإبقاءُ التَّنْوينِ والنَّصبُ ، نحو : ضاربِ زَيدٍ ، وضاربٍ زيْداً .

---

(١) انظر : ابن يعيش ٢/ ١٢٣ .

(٢) ٣٨ / الصافّات .

(٣) انظر : شواذّ ابن خالويه ٢٧ والبحر المحيط ٧/ ٣٥٨ .

(٤) لم أقف على قول ابن السرّاج هذا في الأصول المطبوع والشاهدُ (فألفيْتهُ غير مستعْتب) موجودٌ في الأصول ٣/ ٤٥٥ .
وأتى به ابن السرّاج في هذا الموضع شاهداً على حذف التنوين لالتقاء الساكنين .

(٥) هو أبو الأسود الدّؤليُّ . زيادات ديوانه ١٢٣ .
وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٦٩ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٢/ ٣١٣ والخصائص ١/ ٣١١ والمنصف ٢/ ٢٣١ والتبصرة ٧٢٩ والإنصاف ٦٥٩ وابن يعيش ٩/ ٣٤ ، ٣٥ والبحر المحيط ٨/ ٥٢٨ والمغني ٥٥٥ وشرح أبياته ٧/ ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٣٦٧ والخزانة ١١/ ٣٧٤ .

وحكمُ التَّثْنيةِ والجمع - مَعَ هذه الأقسَامِ الثَّلاثَةِ - حكُم المفردِ في حَذْفِ النّـون والجـرِّ ، وإثبـاتِهـا والنَّـصْبِ ، تـقـولُ في الأوَّلِ : هـذانِ الضَّـارِبا الرّجُلِ ، والضَّارِبانِ الرَّجُلَ ، وهؤلاء الضَّارِبو الرَّجلِ ، و: الضَّارِبونَ الرَّجُلَ، وتقـولُ في الثّـاني:هـذانِ الضّـاربا زَيْدٍ ، والضَّـارِبانِ زَيْداً، والضّـارِبو زَيْدٍ ، والضّارِبونَ زَيْداً.

وقد أَجازوا النَّصبَ معَ حَذْفِ النّونِ ،وهُو قَليلٌ ، وَأَنْشَدُوا [١] :

الحافظو عَوْرَةَ العَشيرةِ لا يَأْتيهِمُ مِنْ وَرائهم وَكَفُ

وعليه قُرِئَ ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلاَةَ[٢]﴾ بالنَّصْبِ [٣] ، فجعلوا حَذْفَ النُّونِ تَخفيفاً ، لا للإضافَةِ ، والجرّ أكثرُ ، وتقولُ في الثَّالثِ : مررتُ برجُلَيْنِ ضارِبَىْ زَيْدٍ ،وضارِبَيْنِ زَيْدًا ، وبرجالٍ ضاربِى زَيدٍ ،وضاربِينَ زَيْدًا .

الحكمُ السَّادسُ : إذا عطَفْتَ على الاسْمِ المفعولِ المجرورِ الذي فيه الألفُ والـلّامُ اسماً لا ألفَ ولامًا فيه ، فالاخْتِيارُ النَّصْبُ ، كقولك : أعجبَنى الضّاربُ الرَّجُلِ وزَيدًا ،وقد جَـوَّزَ سيبويه [٤] فيه الجرَّ ؛ حَمْلاً على الّلفظ ، وأَنشَدَ [٥] عليه :

الواهِبُ المائةِ الهِجانِ وعَبْدِها عُوذًا تُزَجِّى خَلْفَهَا أَطْفالَهَا

---

(١) لعمرو بن امرىء القيس ،وقيل : لقيس بن الخطيم ، انظر : زيادات ديوان قيس بن الخطيم ١٧٢ . وهو من شواهد سيبويه ١٨٦/١ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٤/ ١٤٥ والإيضاح العضدىّ ١٤٩/١ والمحتسب ٨٠/٢ والمنصف ٦٧/١ والتبصرة ٢٢٢ والخزانة ٢٧٢/٤ و ١٢٢/٥ ، ٤٦٩ .
العوْرةُ : المكان الذي يُحْذَرُ فيهِ العَدُوُّ . الوكَفُ : العيْبُ والإثْمُ .

(٢) ٣٥/ الحج .

(٣) وهي قراءة ابن أبي إسحاق والحسن ، ورُوِيَتْ عن أبى عَمرو ، انظر : المحتسب ٨٠/٢ وشواذ ابن خالويه ٩٥ والبحر المحيط ٣٦٩/٦ .

(٤) الكتاب ١/ ١٨٢ - ١٨٣ .

(٥) للأعشى . ديوانه ٢٩ .
انظر : المقتـضب ١٦٣/٤ والأصـول ١٣٤/١ و ٣٠٨/٢ والتـبـصـرة ١٤٣ والمخـصّص ١٢٥/١٦ والخزانة ٢٥٦/٤ و ١٣١/٥ و ٤٩٨/٦ .
الهجان : البيض ، وهي أكرمُ الإبل . العُوذ : جمع عائذ ، هي الحديثةُ النّتاج (وهي صيغةُ نَسبٍ، مثل حُول وحائل) وتُزَجِّى :تسُوق . والمعْنى : أنّ الممدوح يهب المائة الهجان من الإبل ،ومعها عبْدُها، أي راعيها .

وكذلك جَوَّزَ [1] البدلَ ،وأنشدَ[2] : ١٤٨/أ

أَنا ابْنُ التارِكِ البكرىِّ بِشْرٍ عليْه الطَّيرُ ترقُبُه وُقوعا

والمبرِّدُ [3] يُخالِفُه في هذينِ الحُكمْينِ .

الحكمُ السَّابِعُ : إذا فَصلْتَ بِالظَّرْف مَعَ حرفِ العَطْفِ في اسْمِ الفاعلِ ، كان قبيحًا .

كقولك : زَيدٌ ضاربٌ عَمرًا اليومَ وغداً بِشْراً ، فإنْ قُلْتَ : وبشْرًا غداً كان حَسَناً ، كما قَبُح ذلك وحَسُنَ في الفعلِ إذا قلْتَ : ضَربْتُ زَيْدًا اليومَ وأَمْسِ عَمْراً ، وضَربْتُ زيداً اليوْمَ وعَمْراً أَمْسِ ،وقد جاءَ الفصْلُ في الشِّعرِ ، قالَ الأعشى [4] :

يومًا تراها كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الْـ عَصْبِ ويوْماً أَديمُها نَغِلا

---

(١) الكتاب ١/١٨٢ .

(٢) للمرّار الأسديّ .

وانظر : الأصول ١/١٣٥ والتبصرة ١٨٤ وابن يعيش ٣/٧٢ ، ٧٣ والتصريح ٢/١٢٣ والخزانة ٤/٢٨٤ و ٥/ ١٨٣ ، ٢٢٥ .

ترقُبه : تنتظر خروج روحه ؛ لأنّ الطيرَ لا يَقَع على القتيل وبهِ رمَقٌ ، يقولُ :" إنَّ أباهُ قد صَرَع رَجُلاً من بكْرٍ ، فوقَعتْ عليه الطيْرُ وبه بقيّةٌ من حَياةٍ ، فجعلَتْ ترقبهُ حتى يموتَ ؛ لِتَتَناوَلَ منه .

(٣) انظر : المقتضب ٤/١٦٣ - ١٦٤ والأصول ١/ ١٣٥ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٩٢ .

(٤) ديوانه ٢٣٣ ، وروايتُه : كشبه أردية الخمس .

وانظر : الخصائص ٢/٣٩٥ ، ٣٩٦ واللسان (نغل) .

الضمير فى " تراها " يرجع إلى الأرض فى البيت السّابق على الشاهد ، وهو قوله :

والأرضُ حمّالةٌ لما حملٌ (اللّهُ) ، وما إن تَرُدّ ما فعَلا

والعَصْبُ : ضربٌ من البرود اليمانيّةُ يُضْرَبُ غزْلُه ، أى : يُدْرج ثم يُحاكُ ،وكذا الخمْس . نَغِلَ : فَسَدَ ، والمصدَر : النغْل ، بفتح النون والغيْن ،ونَغَلُ وجه الأرض : تهَشُّمُه من الجدوَبة .

أي : أن الأرضَ يعتريها الخصب حينا فتكسوها الزهورُ كأنها حُلّةٌ من برود اليمن الزاهية الألوان ، ويعتريها القحط أحياناً ، فإذا هى مُجدبَةٌ يتقشر أديمُها من الجفاف .

والفصلُ في المجرورِ أَقْبَحُ منْهُ في المنصوبِ والمرفوعِ ، كقولك : مررتُ بزيدٍ اليومَ وأمْسِ عمروٍ .

الحكم الثَّامنُ : قد تقدَّمَ أنَّ اسمَ الفاعلِ إذا كانَ (١) للماضي لا يعْملُ عند البصريِّ ،وما جاءَ منه عاملاً فمُؤَوَّلٌ ، كقوله تعالى : ﴿ فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا والشَّمْسَ وَالْقَمرَ حُسْبَانًا﴾(٢)،وكقولهم : هذا مُعْطِي زيْدًا أَمْسِ دِرْهَمًا ، فالشَّمسُ والقَمَرُ مَنْصوبانِ بفعلٍ مُضَمرٍ دَلَّ عليه " جاعِل " ،ومثْلُ هذا الإضمار في القرآن كثيرٌ ،وتقديرُهُ - واللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّه لمَّا قالَ : " وَجَاعِلُ اللَّيْلِ"(٣) قيلَ : ما جَعَلَه ؟ قيلَ : جَعَلَه (٤) سَكَنًا وجَعَلَ الشَّمْسَ والقَمرَ حُسْباناً وكذلك « دِرْهَماً " مَنْصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ دَلَّ عليه " مُعْطٍ " ،ولَقد استَغْنَى الكوفيُّ عنْ هذا التقديرِ (٥) والتعسُّفِ .

النَّوعُ الثَّاني :

في الصِّفة المشَبَّهَةِ باسْمِ الفَاعِلِ ، وفيه فرْعانِ :

الفرْعُ الأوَّلُ : في تَعْريفها ،وهيَ : كلُّ صِفَةٍ لم تَجْرِ علي فعْلِها ،وإنمّا هِيَ مُشَبَّهةٌ باسْمِ الفاعل بالتذكيرِ والتأْنيثِ والتَّثنيةِ والجمع ، كما كانَ اسْمُ الفاعلِ ٤٨

---

(١) انظر صـ ٥٠٦ .

(٢) ٩٦/ الأنعام .

(٣) قرأ بالألف "جاعل" ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبوعمرو وابن عامرٍ وأبو جَعْفَرٍ ويَعْقوبُ ، ووافقهُم الحَسَنُ و ابْنُ محيصنٍ واليزيدِيُّ. انظر السبعة ٢٦٣ والتيسير ١٠٥ والنشر ٢٦٠/٢ والاتحاف ١٢٤.

(٤) قال الزّجّاجُ في معاني القرآن وإعرابه " ٢٧٤/٢": "النّصْبُ في " الشمس والقمر" هي القراءَة .... لأنّ في "جاعِلَ" معنى "جَعَلَ" وبِهِ نصبْتَ "سَكَناً" وانظر أيْضا: الأصول ١٢٨/١ والتّبصرة ٢٢٠.

(٥) يعني ويُعْمِلُ اسْمَ الفاعل إذا كان بمعنى الماضى . وانظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١٩٧/٢ والهمع ٨١/٥.

مُشَبَّهاً بالفعل ، نحو :حَسَنٍ وكَريمٍ وشَديدٍ وسهْلٍ وصَعْبٍ ، تقولُ : مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجْهُهُ ،وكَريمٍ أَبوهُ ، وظريفةٍ أُمُّه ، وسَهلٍ خُلُقُه ، فَتَرفعُ هذه الأَسماء الظَّاهِرةَ بالصِّفةَ كما ترفعُها باسْمِ الفاعِلِ .

وتُخالفُ اسْمَ الفاعِلِ ؛ لأنهَّا غَيْرُ جاريَةٍ على الفعل كما جَرَى اسْم الفاعِلِ علَيهِ ، أَلا تَرى أَنَّكَ إذا قُلْتَ : زَيدٌ ضاربٌ عَمْراً ، فاسْمُ الفاعل مِنْ فعلٍ حَقيقِيٍّ ، نَصَبْتَ بِهِ كما نَصَبْتَ بالفعل ، و"حَسَنٌ" و "كريمٌ" و "شَريفٌ" أَسْماءُ غير مُتعدِّيَةٍ على الحقيقَةِ ، وإنمَّا تَعدَّتْ تَشْبيهًا باسْمِ الفاعل ، فإذا قُلْتَ: زيدٌ ضاربٌ عَمراً ، فالمعْنى : أَنَّ الضَّرْبَ وصَلَ إلى عَمروٍ ، وإذا قُلْتَ : زَيْدٌ حَسَنُ الوجْهِ ، فلَسْت تُخبر أَنَّ زيداً فَعَلَ بالوجْهِ شيئًا ، وإنمَّا الوجْهُ فاعِلُ فى الحقيقَة ؛ فإِنَّ مَعنَى الكلامِ : زَيْدٌ حَسُنَ وجْهُهُ .

الفرْع الثَّاني : في أَحكامِها :

الحكمُ الأَوَّلُ : هذه الِّصفاتُ لا تَعْمَلُ إلاَّ إذا كانَتْ للْحالِ دونَ الاسْتِقبالِ ، واعْتَمدَتْ على ما اعْتمَد عَلَيْه اسْمُ الفاعِلِ ،أَلا تَرى أَنَّكَ إذا قُلْتَ : مرْرتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجْهُهُ ، فالحُسْنُ موجودٌ حالَ مُرُورِكَ بِهِ ، ولو قُلْتَ : مَرْرتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجْهُهْ غَداً ، لم يجُزْ ؛ لأَنَّ الحُسْنَ غيرُ موجودٍ فيه وَقْتَ المرورِ بِهِ ؛ فَهِيَ تَدُلُّ على معنًى ثابِتٍ ،فإِنْ قُصِدَ الحدوثُ قِيلَ : هُو حَاسِنٌ الآنَ وَغَداً ، وكذلك : كارِمٍ وطائلُ ،ومنْهُ قولُه تعالَى : ﴿ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ (١) .

الحكمُ الثَّاني : هذه الصِّفاتُ تعملُ في المظْهَرِ والمضْمَرِ .

أَمّا المضمرُ : فلا تحْتاجُ إلى ظهورِه معها ، نحو : مررْتُ برجُلٍ ظريفٍ وامرأَةٍ ظريفةٍ ، أَيْ : ظريفٍ هُو ، فَـ " هُو " مرفوعٌ بـ " ظَرِيفٍ " .

وأَمّا المظْهَرُ : فتعملُ فيه إذا كانَ من سَبَبِ الموصوفِ ، تقولُ : مررت ١٤٩/أ

---

(١) ١٢/ هود .

برجُلٍ ظريفٍ أَبُوه وحَسنٍ أَخـوهُ ؛ فـتـرفعُ " الأَبَ " و " الأَخَ " بـِ " ظَريفٍ " و " حَسَنٍ " ، فإنْ لم يكنْ الظَّاهـرُ من سَبَبِ الموصوفِ لمْ يجُز ؛ فلا تقولُ : مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ عَمرٍو ؛ لِعَدَمِ الفائِدةِ .

ومُثنَّاها ومَجْموعُها كمُفْردِها ،وحكْمُها فى العَملَ واللَّفظِ حكمُ اسْمِ الفاعِلِ فيهما ، تقولُ : مررتُ برجُلٍ حَسَنٍ غُلامَاهُ ، وحَسَنٍ غِلْمانُه ،وحِسَانٍ غِلْمانُه .

الحكم الثَّـالِثُ : لا يتقـدَّمُ مَعْمـولُ هذه الصِّفـاتِ عليـها ،ولا يُفصَلُ بينْهَا وبيْنَـه بأَجْنَبِيٍّ ؛ فـلا تقـولُ : مـررت برجُلٍ وجْـهُـه حَـسَنٌ ، و " وَجْـهُـه " مـرفـوعُ بالصِّفَـةَ ، ولا : مررتُ برجُلٍ حَسَنٍ اليَـومَ وَجْهُهُ ، فتَفصِلُ بيْنَهما بـ " اليـْوم " كمـا جـازَ فى اسْمِ الفـاعِلِ ؛ لأنَّـه أقـربُ إلى الفـعْل من الصِّفـةِ ، والصِّفَـةُ فَـرْعٌ علْيهِ .

الحكم الرَّابِعُ : لابُدَّ في هذه الصِّفاتِ – إذا عَمِلَتْ – مِنْ ضميرٍ يعودُ منْها إلى الموصوفِ ؛ حَمْلاً على نظائرها ، تقولُ : مررْتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجْهُه ، وامرأةٍ حَسَنٍ وجْهُهَا ، فـالهاءُ عـائِدةٌ إلى الرَّجُلِ والمرأةِ ، فرفـعْتَ الوجه بـِ " حَسَنٍ " مع أَنَّـه للرَّجُلِ ؛ لأجْلِ الضَّميرِ العائِدِ .

الحكم الخامِسُ : قد حذفـوا الضـميـرَ وأضـافـوا الصِّـفةَ إلى معـمـولها ، فـقـالوا : مـررتُ بـرجُلٍ حَـسَنِ وجْـهٍ ،وحَـسَنِ الوَجْـهِ ،ولمْ يحـتـاجـوا أنْ يُعـيـدوا الضَّميرَ إلى الموصـوفِ ؛ لأَنَّهُم جعلوا الحُسْنَ لجمـيع الذَّاتِ ، كأَنَّهـم قالوا : مـرزْتُ بـرجُلٍ حَسَنٍ ، فـارْتَفَعَ بِهِ ضَـميرُه ؛ فلم يمكن أَنْ يُرفَعَ به الوجْهُ ؛ إذْ لا يُرْفَعُ بعاملٍ واحداٍ اسْمانِ ظاهِرانِ ، ولا ظاهِرٌ ومُضْمَرٌ ، فأضافوا الحُسْنَ إلى الوجْه ، وأَدْخلوا فيه الأَلِفَ والَّلامَ تارَةً ، وهو الأكْثَرُ ،وحَذَفوهُما منْه أُخْرى .

وهذه الإِضافَةُ لا تُفيدُ المضافَ تَعْرِيفاً ، وإِن كانتْ إِلى مَعْرِفَةٍ ؛ لأَنَّ المعْنَى : حَسَنٌ /وَجْهُه ، وقد عُلِمَ أَنّه لا يُعْنَى به من الوجوه إلا وَجهُه وعلى ١٤٩/ب الأوّلِ جاءَ قولُهُم : " هو حَديثُ عَهدٍ [1] بالوَجَع " .

الحكم السّادسُ : تقولُ : مررتُ بامرأةٍ حَسَنٍ وجْهُها ، فلا تُؤَنِّثُ الصِّفَةَ ؛ لأَنَّ الحُسْنَ للوجْهِ وهو مُذكَّرٌ ، فإِنْ رفَعْتَ به مُضْمَرًا ، أَنَّثْتَ فقُلْتَ : مررتُ بامرأةٍ حَسَنةٍ ، أَيْ : حَسَنةٍ هِيَ ؛ لأَنَّ الحُسْنَ لها وتقولُ فيما حُذِفَ منْه الضميرُ : مررتُ بامرأةٍ حَسَنةِ الوجْهِ وحَسَنةِ وَجْهٍ ؛ فتؤنِّثُ الصِّفَةَ ؛ لأَنَّها جارِيَةٌ على المرأةِ لا على الوَجْهِ . بخلافِ الأَوَّلِ .

الحكمُ السَّابِعُ : إذا كان في الصِّفةِ ومعمولها أَلِفٌ ولامٌ فلكَ فيه مَذْهبانِ :

أحدهما : الجرّ بالإِضافَةِ اللَّفْظيَّةِ ، تقولُ مررتُ بزيدٍ الحَسَنِ الوجْهِ ، و : بهْندٍ الحَسَنَةِ الوجْهِ ، فتؤنّثُ ؛ لأَنَّ الضميرَ لهَا .

والثَّاني : النَّصْبُ ؛ تَشْبيهًا بِـ " الضَّارِبِ [2] الرَّجُلَ " ، تقولُ : مررتُ بزيدٍ الحسَنِ الوجْهَ .

الحكم الثَّامنُ : إذا قُرِنَتْ هذه الصِّفاتُ بمضافٍ ، فحكمُها معه حُكمُه مَعَ المفرَدِ ، تقولُ : مررتُ برجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُ عَبْدِه ، وحَسَنٍ وَجْهِ عَبْدٍ وحَسَنٍ وَجْهِ العبْدِ ، ومَررتُ بزيْدٍ الحسَنِ [3] وجْهِ العَبْدِ .

الحكمُ التَّاسِعُ : قد انْقسَمَتْ هذه الصِّفاتُ ومعمولُها إِلى أَقْسَامٍ [4]،استُعمِلَ أكثرُها .

---

(١) في أصول ابن السرّاج ١/١٣٣ : " ومِن كلام العرب : هو حَديثُ عَهْدٍ بالوَجَعِ " .

(٢) انظر : الأصول ١/١٣٤ والتَّبصرة ٢٣١ .

(٣) انظر : الأصول ١/١٣٥ .

(٤) انظر : التَّبصرة ٢٣٠ - ٢٣١ .

الأوَّل :– وهو الأصلُ – مررتُ برَجُلٍ حَسَنٍ وجْهُهُ .

الثَّاني : مَرَرْتُ برجُلٍ حَسَنِ وَجْهِهِ ، بإضافَةِ " حَسَنَ " إلى " وَجْهِ " وهو أَقلُّها .

الثَّالِثُ : مررتُ برجُلٍ حَسَنِ وَجْهٍ ، بإضافة " حَسَنِ " إلى "وَجْهٍ " ،وهو قليل .

الرَّابِعُ : مررتُ برجُلٍ حَسَنٍ وجْهًا ، بالنَّصْبِ على التَّمْييزِ .

الخامسُ : مررتُ برجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ ،وهو أكثرها .

السَّادِسُ: مررتُ برجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهَ ، بتنوين " حَسَن " ونصْبِ "الوجْهِ"،على إضْمارِ الفاعِلِ في"حَسَن"، ونَصْبِ"الوجْهَ"على التَّشبيهِ (١) بالمفْعولِ.

السَّابعُ : مَرَرْتُ /برجُلٍ حَسَنٌ وجْهُهُ ، برفعْهما على المبتدأ والخَبرِ ،والخبرُ مُقدَّم . ١٥٠

الثَّامنُ : مررتُ بزيدٍ الحسَنِ الوجْهِ ، وهو الأكْثَرُ مع المعرفَةِ .

التَّاسِعُ : مررتُ بزيدٍ الحسَنِ الوجْهَ ، بنَصْبِ " الوجْهَ " تَشْبيهًا بـ " الضّاربِ الرَّجُلَ " .

العاشِرُ : مررتُ بزيدٍ الحسنِ وجْهُهُ ،وهوَ مع المعرفَةِ كالأوَّلِ مع النكرَةِ وأُلغِيَ منها واحدٌ ، وهو الحَسَنُ وَجْهٍ ، بالإضافَةِ ؛ لعَكسِ الغَرَضِ ؛ فإنَّ الألِفَ واللاَّمَ عرَّفَتِ الصِّفَةَ ، والإضافةَ إلى " وَجْهٍ " نكَّرتْهُ .

واسْتَقْبَحوا : مررتُ برجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهُ ، بالرَّفعِ ،وأنْتَ تُريدُ : منْهُ، فَتَحْذفُه ؛ لأنَّ الضميرَ لابُدَّ منه ؛ ليَلْتَبِسَ الثَّانى بالأوَّلِ .

الحكم العاشِرُ : " أَفْعَلُ " من الصِّفات لا يَعْمَلُ إلاَّ في المضْمَرِ ، في القوْلِ القَوِيِّ ، تقولُ : مررتُ برجُلٍ أفْضَلُ منكَ أبوُه ، فلا تَرْفَعُ " أبوه" بـ "أفْضَل"؛ لأنَّه

---

(١) انظر : التَّبصرة ٢٣٠ – ٢٣١ .

مُظْـــهَرٌ ، ولكنْ يُرفَعُ بالابْتـــداءِ ، و " أَفْضـــلُ " الخبرُ ، وتكـونُ الجملةُ صِـفَةً لـِ "رَجُلٍ".

وقد رَفَعوا المظهرَ – وليسَ بالكثير – حَمْلاً على المعْنى ، تقديرُهُ :مررتُ برجُلٍ فـاضلٍ أَبوه ، فإنْ قُلْتَ : مررتُ برجلٍ أَفْضَلَ منْكَ ، رَفَعْتَ به المضـمرَ ، ولذلك لم يستَحْسِنوا : مررتُ برجُلٍ خيرٍمِنْه أبوه ؛ لأنَّه وإنْ كـانَ صِفَةً ، فقد فـارَقَ الصِّفاتِ المشبَّهةَ باسْم الفاعلِ ؛ لامْتناعهِ من التَّأْنيثِ والتَّثْنِيَةِ والجمْعِ ؛ فلا تقولُ : خَيْرَةٌ وخيْرانِ ؛ وحيْثُ لم يستَحْسِنوا ذلك فـالأَحْسَنُ الأفْصَحُ أَنْ تقولَ : مررتُ برجُلٍ أَبوه خَيْرٌ منه .

فإن كانتْ "أَفْعلُ" ليسَتِ الَّتى تَصْحَبهُا " مِن " ، رَفَعْتَ المظهرَ ، تقولُ : مـررت برجُلٍ أحـمرَ أبوه ، وأَسْوَدَ شَعْرُه ، وزَرْقـاءَ عَيْنُه ، فـإنْ ثَنَّيْتَ معْـمولَه وجَمَعْتَـه قُلْتَ : مررتُ برجُلٍ أَحْمرَ أَبواهُ ،وأَحْمرَ أباؤُه .

وأمَّا قَولُهُم [1] : " ما مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلى اللَّه فيها الصَّومُ منه في عَشْرِ ذِى الحِجَّةِ " ، و:ما "رأيْـتُ رَجُلاً أَحْسَـنَ فـي عيْـنهِ الكُحْـلُ منْـه فــي عَيْـنِ[2] زَيْدٍ " ، فـإنّ /الصَّـوْمَ و"الكُحْلَ" يرتفـعـانِ بـِ " أَفْـعَلَ " ؛ لأنَّ الهـاءَ في " مِنهُ " ١٥٠/ب للمرتَفِعِ بـِ " أَفعْلَ " ، بخلافِ ما تقدَّمَ ،وإنَّما جَعلْتَ للكُحْلِ في عَيْنِهِ عملاً ليسَ له في عَيْنِ غَيْرِه .

---

(١) كذا بالأصل ،وهذا حديث فكان يجبُ تصديره بقوله : وأمَّـا قوْلُه صلَّى الله عليه وسلّم ، ولعلَّه يقصد: وأمَّا قولهم فى الحديث . وقدْ أَخْرَجَهُ ابن ماجة فى سننه ١/ ٥٥٠ – ٥٥١ (تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى) برواية مغايرة في بعض الألفاظِ ،وأَخْرَجَه التِّرمذيُّ في صحيحه ٢٨٩/٣ – ٢٩٠ (طبع المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٥٠ ، ١٩٣١)، وأخرجه أحمدُ في مُسنده ٢٨٩/٣ و ٥٤/٥ و ٧/ ٢٥٧ و ٩٨/١٠ ،وأخرجه أيْضا للحافظ المنذريُّ في التَّرغيب والترهيب ١٢٤/٢ .

(٢) فى الأصل : في غير زَيْدٍ ، ولعلّه تَصْحيف وتحريفٌ من الناسخ .

والحكم في قولك : مررت برجلٍ سَواءٍ أَبوه وأُمُّه ، وأَسَدٍ أَخوه ، ومِائةٍ إِبلُه، وأَمثالِ ذلك ، كالحكم في " أَفْعَل " ، وقد تقدَّم ذكر ذلك في الصِّفةِ (١) من بابِ التَّوابِعِ .

النَّوع الثَّالثُ :

في المصدر ، وفيه فرعانِ :

الفرْعُ الأوَّل : في تعريفه : المصْدَرُ الَّذي يعملُ عملَ الفعلِ : ما كانَ مُقدَّراً بِـ " أَنْ " والفِعْلِ ، ولم يكنْ بتقديرِ الحالِ ؛ لأَنَّ " أَنْ " لا تَدْخُلُ على الحال.

ويَرِدُ في الكلامِ على ثلاثة أَوْجُهٍ :

الأوَّلُ : أَنْ يكونَ منوَّناً ، نحو : عجبْتُ مِن ضَرْبٍ زَيْدٌ عمراً، أي : من أَنْ ضَرَب زَيْدٌ عَمْرًا .

والثّاني :أَنْ يكونَ مُضافاً ، نحو : عجبْتُ من ضَرْبِ زيدٍ عَمْراً .

والثّالثُ : أَنْ يكونَ مُعَرَّفاً باللَّامِ ، نحو : عَجبْتُ من الضَّرْبِ زَيْدٌ عمراً .

وهو في هذه الأَحوالِ الثّلاثِ عاملٌ عملَ الفْعلِ الَّذِي اشْتُقَّ منه – إِنْ كانَ لازماً أَو مُتَعِّديًا – من الرَّفعِ والنصَّبِ .

ويَعملُ ماضِيًا ومُسْتَقْبلاً ، تقولُ : أَعْجَبَني ضَرْبُ زَيْدٌ عَمرًا أَمْسِ ، وأُريدُ إِكرامَ بِشْرٍ خالدًا غداً ، وإِذا قُلْتَ : أَعْجبَنى ضَرْبُ زَيْدٍ ، جازَ أَنْ يُقدَّرَ بِـ " أَنْ يفْعَلَ " وأَنْ يُفْعَلَ ، " وأَنْ فَعَلَ " ،"و أَنْ فُعِلَ " .

الفرْع الثَّاني : في أَحكامِه

الحكمُ الأوَّلُ : المصدرُ المنوَّنُ إذا لم يكنْ لَه فاعلٌ في اللَّفظ فليسَ مُضْمراً مَعَهُ ، وإِنَّما هُو محذوفُ ، تقولُ : عجبْتُ مِن أَكْلٍ زَيْدٌ الخُبزَ ، وعليه قوْلُه تعالى :

---

(١) انظر صـ ٣١١ .

﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾[1] ،تقديرُه : أو أنْ تُطْعِموا[2] .

وقد حَذَفوا المفعول كما حَذَفوا الفاعلِ ، فقالوا : عجبْتُ من ضَرْبٍ عمرٌو ، أيْ : مِن أنْ ضَرَبَ عَمرٌو ، ومنْهُ قولُه تعالى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ﴾ [3]. ١٥١/أ

الحكمُ الثّاني : إذا ذكرْتَ مَعَ المصدرِ اسْمَ الفاعلِ والمفعولِ فلَكَ إضَافَتُه إلى أيِّهِما شِئْتَ ، فإذا أَضَفْتَه إلى الفاعلِ جَرَرْتَه ، ونَصبْتَ المفعولَ إنْ كانَ مَلْفوظاً به ، كقولِه تعالى : ﴿ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾ [4] ، وإنْ أَضفْتَه إلى المفعول جَرَرْتَهُ ورَفَعْتَ الفاعلَ ، كقولك : عَجِبْتُ مِن ضَرْبِ عَمْرٍو زَيْدٌ ؛ فـ " زَيْدٌ " فاعِلٌ و " عَمْرٌو " مفعولٌ مُقدَّمٌ ، إلاَّ أنَّ إضافتَه إلى الفاعلِ أحْسَنُ ، ومن إضافته إلى المفعول ، تقولُ : أعْجَبَني رُكوبُ زَيْدٍ الدَّابَّةَ ،ورُكوبُ الدَّابَّةِ زَيْدٌ ،وعَجِبْتُ من دَقِّ القَصّارِ [5] الثَّوبَ ، ومِنْ دَقِّ الثَّوبِ القَصَّارُ .

الحكمُ الثّالثُ : قد بَنَوا المصْدرَ للمفعول الّذى لم يُسَمَّ فاعلُه ، قالَ سيبويْه : تقولُ :عجبْتُ من دَفْع النّاسِ بَعْضِهِم ببَعْضٍ [6] ، فـ " النَّاسُ " مفعولٌ قامَ مَقامَ الفاعلِ .

الحكم الرَّابِعُ : الألِفُ والـلّامُ الّتى فى المصدرِ ليْستَ كالتي في اسْم

---

(١) ١٤، ١٥/ البلد .

(٢) انظر : الأصول ١/١٣٨ ، والتبصرة ٢٤٢ وما في حواشيها .

(٣) ١٤/ فاطر . قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٦٧ : " المعنى : يقولون : ما كنتم إيّانا تعبدونَ ، فيكفرون بعبادتكم إيّاهم " .

(٤) ٢٥١/ البقرة و٤٠/ الحج .

(٥) القَصّارُ ، بزنة شَدّاد : مُقَصِّرُ الثِّيابِ ومبيِّضُها ؛ لأنّه يدُق الثِّيابَ بالقَصَرَةِ ، والقَصَرَةُ – بفتحاتٍ – القِطعةُ من الخَشَبِ .

(٦) الكتاب ١/ ١٥٤ .

الفاعل ؛ فإنَّ تلْكَ بتقدير " الَّذي " ، وهذه كالتى فى " الرَّجُل " ؛ لأنهَّا لا يعودُ إليها شَيءٌ ، وممَّا جاءَ في الشِّعْرِ منْهُ عاملاً قولُه (١) :

ضَعيفُ النِّكايَةِ أَعْداءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُراخِي الأَجَلْ

فَنَصَبَ " أَعداءَهُ " بالمصْدرِ الَّذي هُو " النكايَة " ، قالَ الفارسِيُّ : ولمْ أَعلَمْ في التَّنْزيلِ شيئًا من المصادرِ بالأَلِف (٢) والَّلامِ ،وقد عُورِضَ بقوله تعالى: ﴿ لاَ يُحِبُّ اللَّهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَنْ ظُلِمَ ﴾ (٣) ؛ فقولُه : " بالسُّوءِ " مَعْمولُ " الجَهْر " ، وكذلك " مَنْ ظُلِمَ " أَىْ : لاَ يُحِبّ اللَّهُ أن يَجْهَرَ بالسُّوءِ مِن القْول إلا مَن (٤) ظُلِمَ .

الحكمُ الخامِسُ : إِذا أَضَفْتَ المْصدرَ إِلى الفاعِلِ أَو المفعولِ ، ثُمَّ عَطفْتَ على كُلِّ واحدٍ منهما جازَ لكَ في المعطوف الحَملُ على المعْنى ؛ تقولُ : أَعْجَبَني ضَرْبُ زَيْدٍ وعَمرٌ وبكْرًا ، فترفَعُ " عَمْرًا " على أَنَّ " زَيْدًا " فاعِلٌ ، وتقول :

---

(١) لم أَقِفْ على هذا القائل .

والبيْتُ من شواهد سيبويه ١/١٩٢ ، وانظر أيْضا : الإيضاح العضديّ ١/١٦٠ والمنْصِف ٣/٧١ والتَّبصرة ٢٤٠ والتصريح ٢/٦٣ والخزانة ٨/١٢٧ .

النِّكايةُ : مَصْدَر : نكيْتُ العَدُوّ ، ونكيْتُ فيه ، إِذا أثَّرتَ ، ويأتى الفِعْل لازماً ومتعدّياً . يُراخِي الأَجَلَ : يُباعِده ويُطيلُه . يهجو رَجُلاً بأنَّه ضَعيفٌ عن التأثير في أعدائه ، وبأنَّه جَبانٌ لا يثبُتُ لقِرْنه في النّزال ؛ ومِنْ ثَمَّ فَهُو يلجأ إلى الهرب .

(٢) الإيضاح العضديّ ١/١٦٠ .

(٣) ١٤٨/ النساء .

(٤) في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١٢٦ "ويجوز أَنْ يكونَ مْوضعُ " مَنْ " رَفْعاً على معنى : لا يُحِبُّ اللَّهُ أَنْ يَجْهَرَ بالسُّوءِ مِن القول إلا مَنْ ظُلِمِ ، فيكونُ معنى " مَنْ " بَدَلاً من معنى " أَحَد " ، المعْنى : لا يُحِبّ اللَّهُ أن يجْهَرَ أَحَدٌ بالسُّوءِ من القول إلاَّ المظلومُ " وانظر أيْضا : البحر المحيط ٣/٣٨٢ .

أَعْجَبني ضَرْبُ زَيْدٍ وخالدًا عمرُو فتَنْصِبُ /" خالدًا " على أَنَّ " زَيْدًا "١٥١/ب مفعولٌ ، وأَنْشَد سيبويْه (١) :

قد كُنْتُ دَايَنْتُ بها حَسَّانَا   مخافةَ الإفلاسِ والَّلَيَّانَا

والتقديرُ فيهما : أَعْجَبَني أَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ وعَمرُ وبكْراً، وأَنْ ضَرَبَ زَيْدًا وخالدًا عَمرُو .

وكذلك أَجازوا الوصْفَ على المْوضِع نحو : عَجِبْتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ الظَّريفُ عَمراً ، والظريفَ عَمرُو ، فتَرْفَعُ " الظَّريفَ " وتَنْصِبُهُ ؛ لأَنَّه صفةُ "زَيْدٍ " فى الحالَيْنِ ،ومنْه بَيْتُ لبيد (٢) :

حَتّى تَهجَّرَ في الرَّواحِ وهَاجَها   طَلَبُ المعقِّبِ حَقَّه المظلومُ

تقديرُه : كما يَطْلُبُ المعَقِّبُ المظلومُ حقَّه .

الحكم السَّادسُ : لاَ يَتقدَّمُ مَعْمولُ المصْدَرِ علَيْه ، فلا تقولُ :أَعْجَبَنِى زَيْدًا ضَرْبُ عَمْرو ؛ لأَنَّ " زَيْدًا " مَعْمولُ المصْدرِ ، وتقولُ : سَرَّني قيامُكَ يَوْمَ الجُمُعَةِ،

---

(١) الكتاب ١٩١/١ ، ونسبه إلي رُؤْبَةَ .

انظر ملحقات ديوان رُؤْبة ١٨٧ ،وانظر أيْضا : الإيضاح العضديّ ١٥٩/١ والتبصرة ٢٤٣ وأمالي ابن الشجريّ ٢٢٨/١ و ٣١/٢ وابن يعيش ٦٥/٦ ،ونسبه إِلى زياد العنبريّ ، وانظر أيْضا :المغني ٤٧٦ وشرح أبياته ٤٦/٧ .

دانيْتُ : من المُدَايِنَةِ ،وهي البْيعُ بالدَّيْن . بها : أيْ : بالإبل . اللّيان : مَصْدر " لَويْتَهُ بالدَّيْن لَيًّا وليّانًا " إِذا مطلْتَه .

(٢) ديوانه ، ١٢٨ .

وانظر : الإنصاف ٢٣٢ ، ٣٣١ ، وابن يعيش ٢٤/٢ ، ٤٦و ٦٦/٦ والخزانة ٢٤٠/٢ .

تهجّر : سار في وقت الهاجرة ،وهي منتصف النَّهار عند اشتداد الحرّ . الرّواح : الوقْتُ من زوال الشَمْسِ إِلى الَّليْلِ . هاجها : أزعَجَها ، والضمير المستتر فى " أزعجها " يرجع إِلى حُمُر الوحش التى يُشبِّه الشاعرُ بهانا قَتَةً فى أبياتٍ سَابقة ، والضّمير البارز المتّصلُ في " أزعجها " . يعود إلي أُتُن حمِارِ الوحش . المعقِّب : الَّذى يطلب حقَّه مرّةً عَقِبَ مرّة ولا يتركُه .

فتَجْعَلُ " يومَ الجُمعَةِ " ظرْفاً لـِ " سَرّني " ، ولو قُلْتَ : سَرَّني يومَ الجمعة قِيامُك، فجعلْتَ "يَوْمَ الجمعةِ " ظرْفاً للقيامِ ، لم يجُزْ .

الحكم السَّابعُ : لا يُفصَلُ بَينَ المصدرِ ومَعْمولِه بِأجْنَبِيٍّ ، فلا تقولُ : أَعْجَبَنى ضربُ زَيدٍ إعْجاباً عَمْراً ؛ لأنَّ " إعْجاباً " منْصوبٌ بـِ " أَعْجَبَني " ولاَحَظَّ للمْصدَرِ فيهِ ، وعَمْروٌ " منصوبٌ بالمصْدَرِ الَّذي هو " ضَرْبٌ " ، فلا يُفصَلُ بَيْنَهُما بـ " إعْجاب " وما جاءَ منْهُ مفصولاً فمنْصوبٌ بِشَيْءٍ مُقدَّرٍ يَدُلُّ عليْهِ المصْدَرُ ، كقوله تعالى :﴿إِنَّه عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ.يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾[1] ؛فليْسَ "اليوم" منْصوباً بـِ " قادرٍ " ؛ لأنَّ اللَّه تَعالى قادرٌ ذلكَ اليومَ وغيرَه ، ولا بـِ "رَجْعِهِ" ؛ للفصْلِ ؛ فيُقدَّرُ له ناصبٌ [2] غيرُهُما ،ومثْلُه قولُ الشَّاعرِ [3] :

فَيا مَيُّ هل يُجزَى بُكائِي بمثْلِهِ ... مِرارًا وأَنْفاسِي إليكِ الزَّوافِرُ

فَـ " مِرارًا " مَنصوبٌ بما دَلَّ عليه " بُكائي " ، ولا يُنْصَبُ بـِ " بُكَائي " للفصْلِ .

وقد فَصَلوا بالمفعولِ /بينَ المصْدَرِ وفاعلِهِ في الشِّعْرِ ، قالَ [4] : ١٥٢

---

(١) ٨ . ٩ / الطارق .

(٢) أيْ : أُذكر يوم تُبلى السرائر ، وانظر : مشكل إعراب القرآن ٢/٤٧٠ .

(٣) هو ذو الرُّمّة . انظر : ديوانة ١٠١٣ . وما أثبتُّه (فَيامَيُّ) رواية الدّيوان ، والّذي في الأصل : أَماوِيُّ ،ولعلّه تحريف ؛ لأنَّ " ميّاً " كَثُرَ ورودها في شعر ذي الرُّمّة ، كما أنَّ مَطْلَعَ القصيدة التى منها الشاهد قوله :

لميّةَ أطلالٌ بُحزْوى دوائرُ ... عَفَتْها السّوافي بَعْدَنا والمواطِرُ

ومعروفٌ عنه أنّه يُسَمّى محبوبتَه ميّأمَرّةً ،وميّةَ مرّةً أُخرى .

وانْظر : شرح حماسةَ أبي تمّام للمرزوقيِّ ١٣٢٤ والخزانة ٩/٥٣ .

(٤) سَبَقَ الاستشهادُ به في باب الإضافة صـ ٣٠١ وتخريجه هناك .

فَزَجَجْتُها بمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلوصَ أَبي مَزادَهْ

الحكم الثَّامنُ : لا يوصَفُ المصْدَرُ ولا يؤكَّدُ ولايُبْدَلُ منْه ولا يُعَطفُ علَيْه إلاَّ بعد تمَامِهِ ؛ لأنَّ هذه التَّوابِعَ إنمَّا شُرِعَتْ تابِعةً لمتْبوعٍ ، فإذا لَم يتَمَّ المتبوعُ كَيْفَ يُتبع ؟ وَسيجيءُ هذا مبيَّنًا في بابِ الصلَةِ [1] والموصولِ .

الحكم التَّاسِعُ : حكَى قومٌ أنَّ العربَ قَد وضَعَتِ الأَسْماءَ في مواضِعِ المصادِرِ ؛ فقالوا :«عجِبْتُ مِن طَعامِك طَعامَنا " و" عَجِبْتُ من دُهْنِك لحيتَك» تُريدُ : من إطعامِكَ ،ومن دَهْنك [2] ، بفتح الدَّال ، وأَنْشَدوا [3] :

أَظُلَيْمَ إنَّ مُصابَكم رَجُلاً أَهْدى السَّلامَ تحيَّةً ظُلْمُ

أَرادَ : إِصابتَكُمْ ،ومثلُه قولُه [4] :

وبَعْدَ عَطائِكَ المائَةَ الرِّتاعا

يريدُ : إِعطاءَك .

---

(١) انظر : صـ٢/٢٥١ .

(٢) ما في الحكم التاسع موجودُ بنصِّه تقريبًا في أصول ابن السَّرَّاج ١/١٣٩- ١٤٠ .

(٣) للعرْجيِّ . ديوانه ١٩٣ ، وصَحَّحَ البغداديُّ نِسْبَتَهُ إلى الحارث بن خالدٍ المخزوميِّ .

ويُرْوى : أَظلوم في كثيرٍ من المصادرِ ،وقد صَحَّحَ البغداديُّ رواية ابن الأثير ، قال : والرِّوايةُ الصَّحيحَةُ : أَظُلَيم ، بالتَّصغير .. " .

وانظر في تخريجه : مجالس ثعلب ٢٧٠ والأصول ١/ ١٣٩ والتبصرة ٢٤٥ والمغني ٥٤٨ ، ٦٧٣ وشرح أبياته ٧/١٥٨ و ٨/٤١ .

ظُلَيْمُ : ترخيم ظُلَيْمَة ، اسم امرأة .

(٤) هو القَطاميُّ . ديوانه ٣٧ .

وهذا عجز البيت ، وصدْرُهُ :

أَكُفْراً بعدَ ردِّ الموْتِ عنّي

وانظر : الأصول ١/١٤٠ والتبصرة ٢٤٤ وشرح حماسة أبي تمّام للمرزوقي ٩٩٨ وأمالي ابن الشجريّ ٢/١٤٢ .

وقالوا : إذا جاءَتِ الأسْماءُ وفيها المدْحُ والذَّمُّ ، وأَصْلُها ممّا لم يُسَمَّ فاعِلُه ، رفَعْتَ مفعولَها ، تقولُ : عجبْتُ مِن جُنُونٍ بالعِلْمِ زَيدٌ ؛ فيصير كالفاعِلِ ، وإنمّا هو مَفْعولٌ .

النّوع الرَّابِعُ :

في أسْماءِ الأفْعالِ ، وفيه فرْعانِ :

الفرْع الأَوَّلُ : في تَعْريفها ، وهي قسْمانِ : أَسْماءٌ ، وحروفٌ .

أَمَّا الأَسْماءُ فَعَلَى ضربيْنِ : مُتَعَدٍّ ، وغَيْرُ متَعَدٍّ ، والمتعدِّي على ضربيْنِ : مُفْرَدٌ ، ومُضافٌ .

أَمَّا المفردُ فنحو : رُوَيْدَكَ زَيْداً ، ليسَ للكافِ مَوْضِعٌ من الإعرابِ، ويُسْتَعملُ " رُوَيْدَ " مَصْدراً ، نحو: رُوَيْدَ زيْدٍ ، وصفةً ، نحو : ساروا سَيرا رُوَيْدًا، وحالاً ، نحو : ساروا/ رُوَيْدًا ، ومنْه قولُه تعالى :﴿ فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾ " [1] ، ومن المفرد : تَرَاك ،ومَنَاعِ ، أي : اتركْها ،وامْنَعها ، قالَ[2]:

تَراكِها من إبلٍ تَراكِها

وأَمّا المضافُ فنحو : دُونَكَ زَيْداً ،وعِنْدكَ عَمراً ، أَيَ: الْزَمْهُ ، وحِذْرَكَ زَيْداً، وحَذَارِكَ ، أَي : احْذَرْهُ .

وأمَّا غيرُ المتعدِّي : فَعلَى ضربين أَيْضا : مُفْردٌ ،ومُضافٌ :

فالمفردُ نحو : صَهْ ، وَمهْ ، ونَزالِ : أَي : اسْكُت ، وانْزِل .

والمضافُ . نحو : مكانَكَ ، وَوراءَك ، إذا حذَّرْتَهُ شيْئًا خَلْفَه وقُدّامهَ .

وَأمَّا الحروفُ فَعلَى ضَربْينِ : مُتَعدٍّ ، وغيرُ مُتَعدٍّ .

---

(١) ١٧/ الطارق .

(٢) هو طُفيل بن يَزيدَ الحارثيّ .

وهو من شواهد سيبويه ١/٢٤١ و ٣/٢٧١ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٣/٣٦٩ والكامل ٥٨٨ والتَّبصرة ٥٩١ والمخصَّص ١٧/٦٣ ، ٦٦ وأمالي ابْنِ الشّجريِّ ٢/١١١ ، ١٣٥ والإنصاف ٥٣٧ وابن يعيش ٤/٥٠ والخزانة ٥/١٦٠ ، ٢٨٧ .

فالمتعدِّي نحو : عَلَيْكَ زَيْدًا ، أى : خُذْهُ ، فإذا قُلْتَ : عَلَيَّ زَيْداً ، فمعناهُ : أَعطِني زَيْداً وغيرُ المتعدِّي ، نحو : إليك ، أَيْ : تَنَحَّ ، قالَ سيبويه : عن أَبي الخطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يُقالُ له : إِلَيْكَ ، فيقولُ : إِلَيَّ ، أَيْ كأَنَّه قيل له : تَنَحَّ، فقالَ : أَتَنَحَّى ، في هذا الحرفِ [1] وحدَه ، هذا في أَخواتِ " إِلَيَّ " ؛ لأنَّ هذا البابَ إنمَّا وُضِعَ في الأَمْر في المخاطَبِ ،وما أُضيفَ فيه فإنمَّا يُضافُ إلى كافِ المخاطَبِ وياءِ المتكلِّم ؛ فلا يجوزُ أَن تقولَ : رُوَيدَهُ زَيْداً ، ولا: دُونَه عَمراً، وحُكِيَ أَنَّ بْعضَهُم قالَ :«عليه رَجُلاً [2] لَيْسَنِي»، كأَنَّه قالَ : لِيْسَ إِيّايَ .

وأَسْماءُ الأفعالِ في العربيَّة كثيرةٌ ،وكُتُبُ اللُّغَةِ أَوْلى ببيانِها ، وقد ذكَرْنا منها أَمثلة كَثُرُ استِعمالُها .

فمِن ذلك :" فَعَالِ " وتَردُ في الكلامِ على أَرْبَعةِ أَضْرُبٍ :

ضَربٌ بمعنى الأَمْرِ ، كنزالِ وَتَرَاك .

وضَربٌ بمعنى المصْدَرِ ، كفَجَارِ وجَمَادِ ويَسَار ، يُريدونَ : الفَجْرَةَ ، والميسَرَةَ ، والجمودَ .

وضَرَبٌ معدولٌ عن الصِّفَةِ ، نحو : يا لَكَاعِ ويا فَسَاقِ ، في النِّداءِ .

وضَرْبٌ معدولٌ عن فَاعِلَةٍ في الأَعْلام ، كَحذامِ وقَطَامِ وسَكَابِ وجَعَارِ

---

(١) في الكتاب ١/٢٤٩ - ٢٥٠ " وحدَّثنا أَبو الخطاب :أَنَّه سَمِعَ من العرب مَن يُقَال لَه : إِلَيْكَ ، فيقول : إِلَيَّ ، كأَنَّه قيل لَه : تَنَحَّ ، فقال : أَتنَحَّى ،ولا يُقَال - إذا قيل لأَحَدِهم : دونَكَ - : دوني ، ولا : عَلَيَّ هذا النحوُ إنما سمعناه فى هذا الحرف وحده ،وليس لها - يقصد لأَسْماءِ الأَفْعال - قُوَّةُ الفعل فَتُقاسُ " .

(٢) انظر : كتاب سيبويه ١/٢٥٠ والأصول ١/ ١٤٢ .

وحَلاَقِ، اسْمَ امرأةٍ [١] وفَرَسٍ [٢] ، واسْمَ الضَّبعُ [٣] ، والمنيَّةِ [٤] . ٥٣

فـأَهْلُ الحجازِ يبينونَ ذلكَ كُلَّه على الكسْرِ [٥] /وبنو تميمٍ يُعـربونَه ولاَ يصرِفونَه ، إلاَّ ما كانَ آخرُه راءً ، كحَضَارِ وجَعارِ ؛ فإنّهم يبْنونَهُ [٥] .

وأكثر مَا يَجِئُ هذا البناءُ من الثلاثي ، وسيبويْهِ يجعلُه مَقيساً [٦] ، وقد جاءَ مِن [٧] من الأربعةِ قليلاً ، نحو : قَرْقارِ وعَرْعارِ ، قال [٨] :

قالتْ لَه ريحُ الصَّبا قَرْقارِ

وقالَ الآخر [٩] :

يَدْعـو بها وليدُهم عَرْعارِ

---

(١) أيْ : حَذام وقَطامِ .

(٢) أيْ : سكابِ ،وهي : فرسٌ لعُبَيْدَةَ بنْ رَبيعَةَ بِنْ قحطان ، وقيل : هي فرسٌ لِتَميميٍّ ، وهي التي يقولُ فيها الشاعر :

أبيْتَ اللَّعنَ إنَّ سَكابِ عِلْقٌ   نفيسٌ لا يُعارُ ولا يُباع

(٣) أي : جَعار ،ومن ذلك قولهم في المثل : " أَعْيَثُ من جَعَارِ " .

انظر : تاج العروس : " سكب " و " جعر " .

(٤) أيْ : حَلاقِ . انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٨٥٣ .

(٥) المصدر السابق ٨٥٠ .

(٦) الكتاب ٣/ ٢٨٠ .

(٧) انظر : التبصرة ٢٥٣ والنكت فى تفسير كتاب سيبويه ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، هذا وفي الأصْل : وقد جاء عَن الأربعة ،والصَّوابُ ما أثبتُه .

(٨) هو أبو النجم العِجْليّ .

وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٢٧٦ ، وانظر أيْضا : الجـهرة (عرعر) ١/ ١٤٥ - ١٤٦ ، ورواية الجمهرة :

قالت له ريح الصَّبا عَرْعار

ثم قال ابن دُرَيْدٍ : " يُرْوىَ قرقارِ " وانظر كذلك : التبصرة ٢٥٣ والمخصَّص ١٧/ ٦٥ ، ٦٦ وابن يعيش ٥١/٤ والخزانة ٣٠٧/٦ واللسان (عرعر) و (قرقر) .

ريح الصَّبا : هي التى تهب من المشرق إذا استَوى اللَّيْلُ والنَّهارُ . يقول : هيجَّتْ تلك الرِّيحُ رعْدَه ، فكأنَّها قالتْ له قرقرْ بالرَّعْدِ .

(٩) هو النابغة الذبيانىّ . ديوانه ٥٦ . وهذا عجز البيت ، وصدرُه:

مُتكنِّفَيْ جَنْبَيْ عُكاظَ كليْهما

وانظر فى تخْريجه الجمهرة (عرعر ١٤٥/١ - ١٤٦) والتَّبصرة ٢٥٣ والمخصص ١٧ /٦٦ وابن يعيش ٥٢/٤و الخزانه ٣١٢/٦ واللسان (عرعر)

عرعارِ : لُعْبَةٌ كانوا يتداعَوْن بها ليجتمعوا للعِبِ.

ومن ذلك : " هَيْهاتَ " ومعناها : بَعُدَ ، وفيها لغاتُ كثيرة ، فأَهْلُ الحجاز يفتَحونَ التاءَ ، وبنو تميمٍ [1] يكسِرُونهَا ، ومن العَربِ من يَضُمُّها ، وقالوا : إنَّ المفتوحَةَ مفردَةٌ وتاؤُها للتَّأْنيثِ ، ويقْلبونهَا في الوقْفِ [2] هاءً وأَمَّا المسكورةُ فَجَمْعُ المفتوحَةِ [2] ، والوقفُ عليها بالتّاءِ .

ومن ذلك : " حَيَّهَلْ " ، ومعناها : اقْرُبْ ، وتقعُ في معنى : قَرِّبْ ، كقولك : حيَّهَلِ الثَّريدَ ،أَيْ : اقربْ منه ، وقد تُوصَل بـ " عَلَى " نحو : حَيَّ على الصلاة، وقد تُوصَل بـِ " الباء " وبـِ " إلى" .

وفى " حَيَّ " ثلاثُ لغاتٍ [3] ، أَجودُها : حَيَّهَلْ بعُمَرَ ، فإذا وقفْتَ قلْتَ : حيَّهلاَ ؛ فالألفُ لبيان الحركَةِ ، والثانيَةُ : حيَّهلاً ، بالتنوين ، والثَّالِثَةُ : حيَّهلاَ ، بالألِفِ مع الوصْل وهي أَرْدَؤُها ، ويُسْتَعْمَلُ " حَيَّ " وحدَه ، و "هَلا " وحدَهُ .

ومن ذلك : " هَا " بمعْنى : خُذْ ، وتُلحَق بها الكافُ ، نحو : هاكَ ، وقد أَنابوا الهمزةَ المفتوحة مُنابَ الكافِ ، فقالوا : هاءَ وقد جَمَعوا بيْنهُما وهي تَتصرَّفُ مع المخاطَب في أَحْواله ، وتقولُ للمؤنَّثِ : هاءَ بلا " ياء " ، وفي التَّثْنِيَةِ هاؤُ ما ، وفي الجمع : هاؤُمْ ، وهاؤُنَّ .

ومن ذلك : " شَتَّانَ " ، ومعناها : التَّبايُنُ ، تقولُ : شَتَّانَ زَيْدٌ وعمرُو،

---

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ١٢ - ١٣ .

(٢) انظر : سيبويه ٣/٢٩١ والمقتضب ٣/١٨٢ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج . في الموضع السابق والخصائص ٣/٤١ .

(٣) انظر : الأصول ١/ ١٤٥

وشَتَانَ ما زيدٌ وعَمروٌ ، ولا يُقال : شَتَّانَ ما بيْنَ زيدٍ وعَمرٍو ، عند الأكثر، وأجازَهُ بعضُهم وأنشَدَ (١) :

لَشَتَّانَ ما بيْنَ اليزيدَيْنِ في النَّدَى   يزيدِ سُلَيْمٍ والأغرّ ابْنِ حاتمِ

ومن ذلك : " هَلُمَّ " ، وهي مركّبة من " ها " التّنْبيه ، و " لُمَّ " وقد حُذفَتْ ألِفُها ، فأَهْلُ الحجازِ يأتون بها في التَّثْنِيَةِ والجمْعِ والمذكَّرِ والمؤنَّثِ بِلَفْظٍ واحدٍ (٢) ، وبنو تَميم يُلْحِقونها علامَةَ ما تقْتَرِنُ به .

ومن ذلك : " بَلْهَ " وهي على ضَربيْنِ : اسم فعلٍ ومَصْدَر ، ومعناها التَّرْكُ ، تقولُ بَلْهَ زَيْداً ، أي : اترَكْهُ ، ومنْهُ قولُه صلى اللّه عليه وسلم في الحديث عن اللّه عَزّ وجَلَّ : " أَعدَدْتُ لعبادِيَ الصالحينَ ما لا عَيْنٌ رأَتْ ، ولا أُذنٌ سَمِعَتْ ولاخَطَرَ على قَلبِ بَشَرٍ ، بلْهَ ما أَطلعْتُكُمْ عليه " (٣) .

---

(١) لربيعةَ بنِ ثابتٍ الرقّيّ .

انظر : ابن يعيش ٣٧/٤ ، ٦٨ ، ٦٩ وشذور الذهب ٤٠٤ والخزانة ٢٧٥/٦ .

شتان : اسم فعل ماض بمعنى : بعُد وافترق . واللام في لشتان : واقعة في جَوابِ القَسم في بيْتٍ قبل الشّاهدِ ، وهو :

حلفتُ يميناً غير ذى مَثْنَويَّةٍ   يمين امْرِئٍ آلَى بها غيرَ آثمِ

هذا والفارسيُّ على جوازِ أن يُقَالَ : شتَّانَ ما بيْنهما ، قالَ : " فأمَّا قولُك : شَتَّانَ ما بيْنَهُما ، فالقياسُ لا يَمْنَعُه ، إذا جَعَلْتَ " ما " بمنزلة " الذى " ، وجَعلْتَ " بَيْنَ " صلَةً ؛ لأنَّ " ما " لإبْهامِها قد تقعُ على الكثْرَة ..فإذا كان كذلكَ لم يمتنع في القياسِ وقد جاءَ في الشِّعر : لَشَتَّانَ ما بيْن اليزيدينِ .. إلاَّ أنَّ الأَصْمَعِيَّ طعَنَ في فصاحة هذا الشّاعرِ .. "

انظر : المسائل العسكرية ١١٨ - ١١٩ وانظر أيْضا ما ذكره البغداديُّ في شرح الشاهد في الموضع المشار إليه من الخزانة .

(٢) انظر : المقتضب ٢٥/٣ ، ٢٠٣ والأصول ١/ ١٤٦ والتبصرة ٢٤٧ .

(٣) أخرجَهُ مسلم فى صحيحه ص ٢١٧٤ (كتاب الجنَّة وصفة نعيمها وأهلها) تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي .

وفى روايةمُسْلِمٍ زيادة لفظ " ذُخْرًا " بعد قوله : " على قلب بَشرٍ " وأيْضا فإن نهاية الحديث في روايته هكذا : " بَلْهَ ما أطلعكُم اللّه عَلَيْه "

الفرْع الثّاني:

في أَحكامها : مَبْنَى أَسْماءِ الأفعالِ على الاخْتصارِ والإيجازِ والمبالَغَةِ ؛ لأنهَّا تكونُ للواحدِ والاثنيْنِ والجمْع والمذكَّرِ والمؤنَّثِ بصورَةٍ واحدةٍ . والأكثر في موضِعها من الكلامِ الأمرُ والنَّهيُ غالباً ، وقد جاءَتْ في الخَبرِ قليلاً ، كهَيْهات وشَتّانَ وأُفٍّ .

وما كانَ منها اسْماً لما يتعدَّى من الأفعال تعدَّى ،وما كانَ لما لا يتعدَّى ، لم يتَعدَّ ،ولا يجوزُ تَقْديمُ شيءٍ من معمولِ هذه الأسْماء عليها ، عنْد البصريّ [1]؛ لأنهَّا ليسَتْ كالأفعال في القُوَّةِ ، فأَمَّا قولُه تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [2] فليْسَ منصوباً بِـ " عَلَيْكُمْ " ، ولكنَّهُ مصْدَرُ دَلَّ على الفعل النّاصِبِ لَه ما تقدَّمَ في الآيَةِ ؛ فإِنَّ قولَهُ : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [3] فيه دَليلٌ على أَنَّ ذلك مكتوبٌ عليهْم ، والتقديرُ فيه : كَتَبَ [4] اللَّهُ عليْكم كتاباً .

وهذه الأسْماءُ على ثلاثة أَضْرُبٍ :

ضربٌ يُسْتَعْمَلُ معرفةً ونكرةً ، وعلامَةُ تَنكُّرِهِ : تَنْوينُه ، كقولكَ : إِيهِ وإِيهٍ ، وأُفِّ وأُفٍّ ، وغاقِ وغاقٍ .

وضَربٌ لا يُسْتعمَلُ إلاَّ معرفةً ، نحو : بَلْهَ ،وآمِينَ .

وضَربٌ لا يُسْتَعْملُ إلاَّ نكرةً نحو : إِيهاً ، في الكَفِّ ، ووَيْهاً ، في الإغراء، وواهًا ، في التعجُّبِ .

وإذا وقَعتْ هذه الظروفُ /والحروفُ في هذه المواضِعِ فلا عاملَ فيها عند ١٥٤/أ

---

(١) الإنصاف ٢٢٨ – ٢٢٩ .

(٢) ٢٤/ النساء .

(٣) ٢٣/ النساء .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦/٢ والأصول ١٤٢/١ والتبصرة ٢٥٠ والبحر المحيط ٢١٤/٢ .

بَصْرِيّ إلاَّ المازنيِّ (١) ، كقوله تعالى : ﴿ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ ﴾ (٢) فليسَ " وراءكم" منْصوباً بـِ " ارْجِعوا " ؛ لأنَّه اسْمُ الفعل ذُكر تأكيدًا ، واختَلَفوا في حركَةِ "دونَ" هلْ حركةُ إعرابٍ (٣) أو بناءٍ ؟ (٤).

القسْمُ الثَّالثُ من بابِ العواملِ .

وهُو البابُ الخامِسَ عَشَرَ في : الحروفِ العاملَة

الحروفُ العامِلة كثيرةٌ ، فمنها ما يُخصُّ الأَسْماءَ ، نحو : " إنَّ " وأَخواتها ، وحروفِ الجرِّ ، و " ما " ، و " لا " ، ومنْها ما يَخُصُّ الأَفْعالَ ، نحو : الحروفِ النَّاصبَةِ والحروفِ الجازِمَةِ ، وقد تقدَّمَ مَنها حروفُ الجرّ (٥) في " بابِ المجروراتِ " ، ونَحن نذكر الباقِيَ في خَمْسَةِ أَنْواعٍ :

النَّوعُ الأوَّلُ:

في "إِنَّ "وأَخواتها ، وفيه فرعانِ :

الفرْع الأَوَّلُ : في تَعريفها ،وهي ستَّةُ أَحْرُفٍ :" إِنَّ" و " أَنَّ" و " كأَنَّ " و " لكنَّ " و " ليْتَ " و " لَعلَّ " ، ولكلٍّ واحدٍ منها معنًى .

فأمَّا " إِنَّ " : فمعناها التحقيقُ لما تْدخُلُ عليهِ من الكلام ، تقولُ : زَيْدٌ قائِمٌ(٦) ، فإذا أَردْتَ تحقيقَ قيامِه في نفسِ المخاطَبِ أَدْخلْتَ على الجُمْلَةِ " إِنَّ " فقُلْتَ : إنَّ زيداً قائمٌ ، فلم يتجدَّدْ في الكلام معنًى لم يكنْ قبلَ دخولها ، إلاَّ التحقيقُ والتأكيدُ .

---

(١) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٥٨ والتصريح على التوضيح ٢/٣١٩ .

(٢) ١٣/ الحديد .

(٣) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٦٥٨ .

(٤) وهو قول الأخفش وابن جنِّيٍ . الموضع السابق من المساعد .

(٥) انظر : صـ ٢٣٩-٢٨٢ .

(٦) في الأصل : زيد قام ،وما أثبتُّه هو المناسب لما سيأتي في المثال بعد .

وأمَّا " أَنَّ " فمعناها كمعنى " إنَّ " في التَّحقيقِ ، إلاَّ أَنها تُعْطِي الجملَةَ التَّي تدخلُ عليها معْنَى المفْرَدِ ، تقولُ : بَلَغَني أَنَّ زَيداً قائمٌ ، التقدير : بلغني قيامُ زيْدٍ ، وقد استْعمَلَها الخليلُ بمعنى [1] " لَعَلَّ " .

وأمَّا " كأَنَّ " : / فمعناها التَّشبيهُ ، تقولُ : كأَنَّ زيداً قائمٌ ، والأصْلُ ١٥٤/ب فيها: أَنَّ " الكاف " للتشبيه ، دَخَلَتْ على " أَنَّ " المفتوحةِ ، فصارًا جميعاً للتَّشْبيه ، ألا ترى أَنَّ الأَصْلَ في قولك : كَأَنَّ زيداً الأسدُ : أَنَّ زيداً كالأسدِ ، فنُقِلتِ الكافُ إلى " أَنَّ " ؟ وزَعَم بعضُهم أَنها إذا كان خبرُها اسمًا جامداً ، كانتْ تَشْبيهًا ، نحو : كأَنَّ زيداً الأسدُ ، وإذا كان مُشْتقّاً، كانتْ شكًّا[2] ، نحو : كأَنَّ زيداً قائمٌ ، وتكونُ واجبةً في قولك : كأَنكَ بزيدٍ قد جاءَ .

وأمَّا " لكنَّ " : فمعناها الاستِدْراكُ ؛ وتجيءُ متوسطَةً بين كلامَيْنِ مُتَناقِضَيْن نفْيًا وإيجاباً ؛ فيُستَدْرَكُ بها النَّفْي بالإيجابِ ، والإيجابُ بالنّفي ، تقولَ : جاءَنِي زَيدٌ لكنَّ عَمْراً لم يَجِئْ ، وما جاءَني زيدٌ لكنَّ عمْراً جاءَني ؛ والتَّناقُضُ في المعْنى بمنزلَتِه في اللَّفظ ، تقولُ : فارقَني زيدٌ لكنّ عَمْراً حاضرٌ، وجاءَني زيدٌ لكنَّ عَمْراً غائبٌ ، ومثلُه قولُه تعالى : ﴿وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ [3] .

وأمَّا " لَيتَ " : فمعناها التمنِّي ، تقولُ : لَيتَ زيداً قائمٌ ، فأَنْتَ تَتَمنَّى قيامَه أَنْ يقَعَ .

وأمَّا " لَعَلَّ " : فمعناها التوقُّعُ والرَّجاءُ ، وقيلَ الطَّمَعُ والإشْفاقُ ، وهِيَ

---

(١) الكتاب ٣/ ١٢٣ .

(٢) هذا رَأيُ الكوفيّينَ والزجّاجِيّ وابنِ الطَّراوة . انظر : الهمع ٢/١٥١ وابن الطراوة النحويّ ١٢٣ .

(٣) ٤٣/ الأنفال .

مركَّبَةٌ من اللاَّمِ وعَلَّ (١) ،وقيلَ : هُما لُغتانِ (٢) ، تقولُ : لعلَّ المُسافِرَ يَقْدَمُ ،ولعلَّ اللهَ يَشفِي المرِيضَ ، وتقولُ في الطَّمَعِ : اسْلُكْ هذه الطريقَ لعلَّكَ تَسْلَمُ ، وفى الإشْفاقِ : اسْلُكْها لَعلَّك تَصِلُ ، فأَمَّا نحْو قولِ الَّله تعالَى :﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾(٣) و ﴿ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (٤) فإنمَّا هُو ترَجٍّ لِلْعبادِ .

وقد جاءَ فيها : لَعَنَّ ، وعَنَّ ، وَلأَنَّ ، وأَنْشَدوا (٥) :

عُوجا على الطَّلَلِ القَدِيم لأنَّنا نَبْكى الدِّيارَ كما بكَى ابْنُ حِذامِ

والفرْقُ بين التَّمنِّى والرَّجاءِ : أَنَّ التمنّيَ يكونُ فى الممْكِنِ والمسْتحيل، والرَّجاءُ لا يكونُ في المسْتحيلِ ، تقولُ في التَّمنِّي : لَيْتَ الشَّبابَ يَعودُ ، ولاتقولُ : لَعَلَّ الشبابَ يعودُ .

الفرْع الثَّاني : في أَحكامِها ، وهي كثيرةٌ ، فمنْها ما يُخصُّ جميعَها ، ومنها ما يُخصُّ آحادَها ؛ فنذكرُها في فَصْلَيْنِ :

الفصلُ الأَوَّلُ

في الأَحكامِ المشتركَةِ .

الحكمُ الأَوَّلُ : هذه الحروفُ السِّتَّةُ تَدْخلُ على المبتدأ والخبرِ ، فَتَنْصِبُ المبتدأَ ويصيرُ اسْمَها ؛ تشبيهاً بالمفعولِ ، وتَرفَعُ الخبرَ ويصيرُ خبرَها ؛ تَشْبيهًا بالفاعلِ .

---

(١) هذا رأىُ الكوفيِينَ . انظر : الإنصاف ٢١٨ – ٢٢٧ والهمع ٢/ ١٥٣ .

(٢) وهذا رأيَ البصريينَ . انظر : كتاب سيبويه ٢/٦٧ .

(٣) ١٧/ الشورى .

(٤) ١٨٩/ البقرة .

(٥) لامرىء القيس . ديوانه ١١٤ .

وانظر : الهمع ٢/ ١٥٤ والخزانة ٤/ ٣٧٧ ، ٣٧٨ ،وشرح أبيات المغني ٨/ ٦٦ .

عوجا : أي : اعْطفارَ واحلَكُما . ابن حذام شاعرٌ قديمٌ ذكَرَ الدِّيارَ قبْلَ امرئ القيسِ ، وبكى عليْها ويُقالُ : إِنَّه أَوَّلُ من بكَى على الأطْلالِ .

وإنمَّا عَملتْ لأنهَّاأَشْبَهت الأفعالَ فى بنائِها ووَزْنها ،وأشْبَهتْ " كانَ " فى دُخولِها على المبتَدأ والخبرِ ،والبَصريُّ يُعْملِها في الاسْمِ والخبرِ معًا ، والكوفيُّ يُعملِها (١) في الاسْمِ ويُبقِي الخبرَ مَرْفوعاً كما كانَ قبْلَ دُخولها .

الحكم الثَّاني : أَخبارُ هذِه الحروفِ جارِيَةٌ . كأخبارِ المبتَدأ - غالباً - من المفرد والجُملَةِ والظَّرفِ ، تقولُ :إنَّ زيدًا قائمٌ ، وإنَّ زيدًا أبوهُ مُنْطَلِقٌ ، وإنَّ زيدًا قد قامَ أبوه ، وإنَّ زيداً في الدّارِ ، ويلْزَمُ الضَّميرُ فيها ، كما لَزِمَ في أَخبارِ "كانَ" ، وقد حُذِفَ في الشِّعرِ .

وذَهَبَ بعضُهُم إلى أنَّ الفعلَ الماضَي لايَقَعُ خبرا (٢) لـ " لَعلَّ " فلا تقولُ : لَعَلَّ زيداً قامَ أبوه ، والمذْهَبُ : جوازُ وقوعِ الماضي خبرًا عنها ، ومِنْهُ قولهم : أُريدُ المضِيَّ إلى فُلان لعلَّه خَلاَ بنفسِه ، وتقولُ في الخبر يرِدُ عليكَ : لَعلِّي سَمِعْتُ هذا ،وقيلَ : هذه حكايةُ حالٍ ،وحكَى الأخْفشُ : لَعلَّ زيدًا سوفَ يقومُ ، ولم يُجِزْ : ليْتَ زيداً (٣) سوْفَ يقومَ .

الحكم الثَّالثُ : إذا اجتَمعَ في الكلامِ مَعْرِفَةٌ ونكرَةٌ فالاسْمُ المعرفَةُ ، والخبر النكرةُ ؛ لأنَّ الفائدَةَ مَعْذُوقَةٌ (٤) بالمعرفة ، تقولُ إنَّ زيدًا قائمٌ ،ولاتقولُ: إنَّ قائمًا زيدٌ ، وقد جاءَ في التنزيل الاسْمُ نكرةً والخبَرُ معرفةً ؛ للفائدةِ المطلوبَةِ في الخبرِ ،وهو قولُه تعالى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا ﴾(٥)، وأمَّا قوله تعالى :﴿إِنَّ أَوْلَى/النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ ﴾(٦) فيَحْتَمِلُ التعريفَ١٥٥/ب والتنكيرَ ، وأمَّا مَجِيئُه في الشِّعرِ فكثيرٌ .

---

(١) انظر : الإنصاف ١٧٦ .

(٢) في الهمع ٢/ ١٥٨ " ومنع مَبْرَمان وقوعَ الماضي خبراً لـ " لَعلَّ " .

(٣) انظر : الهمع في الموضع السابق .

(٤) مُرْتَبِطَةٌ بها ،والعَذْقُ : الرَّبْط ،وفي أساس البلاغة (عذق) : معذوقه : موسومَة .

(٥) ٩٦ / آل عمران .

(٦) ٦٨/ آل عمران .

وتقولُ : إنَّ قريبًا منْكَ زيدًا ، إذا جَعلْتَ " قَريبًا " ظرْفاً [١]، فإذا جَعَلْتَه اسْماً قُلْتَ : إنَّ قريبًا منكَ زيدٌ ، وتقولُ : إنَّ بعيداً منْكَ زَيدٌ ، والوجْهُ : أنْ تَجعلَ المعرفَةَ اسْمَ " إنَّ " فتقولَ : إنَّ بعيداً منك [زيداً][٢] ، قال سيبويْهِ : وإنْ شئْتَ قُلْتَ : إنَّ بعيداً منْكَ زَيْداً ، وقَلَّما يكونُ " بعيدٌ منك " ظَرْفاً .

والاسْمُ الواقعُ مْوقعَ الاسْتفهامِ ، ومْوقعَ الشَّرْطِ ، نحو " أيْنَ " و " كَيْفَ " و " مَتَى " لا يكونُ اسْما لـِ " إنَّ " وأخواتِها ؛ لأنهَّا لا يَعْملُ فيها عامِلٌ لفظيٌّ مقدَّماً ، إلاّ الجارُّ وحدَه .

الحكم الرّابعُ : إذا اتَّصلَتْ هذه الحروفُ بضَمير المتكلَم فمنهم مَن يَزيدُ نُونَ الوِقايَةِ ويجمعُ بينَ النّونات ، فيقول : إنَّني ، وأنَّني ، وكأنَّني ، ولكنَّني وليْتَنى ولَعَلَّنى ، وبعضُهم لايَزيدُ نُونَ الوِقاية ؛ كراهيةَ اجْتماعِ الأمثالِ ، فيقولُ: إنِّي وأنِّى وكأنِّي ولكنِّي ، ولمْ يُحذفْ من " لَيْتَ " وحدَها إلا في الشِّعر ، قال:[٣]

كَمُنْيَةِ جابِرٍ إذْ قالَ لَيْتى ... أُصادِفُه ويَذْهبُ كُلُّ مالي

وأمّا " لَعلَّ " فكثُر فيها لَعلِّى ، وقَلَّ لَعلَّني .

---

(١) ليكونَ مُتعلَّقَ الخَبرِ المحذوفِ .
(٢) تتمّه يلتئم بمثلها الكلامِ ، وانظر مثال سيبويه بعد في كتابه ٢/ ١٤٣ .
(٣) هو زيدُ الخيْل الطائيُّ .
والبيْتُ من شواهد سيبويه ٢/٣٧٠ ، وانظر : أيْضا : نوادر أبي زيدٍ ٢٧٩ ومجالس ثعلب ١٢٩ ، وابن يعيش ٣/٩٠ ، ١٢٣ والخزانة ٥/٣٧٥ واللسان (ليت) .

واختلفوا في النونِ المحذوفةِ : فقيلَ : هي الأولى [1] ،وقيلَ : الثانيةُ،[2] وقيلَ : الثالثةُ [3] ، وهو مذهبُ سيبويه [4]، فأمّا قولُهم : " إنّا " في "إنّنا " فالمحذوفُ الوسْطى [5] ، وقيلَ : الأولى[5] ؛ لأنَّ الثالثةَ ليستْ بوقاية فتُحذَفَ ، وإنما هي ضَميرِ الجماعةِ .

الحكم الخامسُ : إذا دَخَلَتْ هذه الحروفُ على ضَميرِ الشأْنِ والقصَّةِ فالأوْلى أَنْ لا يُحذَفَ ؛ لأنّه ضميرٌ منصوبٌ لم يتقدَّمْهُ ذكْرٌ ،وليْسَ بمنزلَتِهِ في "كانَ " ؛ لأنَّه مَعَها مرفوعٌ ، وهو يستَتِرُ فيها ، تقولُ :إنَّهُ زيدٌ قائِمٌ ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّه مُجْرِماً ﴾[6] وقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّها لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾[7]

ويجوزُ حذفُه ، فتقولُ : إنَّ زيدٌ منطلقٌ ، /تُريدُ : إنَّه زيدٌ منطلقٌ ، وقد١٥٦/أ حُذفَ في الشّعر كثيراً ، كقوله [8] :

إِنَّ مَنْ لاَمَ في بَني بِنْتِ حَسَّا ... نَ أَلُمه وأَعْصِهِ في الخطوبِ

وحكَى الخليلُ أَنَّ بعضَ العربِ يقولُ : " إنَّ بكَ زيدٌ [9] مأخوذٌ " على

---

(١) (٢) (٣) انظر : الهمع١/ ٢٢٥ وحاشية يس على التصريح١/١١٢ والصبّان على الأشموني١/١٢٤.

(٤) في الكتاب ٢/ ٣٩٩ : " .. فلما كثر استعمالُهم إيّاها – بقصد نون الوقاية . مع تضْعِيفِ الحروف، حذفوا الّتي تلي الياء " .

(٥) انظر : الهمع ١/ ٢٢٥ .

(٦) ٧٤ / طه .

(٧) ٤٦/ الحجّ .

(٨) هو الأعشى . ديوانه ٣٣٥ برواية :

من يلمني على بني بنت ...

وهو من شواهد سيبويه ٣/٧٢ ،وانظر أيْضا : الإنصاف ١٨٠ وابن يعيش ٣/ ١١٥ والمغنى ٦٠٥ وشرح أبياته ٧/ ٢٦٨ والخزانة ٥/ ٤٢٠ .

يقول : من يلمْني في تولّي هؤلاء القوم والتعويل عليهم في الخطوب ألُمْهُ وأعْصِ أمْرَه في كل خطْب يُصيبني .

(٩) الكتاب ٢/ ١٣٤ .

تقديرِ: إِنَّـه بِكَ زيدٌ مأْخوذٌ ، وإذا حَذفْتَه قَبُحَ أَنْ يليهَا فعلٌ ، كقولك : إِنَّ قامَ زيدٌ، وإِنَّ يقوم عَمـروٌ ، تُريدُ : إِنَّـه ، فإِنْ فَصلْـتَ بيْنها وبينَ الفعل بظَرفٍ جازَ أَنْ تقولَ : إِنَّ اليوْمَ خرَجَ زيْدٌ ، وإِنَّ وراءَكَ يَجيءُ عَمروٌ ، ومنْه قولُه(1) :

كأَنَّ على عِرْنيـنهِ وجَبـينهِ   أَقام شُعاعُ الشَّمْسِ أَو طَلَع البدْرُ

الحكم السّـادِسُ : قد حُذفَتْ أَخبـارُها من الذّكر لمّا عُلمت ، مَعْرِفـةً كانَ اسْمُها أَوْ نكرةً :

فالنكرةُ : قولُهُم " إِنَّ مالاً وإِنَّ وَلَدًا وإِنَّ عَدَدًا " ، أَىْ : إِنَّ لهُم مالاً ووَلَداً وعَدَداً ، قالَ الأعْشى (2) :

إِنَّ محلاًّ وإِنَّ مُرْتحَـلاَ   وإِنَّ في السَّفْر إِذْ مَضَى مَهَلاَ

وتقـولُ : إِنَّ غيـرَها إِبلاً وشـاءً ، كـأَنّه قـالَ : إِنَّ لنا غيـرَها ،أَو إِنَّ عندنا غيرَها إِبلاً وشاءً ، فتنصبُ إِبلاً وشاءً على التمْييز والتّبْيينِ ،ومثلُه قَوْلُه (3) :

---

(1) لم أَقفْ على اسْمه .

وانظر : ضرائر الشعر ١٧٨ والهمع ٢/ ١٦٤ والخزانة ١٠/ ٤٤٩

عِرْنينه : عِرنْينُ الأنفِ : تحت مجتمع الحاجبين ،وهو أَوّلُ الأنف حيثُ يكون فيه الشَّمَمُ .

(2) ديوانه ٢٣٣ .

وهو من شواهد سيبويه ٢/ ١٤١ ، وانظر أَيْضا : المقتضب ٤/١٣٠ والأصول ١/ ٢٤٧ والخصائص ٢/ ٣٧٣ والمحتسب ٤٣٩ والتبصرة وما في حواشيها ٢١١ .

المحل والمرتحل :مصدران ميمّيان بمعنى الحلول والارتحال ، أو هما اسما زمان ، أَيْ : إِنَّ لنا في الدنيا حلولاً ، وإِنَّ لنا عنها ارتحالاً . السّفْر : اسم جمع ، واحده مسافر ،وقيل : جمع مُسَافر .

قال ابن جنيّ في المحتسب : " أرادَ : إِن لنا محلاً وإِنّ لنا مرتحلاً ، فَحذَفَ الخَبرَ ، والكوفيُّون لايُجيزون حَذْف خَبرِ " إِنَّ " إلا إذا كانَ اسْمُها نكرة ، ولهذا وجهٌ حَسَنٌ عندنا ، وإن كان أصحابُنا يجيزونه مع المعرفَةِ " .

(3) هو العجاج ، كما فى طبقات فحول الشعراء ، لابن سلاّم ، وليس فى ديوانه المطبوع .

وهـو مـن شـواهد سيـبويه ٢/ ١٤٢ ، وانظر أيْـضا : الأصـول ١/ ٢٤٨ وابـن يعـيش ١/١٠٣ ، ١٠٤ ،و٨/٨٤ والمغنى ٢٨٥ وشرح أبياته ٥/ ١٦٤ والخزانة ١٠/ ٢٣٤ .

يا ليْتَ أَيّامَ الصِّبا رَوَاجِعَا

كأَنَّه قالَ : يا ليْتَ أَيّامَ الِّصبا لنَا رواجِعا ، أَوْ أَقبلَتْ رَوَاجِعَا

وأمَّا حذفُها معَ المعرفةِ فكقوْلِه (١) :

سِوَى أَنَّ حيًّا من قُرَيْشٍ تَفضَّلُوا على النَّاسِ أَو أَنَّ الأَكارِمَ نَهْشَلاَ

يُريد : تَفَضَّلوا أَيْضا .

والكوفيُّ لايُجيزُ حَذْفَه (٢) إلاَّ مَع النكرةِ ، فَأمَّا قولُه (٣) :

قَالتْ أُمَامَةُ لاتجزَعْ فقُلْتُ لها إنَّ العزاءَ وإِنَّ الصَّبْر قَدْ نَفِدا

فإِنَّ الثانيةُ مكرَّرةٌ للتَّأْكيدِ ؛ لئَلاَّ يعملَ عاملان في معمولٍ واحدٍ ، أَوْ يكونُ خبرُ الأَوَّلِ / محذوفاً والألِفُ للإِطْلاقِ . ١٥٦/ب

الحكمُ السَّابعُ : لا يجوزُ تقديمُ أَخْبارِها على أَسْمائِها ، إلاَّ فى حالَيْن : أَحدهما : الظَّرفُ والآخرُ : حَرْفُ الجرُّ ؛ اتِّسَاعاً ؛ بكثْرة وقوعِهِما في الكلام تقولُ : إنَّ عندكَ عَمْراً ،وإنّ في الدَّار زَيْداً ، وقيلَ : إِنَّما قُدِّمَ الظَّرفُ وحرْفُ الجرِّ خاصَّةً لأَنَّهم لو لم يُجيزوهُ لامْتَنَعَ أَنْ يكونَ اسْمُ " إنَّ " نكرةً ؛ فإِنَّ مِن المبتدأ ما يلْزمُ تأْخيرُه ، كقولك : عليكَ مالٌ ، فلولا جَوازُ تقديمُ الظَّرفِ على الاسْمِ لامْتَنَعتْ " إنَّ " من الدُّخول على مثْلِ ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً وَجَحِيمًا﴾ " (٤) وقوله :﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ (٥) ، ويلْزَمُ لذلك أَن يُقدَّر

---

(١) هو الأخطل زيادات ديوانه (طبع بيروت) ٣٩٢ .

وانظر : المقتضب ١٣١/٤ والخصائص ٣٧٤ والتبصرة ٢١٢ والخزانة ٤٦١/١٠ .

نهشل : أبو قبيلةٍ من تَميم .

(٢) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٣١١/١ .

(٣) لم أهتد إلى هذا القائل .

(٤) ١٢/ المزمّل .

(٥) ٢٢/ المائدة .

عاملُ الظَّرْفِ بعد الاسْمِ ؛ لَئِلاَّ يُقَدَّمَ الخبرُ وهو غَيْرُ ظرفٍ ، والأَخْفَشُ لايُجيزُ من الفصْلِ إلاَّ ما سُمِع (١)

الحكم الثَّامِنُ : يجوزُ أَنْ يُفْصَلَ بين أَسْماءِ هذه الحروفِ وأَخْبَارِها بما يَدْخُلُ لتوكيد الشيْءِ أو لِرفْعِهِ ،وذلكَ قولُك : إِنَّ زَيْدًا - واللَّهِ - ظالمٌ ، وإِنَّ بكْراً - فافْهَمْ ما أَقولُ - رَجُلٌ صالحٌ ،وإِنّ عَمْراً - هو المسْكينُ - مَرْحومٌ ؛ لأَنَّ هذا في الرَّفْعِ يجْرِى مَجْرى المدْحِ والذَّمّ في النَّصْبِ ، وعلى ذلك تأَوَّلوا قولَه تعالى : ﴿إِنَّ الّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لا نُضيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً. أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾ (٢) فـ "أُولَئِكَ" هي الخَبَرُ .

الحكم التَّاسِعِ : كما فصلوا بْينَ أَسْمائِها وأَخْبارِها قد فَصَلوا بيْنَها وبيْنَ أَسْمائِها بالظَّرْفِ ، فقالوا : إِنَّ في الدَّار زَيدًا قائمٌ ، وأَنْشَدَ سيبويه (٣) :

فلا تَلْحَني فيها فإنَّ بِحُبِّها أَخاكَ مُصابُ القلْبِ جَمٌّ بَلابِلُه

فإنْ لمْ يكنْ ظرْفاً لمْ يُجزْ ، لا تقولُ : إِنَّ إِخوتَك زيدًا ضاربٌ .

الحكم العاشِرُ : إذا دَخَلَتْ " ما " على هذه الأَحْرُفِ كفَتَّها عن العَمَلِ،وهيَّأَتْها لِتَقعَ بعدَها الجملَةُ من الفْعلِ والفاعلِ ،والمبتدأ والخَبَرِ، تقولُ : إِنَّما زَيدٌ قائِمٌ ، وكأَنَّما أَخوك الأَسَدُ ، ولَعلَّما زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ/ وإِنَّما قام زَيْدٌ، ١٥٧ ولكنَّما يقومُ بَكْرٌ ، قالَ اللَّهُ تعالى :﴿أَنَّما إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾(٤) و﴿ إِنَّما أَنْتَ

---

(١) انظر : الهمع ٢/ ١٦٠ .

(٢) ٢٩ ، ٣٠ / الكهف .

(٣) لقائل مجهول . الكتاب ٢/ ١٣٣ .

وانظر : الأصول ١/ ٢٠٥ والتبصرة ٢٠٧ والمقرب ١/ ١٠٨ والمغني ٦٩٣ وشرح أبياته ٨/ ١٠٥ والخزانة ٨/ ٤٥٢ .

لحاه يلحوه لحْواً ولَحيًا : لامَهُ وعَذلَه . الجمُّ : الكثير البلابِل : شدة الهَمِّ والوساوس ، جمع بَلْبَلَةٍ .

(٤) ١١٠/ الكهف و١٠٨ / الأنبياء و٦/ فُصلت .

مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا﴾ (١) و ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾(٢) .

وبعضُهم ينصِبُ بـ " لَيْتَ " و " لَعلَّ " و "كـأَنَّ " مَعَ دُخول " ما عليها ويجعلُها (٣) زائدةً لا كافَّةً ؛ فيقولُ [ليْتَما] (٤) زيدًا مُنْطَلِقٌ ، ولَعَلَّما عَمْرًا ذاهبٌ ، وكأنَّما بكْرًا قائِمٌ ، ويُنْشَدُ هذا البيتُ نَصْبًا ورَفْعاً ، قالَ (٥) :

قالَتْ أَلا لَيْتَما هذا الحمامُ لَنا إِلى حَمامَتِنا أَوْ نصِفُهُ فَقَدِ

وأَجازَ الأخفشُ(٦) ذلك في "إِنَّ " و "أَنَّ " و " لكنَّ" ؛ على أَنَّ " ما " زائِدةٌ .

ونظيرُ دُخولِ " ما " على "إِنَّ "دخولُها على " بَعْد " في قولِه (٧) :

أَعلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَمـا أَفْنانُ رَأْسِكَ كالثَّغامِ الُمخْلِسِ

---

(١) ٤٥/ النازعات .

(٢) ٢٨/ فاطر .

(٣) انظر :ابن يعيش ٥٨/٨ والرضي على الكافية ٢/ ٣٤٨ .

(٤) تتمه يستقيم بها المثال .

(٥) هو النابغةُ الذبيانيُّ . ديوانه ٢٤ .
والبيْتُ من شواهد سيبويه ٢/ ١٣٧ .وانظر أيْضـا : الأصـول ١/ ٢٣٣ والخصـائص ٢/ ٤٦٠ والتبصرة ٢١٥ والإنصـاف ٤٧٩ وابنِ يعـيش ٨/ ٥٤ ، ٥٨ ، والمغني ٦٣ ، ٢٨٦ ، ٣٠٨ وشـرح أبياته ٤٦/٢ والخزانة ١٠/ ٢٥١ .

(٦) انظر : ابن يعيش ٨/ ٥٥ وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٠ .

(٧) هو المرّار الأسَدِيّ .
والبيتُ من شـواهد سيبـويه ١/ ١١٦ و ٢/ ١٣٩ ، وانظر أيْضـا : المقتـضب ٥٤/٢ وابن يعـيش ١٣١/٨ ، ١٣٤ والمغني ٣١١ وشرح أبْياته ٥/ ٢٦٩ والخزانة ١١/ ٢٣٢ .
العَلاقَةُ – بِفَتْحِ العينِ – الحُبُّ ، مَصْدرُ عَلِقَ الرَّجُلُ – من باب فَرِحَ – المرأة ، إذا أحبَّها . الوُلَيِّدُ – بالتَّشْديد – مُصَغَّرُ الوليد ، بمعنى الوَلَد .وصغَّرَهُ لِيَدُلَّ على شبَابِ أُمّه .
أَفْنانُ الرأس : خُصَلُ شَعْرِه ، جَمْعُ فَنَنٍ ، والأَصْلُ في الفنَن الغُصن .وأراد بالأفْنان : ذَوائِبَ شعْرِه ، على سبيل الاستعارَة . الثَّغام – بفتح الثَّاءِ – نَبْتٌ إذا يَبِسَ صارَ أَبيضَ ، أو هُوَ نبتٌ له نَوْرٌ أبيضُ . المُخْلِسُ : ما اختلَط بياضُه بسَوَاده .

جَعل " بَعدَمَا " بمنْزِلَةِ حَرفٍ واحدٍ ، وابتدأَ ما بعدَه .

وقد حَدَثَ من ائْتِلافِ " ما " مَعَ ،أَنَّ معنًى لمْ يكُنْ من قَبْلُ ، وهو : قَصْرُ الحكُم على الذّاتِ ، أَوْ قَصْرُ الذَّاتِ[1] على الحكم ، تقولُ : إِنَّمـا زيدٌ قـائِمٌ ، فَيَقْتَصِرِ القيامُ على " زيد " ، وإنّـما القائِمُ زيدٌ ، فتَقْتَصِرُ " زيداً " [1] على القيام، ومثلُه قولُه تعالى :﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [2] ، ﴿إِنَّما إلـهُكُمُ اللّـهُ﴾[3].

الفصلُ الثّاني : في الأحْكامِ المخَتَّصة

الحكم الأوَّلُ : قد اختَصَّتْ " إِنَّ " المكسُورة ، دونَ أخواتِها ، بدخولِ لامِ الابتداءِ على خَبَرِها واسْمِها ومعمولِ خَبَرِها .

أَمّاَ الخَبَرُ : فإذا لَزِمَ موضِعَهُ ، ولمْ يكنْ فعْلاً ماضياً ، كقولك : إِنَّ زيداً لقائِمٌ ، وإِنَّ زيداً ليَقُومُ ، ومنْهُ قولُه تعالى :﴿إِنَّ رَبَّناَ لَغفُورٌ شَكُورٌ﴾[4]، ﴿وإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُم بيْنَهُمْ﴾[5] . وأمَّا الاسْمُ : فإذا فُصِلَ بَيْنَه وبينها بالظَّرْفِ ، نحو :إِنَّ في الدَّارِ لَزَيْداً، ومنْهُ قولُه تعالى : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾ [6] .

وأمّاَ معْمولُ الخبرِ : فإذا تَقَدّمَ على الخبرِ ، تقولُ :إِنَّ زيْدًا لَفِي الدّارِ قائِمٌ، ومنْهُ قولُه تعالى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمُهونَ ﴾[7] .

---

(١) فالأول : قصر الصفة على الموصوف ، والثاني : قصر الموصوف على الصفة .

(٢) ١١/ البقرة .

(٣) ٩٨/ طه .

(٤) ٣٤/ فاطر . وهي في الأصل هكذا : " إِنَّ اللّهَ لَغفورٌ شكُورٌ " .

(٥) ١٢٤/ النحل .

(٦) ٢٤٨/ البقرة .

(٧) ٧٢ / الحجر .

فإنْ كانَ الخبرُ جُملةً اسْميّةً دَخلتْها اللّامُ مُتقدّمةً /تقولُ : إنَّ زيداً لَوجْهُهُ ١٥٧/ب حَسَنٌ ، وأجازوا : وجْهُهُ لَحَسَنٌ ، وليْسَ بالعَالي . فإنْ كان جملةً فعْلِيَّةً ماضِيَةً لمْ تدْخُلِ اللاَّمُ عليْها ؛ فلا تقولُ : إنَّ زيْدًا لقام أبوهُ ، فأمّاَ دخولُها عليه في القَسَم ، كقولك : واللّهِ لَقَام زَيْدٌ ، وقوله [١] :

لَنَاموا فما إنْ مِن حَديثٍ ولا صَالِي

فهذِهِ اللاَّمُ هي التّي إذا دَخَلَتْ على المسْتقبَلِ معها النُّونُ غيرَ مُقَدَّرٍ فيها الابْتداءُ ، كقولك : عَلِمْتُ أنَّ زيداً ليَقومَنَّ ، وعَلِمْتُ أنَّ زيْدٌ القَامَ ، فلا تَكْسِرُ "أنّ" كَما كُنْتَ تكسِرُها في قولك : أَشْهدُ إنَّ مُحَمّداً لَرسُولُ اللّهِ ، وأعْلَم إنَّ بكْراً لَقائمٌ ؛ فإنَّكَ حينَئذٍ تكسر "إنَّ" وتُعلِّق الفِعلَ فلا تُعمله .وحكَى سيبويه أنَّ هذه اللاَّمَ دخلَتْ على المسْتقبَلِ قلِيلاً ، قالَ : قد يَسْتَقِيمُ في الكلامِ : إنَّ زيداً لَيَضْرِبُ، ولَيَذْهَبُ ،ولَمَّا يَقَع الفعلُ ، والأكثُر على ألْسِنَتِهِمْ :[٢] ما أعلمْتُك ، قال ابْنُ السَّرَّاج : وهذه اللاَّمُ لا يجوزُ أنْ تَدْخُلَ على حَرْفِ الجزاءِ ، نحو : إنَّ زيْدًا لَئنْ أتاني أُكْرِمْه، ولا على النّفي ولا الحالِ ولا الصِّفَةِ [٣] ولا التوكيدِ ، وأمّا قوله[٤]:إنَّ أمرَ أخَصَّني عَمْداً مودَّتَهُ على التَّنائى لَعِنْدي غيرُ مكْفُورِ

فتقديُره: لَعِندي مَشكورٌ ؛ لأنَّ ما بعدَ المضافِ لا يَعْملُ فيما قبلَه ، إلاَّ مع " غَيْر " في قولك : أنا زيْدًا غيرُ ضارب .

---

(١) سَبَقَ الاسْتشهادُ كاملاً في صـ٢٧٨ .
(٢) الكتاب ١٠٩/٣ .
(٣) الأصول ٢٤٤/١ .
(٤) هو أبو زُبَيد الطائيُّ . ديوانه ٧٨ .
والبيْتُ من شواهد سيبويه ١٣٤/٢ . وانظُر أيْضا : الأصول ٢٤٥/١ والتَّبصرة ٢١٣ والإنصاف ٤٠٤ وابن يعيش ٦٥/٨ والمغنى ٦٧٦ وشرح أبياته ٤٢/٨ .

وإنّما اخْتَصَّتْ بـ " إنَّ " دونَ أخواتها لاجْتماعِهِما في التأكيدِ وجوابِ القَسَم ؛ ولأنَّ أخواتِها (١) أزالَتْ معنى الابْتداءِ من الكَلام الَّذي تدخلُ عليْه .

وقد أدْخَلوا اللاَّمَ في خَبَرِ " أنَّ " المفتوحَةِ فى الشِّعرِ ، وجَعَلَها بعضُهم (٢) زائدةً ، كما جَعَلَها بعضُ القُرَّاءِ زائِدةً في قولِهِ تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾(٣) ففتَح (٤) .

وأدْخَلوها في خبر " لَكِنَّ " في الشِّعْرِ ، قالَ (٥) :

ولكِنَّني مِن حُبِّها لَعَميدُ

وقد تأوَّلوا ذلك ، فقالوا : إنَّ الأصْلَ : لكنَّ إنَّني لَعَميدُ ، كَما أنَّ أصْلَ قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّى ﴾ (٦) لكنْ أنَا ، فحُذِفَتِ الهمزَةُ وأُلْقيَتْ حركتُها على نون " لكنْ " وأُدْغمت فى النُّونِ بعْدها (٧).

الحكم الثَّانى : قد اخْتصَّتْ " إنَّ " المكسُورَة و " لكنَّ " دونَ أخواتِهما في العَطْفِ على اسْمهما بعدَ خبَرِهما ، بالنَّصْبِ على اللَّفْظِ ، والرَّفعِ على المَوْضعِ؛ لبَقاءِ معنى الأبتِداءِ مَعهُما وزَوَاله مع أخواتِهِما ؛ تقولُ : إنَّ زيداً قائمٌ وعَمْراً ،

(١) في النّسخة اضطرابٌ في هذا الموضع .
(٢) وهذا رَأْيُ الجمهور . انظر : الهمع ٢/١٧٥ والبحر المحيط ٦/٤٩٠ .
(٣) ١/ المنافقون .
(٤) لم أهْتدِ إلى مَن قرأ بفتح الهمزة فيما لَدَيَّ من مصادر .
(٥) لم أهْتدِ إلى اسْمه .
وهذا عجز البيت ، وصدرُه :
يلومونني فى حُبِّ لَيلى عواذلي
وانظر : الإنصاف ٢٠٩ وابن يعيش ٨/٦٢ ، ٦٤ والمغني ٢٣٣ وشرح أبياته ٤/٣٥٦ و ٥/٢٠٢ والهمع ٢/١٧٦ والخزانة ١٠/٣٦١ .
العميد : الذى هَدَّه العِشْقُ ، فَعِيلٌ بمَعْنى مفعولٍ .
(٦) ٣٨/ الكهف .
(٧) انظر : الكشف عن وجوه القرآءات السبع ٢/٣١ ، والبحر المحيط ٦/١٢٧ ـ ١٢٨ ، والإتحاف ٢٩٠ .

وعَمْرٌو ، ولكنَّ زيْدًا منُطلقٌ وبِشْرٌ [وبِشْرًا] (١) ، ومنْهُ قولُه تعالى : ﴿وإذَا قِيلَ إنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ والسَّاعَةُ لاَ رَيْبَ فِيها ﴾ (٢) وقولُه تعالى :﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِه سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ (٣) قُرِئَ : بنصْبِ " السَّاعَةِ "و"الْبَحْر" ورَفْعِهِما ؛ فالنَّصبُ :على لَفْظِ اسْمِ(٤) "إنَّ"، [والرّفُع](٥) إما على موْضِعِ " إنَّ " وما عَمِلتْ فيه ، أَو على المضمرِ فى الخبرِ إنْ كانَ مُشْتقًّا، أو على الابتداءِ المسْتَأْنَفِ ، والأَوْلَى أَنْ يؤكِّدَ الْمُشْتَقُّ ، تقولُ : إنَّ زيْدًا قائِمٌ هوَ وعَمْروٌ .

فإنْ عطفْتَ على باقى أَخواتهِما بعد الخبرِ فلا يجوزُ الرَّفْعُ ؛ إلاَّ أَنْ يكونَ على المضْمَرِ في الخبرِ المشْتَقِّ أَو على الابتداءِ المسْتَأْنَفِ ، فإنْ لمْ يكنِ الخبر مُشْتقًّا قَبُح فيها الرَّفْعُ .

---

(١) تتمّة يقتضيها سياق الكلام .

(٢) ٣٢/ الجاثية .

(٣) ٢٧/ لقمان .

(٤) وبه قرأ حمزةُ ، ووافقَهُ الأعمشُ ، ورُوِيَ أَيْضاً عن أَبي عمروٍ وعيسى وأَبي حَيوَةَ . وقرأ الجمهورُ بالرّفع ، هذا ما يتعلّق بآية الجاثية ، وانظر : السبعة ٥٩٥ والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٦٩/٢ والنشر ٣٧٢/٢ والبحر المحيط ٥١/٨ .

أما لفظ " البحر " في آية لقمان فقد قرأ بالنصْب أبو عمروٍ ويعقوبُ ، ووافقهُما اليزيديُّ ، وقرأ بالرّفْعِ ابن كثيرٍ ونافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصِمٌ ، وحَمْزَةُ والكسائِيُّ ، ووافقهُم الحسنُ والأعْمَشُ وابْن مُحَيْصِنٍ . انظر : السّبعة ٥١٣ والمحتسب ١٦٩/٢ والتيسير ١٧٧ والبحر المحيط ١٩١/٧ والنشر ٣٤٧/٢ .

(٥) تتّمه يلتئمُ بمثلها الكلام .

فإنْ عَطفْتَ على اسْمِها جميعِها قبلَ الخبرِ فالنَّصْبُ لا غيرُ ، تقولُ : إنَّ زيدًا وعَمْرًا قائِمان ، وكذلكَ باقيها ، فأمّا قولُ الشّاعِرِ [1] :

فَمن يَكُ أَمْسَى بالمدينَةِ رَحْلُه   فإنِّى وقَيَّارٌ بها لغَرِيبُ

فخبرُ " قَيَّارٍ " محذوفٌ ، و " غريبٌ " خبرُ " إنَّ " ؛ ولهذا أدْخَلَ اللاَّمَ عليْهِ ، ويجوز أنْ يُحذَفَ خبرُ " إنَّ " ، ويُجعلَ " غَريبٌ " خبرَ " قَيّارٍ " ؛ لأجْلِ الفصْلِ . وأجازَ الكسائيُّ الرّفعَ قبل الخبرِ [2] ؛ فيقولُ : إنّ زَيدًا وعَمْروٌ ذاهبانِ . فأمّا قولُه تعالى : ﴿ إنَّ الَّذينَ آمَنُوا والَّذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ والنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ ﴾ [3] ؛ فإنّ سيبويه يجعَل خَبر " الصائِبُونَ " محذوفًا ؛ استِغْناءً بما قبلَه /، وأنَّ الكلامَ على التقديمِ[4] والتأخيرِ ، تقديرُهُ : والصابئُونَ ١٥٨ كذلكَ ، ومنهُم مَنْ يقولُ: إنَّ " إنَّ " لَمّاَ لم يظهرْ عملُها جازَ العطفُ على [5] موْضِعِها قبلَ الخبرِ ، على مذهبِ الكسَائىِّ ، ومنهم مَنْ يقول : إنَّه

---

(١) هو ضائى البرجميُّ .

والبيتُ مِن شواهد سيبويه ١/٧٥ ، وانظر أيْضا : نوادر أبي زيد ١٨٢ والكامل ٤١٦ ومجالس ثعلب ٣١٦ ، ٥٩٨ والتبصرة ٢١٠ والإنصاف ٩٤ وابن يعيش ٦٨/٨ والمغني ٤٧٥ وشرح أبياته ٤٣/٧ ، ٣٠١ والخزانة ٣١٢/١٠ .

قَيّار : اسم جمل الشاعر .

في البيت

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٢/٢ و المساعد على تسهيل الفوائد ٣٣٦/١ .

(٣) ٦٩/ المائدة .

(٤) الكتاب ١/ ١٥٥ – ١٥٦ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٣/ ٥٣١ .

معطوفٌ على المضمر[1] فى "هادوا".

وأمّاَ قوله تعالى :﴿ قُلْ إِن رَبِّي يَقْذِفُ بِالحَقّ عَلاَّمُ الْغيُوبِ﴾[2] فالرَّفعُ[3] على أنَّه خبرُ مبتدأٍ [4] محذوفٍ ، أوَ على البَدلِ من المضْمَرِ في[5]"يقْذِفُ"، والنَّصْبُ [6] على أنَّه صِفَةُ اسْمِ [7] " إِنَّ " ، فتقولُ على ذلكَ :إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ العاقلُ اللبيبُ ؛ فَتَنْصِبُ " العاقلَ " و " اللبيبَ " ، وترْفعُهما .

وقد أَجاز سيبويه العْطفَ على مْوضِعِ " أَنَّ "المفتوحةِ [8]، وأَنشَدَ [9]

فلاَ تَحْسَبي أَنِّي تَخشَّعْتُ بعدكُمْ ... لِشَيءٍ ولا أَنَي من الموْتِ أَفْرَقُ

---

(١) هذا رأيُ الفرّاء . انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٢/٢ ومشكل إعراب القرآن ٢٣٧/١ .

(٢) ٤٨/ سبأ .

(٣) وبه قرأ الجمهور .

(٤) ذكر ذلك أبو جعفر النّحاس فى إعراب القرآن ٦٨٠/٢ وانظر أيْضا : مشكل إعراب القرآن ٢١٢/٢.

(٥) ذكر ذلك الزجاج فى معاني القرآن وإعرابه ٢٥٨/٤ ونقله عنه أبو جعفر النحاس فى الموضع السابق من إعراب القرآن .

(٦) وبه قرأ عيسى بن عمرو ابن أبى إسحاق وزيد بن علي وابن أبي عبلة وأبو حَيْوَة . انظر : البحر المحيط ٢٩٢/٧ .

(٧) وذكر ذلك الزجاج فى معاني القرآن وإعرابه ٢٥٧/٤ ، ونقله عنه أبو جعفر النحاس فى الموضع السابق من إعراب القرآن . وانظر أيضا : مشكل إعراب القرآن فى الموضع السابق .

(٨) الكتاب ٢٣٨/١ و ١٤٤/٢ .

(٩) لجعْفرِ بن علّبَة الحارثيّ . هذا وقولُ ابن الأثير : وأنْشَدَه يوُحِي بأنَّ البيتين من شواهد سيبويه والحقيقَةُ أنهّما ليْسَا من شواهد الكتاب المطبوع .

ولا أَنا مِمَّنْ يَزْدَ هِيهِ وعيدُكُمْ   ولا أَننِّي بالمشْى في القَيْد أَخْرَقُ (١)

وعليه حَمَل سيبويه(٢) ، وقوله تعالى: ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾(٣) وقولَهُ سبُحانه : ﴿ وَكَتَبْنَا عليهم فيها أنَّ النَّفْس بِالنَّفْسِ ﴾(٤) ثم قالَ : ﴿ وَالجُرُوحُ قِصَاصٌ ﴾ (٤) بالرَّفْعِ (٥) ، وقالَ بشرٌ (٦) :

أَبَى لِبَنى خُزَيْمَةَ أَنَّ فيهمْ   قَدِيم المجدِ وَالحَسَبُ النُّضَارُ

فَعَطَفَ " الحسَبَ " على مَوضِعِ " أَنَّ " وزَعَم سيبويه أنّ ناسًا من العرب يَغلَطُونَ فيقولونَ : إنَّهم أَجْمعونَ ذاهبُونِ " (٧) ، و "إِنَّكَ وزيدٌ ذاهبانِ " .

الحكم الثَّالِثُ : فى الفَرقِ بين " إِنَّ " و " أَنَّ " ، وهو مَوْضِعُ كثير الاشتِباه؛ فلذلك بَسَطْنا القوْلَ فيه ، وأَوْردْناهُ فى أَرْبَعَةِ تعَاليمَ .

التَّعْليمُ الأَوَّلُ :

القولُ الجامِعُ في الفَرق بينَهُما : أَنَّ الموضِعَ الذي يَدْخُلان عليه لا يخْلُو ؛

---

(١) انظر : شرح حماسة أبي تمّام للمرزوقيّ ٥٤ والخزانة ١٠/٣٠٣ .

التَّخَشُّعُ : تكلُّف الخشوع ، ويكون في الصّوت وفي البصر أفْرقُ : أخافُ . يزْدَهِيه : يسْتخفُّه من الزَّهو وهو الخِفّةُ . الأخرق : الذى لا يُحْسِنُ عمل شيْئٍ .

(٢) الكتاب ١/٢٣٨ و ٢/١٤٤ .

(٣) ٣/ التوبة .

(٤) ٤٥/ المائدة .

(٥) وبه قرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو والكسائيُّ وأبو جعفر ، ووافقَهمُ ابن مُحَيْصن . انظر : السبعة ٢٤٤ والنشر ٢/٢٥٤ والإتحاف ٢٠٠ والبحر المحيط ٣/٤٩٤ - ٤٩٥ .

(٦) ابن أبي خازم . ديوانه ٧٢ .

وانظر : المفضّليات ٣٤٢ .

النُّضار : الخالص .

(٧) الكتاب ٢/١٥٥ .

أنْ يكونَ مُختصاً بإحدى الجملتَيْنِ الاسْمِيَّةِ والفعْلِيَّةِ ، أو شائعًا فيهما ، فإنْ ١٥٩/أ كانَ شائعاً صلَحَ لـِ " إنَّ " المكسورَةِ ، وذلك في خمسَةِ مواضِعَ :

الأوَّلُ : الابتداءُ ، تقولُ : إنَّ زيْدًا قائِمٌ ،و إنَّ زيْدًا يقومُ ؛ لأنّك تقولُ : زَيْدٌ قائِمٌ ، ويقومُ زيدٌ ؛ فيكونُ كلامًا تامًا ، والجملتانِ فيه صالحتَانِ .

الثَّاني : إذا كانتْ صلَةَ للَّذي ، كقولك : أعطيْتُه ما إنَّ شرَّهُ خَيْرٌ من جَيِّدِ ما معَكَ ، ومْنهُ قوله تعالى : ﴿ وَ آتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوز مَا إنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾(١) .

الثالث : أنْ يقع بْعد القَسَمِ ، كقولك : وَاللَّهِ إنَّ زيْدًا قائِمٌ ، وكقوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ إنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾(٢)

الرَّابِعُ : إذا دَخَلَتْ في خبرها اللاَّمُ ، في قولك : إنَّ زيْدًا لقائمٌ .

الخامِسُ : أنْ تَقَعَ بعد القولِ حكَايةً ، نحو : قُلْتُ : إنَّ زيداً قائِمٌ ؛ لأنَّك تَحْكي الكلامَ مُبتَدِئًا ، والحكايةُ لا تُغيِّر الكلامَ عَمَّا كان عليْهِ ، قالَ سيبويْهِ: كانَ عيسى (٣) يَقْرأُ هذا الحَرْفَ ﴿ فَدَعَارَبَّهُ إنِّي مَغْلُوبٌ ﴾ (٤) علَى الحكايةِ لِقَوْله(٥)، وابنُ السَّرَّاج جَعلَه على اِرادة (٦) القوْل .

---

(١) ٧٦/ القصص .

(٢) ٩٥ / يوسف .

(٣) الكتاب ٣ / ١٤٣ .

(٤) ١٠ / القمر . ورويَتْ قراءة الكسر أيْضًا عن ابن أبي إسحاقَ والأعْمَشِ وزيد ابن علَيٍّ ، وكذا رُوِيَتْ عن عاصِمٍ . انظر : البحر المحيط ٨ / ١٧٦

(٥) انظر : البحر المحيط ٨ / ١٧٦ .

(٦) الأصول ١ / ٢٦٤ . وما ذكره السرّاج موجود بنصّه في معاني القران وإعرابه للزجاج ٥ / ٨٧ .

فهذه المواضعُ الخمَسة تقع فيها الجملتانِ : الاسْمّيةُ والفعْليّةُ، فتخْتصُّ بـِ" إنَّ " المكسورَة ؛ لأنهَّا تكون فيهنَّ غَيْرَ معْمولةٍ لشَـيءٍ بخلافِ المفتوحـةِ ؛ فإنَّها لا تَقَعُ إلاَّ مَعْمولَة .

فأمّا إذا كانَ مُختصًا بإحدي الجملَتينِ اخْتَصَّ بالمفتوحَةِ كوقوعها بعد "لَوْ" و " لَوْلاَ " ، تقـولُ لوْ أنّكَ جِئْتَني أكرمْتكَ ، ولو أنَّـكَ قُـمْتَ لَقُـمْتُ ؛ لانَّ " لَوْ " تخْتصُّ بالجملِة الفعليَّةِ ، و " لَوْلاَ " تخْتصُّ بالجملِة الاسميّة ؛ فلا يكونُ بعد هذا ونحوه إلاَّ المفتوحةُ .

التعليم الثاني:

قد يَقع من المواضِع مايَحْتَمِلُ الاخْتِصاصَ والشُّيوعَ ؛ فيجوزُ فيه وقوعُ المفتوحَةِ والمكسورَةِ ، ولَهُ أمْثلةٌ .

منهـا : قولُك : أَوَّلُ مـا أَقولُ أَنِّي أَحْـمَدُ اللَّهَ ؛ فـإنْ جَعلْتَـها خَبَرَ المبـتدأ فتحتَها ، كأنَّكَ قُلْتَ : أَوَّلُ مَقُولي حَمْدُ اللَّهِ ، وإنْ قدَّرْتَ الخبرَ مَحْذوفًا كَسَرْتَها على الحكايةِ، تقْديرُه : أَوَّلُ قوْلي إنِّي أحْمَدُ اللَّهَ حَسَنٌ أَو صالِحٌ.

ومنها/ : وقوعها بعد « إلاَّ» ، تُفتحُ وتُكْسَرُ باخْتِلافِ تقديرَيْنِ ، فإنْ كانَ ١٥٩ معْني الكلامِ الابتداءَ كسَرْتَهَا ، تقولُ : ماقَدِمَ علَيْنا أَميرٌ إلاَّ إنَّهُ مُكرِمٌ لِي ، قال سيبويه : ودخولُ اللاَّمِ هاهُنا يدلُّك على أنَّهُ موضعُ[1] ابتداءٍ ، قال اللَّهُ تعالي: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[2] وقد فَتَحها سَعيد

---

(١) الكتاب ٣ / ١٤٥

(٢) ٢٠ /الطرفان

بنُ جُبَيْرٍ[1] وجَعلَ اللاَّمَ زائدةً . فإنْ نَزَلَ مابعد إلاَّ» عن الابتداءِ ، فتَحْتَ ، تقولُ: ماغَضِبْتُ عليْكَ إلا أَنَّكَ فاسِقٌ ، كأَنَّكَ قُلْتَ : إلا لأَنَّكَ فاسِقٌ. فأَمّاَ قولُه تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلاَّ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[2] فمَوْضِعُه رَفْعٌ ، تقديرُه : مامَنَعَهُمْ[3] إلاّ كُفرُهُمْ ؛ ولذلك فُتِحَتْ.

ومنها : وقوعُها بعد «أَمَا» ، و «وأَلاَ» الخَفِيفَتَيْنِ ، تقولُ :أَمَا إِنَّهُ ذاهِبٌ، وأَلاَ إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ ؛ فالكسْرُ على الابتداءِ ، والفتحُ على تقديرِ : حَقًّا أَنَّهُ ذاهِبٌ ، وتقولُ : أَما واللَّهِ إِنَّه ذَاهِبٌ ، فالكسْرُ علي القَسَمِ ، والفتحُ علي ماسَبَقَ.

ومنْها : نحو قولِه تعالى : ﴿وَمَايُشْعِرُكُمْ أَنَّهاَ إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[4] فالكَسْرُ على الابتداءِ[5] ، والفتْحُ[6] ، قال الخليل: هِي بمنْزلة قولِ العربِ : «ائْتِ

---

(١) قال أبو حَيان فى البحر المحيط ٦ / ٤٩٠ : " وقُرِىءَ " أَنَّهمُ " بالفتح ، على زيادة اللام . . . " هذا او لم أَقِفْ على القراءَةِ مَنْسوبة إلى سعيدِ بْن جُبيرٍ فى أىّ من كتب القراءت الشاذة وأَحْسَبُ – واللَّهُ أعلم – أَنَّ ابْن الأثير نَقَلَ هذا عن ابن السَّرّاج ففى الأُصول ١ / ٢٧٤ : " قال أبو العبّاس . . . قال أبو عثمان " قرأ سعيدُ بْنُ جبيرٍ " إلاَّ أَنهّم لَيَأْكون الطعام " فَفَتَحَ " " إِنَّ وجَعَلَ الّلام زائِدةً " .

(٢) ٥٤ / التوبة .

(٣) قال الزَّجاجُ فى معانى القران وإعرابه ٢ / ٤٥٣ : " ... وموضعُ " أَنَّ الثانية رَفْعٌ . المعْنى : ما مَنَعَهم من قَبُول نَفَقاتِهم إلاَّ كفرُ هُمْ " .

(٤) ١٠٩ / الأنعام .

(٥) وبه قرأَ ابن كثير وأبو عمرو وعاصِمٌ فى روايه أبى بكْرٍ عَنْه ، وقرأبالكسر أَيْضا يعقوبُ وخَلَفٌ وَوَافقهُم ابْنُ مُحَيْصنٍ والبحر واليزيدي والحسن .

(٦) وبه قرأنا نافعٌ وعاصِمٌ في رواية حَفصٍ عنْه ، وحمزةُ والكسائيُّ وابنُ عامرٍ وأبو جعفر ، ووافَقَهمُ الأَعْمَشُ . انظر في تخريج القراءَتَيْنْ : السَّبعة ٢٦٥ واالتَّيْسير١٠٦ والنَّشر ٢ / ٢٦١ والإِتحاف ٢١٥ والبحر ٤ / ٢٠١ – ٢٠٢

السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنا شَيْئًا»(١) ، أَيْ : لَعلَّكَ تَشْتَرِيه ، فكأنَّه قالَ : لَعلّها إذا جاءَتْ لا يُؤمِنُونَ.

ومنها : وقوعُها بَعْدَ « حَتَّى» ، فإنْ كانتْ للانْتِهاء كَسَرْتَها ؛ تقولُ : قال القوْمُ ذاكَ حتّى إنَّ زيْدًا يقولُه ، وقَدِمِ الحُجَّاجُ حتَّى إنّ المُشاةَ قدِموا ، وأحَالَ سيبويه(٢) أَنْ تَقَعَ المفتوحةُ هاهُنا . وإنْ كانتِ العاطِفةَ فتَحْتَها فقُلْتَ :قد عرفتُ أمُورَكَ حتىَّ أَنَّكَ صالحٌ ، وكذلكَ وقوعُها بعد « إذا » تقولُ : مررتُ به فإذا إنَّه يقولُ ، بالكسْر ، وسَمِعتُ رجُلاً من العَرَب يُنْشِدُ هذا البيْتَ كَمَا أخبرْتُكَ(٣) به:

وكنْتُ أُرَى زيْدًا كما قيلَ سَيِّدًا إذا إنَّهُ عَبْدُ القَفا واللَّهازِمِ

ومنهم مَنْ يَفْتَحُ «إنَّه» على ماسَبَق مِنَ القوْلِ في «أَنِّى أَحْمَدُ اللَّهَ» ، وعلى التقْديرَيْنِ ، إمَّا : حَذْفُ الخَبَرِ ، أَو البناءُ على الأوَّلِ. والكَسْرُ في هذا :الوَجْهُ.

ومنْها : وقوعُها بعد أَفْعالِ الشَّكّ واليقينِ، تقولُ :عَلِمْتُ أَنَّ زيْدًا قائمٌ، فتَفْتَحُ ، فإذا جئْت باللاَّمِ كَسَرْتَ ، وعلَّقْتَ الفعلَ ، كقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾(٤) وقولِه : ﴿ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾ (٥) ، وتقولُ : ظَنَنْتُ زيْدًا إنَّه مُنْطَلِقٌ ، فتكْسِرُ ، ولا يجوزُ فيه الفتحُ ؛ لأنَّهُ يُصَيِّرُ المعْنى : ظَنَنْتُ زَيْدًا

---

(١) الكتاب ٣ / ١٢٣

(٢) قال فى الكتاب ١ / ٤٧١ : " ولو أردْتَ أنْ تقولَ : حتىّ أنَّ ، في ذا الموضع كُنْتَ مُحيلاً "

(٣) الكتاب ٣ / ١٤٤ . وهو مجهول القائل انظر : المقضب ٢ / ٣٥١ والخصائص ٢ / ٣٩٩ وابن يعيش ٤ / ٩٧ و٨/ ٦١ والخزانة ١٠ / ٢٦٥ . اللهازم : جمع لِهزمة - بكسر الأول والثالث - وهُما غظمان ناتئانِ فى اللّحْيَينْ تحتَ الأذنينِ ، وجَمَعَهُما الشّاعرُ بما حولَهُما .

(٤) ١ / المنافقون .

(٥) ١١ / العاديات .

الانْطِلاقَ، ولو قُلْتَ : ظننْتُ أمْرَكَ أنَّهُ مُنْطلقٌ ، فتَحْتَ ؛ لأنَّ الأمْرَ انْطِلاقٌ.

وهذا التَّعليقُ إنَّما يكونُ في أفْعال الشك واليقينِ ، ولا يجوزُ في غيرها مِن الأفعالِ ؛ فلا تقول : وَعَدتُكَ إنَّكَ لخارِجٌ . وتقولُ :علِمتُ أنَّ زيْدًا لَينْطلِقَنَّ ، فتَفْتَحُ؛ لأنَّ هذه اللاَّمَ لامُ القسَم ؛ لِدخُول النُّونِ معها ، وليسَت لامَ الابتْداءِ.

التعليمُ الثَّالثُ:

الجُمْلَةُ الَّتى تدخلُ عليها المكسُورةُ باقِيَةٌ بعدَ دخولها على استقْلالها بإفادتِها ، ولا تَنْتقِلُ عن بابِها ، والجُملَةُ التى تَدخُلُ عليْها المفتوحَةُ تَنقُلُها إلى حُكْم المفرَدِ ، كما ذكرْنا ، وتُعامِلُها معامَلَةَ المفْردِ ، ولا تُصدَّر بها الجملةُ كما تُصدَّربأُختِها، بلْ إذا وقَعَتْ فى مَوْضعِ المبتدَإ لَزِمَ تقديمُ الخبرِ عليها ، تقولُ : حَقٌ أنَّ زيْدًا قائمٌ ، ولا تقولُ : أنَّ زيْدًا قائِم حَقٌّ ، فإن قُلْتَ : فى الدّارِ أنكَ مُنْطَلِقٌ ، ارْتَفَعَ « أنَّ » بالظَّرْفِ ارْتِفاعَ الفاعِلِ بفعلِه ، قال سيبويه : يَقْبحُ أنْ تقولَ : أنكَ مُنْطلِقٌ بلَغَني ، أو عَرَفْتُ[1] ، وإنْ جازَ ذلك مع « أن » الخفيفةِ النّاصبةِ للفعْلِ : كَقوله تعالي:﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[2] ولا يجوزُ : أنَّ صَوْمَكُمْ خَيرٌ لكم ، كما أنَّه يجوزُ أنْ تقولَ : ليْتَ أنَّ زيْداً مُنْطلِقٌ ، ولايجوزُ : ليْتَ أنْ يَقُومَ زيْدٌ ، حتَّى تأْتِيَ بالخَبَر عَنْ « لَيْتَ »[3] .

التعليمُ الرَّابِعُ:

معنى ماتدْخلُ /عليه المفتوحةُ بِدُخولها: المصْدَرُ ، بعد أنْ كانَ مُبْتدأً أو١٦٠/ب خبرًا ، ويَنْسَبِكُ مِن مجموع الكلامِ مَعْنَى ذاك ، تقولُ : بلَغَنى أنَّ زيْدًا قائِمٌ،

---

(١) الكتاب ١ / ٣٢٤ .
(٢) ١٨٤ / البقرة .
(٣) انظر : الأصول ١ / ٢٦٦ .

معناه : بَلَغَنِي قيامُ زَيْدٍ ، وبَلَغَنِي ذاكَ ، قالَ ابْنُ السَّرَّاج : وتَجعَلُ الكلامَ شأْنًا وقِصةً وحديثًا[1]، يقولُ القائِلُ : مالخبرُ ؟ فتقولُ:الخبرُ أَنَّ الأَميرَ قادِمٌ ، ولابُدَّ مِنْ أَنْ يكونَ قد عَمِلَ فيها عاملٌ ، أَو تكونَ مبنيَّةً على شَيْءٍ قَبْلَها ، وجُمْلَةُ مواضعها:

إمَّا مرفوعةٌ بالفِعْلِ وما أَشْبَهَهُ ، نحو : بَلَغَنِي أَنَّ زيْدًا قائِمٌ.

وإِمَّا مَنْصوبَةٌ ، كقولك:عَلِمْتُ أَنّ زيْدًا مُنْطَلِقٌ.

وإِمَّا مَجْرورَةٌ بالجارِّ مُظهَرًا أَو مُقدَّرًا، فالمظهَرُ نحو : جئْتُكَ[2] لأَنَّكَ كَرِيمٌ، وعجبْتُ من أَنَّكَ قائِمٌ ، والمُضْمَرُ، كقوله تعالى :﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ﴾[3] أَيْ : ولأَنَّ المساجِدَ[4] ولا تَتقدَّمُ على عامِلها مَنْصوبةً ، وأَمَّا الرَّافِعُ والجارُّ فلا يتقدَّمُ معمولُهُما عليْهِما.

الحكم الرّابعُ : لا يجوزُ إدْخالُ « إِنَّ» المكسورَةِ على « أَنَّ» المفتوحَةِ ، فيقالُ : إِنَّ أَنّ زيْدًا في الدَّارِ ، فإِنْ فُصِلَ بَيْنهمُا جازَ ، فتقولُ : إِنَّ عِنْدنا أَنَّ زَيدًا فى الدَّارِ، و إِنَّ لكَ أَنَّكَ مُكْرَمٌ ، فأَجرَوْه مُجْرَي قولِهِم : إِنَّ فى الدَّارِ لزَيْدًا ، لَمَّا فَصَلَوا أَدْخَلو اللاَّمَ، قالَ اللَّهُ تعالى :﴿ إِنّ لَكَ أَنْ لاَ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى﴾[5]، فإِنْ عَطَفْتَ جازَ لَكَ الكسْرُ والفتْحُ، كقوله تعالى :﴿ وَأَنَّكَ لاَتَظْمَأُ فيهَا

---

(١) الأصول ١ / ٢٧٠ .

(٢) فى الأصل : جئتُكَ أَنَّك . . . ، والصّواب ُما أثبَتُّ

(٣) ١٨ / الجن .

(٤) فى في الأَصْلِ : أَيْ : ولأَنّ عنْد ، والتّصحيحُ من أُصول ابن السّراج ١ / ٢٦٩ .

(٥) ١١٨ / طه .

وَلاَ تَضْحَى﴾[1] وقوله تعالى :﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[2] قالَ الخليلُ : ولو قالَ : فَإِنَّ لَه ، كانتْ عَربيّةً جيّدةً [3] ، وقد قُرِئَ: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾[4] ؛ بالفتْحِ[5] والكسْرِ[6] ، على اللَّفْظِ [7] والاسْتِئْنافِ.

وتُبْدَلُ « أَنَّ» المفتوحَةُ مِمَّا قبْلَها إذا كانَ حديثًا وقصَّةً، تقولُ : بَلَغَنِي الحديثُ أَنهم مُنْطلِقونَ ، وقد تُبدلُ مِمّا ليس حديثاً لا وقصَّةً ؛ لاشتِمالِ المعْنى عليْه ، كقوله تَعالي ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾[8] وقولِه تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْاكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لاَ يَرْجِعُونَ﴾[9] وكقولِكَ : قد عَلِمْتُ أَنَّه إِذا قالَ سَيَفْعَلُ .

---

(١) ١١٩ / طه . هذا وقد قرأ بِكسرِ الهمزَةِ نافعٌ وأبو بكرٍ عنْ عاصِمٍ وقَرأ بفتْحها الباقونَ . انظر : التسير ١٥٣ والكشف عن وجوه القراءتِ السبْع ٢/١٠٧ والإقْناع ٧٠١ والنَّشْر ٢/ ٣٠٩ .

(٢) ٦٣ / التوبة .

(٣) الكتاب ٣/١٣٣ . هذا وقد اختار الأحفش القراءه بكسر الهمزة . انظر معانى القرآن للأخفش ٣٣٤ ، وانظر أيْضا : إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ٢/٢٨ - ٢٩ ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٤) ٤ / الحجّ .

(٥) وبه قرأ االجمهور .

(٦) وبة قراء المطوّعِيُّ والنخعى والأعْمش » والجُعْفِيُّ عن أبي عَمْرٍو .
انظر شواذ ابن خالويه ٩٤ والبحر المحيط ٦/٣٥٣ والإتحاف ٣١٢ .

(٧) انظر : إعراب القرآن لأبي جَعْفر النّحاس ٢/٣٨٩ ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٩١ - ٩٢ .

(٨) ٧/ الإنفال . قال ابنُ السرّاج في الأصول ١/٢٧٠ . " فـ" أنَّ " مُبْدَلَةٌ من إحدى الطَّائِفتيْن، موضوعَةٌ فى مكانها ، كأنَّكَ قلْتَ : وإذْ يَعدكمْ اللّهُ أنَّ إحْدى الطّائفتيْنِ لكم " ، ولعلَّ ابن السرّاج أخَذَ ذلك عن الزَّجاجِ الذّي قال فى معاني القرآن وإعرابة ٢/ ٤٠١-٤٠٢ : " المعْنى : واذكروا إذايَعِدكمُ اللّهُ أنَ لكم إحْدى الطّائِفتْينِ " أنهّا لكم " في موْضِعِ نَصْبٍ على البدلِ مِن " إحَدى" .

(٩) ٣١ / يس . و " أنْ " فى مَوْضِعِ نَصْبٍ على البدل منِ " كَمْ أهلكْنا . إنظر : معاني القرآنِ وإعرابه للزجّاج ٤/٨٥ وإعرابِ القرانِ لأبي جَعْفَر النَّحاس ٢/٧١٩ ومشكل إعراب القرآن ٢/٢٢٥

الحكمُ الخامسُ : « إنَّ » و« أَنَّ » قد يُخَفَّفَانِ/ فتكونُ كُلُّ واحِدَةٍ منْهُنَّ ٦١ على أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ .

أمَّا المكسورَةُ : فتكونُ شَرطِيّةً ، ونافيةً ، وزائدةً ، ومُخفَّفةً . أَمَّا الشَّرطيَّةُ فتُذكرُ في[1] بابِها ، وأمّا النَّافيةُ والزّائدَةُ ، فتُذكرانِ في أَبْنِيَةِ[2] الحرُوفِ .

وأمَّا المَخفّفهُ : فيلْزَمُ خبرَها اللاَّمُ ، للفرْق بيْنها وبينَ النَّافيه ، كقولك : إنْ زيدٌ لَقائِمٌ ، وكقوله تعالى " ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾[3] التقديرُ : إنَّ زيدً القائمٌ، وإِنْها كانَتْ لكبيرةً .

ويقَعُ بعَدها الاسْمُ والفِعْلُ الدَّاخِلُ علي المبتدأَ أو الخبر ، كقوله تعالي ﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾[4] ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾[5] ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾[6] .

وقد دخلت على غير هذه الأفعال في قولهم : إِنْ يزِينُكَ لنَفْسُكَ وإِنْ يَشينُك لَهِيَهْ (٧)، ومنهُ قولُ الشّاعرِ :(٨)

(١) انظر ص ٦٢٦ .

(٢) انظر ٢/٤٢٤-٤٢٦ .

(٣) ١٤٣/ البقرة .

(٤) ٣/ يوسف .

(٥) ١٠٢/ الأعراف .

(٦) ١٨٦/ الشعراء .

(٧) انظر : الأصول ٢٦٠/١ .

(٨) هى عاتكَةُ بِنتُ زَيْدِ بْنِ عمروِ بْنِ نُفَيْلٍ ، تَرْثي زوْجَهَا الزّبيْر بْنَ العوّام – رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ – وتدعو على قاتِلِهِ عمروِ بن جرموز .

انظر : المحتسب ٢٥٥/٢ والتبْصرة ٤٥٨ وابن يعيش ٧١/٨ والمغني ٢٤ وشرح أبياته ٨٩/١ والخزانة ٣٧٣/١٠ .

شَلَّتْ يمينُكَ إِنْ قَتلْت لَمُسْلماً   وَجَبتْ علَيْكَ عُقوبَةُ المتعَمِد

وهذا قَلِيلٌ . والكوفِيّ يُقدِّرُ هذا بـ " مَا " و " إلاَّ " تقديرُه : ما وجدْنا أكثرهم[1] إلاّ فَاسِقِينِ والقياسُ : أَنْ لا تعمل[2] المخففةُ ، وعليه قُرِئ ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[3] في أَحَدِ الوجوه[4] ؛ اتِّباعًا لِخَطّ المصحَفِ [5] . وقد أَعْمَلَهَا بَعْضُهم فقالَ : إِنْ زيْدًا يقومُ ، ولمْ يحتجْ إلى اللاَّم ، وحكَى سيبويهِ عنِ الثِّقَةِ أَنَّه سَمِعَ مِن الْعَرب مَنْ يقولُ : إِنْ زيدً المَنْطلقُ [6] ، وقرأ نافعٌ :[7]

﴿وإِن كُلاًّ لَمَا لَيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمالَهُمْ ﴾[8]

وَأَمّا المفتوحَةُ : فتكونُ مَصْدَرِيّةً مع الفِعْل ، ومُفَسِّرةً ، وزائدةً ، ومُخفّفةً؛

---

(١) في إعراب القرآن لأبي جَعْفر النَّحّاس ١ / ٦٢٨ : " الفرّاءُ يقول : المعنى : وما وجدْ نا أكثرهُم إلا فاسقين " وانظر أيْضا : التبصرة ٤٥٨ حيْثُ نَسَب ذلك الصيْمَريُّ إلى الكوفيين .

(٢) قال ابن السرّاج : " والأقْيسُ فى " أنْ " أَنْ يُرْفع ما بعدها إذا خُفِّفَتْ " الأصول ١/٢٣٥ .

(٣) ٦٣/ طه .

(٤) وقد قرأ بالتخفيف ابنُ كثيرٍ وعاصِمٌ فى رواية حفص . انظر : البحر المحيط ٦/٢٥٥ .

(٥) فى الموضع السابق من الأصول : " .. وكان الخليل يقرأ " إنْ هذانِ لساحرانِ " فيؤدِّى خَطَّ المصحَف ".

(٦) الكتاب ٢/١٤٠ ، والمثال فيه : " إنْ عمراً لمنطلقٌ ، هذا وقد ضُبِطتْ " إنْ " في الأصل بتشْديد النّونِ والصَّوابُ التخفيفُ .

(٧) وقرأ بتخفيفِ النُّونِ أيْضا ابن كثيرٍ وأبو بكرٍ ، وخَفَّفَ " لَمَا " نافعٌ وابن كثيرٍ ووافقهُما ابْنُ مُحَيْصِنٍ. انظر : السبعة ٣٣٩ والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٥٣٦ - ٥٣٧ و ٢/ ٢١٤ والنشر ٢/٢٩٠ - ٢٩١ ، ٣٥٣ والإتحاف ٢٦٠ ، ٣٦٤ والبحر المحيط ٥/ ٢٦٦ - ٢٦٧ و ٧/ ٣٣٤ .

(٨) ١١١/ هود ، وهي الآيَةُ التي فيها الشاهدُ . والذي في الأصْل قَوْلُهُ تعالى فى الآية ٣٢/ يس : " وإن كلاً لما جميع لدينا محضرون " بنصب " كلاً " ولعلَّ هذا من قبيلِ السَّهوْ ؛ فليس فى آية يَس هذه قراءةٌ بنصْب " كلا " ، والله أعْلَمُ .

فالمصدَرِيَّةُ تُذكرُ معَ نَواصبِ [1] الفعْلِ ، والمفسِّرةُ والزّائدةُ تُذكرانِ[2] في أبْنيَةِ الحروفِ.

وأمَّا المخَفَّفةُ : فلا بُدّ لهَا من العمَلِ في مُظْهَرٍ أو مُضْمَرٍ ، تقولُ : علمْتُ أنْ زَيدٌ مُنطَلِقٌ ، التقديرُ : أنَّهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، ومنْه قولُهُ تعالى ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[3] فالاختيارُ : أن ترفعَ ما بعدَها ، على أنْ تُضمرَ[4] فيها الهاءَ ، ولوْ نَصبْتَ بها ، وهي مُخففةٌ ، جازَ على أنْ تُضمِرَ الهاءَ[5] . وتليها الأسْماءُ والأفعالُ .

أمَّا الفعلُ : فإنْ كان/ مُستقبَلاً فُصِلَ بينَهُما في الإيجابِ بـ « السِّينِ» ٦١ و«سوْفَ» و «قَدْ» ، وفي النَّفي بحروفِهِ ؛ تقولُ : علِمْتُ أنْ سَيقومُ ، وسَوْفَ يقُومُ، وقد يقومُ ، وأنْ لا يقومُ ، وعليه قَوْلُهُ تعالي : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾[6] و ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾[7] و ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[8].

وإنْ كانَ الفِعْلُ ماضِيًا فُصِلَ بينَهُما في الإيجابِ بـ «قَدْ» نحو : علِمْتُ أنْ قد قامَ. وأمَا في النَّفي فقياسُه : أنْ يُنْفَى بـ « مَا » ؛ لِئلاَّ يلْتبِسَ بالدُّعاءِ ، كقولك: علمْتُ أنْ ماقامَ.

---

(١) انظر : صـ ٥٩٢.

(٢) انظر : ٢/٤٣٥-٤٣٦، ٢/٤٢٦.

(٣) ١٠/ يونس .

(٤) الأصول ١/ ٢٣٨ والتبصرة ٤٦٠ .

(٥) في الأصل : على أنْ لا تُضْمر لَها .

(٦) ٢٠/ المزّمّل .

(٧) ٧/ التغابن .

(٨) ٨٩/ طه .

فإن كان ماضيَ المعْنى مُستَقبَلَ اللَّفْظِ فتَدْخُلهُ «لَمْ» كقوله تعالي : ﴿أيَحْسَبُ أنْ لمْ يَرَهُ أحَدٌ﴾ (١).

وهذهِ الفواصلُ لابُدّ منها ، وقد قَرأ مُجاهدٌ (٢) : ﴿ لِمَنْ أرَادَ أنْ يُتِمُّ الرَّضاعَةَ ﴾ (٣). والفارِسِيُّ يذهبُ إلى أنَّها في قَوْله تعالى: ﴿ لَوْلاَ أنْ مَنَّ اللَّهُ علَيْنا﴾(٤) مُخففَّةٌ (٥) ، واسْتُغْنِيَ بِـ «لاَ» قَبْلَها عن الفاصِلِ ، وكذلك هِي مُخَفَّفَةٌ

في قولِهِ تعالى ﴿ وَأنْ لَيْسَ لِلإنْسَانِ إلاَّ مَا سَعى ﴾(٦) بغير فاصِلٍ ؛ لِمَا فيها من النّفْي ؛ ولأنَّها فِعْلٌ جامِدٌ ؛ فبَعُدَ عن الأفْعالِ .

وَأمَّا الاسْمُ إذا وَلِيَهَا : فلَمْ يحْتَجْ إلى عِوَضٍ ، تقولُ : عَلِمْتُ أنْ عَمْرو ذاهِبٌ ، وكقوْلِهِ (٧) :

في فِتْيةٍ كَسُيوفِ الهنْدِ قد علِموا أنْ هالكٌ كُلُّ مَنْ يحفَى وينتَعِلُ (٨)

وأمَّا قولُهم : " أمَا أنْ يَغْفِرُ اللَّهُ لك" و " مَا أنْ جزاكَ اللَّهُ خيْرًا " ؛ فإنَّما جازَ لأنَّهُ دُعاءٌ .

---

(١) ٧/ البلد ..

(٢) قال أبو حيَّان في البحر المحيط ٢/ ٢١٣ : ".. وقُرِئَ أنْ يُتِمُّ بِرَفْعِ يُتمّ و نَسبَها النَّحْوِيُّونَ إلى مُجاهِدٍ .."

(٣) ٢٣٣/ البقرة .

(٤) ٨٢/ القصص .

(٥) لم أقفْ على هذا الرأي في كتب الفارسيِّ المطبوعَة ، ولا في غيرها.

(٦) ٣٩/ النجم .

(٧) هو الأعْشى . ديوانه ٥٩ ، وشطْرُهُ الثّاني في الدّيوانِ هكذا :

أنْ لَيسَ يَدفَعُ عنْ ذي الحيلَةِ الحِيَلُ

(٨) وهو من شواهد سيبويه ٢/ ١٣٧ و ٣/ ٧٤ ، ١٦٤ ، وانظر أيْضا : الخصائص ٢/ ٤٤١ والمنصف ٣/ ١٢٩ والمحتسب ١/ ٣٠٨ والتبصرة ٤٦١ وابن يعيش ٨/ ٧٤ والخزانة ٨/ ٣٩٠ و ١٠/ ٣٩١.

وأمَّا مواضِعُ هذه المخفَّفةِ فبَعْدَ الفعلِ المحقَّقِ، كَعَلِمْتُ، ورأيْتُ ووَجَدْتُ.

ومواضِعِ المصدريَّةِ: بعد أفْعالِ الطَّمعِ والاشْفاقِ؛ كطَمِعْتُ، ورَجَوْتُ وخِفْتُ. فإنْ قَوِيَتْ أفعالُ الطَّمَعِ فقُرِبَتْ من اليقينِ جازَ دُخولُ المخَفَّفةِ عليها، كقولِهِ (١):

ولاتَدْفِنانِي في الفَلاة فإنَّني أخافُ إذا ماَمُتُّ أنْ لاَ أذوقُها

[وبعد أفْعال الظَّنِّ، مثل] (٢)حَسِبْتُ، وظنَنْتُ، وخِلْتُ، فإن قَرِبُتْ من ١٦٢ باب العلْمِ واليقينِ كانَتِ المخفَّفةُ بعْدَهَا، كقوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لاَ تَكُونُ فِتْنَةٌ ﴾(٣) بالرّفع(٤)، تقديرُه: حَسِبُوا أنَّه لا تكونُ فِتْنَةٌ، أيْ (٥): تَيقَّنُوا، وإنْ كانتْ على بابها مِن الظنّ كانَتِ المصدريَّةُ بعدَها، وعليه قُرِئَت هذه الآيةُ بالنَّصْبِ(٦)، ومثلُه قولُه تعالى ﴿ الٓمٓ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾(٧).

---

(١) هو أبو محجن الثقفيّ. ديوانه ٨.
وانظر: تفسير الطبرى ٢/٤٦١ و ٥/٦١ والمغني ٣٠ وشرح أبياته ١/١٣٨ والخزانة ٨/٣٩٨.
الفلاةُ: الأرْضُ المهلكةُ الّتى لا نَبْتَ فيها ولا ماءَ.

(٢) تتمّة يقتضيها المقام.

(٣) ٧١/ المائدة.

(٤) وبه قرأ أبو عمرو وحمزه الكسائيُّ ويعقوبُ وخلفُ، ووافقهُم اليزيديُّ والأعمشُ.

(٥) انظر: الأصول ٢/٢٠٩ والتبصرة ٤٦٣ ومشكل إعراب القرآن ١/٢٣٩.

(٦) وبه قرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وعَاصِمٌ وابْنُ عامرٍ: انظر في تخريج القراءتين: السَّبعة ٢٤٧والتيسير ١٠٠ وإبراز المعاني ٢٩٨ والبحر المحيط ٣/٥٣٣ والنشر ٢/٢٥٥ والإتحاف ٢٤٠.

(٧) ١، ٢/ العنكبوت.

الحُكم السَّادِسُ : قد أَبْدلوا من هَمْـزَةِ " إنَّ " المكسُورةِ هاءً ؛ فقالوا : "لَهِنّكَ لَرَجُلُ [١] صدْقٍ " ، قالَ الشّاعرُ [٢] :

أَلا يا سَنابَرْقٍ على قُلَلِ الحِمىَ   لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيّ كريمُ

قالَ سيبويه : وهذه كلمةٌ يَتكلَّم بها العربُ في حالِ اليمينِ وليْسَ كُلُّ العَرَبِ [٣] يتكلَّمُ بها ، ولَحِقتْ هذه اللّامُ كما لحقَتْ " ما " حينَ قُلْتَ : إنَّ زَيدًا لَمَا ليَنْطلِقَنَّ ، فاللّامُ الأولى في " لَهِنَّك " لاَمُ اليمينِ ، والثّانيَةُ : لامُ " إنَّ " وهي في " لَمَا لاَمُ" إنَّ " ، وفي " لَيَنْطَلِقَنَّ " لامُ اليمينِ ؛ لدُخولِ النُّونِ مَعَها .

وتكون " إنَّ " بمعنى " نَعَمْ " وَستَجِيءُ فى أَبنَيَةِ الحروفِ [٤].

وكذلك أَبْدلوا مِن هَمْزَةِ " أَنَّ " المفتوحَةِ " عَيْناً " في لُغةِ تميمٍ إبْدالاً مُطَّرداً [٥]؛ فقالوا : يَحسِبُ عَنىِّ قَائمُ ، أيْ : يَحْسِبُ أَنيِّ قائِمُ .

---

(١) فى الأصل : الرّجل .

(٢) وهو رجل من بني نُميْر ، كما ذكر البغداديُّ في الخزانة .

انظر : الخصائص ٣١٥/١ و ١٩٥/٢ وسر صناعة الإعراب ٥٥٢ وابن يعيش ٦٣/٨ و ٢٥/٩ و ٤٢/١٠ والمغني ٢٣١ وشرح أبياته ٣٤٧/٤ ، ٣٥٠ والخزانة ٣٥١/١٠ .

السنا : البْرق . القُلَلُ : جمعُ قُلَّةٍ ، وهي من كل شيءٍ أعلاهُ . الحِمى : المكان الذى يُحْمَى من النّاسِ فلا يَقْربهُ أحدٌ وأرادَ به : حِمَى حَبِيبَتِهِ . من برْقٍ : تمييزٌ مجرور بـ " مِن " .

(٣) الكتاب ١٥٠/٣ : هذا وفي كلام سيبويه الذى نقله عنه ابن الأثير سقطٌ به بين قوله : " يتكلّم بها وقوله: ولحِقتْ هذه اللّامُ .. " فالذي في الكتاب : " وليس كلّ العرب يتكلّمُ بها ، تقول : لهنّك لرَجُلُ صدْقٍ فهي " إنّ " ولكنّهُمْ أبْدلوا الهاءَ مكان الألفِ ، كقوْلِهِ : هرَقْتُ...".

(٤) انظر : ٤٢٨/٢ .

(٥) وهذا الإبدال هو المعروفُ بِعَنْعنَةِ تميم . انظر : سرّ صناعة الإعراب ٢٢٩ - ٢٣٠ .

الحكمُ السَّابعُ : " كأنَّ " تَعْمَل مُثقَّلَةً كما سَبَقَ ، ومُخفَّفةً عند بعضِهِم ، كقول الشّاعرِ (١) :

وَوَجْهٍ مُشْرِقِ النَّحر   كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

ويُرْوَى : ثَدْيَيْه (٢)

وقد أجازوا : مَررْتُ [كَأَنْ زَيْدٍ] (٣) أيْ : كَزَيْدٍ ؛ و " أَنْ " زائِدةٌ توكيدًا ، ومِثْلُه قولُ اليَشْكُرِيِّ (٤) :

فَيَومًا تُوَافينا بوجْهٍ مُقَسَّمٍ   كأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطو إلَى وَارِقِ السَّلَمِ

فَجرُّ " ظَبْيةٍ "على زِيادَةِ "أَنْ"، ويجوزُ نصبُها ، على إِعمالِها، ورَفْعُها، على إِضْمارِ اسْمِها فيها .

---

(١) لم أقِفْ على اسْمه .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٢/ ١٣٥ ، ١٤٠ . وانظر أيْضا : الأصول ١/ ٢٤٦ والإنصاف ١٩٧ وابن يعيش ٨٢/٨ والخزانة ٣٩٨/١٠ .

حُقَّان : تثنية حُقّ – بِضمّ الحاءِ وتشْديد القاف وهو ما يُنحَتُ من خشبٍ أو عاجٍ أو نحو ذلك ، والعربُ تُشبِّه الثديَيْن بالحُقّ فى اكتنازهما ونهودهما .

(٢) وعلى هذه الرواية يكون البيْتُ شاهداً على إعمالها مخفّفةً .

(٣) تتمّة يلتئم بمثلها الكلام .

(٤) هو باغِتْ بن صريم اليشكريّ ، وقيل : هو كعب بن أرقم اليشكريّ ، ونُسب البيْتُ إلى غيرهما من اليشكريّينَ .

وهو من شواهد سيبويه ٢, ١٣٤ و ١٦٥/٣ ، وانظر أيْضا : الأصول ٢٤٥/١ والمنصف ١٢٨ والتبصرة ٢٠٨ والإنصاف ٢٠٢ وابن يعيش ٨٢/٨ والمغنى ٣٣ وشرح أبياته ١٥٨/١ و ٥/ ١٩٧ والخزانة ٤١١/١٠ و ٢٢٠/١١ .

المقسَّم : المحسَّن ، وأصلُه من القَسَمات ، وهي مجارِي الدّموعِ وأعالِي الوجه ، واحِدَتُها : قَسِمَةٌ بكسْرِ السِّين وفتحِها .

١٦٢/ب

وقد نَصَبوا الحالَ عنها مُثقَّلةً ، قال (١)

كَأَنَّـه خَارِجاً من جَنْبِ صَفْحَتِـهِ سَفُّـودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

الحكم الثَّامنُ : قد أَضْمروا في " لكنَّ " اسمَها ، ورَفَعوا ما بعْدَهَا، كقول الفرزْدَقِ (٢) :

فلو كُنْتَ ضَبيًّا عَرفْتَ قرابَتي ولكنَّ زَنجِيٌّ عظَيمُ المشَافِرِ

---

(١) هو النابغة الذبيانيُّ . ديوانه ١٩ .

وانظر : الشعر لأبي عليٍّ الفارسيِّ ٢٦، ٢١٩، ٢٤٨ والخصائص ٢/٢٧٥ ونتائج الفكر ٣٤٤ والخزانة ٣/١٨٥.

كأَنَّهُ : الضَّميرُ يعود على " المِدْرَى " المراد به قرنُ الثَّور ،والمِدْرَى مذكور فى بيتٍ سابقٍ على الشاهد: يقول فيه :

شك الفريصةَ بالمدْرَى فأنْفَذَها

والهاءُ في " صفْحَته " تعود إلى " ضمران " وهو اسمُ كلْبٍ مرَّ ذكره أيْضا .

والسَّفُّودُ – بفتح الأوَّل وضمِّ الثَّاني مشدَّدا " الحديدةُ التي يُشوَى بها الكبابُ . الشَّرْب – بالفتح – جمع شارب . نَسُوه : تركوه حتى النَّضج . المُفْتَأَدُ بزنة مُفْتَعَل : مَحلّ الفَأْدِ ، بسكون الهمزة ، وهو الطَّبْخ ، أي النَّضج .

يُشبه الشاعرُ قرْنَ الثَّورِ النافذَ في جنْبِ الكَلْبِ بسَفُّودٍ فيه شِوَاءٌ لأناسٍ يشربون الخمرَ ، نَسُوه عند مُفْتَأَد .

(٢) ديوانه (الصاوى ٨١ ٤ ط ١٣٥٤ هـ) .

وهو من شواهد سيبويه ٢/١٣٦ ، وانظر أيْضا : مجالس ثَعْلب ١٢٧ والأصول ١/٢٤٧ والمنْصف ٣/١٢٩ والتَّبصرَة ٢٠٧ وابن يعيش ٨/٨١ والبحر المحيط ٦/١٢٨ والمغني ٢٩١ وشرح أبياته ٥/١٩٦ والخزانة ١٠/٤٤٤ .

المشافر : جمع مِشْفَر – بزنة منبَرَ – وهو كالشَّفَةِ للإنْسانِ ، وقد يُقال للإنَسان مَشافِر ، على سبيل الاستعارة ، والأصلَ في المشفَر أنْ يكون للبعَير .

كأنَّه قالَ : ولكنّكَ زَنجيٌّ عظيم المشافرِ لا تعرفُ قرابتي ، قالَ سيبويه : والنَّصبُ أكْثرُ في كلامِ [1] العَرَبِ ،ويكون ُالخبرَ مُحَذوفاً ؛ تقدْيُره : رجلٌ يعرفُ قَرابتَى ، وقدَّره قومٌ بـِ " أَنْتَ " [2].

الحكم التاسعُ : منِ العَرب مَن يَنْصبُ الاسْم وَالخبر بِـ " ليْتَ " ؛ حَمْلاً لها على " أتمنىّ " أَو " وَدِدْتُ " ؛ فتقولُ : ليْت زَيْداً قائمًا ، وعليْه أَنشَدُوا :

يا لَيْتَ أَيّامَ الصِّبا رَوَاجِعا[3]

وقولُه[4] :

فليْت اليوْمَ كانَ غِرارَ حَوْلٍ ولَيْتَ اليوْم أيَّامًا طوالاً [5]

ورَوى الكسائيُّ : " ليْت الدّجاج مذَبّحًا " والبصّرِيُّ ينصِبُ ما كانَ مِن هذا ، على الحالِ[6] ، ويَحذِفُ الخبرَ ، كما حَذَفوه من قوْلِهِم : ليْت شِعْرِي أَزَيْد مُنْطَلِقٌ أَمْ عَمْروٌ ، فـ " شِعْرِي " اسْمُ " لَيْتَ " وخَبَرُها محذوفٌ ، والجملَةُ بَعْدَها منْصوبَةٌ بِـ " شعْرى " ، وأَغْنَتْ عن الخبر .

---

(١) الكتاب ٢/١٣٦ .

(٢) انظر : شرح أبيات المغني ٥/ ١٩٧ .

(٣) مَّر هذا الشاهد فى صـ ٥٣٨.

(٤) لم أَقِفْ على اسْمِه .

(٥) فى الأصل : طولا . وانظر البيت فى مجالس ثعلب ١٩٦ وشرح الكافية الشافية ٥١٦ .
غِرارَ حَوْلٍ : مثل حَوْلٍ ، أو مقدارَ حَوْلٍ ، والغِرارُ في الأصل – المثالُ الذى تُطبَعُ عليه نِصالُ السِّهام.

(٦) انظر : ابن يعيش ١/ ١٠٤ و٨/ ٨٤ .

وقد امْتَنَعوا من الجَمْع بينَ"لَيْتَ" و "سَوْفَ" ، ولمْ يمتَنِعوا في "لَعَلَّ"، تقولُ: لَعلَّ زَيْدًا سيقومُ ، وسَوْفَ يقومُ ، ولا تقولُ : ليْتَ زَيْدًا سَوْفَ يقومُ .

الحكمُ العاشِر : زَعَمَ أبو زيْدٍ أنَّ مِنْ العَرَبِ مَنْ يَجُرّ [1] بِـ"لَعَلَّ" وأنْشَدَ [2] :

فقُلْتُ ادْعُ أُخْرى وارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً   لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ منْكَ قريبُ

وقد أدْخَلَ بعضُهُم " أنْ " مع المضارِعِ في خَبرِها فقالَ : لَعَلَّ زيْدًا أنْ يقومَ [3]، وأَنْشَدَ[4] :

لَعَلَّكَ يومًا أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ   عليْكَ من اللّائي تَرَكْنَكَ أجْدَعَا

---

(١) لم أَقِفْ على هذا الزّعْم لأبي زَيْدٍ فى نوادره المطبوعة . قال أبو على الفارسىّ فى " الشعر " ٧٥ : "وعلى التخفيف يُحَملُ ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر : " فقُلْت .. " .

(٢) لكعْب بن سعْدٍ الغنوىّ ، والبيتُ ورد في نوادر أبي زيد المطبوع ٢١/١ بروايتيْنِ ، أُولاهُما : لعلَّ أبا المغوارِ ، بالنّصْبِ ، والثانيةُ : لَعا لأبي المغْوارِ ، هذا وقد أشار محقّقُ الكتاب إلي أن الرّواية فى الطبعة القديمة : لَعَلّ أَبِى المغوارِ ، بالجر . قال ابن جِنّى فى سِرّ صناعة الإعراب ٤٠٧ : "وحكى أبوزيْدٍ أنَّ لُغَةَ عقيل : لَعَلَّ زيدٍ مُنْطَلِقٌ ، بكسْرِ اللّامِ الآخِرَةِ من " لَعلَّ " وجرّ " زيدٍ " ، وقال كعْبُ بنُ سعدٍ الغنوىّ : " .. البيت " .

وانظر البيت فى : الشعر ، لأبى على الفارسى ٧٥ وسر صناعة الإعراب ٤٠٧ والمغني ٢٨٦ ، ٤٤١ وشرح أبياته ١٦٦/٥ والخزانة ٤٢٦/١٠ .

(٣) انظر : الكامل ٢٥٤ ، ٥٥٣ .

(٤) لِمُتَمِّم بن نُوَيْرَةَ . المفضَّلِيَّاتِ ٢٧٠ .

وانظر : المقتَضَب ٧٤/٣ والكاملِ ٢٥٤ ، ٥٥٣ وابن يعيش ٨٦/٨ والمغنى ٢٨٨ وشرح أبْياتِهِ ١٧٥/٥ والخزانة ٣٤٥/٥ .

تلُمّ : تنْزِلُ ، والإلْمامُ : النُّزولُ . المُلمَّةُ : البَلِيَّةُ النَّازِلَةُ .

الأَجْدَعُ : المَقْطوعُ الأنْفِ والأذُنِ ، ويُستَعْمَلُ فى الذَليل ، وهو المُرادُ هُنا .

تشْبيهاً لـ " لَعَلَّ " بـ " عَسَى " ، كما شُبِّه " لَيْتَ " بـ " ودِدْتُ "، وبعْضُهُم ٦٣ جَعَل الُجثَّةَ [1] الحدَثَ ؛ اتِّسَاعًا ، كما قالَ [2] :

فإنَّما هِيَ إِقْبالُ وإِدْبارُ

وبعْضُهُم جَعَلَ الخبَر محْذوفاً ، تقديرُه : تَهْلِكُ لأنْ تُلِمّ مُلِمّةٌ ، و "أَنْ " مَفْعولٌ لَهُ .

النَّوعُ الثَّاني

فى المشبَّه بِـ " لَيْسَ " ، وفيه فرْعانِ :

الفرْعُ الأَوَّلُ : في تعريفها : اعلم أَنَّ المشابَهَةَ تَقْتَضِي تَأَثُّراً ، وهذا قِياسٌ فى العربيَّةِ مُسْتَمِرٌّ ؛ أَلاَ تَرى أَنَّ ما بُنِيَ من الأسْماءِ إِنَّما بُنِيَ لِشَبَهِ الحروفِ، وأَنَّ ما أُعْرِبَ من الأفعالِ إِنَّما أُعْرِبَ لمشابَهَتِه الأسْماءَ ، وأَنَّ ما أُعْمِلَ من الأسْماءِ ، أَو مُنِعَ الصَّرفَ فلمشَابَهَتِهِ الأَفْعالَ ؟ فكذلكَ " ما " النَّافِيَةُ لمشارَكَتِها " لَيْسَ " في نَفْيِ الحال ، وفي الدُّخولِ على المبتدأ و الخَبَرِ ، ودُخولِ " الباءِ " فى خَبَرِها ، حَمَلَهَا أَهْلُ الحجازِ [3] في العَمَلِ عليها بِشَرِيطَةٍ ، فَقالوا : ما زَيْدٌ قائِماً .

---

(١) انظر : ابن يعيش ٨٧/٨ وما في حاشية الصفحة المذكورة .

(٢) البيتُ للخنساء . ديوانها ٤٨ .

وهذا عجز البيت وصدره :

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّى إذا ادَّكَرَتْ

وهو من شواهد سيبويه ٣٣٧/١ ، وانظر أيْضاً : المقتضب ٢٣٠/٣ و ٣٠٥/٤ والكامل ٣٧٤ ، ١٣٥٦ ، ١٤١٢ ، والخصائص ٢٠٣/٢ و ١٨٩/٣ وابن يعيش ١١٥/١ والخزانة ٤٣١/١ .

(٣) انظر : التبصرة ١٩٨ .

وبنو تميم لا يعملونها ، وسيبويه يجعل القياس(1) لهم .

وقد أَجْمَعَ القُرّاءُ على لُغَةِ أَهْلِ الحجازِ في قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بشراً ﴾ (2) واخْتَلَفوا في قوله تعالى ﴿ ما هُنَّ أُمَّهَاتُهم ﴾(3) رَفْعًا(4) ونَصباً(5) .

فإن أدْخَلْتَ في خَبَرِها الباءَ جَرَرْتَهُ بها فقُلْتَ : ما زَيْدٌ بقائِمٍ .

وأَكْثَرُ ما يَجِئُ في الشِّعر : اللُّغَةُ التميميَّةُ .

ولَفْظَةُ " ما " : تَقَعُ في الكلام على معانٍ كثيرة ، منها هذه النَّافِيةُ وهي موضوعَةٌ لِنَفْيِ الحالِ في قولك : ما يَفْعَلُ زَيْدٌ ، وما زَيْدٌ قائِمٌ ، ولِنَفْيِ

---

(1) قال في الكتاب 57/1 : " وأمَّا بنو تميمٍ فيُجرونَها مُجرىَ " ما " و " هَلْ " أيْ : لا يُعْمِلونَها في شيْءٍ ،وهو القياسُ ؛ لأنَّهُ ليس بِفِعْلٍ وليْسَ " ما " كَـ " لَيْسَ " ولا يكونُ فيها إِضمارٌ " .

(2) 31/ يوسف .

قال الفرّاءُ في معاني القرآن 42/2 :

" وقوله :" ما هذا بَشَراً " نَصَبْتَ " بَشَرًا " لأنَّ الباءَ قد استُعْمِلَتْ فيه ؛ فلا يكادُ أَهْلَ الحجازِ ينْطِقونَ إلاّ بالباءِ ، فلمَّا حذَفوها أحَبُّوا أنْ يكونَ لها أثرٌ " فيما خرجَتْ منه ، فنَصبُوا على ذلك ، ألا تَرى أنَّ كُلَّ ما في القرآنِ بالباءِ إلاّ هذا وقولَه " ما هُنَّ أُمَّهاتهم " . وأمَّا أهْلُ نجْدٍ فيتكلّمونَ بالباءِ وغَيْرِ الباءِ ، فإذا أسقَطوها رفَعوا ... " وقال أبو حيَّان في البحر المحيط 304/5 : " .. ولُغَةُ تميمٍ الرَّفْعُ ، قال ابنُ عَطِيَّة : ولم يقرأ بِهِ ،ومَنْ قرأ على سَلِيقَتِهِ من بَني تميمٍ قرأ " بَشَرٌ " بالرَّفْعِ، وهي قراءَةُ ابن مَسْعودٍ ، انتهى .. " .

(3) 2/ المجادلة .

(4) وبه قرأ عاصِمٌ في رواية المفضلِ ، والرَّفْعَ لُغَةُ تميمٍ ، قالَ أبو بكرِ بنِ مُجاهد : " ولَمْ يُختلَفْ في أنْ الحرفَ نَصْبٌ في لَفْظِ حَفْصٍ ، ولمْ يَرْوِهِ - يعني الرفعَ - عَنْ عاصِمٍ غيرُه " أي غير المفضَّل ، انظر : السبعة 628 وشواذُّ ابن خالويه 153 والبحرُ المحيط 232/8 .

(5) وبه قرأ الجمهور . انظر ما سَبَقَ من تخريج .

الماضي ، إذَا أُريدَ تَقْريبُـه من الحال ، كقولكَ : ما فَعَل زَيْدٌ ، قالَ سيبويْه : أمّا " مَا " فَهِيَ نفيٌ لقَوْلِ القائِلِ: هُو يفعَلُ، إذا كانَ فِعْلَ حالٍ ، إذا قالَ : لَقد فَعَل ، فإنَّ نَفْيَه(١) : ما فَعَلَ .

وأمَّا باقي معَانيها : فسَنَذْكُرُها في أَبْنِيَةِ الحُروفِ (٢) .

الفرْعُ الثاني : فى أحْكامِها :

الحكُم الأوَّلُ : لكُلِّ أصلٍ من القُوَّةِ ما يَفْضُل بِهِ مُشْـبِهَـهُ ، ألا تَرَى أنَّ الفِعْلَ ٦٣ أقْـوى فـي العَـمَلِ من اسْمِ الفـاعلِ ،وأنَّ اسْمَ الفـاعلِ أقْـوَى فـي العَـمَل من الصفَةِالمشَبَّهَةِ بِهِ ؟ فكذلكَ " ما " و " ليْسَ " ، فعَمِلَتْ " ليْسَ " في المعْرفَةِ والنكَرَةِ، وتَقدُّمَ خَبَرُها على اسْمِها إجْماعاً ، وعليْها عند سيبويهِ (٣) ، ويُفـصَل بَيْنَ اسْمِها وخَبَرِها بـ" إلاَّ " وعَمَلُها باقٍ عليها .

ولَمَّا كانتْ " ما " فرْعًا علَيْها نَقَصتْ عَنْها ، فاذا تَقَدَّمَ خبرُها ، أوفُصل بيْنَ اسْمِها وخَبَرِها بـ " إلاَّ " ، أو جاءَ بعدَهُ ما ينْقُضُ النفْيَ ، بَطَلَ عملُها . وارْتَفَعَ الخَبرُ إجْماعًا ، لِنَقْصِ أسْبابِ المشابَهَه بيْنَها وبينَ ما أشْبَهَتْهُ ، فتقولُ : ما قَائِمٌ زَيدٌ ، وما زَيدٌ إلاَّ قَائِمٌ ، ومازَيدٌ قائمًا ، بل قاعِدٌ ، و ما عَمرٌو جالِسًا لكنْ قائِمٌ ، فارْتَفَع ما بَعْدَ " بَلْ " و " لَكِنْ " لإخراجِهِما ما بَعْدَ هُما إلى الإِيجابِ .

---

(١) الكتاب ٤ /٢٢١

(٢) انظر ٢/٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٤٤ .

(٣) في الانصاف ١٦٠: ذَهَبَ الكوفيّون إلى أنّه لا يجوزُ تقديمُ خَبَرِ " ليسَ " عليها ، وإليْه ذَهَبَ أبوالعبّاس المبرِّدُ من البصريِّينَ ،وزَعَمَ بَعْضُهُم أنّه مَذْهَبُ سيبويه ،ولَيْسَ بصحيحٍ ، والصَّحيحُ :أنّه لَيْسَ له فى ذلك نصٌّ .. " .

وقد جاءَتْ فى الشّعر مُعْمَلَةً مع الفْصلِ وتقدُّم الخبرِ ، قالَ الفرزدقُ(١) :

فأصْبَحوا قد أَعادَ اللّـهُ دَوْلَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

وقال الآخرُ (٢) :

وما الدّهْرُ إلاَّ مَنْجُنونًا بأَهلِـهِ وما صاحِبُ الحاجاتِ إلاَّ مُعَذَّبَا

وقد تأَوّلوا ذلكَ تأْويلاً بعيدًا .(٣)

الحكمُ الثّاني : تدخلُ الباءُ فى خبرها ، كما دَخَلَتْ فى خَبرِ " لَيْسَ " فتقولُ ما زيْدٌ بقائِمٍ، وما زيدٌ بآكِلٍ طعامَك ، وما زيْدٌ طعامَك بآكِلٍ ، فإنْ قُلتَ : ما طعامَك زيدٌ بآكِلٍ ، لمْ يُجزْ ؛ للفصلِ بين العاملِ والمعمولِ ، وقد مَنَعَ الفارسيُّ من دُخول الباء (٤) على خبرِها ، فى لُغَةِ تميمٍ ،وهى فى أَشْعارِهِمْ مَوْجودَةٌ .

---

(١) ديوانه ١/ ٨٥ .

وهو من شواهد سيبويه ١/٦٠ ، وانظر أيْضا : المقتضب ١٩١/٤ والمغني ٨٢، ٣٦٣ ، ٥١٧ ، ٦٠٠ وشرح أبياته ١٥٨/٢ والخزانة ١٣٣/٤ .

(٢) قال السُّيوطى فى شرح شواهد المغنى ٢٢٠/٢ : إنه بعض بنى سَعْدٍ .

وانظر : المحتسَب ٣٢٨/١ والضرائر والمقرّب ٧٥ ، ١٠٣/١ والمغنى ٧٣ وشرح أبياته ١١٦/٢ والخزانة ١٣٠/٤ .

المنجنون : الدّولاب الذى يُسْتَقَى عليْه ، وهو مُؤَنَّثٌ .

(٣) ومن تأويلاتهم لبيت الفرزدق : أن مِثْلَهم " ليس خَبراً لـ " ما " وإنما خبرٌ للمبتدأ مرْفوعٌ ، لكنَّه بُنِىَ على الفتحِ ؛ لإضافَتِهِ إلى مَبْنِىّ ؛ لأنَّ المضافَ إذا كانَ مُبْهَماً كَـ " غَيْرٍ " و " مثلٍ " و " دونٍ " وأضيف إلى مَبْنيٍّ ، كقوله تعالى : " إِنَّه لَحَقٌّ مثلَ ما أنكم تَنْطِقُونَ " بِفَتْحِ " مثلَ " انظر : شرح أبيات المغنى ٢/ ١٥٩ - ١٦٠ .

ومن تأويلاتهم لقوله : وما الدهرُ إلا مَنْجَنونا ... : أنّ الأوّل أصلُه : وما الدّهرُ إلا يَدورُ دَوَرَانَ مَنْجُنونٍ ، و " يدُور " خَبرُ المبتدأ ، فحُذِفَ هو والمصْدَرُ ،وأُقيمَ : منجنونٌ " مُقامَ المصْدَر .

أمَّا الثّانى فأصلُه : وما صَاحِبُ الحاجاتِ إلا يُعَذّبُ مُعَذَّباً . أىْ : تعذيباً ، فـ " يُعذَّبُ " خَبَرُ المبتدأ ، فحُذِفَ وبقِيَ مَصْدَرُه ؛ فلا عَمَلَ لـ " ما " فى الموضعَيْنِ . انظر : شرح أبيات المغنى ١١٨/٢ .

(٤) انظر : الشعر ٤٤٣ - ٤٤٤ .

الحكم الثالثُ : إذا دَخَلَتِ الباءُ في خَبَرِها جازَ لكَ العطْفُ علىَ موْضعِ ١٦٤
الجارّ والمجرورِ ، تقولُ : ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً ، فإنْ رفعْتَ به شَيْئًا من سَبَبِه فكذلكَ ، تقولُ : ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً أبوهُ ، وإنْ رَفعْتَ بِهِ أَجْنَبِيّاً لم يصحّ النّصبُ ؛ لأنّه لا يتقدّم خَبَرُها على اسْمِها ؛ فلا تقولُ : ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً عَمرٌو ، فإنْ جَعَلْتَ مَوْضِعَ " ما " " لَيْسَ " جاز ؛ لِتَقَدُّمِ خَبَر " لَيْسَ " على اسْمِها فإنْ جَررْتَ " قاعِداً " لم يَصِحَّ رَفْعُ الأجْنَبِيِّ في " لَيْسَ " و " ما " عِنْد سيبَوَيْهِ،[1] وجازَعِنْدَ الأخْفَشِ [2]؛ لأنّه عَطْفٌ على عامِلَيْنِ [3] .

الحكم الرّابعُ : قد حذفوا اسْمها مع نَقْضِ النّفْيِ ، وأعملوها ، قال الأَخْفَشُ : إنْ شِئْتَ قُلْتَ – وهو رديءٌ – ما ذاهبًا إلا أخواكَ ، و : ما ذاهبًا إلاّ جارِيَتُكَ ، تُريد : ما أحدٌ ذاهباً [4] إلا أخواكَ ، قال ابْنُ السّرّاج : لا يُحذفُ "أحَدٌ " وما أَشبَهَهُ حتّى يكونَ مَعَه كلامٌ ، نحو : ما منْهُما ماتَ إلاّ رَأَيْتُهُ يفْعَلُ كذا وكذا [5] ، أيْ : ما مِنْهُما أحَدٌ ماتَ ،ومنْه قَوْلُهُ تعَالى :﴿ وَمَا مِنَّا إلا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾ [6] .

الحكم الخامِسُ : قد كَفُّوا " ما " بِـ " إنْ " ، وأَبْطَلوا عَمَلَها ، فقالوا : ما

---

(١) الكتاب ١/٦١ .

(٢) انظر : المقتضب ٤/٩٥ والأصول ١/٩٠ .

(٣) وهو جائزٌ عند الأخفش ، وغَيْرُ جائزٍ عند سيبويْه . انظر : التبصرة ١٤٤ – ١٤٦ وما في حاشيتها .

(٤) انظر : الأصول ١/ ٩٤ – ٩٥ هذا وقد انتهى كلام الأخفش – كما ذكر ابن السّرّاج – عند قوله : تُريدُ : ما أحدٌ ذاهبًا .

(٥) الأصول ١/ ٩٥ ، ٤١٢ .

(٦) ١٦٤/ الصافات . قال الزّجّاجُ : " المعْنى : ما منا مَلَكٌ إلاّ له مقامٌ مَعْلوم " . معاني القرآن وإعرابه ٤/٣١٦ .

الحكم الخامسُ : قد كَفُّوا " ما " بـِ " إنْ " ، وأَبْطَلوا عمَلَها ، فقالوا : ما إنْ زيْدٌ قـائِمٌ ، وبعْـضُـهم يُدْخلُ " إنْ " مَعَ وجـودِ " البـاء " ،وتكونُ " إنْ " عندَهُ زائدةً ؛ فتقولُ : ما إنْ زيْدٌ بقائمٍ ، كقولِ الشاعرِ [1] :

لَعَمْرُكَ ما إِنْ أَبو مالكٍ   بِوَانٍ ولا بِضَعيفٍ قُوَاهْ

النَّوعُ الثَّالِثُ:

فى " لا " النافيَةِ ، وفيه فرعانِ :

الفرْعُ الأَوَّلُ : فى تعـريفـهـا " لا " النَّافِيَـةُ مـحمولـَةٌ فى الـعَمَل على " إنِ " المخفَّفَة ؛ حَمْلاً للـشّيْءِ على نَقِيضِـه ، أَو على المـصْدَرِيَّة ؛ للمـشابَهَةِ اللّفظيّــة؛ فَـفَتَـحـوا بـهـا الـنـكرةَ المـفـردَةَ ، مـا دامَتْ تَليـهـا ،وبنَوْهـا مَـعـهـا إذا قَصَدوا العـمـومَ ؛ نفْياً للجنْـسِ ، إذا كانـتْ جواباً ، كقـولك : هَل مِـن /رجُـل فـى الدَّار ، ونحوَه ؛ فتقولُ فى الجوابِ : لا رجلَ فى الدَّارِ ، ولا غُلامَ عندَكَ ،ولارَجُلُ أَفْضَلُ منكَ ، فالرّجُلُ اسْمُ " لا " وهو مَبْنِيٌّ على الفتْحِ .

١٦٤/ب

وهُمـا فى تقدير المبتدأِ ،وما بعدَهُ خَبَرُها ، وهو مَرْفوعٌ بـها . وسيبويْه لا يرفَعُه بها ، وإنّمـا هو مَرفوعٌ على ما كـانَ عليـْه [2] ، قـالَ سيبويه : وأَمَّا " لا " فـتكونُ نَفْيًـا لقـول القـائِلِ :هُو يَفعَلُ ،ولـم يَقَعِ الفِـعْلُ فـتـقـولُ فى الجـوابِ [2]:لا يَفْـعلُ، وتَرِدُ فى الكلامِ على مَـعـانٍ ، هذا أَحـدُهـا ،ويَرِدُ باقـيـهـا فى أَبنيـة [3] الحروف .

---

(١) هو المتنخِّل الهذليُّ . الهذليّينَ ١٢٧٦ .

وانظر : الشعر والشعراء ٦٦٠ والهمع ١٢٧/٢ والخزانة ١٤٦/٤ .

(٢) الكتاب ٢٢٢/٤ .

(٣) انظر ٤٢٤/٢، ٤٢٥ ، ٤٢٧، ٤٢٨ .

الفرع الثانى : فى أحْكامِها :

الحكمُ الأوّلُ : سيبويه يَذْهَبُ إلى أنَّ حركَةَ الاسْمِ الَّذِى بعْدَ " لا " حَرَكَةُ بِناءٍ [1] ، ونزَّلَهُما مَنْزِلَةَ " خَمْسَةَ عَشَرَ " ووَافقَه جَماعةٌ من مُحقِّقِي النحاةِ[2]، وذهب الزّجاجُ [3] ومَنْ تَبِعَهُ - كالسِّيرافىِّ [4] والرُّمّانيِّ [4] - إلى أنَّها حركةُ إعرابٍ ، وتأوَّلوا قوْلَ سيبويه ؛ لأنَّهُ سمّاها نَصْبًا ولم يُسمِّها فَتْحًا ، وزَعَمَ آخرونَ أنَّها حركةُ إعرابٍ تُشْبِهُ حركةَ بِناءٍ [5] ، وعَكَسَ هذاالقولَ آخرونَ،[5] ولِكُلٍ منهم حُجّةٌ تَمسَّكَ بها .

الحكمُ الثّاني : إذا وقعتِ الأخبارُ أَجْوبةً فلابُدَّ أَنْ يكونَ عنْ سُؤالٍ ظاهرٍ أَو مُقدَّر ، والجوابُ يكونُ على وَفْقِ السُّؤَالِ فى العُمومِ والخُصوصِ ، فإذا قُلْتَ : لا رجلَ فى الدَّارِ ، فهذا نَفْىٌ عامٌ لجميعِ الرِّجالِ ؛ فينْبَغِي أَنْ يكونَ السؤال عاماً مثلَه ، كقولك : هَلْ من رجُلٍ فى الدَّارِ ؟ فاستَغرَقْتَ الجِنْسَ بِـ " مِنْ " ، فإذا قُلْتَ : لا رجلَ فى الدَّارِ ، فلا يجوزُ أَنْ يكونَ فيها رجُلٌ واحِدٌ ،ولا أكثرُ منه، فإذا حَذفْتَ " مِنْ " مِنَ السُّؤالِ فقلْتَ : هَلْ رَجُلٌ فى الدَّارِ ؟ جازَ أَنْ

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٤ - ٢٧٦ ، ٢٨٣ .

(٢) انظر : المقتضب ٤/ ٣٥٧ وانظر أيْضاحا شية الشيخ عُضَيْمة ففيها شرح لمذهب سيبويه ، وانظر أيْضا : الرضيّ على الكافية ١/ ٢٥٥ وفيها أنَّ الأخْفَشَ والمبرّدَ وافقا سيبويه .

(٣) قال في معاني القرآن وإعرابه ١/ ٦٩ : " وموضعُ « لا ريْبَ » نصبٌ ، قال سيبويه : " لا " لا تعْمَلُ فيما بَعْدَها فتنصبَه ، ونَصْبُها لما بعدها كنصْب " إنَّ " لما بَعْدَها ، إلاَّ أنها تنصبُه بغير تنوينٍ .. " وقال في مَوْضعٍ آخَرَ ١/ ٢٧٠ : " وقد شرحْنا أنَّ " لا " تنصبُ النكراتِ بغيْرِ تنوينٍ ، وبيَّنَّا حقيقةَ نَصْبِها .. " وقال في مَوْضعٍ ثالثٍ ١/ ٣٣٨ : " وقولُه - عزَّ وجَلَّ - « لا إكراهَ فى الدين »: «إكراهَ» نَصْبٌ بغيْرِ تنوينٍ " .

(٤) انظر : التصريح ٢/ ٢٣٩ والهمع ٢/ ١٩٩ .

(٥) انظر : الرضىّ على الكافية ١/ ٢٥٥ والهمع فى الموضع السابق .

يكونَ سُـؤالُك عَـنْ رجـلٍ واحدٍ ، وعـن أكثرَ مـنْه ، فيكونَ الجوابُ : لا رَجلٌ في الدَّارِ ، بالرَّفْعِ ؛ حَمْلاً على " لَيْسَ " إلاَّ أنَّ الموْضِعَ بها أَخصُّ ، فتقولَ : ما في الدَّار رجلٌ ، فيجوز أَنْ يكونَ فيها أكثرُ من رجُلٍ .

الحكمُ الثَّالثُ : الأَسْماءُ المنْفِيَّةُ بِـ " لاَ " تَنْقَسِمُ إِلى : مُفْرَدٍ ، ومُضافٍ ١٦٥/أ ومُشَابِهٍ للْمُضافِ ؛ بِطُولِهِ .

أَمَّا المفردُ : فكقـوله : لا رجُلَ عندَكَ ، ولا صاحبَ لكَ ، وقولِه تعالى : ﴿وَظَنُّوا أَلاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ﴾ (١) و﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ﴾(٢) .

وأَمَّا المضافُ : فكقوْلك : لا غُلامَ رَجُلٍ عندكَ ، ولا مَاءَ سَمَاءٍ لَك ، ولا مِثْلَ زيدٍ لكَ ،ومنْهُ قولُ ذي الرُّمَّة (٣) :

هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيٌّ لأَهْلِكَ جِيرَةٌ لَيَالِي لا أَمْثالَهُنَّ لَيَالِيَا

فَنَصبَ " أَمْثَالَهُنَّ " بِـ " لاَ " وهي نَكِرَةٌ . وإِنَّمـا لم يبنوا المُضَـافَ لأنَّهُ يُعاقِبُ التَّنْوينَ ، ومـا فيـهِ تَنْوينٌ لايُبْنَى ، وهو على ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ لا " لامَ " إِضافَةٍ مَعَهُ ، وهو هذا ، وضَرْبٌ مَعَهُ " لامُ " الإِضافَةِ ، وسَنُفْرِدُ له (٤) حُكْماً .

---

(١) ١١٨/ التوبة .

(٢) ٤٣/ هود .

(٣) ديوانه ١٣٣ .

وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٢٩٢ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٣٦٤/٤ والأصول ٣٨٨/١ ، ٤٠٤ والتبصرة ٣٩٠ وابن يعيش ١٠٣/٢ .

(٤) انظر صـ ٥٧٤ - ٥٧٥ .

وأمَّا الطَّوِيلُ : فَبِمَنْزِلَةِ المضافِ ، تقولُ : لا خيرًا مِنْ زيدٍ عندك ،ولا ضارِباً عَمْرًا في الدَّارِ ،ولا تَبْنِي ،وتقولُ لا مرورَ بزيدٍ ، فتَبْنِي ، ولا مرورًا بزيدٍ فَتَنْصِبُ على اختلافِ تَقْدِيرَيْنِ ، فمَا لا تُعَلِّقُه بالأوّلِ وأردْتَ به العُمومَ بَنَيْتَه ،وما علَّقتَه بالأوَّلِ أعرَبْتَه ، وبيانُ ذلك : أنَّكَ إذا لم تجعَلْ زَيْدًا " مُتَعلِّقاً بالمرورِ قَصَدْتَ نَفْيَ المرورِ مُطْلقاً ، وجعلْتَ " زيدًا " مُتعلِّقاً بمحذوفٍ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لا مُرورَ موجُودٌ ، أو كائنٌ بزيدٍ ، فَحِينَئذٍ تَبْنِي ؛ لأنَّ غَرضَكَ نَفْيُ المرورِ مُطْلقاً، فإنْ علَّقْتَ " زيدًا " بالمرور أعربْتَه ؛ لأنَّك لم تُرِد نَفْياً عامّاً ، ألا تَرَى أنَّكَ إذا قُلْتَ : لا أمرَ لَكَ يَوْمَ الجُمُعَةِ ، نَفَيْتَ جَميعَ الآمرِينَ ، وإذا قُلْتَ : لا آمراً لَكَ ، نَفيْتَ آمرِي يَوْمِ الجمُعَةِ خاصّةً ، ومِثلُه قولُه تعالى :﴿لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾(١) إنَّما أرادَ نَفْيَ التَّثْرِيبِ /مُطْلقاً .

الحكمُ الرَّابِعُ : تدْخُلُ لامُ الإضافةِ على بَعْضِ الأمْثلَةِ ، فيُعْتَدُّ بها من وَجْهٍ، ٦٥ ولا يُعْتَدُّ بها من وجْهٍ ، كقولك : لا أبَا لِزَيْدٍ ،ولاأخَا لِعَمْرٍو ، فالأبُ : مَنْصوبٌ بِـ " لاَ " ، و " زيدٌ " مجرورٌ بالإضافةِ .

فأمَّا وَجْهُ الاعتِدادِ باللَّامِ : فإنَّ الأبَ لَوْ كان مُضافًا على الحقيقةِ ، لكانَ مَعْرِفَةً ، و " لا " لا تَنْصِبُ المعارِفَ ، فلوْلاَ أنَّ اللاّمَ مُعْتَدٌّ بها قاطِعَةٌ للإضافةِ لما جازَ أنْ يُنْصَبَ الأبُ .

وأمَّا وَجْهُ تَرْكِ الاعتِدادِ : فَثَباتُ الألِفِ في قولك : " أبا " ؛ لأنَّ هذه الألفَ لا تعودُ إلى الأبِ إلاَّ عند الإضافةِ ؛ فلا تقولُ : رأيْتُ الأبَا ، وتقولُ : رَأيْتُ أبا زيدٍ ، فلولا أنّ اللاَّمَ غيرُ مُعْتَدٍّ بها لَمَا عادت الألفُ ، ولم يَفْعَلوا هذا مَعَ غيرِ اللاَّمِ من حروفِ الجرِّ،فإن فَصلْتَ فقُلْتَ : لا أبَ فيها لَك ، حَذَفْتَ

---

(١) ٩٢/ يوسف .

الألف عند سيبويهْ[1] ، وأثْبتَها يونُسُ[2] .

وقد حَذفوا الألِفَ مَعَ اللاَّمِ ؛ حَمْلاً على الأصْلِ ، فقالوا : لا أبَ لك ، وأنَشدُوا [3] :

أبى الإسْلامُ لا أبَ لى سِواهُ   إذا افْتَخَروا بقيْسٍ أو تميمِ

وقد تُحذَفُ هذه اللَّامُ فى الشِّعْرِ ، قالَ [4] :

أبِا الموْتِ الَّذى لابُدَّ أنِّى   مُلاقٍ لا أباك تُخوِّفِينى

يُريدُ : لا أبالَك .

الحكم الخامِسُ : إذا ثنَّيْتَ المنْفىَّ أو جَمْعتَه فقُلتَ : لا غُلامَينِ عندكَ ، و لا ناصِرِينَ لَكَ ، أثبتَّ " النونَ "معَهُما ،وسيبويْهِ يزْعُمُ أنَّهُ مَبْنِىٌّ [5] كالمفرَد ، والمبرِّدُ يزْعُمُ أنَّه مُعْرَبٌ [6]، فإنْ أضَفْتَهُما حَذَفْتَ " النُّونَ " كما تَحْذِفُها مع عَدَمِ "الَّلامِ"، فتقولُ : لا غُلامَىْ لَكَ ، ولا ناصِرى لَكَ ، ويَجْرِى ذلك مَجْرَى : لا أبَالك .

فإن فَصَلْتَ فقُلْتَ : لا يَدَيْنِ بهالكَ ، ولا ناصِرِينَ [7] فيها لَكَ ، امْتَنَع

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٢/ ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) لنهار بن تَوْسِعَة اليشكُرِيّ .

وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٢٨٢ ، وانظر أيْضا : ابن يعيش ٢/ ١٠٤ والهمع ٢/ ١٩٧ .

(٤) هو أبو حيَّةَ النمُيْرِيّ .

والبيْتُ من شواهد المبرِّد فى المقتضب ٤/ ٣٧٥ والكامل ٦٧٠ ، ١١٤٠ ،وانظر أيْضا : الإيضاح العضدى ١/ ٢٤٥ والخصائص ١/ ٣٤٥ والتَّبْصِرة ٣٩١ والخزانة ٤/ ١٠٥ ، ١٠٧ .

(٥) الكتاب ٢/ ٢٨٦ .

(٦) المقتضب ٤/ ٣٦٦ .

(٧) فى الأصل : ولا ناصِرَيْن ، بصيغة التثنية ،وما أثبته هو المناسب للمقام .

الحذفُ عند سيبويْهِ [1] وأجازهُ يونُسُ[2] .

وكذلك إنْ وصَفْتَ فقُلْتَ : لا غُلامَيْنِ ظَرِيفيْنِ لَكَ ؛ للفصلِ بيْنَ المضافِ والمضافِ إليْه/ بالصِّفَةِ ، ولأنَّها إنَّما تُحْذَفُ على تقديرِ سقُوط " اللَّامِ " وتركِ الاعْتِدادِ بها ، ولا يجوزُ حَذْفُها من الصِّفَةِ ؛ لأنَّكَ تكونُ [3] قد أضَفْتَ الصِّفَةَ دُونَ الموصوفِ . ٦٦

وتقولُ في جَمْعِ المؤنَّثِ : لا بَناتِ لَكَ ؛ فَتَنْبِيهِ مع " لاَ " وكَسْرَةُ " التَّاءِ " بمنْزِلَةِ الفتْحَةِ ، وقد أجازَ [4] قوْمٌ ثبوتَ التَّنْوينِ[5] ؛ حَمْلاً على "نُونِ" جَمْعِ المذكَّرِ .

وتقولُ : لا غُلامَيْ لَكَ ولا مُسْلِمِي لَكَ ، إنْ كانتْ " لا " الثَّانِيَةُ نافِيةً غيرَ عاطِفَةٍ ، وإنْ كانتْ عاطِفَةً لم يجزْ إلاَّ إثْباتُ النُّونِ ؛ فتقولُ : لا غُلامَيْ لَكَ، ولامُسْلِمينَ لكَ .

الحكمُ السَّادِسُ : أهْلُ الحِجازِ يُظهِرونَ [6] خَبَرَ " لا " فيقولونَ : لا رجُلَ أفْضَلُ منْكَ ويَحْذِفونَه كثيراًفيقولونَ : لا أهْلَ ولامالَ ولا بَأْسَ ، أيْ : لَكَ ، وعلَيْكَ ، وبنو تَميمٍ [6] لا يُثْبِتُونَه أصْلاً .

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٧٨ - ٢٨١ .

(٢) انظر :ابن يعيش ٢/ ١٠٨ .

(٣) كُرِّر الفعل " تكون " فى الأصل .

(٤) في الأصل : أجازَةُ .

(٥) فيقال : لا بَناتٍ . وعليه ابنُ الدّهَّان وابنُ خروفٍ . انظر : الهمْع ٢/٢٠١ .

(٦) انظر : الهمع ٢/٢٠٢ .

ومن الحذفِ قَوْلُ : لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ، التقديرُ : لا إِلَهَ موجودٌ ، أَوْ لَنا إلا اللَّهُ، ووَجْهُ حَذْفِه : بناءُ الكلامِ على كلامٍ سابِقٍ قد جَرَى فيهِ ذكرُ الخَبَرِ ، كأَنَّه قالَ : هَلْ من إِلَهٍ في الوجودِ ؟ فقالَ : لاَ إِلَه ، أَيْ : في الوُجُودِ ، وكذلك يقولُ : هَلْ من رجُلٍ في الدَّار ؟ فَتَقُولُ : لا رَجُلَ ، ولا تَذْكُرُ " في الدَّارِ " لأَنَّهُ في الأَصلِ رَدٌّ لِما قالَ ؛ ولِدَلالَةِ السُّؤَالِ عَلَيْه .

وقد حَذَفوا المنْفِيَّ ، فقالوا : لاَ عليْكَ أَنْ تَفْعَلَ ، أَيْ : بَأْسَ علَيْكَ .

الحكم السَّابِعُ : إذا وصَفْتَ اسْمَ " لا " المفْرَدَ المبْنِيَّ ، كانَ لَكَ فيه ثَلاثَةُ أَوجُهٍ :

الأَوَّلُ :- وهُو الأَحْسَنُ - النَّصْبُ على الَّلفْظِ ، مَعَ التَّنوينِ ، تقولُ : لارَجُلَ ظريفًا عندَكَ ؛ حَمْلاً على وصْفِ المُنَادَى وَإِنْ كانَ مَبْنِيًّا .

الثَّاني : أَنْ تَبْنِيَهُ على الفتْحِ بغيْرِ تَنْوينٍ ، فتقولَ : لا رَجُلَ ظَرِيفَ عِنْدَكَ .

الثَّالِثُ : الرَّفْعُ على الموْضِعِ ، مَعَ التَّنْوِينِ ، تقولُ : لاَ رَجُلَ ظريفٌ عِنْدَكَ .

فإن فَصَلْتَ بيْنَ الصِّفَةِ والموصوفِ سَقَطَ البناءُ ، وبقِيَ النَّصْبُ والرَّفْعُ ، تقولُ : لا رَجلِ ظَرِيفًا عِنْدَكَ ،ولاَرجُلَ فيها عاقلٌ لَكَ .

فأَمَّا المضافُ :فلا يجوزُ بناء صِفَتِه ؛ لأَنَّه مُعْرَبٌ ، وفي وَصْفِهِ على الموْضعِ (١) نظَر ، فتقولُ : لا غُلامَ رَجلٍ ظَرِيفاً ، وظَرِيفٌ عِنْدَكَ ، /وقد أَجازَ ١٦٦/ سيبويْهِ : لامِثْلَه (٢) أحَدٌ ، وَصْفاً على الموْضِعِ ، وهو بَدَلٌ أَحْسَنُ .

وأَمَّا الطّويلُ : فإِنَّه لا يوصَفُ .

وتقولُ : لا مالَ لَكَ دِرْهمًا ولا دينارًا ، ولا إِبِلَ لَكَ ناقَةً ولا جَمَلاً ، فَتَنْصِبُه على الوصْفِ ، أَو عَطْفِ البَيانِ ، ويجوزُ رَفْعُهُ على الابْتداءِ أَو على خبرِه ، أَو خبرًا للنَّفْي .

---

(١) انظر : ابن يعيش ٢/ ١٠٨ والرّضيّ على الكافية ١/ ٢٦٣ .

(٢) الكتاب ٢/ ٢٩٢ .

والتكريرُ : يَجْرِى مَجْرَى الوصْفِ ، تقولُ : لا ماءَ [ماءً] [1] بارِدًا ، ولا ماءَ ماءَ باردًا ، ولا ماءَ ماءٌ باردٌ [2].

فإنِ كَرَّرْتَ الصِّفَةَ كانَ لَكَ فى الثّانيَةِ الرَّفعُ على الموْضِعِ ، والنَّصْبُ على اللَّفْظِ ، فتقولُ : لا رَجُلَ عاقلاً كريمٌ ، وكَرِيماً .

الحكمُ الثَّامنُ : إذا عَطَفْتَ على اسْمِ " لا " ، جازَ لكَ فيه وجْهانِ :

أَحدهما : الحملُ على اللَّفْظِ ، كقولك : لارَجُلَ وامرأَةً فى الدَّارِ .

والثَّانِى : الحملُ على الموْضِعِ ، كقولك : لا رَجُلَ وغُلامٌ عنْدَكَ .

والتنوينُ فى المعْطوفَيْنِ لازمٌ ، وأَنْشَدوا [3] :

فلا أَبَ وابْنًا مِثْلَ مروانَ وابْنِهِ   إذا هُو بالمجدِ ارْتَدى وتَأَزَّرَا

يجوزُ فى " الابْنِ " النَّصبُ والرَّفعُ .

فإنْ كرَّرْتَ " لا " فى جواب " أَمْ " والهمزة جازَ لَكَ فيه خَمْسَةُ أَوْجُهٍ :

الأَوَّلُ : أَنْ تَبْنِيَ الاسْمَ الأَوَّلَ والثانىَ على الفتحِ ، فتقولُ : لاحَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاَّ باللَّهِ ، فالخبَرُ مُضمَرٌ تقديرُه : لا حَوْلَ موْجودٌ ، أَولَنَا ، والجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بالخَبرِ المحذوفِ ،والخبرُ فى مَوْضِعِ رَفْعٍ بخبر الابتداءِ ، عنْد سيبويه[4].

---

(١) زيادَةٌ يوجِبُها المقامُ .

(٢) بنصب الثاني ، وفَتْحه ؛ لتركيبِهِ مَعَ الأوّل ، كما رُكِّبَ الموصوفُ مع الصِّفة ، ورَفْعِهِ على المَوْضعِ ، انظر : الأصول ١/ ٣٨٦ ، وابن يعيش ٢/ ١٠٩ .

(٣) للفرزدق ، وليس في ديوانه المطبوع ، ونُسِبَ إلى رجلٍ من عبد مناة بن كنانة .
وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٢٨٥ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٤/ ٣٧٢ وابن يعيش ٢/ ١٠١ ، ١١٠ والهمع ٥/ ٢٨٧ والخزانة ٤/ ٦٧ .

(٤) الكتاب ٢/ ٢٩٢ - ٢٩٣ .

الثَّانى : أَنْ تفتحَ الأَوَّلَ ، وترفعَ الثَّانى بالعَطْفِ على المَوْضِعِ ، أَو بالابتداءِ ، أَو أَنْ تْجعلَ " لا " بتقدير" ليْسَ ، فتقولَ : لا حَوْلَ ولا قُوَّةٌ إِلا باللَّهِ ، وأَنْشَدوا (١) .

هذا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعينِهِ لا أُمَّ لِي إِنْ كانَ ذاكَ ولا أَبُ

الثَّالِثُ : أَنْ تَفْتحَ الأَوَّلَ ، وتَنْصِبَ الثَّانى مُنوَّناً ؛ حَمْلاً على اللَّفْظِ ، وتَجْعَلَ " لا " الثانِيَةَ زائدةً مؤكدِّةً للنَّفْى ، فتقولَ : لا حوْلَ ولا قُوَّةً إلا باللَّهِ ،وأَنشَدُوا(٢):

لا نَسَبَ اليوْمَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخرْقُ على الرَّاقِعِ

وهذا الوَجهُ ، مِن النُّحاة مَن لا يُجيزُهُ إِلاَّ فى الضَّرُورَةِ .

الرَّابِعُ : أَنْ ترفَعَ الاسْمَيْنِ وتُنوِّنَهما ، فتقولَ : لا حَوْلٌ ولا قُوّةٌ إِلاَّ باللَّهِ ، وأَنْشَدُوا (٣) :

---

(١) لرجلٍ من مَذْ حِجٍ ، ونَسبَه البغداديُّ في الخزانة وشرح أبيات المغني إلى ضَمْرَةَ بن ضَمْرَةَ النهشليِّ ،ونُسِب إلى هُنَيِّ بن أحمر الكنانيِّ .
وهو من شواهد سيبويه٢/ ٢٩٢ وانظر أيْضا : المقتضب ٤/ ٣٧١ والمؤتلف والمختلف ٤٥ والتبصرة ٣٨٩ وابن يعيش ٢/ ١١٠ والمغني ٥٩٣ وشرح أبياته ٧/ ٢٥٦ والخزانة ٢/ ٢٣٤ .
الصّغارُ : الذُّلُّ ، وهو خَبَرُ " هذا " . والباءُ في : " بعيْنه " زائدةٌ ، و " كانَ " تامَّةٌ .

(٢) لأَنَس بْنِ العبّاسِ بن مِرْداسٍ ،وقيلَ :لعامرٍ جَدِّ العبّاس بن مرداسٍ وهو من شواهد سيبويه ٢٨٥/٢، وانظر أيْضا : الأصول ٣/ ٤٤٦ والتبصرة ٣٨٩ وابن يعيش ٢/ ١٠١ والمغنى ٢٢٦ ، ٦٠٠ وشرح أبياته ٣٤١/٤ و ٥/ ٥٦ و ٧/ ٢٦٥ .
الخُلَّة - بضم الخاء - : الصداقةُ .

(٣) للراعي النُّمَيْرىِّ . ديوانه ١١٢ .
وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٢٩٥ ،وانظر أيْضا : الأصول ١/ ٣٩٤ والتبصرة ٣٨٩ وابن يعيش ٢/ ١١١ ، ١١٣ ومجمع الأمثال ٢/ ٢٢٠ .

/١٦٧ وما هَجرْتُكِ حتَّى قُلْتِ مُعْلِـنَةً   لاناقَةٌ لِي فى هذا ولا جَمَلُ

وهذا على تقدير سُؤالٍ ، كأَنَّه قيلَ لَهُ : أَلَكَ ناقَةٌ فى هذا الأمْرِ أَمْ جَمَلٌ ، فأَجابَ نَفْيًا لكلامِهِ ، أَوْ يكونَ جعل " لا " بتقدير " لَيْسَ " .

الخامِسُ : أَنْ تَرْفَعَ الأَوَّلَ ، وتفْتَحَ الثانِيَ ، فتقولَ :لا حولٌ ولا قُوّةَ [١] إلاَّبالـلَّهِ ، على أَنَّ " لا " الأُولى بمعنى ليْسَ ، والثَّانيةُ نافيةٌ ، وأَنْشَدوا[٢] :

فَلا لَغْوٌ ، ولا تَأْثيمَ فيها   وما فاهوا بِهِ أَبدًا مُقيمُ

والخبرُ ، إذا نُصِبَ المعْطوفُ عليْه بتَنْوينٍ ، أو وُصِفَ بمنْصوبٍ منوَّنٍ رُفِعَ بـِ " لا " ؛لِظهورِ العَمَلِ . فـإنْ عَطفْتَ على اسْمِ " لا " مَـعْرِفـةً منفيَّـةً بـِ " لا " لم تُعْمِلْها فى المعْرِفَةِ ، كقولك : لا غُلامَ ولا العبَّاسُ لك ،ولا غُلامَ لَكَ ولا أَخُوهُ، قالَ سيبويه : مَنْ قالَ :"كُلُّ نَعْجَةٍ [٣] وسَخْلَتها بِدِرْهَمٍ " ، فَيَنْبَغى أَنْ يقولَ :لارَجُلَ

---

(١) في الأَصْل : ولا قُوَّةٌ ، بضمَّتَيْن ، وما أَثبَتُّه هو المناسب للمقام .

(٢) لأُميَّة بْنِ أَبي الصلْت . ديوانه ٢٧٢ – ٢٧٤ .

والبيْتُ مُلَفَّقٌ من بيْتَيْن غَيْرِ مُتَوالِيَيْنِ في الدِّيوانِ ،أَوَّلُهما :

وفيها لحْمُ سَاهرةٍ وبَحْرٌ   وما فاهوا له لَهُم مُقيمُ

وثانيهما :

فَلا لَغْوٌ ولا تَأْثيمَ فيها   ولا حَيْنٌ ولا فيها مُلِيمُ

وانظر : في تخريج الشَّاهد : التبصرة ٣٨٩ والتصريح ١/ ٢٤١ والخزانة ٤/٤٩٤ واللسان (سهر) و (أثم) .

اللَّغْو : السَّاقِط من تالكلام . التَّأْثيمُ : يجوزُ أَنْ يكونَ مَصْدر " أَثِمَ " ويجوزُ أَنْ يكونَ اسْماً والضميرُ في قوله " فيها " يعودُ إلى الجنَّة .

(٣) في الكتاب ٢/ ٣٠٠ – ٣٠١ " فأمّا من قال : كل شاة وسَخلتها بدرهم ، ينبغى له أن يقول .. هذاوالسَّخْلَةُ : تُطْلَقُ على أولاد الضأن والمعز ساعة وضْعه .

لَكَ ولا أَخاه ،كأَنَّه قالَ : لارجُلَ لَكَ ولاأَخالَهُ .

الحكم التاسعُ : إذا فَصلْتَ بَيْنَ " لا " واسْمِها بَطَل عملُها ؛ تقولُ : لا لَكَ غُلامٌ ،ولا عنْدكَ جاريةٌ ؛ لأَنَّها مبْنيَّةٌ معها كَخَمْسَةَ عَشَرَ ،فإذا فكَكْتَ البِناءَ بالفصْلِ ، بَطَل العَمَلُ ، ووَجَبَ تكْريرُ "لا " مَعَ الفصْلِ ، كقوله تعالى : ﴿لاَفِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ (١) ،ولا يجوزُ من غير تكْريرٍ إلاَّعلى ضَعْفٍ (٢) .

وتقولُ : لا كزَيْدٍ أَحَداً ، فَتُنَوِّنُ "أَحداً " ؛ للفصلِ بيْنَ " لا " و " أَحدٍ " ، وحكَى سيبوَيْهِ عن العَربِ : لا كَزَيْدٍ أَحَدٌ (٣) ، ولا مِثْلَه أَحَدٌ ، فَحَملَهُ على المَوْضعِ ، وقالَ : أَمَّا قولُ جَريرٍ (٤) :

لا كالعَشِيَّةِ زائِرًا ومَزُورَا (٥)

فلا يكونُ إلاَّ نصْبًا ؛ مِن قبَلِ أَنَّ " العَشيَّةَ " لَيْسَ بـ " الزَّائرِ " ،/ وإنَّما ١٦٧/ب أَرادَ : لا أَرَى كالعشيَّةِ زائرًا ، أَىْ : في العَشيَّةِ ، فإذا قُلْتَ : لا كَزَيْدٍ رَجُلٌ ،ولا كالعَشيَّةِ عَشيَّةٌ، رَفَعْتَ ؛ لأَنَّ الآخِرَ هُو الأَوَّلُ .

---

(١) ٤٧/ الصَّافَّات .

(٢) قال ابن السَّرَّاج فى الأصول ١/ ٣٩٤ : " .. ولا يجوز : لا فيها أَحَدٌ ، إلا على ضَعْفٍ ، فإن تكلَّمْتَ به لم يكنْ إلا رفعاً ؛ لأن " لا "لاتعْمل إذا فُصِل بينها وبين الاسم ، رافعَةً ولا ناصبةً .. " .

(٣) الكتاب ٢/ ٢٩٢ – ٢٩٣ .

(٤) ديوانه ٢٢٣ .

(٥) هذا عجز البيْت ، وصدْرُه :

يا صاحِبَيَّ دَنا الصَّباحُ فسِيرا

وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٢٩٣ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٢/ ١٥٠ والأصُول ١/ ٤٠٤ وابن يعيش ٢/ ١١٤ والخزانة ٤/ ٩٥ .

العَشِيَّةُ : ما بيْنَ الزوالِ إلى الغروبِ ، وقيلَ : من صَلاةِ المغربِ إلى العَتَمَةِ ، وقيلَ : هي آخِرُ اللَّيْل ، وأَراد الشَّاعرُ بالزائرِ : نَفْسَه ،وبالمزورِ : مَنْ يَهْواهُ .

الحكم العاشرُ : قد شَبَّهوا " لا " بـِ " ليْسَ " ، فَرفَعوا الأوَّلَ ونَصَبوا الثَّانِيَ ، وهو قَلِيلٌ ، أَنْشَدَ سيبويه (١) :

مَنْ صَدَّ عَن نيرانِها فأَنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ

تقولُ : لا أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكَ ، وأَدْخَلوا " الباءَ في خَبَرِها ؛ حَمْلاً عليها ، وأَنشَدُوا (٢) :

وكذاكَ لا خَيْرٌ على أَحَدٍ ولا شَرٌّ بِدائمِ

ومَنَعَ من ذلك قَوْمٌ ، وأَجازَهُ الفارسِيُّ تارةً (٣) ومَنَعَ منه أُخْرَى ، فأَمَّا قولُهم : " لا خَيْرَ بخيرٍ بَعْدَهُ (٤) النَّارُ ، ولا شَرَّ بشَرٍّ بعْدَهُ الجنَّةُ " ، فقيلَ :إِنَّ "الباءَ " زائِدةٌ زيادَتَها في خَبر " ليْسَ " و " ما " ويكونُ قولُك : " بعده النَّارُ" صِفَةً لِلْمنفيِّ الذي هو " لا خَيْرَ " و " النَّار " مُبْتَدَأٌ ، و " بعدَهُ " خَبَرٌ ، كأَنَّكَ قُلْتَ : لا خَيْرٌ بعدَه النَّارُ بَخيرٍ ، فَـ " خيرٌ " مَعَ " لا " في حكْمِ المبتدأِ ، وإِنْ جَعَلْتَ "بعدَه النَّارُ " في موْضِعِ جَرٍّ صِفَةً لِـ "خَيْرٍ " المجرورِ بالباءِ لم تكُنِ الباءُ زائدةً

---

(١) الكتاب ١/ ٥٨ و ٢/ ٢٩٦ ، ٣٠٤ ، والبيْتُ لسَعْد بن مالك .

وانظر : الأصول ١/ ٩٦ واللاَّمات ١٠٧ واالتبصرة ٣٩١ وأمالي ابْنِ الشجريِّ ٢/ ٢٢٤ وابن يعيش ١/ ١٠٨ والمغني ٢٣٩ ، ٣٦١ وشرح أبْياته ٤/ ٣١٣ ، ٣٧٦ و ٧/ ٣١٩ وشرح حماسة أبي تمّام للمرزوقيِّ ٥٠٦والخزانة ١/ ٤٦٧ و ٤/ ٣٩ .

لا براحُ : لا انْحرافَ لي فيها .

(٢) لامْرِئِ القيس ، وليس في ديوانه المطبوع ، ونُسِب أيْضا إلى خَزَز بْنِ لوذان السَّدوسيّ .

انظر : عُيُون الأخبار ١/ ١٤٥ والجمهرة ٣/ ١٨١ والضرائر ٦٤ والمؤتلف والمختلف ١٠٢ .

(٣) لم أَقِفْ على إجازَة الفارسيِّ أو منْعِه في كُتُبِه المطبوعة .

(٤) انظر : شرح الأشْمونيِّ (تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ١/ ٤٧٢) .

وكانتْ بمعْنى [1]"في" فكأنَّه قَالَ [لا] [2]خير فى خير هذه صفته والباء متعلقة بمحذوف تقديره : لا خيرَ موجودٌ فى خيرٍ [3]بعده النار.

الحكم الحادى عَشَرَ : إذا دَخَلَتْ " لا " على مَعْرِفَةٍ رفَعْتَها ، وَألْزَمْتَها التكرْيَر ، تقولُ : لا زَيْدٌ عنْدَكَ ولا عَمْروٌ ، ويَقْبحُ أنْ تقولَ : مَررتُ برَجُلٍ لا شُجاعٍ ، حَتىَّ تقولَ : ولا كَريمٍ ، مَثَلاً .

والأصْلُ في هذا البابِ : أنَّ " لا " مَتى كانَتْ جوابَ الهمزة ، و "أمْ ": لَزِمَ تكريرُها مَعَ المعْرِفَةِ والنكرَةِ ، يُقالُ : أزيْدٌ عندَكَ أمْ عَمرٌو ؟ فتقولُ : لا زَيْدٌ ولا عَمرٌو ، فأمَّا قولُكَ : لا زيْدٌ في الدَّارِ ، فلا يجوزُ إلاَّ في ضَرورَةِ الشِّعْرِ، قالَ[4] :

بَكتْ جَزَعاً واسْتَرْ جَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ   رَكائِبُها أنْ لا إليْنارُجوعُهَا

ويُقالُ : أرَجُلٌ عندكَ أمِ امْرَأَةٌ ؟ فتقولُ : لا رجُلَ ولا امْرأَةٌ ، وقَد جاء فى

---

(١) للصبان في حاشيته على شرح الأشمونى بحث جيد نفيس في هذه المسألة فراجعه – إن شئت – فى ٢٥٢/١ – ٢٥٣

(٢) تتمة يقتضيها السياق.

(٣) ماذكره ابن الأثير حول قولهم : لا خير بعهده النار ، موجود نبصه تقريباً فى الأصول ٤٠٧/١-٤٠٨.

(٤) لم أقفْ على اسْمه .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٢/ ٢٩٨ ، وانظر أيضًا : المقتضب ٤/ ٣٦١ والأصول ١/ ٣٩٣ ، وابن يعيش ١١٢/٢ والهمع ٢٠٧/٢

اسْتَرْجَعَتْ : طلبَتِ الرّجوعَ من الرّحيل ؛ كُرْهاً منها لِفراقِ الأحبَّةِ ، ويجوزُ أنْ يكونَ معْنى اسْتَرَجَعَتْ : قالَتْ : إنَّا لله وإنَّا إليْهِ راجعونَ . آذ نتْ : أشْعَرَتْ وأعْلَمَتْ . الرّكائب : جمع ركوبَةٍ، وهي : الرّاحلَةُ التّي تُركَبُ . جعَلَ تَهيُّؤَ الإبِلِ للرّكوبِ عليهْا كأنَّه إيذانٌ وإعْلامٌ بالفِراقِ .

الشعر غيرَ مكرَّرٍ ، شاذًا ، قال(١) :

وأَنْتَ امْرُؤٌ منَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنا حَياتُكَ لا نَفْعٌ وموتُكَ فاجِعُ

وَأمَّا قولهُم : لا نَوْلُك أَنْ تفْعَلَ ، فإنمَّا لم يُكرِّروهُ (٢)؛ لأَنَّهمُ جَعَلوهُ بمعنى :١٦٨

لا ينَبْغَى لكَ أَنْ تَفعَلَ ، و " لاَ " لاَ يلزَم تَكْرارُها مَعَ الفِعْلِ ؛ فَحُملَ عليْه ، والنَّوْلُ:
العطاءُ ، ومَعْنى الكلامِ : ليْسَ العَطاءُ مِنْ شأنْكَ ، ولا العَطاءُ يَليقُ بِكَ

الحكمُ الثاني عَشَرَ : قد أدْخَلوا " لا " على أَسْماءٍ معَارِفَ ، وبَنَوْها على الفَتْحِ ؛ قالوا : " قَضِيَّةٌ ولا أَبَاحَسَنٍ لَهَا "،"وَأَمَّا البَصْرَةُ فلا بَصْرَةَ لَكُمْ " ، وقالَ الشّاعِرُ (٣) :

أَرَى الحاجاتِ عِنْدَ أَبِى خُبَيْب نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البِلادِ

وقالَ الآخرُ (٤) :

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمطِيِّ

---

(١) هو الضَّحّاكُ بن هَمَّام الرقاشي،وقيلَ : هو رَجُلَ من بني سَلولٍ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٢/ ٣٠٥ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٤/ ٣٦٠ والتبصرة ٣٩٤ وابن يعيش ١١٢/٢ والخزانة ٣٦/٤ .

(٢) في الأصْل : يُكرِّرْهُ.

(٣) هو عَبْدُاللَّه بْنُ الزَبير الأسَدِيّ . وقيلَ : عبداللَّه بن فُضالَةَ .

والبيْتُ من شواهد سيبويه ٢٩٧/٢ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٣٦٢/٤ والأصول ١/ ٣٨٣ وابن يعيش ١٠٢/٢ والخزانة ٦١/٤ .

أَبو خُبَيْبٍ : كُنْيةُ عَبْداللَّه بن الزُّبيْر بن العوَّام ، وكانَ لا يُنفقُ المالَ إلاَّ بِحَقِّه ؛ فهجاهُ الشّاعِرُ ؛ لمِنْعِه وإمْسَاكِه . نكِدْنَ : ضِقْنَ وتَعَذَّرْ قضاؤهُنَّ .

(٤) لم أقف على اسْمه .

والبيْتُ من شواهد سيبويه ٢/ ٣٩٦ وانظر أيْضا : المقتضب ٣٦٢/٤ والأصول ١/ ٣٨٢ وابن يعيش ١٠٢/٢ و ٤/ ١٢٣ والخزانة ٥٧/٤ .

هيْثَمَ : اسمْ رجلٍ كان حَسَنَ الحُداء للإبل ، وكانَ أعْرَفَ أهْلِ زَمانِهِ بالفلواتِ ودُروبِها .

وفي هذا الحكم وَجْهانِ :

أحدُهما : أَنَّه جَعَلَه مَن جَماعةٍ كُلُّ واحدٍ منْهُم " أَبو حَسَنَ " و " هَيْثَمُ " ، فَنَكَّر .

والآخرُ : على حَذْفِ المضافِ ، تقديرُهُ : لا مِثْلَ أَبي حَسَنٍ ، ولا مِثْلَ أُمَّيةَ ولا مِثلَ [1] هيْثَمٍ .

الحكم الثَّالثَ عَشَرَ : من الأَسْماءِ الَّتي دخلَتْ عليها " لا " أَسْماءُ عَمِلَ فيها فِعْلُ ، أَو معْنى فِعْلٍ ، ولا يَلْزَمُ فيه تكريرُ " لا " ، كما لا تُكرَّرُ في الأَفْعالِ ، وذلكَ قولُكَ : لا مَرحَباً ولاأَهْلاً ولا سَهْلاً ، ولا كَرامةً ولاَ مَسَرَّةً ، ولا سَقْياً ولا رَعْياً ، وأَمثْالها ، فالفِعْلُ العاملُ مُقَدَّرٌ بَعْدَ " لا " [2] كأَنَّكَ قُلْتَ : لا أُكْرِمُكَ كَرامَةً ، ولا أَسُرُّكَ مَسَرَّةً. فما لَمْ يجزْأَنْ يَلِيَ " لا " من الأَفْعالِ ، لمْ يجزْ أَنْ يَلِيَها ما عَمِلَ فيه ذلك الفِعْلُ ؛ فلا تقولُ : لا ضَرْباً ، وأَنْتَ آمِرٌ ؛ لأَنَّهُ لا يجوزُ : لا اضرِبْ ، وإِنَّما يدْخُل على الدُّعاءِ ، إِذا كانَ لَفْظُه لفظَ الخَبَرِ وأَضْمَرْتَهُ ، نحو: لا سَقْياً ولا رَعْيًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لا سَقاهُ ولا رعاهُ ، وكذلِكَ إذا وَلِيَ " لا " مُبْتَدأٌ في مَعنْى الدُّعاءِ ، نحو : لا سَلاَمٌ عليْكمُ ، قال سيبويه : قولهُم : " لا سَواءٌ " ، إِنمَّا دخَلَتْ هاهُنا لأَنَّها عاقَبَتْ ما ارتفعَتْ [3] علَيْه ؛ أَلاَ ترى أَنَّكَ لا تَقُولُ : هذانِ لا سَوَاءٌ ، فَـ " هذان " مُبْتَدأٌ ، و " لا سَوَاءٌ " خَبَرُه ، كما تقولُ : هذانِ سَوَاءٌ ، ثُمَّ أَدْخَلْتَ " لا " وحَذَفْتَ " هذانِ " قال المبرِّدُ : قَوْلُ سيبويْهِ :إِنَّكَ لا تقولُ : هذانِ لا سَوَاءٌ ، أَيْ : لا تكادُ تقولهُ ، ولو قُلْتَهْ جازَ [4] . ١٦٨/ب

(١) انظر : الأصول ١/ ٣٨٣ .

(٢) في الأصل : مقدّرٌ بعلى ، والتصحيح من الأصول ١/ ٣٩٤ .

(٣) الكتاب ٢/ ٣٠٦ .

(٤) لم أقف على قول المبرد في كتبه المطبوعة ، وهو بنصِّه في أصول ابن السّراج ١/٣٩٥ ، وأَغْلَبُ الظنِّ أَنَّ ابْنَ الأثيرِ نَقَلَهُ عن ابْن السَّراجِ .

الحُكمُ الرّابِعَ عَشَرَ : إذا أَدخلْتَ " الهمزةَ " على "لا " فلها مَعْنيانِ ، أَحدهما : أَنْ يكونَ استّفهامًا محْضًا ، والثّاني : أَنْ يُضافَ إِلى الاسْتفهامِ مَعْنى[1] التَّمَني .

فالأَوَّلُ : حُكْمُ " لا " مَعهُ حُكْمُها قَبْلَ دُخولِ "الهمزةِ " في الخبرِ والصِّفَةِ؛ تقولُ : أَلاَ رَجُلَ في الدَّارِ ؟ أَلاَ غُلاَمَ أَفْضلُ منْكَ ؟ أَلاَ رجُلَ عاقلاً عندكَ ؟ وعاقِلَ ، وعاقِلٌ .

وأَمَّا الثّاني : فحُكْمُهُ البِناءُ مَعَ الاسمْ كالبِناءِ قبلَ دُخول الهمزةِ ، وَبِناءُ الاسمْ مع الصِّفَةِ ، ووَصْفُه على لَفظِه ، فإِنْ وَصَفْتَهُ على مَوْضِعِه فسيبويْهِ والخليلُ يَمنَعانِهِ ؛ لزَوَال معْنى الابتداءِ بالتَّمنِّي [2] ؛ فيقولانِ : أَلاَ رجُلَ أَفْضَلَ منك ؟ بالنَّصبِ ، وأَلاَ رجُلَ ظرِيفَ عندَكَ ؟ والمازنيُّ يجُيزُ ذلك [3] ؛ فيقولُ : أَلاَ رجُلَ أَفْضَلُ منك ؟ بالرَّفْعِ ، فَأَمَّا قولُ الشّاعرِ [4] :

أَلاَ رجُلاً جزاهُ اللّهُ خيْراً

فإِنما نوَّن مُضْطَراً ، أَو نَصبَه بِفعلٍ مُضْمَرٍ ؛ لأَنَّه مُتَمَنٍّ .

وتقولُ : أَلاَ رجُلاً زيْداً أو عَمْراً ، تُرِيدُ : أَلاَ أَجِدُ رجُلاً يكونُ زيْداً

---

(١) انظر : الأصول ١/ ٣٩٦ .

(٢) الكتاب ٣/ ٣٠٩ .

(٣) انظر : الأصول ١/ ٣٩٧ .

(٤) هو عمْرو بن قعاس المراديُّ.

وهذا صدرُ البيت ، وعجزه :

يُدلّ على محصلّةٍ تَبيتُ

وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٣٠٨ ، وانظر أيْضا : الأصول ١/ ٩٨ وابن يعيش ٢/ ١٠١ والخزانة ٣/ ٥١ والمغني ٧٧ وشرح أبياته ٢/ ٩٤ .

أو عَمْراً ، وألاَ مَاءَ ولو بَارِداً ، وفيه قُبْحٌ [1] ، فلو قُلْتَ : ألا مـاءَ ولوْ مـاءَ بارِداً ، كانَ جيِّداً ، على أَنْ تُضمَرِ بَعْدَ " لَو " فِعْلاً [2] عاملاً .

الحكمُ الخامسَ عَشَرَ : قد زَادُوا " التَّاءَ " علَى " لاَ " فقالوا : لاَتَ ، ويكونُ اسْمُها مرْفوعاً ، وخبرُها منْصوباً ، ولا يظهَرُ لَهَا مَعْمولانِ مَعاً ، وَإنمَّا يظهُر أَحدُهما ، والأوْلى أنْ يظهَرَ المنصوبُ ، ولا تَعْمَلُ إلاَّ فى " الحينِ " خاصَّةً ، كقوله تعالى ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [3]

يُقرأُ بالرَّفعِ [4] والنَّصبِ [5]، والأخْفَشُ [6] يقولُ : ليَس لها عَملٌ ، وبعْضُهم [7] يَجُرُّبها ، وأنْشَدَ [8] :

طَلَبُوا صُلْحَناَ ولاتَ أَوانٍ   فَأَجَبْنا أَنْ ليْسَ حِينَ لِقاءِ

---

(١) فى الأصول ١/ ٤٠٧ : " .. وهو عند سيبويه قبيحٌ ؛ لأنه وَضع النَّعْتَ موضع المنعوت " .

(٢) انظر :الموضع السَّابق من الأصول .

(٣) ٣ / ص .

(٤) وبه قرأ أبو السَّمال ، والضَّحاك ، وأبو المتوكِّل وعاصِمٌ الجحدَرِيُّ وابن يعْمَر .

(٥) وبه قرأ الجمهورُ . انظر : زاد المسير ٧/ ١٠٠ وتفسير القرطبىّ ١٥/ ١٤٦ – ١٤٧ والبحر المحيط ٧/ ٣٨٤ .

(٦) انظر : الأصول ١/ ٩٧ .

(٧) نَقَلَ ذلك عن الفرَّاءِ فى معاني القرآن ٢/ ٣٩٧ ، وانظر أيْضا معاني القرآن للأخْفَش ٤٥٣ – ٤٥٤.

(٨) لأبي زُبَيْد الطَّائيِّ . ديوانه ٣٠ .

وانظر : معاني القرآن للفرَّاء ٢/ ٣٩٨ ومعانى القرآن للأخفش ٤٥٣ والأصول ٢/ ١٤٣ والخصائص ٢/ ٣٧٧ وسرّ الصناعة ٥٠٩ والإنصاف ١٠٩ وشرح الكافية الشَّافية ٤٤٤ وابن يعيش ٩/ ٣٢ والمغني ٢٥٥ وشرح أبياته ٥/ ٢٩ و ٨/ ٦٧ .

والفارِسِيُّ يجُرُّهُ بـِ " حِينٍ "(١) مُضمَرة .

النَّوعُ الرَّابِعُ:

في الحروف العامِلَة في الأفْعالِ ، وهي ناصِبَةٌ ، وجازِمَةٌ .

وهذا النَّوع يُخُصُّ النَّاصِبَةَ منْها :

قَبْلَ أَنْ نخوضَ في بَيانِ عواملِ الأفعْالِ فَلْنذْكُرْ طرَفاً فيما يتعلَّقُ بإعرابِ الأَفْعالِ وبنائِها ، وإنْ كان قد سَبقَ في أَوّل الكتابِ منه (٢)طَرَفٌ صالِحٌ ، فتقولُ:

الأَفْعالُ على ضربيْنِ : مَبْنِيٌّ ، وهو الأَصْلُ ، ومُعْرَبٌ وهُو الفرْع .

والمبنِيٌّ :مَبْنِيٌّ على الفتْحِ والسُّكونِ ، وهُما : الماضِي والأمْرُ العاري من الـلامِ ، نحو : ضَرَبَ ودَحْرَجَ ، واسْتخْرَجَ ، واضْرِبْ ودَحْرِجْ واسْتَخْرِجْ .

والمعْـرَبُ هو : المضارِعُ ، وفِعْلُ الأمْر إذا ادخَلَه (٣) اللاَّمُ ، وإنْ كانَ ساكناً فإنَّ سُكونَه إعرابٌ لا بناء ، نحو :يَضربُ ويُدَحْرِجُ ويَستخْرِجُ ، ولْيَضْرِبْ ولْيُدَحْرِجْ ولْيَسْتَخْرِجْ .

وإعرابُ المضارِعِ الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجزمُ ، وهو على ضربينِ : صَحيحٌ ومُعْتَلٌّ .

فالصَّحيحُ : تدْخُله الثَّلاثَةُ ، والرَّفُع : عامِلُه مَعنويٌّ ، والنَّصْبُ والجزْمُ : عامِلُهما لَفْظِيٌّ .

---

(١) لم أَقِفْ على هذا الرأي للفارسيِّ فى كتبه المطبوعة ، ولا فى غيرها من مصادِر ، ولم ينُقل عنه ذلك ابن جنّى ، مع أنه أنشد الشاهد المذكور فى كلّ من الخصائص وسرّ صناعة الإعراب ، هذا وقد قال البغداديّ في شرح أبيات المغني ٥/ ٣١ : " قال أبو علِيٍّ في المسائل المنثورة : قال أبو العبّاس المبرّدُ : " أَوان " هنا مبنيّةٌ ؛ لأنَّ "أَوان " تُضافُ إلى المبتدأ والخبر ، فكأَنَّكَ حذفْتَ منه المبتدأ والخَبرَ ، فنونّتَ ؛ ليُعْلم أنَّك قد اقْتَطعْتَ الإضافة منه . انتهى ، ولم يرْتَضِ ابنُ جِني كوْنَ التَّنْوينِ عِوَضاً كـ " يَوْمئذ " وقد بَسَط هذا الكلام في " سرّ الصناعة " .. " .

(٢) انظر : صـ٣٠-٣٦ .

(٣) يقصد المضارعَ المجزومَ بلام الأمر .

أَمَّا المعنَوِيُّ : فهُو : وقوعُهُ موقِعَ الاسمْ نَظيَر المبتدأ أو خَبَرِهِ ، كقولك : زَيْدٌ يَضْرِبُ ، رُفِعَ " يضربُ " ؛ لأنَّ ما بعد المبتَدَأِ من مَظانِّ صِحَّةِ وقوعِ الأسْماءِ ،وكذلكَ إذا قُلْتَ : يَضْرِبُ الزَّيدانِ ؛ لأنَّ مَنِ ابْتَدأَ بكلامٍ ، لم يلزمْه أَنْ يَبْتدِئَ باسْمٍ أو فعْلٍ ، بَلْ موضعُ خَبرِهِ في أَيِّهما أَرادَ ، وقولهُم : كادَ زيدٌ يقُومُ ، وجَعَل يَضْرِبُ ، إنمَّا أَصلُهُ : قَائِماً ، وضارِبًا ، ولكنْ عُدِلَ عَنِ الاسْمِ لِغَرضٍ ، وقَد جاءَ الاسْمُ في قوْلِه [1] :

فأبت إلى فَهْمٍ وما كِدتُ آيباً

في إِحدى الرّوايتَين ، وكذلك مَتى/ وقَع الفعلُ المضارِعُ في مَوْضعٍ لاَ تَقعُ ١٦٩/ب فيه الأسْماءُ ، فلا يجوزُ رَفْعهُ ، نحو : لم يقُم زيدٌ ؛ لأنَّكَ لا تقولُ : لمْ زيْدٌ، وأَمَّا اللَّفظِيُّ : فحروفٌ مَعْدودَةٌ ، نحو : لَنْ يَضْرِبَ [2] ، ولمْ يضْرِبْ [3] وسَيَرِدُ تَفْصيلُها .

[وأَمَّا المعْتَلُّ][4] فهو كلُّ فعْلٍ وَقَعَتْ في آخِرِهِ ألفٌ أَوْ واوٌ أَوْ ياءٌ : نحو: يَسْعَى ويغْزُو ويَرْمِي ، وهذِهِ الأَحْرُفُ الثَّلاثَةُ تكونُ في الرَّفْعِ سَاكِنَةً ، وفي الجزْمِ محْذوفَةً ، وفي النَّصْبِ تُفْتَحُ الياءُ والواو ، وتَبْقى الألِفُ على سُكونِها ؛ تقولُ : هو يَسْعَى ويغزُو ويرمِي ، و لَمْ يَسْعَ ولمْ يَغْزُ ولم يرمِ ، ولَنْ يَسْعَى ولنْ يغزوَ ولَنْ يَرْمِيَ .

---

(١) سيق الاستشهادُ به على المسألة نفْسها في صـ ٣٤ .

(٢) انظر صـ ٤٨٥ .

(٣) انظر صـ ٥٩٠ - ٦١٧ ، ٦١٨-٦٤٨ .

(٤) تتمْة الكلام يلتئم بمثلها الكلام .

فإنْ تثَّنيتَ الضَّميرَ في الفِعْلِ ، أو جمعْتَه للمذكَّر ، أو خاطبْتَ بِهِ المؤنَّث ، صَحيحاً كان ، أو مُعْتلاً ، وهو خَمْسَةُ أفْعالٍ ، اثْنان للمخاطَبِ - وهُما : تَضربانِ ، وتَضْربونَ - واثنان لْلغائِبِ - وهُما : يَضرِبْانِ ، ويَضْربونَ - وواحدٌ للمؤنَّثِ - وهو : تَضْربينَ - فإنَّ رَفْعَ (١) هذهِ الخمسةِ بإثْباتِ النّونِ ، ونَصْبَها وجزْمَهَا بحذْفِها؛ تقولُ : أنتُما تَضْربانِ وتَغزُوَانِ ، وتَسْعَيَانِ وتَرْميانِ ، ولَنْ تَضْرِبا وتَغْزُوَا وتَسْعَيَا وتَرْمِيا ، ولم تَضْرِبا وتَغْزُوَا وتَسْعَيا وتَرْمِيَا ، وأنْتِ تَضْرِبينَ وتَغْزِينَ وتَسْعَيْنَ وتَرْمِينَ ، ولَنْ تَضْرِبي وتَغْزِي وتَسْعَىْ وتَرْمِي ، ولم تَضْرِبِي وتَغْزِي وتَسْعَي وتَرْمِي ، وكذلك الجمعُ ، وما زاد على الثلاثي .

وهذهِ الأفعالُ الخَمسَةُ مُعْرَبَةٌ ، ولَيْسَ لَهَا حَرْفُ إعْرابٍ ، والنُّون بَدَلٌ مِن ضَمَّةِ الفِعْلِ التَّي هيَ عَلامةُ الرَّفْعِ ، فإذا صِرْتَ إلى جَماعَةِ المؤَنَّثِ كانَتْ علامتهُ نُوناً مفْتوحة ، سَاكناً ما قَبْلَهَا ، ثابِتَةً في الأحوالِ الثَّلاثِ ؛ لأنَّ الفِعْلَ صارَ مَعَ جَماعَةِ المؤنَّث مَبْنِيّاً ، تقولُ : هُنَّ يضْرِبْنَ ويَغْزُونَ ويَسْعَيْنَ ويَرْمِينَ ، ولَنْ يَضْرِبْنَ ويَغْزُونَ ويَسْعَيْنَ ويَرْمِينَ ، ولم يضربْنَ ويغْزُون ويَسْعَيْنَ ويَرمِينَ ، ولم يضربْنَ ويغْزُون ويَسْعَيْنَ ويَرمِينَ

وهذه النّون قد جَعَلَها قَوْمٌ للعددِ القليل من النِّسَاءِ ، وأطْلَقَهَا آخَرُونَ على القليلِ والكثيرِ مِنْهُنَّ ، / وكأنَّه الأكْثرُ والأشْبَهُ بالنَّظْمِ والنَّثْرِ . ١٧٠

وإذْ قد فَرغْنا من ذِكْرِ هذا الطَّرَفِ فَلْنَذْكُرْ الحروفَ النَّاصِبَةَ لِلأفْعال في فَرعَيْنِ :

الفرْعُ الأوَّلُ : في تَعْرِيفِها ، وهي أرْبَعةٌ : " أنْ " و " لَنْ " و "كَيْ " و "إذَنْ"؛ وكُلٌّ منها أصْلٌ في العَمَلِ عند (٢) قوْمٍ ، وقيلَ :إنَّ الأصْلَ " أنْ " ، والثَّلاثَةُ (٢)

(١) هذا جوابُ قوله قَبْلُ : فإن ثنَّيْتَ الضَّميرَ في الفعْلِ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٧ / ١٥ .

الباقِيَةُ مَحْمولةٌ عليْهَا ، ولكُلٍّ من المذهَبَيْنِ وَجْهٌ . وجَميعها يَنْصِبُ الفعلَ المسْتقْبَلَ إذا وَلِيَهَا ، تقولُ :أُريدُ أَنْ تَقومَ ، ولَنْ تَذْهَبَ ؛ وجِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي ، وإذاً أكْرِمَكَ .

وبَعْضُ العَرَبِ لا يَنْصِبُ بها ، ويُقِرُّ الفِعلَ على حالِهِ مَرفوعاً ، كقوْلِ الشَّاعِرِ (١) :

وَنَحْنُ مَنَعْنَا البْحرَ أَنْ يَشْرَبونَه ... وقدْ كانَ منهُمْ ماؤُهُ بمكانِ

وكقوْلِهِ (٢) :

أَبَيْتُ ويَأْبَى النَّاسُ أَنْ يشْتَرُونَهَا ... ومَنْ يَشْتَرِي ذا عِلَّةٍ بصَحيحِ

وهي في عَمَلِها على ضربيْنِ : ضربٌ يَعْمَلُ مظهَراً ومُضمَراً ، وهو : "أَنْ" وضَرْبٌ لا يَعْمَلُ إلاَّ مُظهَراً ؛ وهو : " لَنْ " و " كَيْ " و " إِذَنْ " .

---

(١) هو تميم بن أُبَيّ بن مُقْبل . ديوانه ٣٤٦ ، وإليه نُسِبَ أيْضا فى اللسان وتاج العروس (بحر) ونسبه العينِي إلى بعض الخوارج .
وانظر : شرح الألْفيَّةِ لابْنِ النَّاظم ٣٣٠ برواية :أنْ يشربوا بِهِ ،ولاشَاهِدَ فيه على هذه الرواية ، وانظر أيْضا : شرح الشَّواهد للعيْنِيّ ٣/ ١٧٣ - ١٧٤ ففيه :" وهذه اللفظَة - أعني أنْ تشربوا به - هكذا وقَعتْ في نسخ ابن المصنِّف بإعمال "أنْ" وبحرْفِ الجرِّ ، وأنشده الشيخ عبدالعزيز بن جُمعة الموصليّ المعروفِ بابْنِ القوَّاسِ في شرح ألفيّةِ ابْنِ مُعْطٍ هكذا : ونحن منعنا البحر أن تشربونه ...".

(٢) هو عبد الله بن الدمينة . ديوانه ٢٧ .
وانظر الأمالي لأبي علي القالي ٢/٢٨ والضرائر لابن عُصفور ١٦٤ والخزانة ٨/٤٢٢ .
الضمير في « يَشترونها : يرجع إلى قوله « كبدٍ مَقْروحةٌ » في بيتٍ قبل الشاهد ، وهو قوله :

ولي كبدٌ مقروحة من يبيعني ... بها كبداً لَيْست بذاتِ قروحِ

فأَمَّا "أَنْ" فهي والفعْلُ بمعنى المصْدَرِ ،وتدْخُل على المسْتَقْبَلِ والماضِي ؛ تقولُ :أُريدُ أَنْ تَقومَ ،ويُعْجِبُني أَنْ قُمْتَ ، أَيْ : أُريدُ قيامَكَ ،ويُعجِبُني قيامُكَ ، ولا تَدْخُل على فعْلِ الحالِ ، وتقولُ : إِنَّه أَهْلُ أَنْ يفعَلَ ، وقُلْتُ هذا مَخافَةَ أَنْ يَفْعَلَ ، فتُضيف إِلَيْها ، وإِن شئْتَ نوَّنْتَ . وتدخلُ عليْها اللاَّمُ ، فتقولُ :إِنَّه خَليقٌ لأَنْ يَفْعَلَ ، قالَ سيبويْه : وسَأَلْتُه – يعْني الخَليلَ – عن معْني : أُريدُ لأَنْ أفعَلَ،[1]

فقال : المعْني ، إِرادَتي [2] لِهَذَا، كما قالَ تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمسْلمِينَ ﴾ [3] .

وأَمَّا « لَنْ » فهي لتأكيدِ نَفْيِ المسْتقْبَلِ ، تقولُ : لا أَقومُ غدًا ، فإِن أَردْتَ تأْكيدَ النّفْيِ قُلْتَ: لَنْ أَقومَ غداً، ومثْلُهُما قولُه تَعالى: ﴿ لاَ أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾[4] وقولُه تعالى ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾[5] ولا تدْخُلُ على الماضي ، ولا الحالِ ؛ لأَنَّها نقيضُ / السِّينِ وسَوْفَ ، وهما مُختَصَّانِ بالْمستقْبَلِ .

وقد اخْتُلفَ فيها ، فقالَ الخليلُ :أَصْلُها [6] ، لاَ أَنْ ، فُحذفَت الهمزةُ والألفُ ، واخْتَلَطَت الكلمةُ كما اخْتَلَطتْ " هَلُمَّ "، وقالَ الفرَّاءُ : نُونُها مُبْدَلَةٌ من أَلِفِ [7] "لاَ" وقالَ سيبَويْه : هي حرْفٌ [8] برأْسِهِ .

---

(١) فى الأصل :أريد ليفْعَلَ ، وَالتصحيحُ من كتاب سيبويه .

(٢) الكتاب ٣/ ٦١ .

(٣) ١٢/ الزّمَر .

(٤) ٦٠ / الكهف .

(٥) ٨٠/ يوسف .

(٦) الكتاب ٣/٥ .

(٧) انظر : ابن يعيش ١٥/٧ والرضى على الكفاية ٢/٢٣٥ .

(٨) الكتاب ٣/٥ .

وأمَّا " كَيْ " فمعناها تعليلُ وقوعِ الفعْلِ ، تقولُ : زُرْتُكَ كَيْ تُكْرِمَني ، فَعلَّةُ الزِّيارَةِ : تَوقُّعُ الكرامةِ ، وتَرِدُ في الكلام على ضَرْبَيْنِ :

أَحدهُما :أنْ تكونَ حَرْفَ جَرٍّ بمنزلَةِ اللاَّمِ ، وقَد ذُكِرَتْ[1] .

الثَّـاني :أنْ تكونَ حـرْفـاً ناصِبـاً ، وسَـيَـرِدُ تَـفْـصِـيلُ عَـملِـهـا في الفـرْعِ الثَّانـي[2] .

وأمَّا "إِذَنْ " فـهي جَـوابٌ وجَـزَاءٌ ، يقـولُ القـائلُ : أنا أزورُكَ ؛ فـتـقـولُ في الجوابِ : إِذَنْ أُكرِمَكَ ، المعْنى : إِنْ كانَ الأمرُ كما ذكرْتَ فإنِّي أكرِمُكَ ، فـهذا جَوابٌ لكلامه ،وجَزاءٌ لِفْعله .

وجَـمـيـعُ هذه الأحـرُفِ لا يُفـصَلُ بيـنْـهـا وبَيْنَ مـا تَـعْـمَلُ فـيـه ، إِلاَّ " إِذًا " وحْدَهَا ، بالقسَمِ .

الفـرْعِ الثَّـاني : في أحكامـهـا ، قـَد سَبَـقَ القـولُ أنَّـهـا في عَـملَـهـا على ضَرْبَيْنِ[3] ،ولِكُلٍّ منهُـما شَرْطٌ تَعْمَلُ معه ، إلاَّ " لَـنْ " فإنَّها تَعْملُ مُظْهَرةً بغيْرِ شرطٍ ولا تَفْصيلٍ ؛ فَلْنَذْكُرِ الثَّلاثَـةَ الباقِيَـةَ في ثَـلاثَة أحكامٍ .

الصِّنفُ الأوَّلُ : في "أَنْ " ،وهِي تعملُ مُظْـهَرةً ومُضْمَرةً في ثلاثة مواضِعَ؛ مَوْضِعٍ تعملُ فيه مُظْهَرَةً وَمُضْمَرَةً ،وموْضِعٌ لا تَعْمَلُ فيهِ إلاَّ مُظْهَرَةً ،ومَوْضِعِ لا تَعْمَلُ فيه إلا مُضْمَرَةً .

أمَّـا الـمَوْضِعُ الأوَّلُ وَهُوَ مـا تعمل فـيـه مُظْهَـرةً ومُـضْـمَـرَةً ، فذلك على ضَرْبَيْنِ :

(١) انظر : ص ٢٤٧ .

(٢) انظر : ص ٦١٢ ـ ٦١٥ .

(٣) انظر : ص ٥٩١ .

أحدهما : أنْ تَرِدَ بعْدَ اللامِ الواقِعَةِ في الإيجابِ ، كقولك: جِئْتُكَ لِتُكرِمَني، ولأنْ تُكْرِمَني ، ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيَغْفِرَ / لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ [1] أيْ : لأنْ يغفِرَ ، فتُقدَّرُ " أنْ " ؛ ليَصيرَ الفعْلُ بها مَصْدَراً ، فيحْسُنَ دُخولُ اللامِ الجارَّةِ عَلَيْه . ١٧١

الثَّاني :أنْ يَكونَ قَبْلَ الفِعْلِ اسْمٌ ،كقولِكَ : يُعجِبُني ضَرْبُ زيدٍ ويَغْضَبَ عَمْرٌو ، تُريدُ : أنْ يغضَبَ عَمْرٌو ، فيجوزُ إظهارُ "أنْ " وحَذْفُها ، وإظهارُها عنْدَ بَعْضِهِمْ أقْوى وَسيَجِئُ هذا مبْسُوطاً في المَوْضِعِ [2] الثَّالثِ .

وأمَّا الموضع الثَّاني – وهو ما لا تَعْمَلُ فيه إلاَّ مُظْهَرَةً – فكقولك :أنْ تقومَ خيرٌ لك ، وأُريدُ أنْ يقومَ ، ويُعجِبُني أنْ تَذْهَبَ ، فإن حَذَفْتَ "أنْ " رَفَعْتَ الفِعْلَ فقُلْتَ: تقومُ خيرٌ لَكَ، وأُريدُ يَقُومُ ، ويعُجِبُني تَذْهَبُ، ومنْهُ قولُه تعالى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾[3] تقديرُه : أنْ أعْبُدَ ؛ ولهذا قالَ سيبويه : مُرْهُ يَحْفِرُها[4] .

والكوفيُّ يُجيزُ النَّصْبَ [5] معَ الحذْفِ ، وأنْشَدَ[6] :

ألاَ أيُّهذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوغَى وأنْ أشْهَدَ اللَّذاتِ هَل أنْتَ مُخْلِدِي

---

(١) ١، ٢ / الفتح .

(٢) انظر : صـ٦٠٥ .

(٣) ٦٤/ الزمر .

(٤) الكتاب ٩٩/٣ .

(٥) انظر : الأصول ١٧٦/٢ ، والإنصاف ٥٦٠ .

(٦) لطرفة بن العبد . ديوانه ٣١ .
وهو من شواهد سيبويه ٩٩/٣ ، وانظر أيضا : الأصول ١٦٢/٢ ، ١٧٦ ، والإنصاف ٥٦٠ ، وابن يعيش ٧/٢ و ٢٨/٤ و ٥٢/٧ ، والمغني ٣٧٣ ، وشرح أبياته ٦٨/٥ و ١٨١/٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، والخزانة ١١٩/١ و ٥٠٧/٨ .

المَوْضِعُ الثَّالِثُ : وهو ما لا تَعْمَلُ فيه إلاَّ مُضْمَرَةً ، وذلك بَعْد خَمْسَةِ أحْرُفٍ : " الفاء " و "الواو " و " أوْ " و "اللّام " و " حَتَّى " .

الحرفُ الأوَّلُ : " الفاءُ " ، وهي العاطِفةُ ، ولا يجوزُ إظهارُ "أنْ " مَعَها إذا كانَتْ جوابًا لأحدِ سَبْعَةَ أشْياءَ ، وهي :الأمْرُ ، والنَّهيُ ،والنَّفْيُ ، والتَّمنِّي، والدُّعاءُ ، والاسْتِفْهامُ ، والعَرْضُ ، تقولُ في الأمرِ : زُرْني فأكرمَكَ ، وفي النَّهْيِ: لا تَشْتُمْه فيشْتُمَكَ ، وفي النَّفْيِ : ما أنْتَ مُسْتَحِقٌّ فأعْطِيَكَ ، وفي التَّمنِّي : لَيْتَ لِي مالاً فأُنْفِقَهُ ، وفي الدُّعاءِ : اللَّهُمَّ ارزُقْني مالاً فأتصَدَّقَ بِهِ ،وفي الاسْتفهامِ : أيْنَ بَيْتُكَ فأزُورَكَ، وفي العَرْضِ: ألاَ تَزورُنا فنكْرِمَكَ ، فالنَّاصِبُ في هَذِهِ كلِّها " أنْ " مُضْمَرَةً ، عند سيبويه[1] ومُحَقِّقِي[2] النَّحاةِ ، وقالَ الجرْمِيُّ : النَّاصِبَةُ " الفاءُ "[3] .

وإنما قُدِّرَ " أنْ " لأنَّ ما بَعْدَ الفاءِ خالَفَ[4] ما قبْلَها / فأُضْمِرَتْ ؛ لِتَصيرَ ١٧١/ ب مَعَ ما بعدَها في معْنَى المصْدَرِ ؛ فَيَصِحَّ العَطْفُ ، فإنَّكَ إذا قُلْتَ هَلْ تَأْتِيني فأُحدِّثَكَ ، تقديرُه : هل يكُونُ منْكَ إتْيانٌ مُتَّصِلٌ بَحديثي ، ومعْناه : إنْ أتيْتَنِي

(١) الكتاب ٣ / ٦ .

(٢) انظر : الأصول ٢ / ١٥٣ والهمع ٤ / ٨ ، ١٠ .

(٣) انظر : ابن يعيش ٧ / ٢١ .

(٤) انظر : الأصول ٢ / ١٥٤ ، ١٨١ وسرّ الصناعة ٢٧٢ .

حدَّثتُك ؛ وبهذا يُسَمَّى جَواباً ، وعلى الأمْرِ جاءَ قولُه[1] :

يا ناقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا   إِلى سلُيمانَ فَنَسْتَرِيحَا

وعلى النَّفْي قولُه تعالى : ﴿ لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾[2]

وعلى الاسْتِفْهامِ قَوْلُه[3] :

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخبِرَكَ الرُّسُومُ

وعلى التَّمنِّي قولُه[4] :

أَلاَ رسُولَ لَنَا منَّا فَيُخبرَنَا

وإذا وقَعَتْ الجملَةُ بعد " الفاءِ " في الجوابِ ، كانَ مَوْضِعُها نَصْبًا بتقدير

---

(١) هو أبو النَّجم العِجْلِيُّ .

والبيتان من شواهد سيبويه ٣ / ٣٥ وانظر أيْضا : المقتضب ٢ / ١٣ والأصول ٢ / ١٨٣ وسر الصناعة ٢٧٠ ، ٢٧٤ وابن يعيش ٧ / ٦٧ والتصريح ٢ / ٢٣٩ .

العَنَقُ : ضربٌ من السَّيْر السريع . سلُيْمان : هو سليمان بن عبد الملك بن مرْوان .

(٢) ٦١ / طه .

(٣) هو البرج بن مُسْهر كما في شرح أبيات سيبويه ٢ / ١٥٢ .

وهذا صدرُ البيت ، وعجزُهُ :

على فرْتَاجَ والطلَلُ القديمُ

وهو من شواهد سيبويه ٣ / ٣٤ ، وانظر أيْضا : التبصرة ٤٠٢ واللسان (فرتج) .

فرتاج : سمةٌ من سمات الإبل ، وقيل : موضع ، وقيل : موضع في بلاد طيّئ .

(٤) هو أميَّةُ بن أبي الصلْت . ديوانه ٣٠٢ .

وهذا صَدْرُ البيت ، وعجزُهُ :

ما بُعْدُ غايتنا مِن رأسِ مُجرانا

وهو من شواهد سيبويه ٣/٣٣ ، وانظر أيْضا : التبصرة ٤٠٢ .

غايتنا : الغايَةُ في سِباقِ الخَيْل : الأمَدُ الّذي جُعِلَ مَسافَةً لِلتَّسابُق . رأسُ مُجرانا : أوَّلُ ومَبْدَأُ إجرائنا الخُيول ، والمُجْرَى - بِضَمِّ الميم - مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ بمعْنى الإجْراء ، وقد ضَرَبَ الشَّاعرُ المُجرى والغايَةَ مَثَلاَ ، يقولُ : لا يَدْرِى امْرؤٌ حَقيقَةَ ما يكونُ بَعْدَ الموْتِ .

الفِعْل ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ لَكُمْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِيمَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ (١) .

أيْ : فَتَسْتَوُوا (٢) فيهِ ، وقوله : ﴿ أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى ﴾(٣) .

وقد عَدَلُوا عَنِ النَّصْبِ بِـ « الفاءِ » في بَعْضِ الأَمْثِلَةِ على تَأَوُّلٍ ، فقالوا في الأَمْرِ : ائْتِني فأُحَدِّثَكَ ، لمْ يَجعَلِ الأوّلَ سَببَ الثّاني ، ولكنْ جَعَلَ الحديثَ لَهُ مُسْتَمِراً ، أَيْ : فأنا مِمَّن يُحدِّثُكَ على كُلِّ حالٍ ، ونحوُهُ قولُه تعالَى :﴿إِنَّمَا أَمْرُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾(٤) ؛ القراءةُ بالرَّفْعِ(٥) ؛ لأنَّ « كُنْ » بلفظ الأمر ، ومعناهُ الخبرُ ، قال سيبويه : تقديرهُ : إنَّما أَمْرُنا لِشَيءٍ(٦) هذا فيكون ، وقد نَصَبَهُ بعضُ القُراءِ(٧) ، وفيه بُعدٌ ؛ لأنّ معْنى قولك : قُمْ فأُحدثُكَ ، يئُولُ إلى : أن قمْتَ حَدّثْتُكَ ، وإذا نُصِبَ « يكونُ » آل إلى : أن كُنْتَ كان ، وهذا فاسدٌ .

---

(١) ٢٨ / الرُّوم .

(٢) انظر : التِّبيان للعكبري ٢ / ١٠٠ حيْثُ قال أبو البقاء : « الجُملَةُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ ، جواب الاسْتِفهام ، أيْ : هل لكُم فتَستَوُا » .

(٣) ٣٥ /النجم وهي في الأصْل : « عنده علم الغيب » والصوابُ ما أثبتُّه .

(٤) ٤ / النّحل .

(٥) وهي قراءَةُ ابن كثيرٍ ونافعٍ وعاصمٍ وأبي عَمْرٍو وحمْزَةَ .

(٦) الكتاب ٣٩/٢ .

(٧) هما ابن عامرٍ والكسائيُّ. انظر في تخريج القراءتَيْن : السبعة ١٦٨ـ ١٦٩ ، ٣٧٣ والنشر ٣٠٤/٢ ، والإتحاف ٢٧٨ ، والبحر المحيط ٣٦٦/١ ، وانظر أيضا: تفسير مشكل إعراب القرآن ١٤/٢ ـ ١٥ .

وقـالوا في النَّهي : لا تَقُمْ فـأضْـرِبُكَ ، أَيْ : فـأنـا أَضـربُكَ ، ومنْه قـولُه تعالى : ﴿ فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ (١) أَىْ : فهُم يَتعلَّمونَ .

وقـالوا فـى النَّـفْى :إذا قُلْتَ : مـا تَأْتِينِى فـأُكْـرِمُكَ ، إِنْ أَرَدْتَ أَن تَنْفِىَ الإتْيـانَ والإِكْرَامَ مـعًـا ، أَو أَردْتَ أَنْ تُوجِبَ الإكـرامَ ، وتَنْفىَ الإتيـانَ ، فـحُكْمُ الثّـانى حُكْمُ الأَوَّلِ /فى الإِعـرابِ ، ويكونُ قـد عطَفَ جُـمْلَةً مَنْفِـيَّةً على جُـمْلةٍ ٧٢ مَنْفِيَّةٍ، وجُمْلَةً مُوجَبةً على جُمْلَة مَنْفِيَّـةٍ ؛ فكَأَنَّكَ قُلْتَ فِى الأَوَّلِ مَا تَأْتينى ومَا أَكْرِمُك ، وفى الثّـانى : ما تَأْتينى وأنا أكرِمُـك ، ومن الأَوَّلِ قوله تعالى :﴿ هَذَا يَوْمُ لاَيَنْطِقُونَ.وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ (٢) أَىْ : وما يَعْتَذِرُونَ ، ومن الثّانى قولُ الشّاعِرِ (٣) :

غَيْر أَنّا لم تَأْتِنا بيقينٍ فَتُرَجِّى ونكْثِر التّأْمِيلاَ

أَىْ : فنَحْنُ نُرجِّى . فـأَمَّا إذا نَصَبْتَ فقُلْتَ : ما تأْتِينى فـتُحدِّثَنى ، فَلَهُ مَعْنَيانِ :

أَحَدهمـا : وجـودُ الإتيـانِ وعَدَمُ الحَديثِ ، كـأَنَّكَ قُلْتَ : مـا تأْتِينِى إلاَّ لم تُحدِّثْنى .

والثّـانى : أَنَّكَ تُرِيدُ : ما تـأْتِينى فكيْفَ تُحدِّثُنى ؟ أَىْ : إذا كـانَ الإتيانُ سَبَبَ الحديثِ وأَنْتَ لم تَأْتِ ، فكيفَ يقعُ الحديثُ ؟ ومنْهُ قولُه تعالى : ﴿لاَ يُقْضَى

---

(١) ١٠٢/ البقرة .

(٢) ٣٥، ٣٦ / المرسَلات .

(٣) لم أَقِفْ على اسْمِه .

والبيْتُ مِن شواهد سيبويه ٣/٣١ ، ٣٣ ، وانظر أَيْضا : ابن يعيش ٧/ ٣٦ ، ٣٧ والمغني ٤٨٠ وشرْح أَبْياته ٧/ ٥٩ والخزانة ٨/ ٥٣٨ ، ٥٦٠ .

التّأْميلُ :مَصْدَر أَمَلْتُه ، إذا رَجَوْتَه .

عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ (١) ، وقولُه تعالى :﴿ وَلاَ تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ (٢) فالفاءان جوابُ النَّفْيَيْنِ ،والأوْلَى : أَنْ تكونَ " الفَاءُ " الأولى جوابَ النَّفْيِ الثَّانى ، والثانيةُ جوابَ النَّفْى (٣) الأوَّلِ، ويجوزُ أَنْ تكونَ الثَّانيةُ عَطْفًا على الأولى .

وقالوا فى الاسْتفهام : هل تزُورُنا فنكرمُكَ ،ومنْه قولُ الشَّاعِرِ (٤) :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ   وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بيداءُ سَمْلَقُ

أَىْ : فَهُوَ يَنْطِقُ ، قالَ سيبويه : لم يجعل الأَوَّلَ سَبَبَ الثَّانِي ،ولكنْ جَعَلَهُ يَنْطِقُ على كُلِّ حالٍ ، كَأَنَّه قَالَ : فهُوَ (٥) مِمَّا ينْطِقُ .

---

(١) ٣٦/ فاطر .

(٢) ٥٢/ الأنعام .

هذا وقولُه تعالى : " فتكونَ مِن الظَّالِمينَ " سَاقِطٌ من الأصلِ ،وأثْبتُّ بَقِيَّةَ الآيَةِ الكَرِيمَةِ لأنَّ الاسْتِشْهادَ لا يتمُّ بها هاهنا إلاَّ بتمامِ الآيةِ ،وانْظُر قولَ ابن الأثير : فالفاءان جَوابُ النَّفْيَيْنِ..الخ.

(٣) قال الزجَّاجُ في معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٥٢ :" وقولُه عزَّ وجلَّ : " فتكُونَ مِنَ الظَّالمِينَ " جَوابُ : "ولا تَطْرُد " وقوله :" فَتَطْرُدَهُم " جَوابُ : " ما عَلَيْكَ من حسابهم من شيءٍ وما مِن حسابِك عَلَيْهم منْ شيءٍ " وانْظر أَيْضا أصول ابن السَّرَّاج ٢ /١٨٦ .

(٤) هو جميل بن مَعْمرَ . ديوانه ١٤٤ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٣ / ٣٧ ،وانظر أيْضا : التبصرة ٤٠٣ وابن يعيش ٧/ ٣٦ والمغني ١٦٨ وشرح أبياته ٤/ ٥٥ والخزانة ٨/ ٥٢٤ .

القَواءُ : القَفْرُ . البيداءُ : الفَلاةُ والمفازَةُ المسْتَوِيَةُ ، أو هىَ مَفازَةٌ لا شيءَ فيها ؛ سُمِّيَتْ بذلكَ لأنَّها تُبيدُ مَنْ يحلُّ بها . السَّمْلَقُ :الأرْضُ المسْتَوِيَةُ ، أو القَفْرُ الذى لا نبْتَ فيه .

(٥) الكتاب ٣/ ٣٧ .

وقالوا فى التَّمَنِّى : لَيت لى مالاً فأُنْفِقُه ، أىْ : فأنا أُنفِقُه ، ومنْه قوله تعالى : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ (١) ويجوزُ النَّصْبُ (٢) ، وقالوا : هى فى بعض المصاحِفِ محذوفَةُ النُّونِ (٣) ، وقَد خَيَّرَ الخليلُ بينَ الرَّفعِ/ (٤) والنَّصبِ ٧٢ فى قوْلِه (٥) :

وما هُو إلاَّ أَنْ أَراها فُجاءَةً فَأُبْهَتُ حتَّى ما أَكادُ أُجيبُ (٦)

قالَ : وتقولُ :أُريدُ أَنْ تأتِيَنى ثُمَّ تحدِّثَنى ، بالنَّصْبِ ، والرَّفْعُ جائزٌ ، وقالَ سيبويه : ويجوزُ الرَّفْعُ فى جميعِ هذه الحروفِ التى تُشرَكُ على هذا المثال (٧) ، قالَ : وتقولُ : ما أَتَيْتَنا فتُحدِّثَنَا (٨) .

---

(١) ٩/ القلم .

(٢) وفيه وجهان :أحدهما :أنَّ " يُدْهنوا " جوابُ " وَدُّوا " ؛ لِتَضَمُّنه معْنى " لَيْتَ " ، والثَّاني :أنَّه على توهُّم أنَّه نَطقَ بـ "أنْ " أىْ :ودُّوا أَنْ يُدْهِنَ فيُدْهنوا ؛ فيكون عَطفاً على التَّوَهم ، ولا يجئُ هذا الوجهُ إلاَّ على قولِ مَن جَعَلَ "لو " مَصْدَرِيَّةً بمعنى " أَنْ " .

(٣) فى البحر المحيط ٩/ ٣٠٩ : " .. وجُمهورُ المصاحِفِ على إثبات النُّون ، وقال هارونُ : إنَّه في بَعْض المصاحف " فَيُدهِنوا " .

(٤) الكتاب ٣/ ٥٤ .

(٥) هو عُرْوَةُ بن حِزامٍ. ديوانه ٥ ، ونُسب إلى كُثَيِّر عزّة ، وليس فى ديوانه المطبوع .

(٦) وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٥٤ ، وانظر أَيْضًا : معانى القرآن للأخفش ١٤٥ وابن يعيش ٧/ ٣٨ ، ٣٩ والخزانة ٨/ ٥٦٠ .
أَراها – بفتح الهمزة ، من رُؤْيةِ العَين – تَتَعدَّى إلى مَفْعول واحدٍ ، وهو هُنا ضَمير المحبوبةِ . فُجاءَةً : بَغْتةً . أُبْهَتَ : أتحيَّرُ وأنقطِعُ وأَسكُتُ وادْهَشُ .

(٧) الكتاب ٣/ ٥٢ .

(٨) بين قوله : ما أتَدتنا فتحدّثنا وقوله ابن السرّاج عبارة مُقْحَمَةٌ ، ولا معْنى لها هاهنا وهى : " الوجهُ الرَّابعُ " : أو عَطْف الماضى على الماضى " .

قال ابْنُ السّرَّاج : وإذا كانَ النَّفيُ يتَضَمَّنُ معنى الإيجابِ فلا يُجابُ بالفاءِ ، لا تقولُ : ما زَالَ زيْدٌ قائِمًا فأُعطيكَ ؛ لأنَّ المعْنى زَال [1] زيْدٌ قائمًا ، قالَ :وقوْمٌ يُجيزونَ : أَنْتَ غيرُ قائمٍ فنَأْتيكَ ،وهذا لا يجوزُ ؛ لأنَّا إنمَّا نعْطِفُ المنصوبَ على مَصْدرٍ يدُلُّ عليْه الفعلُ ؛ فيكونُ حرفُ النَّفْيِ مُنْفَصِلاً ، و " غَيْرٌ " اسْمٌ ، مُضَافٌ ، وليْسَ بحرْفِ نفْيٍ .

وقد نَصَبوا بالفاءِ فى الإيجابِ ، قال[2] :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلى لبنى تَميمٍ وأَلحقَ بالحجازِ فأَسْتَرِيحَا

كأنَّه جَعلَ لَحَاقَهُ بالحِجازِ سَبَبًا لراحَتِه ، تقديرُهُ : يكونُ لَحَاقي فاسْتراحِتِى ، قال ابْنُ السّرَّاج : وقد جاءَ مثْلُه فى الشّعر أبياتٌ لقْومٍ فُصَحَاءَ،إلاَّ أنه قَبِيحٌ أَن يُنْصَبَ ويُعْطَفَ على الواجِبِ الّذى على غيْرِ[3]

---

(١) فى الأصْل : لأن المعْنى : دامَ زيْدٌ قائمًا ، والتَّصحيحُ من أُصول ابن السرّاج ٢ / ١٨٤

(٢) هو المغيرةُ بنُ حَبْناءَ

والبيْتُ من شواهد سيبويه ٣/٣٩، ٩٢ . وانظر أيْضا : المقتصب ٢/٢٢والأصول ٢/١٨٢ والمحتسب ١/١٩٧ والتبصرة ٤٠٣ وابن يعيش ٧/٥٥ والخزانة ٨/٥٢٢ .

(٣) الأصول ٢/١٨٢ قال ابن السرّاج فى الموضع نفسِه " وألحقُ بالحجاز ، فإذا لَحِقْتُ اسْتَرحْتُ ،وإن ألْحقْ أسْترحْ، ومع ذلك فإنّ الإيجاب على غير الشرط أصْلُ الكلام " قُلْتُ : وباقي كلام ابن السرّاجُ يُبيِنّ معنى قوله : على غير الشرَط .

شَرْطٍ ، ومنها قولُه (١) :

وقد يَمْلأُ القَطْرُ الإناءَ فَيُفْعَما

وقولُ الآخَرِ (٢) :

ويأْوِي إلَيها الْمُسْتَجِيرُ فيُعْصَمَا

والكوفيُّ يَنْصِبُ بالفاءِ مَعَ " لَعَلَّ " نحو : لَعَلِّي (٣) أحُجُّ فأكرمَكَ ، وبعْدَ "كَأَنَّ " إذا لم تكنْ للتَّشبيه ، نحو : كأنَّكَ وَالٍ علَيْنا فَتشْتُمَنَا ، أيْ : لَسْتَ والِيًا علَيْنا فَتَشْتُمَنَا.(٤)

---

(١) هو الفرزدق . ديوانه ٧٥٦ .

وهذا عجز البيت وصدْرُه :

قوارص تأتيني وتحْتقرونها

وانظر في تخريجه : الخصائص ١/ ٢١ والجمهرة ٢/ ٣٥٧ وابن يعيش ١/ ٢١ وهو في هذه المصادر بروايه :

فيَفعمُ ، بالرفع ؛ ومنْ ثمَّ فلا شَاهدَ فيه .وذكَرَهُ ابن عُصفور في ضرائر الشعر ٢٨٤ برواية : فيُفْعَما ، ففيه الشَّاهدُ على روايته .

يفعم : يمتلِئُ .

(٢) هو طرفة بن العبد . ديوانه ١٩٤ .

وهذا عجز البيت ، وصدرُه :

لنا هضبةٌ لا يدخلُ الذُّلُّ وسْطَها

والبيتُ من شواهد سيبويه ٣/ ٤٠ ، وانظر أيْضا : معاني القرآن للأخفش ٦٦ والمقتضب ٢/ ٢٣ والخصائص ١/ ٣٨٩ والمحتسب ١/ ٣٨٩ .

(٣) فى الأصل : لعلِّى سَأَحُجُّ .

(٤) انظر : الأصول ٢/ ١٨٥ .

وأَعْطَوْا " لَو " (١) مَعْنَى " لَيْتَ" فنصَبُوا فى جوابِها ، وأَنْشَدوا (٢) :

وَلَو نُبِشَ المقابرُ عن كُلَيبٍ   فيُعْلَمَ بالذَّنائبِ (٣) أىُّ زيرِ   ١٧٣/أ

الحرفُ الثانى " الواو "العاطِفَةُ ، ويَنْتَصِبُ ما بَعْدَها فى غَيْرِ الواجِبِ من حَيْثُ ينتَصِبُ ما بَعْدَ " الفاءِ " ، وذلكَ إذا لم تُرِدِ الإشْراكَ بيْنَ الفِعلَيْنِ ، وأَرْدتَ عَطْفَ الثانى على مَصْدَرِ الفعْلِ الأوَّلِ ، وكانَتْ مُتَضَمِّنَةً معْنَى الجوابِ والجمْعِ بمعْنَى " مَعَ " فَقَط ؛ فتكونُ "أَنْ" مُضْمَرَةً بعْدَها ، كقولهِمْ : لا تأكلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللبَنَ ، أَىْ : لا تجْمَعَ بينَ أكْلِ السَّمكِ وشُرْبِ اللَّبَنِ ، فالنَّهىُ مُتعلِّقٌ بالجمْعِ بيْنَهُما فى الأكْلِ ، لا بأكْلِهما مُفْترِقَيْنِ .

وَهذِهِ الواوُ تُفيدُ فى العطْفِ الجمعَ بَيْنَ الحُكْمِ والإعرابِ ، فإذا اخْتَلَفا كانَ مقصودُ (٤) هذا البابِ ، ومِثلُهُ قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ (٥) ، وقولهُ تعالى : ﴿ وَلاَ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا

---

(١) في الأصْل : وأعطَوْا " لا " . وانظر : الأصول ٢/ ١٨٥ .

(٢) لِمُهَلْهِلِ بْنِ رَبيعةَ يرثي أخاه كُلَيْباً .

(٣) في الأصل : بالمذانِب ، ولعلهُ تحريفٌ من الناسخ .

وانظر : الأصمعيّات ١٥٤ والكامل ٧٤٠ والأصول ٢/ ١٨٥ والمغنى ٢٦٧ وشرح أبياته ٥/ ٦٧ .

الذَّنائِب : مَوْضِعٌ . زير : يُقَال :فلان زيرُ نسَاء ، أى :صاحب نَساء . وكان مُهَلْهِلٌ كذلك قَبْل قتل كلَيْب .

(٤) كذا بِرفع مقصود: "فتكونُ "كانَ" تامَّةً . هذا والمرادُ بالاختلافِ هاهُنا الاختلافُ فى الإيجابِ وغيرِ الإيجابِ بْينَ المعطوفِ علْيهِ والمعطوفِ . قالَ ابْنُ السَّرَّاجِ فى الأصول ٢/ ١٥٥ : " وإنَّما وَقع النَّصْبُ فى بابِ الواو والفاءِ فى غيرِ الواجِبِ ؛ لأنَّه لو كانَ الفِعْلُ المعْطوفُ عليه واجِباً لم يَبِنِ الخِلافُ فيصلُح إضمارُ " أن " .

(٥) ١٤٢/ آل عمران .

الْحَقَّ وَأنتمُ تَعْلمُونَ ﴾[1] في أَحَدِ القوْلَيْنِ[2] ، ومنْهُ قولُ الأخْطَلِ[3] :

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتِىَ مِثْلَهُ   عارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عظيمُ

أَيْ : لا تجمعوا بينَ أنْ تَلْبِسوُا الحقَّ وأنْ تكتُموا ، ولا تجمعْ[4] بينَ أنْ تَنْهَى عن شَيءٍ وأنْ تفعلَ مثْلَه ، ولو جَزَم كان المعْنى فاسِداً ، وتقولُ : لا يَسَعُنى شَيءٌ ويَعْجِزَ عنكَ ، ولو جعلْتَ الفاءَ مْوضعَ الواوِ جازَ على الوجْهِ الأوَّلِ من وجْهىِ النَّفْى الذى هو بتقْديرِ :ما تأْتِينَا إلاَّ لم تُحدِّثْنا ، وكان مُحالاً على الوجْهِ الثَّانى .

ومتى كان الكلامُ واجباً[5] لا تكون فيه الواوُ ، قال سيبويه[6]: لأنَّ الفِعْلَ المعْطوفَ عليْهِ لو كانَ واجباً لم يبِنِ الخِلافُ .

---

(1) ٤٢/ البقرة .

(2) انظر معانى القرآن وإعرابه للزجّاج ١/ ١٢٤ - ١٢٥ وقال مَكّيٌ فى مشكل إعراب القرآنِ ١/ ٤٢ : «تكتموا » منْصوبٌ ؛ لأنَّه جوابُ النَّهْيِ ، وحذْفُ النون عَلَمُ النَّصْبِ والجزْمِ فيه وفيما كانَ مِثْلَهَ ، ويجوزُ أنْ يكونَ مجزْوماً عطْفاً على : « تلبِسُوا » وانظر أيْضا : البحر المحيط ١/ ١٨٠ .

(3) وكذا نَسَبهُ سيبويه والصَّيمرِيُّ . وليس فى ديوانه المطبوع فى بغداد . ووَجدتُه فى زياداتِ ديوانِ الأخْطَلِ المطبوعِ فى بيروت سنة ١٨٩١ . والمشهور أنَّ البيْتَ لأبى الأسوْد الدُّؤلِيّ وهو فى زيادات ديوانه ١٣٠ . ونَسبَه الآمدِيُّ إلى المتوكّل الكنانيّ ، ونَسَبه كذلك إلى الطِّرمّاح بن حكيم ، وإلى حسَّانَ وإلى سابقٍ البربريِّ .

والبيْتُ من شواهد سيبويه ٣/ ٤٢ ، وانظر أيْضا : المقتَضب ٢/ ٢٦ والأصول ٢/ ١٥٤ والإيضاح العضُدِيّ ١/ ٣١٤ والمؤتلف والمختلف ٢٧٣ والتَّبصرة ٣٩٩ وابن يعيش ٧/ ٢٤ والمغنى ٣٦١ وشرحَ أبياته ٦/ ١١٢ والخزانة ٨/ ٦٥٤ .

(4) فى الأصْل : تجتمع .

(5) فى الأصل : موجباً .

(6) الكتاب ٣/ ٩٢ .

فأمَّا إذا كانَ قَبْلَ الفعلِ اسْمٌ : كقَوله (1) :

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّعَيْنِى   أَحَبُّ إِلَىَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ

وقولِهم : يعُجُبنى ضَرْبُ زَيْدٍ ويغضَبَ عَمْروٌ ، فإِنَّه لَمَّا امْتَنَعَ من عَطْفِ الفِعلِ على الاسْمِ /أَضْمرَ [أَنْ] (2) ليصيرَ الفِعْلُ بها مَصْدراً ؛ فيعْطفَ اسْماً ١٧٣/ب على اسْمٍ ؛ فكأَنَّه قالَ : يُعجبُنى ضَرْبُ زيْدٍ مع غَضَبِ عَمْروٍ ، وقد سَبَق (3)هذا .

وتنصِبُ مَع " الواو " فى كُلّ موْضعٍ يُنصَبُ فيه مع " الفاءِ " ، تقولُ : زُرْنى وأَزورَكَ ، تُرِيد : لِيَجْتَمعْ هذانِ ، ومْنهُ قوله (4) فى الاسْتفهام :

أَلم أَكُ جارَكمُ ويكونَ بْينى   وبينكُم المودّةُ والإِخاءُ

أَرادَ :(5) ألم يجتمعْ هَذانِ ؟ ولو أَرادَ الإفرادَ فيهما لم يُكنْ إلاَّ

---

(1) هى مَيْسون بنت بحْدل .

والبيْتُ من شواهد سيبويه ٣/ ٤٥ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٢/ ٢٦ والأصول ٢/ ١٥٠ وسر الصناعة ٢٧٣ وابن يعيش ٧/ ٢٥ والمغني ٢٦٧ وشرح أبياته ٣/ ٣٨٥ و ٤/ ١١٦ و ٥/ ١٥٥ و ٦/ ١١٢ و ٧/ ٥٨ ، ١٧٨ والخزانة ٨/ ٥٠٣ ، ٥٧٤ .

العباءة : جُبَّةُ الصُّوف . الشفوف : جمع شِفٍّ – بكسر أوّله – وهو الثَّوْبُ الرّقيق يُظهر ما تحته .

(2) تتمّةٌ يلتئم بها الكلام .

(3) انظر صـ٥٩٤ .

(4) هوالحطيئة . ديوانه ٣٠ .

والبيْتُ من شواهد سيبويه ٣/ ٤٣ وانظر أيْضا :المقتضب ٢/ ٢٧ والأصول ٢/ ١٥٥ والتبصرة ٤٠٠ ، ٤٧٤ والمغنى ٦٦٩ وشرح أبياته ٨/ ٣٤ .

(5) فى الأصل : أراد لم ..

مْجزومًا، وقولهُ (١) فى النفْى :

قَتَلْتُ بعَبْدِاللّهِ خَيْرِ لِدَاتِه ذُؤاباً فلم أَفْخَرْ بذاكَ وأجْزَعَا

وقد حَمل حَمْزَةُ " الواوُ " على (٢) " الفاء " فى قوله تعالى : ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾(٣) ؛ فَنَصَبَ (٤) ، على تقدير :يا لَيْتَنا يجْتمعُ لنَا الرَّدُّ معَ عدمِ (٥) التَكذْيبِ ، وتقولُ فى العْرضِ : أَلا تَنْزِلُ عِنْدِنا وتْأكُلَ شيْئًا .

الحرْفُ الثَّالِثُ : " أَوْ " وهي تَنْصِبُ الفِعْلَ المْستْقبلَ، إذا كانَتْ بمعْنى : إِلاَّ أَنْ ، أَوْ إِلَى أَنْ ، تقولُ : لأَضْرِبَنَّكَ أَوَ تنْكَفَّ عَني ، التَّقْدِيْرِ :إِلاَّ أَن تنْكَفَّ

(١) هو دُرَيْدُ بْنُ الصِّمة . الأصمعّيات ١١١ وروايه الشطر الثاني في الأصمعيات هكذا .

نؤاب بْنَ أسماءَ بن زيد بنْ قارب

ولا شاهد فيه على هذه الرواية

وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٤٣ ، وانظر أيْضا :التبصرة ٤٠١ وأمالي ابنِ الشجريٍّ ١/ ٣٧٣ وحماسَة ابن الشجرى ١٣، ٤ والخزانة ٧/ ٣٠ ، وروايات المصادر الثلاثة الأخيرة لا شاهدَ فيها أيضا .

اللِّداتُ : جَمْعُ لِدَة ، وهي التِّربُ الذِّي يولدَ معكَ .

(٢) انظر : الأصول ٢/ ١٨٤ – ١٨٥ .

(٣) ٢٧/ الأنعام .

(٤) ونَصَبَ أَيْضاً عاصِمٌ فى رواية حَفْصٍ عنْه ، ووَافَقهُما يعقوبُ : انظر : السبعة ٢٥٥ والتيسير ١٠٢ وإبراز المعانى ٣٠١ – ٣٠٢ والنشر ٢/ ٢٥٧ والإتحاف ٢٤٦ والبحر المحيط ٤/ ١٠١ – ١٠٢ .

(٥) انظر : معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢٣٩ – ٢٤٠ .

عَني ، ومِنْهُ قولُ امرِئِ القيْسِ [1] :

فقلْتُ له لاتبْكِ عَيْنُـكَ إِنمَّا نحاوِلُ مُلْكًا أَوْ نموتَ فَنُعْذَرَا

وقولُ الآخرِ [2] :

لَنْ تجْمَعوا وُدِّى ومَعتْبَتَي أَوْ يُجمعَ السَّيْفانِ في غِمْدِ

قال سيبويه : لو رَفعْتَ لكانَ عَربيًّا جاريًا على وجْهَينِ : على أَنْ تُشرِّكَ بْينَ الأوَّلِ والآخَرِ ، كأنَّكَ قُلْتَ : إِنما نُحاوِلُ مُلْكًا أوْ نموتُ ، وعلى [3] أَنْ يكونَ مُبْتدأً مقْطوعًا عنِ الأوَّلِ ، تَعْنى : أَو نَحْنُ مِمن نموتُ ، ومِن هذا البابِ قُرِئَ قولهُ تعالَى : ﴿ تُقَاتِلُونَهُم أَو يُسْلِمُوا ﴾[4] وهُو شاذٌ [5] ، والقراءَةُ بإِثْباتِ النُّونِ ؛ لأنَّه إِخبارٌ بأَحَدِ الأَمْرينِ ، أَو على الابتداءِ ، كَأَنَّه قالَ أَوْهُمْ يُسْلِمُونَ [6]، وإِنمَّا قُدِّرَتْ "أَنْ" مُضْمَرَةً ؛ لأَنَّ "أَوْ" تَعْطِفُ الثَّانِيَ على الأوَّلِ ، وتجَعْلُهُما في حُكمٍ واحِدٍ ،

---

(١) ديوانه ٦٦.

وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٤٧ ، وانظر أيضًا : المقتضب ٢/ ٢٨ والأصول ٢/ ١٥٦ والخصائص ١/ ٢٦٣ والتبصرة ٣٩٨ وابن يعيش ٧/ ٢٢ ، ٣٣ والخزانة ٨/ ٥٤٤ .

(٢) هو يزيد بن الخذّاق الشنِّيّ . المفضليات ٣٩٥ .

وانظر : مُعْجَم الشعراءِ للمرزبانيِّ ٤٩٥ والخزانة ٨/ ٥١٦ . المعتَبة : المَوْجِدة والمعاداة .

(٣) الكتاب ٣/ ٤٧ .

(٤) ١٦/ الفتح .

(٥) وهى قراءة أُبيٍّ وعبدالله وزَيْدِ بْن عليٍّ . انظر : شواذ ابن خالويه ١٤٢ والبحر المحيط ٨/ ٩٤-٩٥.
قال أبو حيّان فى توجيهها : ".. منصوبا بإضمار " أن " فى قوْلِ جمهورِ البصريين غير الجرْميِّ ، وبها فى قول الجرميِّ والكسائيِّ وبالخلاف فى قول الفرّاءِ وبعضِ الكوفيِّينِ ؛فعلى قولِ النَّصْبِ بإضمار "أنْ" هو عَطْفٌ على مَصْدَرٍ مُقدَّرٍ متوَهَّمٍ ، أىْ : يكون قتالٌ أو إسلامٌ ، أىْ : أحَدُ هذين..." .

(٦) فى الموضع السابق من البحر المحيط :" والرَّفْعُ على العَطْفِ على : "تُقاتِلونَهُم " أو على القطعِ ، أىْ :وهمْ يسلمونَ دون قِتالٍ " .

ولاَ تجْعَلُ أَحَدهُما سَبَبًا للآخَرِ ، وهَاهُنا أَحُدهُما سَبَبٌ للآخَرِ ؛ فإنَّ الضَّربَ / لأجْلِ الكَفِّ ، التقديرُ : لَيَكُونَنَّ مِنِّي ضَرْبٌ أَوِ مِنْكَ كَفٌ ، أم : لَيَكُونَنّ الضَّربُ ٧٤ أَوِ الكفُّ .

وكُلُّ مَوْضعٍ وقَعَتْ فيه «أو» ، وصلحَ فيه « إلاَّ أَنْ » أو « إلَى أَنْ » فالفِعْلُ منصوبٌ ، فإنْ لمْ يصلُحْ رفَعْتَ ، تقولُ : أتَجْلِسْ أَو تقومُ ؟ وهلْ تكلِّمُنَا أو تَسْكُتُ ؟ المعْنى : أيكونُ منْكَ أحَدُ هذيْنِ ؟ وعليْه قولهُ تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تدعُونَ ، أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضرُّونَ ﴾[1] .

وأمَّا قولهُ تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾[2] فـ « يُرْسِلِ » مَنْصوبٌ بـ « أَنْ » مُقَدَّرَةً غيرِ الظَّاهِرَةِ ؛ لأنَّ التقديرَ : وما كانَ لِبشرٍ أن يُكلِّمهَ اللَّهُ إلاَّ وَحْيًا أَنْ يُوحِيَ[3] أو يُرْسِلَ ، وأمَّا مَنْ رَفع[4] «يُرْسِلَ» فيكونُ « وَحْيًا » حالاً بمعْنى مُوحًى[5] إليه ، أَوْ مصْدَراً في مَوْضعِ الحالِ ، و « يرسلُ » مَعْطوفٌ عليه .

فإنْ كانَ قبلَ « أَوِ » اسْمٌ أو شيءٌ لا يمكنُ حَمْلُ ما بَعْدَهُ علْيهِ تأوَّلوا فيه المصْدَرَ ، ونَصبوا بإضْمارِ « أَنْ » ، كقول[6] الشّاعِرِ[7] :

---

(١) ٧٢ ، ٧٣ / الشعراء .
(٢) ٥١ / الشورى .
(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجّاج ٤٠٣/٤ .
(٤) وهم نافعٌ وأهْلُ المدينة ، وابنُ ذكْوانَ ، بِخُلْفٍ عنه من طريقيْهِ .
انظر : البحر المحيط ٥٢٧/٧ وإتحاف فضلاء البشر ٣٨٤ .
(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجّاج الموضع السابق .
(٦) في الأصل : لقول الشاعر .
(٧) هو الحُصَيْنُ بنُ الحِمامِ المرِّيُّ . انظر : المفضّليّات ٦٦ .
والبيْتُ من شواهد سيبويه ٥٠/٣ . وانظر أيْضا : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٣/٤ وسرّ الصناعة ٢٧٤ والتصريح ٢٤٤/٢ والخزانة ٣٢٤/٣ .
رِزَامٌ : هُو ابْنُ مالك بْنِ حَنْظَلَةَ بْنِ مالِكِ بْنِ عمرِو ابن تميم . سُبَيْعٌ : هو ابْنُ عمْرِو بن فتية . عَلْقَمَةُ : هو ابنُ عُبَيْدِ ابن عبد بن فتية .

فلولا رِجالٌ مِنْ رِزامٍ أَعِزَّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أسُوءَك عَلْقَما

فَنَصبَ لَمَّا لم يُمكِنْ الحملُ على الاسمِ .

الحرْفُ الرَّابع : « اللاَّم » الجارّةُ في قولك : زُرْتُك لتُكرِمَنى ، تقديرُه : لأَنْ تكْرمَنى ، فأُضْمِرَتْ « أَنْ » ؛ لِتَصيرَ هي والفِعْلُ مَصْدَراً تَدخُلُ « اللاَّمُ » الجارَّةُ عليْهِ . والكلامُ الذَّي تدخُل عليه « اللاَّمُ » لايَخْلُوُ : أَنْ يكونَ موجَباً ، أَو مَنْفياً .

فإِنْ كانَ مُوجَباً جاز إِضْمارُ « أَنْ » وإِظهارُها ، وَقد تقدَّمَ [1] .

وإِنْ كان مَنْفِياً ودَخَلتْ فيه «كانَ» لمْ يجزْ إِظهارُها ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾[2] ، وقولِه تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفرَ لَهُمْ ﴾[3] فإِنْ لمْ تكنْ فيه « كانَ » جاز ظهورُها ، كقولكَ : ما جِئْتُ لِتَغْضَبَ ؛ لأنَّ حرفَ النَّفْى دخَلَ عَلى كَلامٍ يحْسُنُ ظهورُ «أَنْ» مَعَه إِذا حُذِفَ ، تقولُ : جِئْتُ لِيغْضَبَ ، ولأَنْ يغْضَبَ ، ولا يْحسُنُ أَنْ تقولَ : كنتُ لأَذْهَبَ ، في قولك : ما كُنْتُ /لأَذْهَبَ .

وقد أَجازَ الكوفىُّ : ما كُنْتُ [4] زيْداً لأَضْرِبَ ، وَأَنشَدَ[5] :

لَقْد عَذَلَتْنِى أُمُّ عَمْروٍ وَلمْ أكُنْ مَقالَتَها ما دُمْتُ حَيًّا لأَسْمَعَا

وهو عند البصرىِّ : على إِضْمار[6] فِعْلٍ .

---

(١) انظر : ص ٥٩٤ .
(٢) ٢٣/ الأنفال .
(٣) ١٣٧ ، ١٦٨ / النساء .
(٤) الإنصاف ٥٩٣ .
(٥) لقائل مجهول .
انظر : الإنصاف ٥٩٣ ، وابن يعيش ٧ / ٢٩ ، والتصريح ٢ / ٢٣٦ ، والخزانة ٨ / ٥٧٨ ، عَذَلَتْنى : لامَتْنى .
(٦) الإنصاف ٥٩٥ .

الحرْفُ الخامِسُ : " حَتىَّ " ، ولهَا موْضِعانِ :

أحدهما :أنْ تكونَ بمعنى " كَيْ " ، تقولُ : أطِع اللّهَ حتىَّ يدُخلَكَ الجَنَّةَ ، فالأوَّلُ علةُ الثَّانى .

والموْضِعُ الثَّانى : أنْ يكونَ بمعنى "إلَى أنْ " ، كقولِكَ : انْتَظَرْتُه حتىَّ يَقْدَم ، وحتى قَدِمَ .

ومَعْناها : أنْ يكونَ ما بعْدها غايةً لما قَبلَها ، والتقديُر : حَتىَّ يُدخلَكَ الجَنَّةَ ، وحَتَّى أنْ تقْدَم ، فأُضمِرَتْ "أنْ " ؛ لأنَّ " حتى "- فى الأصْل - حرْفُ جرٍّ.

وتَقَعُ الأفْعالُ الثَّلاثَةُ قبلَها وبَعْدَها .

فإذا كانَ ما بَعْدها ماضِيًا لم يكنْ ما قَبْلهَا إلاَّ ماضيًا ، كقولك : سِرْتُ حتىَّ طَلَعتِ الشَّمْسُ .

وإنْ كانَ ما بعْدهَا مُسْتَقْبلاً جازَ أنْ يكونَ ما قَبلْهَا ماضيًا ، ومُسْتقبلاً كَقْولِكَ : سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وأسِيرُ حتَّى تطْلُعَ الشَّمْسُ .

وأمّا فِعْلُ الحالِ : فيَقَعُ بَعدهَا ، ولا يَقَعُ إلاَّ مَرْفوعًا ؛ لأنَّ "أنْ " لا تَدْخُلُ على الحالِ ، و " حَتىَّ " إنما تَنْصِبُ بتقديرها ، فَبَطَلَ النَّصْبُ . وارْتفاعُه : على أنْ يكونَ الفِعْلُ الذَّى قَبْلَها عِلَّةً للذى بَعْدَهَا ، وهُو على ضربَيْنِ :

أحدهما :أنْ يكونَ الأوَّلُ قد مَضَى ، والثَّانى أنْتَ فيه ، ويُعْتَبرُ بأنْ يَقعَ الماضِي مَوقِعَه ، كقولهم : «شَرِبَتِ الإبلُ حتى يجئُ البعيرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ »، ومنْه قولهُ تعالى :﴿ وزُلْزِلوُا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ والذَّينَ آمَنُوا ﴾[1] فيمن رفع[2] ؛ فيجوز

---

(١) ٢١٤/ البقرة .

(٢) وهو نافع ، ونسبها سيبويه فى الكتاب ٣/ ٢٥ إلى مجاهد ، ثم قال : وهى قراءة أهل الحجازِ ، انظر : السَّبعْة ٢٨١ - ٢٨٢ . والتَّيْسير ٨٠ وإبراز المعانى ٢٥٢ والبحر المحيط ٢/ ١٤٠ والنَّشْر ٢/ ٢٢٧ .

فيه ؛ حَتىَّ جاءَ البعيرُ ، و : حَتَّى قالَ الرسُولُ ، فالشُّرْبُ والزَّلْزَلَةُ هُما علّةِ المجيءِ والقوْلِ .

الضَّرْبُ الثَّانى : أَنْ يكونَ الفِعلُ الذى قَبْلَهَا والذى بَعْدَها قَد مَضَيَا ، ويكونُ حِكايةَ حالٍ يَحْسُنُ أَنْ يَقعَ الماضى بَعْدَها ، كقولكَ : سِرتُ حتى أَدخُلُهَا ، فالدخولُ مُتصلٌ بالسَّيْرْ ، لا فَصْلَ بينَهُما ، وإذا لمْ يكُنْ الفِعلُ الأوَّلُ عِلَّةً لمْ يصحّ الرَّفعُ ، كقولك : ما سِرْتُ حتى أَدْخلُهَا .

وكُلُّ موْضعٍ جازَ فيه الرَّفْعُ جازَ فيه النَّصبُ ، ولا / بالعكْسِ ، فَمَتى رفَعْتَ كانتْ حَرْفاً من حُروف الابْتِداءِ ، كالتى فى قَوْلِهِ [1] : ١٧٥/أ

وحتَّى الجيادُ ما يُقدْنَ بأَرسَانِ

قال ابْنُ السَّرّاج ، وفَرْقُ ما بيْنَ النَّصْبِ والرّفْعِ :أَنَّكَ تقولُ : كانَ سَيْرِي[2]حتَّى أدخُلَهَا، فإن نَصّبَت كانَتْ "حَتَّى "وما عَمِلَتْ فيه خَبَرَ " كَانَ"، وإنْ رَفْعتَ " لم يَصحَّ ؛ لأنَّكَ تركْتَ " كانَ " بغيْر خَبَرٍ ، فإنْ أضَفْتَ ما يكونُ خَبَراً صَحَّت المسْأَلةُ ، كقولك : كانَ سَيْرِى سَيْرًا مُتْعِبًا حَتىَّ أَدخُلها [3] .

---

(١) هو امْرؤُ القيس . ديوانه ٩٣ .

وهذا عجزُ البيْتِ ، وصدرُه :

سَرَيْتُ بهم حتَّى تكلُّ مطيُّتهم

وقد سَبق الكلام عليه في ص ٢٥٥ .

الأرْسَانُ : جَمْعَ رَسَن ،وهو الحَبلُ أَو الزِّمامُ يُجْعَلُ على أَنْفِ البَعيرِ أَوِ الفرسِ . تكلُّ : تنقطع وُتجهَدُ ؛ فلا تحتاج إلى قود .

(٢) فى الأصل : مَسيرِى . وما أَثبتُّه هو فى نَصّ ابْن السرّاج فى الأصول ٢/ ١٥٣ .

(٣) الموْضعِ السَّابق من الأصول .

واخْتـار سيبويه النَّصْبَ فى قولك : إنمَّا سِرتُ حتَّى أدْخُلَها ، وَمَنَع من الرَّفعِ إذا كُنْتَ مُعَلِّلاً (١) لسَيْرِكَ (٢) ، وأجازَ : إنما سِرتُ قَليلاً حتىَّ أدخلُها،(٢) بالرَّفعِ،لَمَّا قـالَ: قليـلاً ، قـالَ : ولو قُلْتَ : سِرْتُ حتىَّ يدْخُلَهَا زَيدٌ ، لم يصحَّ الرَّفعُ ؛ لأنَّ سَيْرَكَ لا يُؤدِّى زَيْدًا إلى الدَّخـول (٣) ، ومِثْلُهُ : سِرْتُ حتَّى تَطلُعُ الشَّمْسُ ، بالرَّفْعِ ، ولو قُلْتَ : سِرْتُ حتَّى يَدْخلُها ثَقَلى (٤)، جازَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ ، ولو قُلْتَ : أَسِرتَ حَتَّى يدْخُلَها ؟ لمْ يَجُزِ إلاَّ النْصبُ ؛ لأنَّكَ لمْ تُثبِتْ سَيْرًا،حَيْثُ اسْتفْهَمْتَ ، فإنْ قُلْتَ :أيُّهُمْ سَارَ حتىَّ يدخُلُها ؟ جازَ الرَّفْعُ ؛ لإثبْاتِ السَّيْرِ .

الصِّنفُ الثَّانى : " كَيْ " ، وتَردُ فى الكَلامِ على ضَرْبَيْنِ :

الضَّـرْبُ الأوَّلُ : أَنْ تكونَ حَرْفَ جَـرٍّ بمعْنى " الَّلامِ " ، وينْتَصِب الفـعلُ بعـدها بِـ " أَنْ " مُضْمَرةً ؛ لأنَّ الجارَّ لا يعَمَلُ النَّصبَ ، فإذا قُلْتَ : جِئْتُ كىْ تُعْطِيَنى ؛ فَمعناهُ : كَىْ أَنْ تعطِـيَنى ، كما إذا قُلْتَ : جِئْتُ لتُعْطِـيَنى ، أىْ : لأَنْ تعطِيَنى ، ولا يجـوزُ إظهـارُ "أَنْ" بعْدَ " كَيْ " إلاَّ قليـلاً ، وسَنذكُرُه (٥) ، وإنما عُلمَ كَوْنُها حرفَ جَرٍّ بقولهم : كَيْمَهْ ؛ كما قالوا : لِمَهْ وعَـمَّـه وفِيَمْهْ ؛ فالأصلُ : " كىْ " دَخَلَت على " ما " التى للاستفْهام ، ثُمَّ حُذِفِ الألفُ ، كما حُذِفَ من قولهم : لِمَ وفيمَ وعَمَّ ؛ ثُمَّ أَدْخَلوا عليْهَا " هَاءَ " الوَقْفِ ، أَوْ أَبْدَلوا " الهاءَ " من ألِفِ " ما " ، فلمَّا أشْبَـهَتْ حروفَ الجرِّ بذلكَ جَعَلوها مْنها .

الضَّربُ الثَّانى : أَنْ تكونَ حـرْفاً ناصبًا ، وينْتِصبَ الفِعْلُ بها من غَيـر ١٧٥/ب

---

(١) فى الأصل : مُقلِّلاً

(٢) الكتاب ٣/٢١.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٦ .

(٤) الثَّقَلُ – بالتحريك – : متاعُ المسافرِ وحَشَمُه .

(٥) انظر : ص٦١٣ .

إضْمارِ " أَنْ " ، وذلكَ إذا دَخَلَ عَلَيْها " لامُ " الجرِّ ، كقوْلِهِ تعالى :﴿ لِكَيلاَ تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾[1] فَـ " كَيْ " هاهُنا بمعْنى "أَنْ "وليْسَتْ حرْفَ جَرٍّ؛ لدُخول لامِ الجرِّ عليها ، والتقديرُ في الآية : لأَنْ لاَ تأْسَوْا ، والأَخْفَشُ يزْعُمُ أَنَّ "كَيْ"[2] بدَلٌ من " اللاَّمِ " ، والنَّصْبُ لِـ " أَنْ " مضمرةً .

وقد جاءتْ " أَنْ " مُظْهَرَةً في الشِّعر ، قالَ [3] :

وقَالتْ : أكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مانِحًا   لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدعَا

وقد جَمَعُوا بين ظُهورِ "أَنْ" بعْدَها ، ودُخولِ " اللاَّمِ " قَبْلَها ، قالَ [4] :

أَرَدْتَ لكيْمَا أَنْ تَطيرَ بِقرْبَتي   فَتَتْركَهاشَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

---

(١) ٢٣/ الحديد .

(٢) انظر : الرضيّ على الكافية ٢/ ٢٣٩ والهمع ٤/ ٩٨ .

(٣) هو جميل بنَ مَعْمَر . ديوانه ١٢٥ .

انظر : ابن يعيش ٩/ ١٤ ، ١٦ وضرائر الشعر ٦٠ والمغني ١٨٣ وشرح أبياته ٤/ ١٥٧ والهمع ٤/ ١٠٠ والخزانة ٨/ ٤٨١ .

قال ابْنُ عُصْفورٍ في ضرائرِ الشِّعر : " و "أَنْ" فيه ناصِبَةٌ ، لا زائـدة ، أُظْهِرَتْ للضَّرورة ؛ لأنَّ " كيما " إذا لم تُدخل عليها اللامُ كان الفعل بَعْدَها مُنْتَصِبًا بإِضْمار "أَنْ" ، ولا يجوزُ إظهارُها في فَصيح الكَلام " .

(٤) هذا القائِل مجهول .

انظر : معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٢٦٢ والإنصاف ٥٨٠ وابن يعيش ٧/ ١٩ و ٩/ ١٦ وضرائر الشعر ٦٠ والمغني ١٨٢ وشرح أبياته ٤/ ١٥٧ والخزانة ٨/ ٤٨٤ .

شنّاً : يابِسَةً مُتَخَرِّقة . البَيْداءُ : الصَّحراءُ التي يَبِيدُ سَالِكُها . أيْ : يَهْلِكَ . بَلْقَعٌ : خالِيَةٌ .

هذا و " ما " في " : " لكيْما " زائدة . قالَ ابْنُ عُصفورٍ : " أَنْ فيه زائدةٌ ، غير عامِلَةٍ ؛ لأَنَّ " لكيما " تَنْصِبُ الفِعْل بنفْسها ، ولا يجوزُ إدْخالُ ناصِبٍ على ناصِبٍ " .

وقد أَدْخلوا " كَيْ " على " الّلامِ " ، قالَ [1] :

كَيْ لتَقْتضِينِي رُقَيَّةُ ما وعَدَتْني غَيْرَ مُخْتَلَسِ

وقد كفُّوا "كَيْ " بـ " مَا " قالَ [2] :

إذا أَنْتَ لم تنْفَعْ فَضُرَّ فإنَّما يرُادُ الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ ويَنْفَعُ

وقيل : إنَّ " كَيْ " هاهُنا حَرْفُ جَرٍّ ، و " مَا "مَصْدِرِيَّةُ ، بتقديرِ : الضُّرِّ[3] والنَّفْعِ .

فأَمَّا قولهُمُ : «انتظرْني كما آتيكَ " ، فإِنَّ سيبويْه قالَ : سَأَلْتُ الخليلِ عنْه فقال : جُعِلَتِ " الكافُ " و " ما " : شيْئًا واحدًا [4] ، وأُدْخلا على الفِعْلِ ، كما فُعِلَ بـ ": رُبَّما " ، وأَنشَدَ [5] :

---

(١) هو عَبْدُاللّهِ بن قَيْس الرُّقَيَّات . ديوانه ١٦٠ .

انظر : التصريح ٢/ ٢٣١ والهمع ١/ ١٨٤ والخزانة ٨/ ٤٨٨ .

مُخْتَلَس : مَصْدَرٌ ميميٌّ بمعنى الاخْتِلاسِ وهو الاخْتِطافُ بسُرْعَةٍ .

(٢) هو قَيْسُ بْنُ الخَطيم . مُلْحقات ديوانه ١٧٠ برواية : كيما يُضرُّ وينفعًا ، ونُسبَ أَيْضا إلى عَبْدِالأعْلى ابْن عبداللّهِ بنِ عامر .

انظر : معاني القرآن للأَخْفش ١٢٤ والمسائل البغداديَّات ٢٩٠ ، ٣٥٢ والمغْني ١٨٢ وشرح أَبيْاته ٤/ ١٥٢ ، ١٥٣ والهمع ٤/ ٩٨ والخزانة ٨/ ٤٩٨ .

ورواية البغداديِّ في الخزانة وشرح أبيات المغني كَرواية ملحقاتِ الدِّيوانِ ، أيْ : كَيْما يُضرَّ ويَنْفَعا، قال البغداديُّ في الخزانة : " فعلى هذه الرِّوايَة - يقْصد روايةَ النَّصْب - ما زائدةُ و " يضرَّ " منْصوبٌ بـ " كَيْ " ، واللّامُ مُقَدَّرَةٌ ، و "أَنْتَ " فاعلٌ لِفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُه المذكورُ ، أيْ : إذا لم تَنْفعِ الصَّديقَ فَضُرَّ العدوّ " .

(٣) انظر : المسائل البغْداديَّات ٢٩١ ، ٣٥٢ وشرح أبيات المغني ٤/ ١٥٢ - ١٥٣ ، وهذا قولُ الفارسيِّ في البغْداديّات ، ونقلهُ عنْه البغْدادِيُّ .

(٤) الكتاب ٣/ ١١٦ .

(٥) لرُؤْبَةَ . ملْحقات ديوانه ١٨٣ .

وهو من شواهد سيبويه ٣/ ١١٦ ، وانظر أيْضا : الإنصاف ٥٩١ والهمع ٤/ ٢٣١ والخزانة١٠/٢١٣ . ٢٢٥ .

لا تَشْتُمِ النَّاسَ كما لا تُشتَمُ

ويجوز أَنْ تكونَ " ما " مَصْدَرِيَّةً ، ويجوزُ أَن يكونَ مَجْموعُها للتَّشْبِيهِ كقولهِ تعالى :﴿ اجْعَلْ لنا إِلاهًا كَماَ لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾[1] ، ويجوزُ أَنْ تكونَ وَقْتًا ، تقول : ادْخُل كَمَا أَنْ يُسَلِّمَ الإمامُ ، أي : في ذلك الوقت .

والكوفيّونَ [2] والمبرّد[3] ينصِبونَ بِـ " كَمَا " كما ينصبون بِـ " كَيْما " وأَنْشَدوا [4] :

لا تَظْلِمُوا النَّاسَ كما لا تُظْلَمُوا

الصّنفُ الثّالِثُ : " إِذًا " ولها ثَلاثُ أَحْوالٍ حَالٌ تعْمل فيها ، وحالٌ لا تعْملُ ١٧٦/ فيها ،وحالٌ تَعْمَلُ فيها وتُلغى ، والعَمَلُ لها نفسِها [5]، وقَوم يُقدّرونَ بعْدَها "أَنْ" مُضْمَرَةً [6] ، والعَمَلُ لهَا ، وقوْمٌ يشبِّهُونَهَا بِـ " كَيْ " ويُعملونها في كلِّ موْضعٍ وَلِيَها فيه فِعْلٌ مضارعٌ ، وقومٌ يجعلونَهَا بمنزلة " هَلْ " [7] ويرْفعونَ بها ، فيقولونَ : إِذًا أَفْعَلُ .

---

(١) ١٣٨/ الأعْراف .

(٢) الإنصاف ٥٨٥ .

(٣) لم أقف على رأي المبردً في النَّصْبِ بـ " كما " في كتبه المطبوعة ، وقد نَسَبَ إليه ذلك أبوالبركات الأنباريُّ في الموضع السَّابقِ من الإنصاف ، وانظر أيضًا : الرّضيّ على الكافية ٢/ ٢٤٠ .

(٤) لرؤبه . ملحقات ديوانه ١٨٣ .

وانظر : أمالي ابن الشجريّ ١/ ١٨٦ والإنصاف ٥٨٧ ، ٥٩١ والخزانة ٨/ ٥٠٠ و ١٠/ ٢٢٣ .

(٥) وهو مذهب سيبويه . الكتاب ٣/ ١٢ .

(٦) وهو مذهبُ الخليل ، قال سيبويه في الكتاب ٣/ ١٢ : " وذكر لي بعضُهم أنَّ الخليل قال : " أَنْ " مُضْمَرَةٌ بعد " إذن " .. " وقيلَ :إنَّه أيَضاً مذْهَبُ الزّجَّاج والفارِسيّ . انظر : الهمع ٤/ ١٠٤ .

(٧) في سيبويه ٣/ ١٦ : " وزَعَم عيسى بْنُ عُمرً أَنَّ ناساً من العرب يقولون إِذنْ أَفْعَلُ ذاك .. جَعَلوها بمنزلة " هَلْ " و " بَلْ " ، وانظر أيضا : الجني الداني ٣٥٦ .

أمَّا حالُ العمل فَتفْتَقِرُ إلى خَمْسِ [1] شرائط :

- أَنْ تكونَ أَوَّلاً .
- وأَنْ يلِيهَا فعلٌ مُسْتَقبلٌ .
- وأَن تكونَ جوابًا وجَزَاءً .
- وأَنْ لا يُفْصَلَ بيْنها وبين الفعلِ بشَيْءٍ غيرِ القَسَم .
- وأَنْ لا يكونَ ما بعْدها مُعتمِداً على ما قَبْلَهَا اعتمادَ فَائِدَةٍ .

فمتى اجتْمَعَتْ هذه الشَّرَائطُ جازَ لها العَملُ ، يقُول لَكَ القائِلُ : أَنا أَرْعَى حَقَّكَ ، فتقولُ فى الجواب : إِذًا أكرمَكَ ، وإِذاً وَاللّهِ أُكرِمَك ، وليْسَ فى أَخَواتـها ما يفْصل بيْنَهَ وبْينَ معْمولهِ ، ولا ما يُلغى غَيْرُها .

وأَمَّـا حـالُ تـرْكِ العَـملِ ، فـإذا فُـقِـدَ مَن هـذه الـشَّرَائطِ شَـرِيطَـةٌ لم تـعْمل ، وكانَ ما بَعْدها مرفوعًا ، كَما إِذا اعْتَمَد ما بعْدَها على ما قَبْلَهَا كقولِه: زَيْدٌ إِذاً يضْرِبُك ، أَو كـان مـا بْعـدَها فِـعْلَ حـالٍ لم تعْمل ، تقـولُ لِمَنْ يتـحـدَّثُ بحـديث: إِذاً أَظُنُّكَ كـاذِباً ؛ لأَنَّكَ تخْـبِـرُ أَنَّكَ فـى حـالِ الظَّنِّ ،أَو لمْ تكُن أَوّلاً ، كـقولك : زيْدٌ إِذًا يقُومُ .

وأَمَّا حـالُ الإِعْمالِ والإِلْغاء ؛ فإِذا كانَ قَبْلها حَرْفُ عَطْفٍ ولَمْ يكنْ مـا قَبْلَه منْصـوبًا ، تقـولُ : إِنْ تْأتِنـــى آتِـكَ وإِذًا أَكَـرمُــكَ ، وأكـرمَك ، بالنَّـصْـــبِ

---

(١) فى الأصل : خمسة .

والرَّفعِ ، ويجوزُ الجَزمُ على العَطفِ ، وقُرِئَ قولُه تعالى :﴿ وَإِذًا لاَ يَلبَثُونَ خَلفَكَ إلاَّ قَلِيلاً ﴾ [1] و﴿ يَلبثُو﴾[2].

فإنْ تمّ الكلامُ دُونَها جازَ أنْ يُستَأنَفَ بها ويُنْصَب ، وتكونُ جوابًا، كقولِه[3]:

اردُدْ حمَارَكَ لاَ يَرتَعْ بروْضتِنَا   إذًا يُرَدَّ وقَيْدُ العَيرِ مكْروبُ

كأنَّه أجابَ مَنْ قالَ : لا أفْعَل ذاكَ ، فقالَ :إذًا يُرَدَّ.

---

(١) ٧٦/ الإسراء . هذا و "خَلْفَكَ" قراءةُ ابن كثيرٍ ونافعٍ وأبى عمروٍ وعاصمٍ فى روَاية أبى بكرٍ عنه . و "خلافك" قراءةُ عاصمٍ فى رِوَاية أبىبكرعنه و "خِلافك" قراءَةُ عاصمٍ فى رواية حَفْصٍ عنْه، وهى أيْضا قراءةُ ابن عامرٍ وحَمْزَةَ والكسائىِّ ويعقوبَ ، ووَافَقَهُم الحَسنُ والأعْمَشُ . انظر : السَّبعةُ ٣٨٣ - ٣٨٤ والإتحاف ٣٤٤ .

(٢) وهى قراءةُ أُبىٍّ وعبدِاللهِ . قال سيبويه فى الكتاب ٣/ ١٣ "وبَلَغَنا أنّ هذا الحرفَ فى بعض المصاحِفِ « وإذن لا يلبثوا خَلفَكَ إلا قليلا» ، وسَمِعْنا أنْ بعضَ العَرَبِ قرأها فقالَ :" وإذًا لا يلبثوا" . وانظر : شوَاذُ ابنِ خالويه ٧٧ .

وقال أبو حيّان فى البحر المحيط ٦/ ٦٦ : "وقرأ أُبَىٌّ : « وإذا لا يلْبثوا» بحذفِ النّون ، أعْمَلَ إذَنْ ، فَنصَبَ بها على قول الجمهور ، وكذا هى فى مُصْحفِ عبدالله محذوفة النون " .

(٣) هو عبْدُالله بن عَنمَةَ الضبىّ . المفضليّات ٣٨٣ .

والبيْتُ من شواهد سيبويه ٣/ ١٤ . وانظر أيْضا : المقتضب ٢/ ١٠ والأصول ٢/ ١٤٨ والتبصرة ٣٩٦ وابن يعيش ٧/ ١٦ والخزانة ٨/ ٤٦٢ وشرح الحماسة للمرزوقىِّ ٥٨٦ .

المكروب : المدانى المقاربُ ، كنايةٌ عن تقييد حركته .

قال المرزوقيُّ : جعَل إرسال الحِمارِ فى حِماهم كنايَةً عن التحكُّكِ بِهِمْ والتعرُّض لِمَساءَتهم ، ولا حِمَارَ ثَمَّ ولا رَوْضَ .

وتقولُ : واللَّهِ إذًا لا أَفعلُ ، فتُلْغَى ؛ لاعْتمادِ الفِعلِ على القَسَمِ ، ولو أَعْملتَهَا لَمْ تأْتِ لليمينِ بجوابٍ ، وأَنْشَدَ سيبويه [1] :

لَئِنْ عادَ لى عبدُالعزيزِ بمِثْلِها وأَمْكَنَنى منها إذًا لا أُقِيلُهَا ١٧٦

لأَنَّ قولَهُ : " لا أُقِيلُها " مُعْتَمِدٌ على ما فى قوْله : " لَئِن عاد لى " من تَقْدير القَسَمِ ، كأَنَّه قالَ واللَّهَ لَئِنْ عادَلِي .

وإذا قلْتَ : إنْ تُكرِمْنى إذًا أكْرِمْكَ ، وجَبَ الجزْمُ ، لأَنَّ الشَّرْط يقْتَضى الجوابَ ؛ فاستِحْقاقُه فى الفِعْلِ أَقْوى من " إذًا " .

و "إذًا " يكْتُبُها البَصْرِىُّ بالأَلِفِ [2] ، ويقِفُ عليْها بالأَلِفِ ، والكُوفِىُّ يكتُبها [3] بالنُّونِ ، ومِنَ النُّحاةِ مَنْ يكتبها إذا عَمِلَتْ بالنُّونِ [4] وإذا لم تَعْملْ بالأَلِفِ ، ومنْهُم مَنْ يعْكِسُ [5] القضِيَّةَ .

---

(١) الكتاب ٣/ ١٥ . والبيْتُ لكثير . ديوانه ٣٠٥ .

وانظر : ابن يعيش ٩/ ١٣ ، ٢٢ والمغني ٢١ وشرح أبياته ١/ ٧٨ والهمع ٤/ ١٠٦ والخزانة ٨/٤٧٣.

عبدالعزيز : هو ابنُ مرْوانَ . لا أُقيلها : لا أَردُّها ، والإقالَةُ : الرَّدُّ ، ومنْه إقالةُ البَيْع ، وهي فَسْخُه.

والضميرُ في : لا " أُقِيلها " يعود إلى " خطَّة الرُّشد " في بيْتٍ سابقٍ على الشَّاهد .

(٢) انظر : الرضيّ على الشَّافية ٣/ ٣١٨ والجنى الداني ٣٥٩ .

(٣) انظر : الجني الدَّانى ٣٥٩ والمغني ٢١ .

(٤) انظر ما سبق فى (١) ، (٢) . وانظر أيْضا : الصَّبَّان على الأشمونى ٣/ ١٩١ .

(٥) وهو الفرّاءُ ، وتَبِعه ابنُ خروف . انظر : (١) ، (٢) ، (٣) .

النَّوعُ الخامِسُ:

في الحروف الجازِمَةِ ، وفيه فرْعانِ :

الفرْعُ الأوَّلُ : في تعريفها ، وهي خمسَـةٌ : "لَمْ" و "لمَّا" و "لامُ" الأمْر و "لاَ" في النَّهْي ، وحَرْفُ الشرْط مَعَ ما حُمل عليْه .

وكلُّهُنَّ يَجْزِمْنَ الفعْلَ المضارِعَ إذا وقَعَ بَعْدَهُنَّ ، ولم يكنْ فيه مانعٌ من نُونَي التأكيدِ و "نُونِ" جماعة النِّسَاء ؛ فإنَّه يكونُ مَبْنيّاً ؛ تقولُ : لمْ يقُمْ زيْدٌ ، ولمّا يَقُمْ عمرو ولْيذهبْ بِشْرٌ ، ولاَ يخْرجْ جَعْفَرٌ ، وإنْ تَفْعَلْ أَفْعَلْ ، وكلُّهُنَّ يحْذِفْنَ "نُونَ" الأفْعالِ الخمْسَةِ ، نحو : لم يَضْرِبَا ولمْ يضْرِبوا ، ولمْ تَضْرِبي ، وقد تقدَّم ذكرُها (١) .

أمَّا "لَمْ" : فهي نَفْيُ قولك : "فَعَلَ" ، فتقولُ : لمْ يفْعَلْ ، وهي نَفْيُ لِمَا مضَى بِصيغَةِ المضارع ؛ لأنَّكَ إذا قُلْتَ : لمْ يقُمْ زَيْدٌ ، فإنَّما نَفيْتَ قيامَه فيما مَضَى ، فتجْعَل الفِعْلَ المستَقبَلَ ماضِيًا في المعْنَى .

وقدْ جاءَتْ في الشعر غيْرَ عامِلَة ، قال (٢) :

لوْلاَ فوارِسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتها ... يوْمَ الصُّلَيْفَاء لَمْ يُوفُونَ بالجارِ

---

(١) انظر : صـ٣٤-٣٥ .

(٢) لم أقِفْ على اسْمِه .

انظر : المحتَسَب ٤٢/٢ والخصائص ٣٨٨/١ والضرائر ٣١٠ والمغني ٢٧٧ ، ٣٣٩ وشرح أبياته ١٣١/٥ .

فوارِسُ : جمع فارس ، شذوذا . نُعْم :اسمْ امرأة . الصُّلَيفاءُ : مُصَغَّر صلفاء ، وهي الأرْض الصُّلْبَةُ ، ويوم الصُّلَيْفاء من أيَّامِ العَرَبِ .

وقد فَصلَوا بيْنَها وبيْنَ الفعْلَ ، في الشّعْر ، قالَ [1] :

فأضحَتْ مغَانِيها قفاراً رسُومُها   كأنْ لم سِوَى أهلٍ مِن الوحْشِ تُؤْهَلِ

وأمـّا " لمَّا " فإنّها [نَفْيٌ] [2] لقوْلكَ : قَدْ فَعَـلَ [فيـقول] [2] لمَّا يـفْعَلْ،٧٧ فزادَوا " ما " بإزاءِ " قَدْ " ، فتَضمَّـنَتْ بذلكَ معْنى التوقُّعِ والانْتظارِ .

وأجاز وادُخولَهَا على الماضي ، وأجازُوا حَذْفَ الفعل بعْدَها ، كَما حذفوه بعْدَ " قَدْ " ، يقولُ القائِلُ :أقامَ زيْدٌ ؟ فتقولُ : جِئْتُ ولمَّا ، أيْ : ولمَّا يَقُمْ ، كَما قالَ النّابِغةُ [3] في " قَدْ " :

أزِفَ الترّحُّلُ غيْرَ أنَّ رِكابَنا   لَمَّا تزلْ برحالِنا وكأَنْ قَدِ

---

(١) هو ذو الرمّة . ديوانه ١٤٦٥ .

وانظر : تأويل مشكل القرآنِ ٢٠٧ والخصائص ٢/ ٤١٠ والضرائر ٢٠٣ والمغني ٢٧٨ وشرح أبياته ٥/ ١٤٣

أضْحَتْ : صارَتْ . المغاني : جمع مَغْنَي ، مِنْ : غَنِيَ بالمكانِ - بوزْن : رَضِيَ - أقامَ بِهِ . قفاراً: جَمْع قَفْر ،وهي المفازةُ لا ماءَ بها ولا نبات ، ودارٌ قَفْرٌ : خاليةٌ من أهلِها .

رسُومُها : جَمْع رسْمٍ ، وهو : الأثرُ . أهْل : يُقال : أهَلَ المكانُ أهولاً - من باب قَعَدَ - عَمُرَ بأهلِه . تُؤْهَل : تُنزَل .

(٢) تتمّةٌ يلتئم بمثلِها الكلامُ . وهنا اضطرابٌ يسيرٌ فى النّص ، ولَعَلّ ابن الأثير ناقلٌ كلامَ ابنِ السرّاج في الأصول ٢/ ٥٧ ونَصُّه . " وأمّا " لمّا " فإنّها " لم " ضُمَّتْ إليها " ما " وبُنِيَتْ معَها ، فغيّرَتْ حالها كما غيَّرَتْ " لو " ونحوَها ، وجوابُ " لمّا " قد فعل ، يقول القائلُ : لمَّا يفْعَلْ ، فيقول : قَدْ فَعَلَ .. " ويبدو أنّ في كلام ابن السراّج بَعضَ الاضطِّراب ، بسببِ نقص بعض الكلمات ؛ ففيما نَقلْتهُ من الأصول تغيير طفيفٌ جداً .

(٣) ديوانه ٨٩ .

وانظر : الخصائص ٢/ ٣٦١ و ٣/ ١٣١ وابن يعيش ٨/ ٥ ، ١١٠ ، ١٤٨ و ٩/ ١٨ ، ٥٢ والمغني ١٧١ ، ٣٤٢ وشرح أبياته ٤/ ٩١ و ٦/ ٤٧ والخزانة ٧/ ١٩٧ و ٩/ ٨ .

تقديرُهُ : كأَنْ قدْ (1) كانَ .

وقد حمَلُوا عليْها " لَمْ " في حذْفِ الفعْلِ بَعْدَها ، قال ابْنُ هَرْمَةَ (2) :

احفَظْ وديعَتكَ الَّتي استُوْدِعْتَهَا   يَوْمَ الأعازِبِ إنْ وَصلْتَ وإنْ لَمِ

يُريدُ : وإنْ لم تَصِلْ .

وزمانُ " لمَّا " أَطْوَلُ من زمان " لَمْ " تقولُ : نَدِمْتُ ولَمْ ينْفَعْني النَّدَمُ ، أيْ: عَقِيبَ نَدَمِي ، فإذا قُلْتَ :ولَمَّا ، أَردْتَ به امْتِدادَ النَّدمِ ، أيْ : لمْ ينْفعْني إلى وقْتِي هذا .

وتَقَعُ "لمَّا " بمعْنى الظَّرْفِ الماضي إذا كانَ فيها معْنى الجوابِ ، كقولك : لَمَّا جِئْتَ جِئْتُ ، قال سيبويْه : وتكونُ " لمَّا " للأمرِ الَّذي قد وَقعَ لوُقوعِ غيْرِه ، وإنَّما تجِيءُ (3) بمنْزِلةِ " لو " فهي عنْدَه حرْفٌ ، وجَعلَها قوْمٌ اسْمًا (4) ، وما بعْدَها مجرورٌ بالإضافةِ ، قال شيْخُنا : وعِندي أنَّ " لمَّا " الظَّرفيَّةَ غيْرُ (5) الحَرْفيَّة .

وأمَّا " لامُ " الأمرِ؛ فكقوْلك : لِيَخْرُجْ زيْدٌ ، ولِيَضْرِبْ عَمْروٌ بَكْراً ، وتدْخُلُ على الغائب كثيراً ، وعلى المخاطَبِ قليلاً ؛ اسْتغْناءً عنها بصيغَةِ الأمْرِ ، وكَيْلا

---

(1) في بقيَّة المصادر : وكأنْ قد زالَتْ .

(2) ديوانه 219 ورواية الديوان هكذا .

وعليْكَ عهدُ الله إنّ ببابِهِ   أهلَ السِّيالة إن فعَلْت وإنْ لَم

انظر : الضرائر 183 والمغني 280 وشرح أبياته 5/ 151 والخزانة 9/8 .

يوم الأعازب : من أيَّامِ العرب ، قال البغداديُّ في شرح أبيات المغني : "لمَ أقِفْ عليْه في كتب أيّامِ العَربِ " .

(3) الكتاب 4/ 234 .

(4) منهم ابنُ السرّاج والفارسيُّ . انظر : الأصول 2/ 157 والشعر لأبي عليٍّ الفارسيّ 70 . 89 .

(5) انظر : الغُرَّة لابن الدهّان ، القسم الأول من الجزء الثاني ق 79/ أ .

يلْتَبِسَ الغائبُ بالمخاطَبِ : لعَدم حَرْفِ المضارَعَةِ (١) بعْدهَا ، وعليْه قُرِئَ قولهُ تعالى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتفرَحُوا ﴾(٢)، بالتَّاءِ (٣) ، وتدْخُل للمتكلِّم ، نحو : لأقُمْ ولْأضْرِب زيْداً ، ومنْهُ قولُه تعالى : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾(٤) .

وهذه اللاَّمُ مَكْسورَةٌ أبَداً (٥) ، فإذا دخلَتْ عليْها "الواوُ "و " الفاءُ " و " ثُمَّ فَمِنْهُم مَنْ يُسكِّنُها معَ (٦) الثَّلاثَةِ ، ومِنْهُم مَنْ يَكسرُهَا (٧) مَعَهَا(٨)، ومِنْهُم مَنْ يُسَكِّنُها مع الفَاءِ والواوِ (٩)، وقَدْ قُرِئَ بالجميعِ ، /كقَوله تعالى :﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ ١٧٧

(١) في الأصل : بعدمها ، ولعلّ الصوابُ ما أثبتُّه ؛ لأنَّ حَرْفَ المضارَعَةَ يُحذَفُ من أمْرِ المخاطَبِ ؛ استغناءً عن حَرْفِ المضارَعَةِ بدَلالَة الحال ، وتخْفيفاً لكَثْرة الاسْتِعْمال ، ولَمَّا حذفوا حَرْفَ المضارَعة لم يأتوا بلام الأمْرِ ؛ لأنَّها عاملَةٌ ، والفعْلُ بزوال حرف المضارعة منه خَرَجَ عن أن يكوُن مُعْرَباً ؛ فلَمْ يدْخُل عليه العاملُ . وانظر : سرّ الصناعة ٣٨٧ وابن يعيش ٧/ ٥٩ .

(٢) ٥٨/ يونس .

(٣) وهي قراءَةُ عُثمان بن عفَّانَ وأُبَيٍّ والحَسَ وأبو رجَاء بن هُرْمُزَ وابن سيرينَ وأبو جعْفرَ المدنيّ والسّلَمي وقَتاده والهلال بن يَسَاف والأعْمَش وغيرهم . انظر : السَّبْعَة ٣٢٨ والمحتَسَبَ ٣١٣/١ والبحر المحيط ١٧٢/٥ والنَّشر ٢٨٥/٢ والإتحاف .

(٤) ١٢/ العنكبوت .

(٥) وحكَى الفرَّاءُ عن بني سُلَيْم فتْحَهَا . انظر : معاني القرآن للفرّاء ١/ ٢٨٥ وسِرّ الصِّناعَةَ ٣٨٤ والجنى الدّاني ١٥٤ .

(٦) انظر : الجنى الداني ١٥٤ .

(٧) وهو الأصل : انظر سيبويه ٤/ ١٥٠ والمقتضب ٢/ ١٣١ .

(٨) قوله : فمنهم من يسكنها مع الثلاثة ، ومنهم من يكسرها معها ، مكرّرٌ في الأصْل .

(٩) انظر : الموضع السابق من سيبويه ، وانظر أيضا : سِّر الصناعة ٣٨٤ . هذا وقد جَعَلَ المبَرِدُ إسكان اللام بعد " ثُمَّ " لحْناً : انظر : المقتضب ٢/ ١٣٢ والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ١١٧ .

إِلَى السَّمَـاءِ ثُمَّ لْيَقْطعْ ﴾ (١) وقـوله تعـالى :﴿ ثُمَّ لْيَقْـضُـواْ تَفَـثَـهُمْ وَلْيُوفُـواْ نُذُورَهُمْ﴾(٢)

وزَعَم بعـضُـهم أَنَّ " لامَ " الأمـرِ (٣) حُذفَتْ في الشِّعْر مَعَ بقاءِ حرفِ المضارَعَة (٤) ، قالَ :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نفْسٍ   إِذا ما خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبالاَ

---

(١) ١٥/ الحج .

وقرأ بكسر اللأمِ أبو عمرو وابْنُ عامرٍ ونَافعٌ بخلافٍ عنه ؛ إذْ رُوِى عنه الإسكانُ في رواية ورشٍ ، وقرأ بكسْرِ اللأم أيْضا رُوَيْسٌ . ووافَقهُمُ اليزيدُّي .

وقرأ بإسْكانِ اللأم ابْنُ كثيرٍ وعاصِمٌ وَحمْزَةَ والكسائىُّ وأبو جَعْفرَ .

انظر : السبعة ٤٣٤ - ٤٣٥ والنَّشر ٢/ ٣٢٦ والإتحاف ٣١٤ .

(٢) ٢٩/ الحج .

وقرأ بكسْرِ اللأم ابن كثيرٍ ، في رواية القَوَّاس عنه ، وقرأ بالكسر أيضا : أبو عَمْرٍو وابْنُ عامرٍ ، وَوَرْشٌ وُرُوَيْسٌ وأبو جعْفَرٍ ويعقوب وخَلَفٌ ، ووافقهمُ اليزيدُّي .

وقرأ بالإسكانِ ابنُ كثيرٍ في رواية البزّيِّ عنّه ، وقرأ بالإسْكانِ أيْضا : عاصِمٌ وحَمْزَةُ والكسائىُّ ، ووَافَقَهُم الحسَنُ والأعْمَشُ .

وقرأ بكسْرِ الّلامِ في " ولِيوفوا " ابْنُ عامرٍ في رواية ابن ذكوانَ عَنْهُ ،وقرأ الجمهور بالإسكانِ .

انظر : السَّبْعَة ٤٣٤ - ٤٣٥ ، والنَّشر ٢/ ٣٢٦ والإتحْاف ٣١٤ .

وانظر : ما نقله ابن جني في سِرِّ الصِّناعَةِ ٣٨٤ عن الفارسِّي حوْل إسكَان الّلام بعد ثم في قوله تعالى : " ثم لْيقضُواْ نفثَهُم و : " ثُمَّ ليَقْطَع " .

(٣) قال سيبويه في الكتاب٣/ ٨ : " واعلم أنَّ هذه اللام قد يجوز حذفُها فى الشّعر ، وتعمل مضمرة."

(٤) اختُلف فى هذا القائل ، فقيل : إنه حسّانُ بنُ ثابتٍ ، وقيلَ : إنَّه أبو طالبٍ عمُّ النبيِّ صلَىَّ الَّلهُ عليْهِ وسلَّمٌ ، وليْسَ البيتُ في المطبوع من الديوانين . وقيلَ :إنَّه الأعْشى ، ووجدتُه فى زيادات ديوانه المطبوع فى أوربَّا صـ ٢٥٢ مفرداً .

وهو من شواهد سيبويه ٣/٨ . وانظر أيْضا : معاني القرآن للأخفش ٧٥ والمقتضب ٢/ ١٣٠ والأصول ٢/ ١٧٥ والشعر لأبي على الفارسي ٥٢ وسر الصناعة ٣٩١ والتبصرة ٤٠٦ والإنصاف ٥٣٠ وابن يعيش و ٧/ ٣٥ والضرائر ١٤٧ والمغني ٢٢٤ ، ٦٤١ وشرح أبياته ٤/ ٣٣٥ و ٧/ ٣٥٢ والخزانة ٩/ ١١ ، ١٠٦ .

التَّبال : سُوء العاقبة ، وتاؤُه مُبْدَلَةٌ من الواو ؛ فأصله : الوَبال .

يُريد : لِتَفْدِ نفسَكَ (١) ، وكقولِ الآخَرِ (٢) :

علي مثْلِ أَصْحابِ البَعوضَةِ فاْخمُشِي   لَكَ الوَيْلُ حُرَّ الوجْهِ أَوِيبْكِ مَنْ بَكَى

يُرِيدُ : لِيَبْكِ (٣) ، وقيلَ : إنَّ " الياءَ " حُذِفَتْ لغيْرِ الجازِمِ .

وَأمّا " لا " النَّهْي : فَهي نقيضَةُ " لامِ " الأمْرِ إلاّ أنَّها تكونُ للمُخاطَبِ والغائبِ سَواءً ؛ [تقول] (٤) لا تَخْرُجْ ، ولا يَخْرُجْ زَيْدٌ . ولا يجوزُ حذْفُها وهي مُرادَةٌ .

وقد وردَ النَّفيُ والمرادُ بِهِ النَّهيُ ، كقوله تعالى :﴿ فَلاَ رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ في الْحجِّ ﴾ (٥)

---

(١) قال الأخفشُ : " يُريد :" لتفْدِ ، وهذا قبيحٌ " ، وقالَ ابن جنِّي : " .. فَحذَفَ اللاّمَ ، وهذا أقْبَحُ من الأوّل – يعني بيْتَ مُتَمِّمِ بْنِ نُوَيْرَةَ الآتي بعْدُ – ؛ لأنَّ قَبْلَ ذاكَ شك فيه مَعنَى اللاّمِ ، وهو " اخمُشِي" ؛ لأنَّ مَعْناهُ :لِتَخْمُشِي ،وهذا ليْسَ قَبْلَه شيءٌ معناه معنى اللام .. " .

(٢) هو مُتَمِّمُ بْنُ نُوَيْرَةَ .

والبيْتُ من شواهد سيبويه ٣/ ٩ ، وانظر أَيْضاً : معاني القرآنِ للأخْفَش ٧٦ والمقتَضَب ٢/ ١٣٢ والأُصول ٢/ ١٧٤ وسرِّ الصِّناعة ٣٩١ والإِنْصاف ٥٣٢ والمغني ٢٢٥ وشَرح أَبْياتِه ٤/ ٣٣٩ .

البعوضَة : ماء لبني أَسَدٍ بنجْد ، وفي هذا المَوْضِعِ كان مَقْتَلُ مالكِ بْنِ نُوَيْرَةَ أخي مُتَمِّم . اخمُشِي: يُقال : خمشَ وَجْهَهُ : خَدَشَه ولَطَمَهُ وضَرَبَه وَقطَع عُضْواً منه ، وهو من بابَيْ : ضَرَبَ ونَصَرَ . حرُّ الوَجْه : ما أقْبَلَ منه عَلَيْك .

(٣) في أصولِ ابن السرّاجِ ٢/ ١٧٥ : " قالَ أبو العَبّاسِ : ولا أرى ذا على ما قالوا ؛ لأنّ عواملَ الأفعالِ لا تُضْمَرُ ، وأضْعَفُها الجازمَةُ .. ولكنَّ بيتَ مُتَمِّمَ يُحمَلُ على المعْنى ؛ لأنَّه إذا قالَ : فاخمُشِي ، فهو في موْضِعِ : فلتخْمُشِي ، فَعَطَف الثانيَ على المعْنى".

وانظر قوْلَ ابْنِ جِنِّي السّابِقَ في سِرِّ الصناعَةِ ؛ فيبْدو أنَّه منقول عن الفارسيِّ عن أبي العبّاسِ المبرِّد ، والله أعْلَمُ .

(٤) تتمّةٌ يلتئم بمثلها الكلامُ .

(٥) ١٩٧/ البقرة . وانظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٢٧٠ .

ووردَ الخبرُ والمرادُ بهِ الأمرُ ، كقوله تعالى :﴿ والمطلَّقات يتربَّصْنَ بأنفسهنَّ ثلاثة قروءٍ ﴾(1)

ووردَ الاستفهامُ والمرادُ بهِ الأمرُ كقولهِ تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتهونَ ﴾ (2) أي : انْتَهُوا (3).

الفرع الثاني : في الشَّرْط والْجَزاءِ ، وفيه فَصْلانِ :

الفصلُ الأوَّلُ : في تعريفهِ ، وذِكْر حُرُوفه .

وهو مَعْنىً من معانى الكلامِ التي انْقسَمَ إليْهَا ، كالخَبَرِ والاسْتِفْهامِ والتَّمنِّي .

وحَرْفُه الَّذى يَحْصُل به الشَّرْطُ والجزاءُ فى الأصْل " إنْ " وحْدَها ، وَقد شبَّهُوا بها أَسْمَاءً وظروفاً .

فالأسْماءُ : " مَنْ " و " ما " و " أىٌّ " و " مَهْما " ،

والظُّروفُ : " أيْنَ " و " مَتَى " و " أنَّى " و " أيّ حينٍ " و " أيْنمَا " و " حَيْثما " و " إذْمَا " و " إذاما " .

فهذهِ جَميعُها تعملُ عَمَلَ "إنْ " ، نحو : إنْ تَذهَبْ أَذْهبْ ، ومَنْ يَخْرُجْ أَخْرُجْ مَعَهَ ، ومايَفْعَلْ أَفْعَلْ ، وأَيُّهُمْ يجلِسْ أجْلِسْ مَعَه ، ومَهْما تُحْسِنْ إلَيَّ أُحْسِنْ إليْكَ ، وأيْنَ تَكُنْ أَكُنْ ، ومَتَى تَقُمْ أَقُمْ ، وأنَّى تَقْعُدْ أَقْعُدْ ، وأيَّ حينٍ

---

(1) ٢٢٨/ البقرة .

(2) ٩١/ المائدة .

(3) قال الزّجاجُ في معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٩٢ : " ومعْنَى " فَهَلْ أنتمُ منتهونَ " التَّحضيضُ على الانتهاء والتَّرْك " .

١٧٨ تَذْهَبْ أَذْهَبْ ، وإِذْ ما تخْرجْ/ أَخرُجْ ، وإِذا [١] ما تَذهبْ أذْهَبْ .

فأمَّا " إِنْ " : فلهَا ثَلاثَةُ أحْوالٍ : حالٌ لا تَعْملُ فيه إلاَّ مُظْهَرَةً ، نحو : إِن تَأْتني آتِكَ ، وحالٌ تُحذفُ فيها وتَنوبُ عنْها الأسْماءُ والظُّروفُ ، وحالٌ تُحذَفُ ولا يَنوبُ عنها شيْءٌ ، ويُدلُّ ما قبْلَها عليْه ، وسَيُذكرُ [٢] .

وأَمَّا " مَنْ " فلَهَا في الكلامِ مَواضِعُ ، منها الشَّرْطِيَّةُ ، ولَهَا صَدْرُ الكلامِ وأمّا " مَا " : فلها مواضِعُ كثيرةٌ ، منها الشَّرْطِيّةُ ، وهي لِمَا لا يعْقِلُ ، ولِصِفَةِ مَنْ يَعْقِلُ .

وأَمّا " أيٌّ " : فالمقصودُ بها في الشَّرْطِ الإِبْهَامُ ، تقولُ : أيُّ القوْمِ يأتني آتِه .

وَأَمَّا " مَهْما " : فقال الخليلُ أَصْلُها : " مَا مَا " فقُلِبَتِ الألفُ الأولى [٣] هاءً ، وقالَ الأخفَشُ : أَصلُها : "مَهْ" [٤] زِيدَتْ عليْها " ما " ، وقالَ قوْمٌ : إِنَّها غيرُ مُركَّبةٍ [٥] ، وإِنَّها اسمٌ برأسِهِ ، وقيلَ : إِنّهما كلِمتانِ ؛ فَـ "مَهْ" لِمعْنَى : اكْفُفْ ، و " ما " وحْدهَا للشَّرْط [٦] ، فكأنَّكَ نَهيتَ [٧] ثُمَّ شَرطتَ .

---

(١) في الأصل : وإذما ، وما أثبتُه هو المناسِب .

(٢) انظر : ص ٦٤٤ ، ٦٤٧.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٩ .

(٤) ذكر ذلك الزجّاجُ غيرَ منسوبٍ إلى الأخفش ، قال في معاني القرآنِ وإعرابه ٢/ ٣٦٩ : " وقالوا : جائزٌ أنْ تكونَ "مَهْ" بمعنى الكفِّ ، كما تقول : مَهْ ، أيْ : اكْفُفْ ، وتكون " ما " الثانيةُ للشّرط والجزاء " . وانظر رأي الأخفش في الرّضيّ على الكافية ٢/ ٣٥٢ والجنى الدّاني ٥٥٢ والهمع ٤/ ٣١٦ .

(٥) انظر :الجنى الدّاني ٥٥١ .

(٦) هذا هو مذهبُ الزجاج . انظر رقم (٤) .

(٧) قال الزّجّاجُ في الموْضعِ السّابق ، عند تفسير قوله تعالى في سورة الأعراف : " وقالوا مَهْما تأتِنا به من آيةٍ لتسحَرَنا بها .. " قالَ : " كأنَّهم قالوا – واللهُ أعلمُ – : اكفُفْ ما تأتينا به من آيَةٍ " .

وأمَّا " أَيْنَ " فهي ظرفُ مكانٍ مَبْنيٌّ على الفتْحِ .

وأمَّا " مَتى " : فَظَرْفُ زمانٍ .

وأَمَّا "أنَّى " فَظَرفُ مكانٍ ، وتنَزَّلُ مَنْزِلَةَ " أَيْنَ " .

وأمَّا " أيُّ حِينٍ " : فهي "أيٌّ " مُضافَةٌ إلى " حِينٍ " الَّذي هو الزمانُ .

وأمَّا "أينَمَا " و " مَتَى مَا "فَهُما" أَيْنَ " و " متَى " مُضَافٌ إليْهما " ما " ويجوزُ حَذفُها منْهُما .

وأَمَّا " حَيْثما " و " إِذْمَا " و " إِذامَا " : فلابُدّ من ثُبوتِ " ما " فيها ؛ لأَنَّ حَيْثُ " و " إِذْ " و "إِذا " مُضافاتٌ إلى ما بَعْدَها ، والإضافَةُ من خَواصٍّ الأسْماءِ ؛ فجاءوا بـ " ما " ؛ لتُكفَّها عنِ الإضافَةِ .

و " إِذْما " : لمْ يذكُرْها سيبويْه في الأَسْماءِ والظُّروفِ ، وذكرَها في الحروفِ [1].

والمجازاةُ بـ " إِذْ ما " يَقلُّ استعمالُهَا ، وهُو في " إِذا ما " [2] أَقَلُّ .

وإِنَّما جِيءَ بهذه الأَسْماءِ والظُّروف لضَرْب من الاخْتصارِ ؛ لأنَّكَ إذا قُلْتَ : مَن تضربْ أَضْرِبْ ، فإنه يقوم مَقامَ قولك : إن تَضْرِبْ زيْداً أَضْرِبْ ،وإن تْضرِبْ عَمْراً /أَضْرِبْ ، وإن تَضْرِبْ بكْراً أَضرِبْ ، إِلى أَنْ تَستَوْفِيَ العدَدَ ؛ فَنابَتْ " مَنْ " ١٧٨/ب مَنابَ ذلك كُلِّهِ .

وقد زادوا " ما " بعد " إِنْ " ؛ للتَّأكيد ، كَقوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِنِّي هُدًى ﴾ [3] ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً ﴾ [4] ،

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٦

(٢) انظر : الأصول ٢/ ١٦٠ والتبصرة /٤٠٩ .

(٣) ٣٨/ البقرة و١٢٣/ طه .

(٤) ٢٦/ مريم .

فـتُدغَمُ " النوّنُ " في الميم " ، وَقلّمَا يُسْتَعملُ الفِعْلُ الداخِلَةُ عليْهِ بغيرِ " نون " التّوكيدِ .

وقد زادوا عليْها " لاَ " النّافِيةَ وأدْغَموا ، نحو " إلاَّ تَقُمْ أَقُمْ " .

وقد جازَىٰ قوْمٌ بِـ " إذا " [1] وأَنشَدُوا [2] :

إذا قَصُرَتْ أَسْيافُنا كانَ وصلُها خُطانا إلى أَعدائنا فنُضارِبِ

فجزمَ " نُضَارِبْ " ؛ حَمْلاً على موْضع " كانَ " وأَنْشَدُوا [3] :

وإذَا تُصِبْكَ من الحوادثِ نَكْبَةٌ فَاصْبِرْ فكُلُّ غيابَةٍ فَستَنْجَلِي

وقَدْ أَوقَعُوا "إنْ" موْقِعَ " إذا " في قوْلِهِمْ " إنْ مُتُّ فَعلَيْكَ هَذِهِ الدَّارُ وَقْفٌ" كَمَا أَوقَعُوا " إذَا " موْقَعَ " إنْ " في قولِهِ [4] :

إذا أَنْتَ لَمْ تَنْزِعْ عَن الجهْلِ والخَنَا أَصبْتَ حَلِيْماً أَوْ أصابَكَ جَاهِلٌ

والكوفيُّ يجازِي بـ " كيْفَ "[5] و " كَيْفَمَا " .

---

(١) انظر : سيبويه ٣/ ٦٠ - ٦١ والمقتضب ٢/ ٥٥ والخزانة ٧/ ٢٢ - ٢٥ .

(٢) لقيس بن الخطيم . ديوانه ٤١ .

انظر : المقتضب ٢/ ٥٥ وابن يعيش ٤/ ٩٧ والخزانة ٧/ ٢٥ .

(٣) لأعشى همدان .

انظر : ضرائر الشِّعْر ٢٩٩ وارْتِشافِ الضَّرَب ٣٣٧ .

غَيَابَة كلِّ شيْئٍ : ما ستَرَكَ ، وهو قَعْرُهُ منه ، كالجُبِّ والوادي وغيرِهما ، ومنه قوله تعالى : " وألقوه في غيابات الجبِّ " .

(٤) هو كعْبُ بن زهيرٍ . زياداتُ ديوانه ٢٥٧ .

انظر : ابن يعيش ٩/ ٤ .

(٥) انظر : الأصول ٢/ ١٩٧ والإنصاف ٦٤٣ .

الفصل الثَّاني : في أحكامِ الشَّرْطِ

الحـكم الأوَّلُ : أنْ يَدْخُـلَ عـلى الفِـعْل الماضي فـيَـقْلِبَ مـعناه إلى الاسْتِقْبال ، كماَ قلَبَتْ " لَمْ " معْنى المسْتَقْبَلِ إلى الماضي ، تقولُ : إن خَرَجْتَ خَرَجْتُ ، فالمعْنى : إن تَخْرُجْ أَخْرُجْ ولا يحْسُنْ فيه الزمَنُ الماضي ؛ فلا تقولُ : إنْ خَرَجْتَ أمْسِ خَرَجْتُ اليْومَ ، فإنْ أدْخَلْتَ " كان " معَها حَسُنَ ، تقولُ : إنْ كُنْتَ خَرَجْتَ أمْسِ خَرَجْتُ اليوْمَ .

وقد يأْتى فى الجزاءِ ما هو ماضٍ في الظَّاهِرِ ؛ حَمْلاً على المعْنى،كقوْلِه[1]:

إذا ما انْتَسبْنا لمْ تَلِدْني لَئيمَةٌ ولمْ تجِدي مِنْ أنْ تُقِرِّي بِهِ بُدًّا

فـ " لم تَلِدْني " فعلُ ماضِي المعْنى ، إلاَّ أنَّه لمَّا كانَ المقصودُ : إذا ما ١٧٩/أ انتَسَبْنا وَجدْتِني شرَيفَ الأمِّ ، جازَ وَقُوعُهُ في الجزاء [2] .

الحكمُ الثَّاني : الشرْطُ يكونُ في المعانِي التى لَيْسَت واجِبَةَ الوجودِ ؛ لأنَّ إنْ - التي هيَ أمُّ البابِ - مَوْضوعُها : أنْ يكونَ الفِعْلُ ممَّا يجوزُ أنْ يوجَدَ ، وأنْ لا يوجَدَ ، تقولُ : إنْ قُمْتَ قُمْتُ ، فالقِيامُ جائزٌ أنْ يَقَعَ ، وأنْ لا يَقَعَ، فأمَّا إذا قُلْتَ : إنْ طَلَعَتِ الشَّمسُ قُمْتُ ، وتُريدُ طلوعَهَا من الأُفُقِ لَمْ يُجزْ ؛ لأنَّها تطلُعُ سَواء قُمْتَ أو لم تَقُمْ ، وإنْ أردْتَ طلوعَهَا مِنْ تحْتِ الغَيْمِ جازَ ، وتقولُ : إنْ ماتَ فُلانٌ أعطَيْتُك كذا ، فإنَّما حَسُنَ [3] ذلكَ - وإنْ كانَ مَوْتُه واجِبًا -

---

(١) هو زائِدُ بن صَعْصَعَةَ الفقعسيّ .

انظر : معاني القرآن للفرَّاء ١/ ٦١ وتَفْسِير الطبريِّ ١/ ٣٢٨ وشرح أبياتَ المغنِي ١/ ١٢٤ .

(٢) قال الفَرَّاءُ في المَوْضِعِ السَّابِقَ من معاني القرآن : " .. فالجزاء للمسْتُقْبَل ، والولادَة كلُّها قد مَضَتْ وذلك أنَّ المعْنى مَعْروفٌ " .

وقال البغداديُ في شَرح أبْيات المُغْني : " .. فإن " لم تلدْني " جوابُ " إذا " وهو مُسْتَقْبَلٌ ، وعَدَمُ الولادةِ ماضٍ ؛ لوقوعه قَبْلَ الانتِسَابِ .. " .

(٣) فى الأصل : حَسُنَ .

الجهْلُ بوقْتِ وقُوعِه ، وعلَيْه قولُه تعالى :﴿ إِنِ امْـرُؤٌ هَلَكَ لَيسَ لَـهُ وَلَدٌ ﴾[1] فالوَصْفُ حَسَّنَ ذلك .

فأَمَّا " إِذَا " فـمن جازَى بِها أَجْرَى الواجِبَ والجائِزَ مَعَها ، تقولُ : إِذا قُمْتَ قُمْتُ ، و إذا طَلَعَت الشَّمسُ قُمْتُ .

الحكمُ الثَّالِثُ : الشَّرْطُ وجوابُه مَجْزومانِ ،واخْتَلَفوا في جازِمِهِما ، فأَمَّا الشَّرْطُ : فـأَجْمعَ النُّحاةُ إلاَّ المازنيَّ على أَنَّه مَجْزومٌ بـِ " إِنْ " ، وأَمَّا الجوابُ : فقالَ بَعْضُهُم : إِنَّه مجزومٌ بـِ " إِنْ " والشَّرْطِ [2] معًا،وقالَ قَومٌ :إِنَّه مَجْزومٌ بالشَّرْط [3] وحدَه ، وقالَ قومٌ : إِنَّهُ مجزْومٌ بـِ " إِنْ " [4] كَما جُزِمَ بها الشَّرطُ ، وحُكِيَ عن المازنيّ أَنَّهما مَبْنِيّانِ [5] .

الحكمُ الرَّابعُ : جَوابُ الشَّرط يكونُ بِثلاثَةِ أَشْياءَ : الفعْلُ والفاءُ و "إذا " التي للمفاجأَة . أَمّا الفعْلُ فهو مَجزومٌ لَفْظاً أَو موْضِعاً ، فالَّلفْظُ ، نحو " إِنْ تَضْرِبْ أَضرِبْ ، والموْضعُ ، نحو : إِنْ ذَهبْتَ ذَهَبْتُ .

ولا يخلُو الشَّرطُ والجزاءُ : أَنْ يكونا مُضارِعَيْنِ ، كقوْله تعالى :﴿ إِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾[6] أَوْ يكونا ماضِيَي اللَّفظِ ، كقوْلهِ تعالى : ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أو قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ ﴾ [7] ، أو

---

(١) ١٧٦/ النِّساء .

(٢) وهذا قوْلُ المبرِّد ، انظر : المقتضب ٢/ ٤٨ .

(٣) وهذا قوْلُ الأَخْفَشِ . انظر : المساعِد على تسهِيل الفوائد ٣/ ١٥٢ والهمع ٤/ ٣٣١ .

(٤) وعلَيْه أكثرُ النحاةِ . انظر : ابن يعيش ٧/ ٤٢ .

(٥) انظر : الموضع السابق من ابْن يعيش ، وانظر أيْضا : الهمع ٤/ ٣٣٢ .

(٦) ٢٨٤/ البقرة .

(٧) ١٤٤/ آل عمران وهي في الأصْل هكذا : " فَإِن ماتَ .. " بدون هَمْزَةِ الاسْتِفْهام ، والصَّوابُ ما أَثْبَتُّه .

يكونَ الأوَّلُ ماضِيَ اللَّفظِ والثَّاني مُضارعٌ /وهو أَقلُّها استْعمالاً ، كقولـهِ تعالى:١٧٩/ب
﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا ﴾ (١) ومنْـهُ قولُ الْفَرَزْدَقِ(٢) :

دَسَّتْ رسُولاً بِأَنَّ القَوْمَ إِنْ قَدَروا عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُوراً ذاتَ تَوْغيرِ

أَو يكونَ الأَوَّلَ مُضارِعًا والثَّاني ماضي اللَّفْظِ ، وهو قَليلٌ في كلامِهِمْ؛ لأنَّه يقبحُ أَنْ يَظْهَرَ العَملُ ثُمَّ يَبْطُل ، كقولِهم : إِنْ تَقُمْ ضَرَبْتُك ، واسْتضعَفَ سيبويه (٣) الثَّالِثَ ، واسْتَقْبَحَ الرَّابِعَ (٤) .

فإذا كان الشَّرْطُ والجزاءُ مُضارِعَيْنِ ، أَوْ كانَ الشَّرْطُ مُضارِعاً فالجزْمُ لاَ غَيْرُ .

وَإذا كان الشَّرْطُ ماضِيًا والجزاءُ مضارِعٌ فَفيهِ الجزْمُ والرَّفْعُ ، كَقْولِ زُهيْرٍ (٥) :

---

(١) ١٥/ هود .
(٢) ديوانه ١/ ٢١٣ .
وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٦٩ ، وانظر أيْضا الهمع ٤/ ٣٣٠ واللسان (وعر) .
دسّتْ رسولاً : أرْسلَتْه في خِفْيَةٍ للإخبار . التوغيرُ : الإغراءُ بالحِقْدِ ، مأُخوذٌ من : وَغْرَةِ القِدْرِ، وهى فَوْرتُها عند الغَلْى .
(٣) الكتاب ٣/ ٦٨ .
(٤) الكتاب ٣/ ٩١ - ٩٢ .
(٥) ديوانه ١٥٣ .
وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٦٦ وانظر أيْضا : المقتضب ٢/ ٦٨ والأصول ٢ / ١٩٢ ، ١٩٤ والمحتسب ١/ ٦٥ والتَّبصرة ٤١٣ والإنصاف ٦٢٥ وابن يعيش ٨/ ١٥٧ والمغني ٤٢٢ وشرح أبياته ٦/ ٢٩٠ .
الخليل : ذو الخَلَّةِ المحتاجُ . المسألة : السؤال . الحرِمُ : الممنوع أو الحرامُ .

وإنْ أتاهُ خَليلٌ يومَ مَسْألَةٍ   يقولُ : لا غائبٌ مالِي ولا حَرِمُ

وأمَّا الفاءُ : فإنَّها تدْخُلُ على الجوابِ إذا كانَ أمْرًا أو نهْيًا ، أو ماضيًا ، أو مُبْتَدأً وخبراً ، ولا بُدَّ منها في هذهِ الأشياءِ ، تَقولُ : إنْ أتاكَ زيْدٌ فأكْرِمْه ، وإنْ ضَرَبَكَ فلا تَضْرِبْهُ ، وإنْ أحْسَنْتَ إليَّ فقد أحْسَنْتُ إليْكَ ، وإنْ أتيْتني فأنْتَ مَشْكورٌ ، فالفاءُ نَائبةٌ عن وجود العَمَلِ، فإذا دَخَلتْ على الفِعْلِ المضارعِ ارْتَفَعَ كقوله [تعالى] [1] ﴿ فَمَنْ يُؤمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْسًا وَلاَ رَهَقًا ﴾ [2] وقوله تعالى :﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾[3] ، وهُو عند سيبويه مَرْفوع ؛ لأنَّه خَبرُ مبتدأٍ محْذوفٍ [4]، تقديرُه : فهُو لا يَخافُ ؛ لأنَّ الفاءَ إنَّما جِيءَ بها حَيْثُ لا يُمكِنُ جَزْمُ الجوابِ ؛ لِيدلَّ عليْه ، فَلولا تَقْديرُ مبتدأٍ محذوفٍ لكنْتَ قد أدْخَلْتَ الفاءَ على ما يَصِحُّ جَزْمُه ، نحو أنْ تقولَ : فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّه لا يَخَفْ ، وإنمَّا الفاءُ وما بَعْدَها من الجُمَلِ الفِعْليَّةِ والاسْميَّةِ في مَوْضعِ جَزْمٍ ، على الجزاءِ ، وعليْه جاءَ قولُه تعالى في بعضِ القراءَاتِ :﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ ﴾[5] بالجزمِ [6] ؛ عطْفًا على موْضعِ ﴿ لاَ هَادِيَ لَهُ ﴾[7] .   ٨٠

وأمَّا فِعْلُ الأمْرِ إذا وَقَعَ جوابًا ، فإنَّه باقٍ على سُكونِه قَبْلَ دُخولِ حَرْفِ

---

(١) تَتِمَّةٌ يقتَضيها مَقامُ القائلِ جَلَّ وعَزَّ .

(٢) ١٣/ الجنّ .

(٣) ٩٥/ المائدة .

(٤) الكتاب ٣/ ٦٩ .

(٥) ١٨٦/ الأعراف .

(٦) وبه قرأ حَمْزَةُ والكسائيُّ وخلَفٌ ، ووافَقَهم الأعمشُ .

انظر : السَّبْعَة ٢٩٩ والنَّشر ٢/ ٢٧٣ والإتحاف ٢٣٣ والبحر المحيط ٤/ ٤٣٣ .

(٧) لأنَّها في مَوْضع جَزْمٍ ؛ إذْ هِي جَوابُ الشَّرطِ . وانظر : مُشْكِلِ إعراب القرآن ١/ ٣٣٦ .

الشَّرْطِ ، كقوْلِه تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَرُوا ﴾(١) .

وأمَّـا الماضي : فـإنّه يكونُ مـفْتوحًا بِحالـه ، ويَلْـزَمُ دُخُـولُ " قَدْ " مَعَه ، كَقوْلِه تعالى : ﴿ قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَق أَخٌ لَهُ مِنْ قبلُ ﴾(٢) و ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾(٣)، قال ابْنُ السَّرَّاجِ : تقديرُه : فهُو قَدْ سَرَقَ ، فأضْمَروا (٤) " هُوَ " ؛ ليكونَ مُبْتَدأً ، ويكونَ " قد " والفعْـلُ خَبرُهُ ؛ لأنَّ " قدْ " تُقرِّبُ إلى الحالِ ، والحالُ لا يكونُ جوابًا للشَّرْط ،وهُو مَحْمولٌ على المعْنى تقديرُهُ : إن سَرَقَ فهو أهْلُه ،وكذلك : إنْ تتوبا مِن ذَنْبٍ يُوجِبُ التَّوْبَةَ فقد عَلِمتُما ما وَجَبَ .

وقَد حُذفَتْ " قَدْ " مع الماضِي وهيَ مُرادَةٌ ، كِقوْله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُه قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصدَقَتْ ﴾(٥) أيْ : فقدْ صَدَقَتْ ، وقيلَ تقديرُهُ: فقولوا : صَدَقَتْ ، أوْ : فاعْلموا(٦) .

(١) ٦/ المائدة .

(٢) ٧٧/ يوسُف .

(٣) ٤/ التَّحْريم . هذا وقولُه تعالى : " إلى اللّه " ليْسَتْ فى الأصْل ولعلَّ هذا من سهو الناسخ .

(٤) لم أقِفْ على قول ابْنِ السرّاج هذا في المطبوع من الأصول .

(٥) ٢٦/ يوسُف .

(٦) في إعراب القرآنِ لأبي جَعْفَر النَّحّاس ٢/ ١٣٦ : " يُقالُ : حروفُ الشرطِ تردُّ الماضِي إلى المستَقْبَلِ ، وليْسَ هذا في " كانَ " ، فقالَ المازنيُّ : القوْلُ مُضْمَرٌ ، وقالَ مُحمَّد بْنُ يزيد : هذا لقوَّة " كان " فإنّه يُعبَّر بها عن جَميع الأفعالِ ،وقال أبو إسحاقَ : المعْنى : إنْ يكُنْ يَعلَم ، فالعِلْمُ لم يقع، ، وكذلِكَ الكَوْنُ ؛ لأنّه يؤدِّى عن العلَم " قُدّ من قُبلٍ " فَخَبَّر عن " كان " بالفعْلِ الماضى .. " .

وَأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ إِنْ نشَأْ نُنزِّلْ عَلَيْهِم من السَّماءِ آيَةً فَظَلَّتْ أعناقُهُمْ﴾[1]، فالمبرِّدُ يْجعلُها بمعْنى : تَظلُّ [2]، والفارِسِيُّ يَجْعَلُه خَبَر مُبْتدأ.[3] وقد حَذَفوا الفاءَ ورَفَعوا الفعْلَ ، وعليْه قُرِئَ قوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾[4] كمَا حَذَفوها مِن قَوْله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾[5] ومنْهُ قولُ الشَّاعِرِ[6] :

---

(١) ٤/ الشعراء .

(٢) لم أقِفْ على هذا الرَّأْيِ للمبرِّد في المطبوع من كُتبِهِ ، وقد اسْتَشْهد المبرّدُ بالآيَة الكريمة على اكتِساب المَضافِ إليه التَّأْنيثَ من المضافِ على حدِّ قول الشاعرِ :

كما شرِقتْ صَدْرُ القناة من الدّمِ

قال في الكامِل ٦٦٨ : " .. إِنَّما المعْنى :فَظَلُّوا لَها خاضِعِينَ ، والخُضوعُ بيِّنٌ في الأعناقِ ، فأَخْبَرَ عنْهُم .. " ، وقالَ الزَّجاجُ في معاني القرآنِ وإعرابه ٤/ ٨٢ : " معناهُ : فَتَظَلُّ أَعْناقُهم ؛ لأنَّ الجزاءَ يقَعُ فيه لَفْظُ الماضى في معْنى المسْتقبل ... " قُلْتُ : لعلَّ الزجَّاجَ أخذَ ذلك عن أُستاذِه المبرِّد .

(٣) ولمْ أقِفْ أيضًا على هذا الرأْيِ للفارِسِيِّ في المطبوع من كتبه .

(٤) ٧٨/ النِّساء . قرأَ طلحةُ بن سُلَيْمانَ " يدرككُم " بالرَّفع ، قال ابن جِنِّي : " قال ابْنُ مُجاهِدٍ :وهذا مرْدودٌ في العَربيّة ، قالَ أبو الفتح هو – لَعَمرى – ضَعيفٌ في العربيّة ، وبابُه الشِّعْرُ والضَّرُورةُ إِلاَّ أنَّه ليسَ بمردودٍ ؛ لأنَّه قد جاءَ عنْهُم .. " انظر : المحتسب ١/ ١٩٣ والبحر المحيط ٣/ ٢٩٩ .

(٥) ١٢١/ الأنعام .

(٦) هو حسّانُ بن ثابت . زيادات ديوانه ١/ ٥١٦ . ونُسب البيْتُ إلى عبدالرحمن بن حسّان ، كما نُسِبَ إلى كَعب بن مالكٍ الأنصاريِّ . ديوانه ٢٨٨ ، ٣١٢ .

وهذا صدْرُ البيت ، وعجزه :

والشَّرُّ بالشَّرِ عنْدَ اللَّه مِثْلانِ

وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٦٥ واستشهد سيبويه بقطعةٍ منه مرَّة أخرى فى الكتاب ٣/ ١١٤ وانظر أيضا : المقتضب ٢/٧٢ والأصول ٢/ ١٩٥ و ٣/ ٤٦٢ والخصائص ٢/ ٢٨١ والمحتسب ١/ ١٩٣ والمنصف ٣/ ١١٨ والتبصرة ٤١٠ وابن يعيش ٩/ ٢، ٣ والمغني ٥٦ ، ٩٨ ، ١٣٩ ، ١٦٥، ٢٣٦ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٥١٧ ، ٦٣٦ ، ٦٤٧ وشرح أبياته ١/ ٣٧١ و ٣/ ٢١٤ و ٤/ ٣٧ و ٦/٢٨٩ ، ٧/ ١٢٣ ، ٣٣٠ و ٨/ ٦ والخزانة ٩/ ٤٩ ، ٧٧ .

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنات اللّـهُ يَشْكُرُها

أَيْ : فاللّـهُ يَشْكُرُها

وَأَما " إِذا " التى للمفاجَأَة : فإِنَّها تقع جواباً للشَّـرْط ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[1] ، وقَوْلِه تعالى : ﴿فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾[2] التقديرُ : قَنِطُوا[3] وسَخِطُوا ، فهذه " إِذا " مكانيَّـةٌ لا زمانيَّةٌ ، وليسَـتْ مُضافةً إِلى شَـيْءٍ ، والعاملُ فيها " يَقْنَطونَ " ، و " هُمْ " مُبْتَدأٌ . قال الفارسِيُّ : وَإِذا ظهرتِ الفاءُ مَعَها في قولكَ : خرجْتُ فإذا زَيدٌ قائِمٌ ، كانتْ[4] زائِدَةً . ١٨٠/ب

وقد أَجابوا " إِذا " الزَّمانيّةَ بِـ " إِذَا " المكانيّةِ ، كقوله تعالى :﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِمْ بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْأَرُونَ ﴾[5] ولا يُجابُ بالزَّمانِيَّةِ ؛ لما فيها من مَعْنى الشَّرطِ ؛ فلا يُجابُ شَرْطٌ بشَرْطٍ .

---

(١) ٣٦/ الرُّوم .

(٢) ٥٨/ التوبة .

(٣) انظر : الأصول ٢/ ١٦١ وإعراب القرآن لأبي جَعْفر النّحاس ٢/ ٥٩١ وسِرّ الصِّناعة ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٤) لم أَقفْ على هذا القوْلِ للفارسِيِّ في المطبوع من كتبه ، وقد نَسَبَ النحاةُ القولَ بزيادَة الفاءِ إلى غير واحدٍ ، منهم الفارسيّ . انظر الجنى الدّاني ١٢٨ . هذا وقد نَسَبَ القولَ بزيادتها إلى المازِنِيِّ ابنُ جنِّي ولم يذكر رأْيًا لأبى عليٍّ فى المسألة ، قال في سر الصناعة ٢٦٠ : " تقول العربُ : خرجْتُ فإذا زَيْدٌ ،واخْتَلَفَ العُلماءُ فى هذه الفاء ، فَذَهَبَ أبو عثمانَ إلى أَنَّها زائدةٌ .. "
ثم ذكر ابْنُ جنِّي بعد ذلك مَذْهبَ الزِّيادِيِّ ومَذهَبَ مبْرمان فى هذهِ الفاءِ .

(٥) ٦٤/ المؤمنون .

الحكم الخامسُ : إذا وَقَعَ بعد حَرْفِ الشَّرْط اسْمٌ ، رَفَعَه البَصْرِيُّ بفِعْلٍ مضمرٍ يُفسِّرُهُ الَّذي بعْدَه ، إنْ كانَ ضَميرُهُ فيه فاعِلاً ، أو كانَ الَّذي من سَبَبِه[١] فاعلاً كقَوْلِه تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ [٢] [وهو][٣] الأحْسَنُ في هذا إذا لم يظهْر في الفعْلِ عملٌ كالآيَةِ ، فأمَّا إذا ظَهَرَ فلَم يُجيزوهُ إلاَّ في الشِّعر ، كقولِه [٤] :

يُثْنِي عَلَيْكَ وأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائه ... ولَدَيْكَ إنْ هُو يسْتَزِدْكَ مَزِيدُ

وقد حَمَلوا عليْها في الشِّعر أخواتِها ، كقَوْلِه [٥] :

فَمَتَى واغِلٌ : يُجِبْهم يُحيُّو ... هُ وتُعطَفْ عليه كَأسُ السَّاقِي

وكقولِه [٦] :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤمِنْه يَبِتْ وَهْو آمِنٌ ... ومَن لا نُجرهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعاَ

---

(١) انظر : الإنصاف ٦١٦ .

(٢) ٦/ التَّوبَة .

(٣) تتمةٌ يلتئم بمثلها الكلام .

(٤) هو عَبْدُالله بن عَنَمةَ .

انظر : شرح حماسَة أبي تمّام للمرزوقيِّ ١٠٤١ والهَمْع ٤/ ٣٢٤ والخزانة ٩/ ٤١ .

(٥) هو عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ العباديُّ . ديوانه ١٥٦ .

والبيْتُ من شواهد سيبويه ٣/ ١١٣ ، وانظر أيضًا : نوادر أبي زيد ١٨٨ والمقتضب ٢/ ٧٦ والأصول ٢/ ٢٣٢ والتَّبصرة ٤١٨ والإنصاف ٦١٧ وابن يعيش ٩/ ١٠ والخزانة ٣/ ٤٦ .

الواغِلُ : الدّاخلُ على جَماعَة الشَّاربِينَ من غَيْر أن يدْعَى .

(٦) هو هِشَامٌ المرِّيُّ ، ونُسِبَ البيْتُ إلى مُرَّةَ بن كعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ القرشيِّ .

والبيْتُ من شواهد سيبويه ٣/ ١١٤ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٢/ ٧٥ والإنصاف ٦١٩ والمغني ٤٠٣ وشرح أبياته ٦/ ٢٣٣ والخزانة ٩/ ٣٨ .

الحكمُ السّادِسُ : لا يَجوزُ تقديمُ ما عَمِلَ فيه الشَّرْطُ على حَرْفِهِ ، لا تقولُ: زيْدًا إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، على أَنَّه مَنْصوبٌ بالشَّرْطِ والجزاءِ ؛ لأنَّ الشَّرْطَ لَه صَدْرُ الكلامِ ، فإنْ قُلْتَ : إنْ زيْدًا تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، كانَ " زَيْدٌ " مَنْصوبًا بالفِعْلِ الَّذي هُو شَرْطُهُ وجازَ تَقْديمُه على الفِعْلِ دونَ الحرْفِ . فإن شَغَلْتَ الفِعْلَ بضَميرِه فقُلْتَ : إنْ زيْدًا تَضْرِبْه أَضْرِبْ عَمْراً ، كانَ النَّصْبُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يُفسِّرُهُ الظَّاهِرُ ، وأَنْشَدَ سيبويه [1] :

لا تَجْزَعِي إنْ مُنفِسًا أَهْلَكْتُه وإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلك فاجْزَعِي

فَـ " مُنْفِسًا " مَنْصوبٌ بِفعلٍ مُضْمَرٍ يُفسِّرهُ الظَّاهِرُ . فإن قَدَّمْتَ الجزاءَ على الاسْمِ فَقلتَ : إن قُمْتَ زَيْدٌ قامَ ، ففيه خِلافٌ .

الحكم السَّابِعُ : قد أَدْخلوا " الَّلام "/ على الجزاءِ ، كقَوْلِه تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الخَاسِرِينَ ﴾[2]، وأَدْخَلوا عليْه " ما " النَّافيةَ كَقَوْلِهِ تعالى :﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾[3]، وأَدْخلوا عليْه " لاَ " كقَوْلِهِ تعالى :﴿لَئِنْ أُخرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾[4] ١٨١/أ

وهذهِ الأَجْوِبَةُ في الحقيقَةِ إِنَّما هي للْقَسَمِ الَّذي وطَّأَتْهُ " الَّلامُ " ، وسَدَّتْ

---

(١) الكتاب ١/ ١٣٤ ، والبيْتُ للنَّمر بن تولَب وقد سبق في ص ٧٢.

(٢) ٢٣/ الأعراف .

(٣) ١٤٥/ البقرة .

(٤) ١٢/ الحشر .

مَسَدَّ جوابِ الشَّرطِ ، ومثلُه قولُه تعالى : ﴿ وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فى سَبِيلِ اللَّهِ أَوْمُتُّمْ لَمَغفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ﴾ (١) .

ومتى دَخَلَتِ " اللاَّمُ " على " إِنْ " فلا يكونُ الفعلُ الَّذى بعدَ الشَّرْطِ إِلاَّ ماضِيَ اللَّفظِ ؛ لأنَّه لا جَوابَ فيه ، وقد جاءَ مُضارِعاً في الشِّعْرِ ، قالَ (٢) :

لَئِنْ كان ما حُدِّثْتُه اليوْمَ صادِقًا   أَصُمْ في نهارِ الصَّيفِ للشَّمْسِ بادِيَا

قال ابْنُ السَّرَّاج : متى كانَ في الكلامِ قَسَمٌ أَوْ معنى القَسَمِ دَخَلَتِ "النُّونُ " فى الجوابِ ، وَإِنْ لم يَكنْ لم تدْخُلْ ، تقولُ : لَئِنْ جِئْتَني لأُكْرِمَنَّكَ ، وإِنْ جِئْتَني أَكْرمُتكَ ؛ وَإِذا جَعلْتَ الجوابَ القسَمَ ، أَتيْتَ باللاَّمِ ، وَإِنْ لمْ تجعلْه(٣)، لمْ تَأْتِ بها .

الحكمُ الثَّامِنُ : قدِ استغنَوْا عن جواب الشّرْط بـِ "إنْ " إذا كان فعْلا مُسْتَقْبَلاً ؛ بِدلالة ما قبلَه عليه ، دُونَ باقى أَخواتِها ، كقولك : أكرمُكَ إِن جِئْتَنى، فليْسَ " أكرمُك " جزاءً مُقدَّماً ، ولكنه كلامٌ واردٌ على سبيلِ الإخبار والجزاء محذوف .

وتقول : اتّقِ اللَّهَ إِن جِئتَنى ولا تقولُ : لِيتَّقِ اللَّهَ من جاءَنى ، إلاَّ أَن تَجْعَلَ " مَنْ " موصولةً ، وعلى ذلك تَأَوَّلوا قولَه تعالى :﴿ وَامْرَأَةً مُؤمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ (٤) فقالوا : التقديرُ : ونُحِلُّ امرأةً ، ولمْ يقدِّروه

---

(١) ١٥٧/ آل عمران . هذا وقد قرأ الجُمهور " تجمعونَ " بالتَّاء إلاَّ عاصماً فى روايةِ حَفصٍ فإنَّه قرأ " يَجْمَعونَ " بالياءِ ، ولمْ يروِها غيرهُ . انظر : السَّبعة ٢١٨ والنشر ٢/ ٢٤٣ والإتحاف ١٨١ .

(٢) القائلُ :امرأةٌ من عُقَيل .

والبيْتُ من شواهد الفرَّاءِ في معاني القرآنِ ١/ ٦٧ ، وانظر أيْضا : المغني ٢٣٦ وشرح أبياته ٣٦٨/٤ ، ٣٧١ والتَّصريح ٢/ ٢٥٤ والخزانة ١١/ ٣٣٦ .

(٣) الأصول ٢/ ١٩٨ – ١٩٩ .

(٤) ٥٠/ الأحزاب .

بـ"أحلَلْنَا " ؛ حيثُ كانَ مـاضيًا ، وإن كان قـد جـاءَ في الشّعـر مثلـه . فأمّـا قولـهُ(١):

قد قيلَ ذلك إنْ حقًّا وإن كَذِبًا فَما اعْتذارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذا قيلاَ ١٨١/ب

فالجوابُ قولُه : فما اعْتِذارُكَ ؛ لأنَّ تقديرَهُ : إنْ كانَ حَقًّا وإنْ كان كذِباً ، وكذلك قولُ الآخرِ(٢) :

حَدِبَتْ عليَّ بُطُونُ ضَبَّة كلّـها إنْ ظالمًا أبداً وإنْ مَظلوما

أيْ : إن كُنْتُ وإنْ كنْتُ ، فاسْتَحْسَنُوا ذلكَ مَعَ " كانَ " كما اسْتَحْسَنُوه في قولِه تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الحيَاةَ الدُّنْيَا وزينَتَها نُوَفِّ ﴾ (٣) .

ومتَى جُزِم الشَّرطُ لم يُسْتَغْنَ عن جَوابِه إلاَّ في الشِّعْرِ ، كقولِه (٤) :

---

(١) هو النُّعْمان بنُ المنْذِر .

وهو من شواهد سيبويه ١/ ٢٦٠ ، وانظر أيْضـا : ابن يعيش ٢/ ٩٦ ، ٩٧ و٨/ ١٠١ والمغني ٦١ وشرح أبياته ٢/ ٨ ، ١١ والخزانة ٤/ ١٠ .

(٢) هو النَّابِغَةُ الذُّبْيَانيُّ . ديوانه ١٠٣ ، وروايةُ الديوان : ضِنّة ، بضادٍ مكسورة ، بعدها نونٌ مُشدَّدة ، وضِنَّة : بطنٌ من قُضاعَة ثُم من عَذرة .

وهو من شـواهد سـيبويه ١/ ٢٦٢، وانظر أيْضـا : أوضح المسـالك ١/ ٢٦٠ والهـمع ٢/ ١٠٢ وشرح الأشموني ١/ ٤٣٢ .

حَدِبتْ : عَطَفَتْ .

(٣) ١٥/ هود .

(٤) لم أقف على اسْمه .

والبـيْتُ من شـواهـد سـيـبـويه ٣/ ٦٧ ، وانظر أيْضـا : الأصـول ٢/ ١٩٣ وأمـالي ابن الشَّـجَـريّ ١/٣٣٩ والمغني ٢١٨ وشـرح أبيـاته ٦/ ٢٩١ والخـزانة ٢/ ٣ و ٣/٥٧٢ ، ٦٤٩ و ٤/ ١٧٠ و ٥/ ٢٢٦ .

سُراقةُ : رجلٌ من القـرّاء نُسِبَ إليه الرِّياءُ وقَبولُ الرُّشا ، وحِرْصُه عليها حِرْصَ الذِّئبِ على فَرِيسته.

الرُّشا : جَمْع رِشوَة .

هذا سُراقَةُ للقُرْآن يَدْرُسُهُ   والمرْءُ عنْدَ الرُّشا إنْ يَلْقَها ذيبُ

وكَقول الآخَر (١) :

وَأنِّى مَتى أُشْرِفْ على الجانبِ الَّذي   به أَنْتِ من بَيْنَ الجوانب ناظِرُ

وقد حَذَفوا الفعْلَ ومَعْمولَه مَعَ "إنْ" وحْدَها ، قالَ (٢) :

قالَتْ بَناتُ العم يا سَلْمَى وإنْ   كانَ فَقيرًا مُعدما قالَتْ وإنْ

وحَكَى الكوفيُّونَ : «لا تَأتِ الأميرَ فإنَّه جائرٌ »، فيقولُ : آتيهِ وإنْ ، أَيْ : آتيه [وإن] (٣) كانَ جائراً فهو خَيرٌ لنا من غَيْرِه(٤).

الحكم التاسعُ : قالَ سيبويه : حُروفُ الجزْمِ إذا لَم تجزِمْ جاز أَن تَتَقدَّمها أَخْبارُها ، نحو : أَنتَ ظالِمٌ إنْ فَعَلْتَ ، قالَ : وقد تقولُ : إنْ أَتيْتنى آتيكَ ، أَيْ : آتيكَ إنْ أَتيْتَنى (٥) ، وأَنشَدَ بَيتَ زُهَيرٍ (٥) :

---

(١) هو ذو الرُّمَّة . ديوانه ١٠١٤ .

والبيْتُ من شواهد سيبويه ٣/ ٦٨ .وانظر أيْضا : المقتضب ٢/ ٦٩ والخزانة ٩/ ٥١ .

أنتِ : خطابٌ لِمَيّ التى مرَّ ذكرُها في بيْتٍ سَابقٍ ، وقولُه : " وأَنِّي متى أُشرِف " مَعْطوفٌ على المُستَثْنَى (جولة الدمع) فى قوله قبل ذلك :

فلا ضَيْرَ أن تَسْتَعبِرَ العينُ إنَّني   على ذاكَ إلاَّ جوْلةَ الدَّمعِ صابِرُ

(٢) هو رُؤْبَةُ . مُلْحقات ديوانه ١٨٦ . وقال البغدادى فى شَرح أبيات المغنى : " نُسبَ إلى رُؤْبَةَ ، ولم أَجِدْهُ في ديوانه " .

وانظر : شرح الكافية الشافية ١٦١٠ والمغني ٦٤٩ وشرح أبْياته ٨/ ٧ والمقرب ١/ ٢٧٧ والضرائر ١٨٥ والخزانة ٩/ ٢١١ .

(٣) تتمةٌ يَلْتَئم بمثلها الكلامُ .

(٤) لم أقفْ عَلى حكاية الكوفيينَ هذهِ فيما بَينَ يَدَىَّ من مصادرِ ، وقد نَسَب ذلك ابنُ مالكٍ إلى السِّيرافى ، قال فى شَرْح الكافيَةِ الشَّافية ١٦١٠ : " وقال السِّيرافي : يقول القائلُ : لا آتِى الأميرَ لأنَّه جائر ، فيُقالُ : ائْتِه وإنْ ، يُرادُ بذلك : وإنْ كان جائراً فائْتِه " .

(٥) الكتاب ٣/ ٦٦ .

وإِنْ أتاهُ خليلٌ .... (١)

ثم قالَ : ولا يحْسُنُ : إِنْ تَأْتِنى آتيكَ ؛ مِنْ قبَلِ أَنَّ " إِنْ " هي العامِلَةُ (٢) ، وقد جاءَ في الشّعرِ قال (٣) :

يا أَقْرعُ بْنَ حابِسٍ يا أَقْرعُ   إِنَّكَ إِنْ يُصرَعْ أَخوك تُصرَعُ

أَيْ : إِنَّكَ تُصرَعُ إِنْ يُصرَعْ أَخوك ، قالَ : ومِثْلُ ذلك قولُه :

هذا سُرَاقَةُ (٤)...

وذكَرَ البيت (٥) ، فجازَ في الشّعر ، وشَبَّهُوه بالجزاءِ إِذا كان جوابُه مُنْجزِمًا، والمبرِّد يُخالِفُه (٦) في ذلك كلِه .

الحكم العاشِرُ : الاسْتِفْهامُ يعتَمِدُ على الجُمْلَةِ الشَّرطيةِ وجوابِها عند ١٨٢/ سيبويه (٧) ، وعلى الجزاءِ عند يونُسَ (٨) ، بمنْزِلَةِ القَسَمِ ، فيقولُ سيبويه : إِنْ تأْتِنى آتِكَ (٧) ، ويقولُ : أَئِنْ تأْتِنِي آتِك ؟ ويَرِدُ عليه قولُه تعالى :﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ

---

(١) سبق الاستشهادُ به في ص ٦٣٢ .

(٢) الكتاب ٣/ ٦٦ .

(٣) هو جريرُ بن عبْدِاللهِ البَجَلِي ، ونُسِبَ البيْتُ إلى عمرو بن خثارم البجليِّ .
وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٦٧ ، وانظر أيْضا :المقتضب ٢/ ٧٢ والكامل ١٧٥ والأصول ٢/١٩٢ والتّبصرة ٤١٣ وابن يعيش ١/ ٦٠ والمغني ٥٥٣ وشرح أبياته ١/ ٣٧٢ و٤/٣١٧ و ٦/ ٢٩١ و ٧/ ١٨٠ والخزانة ٨/ ٢٠ و ٩/ ٤٧ .

(٤) سَبَقَ الاستهادُ به في ص ٦٤٠ .

(٥) الكتاب ٣/ ٦٨ .

(٦) فهو عنده على إرادة الفاء ، قال في الكامل ١٧٥ : " أراد سيبويه :إنّك تُصرَعُ إنْ يُصرعْ أخوك وهو عندى على قوله : إنْ يُصرعْ أخوكَ فأنْت تُصرَعُ يا فتَى وانظر أيْضا : المقتضب وحاشيتَه ٢/ ٦٨ – ٧٠ .

(٧) الكتاب ٣/ ٦٣ .

(٨) الكتاب ٣/ ٨٢ .

الْخَالِدُونَ﴾ (١) ولو كانَ على ما قالَ ، لكانَ التَّقديرُ : أَفَهُم (٢) الخالدونَ ؟ وَمَنَعَ سيبويه : هل مَنْ يأْتِنا يُكرمْنا ؟ (٣) وأجازَهُ مع الْهَمْزَةِ .

الحكم الحادي عَشَرَ : إذَا عَطفْتَ على الشَّرْطِ والجزاءِ جاز لَكَ فيه الجزمُ على العَطْفِ ، والرَّفعُ على أَنَّه خبرُ مُبْتدأٍ محذوفٍ ، كقوله تعالى : ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِىَ لَهُ وَيَذَرُهمْ﴾(٤) بالرّفعِ (٥) والجزْمِ (٦)، وقوله تعالى :﴿وإِنْ تَتَوَلَّوا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُونُوا أَمْثَالَكمْ﴾ (٧) ، وقوله تعالى :﴿ وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمْ الأَدْبَارَ ثُمَّ لاَ يُنْصَرُونَ ﴾(٨) .

فإنْ عَطَفْتَ بالفاءِ جاز لك مَعَ الرَّفعِ والجزْمِ (٩) النَّصْبُ ، تقولُ : إنْ تَأْتِني آتِكَ فَأُحَدِثَكَ، وحَمَلَهُ سيبويه (١٠) على قَوْلِهِ :

وأَلحقَ بالحجازِ فأَسْتَرِيحَا (١١)

فإنْ عَطَفْتَ على الشَّرْطِ وحدَهُ فالجزْمُ ، كقولك : إنْ تَأْتِني فَأُحدِّثْك آتِكَ،

---

(١) ٣٤/ الأنبياء .

(٢) قال مكّيٌّ فى مشكل إعراب القرآن ٢/ ٨٤ : " حَقُّ ألفِ الاسْتفهامِ – إذا دَخَلَتْ على حرفِ شَرْطٍ – أن تكون رُتْبتُها قبل جواب الشَّرْطِ ، فالمعْنى : أَفَهُم الخالِدونَ إن مِتَّ ؟! "

(٣) الكتاب ٣/ ٨٢ .

(٤) ١٨٦/ الأعراف . وقد مرّ الاسْتشهادُ بالآية على قراءة الجزم فيما سبق ، انظر صـ٦٣٢ .

(٥) وبه قرأ أبو عمرٍو وعاصمٌ ، انظر : السَّبْعة ٢٩٩ والبحر المحيط ٤/ ٤٣٣ .

(٦) انظر تخريج قراءَة الجزْم فى صـ ٨٠، ٦٣٢.

(٧) ٣٨/ محمد صلى الله عليه وسلم .

(٨) ١٢/ الحشر .

(٩) انظر : الكتاب ٣/ ٨٩ – ٩٠ .

(١٠) الكتاب ٣/ ٩٢ .

(١١) سبق الاستشهادُ به فى صـ ٦٠١ .

وقد جوَّزوا النَّصبَ على الجوابِ بالفاءِ .

فإنْ لم يكنْ فى الكلامِ عاطفٌ : فلا يخْلُو : أَن يُعادَ حَرْفُ الشَّرْط ، أو لا يُعادُ .

فإن أُعيدَ توقَّفَ وقوعُ الجزاءِ على وجُودِ الشَّرْطِ الثّانى قَبْلَ الأوَّل ، كقولك : إنْ أكَلْتِ إنْ شَرِبْتِ فأَنْتِ طالقٌ ، لاَ يَقعُ الطَّلاقُ حتّى يكونَ الشُّرْبُ قد وُجِد منها قَبْل الأكل ؛ لأنَّه علَّقَ الطَّلاقَ على أكْلٍ مُعلَّقٍ على شُرْبٍ .

وإنْ لم يُعَد حَرْفُ الشَّرْطِ فلا يخلُو : أَنْ يكونَ بمعْنى الأَوَّلِ ، أو بغَيْر معناه .

فإنْ كان بمعنى الأوَّلِ جَزَمْتَ كقولِه (١) :

مَتَى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا فى دِيارِنا تجِدْ حَطْباً جزْلاً وناراً تَأَجَّجَا

لأنَّ الإلْمَامَ بمعنى الإتيانِ .

وإنْ كانَ بِغَيْر معْناه كان مَرْفوعًا، وكانَ حَالاً ، كقوله (٢) :

١٨٢/ب

مَتَى تأتِهِ تعْشُو إلى ضوءِ نارِهِ تجدْ خيرَ نارٍ عندَها خَيْرُ مُوقِدِ

---

(١) هو عُبَيْدُاللّه بن الحرّ . وقيل : هو الحطيئةُ ، وليس فى ديوانه المطبوع .
والبيْتُ مُلَفّقٌ من بيتَيْن . قال البغداديُّ في الخزانة : " صدْرُه للحُطَيْئة وعجزه لابْن الحرّ " .
وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٨٦ ، وانظر أيْضا : المقتضب ٢/ ٦٣ والتبصرة ١٦٢ والإنصاف ٥٨٣ وابن يعيش ٧/ ٥٣ و ١٠/ ٢٠ والخزانة ٩/ ٩٠ ، ٩٦ .
الجزلُ : الغليظُ . تأجّجا : من الأجيج ، وهو : صَوْتُ لهب النّارِ .

(٢) هو الحُطَيْئة . ديوانه ١٦١ .
والبيْتُ من شواهد سيبويه ٣/ ٨٦ ، وانظر أيْضا : مجالس ثعلب ٤٦٧ والمقتضب ٢/ ٦٥ والتبصرة ٤١٧ وابن يعيش ٢/ ٦٢ و ٤/ ٢٤٨ و ٧/ ٤٥ ، ٥٣ والخزانة ٩/ ٩٢ ، ٩٣ واللسان (عَشا).
تعْشو إلى النّار : تأتيها ظَلاماً في العِشاء ، ترجو عندها خيراً .

فأمَّا إذا قُلْتَ : أقومُ إن تَقُمْ ، وعَطَفْتَ عليْهما بِفِعْلٍ فإنْ كانَ من جنسِ الأوّلِ رَفَعْتَه لا غيرُ ، كقوْلِكَ : تحْمَدُ إنْ تأمُرْ بالمعْروفِ وتُؤْجَرُ ، وإنْ كانَ من جِنْسِ الثّانى فيجوزُ فيه الجزْمُ ، عَطْفاً على " إنْ " ، والرّفعُ على الاسْتِئْنافِ ، والنَّصْبُ على الصَّرف [1] ، كقولك : تحْمَدُ إن تَنْهَ عن المنكرِ وتأمرُ بالمعروف ، فإن كانَ الفعْلُ يصلُحُ أَنْ يكونَ من جِنْسِ الأوَّلِ والثّانى جازَ فيه الرَّفعُ عطْفاً على الأوَّلِ ، والاسْتِئْنافُ والجزْمُ عَطْفًا على " إنْ " والنَّصْبُ على الصَّرْفِ ، كقولك : تحسنُ إليْنا إن تَزُرْنا [1] وتُكرِمْنا .

الحكْمُ الثّانى عَشَرَ : قَدْ حَذَفوا الشَّرْطَ وأقاموا مُقامَه أشْياءَ ؛ وهى : الأمْرُ والنَّهىُ والاستفهامُ والتّمنّى والدُّعاءُ ، والعرْضُ ، كقولكَ : زُرْنى أَزُرْكَ، ولا تَفْعَلِ الشَّرَّتَنْجُ وأيْنَ بيْتُكَ أَزُرْكَ ، وليْتَ لى مالاً أُنْفِقْهُ ، واللَّهُمَّ ارْزُقْنى خيْراً أُشَارِكْ فيه ، وألاَ تَزُورُنا نُكْرِمْك ،ومنْهُ قولُه تعالى :﴿ ربِّ أَرِنى أَنْظُرْ إليْكَ﴾[2] كُلُّ هذه الأمْثِلَةِ يُجْزَمُ الجوابُ فيها ، التّقْديرُ : زُرْنى فإنَّكَ إن تزرْنى أُكْرِمْكَ، ولو حَمَلْتَ الكَلامَ على ظاهِرِه أَحَلْتَهُ ؛ لأنَّ الأمْرَ بالإتْيانِ لا يكونُ موجِبًا

---

(١) كلامُ ابن الأثير هاهنا يكادُ يكون منقولاً بنصِّه من أصول ابْن السرّاج ٢/ ١٨٩ ، وفَرْقُ ما بَيْنَهُما: أنَّ ابْنَ السَّراج قالَ : " .. وهذا النَّصْبُ يُسمِّيه الكوفيّونَ الصرْف ... " أمَّا ابْنُ الأثير فقد ذكَر النَّصْبَ على الصَّرْفِ غيْرَ معْزُوِّ إلى الكوفيِّينَ ، ممَّا يومِئُ إلى أنّه هاهُنا يميلُ إلى رأيهم ، وانظر الكلام على الصَّرفِ في معانى القرآنِ للفرّاء ١/ ٣٣ - ٣٤ ، وانظر أيْضا : الإعراب على الخلاف في الجُمْلَة العَرَبيّة (بحث للدكتور/ صاحب أبو جناح ، منْشورٌ بمجلَّة المَوْرِد - العدد الثالث - مُجلّد (١٣) لسنة ١٩٨٤م) .

ويقولُ ابْنُ السَّرّاج فى المَوْضعِ السّابِق من الأصول : " وهذا النَّصْبُ يُسمِّيه الكوفيّون الصَّرْفَ ؛ لأنّهُم صَرفوه عَنِ النَّسَقِ إلى مَعْنى غيرِه " فالنَّصْبُ على الصَّرْف فى الأمثلة الّتى ذكر ابْنُ الأثيرِ نَقْلاً عن ابن السرّاج معناه أنَّ الأفْعَال : وتُؤْجَرَ ، وتأمُرَ ، وتُكرمَنا منْصوبةٌ بمخَالَفَتِها في الإعْرابِ لما قَبْلَها .

(٢) ١٤٣/ الأعراف .

لِلإكرامِ ، وإنَّما يوجِبُ الإتيانَ نَفْسَهُ .

وليسَ من ضَرورَةِ الأمْرِ أنْ يكونَ لَه جوابٌ ، ولكنْ إذا جاءَ الجوابُ كانَ مَجْزومًا ، وما فيه معنى الأمْرِ والنَّهْي جارٍ مَجراهُما فى ذلك ، كقولك :«اتَّقَى اللَّهَ امْرؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبْ عَلَيْه» معناه : لِيَتَّقِ اللَّهَ وَلْيَفْعَلْ خيْرًا ، وكقولك : «حَسْبُكَ يَنَم النَّاسُ ».

الحكمُ الثَّالثَ عَشَرَ : قد يَجِئُ لهذه الأشياءِ السِّتَّةِ ما يحْسُنُ أنْ يكونَ جوابًا على غَيْرِ جهَةِ الجوابِ ، فيكونُ مرفوعًا ؛ إمَّا صِفَةً لنَكِرَةٍ مُتقدِّمَةٍ ، وإمَّا ١٨٣/أ حالاً مِنْ مَعْرِفَةٍ ، وإمَّا اسْتِئْنافًا .

فالأوَّلُ : كقوله تعالى :﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾(١) فمنْ جَزمَ (٢) " يَرِثْنى " جَعَلَه جواباً ، ومَنْ رَفَع (٣) فعَلى صفةِ « وَلِيٍّ » (٤) .

والثَّانى : كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ذَرْهُمْ فى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ (٥) ، أيْ : لاعِبينَ(٦).

والثَّالِثُ كقولك : لا تَضْرِبْ زَيدًا يضربُكَ ، بالرَّفْعِ ، أىْ : فهو يَضْرِبُكَ،

---

(١) ٥ ، ٦ / مريم .

(٢) وهما أبو عَمْرٍو والكسائيُّ ، ووافقهُما الشَنَبوذِيُّ والزُّهْرِيُّ والأعْمَشُ وطَلحةُ واليزيديُّ وابن عِيسى الأصبهانيُّ وابن مُحَيْصِنٍ وقتادةُ .

(٣) وهم ابن كثير ونافعٌ وعاصِمٌ وابنُ عامرٍ وحَمْزَةُ والجمُهور .
انظر : السَّبْعَة ٤٠٧ والتيسير ١٤٨ والنشر ٢/ ٣٠٤ والإتحاف ٣٥٩ والبحر المحيط ٦/ ١٧٤ وإبراز المعاني ٣٩١ .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٢٠ .

(٥) ٩١/ الأنعام .

(٦) فهى حال من الهاء والميم فى : « ذَرْهم » وانظر الكامل ٣٧٤ ، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٧٧ .

وأنشَدَ سيبويه (١) :

فقالَ رائدُهم : أَرْسُوا نُزَاوِلُها   فكُلُّ حَتْفِ الْفَتى يجْرِي بمقْدارِ

كأنَّه قال : إنَّا نُزاوِلُها (٢) ، ولم يَجْعلْه محمولاً على إضْمارِ شَرْطٍ .

وممَّا يَحْتَمِلُ الحالَ والاسْتِئْنافَ قولُه تعالى :﴿لاَ تَخَافُ دَرَكًا وَلاَ تَخْشَى﴾ (٣) وقولُهم « ذَرْهُ يقولُ ذاكَ » (٤) ، ومُرْهُ يَحْفِرَها (٤) ، ومنْهُم مَنْ جَعَلَ " يقولُ ذاكَ " و " مُرْهُ يَحْفِرَها "(٤) على إضْمارِ " أن " النَّاصِبَة(٤) وحذفِها ، وقد تقدَّم ذكرُه(٥)، وأمَّا قولُه تعالى :﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ . تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (٦) فَـ " تُؤمنون " تفسيرٌ للتِّجارة (٧) ، وأمَّا جوابُ الأمْرِ فهو ﴿ يَغْفِرْ لكم﴾(٧) في الآيةِ الثَّانيةِ ، وأمَّا قولُه تعالى : ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاَةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴾ (٨) فَتقْديرُهُ : إن يُقلْ لهم يُقيموا ويُنْفِقوا (٩) ؛ لأنَّ قولَه سَببُ الإقامَةِ والانْفاقِ .

---

(١) الكتاب ٣/ ٩٦ ، ونَسَبه سيبويه إلى الأخطل ، وليس في ديوانه المطبوع .
انظر : ابن يعيش ٧/ ٥٠ ، ٥١ والخزانة ٩/ ٨٧ .
الرائد : الذى يتقدّم القوْم للماء والكلأ . أرسوا أمْرٌ من الإرساء ، أى :أقيموا : نزاولُها : مضارع : زوَال الشئَ أَي : حاولَه وعالَجَهُ : الحتف : الهلاك . والضميرُ فى : " نُزاولها " للحرْب أو للخمر ، وانظر الخزانة فى شرح الشاهد .

(٢) انظر : النكت فى تفسير كتاب سيبويه ٧٥٠ .

(٣) ٧٧/ طه . قال الزجاج فى معانى القرآن وإعرابه : " فمن قرأ : « لا تخاف » فالمعنى : لسْتَ تخافُ دركاً .. " وقال مكّى فى مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٣ - ٧٤ : " من رفع « تخاف» جعله حالاً من الفاعل ،وهو " موسى " .. ويجوز رفعُ «تخاف» على القطع .. " .

(٤) انظر : الأصول ٢/ ١٦٢ ..

(٥) انظر : صـــ٥٩٤ .

(٦) ١٠ ، ١١ / الصفّ .

(٧) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ١٦٦ والأصول ٢/ ١٧٦ .

(٨) ٣١/ إبراهيم .

(٩) في مشكل إعراب القرآن ١/ ٤٥١ : " .. وقال المبرّدُ : «يقيموا » جوابٌ لأمرٍ محذوفٍ ، تقديرُه : قُل أقيموا الصلاةَ يقيموا " ،وذكر مكِّيٌّ تقدير الزَّجَّاجِ والأخفش للجواب .

الحكمُ الرَّابعَ عَشَرَ : المضمرُ [1] فى هذه الأشْياءِ السّتَّةِ يَجِبُ أَنْ يكونَ مِثْلَ المظْهَر ؛ تقولُ فى النهى : لا تشْتُمِ الناسَ يَسْلَمْ عِرْضُك ، فالتَّقديرِ فيه : لا تشْتُمِ النَّاسَ إِنْ لا تَشْتُمِ النَّاسَ يسْلَم عِرضُك ، فالمضْمرُ مثْلُ المظهرِ ؛ فعَلَى هذا إِذا قُلْتَ : لا تَدْن من الأسَدِ يَأكلكَ ، لمْ يَجُزْ الجزمُ ؛ لأنَّ المضمرَ : إِنْ لا تدْنُ من الأسَدِ ،وهذا مُحالٌ ؛ لأنَّه إِنَّما يأكلُه إِذادَنا منْهُ ، لا إِذا لمْ يدْنُ منه ، ولو قُلْتَ : إِنَّه بمعنى : فإِنَّكَ إِنْ تدْنُ منه يأْكُلْك وَجَبَ إِظهارُ الشَّرْطِ ؛ لأنَّه إِنَّما يُضْمَرُ إِذا كانَ ما قَبْلَه مِن جِنْسِهِ والنَّهيُ ضدُّ الإِثْباتِ ؛ ولذلك لمْ يدخُلِ النَّفْيُ ١٨٣/ب فى هذا الحكمِ ، فلا تقولُ : ما تُعطينَا نَشْكُرْك،إذا كان التقديرُ : إِنْ لا تُعطينا نَشكرْك ، وهو مُحالٌ ، فَمتى خالَفَ الثَّانى الأوَّلَ وجبَ إِظهارُ المضْمَر ، كقوله تعالى : ﴿ رَبِّ لاَ تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الكافِرِينَ دَيَّاراً، إِنَّكَ إِنْ تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ [2] ﴾ وقد أَجازَ الكِسائِيُّ مَسْأَلَةَ الأسَدِ [3] ؛ حَمْلاً على اللَّفْظِ والمعْنى ، قال ابْنُ السَّرَّاج : لمْ يَجُزْ إِلاَّ على المجازِ وأَنَّ السَّامِعَ يَعْلَمُ ما تَعْنِى [4] ، قالَ سيبويه :وسَمِعْتُ من العَرَب مَنْ يقُولُ : «لا تَذْهَبْ بِه تُغلَبْ عَلَيْه» [5] ، فإِنْ لم تَجْعَلِ الأكْلَ جوابَ النَّهْيِ رفعْتَ ، على ما تقدَّمَ فى الحكم الثَّالثَ عشَرَ .

---

(١) في الأصل : المضمرَةُ .

(٢) ٢٦/ ٢٧ / نوح .

(٣) انظر : شرح الكافية الشَّافية ١٥٥٢ والتصريح ٢/ ٢٤٣ .

(٤) الأصول ٢/ ١٨٣ .

(٥) الكتاب ٢/ ١٧٠ .

الحكم الخامسَ عَشَرَ : قد حَذَفوا الفعلَ المعلَّق بالاسْتِفْهامِ وأبْقَوْا الاسْتِفْهامَ دَالاً عليْه ، كقوله (١) :

مَتى تُؤْخذوا قَسْرًا بظِنَّةِ مالكٍ ولا يَنْجُ إلاَّ فى الصِّفادِ يزيدُ

تقديرُه : متى تَجيئونَ تُؤخذوا ، فـ " متى " اسْتفهامٌ ، ويجوز أنْ يكون شَرْطاً والشَّرْط (٢) محذوفٌ ، فإنْ كانَ الاسْتِفْهامُ تقريرًا لمْ يجُزْ ذلك فيه ، لا تقولُ :أتَضْرِبُ تُصبْ خيْرًا؟ ؛ لأنَّ التَّقْريرَ مُوجَبٌ فى النَّفْى ، باقٍ فى الإيجاب فأمَّا قولُه (٣) :

أنَّى سلَكْتَ فإنَّنى لَك ناصِحٌ وعلى انْتِقاصِكَ فى الحياةِ وأزْدَدِ

فـ " أزْدَدْ " مَعْطوفٌ على مَوْضِعِ " فإنَّنِى " كَما أنَّ قوْلَه تعالى : ﴿ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (٤) مَعْطوفٌ على مَوْضِعِ ﴿ فأصَّدَّقَ﴾(٥) والَّذى هُو جَوابُ

---

(١) لم أقِفْ على اسْمه .
وانظر : شرح الكافية الشافية ١٦٠٩ والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ١٧٠ والتصريح ٢/ ٢٥٢ والهمع ٤/ ٣٣٧ .
القسْرُ : القَهرُ . الظِّنَّةُ – بكسْرِ الظَّاءِ – : التهْمةُ . الصِّفاد : ما يوثق به الأسِيرُ من قيْدٍ أو غيره .

(٢) وعلى أن " متى " شرطيَّةٌ فالتقدير : متى تُثْقَفوا تُؤخَذوا .

(٣) لم أقف على اسْمه .
والبيْتُ فى المسائِل العضُديَّات برواية :
أيًا سلكْتَ فإننى لك مُبْغِضٌ
وانظرْهُ : أيْضا فى الحجَّة لأبي علىٍّ الفارسيِّ ٢/ ٢٩٩ والبحر المحيط ٤/ ٤٣٣ .
برواية : لك كاشِحٌ .

(٤) ١٠/ المنافقون .

(٥) انظر : المسائل العَضُدِيَّات ١٢٠ ومُشْكِل إعراب القرآن ٢/ ٣٨١ .

التَّحْضيضِ فى قولِه : ﴿ لَوْلا أَخَّرْتَنِي (١) إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ .

الحكمُ السَّادسَ عَشَرَ : إذا أَعملْتَ الناصبَ والرَّافعَ فى أسْماءِ الشَّرْطِ بَطَلَ عملُها ،وصارت بمعْنى" الذى " كقولك : إنَّ مَنْ يأْتِينا نُكرِمُه ، و : كان أَيُّهم تَضْرِبُه عندَك . فإنْ شَغَلْتَ العاملَ بضمير الشَّأن أَعْمَلْتَهَا ، كقوله تعالى :﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ ﴾(٢) فإنْ كانَ العاملُ حَرْفَ جرٍّ لم يُبطِلْ عَمَلَها ، كقولك : بِمَنْ تَمْرُرْ أَمُرْ .

الحكم السَّابعَ عشَرَ : اعلم أنَّ صيغةَ / الأمرِ والدُّعاءِ والعَرْض سَواءٌ ، إلا ١٨٤/أ أَنَّ الأمْرَ لمن دونَكَ ،والدُّعاءَ لمن فَوْقَكَ ، والعرْضَ لَهُما ، تقولُ فى الأَمْرِ : اضْرِبْ زيْدًا ، وفى الدُّعاءِ ربِّ اغْفِرْ لي ، وفي العرْضِ : انزِلْ بِنا .

وقد يُحكى الأمْرُ والنهيُ والدّعاءُ والعَرْضُ على لَفْظِ الخبر ، إذا لم يَلْتَبِسْ، تقول : أَطالَ اللَّهُ بقاءَك ، فالَّلفْظُ خبَرٌ (٣) والمعْنى دُعاء ، ومتى الْتَبسَ شَئٌ لم يجُز ، فتقولُ على هذا : لا يَغْفِرِ اللَّهُ لَه ويرْحَمْهُ (٣) ، تُريدُ : ولا يرْحَمْهُ ، فلو قُلْتَ : ويرْحَمُهُ ، بالرّفع لمْ يُجز ؛ لأنَّ الأوَّلَ دُعاءٌ عليه ،والثَّانى (٣) دُعاءٌ لَهُ ، وتقولُ : يغْفِرُ اللَّهُ لَكَ ، على معنى : ليَغْفِرْ (٣) ، قال ابْنُ السَّرَّاج : ومنْهُ قولُه تعالى (٣) :﴿ لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لكُمْ﴾ (٤)، وقولُه تعالى : « رَبَّنَا لِيُضِلُّواَ عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَموَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِم فَلاَ يُؤْمِنُوا حَتَّى

---

(١) الآية السابقة .

(٢) ٧٤/ طه .

(٣) الأصُول ٢/ ١٧١ وكل ما قبل قولِه : قالَ ابن السرّاج أيْضا فى الأصول .

(٤) ٩٢ / يوسف .

يَرَوُا الْعَذَابَ الأَلِيَم ﴾ (١) فَدَعَا عليهم بالإضْلالِ ، ونَفَى الإيمانَ باللامِ (٢) وبِـ "لاَ"(٣) وقومٌ يدعُونَ (٤) بِـ " لَنْ " ويَحمِلونَ عليه قولَه تعالى :﴿ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾ (٥)، قالَ ابْنُ السرَّاجِ : والدُّعاء بِـ " لَنْ " غيرُ معْروفٍ ، وقد حَكَى قَوْمٌ : اللّهُمَّ قُطِعَتْ يدُه وفُقِئَتْ عَيْنُه (٦) ، وهذا اتِّساعٌ(٧) ، وإنَّما يجوزُ مثلُه مع عَدَمِ اللبسِ .

---

(١) ٨٨/ يونس .

(٢) فى قوله تعالى : «ليضلوا » وانظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢/ ٧٣ .

(٣) في قوله تعالى : « فلا يؤمنوا » وانظر : الموضع السابق من إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس.

(٤) وهذا أيْضا من كلام ابن السراج فى الموْضع السَّابق من الأصول .

(٥) ١٧/ القصص .

(٦) الأصول ٢/ ١٧١ .

(٧) فى الأصل : إشْبَاعٌ . والصوابُ ما أثبتُّ .

البابُ السَّادسَ عَشَرَ

فى « كَمْ»

وهي اسْمٌ مبنىٌّ على السّكونِ لعددٍ مُبْهَم يَنْتَظِمُه أوَّلاً وآخِراً، والعددُ حكْمُهُ حكْمُ المعدودِ الذّي عَدَدْتَهُ بِهِ، يتْبَعُه في جِنْسِهِ ونوْعِه، جَوْهَراً وَعَرضاً. ولها في الكلامِ مَوْضِعانِ.

أَحدُهما: الاسْتِفْهامُ.

والآخرُ : الخبرُ.

وتَشْتَرِكانِ مَعًا فيِ أَحْكامٍ؛ فَنذْكُرُها وما يَتعَلَّق بها، وما أُضِيفَ إِليْها، في أَرْبَعةِ فُصولٍ.

الفصلُ الأَوَّلُ

فى الاسْتِفهامِيَّة : إِذا كانَتِ اسْتِفْهامًا /نَصَبْت النكرةَ الواقِعةَ بعدْها الَّتى ١٨٤/ب يحسُنُ فيها «مِنْ» علي التَّمْييز، كما تنْصِبُ فى العدد، تقولُ : كَمْ غُلامًا لَكَ ؟ وكَمْ دِرْهمًا مالُكَ؟.

ويجوزُ الفصلُ بيْنهاَ وبين النِكرةِ، والنَّصْبُ بحالِه، كقولك: كَمْ لَكَ دِرْهمًا؟ و: كَمْ عندَكَ غُلامًا؟

ولا يكونُ مُمَيِّزُها إِلاَّ مُفْرداً، فأَمّا قولُهم: كَمْ لَكَ غِلْمانًا؟ فـ « غِلْمانٌ» مَنْصوبٌ على الحالِ ، والعامِلُ فيها :مافى « لَكَ» من معْنى الفعلِ، والمميِّزُ مَحْذوفٌ، تقديرُه :كَمْ نَفْسًا لك غلمانًا؟ فلو قُلْتَ : كَمْ غلمانًا لَكَ؟ لمْ يُجِزْهُ

البَصْرِيُّ ، وأَجازَه[1] الكوفيُّ. وأَجازَ الأَخْفَشُ: كَمْ غلماناً عنْدكَ[2]، إذا أَردْتَ أَصْنافًا من الغِلْمانِ، أَيْ: كمْ عندكَ مِن هذه الأَصنافِ؟

وقد يُحْذَفُ المميِّزُ رأسًا، تقول: كَمْ مالُكَ؟ وكَمْ غلمانُكَ؟ وكَم دِرْهمُك؟ وكَمْ سِرْتَ؟وكَمْ زيدٌ ماكِثٌ؟ وكَمْ جاءَ آلُ مُحمَّدٍ؟ التقديرُ: كَمْ دينارٌ أو دِرْهمًا مالُك؟ وكَمْ نَفْسًا غِلمانُك ؟ وكَمْ دانِقًا[3] دِرْهُمكَ؟ وكَمَ فرسَخًا سِرْتَ؟ وكَمْ يومًا أو شهْرًا زيدٌ ماكِثٌ؟ وكَم مرّةً جاء آل مُحمّدٍ؟.

وتقول: كَمْ غَيْرَه لَكَ ؟ وكَمْ مِثْلَه لَكَ ؟ وكَمْ غيرَهُ مِثْلَهُ لكَ؟ فتَنْصِبُ ؛ لأنَّ هذه الإِضافةَ لا تُفيدُ تَعْرِيفًا.

وتقولُ: كَمْ ضَرَبْتَ رجُلاً؛ فجائزٌ أَنْ يكونَ « رجُلاً» مَفْعولَ « ضَرَبْتَ»، وأَنْ يكونَ مُميِّزَ «كَمْ» فإذا أَدخلْتَ» مِنْ» فقُلْتَ: كَمْ ضربْتَ مِنْ رَجُلٍ؟ لَزِمَ التَّمْيِيزُ.

وتقولُ: كَمْمالُكَ إِلاَّ دِرْهمانِ؟ وكم عَطاءُكَ إِلا عشْرونَ؟ إِذا كنتَ تسْتَقِلُّه، كأَنَّكَ قُلْتَ: كَمْ درْهمًا مالُك إِلا دِرْهمان؟ كما تقولُ: هَلِ الدُّنْيا إلا ظِلٌّ زائلٌ؟ ومنْهُ قولُك : كم ثلاثةٌ سِتَّةٌ إلاَّ ثلاثتان؟ وكَم خَمْسَةً عَشَرَةٌ إلا خَمْستَان؟ فيكونُ مابَعْدَ « إِلاَّ» تَفْسيرًا لِـ « كَمْ» ، وترْفَعُه إِذا كانَتْ «كَمْ» رفْعًا، وتَنْصِبُه إذا كانَتْ نَصْبًا، وتجُرُّه إِذا كانَتْ جرًا.

---

(١) انظر : الأصول ٣١٧/١ ، والهمع ٧٩/٤ .

(٢) انظر : الأصول ٣١٧/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٠٩/٢ .

(٣) الدَّانِقُ: سُدُسُ الدِّرهم.

الفصلُ الثَّانى

فى الخبريَّةِ :إذا كانت« كَمْ» خبرًا كانْت مُضافةً إِلى نكرةٍ مُفردٍ تارةً، وإلى جَمْعٍ أُخْرى، تقولُ: كمْ غُلامٍ قد مَلَكْتُ ، وكَمْ دارٍ قد دَخَلْتُ، وكَمْ رِجالٍ قد رأيْتُ، كما تقولُ فى العدد: مِائَةُ ثَوْبٍ وثَلاثةُ أَثوابٍ.

أ/١٨٥

ويجوزُ الفصلُ بيْنَها وبيْنَ المضافِ إليْه ؛ عوَضًا مِن عَدَمِ تَصَرُّفِها، ولَكَ النَّصْبُ والجرُّ، والاخْتِيارُ النَّصْبُ، تقولُ: كَم قد حَصَلَ لى غُلامًا، وكَم قد زارَنى رَجُلاً، قالَ الشّاعِرُ(١):

كَم نالَنى منكُم فَضْلاً على عَدَمٍ   إذْ لا أَكَادُ من الإقْتار أَحْتَمِلُ

وأَمَّا الجرُّ : فكقَوْلِكَ:كَم قد زارَنى(٢) رَجُلٍ ، وليسَ بالكثير فى كلامهم، وأَنْشَدوا(٣):

كَم فى بَنى سَعْدِ بن بكرٍ سَيِّدٍ   ضَخْمِ الدَّسيعَةِ ماجدٍ نَفَّاعِ

ومِنَ العَربِ مَنْ يَنْصِبُ فى الخبرِ بغير فَصْلٍ ، فيقولُ: كَم مالاً قد

---

(١) هو القطاميُّ . ديوانه ٣٠.

والبيْتُ من شواهد سيبويه ١٦٥/٢. وانظر أيْضًا: المقْتضب ٦٠/٣ والتبْصِرَة ٣٢٣ والإنصاف ٣٠٥ وابن يعيش ١٢٩/٤، ١٣١ والخزانه ٤٧٧/٦.

العَدَم: فَقْدُ المالِ وقِلَّتُهُ. الإقْتارُ : مَصْدَر أَقْتَر الرَّجُلُ ، إذا افْتقَرَ.

(٢) فى الأصل: كَمْ قد زارنى رجلٌ، بضَمّ اللاّمِ، والصوابُ ما أثبتُّ.

(٣) للفرزْدَق : وليْسَ فى ديوانه المطبوع.

وهو من شواهد سيبويه ١٦٨/٢. انظر أيْضا : المقتضب ٦٢/٣ والإنصاف ٣٠٤ وابن يعيش ١٣٠/٤، ١٣٢ والخزانة ٤٧٦/٦.

الدّسيعَةُ : العَطِيّةُ أو الجَفْنَةُ. والمعْنى: واسِعُ المعْروف.

مَلَكْتُ ، قالَ الفرزدق[١]:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يا جَرِيرُ وخَالةٌ فدعاءَ قد حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

يُنْشَدُ بنَصْبِ « العمَّة» ، ورفْعِها، وجَرِّها ؛ فالنَّصْبُ : على هذه اللغة - وهى قَلِيلةٌ - أو على الاسْتِفهام، مِن طريق الاسْتِهْزاءِ بِه ؛ لأنَّه هاجٍ، والهاجِي لايكونُ مُسْتفهِما إلاَّ على سَبيلِ التَّلهِّي. والجرُّ : على الخبرِ - وهو الأكْثرُ - والرَّفعُ، على معْنى: كَمْ مرّةً حَلَبَتْ عَلَيَّ عماتُك، وتقدير الإعْرابِ فيه: أنَّ «العَمَّةَ» مَرْفوعةٌ بالابْتِداءِ، و « قَدْ حلَبَتْ» الخبَرُ.

وهذه «كم» الخبريَّةُ مُضافَةٌ إلى مُميِّزها، عامِلَةٌ فيهِ الجرَّ، فإذا وقَعَتْ بعْدها «مِنْ» كانتْ مُنوَّنةً في التقدير، كقوله تعالى: ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾[٢] ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فى السَّمَوَاتِ ﴾[٣] التقديرُ: كثيرٌ مِن القُرى، ومِن الملائكةِ. وذَهَبَ بعضُهم[٤] إلى أنَّها منوَّنةٌ أبدًا، والمجرور بعْدَهَا بإضْمارِ «مِنْ».

وإذا أعدْتَ الضَّمير إليها عادَ علي اللَّفظ مرَّةً، وعلي المعْنى أُخْرى، تقولُ: كَم رجُلٍ رأَيْتَهُ ورأَيْتَهُم، وكَم امرأةٍ لقيتُها، ولقيتُهنَّ / ومنْه قولُه تعالي: ﴿ وكَمْ ٨٥

(١) ديوانه ٣٦١/١. وهو من شواهد سيبويه ٧٢/٢، ١٦٦ . وانظر أيْضا: المقتضب ٥٨/٣ والأصول ٣١٨/١ والتبصرة ٣٢٢ وابن يعيش ١٣٣/٤ والمغني ١٨٥ وشرح أبياته ١٦٥/٤ والخزانة ٤٨٥/٦.
الفَدْعاءُ : المعْوَجَّةُ الرُّسْغ من اليد أو الرِّجْل. العشار: جمْع عَشْراء:وهى النَّاقةُ أتى على حَمْلِها عَشَرةُ أشْهُر.
(٢) ٤/ الأعراف.
(٣) ٢٦/ النجم.
(٤) وهم الفرَّاء والكوفيُّون. انظر: ابن يعيش ١٣٤/٤ والمساعد ١١٠/٢ والهمع ٨١/٤.

مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾[1]، فردَّ إلى اللَّفْظِ، وقوله: ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ في السَّمَوات لاَ تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا ﴾[2] فأعادَ إلى المعْنى.

الفصلُ الثَّالثُ

فيما اشْتَركا فيه:تكونُ في كِلا وجْهَيْها مَرْفوعَةً ومَجْرورَةً.

فالرَّفعُ: علي الابْتِداءِ، تقولُ : كَمْ دِرْهَمًا مالُكَ؟ فَهِي مُبْتَدأٌ ، و «مالُكَ» خَبَرُهُ، و «دِرْهمًا» مُميِّزُهُ، وكذلك في الخبرِيَّة ؛ وإنَّما جازَ الابْتِداءُ بِها وهي نكرَةٌ لا سْتِغْراقِها الجِنْسَ ؛ فَنُزِّلَتْ به مَنْزِلَةَ المعارفِ ، ويجوزُ أَنْ تَجْعَلَ « مالُكَ» المبتَدأ،و«كَم» الخَبَرَ. وتقولُ: كَمْ دِرْهَمًا عندَكَ؟ وكم غُلامٍ لك، فالتقديرُ: أيُّ عَدَدٍ من الدَّراهِمِ حاصِلٌ عنْدك،وكثيرٌ من الغِلْمانِ كائِنٌ لَكَ، فإذا قُلْتَ :كم غُلامًا مالَكَ ذاهِبٌ، جَعَلْتَ « لَك»» صِفَةً لـ « الغُلامِ» و «ذاهبًا» خبرًا لـ « كَمْ»، وإذاقُلْتَ: كم غلمانُك؟ فلا يجوزُ إلا الرفْعُ في «غلمانك» ؛ لأنّه معرِفَة، والتَّمييزُ لا يكونُ بِالمعْرِفةِ؛ فكأنَّك قُلْتَ : أَعِشْرونَ غلمانُك[3]؟.

وأمَّا النَّصبُ : فَعلى المفعولِ، كقولِكَ: كَمْ إنسانًا ضَربْتَ .؟ وكم غُلامٍ مَلَكْتَ، فَـ «كم» منْصوبَةٌ بِـ « ضربْتَ» و «مَلكتَ» وتَنْتَصِبُ علي الظَّرفيَّةِ ؛ كقولك: كَمْ لَيْلَةً سِرْتَ ؟ وكم يومٍ صُمتَ، كأَنَّك قُلْتَ : أَعِشْرينَ لَيْلَةً سِرْتَ؟ وأَيَّامًا كثيرةً صُمْتَ.

---

(١) ٤/ الأعراف.

(٢) ٢٦/ النجم. وقد مرَّتْ قريبًا صـ ٦٥٤ .

(٣) قولُه: فلا يجوزُ إلاَّ الرَّفْعُ ... إلى قَوْله: أعِشْرونَ غِلْمانُك، هو نَصُّ كلام ابن السرّاج في الأصول ٣١٧/١.

وأمَّا الجرُّ : فيكونُ بِحرْفٍ جارٍّ، وبالإضافة.

فالحرْفُ : كقولك: بكَمْ إنْسَانًا مررْتَ؟ و :على كَمْ جذْعًا بُنِيَ بَيْتُكَ؟ و :إلى كَمْ دارٍ دَخَلْتُ.

والإضافَةُ: كقولك: رِزْقَ كم رجُلاً أَطْلَقْتَ ؟ وحَقَّ كَمَ رَجُلٍ قَضَيْتُ. قال سيبويه: وسَأَلْتُه - يعْنى الخليلَ - عنْ قولِهم :على كَمْ جذْعٍ بيْتُكَ مبْنيٌّ؟ فقالَ: القِياسُ:النَّصْبُ وهو قَوْلُ عامَّةِ النَّاسِ، فأَمَّا الذّينَ جرُّوا، فإنَّهم أرادوا مَعْنى «مِنْ» ولكنَّهم حَذَفوها تَخْفيفًا وصارَتْ « عَلَى» عِوَضًا منها[1] واسْتَدلَّ مَنْ ذَهَبَ إلى هذا/ بقولْ الأَعْشى[2]: ‎/١٨٦

كَم ضاحِكٍ مِنْ ذا ومِنْ سَاخِرِ

فأَظْهَرَ « مِنْ» مَعها .

---

(١) الكتاب ٢/١٦٠.

(٢) ديوانه ١٠٦.

وهذا عجز البيتِ، وصدْرُه:

ياعَجَبَ الدَّهرِ متى سوِّيَا

وانْظُرْ في تخريجه: الشّعر ٥١ وأمالي ابن الشجرى ١/٣٦٤ والمساعد علي تسهيل الفوائد ٢/١١٠.

قال ابْنُ الشجريِّ : « أرادَ : كَمْ مِن ضَاحِكٍ ؛ فلذلك عَطَفُ عليه بـ « مِـنْ» فقال: ومن سَاخِرٍ»

الفصلُ الرَّابِعُ

فيما شُبِّه بها: قد شَبَّهوا بِـ « كَم» الْخَبَرِيَّة، لَفْظَةَ « كَأَيٍّ» ، وسيبويه يُشَبِّهُهَا[1] بِـ « رُبَّ» ، وهي « كافُ» الجرِ، دَخَلَتْ على « أَيٍّ» كما دَخَلَتْ علـى« أَنَّ » في « كَأَنَّ» و [على «ذا» فيِ][2] كَذا ، وليْسَ لها مُتَعلَّقٌ. وأكْثَرُ ما تُسْتَعْمَلُ ومَعَها « مِنْ» عِوَضاً من الإضافَةِ الَّتي كانَتْ لِـ « أَيٍّ» ، كقوله تعالى: ﴿ وكَأَيٍّ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّها﴾[3] وقوله : ﴿ وَكَأَيِّ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[4].

وفيها خمسُ لُغات:

الأولى : «كَأَيٍّ» مُشَدَّدَةً، وتكْتَبُ بِـ «ياءٍ» مُنَوَّنَةٍ، وبِـ « نُونٍ» في مَوْضِعِ التَّنْوين[5]، ولم يظْهَرْ لَه صُورَةٌ إلاَّ فيها.

الثَّانِيَةُ: «كَاءٍ» بوزْنِ [كاعٍ. الثَّالِثَةُ: « كَإٍ » بوزن : كَعٍ. الرَّابعَةُ: «كَأْيٍ» بوزن : كَعْيٍ. الخامِسَةُ : «كَيْءٍ» بوزن][6] كَيْعٍ.

---

(١) الكتاب ٢/١٧٠.

(٢) تَتمَّةٌ يلتئم بها الكلامُ ، ويقتضيها المقام.وانظر في أصل «كأيٍّ» و «كذا» الكامل ١٢٥١-١٢٥٢.

(٣) ٨/ الطلاق.

(٤) ١٤٦/ آل عمران.

(٥) هكذا : كَأَيِّنْ .

(٦) نقصٌ في الأصل. والتَّتِمَّةُ من الكامل ١٢٥٢ : والكشف ١/٢٥٧ - ٢٥٨. ومشكل إعراب القرآن ١/١٦٠ -١٦١ وابن يعيش ٤/١٣٤-١٣٦ والمساعِد ٢/١١٦ والهمع ٣٨٩ - ٣٩٠.

وقد شَبَّهُوا بها « كَذا » التى للعدد، فنصبوا [ما][1] بعدها، كما نصبوا مابَعْد «كَمْ» وهي «الكافُ» دَخَلَتْ علي «ذَا»[2]، وحجَزَتْ بيْنَها وبيْنَ العَمَلِ، وهى مُبْهَمَةٌ، تقولُ: له عنْدى كذا دِرْهَمًا،وكذا وكذا دِرْهمًا، وكذا كذا دِرْهمًا ؛ فيلْزَمُكَ فى الأوَّلِ عِشْرون[2] ؛ لأنَّه أَوَّلُ مايُفسَّر من الأعدادِ المفردَةِ بالواحِدِ المنْصوبِ ، ولَزِمكَ فى الثَّانى أَحدٌ وعِشْرون[2] ؛ لأنَّه أَوّلُ مايُفسَّر مِن المعطوفِ بالمنْصوبِ ، ولَزِمكَ فى الثَّالثِ أَحدَ عَشرَ[2] ؛ لأنَّه أوَّل مُرَكَّبٍ يُفسَّر بالمنْصوب. فإنْ جَرَرْتَ فقُلتَ : لَهُ عندى، كَذا دِرْهَمٍ، لَزِمكَ مائَةُ دِرْهمٍ ؛ لأنَّه أَوّلُ مايُفسَّر بِهِ الواحدُ المجرورِ، وذَهَبَ قومٌ إلى أَنّه يلْزَمُكَ بعضُ دْرهمٍ، فإنْ رَفَعْتَ « الدِّرْهَمَ» كانَ له عندكَ دِرْهَمٌ واحِدٌ، و «كَذا كَذا» صِفَةٌ للدِّرهَم، فإنْ قُلْتَ : لَه عنْدى كذا دَرَاهِمُ، لَزِمكَ ثلاثةٌ ؛ لأنَّه أَوّلُ مايُفسَّرُ بالجمْعِ، وعلى هذه الأَمْثِلَةِ فَقِسْ.

(١) تتمّةٌ يلتئم بها الكلامُ، ويُعَيّنها مابعدها من قوله: كما نصبوا مابعد « كم» .

(٢) انظر فى ذلك كلّه : الكامل ١٢٥٢.

١٨٦/ب

البابُ السابعَ عَشَرَ
فى نُونَيِ التّأكِيدِ : وفيهِ ثلاثَةُ فُصولٍ

الفصْلُ الأوَّلُ

فى تَعْريفهما(١): وهما نونانِ : خَفيفَةٌ وثَقيلَةٌ، فالخَفيفةُ ساكِنَةٌ، والثَّقيلَةُ نونانِ، أُولاهَما ساكِنةٌ مُدْغمةٌ فى الثّانية.

وجِيءَ بهِما لتوْكيد الفعْل وتَثْنِيَتِه(٢)، كما أكّدوا الأسْماءَ بـ «إنَّ» و «اللاَّم».

والنُّونُ الثَّقيلَةُ أشدُّ توْكيداً مِن الخَفِيفَةِ ؛ للتَّضْعفيفِ الذى فيها. وجَعَلوهُما فى آخِرِ الفِعْل ؛ لِئَلاَّ تَجْمعَ علَيْه الزّيادَتَيْنِ فى أَوَّلِه، وحرّكوه؛ توصُّلاً إلى النُّطْقِ بالسَّاكِنِ؛ إذِ الخفيفةُ وأُولَى الثَّقيلَة ساكِنتانِ. وسيبويْهِ وكَثيرٌ ممَّنْ قالَ بقوْلِه يذْهَبونَ إلى أنَّ الحركَةَ الَّتى قبْلَ «النُّونِ» حركةُ بِناءٍ(٣) ؛ وحَكَى الزّجَّاجُ قوْلاً آخَرَ لِسيبويه : أنّها حركةُ الْتِقاءِ(٤) السّاكِنَيْنِ، وإليْه مالَ السّيرافيُّ(٥) وغيرُهُ. وإنمَّا بُنِى الفِعْلُ مَع نونِ التوكِيدِ ؛ للتّركيبِ العارِضِ فيهِ بها.

الفصْلُ الثّانى

في مواضِعِهما: الأفْعالُ على ثَلاثة أضْرُبٍ: ماضٍ، وحاضِرٌ، ومُسْتقْبَلٌ ؛ فالماضى والحاضِرُ لا يدْخُلانِ عليْهِما ؛ لأنَّ الماضيَ ثابِتٌ ، والحاضِرَ

---

(١) فِي الأصل: تعريفها.

(٢) أيِ : طلب الفِعْل مرَّةً بَعْدَ مرَّةٍ، هذا معنى التَّثْنِيَةِ هاهُنا.

(٣) معانِي القرآن وإعرابه ٤٩٦/١.

(٥) لم أقف علي هذا الرأيِ للسّيرافيِّ فيما لَدَيَّ مِنْ مَصادِرَ.

مُشَاهَدٌ ؛ فلا يَحْتاجانِ إلى التوْكيدِ، ويلْحَقُ الماضِيَ أسْماءُ الأفْعالِ ؛ فلا يدْخلانِ عليْها ؛ استِغْناءً بما بُنِيَتْ عليْه مِن المبالَغَةِ. وقد جَوَّزَ قومٌ دُخولَها على الحاضِرِ. وأمَّا المسْتقْبلُ : فعلى ثلاثة أضْربٍ: ضَرْبٌ لابُدَّ مِن وجود النُّون فيه، وضَرْبٌ أنْتَ فيه مُخيَّرٌ، وضربٌ تَقِفُ فيه علَى المسْموع.

الضَّرْبُ الأوَّلُ: هو الفِعْلُ المسْتقْبل المقْسَمُ عليْهِ في الإيجابِ، كقولك: واللَّه ليَقُومَنَّ واللَّه لَيَنْطَلِقَنَّ، ومنْه قوله تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ / لأكِيدَنَّ أصْنَامَكُمْ ﴾[1] ٨٧ وقولُه : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾[2].

وهذِهِ النُّونُ لازِمةٌ. وقد أجازَ الفارِسِيُّ[3] حَذْفَهَا منْهُ ؛ وإنَّما دَخَلَتْ في القَسَم فصْلاً بَينَ لامِه الَّتي تكونُ لِلمسْتقْبَلِ وبيْنَ لامِ التّوْكيدِ التى تَصلُح للحالِ، فلَما كانَتِ النُّونُ فارِقَةً كانتْ لازِمةً ؛ خوْفَ اللَّبْسِ. قالَ سيبويه : وسَألْتُ الخليلَ عن قوْلِهِ : لَتفعلَنَّ، مُبْتدأَةً، لا يمينَ قَبْلَها، فقال: جاءَتْ علَى نِيَّةِ[4] اليَمِينِ. وإذا حكَيْتَ عن غيْرِكَ قُلْتَ : أقْسِمُ لَتَفعَلَنَّ واستَحْلَفْتُه لَيفْعلَنَّ.

وقد ألْحَقَ الزَّجَّاجُ[5] وجماعَةٌ من النُّحاة بالقَسَمِ «إنِ» الشَّرطيَّةَ، إذا دخَلَتْ عليها «ما» مع المسْتَقْبَل ؛ كقوْلِهِ تعالي: ﴿ فإمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أحَدًا ﴾[6] وقولِهِ تعالي: ﴿ إمَّا يبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أحَدُهُما أوْ كِلاَهُما﴾[7]، والفارسِيُّ لايَلْزِم

(١) ٥٧/ الأنبياء.

(٢) ٣٢/ يوسُف.

(٣) الإيضاح العَضُدِيُّ ٣٢٣/١.

(٤) الكتاب ١٠٦/٣.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١١٧/١ عند الكلام علي قوله تعالي فى سورة البقرة: ﴿ فإمَّا يأتينكم منّي هُدىً فَمَنْ تَبِع هُداي﴾ . وانظر هذا الرّأيَ للزجّاج أيْضا في: البحر المحيط ٤٧٧/٧ والهمع ٣٩٩/٤.

(٦) ٢٦/ مريم.

(٧) ٢٣/ الإسراء وكُتِبَتْ فِي الأصل : فإمَّا يبلغن. وهذا خطأ ؛ فلا وجود للفاء مع «إمَّا» هاهُنا.

هذا النوعَ « النّونَ»[1]، ويسْتدلُّ بكثْرة مجيئِه فى الشّعر علي جوازه فى الكلام، قالَ سيبويه[2]: إنّ «إنْ» إذا لَحِقها « ما » الزَّائِدَةُ فإلحاقُ «النُّونِ» الفعْلَ، وتركُ إلْحاقِه جيّدٌ[3]، فكأنَّ «ما» سوَّغتْ دُخولَ «النُّونِ» ، لا أَوْجَبْته، كَقوْلِ الشاعرِ[4]:

فإمَّـا تَـريْنى ولِـى لِمَّةٌ ‏ ‏ ‏ ‏ فـإنَّ الحـوادِثَ أَوْدَى بِهـَا

وقوْلِ الآخرِ[5]:

زعمت تُماضِرُ أَننى إمَّا أَمُتْ ‏ ‏ ‏ ‏ يَسْدُدْ أُبَيْنوها الأصاغِرُ خَلَّتِي

الضَّرْبُ الثَّانيِ : الَّذى أَنْتَ فيه مُخيَّرٌ، وهو الأَمْرُ والنَّهىُ والاسْتِفهامُ، كقولك: اضْرِبَنَّ زيْدًا، ولا تَضْرِبَنَّ عمْرًا، وهَلْ تَضْرِبنَّ بكرًا ؟ فإن شئتَ أَدْخلْتَ

---

(١) المسائل البغداديّات ٣١٠ - ٣١١.

(٢) أُقْحمتْ كلمةُ «قالَ» بيْنَ قوله - في الأصل - « قال سيبويه» وبين قول سيبويه: « إنّ» «إنْ» إذا لحقها.....».

(٣) الكتاب ٣/٥١٥.

(٤) هو الأعشي ديوانه ١٧١ . ورواية الديوان:

فـإنْ تَعْهَديني ولي لِمَّةٌ ‏ ‏ ‏ ‏ فـإن الحـوادثَ ألْوى بهـا

وهو من شواهد سيبويه ٤٦/٢ وانظر أيْضا : معاني القرآن للأخْفَش ٥٥ وللفرّاء ١٢٨/١ والأصول ٤١٣/١ والمسائل البغداديات ٣١٢ والتَّبصرة ٦٢٥ والمخصص ٨٢/١٦ وابن يعيش ٩٥/٥ و ٩/٩، ١٤ والخزانة ٤٣٠/١١.

واللّمّةُ : الشّعر الذى يلُمّ بالمنكِبِ ، أيِ يُحيط به. وتَبدُّ لها: تغيُّرها من السَّواد إلى البياض. أودَى بها: ذَهَبَ بها.

(٥) هو سلْمانُ بن رَبيعةَ الضبّيُّ، أو سلْميُّ بن رَبيعَةَ.

انظر: نوادر أبي زَيْدٍ ٣٧٥ والمسائل البغداديات ٣١١ وأمالي ابن الشجريّ ٤٣/١ و ٦٩/٢ والأصمعيّاتِ ٦١ وشرح حماسة أبى تمّامٍ للمرزوقيّ ٥٤٧ والهمع ٢٤٠/٤ والخزانة ٣٠/٨.

أُبيْنُوها : تَصغير «بَنينَ» علي غيْر قياسٍ، وفيه أقوال أُخْرى ذكرها البغداديُّ في الخزانة. الخَلَّة -بفتح الخاءِ- الفُرْجَةُ والثُّلمةُ التي يتركها بموْته ، وهي أيْضا : الضّعْفُ والوهْن والفقْر.

«النُّونَ» علي هذه الأفعالِ، وإن شِئْتَ[1] لم تُدْخلْها، قالوا: لأنَّ الأمْرَ والنَّهىَ قد يَقَعانِ غيْرَ مُرادَيْنِ، كقوْلِهِ تعالي: ﴿ فأْتُوا بِسورةٍ منْ مِثْلِه﴾[2] وقولِهِ تعالي: ﴿وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ ﴾[3] ؛ ولأنَّهما يَخُصَّانِ بصيغَتِهِما الاسْتِقْبالَ ، فلَم يحْتاجا إلى فاصلٍ . وأمَّا الاسْتِفْهامُ فإنَّما دَخلَتْ عليْه لشَبَهِهِ بالأمْرِ والنَّهْيِ ؛ لأنَّه اسْتِدْعاءُ / العِلْمِ بالمستَفْهَمِ عنه، ومن التَّأكيدِ فى الأمْرِ والنَّهْيِ قَوْلُ الأعْشى[4] : ٨٧

وإيَّاكَ والمَيْتات لاتَقْرَبَنَّها　　　ولا تَعبدِ الشَّيطانَ واللّهَ فَاعْبُدا

وقولُ الآخرِ[5]:

فلا تَقْبلَنْ ضَيْمًا مخافةَ مِيتَةٍ　　　ومونًا بها حُرًّا وجِلْدُكَ أمْلَسُ

---

(١) انظر : التبصرة ٤٣٠.

(٢) ٢٣/ البقرة.

(٣) ٣٥/ البقرة و ١٩/ الأعراف. قال أبو جعْفَر النحَّاس في إعراب القرآنِ ١/١٦٣ : « نَهى ؛ فلِذلك حُذفَتْ النونُ».

(٤) ديوانه ١٣٧ . وروايته.

وذا النُّصُبَ المنْصوبَ لا تَنْسكَنَّه
ولا تَعبُدِ الأوثانَ واللّهَ فاعبُدا

وهو من شواهد سيبويه ٣/٥١٠ وانظر أيْضا: التَّبصرة ٤٣٣ وأمالي ابن الشجريّ ١/٣٨٤ و ٢/٢٦٨ والإنصاف ٦٥٧ وابن يعيش ٩/٣٩، ٨٨ و١٠/٢٠ والمغنى ٣٧٢ وشح أبياته ٦/١٦٢ ، ١٦٤.

(٥) هو المتلمِّس ديوانه ١١١.

انظر : شَرح حماسة أبِي تمَّام للمرزوقيّ ٦٥٨ والأساس(ملس) ووَرَدَ عرَضًا في الخزانة ٧/٢٩١.

جلدُك أملس : أى : أنتَ بريءٌ من الذمِّ والعار.

وقولُ الآخرِ(١) في الاستِفْهام:

هَلْ ترْجِعَنَّ لَيَالٍ قد مَضَيْنَ لَنا والعَيْشُ مُقْتَبلٌ إذْ ذاكَ أَحْيانَا

وقالَ بعضُ العلماءِ(٢): ليْسَ كلُّ استِفهامٍ تَدْخُلُ فيه مَعَ الفِعْلِ «النّونُ»(٣)، بل إنْ كانَ الاستِفْهامُ عَنِ الفِعْلِ دَخَلَتْ، وإنْ كانَ عن الاسْمِ لم تدْخُل ، كقولك: متى تقومُ؟ ، لأنَّ الاستفهامَ عن زَمنِ القيامِ، والأكثرُ الأوَّلُ؛ فإنَّك تقولُ : كَم تمكُثَنَّ؟ وانْظُر متى تفعَلَنَّ؟.

وقد أَلْحقَ عُثمانُ بْنُ جِنِّي النَّفيَ بهذا(٤) الضَّربِ، قالَ شيخُنا: لَمْ أَرَ أحَدًا ذكَرَ دخولَ «النون» فى النَّفْيِ، وإنما(٥) قال سيبويه: وبعد «لَمْ» ؛ لأنَّها لَمَّا كانتْ جازِمَةً، أَشْبَهتْ «لا» النَّافيةَ(٦)، وهذا لا يجوزُ إلاَّ فى الاضْطِرار. وقد أَعادَ عُثمانُ هذا الحُكْمَ فى « شَرْح الإيضاح»(٧) فقالَ: وتدْخلُ «النُّونُ» في النَّفْيِ

---

(١) هو الأعلم بن جرادة السَّعديّ. وقيل: هو عبدالله بن المعتزّ وليس في ديوانه المطبوع.
انظر: نوادر أبي زَيْدٍ ٤٩٤ وأمالي ابنِ الشَّجريّ ١٩٨/٢ والمغني ٨٤ وشرح أبياته ١٧٦/٢ والهمع ١٧٤/٣. والكلمةُ الأخيرةُ في البيت في كل هذه المصادر هكذا: « أفنانا ». كما أن كلمة: « مُقْتَبلٌ » في كل المصادر: « مُنقلِبٌ».

(٢) هو ابن الطّراوة . انظر: الهمع ٣٩٩/٤ وابن الطّراوة النحويّ ٢٨٧ .

(٣) في الأصل: والنون.

(٤) الخصائص ١١٠/٣.

(٥) الغُرّة ، شرح اللمع (القسم الثاني من الجزء الثاني ق ٢١٧/ب).

(٦) الكتاب ٥١٦/٣.

(٧) قال ابن الدهّان في الموضع السّابق من الغُرّة : « وذَكَرَ عُثْمانُ في شرح الإيضاح مِثْلَ هذا، وقال: تدْخُل النُّون في النَّفْيِ، ومثّل عليه بقوْله تعالي: ﴿ واتّقوا فِتْنَةً لا تُصيبَنَّ الّذينَ ظلموا منكم خاصّةً ﴾ وهذا عند غَيْرِهِ علي غَيْرِ هذا» ويبدو أن كلامَ ابْنَ الأثير هاهنا منْقولٌ عن شَيْخِهِ ابْنِ الدهّان هذا وشرْحُ الإيضاح لابن جِنّي مفقودٌ حتىّ الآن.

كقوله تعالي: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الّذينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾[1] ؛ فَجَعلَ «لاتُصيبَنَّ» نَفْيًا، وغيرُهُ جَعَلَها نهْيًا[2] بعد أمْرٍ، كقوله تعالي: ﴿ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لاَ يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمانُ﴾[3] . وأعَادَ[4] عثمانُ، ذِكرَ هذا الحكمِ[5] في الخصائصِ[6] فقال: ومثالُ دخولِ «النون» في الفِعْلِ المنفيِّ قولُكَ : قلَّما يقومَنَّ زيْدٌ، وقالوا : أَقسَمْتُ لَماً تفعَلَنَّ، «لا» طَلَبٌ، كالأمرِ والنَّهيِ، وما أشْبَهَ ماقالَ عثمانُ بما قالَ ؛ فإنَّ ظَاهِرِ لفظ الآيةِ يدلُّ علي ماذهبَ إليْه ولا يحتاجُ إلي تَعَسُّفٍ في تَوْجيهِها. وقالَ الفارسِيُّ : نونُ التوكيدِ لا تدْخُلُ النّفي[7]، وأنشَدَ[8] مُعْتَرِضا :

٨٨ قَليلاً به ما يَحْمدنَّكَ وارِثٌ إذا نالَ ممّا كُنْتَ تجمعُ مَغْنَما

وقالَ : إنّما دَخَلَت «النُّونُ» هاهُنا حَمْلاً علي المعْنى.

(١) ٢٥/ الأنفال.

(٢) قال الفرّاءُ في معاني القرآن ١/٤٠٧ : « أمرهم ثُمّ نهاهُم، وفيه طرَفٌ من الجزاء وإن كان نهْيًا ومثْلُه قوْلُه: ﴿ يا أيّهاَ النَمْلُ ادْخلُو مساكِنَكُمْ لا يَحْطِمنّكُمْ ﴾ أمَرَهُم ثُمّ نهاهُمْ، وفيه تأْويلُ الجزاء».
وقال الأخْفشُ في معاني القرآن ٣٢١: « فليْس قوله - واللَّهُ أعْلَم - « تُصيبَنّ » بجوابٍ، ولكنّه نهْيٌ بعد نَهْيٍ، ولو كانَ جواباً مادَخلت النُّونُ » وذَكَرَ الزّجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢/٤١٠ ماذكرهُ الفرّاءُ، ثُمّ نظَّر لآية « الأنفال» بآيَةِ «النّمل» أيْضا. وانظر :إعراب القرآن لأبي جعفرالنّحاس ٢/٥١٢.

(٣) ١٨/ النمل.

(٤) في الأصل : وعادَ.

(٥) تتمّةٌ يلتيئم بمثلها الكلامُوقد سَبَقَ نظيرها قريبًا .

(٦) ٣/١١٠.

(٧) لم أقِفْ علي هذا القوْلِ للفارسِيِّ فيما بين يدَيّ من كتبه المطبوعة . وذكر ذلك ابن الدهّان منسوبًا إلى الفارسيّ في الشيرازيّات. انظر: الموضع السّابق من الغُرّة.

(٨) لحاتم الطائي. ديوانه ٢٣٧.
وانظر: نوادر أبي زَيدٍ ٣٥٥ والتصريح ٢/٢٠٥. والهمع ٤/٤٠١ والخزانة ٣/١٢٤.

الضَّرْبُ الثَّالِثُ: المسْموعُ. قد أدْخلوا «النُّونَ» علي أفعالٍ مُسْتقْبلَةٍ فى الخَبَرِ، وقَبْلَها «ما» زائِدةً، قالوا: «بِجَهْدٍ مّا تَبْلُغَنَّ»[1]، و«بعَيْن مَّا أرينَّك»[2]، شَبَّهوا «ما» بِلامِ القَسَم ؛ لكونها مؤكّدةً ؛ ولذلك أدخلوها فى الشَّرْطِ والجزاءِ، كقوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾[3]، قالَ سيبويه: وقد تَدْخُلُ « النُّون» للضَّرورَةِ وليْس مَعَهاَ[4] «ما»، وَأَنْشَدَ[5]:

رُبَّمَا أَوْفيْتُ فيِ عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ

وإنَّما حَسَّن هذا زِيادةُ «ما» في «رُبَّ».

وزَعَم يونُسُ أنَّم يقولونَ : هَلاَّ يَقولَنَّ، و ألاَّ يقولَنَّ، وربُّما يقولَنَّ، وكَثُر مايقولَنَّ ؛ تَشْبيهًا بلامِ اليَمِينِ، ولا يجوزُ طَرْحُ «ما»[6] هاهُنا.

وقالَ سيبويه: يجوزُ للمضْطَر أنْ يقولَ : أَنْتَ تَفْعَلَنَّ ذلِك، وقالَ : وتَدْخُلُ

---

(١) انظر: سيبويه ٥١٦/٣. ويُقالُ لمَنْ حَمّلْتَهُ فعلا فأباهُ، أيْ: لابُدَّ لَكَ من فِعْلِهِ مَعَ مَشَقَّةٍ.

(٣) ذكرهُ أبو هلال العسكَرِيُّ في جمهرة الأمثال ٢٣٦/١.
وذكرَهُ أيْضا الميدانيُّ في مَجْمع الأمثالِ ١٧٥/١. وانظر أيضًا: سيبويه ٥١٧/٣.
ويُضربُ في الحثِ علي ترْك البُطْء، ولِمَنْ يُخْفى أمرًا أنْتَ به بَصِيرٌ. قال الميدانىُّ : أيْ :اعْمَل كأنّى أنظر إليكَ. و «ما» صِلَةٌ دَخلَتْ للتّأكيدِ ؛ ولأجْلِها دخلَتْ النّونُ.

(٣) ٤١/ الزُّخْرُف.

(٤) الكتاب ٥١٥/٣، ٥١٨.

(٥) لِجذيمَةَ الأبْرش. وهو من شواهد سيبويه ٥١٨/٣ وانظر أيْضا:نوادر أبى زيد ٥٣٦ والمقتضب ١٥/٣ والأصول ٤٥٣/٣ والإيضاح العضدىّ ٢٥٣/١ واللامات ١١٥ و التبصرة ١٩٠، ٤٣١ وابن يعيش ٤٠/٩ والمغنى ١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩ وشرح أبياته ١٦٣/٣ و ٥/ ٢٥٧ والخزانة ٤٠٤/١١.
أوفيْتُ علي الشىء :أشرفْتُ عليه، و «فى» بمعني « علَى» العلم: الجبل. الشمالاتُ : جمع شَمال – بالفتح –وهي الريحُ التي تهُبّ من جهةَ الشَّمال.

(٦) الكتاب ١٥٣/٢.

«النُّونُ» في الشَّرطِ والجزاءِ، وذلكَ قَليلٌ في الشّعرِ[1] وأَنْشَدَ[2]:

فَمهْما تَشأْ مِنْه فَزارَةُ تُعْطِهِ　　ومَهْما تَشأْ منْه فزارَةُ تَمنَعا

أَرادَ : تَمنْعَنْ.

الفصْلُ الثَّالِثُ
فى أَحكامِها

الحكم الأَوَّلُ: لا تَخلو « النُّونُ» : أَنْ تدخُلَ علي فـعلٍ لواحـدٍ أَو اثنـيْنِ أَو جماعَةٍ، ولا يَخْلو كلُّ منها: أَنْ يكونَ لمذكَّرٍ أَوْ مؤنَّثٍ ؛ فهذه ستَّة أَنْواعٍ.

النَّوعُ الأوَّلُ: المذكَّرُ المفردُ: يُبْنَى ماقَبْلَ «النُّونيْن» على الفتح ؛ كقـولك : اضْرِبَنَّ زيْداً ، ولا تَضْرِبَنْ عمْراً .

النَّوعُ الثَّاني: المذكَّر المُثَنَّى ويَخْـتَصُّ بـ « النُّون» الثَّـقـيلَةِ، عنْدَ الخَليل[3] وسـيبـويه ؛ كقـولك: اضـربانِّ زيْدًا، ولا تضْربانِّ عَمْـرًا، ويونُس يدْخِلُ الخـفـيفةَ أَيْضا عليْهِ، سَاكنةً فيِ الوصْلِ[4]، فتقولُ: هل تَضْربانْ زَيدًا، فتجعلُ غَيْرَ المدْغَم بمنزلَةِ المدْغَمِ في جوازِ الجمعِ بيْنَ ساكنيْنِ/ نحو: دابَّة، ومنْه قولُه تعالَى: ﴿ ولاَ تتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[5] ؛ القـراءةُ بتشْـدِيدِ «النّونِ» ، وخَـفَّفَـها ابْنُ

٨٨

---

(١) الكتاب ٥١٧/٣.

(٢) لعوْف بن عطيّة بن الخرِع. وقيل : للكميْت بن ثعلبة.
انظر : معانى القرآن للفرّاء ١٦٢/١ والتصريح ٢٠٦/٢ والهمع ٤٠١/٤ والخزانة ٣٨٧/١١

(٣) الكتاب ٥١٧/٣.

(٤) ٥٢٢/٣ ، ٥٢٧.

(٥) ٨٩/ يونُس.

عامرٍ[1]، والأصلُ: «تَتَّبِعانْ» بِـ«نونٍ» خَفيفةٍ للتَّثْنيةِ، فحُذِفت «النونُ» للجزْم، ودَخلَتْ «نونُ» التوكيدِ المشدَّدةُ، وكُسِرَتْ حَمْلاً علي «نُونِ» التَّثْنيةِ، وقيلَ: إنَّ «النُّونَ» في قراءَةِ ابْنِ عامرٍ «نونُ» التَّثْنيَةِ، لا«نونُ» التأكيدِ، وإنَّ «لا» نافيَةٌ لاناهِيَةٌ، والجملةُ في مَوْضعِ[2] الحالِ،أيْ: لِتَستَقيما غيْرَ مُتَّبِعَيْن سَبيل الَّذينَ لا يَعْلَمونَ.

النَّوعُ الثَّالِثُ: المذكَّر المجموعُ يُبْنَى الفِعْلُ فيه مَع النُّونيْنِ علي الضَّمّ؛ فتقولُ: لا تَذْهَبُنَّ معَه، وهَلْ تضْربُنَّ زَيْداً، الأَصْلُ فيه: تذهبُونَ؛ فحُذِفَت «النُّونُ» للجزمِ، ثُمَّ حُذِفَتِ «الواوُ» بعدَها لالْتِقاءِ السَّاكنَيْنِ، وبَقِيتَ الضَّمَّةُ قَبْلَها تدُلُّ عليْها، ومنْهُ قوْلُه تعالي: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾[3].

---

(1) في رواية ابن ذكْوَانَ عنْه. انظر: السَّبْعة ٣٢٩ والكشف ٥٢٢/١، والنَّشْر ٢٨٦/٢ والإتحاف ٢٥٣-٢٥٤ والبحر المحيط ١٨٨/٥.

(2) نَسبَ أبو حيَّان هذا القولَ إلى الفارسيِّ. انظر :البحر المحيط ١٨٨/٥.

(3) ١٩/ الانشقاق.

النَّوعُ الرَّابعُ: المؤنَّثُ المفردُ المخاطَبُ، ويُبْنى الفعْلُ فيه مَعَ النُّونَيْنِ[1] علي الكَسْرِ، كقولك : لا تضْرِبِنَّ زيْدًا، ولاتضْرِبِنَّ عَمْرًا، الأصلُ فيه : تضْرِبِينَ، فحُذفتِ «النُّون» للجزْمِ، وحُذفَتِ «الياءُ» لالْتِقاءِ السَّاكنَيْنِ، وبَقِيتِ الكسْرَةُ قبلَهَا تدُلُّ عليْها. فإنْ كانَ غائبًا، أو مُتكلِّمًا فالفتْحُ، كالمفرَدِ المذكَّر.

النَّوعُ الخامِسُ: في المؤنَّثِ المثَنَّى، وحكْمُه حُكْمُ المذكَّر المثَنَّى؛ لأنَّ فِعلَهُما في التَّثْنيةِ واحِدٌ، تقولُ للرَّجُلَيْنِ وللمرأتَيْنِ : اضْرِبَا، فإذا أدْخلْتَ «نُونَ» التوكيدِ، قُلْتَ : اضربَانِّ.

النَّوعُ السَّادِسُ: المؤنَّثُ المجموعُ، ولا تدْخلُه إلاَّ «النُّونُ» الثَّقيلَةُ، ويُفْصلُ بينَها وبينَ «نونِ» الجماعةِ بِـ «ألِفٍ» ؛ هَربًا من اجْتِماعِ الأمثالِ؛ فتقولُ: اضربْنَانِّ زيْدًا، ولا تُكرِمْنَانِّ عَمْرًا، ولمْ يُدخلوا عليْه الخفيفَةَ؛ لِئَلاَّ تنقلِبَ في

---

(١) جُمهورُ النُّحاةِ علي أنَّ المضارِعَ مبْنِيٌّ علي الفتح إذا باشَرَتْهُ إحدى نونَي التوكيد، فإذا انْتفَتِ المباشرَةُ أُعْرِبَ المضارِعُ.

وذَهَبَ الأخفشُ والزجَّاج وآخرونَ إلى أنَّ المضارِعَ مبنيٌّ إذا اتصلتْ به نونُ التوكيد، سَواءٌ باشرتْه أو لم تُباشِرْهُ. ذكر ذلكَ ابن عقيل في شَرْح الألفية ٣٩/١ وفي شرْح التسْهيل ٦٧٢/٢، وذكرَهُ الأشمونيُّ أيْضا في شرحِهِ علي الألفيّة ٦٣/١ (بحاشية الصبّان). قال الصَّبَّانُ شارِحًا كلام الأشموني مُبيّنا حركة بنائه حينئذ: «أيْ على الفتْح، حتىَّ في المسْنَدِ إلى واوِ الجماعة أو ياءِ المخاطبة، لكنَّه فيه مُقدَّرٌ، منَعَ من ظهوره حركة المناسبة، هذا هو الأقْرَبُ، وإن تَوَقَّفَ فيه البعْضُ».

فهل قوْلُ الصبّان : «إن توقّف فيه البعْضُ إشارةٌ إلي ماذكرَهُ صاحِبُ البديع؟! قُلْت :لا مانِعَ من هذا الاسْتنتاج.

بقي الآن أنْ نَقولَ مُتسَائلينَ هل انْفرد ابنُ الأثير بالقول ببناءِ المضارع علي الضمِّ في نحو قوله تعالى: ﴿ لتركبُنَّ طبقًا عن طبق﴾ وعلي الكسر في نحو:لا تَضْرِبِنّ زيدًا؟ !! وللإجابة علي هذا التَّساؤلِ أقول: لا أستطيعِ الجزْمَ بذلك؛ فلَعَلَّ الرَّجُلَ مسبوقٌ بمن قال ذلك، وأقول أيْضا: قد يكونُ ابن الأثير قد انْفَرَدَ بهذا الرأيِ؛ فهو مُتَّفِقٌ تماماً مع منْهَجه؛ فمِنْ منْهَجِهِ – أحيانًا – أخذُ الامور علي ظاهرِها تيسيراً علي المبتدئين، وقد وفَّيْتُ المسألةَ حقَّها في باب الدراسة. انظر ص ١٦٠ – ١٦٢.

الوقفِ ألِفًا. فيلْتَبِسَ فِعْلُ المؤنّثِ المخاطَبِ بفعْلِ المتكلّمِ إذا كانَ مَعه غيْرُهُ، نحو: قُمْنا؛ فيصيرُ الأمرُ خَبراً، والمخاطبُ مُتَكَلِّمًا. قالَ ابنُ السَّرَّاجِ: وإذا أرَدْتَ الخفيفَةَ / في فعْلِ جميعِ النِّسَاءِ قلْتَ: اضرِبِنْ زيْدًا؛ فيكونُ بمنزلَتِهِ إذا لم تُرِدِ ١٨٩/أ الخَفيفَةَ[1].

الحكْمُ الثّاني: في المعْتَلِّ من الأفْعالِ، ولا يخلو اعتلالُه: أنْ يكونَ في فائِه أو عيْنِه أوْ لامِه، نحو: وَعَد، ووَجِلَ، وقالَ، وباعَ، وخافَ، وغزَا، وسَعَى، ورَمَى.

فالأوّلُ والثّاني: يجْريانِ مَجْرى الصَّحيحِ في دخُولِ النونَيْنِ؛ تقولُ للواحِدِ: عِدَنَّ، وللاثْنيْنِ: عِدَانِّ، وللجماعة: عِدُنَّ، وللمؤنَّث: عِدِنَّ؛ وكذلكَ: قُولَنَّ، وبيعَنَّ، وخافَنَّ، ومع التَّثنيَةِ والجَمْعِ والمؤنَّثِ: [قولانِّ وقولُنَّ وقولِنَّ][2].

وأمّا المعْتَلُّ اللامِ: فَعَلى ضربَيْنِ:

الضَّربُ الأوّلُ: أنْ يكونَ ماقبلَ «الياءِ» و«الواوِ» في المسْتَقْبَل مَضْمومًا، أو مكْسُورًا، نحو: يَغْزُو، ويرْمِي، فَتُجريَهُ مُجرى الصَّحيحِ في واحِدِ المذكّرِ ومثنَّاهُ؛ فتقولَ: اغْزُوَنَّ، وارمِيَنَّ، واغزوَانِّ، وارْميَانِّ. وأمَّا جمعُ المذكّر: فتُحذَفُ «الواوُ» منْه؛ لالْتِقاءِ الساكنَيْنِ، وتَبْقَى ضَمّةُ ماقَبْلها دَليلاً عليْها؛ فتقولُ: اغْزُنَّ؛ وارْمُنَّ؛ لأنَّ الأصْلَ: اغزُوَا وارْمُوَا. وأمّا واحدُ المؤنَّثِ: فتُحذَفُ منه «الياءُ»؛ لالْتِقاءِ السَّاكنَيْنِ، ويُكْسَرُ ماقبلها[3]؛ لِتدلَّ عليْها؛ فتقولُ: اغْزِنَّ، وارْمِنَّ؛ لأنَّ الأصْلَ: اغْزِي، وارْمِي، إلاّ أنّهم يُشِمُّون «الزّايَ» شَيْئًا من الضَّمّة. وأمّا

(١) الأصول ٢/٢٠٣.

(٢) تتمّة يقتضيها المقام.

(٣) في الأصل: قبلهما.

جَمعُ المؤنَّثِ: فهو جارٍ مَجْرَى صَحيحِهِ ، تقولُ: أغْزونَانِّ، وارْمينَانِّ ، فتُدخِلُ «الألفَ» بيْنَ النُّونَاتِ.

الضَّربُ الثَّانى: أنْ يكونَ ماقبلَ «الياءِ» و «الواوِ» مَفْتوحًا ؛ وذلك في جَمعِ المذكَّرِ ومفردِ المؤنَّثِ، فتُحرِّكَ «الواوَ» بالضَّمِ، و«الياءَ» بالكسْرِ ؛ لالْتِقاءِ السَّاكنيْنِ، تقول: اخْشَوُنَّ زيْدًا، ولاتَرْضَيِنَّ عن عَمْرو، ومنْه قولُه تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فى أَمْوَالِكُمْ﴾[1] وقولُه تعالي: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾[2]. وقَد قيلَ : إنَّ كُلَّ مَوضعٍ تَحركّتْ فيه « الواوُ» و «الياءُ» مع «لامِ» التَّعريفِ تحرّكَتْ فيه معَ «نُونِ» التوكيدِ، وكُلُّ موضع حُذِفَتا فيه مع « لامِ» التعريفَ حُذفَتا فيه مع «نونِ» التوكيدِ، فكَما تقولُ: اغْزُ القوْمَ، وارْمِ القوْمَ، فكذلك تقولُ: اخْشَوُنَّ[3]، ١٨٩ واخْشَيَنَّ.

الحكُم الثالِثُ: إذا وَقفْتَ على «النُّونِ» الخَفِيفَةِ فلا يخلُو ماقبلهَا: أنْ يكونَ مفتوحًا، أو مضمومًا، أو مكسُورًا .

فإن كانَ مفتوحًا أبْدَلْتَها «ألِفًا»، تقولُ فى: اضْرِبَنْ: اضْرِبَا، وفي ، قُومَنْ: قُومَا، ومنْهُ قولُه تعالى : ﴿ لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ﴾[4] إذا وقَفْتَ قُلْتَ: ﴿ لَنَسْفَعَا﴾ ومنه قولُ الأعْشَى:

ولا تعْبُدِ الشّيطانَ واللّهَ فاعْبُدَا[5]

---

(١) ١٨٦/ آل عمران.

(٢) ٢٦/ مريم.

(٣) في أصول ابن السرّاج ٢/٢٠٤: « وحكمُ هذا الباب : أنّ كُلَّ واوٍ وياءٍ تَحركّتْ فيه إذا لقيتْها لامُ المعرفة تحركّتْ هُنا ...» الخ ماذكر ابنُ الأثير، ولكنّه تصرّفَ فى اللفظ تصرُّفًا يسيرًا.

(٤) ١٥/ العلق.

(٥) سبق الاستشهادُبه قريبا في ص ٦٦٢ .

ومنْه قولُ الآخرِ:

ومَهمــا تَشــأْ منِهُ فــزارةُ تمنْــعَا(١)

أَىْ : فاعبُدَنْ(٢) وتَمْنَعَنْ.

وإنْ كانَ مـاقبل «النّونِ» مكسُورًا أو مضْمـومًا حَذَفْتَها فى الوَقْف، وعادَ الفِعْلُ إلى مــاكــانَ قَبْلَ دُخــولِهــا،تقــولُ فى، اضــربُنْ زيداً، واضــربِنْ عَمْرًا: اضْربُوا،واضْربِى، فتُعيدُ «الياءَ» و«الواوَ» اللَّتيْنِ حَذَفْتَهُما لأجْلِ سُكونِ «النُّونِ».

الحكُم الرَّابعُ: إذا لَقِيَ «النُّونَ» الخَفِيفَةَ ساكِنٌ بعدَها حُذِفَتْ ؛ لالْتِقائِهِما، تقــولُ فى، اضْرِبَنْ، إذا اتَّصلَتْ بسَاكِنِ بعــدهـا: اضْرِبَ الرّجُلَ، ومنْه قــولُ الشَّاعِرِ(٣) :

ولا تُهينَ الفقيرِ(٤) عَلَّكَ أَنْ تركَعَ يوْمًا والدَّهرُ قد رَفَعَهُ

الأَصْلُ فيه : لا تُهينَنْ. ولو قُلْتَ : اضْرِبَنْ أَخَاكَ، وخَفّفْتَ الهمزَةَ التَّخْفيفَ القـيـاسِيَّ لم يَجُـز ؛ لأنَّ «النُّونَ» لا تحْتَمِلُ الحـركَةَ، كـمـا لمْ تَحْتَمِلْها، لالْتِقـاء السَّاكِنَيْنِ ، وقيل: يجوزُ حذْفُ [الفتْحَةِ](٥) فـتُحـذَفُ «النونُ» ، وتُجْعَلُ «الْهَمْزَةُ» بَيْنَ بيْنَ.

---

(١) سبق الاستشهادُ به قريبا فى ص ٦٦٦ .

(٢) وهذا هو الشّاهدُ في البيتين هاهُنا.

(٣) هو الأضبط بن قُريع.

(٤) في الأصل: ولا تُهينَ الكريمَ ولم أقِفَ علي هذه الرواية في أيّ مصدر وانظر: أمالى القالى ١/١٠٨ والتبصرة ٤٣٤ وأمالي ابن الشجريّ ١/٣٨٥ وابن يعيش ٩/٤٣ ، ٤٤ والمغنى ١٥٥ ، ٦٤٢ وشرح أبْياتِه ٣/٣٧٩ وشرح شواهد الشّافية ١٦٠ والخزانة ١١/٤٥٠.

(٥) تتمّة يلتئم بها الكلامُ.

البابُ الثَّامِنَ عَشَرَ
في الْتقاء السَّاكنَيْن

لا يخْلو السَّاكنان - إذَا التَقَيَا - أن يكونا في كَلِمَةٍ واحِدَةٍ، أو في ١٩٠ كَلِمَتَيْنِ، ولا يخلُو كُلُّ واحدٍ من القسمين: أَنْ يكونا مِثْلَيْنِ، أو غيرَ مِثْلَيْنِ، وكلُّ واحدٍ منهما لا يخلو: أَنْ يكون الأَوَّلُ صَحيحًا، أو مُعْتَلاً ؛ فلْنذْكُرْ هذهِ الأقْسامَ في فَصْلَيْنِ.

الفصْلُ الأَوَّلُ

إذا الْتقَياَ في كلمةٍ واحدةٍ، وفيه فرْعانِ:

الفرْعُ الأوَّلُ: أَنْ يكونا مِثْلَيْنِ، والعَربُ فيه مخْتَلِفونَ؛ فأكثرهم يَجمْعونَ بينَهُما، ويُدْغِمونَ أحدَهُما في الآخَرِ في حالِ الجزْمِ والوقْفِ، ويقولونَ: رُدَّ ولمْ يَرُدَّ، وأَهْلُ الحجازِ لا يُدْغِمون ويقولون: اُردُدْ،[1] ولمْ يرْدُدْ. ومَن أَدْغَم فلَه ثلاثةُ مذاهِبَ.

الأوَّلُ : أَنْ يُحرِّكَ الثانيَ بالحركَةِ الَّتى قَبْل السَّاكِنِ الأَوَّلِ، فيقولَ: لمْ يرُدُّ، ولمْ يعَضَّ، ولمْ يفِرِّ ؛ فيَضُمَّ «الدَّال»[1] ويَفْتَحَ «الضَّادَ» ، ويكْسِرَ «الرَّاءَ».

الثَّاني : أَنْ يحرِّكَ الجَميعَ بالفتْحِ ؛ تخْفيفًا ؛ فيقولَ : لم يَرُدَّ، ولم يَعَضَّ، ولم يَفِرَّ.

الثَّالثُ : أَنْ يكسرَ الجميعَ ؛ علي أَصْلِ الْتِقاءِ السَّاكِنيْنِ ؛ فيقولَ: لمْ يرُدِّ ولمْ يَعَضِّ ، ولمْ يفِرِّ. والوقْفُ في هذا كالجزْمِ ؛ تقول: رُدَّ ، وعَضَّ، وفِرَّ.

---

(١) انظر: الأصول ٢/٣٦٢.

فإنِ اتَّصلَ بهذا المدْغَم «هاءُ» ضَميرٍ منْصوب فلا يخلو : إماَّ أَنْ تكونَ لمذكَّرٍ أَو مُؤَنَّث، فإنْ كانتْ لمذكَّر ضمُّوا المدْغَمَ[1] جميعُهم، فقالوا : لمْ تردُّه، مَعَ جوازِ الفتح والكسْر، ومنه قولُهم : رُدَّهُ، ورُدُّهُ، ورُدِّهُ ؛ وإن كانتْ لمؤَنَّثٍ فتَحوا جميعُهم[2]، فقالوا:لمْ يَرُدَّها ؛ تَحريكًا للمدْغَم بحركةِ الضَّميرَيْنِ المضْمومِ والمفْتوحِ.

فإنْ كانَ الضميرُ لتَثْنَيةٍ أَو جَمْعٍ اتَّفقوا على الإدْغام؛ فقالوا : رُدَّا، ورُدُّوا، ولمْ يفِرَّا، ولمْ يعَضُّوا.

فإن لَقِيَ المدْغَمَ ساكِنٌ كُسِرَ كما يُكْسَر غيْرُ المدْغَمِ ؛ فتَقولُ: رُدِّ الثَّوْبَ، ورُدِّ ابْنَكَ، وفِرِّ اليوْمَ ، وعَضِّ الْيَدَ. ومِنَ العَرَب[3] مَنْ يفتَحُ مع الألِفِ واللاَّم، وعليه أَنْشَدوا[4]: ١٩٠/ ب

ذُمَّ المنازِلَ بعْد مَنزِلَةِ اللِّوَى والْعَيْشَ بَعْدَ أولئِك الأقْوامِ

---

(١) انظر: الأصول ٢/٣٦٢.

(٢) الموضع السّابق من الأصول.

(٣) هُم بنو أسَدٍ. انظر: ابْن يعيش ٩/١٢٨ ونَقَل ذلك عنِ الزَّمَخْشَرِيِّ البغداديُّ فى شرح شواهد الشّافية ١٦٤.

(٤) لجرير. ديوانه ٤٥٢.

وانظر: المقتضب ١/١٨٥ وابن يعيش ٣/١٢٦، ١٣٣ و٩/١٢٨، ١٢٩ وشرح شواهد الشافية ١٦٧ والخزانة ٥/٤٣٠.

وقولَ الآخرِ(١):

فغُضَّ الطَّرْفَ إنَّـكَ منْ نُمَيْرٍ فلا كَعْبًا بَلَغْـتَ ولا كِلابًا

فـأَمَّا جَمْعُ المؤنَّثِ : فـأَجْمـعـوا علي إظهـارِ الإدْغـامِ، فـقـالوا: ارْدُدْنَ، ولاَ تعْضَضْنَ ؛ لأنَّ «الدَّال» إنَّمـا سَكَنَتْ منْ أَجْل «النون» ، كـمـا تَسْكُنُ مع «التَّاءِ». وزَعَم الخليلُ أَنَّ ناسًا من بكْرِ بْنِ وائل يقـولون: رَدَّنَ، ومَرَّنَ(٢) ، ورَدَّتُ ، كـأَنَّهم قدَّروا الإِدْغامَ قبْل دَخول(٣) «النّونِ» و «التاء».

الفرْعُ الثَّاني: فى غـيـر المثْلَيْنِ ، ولا يخلو: أَنْ يكونَ الأَوّلُ منْهُمـا حـرْفَ علَّة، أَو حرْفًا صَحيحًا .

فإنْ كانَ حرْفَ علَّة حُذفَ فى الوقْفِ والجزْم ؛ لالْتقاءِ السَّاكنين، تقولُ في، هو يخافُ ويقولُ ويَبيعُ : خَفْ وقُلْ وبِعْ، ولَمْ يَخَفْ ولَمْ يقُلْ، ولَمْ يبِعْ. فإنْ تحرَّكَ حَرْفُ العلَّةِ؛ لتثنيةٍ أَو جَمْعٍ ثَبَتَ فقلْتَ : لمْ يخافا ولمْ يقولاَ ولمَ يَبِيعا، ولم يخافوا ولم يقولوا ولمْ يَبِيعُوا ؛ لأنَّه تحصَّنَ بالحرْفِ المتحَّرِك.

وإنْ كان الحرْفُ الأَوّلُ من الساكنَيْنِ صَحيحًا، حرّكتَ الثَّانيَ منْهُما، وقد جاءَ فيهِ الحـركـاتُ الثّلاثُ، نـحـو: أَيْنَ وحَيْثُ وأَمْسِ. فـإنْ كـانَ الثَّانى منْهُمـا ضَميرًا، نحو: اضْـرِبْهُ، ولا تَضْـرِبْهُ، إذا وقَفْتَ علي «الهاءِ» نَقلْتَ حركتَها إلى ماقبْلَها، فَتَقولُ: اضْرِبُهْ، ولا تَضْرِبُهْ، ولوكانَ قبلَ«الهاءِ» حَرْفُ علَّةٍ، نحو: عَصَاهُ،

---

(١) هو جرير. ديوانه ٨٢١ (تحقيق د/ نعمان طه).
والبيْتُ من شـواهد سيبويه ٣/٣٣٥. وانظر أيْضـا: المقتـضب ١/١٨٥ والتبـصرة ٧٣٩ وابن يعيش ٩/١٢٨ وشَرح شواهد الشَّافية ١٦٣.

(٢) ضُبِطَتْ هده الأفعالُ فى الأصْل هكذا: رُدَّن ومُرَّن ورُدَّتْ والصوابُ ما أثْبَتُّ وهو الموافقُ لما في كتاب سيبويْه والأُصول.وانظر أيْضا: الرَّضيّ علي الشَّافية ٢/٢٤٦.

(٣) سيبويه ٣/٥٣٤ والأصول ٢/٣٦٤.

ويغْزوهُ، وعليْهِ، فلا يَتُّم فيه هذا ؛ لأنَّ الحركةَ على حروفِ العلَّة ثقيلةٌ، والألفُ لا يمكنُ تحريكُها ومِنْ غريبِ ماحُكِيَ عن العَربِ: أنَّهم قالوا في الأمْرِ بالانْطِلاقِ مَثلاً: انْطلْقَ[1] ؛ بسكُونِ «اللاَّمِ» ، وفَتْحِ «القافِ» ، والأصْلُ فيه: كَسْرُ «اللاَّمِ» وسكُونُ «القافِ» ، فأسْكَنوا «اللاَّمَ» المكسُورَةَ، كما قالوا في فَخِذٍ: فَخْذٌ، ثُمَّ فَتَحوا «القافَ» السَّاكنةَ ؛ لِئَلاَّ يلْتَقِيَ ساكِنانِ، وعلَيْه / أنشَدَ الخليلُ[2]: ‏١٩١/ أ

عَجِبْتُ لمولودٍ وليسَ لَه أَبٌ ‏ ‏ ‏ ‏ وذِي وَلَدٍ لمْ يلْدَهُ أبوانِ

وقد قُرِئَ قولُه تعالي: ﴿ وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقْهَ ﴾[3] بسكُونِ «القافِ» وفَتْحِ[4] «الهاءِ» . فأمَّا قولُهم: لمْ أُبَلِهْ، فالأصْلُ: أُبالِيهِ[5] ؛ فحُذِفَ «الياءُ» للجزم ، والألفُ لكثرةِ الاسْتِعْمالِ، والتِقاءِ السّاكنَيْنِ، وأُلحِقَتْ «الهاءُ» ؛ للوقْفِ ؛ فالْتَقى «اللاَّمُ» و «الهاءُ» ساكِنَيْنِ[6]، فحُرِّكَتِ «اللاَّمُ» بالكَسْرِ، ولم تُردَّ «الألِفُ» المحْذوفةُ لالْتِقاءِ السّاكنَيْنِ ؛ لأن الهاءَ غيرُ لازمةٍ.

---

(١) وهي لُغَة بكْرِ بْنِ وائِلٍ وأُناسٍ من تَميمٍ. انظر:الكِتاب ٢/٢٦٥ و ٤/١١٥والأصول ٣/١٥٨.

(٢) لرجلٍ من أزْدِ السَّراةِ.

وهو من شواهد سيبويه ٢/٢٦٦. وانظر أيْضا: الأصول ١/٣٦٤و ٣/١٥٨ والخصائص ٢/٣٣٣ وابن يعيش ٤/٤٨ و ٩/١٢٣ وشرح شواهد الشّافية ٢٢ والمغني ١٣٥ وشرْح أبْياته ٣/١٧٣ والخزانة ٢/٣٨١.

وأراد بالمولود الّذي ليْسَ لَهُ أبٌ : عيسى عليه السَّلامُ، وبذي الوَلَدِ الّذيَ لم يلِدْهُ أبوان:آدَم عليه السلامُ.

(٣) ٥٢/ النور.

(٤) لم أقِفْ علي مَنْ قرأ بهذه القراءةِ في كتب القراءات المتداولةِ، ولا في كُتب شَوَاذّ القراءات، ولا في كُتُبِ التّفسير الّتى تُعني بالقراءات المتواترة والشاذة.

(٥) انظر : سِرّ الصناعة ٥٣٠.

(٦) في الأصل: ساكنان.

الفصلُ الثّانى

إذا الْتَقى السَّاكِنانِ فى كلِمتَيْنِ فلا يخلُو الأوّلُ : أَنْ يكونَ صَحيحًا أَوْ مُعْتَلاً: فإِنْ كانَ صَحيحًا كَسَرْتَه فيِ مَوَاضِـعَ مخْصوصةٍ سَنَذْكُرُها؛ تَقولُ : اضْـرِبِ القـوْمَ، وأَكْـرِمِ الرَّجُلَ، واضْـرِبِ اضْـرِبْ ، واذْهَبِ اخْـرُجْ ، وهـذا زيْدٌ العاقِلُ، ومَرَرْتُ بزيْدٍ ابْنِك، وخَرجَتِ الجارِيةُ. هذا هو الأَصْلُ.

فإِنْ كانَ مابَعْدَ الساكِنِ الثّاني مضْمومًا جازَ لك فى السَّاكِنِ الأوَّلِ مَعَ الكسْرِ الضَّمُّ، كقوله تعالي: ﴿ وَقالَتُ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾(1) وقوله تعالي: ﴿ فِى جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ادْخُلُوها﴾(2) وقوله تعالي: ﴿ بِنُصْبٍ وعَـذَابٍ ارْكُضْ﴾(3)، فلَكَ كَسْرُ «التاءِ» و«النّونِ»(4) وضَمُّهما ،وأمّا مَنْ قرأَ قولَه تعالي: ﴿مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ

---

(1) ٣١/ يوسف.

وقد قرأ بكسْرِ التّاء أبوعمرٍو وعاصمٌ وحَمْزَةُ ووافقَهُم يعقوبُ.

وقرأ بضمّها ابْنُ كثيرٍ ونَافعٌ وابْنُ عامرٍ ، انظر : السبْعة ٣٤٨ والإتْحاف ٢٦٤ وزاد السير ٢١٧/٤.

(2) ٤٥ ، ٤٦/ الحجر . وقد أظهر التنوين في الأصل فى كلمة « عيون» هكذا (وعيونن . ادخلوها). وكذا فى كلمتي (عذابن) و (مُريبن) من آيتي (ص) و (ق) الآيتين.

هذا وقد قرأ بكسر النُّون أبو عمرٍو وقُنبل وابن ذكوانَ وعاصمٌ وحمزةُ.

وقرأ بضمّها نافعٌ وأبوعمروٍ وحَفْصٌ وهشَامٌ. انظر : الإقناع في القراءات السبع ٦٧٩ والنَّشْر ٣٠١/٢. والإتحاف ٢٧٥ والبحر المحيط ٤٥٦/٥.

(3) ٤١، ٤٢ / ص.

وقد قرأ بكسر النُّون أبو عمروٍ وقُنْبلٌ وابنُ ذكوان وعاصمٌ وحَمزةُ.

وقرأ بضمّها الباقونَ. انظر : الإتحاف ٣٧٢.

(4) انظر : الأصول ٢٦٩/٢.

مُرِيبٍ. الَّذِي جَعَلَ﴾[1] بفح «النون»[2] فإنما كَرِهَ توالِيَ الكسْرَتَيْنِ، كما كَرِه ذلك في قولِه تعالى: ﴿ الَمَ. اللَّهُ﴾[3] بفتْحِ «الميم»[4].

فإِنْ كانَ ماقَبلَ السَّاكِنِ الأَوَّلِ وبعْدَ الثَّانى مَضْموماً، فالاختيارُ ضَمُّ الأَوَّلِ عنْد قوْمٍ[5]، كقولكَ: ادخُلُ ادْخُلْ، و: اقْتُلُ اقْتُلْ، قال ابْنُ السَّرَّاج : وقد حَكَوْا : ادخُلُ الدَّارَ، علي الإتبـاعِ، وهذا ردِيءٌ[6]. وقالوا: يجوزُ الإتباعُ فى المفتوح، نحو: اصْنَعَ الخيْرَ،ولم يَسْمَعْهُ.

وقد اخْتَصَّتْ « مِنْ» و «عَنْ» و «إِنْ»[7] بحُكمٍ.

أمّـا «مِنْ»: فـإذا الْتَـقى مع نُونِهـا سـاكنٌ فـلا يخلو : أَنْ يكونَ « لامَ» تعْريف،أو غيرَه فـ «اللامُ» تُفْتَح معَها «النُّونُ» نحو: / مِنَ القوْمِ، وقد جاءَ الكَسْرُ ١٩١/ شَاذّاً[8] وأَمّا غيرُ «اللامِ» فتُكسَرُ مَعه «النُّونُ» ، نحو: مِنِ ابْنِكَ، ومِنِ انْطلاقِكَ، وقد حكَى سيبويه فيها الفتحَ مع غيرِ «اللاَّمِ»[9].

---

(١) ٢٥، ٢٦/ ق.

(٢) لم أهتـد إلى مَن قـرأ بـفـتـح النّون. وقـد ذكـرها الفـارسيُّ غـيـر منْسوبـة في الحُجّـة فى القـرآءات الـسـبـع ٢/ ٣٤٠ وأشـار إليـهـا فى التكلمة١١ وذكرها العكبريّ فىِ التبيان ٢/ ١٣٠.

(٣) ١، ٢/ آل عمران.

(٤) وهي قـراءة العامـه. انظر : كتاب سـيـبـويـه ٤/١٥٣ - ١٥٤ ومـعانـى القرآن للفرّاء ١/٩ ومعانـى القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٧٣ وأصول ابن السّـراج ٢/ ٣٧٠ وإعـراب القـرآن لأبـى جـعـفـر النحّـاس ١/ ٣٠٧ والرّضى على الشافيـة ٢/ ٢٣٦ والبـحر المحيط ٢/ ٣٧٤ والإتحـاف ١٧٠.

(٥) انظر كتاب سيبويه ٤/ ١٥٣.

(٦) لم أقف على هذا القول في المطبوع من الأصول.

(٧) لم يتكلّم عن حكم نون » إنْ ».

(٨) جـعله غـيرُه قليـلاً غـيـر مـشـهـور. انـظر: الأصـول ٢/ ٣٧٠ والرضـي على الشّافـيـة ٢/ ٢٤٧. وجـعلَه سـيـبـويـه بمنزلـة الشّاذ. انـظر: الكتـاب ٤/ ١٥٥.

وأمَّا عَنْ» : فالكسْرُ فى «نونها» لا غيْرُ ؛ تقولُ : عَنِ القوْمِ، وعَنِ ابْنِك.

وأمَّا إذا كان السَّاكنُ الأوَّلُ مُعْتَلاً فلا تخلوُ حركةُ ماقبلَه : أَنْ تكونَ مِن جِنْسِهِ، أَوْ غيرِ جنْسِهِ.

فإن كانَتْ منْ جنْسه حذفْتَه من اللَّفْظ، وأثبتَّه فى الخَطِّ : نحو : يَخْشَى اللَّهَ، ويغزُو الكُفّارَ، ويرْمِي النَّاسَ، ولمْ يَضْرِبَا الرَّجُلَ، ولم يصومُو الْيوْمَ، ولا تُكْرِمِي ابْنَك، إلا ما شَذَّ من قولهم : « التقَتْ حلْقَتَا الْبِطانِ»(١).

وإنْ كانتِ الحركَةُ مِن غير جنْسِهِ فلا يكونُ إلا «واوًا» أو «ياءً»، فتُحرَّكُ «الواوُ» بالضّمِّ، و«الياءُ» بالكسْرِ، نحو : اخْشَوُ القوْمَ، ومُصْطَفَوُ النَّاسِ(٢)، واخْشَيِ القوْمَ ومُصْطَفَيِ الناسِ. وقد حَرّكَ قوْمٌ «الواوَ» بالكْسرِ(٣) فى قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَنْسَوِا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾(٤). فأما وَاوُ «أَوْ» و «لَوْ» ونحوهما : فيجوزُ

---

(١) ذكَرَهُ أبو عبيد القاسم بن سلاّم في كتاب الأمثال ٣٤٣، وتخريجُه فى نفسِ الصَّفحة. ويُضْربُ المثلُ في بلوغ الشدَّةِ ومُنتهى غايتها فى الجَهْد. وأصْلُ ذلك: أنْ يُريدَ الفارسُ النجاةَ من طلبٍ يتَتبعُه فيبلُغَ من مخافته أنْ يضْطرِبَ حزامُ دابتّه حتى يبلغ طُبْيَيْها ولا يُمكنه أنْ يْنزِل فيَشدُّه، ولكلِّ بطانٍ حلْقَتان، فإذا الْتقَتَا عند الهَرَبِ وشدِةَّ العَدْو والراكبُ لا يقدرُ من الخوْف أن ينزلَ فيشدَّه، فقد تناهي الشَّرُّ. هذا والبطانُ: الحزامُ الذى يُجعل تَحتَ بطن البعير ؛ فهو للقَتَب كالحزام للسَّرْج. وانظر: الكامل ٢٨ واللسان (بطن).

ووَجْهُ الشُّذوذ فى المثل: عَدَمُ حَذف الألف من «حلْقَتاَ» ، وكانُ القياسُ حَذْفَها لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ، كما حَذَفوها في قولك: غُلاما الرَّجُلِ . انظر: ابن يعيش ١٢٣/٩.

(٢) انظر : كتاب سيبويه ١٥٦/٤ والأصول ٣٧٠/٢.

(٣) انظر : كتاب سيبويه ١٥٥/٤ والأصول ٣٧٠/٢.

(٤) ٢٧٣/ البقرة. وفي البحر المحيط ٢٣٨/٢: « وقَرَأ يَحْيَى بن يَعْمَر : ﴿ولاَ تَنْسَوِ الفضل﴾ بكسْرِ الواوِ، علي أصل الْتِقاءِ السَّاكنيْنِ».

فى «الواو» الضَّـمُّ[1]، والكَسْرُ،كقوله تعالى: ﴿ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرجْنَا مَعَكُمْ ﴾[2] وقولِه تعالى : ﴿ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً ﴾[3] والضمُّ فى هذه «الواو» قَلِيلٌ، والكَسْرُ فى الأُولى قَلِيلٌ.

(١) انظر: الكتاب ٤/١٥٥ – ١٥٦ والأصول ٢/٣٧٠.

(٢) ٤٢/ التَّوْبَة. وقد قرأ بضَمِّ الواوِ الأَعْمَشُ وزَيْدُ بْنُ عليٍّ والأصمَعِيُّ عنْ نافِعٍ. وقرأ الجمهور بالكسْر. انظر: زاد المسير ٣/٤٤٤ والبحر المحيط ٢/ ٢٣٨ و ٥/٤٦.

(٣) ٣/ المزّمِل. وقد قرأ بكسر الواو عاصمٌ وحَمزةُ، وقرأ الباقون بالضّم. انظر :النشر ٢/٢٢٥ والإتْحاف ٤٢٦.

البابُ التاسعَ عَشَرَ
فى الوقْفِ وفيه أَرْبَعَةُ فصولٍ

الفَصْلُ الأَوَّلُ : في الأَسْماءِ

وهى ثَلاثَةُ أَقْسامٍ ؛ ظاهِرةٌ، ومُضْمَرةٌ، ومُبهَمَةٌ.

القِسْمُ الأَوَّلُ : الظَّاهِرةُ . وفيه فرْعانِ: صَحيحٌ، ومُعْتَلٌ.

الفرْعُ الأَوَّلُ: فى الصَّحيحِ. ولا يخْلو : أَنْ يكونَ مُعْرَبًا أَو مَبْنِيًا، والمعْربُ. لا يخْلو: أَنْ يكونَ مُنْصَرِفًا، أَو غَيرَ مُنْصرِفٍ، والمُنْصَرِفُ لا يخلو: أَن يكونَ ماقَبْلَ آخرِه مُتحرِّكًا / أَوْ سَاكنًا، ولا يخلو كُلٌّ من هذه الأَقسامِ [أَنْ يكونَ][1] ١٩٢ مَهْموزًا أَو غير مَهْموزٍ، مُذكَّرًا أَوْ مُونَّثًا، مُفْردًا أَو مُثَنًّى أَو مجموعًا، فحَصَلَ من هذا التقسيم سبْعَةُ أَنْواع:

النَّوع الأَوَّلُ: المُنْصَرِفُ إِذا كانَ ماقَبْلَ آخرِه سَاكنا،ولايخلو أَن يكونَ مرْفوعًا أَو مَجرورًا أَو مَنْصوبًا.

أَمَّا المرفوعُ : فلَكَ فى الوقْفِ عليْهِ خَمْسَةُ أَوجُهٍ.

الأَوَّلُ : السكونُ ، نحو هذا بكْرْ.

الثَّانى : الإِشْمَامُ،[2] وهو أَنْ تُشيرَ بعدَ الحرْفِ إِلى الضَّمَّةِ، ويَخْتَصُّ بالبَصيرِ دونَ الأَعْمى.

---

(١) تتمةٌ يلتئم بها الكلامُ ويُعَيِّنُها ما مرَّ من نظائرها.

(٢) ولا يكونُ في المجرور والمنْصوب ؛ لأنَّ الفتْحةَ من الحلْق، والكسْرةَ من وسَطِ الفم ؛ فلا يمكن الإشارةُ لِمَوْضِعِها. وانظر : الإقناع فى القراءات السَّبْعِ ٥٠٥ والرَّضيّ علي الشافية ٢/٢٧٥-٢٧٦.

الثّالثُ : الرَّوْمُ[1]، وهو صَوْتٌ ضَعيفٌ يَتْبَعُ الحرْفُ.

الرّابعُ : النَّقْلُ، إذا خَرَج الاسْمُ إلى مالَه نظيرٌ فى الأُصول، تقولُ: هذا بكُرْ، بوزن عَضُدْ ، ولا تقولُ : هذا حمِلْ ؛ إذ ليس في الكلام «فعِل»، ومنه قول الشّاعر[2]:

أَنا ابْنُ ماوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ

يُريد «النَّقْرُ» ، فنَقَلَ الضّمّةَ من «الرّاءِ» إلى «القافِ»

الخامسُ : أن تُبْدِلَ من التّنْوينِ «وَاوًا» فتَقولُ: هذا بكْرُو، وهى لُغَةُ أزْدِ السَّرَاة[3].

وأمّاَ المجرورُ : فحكْمُه في الوقْفِ حكمُ المرْفوعِ، إلاّ فى الإشمام ؛ فتقولُ: مررتُ ببَكْرْ، وبَكرِ، وبَكْرِي، ولا تقولُ فى النقْلِ : مررتُ بقُفِلْ ؛ لأنَّه ليسَ فى الأَسْماءِ «فُعِل» عند سيبويه[4] ؛ وجَوَّزَ فيه ضَمَّ «الفاءِ» ، وجَوَّزَ فى «عِدْلٍ»

---

(١) ويكون في المرْفوع مُنوَّنًا أو غيرَ مُنوّنٍ، وفي المضْموم، وفي المنصوب غير المنوَّنِ، والمفتوح والمجرورِ بالكسْرَة أو الفتحة، والمكسور. انظر :الإقناع فى القراءات السبع ٥٠٤ والرضيّ علي الشافية ٢/٢٧٥.

(٢) هو فَدَكيّ بن أعبد المنقريّ وقيل :هو عُبَيْدُ اللّه بن ماوية الطّائىّ.

وهومن شواهد سيبويه ٤/١٧٣ ونظر أيْضا: التكملة ٨ والإنصاف ٧٣٢ والمغني ٤٣٤ وشرح أبياته ٦/٣٢١، ٣٢٣ والهمع ٦/٢١٠ واللسان (نقر)

النقْرُ: صُوَيْتٌ يَسْكن به الفرسُ عند اشتداد حركته.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ٤/١٦٧.

(٤) الكتاب ٤/١٧٣-١٧٤.

كسْرَ«الدّال»(١)، ومنهُ قولُ الشّاعر(٢):

شُرْبَ النَّبيذِ واصْطِفاقًا بالرِّجِلْ

فَنَقَلَ الكسْرَةَ من «اللاَّمِ» إلى الجيم».

وأمَّا المنْصوبُ : فلك في الوقفِ عليه وجهان.

أَحدهُما - وهُوالمشهورُ - أَنْ تُبْدِلَ من التّنْوينِ «أَلفًا»، فتقولُ: رأيْتُ بكْرًا.

والثاني: أَنْ تَقِفَ عليْهِ بالسّكونِ، كالْمرفوعِ، تقولُ: رأَيْتُ زَيْدْ، وهو قَليلُ إلاَّ فى الشّعْرِ. وقد أَجازَ سيبويْهِ فى المنْصوبِ الرَّومَ(٣) والإشْمامَ.

النّوعُ الثّاني: المنْصرفُ إذا كان ماقَبْل آخرهُ مُتَحركًا، وحُكْمُه حُكْمُ الذي قَبْلَه، إلاَّ فى النَّقْل، وعَوَّضُوا عنْهُ بالتَّشْديد؛ تقولُ: هذا رَجُلْ ورُجُلّْ ورَجُلُو، ومررتُ برجُلْ، ورجُلّْ، ورجُلِي، ورأَيْتُ رجُلاَ، ورجُلّْ، وأجاز سيبويه ١٩٢ التَّشْديدَ(٤) فى النَّصْبِ، وغيرُه لا يُجيزُهُ إلاَّ فى الشّعْر، كقوْلِه(٥):

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرى جَدَبَّا فى عامِنا ذا بَعْدَما أَخْصَبَّا

---

(١) الكتاب ٤/١٧٣-١٧٤.

(٢) لم أقف علي هذا القائل.

انظر : نوادر أبي زيد ٢٠٥ والتكملة ٩ والمخصّص ١١/٢٠٠ والإنْصاف ٧٣٤ واللسان (عجل).

قولُه: شرْبَ النَّبيذ:مفعولٌ ثانٍ لقوله: علَّمنا فى بيتٍ قبلَ الشّاهد، وهو قولهِ:

علّمنا أَخْوالُنا بَنو عِجِلْ

(٣) الكتاب ٤/١٧٢.

(٤) الكتاب ٤/١٧٠.

(٥) هو رؤبة. ملحقات ديوانه ١٦٩.

وهو من شواهد سيبويه ٤/١٧٠. وانظر أيْضا: ابن يعيش ٩/٦٩ وشرح شواهد الشافية ٢٥٤.

وأمَّا قولُ الشّاعرِ(١):

هَلْ عرفْتَ الدَّارَ أَمْ أنكرْتَهــا بَيَنَ تِبْــراكٍ فَشَسَّيْ عَبَقُــرْ

فَنَقلَ مع الحركَة، وهو شاذٌ.

النَّوعُ الثالثُ : غَيرُ المنْصَرِفِ، وحكْمُه في الوقْفِ حكمُ المنْصَرِفِ ، إلاَّ أَنَّ مَنْصـوبَهُ يَجْرِي مَجــرَى مَرْفــوعِهِ ومَجـرُورِه ؛ تقــولُ : هذا أَحْمَـدْ ، ورأَيْــتُ أَحْمَدْ، ومَررْتُ بأحْمَدْ، ويدْخلُه الإشْــمــامُ والرَّوْمُ والنَّقلُ والتَّضْعيفُ والإبْدالُ. ويُلْحَقُ بهــذا النــوعِ كُلُّ اسْمٍ فــيــه «الألِفُ» و «اللاَّمُ» من المنْصَرِفِ، وغيــرِ المنْصَرِفِ ؛ فِي حالتَيِ الرفعِ والجرِّ، إلا في الإشْمامِ، وأمَّا فِي النَّصْبِ، فالسّكونُ لاغَيْرُ. وقد أَجازُوا فيه الرَّوْمَ، تقولُ: هذا الرجلْ، ومَرَرْتُ بالرَّجلْ، ورأَيْتُ الرَّجُلْ، وكذلك باقي الوُجـوه.

النَّوعُ الرَّابعُ: المبْنِيُّ، وتَقِفُ فيه علي حَرْفِ البِناءِ سَاكنًا، فتقولُ:كيْفْ؟ وحَيْثْ ، وأَمْسْ، ولا يَدْخُله الإشْمـامُ والرَّوْمُ والنَّقلُ، ولَكَ أَنْ تأْتيَ في بَعْضِهِ بهاءٍ تقِفُ عليْها، فتقولُ: كيْفَهْ؟ وأَيْنَهْ ؟ وكذا في كل حَركَةِ بناءٍ في الغالبِ. فأَمَّا «حَيَّهلْ» فَتَقِفُ عليها بِـ «أَلِفٍ» سَاكنَةٍ، فتقولُ : حَيَّهلَا، ويجوزُ أَنْ تَقِفَ على «اللاّم»(٢).

النّوعُ الخامِسُ: المهموزُ: وهو كُلُّ اسْمٍ في آخِرِه «هَمْزَةٌ» وهو على ضَرْبَيْنِ: أَحدُهمـا : أَنْ يكونَ الحـرْفُ الَّذي قَبْلَها سَاكنًا، والآخَرُ: أَنْ يكونَ مُتحرّكًا .

---

(١) هو المرَّارُ بن مُنْقذٍ العَدَوِيُّ.
انظر :الشّعر والشُّعراء ٦٩٨ والخصائص ١/٢٨١ و ٢/٣٣٩ والمفضَّليَّات ٨٨ ومعجم البلدان (عبقر٦/١١٢).
تِبْراكٌ وعَبْقَرُ: موضعانِ. شَسَّيْ: تَثْنِيَةُ : شَسٌ، وهو الغَليظُ من كل شَيْءٍ ، والظّاهرُ أَنَّه أَرادَ بهما مكانين غليظين في عَبْقَر.

(٢) انظر: الأصول ٢/٣٨١.

أَمَّا السَّاكِنُ: فلا يخْلُو؛ أَن يكون صَحيحًا أومُعْتَلاً.

فإنْ كانَ صَحيحًا وقفْتَ عليه فى الرَّفْعِ والجَرّ بالإسْكانِ، والإشْمامِ والرَّوْمِ، وفى النَّصْبِ بـ « الألِفِ» الَّتى هي / بَدَلٌ من التَّنْوين، تقولُ : هذا خَبْءْ، ٩٣ ومررتُ بخَبْءْ، ورَأَيْتُ خَبْأَ. ومنْهُم مَن يُلْقي حركةَ «الهَمْزة» علي السَّاكنِ قبْلها[1]. ومنْهُم من يُبْدِلُ « الهمزة » حَرْفَ لِينٍ، مَعَ إلقاءِ حَرَكَتِها على ماقبْلَها، فيقولُ: خَبُو، وخَبَا، وخَبِي وردُو، وردَا، وردِي. ومنْهُم من يقولُ فى الرَّفع: هذا رِدِي ، ويُسَوِّي بيْنَ الرَّفعِ والجرِّ، ويُتْبِعُ العَيْنَ حركةَ[2] ما قبْلَها ؛ لأنَّه ليْسَ فى الكلامِ فِعُل.

وإن كَانَ السّاكنُ مُعْتلاً، نحو:كساءٍ، ورداءٍ فيَقِفُ فى الرَّفْعِ والجرِّ على «الهمزَةِ» بالسّكونِ والإشْمامِ، والرَّوْم، وفي النَّصْبِ علي «الألِفِ» الَّتى هي بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ، كالصَّحيح، تقولُ: هذا كِسَاءْ، ومَرَرْتُ بِكِسَاءْ[3]، ورأَيْتُ كساءَا.

وأَمَّا إِذا كانَ ماقبْل «الهَمْزَة» مُتَحرِّكًا، نحوُ : الخَطَأ والرَّشَأ[4] والكَلأ، ففيه ثلاثَة أوْجُه.

الأوَّل : أنْ تُجرِيَها مُجْرى الحرفِ الصَّحيحِ، فيَدخُلَها السّكونُ والإشْمامُ والرَّوْمُ.

---

(١) منهم تميمُ وأَسَدٌ. انظر: سيبويه ١٧٧/٤.

(٢) وهم نَاسٌ من تَميم. سيبويْه. الموضع السّابق.

(٣) انْظُر: الأصول ٣٧٦/٢.

(٤) الرَّشَأ : وَلَدُ الظَّبْيَة.

والرَّشَأ :الظبْيُ إذا قَوِيَ وتحرّك مَعَ أُمّه، وهو أيْضا: شجَرةٌ تسمُو فوقَ القامَةِ ورقُها كوَرَقِ الخِرْوَع ولاثَمرةَ لها.

الثَّاني: أَنْ تُبْدِلَ مِنَ «الهمزَةِ» فى الرَّفْعِ «واوًا» وفي الجرِّ «ياء» وفي النَّصْبِ «أَلِفًا» فتقول[1]: الكَلَوْ [والكَلَيْ[2]] والكَلاَ[1]، وهذا وقْفُ الَّذينَ يُحَقِّقُونَ الهمْزَ.

الثَّالِثُ: أَنْ تَقْلِبَ «الهمزَةَ» في كُلِّ حالٍ «أَلِفًا» وهذا» وقْفُ مَنْ يُخَفِّفُ الهَمْزَ.

النَّوعُ السَّادِسُ: المؤنَّثُ بِـ «التَّاء» نحو: طَلَحَةَ، ومُسْلِمَةٍ، وغُرْفَةٍ، وقَائمةٍ، هذا جَميعُه ونحوُه تَقِفُ عَلَيْهِ بـ «الهاءِ»[3] فتقولُ: هذا طَلْحَهْ، وغُرفَهْ، ومُسْلِمَهْ وقَائِمَهْ. ومِن العرَب مَنْ يقِفُ عليْه بِـ «التاء» فيُجْرِي الوقْفَ مُجْرى الوصْلِ[4]؛ وأَنْشَدوا[5]:

صارتْ نفوسُ القوْمِ عنْدَ الغلْصَمَتْ   وكادَتِ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ

وهو قَليلُ .

النَّوعُ السَّابِعُ: المثَنَّى والمجموعُ، نحو:زَيْدانِ وزَيْدُونَ، تَقِفُ فى جَميعِه على «النّونِ»[6] ، ومِنَ العَرَبِ مَن يُلْحِقُ « النُّونَ » «هاءً» ؛ لبيانِ الحركَةِ ، ويَقِفُ علَيْها، فيقولُ : زيْدانِهْ[7] ، وزيدُونَهْ ، والأَوَّلُ أَوْلى.

---

(١) انْظر : كتاب سيبويه ١٧٨/٤.

(٢) تَتِمَّةٌ يلْتَئِمُ بها الكلام، ويَقْتَضيها المقام، وهي من كتاب سيبويه ١٧٩/٤ وانظر أيضا: الأصول ٣٧٧/٢.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ١٦٦/٤ والأصول ٣٧٣/٢.

(٤) فيقولُ: طَلْحَتْ. وانْظر: كتاب سيبويْه ١٦٧/٤. وسِرّ الصناعة ١٥٩.

(٥) لأبِي النَّجْم العِجْلِيِّ.
انظر: الخصائص ٣٠٤/١ وسِرّ الصِّناعة ١٦٠، ١٦٣ وابْن يَعيش ٨٩/٥ و ٨١/٩ وشرْح شواهد الشافية ٢١٨ والخزانة ١٧٧/٤.
الغَلْصَمَةُ : رَأْسُ الحُلْقوم.

(٦) انظر: الأصول ٣٧٣/٢.

(٧) انظر: كتاب سيبويه ١٦١/٤.

فَأَمَّا جَمْعُ التَّأْنِيثِ فتَقِفُ / عليْهِ بِـ «التّاءِ»[1]، حو: مُسْلماتْ، وكذلك ما ١٩٣ أَشْبَهَهُ، نحو: غُرُفَاتْ وأَذْرِعاتْ.

فأَمَّا «هَيْهات» : فَمَن جَعَلَه مُفْرداً، وقفَ[2] عليّه بِـ «الهاءِ»، ومَن جَعلَه جَمْعًا وكَسرَ «التاءَ» وَقفَ عليْه بِـ «التّاءِ»[3].

الفَرْعُ الثّاني من القِسْمِ الأَوَّل: في المعتَلّ، وهو على ضَرْبَيْنِ :منْقوصُ ومَقْصورٌ.

أَمَّا المنْقوصُ: فهو على ضَرْبَيْنِ : مُنْصَرِفٌ، وغيرُ مُنْصَرِفٍ. والمنْصَرِفُ على ضَرْبَيْنِ: أَحدُهما: فيه الأَلِفُ واللَّامُ، والثَّاني : ليْسَ فيه أَلفٌ ولامٌ.

فالأَوَّلُ: تَقِفُ عليْهِ في الرَّفْعِ والجَرِّ بإِثْباتِ «الياءِ» وحَذْفِها، والإِثْبَاتُ أكثرُ، تقولُ:هذا القاضِي، والقاضْ، ومررتُ بالقاضِي والقاضْ، وعلي الإثباتِ قرأَ ابنُ

---

(١) انظر: الأصول ٢/٣٧٤.

(٢) في الأصل : وَوَقَف.

(٣) انظر: الإقناع في القراءات السبع ٥١٩.

وفي صحاح الجوهري (هيه) : «.... قال الكسائِيُّ : ومَن كَسَر التّاءَ وقَف علْيها بالهاءِ، فقالَ: هَيْهَاهْ، ومَن نَصَبَها وقَّف بالتّاء، وإنْ شاءَ بالهاءِ.وقالَ الأَخفشُ : يجوزُ في «هيهاتَ» أنْ تكون جَماعةً ؛ فتكونُ التّاءُ الّتي فيها تاءَ الجمْعِ الّتي للتّأْنيث».

وانظر :الرّضي علي الشّافية ٢/٢٩١ وابْن يعيش ٩/٨١.

كثير[1] قوله تعالى: ﴿ دَعْوَةَ الدَّاعِي﴾[2] وعلي الحذْفِ قرأ أبوعمرو[3]. وأمَّا في النَّصْبِ فالإثباتُ لاغيْرُ[4].

وأمَّا الثَّانى – وهُو ماليْسَ فيه ألِفٌ ولامٌ – فلَكَ فى المرْفوعِ والمجرورِ منْهُ مذهبانِ:

أحدُهما: الحذفُ، فتقولُ:هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، وَإليْه ذَهَبَ سيبويه[5] وعليه قرأ أكْثُر القُرّاءِ[6] : ﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾[7].

والمذْهبُ الثَّاني: الإثْباتُ، نحو: هذا قاضِــى[8]، ومررتُ بقاضِــي. والحذْفُ[9] أكْثَرُ. وأمَّا المنْصوبُ فتُجرِيه مُجرْى الصَّحيح، فتقولُ: رأيْتُ قاضِــيًا كما تقول: رأيْتُ ضارِبًا، ومَن قَالَ في الوصْلِ، رأيْتُ قاضٍ يافَتى، قالَ

---

(1) هذا ماذكره ابن الأثير وفي كتب القراءات أنَّ ابنَ كثيرٍ قرأ بحذْفِ الياءِ فى الوصْل والوقْف. انظر: السبعة ١٩٨ والنشر ٢/١٨٣ والإتحاف ١١٤ وفى الإقناع ٥٢٢ اختلاف النقل عن ابن كثير فقد نُقِل عنه الوقفُ على جميع ألبابِ بإثبات الياء.

(2) ١٨٦/ البقرة.

(3) والثَّابت أيْضا أنَّ أبا عمروٍ قرأ بإثْباتِ الياءِ فى الوصْل، وبحذْفِها فى الوقْف. انظر مأسَبقَ فى رقم(١) من مراجع.

(4) انظر : سيبويه ٤/١٨٣ والأصول ٢/٣٧٥.

(5) الكتاب ٤/١٨٣.

(6) انظر: الإقناع ٥٢٠ – ٥٢٢.

(7) ٩٦/ النحل.

(8) قال سيبويه فِي الكتاب ٤/١٨٣: « وحدَّثنا أبو الخطّاب ويونُسُ أنَّ بعْضَ مَنْ يوثَقُ بعربّيتِهِ من العَرَب يقولُ: هذا رامِي وغازِي وعَمِي ، أظْهر وافى الوقْف ، حيْثُ صَارَتْ فِي موْضِعِ غيرِ تَنْوينٍ ؛ لأنّهم لم يُضْطَروا هَهْنا إلى مثْل ما اضْطُروا إليْه فى الوصْل من الاستثقال».

(9) في الموضع السابق من الكتاب: « فهذا – يقْصد الحذفَ – الكلامُ الجيّدُ الأكثَرُ».

في الوقْفِ: رأيتُ قاضْ، وقاضِي، قالَ سيبويه: وسألْتُ الخليلَ عن «القاضي» في النداء فقالَ: أخْتارُ: ياقاضِي ؛ لأنَّه ليسَ بمُنوَّنٍ، كما أخْتارُ هذا[1] القاضِي. وأمّا يونُسُ فقالَ : ياقاض، بغير[1] «ياء» وقالا في «مُرِي» اسم فاعل من «أرَى» هذا مُرِي ، بِـ «ياء» في الوقْفِ، فكرِهوا أنْ يَجْمعوا عليْه حَذْفَ «الهَمزةِ»[1] و«الياءِ» ؛ لأنّ أصلَه: مُرْئِي، مثْل : مُرْعِي[2].

وأمّا المقصورُ: فإنَّكَ تَقِفُ عليْهِ في الأحْوالِ الثَّلاث بـ «الألِف» مُنْصَرِفًا وغير مُنْصَرِفٍ ، تقولُ: هذه عَصَا وحُبْلَى ورأيْتُ عَصَا وحُبْلى ومررتُ بعَصَا وحُبْلَى، ويَسْتوِي مافيه «الألِفُ» / و «اللامُ» وما ليْسا فيه، لَفظًا لا تَقْديرًا. ١٩٤

وقد اخْتَلَفُوا في «الألِف» الموْقوفِ عليْها في المنْصوبِ المنْصَرِف، فقالَ قَومٌ: هيَ المبدَلَةُ من التَّنوين[3]، وقالَ قومٌ : هيَ في الرّفْعِ والنَّصْبِ والجرّ بَدَلٌ من التّنْوِينِ[3].

ومِن العَربِ[4] مَن يُبْدِلُ «ألِفَ» «حُبْلَى» «ياءً» فيقولُ: حُبْلَيْ. ومنْهُم مَن يُبدلُهَا[5] «واوًا»، فيقولُ: حُبْلَوْ ومنْهُم مَن يُسَوِّي في القَلْبِ بيْنِ الوقفِ[6] والوصْل

---

(١) الكتاب ١٨٤/٤.

(٢) اسم فاعل من : أرْعَيْتُ عليه ، إذا أبْقَيْتُ عليه ، أو من : أرْعَيْتُه سمعي، أي :أصغَيْتُ إليه ؛ ومن ثَمَّ فإن قولَه : مثل : مُرعِي ، أي: بوزنه؛ فأصله : مُرئِي ، استُثْقلت الضّمّةُ على الياء فحذفت، ثمّ نُقلَتْ كَسْرةُ الهمزَةِ إلى الرَّاء السَّاكنة قبلَها، فأصْبَحَ : مُرئِي فحذفَتْ الهمزةُ ؛ لالتقاءِ السّاكنيْن.ثم تُحذف الياءُ في حال الوصْلِ ، لا لتَقائها ساكنةً مع التنوين، وتبقي الياءُ في حال الوقْف.

(٣) انظرَ: الأصول ٣٧٨/٢ وابن يعيش ٧٦/٩ - ٧٧ والرضيّ على الشافيَة ٢٨٠/٢ - ٢٨٤.

(٤) في سيبويه ١٨١/٤ أنّها لغةُ فزارةَ وناسٍ من قَيْسٍ.

وزَعَم الخليلُ أنَّ بعضَهم يَقْلِبُ «الألِفَ»[1] همْزةً، وإذا وصَل تَرَكَ.

القِسْمُ الثَّاني: في المضْمَراتِ. وهي: ضَميرُ المتكلِّم والمخاطَبِ والغائب.

الأوَّلُ: المتكلِّمُ. أمَّا « أنَ» فتَقِفُ عليْها بِـ «الألِفِ» فتقولُ : أنَا وقد جاءُوا بِـ «الألِفِ» مُثْبَتَةً في الشِّعْر في حالَةِ الوصْلِ ، فأمَّا في غَيْر الشِّعْرِ فلا تُثْبِتُها، فتقولُ: أنَ قُلْتُ، وأنَ[2] أقولُ، والكُتَّابُ يُثْبِتونَها في الخَطِّ؛ لأنَّ الخطَّ على الوقْفِ، ويجوزُ أنْ تَقِفَ عليها بِـ « الهاءِ» ، فتقولُ : أنَهْ . وهذه «الألِفُ» الموْقوفُ عليها قد اخْتَلَفوا فيها.

فقالَ قومٌ: ليْسَتْ مِن الكَلِمةِ، وإنَّما جِيءَ بها للوقْفِ[3] عليْها. ومنهُم مَن قالَ : إنَّها مِن نَفْس[4] الكَلِمةِ، والأوَّلُ أكْثرُ. فأمَّا قولهُ تعالي: ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّى﴾ [5] في بَعْضِ القراءَاتِ[6]، فتقديرُه : لكنْ أنَا هُو اللَّهُ رَبِّي[7] ؛ فحُذِفَتِ «الألِفُ» الأولى، وأُدْغِمتْ «النونُ» في «النُّونِ» فإذا وقفْتَ تَقولُ: لكِنَّا ،والأجْودُ في القراءَة[8] : ﴿ لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ ربِّى ﴾ وتَقِفُ على «النُّونِ».

---

(١) انظر : الكتاب ٤/١٧٦ - ١٧٧.

(٢) في الأصْل : وأنا.

(٣) وهم البصريُّونَ. انظر: الكشف ٢/٦١ والرَّضيّ علي الكافية ٢/١٠ والرَّضيُّ علي الشَّافيَة ٢/١٩٤ وابن يعيش ٩/٨٤.

(٤) وهم الكوفيُّون. انظر ماسَبق في (١) مع الكشف ٢/٦٢.

(٥) ٣٨/ الكهف.

(٦) وهي قراءةُ أبي جَعْفَر وابْنِ عامرٍ ورُوَيْسٌ. انظر : الكشف ٢/٦١ والإتحاف ٢٩٠ والبحر المحيط ٦/١٢٧-٢٨.

(٧) انظر: سرّ الصِّناعة ٤٨٥ والموْضعِ السَّابق من الكشف.

(٨) قال أبو عَليٍّ الفارسيُّ في التكْمِلَةِ ٢٨ : « وأحْسَنُ القراءتَين ﴿ لكنَّ هُوَ اللَّه ربِّي ﴾.

وأمَّا «الياءُ» في «إنِّي» و«غُلامِي» و«ضَرَبَني» ونحوِها فتُسكِّنُها في الوقْفِ، ولكَ أنْ تَفْتَحَها فتُلْحِقَها «هاءً»، فتقولُ: إنِّيَهْ، وغُلامِيَهْ، وضَرَبَنِيَهْ، ولا تُلْحقُ «الهاءَ» مع السُّكونِ، ولك أنْ تَحْذِفَها؛ فتقولُ: غُلامْ، وضَرَبَنْ، وعليْه قرأ أبُو عمرٍ[1]: ﴿أَكْرَمَنْ﴾[2] و﴿أَهَانَنْ﴾[3]. ومَن قالَ: هذا غُلامِيَ فاعْلَمْ، وإنِّيَ ذاهِبٌ، وحَرَّكَ «الياءَ» لم يَحذِفْ في الوقْفِ؛ لأنَّها كـ«ياءِ» «القاضِي» في النَّصْبِ[4]. فإذا سكَن ماقَبْلَ «الياءِ»، نحو: ﴿مَحْيَايَ﴾[5] و«غُلَامَايَ» فالوقْفُ بالسّكونِ،/ فأمَّا مَن قرَأ: ﴿مَحْيَايْ﴾ في الوصْل بالسّكونِ[6]. فليسَ بالشَّائِع، ١٩٤ والأوَّلُ الوجْهُ[7].

وأمَّا ضميرُ المخاطَبِ: فتَقِفُ عليْهِ سَاكِنًا، نحو: أكْرمتُكْ، وعلَيْكْ، ويجوزُ أنْ تُلحقَه «هاءً» فتقولَ: أكرمتَكَهْ. فإنْ لَحِقَ «الكافَ» «ميمُ» الجمع، نحو: ضَرَبَكُمْ، فالأصْلُ أنْ تُلْحِقَ «الميمَ» «واوًا» في الوصْلِ، فتقولَ: ضَرَبكُمُو زيدٌ، ولكنَّهم

(١) انظر: السَّبْعَة ٦٨٤ – ٦٨٥ والنَّشْر ٢/٤٠٠ والإتحاف ٤٣٨ والبحر المحيط ٨/٤٧٠. وانظر أيْضا: سيبويه ٤/٨٦.

(٢) ١٥/ الفجر.

(٣) ١٦/ الفجر.

(٤) قوله: «ومَن قال هذا غلامِيَ فاعلم» إلى قوله: «كياء القاضي في النَّصْبِ» هو نَصُّ كلامِ سيبويْه في الكتاب ٤/١٨٧.

(٥) ١٦٢/ الأنعام.

(٦) وهو نافعٌ، ووافقَهُ أبو جَعْفَرٍ بخُلْفٍ عنه. انظر: السَّبْعة ٢٧٤ –٢٧٥ والنشر ٢/١٧٢ –١٧٣، ١٧٦، ٢٦٧ والإتحاف ٢٢١.

(٧) قال أبوحيَّان في البحر المحيط ٤/٦٦٢: وما رُوِيَ عن نافعٍ من سكونِ ياءِ المتكلّم في «محيايْ» هو جَمْعٌ بين ساكِنَيْنِ، أُجْرِيَ الوصْلُ فيه مُجرى الوقْفِ، والأحْسَنُ في العربيَّةِ الفتْحُ ....».

خَفّفُوها فلم يُلْحِقوا، وهو الأكثرُ فى الاسْتِعْمال، وعلى الإلْحاقِ قرأ ابنُ كثير[1]: ﴿كَذَلِكَ كُنْتُمُو﴾[2] و ﴿عَلَيْكُمُو﴾[3] و ﴿إِلَيْكُمُو﴾[4] و ﴿لَكُمُو﴾[5] ونحو ذلك ، تقولُ : أَنتُمُو ذاهبُونَ[6]، و: لَكُمُو مالٌ، فإذا وقفت وقفْتَ على «الميم» ساكِنةً، لاغَيْرُ، فإن لَقِيَ «الميمَ» ساكنٌ بعدها، ضُمّتْ، نحوُ: كنتُمُو الْيومَ، و: عليكُمُ السّلامُ.

وأمَّا ضميرُ الغائِبِ: فلا يخلُو: أن يكونَ مُتَّصلاً أو مُنْفَصِلاً.

أمَّا المتَّصلُ، فلا يخلُو : أنْ يكونَ قَبْلَهُ متَحَرِّكٌ، أوْ ساكنٌ.

أمَّا المتحرِّكُ : فإنَّكَ فى حالَةِ الوصْلِ تُلحِقُ الضَّميرَ حرْفًا منْ جنسِ حَرَكَتِهِ، إنْ كان مضْمومًا فَـ «واوًا» وإنْ كانَ مكْسُورًا، فَـ «ياءً» ؛ فَتَقولُ: ضربَهُوزَيْدٌ،[7] وبِهِي داءٌ وأهلُ الحجازِ يَحملُون المكسُورَ على[7] المضْموم، فيقولُون : بِهُو داءٌ ، وعليهِ قُرِئَ : ﴿ فَخَسَفْنَا بِهُو وَبِدَارِهُو ﴾[8] .

وأمَّا السَّاكِنُ: فَلَكَ فيه مَذْهَبانِ فى الوصْلِ، أحَدُهما: أنْ يُتْبَعَ بحركَةِ الضَّمِيرِ، ولا تُلْحِقُه شيئًا، وهُو الأكْثَرُ، وإن شِئْتَ ألحقْتَه «الواوَ»

---

(١) انظر : النشر ١/٢٧٣ والإتحاف ١٢٤.

(٢) ٩٤/ النّسَاء. هذا وقد خلَتَ الكلماتُ الأربعُ فى الأصل من الواو بعد الميم. والصوابُ ماأثبت ؛ لأن ابن كثير قرأ بوصل ميم الجمع بالواو.

(٣) ٤٧/ البقرة وانظر ماسبق فى (١).

(٤) ٩٤/النساء. وانظر ماسبق فى (١).

(٥) ٢٢/ البقرة وانظر ماسَبَقَ فى (١).

(٦) انظر: كتاب سيبويه ١٩١/٤.

(٧) انظر: كتاب سيبويه ١٩٥/٤.

(٨) القصص . وانظر : المحتسب ٦٧/١ والموضع السّابق من سيبويه والمقتضب ٣٦/١ ـ ٣٧ ، والأصول ٣٨٠/٢ ، والتّبصِرة ٥٠٩ .

و«الياءَ» ؛ فتقولُ فى الأوّلِ : عَنْهُ أخذتُ، : وخُذوهُ عَنِّي، وعليْهِ مالٌ، وعَلاهُ شَيْبٌ ، وتقولُ فى الثّانيِ: عَنهُو أَخذْتُ، قال ابْنُ السَّرَّاج : وهو أَجْوَدُ[1] ،وخُذُو هُو عنّى، و عليْهِي مالٌ، وعَلا هُو شَيْبٌ.

فأمَّا الوقْفُ على هذا الضَّميرِ في جميع ضُروبِهِ فإنَّكَ تَقِفُ على «الهاءِ» سَاكِنةً ، فإنْ كانَ بعدَ «الهاءِ» « ألفٌ» أثْبتَّها فى الوصْلِ والوقْفِ لا غيرُ، تَقولُ: عليْـها ثَوْبٌ، و انتَهيْتُ إليْها . فإنْ لَحِقَ «الهاءَ» «ميمُ» الجمعِ ؛ نحو: ضَرَبَهُمْ وعَلَيْهِمْ، فحكْمُها حُكمُ «الكافِ»وتَنْفَرِدُ «الهاءُ» بجواز كَسْرها وضَمِّها، فتقولُ: عَلَيْهِمْ وعلَيْهُم. فأمَّا نحوُ قَولِه تعالى: ﴿ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ/ بِالْبَيِّنَاتِ ﴾[2] فألْزموا ٩٥ مثلَ هذه «الميمِ» السُّكونَ ؛ هَرَبًا من اجتماعِ خَمْسِ[3] متحرِّكاتٍ فى كلمةٍ،وليسَ مِن لُغَتهِم.

وتقولُ فى مثْلِ :اضْرِبْهُ، و لاتَضرِبْهُ، وضَرَبْتُه، على قَوْلِ مَن حذَفَ « الواوَ» و«الياءَ» ووَقَفَ على «الهاءِ» :اضْرِبُهْ، ولا تَضْرِبُهْ، فتُسْكنُ «الهاءُ» وتُنْقلُ حركتُها إلى السَّاكن قَبْلَها ؛ لِئَلاَّ يجْتمِعَ سَكنانِ، على أَنَّهم قد نَقَلُوا حركَةَ «الهاءِ» إلى الحرْفِ الَّذى قَبْلَها وهو مُتَحرِّكٌ، فقالوا في : «ضَرَبَهُ» : ضَرَبُهْ، تشبيهًا بـ «اضْربُهْ» وليس بالعالي ، وإنْ كان قَد غَلَبَ على ألْسِنةِ العوامِّ استِعْمالُه، وقالوا أيْضًا: مِنُهْ[4] و : عَنُهْ، قال سيبويه: سَمِعْنا ذلك من العَرْبِ[5].

---

(١) عبارتُه : « والإتمامُ أجْوَدُ» الأصول ٢/ ٣٧٩.

(٢) ١٠١/ الأعراف و١٣ / يونس و ٩/ إبراهيم و ٩/ الرّوم و ٢٥/ فاطر.

(٣) انظر: سيبويه ١٩٢/٤ والأصول ٢/ ٣٨٠.

(٤) فى الأصل: منْهُ وعَنْهُ، بإسكان النون. والصوابُ ما أثْبتُّ.

(٥) الكتاب ١٧٩/٤.

وأمّا الضّميرُ المنفصلُ الغائبُ، نحو: هُوَ وهِيَ وهُمَا، وهُمْ وهُنَّ، فإنَّه جَمِيعَه لا يُحذفُ منْه في الوقْفِ[1] شَىءٌ إلاّ في ضَرورةِ الشعرِ، كقَوْلِه[2] :

دارٌ لسُعْدَى إذْهِ مِن هَوَاكا

وكقوله[3]:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قالَ قائلٌ

يُريدُ : إذ هِيَ[4]، وبَيْناهُوَ. ومِن العَربِ مَنْ يقولُ : هُوَهْ، وهِيَهْ، وهُنَّهْ، وذهبْنَهْ[5]، وضربْتُنَّهْ.

(١) فى أصول ابن السرّاج ٣٨٠/٢ : « فإن جميع ذلك لا يُحذَفُ منه فى الوقف شيءٌ ».

(٢) لم أقف على هذا القائل.
والبيْتُ من شواهد سيبويه ٢٧/١. وانظر أيْضا: الخصائص ٨٩/١ والإنْصاف ٦٨٠ وابْنِ يعيش ٩٧/٣ والخزانة ٥/٢ و ٥/ ٢٦٤ و٣ / ٤٤٣ وشرح شواهد الشافية ٢٩٠.

(٣) هو العُجَيْر السّلوليّ.
وهذا صدرُ البيت، وعَجُزه:

لِمنَ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نجيبُ

والبيْتُ من زياداتِ الأخفَش في كتاب سيبويه ٣٢/١. وانظر أيْضًا : الإيضاح العضُديّ ٣١/٢ والخصائص ٦٩/١ وأمالي ابن الشجريّ ٢٠٨/٢ وابن يعيش ٩٦/٣ والخزانة ٢٥٧/٥.
يَشْرِي: يبيع هُنا ، وهو من الأضْداد. المِلاط بكسْر الميم – الجنْب، ورِخْوُ الملاط : سَهْلُهُ وأملَسُه، وقيل: المِلاطُ: مُقدّم السّنام.

(٤) ويرَى الكوفيُّونَ أنْ مجيءَ الهاء وحْدَها مراداً بها «هي» يدُل على زيادة الياء فى الضّمير وأنّ أصلَهُ الهاءُ وحدَها ويري البصريُّون أنّ حَذْفَ الياءِ هاهُنا لِلضّرورة، أو أنّ حَذْفَها لُغَةٌ لبعْض قبائلِ العَربَ ؛ لأنّ الياءَ ضَعيفَةٌ ؛ لسكونها.

(٥) انظر : كتاب سيبويه ١٦١/٤ والأصول ٣٨٠/٢.

القسْمُ الثَّالِثُ: في المبهم، تقولُ: هذ هِي أَمَةُ اللَّهِ، فإذا وقَفْت، قُلْتَ[1]: هذهْ، ومنْهُم من يَقِفُ على «الياءِ» ، وتقولُ: هولاءِ قومُكَ، فإذا وقَفْتَ قُلْتَ: هؤُلا، فتَقِفُ على «الألِفِ» ساكنةً، ومنهُم مَن يُلْحِقُها «هاءً» فيقولُ: هؤُلاه[2]، والأجودُ بغير «هاءٍ» ، وكذلك: هَاهُنَاه ، وما يُلْحَقُ بهذا القسْم: أَنّك إذا قُلْتَ: عَلاَمَ تقول كذا؟ وفيمَ صَنَعْتَ؟ ولِمَ فَعَلْتَ؟ وحَتَّامَ تَغِيبُ؟ الأَصْلُ: عَلامَا، وفيمَا ، ولمَاَ [وحَتَّامَ][3] فحُذِفَت «الألِفُ» مَعَ هذه الأحرفِ في الاسْتِفهام، فإذا وَقَفْتَ وقفْت على «الميم» سَاكنةً ولكَ أَنْ تُلحقها «هاءً» وتُحرِّكَها، وهُو الأجودُ، فتقولُ: علامَه؟ وفِيمَهْ؟[4] ولِمَهْ؟ فأَمَّا قولهم : مَجِيءَمَ جِئْتَ؟[4] و مِثْلُ مَ أَنْتَ ؟ فتَلْزِمُها «الهاءَ» في الوقفِ[4] ، فتقولُ: مَجِيء مَهْ، و مِثْلُ مَهْ.

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ٤/١٩٨ والأصول ٢/٣٨١.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ٤/١٦٥.

(٣) تتمةٌ يقتضيها المقام.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ٤/١٦٤.

الفَصْلُ الثّانى

فى الوقف على الأفعال

الفعلُ على ضربْينِ : صحيح ومْعتَلّ.

أَمَّا الصَّحيحُ: فتَقِفُ عليْه كما تَقِفُ علي الاسْمِ الصَّحيح في جميع المذاهِبِ، إلاَّ في مَنْصوبِ المتَصَرِّفِ الَّذي يُعوَّضُ فيه « الألِفُ » من التّنْوينِ، والفِعلُ لا تَنْوينَ فيه فيُعوَّضَ منْه ؛ تقولُ: هو يَضْرِبُ، ولَنْ يضربْ، ولم يَضْرِبْ، واضْرِبْ، ولا تَضْرِبْ، إلاَّ أَنَّ المجْزومَ وفِعْلَ الأمْرِ لا يَدْخُلُهما الإشْمامُ والرَّوْمُ ؛ لأنّهُما ساكنانِ، وإذا وقَفْتَ على«النُّونِ» الخَفِيفَةِ في الفعْلِ أبدلْتَ منها «ألفًا»، وقد ذكرناهُ في بابَ[1] التنوين. ومنْهُم مَن يُلْحِقُ «النّونَ» الثَّقيلةَ فى الوقفِ «هاءً» فيقولُ: اضرِبنَّهْ، ولاتَضْرِبنّهَ[2].

وأمَّا المعْتلُّ :فتَقِفُ فيه على حروفِ العِلَّة، نحو : يرْضَى ويرمِي ويغْزُو، فإن جَزمْتَ أو أمرْتَ به ففيه لُغتانِ[3].

منهُم مَن يَحْذِفُ حرفَ العلَّةِ ويُعوِّضُ منْه «هاءً»، فيقولُ: لم يَخْشَهْ، واخْشَهْ،ولم يرْمِهْ، وارْمِه، ولمْ يَغْزُهْ، واغْزُهْ.

ومْنهُم مَن لا يُلْحِقُ «الهاءَ» ؛ فيقولُ: لا تَخْشَ، واخْشَ، ولا تَرْمِ، وارْمِ، ولا تَغْزُ[3]، واغْزُ. والأَوَّلُ أكثرُ[4].

---

(١) انظر : ص ٦٧٠ .

(٢) انظر: الأصول ٢/٣٨٢.

(٣) واللغتان في كتاب سيبويه ٤/١٥٩ غيرَ منسوبَتَيْنِ إلى أى من القبائل.

(٤) الموضع السّابق من كتاب سيبويه.

فأَمَّا نحـو : تَقِـي، وتَعِـي، فيلْزَمُـه الهاءُ[1] في الأمْـرِ والجزْمِ ، فتقـولُ : قِهْ، وعِهْ، ولاتَقِهْ، ولا تَعِهْ. وقد حَذَفوا «اليـاءَ» في الوقْفِ على : لا أَدْرِ[2] ؛ لكثْرتِهِ في كلامهم، ولم يحذِفُوها[2] من غيْرِها.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

في الوقْفِ على الحُروفِ

صَحيحُ الحروفِ ومُعْتَلُّها سَواءٌ في الوقْفِ على آخِرِها ساكنًا ؛ نحو :لَيْتْ ومُنْذْ وجَيْرْ. وقدْ أَلْحقَ بعضُهم «الهاءَ» ؛ لبيانِ الحركةِ، فقالَ : إِنَّهْ، ولَيْتَهْ[3] ولَعلَّهْ، ونحو ذلكَ، وليسَ بالكثيرِ، ولا في كُلِّ الحروفِ.

---

(١) كتاب سيبويه ١٥٩/٤ – ١٦٠.

(٢) الأصول ٣٨٣/٢.

(٣) انظر : كتاب سيبويه ١٦٢/٤ والأصول ٣٨٣/٢.

الفصلُ الرَّابعُ

في الوقْفِ على القَوافي[1]

ولا يخلو المنْشدُ، إمَّا أنْ يقْصِدَ التَّرنُّمَ أوْلا يقْصِدُه.

فإذا ترنَّم ألْحقَ القافيةَ «الألفَ» و«الياءَ» و« الواو» ؛ لأنَّهم أرادوا مدَّ الصَّوْتِ[2]، فقالَ[3] في النَّصْب:

بنْفِسي تلْكَ الأرْضُ ما أَطْيَبَ الرُّبَى   وما أَحْسَنَ المصْطافَ والمُتربَّعَا

وقالَ[4]:   ١٩٦/ أ

تلَفَّتُّ نحوَ الحيِّ حتَّى وجدْتُني   وجِعْتُ مِن الإصْغاءِ لِيتًا وأَخْدعَا

---

(١) في كتاب سيبويه ٢٠٤/٤: « هذا بابُ وجوه القوافي في الإنْشاد» . قال الشَّنْتمريُّ في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٢١. « واعْلمَ أنَّ سيبويْه إنَّما ذكر وُجوهَ القوافي في الإنْشاد ليُعلمَكَ حكْمَ اللَّفْظِ بأواخرِ الشِّعْر في الوقْفِ والوَصلِ، كما أعْلَمَكَ في الأبْوابِ الَّتي قبلَها في غيْر الشِّعر، وذَكَرَ فَصْلَ مابيْنَ الكلام والشِّعر؛ فكانَ ماذَكَرَهُ منْه علي مايُوجِبُه النَّحْوُ من حُكم اللَّفْظِ بآخرِ الكَلِمَةِ الموقوفَةِ والموصولَةِ، لا على ماينحُوه أهلُ العروضِ والقوافي».

(٢) في الأصول ٣٨٤/٢ : « العَرَبُ إذا ترنَّمَتْ في الإنْشادِ ألحقَتْ الألِفَ والياءَ والواوَ فيما يُنوَّنُ ولا يُنوَّنُ؛ لأنَهُم أرادوا مَدَّ الصَّوْت...».

(٣) هو الصِّمَّةُ القُشَيْريُّ . ديوانه ٩٥.
ولم أَقِف على من استْشهَدَ به.
المصْطافُ: مَوْضِعِ الاصْطِيافِ، وهو مِن قوْلهم: اصْطافَ بالمكان، أيْ : أقامَ به صَيْفًا.

(٤) هو الصِّمَّةُ القُشَيْرِيُّ أيْضًا.ديوانه ٩٦ .
وانظر: دلائل الإعجاز ٤٧ وشرح حماسة أَبِي تَمَّامٍ للمرزوقيِّ ١٢١٨.
اللِّيتُ – بالكسْرِ – صَفْحُ العُنقِ، وقيلَ : اللِّيتانِ : صفْحَتا العُنُقِ ، وقيلَ : أدْنى صَفْحَتَيِ العُنقِ من الرَّأْسِ، عليْهما ينحَدرُ القرطانِ، وهُما وراءَ لِهْزمَتَي اللَّحْيَيْنِ.
والأَخْدَعُ : عِرْقٌ خَفِيٌّ في مَوضِعِ الحجامَةِ منَ العُنقِ،وهما أخْدَعاذ قيلَ : هُما الودَجان.

وقالَ في الرفْعِ[1]:

ودِّع هُرَيْرَةَ إنَّ الركْبَ مُرتحلُو وهل تُطيقُ وَداعًا أيُّها الرَّجَلُ

وقالَ في الجرّ[2]:

قِفانْبك مِن ذكْرى حَبيبٍ ومَنْزِلِي بِسِقْط اللِّوى بيْنَ الدَّخولِ فحوْمَلِي

وقال[3]:

ذُمَّ المنازِلَ بعْدَ مَنْزِلَة اللِّــــوَى والعَيْشَ بعـــــد أُولئِكَ الأقْوامِي

فترى «الألِفَ» و«الواوَ» و«الياءَ» مزيدةً على الكَلِمَةِ، سَواءٌ كانَ فيها «ألفٌ ولامٌ» أولم يكن. والفعلُ فى هذا كالاسْم، تَلْحَقُه، الأحرفُ الثَّلاثةُ فى التَّرنُّمِ.

وأمَّا إذا لم يُرِد الشَّاعِرُ التَّرَنُّم ففيه لِلْعَرَبِ مَذْهبانِ[4]:

أحدُهما: يجعلونَ مكانَ المدَّةِ «نونًا» فيما يُنوِّنونَ[5] ولا يُنوِّنونَ، كقوْلِه[6]:

يا أَبتـــا عَلَّكَ أَو عَسَـــاكَنْ

---

(1) هو الأعْشى. ديوانه ٥٥.
وانْظُر :الخصائص ١/٤٣ و ٢/٤٧٤ والمحتَسب ١/١٠٥.

(2) هو امْرُؤُ القَيْسِ. ديوانه ٨.
والبيْـتُ من شَـواهد سيبويه ٤/٢٠٥. وانظــر أيْضــا: المنصــف ١/٢٤٤ وابـن يعيـش ٤/١٥ و٩/٣٣، ٧٨، ٨٩ و ١٠/٢١ والمغْني ١٦١، ١٦٢، ٣٥٦ وشــرح أبْيــاتِهِ ١/١٧ و ٣/٨١ و ٤/٢١ و٥/٣٤٩ و ٦/١٤١ والخزانة ٤/٣٩٧ وشرح شواهد الشَّافية ٢٤٢.

(3) هو جرير. ديوانه ٤٥٢.
وسبقَ الاسْتِشْهادُ به في ص ٦٧٣ .

(4) فى سيبويه ٤/٢٠٦: « فإذا أنشدوا ولم يترنَّموا فعلى ثلاثة أَوْجُهٍ».

(5) وهو مَذْهَبُ ناسٍ كثيرٍ من تميم كما في سيبويه ٤/٢٠٦ – ٢٠٧.

(6) هو رُؤبه. ملحقات ديوانه ١٨١.
وهو من شواهد سيبويه ٤/٢٠٧ . وانظر أيْضا: ٣/٧١ والأُصول ٢/٣٨٧ وابْن يعيش ٩/٣٣.

و :

يا صَاحِ ماهَاجَ الدُّموعَ الذُّرَّفَنْ(١)

و :

مِـــنْ طَلَلٍ كَالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ(٢)

وكذلكَ الرَّفعُ والجرُّ(٣) والمبنيُّ لا يَخْتَلِفُ فيه.

والثَّاني: إجراءُ القــوافي مُجْراهــا لو كانتْ(٤) كلامــاً ولم تكــنْ قافيةً ، فيقولونَ (٥):

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والْعِتَابْ وقولي إِنْ أَصبْتُ : لقَدْ أَصابْ

ويقولون(٦):

---

(١) الرَّجزُ للعجَّاج. ديوانه ٤٨٨. وهو من شواهد سيبويه ٢٠٧/٤. وانظر أيْضًا : الأصول ٣٨٧/٢.
الذُّرَّفُ : جمع ذَارِف وذَارِفَة، أيْ : قاطِرَة ، يُقال : ذَرَفَتْ عينهُ تذرِفُ ذَرِيفًا.

(٢) وهذا الرجزُ للعجاج أيْضا. ديوانه ٣٤٨، وهو من شواهد سيبويه ٢٠٧/٤. وانظر أيْضا: الأصول ٣٨٧/٢ والخصائص ١٧١/١ والمغنى ٣٧٢ وشرح أبياته ٣٧٤/٣.
الأَتْحَمِيّ : يُنْسَبُ إليْه، وهي بُرُودٌ من برود اليَمن.
أَنهَجَ : أخْلَقَ.
والراجِز يُشبِّه هاهنا أثَارَ الدِّيار ببُرْدٍ قد أخْلَقَ وبَلِيَ.

(٣) انظر : سيبويه ٢٠٧/٤.

(٤) هذا هو الثالثُ عند سيبويه. انظر : الكتاب ٢٠٨/٤.

(٥) لجرير ديوانه ٢٠٥/٤. والبيتُ مُطْلَق القافية بِالألف في الديوان.
وهو من شَواهد سيبويه ٢٠٥/٤ ، ٢٠٨ والبيْتُ في الموضع الأوَّل مُطْلَقُ القافِية كالدِّيوان، وفي المَوْضع الثَّانِي مُقيّد القافية. وانظر أيْضا: المقتضب ٢٤٠/١ والأصول ٣٨٨/٢ والخصائص ١٧١/١ و٩٦/٢ وابن يعيش ١٥/٤، ١٤٥ و ٧/٥ و٢٩/٩ والمغني ٢٥٨ وشرح أبياته ٣٧٣/٢ و ١٤١/٦ والخزانة ٦٩/١ و٣٧٤/١١.

(٦) للأخطل. ديوانه ١٤٣.

واسْأَلْ بمِصْــقَلَةَ البكرِيِّ مافَعَلَ(١)

ويقولونَ (٢):

قَدْر ابَني حَفْصٌ فحرِّكَ حفْصَا

فَيُثْبِتون «الألِفَ» في النَّصْبِ ؛ لأنَّها بَدَلٌ من التَّنوينِ.

و «اليـاءَاتُ» و « الـواواتُ» اللَّواتي هُنَّ «لامـاتٌ» إذا كـانَ مـاقـبلَهـا حـرْفَ الرويِّ، فُعِل بَهـا مـافُعِل بـ «اليـاء» و «الواو» اللَّتَيْنِ أُلحِقَتَا لِلْمـدِّ فـي القـوافي. والزائـدُ لـلإطـلاقِ والتَّرنُّمِ في هـذا سَواءٌ، مَن أَثْبَتَ الزَّائِدَ أَثْبَتَ الأَصْلَ، ومَن لم يُثْبِتْ لم يُثبتْ، فمِن ذلك إنشادُهم(٣) لزُهَيْرٍ(٤):

ولأَنْتَ تفْرِي ماخَلَقْتَ وبَعْـ ـضُ القَوْمِ يَخْلُق ثُمّ لا يَفْرْ

---

(١) الواو ليسَت في الأصْل.

وهذا عَجزُ البيت، وصَدْرُه :

دَعْ المُغمَّر لا تسْـأَل بمَصْـرعِـهِ

والبيْتُ من شواهد سيبويه ٢٨/٤. وانظر أيْضا: الأصول ٣٨٨/٢ واللسان (صقل) وشرح شواهد الشافية ١٣٦.

مِصْقَلَةُ : هو مصقَلَةُ بن هبيرة ، من شجعان العرب و أجْوادهم. اسأل به، أي :اسْأل عنه، كما فى قوله تعالى : « فاسأَلْ به خبيرا».

(٢) لمجهول : وهو من شواهد سيبويه ٢٠٨/٤. وانظر أيْضا: الأصول ٣٨٨/٢ وشرح شواهد الشافية ٢٣٦.

(٣) من قوله: « والياءاتُ والواوات» إلي هنا موجودٌ بنصّه في الأصول ٣٨٨/٢ ومعناه فى كتاب سيبويه ٢٠٩/٤.

(٤) ديوانه ٩٤. وهو من شواهد سيبويه ٢٠٩/٤. وانظر أيضا الأصول ٣٨٨/٢ والمنْصِف ١٧٤/٢، ٢٣٢ واللسان (فرا) وشح شواهد الشافية ٢٢٩.

تفْرى: تَشُقُّ. خَلَقْتَ : قَدّرْتَ الأديمَ وهيّأْتَه للقَطْع، وهذا مـثَلُ ضَرَبَه لحزْم الممدوح، وعلوهِمَّتـه وقُدرته علي تحقيق مايُريد.

يريد: تَفْرِي. ومثلهُ في الفَواصِلِ[1]: ﴿ وَاللَّيلِ إذَا يَسْرِ ﴾[2]، ومنْهُ واوُ «يَغْزُو» إذا وقَعَتْ قافيةً/ لَكَ حَذْفُهاَ[3]، والخليلُ يأبَى ذلكَ[4]، وهُو القِياسُ ؛ لأنَّها ١٩٦/ب حَرْفُ الرَّويِّ[5]، وليْسَتْ بوصْلٍ[6]. فأمَّا مالامُه «ألِفٌ» نحو يَخْشَى ويرْضَى، فإنَّها لاتُحذَفُ[7]، قالَ[8]:

دَاينْتُ أَرْوَى والدُّيونُ تُقْضَى   فمطَلَتْ بَعْضًا وأَدَّتْ بَعْضَا

فكَما لا تُحذَفُ «ألِفُ» «بَعْضَا» لا تُحذَفُ «ألِفُ» « تُقْضَى»، قالَ سيبويْه : وقد دَعاهُم حذفُ «ياءِ» «يَقْضِي» إلى أنْ حَذَفَ ناسٌ كَثيرٌ من قيْسٍ وأَسَدٍ

---

(١) المرادُ بالفواصل: رُءُوسُ الآيِ، وهي جمع فَاصِلة، والفاصِلَةُ هي : كلمةٌ في آخرِ الآية، كقافية الشِّعر وقرينة السجع، وقيل في تعريف الفاصلةِ غيرُ ذلك. انظر: البُرْهان فى علوم القرآن للزركَشِيِّ ١/٥٣-٥٤.

(٢) ٤/ الفجر.

(٣) انظر: الكتاب ٤/٢٠٩.

(٤) الكتاب ٤/٢١٠.

(٥) الرَّوِيُّ : هو الحرفُ الَّذِى بُنِيَتْ عليه القصيدةُ، وتُنْسَبُ إليه، يُقالُ : «سينِيَّةٌ» و «داليّة» وهكذا.

(٦) الوَصْلُ : هو ماجاءَ بعدَ الرَّوِيِّ من حرْفِ مَدٍّ أشْبِعَتْ به حركةُ الرّوِىِّ ، أَوْ هاءٍ وَلِيَتِ الرّوِيَّ.

(٧) انظر : سيبويه ٤/٢٠٩ والأصول ٢/٣٨٩.

(٨) رُؤْبة. ديوانه ٧٩.

وهو من شواهد سيبويه ٤/٢١٠. وانظر أيْضا: الأصول ٢/٣٨٩ والخصائص ٢/٩٦، ٩٧ وشرح شواهد الشافية ٢٣٣.

«الواوَ» و«الياءَ» اللَّتيْنِ هُما علامَتَا[1] المضمرِ، قالَ : وسَمِعْتُ مِن العَربِ مَن يَرْوِي[1] هذا الشِّعرَ[2]:

لا يُبْعِدُ اللَّهُ أَصْحابًا تركتُهُمْ   لمْ أَدْرِ بَعْدَ غداةِ البَيْنِ ما صَنَعْ

يُريد: صَنَعُوا، وقالَ عَنْتَرةُ[3]:

يا دارَ عَبْلَةَ بالجِوَاءِ تَكَلَّمْ

يريدُ: تكلَّمِي . ولم يحذِفوا «ألِفَ» الضّمير[4]، كماحُذِفَ «الواوُ» و «الياءُ»، كَقَوْله[5]:

خَلِيلَيَّ طِيــرَا بالتَّفــرُّقِ أَوْقَعـــا

---

(١) الكتاب ٢١١/٤.

(٢) لتَميم بْنِ أُبَيِّ بْنِ مُقْبِل. ديوانه ١٦٨.

وهو من شواهد سيبويه ٢١١/٤. وانظُر أيْضًا: الأصول ٣٩٠/٢ وابْن يعيش ٧٨/٩، ٧٩ وشرح شواهد الشّافية ٢٣٦.

لا يُبْعِدُ: لفظُهُ الخبَرُ، ومعناهُ الدُّعاءُ، وهو مضارعُ أَبْعَدَهُ، بمعنى : أَهْلَكَهُ، ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى: بعَّدَهُ تبعيداً أيْ: جَعَلَه بعيداً. البيْنُ : الفراق.

(٣) ديوانه ١٨٣، وهو من مُعَلَّقته المشْهورة.

وهذا صدْرُ البيت، وعَجُزُهُ:

وَعِمِي صباحًا دَارَ عَبْلَةَ واسْلَمِي

وهو من شواهد سيبويه ١٦٩/٢ و ٢١٣/٤. وانظر أيْضا: الأصول ٣٩١/٢ والحُجة للفارسيِّ ٥٧/١ وشرح شواهد الشافية ٢٣٨.

الجِواءُ – بالكسرِ – اسم موضع في ديار بني عبس.

(٤) انظر : سيبويه ٢١٤/٤.

(٥) لم أقف على هذا القائل.

وهو من شواهد سيبويه ٢١٤/٤. وانظر أيْضًا: الأصول ٣٩١/٢ والحجة للفارسيِّ ٥٧/١. وشرح شواهدالشّافية ٢٣٩.

الوقوع في قوله: «أو قَعَا» مُقابل الطيران، يُقالُ: وقَعَ الطائرُ، إذا نَزَل بالإرْضِ. و : «قَعَا : فِعْلُ أمْرٍ.

وإذا وقعَ السَّـاكِنُ والمجـزومُ قـافـيـةً[1] - ولا يقَــعَــانِ إلا في القــوافـى المجرورَة[1] - حرّكوهُما بالكسرِ ؛ لالْتِقاء[1] السَّاكنيْنِ، كقوله[2]:

أَغركَ منِّي أَنّ حُبَّك قاتِلي وأنَّك مَهْما تَأْمُري القَلْبَ يَفْعَلِ

وكَقَوْلِ الآخرِ[3]:

متى تَأْتِنى أُصْـبِحْكَ كَأْسًارَوِيَّةً وإنْ كُنْتَ عنْها غانِيًا فاغْنَ وازْدَدِ

ولو قُدِّرَ وقوعُها في قافيةٍ مَرْفوعَةٍ أَو مَنْصوبةٍ[4] كانَ إقواءً[5].

---

(١) انظر: سيبويه ٤/٢١٤ -٢١٥.

(٢) هو امرُؤ القيس. ديوانه ١٣.

وهو من شواهد سيبويه ٤/٢١٥. وانظر أيْضًا : الأصول ٢/٣٩٢ والخصائص ٣/١٣٠ وابن يعيش ٧/٤٣.

(٣) هو طَرَفةُ بنُ العبدِ. ديوانه ٢٩.

وهُو من شـواهد سـيبـويه ٤/٢١٥. وانظرأيْضًـا :المقتـضب ٢/٤٩ والأصـول ٢/٣٩٢ وابن يعـيش ٧/٤٦.

أُصْـبِحْكَ : أسقيك صَبوحًا، وهو شُرْبُ الغداة.

الرّويَّة : المُرْوِيةُ ، فَعِيلَة بمعنى : مُفعِلَة. الغانى: المستَغْنِي.

(٤) فى سيبويه ٤/٢١٥ : « ولو كانَتْ فى قوافٍ مرفوعةٍ أو منصوبةٍ كان إقواءً» ونقلَهُ عن سيبويه ابن السرّاج في أصوله ٢/٣٩٢.

(٥) الإقواءُ من عيوبِ القافية، وهو : اختلافُ المُجْرَى (حركة الرويّ المطْلق) بالضّمّ والكسْرِ.

البابُ العشرونَ

فيِ الحِكاية وما أشْبَهَهَا

معنى الحِكايةِ: أَنْ تأْتِيَ بالشَّيْءِ المحْكِيِّ كما تأْتي بالأمْثالِ مُذَكَّرِها ومؤنَّثِها؛ فلا تُغيِّرُ صِيغةَ / المذكَّرِ وإنْ خاطبْتَ مؤنَّثًا، ولا المؤنَّثِ وإنْ خاطبْتَ مُذكَّرًا، وهكذا الحكِايةُ فى الغالِبِ فنذكرُها في أَرْبَعةِ فُصولٍ. ١٩٧

الفَصْلُ الأَوَّلُ

في الحكاية بِـ « مَنْ »

وهي علي ضربيْنِ:

أَحدُهما: أَنْ تَسْتفْهِم بها عنْ مَعْرِفَةٍ، والآخَرُ عن نكِرةٍ. أَمَّا المعِرْفَةُ، فلا تخلو: أَنْ تكونَ علَمًا أَو غيرَ عَلَمٍ.

أَمَّا العَلَمُ، فلكَ فيه وجهانِ:

أَحدُهما: رَفْعُ المحكيِّ على كُلّ حالٍ، وهي لُغَةُ تميم(١)، فتقولُ إذا قالَ: جاءَني زيْدٌ، ورأَيْتُ زَيْدًا، ومَرَرْتُ بزيدٍ :مَنْ زيدٌ؟بالرَّفْعِ ، في الأَحوالِ الثَّلاثِ ؛ فَـ «زيدٌ» مُبْتدأٌ، و «مَنْ» خَبرٌ مُقدَّمٌ.

الوجْهُ الثَّاني: أَنْ تحكِيَ ماقالَه المتكلِّم رَفْعًا ونَصْبًا وجرًا، وهي لُغَةُ الحجاز(٢)، تقولُ إذا قالَ: جاءني زَيْدٌ : مَنْ زيْدٌ؟ وإذا قالَ: رَأَيتُ زيْدًا: مَنْ زَيْدًا؟

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ٢/٤١٣. قال سيبويه :وهو أقْيَسُ القولين: وانظر أيْضًا. التبصرة ٤٧٥.

(٢) انظر: الموضع السابق من كتاب سيبويه والتَّبصرةَ في الموضع السابق أيْضا.

وإذا قالَ: مررتُ بزيدٍ: مَنْ زيدٍ؟ ومَوْضعُ المَنْصوبِ والمجرورِ: رَفْعٌ؛ لأَنَّهُ خبرُ المبتدأ. والكُنَى كالأعلامِ في ذلِكَ ؛ تقولُ : مَنْ أبو طاهرٍ؟ومَن أبَا طاهرٍ؟ ومَن أبِي طاهرٍ؟.

فإنْ أدْخلْتَ على «مَن» حرْفَ العطْفِ استوى القوْلانِ في الرّفعِ[1]، وبَطَلَتِ الحِكايةُ؛ تقولُ: ومَن زيْدٌ ؟أو فمَن زيدٌ ؟وإنْ وَصَفْتَهُ بِـ «ابْن فُلانٍ» وحذَفْتَ التّنْوينَ من العَلَم، جاءَتِ الحِكايةُ ؛ لأنَّ «زيْدًا» قد بُنِيَ مَعَ « ابْنِ عَمْرٍو» فصارا كَشَيْءٍ واحِدٍ ؛ فأشبَهَا المضافَ.

فإن نوَّنْتَ العلَم، رَدَدْتَهُ إِلى القِياسِ؛ لأَنَّهُما لم يُجْعَلاَ كَشَيْءٍ واحِدٍ.

فإنْ عَطَفْتَ على الاسْمِ العَلَمِ عَلَمًا آخَرَ وحكَيْتَه بغيرْ إعادةِ «مَنْ» كَقَوْلك : رَأَيْتُ زيْدًا وعَمْرًا، فالرَّفْعُ لا غَيْرُ ؛ تقولُ: مَن زيْدٌ وعَمْرٌو ؟وإنْ أعْدتَ «مَنْ» جازَ لَكَ اللُّغتانِ.

وقومٌ من النحاة حَصَروا الحِكايةَ مَعَ العطْفِ إذا كانَ المعْطوفُ والمعْطوفُ عليْه عَلَمينِ، فإنِ اخْتَلَفَا لمْ يُجْرُوها.

وإذا وصَفْت العَلَمَ بغير اسْمِ أبيهِ فلَه حكْمُ المعْطوفِ في وجْهَيْه، فإذا قالَ رأَيْتُ زيْدًا أَخا عَمْرو، قُلْتَ: مَنْ زيدٌ أَخو عَمْرٍو ؟ومَنْ زيدًا ومَنْ أَخو عَمرٍو ؟.

وأَمّا غيرُ العَلَم/ كالمضافِ ،وماعُرِّفَ بِـ « الألف واللاَّم» فلا يُحْكَى، فإذا قالَ: رَأَيْتُ أَخاكَ، وكلَّمْتُ الرَّجُلَ، تقولُ: مَنْ أَخوكَ ؟ومَنِ الرّجُل ؟بالرَّفْعِ لاغيرُ . /١٩٧

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ٢/٤١٤.

وأمَّا أسماءُ الإشارةِ والمضْمَراتُ: فالإعْرابُ لا يَظْهر فيها ؛ فلا وجْهَ لذكْرها في الحِكاية، وحكَى المبرّدُ عنْ يونُسَ : أنَّ المعارِفَ غَيْرَ الأعلامِ[1] تُحكى كُلُّها، وليسَ ذلك في كتابِ سيبويْه[2]:

الضَّربُ الثَّاني: إذا سَأَلتَ بِـ «مَن» عن النكرةَ فلا يخْلُو ؛ إمَّا أنْ تَصِلَها بكلامٍ بَعْدها، أوْتَقِفُ عليْها.

فإنْ وصلْتَ الكلامَ قُلْتَ إذا استَفْهَمْتَ بها عن ذكَرٍ أو أُنْثى، أو مُثنَّاهُما أو مَجْموعِهِما : مَنْ يافَتَى؟ في جميعِ ذلك.

وإنْ وقفْتَ عليْها زِدْتَ بعد «النُّون» حرفًا من جنْسِ حركةِ المسئُولِ عنْه، تقولُ في الرَّفْع - إذا قالَ :جاءَني رجلٌ - : مَنُو؟وفي النَّصْبِ : مَنَا ؟وفي الجرِّ: مَنِي ؟وفي المؤنَّثِ : مَنَهْ؟بِـ « هاء» ساكِنَة ؛ وفي التَّثْنِيَة : مَنَانْ ؟ومَنْتَانْ ؟ومَنَيْنْ ؟ ومَنْتَيْنْ ؟وفي الجمع: مَنُونْ ؟ومَنينْ؟ومَنَاتْ ؟كلُّ هذه ساكنةُ[3] الأواخرِ، قالَ سيبويه:مِن العَربِ مَن يقولُ: ذهبْتُ معَهُم، فيقَولُ :مع مَنِيْن؟ورأَيْتُه ، فيقولُ[4]:

---

(١) فى المقتضب ٢/٣٠٩ : « .... وكان يونُسُ يُجرى الحِكايَةَ في جميع المعارِفِ، ويَرَى بابَها وبابَ الأعْلامِ واحدًا ، وقد يجوزُ ماقال: وليْس بالوَجْه، وإنَّما هو على قول مَن قبل لَه :عنْدي تمرتان ؛ فقال: دَعْني من تمرتان».

(٢) فى الكتاب ٢/٤١٣ : « فأمَّا أهل الحجازِ فإنّهم حمَلوا قولَهُم على أنَّهُم حكَوْا ما تكلَّم بِهِ المسئولُ، كما قالَ بعضُ العربِ : دعْنَا من تمرتانِ على الحكايةِ لقوله: ماعندَهُ تمرتانِ. وسَمِعْتُ أعرابيًّا مرَّةً - وسأَلَهُ رجلٌ - فقال: أليْس قُرشيًا، فقالَ : ليْسَ بقرشيًّا،حكايةً لقوله ؛ فجاز فى الاسمِ الَّذى يكونُ عَلَمًا غالبًا، على ذا الوجْه، ولا يجوزُ فى غيرالاسْم الغالبِ كما جازَ فيه ؛ وذلك لأنّه الأكثرُ في كلامهم، وهو العَلَمُ الأوّلُ الَّذي به يتعارفونَ».

(٣) انظر: الأصول ٢/٣٩٤.

(٤) الكتاب ٢/٤١٢.

مع مَنَا ؟ وإنَّما كانَ كذلكَ لأنَّ المتكلّم بَنَى أمْرَ المخاطَبِ علي أنَّه عارِفٌ بالاسْمِ المكنيِّ، ولم يكُنْ عارِفًا ؛ فَسَأَلَه على ماكانَ ينْبَغى لَه أن يخُاطِبه بِهِ، يقولُ: ذهبْتُ مع رِجالٍ ورأيْتُ رجُلاً معَهُم، ورأيْتُه، فلمَّا غَلِطَ، ردَّهُ في الجوابِ إلى الصَّوابِ، وهذا نظيرُ جَوابِ موسي عليْه السَّلامِ لِفرْعونَ لمَاً قالَ له: ﴿ وَمَا ربُّ العَالَمِينَ﴾[1] قالَ لَه: ﴿ رَبُّ السَّمَوات والأرْضِ﴾[2] فأجابَهُ بما يَجِبُ أنْ يُسْألَ عنْ مثْلِه، حَيْثُ كانَ سُؤَالُ فِرعَوْنَ لا يَتَّجِه. وأمَّا قولُ الشّاعرِ[3]:

أتَوْا نارِي فقُلْتُ : منُونَ أنْتُمْ   فقالوا: الجِنُّ ، قُلْتُ : عِموا ظَلامَا

فهو شَاذٌ من وجْهَيْنِ[4] سَواءٌ حَمَلْتَ «مَنُونَ» على الوصْلِ أو الوقْفِ، قالَ سيبويْه: وحدَّثَنَا [يُونُسُ][5] أنَّ ناسًا يقُولونَ: مَنا ومَنُو ومَنِي، عَنيْتَ واحِدًا أو اثنيْنِ أو جماعةً ، وإنَّما فعلَوا ذلِكَ/ لأنَّهم يقولونَ: مَنْ قالَ ذلك؟ فَيَعْنُونَ مَنْ ١٩٨/ شَاءُوا مِنَ العَدَدِ[6].

وإذا سَألْت عن نَسَبٍ أدْخلْتَ « الألِفَ واللاَّمَ» على «مَنْ» ، وزِدْتَ فى آخرِها «ياءَ» النِّسْبَةِ ؛ فإذا قالَ : جاءَنى زيدٌ، قُلْتَ : الْمَنِي ؟ فإذا قالَ: رأيتُ

---

(١) ٢٣/ الشعراء.

(٢) ٢٤/ الشعراء.

(٣) هو سُمَيْر أو شُمير بنُ الحارثِ. وقيلَ: هو تَأبَّطَ شراً والبيْتُ من شواهد سيبويه ٤١١/٢. وانظر أيْضا: نودر أبي زيْدٍ ٣٨٠ والمقتضب ٣٠٧/٢ والخصائص ١٢٩/١ والتبصرة ٤٧٨ وابن يعيش ١٦/٤.

(٤) أحدُهما: أنَّه أثبتَ الزِّيادَةَ في الوَصْلِ. والثَّاني: أنَّه فَتَحَ النُّونَ، وحقُّها السُكونُ.

(٥) تتمَّةٌ يقتضيها الكلامُ ؛ لأنَّ سيبويه يحكي عنْ يُونُسَ. انظر: الكتاب ١١٠/٢.

(٦) الكتاب ٤١٠/٢.

زَيْدًا وعَمرًا، قُلْتَ: الْمَنَيْنِ ؟ وفى الجمع:الْمَنِينَ ؟ كأَنَّكُ قُلْتَ : القُرشِيِّ أَمِ الثَّقفِيَّ؟ ونحو ذلك، فإِنْ أَجابَ فقالَ: القُرشىُّ، فَلَه النَّصْبُ على اللَّفْظِ، والرفْعُ على: هو القُرَشىُّ.

فإِنْ أَردْتَ سؤَالَه عَنْ بلْدةٍ لم تَدخُلْ لَفْظَةُ « الْمَنِي» فيه، إِنّما تَسْأَلُه باسْمِ البَلَدِ نَفْسِهِ ؛ فتقولُ :البَصْرِيُّ ؟ أَم الكوفيُّ ؟ مَثَلاً.

الفصل الثّانى
فى الحكاية بـ «أيٍّ»

ولا يخلوُ : أَنْ يُسْتَفْهَم بها عَنْ مَعْرِفَةٍ أو نكرَةٍ.

فإنْ كان مَعَرْفِةً، علَمًا أو غيرَه فالرَّفعُ لا غيرُ، وتَبْطُلُ الحِكايةُ ؛ لظهور الإعرابِ في «أيّ» ووجود الخبر مَرْفوعًا ؛ فإذا قالَ : رَأَيْتُ زَيْدًا، قُلْتَ : أَيٌّ زيدٌ ، وإذا قال: رأيْتُ الرجُلَ، قُلْتَ: أَيُّ الرَّجلُ ؟

وإذا كانَ المسئُولُ عنه نكرةً، أعْرَبْتَ « أيًا » إعرابَ الاسْمِ المتقدَّمِ وذكَّرْتَها، وأنّثْتَها وثَنَّيْتَها وجَمَعْتَها على حَسَبِ المذكورِ، وهي سَواءٌ فى الوصْلِ والوقْفِ ؛ إلاَّ أنّكَ تَحْذِفُ التَّنوينَ فى الوقْفِ، وتُسكِّنُ «النُّونات» و «التَّاءَ» ؛ فإذا قالَ : جاءَني رجُلٌ ، قُلْتَ : أيٌّ يافتَى ؟ وإذاقالَ : رَأَيْتُ رَجُلاً، قُلْتَ : أيًّا يافتَى ؟ وإذا قالَ : مَررتُ بِرَجُلٍ، قُلْتَ : أيٍّ يافتَى ؟ وفى المؤنَّث[1] أيَّةْ، وفى التَّثنيَةِ أيَانْ ؟ وأَيَّيْنْ ؟ وأيتَانْ ؟ وأيّتَيْنْ ؟ وفى الجمْعِ أيونْ، ؟ وأَيِّينْ ؟ وأيَّاتْ ؟ وسَواءٌ فى السُّؤال بها مَنْ يَعْقِلُ، وما لايعْقِلُ، فإذا قال: رأيْتُ فَرسًا، قُلْتَ: أيًّا ؟ فإنْ قالَ: رَأَيْتُ رجُلاً وفَرسًا، قُلْتَ[2]: مَنًا وأَيًّا، فإن قالَ: رَأيْتُ فرسًا ورجلاً، قُلْتَ: أيًّا ومَنًا ؟ فإن قالَ: فَرَسًا وسَرْجًا، قُلْتَ: أيًا وأيًّا ؟ ولا تَحْسُنُ فيه التَّثْنِيَةُ، وعلى هذا القياسُ فى الأَمْثِلَةِ.

---

(١) قولُه « وفي المؤنّث» مكرّرٌ في الأصل.

(٢) فى الأصْل : مَنْ، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

الفصلُ الثّالثُ
فِي الجُملِ المحكيّةِ

إِذا اقتَطَعْتَ طائَفةً من كلامٍ فلا تخلُو: أَنْ تكونَ تامّةً أَوْ غيرَ تامّةٍ، وكلٌّ منْهُما لا تخلُو: أَنْ يُسَمَّى بها، أَولا يُسَمَّى بها، وهذه الأَقْسامُ : منها مايجوزُ أَنْ يُحكى، ومنْها مالا يجوزُ أَن يُحْكَى، فلْنذكُرْهُما في فَرعيْنِ.

الفرْعُ الأَوَّلُ: فيما يُحكَى، وهُو على ثلاثة أَضْرُبٍ : جُمْلَةٌ، وبَعضُ جُمْلَةٍ، ومُثَنًّى، ومَجْموعٌ.

الضَّرْبُ الأَوَّلُ: الجُملَةُ، وهِي ثلاثةُ أَنواع.

الأَوّل: إِذا سَمَّيتَ بجُمْلةٍ، حَكَيْتَها، تقولُ: قامَ تأَبَّط شراً، وبَرَقَ نَحْرُهُ، وذَرَّى حَبًّا[١]، ولا يُثنَّى، ولا يُجَمعُ، ولا يُصغَّرُ، ولا يُرخَّمُ، ولا يُوصَفُ، ولا يُؤكَّدُ، ولا يُعْطَفُ على بَعْضه ؛ لأَنَّه جُمْلَةٌ قد عَمِلَ بَعْضُها في بَعْضٍ، وكذلِكَ ما أَشْبهَهُ مِنْ مُبْتَدأٍ وخَبر، وفعْلٍ وفاعلٍ، ومادَخَلَ عليْه من العوامل، نحو: «كَأَنَّ» و «إِنَّ» و «ظَنَنْتُ» وكُلُّ كلامٍ تامّ يُسَمَّى بِهِ فلَفْظُهُ محكِيٌّ ؛ تقولُ: ضَرَبْتُ زيْداً أَبُوهُ قائِمٌ، وقامَ ظنْنتُ عمْراً مُنْطَلِقًا، ورَأَيْتُ كَانَ زيدٌ قائمًا، وقامَ إِنَّ في الدَّارِ زَيْدًا، ونحو ذلك. فإِنْ رُمتَ تَثْنيَةَ ذلكَ وجَمْعَه، فلَكَ فيه مَذْهَبانِ.

أَحدُهما: أَنْ تأتيَ بِـ «ذِي» وتُثَنِّيَهُ، وتَجْمَعَهُ ؛ فتقولَ : جاءَني ذَوا تَأَبَّط شَرّاً، وذَوُو تَأَبَّط شرّاً.

---

(١) اسم رجل، مثل تأبط شراً. انظر: سيبويه ٣/٦٥.

والآخَرُ: أَنْ تُفَصِّلَ فتقولَ: جاءَني رِجالٌ كُلُّ واحِدٍ منْهُم تَأبَّط شراً، وكذلك مع «كِلا» و «كُلٍّ» فتقولَ: كِلاهُما تأَبَّطَ شراً، وكُلُّهم تأَبَّطَ شَرًا.

النَّوعُ الثَّاني: إذا أَردْتَ أَنْ تحكيَ جُمْلَةً مِن كَلامٍ ولَمْ تُسَمِّ بها حكَيْتَها، تقولُ: قرأْتُ في أَوَّلِ كتابِ اللَّه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ﴾[1]، وكقَوْلِ الشَّاعِرِ[2]:

سَمِعْتُ النَّاسُ يَنْتَجِعونَ غَيْثًا ... فقُلْتُ لِصَيْدَحَ: انْتَجِعِي بِلالاَ

وكقوْلِه[3]:

رأَيْنــا في كتابِ بَني تَميم ... أَحَقُّ الخَيْلِ بالرَّكْضِ المعــارُ

/١٩٩

فَتَرْفَعُ «الحمدُ» و «النّاسُ» و «أَحقُّ» على الحكايةِ. ومِنْ هذا النَّوعِ: إذا رَأَيْتَ شَيْئًا مكْتوبًا على جِسْمٍ حَكَيْتَه؛ تقولُ: رأَيْتُ على خاتَمه أَبُو طاهِرٍ، ورأَيْتُ على خاتَمِهِ زيْدٌ، إذا كانا مَرْفوعَيْن، ورأَيْتُ على خاتمِه أَسَدٌ، إذا كان مكتوبا كذلك، فإنْ كانَ صُورةَ أَسَدٍ نَصَبْتَهُ، فإِنْ كانَ عليْه مكْتوبٌ: اللَّهُ ثِقَةُ زيْدٍ، قُلت: رأَيْتُ على خاتَمِهِ زَيْدٍ، فحكَيْتَه مَجْروراً.

---

(١) ٢/ فاتحة الكتاب.

(٢) هو ذو الرمّة. ديوانه ١٥٣٥. انظر: نوادر أبي زَيْدٍ ٢٠٩ والمقتضب ٤/ ١٠ والخزانة ٩/ ١٦٧ واللسان (صدح).
الانْتجاعُ: الترددُ في طلب العُشب. صَيْدَح: اسمُ ناقة ذي الرُّمَّةِ. بِلال: اسمُ الممدوح، وهو بلالُ بْنُ أَبي بُرْدَةَ القاضي.

(٣) هو بشْرُ بْنُ أَبي خَازم. ديوانه ٦١-٧٨. وقيلَ: هو الطِّرمَّاح بنُ حكيم. ديوانه ٥٧٣.
وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٣٢٧. وانظر أيْضا: المقتضب ٤/ ١٠ واللسان (عير) والخزانة ٩/ ١٦٨.
المعارُ: المُسَمَّن، يُقال: أَعَرْتُ الفرسَ، أي سَمَّنْتُه.
قال الشَّنْتَمريُّ في النكت ٨٨١: «ومعْنى البيت: أنَّهُ هجاهُم، فقالَ: في كُتُب وصاياهم: أَحَقُّ الخيْل بالرَّكْضِ المسْتَعارُ، وقيلَ: المُعَارُ: السَّمينُ، ويُرْوَى: المُغار - بالغَيْن مُعْجمةً - ومعناهُ: الشَّديد، كالحبْل المُغار؛ فَعَلى هاتيْن الرِّوايتيْن لا يكون هجْوًا...».

النوع الثَّالثُ: الجُمَلُ إذا جاءَتْ بعدَ القوْلِ،حُكِيَتْ، تقولُ: قالَ زَيدٌ: عَمرٌو مُنطلقٌ، وقلْتُ: اللَّهُ إِلَهٌ واحِدٌ، فإنْ جِئْتَ بمعْنى الجُملَةِ نَصبْتَ ، كَمَنْ قالَ: لا إِلَهَ إلاَّ اللَّهُ، فتقولُ: قُلْتَ حَقًّا. فأَمَّا قولُه تعالى: ﴿ وَإِذا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾[1] فعلى تقديرِ: أَنْزَلَ خيْرًا[2]، وقولُه: ﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُم قَالُوا أَساطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾[3] على تقدير: هذه أَسَاطيرُ الأوَّلين[4]، ولو نَصَبَ لكانوا قَد أَقَرُّوا بالإِنْزالِ[5]. وأَمَّا قولُه تعالى: ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قالُوا سَلاَمًا﴾[6] فهو مَنْصوبٌ بِفعْلٍ مُضْمَرٍ،تقديرُهُ : سَلِمْنَا منكُم سَلامًا[7]، ولوظَهَر لكانَ مَحكيًّا. وأَمَّا قولُه تعالى: ﴿ وَلَقَد جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالبُشْرَى قَالُوا سَلاَمًا قَالَ سَلاَمٌ﴾[8] فَنصبُ الأَوَّلِ مثلُ قوْلِك: قُلْتَ حَقًّا، أو كأَنَّهُ بعْضُ جُمْلَةٍ محكيَّةٍ،

---

(١) ٣٠/ النحل.

(٢) انظر:معاني القرآن وإعرابه للزّجّاج ٣/١٩٦ والأصول: ٢/٢٦٤.

(٣) ٢٤/ النحل.

(٤) في معاني القرآنِ وإعرابه للزّجّاج ٣/١٩٤: « ... و«أساطيرُ» مرفوعةٌ على الجواب، كأنّهم قالوا: الّذي أَنْزَلَ أَساطيرُ الأَوَّلِين...... ».

(٥) قال أبو جعفر النَّحاسِ في إعراب القرآن ٢/٢٠٨: « .... ولم يُقِرُّوا أنّه أَنْزَل شيْئًا ؛ فلهذا كان مرفوعًا».

(٦) ٦٣/ الفرقان.

(٧) في معاني القرآن وإعرابه للزجّاج ٤/٧٤: « أيْ نَتَسلَّمُ منْكم سَلامًا، لانُجاهِلُكُمْ، كأنّهم قالوا: تَسلُّمًا منْكُم». وانْظُرْ: مُشكل إعراب القرآن ٢/١٣٦ حَيْثُ قال مَكِّيٌ : « نَصْبٌ على المصْدَرِ، معناهُ تَسْلِيمًا، فأَعْمَلَ القَوْلَ فيه ؛ لأنّه لم يَحْكِ قولَهُم بِعينه، إنّما حكَى مَعْنَى قولِهِمْ، ولو حكَى قَوْلَهُم بِعَيْنِهِ لكانَ محكِيًا ولم يَعْملَ فيه القوْلُ .....».

(٨) ٦٩/ هود. هذا والآيةُ في الأصْل كُتِبَتْ هكذا: ﴿ولمَّا جاءَتْ رُسُلنا إبراهيمَ بالبُشْرى قالوا سلامًا قال سلامٌ﴾ وصحَّتُها ما أثْبَتُّ. وأمَّا الآيةُ البادئةُ بـ « لمَّا» في قصة إبراهيم فهي قوله تعالى: « ولمَّا جاءَتْ رسُلنا إبراهيم بالبُشْرى قالوا إنَّا مُهلكو أهْلِ هذهِ القرْيةِ ......» ٣١ /العنكبوت.

أيْ : نُسلِّمُ سَلاَمًا[1]، ورفعُ الثَّاني علي خَبَرِ مُبْتدأٍ مَحْذوفٍ، تقديرُه : أَمْرِي سَلامٌ[1].

الضَّرْبُ الثَّاني: إذا سَمَّيْتَ ببعْضِ جُمْلَةٍ تركْتَه على حالِه قبلَ التَّسْمِيَةِ من الصَّرْفِ وتركِ الصَّرْفِ، والبناءِ وغيرِه ؛ لأنَّكَ لم تُسَمِّ بشَيْءٍ من هذه دُونَ ما اقْتَرَنَ بِه، وهو خَمْسَةُ أنواعٍ: مَوْصولٌ، ومَوْصوفٌ، وحَرْفٌ مع اسْمٍ، وحَرْفٌ مع فِعْلٍ، وحَرْفٌ مع حَرْفٍ.

فالموصولُ:[2] نحو رجلٍ سَمَّيْتَه: خيْرًا منكَ، أوْ مَأْخوذًا بِكَ، أوْ ضاربًا/١٩٩ رجُلاً، فتقولُ: هذا خيرٌ منْكَ، / و رأيْتُ خيرًا منْكَ، ومَررْتُ بخيرٍ منْكَ وإن سَمَّيْت به امرأةً صَرَفْتَه[3] ؛ لأنَّ التَّنوينَ فى وسَط الاسْمِ[4].

وأمَّا الموصوفُ: فنحوُ رَجُلٍ سَمَّيْتَه: زَيدٌ العاقِلُ، فتقولُ:هذا زيْدٌ العاقِلُ، ورأيْتُ زيْدًا العاقِلَ، مررْتُ بزيْدٍ العاقِلِ، وإنْ سَمَّيْتَ رَجْلاً بِـ «عاقِلَةٍ» صرفتَهُ[5]؛ لأنَّك تحْكيه.

وأمَّا الحرْفُ مع الاسْمِ : فإذا سَمَّيْتَ رجُلاً : كَزَيْدٍ، ومِن زيْدٍ ؛ فتقولُ : جاءنى كَزَيْدٍ، ورأيْتُ كَزَيْدٍ، ومررتُ بكَزيْدٍ[6].

وأمَّا الحرْفُ مع الفِعْلِ فنحوُ : هَلُمَّ[7].

---

(١) هذا نصُّ كلام الزجّاج في معاني القرآن وإعرابه ٣/٦٠. وانْظرْ: المقتضَب ٤/١١.
(٢) انظر:الأصول ٢/ ١٠٥.
(٣) في الأصْل : وصَرفته.
(٤) الموْضع السَّابِق من الأصول.
(٥) انظر :كتاب سيبويه ٣/٣٢٩ والمقتضب ٤/١٢ والأصول ٢/١٠٥.
(٦) انظر: كتاب سيبويه ٣/٣٢٩ – ٣٣٠ والمقتضب ٤/١٤ والأصول ٢/١٠٥.
(٧) انظر: كتاب سيبويه ٣/٣٣٢ والأصول ٢/١٠٥.

وأمَّا الحرْفُ مَعَ الحرْفِ فنحو: إنَّماَ وكَأنَّماَ، فكلُّ هذه تُحْكَى[1]

الضَّرْبُ الثَّالِثُ: إذا سَمَّيْتَ بالتَّثْنِيَةِ والجمْع حكَيْتَهُما، فتقولُ: هذا زَيْدانِ ورأَيْتُ زَيْـدَيْنِ، ومــررتُ بزَيْدَيْنِ، وهـذا زَيْدُونَ، ورأَيْــتُ زَيْدِينَ، ومَــررْتُ بزيدِينَ، فتَحكِي لَفْظَهُما وإنْ أَرَدْتَ الواحِدَ، وقد أَجازَ قومٌ: زَيْدَانُ[2]، وزَيْدونُ بالضَّمِّ.

وتقـولُ في جـمـع المؤنَّثِ: هـذا مُـسْلِمـاتٌ، ورأَيْتُ مُـسْلِمـاتٍ، ومـررتُ بمُسلِماتِ، فتَحكِي، ومنهْم مَن يَحذِفُ التَّنوينَ في عَرَفاتٍ[3] و أَذْرِعـاتٍ؛ لأنَّهـا مَعارِفُ.

الفرْعُ الثَّاني: فيمالا يجوزُ أَنْ يُحكَي مِـمَّا يُسَمَّى بِهِ، وإنَّما يُعْرَبُ إعرابَ الأَسْماءِ، ويكونُ اسْمًا وفِعلاً وحَرْفًا.

أَمَّا الاسْمُ فكلُّ اسْمٍ مبْنيٍّ، نحو: «مَنْ»، و «كَمْ» أَوْ مُضافٍ لازِمِ الإضافَةِ أُفْرِدَ، نحـو: «ذُو» و فُو»، تقـولُ: هذا مَنٌ من جاءَ وكَمٌ قد ذَهبَ. وَإنْ سَمَّيْتَ بِهِ مُـؤَنَّثـا لم تَصْرِفْـهُ. وإذا سَـمَّيْتَ بِـ «ذُو» قُلْتَ: هذا ذُوًا[4] قـد جاءَ، كـقـوْلِكَ في التَّـثْنِـيَةِ: ذَوَاتا مـالٍ، فَـردَدْتَهُ إلى أَصلِهِ ولو لم يكُنْ لَه أَصلٌ مـعْروفٌ لقُلْتَ: ذُوٌّ،

---

(١) في كتاب سيبويه ٣٣١/٣: «وسألتُ الخليلَ عن «إنَّما» و «كأنَّما» و «حَيْثُما» و «إمَّا» في قوْلِكَ: إمَّا أنْ تَفعَلَ وإمَّا ألاَّ تفعلَ، فقالَ: هُنَّ كُلُّهن حكاياتٌ». وانظر: الأصول ١٠٥/٢.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ٣٣٢/٣ والأصول ١٠٦/٢.

(٣) في كتـاب سيبويه ٢٣٣/٣: «ألا تَرى إلى عرفاتٍ مَصْروف في كتاب الله عزّ وجلّ وهي مَعْرِفَةٌ. الدَّليلُ على ذلك قولُ العَرَبِ: هذه عَرَفَـاتٌ مُبـاركٌ فيـهـا .... ومثْلُ ذلك أَذْرِعاتٌ .... ومِنَ العرَبِ مَنْ لاينُوِّنُ أَذْرِعات ....» وانظرْ: الأصول ١٠٦/٢ –١٠٧.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ٢٦٢/٣ – ٢٦٣. وقال ابْنُ السَّرَّاج: «... وسُمِعِ مِنْهُم إذا أَعْرَبوا شَيْئًا من هذا الضَّرْبِ التثقيلُ، فإنْ سميّت بـ «ذُو» قُلْتَ: ذُواً».

وكانَ الخليلُ يقولُ: ذَوٌّ، بالفتْحِ[1]، وَإِنْ سَمَّيْتَ بـ «فُو» قُلْتَ : فَمٌ[2]، ولوْ لَمْ يقولوا: فَمٌ، لقُلت : فَوْهٌ ؛ لأَنَّ جَمْعَه: أَفْواهٌ.

وأَمَّا الفِعْلُ: / فهوالفارِغُ من الفاعِلِ والمفْعولِ، نحو رَجُلٍ سَمَّيْتَه : يضْرِبُ، ٢٠٠/ وضَرَبَ، وضُرِبَ، فإنَّكَ تُعربُه، وتَصْرِفُ مِنْهُ ما ينْصَرِفُ، وتَتْرُكَ صَرْفَ[3] مالا يَنْصَرِفُ، ويَدْخُلُ فيه «نِعْمَ» و « بِئْسَ» ، فلو سَمَّيْتَ بِـ « يغْزُو» قُلْتَ: جاءَنى يغْزٍ[4]، ورأيتُ يغْزِيَ ، وكذلكَ إذا اسَمَّيْتَه يَرْمِي، قُلْتَ : جاءَنى يَرْمٍ، ورَأَيْتُ يرْمِيَ، وكَذلكَ ما أَشْبَهَهُ.

وأَمَّا الحرْفُ: فإذا سَمَّيْت بحُروفِ المعاني: أَعْرَبْتَهاَ، تَقولُ: هذا إنٌّ، ولَيْتٌ، ولَوٌّ، وبعْضُ العَربِ يَهْمِزُ «لَوْ»[5] وإن سَمَّيْتَ بِـ «لاَ» زِدتَ « أَلِفًا» فَقُلْتَ: لاءٌ؛ لأَنَّ « الأَلِفَ » ساكِنَةٌ. وإن سَمَّيْتَ بحُروف التَّهجّى مَددْت، فتقولُ : هذه بَاءٌ، وتَاءٌ ، فإِنْ تهَجَّيْتَ قَصَرْتَ ووَقفْتَ[6] ولمْ تُعْرِبْ. فإنْ سمَّيْتَ بحرْفٍ مُتحرِّكٍ أَشْبَعْتَ الحركَةَ ؛ لتَصيرَ حَرْفًا منْ جِنسها، وتُضيفُ إليْه حَرْفًا آخرَ مِثْلَهُ، نحوُ أَنْ تُسَمِّيَ بالكافِ من قولك: كَزَيْدٍ، وبالباءِ مِن: بِزَيْدٍ، فتقولُ: هذا كاءٌ وهذا بِيٌّ.

وإِنْ سَمَّيْتَ بحرفٍ ساكنٍ رددْتَه إلى ما أُخِذَ مِنْه[7] ؛ لأَنَّ السَّاكِنَ لا يكونُ مِنْ غير كَلِمَةٍ.

---

(١) الكتاب ٣/٢٦٣.
(٢) الكتاب ٣/٢٦٤ . والأصول ٢/١٠٨.
(٣) انظر: الأصول ٢/١٠٩.
(٤) فى الأصل: جاءنى يغزوا. والتَّصحيحُ من سيبويه ٣/٣١٦. وانظُر أيضا: الأصول ٢/١٠٩.
(٥) فيقولون: لَوْءٌ. انظر: كتاب سيبويه ٣/٢٦٢. والأصول ٢/١١٠.
(٦) انظر: كتاب سيبويه ٣/٢٦٦. والأصول ٢/١١٠.
(٧) انظر: الأصول ٢/١١١.

الفصلُ الرّابعُ
فى الأنكارِ

وهُو قريبُ الشَّبَهِ من بابِ الحكايةِ فألْحَقوهُ بِهِ، ويَدْخلُ في الكلامِ لمعْنيَيْنِ:
أَحدُهما: إِنكارُ كَوْنِ الأمرِ على ماذكرَهُ المتكلّمُ.
والآخرُ: إنكارُ كوْنِهِ على خِلافِ ماذكرَهُ.

وهو زيادةٌ في الاستِفْهام. وعلامَتُه : حَرْفٌ من جِنْسِ الحركَةِ الَّتى فى آخرِ الكَلِمَةِ، إنْ كانَتْ ضَمَّةً فَـ « واوٌ» أَوْ فتحةً فَـ « أَلِفٌ» أَو كسْرَةً فـ «ياءٌ»(١)، وذلكَ إذا قالَ المتكلِّمُ : جاءَنِي الرَّجلِ، قُلْتَ : الرَّجُلوهْ ، وإذا قالَ :رَأيْتُ الرَّجلَ، قُلْتَ : الرَّجُلاَهْ ، وإذا قالَ: مررْتُ بالرَّجُلِ، قُلْتَ: الرجُلِيهْ.

فإنْ لم تكُنْ الكَلِمةُ متحرّكةَ الآخرِ كَسَرْتَ آخِرهَا ؛ لالْتِقائِه مَعَ الحرْفِ الَّذى تَزِيدُهُ. /٢٠٠

ولايكـونُ حِينَئِذ إلاَّ « يـاءً» ؛ الكسْرَةِ الحرْفِ ، وذلكَ إِذَا قالَ : قـامَ زَيْدٌ، ورَأَيْتُ زَيْدًا، ومـررْتُ بزيْدٍ، تكْسـرُ التَّنْوينَ ؛ لأنَهُ سَـاكنٌ، ثُمّ تُلْحِـقُـه « اليـاءَ»؛ فـتـقـولُ: أَزيْدُنيـهِ؟ وأَزيْدَنيـهِ؟ وأَزيْدِنيـهِ؟ وكـذلكَ تقـولُ فـى : ضَـرَبْتِ وضَـرَبْتِ: أَضَرَبْتِيهِ؟ بكَسْرِ «التَّاءِ» فيهما، وفي : ضَرَبْتَ : أَضَرَبْتَا؟ بالفَتْحِ، قالَ الأخْفَشُ: تقولُ لِمَن قالَ: غَلَبَنِي الأميرُ : الأميرُوهُ(٢) كأنَّكَ تَهْزَأُ بِهِ، وتُنْكِرُ تعجُّبَهُ مِن أَنْ يَغْلِبَهُ الأميرُ.

---

(١) في كتاب سيبويه ٤١٩/٢ : « هذا بابُ ما تَلْحَقُه الزِّيادَةُ في الاسْتِفْهام. إذا أَنْكَرْتَ أن تُثْبِتَ رأْيَهُ على ماذَكَرَ ، أو تُنكِرَ أنْ يكونَ رأْيُه على خِلافِ ما ذكَر. فالزِّيادَةُ تَتْبَعُ الحرْفَ الَّذِي هو قَبلَها، الَّذي ليْسَ بيْنَهُ وبيْنَها شَيءٌ، فإنْ كانَ مضْموماً فهيَ واوٌ، وإنْ كانَ مكْسُوراً فهيَ ياءٌ » .

(٢) انْظُر: الرّضيّ على الكافيَة ٤١٠/٢.

وقد فَصَلُوا بْينَ هذه الزِّيادَةِ وبَيْنَ الحرْفِ الَّذى قَبْلَها بِـ « إِنْ» زَائِدةً، كما زادوهَا فى قــولهم : مـا إِنْ فَعَلْــتُ ، فقـالوا فى جـوابِ مَنْ قـالَ: قـامَ زيدٌ: زَيْدٌ إِنِيه ، قالَ سيبويْه: وسَمِعْنا رَجُلاً من أَهْل البادية قيلَ له : أَتخْرُجُ إِنْ أَخْصَبَتِ الباديَةُ؟ فقالَ: أَأَنا إِنيه[1]، مُنكرًا لِرأْيِهِ أَنْ يكونَ على خِلافِ أَنْ يَخْرُجَ.

فإِنْ طالَ الكلامُ بعطْفٍ أَو صِفَةٍ أَوْ إِضافَةٍ ونحو ذلِكَ ، جَعَلْتَ الزِّيادَةَ فى آخرِ الكَلام، فإِذا جاءَ مَن قالَ: رَأَيْتُ زَيْدًا وعَمْرًا، قُلْتَ: أَزيْدًا وعَمْرَنِيه؟ فإِنْ قالَ: ضَرَبْتُ زيْدًا الطَّويلَ، قُلْتَ : أَزيْدًا الطَّويلاَهْ[2]؟ وأَزيْدًا الطَّويلَ إِنِيه؟

وقد زادُوا «الهاءَ» فى قولِهِمْ: اضْرِبَهْ، يُريدُونَ: اضْرِبَ، وفى قَوْلِ الرَّجُلِ: قد ذَهبْتُ : أَذَهَبْتُوهُ[3]؟ وليْسَ بالكَثير.

تَمَّ القُطْبُ الأَوَّلُ بحمد اللَّهِ وحُسْنِ تَوْفيقِهِ

ويتْلُوهُ القطْبُ الثاني

وصلَّى اللَّهُ على سيدنا مُحمّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ وسَلَّمَ.

---

(١) الكتاب ٢/٤٢٠.
(٢) انْظُر: الكتاب ٢/٤٢٠ والأصول ٢/٩٣٨.
(٣) انْظُر: الكتاب ٢/٤٢٢.

فهرس الموضوعات

القطب الأول